

السَّيْرُ الْمُبِينُ

عَلَى زَادِ الْمُسْتَقْبَحِ

لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعَثِيمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَلَوْ أَلَدَّ بِهِ وَلَدٌ مُسْلِمِينَ

الْمَجْلَدُ الثَّامِنُ

التَّكَاثُرُ - الظُّهَارُ

وَمِنْ إِصْدَارَاتِ

مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعَثِيمِيِّ الْخَبَرَةِ



سَلَامَةُ مَوْلَانَا
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

٥٥



الشَّيْخُ الْمُتَمِّعُ

عَلَى زَادِ الْمُسْتَقْنَعِ

⑧

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٤٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

الشرح المتمع على زاد المستقنع. / محمد بن صالح العثيمين - ط ٩ - عنيزة، ١٤٤٥هـ

٨٧٨ ص؛ ٢٤×١٧ سم ١٠ مج. - (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٥٥)

ردمك: ٦-٤٤-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

١٤٤٥/٢١٦١٦

١-٥٢-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٨)

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢١٦١٦

ردمك: ٦-٤٤-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

١-٥٢-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٨)

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة التاسعة

١٤٤٦هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

الملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص. ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات: ٠٥٥٠٧٣٢٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة.

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

الشيخ المبتدع

على زاد المستقنع

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثامن

النكاح - الظهار

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية





كِتَابُ النِّكَاحِ^[١]



[١] قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «النِّكَاحُ» النِّكَاحُ فِي اللِّغَةِ يُطْلَقُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

الأول: العقد.

الثاني: الجماع.

والأصل فيه الأول، وأنه للعقد، فقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّنِ النِّسَاءُ﴾ [النساء: ٢٢] يعني: لا تَعْقِدُوا عَلَيْهِنَّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فهنا قال بعض العلماء: المراد بالنكاح الجماع، وأن الذي صَرَفَهُ عَنِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ هُوَ السُّنَّةُ.

وقال آخرون: وأن الذي صَرَفَهُ عَنِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿زَوْجًا﴾ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَكُونُ زَوْجًا إِلَّا بِعَقْدٍ، وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا﴾ الْوَطْءَ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ سَابِقَةً عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا تَكُونُ زَوْجِيَّةً سَابِقَةً عَلَى النِّكَاحِ إِلَّا إِذَا كَانَ النِّكَاحُ هُوَ الْوَطْءُ.

فإذا قيل: نَكَحَ بِنْتُ فُلَانٍ، فالمرادُ عَقَدَ عَلَيْهَا، وَإِذَا قِيلَ: نَكَحَ زَوْجَتَهُ، فالمرادُ جَامَعَهَا.

فهو إذا مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ فَهُوَ الْعَقْدُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُبَاحَةٍ فَهُوَ الْجِمَاعُ.

أَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِقَصْدِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَحُصُولِ الْوَلَدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِ النِّكَاحِ.

وَهُوَ سُنَّةٌ^(١)،

= وقد ذكر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ النِّكَاحَ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ؛ تَارَةً يَجِبُ، وَتَارَةً يُسْتَحَبُّ، وَتَارَةً يُبَاحُ، وَتَارَةً يُكْرَهُ، وَتَارَةً يَحْرُمُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ سُنَّةٌ» هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي حُكْمِهِ؛ وَذَلِكَ لِحَثِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي سَتَبَيَّنُ فِيهَا بَعْدُ.

وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ سُنَّةٌ» دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(١)، وَالْمُرَادُ بِالْبَاءَةِ النِّكَاحُ بَحَيْثُ يَكُونُ عِنْدَهُ قُوَّةٌ بَدَنِيَّةٌ وَقُدْرَةٌ مَالِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ سَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- بَيَانُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وهو -أيضاً- مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وَقَالَ: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

وَلَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَوْ أُذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لاختصينا، ولكن نهانا عن التبتل^(٢)، يعني: تَرَكَ النِّكَاحَ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي النِّكَاحِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا صَارَ سُنَّةً؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ بَقَاءِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا النِّكَاحُ مَا حَصَلَ التَّوَالُدُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فليصم، رَقْمُ (٥٠٦٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ مَوْتَهُ، رَقْمُ (١٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّبَتُّلِ وَالْخِصَاءِ، رَقْمُ (٥٠٧٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ مَوْتَهُ، رَقْمُ (١٤٠٢) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبَتُّلَ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لاختصينا».

وَفَعَلَهُ مَعَ الشَّهْوَةِ أَفْضَلُ مِنْ نَوَافِلِ الْعِبَادَةِ^[١]، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَخَافُ زَنَا بَتْرِكِهِ^[٢].

= ولولا التَّوَالُدُّ مَا بَقِيَتِ الْأُمَّةُ، ولما يترتب عليه من المصالح العظيمة، والشَّيْءُ قد يكون مطلوباً وإن لم يُنصَّ على طلبه؛ لما يترتب عليه من المصالح والمنافع العظيمة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفَعَلَهُ مَعَ الشَّهْوَةِ أَفْضَلُ مِنْ نَوَافِلِ الْعِبَادَةِ» وليس أفضل من واجباتها؛ لأنَّ الواجب مُقَدَّمٌ على السُّنَّةِ؛ لقوله تعالى في الحديثِ القُدْسِيِّ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ»^(١) لكنَّ النِّوَافِلَ هو أَفْضَلُ منها، فالنِّكَاحُ إذا كان لدى الإنسان شهوةً، وعنده مالٌ يستطيع به القيام بواجب النِّكَاحِ فإنه أَفْضَلُ من نوافِلِ العِبَادَةِ.

فلو قال قائلٌ: هل تفضّلون أن أبقى أتعبد في المسجد بالصَّلَاةِ والتَّسْبِيحِ وقراءة القرآن، أو أن أتزوَّج؟

قلنا له: ما دُمْتَ ذا شهوةٍ وعندك ما تقوم به بواجبات النِّكَاحِ فإنَّ الأفضَلَ أن تتزوَّج؛ لأنَّ فيه من المصالح العظيمة ما يربو على نوافِلِ العِبَادَةِ.

[٢] قوله: «وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَخَافُ زَنَا بَتْرِكِهِ» هذا هو الحُكْمُ الثَّانِي للنِّكَاحِ، وهو الوجوب على مَنْ يَخَافُ زَنَا بَتْرِكِهِ؛ وذلك لِشِدَّةِ شَهْوَتِهِ، ولتيسرِ الزَّنا في بلدِهِ؛ لأنَّ الإنسان ربَّما تَشَدَّدَ به الشَّهْوَةُ وَيَخْشَى أَنْ يَزْنِيَ، لكنَّ لا يَتيسَّرُ له؛ لأنَّ البلدَ مُحْفَوظٌ، لكنَّ مُرَادَهُ: إذا اشْتَدَّتْ شَهْوَتُهُ فِي بَلَدٍ يَتيسَّرُ فِيهِ الزَّنا.

أمَّا إذا لم يَتيسَّرَ فهو وإن اشْتَدَّتْ به الشَّهْوَةُ لا يُمكنُ أَنْ يَزْنِيَ، فإذا خاف الزَّنا؛ لوجود أسبابِهِ وانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ، صارَ النِّكَاحُ فِي حَقِّهِ واجِباً؛ دَفْعاً لهذه المَفْسَدَةِ؛ لأنَّ تَرَكَ الزَّنا واجِبٌ، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وقال بعض أهل العلم: إِنَّهُ وَاجِبٌ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(١) اللَّامُ لِلْأَمْرِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، إِلَّا أَنْ يُوْجَدَ مَا يَضُرُّهُ عَنِ الْوُجُوبِ، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فِيهِ تَشَبُّهُ بِالنَّصَارَى الَّذِينَ يَعْزِفُونَ عَنِ النِّكَاحِ رَهْبَانِيَّةً، وَالتَّشَبُّهُ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مُحَرَّمٌ.

ولما يترتب عليه من المصالح العظيمة، واندفاع المفاسد الكثيرة، فَإِنَّهُ أَعْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ الْإِسْطِطَاعَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَيَّدَ ذَلِكَ بِالْإِسْطِطَاعَةِ، فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ»، وَلِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَامَّةَ فِي كُلِّ وَاجِبٍ أَنَّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِسْطِطَاعَةُ.

والقول بالوُجُوبِ عِنْدِي أَقْرَبُ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَهُ شَهْوَةٌ، وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ النِّكَاحُ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْمَذْهَبِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ^(٢).

ومتى يُباح؟

يُباح لَمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ إِذَا كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سَبَبٌ يَوْجِبُ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَصَالِحِ الزَّوْجَةِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُصِدَ بِذَلِكَ إِعْفَافُ الزَّوْجَةِ وَتَحْصِينُ الْفَرْجِ كَانَ مَسْنُونًا؛ لِمَصْلَحَةِ الْآخَرِينَ، وَهَكَذَا الْمُبَاحَاتُ إِذَا كَانَتْ وَسِيلَةً لِلْمَحَبُوبَاتِ صَارَتْ مُحَبُوبَةً وَمَطْلُوبَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم (٥٠٦٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنة، رقم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) المغني (٩/٣٤٠).

= ومتى يُكره؟

يُكره لفقير لا شهوة له؛ لأنه حيثئذ ليس به حاجة، ويحمل نفسه متاعب كثيرة، فإن كانت المرأة غنية لا يهملها أن يُنفق أو لا يُنفق، فالنكاح في حقه سنة.

ومتى يحرم؟

قالوا: يحرم بدار حرب، إذا صار الإنسان في دار الكفار يُقاتل في سبيل الله، فإنه لا يجوز أن يتزوج؛ لأنه يخشى على عائلته في هذه الدار.

ومن ذلك: إذا كان الإنسان معه زوجة وخاف إذا تزوج ثانية ألا يعدل، فالنكاح حرام؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] فأمر الله تعالى بالاعتصام على الواحدة إذا خفنا عدم العدل.

ويستحب فيما عدا ذلك؛ لأنه هو الأصل.

فإذا قلنا: إن الأصل فيه الوجوب -وهو القول الثاني- فإننا نجعل الأصل هو الواجب، ونقول: يستحب للإنسان ليس له شهوة ولكن عنده مال ويريد أن ينفع الزوجة، ولكن المذهب أنه تجري فيه الأحكام الخمسة^(١)، وفي هذه الحال التي ذكرنا لا يجب وإنما يباح.

وينبغي لمن تزوج ألا يقصد قضاء الشهوة فقط، كما هو مراد أكثر الناس اليوم، إنما ينبغي له أن يقصد بهذا التالي:

(١) انظر: مطالب أولي النهى (٥/ ٥-٨).

وَيُسَنُّ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ^[١]

= أولاً: امْتِثَالُ أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(١).

ثانياً: تَكْثِيرُ نَسْلِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ تَكْثِيرَ نَسْلِ الْأُمَّةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْبُوبَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢) وَلِأَنَّ تَكْثِيرَ نَسْلِ الْأُمَّةِ سَبَبٌ لِقُوَّتِهَا وَعِزَّتِهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِقَوْمِهِ: «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ» [الأعراف: ٨٦] وَامْتَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي قَوْلِهِ: «وَجَعَلْنَكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا» [الإسراء: ٦٠].

ثالثاً: تَحْصِينُ فَرْجِهِ وَفَرْجِ زَوْجَتِهِ، وَغَضُّ بَصَرِهِ وَبَصَرِ زَوْجَتِهِ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ قِضَاءُ الشَّهْوَةِ.

ثم انتقل المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ بَيَانِ حُكْمِ النِّكَاحِ إِلَى بَيَانِ مَنْ تُنْكَحُ كَيْفًا، أَمَّا الْكَمُّ، فَقَالَ:

[١] «وَيُسَنُّ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ» يَعْنِي: لَا أَكْثَرَ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، فَمَنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ مَا دَامَ عِنْدَهُ قُدْرَةٌ مَالِيَّةٌ وَطَاقَةٌ بَدَنِيَّةٌ، بَحِثْ يَقُومُ بِوَاجِبِهِنَّ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ؛ تَحْصِيلًا لِمَصَالِحِ النِّكَاحِ، وَالْمَفَاسِدُ الَّتِي تُتَوَقَّعُ تَنْغَمِرُ فِي جَانِبِ الْمَصَالِحِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهُ عِدَّةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ، رَقْمُ (٥٠٦٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ مَوْتَهُ، رَقْمُ (١٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَزْوِيجِ مَنْ لَمْ يَلِدْ مِنَ النِّسَاءِ، رَقْمُ (٢٠٥٠)، وَالنَّسَائِيُّ:

كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْعَقِيمِ، رَقْمُ (٣٢٢٧)، مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ».

= نِسَاءٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً^(١).

لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُعَدِّدِ الزَّوْجَاتِ مِنْ أَجْلِ قَضَاءِ الْوَطْرِ، وَإِنَّمَا مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ؛ حَتَّى يَكُونَ لَهُ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ صِلَةٌ، فَتَكُونَ كُلُّ قَبَائِلِ الْعَرَبِ لَهَا صِلَةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْمَصَاهِرَةَ قَسِيمُ النَّسَبِ، وَعَدِيلُ النَّسَبِ، عَادَلَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يُكْثَرَ الْأَخْذُ عَنْهُ فِي الْأَعْمَالِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبُيُوتِ، فَزَوْجَاتُهُ تَأْخُذْنَ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّنَنِ الَّتِي لَا يُعْلِنُهَا الرَّسُولُ ﷺ تُؤْخَذُ مِنْ زَوْجَاتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ وَكَذَلِكَ تَحْصِينَ فُرُوجَهُنَّ، وَجَبَرُ قُلُوبَهُنَّ، كَقَضِيَّةِ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ أُسِيرَةً فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، وَأَبُوهَا سَيِّدُ بَنِي النَّضِيرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ امْرَأَةً بِنْتًا لِسَيِّدِ بَنِي النَّضِيرِ تُؤْخَذُ أُسِيرَةً سَوْفَ يَنْكَسِرُ قَلْبُهَا، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْبُرَ قَلْبَهَا فَتَزَوَّجَهَا^(٢).

وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَ الْوَطْرَ مَا كَانَتْ زَوْجَاتُهُ كُلُّهُنَّ ثِيَابٍ إِلَّا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْبِكْرَ بَدُونِ شَكٍّ أَحْسَنُ مِنَ الثِّيَبِ، حَتَّى قَالَ ﷺ لِجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلَّا بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا»^(٣).

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ نَقُولُ: التَّعَدُّ خَيْرٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ، وَلَكِنْ بِالشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب كثرة النساء، رقم (٥٠٦٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، رقم (٣٧١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، رقم (١٣٦٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب تستحد المغيبة، رقم (٥٢٤٧)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (٧١٥)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الله عَزَّجَلَّ وهو أن يكون الإنسان قادرًا على العدل.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ يُسْنُّ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَسْلَمَ لِلذَّمَّةِ مِنَ الْجَوْرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَقَدْ لَا يَسْتَطِيعُ الْعَدْلَ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مَنَعِ تَشْتِيتِ الْأُسْرَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ امْرَأَةٍ تَشْتَتِ الْأُسْرَةُ، فَيَكُونُ أَوْلَادُ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَأَوْلَادُ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَرَبَّمَا يَحْصُلُ بَيْنَهُمْ تَنَافُرٌ بِنَاءً عَلَى التَّنَافُرِ الَّذِي بَيْنَ الْأُمَمَاتِ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ.

وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَامِ بِوَاجِبِهَا مِنَ النَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا، وَأَهْوَنُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُرَاعَاةِ الْعَدْلِ؛ فَإِنَّ مُرَاعَاةَ الْعَدْلِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، يَحْتَاجُ إِلَى مُعَانَاةٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٣] أَلَا يُرْجِحُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ التَّعَدُّدَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ فَجَعَلَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ فِيهَا إِذَا خَافَ عَدَمَ الْعَدْلِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعَدْلِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَنْكِحَ أَرْبَعًا؟

قُلْنَا: نَعَمْ، قَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَنْ يَرَى التَّعَدُّدَ، وَقَالَ: وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] فَجَعَلَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ فِيهَا إِذَا خَافَ عَدَمَ الْعَدْلِ.

(١) انظر: الإيضاح (٢٠/٢٥).

دِيْنَةُ^[١]،

= ولكن عند التأمل لا نجد فيها دلالة على هذا؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣] كأنه يقول: إن خِفْتُمْ أَلَّا تُعْدِلُوا فِي الْيَتَامَى اللَّاتِي عِنْدَكُمْ، فَإِنَّ الْبَابَ مَفْتُوحٌ أَمَامَكُمْ إِلَى أَرْبَعٍ.

وقد كان الرجلُ تكونُ عنده الْيَتِيمَةُ بنتُ عمِّه أو نحو ذلك، فيَجُورُ عليها، وَيَجْعَلُهَا لِنَفْسِهِ، وَيَخْطُبُهَا النَّاسُ وَلَا يَزَوِّجُهَا، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١) أي: انْزُكُوهُنَّ، وَالْبَابُ أَمَامَكُمْ مَفْتُوحٌ لَكُمْ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَزَوَّجُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَ فِي حَالِ خَوْفٍ عَدَمِ الْعَدْلِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا بَيَانُ الْإِبَاحَةِ لَا التَّرْغِيبَ فِي التَّعَدُّدِ.

وعلى هذا فنقول: الْاِفْتِصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَسْلَمٌ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَرَى مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا تَكْفِيهِ وَلَا تُعْفَى فَإِنَّا نَأْمُرُهُ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَرَابِعَةً، حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ الطَّمَأْنِينَةُ، وَغَضُّ الْبَصَرِ، وَرَاحَةُ النَّفْسِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «دِيْنَةُ» أَي: صَاحِبَةُ دِيْنٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَدِيْنِهَا، فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(٢).

فَالدِّيْنَةُ تُعِينُهُ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، وَتُضْلِحُ مَنْ يَتَرَبَّى عَلَى يَدَيْهَا مِنْ أَوْلَادِهِ، وَتَحْفَظُهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب لا يتزوج أكثر من أربع، رقم (٥٠٩٨)، ومسلم: كتاب التفسير، باب في تفسير آيات متفرقة، رقم (٣٠١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبَىٰ﴾ قالت: «اليَتِيمَةُ تكون عند الرجل وهو وليها، فيتزوجها على مالها، وسيء صحبتها، ولا يعدل في مالها، فليتزوج ما طاب له من النساء سواها، مثنى وثلاث ورباع».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= في غَيْبَتِهِ، وَتَحْفَظُ مَالَهُ، وَتَحْفَظُ بَيْتَهُ، بخلاف غير الدَّيْنَةِ فَإِنَّهَا قد تَضُرُّهُ في الْمُسْتَقْبَلِ؛ ولهذا قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَاطْفَرِ بِذَاتِ الدِّينِ» فإذا اجتمع مع الدِّينِ جَمَالٌ وَمَالٌ وَحَسَبٌ فذلك نورٌ على نورٍ، وإلا فالذي ينبغي أن يُخْتَارَ الدَّيْنَةُ.

فلو اجتمع عند المرء امرأتان: إحداهما جميلةٌ وليس فيها فسقٌ أو فجورٌ، والأخرى دونها في الجمالِ لكنَّها أَدِينُ منها، فأَيُّهما يُخْتَارُ؟ يُخْتَارُ الْأَدِينُ.

لكن أحيانا بعض الناس يكون مولعا بالجمال، وإذا علم أن هناك امرأة جميلة لا تطيب نفسه بِنِكَاحِ مَنْ دونها في الجمال، ولو كانت أَدِينُ، فهل نقول: إِنَّكَ تُكْرِهُ نَفْسَكَ على هذه دون هذه وإن لم تَرْتَحِ إِلَيْهَا؟ أو نقول: خُذْ مَنْ تَرْتَاخِ لَهَا ما دامت غيرَ فَاجِرَةٍ ولا فَاسِقَةٍ؟

الظَّاهِرُ الثَّانِي، إِلَّا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ دَيْنَةٍ، بمعنى أَنَّهَا فَاسِقَةٌ، فهذه لا ينبغي أن يأخذها، إِلَّا في مسألةِ الْفُجُورِ وَالزَّنا فلا تَحِلُّ.

وقد يقول بعض الناس: أَتَزَوَّجُ امرأةَ غيرِ دَيْنَةٍ؛ لَعَلَّ اللهَ أن يَهْدِيَهَا على يَدَيَّ. ونقول له: نحن لا نُكَلِّفُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، فالْمُسْتَقْبَلُ لا نَدْرِي عنه، فربما تتزوّجها تُريدُ أن يَهْدِيَهَا اللهُ على يَدِكَ، ولكنها هي تُحوِّلُكَ إلى ما هي عليه فتشقى على يَدَيْهَا.

وكذلك بالعكس: بعض الناس يَخْطُبُ مِنْهُمْ الرَّجُلُ الْفَاسِقُ، لكن يقولون: لَعَلَّ اللهَ أن يَهْدِيَهُ، وأَفْبَحُ مِنْ ذَلِكَ أن يُعْرِفَ بَعْدَمَ الصَّلَاةِ فيقولون: لَعَلَّ اللهَ أن يَهْدِيَهُ.

فَنَقُولُ: نحن لا نُكَلِّفُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، لكن نُكَلِّفُ بما بين أيدينا، بالحاضر، فلعل هذا الرَّجُلَ الذي ظَنَنْتَ أن يَسْتَقِيمَ لَعَلَّهُ يُعَوِّجُ ابْتِكُمَ وَيُضِلُّهَا؛ لأنَّ الرَّجُلَ له سَيِّطَرَةٌ على

أَجْنَبِيَّةٌ^[١]،

= المرأة، وكم من امرأة مُلتزِمة تزوجت شخصاً تظنُّ أنَّه دينٌ فيتبين أنَّه غيرُ دينٍ، فتتعبُ معه التعبَ العظيم!

ونحن دائماً يُشكى إلينا هذا الأمرُ من النساءِ، حتى تودُّ أن تفرَّ بدينها من هذا الرجلِ، ولو بكلِّ ما تملكُ من المالِ؛ ولهذا يجبُ التَّحرُّزُ في هذه المسائلِ، سواءً من جهةِ الرجلِ يتزوجُ المرأةَ، أو من جهةِ المرأةِ تتزوجُ الرجلَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَجْنَبِيَّةٌ» يعني: ليس بينه وبينها نَسَبٌ، لا تكونُ من بني عمِّه، بل تكونُ من أناسٍ أجنبٍ، وعلَّلوا ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّه أنجبُ للولدِ، يعني: يكونُ فيه نَجَابَةٌ؛ لأنَّه يأخذُ من طبائعِ أحواله، ومن طبائعِ أهلِهِ، فيتكوَّنُ من ذلك خُلُقٌ من الخلقين جميعاً، وهذا أمرٌ مقصودٌ، وكم من أناسٍ كثيرين جَذَبَهُم أحوالُهُم في الكَرَمِ والشَّهامةِ والرَّجولةِ!

الثَّاني: أنَّه ربَّما حَصَلَ بينه وبينها جَفْوَةٌ، فيؤدِّي إلى قَطيعةِ الرَّحِمِ، كأنَّ يَقَعَ بينه وبينها مَسَاكِلُ، فيأتي -مثلاً- عمُّه ويَتَنَازَعُ معه أو مع أبيه، فيَحْصُلُ بذلك قَطيعةُ الرَّحِمِ، فكونُهُ يأخذُ امرأةً أجنبيَّةً أولى.

وما قالوه صحيحٌ، لكن إذا وَجَدَ في الأقاربِ مَنْ هي أفضلُ منها بالاعتباراتِ الأُخرى فإنَّه يكونُ أفضلُ، يعني: عند التَّساوي ربَّما تكونُ الأجنبيَّةُ أولى، لكن مع التَّفاضُلِ بالاعتباراتِ الأُخرى لا شكَّ أنَّنا نُقدِّمُ القَريبةَ.

ومن ذلك إذا كانت -مثلاً- بنتُ العمِّ امرأةً ذاتِ دينٍ وخُلُقٍ، وأحوالُهُم -مثلاً- ضَعِيفَةٌ، يَحْتَاجُونَ إلى رِفْقٍ ومُساعدَةٍ، فإنَّه لا شكَّ أنَّ هذا مَصْلَحَةٌ كَبرى، فالإنسانُ

بِكْرٍ^[١]، وَلَوْ^[٢].....

= يراعي المصالح في هذا الأمر، وما دامت المسألة ليس فيها نص شرعي يجب الأخذ به فإن الإنسان يتبع في هذا المصالح.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِكْرٍ» وهي التي لم تتزوج من قبل؛ لقول النبي ﷺ لجابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا سَأَلَهُ: تَزَوَّجْتَ؟ قال: نعم، قال: «بِكْرًا أَمْ ثِيًّا؟» قال: بل ثِيًّا، فقال: «فَهَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا»^(١) فالبكْر أفضل؛ لأنها لم تطمح إلى رجال سابقين، ولم يتعلّق قلبها بأحد قبله؛ ولأنّ أوّل مَنْ يُبَاشِرُهَا مِنَ الرِّجَالِ هذا الرجل، فتعلّق به أكثر.

لكن قد يختار الإنسان الثيب لأسباب، مثلما فعل جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّهُ اخْتَارَ الثَّيْبَ؛ لَأَنَّ والدَه عبد الله بن حرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتُشْهِدَ فِي أَحَدٍ، وَخَلَفَ بَنَاتٍ يَحْتَجْنَ إِلَى مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ، فَلَوْ تَزَوَّجَ بِكْرًا لَمْ تَقُمْ بِخِدْمَتِهِنَّ وَمُؤْنَتِهِنَّ، فَاخْتَارَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثِيًّا؛ لِقُومٍ عَلَى أَخَوَاتِهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ أَقَرَّهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢).

فإذا اختار الإنسان ثيًّا لأغراضٍ أُخْرَى فَإِنَّهَا تَكُونُ أَفْضَلَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ الْأُمُورِ، وَأَنَّ التَّفْضِيلَ يَرْجِعُ إِلَى هَذِهِ الِاعْتِبَارَاتِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

[٢] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ» أي: كثيرة الولادة، وهذا ظاهره يتناقض مع قوله: «بِكْرٍ»؛ لَأَنَّ الْبِكْرَ مَا وَلَدَتْ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهَا وَلَوْ دَامَ لَا، وَلَكِنْ لَا تَنَاقُضَ، وَيُمْكِنُ مَعْرِفَةُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب تستحد المغيبة، رقم (٥٢٤٧)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (٧١٥)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر، وإذا اشترى دابة أو جملا وهو عليه، هل يكون ذلك قبضا قبل أن ينزل، رقم (٢٠٩٧)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (٧١٥)، وفيه: «إن لي أخوات، فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن، وتمشطهن، وتقوم عليهن».

= هذا بمعرفة قريباتها، فإذا كانت من نساء عُرِفْنَ بكثرة الولادة فالغالب أنَّها تكون مثلهنَّ، فيختارُ المرأةُ التي عُرِفَتْ قريباتها بكثرة الولادة؛ لأنَّ النبي ﷺ أمرَ بذلك فقال: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)؛ ولأنَّ كثرةَ الأمَّةِ عزُّ لها.

وإياك وقول الماديين الذين يقولون: إنَّ كثرةَ الأمَّةِ يوجبُ الفقرَ والبطالةَ والعطالةَ، بل الكثرةُ عزُّ امتنَّ الله به على بني إسرائيل؛ حيثُ قال: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦] وذكرُ شعيبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قومه بها؛ حيثُ قال: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

فكثرةُ الأمَّةِ عزُّ، لا سببٌ إذا كانت أرضهم قابضةً للحراثة والزراعة والصناعة، بحيث يكون فيها موادُّ خامٌ للصناعة وغير ذلك، وليس -والله- كثرةُ الأمَّةِ سبباً للفقر والبطالة أبداً.

لكن -مع الأسف- أن بعض الناس -الآن- يختارُ المرأةَ التي يُمكنُ أن تكون عقيماً، فهي أحبُّ من الولود، ويحاولون أن لا تلِدَ نساؤهم إلا بعد ثلاثٍ أو أربع سنوَاتٍ من الزواج، وما أشبه ذلك، وهذا خطأ؛ لأنَّه خلافُ مرادِ النبي ﷺ ويقولون أحياناً: إن تَزَوَّجْتَهُمْ تَشُقُّ، فنقول: إذا أحسَّستمُ الظَّنَّ بالله أعانكمُ الله.

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٨)، وابن حبان (٤٠٢٨)، والطبراني في الأوسط (٥٠٩٩)، والبيهقي (٧/ ٨١-٨٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ».

بَلَا أُمُّ^(١)!

= ويقولون أحياناً: إِنَّ الْمَالَ الَّذِي عِنْدَنَا قَلِيلٌ، نَقُولُ لَهُمْ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] وأحياناً يرى الإنسان الرِّزْقَ يَنْفَتِحُ إِذَا وُلِدَ لَهُ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ -وهو رَجُلٌ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي- يَقُولُ: إِنِّي مِنْذُ تَزَوَّجْتُ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ بَابَ رِزْقٍ، وَلَمَّا وُلِدَ وَلَدِي فَلَانَ انْفَتَحَ بَابُ رِزْقٍ آخَرَ.

وهذا معلوم؛ لأنَّ الله يقول ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ويقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١] وقال: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢].

فالحاصل: أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ وَهِيَ -كُونَ الْأَوْلَادِ سَبَبًا لِلْفَقْرِ - خَطَأً. قد يقول قائل: أَنَا أَحِبُّ أَنْ تَبْقَى زَوْجَتِي شَابَّةً فَلَا أَحِبُّ أَنْ تَلِدَ. فنقول: هَذَا غَرَضٌ لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنَّ الْوِلَادَةَ أَوْ كَثْرَةَ الْأَوْلَادِ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ. ولو قال قائل: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَنْظِمَ النِّسْلَ، بِمَعْنَى أَنْ أَجْعَلَ امْرَأَتِي تَلِدُ كُلَّ سِتِينَ مَرَّةً، فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا؟

الجواب: هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَغْزِلُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْعَزْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ غَالِبًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلَا أُمُّ» أَي: أَنْ يَخْتَارَ امْرَأَةً لَا أُمَّ لَهَا؛ أَي: لَا أُمَّ لَهَا حَيَّةً؛

(١) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَالرُّوضِ الْمَرْبِعِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْعَزْلِ، رَقْمُ (٥٢٠٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ حَكْمِ الْعَزْلِ،

رَقْمُ (١٤٤٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَلَهُ نَظَرٌ مَّا يَظْهَرُ غَالِيًا، مِرَارًا، بِلَا خَلْوَةٍ^(١).

= لَأَنَّ الْأُمَّ رَبًّا تُفْسِدُهَا عَلَيْهِ، سَبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا تَشَاؤُكُمْ، وَلَوْ تَأَمَّلْتَ الْوَاقِعَ وَجَدْتَ أَكْثَرَ النِّسَاءِ لَهُنَّ أُمّهَاتٌ، وَلَمْ تُفْسِدْهُنَّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، بَلْ نَادِرًا أَنَّ الْأُمَّ تُفْسِدُ، وَنَقُولُ: وَأَيْضًا الزَّوْجُ بِلَا أُمٍّ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أُمّهَاتِ الْأَزْوَاجِ تُفْسِدُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَكَمْ مِنْ أُمٍّ غَارَتْ مِنْ حُبِّ ابْنِهَا لَزَوْجَتِهِ! ثُمَّ حَاوَلْتُ أَنْ تُفْسِدَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يَخْتَارُ امْرَأَةً لَا أُمَّ لَهَا، بَلْ نَقُولُ: يَخْتَارُ امْرَأَةً أُمُّهَا صَالِحَةٌ، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: بِلَا أُمٍّ، فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأُمّهَاتِ مَنْ تَكُونُ خَيْرًا عَلَى بَنَاتِهَا وَعَلَى أَزْوَاجِهَا.

ثُمَّ إِنَّ الْمَفْسَدَةَ لَيْسَتْ مَحْصُورَةٌ فِي الْأُمِّ، فَقَدْ تُفْسِدُهَا خَالَتُهَا أَوْ أُخْتُهَا أَوْ أَحَدُ أَقَارِبِهَا، أَوْ أَحَدٌ مِنَ الْأَبَاعِدِ، وَتَكُونُ الْأُمُّ حَامِيَةً لَهَا، تَحْمِيهَا مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُفْسِدُونَهَا عَلَى زَوْجِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ نَظَرٌ مَّا يَظْهَرُ غَالِيًا، مِرَارًا، بِلَا خَلْوَةٍ» «وَلَهُ» اللَّامُ لِلإِبَاحَةِ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَنْ أَرَادَ خِطْبَةَ امْرَأَةٍ، وَلَوْ قَالَ: لِلخَاطِبِ، لَكَانَ أَوْلَى وَأَوْضَحَ، أَيِ: وَلَمَنْ أَرَادَ خِطْبَةَ امْرَأَةٍ نَظَرَ إِلَى آخِرِهِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا أَنَّ النَّظَرَ لِلْمَخْطُوبَةِ مُبَاحٌ وَلَيْسَ بِمَطْلُوبٍ، وَعَلَّلُوا كَوْنَهُ مُبَاحًا أَنَّهُ وَرَدَ بَعْدَ الْحَظَرِ، فَيَكُونُ مُبَاحًا كَالْأَمْرِ بَعْدَ الْحَظَرِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُصُولِيِّينَ يَكُونُ لِلإِبَاحَةِ، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُعْبَرُونَ بِمَا يُفِيدُ الإِبَاحَةَ أحيانًا؛ لَدَفْعِ تَوَهُمِ الْمَنْعِ، لَا لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ الْمُبَاحِ، مَثَلًا قَالُوا فِي بَابِ الْحَجِّ: وَيَجُوزُ لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى عُمْرَةٍ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ سُنَّةٌ.

قال صاحبُ (الفروع): لَعَلَّهُمْ عَبَرُوا بِالْجَوَازِ؛ لَدَفْعِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِالْمَنْعِ^(١)،

(١) انظر: الفروع (٤/٣٢٧).

= فلا يُنافي أن يكون مُستحبًا، فهنا قال: «وَلَهُ نَظَرٌ» فيحتمل أن المؤلف عبّر بما يدلُّ على الإباحة؛ دفعًا لتوهم المنع، فلا يُنافي أن يكون مُستحبًا؛ ولهذا نقول: يُسنُّ لمن أراد أن يُخطب امرأة أن ينظرَ إلى ما يظهرُ غالبًا.

فإن كان المؤلف أراد دفعَ توهم المنع فلا إشكال، وإن كان أراد إثبات حكم الإباحة، فالمسألة فيها قول آخر وهو أنه سنةٌ وهو الصواب، إلا إذا علم الإنسان بصفتها بدون نظرٍ، فلا حاجة، كما لو أرسل امرأة يثق بها تمامًا فإنه لا حاجة إلى أن ينظرَ.

على أنه في الحقيقة نظرُ الغير لا يُغني عن نظرِ النفس، فقد تكون المرأة جميلة عند شخصٍ وغير جميلة عند شخصٍ آخر، وقد يرى الإنسان -مثلاً- المرأة على حالٍ غير حالها الطبيعيّة؛ لأنه أحيانًا يكون الإنسان في حالِ الشُّرور -وما أشبه ذلك- له حالٌ، وفي حالِ الحُزن له حالٌ، وفي الحالِ الطبيعيّة له حالٌ أخرى، ثم إنه -أيضًا- في بعض الأحيان إذا علّمت المرأة أنه سينظرُ إليها أذخَلت على نفسها تحسيناتٍ، فإذا نظرَ إليها ظنَّ أنها جميلة جدًا، وهي ليست كذلك.

وعلى كلِّ حالٍ نقول: إنَّ ظاهرَ السُّنّة أن النَّظرَ إلى المَخْطُوبَةِ سُنّةٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أمرَ به وقال: «إِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا»^(١) أي: يُؤلّفَ بينكما.

(١) أخرجه أحمد (٢٤٤/٤)، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، رقم (١٠٨٧)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إباحة النظر قبل التزويج، رقم (٣٢٣٥)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، رقم (١٨٦٥) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم (١٦٥/٢) على شرط الشيخين.

= ولكن كيف ينظر؟ إذا أمكن أنه ينظر إليها باتفاق مع وليها، بأن يخضر وينظر لها فله ذلك، فإن لم يمكن فله أن يختبئ لها في مكان تمر منه، وما أشبه ذلك، وينظر إليها؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ»^(١).

وقوله: «وَلَهُ نَظَرٌ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا» مثل الوجه والرقبة واليد والقدم، ونحوها، أمّا أن ينظر إلى ما لا يظهر غالبًا، فهذا لا يجوز، فكلمة «غالبًا» مربوطة بعرف السلف الصالح لا بعرف كل أحد؛ لأننا لو جعلناها بعرف كل أحد لضاعت المسألة، واختلف الناس اختلافًا عظيمًا.

لكن المقصود ما يظهر غالبًا وينظر إليه المحارم، فللخاطب أن ينظر إليه، وأهم شيء في الأمر هو الوجه، وينظر إليها قبل الخطبة، ويجوز للمرأة أن تمكّن الخاطب من النظر إليها بالشروط التي ذكرها المؤلف.

وقوله: «مَرَارًا» أي: يجوز أن يكرّر النظر إليها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ»، فإذا كان في أول مرة ما وجد ما يدعوه إلى نكاحها، فلينظر مرة ثانية وثالثة.

وهل يجوز له مكالمتها؟

لا؛ لأن المكالمه أدعى للشهوة والتلذذ بصوتها؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا» ولم يقل: أن يسمع منها.

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٤)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها، رقم (٢٠٨٢) من حديث جابر رضي الله عنه، وصححه الحاكم (٢/ ١٦٥) على شرط مسلم.

= وقوله: «بِلاَ خَلْوَةٍ» لَأَنَّهُمَا لَمْ تَزَلْ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ، وَالْأَجْنَبِيَّةُ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»^(١)، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، وَقَالَ ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٢) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَهُ مُؤَكَّدٌ.

فَشُرُوطُ جَوَازِ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ سِتَّةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بِلاَ خَلْوَةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِلاَ شَهْوَةٍ، فَإِنْ نَظَرَ لَشَهْوَةٍ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنَّظَرِ الْاسْتِعْلَامُ لَا الْاسْتِمْتَاعُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْإِجَابَةُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا.

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ عَازِمًا عَلَى الْخِطْبَةِ، أَيُّ: أَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ نَتِيجَةً لِعَزْمِهِ عَلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ لَهُوْلَاءِ بِخِطْبَةِ ابْتِهَامٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَحُولَ فِي النِّسَاءِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

السَّادِسُ: -وَنُحَاطَبُ بِهِ الْمَرْأَةُ- أَلَّا تَظْهَرَ مُتَبَرِّجَةً أَوْ مُتَطَيِّبَةً، مُكْتَحِلَةً أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّجْمِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ يَرْعَبَ الْإِنْسَانُ فِي جَمَاعِهَا حَتَّى يُقَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ مَنْ اكْتَسَبَ فِي جَيْشٍ فَخَرَجَتْ امْرَأَتُهُ حَاجَةً، رَقْمُ (٣٠٠٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مُحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ، رَقْمُ (١٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ، رَقْمُ (٢١٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ، رَقْمُ (٢١٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٩١٧٥) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَحْرُمُ التَّضَرُّيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ وَفَاةٍ وَالْمُبَانَةِ^[١]

= إِنَّهَا تَظْهَرُ مُتَبَرِّجَةً، فَإِنَّ هَذَا تَفَعُّلُهُ الْمَرْأَةَ مَعَ زَوْجِهَا حَتَّى تَدْعُوهُ إِلَى الْجَمَاعِ، وَلَئِنْ فِي هَذَا فِتْنَةٌ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ.

ثم في ظُهورها هكذا مَفْسُدةٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَوَجَدَهَا عَلَى غَيْرِ الْبَهَاءِ الَّذِي كَانَ عَهْدُهُ رَغَبَ عَنْهَا، وَتَغَيَّرَتْ نَظَرُتُهُ إِلَيْهَا، لَا سِيَّما وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يُبْهِي مَنْ لَا مَحِلَّ لِلْإِنْسَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يُبْهِي زَوْجَتَهُ؛ وَلِهَذَا تَحْدُ بَعْضُ النَّاسِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَجْلِ النِّسَاءِ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى امْرَأَةٍ قَبِيحَةٍ شَوْهَاءٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُبْهِيهَا بِعَيْنِهِ؛ حَيْثُ إِنَّهَا لَا مَحِلَّ لَهُ.

فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يُبْهِيهَا، وَهِيَ -أَيْضًا- تَبْهِي وَتَزِيدُ مِنْ جَمَالِهَا وَتَحْسِنُهَا، ثُمَّ بَعْدَ الزَّوْاجِ يَجِدُهَا عَلَى غَيْرِ مَا تَصَوَّرَهَا، فَسَوْفَ يَكُونُ هُنَاكَ عَاقِبَةُ سَيِّئَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْإِجَابَةُ؟

الْجَوَابُ: اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ النَّاسَ طَبَقَاتٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] فَلَوْ تَقَدَّمَ أَحَدُ الْكَنَاسِينَ إِلَى بِنْتٍ وَزِيرٍ فَالْغَالِبُ عَدَمُ إِجَابَتِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْسَانٌ كَبِيرُ السِّنِّ، زَمَنٌ، أَصَمٌّ، يَتَقَدَّمُ إِلَى بِنْتٍ شَابَّةٍ جَمِيلَةٍ، فَهَذَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْإِجَابَةِ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَاطِبَ ذَكَرَ مِنَ الْمَخْطُوبَةِ، وَهَلْ كُلُّ امْرَأَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَخْطُبَهَا الْإِنْسَانُ؟ فَقَالَ:

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ التَّضَرُّيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ وَفَاةٍ وَالْمُبَانَةِ». «خُطْبَةُ» وَ«خُطْبَةُ» الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْخُطْبَةَ هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي يَخْطُبُ بِهَا الْخَطِيبُ، مِثْلُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ،

دُونِ التَّعْرِيزِ^[١]،

= وَالْخُطْبَةُ - بَكْسِرِ الْخَاءِ - هِيَ طَلَبُ التَّزْوِجِ مِنَ الْمَرْأَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وقوله: «وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ» التَّصْرِيحُ معناه أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ النِّكَاحِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَطْلُبُ زَوْاجَكَ، أَوْ زَوْجِي نَفْسِكَ، أَوْ يَقُولَ لِلْوَلِيِّ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقوله: «بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ» يعني: التي فِي عِدَّةِ الْغَيْرِ، مِثْلُ مُعْتَدَةٍ مِنْ وَفَاةٍ، أَوْ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ، أَوْ مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ، فَالتَّصْرِيحُ لِلْمُعْتَدَةِ لَا يَجُوزُ أَبَدًا.

وقوله: «مِنْ وَفَاةٍ» يعني: امْرَأَةً زَوَّجَهَا مَاتَ عَنْهَا، فَتَكُونُ فِي عِدَّةٍ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصْرِّحَ بِخُطْبَتِهَا فِي الْعِدَّةِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ مَفْهُومُهُ: عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِذَا صَرَّحْتُمْ.

وقوله: «وَالْمُبَانَّةُ» أَي: التي فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي الْحَيَاةِ فِرَاقًا بَائِنًا لَا يَسْتَطِيعُ الرُّجُوعَ إِلَيْهَا، وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُطْلَقَةً آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، أَوْ مُطْلَقَةً عَلَى عَوَضٍ، أَوْ مَفْسُوخَةً فُسْخًا لَا طَلَاقًا، مِثْلًا: وَجَدْتُ فِي زَوْجِهَا عَيًّا فَفُسَخَتِ النِّكَاحُ، أَوْ وَجَدَ هُوَ بِهَا عَيًّا فَفُسَخَ النِّكَاحُ.

هَذِهِ الْمُبَانَّةُ، الَّتِي بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْطَبَهَا صَرِيحًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «دُونِ التَّعْرِيزِ» يعني: يَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيزِ، فَيُباحُ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي

وَيُبَاحَانِ^[١] لِمَنْ أَبَانَهَا دُونَ الثَّلَاثِ^[٢]

= أَنْفَسِكُمْ ﴿[البقرة: ٢٣٥] فَمَنْطُوقُ الْآيَةِ نَفْيُ الْجُنَاحِ بِالْتَعْرِيزِ، وَمَفْهُومُهَا ثُبُوتُ الْجُنَاحِ فِي التَّصْرِيحِ.

والتعريضُ مثلُ أن يُنديَ لها الرَّغْبَةُ بِالْخُطْبَةِ، وهو جائزٌ للمُعْتَدَةِ مِنْ وَفَاةٍ، والبائنِ بِطَلَاكِ أَوْ فسخٍ، وسيأتي ذِكْرُهَا فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، مثلُ أن يَقُولَ لها: وَاللَّهِ إِنَّ امْرَأَةً مِثْلَكَ غَنِيمَةٌ، أو: إِذَا أَنْفَضْتَ الْعِدَّةَ فَأَخْبِرْنِي، أو: لَا تُفَوِّتِي نَفْسِكَ، أو: إني فِي مِثْلِكَ لَرَاغِبٌ، أو: أُمُّ الْعِيَالِ كَبُرَتْ وَأَنَا مُحْتَاجٌ لَزَوْجَةٍ، أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فالمهمُّ: أَنَّ هَذَا نُسْمِيهِ تَعْرِيزًا، وهو جائزٌ للمُعْتَدَةِ مِنْ وَفَاةٍ، والبائنِ بِطَلَاكِ أَوْ فسخٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُبَاحَانِ» أَي: التَّصْرِيحُ وَالتَّعْرِيزُ.

[٢] قَوْلُهُ: «لِمَنْ أَبَانَهَا دُونَ الثَّلَاثِ» يَعْنِي لَزَوْجِ أَبَانَهَا بِغَيْرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، مِثْلُ مَا لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى عَوَضٍ، كَرَجُلٍ اتَّفَقَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ عَلَى أَنَّهُ يُطَلِّقُهَا وَتُسَلِّمُ لَهُ فُلُوسًا، أَوْ وَلِيِّهَا، أَوْ أَيِّ شَخْصٍ آخَرَ، فَهَذِهِ نُسْمِيهَا بَائِنًا بِعَوَضٍ، وَقَدْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعَوَضَ فِدَاءً؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ اشْتَرَتْ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ زَوْجَهَا لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا مَا اسْتَفَادَتْ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا.

وَقَوْلُهُ: «دُونَ الثَّلَاثِ» لَوْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ: بِغَيْرِ الثَّلَاثِ، لَكَانَ أَوْضَحَ، مِثْلُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى عَوَضٍ، أَوْ يُفْسَخَ الْعَقْدُ فسخًا لَعِيبٍ فِي زَوْجِهَا، أَوْ لِإِعْسَارٍ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالنَّفَقَةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

كَرْجَعِيَّةٍ^[١] وَيَحْرُمَانِ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا^[٢].

= المهم: أَنَّ الطَّلَاقَ عَلَى عَوَضٍ وَجَمِيعِ الْفُسُوحِ تُعْتَبَرُ بَيْنُونَةً، لَكِنْ لَيْسَتْ مِثْلَ الْبَيْنُونَةِ بِالثَّلَاثِ، فَيَجُوزُ لَزَوْجِهَا الَّذِي أَبَانَهَا أَنْ يُصْرَحَ وَيُعَرَّضَ، وَيَعْقَدَ عَلَيْهَا أَيْضًا، وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَهُ، وَلَا عُدْوَانَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ.

إِذَا: يَجُوزُ التَّصْرِيحُ وَالتَّعْرِيزُ لَزَوْجِ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بغيرِ الثَّلَاثِ، وَبِالثَّلَاثِ لَا يَجُوزُ التَّعْرِيزُ وَلَا التَّصْرِيحُ؛ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ خِطْبَةِ الْمُبَانَةِ بِغَيْرِ الثَّلَاثِ مِمَّنْ أَبَانَهَا تَصْرِيحًا وَتَعْرِيزًا: أَنَّ الْعِدَّةَ لَهُ، وَيَحِلُّ لَهُ تَزَوُّجُهَا، فَكُلُّ امْرَأَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَيَعْقَدَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّصْرِيحُ وَالتَّعْرِيزُ فِي خِطْبَتِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَرْجَعِيَّةٍ» يَعْنِي: كَرْجَعِيَّةٌ لَهُ، وَالْحَقِيقَةُ هَذَا التَّمَثِيلُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ بِالنِّسْبَةِ لَزَوْجِهَا مَا تُخْطَبُ، بَلْ يُرَاجَعُهَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَاجِعُكَ، وَتُتِمَّمُ الرَّجْعَةُ، وَتَعُودُ زَوْجَتُهُ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ، تَمْهيدًا لِقَوْلِهِ:

[٢] «وَيَحْرُمَانِ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا» «يَحْرُمَانِ» أَي: التَّعْرِيزُ وَالتَّصْرِيحُ «مِنْهَا» أَي: مِنَ الرَّجْعِيَّةِ، فَالرَّجْعِيَّةُ يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا أَنْ يَخْطُبَهَا تَصْرِيحًا أَوْ تَعْرِيزًا؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ لَامْرَأَةَ رَجُلٍ طَلَّقَتْ وَيَقُولَ: أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَبَّيْهَا عَلَى زَوْجِهَا^(١)، وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ الْإِفْسَادُ بَيْنَ النَّاسِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ مُحَاوَلَةَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَأَهْلِهِ الَّذِي هُوَ طَرِيقُ السَّحَرَةِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا

(١) أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢/٣٩٧)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِيمَنْ خَبِيَ مَمْلُوكًا عَلَى مَوْلَاهُ، رَقْمُ (٥١٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (٩١٧٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَبِيَ زَوْجَةً أَمْرًا أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا».

وَالْتَعْرِضُ: إِنِّي فِي مِثْلِكَ لَرَاغِبٌ^[١].

= مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿البقرة: ١٠٢﴾.

فَعُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ خِطْبَةَ الْمُعْتَدَّةِ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الأولى: تَحْرُمُ تَصْرِيحًا وَتَعْرِضًا.

الثانية: تَجُوزُ تَصْرِيحًا وَتَعْرِضًا.

الثالثة: تَجُوزُ تَعْرِضًا لَا تَصْرِيحًا.

تَحْرُمُ تَصْرِيحًا وَتَعْرِضًا خِطْبَةُ الرَّجْعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْطَبَ زَوْجَةً غَيْرَهُ، لَا تَصْرِيحًا وَلَا تَعْرِضًا، وَمِثْلُهَا الْمُبَانَةُ بِثَلَاثٍ مِنْ زَوْجِهَا.

وَتُبَاحُ الْخِطْبَةِ تَصْرِيحًا وَتَعْرِضًا لَزَوْجِ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ الثَّلَاثِ، بِطَّلَاقٍ عَلَى عَوَضٍ، أَوْ فسخ.

وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِضِ فِي خِطْبَةِ الْمُبَانَةِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ، وَالْمُعْتَدَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ.

وَهَلْ يَجُوزُ التَّصْرِيحُ أَوْ التَّعْرِضُ فِي خِطْبَةِ الْمُحْرِمَةِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؟

لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا.

إِذَا الْقَاعِدَةُ: كُلُّ مَنْ لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ تَحْرُمُ خِطْبَتُهَا تَصْرِيحًا، أَمَّا تَعْرِضًا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ.

[١] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَيَّنًا مَعْنَى التَّعْرِضِ:

«وَالْتَعْرِضُ: إِنِّي فِي مِثْلِكَ لَرَاغِبٌ» فَإِذَا قَالَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ عَرَفَتْ أَنَّهُ يُرِيدُهَا،

فَالْمَهْمُ الْأَيْصَرِّحَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ

وَتُحْيِيهِ: مَا يُرْغَبُ عَنْكَ^[١]. وَنَحْوُهُمَا^[٢]، فَإِنْ أَجَابَ وَلِيٌّ مُجْبَرَةً، أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ
الْمُجْبَرَةِ لِمُسْلِمٍ حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبَتَهَا^[٣]،

= خُطْبَةُ النِّسَاءِ ﴿-أَي: الْمُعْتَدَاتِ مِنْ وَفَاءٍ-﴾ ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ
سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فَأَبَاحَ
اللهُ تعالى التعريضَ في خطبة المعتدة مِنْ وَفَاءٍ.

والتصريحُ: ما عَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ بَيِّنٌ، مَثَلًا يَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ تُزَوِّجَنِي نَفْسِكَ، أَوْ يَقُولُ
لَوَلِيَّهَا: أُرِيدُ أَنْ تُزَوِّجَنِي فُلَانَةً، يعني: أَنْ يَطْلُبَ نِكَاحَهَا عَلَى وَجْهِ صَرِيحٍ لَا احْتِمَالَ فِيهِ.
[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتُحْيِيهِ: مَا يُرْغَبُ عَنْكَ» يعني: أَنَا لَا أُرْغَبُ عَنْكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَنَحْوُهُمَا» مَثَلٌ: لَا تُفَوِّتِي نَفْسَكَ، وَتَقُولُ: إِنْ قُضِيَ شَيْءٌ كَانَ.
وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُخَاطَبَ بِمَخْطَبَتِهِ، وَعَلَيْهِ فَتَقُولُ:
هَذَا الْإِطْلَاقُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ بِأَنْ لَا يُجَدِّثَ شَهْوَةً أَوْ تَلَذُّذًا بِمُخَاطَبَتِهَا، فَإِنْ
حَصَلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ يَجِبُ أَنْ يَتَّعَدَّ عَنْهَا الْإِنْسَانُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَإِنْ أَجَابَ وَلِيٌّ مُجْبَرَةً أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ لِمُسْلِمٍ حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ
خِطْبَتَهَا» يعني: إِذَا تَمَّتِ الْخِطْبَةُ فَأَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ، أَوْ أَجَابَ وَلِيٌّ الْمُجْبَرَةَ حَرَّمَ
خِطْبَتَهَا.

وَعِلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ النِّسَاءَ قِسْمَانِ: مُجْبَرَاتٌ وَغَيْرُ مُجْبَرَاتٍ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ
عَلَى الْمَذْهَبِ -كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ امْرَأَةٌ مُجْبَرَةٌ عَلَى
النِّكَاحِ، نَعَمْ لَوْ زَوَّجَ صَغِيرَةً، وَقُلْنَا بِجَوَازِ تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ فَهَذِهِ لَا تُعْتَبَرُ إِجَابَتُهَا،
إِنَّهَا الْمُعْتَبَرُ إِجَابَةُ الْوَلِيِّ، لَكِنْ نَحْنُ نَمْشِي عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَكُونُهَا مُجْبَرَةٌ أَوْ لَا تُجْبَرُ يَأْتِي

= - إن شاء الله - في بابه، فالمعتبرُ إجابة غيرِ المُجبرة وإجابة وليِّ المُجبرة.

فغيرُ المُجبرة: مثلُ الثيبِ أو البكرِ مع غيرِ الأب.

والمُجبرة: البكرُ مع الأب على المذهب^(١)، فإذا أجاب أبو البكرِ الخاطِبَ اعتُبرتِ الإجابةُ صحيحةً، وإذا أجاب أخو البكرِ فالإجابةُ غيرُ صحيحةٍ لا أثرَ لها، وإذا أجاب أبو الثيبِ فالإجابةُ غيرُ صحيحةٍ وغيرُ مُعتبرةٍ، فالمعتبرُ إجابة المرأةِ نفسها إن كانت لا تزوجُ إلَّا بِرضاها، وإجابة وليِّها إن كان يستطيعُ أن يُجبرَها.

وقوله: «مُسْلِمٌ» تنازعهُ عامِلانِ، «أَجَابَ» و «أَجَابَتْ» يعني: إن أجابَ وليُّ المُجبرة مُسْلِمًا، أو أجابتَ غيرُ المُجبرة مُسْلِمًا.

وعِلْمُ منه: أنها لو أجابتَ لغيرِ مُسْلِمٍ فإنه يَجُوزُ خِطْبُتُها، فيُخْطَبُ على خِطْبَةِ غيرِ المُسْلِمِ، كامرأةِ نصرانيَّةٍ - مثلاً - خَطَبَهَا نصرانيٌّ، فظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَخْطُبَ على خِطْبَةِ هذا النَّصرانيِّ؛ لَأَنَّهُ قال: «أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ مُسْلِمًا» فمفهومُهُ أَنَّ غيرَ المُسْلِمِ لا تَحْرُمُ الخِطْبَةُ على خِطْبَتِهِ.

والدَّلِيلُ قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]

ولقولِ رسولِ الله ﷺ: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»^(٢) والنَّصرانيُّ ليس أَخًا.

(١) الإنصاف (١١٩/٢٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه».

= وهذه المسألة اختلفَ فيها أهلُ العلم، فمنهم من قال: إِنَّ قولَ رسولِ اللهِ ﷺ: «خِطْبَةُ أَخِيهِ» مِنْ بابِ الْأَغْلَبِ؛ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ مُسْلِمِينَ، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْخَاطِبَ مُسْلِمٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَيْدَ إِذَا كَانَ لِلْأَغْلَبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، وَعَلَى هَذَا: لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُخْطَبَ عَلَى خِطْبَةِ النَّصْرَانِيِّ؛ لِأَنَّ النَّصْرَانِيَّ لَهُ حُقُوقٌ.

وهذا القولُ أَصَحُّ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْطَبَ عَلَى خِطْبَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرَبِيًّا، أَمَّا إِذَا كَانَ حَرَبِيًّا فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ، لَكِنْ إِذَا كَانَ مُعَاهِدًا أَوْ مُسْتَأْمِنًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ حُقُوقِ الْعَقْدِ لَا الْعَاقِدِ.

فَعَلَى هَذَا: لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَيْضًا لَوْ خَطَبْنَا عَلَى خِطْبَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ كَانَ فِيهِ مَضَرَّةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، سَيَتَصَوَّرُ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ وَخْشِيَّةٍ، وَاعْتِدَاءٍ عَلَى الْغَيْرِ، وَعَدَمُ احْتِرَامٍ لِلْحُقُوقِ، فَمَا دَامَ هَذَا الرَّجُلُ خَاطِبَهَا وَهُوَ كُفَّاءٌ لَهَا فِي دِينِهَا فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَعْتَدِيَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ؟

قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ يُخَاطَبُ أَهْلَ الزَّوْجَةِ أَلَّا يَزُوجُوا الْمُشْرِكَ مَعَ وُجُودِ الْمُؤْمِنِ، لَكِنَّهُ لَا يُبَيِّحُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُخْطَبَ عَلَى خِطْبَةِ الْمُشْرِكِ، هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّصْرَانِيَّ يَدْخُلُونَ هُنَا فِي اسْمِ الْمُشْرِكِ.

وقوله: «حَرَمَ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبَتُهَا» تَعْرِيفًا أَوْ تَصْرِيحًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يُخْطَبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»^(١).

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

وَإِنْ رُدَّ، أَوْ أُذِنَ، أَوْ جُهِلَ الْحَالُ جَازًا^[١].

= وهذا منهي، والأصل في النهي التحريم، لا سيما وأنَّ عِلَّتَهُ تَقْتَضِي التحريم؛ لما فيها من العدوانِ والظلم، ولأنَّ هذا قد يؤدي إلى فِتْنَةٍ كَبِيرَةٍ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ رُدَّ، أَوْ أُذِنَ، أَوْ جُهِلَ الْحَالُ جَازًا» أفادنا المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ بهذه العبارة أنَّ حالَ الخاطِبِ لا تخلو من أربع أحوالٍ:
الأولى: أن يُجَابَ فتَحْرَمَ الخطبةُ على خطبته.

الثانية: أن يُرَدَّ ويُعْلَمَ أَنَّهُم رَدُّوه فَتَحِلَّ الخطبةُ؛ لأنَّه انتهى حَقُّه.

الثالثة: أن يَأْذَنَ، مثلاً: عَلِمْتُ أَنَّهُ خَطَبَ هذه المرأةَ، فذهبتُ إليه، وقُلْتُ: يَا فَلَانُ أَنْتَ خَطَبْتَ فُلَانَةً، وأنا مُتَعَلِّقٌ قَلْبِي بها، أريدُ أن تَسْمَحَ لي أن أَخْطُبَهَا، فإذا أُذِنَ جَازًا؛ لأنَّ الحقَّ له، وإذا أَسْقَطَهُ سَقَطَ.

لكن إذا عَلِمْنَا أَنَّهُ أُذِنَ حَيَاءً وَخَجَلًا لَا اخْتِيَارًا فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ هَذَا الإِذْنَ كَعَدَمِهِ، أَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ أُذِنَ خَوْفًا؛ لأنَّ الذي اسْتَأْذَنَهُ رَجُلٌ شَرِيرٌ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ لِأَذَاهُ، فَلَا يَجُوزُ الإِقْدَامُ، لكن إذا أُذِنَ اخْتِيَارًا وَبِرِضَا وَطَوَاعِيَةٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلثَّانِي أَنْ يَخْطُبَ.

الرابعة: إذا جُهِلَ الْحَالُ، فَلَا نَعْلَمُ هَلْ أُجِيبَ أَوْ رُدَّ؟ فظاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْطُبَ؛ لأنَّه إلى الآنَ مَا ثَبَتَ حَقُّهُ، كَالَّذِي يَسُومُ سِلْعَةً، فَلَمْ يَكُنْ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهِ.

ولكنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ هَذَا اعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّهِ، وَرَبِّمَا يَكُونُ أَهْلُ الزَّوْجَةِ قَدْ رَكَنُوا إِلَى هَذَا الْخَاطِبِ، إِلَّا أَنَّهُمْ مَا أَجَابُوهُ، فَإِذَا جَاءَتْ خِطْبَةُ أُخْرَى عَدَلُوا عَنْهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا جُهِلَ الْحَالُ حَرُمَتِ الْخِطْبَةُ، وَبَدَلُ ذَلِكَ الْأَثَرُ وَالنَّظَرُ:

وَيُسَنُّ الْعَقْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً^(١)

= **أما الأثر:** فعموم قول رسول الله ﷺ: «وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ». وهذا يشمل هذه الصورة؛ ولهذا جاء في الرواية الأخرى: «مَا لَمْ يَأْذَنْ أَوْ يُرَدَّ»^(١).

أما النظر: فلأن ذلك يورث العداوة وقطع الرزق، وقد نهى عنه النبي ﷺ فقال: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا»^(٢) فكونك تخطب وأنت ما تدري هل أجيب أو ردّ معناه أنك قطعت رزقه.

وإذا قلنا: إنّه لا تجوز الخطبة على خطبة أخيه، فكيف نجيب عن قصّة فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُنْهِيَ جَاءَتْ تَسْتَشِيرُ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَطَبَهَا ثَلَاثَةٌ: أَبُو جَهْمٍ، وَمُعَاوِيَةُ، وَأَسَامَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟^(٣).

الجواب: أن هذه القصّة تُحمّل على أن الواحد منهم ما علم بخطبة الآخر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُسَنُّ الْعَقْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً» يُسَنُّ عَقْدُ النِّكَاحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً، يعني بعد العصر، وذكر ابن القيم أنّه ينبغي أن يكون في المسجد^(٤) -أيضاً- لشرف الزمان والمكان.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، رقم (٥١٤٢)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، رقم (٢١٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِثْنَانِهَا».

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠)، من حديث فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/ ١٠٢): «عقد النكاح يشبه العبادات في نفسه، بل هو مقدم على نفلها، ولهذا يستحب عقده في المساجد».

بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ^[١].

= وهذا فيه نظرٌ في المسألتين جميعاً، إلا لو ثبتت السنة بذلك لكان على العين والرأس، لكنني لا أعلم في هذا سنة، وقد عللوا ذلك بأن يوم الجمعة آخره فيه ساعة الإجابة^(١)، فيرجى إجابة الدعاء الذي يكون عادة بين الزوج ومن يبركون عليه «بارك الله لك وعليك»^(٢).

ولكن يُقال: هل النبي ﷺ عليه الصلاة والسلام من هديه وسنته أنه يتحرى هذا الوقت؟ إذا ثبت هذا فالقول بالاستحباب ظاهر، وأما إذا لم يثبت فلا ينبغي أن تُسن سنة؛ ولهذا كان النبي ﷺ يزوّج في أي وقت، ويتزوّج في أي وقت^(٣)، ولم يثبت أنه اختار شيئاً معيناً، نعم لو صادف هذا الوقت لقُلنا: هذا -إن شاء الله- مُصادفة طيبة، وأما نقضُ هذا الوقت فيه نظر، حتى يقوم دليل على ذلك.

فالصواب: أنه متى تيسر العقد، سواء في المسجد أو البيت أو السوق أو الطائفة، ونحو ذلك، وكذلك -أيضاً- يُعقد في كل زمان.

[١] قوله: «بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ» التي رواها عن رسول الله ﷺ وهي: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ» وزاد في الروض^(٤): «وَتَتُوبُ إِلَيْهِ» ولكنها لم ترد،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة، رقم (٩٣٥)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة، رقم (٨٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة، فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم، وهو قائم يصلي، يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه».

(٢) أخرج أحمد (٢/ ٣٨١)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب ما يقال للمتزوج، رقم (٢١٣٠)، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء فيما يقال للمتزوج، رقم (١٠٩١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ كان إذا رفاً الإنسان إذا تزوج، قال: «بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في الخير».

(٣) ومن ذلك ما ذكر الطبري في التاريخ (٢/ ٤٠٠) أن النبي ﷺ بنى بعائشة في شوال يوم الأربعاء.

(٤) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٢٤٤).

= فيقتصر على «وَنَسْتَغْفِرُهُ».

«وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١).

ويقرأ ثلاث آيات، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

هذه هي خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يُعَلِّمُهَا أَصْحَابَهُ، أي: التي تُقَدَّمُ بين يَدَيِ الحاجة.

كثير من الإخوان يقول: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا»، فينقلون الآية إلى هذا الحديث؛ والأليق بالإنسان والأكمل في الأدب أن يَتَمَشَّى على ما جاء به الحديث؛ لأنَّ كونه يَصْعُ لفظًا مَكَانَ اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ شَبَهُ اعْتِرَاضٍ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ كَأَنَّهُ قَالَ: لماذا لم تقل الذي في الآية؟

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، رقم (٢١١٨)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، رقم (١١٠٥)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، رقم (١٤٠٥)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم (١٨٩٢).

= وهذه المسألة لا يتفطن لها إلا القليل من الناس، فالشيء الذي جاءت به السنة يقال كما جاءت به السنة، ولا يستبدل كلام الرسول ﷺ بغيره أبدًا، حتى لو كان من القرآن؛ لأننا نقول له: هل أنت أحفظ للقرآن من الرسول ﷺ؟! وهل أنت أكثر تعظيمًا لله ولكتابه من الرسول ﷺ؟! قل كما قال الرسول ﷺ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ» وأما قوله: «وَمَنْ يَضِلَّ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا» ففي هذا الموضع لا يقال.

ثم يقال للولي: رُوج الرجل، فيقول: زوّجتك بنتي فلانة، ولا حاجة أن يقول: على سنة الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن الأصل في المسلم أنه على سنة الله وسنة رسوله ﷺ، ويقول الزوج: قبلت، ثم يقال للزوج: بارك الله لكما، وبارك عليكما، وجمع بينكما في خير^(١).

وبعض الناس يقول ما يقوله أهل الجاهلية: «بالرفاء والبنين» نسأل الله ألا يُعمي قلوبنا، يأتي لفظ عن الرسول ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خير وبركة ونَعْدِلُ عنه، ربّا لا يكون هذا رفاء، فربما يحصل من الخروق أكثر من الرفاء بين الزوج والزوجة، وقد تكون البنت خيرًا من الابن بكثير.

ثم إذا زُفّت إليه يأخذُ بناصيتها، ويقول: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها

(١) أخرجه أحمد (٣٨١/٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب ما يقال للمتزوج، رقم (٢١٣٠)، والترمذي: أبواب النكاح، باب ما جاء فيما يقال للمتزوج، رقم (١٠٩١)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب تهنة النكاح، رقم (١٩٠٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان (٤٠٤١) والحاكم على شرط مسلم (١٨٣/٢)، وصححه النووي في الأذكار (٧٨٧).

فَصْلٌ

وَأَرْكَانُهُ^(١):

= عليه، وأعوذُ بك من شرِّها وشرِّ ما جَبَلَتْها عليه^(١).

لكن: هل يقول ذلك جَهْرًا أم سِرًّا؟

نرى التَّفْصِيلَ في هذا، إن كانت امرأة مُتَعَلِّمَةً تَدْرِي أَنَّ هذا من المَشْرُوعِ فليَقُلْ ذلك جَهْرًا، وَرَبِّمَا تُؤْمِنُ على دُعَائِهِ، وإن كانت جَاهِلَةً فَأُخْشَى أَنْ قال ذلك أَنْ تَنْفِرَ منه.

وعلى كُلِّ حالٍ: لكلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَرْكَانُهُ» أي: أركانُ النِّكَاحِ، والرُّكْنُ في اللُّغَةِ: الجَانِبُ الأقْوَى من الْبَيْتِ؛ ولهذا تُسَمَّى الزَّوَايَةُ رُكْنًا؛ لأنَّ أقوى ما في الجِدَارِ زَاوِيَتُهُ؛ لِأَنَّهَا مَدْعُومَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

أَمَّا في الاصطلاح: فَإِنَّ الْأَرْكَانَ ما لَا يَتِمُّ تَرْكِيبُ الْمَاهِيَةِ إِلَّا بِهِ، مثلاً: أركانُ الصَّلَاةِ: قِيَامٌ وَقُعُودٌ وَرُكُوعٌ وَسُجُودٌ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ ما تَقُومُ إِلَّا بهذا.

أَيْضًا: أركانُ النِّكَاحِ: ما يَقُومُ النِّكَاحُ إِلَّا بِهَا، وَأَمَّا ما كان مِنْ أَجْزَاءِ الْمَاهِيَةِ وَلَكِنَّهَا تَتِمُّ بِدُونِهِ فَهذا لَا يُسَمَّى رُكْنًا، كَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ مثلاً، فَهذا تَرَكَّبُ مِنْهُ الْمَاهِيَةُ، لَكِنْ الصَّلَاةُ تَتِمُّ بِدُونِهِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في جامع النكاح، رقم (٢١٦٠)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله، رقم (١٩١٨)، والنسائي في الكبرى (١٠٠٢١) من حديث عبد الله ابن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وصححه الحاكم (١٨٥ / ٢)، وصححه النووي في الأذكار (٧٨٨).

الرَّوْجَانِ^[١] الْحَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ^[٢]، وَالْإِيجَابُ، وَالْقَبُولُ^[٣].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرَّوْجَانِ» يعني: الزوج والزوجة، والتَّشْيِهُ صَحِيحَةٌ، فلا يُقَالُ: إِنَّهُ غَلَبَ فِيهَا جَانِبُ الذَّكَورِ؛ لَأَنَّ الزَّوْجَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَغْلِبُ.

[٢] قوله: «الْحَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ» هذا ليس داخلاً فِي الرُّكْنِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ شَرْطٌ، أَي: خُلُوُّ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ؛ وَلِهَذَا لَوْ قُلْنَا: الزَّوْجَانِ، كَفَى، وَالْمَوَانِعُ: هِيَ الْمَحْرَمَاتُ فِي النِّكَاحِ، أَي: مَا يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ مَنْ فِيهِمَا مَوَانِعُ وَجُودُهُمَا كَالْعَدَمِ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةً وَتَزَوَّجَتْ، فَإِنَّ هَذَا النِّكَاحَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَكِنْ اشْتَرَاطُ الْخُلُوِّ مِنَ الْمَوَانِعِ يَلْزُمُ مِنْهُ -أَيْضًا- الزَّوْجَانِ اللَّذَانِ تَمَّتْ فِيهِمَا الشُّرُوطُ.

[٣] قوله: «وَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ» الْإِيجَابُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَلِيِّ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالْقَبُولُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ. فيقول -مثلاً- الْوَلِيُّ، كَالْأَبِ وَالْأَخِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي، زَوَّجْتُكَ أُخْتِي، وَسَمِّيَ إِيجَابًا؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ بِهِ الْعَقْدَ، وَالْقَبُولُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْوَلِيِّ هُوَ الْوَكِيلُ، وَهُوَ الَّذِي أُذِنَ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَكَلَّتْكَ أَنْ تَزَوَّجَ بِنْتِي.

وَالْوَصِيُّ: هُوَ الَّذِي أُذِنَ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ -عَلَى الْمَذْهَبِ- أَيْضًا يَقُومُ مَقَامَهُ^(١)، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ: هَلْ تُسْتَفَادُ وَلَايَةُ النِّكَاحِ بِالْوَصِيَّةِ أَوْ لَا؟

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ١٤٠).

وَلَا يَصِحُّ^[١] مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ زَوَّجْتُ أَوْ أَنْكَحْتُ^[٢]،

= فيه خلاف، سيأتي بيانه -إن شاء الله- إنما على القول الصحيح الذي يقوم مقامه واحد فقط هو الوكيل، وكذا الزوج أو من يقوم مقامه وهو الوكيل، وإذا قلنا بأن الأب يجوز أن يقبل النكاح لابنه الصغير -كما سيأتي إن شاء الله- يكون الولي قائما مقام الزوج، وبعده الوكيل.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يَصِحُّ» الضمير إما أن يعود على النكاح، أو على الإيجاب والقبول.

[٢] قوله: «مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ زَوَّجْتُ أَوْ أَنْكَحْتُ» فإن كان لا يحسن العربية أتى بأي لفظ يفيد هذا المعنى ويصح، ومعلوم أن الناس يختلفون في اللغة؛ لأنه ليس لهم لفظ إلا هذا، سواء كان باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية؛ ولهذا اشترط المؤلف «مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ» فإن كان يحسن أن يقول: زوجت أو أنكحت، وهو غير عربي، ولا يدري ما معنى زوجت أو أنكحت، فإنه يقولها بلغته؛ لأنه لا يتعبد بلفظه، بخلاف القرآن الكريم، فلو أراد أحد أن يتلو القرآن الكريم بلغته ولو بالمعنى المطابق قلنا له: لا؛ لأن القرآن كلام الله، لا يمكن أن يغير، وأنه يتعبد بتلاوته.

وقوله: «مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ زَوَّجْتُ أَوْ أَنْكَحْتُ» فيقول مثلاً: زوجتك بتي، أو: أنكحتك بتي، فلو قال: جوزتك بتي، لا يصح على المذهب^(١)؛ لأنه يحسن العربية، فلا بد أن يقول: زوجتك، بتقديم الزاي.

(١) شرح منتهى الإرادات (١١٩/٥).

= ولو قال: ملكتك بتي لا يصح؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون بلفظ زوجت أو أنكحت.

وما الدليل على أنه لا يصح إلا بهذين اللفظين؟

ليس هناك دليل، لا في القرآن ولا في السنة أنه لا يصح النكاح إلا بهذا اللفظ، لكن يقولون: لأتتهما اللفظان اللذان وردَ بهما القرآن، ففي القرآن الكريم: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] فاللفظان اللذان وردَ بهما القرآن هما النكاح والزواج، فلا تتعداهما، فنقتصر على الألفاظ الواردة؛ وذلك لعظم خطر النكاح، فهو أعظم العقود خطراً وأشدّها محرّماً، ولا شك أن هذا التعليل عليل، بل هو ميّت.

القول الثاني: أنه يجوز العقد بكل لفظ يدل عليه عرفاً، والدليل من القرآن ومن السنة.

من القرآن أن الله قال: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] فأطلق النكاح، وعلى هذا: فكل ما سُمي نكاحاً عرفاً فهو نكاح، ولم يقل: فانكحوا ما طاب لكم من النساء بلفظ الإنكاح أو التزويج، ولا قال: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ بلفظ الإنكاح أو التزويج، فلما أطلق العقد رجعنا في ذلك إلى العرف.

ولو أننا قلنا: إن التعبير بالمعنى معناه التقيد باللفظ لقلنا أيضاً: البيع لا ينعقد إلا بلفظ البيع؛ لأن الله يقول: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكان كل ما ذكره الله بلفظ، قلنا: لا بُدَّ فيه من هذا اللفظ، مع أنهم يقولون: إن البيع ينعقد بما دل عليه عرفاً حتى بالمعاطاة.

= ومن السنة: أن النبي ﷺ أعتق صفيّة رضي الله عنها وجعل عتقها صداقها^(١).

فلما رأوا أن هذا دليل قالوا: تُستثنى هذه المسألة، فقالوا: لا بد أن يكون بلفظ الإنكاح أو التزويج، إلا إذا أعتق أمته، وجعل عتقها صداقها.

دليل آخر من السنة: قصة المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وقد ثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «مَلَكْتُكُمْهَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٢) وهذا نص صريح، فأجابوا عنه بأن أكثر الروايات: «رَوَّجْتُكُمْهَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣).

فيقال: كون الرواة يتقنونهُ بالمعنى «مَلَكْتُكُمْهَا» دليل على أنه لا فرق بين هذا وهذا، ولو كان هناك فرق ما جاز أن يُغيروا اللفظ إلى لفظ يُخالفهُ في المعنى؛ لأن شرط جواز رواية الحديث بالمعنى أن يكون اللفظ البدل لا يُخالف اللفظ النبوي في المعنى، فدل هذا على أنه بمَعْنَاهُ، وأنه لا فرق عندهم بين هذا وهذا.

ثم نقول: الدليل النظري: القياس على جميع العقود أنها تنعقد بما دل عليها، والله تعالى يقول: ﴿يَتَايَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] فما عدّه الناس عقداً فهو عقد.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، رقم (٣٧١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، رقم (١٣٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر القلب، رقم (٥٠٣٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥/٧٦) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، رقم (٥٠٢٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥/٧٧)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

= وعلى هذا القول: يصح أن تقول للرجل: جَوَزْتُكَ بِنْتِي، أو مَلَكَتُكَ بِنْتِي، ولكن لا بُدَّ أن تكون دلالة اللَّفْظِ العُرْفِيُّ دَالَّةٌ على المعنى الشرعيِّ للنكاح، فلو قال: أَجَرْتُكَ بِنْتِي بِأَلْفِ رِيَالٍ فلا يصح؛ لأنَّ الأجرة لا تُستعملُ في النكاح إطلاقاً، لكن لو قال: أَجَرْتُكَ بِنْتِي على صَدَاقٍ قَدَرُهُ أَلْفُ رِيَالٍ هنا يصحُّ العقد؛ لأنَّ فيه ما يدلُّ على أنَّ المراد بالأجرة هنا النكاح، وقد سَمَّى اللهُ تعالى المَهْرَ أَجْرَةً فقال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

فالقاعدة: أنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ تَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهَا عُرْفًا، سواء كانت بِاللَّفْظِ الوارد أو بغير اللَّفْظِ الوارد، وسواء كان ذلك في النكاح أو في غير النكاح، هذا هو القول الصحيح، وهو اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ^(١).

وكونُ عَقْدِ النكاح له خَطَرٌ قد يُقال: إِنَّ هذا أَوْلَى بأنْ يَنْعَقِدَ بِكُلِّ ما دَلَّ عليه؛ لِأَنَّهُ لو أَنَّ أَحَدًا قال: جَوَزْتُكَ بِنْتِي، وقال: قَبِلْتُ، ودَخَلَ بها، وآتَتْ منه بأولادٍ، أو مات، أو ماتت، فكوننا نقول: لا يَنْعَقِدُ، مع العلم بأنَّ الطَّرَفَيْنِ -الوليَّ والزَّوْجَ- كِلَيْهِمَا يَعْلَمُ أنَّ المراد فيه خَطَرٌ، فالصَّوابُ قطعاً أنْ يَنْعَقِدَ بِكُلِّ لَفْظٍ دَلَّ عليه.

ونُقِلَ في (الحاشية)^(٢) عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قال: «ولم يَنْقُلْ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ خَصَّهُ بِهِذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وأوَّلُ مَنْ قال ذلك مِنْ أَصْحَابِ الإمام أحمد ابن حَامِدٍ، وَتَبِعَهُ على ذلك القاضي وَمَنْ جاءَ بَعْدَهُ؛ بسببِ انْتِشَارِ كُتُبِهِ وَكَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ وَأَصْحَابِهِ^(٣)».

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٣٣-٥٣٤).

(٢) حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٦/٢٤٧).

(٣) وانظر: الإنصاف (٢٠/٩٤-٩٥).

وَقَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ^[١]، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ تَزَوَّجْتُ، أَوْ قَبِلْتُ^[٢].....

= وبناءً على ذلك: لا يصحُّ نسبةُ هذا القولِ إلى مذهبِ الإمامِ الشَّخْصِيِّ، إنَّما يُقالُ: هو مذهبُ الإمامِ أحمدَ الاصطلاحِيّ، وهناك فَرْقٌ بين المذهبِ الشَّخْصِيِّ الذي يَدِينُ به الإمامُ اللهُ عَزَّجَلَّ وبين المذهبِ الاصطلاحِيّ، فالمذهبُ الاصطلاحِيّ قد لا يكونُ الإمامُ قاله، أو قال بخلافه، وهو ما اصطَلَحَ عليه أتباعُ هذا الإمامِ أن يكونَ هو مذهبهم، مثلُ أن يَخْتَارُوا أئِمَّةً مِنْ أَتْبَاعِهِ، ويقولونَ: إِذَا اتَّفَقَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ مِنْ أئِمَّةِ أَتْبَاعِهِ عَلَى كَذَا فَهُوَ الْمَذْهَبُ، أو إذا كان أكثرُ الأتباعِ على هذا فهو المذهبُ، لكنَّ المذهبَ الشَّخْصِيَّ يَخْتَلِفُ، فهو ما يَدِينُ به اللهُ عَزَّجَلَّ وقد يكونُ مُوافِقاً لما قِيلَ: إِنَّهُ الْمَذْهَبُ اصطلاحاً، وقد يكونُ مُخَالِفاً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ» يَقُولُهُ الزَّوْجُ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، لكنَّ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مَا يُطْلَقُ وَيَقُولُ: قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: قَبِلْتُهُ لِمُوكَلِّي فُلَانٍ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ لَهُ وَكِيلٌ، مَا يَقُولُ الْوَكِيلُ مثلاً: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، بَلْ يُبَيِّنُ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَيَقُولُ: زَوَّجْتُكَ بِنْتَ مُوكَلِّي فُلَانٍ، وَهِيَ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ، أَوْ زَوَّجْتُكَ بِالْوَكَالَةِ بِنْتُ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ.

فلو قال: زَوَّجْتُكَ بِنْتَ فُلَانٍ مَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا، حَتَّى يُبَيِّنَ السَّبَبَ بِأَنَّهُ زَوَّجَهُ بِنْتَ فُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ.

[٢] قوله: «أَوْ تَزَوَّجْتُهَا أَوْ تَزَوَّجْتُ أَوْ قَبِلْتُ» الْقَبُولُ تَوَسَّعُوا فِيهِ أَكْثَرُ، فَإِذَا قَالَ: قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، مَعَ أَنَّهَا صِغَةُ ظَاهِرُهَا الْحَبْرُ وَلَيْسَتْ إِنْشَاءً، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْإِنْشَاءَ، فَيَصَحُّ.

وَمَنْ جَهِلَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهَا^[١]،

= وقوله: «أَوْ تَزَوَّجْتُ» أي: قال الولي: زَوَّجْتُكِ بِنْتِي، قال: تَزَوَّجْتُ، فهل يُفْهَمُ منها القَبُولُ؟!

حقيقة: إِنْ فَهَمَ الْقَبُولَ مِنْهَا بَعِيدٌ، بل قد يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ عِنْدَهُ زَوْجَةً فَلَا يُرِيدُ هَذِهِ. وقوله: «تَزَوَّجْتُهَا» أَهْوَنُ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَذْكُورَةِ، لَكِنْ «تَزَوَّجْتُ» هَذِهِ مِنَ الْغَرَائِبِ أَتَمُّ جَعَلُوهَا قَبُولًا مَقْبُولًا، وَلَا يَجْعَلُونَ «جَوَّزْتُكِ بِنْتِي» مَعَ قَوْلِ الزَّوْجِ: «قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ» عَقْدًا صَحِيحًا^(١)، وَإِذَا قَالَ: زَوَّجْتُكِ فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ، يُعْتَبَرُ قَبُولًا مَقْبُولًا!! وَهَذَا كُلُّهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ وَالصَّوَابَ أَنَّ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ إِجْبَابًا وَقَبُولًا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعُرْفُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ جَهِلَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهَا» أي: جَهِلَ الْإِجْبَابَ وَالْقَبُولَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهَا، وَإِلَّا لَكُنَّا نُلْزِمُ جَمِيعَ غَيْرِ الْعَرَبِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ.

وَإِذَا أَوْجَبَ الْوَلِيُّ الْعَقْدَ بِلُغَةٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ - وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ - لَكِنَّا مَعْرُوفَةٌ لِلزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ، فَعَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ يَنْعَقِدُ، كَأَنْ يَوْجِبَ الْوَلِيُّ الْعَقْدَ بِاللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ الْمَعْنَى، وَالزَّوْجُ وَالشَّاهِدَانِ يَعْلَمُونَ الْمَعْنَى، فَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَعْنَى.

وَلَكِنَّهُ يُؤَدَّبُ عَلَى كَوْنِهِ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ - الَّذِي هُوَ عَقْدٌ شَرْعِيٌّ مِنْ أَفْضَلِ الْعُقُودِ وَأَهَمِّهَا فِي الشَّرِيعَةِ - بِلُغَةٍ غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ كَوْنِهِ يَعْلَمُهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/١١٩).

= ابنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَضْرِبُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالرَّطَانَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ^(١).

وبعض إخواننا اليوم من المسلمين؛ لضعف الإيمان في قلوبهم، وضعف الشخصية في نفوسهم يتكلمون باللغة الإنجليزية، فتجده إذا كلّم صاحبه باللغة الإنجليزية وخاطبه ذلك باللغة الإنجليزية مجيباً له يتفخ، وكأنه نال مشارق الأرض ومغاربها؛ لأنه صار يتكلم باللغة الإنجليزية، وحيث يتمثل بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلّا وطلّاعُ الثّنايا متى أضعُ العِمّامةَ تعرّفوني^(٢)

لأنه يعرف التكلم باللغة الإنجليزية، حتى بلغني أن بعض الناس -والعياذ بالله- يُعلّم صبيّاته اللغة الإنجليزية، وإذا أراد أن يودّعه أو يُسلم عليه سلّم عليه باللغة الإنجليزية، ويترك (السّلام عليكم) أو (عليكم السّلام)!!

وهذا فضيحةٌ وعارٌ، ولو لم تكن المسألة شرعيةً لكان يجب أن تكون على الأقلّ قوميةً، أذهب إلى لغة قوم آخرين وعندى اللغة العربية؟! أفصح اللغات هي لغة العرب وأذهب إلى اللغات الأخرى!!

ولهذا فيما أرى أن الذي يُعلّم صبيّه اللغة الإنجليزية من الصّغر سوف يُحاسب عليه يوم القيامة؛ لأنه يُؤدّي إلى محبة الصّبي لهذه اللغة وإثارها على اللغة العربية، وبالتالي يُؤدّي إلى محبة من ينطق بها من أهلها، واستهجان من ينطقون بغير هذه اللغة.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٦٠٩)، والبيهقي (٢٣٤/٩) بلفظ: «لا تعلموا رطانة الأعاجم..».

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، انظر: الأصمعيات (ص: ١٧).

وَكَفَاهُ مَعْنَاهَا الْخَاصُّ ^[١] بِكُلِّ لِسَانٍ ^[٢]،

= أَمَّا مَنْ كَبَرَ وَتَرَعَرَغَ وَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَعَلَّمَ اللُّغَةَ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ اللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ؛ لَأَدْعُو إِلَى اللَّهِ بِهَا، فنقول له: هذا خيرٌ، ونُسَاعِدُكَ عَلَى هَذَا وَنَشَجِّعُكَ.

أو قال: أَنَا أَحْتَاجُ إِلَى اللُّغَةِ غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنِّي أُمَارِسُ التِّجَارَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَأُرِيدُ أَنْ أَتَكَلَّمَ؛ لِأَتَمَكَّنَ مِنْ عَمَلِي، قُلْنَا: هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، هَذَا عَمَلٌ مَقْصُودٌ وَغَرَضٌ صَحِيحٌ.

أَمَّا إِنْسَانٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ تَعَشُّقًا لَهَا، وَتَعْظِيمًا لِقَوْمِهَا، وَإِثَارًا لَهَا عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا خَطَأٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَفَاهُ مَعْنَاهَا الْخَاصُّ» يَعْنِي: الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ النِّكَاحِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِكُلِّ لِسَانٍ» أَي: بِكُلِّ لُغَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

[الشعراء: ١٩٥] أَي: بِلُغَةٍ عَرَبِيَّةٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾

[إبراهيم: ٤] فَاللِّسَانُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى اللُّغَةِ.

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا إِلَى لَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ، بَلْ يَقُولُ: أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا ^(١).

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ أَخْرَسَ - نَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ - فَكَيْفَ يَفْقَدُ

النِّكَاحُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي الْفَخْذِ، رَقْمُ (٣٧١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فَضِيلَةِ

إِعْتَاقِهِ أَمْتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، رَقْمُ (١٣٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ لَمْ يَصَحَّ^[١]،

= الجواب: يَعْقِدُهُ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ، إِنْ كَانَ يَعْرِفُ الْإِشَارَةَ الْمَفْهُومَةَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ فَبِالْكِتَابَةِ إِنْ كَانَ يُجِيدُهَا، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ انْتَقَلَتِ الْوِلَايَةُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْإِشَارَةُ الْمَفْهُومَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهَا الشَّاهِدَانِ؛ حَتَّى يَشْهَدَا عَلَى مَا وَقَعَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ لَمْ يَصَحَّ» لَوْ قَالَ: قَبِلْتُ، قَبْلَ أَنْ يَقُولَ: زَوْجْتُكَ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ، وَلِأَنَّ الْقَبُولَ قَبُولُ شَيْءٍ بِذَلِكَ، فَكَيْفَ يَتَقَدَّمُ الْقَبُولُ عَلَى الْإِيجَابِ وَلَمْ يُنْذَلْ شَيْءٌ حَتَّى الْآنَ؟! فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ.

وَالطَّرِيقُ إِلَى تَصْحِيحِهِ: أَنْ يُعَادَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ الْمُتَقَدَّمَ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فَإِذَا جَاءَ الْإِيجَابُ وَأُردِفْنَاهُ بِالْقَبُولِ صَحَّ.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِعُ: أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْقَبُولُ عَلَى وَجْهِ يَحْتَصِلُ بِهِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: سَوَاءٌ وَقَعَ الْقَبُولُ بِلَفْظِ الْمَاضِي أَوْ الْأَمْرِ، مَعَ أَنَّهُ فِي بَابِ الْبَيْعِ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَصَحُّ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ، مِثْلُ: بِعْنِي هَذَا الْبَيْتَ بَعَشْرَةَ آلَافٍ، فَقَالَ: بِعْتُكَ، صَحَّ الْبَيْعُ، فَهَذَا لَوْ قَالَ: زَوْجَنِي ابْنَتُكَ، فَقَالَ: زَوْجْتُكَ بِنْتِي، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِيجَابُ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كُلِّ الْعُقُودِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ بِالْعُرْفِ الْخَاصِّ، نَقُولُ: إِنَّهُ يَصَحُّ، بَلْ إِنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «زَوْجْنِيهَا» فَقَالَ ﷺ: «زَوْجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١) وَمَا وَرَدَ أَنَّ الرَّجُلَ قَالَ: قَبِلْتُ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ خَيْرِكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، رَقْمُ (٥٠٢٩)، وَمُسْلِمٌ: النِّكَاحُ، =

وَأِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِجَابِ صَحَّ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ^[١] وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ^[٢]، =

= إذا تقدّم القبول على وجه يتضح به القبول فإنه يصحّ، كما لو وقع ذلك بلفظ الطلب: زوّجني، فقال: زوّجتك.

مسألة: متى يسقط القبول؟ أي: متى ينعقد النكاح بالإيجاب فقط؟

الجواب: إذا كان الولي هو ابن العمّ مثلاً، وأراد أن يتزوّجها فليخضّر شاهدين، ويقول: أشهدكما أنّي تزوّجت موليتي بنت عمّي، فلانة بنت فلان، وينعقد النكاح، ولا حاجة أن يقول: وقبّلت؛ لأنّ كلمة «تزوّجتها» وهو وليّها كافية.

[١] قوله رحمه الله: «وَأِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِجَابِ صَحَّ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ» أي: إن تأخّر القبول عن الإيجاب، بأن قال الولي: زوّجتك بنتي، وبعد مدّة قال: قبّلت، يصحّ ما دام في المجلس.

[٢] قوله: «وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ» كذلك -أيضاً- لو لم يتشاغلا بما يقطعه، فإن تشاغلا بما يقطعه ما صحّ، كأن يقول: زوّجتك بنتي، ثم قال: أخضروا الطّعام، وحين انتهوا من الأكل قال: قبّلت.

كذلك -أيضاً- لو أنّه أوجّب العقد، بأن قال: زوّجتك ابنتي، ثم قال: سمعت في الأخبار اليوم أنّه حصل كذا وكذا، وصار يتكلّم عن الأخبار، ثم لما انتهى قال الرّجل: قبّلت النكاح، فلا يصحّ؛ لأنّهما تشاغلا بما يقطعه، فلا بدّ أن يكون الإيجاب غير مفصول بينه وبين القبول بفاصيل أجنبي.

= باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (٧٧/١٤٢٥)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رحمه الله عنه، واللفظ للبخاري.

وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ بَطَلَ^[١].

= فَإِنْ تَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ بَغَيْرِ اخْتِيَارٍ، مِثْلُ أَنْ قَالَ لَهُ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، فَمِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ قَامَ يَبْكِي وَأَطَالَ الْبَقَاءَ حَتَّى قَالَ: قَبِلْتُ، فَإِنَّهُ يَصْحُ؛ لِأَنَّ هَذَا بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، أَوْ أَصَابَتْهُ سَعْلَةٌ ثُمَّ قَالَ: قَبِلْتُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْفِصَالَ كَانَ لِعُذْرٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ بَطَلَ» «قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ الْقَبُولِ، مِثْلًا لَمَّا قَالَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي، قَامُوا وَتَفَرَّقُوا ثُمَّ رَجَعُوا، وَقَالَ الْخَاطِبُ: قَبِلْتُ النِّكَاحَ، فَلَا يَصْحُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ صِغَةُ عَقْدٍ وَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَارَنَا.

فَصَارَ يُشْتَرَطُ فِي الْقَبُولِ شَرْطَانِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ.

الثاني: أَلَّا يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ.

وهناك شَرْطٌ ثَالِثٌ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ لِمَنْ أُوجِبَ لَهُ، فَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي فَلَانَةَ، فَقَالَ: قَبِلْتُ نِكَاحَ ابْنَتِكَ فَلَانَةَ الثَّانِيَةَ فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَصْحُ؛ لِعَدَمِ التَّطَابُقِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

قال في (الرَّوْضِ)^(١): «وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبُولِ» أَي: يُشْتَرَطُ أَلَّا يَزُولَ عَقْلُ الْقَابِلِ قَبْلَ قَبُولِهِ، فَإِنْ زَالَ عَقْلُهُ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْإِيجَابُ، وَيَكُونُ الْقَبُولُ إِذَا أَفَاقَ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْإِيجَابِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ بَطَلَ الْإِيجَابُ وَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهِ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٢٥١).

فَصْلٌ

وَلَهُ شُرُوطٌ^(١):

= وقال في (الرَّوْضِ)^(١): «لَا إِنْ نَامَ» مثلاً: أَوْجَبَ الْوَلِيُّ الْعَقْدَ فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، فَأَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّوْمَ، وَبَعْدَ سَاعَةٍ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ: قَبِلْتُ، يَصْحُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَسَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ، وَلَمْ يَتَفَرَّقَا، فَهُوَ كَالسَّائِثِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ شُرُوطٌ» أَي: لِلنِّكَاحِ شُرُوطٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ حِكْمَةِ الشَّرْعِ أَنَّ جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ شُرُوطٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَتَّحِدَ الْأُمُورُ وَتَنْضَبِطَ وَتَتَّضَحَ، وَلَوْلَا هَذِهِ الشُّرُوطُ لَكَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَوْضَى، كُلُّ يَتَزَوَّجُ عَلَى مَا شَاءَ، وَكُلُّ يَبِيعُ عَلَى مَا شَاءَ، وَكُلُّ يُصَلِّي كَيْفَ شَاءَ.

لَكِنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعِبَادَاتِ وَفِي الْمُعَامَلَاتِ هِيَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْعَظِيمَةِ الْبَالِغَةِ؛ لِأَجْلِ ضَبْطِ الشَّرِيعَةِ وَضَبْطِ الْعُقُودِ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ؛ وَلِذَلِكَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَشْهُورَةِ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِوُجُودِ شُرُوطِهِ، وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.

ثُمَّ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ شُرُوطِ النِّكَاحِ وَالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ:

أَوَّلًا: شُرُوطُ النِّكَاحِ قُيُودٌ وَضَعَهَا الشَّرْعُ وَلَا يُمَكَّنُ إِبْطَالُهَا، وَالشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ شُرُوطٌ وَضَعَهَا الْعَاقِدُ وَيُمَكَّنُ إِبْطَالُهَا.

ثَانِيًا: شُرُوطُ النِّكَاحِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّتُهُ، وَالشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا لُزُومُهُ.

(١) الرّوض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٢٥١).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٥/ ١٢٢).

أَحَدَهَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ^[١]، فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ سَمَّاها، أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ^[٢]،

[١] قوله: «أَحَدَهَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ» لَأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَى أَعْيَانِهَا، الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَالْمَقَامُ مَقَامٌ عَظِيمٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنْسَابٌ وَمِيرَاثٌ وَحُقُوقٌ؛ فَلِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الزَّوْجَيْنِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: زَوْجْتُ أَحَدًا أَوْ لَدَيْكَ، أَوْ زَوْجْتُ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجَلَيْنِ، أَوْ زَوْجْتُ طَالِبًا فِي الْكَلِيَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَها فيقول: زَوْجْتُكَ بِنْتِي.

وَالْأَدِلَّةُ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَدُلُّ عَلَى التَّعْيِينِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مَنَاسِكَتَهُمَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهُمَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] وَقَالَ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢] وَإِنْ كَانَ هَذَا حِكَايَةً عَنْ عَقْدٍ تَامٍ.

وَلِأَنَّ النِّكَاحَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِشْهَادِ، وَالْإِشْهَادُ لَا يَكُونُ عَلَى مُبْهَمٍ، بَلْ لَا يَكُونُ إِشْهَادٌ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ.

[٢] قوله: «فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ سَمَّاها، أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ» التَّعْيِينُ لَهُ طَرُقٌ:

الْأَوَّلُ: الْإِشَارَةُ، بِأَنْ يَقُولَ: زَوْجْتُكَ ابْنَتِي هَذِهِ، فيقول: قَبِلْتُ.

الثَّانِي: التَّسْمِيَةُ بِاسْمِهَا الْخَاصِّ، بِأَنْ يَقُولَ: زَوْجْتُكَ بِنْتِي فَاطِمَةُ، وَلَيْسَ لَهُ بِنْتُ بِهَذَا الْاسْمِ سِوَاهَا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَصِفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: ابْنَتِي الَّتِي أَخَذْتُ الشَّهَادَةَ السَّادِسَةَ

أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَلَهُ وَاحِدَةٌ لَا أَكْثَرُ؛ صَحَّ [١].

فَضْلٌ

الثَّانِي: رِضَاهُمَا [٢]،

= هذا العام، أو ابنتي الطويلة، أو ابنتي القصيرة، أو البَيضاء، أو السَّوداء، أو العَوراء، أو ما أشبه ذلك.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ التَّعْيِينَ بِالْوَاقِعِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي، وَلَيْسَ لَهُ سِوَاهَا، مَا سَمَّاهَا، وَلَا وَصَفَهَا، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهَا، فَالَّذِي عَيْنَهَا الْوَاقِعُ؛ وَلِهَذَا قَالَ:

[١] «أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَلَهُ وَاحِدَةٌ لَا أَكْثَرُ صَحَّ».

وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ مَا إِذَا كَانَ لَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٌ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَالْبَاقِيَاتُ مُتَزَوِّجَاتٌ؟ نَعَمْ، يَشْمَلُ هَذَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الشَّرْطُ كَيْفَ تَجْمَعُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ صَاحِبُ مَدْيَنَ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هُنْتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَابٍ﴾ [القصص: ٢٧].

فَالْجَوَابُ: لَا تَعَارُضُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَا قَالَ: إِنِّي زَوَّجْتُكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ، بَلْ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ، فَهَذَا لَيْسَ عَقْدًا، هَذَا خَبَرٌ عَنِ الْإِرَادَةِ، يَعْنِي: فَتَخَيَّرَ مَنْ شِئْتَ مِنْهُمَا أَزْوَاجَكَ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هُنَاكَ مُعَارَضَةً صَرِيحَةً، وَوَرَدَ شَرْعُنَا بِخِلَافِهَا، فَالْعِبَرَةُ بِمَا فِي شَرْعِنَا؛ لِأَنَّ شَرْعَنَا نَسَخَ مَا سِوَاهُ مِنَ الشَّرَائِعِ، فَلَا يُعَارِضُ شَرْعُنَا بِشَرْعٍ مِّن قَبْلُنَا.

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثَّانِي: رِضَاهُمَا» أَيِ: الشَّرْطُ الثَّانِي: رِضَا الزَّوْجَيْنِ، وَالذَّلِيلُ

= على هذا قول النبي ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا تُنْكَحُ الْاَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ» قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها -أي: البكر-؟ قال: «أَنْ تَصُمْتَ»^(١) حتى لو كان الأب هو الذي يزوّج، والدليل العموم «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ» لم يستثن الأب.

وهناك رواية في صحيح مسلم خاصة بالأب؛ حيث قال ﷺ: «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»^(٢) فنص على البكر ونص على الأب، ولأن هذا العقد من أخطر العقود.

وإذا كان الإنسان لا يمكن أن يُجبر في البيع على عقد البيع ففي النكاح من باب أولى؛ لأنه أخطر وأعظم؛ إذ إن البيع إذا لم تصلح لك السلعة سهل عليك بيعها، لكن الزواج مُشْكِلٌ.

فدلّ هذا على أنّه لا أحد يُجبرُ البنت على النكاح، ولو كانت بكراً، ولو كان الأب هو الولي، فحرام عليه أن يُجبرها، ولا يصح العقد.

وقول النبي ﷺ: «لَا تُنْكَحُ» لو قال قائل: هذا ليس نهياً، هذا خبرٌ، فما الجواب؟

نقول: هذا الخبر بمعنى النهي، وأعلم أن الخبر إذا جاء في موضع النهي فهو أوكد من النهي المجرد، فكأن الأمر يكون مفروغاً منه، ومعلوم الامتناع؛ لأنّ التّفي دليل على الامتناع، والنهي توجيه الطلب إلى المكلف، فقد يفعل وقد لا يفعل؛ ولهذا قلنا في

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (٥١٣٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤٢١/٦٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِلَّا الْبَالِغَ الْمَعْتُوَّةَ، وَالْمَجْنُونَةَ، وَالصَّغِيرَ^[١]،

= قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إِنَّهُ أُبْلَغُ مِمَّا لَوْ قَالَ: وَلْيَرْجِعِ الْمُطَلَّقَاتُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾ كَانَ هَذَا أَمْرٌ وَّاقِعٌ لَا يَتَغَيَّرُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا الْبَالِغَ الْمَعْتُوَّةَ، وَالْمَجْنُونَةَ، وَالصَّغِيرَ» هُوَ لَا ثَلَاثَةٌ لَا يُشْتَرَطُ

رِضَاهُمْ:

الأول: البالغُ المعتوَّةُ، لا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا إِذْنَ لَهُ، وَلَا يَعْرِفُ مَا يَنْفَعُهُ وَمَا يَضُرُّهُ.

والبالغُ مَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ أَنْبَتَ الشَّعَرَ الْحَشِينَ حَوْلَ الْقُبُلِ، أَوْ أَنْزَلَ بِاخْتِلَامٍ أَوْ غَيْرِهِ.

والمعتوَّةُ: هُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ بِاللُّغَةِ الْعَامِيَّةِ الْحَبْلَ، وَلَيْسَ مَجْنُونًا، فَهَذَا يَزَوِّجُهُ أَبُوهُ.

ولكن بماذا نعلم أَنَّهُ يُرِيدُ النِّكَاحَ؟

نعرفُ ذلكَ بِمِيلِهِ إِلَى النِّسَاءِ، وَتَحَدُّثِهِ فِي النِّكَاحِ، وَظُهُورِ عِلَامَاتِ الرِّغْبَةِ عَلَيْهِ، فَهَذَا نَزَوُّجُهُ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ نَسْتَأْذِنَ مِنْهُ.

الثَّانِي: الْمَجْنُونَةُ، أَيْضًا يَزَوِّجُهَا أَبُوهَا، وَهِيَ أَبْعَدُ مِنَ الْمَعْتُوَّةِ، وَلَمْ يُقَيِّدْهَا الْمُؤَلِّفُ بِالْبُلُوغِ وَلَا بِالصَّغَرِ؛ لِأَنَّ الْأَبَ يُجْبِرُ ابْنَتَهُ عَاقِلَةً كَانَتْ أَوْ مَجْنُونَةً إِذَا لَمْ تَكُنْ ثِيْبًا.

وهل يزوّجُ الْمَجْنُونَةَ مُطْلَقًا؟

ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ الْإِطْلَاقُ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا عَلِمْنَا رَغْبَتَهَا فِي النِّكَاحِ، فَإِذَا لَمْ نَعْلَمْ رَغْبَتَهَا فِي النِّكَاحِ صَارَ تَزْوِيجُهَا عِبْثًا، وَرَبَّمَا يَخْصُلُ نِزَاعٌ مِنْ زَوْجِهَا وَمَفْسَدَةٌ،

= فربما تكون في حال جنون شديد، وتقتل أولادها كما قد يقع، لكن إذا علم أنه لا بد من تزويجها بقرائن الأحوال فلا بد من ذلك.

كذلك المجنون لا يشترط رضاه، وعلامة رغبته في النكاح القرائن، فإذا رأينا القرائن تدل على أن هذا المجنون يريد الزواج زوجناه، ولا حاجة أن نقول له: هل ترغب في الزواج؟

الثالث: الصغير، وهو من دون البلوغ، كذلك لا يشترط رضاه؛ لأنه إن كان دون التمييز فهو كالمجنون لا تميز له، وإن كان دون البلوغ فإن رضاه غير معتبر، وسخطه غير معتبر، وعلى هذا فالمرأه تزوجه أبوه بدون رضاه، هذا ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله. وفي هذه المسألة نظر، صحيح أن الصغير لا إذن له معتبر؛ لأنه يحتاج إلى ولي، لكن هل هو في حاجة إلى الزواج؟

غالبًا ليس بحاجة، والصغير علة يزوجي زوالها بالبلوغ، فلنتنظر حتى يبلغ، أما المجنون والمعتوه فعلة لا ينتظر زوالها.

لكن إذا قال قائل: ربما يحتاج الصغير إلى زوجة، كأن تكون أمه ميتة، والزوجة ستقوم بحاجاته ومصالحه، فهل نقول في مثل هذه الحال: إننا نزوجه؟

نقول: نعم، وهذا في الحقيقة فيه مصلحة، ومن مقاصد النكاح القيام بمصالح الزوج غير الجماع وما يتعلق به، وقد مر علينا قصة جابر رضي الله عنه في أنه تزوج نيبًا، لتصلح من شؤون أخواته^(١)، فعلم من ذلك أن للنكاح مقاصد غير مسألة الجماع.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر، وإذا اشترى دابة أو جملًا وهو عليه، هل يكون =

= فإذا قلنا بهذا، فهل نقولُ في مثل هذه الحالِ: يجوزُ أن يَعْقِدَ الأبُ له الزَّوَاجَ على هذه المرأة؛ لتقومَ بمصالحه؟

في المذهبِ^(١) يقولون: نعم، يَعْقِدُ له النِّكَاحُ؛ لتقومَ بمصالحه، ولو قلنا بعدمِ الصَّحَّةِ، وأنَّ هذه المصالحَ يُمكنُ إدراكُها باستئجارِ هذه المرأة لتقومَ بمصالحه، ولا نُلزِمُهُ بزوجةٍ يلزِمُهُ مؤوَّنُها، والإنفاقُ عليها، وتربُّته لو مات، وبتربُّبِ عليه أمورٌ أخرى، فلو قلنا بذلك لكانَ له وجهٌ، فكوننا نُلزِمُ هذا الصَّغِيرَ بأمرٍ لا يلزِمُهُ مع أنَّه يُمكنُ أن تقومَ بمصالحه على وجهٍ آخر، محلُّ نظرٍ.

فإن كان قَرِيبًا مِنَ الْبُلُوغِ فله إذنٌ؛ لأنَّه إذا صارَ يَعْرِفُ مَصَالِحَ النِّكَاحِ فيُمكنُ أن يُسْتَأْذَنَ، وسيأتينا -إن شاء الله- أن ابنَ تَسْعٍ وبنْتَ تَسْعٍ في بابِ النِّكَاحِ لهم إذنٌ؛ لأنَّهم يَعْرِفُونَ مَصَالِحَ النِّكَاحِ.

مَسْأَلَةٌ: إذا زَوَّجَ الأبُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ لمصْلَحَتِهِ، فهل له الخيارُ إذا بَلَغَ؟
الجوابُ: هناك قولٌ في المذهبِ بأنَّ له الخيارَ في الفسخِ^(٢)، وحيثُ يُلزِمُ الأبُ المَهْرَ، وهذا هو الفَرْقُ بين قولنا: له الخيارُ وله الطَّلَاقُ، فإذا طَلَّقَ فالْمَهْرُ يُلزِمُهُ هو.
والصَّحِيحُ أنَّه لا خيارَ له؛ لأنَّ تصرُّفَ الأبِ صَحِيحٌ بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ، فإنَّ أرادَ الابنُ أن يُفَارِقَ هذه الزَّوْجَةَ فله أن يُطَلِّقَ.

= ذلك قبضا قبل أن ينزل، رقم (٢٠٩٧)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (٧١٥)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/١٢٥).

(٢) الإنصاف (٢٠/١١٦).

وَالْبِكْرَ وَلَوْ مُكَلَّفَةً^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْبِكْرَ وَلَوْ مُكَلَّفَةً» أي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَبِ الْبِكْرِ أَنْ يَزَوِّجَهَا، ولو بغير رضاها، ولو كانت مُكَلَّفَةً، أي: بالِغَةً عاقلة.

وقوله: «وَلَوْ مُكَلَّفَةً» إشارةٌ خِلافٍ، فإذا قال لها أبوها: أنا أريدُ أنْ أزوِّجَكَ فُلَانًا، فقالت: لا، أنا ما أريدُ فُلَانًا صراحةً، يقول: أزوِّجَكَ ولا أباي، وَيَغْضِبُهَا غَضَبًا ولو كانت لا تُريدهُ؛ لِأَنَّهَا بَكْرٌ، ولو كانت بالِغَةً عاقلة ذَكِيَّةً، تَعْرِفُ مَا يَنْفَعُهَا وما يَضُرُّهَا، وَعَقْلُهَا أَكْبَرُ مِنْ عَقْلِ أَبِيهَا أَلْفَ مَرَّةٍ.

ودليلهم أَنَّ عائشة بنتَ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَهَا أَبُوهَا النَّبِيُّ ﷺ وهي بنتُ سِتٍّ، وبنى بها الرَّسُولُ ﷺ وهي بنتُ تِسْعِ سَنَوَاتٍ^(١).

فنقول لهم: هذا دليلٌ صحيحٌ ثابتٌ، لكنَّ استدلالكم به غيرُ صحيحٍ، فهل عَلِمْتُمْ أَنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَبَتْ؟!

الجوابُ: ما عَلِمْنَا ذلك، بل إِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لو اسْتَأْذَنَهَا أبوها لم تَمْتَنِعْ، والنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَيْرُهَا مثلما أمرَهُ اللهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَنَعَالَيْكَ أُمْتِعُكَنَّ وَأُسْرِخُكُنَّ سَرَلًا جَمِيلًا﴾ أي: بِلُطْفٍ وَحُسْنِ مُعَامَلَةٍ وَشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ، ﴿وَلِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩].

فأولُ مَنْ بَدَأَ بها عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقال لها النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار، رقم (٥١٣٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم (١٤٢٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= فِي هَذَا وَشَاوِرِهِمْ» فقالت: يا رسول الله أفي هذا أستمُرُ أبواي؟! إني أريدُ اللهَ والدَّارَ الآخِرَةَ^(١)، فَمَنْ هذه حالها لو استؤذنت لأوّل مرّة أن تتزوَّجَ الرَّسُولَ ﷺ هل تقول: لا؟! يَقيِنًا لا، وهذا مثلُ الشَّمْسِ.

فهل في هذا الحديثِ دليلٌ لهم؟! ليس فيه دليلٌ.

فإذا قال قائلٌ: إذا كانت صَغِيرَةً فلا يُشترطُ إذْنُها، بخلافِ الكبيرة.

قلنا: أنتم تقولون: «وَلَوْ مُكَلَّفَةً» أي: هي بالغة عاقلةٌ من أحسنِ النَّاسِ عَقْلاً، ولها عِشْرُونَ سَنَةً، أو ثَلَاثُونَ سَنَةً، فلا يُشترطُ رضاها، فأنتم لا دليلَ لكم في هذا الحديثِ.

ثم نقولُ: نحنُ نوافقُكم إذا جِئْتُم بمثلِ رسولِ الله ﷺ ومثلِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وهل يُمكنُ أن يأتوا بذلك؟! لا يُمكنُ.

إذن نقولُ: سبحانَ الله العظيم! كيف نأخذُ بهذا الدَّلِيلِ الذي ليس بدليلٍ؟! وعندنا دليلٌ من القرآنِ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩] وكانوا في الجاهليَّةِ إذا ماتَ الرَّجُلُ عن امرأةٍ تزوّجها ابنُ عمِّه غَضَبًا عليها^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾، رقم (٤٧٨٥)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، رقم (١٤٧٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا» رقم (٤٥٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ الآية. قال: «كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته: إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجها، وإن شاءوا لم يزوجها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك».

= ودليلٌ صريحٌ صحيحٌ من السُّنَّةِ، وهو عُمومٌ قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»^(١) وَخُصُوصٌ قوله: «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»^(٢) فإذا قلنا: لأبيها أَنْ يُجْبِرَهَا صارَ الاستِثْذَانُ لا فائدةَ منه، فأَيُّ فائدةٍ في أَنْ نقولَ: هل تَرْغَبِينَ أَنْ نُزَوِّجَكَ بهذا، وتقولَ: لا أَرْضَى، هذا رَجُلٌ فَاسِقٌ، أو رَجُلٌ كُفٌّ لَكِنْ لا أُرِيدُهُ، فيقالَ: تُجْبِرُ؟! هذا خِلافُ النَّصِّ.

وَأَمَّا النَّظَرُ: فإذا كان الأبُّ لا يَمْلِكُ أَنْ يَبِيعَ خاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ لَابْتِئَهُ بِغَيْرِ رِضَاهَا، فكيف يُجْبِرُهَا أَنْ تَبِيعَ خاتَمَ نَفْسِهَا؟! هذا مِنْ بابِ أُولَى.

بل أَضْرِبْ مَثَلًا أَقْرَبَ مِنْ هَذَا: لو أَنَّ رَجُلًا طَلَبَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ أَنْ تُؤَجِّرَ نَفْسَهَا لِمُدَّةِ يَوْمَيْنِ لَخِيَاطَةِ ثِيَابٍ، وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا وَلَمْ تَقْبَلْ، فَهَلْ يَمْلِكُ أَبُوهَا أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْإِجَارَةَ سَوْفَ تَسْتَعْرِقُ مِنْ وَقْتِهَا يَوْمَيْنِ فَقَطْ وَهِيَ -أَيْضًا- عِنْدَ أَهْلِهَا؟

الْجَوَابُ: لا، فكيف يُجْبِرُهَا عَلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ مَنْ سَتَكُونُ مَعَهُ فِي نَكَدٍ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْفِرَاقِ؟! فَإِجْبَارُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّكَاحِ مُخَالَفٌ لِلنَّصِّ الْمَأْثُورِ، وَلِلْعَقْلِ الْمَنْظُورِ.

فإذا قال قائلٌ: قوله: «يَسْتَأْذِنُهَا» يدلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَهَا رَأْيٌ، أَفَلَا نَجْعَلُ الْحُكْمَ خَاصًّا بِالصَّغِيرَةِ، وَنَقُولُ: الْمَكْلُفَةُ لَا تُجْبَرُ، لَكِنَّ الصَّغِيرَةَ تُجْبَرُ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (٥١٣٦)،

ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤٢١/٦٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= قلنا: أي فائدة للصغيرة في النكاح؟ وهل هذا إلا تصرف في بضعها على وجه لا تدري ما معناه؟! لنتنظر حتى نعرف مصلح النكاح، ونعرف المراد بالنكاح، ثم بعد ذلك نزوجها، فالمصلحة مصلحتها.

إذا: القول الراجح أن البكر المكلفة لا بد من رضاها.

وأما غير المكلفة - وهي التي تم لها تسع سنين - فهل يشترط رضاها أو لا؟ الصحيح - أيضًا - أنه يشترط رضاها؛ لأن بنت تسع سنين بدأت تتحرك شهوتها وتُحس بالنكاح، فلا بد من إذنها، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله^(١) وهو الحق.

وأما من دون تسع سنين، فهل يُعتبر إذنها؟

يقولون: من دون تسع السنين ليس لها إذن معتبر؛ لأنها ما تعرف عن النكاح شيئًا، وقد تأذن وهي تدري أو لا تأذن؛ لأنها لا تدري، فليس لها إذن معتبر.

ولكن هل يجوز لأبيها أن يزوجه في هذه الحال؟

نقول: الأصل عدم الجواز؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لا تُنكح البكر حتى تُستأذن» وهذه بكر فلا تزوجه حتى تبلغ السن الذي تكون فيه أهلاً للاستئذان، ثم تُستأذن.

لكن ذكر بعض العلماء الإجماع على أن له أن يزوجه^(٢)، مُستدلين بحديث

(١) انظر: الإنصاف (٢٠ / ١٢٠).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع (٦ / ٢).

= عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(١) وقد ذكرنا الفرق، وقال ابن شُبْرُمَةَ -من الفقهاء المعروفين-: لا يجوز أن يزوّج الصّغيرة التي لم تَبْلُغْ أَبَدًا^(٢)؛ لأننا إن قلنا بشرط الرضا فرضاها غير مُعتبر، ولا نقول بالإجبار في البالغة فهذه من باب أولى.

وهذا القول هو الصّواب، أن الأب لا يزوّج بنته حتى تَبْلُغَ، وإذا بَلَغَتْ فلا يزوّجها حتى ترضى.

لكن لو فرضنا أن الرّجل وَجَدَ أن هذا الخاطبَ كُفءٌ، وهو كبير السنّ، ويخشى إن انتقل إلى الآخرة صارت البنت في ولاية إخوتها أن يتلاعبوا بها، وأن يزوّجوها حسب أهوائهم، لا حسب مصلحتها، فإن رأى المصلحة في أن يزوّجها من هو كُفءٌ فلا بأس بذلك، ولكن لها الخيار إذا كبرت، إن شاءت قالت: لا أرضى بهذا ولا أريدُهُ. وإذا كان الأمر كذلك فالسّلامة ألا يزوّجها، وأن يدعها إلى الله عزّ وجلّ فربّما أنّه الآن يرى هذا الرّجل كُفئًا ثم تتغيّر حال الرّجل، وربّما يأتي الله لها عند بلوغها النّكاح برّجل خير من هذا الرّجل؛ لأنّ الأمور بيد الله سبحانه وتعالى.

وهذا أمرٌ ينبغي للإنسان أن يسلكه في أقواله وتصرفاته، فمتى دار الأمر بين السّلامة والخطر فالأولى السّلامة، وذكر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنّه كان لا يعدلّ بالسّلامة شيئًا^(٣)، ولعلّ هذا مأخوذ من قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار، رقم (٥١٣٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم (١٤٢٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكثت عنده تسعًا».

(٢) انظر: المحلى (٩/ ٤٥٩).

(٣) انظر: المغني (٨/ ٥٦٠).

= فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَضْمُتْ^(١) يعني: إذا لم يَتَبَيَّنْ لك الخيرُ فيما تقولُ فوظيفتكُ الشُّكُوتُ.

وَجَرَّبَ تَجِدْ، كم من إنسانٍ أَخْرَجَ كَلِمَةً، فقال: لَيْتَنِي لم أَخْرِجْهَا، لكن لو كان مالِكًا لها في قلبه يكونُ له التحكُّمُ، وَيَضْبِرُ حتى إذا وَجَدَ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الْكَلَامِ تَكَلَّمَ.

وكذلك التصرفاتُ إذا دارَ الأمرُ بين أنْ تَفْعَلَ أو لا تَفْعَلَ، ولم يَتَرَجَّحْ عندك أنْ الإقدامَ خيرٌ، فإنَّ الأولى الانتظارُ والتَّأَنِّي حتى يَتَبَيَّنَ، وما أحسنَ حالَ الإنسانِ إذا استعملَ ذلك! فَإِنَّهُ يَجِدُ الرَّاحَةَ الْعَظِيمَةَ.

والفرقُ بين قولنا: إِنَّ الصَّغِيرَ يَجُوزُ لأبيه تَزْوِيجُهُ لمصلحته، وقولنا: إِنَّ الصَّغِيرَةَ لا يَزَوِّجُهَا، أَنَّ الصَّغِيرَ يستطيعُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجَةِ بِالطَّلَاقِ، لكنَّ الزَّوْجَةَ لا تستطيعُ التَّخَلُّصَ.

لكن هاهنا مسألة، وهي: أَنَّ المرأةَ إذا عَيَّنَتْ مَنْ ليس بكُفءٍ فَإِنَّ الأبَّ لا يُطِيعُهَا، ولا إثمٌ عليه، ويقولُ: أنا لا أَزَوِّجُكَ مثلَ هذا الرَّجُلِ أَبَدًا، ولكن إذا عَيَّنَتْ كُفْئًا فعلى العينِ والرَّأسِ.

وإذا عَيَّنَ كُفْئًا وَأَبَتْ، ثم جاءَهُ كُفءٌ آخَرُ وَأَبَتْ، ثم جاءَهُ ثَالِثٌ وَأَبَتْ، وكلَّمَا جاءَ كُفءٌ أَبَتْ، فهل عليه إثمٌ إذا لم يَزَوِّجْهَا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَا الثَّيْبُ^[١]،

= لا؛ لَأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَأْتِي، فَيُقَالُ لَهَا: أَنْتِ إِنْ رَضِيتِ الْكُفَّءَ الَّذِي أَمَرَنَا الرَّسُولُ ﷺ بِتَرْوِجِهِ -وهو مَنْ تَرْضَى دِينَهُ وَخُلُقَهُ-^(١) فعلى العَيْنِ والرَّأْسِ، أَمَّا إِذَا عَيَّنْتَ مَنْ لَيْسَ بِكُفٍّ فِي دِينِهِ وَخُلُقِهِ -وَأَهْمُ شَيْءِ الدِّينِ- فَإِنَّا لَا نَقْبَلُ مِنْكَ وَلَا نَزَوِّجُكَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا الثَّيْبُ» أَي: لَا تُسْتَنَى الثَّيْبُ، بَلِ الثَّيْبُ يُشْتَرَطُ رِضَاهَا، وَلَوْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»^(٢) أَي: يُؤْخَذُ أَمْرُهَا، وَالثَّيْبُ هِيَ الَّتِي زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِجِمَاعٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ بِرِزْنًا مَعَ رِضَا، أَوْ بِرِزْنًا مَعَ إِكْرَاهٍ -أَيْضًا- عَلَى الْمَذْهَبِ^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّيْبَ الَّتِي جَوِمَعَتْ عَرَفَتْ مَعْنَى الْجِمَاعِ، فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْبَلَ أَوْ تَرُدَّ.

وَلَكِنْ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ وَجَوِمَعَتْ وَاضِحٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ زَنَتْ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- بِرِضَاهَا وَاضِحٌ؛ فَإِنَّهَا تَتَلَذَّذُ بِالْجِمَاعِ وَتَعْرِفُهُ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ زَنِيَ بِهَا كُرْهًا، هَلْ نَقُولُ: إِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الثَّيْبِ الَّتِي زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِالْجِمَاعِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، أَوْ بِالزَّوْنِ الْمَرْضِيِّ بِهِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا لَا يَظْهَرُ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْأَوَّلِيِّ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَرْئِيَّ بِهَا -وَلَوْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا- فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُكْرَهَةً فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهَا، وَلَا عِبْرَةَ بِثُبُوتِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُجُوهُ، رَقْمُ (١٠٨٤)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْأَكْفَاءِ، رَقْمُ (١٩٦٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا يَنْكَحُ الْأَبُ وَغَيْرَهُ الْبَكَرَ وَالثَّيْبَ إِلَّا بِرِضَاهَا، رَقْمُ (٥١٣٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِئْذَانِ الثَّيْبِ بِالنِّطْقِ، رَقْمُ (١٤١٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انْظُرْ: الْإِنْصَافَ (١٤٩/٢٠).

فَإِنَّ الْأَبَ وَوَصِيَّهُ فِي النِّكَاحِ يُزَوِّجَانِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ^[١]،

= المهم: أن الثيب لا بد أن ترضى حتى ولو زوّجها أبوها، فإن زوّجها بغير رضاها فلها الخيار؛ لأنه ثبت في الصحيح أن امرأة زوّجها أبوها في عهد النبي ﷺ وهي ثيب فخيرها النبي ﷺ^(١)، فلا بد من استثمارها، أي: أن تُشاوَرَ وتُراجعَ.

والفرق بين البكر والثيب ظاهر، فالبكر حيّة، تستحي من الكلام في هذه الأمور، والثيب قد عرفت الأزواج والرجال، ويمكنها أن تقبل أو ترفض؛ فلذلك لا بد من استثمارها، فإن ردت من أول الأمر بأن رفضت فلا حاجة للاستثمار، لكن لنا أن نُشير عليها إذا كان الرجل كفتاً؛ لعلها تقبل؛ لأن بعض النساء قد تردّ لأول وهلة، وبعد المراجعة تقبل.

[١] قوله رحمه الله: «فَإِنَّ الْأَبَ وَوَصِيَّهُ فِي النِّكَاحِ يُزَوِّجَانِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ» «الأب» بالتخفيف، أمّا «الأب» بالتشديد فهو نبات ينبت في الأرض، قال تعالى: ﴿وَنَكَهَهُ أَبَا﴾ [عبس: ٣١] وأمّا الأب - بالتخفيف - فهو الوالد، والمراد به الوالد الأذنّي الذي خرّجوا من صلبه.

وقولنا: «الوالد الأذنّي» اختاراً من الجدّ فإنه لا يزوّجهم، فهو هنا كغيره من بقية الأولياء.

وقوله: «وَوَصِيَّهُ» الوصي من عهد إليه الولي بتزويج بناته بعد موته، فإن عهد إليه بالتزويج في الحياة فهو وكيل.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا زوج الرجل ابته وهي كارهة فنكاحه مردود، رقم (٥١٣٨) من حديث خنساء بنت خدام الأنصارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.

= إذا: الأب ووكيله ووصيه يزوجونهم بغير إذنهم.

وعلم من قول المؤلف: «ووصيه» أن ولاية النكاح تُستفاد بالوصية، أي: أن من أوصى أن يزوجوا موليّاته بعد موته فإن وصيه يقوم مقامه، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد^(١).

فالأب إذا مات يكون الولي بعده العم، أو الأخ إن كان كبيراً، فإذا أوصى الأب إلى أحد يزوجها صار الذي يزوجها الوصي دون الأخ، هذا معنى قولنا: إن ولاية النكاح تُستفاد بالوصية، وعللوا ذلك بأن الأب له شفقة، وله نظر بعيد بالنسبة للبنات، فقد يرى أن الأولياء ليسوا أهلاً ولا ثقة عنده بهم فيوصي إلى شخص آخر.

والصحيح: أنها لا تُستفاد بالوصية، وأنها تسقط بموت صاحبها، فإذا مات الأب فإنه لا حق له في الوصية بالتزويج، بل إن الوصية في الأصل لم تنعقد؛ لأن ولاية النكاح ولاية شرعية تُستفاد من الشرع، ونحن إذا قلنا باستفادة الولاية بالوصية ألغينا ما اعتبره الشرع، فكما أن الأب لا يوصي بأن يرث ابنه وصيه فكذلك لا يوصي بأن يزوج بنته وصيه.

فلو أن إنساناً قال: أوصيت بنصيب بنتي أن يملكه فلان، ومات الأب ثم ماتت البنت، فهل يرثها الوصي؟

لا يرثها؛ لأنه لا يملك بالوصاية، كذلك الولاية لا تملك بالوصاية، فإذا مات الأب وقد أوصى بطلت الوصية، وهذا هو القول الصحيح؛ لأن الولاية متلقاة من الشرع، نعم له أن يوكل ما دام حياً، أما بعد الموت فولايته ماتت بموته.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٢٠٨-٢١٠)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٤٠).

كَالسَّيِّدِ مَعَ إِمَائِهِ^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَالسَّيِّدِ مَعَ إِمَائِهِ» السَّيِّدُ مَالِكُ الْعَبْدِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «مَعَ إِمَائِهِ» أَي: مَمْلُوكَاتِهِ، فَالسَّيِّدُ الَّذِي لَهُ مَمْلُوكَاتٌ وَلَوْ كُنَّ كِبَارًا يَزَوِّجُهُنَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ لِهِنَّ مِلْكًا مُطْلَقًا، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

فَمَفْهُومُهُ: أَنَّ إِكْرَاهَهُنَّ عَلَى غَيْرِ الْبِغَاءِ كَالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] فَأَهْلُهُنَّ هُمُ الَّذِينَ يَزَوِّجُوهُنَّ.

فَالسَّيِّدُ مَالِكٌ لِأَمَّتِهِ، لِرَقَبَتِهَا وَمَنْفَعَتِهَا مِلْكًا تَامًّا؛ وَلِهَذَا لَوْ قَالَتْ: زَوِّجْنِي، وَقَالَ: لَا، أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَسَرَّكَ، لَا تُلْزِمُهُ بِالتَّزْوِيجِ، فَالْمَالِكُ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَ إِمَاءَهُ رَضِيئًا أَمْ لَمْ يَرْضِيئًا.

لَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشُقَّ عَلَيْهِنَّ، وَأَلَّا يَزَوِّجَهُنَّ مَنْ لَا يَرْضِيئُهُ.

وقوله: «كَالسَّيِّدِ مَعَ إِمَائِهِ» فَهَلْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ السَّيِّدِ عَلَى الْمَالِكِ؟

الْجَوَابُ: إِطْلَاقُ السَّيِّدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ - لَا عَلَى الْمَالِكِ - كَثِيرٌ، كَمَا فِي قِصَّةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَلْفَيْنا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥] كَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^(١) وَقَوْلُهُ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل، رقم (٣٠٤٣)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد، رقم (١٧٦٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَبْدِهِ الصَّغِيرِ^[١]، وَلَا يُزَوِّجُ بَاقِيَ الْأَوْلِيَاءِ صَغِيرَةً دُونَ تِسْعِ^[٢]، وَلَا صَغِيرًا^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَبْدِهِ الصَّغِيرِ» اخْتِرَازًا مِنَ الْكَبِيرِ، أَي: فَللسَّيِّدِ أَنْ يُجِيرَ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَالسَّيِّدُ مَعَ مَمْلُوكِهِ كَالْأَبِ مَعَ أَوْلَادِهِ، يَزَوِّجُ الصَّغَارَ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْمَجَانِينِ وَنَحْوِهِمْ، لَكِنَّهُ أَكْثَرُ سَيْطَرَةً مِنَ الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ يَزَوِّجُ الْكِبَارَ وَالصَّغَارَ مِنَ النِّسَاءِ، وَالثِّبَاتِ وَالْأَبْكَارِ.

[٢] قوله: «وَلَا يُزَوِّجُ بَاقِيَ الْأَوْلِيَاءِ صَغِيرَةً دُونَ تِسْعِ» بَقِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ، أَي: مَنْ عَدَا الْأَبَ، مِثْلُ الْأَخِ وَالْعَمِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا يَزَوِّجُونَ صَغِيرَةً دُونَ تِسْعِ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، سَوَاءٌ كَانَتْ بِكْرًا أَمْ ثُبَيًّا.

[٣] قوله: «وَلَا صَغِيرًا» أَي: لَا يَزَوِّجُونَ صَغِيرًا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ تَامَّةٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ شَفَقَةٌ كَشَفَقَةِ الْأَبِ، وَلَئِنْهُمْ إِذَا زَوَّجُوا الصَّغِيرَ الزَّمَوْهُ بِمُقْتَضَيَاتِ النِّكَاحِ مِنَ النَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْأَبِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَشْنَوْا إِذَا احتَاجَ الصَّغِيرُ إِلَى الْمَرَاةِ فَيَزَوِّجُهُ الْحَاكِمُ - الْقَاضِي - وَلَا يَزَوِّجُهُ الْأَوْلِيَاءُ.

وَكَيْفَ يَحْتَاجُ الصَّغِيرُ إِلَى زَوْجَةٍ؟

مِثْلُ مَا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى امْرَأَةٍ تَخْدُمُهُ وَتُصْلِحُ أَحْوَالَهُ، مِنْ تَغْسِيلِ الثِّيَابِ، وَفَرَشِ الْفُرْشِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ يَزَوِّجُهُ فَغَيْرُهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ - أَيْضًا - يُزَوِّجُهُ إِذَا احتَاجَ؛ لِأَنَّ وَلَايَةَ الْحَاكِمِ دُونَ وَلَايَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَقَارِبِ؛ فَوَلَايَةُ الْحَاكِمِ عَامَّةٌ، وَوَلَايَةُ غَيْرِهِ خَاصَّةٌ، فَمِثْلًا صَبِيٍّ لَهُ سَبْعُ سَنَوَاتٍ، احتَاجَ إِلَى الزَّوْاجِ، وَلَهُ أَخٌ بَالِغٌ فَلَهُ أَنْ يَزَوِّجَهُ؛ لِحَاجَتِهِ، أَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ فَلَا يَزَوِّجُهُ إِلَّا الْحَاكِمُ^(١).

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/١٣٧-١٣٩).

وَلَا كَبِيرَةً عَاقِلَةً^[١]، وَلَا بِنْتَ تِسْعٍ^[٢] إِلَّا بِإِذْنِهَا^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا كَبِيرَةً عَاقِلَةً» أي: لا يزوّجُ باقي الأولياء -ولو كان الجدّ، أو الأخ الشقيق، أو العمّ الشقيق- كَبِيرَةً عَاقِلَةً -أي: بالغة- إِلَّا بِإِذْنِهَا، سواءً كانت ثيبًا أو بكرًا؛ لأنّ الإخبارَ للأب فقط.

وعُلِمَ من قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَبِيرَةً عَاقِلَةً» أنّهم يزوّجونَ الكَبِيرَةَ المَجْنُونَةَ، ولكنّ هذا مُقَيَّدٌ بالحاجة؛ وذلك إذا عَرَفْنَا أنّها تَمِيلُ إلى الرّجال، ففي هذه الحال يزوّجُها الأولياء بدون إِذْنِهَا؛ لدَفْعِ حاجَتِهَا؛ لأنّها مَجْنُونَةٌ فلا إِذْنَ لها.

[٢] قوله: «وَلَا بِنْتَ تِسْعٍ» أي: لا يزوّجونَ بنتَ تِسْعٍ ولو بكرًا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وهي ما بينَ التَّسْعِ إلى البُلُوغِ على رأي المؤلف، كالبالغة، والصّحيح أنّها ليست كذلك، وأنّ إِذْنَهَا غيرُ مُعتَبَرٍ؛ وذلك لأنّها لا تَفْهَمُ مَصَالِحَ النِّكَاحِ كما ينبغي.

[٣] قوله: «إِلَّا بِإِذْنِهَا» الضَّمِيرُ المُثْنَى يَعُودُ على الكَبِيرَةِ العَاقِلَةِ وبنتِ التَّسْعِ. فصارَ بَقِيَّةُ الأولياء لا يزوّجونَ ذَكَرًا، ولا صَغِيرَةً دونَ تِسْعٍ بأيّ حالٍ من الأحوال، ولا كَبِيرَةً عَاقِلَةً ولا بنتَ تِسْعٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا، وأمّا الكَبِيرَةُ المَجْنُونَةُ فيزوّجونَهَا إذا احتَاجَتْ إلى النِّكَاحِ، وكان من مصلَحَتِهَا أنْ تُزَوَّجَ؛ حتى لا تَفْسُدَ أخلاقُهَا.

وقوله: «إِلَّا بِإِذْنِهَا» الدَّلِيلُ قولُ النبي ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ وَلَا تُنْكَحُ الْاَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»^(١).

فقوله ﷺ: «لَا تُنْكَحُ» خبرٌ بمعنى النّهْيِ؛ لأنّ الرّسولَ ﷺ أخبرَ بأنّه لا تُنْكَحُ، لكنّ مُرادَهُ النّهْيُ عن أنْ تُنْكَحَ إِلَّا بِإِذْنِهَا، والثَّيْبُ تُسْتَأْمَرُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم (٥١٣٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهُوَ صَمَاتُ الْبِكْرِ، وَنُطْقُ الثَّيِّبِ^[١].

= والفرق بين الاستئذان والاستثمار: أن الاستئذان أن يُقالَ لها مثلاً: خَطَبَكَ فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ، وَيَذْكُرُ مِنْ صِفَتِهِ وَأَخْلَاقِهِ وَمَالِهِ، ثُمَّ تَسْكُتُ أَوْ تَرْفُضُ. وَأَمَّا الاستثمارُ فَإِنَّهَا تُشَاوِرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْاِئْتِمَارِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطَّلَاق: ٦] وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ أَلَمَلًا يَأْتِمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠] فَهِيَ تُشَاوِرُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ النِّكَاحَ، وَزَالَ عَنْهَا الْحَيَاءُ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِمَارِهَا.

[١] ثم فُسِّرَ الْإِذْنَ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ صَمَاتُ الْبِكْرِ وَنُطْقُ الثَّيِّبِ» «صَمَاتُ الْبِكْرِ» أَي: سُكُوتُهَا، «وَنُطْقُ الثَّيِّبِ» أَي: أَنْ تَقُولَ: نَعَمْ، رَضِيْتُ.

وقوله: «صَمَاتُ الْبِكْرِ» ظَاهِرُ كَلَامِهِ لَوْ بَكَتْ أَوْ ضَحِكَتْ، أَمَّا إِذَا ضَحِكَتْ فَظَاهِرٌ أَنَّهَا رَاضِيَةٌ، وَأَمَّا إِذَا بَكَتْ فَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا، بَلْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا، وَأَنَّهَا بَكَتْ؛ لِفِرَاقِ أَبِيهَا، لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ سَتُعَارِقُهَا، فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ.

وهذا الذي قالوه له وَجْهَةٌ نَظَرٍ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الْبُكَاءِ خَاصَّةً: إِنَّ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْبُكَاءَ كَرَاهَةً لِلزَّوْاجِ فَهُوَ رَفْضٌ، وَإِذَا لَمْ تَدَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الرَّفْضِ.

وقوله: «وَهُوَ صَمَاتُ الْبِكْرِ وَنُطْقُ الثَّيِّبِ» فَلَوْ عَكِسَ الْأَمْرُ وَقَالَتِ الْبِكْرُ: نَعَمْ، أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَأَنَا قَابِلَةٌ بِهِ، وَالثَّيِّبُ سَكَتَتْ، فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ إِذْنًا؟ أَمَّا الثَّيِّبُ فَلَا يَكُونُ إِذْنًا؛ لِأَنَّ النُّطْقَ أَعْلَى مِنَ السُّكُوتِ، فَقَوْلُهَا: رَضِيْتُ، أَعْلَى مِنْ كَوْنِهَا تَسْكُتُ. وَأَمَّا الْبِكْرُ فَإِنَّهُ يَكُونُ إِذْنًا؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا تَنْطِقُ وَتَقُولُ: رَضِيْتُ بِهِ، أَبْلَغُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الرِّضَا مِنَ الصَّمْتِ.

= والعَجِيبُ أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لظَاهِرِيَّتِهِ يَقُولُ^(١): إِنَّهَا لَوْ صَرَّحَتْ بِالرِّضَا لَمْ يَكُنْ إِذْنًا، فَلَوْ قَالَتْ: رَضِيتُ بِهَذَا الرَّجُلِ وَأَنَا أُرِيدُهُ وَلَا أُرِيدُ غَيْرَهُ، يَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِإِذْنٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُئِلَ: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ»^(٢) فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا لَوْ جَاءَتْ بِإِذْنٍ غَيْرِ السُّكُوتِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا شَرْعًا.

وهذا قولٌ ضَعِيفٌ، وَهُوَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ التَّمَسُّكِ بِالظَّاهِرِ بَدُونِ مُرَاعَاةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ ظَوَاهِرُهَا كُلُّهَا حَقٌّ، وَكُلُّهَا حِكْمٌ وَأَسْرَارٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ نَقُولَ لَامْرَأَةٍ: هَلْ تَرْضَيْنَ أَنْ تَتَزَوَّجِي بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَتَقُولَ: نَعَمْ، رَضِيتُ بِهِ، ثُمَّ نَقُولَ لِنَظِيرَتِهَا: هَلْ تَرْضَيْنَ أَنْ تَتَزَوَّجِي بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَتَسْكُتَ، وَنَقُولَ: إِنَّ الثَّانِيَةَ رَاضِيَةٌ وَالْأُولَى غَيْرُ رَاضِيَةٍ.

فَالصَّوَابُ: أَنْ إِذْنَ الْبِكْرِ أَذْنَاهُ الصَّمْتُ وَأَعْلَاهُ النُّطْقُ؛ لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الصَّمْتَ دَلِيلًا عَلَى الرِّضَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَبْكَارِ الْحَيَاءُ وَعَدَمُ التَّصْرِيحِ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَهَذَا خَاضِعٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَوَقْتٍ، فَفِي وَقْتِنَا الْحَالِي هُنَّ يَبْحَثْنَ عَنِ الزَّوْجِ قَبْلَ أَنْ يُخْطَبْنَ، وَإِذَا قِيلَ لِأَحَدَاهُنَّ: تَرْضَيْنَ بِفُلَانٍ؟ قَالَتْ: أَرْضَى بِهِ، وَهُوَ طَيِّبٌ، وَأَنَا مَا أُرِيدُ إِلَّا هَذَا، وَلَا تُبَالِي.

كَمَا يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى الزَّوْجُ الْمُسْتَأْذَنُ فِي نِكَاحِهِ عَلَى وَجْهِ تَقَعُّ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، فَيُقَالُ: رَجُلٌ شَابٌّ، كَهْلٌ، شَيْخٌ، صِفَتُهُ كَذَا وَكَذَا، عَمَلُهُ كَذَا وَكَذَا، حَالَتُهُ الْمَادِيَّةُ كَذَا وَكَذَا،

(١) المحلى (٩/ ٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يتكح الأب وغيره البكر والثير إلا برضاها، رقم (٥١٣٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب بالنطق، رقم (١٤١٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَصْلٌ

.....، الثَّالِثُ: الْوَلِيُّ^[١]،

= أَمَّا أَنْ يُقَالَ: تُرِيدُ أَنْ تُزَوِّجَكَ، فقط، فهذا لَا يَجُوزُ، فربَّما أَنَّهَا تَتَصَوَّرُ أَنَّ هَذَا الزَّوْجَ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الثَّالِثُ: الْوَلِيُّ» أَي: الثَّالِثُ مِنْ شُرُوطِ النِّكَاحِ: الْوَلِيُّ، يَعْنِي أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَالِدِّ لِيُحْلِلَ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ.

أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. «وَأَنْكِحَ» فِعْلٌ مُتَعَدٍّ يَتَعَدَّى إِلَى الْغَيْرِ، وَالْخِطَابُ لِلأَوَّلِيَاءِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ خَوِّطُوا بِهِ، فَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُنكِحَهَا غَيْرُهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ أَي: لَا تَمْنَعُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ شَرْطًا لَكَانَ عَضْلُهُ لَا أَثَرَ لَهُ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ بَيْنَ الثَّيِّبِ وَالْبِكْرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُنَّ قَدْ تَزَوَّجْنَ مِنْ قَبْلُ.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِنَّ الْآيَةَ دَلَّلتُهَا صَرِيحَةٌ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ، سِوَاءٍ فِي الْبِكْرِ أَوْ فِي الثَّيِّبِ.

= أمّا السُّنَّةُ: فقولُهُ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١)، و(لا) نافيةٌ لِلْجِنْسِ، والنَّفْيُ هنا مُنْصَبٌّ عَلَى الصَّحَّةِ وليس على الوجودِ؛ لِأَنَّهُ قد تَزَوَّجَ امرأةٌ بدونَ وَلِيٍّ، والنَّبِيُّ ﷺ ما يُخْبِرُ عن شيءٍ فيَقَعُ على خِلافِ خَبَرِهِ. وعلى هذا فقولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» أي: لَا نِكَاحَ صَحِيحٌ إِلَّا بِوَلِيٍّ.

فلو قال قائلٌ: لَمْ لَا نقولُ: لَا نِكَاحَ كَامِلٌ، ونَحْمَلُ النَّفْيَ على نَفْيِ الْكَمَالِ لَا على نَفْيِ الصَّحَّةِ؟

قُلْنَا: هذا غيرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ متى أُمِكنَ حَمْلُهُ على نَفْيِ الصَّحَّةِ كان هو الواجبُ؛ لِأَنَّهُ ظاهرُ اللَّفْظِ، ونحنُ لَا تَرْجِعُ إلى تَفْسِيرِ النَّفْيِ بِنَفْيِ الْكَمَالِ إِلَّا إذا دَلَّ دَلِيلٌ على الصَّحَّةِ، ولأنَّ الْأَصْلَ في النَّفْيِ انْتِفَاءُ الْحَقِيقَةِ واقِعًا أو شَرْعًا.

وهذه القاعدةُ تَقَدَّمَتْ لَنَا مِرارًا، وقُلْنَا: إِنَّ النَّفْيَ يُحْمَلُ على نَفْيِ الوجودِ، فإنَّ تَعَذَّرَ فَنَفْيِ الصَّحَّةِ، فإنَّ تَعَذَّرَ فَنَفْيِ الْكَمَالِ.

وقولُهُ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٤/٤١٨)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٥)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم (١١٠١)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٨١)، وابن حبان، رقم (٤٠٧٧)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٦/٤٧)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٣)، والترمذي: كتاب النكاح، رقم (١١٠٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٧٩)، وأبو عوانة رقم (٤٠٣٧)، وابن حبان رقم (٤٠٧٤ - ٤٠٧٥)، والحاكم (٢/١٦٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٤٠٧٤)، وقال الحاكم (٢/١٦٨): صحيح على شرط الشيخين.

= أما النظر: فإن المرأة ضعیفة العقل والدين، وسريعة العاطفة، سهلة الخداع، يمكن أن يأتي شخص من أفسق الناس ويغررها، ويحمد نفسه عندها، ويجعل نفسه فوق الناس، في المال والكمال والأخلاق والدين، وهو من أفجر الناس وأزذل الناس، فتتخدع، فكان من الحكمة أن لا تزوج إلا بولي.

فصار النظر مع الأثر يقتضي أن لا يصح النكاح إلا بولي، وهذا هو الذي عليه عامة أهل العلم ومجهور الأمة^(١)، أنه لا بد في النكاح من ولي، وأنه لا يصح بدون ولي أبداً.

ويستثنى من ذلك النبي ﷺ فإن له أن يتزوج بدون ولي^(٢)، وله أن يتزوج مع وجود الولي؛ لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] كما أن له أن يتزوج بالهبة بدون صداق.

وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن الحرة المكلفة تزوج نفسها بدون ولي^(٣)، وقال: إن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «الثيب أحق بنفسها من وليها»^(٤).

ولكن هذا القول ضعيف، والحديث الذي استدلل به ليس معناه أنها تزوج نفسها، بل معناه أنها لا تزوج حتى تستأمر، ويؤخذ أمرها، ويبين لها الأمر واضحاً جلياً، فلا يكتفى بنظر الولي في حقها، بل لا بد أن تستأمر ويبين لها الأمر على وجه واضح.

(١) انظر: الحاوي للهاوردي (٣٨/٩)، وبداية المجتهد (٣٦/٣)، والمغني (٩/٣٤٥-٣٤٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٩/٤٢٧).

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/٢١٢).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤٢١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وَشُرُوطُهُ^[١]: التَّكْلِيفُ^[٢]،

= والذي حَمَلْنَا على ذلك هو الحديث الذي ذكرناهُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١) وقد صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢)، وعلى هذا: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْوَلِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسَهَا بِأُذْنِ وَلِيِّهَا، فَتَقُولُ لَوَلِيِّهَا -مَثَلًا- إِذَا خُطِبْتُ وَوَأَفَقْتُ: إِنَّ فَلَانًا خَطَبَنِي، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِهِ وَسَأُعْقِدُ النِّكَاحَ لِنَفْسِي، فَإِذَا أُذِنَ لَهَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا^(٣).

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ -أَيْضًا- خِلَافُ هَذَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْوَلِيِّ الْمُبَاشِرِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ لَا تُزَوَّجُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِوَلِيٍّ، حَتَّى أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَمَرَتْ ابْنَهَا عُمَرَ أَنْ يَزَوِّجَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: قُمْ يَا عُمَرُ فَرُزَّجْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٤) مَعَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ بَدُونِ وَلِيٍّ^(٥)؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَشُرُوطُهُ» يَعْنِي: شُرُوطَ الْوَلِيِّ.

[٢] الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «التَّكْلِيفُ» بِأَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا، فَالَّذِي دُونَ الْبُلُوغِ لَا يَعْقِدُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/٤١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الْوَلِيِّ، رَقْمُ (٢٠٨٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، رَقْمُ (١١٠١)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، رَقْمُ (١٨٨١)، وَابْنُ حِبَانَ، رَقْمُ (٤٠٧٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٩/٣٤٥).

(٣) قَالَ الْمَوَارِدِيُّ فِي الْحَاوِي (٩/٣٨): «وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ أُذِنَ لَهَا وَلِيَّهَا جَازَ أَنْ تَعْقِدَ عَلَى نَفْسِهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهَا لَمْ يَجِزْ».

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦/٢٩٥)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِنْكَاحِ الْإِبْنِ أُمِّهِ، رَقْمُ (٣٢٥٤)، وَالْحَاكِمُ (٣/١٧٨-١٧٩)، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

(٥) انْظُرْ: فَتْحُ الْبَارِيِّ (٩/٤٢٧).

وَالذُّكُورِيَّةُ^[١]،

= لغيره، والمجنون لا يعقد لغيره؛ لأنهما يحتاجان إلى وليٍّ، فكيف يكونان وليين لغيرهما؟!

أما المجنون فأمره ظاهرٌ جدًّا، فإنه لا يمكن أن يزوجَ، وأما الصغيرُ فذهب بعض أهل العلم إلى أن المراهق الذي لم يبلغ لكنه قريب البلوغ ويميز ويعرف الكفَّ، أن له أن يزوجَ^(١)، ولكن المذهب خلاف ذلك^(٢)، وأنه لا بد أن يكون بالغًا، حتى لو فرض أن له أربع عشرة سنة، وأحد عشر شهرًا، وثمانية وعشرين يومًا.

وبناء على ذلك: لو وجدت امرأة لها عمٌ كفَّ في الولاية، ولها أخ صغير لم يبلغ يزوجها عمُّها، وأخوها الشقيق لا يزوجها، ولو لم يكن بينه وبين البلوغ إلا يوم واحد.

[١] الثاني: قوله رحمه الله: «وَالذُّكُورِيَّةُ» ضدّها الأنوثة والخنوثة؛ لأنه إذا كانت

المرأة لا تزوج نفسها فكيف تزوج غيرها؟!

وعلى هذا: فالأُم لا تزوج بنتها؛ لاشتراط الذكورية، فلو كان لها أُم وابن عمٍّ، وجاءت تسأل: مَنْ وليُّها؟ نقول: ابن عمُّها، أما الأُنثى فلا تكون وليًّا.

وكذلك الخُنثى المُشكِـل لا يزوجُ، وهذا -والحمد لله- قليلٌ كما مرَّ علينا، ولكن على كلِّ حالٍ: يجب أن نعرف أنه يُحترز بالذكورية عن الأنوثة والخنوثة.

والذكورية مشروطة في كلِّ ولايةٍ إلّا ولاية تتعلّق بالنساء، فلا حرج أن تكون الوليّة امرأة، فلا يمكن أن تكون المرأة مديرة على مدرّسة رجالٍ، ويمكن أن تكون مديرة على مدرّسة نساءٍ، ولا يمكن أن تكون وزيرة في وزارة رجالٍ.

(١) انظر: المغني (٩/٣٥٧-٣٥٨).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٥/١٣٤).

وَالْحُرِّيَّةُ^[١]،

= ولكن هل يمكن أن تكون وزيرة في وزارة النساء؟

الجواب: نعم، لكن لا يمكن الآن؛ لأنه حتى وزارة النساء أو إدارة النساء أو رئاسة النساء فلا بد أن يكون فيها ذكور.

[١] الثالث: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحُرِّيَّةُ» أي: يُشترط أن يكون الولي حُرًّا، فالرقيق لا يزوج ابنته ولو كان من أعقل الناس، وأسد الناس رأيا، وأقومهم دينًا؛ لأنه هو نفسه مملوك لا يستقل بنفسه ومنافعه، فلا يكون وليًا على غيره.

والصحيح أن ذلك ليس بشرط؛ لأن هذا ليس مالا أو تصرفا ماليا حتى نقول: إن العبد لا يملك، ولكن هذه ولاية، فهو أب، ومعلوم أن احتياط الأب لابنته أبلغ من أن يختاط لها عمها أو أخوها أو السلطان أو ما أشبه ذلك، فكيف تُسلب عنه الولاية مع أبوته ورشده وعقله ودينه؟!

والعجب أنهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالوا: إن المكاتب يصح أن يكون وليًا فيزوج ابنته؛ لأن المكاتب انعقد فيه سبب الحرية، وإن كان عبدا ما بقي عليه ذرهم، لكن له أن يزوج بناته، فيقال: هو عبد، فإذا صح أن يزوج بناته فيصح أن يزوجهن من ليس بمكاتب، وهذا القول هو الراجح، فإذا وجد ولي رقيق فإنه يزوج.

وهل هذا التزويج يفوت حق سيده؟

لا يفوته، فلا ضرر على سيده في ولايته النكاح، وهو رشيد وعقل ودين وفاهم، فقد يكون الرقيق من أعلم الناس بأحوال الناس، والمقصود بالولاية أن تكون المرأة عند زوج كفء، فكيف يزوجه القاضي وأبوها موجود؟!

وَالرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ^[١]، وَاتِّفَاقُ الدِّينِ^[٢].....

[١] الرَّابِعُ: قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ» كَذَلِكَ - أَيْضًا - يُشْتَرَطُ الرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ، وَهَذَا مِنْ أَهَمِّ الشُّرُوطِ، أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ رَشِيدًا، وَالرُّشْدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، الرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ بَأَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِأَحْكَامِ عَقْدِ النِّكَاحِ، بَصِيرًا بِالْأَكْفَاءِ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ غَرَّةٌ وَجَهْلٌ، بَلْ يَعْرِفُ الْأَكْفَاءَ وَمَصَالِحَ النِّكَاحِ.

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَحْطُ الْفَائِدَةِ مِنَ الْوِلَايَةِ؛ لِثَلَاثِ نُضَيْجٍ مَصَالِحِ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا، وَلَا يَهْمُهُ مَصْلَحَةُ الْبَنَاتِ، وَلَا يَهْمُهُ إِلَّا الْمَالُ، وَجَاءَ إِلَيْهِ شَخْصٌ، وَقَالَ: أَنَا أُعْطِيكَ مِلْيُونََ رِيَالٍ وَزَوْجَنِي بِنْتِكَ، وَهَذَا الرَّجُلُ لَيْسَ كُفْنًا، فَوَافَقَ الْأَبُ وَزَوْجَ ابْنَتِهِ، وَقَالَ: أَنَا لِي إِجْبَارٌ بِنْتِي، وَأَخَذَ الْمِلْيُونََ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْلَى، وَلَا تَصَحُّ وَلايَتُهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ رُشْدٌ فِي الْعَقْدِ.

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الْوَلِيَّ عِنْدَهُ رُشْدٌ فِي الْعَقْدِ، وَيَعْرِفُ مَصَالِحَ النِّكَاحِ، وَيَعْرِفُ الْأَكْفَاءَ، وَيَعْرِفُ النَّاسَ مَعْرِفَةً تَامَّةً، لَكِنَّهُ فِي بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ لَيْسَ بِرَشِيدٍ، فَلَا يُحْسِنُ الْبَيْعَ وَلَا الشِّرَاءَ، فَهَذَا لَا يُضَرُّ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ، فَمَا دَامَ أَنَّ الرَّجُلَ يَعْرِفُ مَصَالِحَ النِّكَاحِ وَالْكَفَاءَ وَمَا يَجِبُ لِلزَّوْجَةِ وَجَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ فَهُوَ رَشِيدٌ وَيزَوِّجُ.

[٢] الْخَامِسُ: قَوْلُهُ: «وَاتِّفَاقُ الدِّينِ» يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ وَالْمَرْأَةُ دِينَهُمَا وَاحِدًا، سِوَاءٍ كَانَ دِينُ الْإِسْلَامِ أَوْ غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ الْوِلَايَةِ بَيْنَ الْمُخْتَلَفِينَ فِي الدِّينِ، وَيدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ الْوِلَايَةِ أَنَّهُ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ^(١)، فَإِذَا انْقَطَعَتِ الصِّلَةُ

(١) لَهَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٨/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ؟، رَقْمُ (٢٩١١)،

وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ، رَقْمُ (٢٧٣١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ

(٦٣٥٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ

شَتَى».

سَوَى مَا يُذَكَّرُ^(١)،

= بالتَّوَارُثِ فَانْقِطَاعُهَا بِالْوِلَايَةِ مِنْ بَابِ أُولَى.

فعلى هذا: يزوّج النّصرانيّ ابنته النّصرانيّة، وكذلك يزوّج اليهوديّ ابنته اليهوديّة، وعلى هذا فقس.

وهل يزوّج المسلم ابنته النّصرانيّة؟

على كلام المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ لا يزوّج، وكذلك بالعكس النّصرانيّ ما يزوّج ابنته المسلمة.

لكن استثنى فقال:

[١] «سَوَى مَا يُذَكَّرُ» قال في (الروض)^(١): «كأُمِّ وَلَدٍ لِكَافِرٍ أَسْلَمَتْ، وَأُمِّةٌ كَافِرَةٌ مُسْلِمٌ، وَالسُّلْطَانُ يَزَوِّجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ». ثلاثُ مسائل لا يُشترطُ فيها اتِّفَاقُ الدِّينِ:

الأولى: «أُمُّ وَلَدٍ لِكَافِرٍ أَسْلَمَتْ» يعني: رجلاً كافراً له مملوكةٌ فجاء معها، ثم وَلَدَتْ منه، فصارت أُمًّا وَلَدٍ لِكَافِرٍ، فلا يجوزُ له بيعُها - لأنّها أُمٌّ وَلَدٍ لَكِنِ يَزَوِّجُهَا - لأنّها مملوكةٌ حتى يَمُوتَ، فإذا مات عَتَقَتْ. وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، والمسألةُ خِلَافِيَّةٌ.

وإذا جازَ لِلكَافِرِ أَنْ يَزَوِّجَ أُمًّا وَلَدِهِ الْمُسْلِمَةَ فَجَوَازُ تَزْوِيجِ أُمِّتِهِ الْمُسْلِمَةَ مِنْ بَابِ أُولَى، وَلَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا نَظَرٌ، سواءُ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَّةُ، والذي نَرَى: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ أَذْنَى دِينًا مِنَ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا يَزَوِّجُهَا وَلَا كَرَامَةً، حتى ولو كان أباهَا.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٢٦٤).

= ولم يَقُلِ المؤلَّفُ: كأمةٍ مُسلمةٍ لكافرٍ؛ لأنَّ هذا لا يُتصوَّرُ؛ لأنَّ الأمةَ إذا أسلمتْ تحتَ الكافرِ أُجبرَ على إزالةِ ملكه ببيعٍ أو عتقٍ أو غيره.

الثانية: «أمةٌ كَافِرَةٌ مُسْلِمٌ» يعني: إنساناً عنده أمةٌ، وهو مُسلمٌ وهي كافرةٌ، فهذا يزوّجها؛ لأنَّه سيِّدها، ولا نقولُ له: أنت مُسلمٌ وهي كافرةٌ، فتُجبرُ على إزالةِ الملكِ؛ لأنَّ السيِّدَ أعلى.

الثالثة: «السُّلْطَانُ يَزَوِّجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ» المرادُ بالسُّلْطَانِ الإمامُ الرَّئِيسُ الأعلى في الدَّولةِ، أو مَنْ يَنُوبُ مَنَابُهُ، والذي يَنُوبُ مَنَابُهُ في وَقْتِنَا الحَاضِرِ وزارةُ العدلِ، وَمِنْ وَرَائِهَا مَأْذُونُ الْإِتْكِحَةِ، فإذا وُجِدَ امرأةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ما لَهَا وَلِيٌّ فَلَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا، مع أنَّها كافرةٌ وهو مُسلمٌ.

وظاهرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَزَوِّجُ مَوْلِيَّتَهُ الْكَافِرَةَ^(١)، كَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ وَعَمَّتِهِ، مع أنَّه أعلى منهم، صَحِيحٌ أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَزَوِّجُ مَوْلِيَّتَهُ الْمُسْلِمَةَ لَا شَكَّ، لَكِنْ كَوْنُ الْمُسْلِمِ مَا يَزَوِّجُ الْكَافِرَةَ هَذَا فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ.

فإنَّ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ إِنْجَاعًا فَالْإِنْجَاعُ لَا يُمَكِّنُ الْخُرُوجَ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ فَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ أَعْلَى مِنَ الْمَرْأَةِ فِي دِينِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَزَوِّجَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا وَلَايَةٌ، وَإِذَا كَانَ وَلَايَةٌ فَمَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَمَانَةِ فَهُوَ أَوْلَى.

فإذا كَانَتِ امْرَأَةٌ نَضْرَانِيَّةً، لَهَا عَمُّ نَضْرَانِيٌّ، وَأَخٌ نَضْرَانِيٌّ، وَأَبٌ مُسْلِمٌ، فعلى كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ يَزَوِّجُهَا أَخُوها أَوْ عَمُّها؛ لِأَنَّهَا هُمَا الْمُوَافِقَانِ لَهَا فِي الدِّينِ، وَأَمَّا أَبُوها الْمُسْلِمُ فَيُقَالُ لَهُ: اذْهَبْ بَعِيدًا، مع أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ نَظَرًا لِمَصْلَحَةِ الْمَرْأَةِ أَبُوها.

وَالْعَدَالَةُ^[١]،

= ولهذا فالقولُ الرَّاجِحُ: أَنَّهُ لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ الدِّينِ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ أَعْلَى مِنَ الْمَرْأَةِ، أَمَّا الْعَكْسُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَزُوجَ النَّصْرَانِيُّ بِنْتَهُ الْمُسْلِمَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] وإذا كنا نَشْتَرِطُ فِي الْوَلِيِّ الْمُسْلِمِ الْعَدَالَةَ وَهِيَ أَخْصَصُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَاشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ أَوْلَى.

ولكن: هل يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ كَافِرَةً مُوَلِيَةً مُسْلِمًا؟

هذا غيرُ مُتَصَوَّرٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَةَ إِذَا كَفَرَتْ فَهِيَ مُرْتَدَّةٌ وَلَا تُقَرُّ عَلَى دِينِهَا، بَلْ يُقَالُ: أَسْلِمِي أَوْ الْقَتْلُ.

وهل يَزُوجُ النَّصْرَانِيُّ ابْنَتَهُ الْيَهُودِيَّةَ؟

كلا الدِّينَيْنِ بَاطِلَانِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الدِّينَتَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الدِّينَاتِ إِلَّا مَا فَرَّقَ فِيهِ الشَّارِعُ، وَهُوَ حِلُّ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ، وَإِلَّا فَفِي الْعِبَادَاتِ هُمْ سَوَاءٌ، فَالْبُذِيّ الَّذِي يَعْبُدُ إِلَهَهُ بُوذَا كَالنَّصْرَانِيِّ الَّذِي يَعْبُدُ الْمَسِيحَ مِنْ حَيْثُ الدِّينَانِ، أَمَّا الْأَحْكَامُ فَمَعْرُوفٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى فُسْحَةً فِي مُعَامَلَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى بَقِيَّةَ الْأَدْيَانِ.

[١] السادس: قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْعَدَالَةُ» وَهِيَ اسْتِقَامَةُ الدِّينِ وَالْمُرُوءَةُ، فَغَيْرُ الْعَدْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ، يَنْظَرُ فِيهَا الْوَلِيُّ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ، فَيُشْتَرِطُ فِيهَا الْأَمَانَةُ، وَالْفَاسِقُ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ حَتَّى فِي خَبَرِهِ، فَكَيْفَ فِي تَصَرُّفِهِ؟! وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

إِذَا: الْفَاسِقُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا عَلَى ابْنَتِهِ، وَلَا عَلَى أُخْتِهِ، وَلَا عَلَى بِنْتِ أَخِيهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ خَفَّفُوا بَعْضَ الشَّيْءِ، فَقَالُوا: تَكْفِي الْعَدَالَةُ

= ظاهرًا، فإذا كان هذا الوليُّ ظاهره الصَّلاح، لكن في باطنٍ أمره ليس بصالح، مثلاً يَشْرَبُ الدُّخَانَ في بَيْتِهِ، فهذا عدلٌ ظاهرًا وليس عدلاً باطنًا، فيصحُّ أن يكون وليًّا.

أما رجلٌ حالقٌ لحيته فلا يصحُّ أن يكون وليًّا؛ لأنَّه فاسقٌ ظاهرًا وباطنًا، والذي يتعاملُ بالرِّبَا علنًا لا يزوجُ بنته، والذي اغتابَ شخصًا من المسلمين -ولو مرَّةً واحدةً في عمره ولم يتب- لا يزوجهَا؛ لأنَّه فاسقٌ غيرُ عدلٍ، أو رجلٌ يمشي في السُّوق وهو يأكلُ الطَّعامَ فلا يزوجُ بنته؛ لأنَّه لم يستعملِ المروءة، وكان في الزَّمنِ الأوَّل -أيضًا- الذي يَشْرَبُ القَهْوَةَ بالشَّارِعِ يُعتبرُ خلافَ المروءة، لكن الآن بالعكس، فالنَّاسُ الآن صاروا يصنعونَ هذا بالشَّارِعِ ولا يعدُّونَ هذا خلافَ المروءة.

وعلى كلِّ حالٍ: هذا ما يراهُ الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ في هذه المسألة، أنَّه يُشترطُ للوليِّ أن يكونَ عدلاً.

وماذا نصنعُ إذا كان كلُّ أقاربها حالقي لحاهم، فمَنْ يزوجهَا؟!
يزوجهَا القاضي، أو مَأذُونُ الأَثَكِحةِ.

فهذه المسألة في الحقيقة لو طبَّقناها قد لا نجدُ أحدًا يزوجُ مَوْلِيَّتَهُ إِلَّا عَشْرَةَ في المئة، لا سيَّما في هذه المسألة العظيمة وهي الغيبة، فما تكادُ نجدُ أحدًا سألًا من الغيبة، فالغيبة -ولو مرَّةً واحدةً- يُعتبرُ الإنسانُ خارجًا بها من العدالة، فلا يصحُّ أن يكونَ وليًّا، قال ابنُ عبدِ القويِّ رَحِمَهُ اللهُ في المنظومة:

وَقَدْ قِيلَ صُغْرَى غِيْبَةٍ وَنَمِيْمَةٍ وَكِلْتَاھِمَا كُتِبَ عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ^(١)

(١) ألفية الآداب الشرعية (ص: ٢٧).

= وعلى هذا: فالمسألة مُشْكِلَةٌ جِدًّا؛ ولهذا يرى بعض الأصحاب رَحْمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْعَدَالَهَ ليست بشرط^(١)، وإنَّما الشرط الأمانة، أَنْ يكونَ مَرْضِيًّا وَأَمِينًا على ابْتِنِئِهِ، وَأَلَّا يَرْضَى لها غيرَ كُفٍّ.

وهذا هو الحقُّ، وكم من إنسانٍ مُستقيم الظَّاهِرِ لكنَّ بالنسبةِ لِبَتْنِهِ لا يَهْمُهُ إِلَّا الدَّرَاهِمُ! فَيَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ وَيَزُوِّجُهَا أَفْسَقَ النَّاسِ ولا يَهْتَمُّ، فهذا في الحقيقة لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ وَلِيًّا، وخيانتُهُ لِبَتْنِهِ تُنافي عدالتَهُ.

فالصَّوابُ في هذه المسألة: أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ الْوَلِيُّ مُؤْتَمَنًا على مَوْلِيَّتِهِ، هذا أَهمُّ الشُّرُوطِ؛ وذلك لَأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ لمصلحةٍ غيرِهِ، فاعتُبرَ تَحْقِيقُ المصلحةِ في حَقِّ ذلك الغيرِ، أَمَّا عَدَالَتُهُ ودينُهُ فهذا إليه هو، وكثيرٌ من الآبَاءِ نَجَدُهُ فَاسِقًا من أَفْسَقِ عبادِ اللَّهِ، يَشْرَبُ الحَمْرَ، وَيَزْنِي، وَيَخْلُقُ لِحِيَّتَهُ، وَيَشْرَبُ الدُّخَانَ، وَيُعَامِلُ بِالْغِشِّ، وَيَغْتَابُ النَّاسَ، وَيَنْمُ بين النَّاسِ، لكنَّ بالنسبةِ لمصلحةِ بَتْنِهِ لا يُمكنُ أَنْ يُفَرِّطَ فيها أَبَدًا.

في (الروضي)^(٢) استثنى من العَدَالَةِ فقال: «إِلَّا فِي سُلْطَانٍ وَسَيِّدٍ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ فَإِنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ» إِذَا زَوَّجَ السُّلْطَانُ مَنْ لا وَلِيَّ لها فلا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ؛ لِأَنَّا لو اشْتَرَطْنَا في السُّلْطَانِ الْعَدَالَةَ لكانَ في ذلك تَضْيِيقٌ على الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا قَدَرْنَا أَنَّ السُّلْطَانَ يَشْرَبُ الحَمْرَ وَيَقْتُلُ ظُلْمًا وَيَلْعَبُ الْقِمَارَ، فَهَلْ نَقُولُ: تَسْقُطُ وَلايَتُهُ على الْمُسْلِمِينَ؟ لا تَسْقُطُ، فهو وَلِيٌّ على الْمُسْلِمِينَ، ولو فَعَلَ ما فَعَلَ منَ الْفُجُورِ، ما لم نَرِ كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَنَا فيه منَ اللَّهِ بُرْهَانٌ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/١٨٢).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٢٦٥).

فَلَا تُزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا^[١]،

= وكذلك السيّد مع أمّته ولو كان فاسقًا يزوّجها؛ لأنّها مأل، ولكن لا بُدَّ أن يكون فسقُهُ لا يُخِلُّ بمصلحة المرأة، فإن كان يُخِلُّ فلا، فيجبُ عليه أن يتقي الله عزّ وجلَّ فإن عِلْمَ أنّه لم يتقِ الله في ذلك فلها الحقُّ في أن تطالبه، أو أن تمتنع، ولا يُجبرُها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَلَا تُزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا» معلومٌ إذا اشترطنا الوليّ فلا تُزَوِّجُ نفسها، ولو أذن لها الوليّ، فلا بُدَّ أن يتولّى عقد النّكاح وليّها، وأمّا قوله ﷺ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا»^(١) فمُرادهُ بذلك إذنُها في النّكاح لا أن تُزَوِّجَ نفسها.

وظاهرُ كلامِ المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ أن المرأة لا تُزَوِّجُ نفسها ولو في حالِ الضّرورة، كما لو كانت امرأةً في بلدٍ ليس لها فيه وليٌّ، وليس فيه سلطانٌ مُسلمٌ، لكن يزوّجها من كان ذا سلطانٍ في محلّها، ولو كان مُديرًا على مُجتمعٍ إسلاميّ، كإداراتِ الجُمُعياتِ الإسلاميّة في أمريكا وغيرها.

لكن إذا لم يكن هناك أحدٌ، كرجلٍ وامرأةٍ هربا من بلادهما، وأثناء الطريق قال الرجلُ: أنا لا أضربُ عن المرأة، فهل أزني بها أو أتزوّجها، فهل يكون هو الوليّ أو هي؟

في هذا قولانٍ لأهل العلم: منهم من يقول: إنّهُ يزوّجها نفسه، فيقول: هل ترَضينَ أن أتزوّجَكَ؟ فإذا قالت: نعم، فيقول: زوّجْتُكَ نفسي.

وقيل: هي التي تُزَوِّجُ، فتقول: زوّجْتُكَ نفسي، فيقول: قَبِلْتُ.

وهذا أقربُ إلى الصّواب؛ لأنّه الآن ليس عندنا وليٌّ شرعيٌّ، وإذا لم يكن وليٌّ شرعيٌّ فهي أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، والمسألةُ ضُرورةٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح، رقم (١٤٢١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وَلَا غَيْرَهَا^[١].

وَيُقَدِّمُ أَبُو الْمَرْأَةِ فِي إِنْكَاحِهَا^[٢]، ثُمَّ وَصِيَّتُهُ فِيهِ^[٣]،

= فهل هذا العقد الذي عقَدناه بهذه الكيفية على وجه الضرورة أفضل أو أن يزني بها؟ الأول أفضل، ولا شك.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا غَيْرَهَا» لَأَنَّهَا إِذَا لَمْ تُمَكَّنْ مِنْ تَزْوِيجِ نَفْسِهَا فَغَيْرِهَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وعلى هذا: فالأُمُّ لَا تُزَوِّجُ بِنْتَهَا، وَالْأُخْتُ الْكُبْرَى لَا تُزَوِّجُ الْأُخْتَ الصَّغْرَى، وَلَوْ أَنَّ غَيْرَهَا وَكَلَّهَا، فَلَوْ قَالَ الْأَبُ لِلْأُمِّ: أَنَا سَاسِيفِرٌ وَقُلَانٌ قَدْ حَطَبَ الْبِنْتَ، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الزَّوْاجِ فَزَوِّجِيهِ، أَنْتِ وَكِيلَتِي، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُمَكَّنُ أَنْ تَعْقِدَ النِّكَاحَ أَبَدًا، حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الزَّوْجَ مَعْلُومٌ وَمَرْضِيٌّ عِنْدَ الْوَلِيِّ؛ سَدًّا لِلْبَابِ، وَإِلَّا فَالْعِلَّةُ فِي كَوْنِ الْمَرْأَةِ ضَعِيفَةً، وَسَرِيعَةً الْعَاطِفَةِ، وَنَاقِصَةً الْعَقْلِ وَالذِّينِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مُتَنَفِّئَةً فِي هَذَا.

[٢] قوله: «وَيُقَدِّمُ أَبُو الْمَرْأَةِ فِي إِنْكَاحِهَا» كَامْرَأَةٍ لَهَا أَبٌ وَلَهَا ابْنٌ يُعَصِّبُهَا إِذَا مَاتَتْ، فَلَا بَنُ فِي بَابِ الْمِيرَاثِ مُقَدَّمٌ، وَلَكِنْ يُقَدِّمُ أَبُو الْمَرْأَةِ فِي إِنْكَاحِهَا حَتَّى عَلَى عِيَالِهَا. أَمَّا الْأَبُ الْبَكَارُ فَوَاضِحٌ أَنَّ الْأَبَ يُقَدِّمُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُنَّ أَوْلَادٌ، وَالْأُخْتُ لَا يُمَكَّنُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى مِنَ الْأَبِ وَهُوَ مُذَلِّلٌ بِهِ. وَأَمَّا الشَّيْبَاتُ فَإِنَّ الْأَبَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْأَكْبَرَ سِنًا يَكُونُ قَدْ جَرَّبَ الْأُمُورَ، وَعَرَفَ النَّاسَ، فَيَكُونُ أَكْمَلَ نَظَرًا مِنَ الصَّغِيرِ.

[٣] قوله: «ثُمَّ وَصِيَّتُهُ فِيهِ» اعْلَمْ أَنَّ الْوَلِيَّ لَهُ وَكِيلٌ وَلَهُ وَصِيٌّ، الْوَكِيلُ الَّذِي أَقَامَهُ مَقَامَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَالْوَصِيُّ فَهُوَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

= وقد اختلف أهل العلم، هل ولاية النكاح تُستفاد بالوصية أو لا؟
 فالمشهور من المذهب أنها تُستفاد بالوصية^(١)، وعلى هذا فيقدم وصي الأب على
 غيره من الأولياء، حتى على الجد والابن والأخ.
 والصحيح في هذه المسألة: أن الولاية تنقطع بالموت، وأن الولي ليس له أن يوصي
 بعد موته، وحتى لو أوصى فالوصية باطلة؛ لأن الولاية مُستفادة من الشرع، وليست
 من فعل الإنسان.
 وليس هذا كالمال، فمالك لك، فمالك أن تُوصي أحداً على ثلثك مثلاً، لكن هذه
 ولاية على الغير، فما دُمْتَ حياً فأنت أولى بها، فإذا مُتْ انقطعت الولاية، والأمر إلى
 الله ورسوله ﷺ.
 وعلى هذا: فإذا أوصى الأب أن يزوجه بناته فلان، ولهن إخوة، فالذي يزوجهن
 بعد موته -على القول الصحيح- الإخوة، أما الوصي فلا حق له.
 لكن لو أراد أحد -احتياطاً- أن يجمع بين القولين، فيقول الولي للوصي: احضر،
 وأنا أوكلك، فهذا يجوز، ويكون وكيلاً للولي الحاضر، وبهذا نجمع بين القولين.
 والمسائل التي يُحتاج فيها -خصوصاً في النكاح- أولى، فنقول للوصي: احضر،
 وأخوها الذي له الولاية نقول له: وكله أن يزوجه، أو نقول للوصي: افسخ الوصية،
 والوصي يجوز أن يفسخ الوصية؛ لأنها ليست لازمة، فإذا فسخ الوصية عادت المسألة
 إلى الأولياء.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٢٠٨-٢١٠)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٤٠).

ثُمَّ جَدَّهَا لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا^[١]، ثُمَّ ابْنُهَا^[٢]، ثُمَّ بَنُوهُ وَإِنْ نَزَلُوا^[٣]،

= وقوله: «فِيهِ» اخْتِرَازًا مِنْ وَصِيَّهِ فِي الْمَالِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا الْوَلِيُّ لَهُ وَصِيٌّ فِي الْمَالِ، يُعْنِي أَوْصَى إِنْسَانًا عَلَى ثُلُثَيْهِ، فَهَلْ يَكُونُ هَذَا الْإِنْسَانُ الْمُوصَى عَلَى الثُّلُثِ وَصِيًّا عَلَى التَّرْوِيجِ؟ لَا؛ وَلِهَذَا قَيَّدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ وَصِيَّهُ فِيهِ».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ جَدَّهَا لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا» يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَاَلْأَقْرَبُ، فَالْجَدُّ أَوَّلِي مَنْ الْإِبْنِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهَذَا قَدَّمَوا الْجَدَّ عَلَى الْإِخْوَةِ الْأَشِقَّاءِ أَوْ لِأَبٍ، وَفِي بَابِ الْمِيرَاثِ وَرَثُوا الْإِخْوَةَ الْأَشِقَّاءِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ الْجَدِّ عَلَى تَفْصِيلٍ مَعْرُوفٍ، وَتَقْدِيمُ الْجَدِّ عَلَى الْإِخْوَةِ فِي بَابِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْقَوْلِ بِتَوْرِيثِ الْإِخْوَةِ مَعَ الْجَدِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فَمَا بَقِيَ فَلَأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١) وَإِذَا كَانُوا قَدْ اعْتَرَفُوا بِأَنَّ الْجَدَّ أَوَّلِي فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ مِنَ الْأَخِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلِي مِنْهُ فِي الْمِيرَاثِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَدَّهَا لِأَبٍ» اخْتِرَازًا مِنْ جَدَّهَا لِأُمٍّ، فَإِنَّ جَدَّهَا لِلْأُمِّ لَا وَلَايَةَ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ أُثْنَى، فَكُلُّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أُثْنَى مِنَ الْأَجْدَادِ فَإِنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ابْنُهَا» أَي: ابْنُ الْمَرْأَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمَّ بَنُوهُ وَإِنْ نَزَلُوا» أَي: بَنُو الْإِبْنِ؛ اخْتِرَازًا مِنْ بَنِي الْبَنَتِ فَإِنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُمْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، رَقْمٌ (٦٧٣٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ أَحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، رَقْمٌ (١٦١٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ أَخُوَهَا لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمَّهَا لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ^[١]، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَةِ نَسَبًا كَالِإِرْثِ^[٢]، ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُنْعَمُ^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ أَخُوَهَا لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمَّهَا لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ» إِذَا: عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَةِ فِي الْمِيرَاثِ تَمَامًا، إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْأَبِ وَالْإِبْنِ فَقَطْ، فَتَقَدَّمُ الْأَبُوءُ هُنَا عَلَى الْبُنُوءِ، فنقول:

أَبُوءَةُ بَنُوءُ أَخُوَّةُ عُمُومَةُ وَذُو الْوَلَاةِ التَّمَّةُ

فَبَدَلًا مِنْ أَنْ نَقُولَ فِي الْمِيرَاثِ بِالْعَصَبَةِ: بَنُوءُ أَبُوءُ، نَقُولُ هُنَا: أَبُوءُ بَنُوءُ؛ لِأَنَّ الْبَنُوءَ مَفْقُودَةٌ تَمَامًا فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ بِكَرًّا، وَلَآئِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَبَّتْ وَلَهَا أَبْنَاءٌ وَلَهَا أَبٌ فَالْأَبُ غَالِبًا أَدْرَى بِمَصَالِحِ النِّكَاحِ مِنَ الْأَبْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَبْنَاءَ صِغَارٌ فِي الْغَالِبِ، وَلَآئِنَّهُ أَشَدُّ شَفَقَةً مِنَ الْأَبْنَاءِ، فَكَانَ أَوَّلَى بِالْتَّقْدِيمِ.

[٢] قوله: «ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَةِ نَسَبًا كَالِإِرْثِ» فَلَمَّا ذَكَرَ الْجِهَاتِ ذَكَرَ الْقُرْبَ، فَالْعَمُّ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ فَالْوَلِيُّ الْعَمُّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَالْأَخُ مَعَ ابْنِ الْأَخِ فَالْوَلِيُّ الْأَخُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ. وَعَلَى هَذَا فنقول: جِهَاتُ الْوِلَايَةِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ خَمْسٌ؛ أَبُوءُ، ثُمَّ بَنُوءُ، ثُمَّ أَخُوَّةُ، ثُمَّ عُمُومَةُ، ثُمَّ وَلَاءٌ، فَإِنْ كَانُوا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ مَنَزَلَةً، وَالْأَقْرَبُ هُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ مَعَ الْآخِرِ قَبْلَ الْمَحْجُوبِ، فَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَدِّ ثَلَاثَةٌ أَقْرَبُ مِمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا، فَإِنْ كَانُوا فِي مَنَزِلَةٍ وَاحِدَةٍ فَلْأَقْوَى، فَأَخُ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ الْوَلِيُّ الْأَخُ الشَّقِيقُ.

[٣] قوله: «ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُنْعَمُ» هَذَا عَصَبَةُ السَّبَبِ، أَي: ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُنْعَمُ بِالْعِتْقِ، قَالَ ذَلِكَ؛ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ

ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا^[١]، ثُمَّ وَلَاءٌ^[٢]، ثُمَّ السُّلْطَانُ^[٣].

= عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴿[الأحزاب: ٣٧] وهو زيد بن حارثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا» أي: عَصَبَةُ الْمَوْلَى الْمُنْعِمِ، على تَرْتِيبِ الميراثِ، وظاهرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ عَصَبَةَ الْمَوْلَى يُرْتَّبُونَ تَرْتِيبَ الميراثِ، فيُقَدَّمُ ابنُ الْمَوْلَى على أبيه، ثم إنَّ عُدَمَ فِعْصَةِ الْمَوْلَى نَسَبًا.

[٢] قوله: «ثُمَّ وَلَاءٌ» هذا عَطْفٌ على قوله «نَسَبًا» يعني: ثم أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا، ثم أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ وَلَاءً، وعَصَبَتُهُ وَلَاءٌ يعني: لو كان الْمُعْتَقُ قد أَعْتَقَهُ غَيْرُهُ، وليس له عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ فَإِنَّا نَرْجِعُ إِلَى عَصَبَتِهِ وَلَاءً، وهم الذين أَعْتَقُوهُ.

[٣] قوله: «ثُمَّ السُّلْطَانُ» وهو الإمامُ أو نائِبُهُ، وكان نَوَاطِءُ الإمامِ فيما سَبَقَ في هذه المسائلِ الْقَضَاءُ، أمَّا الآنَ فَنَائِبُهُ وَزِيرُ الْعَدْلِ، ونائبُ وزيرِ الْعَدْلِ الْمَأْذُونُ فِي الْإِثْكَةِ. قال الإمامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: والقاضي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأَمِيرِ فِي هَذَا^(٢)، وهذا بناءٌ على ما سَبَقَ فِي عُرْفِهِمْ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ نَوَاطِءُ لِلْسُّلْطَانِ، أمَّا الآنَ فَلَيْسَ لِلْإِمَارَةِ دَخْلٌ إِطْلَاقًا، بل ولا لِلْقَضَاءِ، فَأَصْبَحَتْ مُقَيَّدَةً بِأَنَاسٍ مُخْصُوصِينَ، والغالبُ أَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ، يعني: لو أَنَّكَ تَأَمَّلْتَ زَوَاجَاتِ النَّاسِ لَوَجَدْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَا تَعْدُو عَصَبَةَ النَّسَبِ.

(١) أخرج البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾، رقم (٤٧٨٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/رقم ١١٥) من طريق قتادة، في قوله: ﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ «بِالْإِسْلَامِ» «وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ» «أَنَّ أَعْتَقْتَهُ» «أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» «وهو زيد بن حارثة».

(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (١٠٨٠).

فَإِنْ عَصَلَ الْأَقْرَبُ^[١]،

= وأيهما يُقدَّم: مَأْذُونُ الْأَنْكِحَةِ أَوْ الْأَخُ لِأُمِّ؟

مَأْذُونُ الْأَنْكِحَةِ يُقدَّمُ عَلَى أَخِيهَا مِنْ أُمِّهَا، بَلْ عَلَى أَبِي أُمِّهَا، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ لَهَا أَبُو أُمِّ قَدْ كَفَّلَهَا مِنْذُ الصَّغَرِ، وَهُوَ لَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، وَحُطِّبَتْ، فَلَا يَتَوَلَّى زَوَاجَهَا، بَلْ يَتَوَلَّى زَوَاجَهَا مَأْذُونُ الْأَنْكِحَةِ.

وهذه قد تَبَدُّو غَرِيبَةً عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَالشَّرْعُ لَيْسَ فِيهِ غَرَابَةٌ، مِثْلَمَا اسْتَغْرَبُوا مَسْأَلَةَ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ ابْنِ أَخِيهِ الشَّقِيقِ، وَبِنْتِ أَخِيهِ الشَّقِيقِ، فَلِمَنِ التَّعْصِيبُ؟
لِابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ، فَيَسْتَغْرِبُونَهَا، وَيَقُولُونَ: أَخَوَاتُهُمْ لَا يَرِثُنَ مَعَهُمْ!! نَقُولُ:
نَعَمْ؛ لِأَنَّ بَنَاتِ الْأَخِ لَيْسَ لَهُنَّ عَصَبَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «السُّلْطَانُ» فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّنَا فِي بِلَدٍ كُفْرٍ، وَالسُّلْطَانُ لَا وِلَايَةَ لَهُ، فَنَقُولُ:
السُّلْطَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْوِلَايَةِ فَمَنْ كَانَ لَهُ الرِّئَاسَةُ فِي هَذِهِ الْجَالِيَةِ الْمُسْلِمَةِ فَهُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الْعَقْدَ؛ لِأَنَّهُ ذُو سُلْطَانٍ فِي مَكَانِهِ

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ عَصَلَ الْأَقْرَبُ» قَالَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا اللَّفْظَ «عَصَلَ» لِأَنَّهُ الْمُطَابِقُ لِمَا فِي الْقُرْآنِ ﴿فَلَا تَعْصُلُوهُمْ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و«عَصَلَ» بِمَعْنَى مَنَعَ، أَي: إِذَا مَنَعَ كُفْتًا رَضِيَّتُهُ، يَعْنِي رَجُلًا كُفْتًا فِي دِينِهِ، وَفِي خُلُقِهِ، وَفِي مَالِهِ، خَطَبَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ مِنْ أَبِيهَا، أَوْ مِنْ أَخِيهَا، وَرَضِيَّتِ الْمَرْأَةَ بِهِ، فَمَنَعَهَا، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: «زَوْجَ الْأَبْعَدُ» فَيَزَوِّجُهَا أَخَوَهَا، أَوْ عَمُّهَا، أَوْ ابْنُ أَخِيهَا مِثْلًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ فِي الْمَنَعِ، فَهُوَ وَلِيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِمَوْلِيَّتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ انْتَقَلَ الْحَقُّ إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَكِنَّ الْمُسْكِلَةَ أَنَّ النَّاسَ لَا يَجْزَوْنَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَجِدُ الْأَبَّ يَمْتَنِعُ مِنْ

= تَزْوِجِ ابْنَتِهِ؛ لَأَنَّ الْخَاطِبَ لَمْ يُعْطِهِ مَا يُرْضِيهِ مِنَ الْمَهْرِ، فَهُوَ عَاضِلٌ، فَلَوْ قُلْنَا لِأَخِيهَا أَوْ لَعَمَّهَا: زَوِّجْهَا، قَالَ: لَا أَقْدِرُ أَنْ أَتَعَدَّى الْأَبَ.

ففي هذه الحال: إذا أبى الأقربُ نَذَهَبُ إِلَى الْأَبْعَدِ مِنْهُ، فَإِذَا أَبَى كُلُّ الْعَصْبَةِ، وَقَالُوا: مَا نَقْدِرُ، نَخْشَى أَنْ تَكُونَ فِتْنَةً، فَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَزَوِّجَهَا، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ اسْتَعْمَلُوا هَذَا - وَهُوَ شَرْعِيٌّ لَيْسَ مُنْكَرًا - لَانْكَفَّ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرِّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْآبَاءِ، الَّذِينَ يَعْضُلُونَ وَيَبْعُونَ بَنَاتِهِمْ بَيْعًا صَرِيحًا.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ مُشْكِلَتَنَا أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْأَقَارِبِ يَجْزِئُ أَنْ يَزَوِّجَهَا وَأَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا مَوْجُودٌ، وَهَذَا غَلَطٌ، وَيُعْتَبَرُ ظُلْمًا لِهَذِهِ الْمُسْكِينَةِ.

وَفِي هَذِهِ الْحَالِ: لَوْ أَنَّ أَبَاهَا أَبَى، وَكُلَّ الْعَصْبَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَاضِي صَارَ جَبَانًا، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ - وَهُوَ مَذْهَبٌ قَائِمٌ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ - تَزْوِجَ نَفْسِهَا^(١)، وَيَنْتَهِي الْإِشْكَالُ، مَعَ أَنَّ هَذَا سَيَكُونُ أُنْدَرَ مِنَ الْكِبْرِيَةِ الْأَخْمَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ، لَكِنْ لَوْ أَنَّهُ فُعِلَ لَانْكَفَّ النَّاسُ عَنْ هَذَا التَّحَكُّمِ فِي بَنَاتِهِمْ.

وَلَقَدْ ذَكَرَ لَنَا بَعْضُ النَّاسِ مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ أَنَّ فِتْنَةَ حَضَرِهَا الْمَوْتُ، وَقَدْ تَجَاوَزَتِ الْعِشْرِينَ مِنْ عُمرِهَا، وَكَانَتْ تُحْطَبُ كَثِيرًا، وَمَرْغُوبَةٌ عِنْدَ النَّاسِ، وَأَبُوهَا يَأْبَى، وَفِي سِيَاقِ الْمَوْتِ قَالَتْ لِلنِّسَاءِ الْحَاضِرَاتِ: بَلِّغُوا أَبِي السَّلَامَ، وَقُولُوا لَهُ: إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَوْقِفًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ حَيْثُ مَنَعْنِي أَنْ أَتَزَوَّجَ.

فَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِحْتِضَارِ، تَتَوَعَّدُ أَبَاهَا بِالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ عَظِيمَةٌ.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ٢١٢).

= وسبحان الله!! الرَّجُلُ يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ هَذِهِ اللَّذَّةَ، هَذِهِ الشَّهْوَةَ، ثُمَّ يَمْنَعُ الشَّابَّةَ الَّتِي تُرِيدُهَا مِثْلَهَا يُرِيدُ أَوْ أَكْثَرَ، فَبَعْضُ الشَّابَّاتِ لَوْ لَا الْحَيَاءُ وَالْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ لَحَصَلَ مِنْهُنَّ مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ، فَكَيْفَ يَمْنَعُهَا؟! كَيْفَ يَسْبِغُ مِنَ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ وَيَدْعُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ تَمُوتُ جَوْعًا؟! فَجَوْعُ الشَّهْوَةِ الْجَنَسِيَّةِ قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنْ جَوْعِ الشَّهْوَةِ الْبَطْنِيَّةِ، وَكِلْتَاهُمَا أَمْرَانِ صَرُورِيَّانِ لِلْإِنْسَانِ.

فلهذا يجبُ على طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُحَذِّرُوا مِنْ عَضَلِ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَنْ يُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ أَنَّ الْعَاضِلَ لَا كَرَامَةَ لَهُ، بَلْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا تَكَرَّرَ عَضْلُهُ فَإِنَّهُ يُصْبِحُ فَاسِقًا^(١) لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَا وِلَايَتُهُ، وَلَا أَيُّ عَمَلٍ تُشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ.

فَإِنْ ذَهَبَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ لِنَشْرِ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ بَيْنَ النَّاسِ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ يَسْتَكْبِرُونَهَا لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَيَقُولُ الْأَخُ: كَيْفَ أَزْوَجُ وَأَبِي مَوْجُودٌ؟! لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ ثُمَّ صَارَ هُنَاكَ أَخٌ شُجَاعٌ وَزَوْجٌ مَعَ وُجُودِ أَبِيهِ الَّذِي عَضَلَ تَتَابَعَ النَّاسُ.

فَالنَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى فَتْحِ الْبَابِ فَقَطْ، وَإِلَّا فَالْمَسْأَلَةُ مُتَأَزِّمَةٌ، يَتَقَدَّمُ لِلْمَرْأَةِ عِدَّةُ رِجَالٍ يَبْلُغُونَ إِلَى ثَلَاثِينَ رَجُلًا، وَمَعَ ذَلِكَ يَمْنَعُ لِسَبِّ شَخْصِيٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَاطِبِ، أَوْ حَسَدًا لِابْنَتِهِ، كَيْفَ يَخْطُبُهَا مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ الْفَاضِلِ؟! أَوْ تَكُونُ الْبِنْتُ مُوظَّفَةً يَأْخُذُ رَاتِبَهَا، وَإِذَا قَالَتْ: يَا أَبِي أَعْطِنِي رَاتِبِي، قَالَ: أَنْتِ وَمَالُكِ لِأَبِيكِ^(٢)!!

(١) انظر: الفروع (٢١٢/٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢/٢٠٤)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن

ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي اجْتَنَحَ مَالِي، فَقَالَ: «أَنْتِ وَمَالُكِ لِأَبِيكِ».

أَوْ لَمْ يَكُنْ^[١] أَهْلًا^[٢]، أَوْ غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ زَوْجَ
الْأَبْعَدُ^[٣]،

= فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ اقْتَضَى أَنْ يَمْتَنَعَ فَإِنَّهُ لَا يَزُوجُ الْأَبْعَدُ.

مثال ذلك: امرأةٌ خطبها رجلٌ معروفٌ بنقص الدين، والمجتمعُ كلهُ أو غالبُهُ أحسنُ منه - وإنَّما قلتُ: المجتمعُ كلهُ أو غالبُهُ؛ لئلاَّ يَرِدَ علينا أَنَّهُ لو كان مُستوى المجتمعِ بهذه المثابة، أي: على مُستوى الخاطِبِ - فهنا نقولُ: يزوّج ما دام لم يكفر، فلو فرضنا أَنَّ عامَّةَ المجتمعِ يشربُ الدُّخَانَ، أو عامَّةُ المجتمعِ يخلقُ اللَّحْيَةَ، فهل يَرُدُّ هذا، ونحنُ لا نَدْرِي متى يَأْتِينَا شَخْصٌ غَيْرُ حَالِقٍ لِحَيْتِهِ، وَغَيْرُ شَارِبٍ لِلدُّخَانِ؟

الجوابُ: لَا يَرُدُّهُ؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وكما أَنَّا إِذَا لم نَجِدْ حَاكِمًا إِلَّا فَاسِقًا فَإِنَّا نُؤَيِّ الأَمَثَلَ فَالأَمَثَلَ مِنَ الفَاسِقِينَ، كذلك هنا، لكن لو كان هذا الرَّجُلُ يَأْتِي بِمَعْصِيَةٍ نَادِرَةٍ فِي المَجْتَمَعِ، ثم إِنَّ الأَقْرَبَ قال: لَا أَزُوجُ هذا الرَّجُلَ فَله الحَقُّ فِي المَنعِ، وليس لأحدٍ أَنْ يَزُوجَ إِذَا رَفَضَ الأَقْرَبُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ لَمْ يَكُنْ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الأَقْرَبِ.

[٢] قوله: «أَهْلًا» يعني: ليس أَهْلًا لِلوَلَايَةِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا أَوْ فَاسِقًا، أَوْ مُخَالَفًا فِي الدِّينِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ وُجُودَ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ كَالْعَدَمِ لَا فَائِدَةَ مِنْ وُجُودِهِ.

[٣] قوله: «أَوْ غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ زَوْجَ الْأَبْعَدُ» أي: غَابَ عَنِ بَلَدِ الْمَرْأَةِ الْمَخْطُوبَةِ أَبُوهَا مِثْلًا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ وَلِيِّهَا، غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، وَفَسَّرَهَا

= وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: كِتَابُ التِّجَارَاتِ، بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالٍ وَلَدَهُ، رَقْمُ (٢٢٩١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْبُوصَيْرِيُّ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٤١٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

= بقوله: «لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ» فَإِنَّهُ يُزَوِّجُ الْأَبْعَدُ.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ قَيَّدَ الغَيْبَةَ بالتِي لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، وهذا يَخْتَلِفُ باختِلَافِ الأزْمَانِ، ففيما سَبَقَ كانت المسافاتُ بَيْنَ المَدُنِ لَا تُقَطَّعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، والآنَ بِأَسْهَلِ السَّبِيلِ، فربَّما لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ، فَيُمْكِنُ يُخَاطَبُ بِالْهَاتِفِ، أَوْ يَكْتُبُ الْأَبُ بِالْفَاكْسِ وَكَالَةِ وَيُرْسِلُهَا بِدَقَائِقَ، فَالْمَسْأَلَةُ تَغَيَّرَتْ.

وَقَيَّدَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا إِذَا غَابَ غَيْبَةً يَفُوتُ بِهَا الْخَاطِبُ، يَعْنِي -مَثَلًا- قَالَ الْخَاطِبُ: أَنَا لَا أَنْتَظِرُ إِلَى يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، أَوْ شَهْرٍ، أُعْطُونِي خَبْرًا فِي خِلَالِ يَوْمٍ وَإِلَّا فَلَا.

فبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْغَيْبَةُ يَفُوتُ بِهَا الْخَاطِبُ الْكُفُّ فَإِنَّهُ تَسْقُطُ وَلَا يَتَّبِعُهُ^(١).

وَفِي الْحَقِيقَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ؛ لِأَنَّ الْأَوْلِيَاءَ لَيْسُوا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَتَزْوِيجُ ابْنِ الْعَمِّ مَعَ وُجُودِ ابْنِ عَمٍّ أَعْلَى مِنْهُ لَا شَكَّ أَنَّ أَهْوَنَ مِنْ تَزْوِيجِ ابْنِ عَمٍّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ.

يعْنِي -مَثَلًا- عِنْدَنَا ابْنُ عَمٍّ يَلْتَقِي مَعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ هُنَا فِي بَلَدِ الْمَخْطُوبَةِ، وَابْنُ عَمٍّ يَلْتَقِي بِهَا فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ فِي بَلَدٍ آخَرَ، يَفُوتُ بِهِ الْخَاطِبُ، فَلَوْ زَوَّجَ ابْنُ الْعَمِّ الْأَبْعَدُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَلَامَةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْهُمْ ابْنُ عَمٍّ، لَكِنَّ هَذَا أَقْرَبُ مَنْزِلَةً.

(١) انظر: الإنصاف (٧٧/٨).

لكن لو كان ابن عمها هنا موجوداً وأبوها في بلد آخر لكان تزويج ابن العم يُعدُّ عند الناس اعتداءً وجنايةً على حقِّ الأب.

فالمسألة هنا تختلف باختلاف الأولياء، والذي ينبغي أن يُقال: إن كانت مُراجعةُ مُمكنةً فإنه لا يزوّج الأبعد، والسبب في هذا أننا لو قلنا بتزويج الأبعد في هذه الحال مع إمكان المراجعة لأدى ذلك إلى الفوضى، وصار كلُّ إنسانٍ يُريدُ امرأةً يذهب إلى ابن عمها إذا غاب أبوها -مثلاً- في سفرٍ حجٍّ أو نحوه، ثم يقول: زوّجني، فيحصل بذلك فوضى ما لها حدٌّ.

فالصواب: أنه يجبُ مراعاةُ الوليِّ الأقرب، لا سيما في الأبوة، فلا يزوّج غيره إلا إذا تَعَذَّرَ.

فمثلاً: لو فرضنا أن الأب سافر إلى بلادٍ أجنبية، ولا نعلمُ عنه خبراً، فهنا نقولُ: ما نفوّتُ مصلحةَ البنتِ من أجلٍ أن نطلبَ هذا الرجلَ؛ لأننا يُمكنُ أن تبقى شهرين أو ثلاثة أو سنة ما نعلمُ عنه.

والمذهب -أيضاً- خلافُ كلامِ المؤلف، فالمذهب إذا غابَ مسافةً قصيرَ زوّج الأبعد^(١).

وعلى هذا: فلو كان -مثلاً- الوليُّ في (الزلفي) وهي في (عُنيزة)^(٢) لا تُراجعُ أباهَا، ويزوّجها الأبعد؛ لأنهم يعتبرون أن مَنْ بينهُ وبين مَوْلِيَّتِهِ مسافةٌ قصيرٌ تسقطُ ولايتهُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ١٣٥).

(٢) تقدر المسافة بين عنيزة والزلفي بحوالي ١٠٠ كم.

وَإِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَمْ يَصَحَّ^[١].

= ولكن: كل هذا فيه نظر، فالصواب أنه متى أمكن مُراجعة الوليِّ الأقرب فهو واجب، وإذا لم يُمكن وكان يفوت به الكفء فليزوجهما الأبعد.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَمْ يَصَحَّ» الأبعد هنا بمعنى البعيد، ليس المعنى أنه إذا لم يوجد الأخ يزوج -مثلاً- المولى مع وجود العم، أو يزوج ابن العم مع وجود العم، فقوله: «الأبعد» هنا بمعنى البعيد، أو على تقدير «منه» يعني: زوج الأبعد من هذا القريب.

وقوله: «وَإِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَمْ يَصَحَّ» يعني: والأقرب موجودٌ وأهلٌ للولاية، فإن النكاح لا يصح؛ لأن قول الرسول ﷺ: «إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١) وَصَفٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوِلَايَةِ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْأَحَقُّ الْأَوَّلَى فَالْأَوَّلَى.

وسبق لنا أن كلَّ حكمٍ علّق على وَصَفٍ فَإِنَّهُ يَقْوَى الْحُكْمُ بِقُوَّةِ هَذَا الْوَصْفِ فِيهِ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالْوِلَايَةِ فَمَنْ كَانَ أَوْلَى فَهُوَ أَحَقُّ، وَلَا حَقَّ لِمَنْ وَرَاءَهُ مَعَ وُجُودِهِ وَهُوَ أَهْلٌ.

فهذه امرأة، لها عمٌ ولها ابن عمٌ، فزوجهما ابن عمّها مع وجود عمّها في البلد، فلا يصحّ النكاح، أو زوجهما القاضي لا يصحّ، ولو زوجهما جازها لا يصحّ من باب أولى. وإذا كان وليّها القريب -والعياد بالله- لا يُصلي، فزوجهما البعيد فإنه يصحّ؛ لأنّ القريب ليس أهلاً للولاية، فالذي لا يُصلي لا ولاية له؛ لأنّه كافرٌ، والعياد بالله.

(١) أخرجه أحمد (٤/١٨٤)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٥)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم (١١٠١)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٨١)، وابن حبان، رقم (٤٠٧٧)، من حديث أبي موسى الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

= وإذا كان حَالِقَ حُفِيَّةٍ فزَوَّجَ الأَبْعَدُ فعلى المذهبِ يصحُّ التزويجُ؛ لأنَّ هذا فاسِقٌ فسقًا ظاهرًا^(١)، وإذا كان الوليُّ الأقربُ يشربُ الدُّخَانَ، لكنَّ يَشْرَبُهُ خُفِيَّةً، فزَوَّجَ الأَبْعَدُ، فلا يصحُّ حتى على المذهبِ؛ وذلك لأنَّهم يَشْتَرِطُونَ العَدَالَةَ ظاهرًا^(٢)، فالذي لا يُجَاهِرُ بالفِسْقِ ولا يَتَّبِعُهُ ثَابِتَةً؛ لَأَنَّهُ عَدْلٌ ظاهرًا.

مَسْأَلَةٌ: هل يصحُّ أن يكونَ الوليُّ زَوْجًا؟

نعم، يصحُّ، فلو كان ابنُ عمٍّ يُريدُ أن يتزوَّجَ بنتَ عمِّه، وليس لها أحدٌ أقربُ منه جازًا.

لكن: ماذا يقولُ عند العقدِ؟ هل يقولُ: زوجتُ نَفْسِي بنتَ عمِّي، ويُخْضِرُ الشُّهُودَ، ويقولُ: أُشْهِدُكُمْ أَنِّي زوجتُ نَفْسِي بنتَ عمِّي؟ أو يكفي دون ذلك؟
الجوابُ: لو أَخْضَرَ شُهودًا، وقال: أُشْهِدُكُمْ أَنِّي زوجتُ نَفْسِي بنتَ عمِّي صحَّ، ويجوزُ أن يقولُ: أُشْهِدُكُمْ أَنِّي تزَوَّجْتُهَا إذا كانت حَاضِرَةً، وشَهِدُوا على رِضاها.
ونَظِيرُ هذا السَّيِّدُ يقولُ لِأَمَّتِهِ: أَعْتَقْتُكِ وَجَعَلْتُكِ صَدَاقَكَ، فهذا ليس فيه إيجابٌ ولا قبُولٌ، لكنَّهُ يكفي عن الإيجابِ والقَبُولِ.

وهل يصحُّ أن يتولَّى طَرَفِي العقدِ بالوَكَالَةِ أو بالوِلَايَةِ؟

نعم، يصحُّ، مثلاً يقولُ شَخْصٌ لآخر: وَكَّلْتُكَ أَنْ تزَوِّجَ لي بنتَ فلانٍ، ويقولُ أبو المرأةِ لهذا الذي وَكَّلَهُ الزَّوْجُ: وَكَّلْتُكَ تَعْقِدُ النِّكَاحَ لبنتي على فلانٍ، فيكونُ قد تَوَلَّى طَرَفِي العقدِ بالوَكَالَةِ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/ ١٨٢)، وشرح منتهى الإرادات (٥/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٠/ ١٨٢)، وشرح منتهى الإرادات (٥/ ١٣٥).

فَصْلٌ

الرَّابِعُ: الشَّهَادَةُ^[١]،

= أَمَّا بِالْوِلَايَةِ فَيُمْكِنُ هَذَا فِيمَا سَبَقَ، فَلَوْ زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ، وَلَهُ بِنْتُ أَخٍ هُوَ وَلَيْهَا، فَهَذَا يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ بِالْوِلَايَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَزَوِّجَهَا ابْنَهُ إِذَا رَضِيَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رِضَاهَا.

وَيَكُونُ -أَيْضًا- بِالْأَصَالَةِ، مِثْلًا: لَوْ تَزَوَّجَ هُوَ ابْنَةَ عَمِّهِ وَهُوَ وَلَيْهَا، فَقَدْ زَوَّجَ نَفْسَهُ مَوْلَيْتَهُ، وَهِيَ بِنْتُ عَمِّهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرَّابِعُ الشَّهَادَةُ» يَعْنِي: الرَّابِعُ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ النِّكَاحِ الشَّهَادَةُ، أَيْ: أَنْ يَشْهَدَ عَلَى عَقْدِ النِّكَاحِ شَاهِدَانِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجِلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢].

فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ عَلَى الرَّجْعَةِ، وَالرَّجْعَةُ إِعَادَةُ نِكَاحٍ سَابِقٍ، فَإِذَا كَانَ مَأْمُورًا بِالْإِشْهَادِ عَلَى الرَّجْعَةِ فَالْإِشْهَادُ عَلَى الْعَقْدِ ابْتِدَاءً مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمُرَاجَعَةَ زَوْجَتُهُ، وَهَذِهِ أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ؛ وَلِحَدِيثِ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكَيْ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(١) لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَلِأَنَّ الْإِشْهَادَ فِيهِ إِعْلَانٌ لِلنِّكَاحِ، وَلِحُطُورَةِ هَذَا الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ مِنْ أخطرِ الْعُقُودِ عَقْدُ النِّكَاحِ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُحَرِّمَةٌ وَإِرْثٌ وَنَسَبٌ؛ وَلِذَلِكَ لَهُ شُرُوطٌ لَا تَوْجُدُ فِي غَيْرِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٣/ ٢٢١)، وَالبَيْهَقِيُّ (٧/ ١٢٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَوْسَطِ (٧٢١٦)، وَالبَيْهَقِيُّ (٧/ ١١٢) مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ». وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٤٠٧٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٣/ ٢٢٦-٢٢٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: «وَلَا يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الشَّاهِدِينَ غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ».

= وقال بعض العلماء: إنَّ الإِشْهَادَ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(١)؛ لَأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ، فَهُوَ عَقْدٌ يَسْتَبِيحُ بِهِ الْإِنْسَانُ الْاِسْتِمْتَاعَ بِهَذِهِ الزَّوْجَةِ، كَعَقْدِ الْبَيْعِ، أَوْ عَقْدِ الشِّرَاءِ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ الَّذِي يَسْتَبِيحُ بِهِ التَّسَرِّي.

قالوا: وَأَمَّا الْإِشْهَادُ عَلَى الرَّجْعَةِ فَإِنَّمَا أَمْرٌ بِهِ؛ لثَلَا يَخْضَلُ نِزَاعٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، فَيَدَّعِي -مَثَلًا- أَنَّهُ رَاجِعُهَا، وَتُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعُهَا، وَبِالتَّالِي رِبًّا نَقْضِي بَعْدَ الرُّجُوعِ وَنُبِيحُهَا لَزَوْجٍ آخَرَ، وَهُوَ قَدْ رَاجَعَ، فَيَكُونُ فِي هَذَا مَفْسَدَةٌ، أَمَّا النِّكَاحُ ابْتِدَاءً فَلَيْسَ فِيهِ نِزَاعٌ.

وقال بعض العلماء: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ إِمَّا الْإِشْهَادُ وَإِمَّا الْإِعْلَانُ -أَي: الْإِظْهَارُ وَالتَّبَيُّنُ- وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ الْإِعْلَانُ كَفَى؛ لِأَنَّهُ أُبْلَغُ فِي اسْتِثَارِ النِّكَاحِ، وَأُبْلَغُ فِي الْأَمْنِ مِنْ اسْتِثْبَاهِهِ بِالزَّوْنَا؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِشْهَادِ فِيهِ مَحْظُورٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ يَزْنِي بِأَمْرَةٍ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَاسْتِرَاطُ الْإِشْهَادِ لِهَذَا السَّبَبِ، لَكِنْ إِذَا وُجِدَ الْإِعْلَانُ انْتَفَى هَذَا الْمَحْظُورُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وهذا اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بَلْ قَالَ^(٢): إِنَّ وُجُودَ الْإِشْهَادِ بَدُونِ إِعْلَانٍ فِي النِّكَاحِ فِي صِحَّتِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِإِعْلَانِ النِّكَاحِ، وَقَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ»^(٣) وَلِأَنَّ نِكَاحَ السَّرِّ يُخْشَى مِنْهُ الْمَفْسَدَةُ حَتَّى وَلَوْ بِالشُّهُودِ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ

(١) قال في الإنصاف (٢٠/ ٢٤٤): «قوله: الرابع الشهادة، فلا يتعقد إلا بشاهدين. احتياطا للنسب، خوف الإنكار، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، وعنه أن الشهادة ليست من شروط النكاح، ذكرها أبو بكر في (المقنع)، وجماعة».

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/ ١٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، رقم (١٠٨٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح، =

= يستطيع أن يزني - والعياذ بالله - بامرأة، ثم يقول: تزوّجتها، ويأتي بشاهدي زور على ذلك.

ومّا يدلّ على أنّ الشّهادة ليست شرطاً أنّ هذا ممّا تدعو الحاجة إلى بيانه وإعلانه، والصّحابة - رضي الله تعالى عنهم - لا يمكن أن يتزكوا هذا الأمر لو كان شرطاً، وليّنوه، وكان أمراً مشهوراً مستفيضاً، ولو كان هذا من الأمور المشترطة لجاء في الكتاب أو السنّة على وجه بيّن واضح، فالدليل عدم الدليل، فمن قال: إنّه يشترط فليأت بالدليل.

وقد بلغنا أنّ أحد الإخوان الذين لهم عناية كبيرة في الحديث الشريف - أثابهم الله - قد ذكر أنّ حديث «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(١) صحيح مرفوعاً، ثم أتى بأدلة ضعيفة، لا يجبر بعضها بعضاً^(٢)، وعلى قاعدة المحدثين: لو أنّ الأدلة ضعيفة ضعفاً يسيراً يجبر بعضها ببعض لكان الحديث حسناً لغيره، لكن في بعض الطرق من هو متروك، وما أشبه ذلك، فمثل هذا لا نستشهد به.

وقد نبهنا على هذا؛ لأجل أن نعرف أن الإنسان مهما أدرك من العلم فإنه ليس معصوماً في كل شيء، وإنّما هو بشرٌ يُخطئ ويصيب وينسى، ولا أحد معصومٌ إلا من عصم الله عزّ وجلّ.

= باب إعلان النكاح، رقم (١٨٩٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الترمذي: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) انظر الإرواء (١٨٥٨)، وفيه: «الحديث صحيح هذه المتابعات والطرق التي أشار إليها الدارقطني رحمه الله

وبها يأتي له من الشواهد».

فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ^[١] عَدْلَيْنِ^[٢].....

= إذا: بعد النظر في هذا يتبين لنا أن الإشهاد ليس بشرط، لكن ينبغي الإشهاد ويتأكد، لا سيما في بلاد كبلادنا يحكمون بأن الإشهاد شرط؛ لأن هذه المسألة لو يحصل خلاف، وترفع إلى المحاكم حكموا بفساد النكاح، وحيث نفع في مشاكل، فكل مسألة من مسائل النكاح يختلط فيها الإنسان، لا سيما إذا كان فيها موافقة للحكام في بلده. فالأحوال أربعة:

الأولى: أن يكون إشهاد وإعلان، وهذا لا شك في صحته، ولا أحد يقول بعدم الصحة.

الثانية: أن يكون إشهاد بلا إعلان، ففي صحته نظر؛ لأنه مخالف للأمر: «أعلنوا النكاح».

الثالثة: أن يكون إعلان بلا إشهاد، وهذا على القول الراجح جائز وصحيح. الرابعة: ألا يكون إشهاد ولا إعلان، فهذا لا يصح النكاح؛ لأنه فات الإعلان وفات الإشهاد.

[١] قوله رحمه الله: «فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ» يعني: رجلين، فامرأتان ورجل لا تقبل شهادتهما، ورجل وامرأة من باب أولى، وامرأتان كذلك، وأربع نساء كذلك، فلا بد من شاهدين رجلين، ودليله إن صحَّ قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» وهذا التعبير يُعبر به عن الرجال.

[٢] قوله: «عَدْلَيْنِ» أي: مُستقيمين ديناً ومروءة، قال في (الروض)^(١): «وَلَوْ ظَاهِرًا؛

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٢٧٧/٦).

ذَكَرْنِ [١] مُكَلَّفَيْنِ [٢] سَمِيعَيْنِ [٣]

= لِأَنَّ الغَرَضَ إِعْلَانُ النِّكَاحِ « هُنَا اكْتَفَوْا بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا أَضْفَعُهُ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ فِي الْوَلِيِّ، فَصَارَ الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ، وَالشَّهَادَةِ عَلَى النِّكَاحِ، يُكْتَفَى فِيهِمَا بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرُوا فِي بَابِ الْأَذَانِ أَنَّهُ يُكْتَفَى فِيهِ بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذَكَرْنِ» هَذَا مِنْ بَابِ التَّكْيِيدِ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ: «بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ» مَعْرُوفٌ أَنَّهُمَا مِنَ الرِّجَالِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مُكَلَّفَيْنِ» كَلَّمَا قُلْنَا: مُكَلَّفَيْنِ، فَاِلْمَعْنَى: بِالْغَانِ عَاقِلَانِ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَمِيعَيْنِ» يَعْنِي: يَسْمَعَانِ بِأَذَانِهِمَا، فَإِنْ كَانَا أَصْمَيْنِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَسْمَعَانِ الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ، فَالْوَلِيُّ لَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَذَاكَ قَالَ: قَبِلْتُ، وَهُمَا لَا يَسْمَعَانِ، فَوُجُودُهُمَا كَالْعَدَمِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ كَانَا بَصِيرَيْنِ يَقْرَأْنَ، وَكُتِبَ الْعَقْدُ كِتَابَةً، كَمَا لَوْ أَخَذَ الْوَلِيُّ وَرَقَةً فَكَتَبَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، ثُمَّ أَعْطَاهَا الزَّوْجَ، فَكَتَبَ تَحْتَهَا: قَبِلْتُ النِّكَاحَ، وَقَرَأَهَا الشَّاهِدَانِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصَحُّ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تَحْصُلُ بِذَلِكَ، فَوُصُولُ الْعِلْمِ إِلَى هَذَيْنِ الْأَصْمَيْنِ صَارَ عَنْ طَرِيقِ الْبَصَرِ، وَالْمَقْصُودُ وَصُولُ الْعِلْمِ، سِوَاءٍ عَنْ طَرِيقِ السَّمْعِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْبَصَرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فَإِذَا وَصَلَ الْعِلْمُ إِلَى الشَّاهِدِ كَفَى.

وقَوْلُهُ: «سَمِيعَيْنِ» وَلَوْ كَانَا ثَقِيلَيْنِ السَّمْعِ، بَحِثْ أَنََّّهُمَا لَا يَسْمَعَانِ إِلَّا بَرَفَعِ صَوْتٍ، الْمَهْمُ: أَنْ يَكُونَ لِهَمَا سَمْعٌ وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا.

نَاطِقَيْنِ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «نَاطِقَيْنِ» فلا بُدَّ -أيضاً- أن يكونا ناطِقَيْنِ، والمرادُ ناطِقَانِ بالفعل، أمّا قولهم: «الإنسانُ حيوانٌ ناطِقٌ» فالمرادُ ناطِقٌ بالفعلِ أو بالقوَّة. وقوله: «نَاطِقَيْنِ» احترازاً من الآخرَينِ، فلا تُقبَلُ شهادتُهما؛ لأنَّ غيرَ الناطِقِ لا يُمكنُ أن يُؤدِّيَ الشَّهادةَ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ: ولو كانا سَمِيعَيْنِ بَصِيرَيْنِ؛ لأنَّهما لا يستطيعانِ أداءَ الشَّهادةِ. وظاهرُ كلامِهِ: ولو كانا يُحَسِّنَانِ الكِتَابَةَ عندَ أداءِ الشَّهادةِ، وهذا فيه نظرٌ.

والصَّوابُ: أنَّهما إذا كانا يُمكنُ أن يُعبِّرا عما شَهِدا به بكتّابيةٍ أو بإشارةٍ معلومةٍ، فإنَّ شهادتهما تصحُّ؛ لأنَّ المقصودَ من اشتراطِ السَّمْعِ التَّحْمُّلُ، ومن اشتراطِ النُّطقِ الأداء، فإذا كان هذا المقصودُ فمتى توصَّلنا إلى أداءٍ صحيحٍ، ولو عن طريقِ الكِتَابَةِ فإنَّ ذلك كافٍ، وكم من إنسانٍ أخرَسَ عنده من العلمِ بأحوالِ النَّاسِ ما ليس عندَ الناطِقِ! لكن يُؤدِّي بطريقِ الكِتَابَةِ أو الإشارةِ.

إذا: اشتراطُ السَّمْعِ والنُّطقِ صارَ فيه تَفْصِيلٌ على القولِ الرَّاجِحِ.

ويُشترطُ -أيضاً- حُلُوهُما من الموانعِ، بأن لا يكونا من أصولٍ أو فُرُوعِ الزَّوجِ أو الزَّوجةِ أو الوليِّ.

فعلى هذا: إذا زَوَّجَ الأبُّ ابنتَهُ وكان الشَّاهدانِ أخَوَيِ البنتِ فالنِّكاحُ لا يصحُّ؛ لأنَّهما فُرُوعٌ للوليِّ، وكذلك لو زَوَّجَ الإنسانُ ابنتَهُ وشَهِدَ أبوهُ وابنتُهُ على العقدِ لم تصحَّ الشَّهادةُ فلا يصحُّ النِّكاحُ، وكذلك -أيضاً- لو كان أبو الزَّوجِ حاضِراً وكان أحدُ الشَّاهِدَيْنِ فإنَّ الشَّهادةَ لا تصحُّ، ولا يصحُّ العقدُ، ولو زَوَّجَ أحدُ الإخوةِ وشَهِدَ أخواهُ

= صحَّ العقد؛ لأنَّهما ليسا قرعاً للوليِّ.

وعليه: لو سألنا سائل هل تصحُّ شهادة الأخ على نكاح أُختِهِ؟

نقول: فيه التفصيل؛ فإنَّ زَوْجَ الأب لم يصحَّ؛ لأنَّ الشَّاهد من فُرُوعِ الوَلِيِّ، وإنَّ زَوْجَ أخوه صحَّ؛ لأنَّ الشَّاهد ليس أضلاً للوليِّ ولا قرعاً له، ولا للمرأة ولا للزَّوج، هذا المذهب^(١).

القول الثاني في المسألة: أنَّه يصحُّ أن يكون الشَّاهدان أو أحدهما من الأصول أو من الفروع، وهذا القول هو الصَّحيح بلا شك؛ لأنَّ شهادة الأصول والفروع ممنوعة حيث كانت شهادة للإنسان؛ خشية التُّهمة، أمَّا حيث تكون شهادة عليه وله - كما هو الحال في عقد النكاح - فلا تُمنع.

ثم إنَّنا نقول أيضاً: المذهب يُجوزون أن يكون الشَّاهدان أو أحدهما عدوًّا للزَّوج أو الزَّوجة^(٢)، وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة؛ لأنَّه مُتَّهَم فيها، فنقول: هذا النكاح هل هو للإنسان أو على الإنسان؟

الجواب: له وعليه، فإذا قَبِلْتُم شهادة العدو مع أنَّها لم تَمَحُضْ له ولا عليه، فاقبلوا شهادة القريب؛ لأنَّها لم تَمَحُضْ له ولا عليه.

فالنكاح في الحقيقة ليس حقًّا للزَّوج أو الزَّوجة، ولا حقًّا عليه، بل هو له وعليه؛ لأنَّه يوجبُ حقوقاً للعاقِدِ وحقوقاً عليه.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (١٤٩/٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٥٢/٢٠)، وشرح منتهى الإرادات (١٤٩/٥-١٥٠).

وَلَيْسَتْ الْكَفَاءَةُ - وَهِيَ دِينَ وَمَنْصِبٌ، وَهُوَ النَّسَبُ وَالْحُرِّيَّةُ - شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ^[١]،

= فالصَّوابُ إذا: أَنَّهُ يَصَحُّ الْعَقْدُ، وهو روايةٌ عن الإمام أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ واختارَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ^(١)، وهذه المسألة قَلَّ مَنْ يَتَفَتَّنُ لَهَا مِنَ الْعَوَامِّ، فَقَدْ يَعْقِدُونَ وَأَبُو الزَّوْجِ مَوْجُودٌ وَيَعْتَبَرُونَهُ أَحَدَ الشُّهُودِ، وهذا على المذهبِ لا يَصَحُّ^(٢)، ولكنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ جَائِزٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَيْسَتْ الْكَفَاءَةُ - وَهِيَ دِينَ وَمَنْصِبٌ، وَهُوَ النَّسَبُ وَالْحُرِّيَّةُ - شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ» نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَفَاءَةَ شَرْطٌ فِي الصَّحَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا شَرْطٌ فِي اللَّزُومِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِي هَذَا وَلَا هَذَا. وقوله: «الْكَفَاءَةُ» مِنَ الْكُفِّ، وهو المِثْلُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، والمرادُ بِهَا هُنَا أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ أَهْلًا لِأَنْ يُزَوَّجَ.

وقوله: «وَهِيَ دِينَ» المرادُ بِالَّذِينَ هُنَا أَداءُ الْفَرَائِضِ واجْتِنَابُ النَّوَاهِي، فليسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مُؤَدِّيًا لْجَمِيعِ الْفَرَائِضِ، مُجْتَنِبًا لْجَمِيعِ النَّوَاهِي، فَيَصَحُّ تَزْوِيجُ الْفَاسِقِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الدِّينَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ عَقْدِ النِّكَاحِ إِذَا كَانَ الْحَلْلُ مِنْ حَيْثُ الْعَفَافُ، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ مَعْرُوفًا بِالزَّانَا وَلَمْ يَتُبْ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُزَوَّجَ، وَإِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مَعْرُوفَةً بِالزَّانَا وَلَمْ تَتُبْ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ تُزَوَّجَ، لَا مِنَ الزَّانِي وَلَا غَيْرِهِ، وَسَيَأْتِي.

(١) انظر: المغني (٣٥٠/٩)، والإنصاف (٢٥٣/٢٠).

(٢) انظر: كشاف القناع (٦٦/٥)، وشرح منتهى الإرادات (١٤٩/٥).

= أمّا إذا كان الزَّوْجُ يَشْرَبُ الدُّخَانَ والزَّوْجَةُ تَسْتَعْمِلُ النَّمَصَ، فهذا يُحِلُّ بالدين، وَيَنْقُصُ الإِيْمَانَ بِلا شَكٍّ، فهل يُزَوِّجُ شَارِبُ الدُّخَانِ، وهل تُزَوِّجُ الْمُتَمَصِّصَةُ؟

الظَّاهِرُ: نعم؛ لأننا لا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ اشْتَرَطَ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ عَدْلَيْنِ، ولو شَرِطَ ذَلِكَ فَاتَ النِّكَاحُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، نعم إن كان هناك خيارٌ بين رَجُلٍ فَاسِقٍ وَرَجُلٍ مُسْتَقِيمٍ فلا شَكَّ أَنَّ التَّزْوِيجَ يَكُونُ لِلْمُسْتَقِيمِ. وقوله: «وَمَنْصِبٌ، وَهُوَ النَّسَبُ» يعني: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ نَسَبِيًّا، أي: له أَصْلٌ في قبائلِ الْعَرَبِ؛ اخْتِرَازًا مِنَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ.

فالنَّسَبُ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ، وعلى هذا: فَيَجُوزُ أَنْ تُزَوِّجَ امْرَأَةً قَبِيلِيَّةً مِنْ إِنْسَانٍ غَيْرِ قَبِيلِيٍّ.

وقوله: «وَالْحُرِّيَّةُ» كذلك الْحُرِّيَّةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ تُزَوِّجَ الْحُرَّةَ عَبْدًا مَمْلُوكًا، وَالْمَمْنُوعُ الْعَكْسُ، فلا تُزَوِّجُ الْحُرَّ أُمَّةً إِلَّا بِشُرُوطٍ سَتَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَمَّا أَنْ تُزَوِّجَ الْحُرَّةَ عَبْدًا فهذا جائزٌ، وليس شَرْطًا لَصِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ حُرًّا.

ويوجدُ وَصْفَانِ آخَرَانِ ذَكَرَهُمَا بِالرَّوْضِ^(١):

الأولُ: قوله «صِنَاعَةُ غَيْرِ زَرِّيَّةٍ» أي: غَيْرُ مُزْرِيةٍ بِالشَّخْصِ، فَمِنْ الْكَفَاءَةِ أَنْ لَا تَكُونَ صِنَاعَتُهُ مُزْرِيةً، يعني مَمْقُوتَةً عِنْدَ النَّاسِ، مِثْلُ الْكَسَّاحِ مُنْظَفِ الْكُتْفِ، أَوْ زَبَّالٍ وَهُوَ الَّذِي يَكْنُسُ الزُّبَالَ وَيَحْمِلُهَا، فهذا ليس كُفْتًا لَامْرَأَةٍ مَصُونَةٍ مُحْتَرَمَةٍ، أَهْلِهَا أَغْنِيَاءُ،

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٢٧٩).

فَلَوْ زَوَّجَ الْأَبُ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ^[١]،

= لكن لو زوّجناها كساحاً يُنظّف الكُنفَ صحَّ العقدُ.

الثاني: قوله: «وَيَسَارٌ بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا» «يَسَارٌ» يعني غنى، فليس شرطاً أن يكون الزوج غنياً، فيزوج ولو كان فقيراً وهي غنية.

فالمهم: أن المنصب - وهو النسب والحرية - ليس شرطاً في صحة النكاح، لكن شرط في لزومه.

[١] ولهذا قال: «فَلَوْ زَوَّجَ الْأَبُ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ» الفاجر هنا الزاني؛ لأنه مُقابل بعفيفة، فلو زوّج الأب عفيفةً بفاجر، فالنكاح على رأي المؤلف صحيح؛ لأن الكفاءة ليست شرطاً للصحة.

والصواب في هذه المسألة بالذات: أن النكاح فاسد؛ لأن الله يقول: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] ومعنى الآية - وهي محل إشكال عند العلماء - أن الزاني إذا تزوّج عفيفةً، فإمّا أن تكون هذه الزوجة عالمة بالحكم، وأن زواج الزاني بها حرام، فتكون زانية؛ لأنّها أباحت فرجها لمن لا يباح له، وإمّا أن تكون عالمة بالحكم ولكنها خالفت وعاندت ولم ترّض بالحكم أصلاً، فهذه تكون مُشركة؛ لأنّها شرّعت لنفسها ما لم يشرعه الله، هذا أحسن ما قيل في معنى الآية^(١).

ومعنى ذلك: أن العفيفة لا يجوز أن تتزوّج بالزاني، والغريب أن أصحابنا رجّهم الله يقولون: إن الزانية لا يصح نكاحها حتى تتوب، والزاني يصح نكاحه قبل أن

(١) انظر: تفسير الشيخ السعدي (ص: ٥٦١).

أَوْ عَرَبِيَّةٌ بَعْجَمِيَّةٌ^[١]،

= يَتُوبُ^(١)، مع أَنَّ الآيةَ واحدةٌ والحكمَ واحدٌ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا زَوَّجَ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِلَّا إِذَا تَابَ، وَالْحِكْمَةُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّانِيَةِ؛ فَلْتَلَّا تَخْتَلِطَ الْأَنْسَابُ؛ لِأَنَّ الزَّانِيَةَ إِذَا لَمْ تَتُبْ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ تَزْنِيَ بَعْدَ الزَّوْاجِ. وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ، فَإِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالزَّانَا وَلَمْ يَتُبْ فَإِنَّهُ يَهُونُ عَلَيْهِ أَنْ تَزْنِيَ امْرَأَتُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُهَارِسُ الْمُتَكْرِرَ يَهُونُ عَلَيْهِ الْمُتَكْرَرُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ دُثُوثًا؛ وَهُوَ الَّذِي يُقَرُّ الْفَاحِشَةُ فِي أَهْلِهِ.

وَمَنْ عُرِفَ بِاللُّوَاطِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لَا يُزَوَّجُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ تَابَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّانَا - وَهُوَ فَاحِشَةٌ - يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فَاللُّوَاطُ وَهُوَ الْفَاحِشَةُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَاللُّوَاطُ وَصِفَ بِأَنَّهُ الْفَاحِشَةُ، وَالزَّانَا وَصِفَ بِأَنَّهُ فَاحِشَةٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ (أَل) الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى «فَاحِشَةٍ» تَجْعَلُهُ أَعْظَمَ، يَعْنِي أَنَّ اللَّوَاطَ الْفَاحِشَةُ الْعُظْمَى، وَالزَّانَا فَاحِشَةٌ مِنَ الْفَوَاحِشِ.

وَالسَّحَاقُ وَهُوَ جَمَاعُ الْأُنْثَى لِلأُنْثَى بِصِفَةِ مَعْرُوفَةٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ عَرَبِيَّةٌ بَعْجَمِيَّةٌ» الْمُرَادُ بِالْبَعْجَمِيَّةِ هُنَا مَنْ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ، وَلَوْ كَانَ يَنْطَلِقُ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَلَمُتَعَبَّرُ هُنَا بِالْعُرُوبَةِ وَالْعُجْمَةِ النَّسَبُ لَا اللَّسَانُ، فَقَدْ يَكُونُ عَرَبِيًّا وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا اللُّغَةَ الْأَعْجَمِيَّةَ، فَلَوْ زَوَّجَ عَرَبِيَّةً - أَيِ: عَرَبِيَّةَ الْأَصْلِ وَالنَّسَبِ، بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ اللَّسَانِ - بَعْجَمِيٍّ لَصَحَّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ، وَيَشْمَلُ هَذَا عَجَمَ الْفُرسِ كإِيرَانَ وَمَا ضَاهَاها، وَعَجَمَ الْعَرَبِيِّينَ كَالْإِنْجَلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ وَالْأَمْرِيكَانِ وَالرُّوسِ، فَكُلُّ مَنْ سِوَى الْعَرَبِ فَهُوَ أَعْجَمِيٌّ.

(١) انظر: المغني (٧/ ١٤١)، والمبدع (٦/ ١٣٨)، وكشاف القناع (٥/ ٨٣).

فَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ الْفَسْخُ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ الْفَسْخُ» المرأةُ معلومٌ يُشترطُ رضاها كما سبق، فإذا لم تَرْضَ لا تُزَوَّجُ، لكنَّ الأولياءَ ولو بَعُدُوا لهم الفسخُ، يعني لو أنَّ شَخْصًا قَبِيلِيًّا زَوَّجَ ابنتَهُ بِرِضاها بِرَجُلٍ غَيْرِ قَبِيلِيٍّ، وَالرَّجُلُ صَاحِبُ دِينٍ وَتَقْوَى وَخُلُقٍ وَمَالٍ وَمَنْ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَجَاءَ ابْنُ عَمٍّ بَعِيدٌ، وَقَالَ: أَنَا لَا أَرْضَى، فَلهِ الْفَسْخُ عَلَى الْمَذْهَبِ^(١)، حَتَّى مَنْ وُلِدَ بَعْدُ.

فهذه امرأةٌ قَبِيلِيَّةٌ تَزَوَّجَهَا غَيْرُ قَبِيلِيٍّ، وَبَقِيَتْ مَعَهُ خَمْسِينَ سَنَةً، وَأَنْجَبَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا، فَوُلِدَ لِأَحَدِ أَبْنَاءِ عَمِّهَا الْبَعْدِينَ وَلَدٌ، فَلَمَّا كَبُرَ قَالَ: أَنَا مَا أَقْبَلُ، أَفْسَخُوا النِّكَاحَ، فَيُفْسَخُ النِّكَاحُ وَلَوْ لَهَا أَوْلَادٌ وَبَيْتٌ، فَيَفْسَدُ الْبَيْتُ وَكُلُّ شَيْءٍ؛ مِنْ أَجْلِ ابْنِ الْعَمِّ الَّذِي قَدْ يَكُونُ حَاسِدًا، وَلَا يَهْمُهُ شَرَفُ النَّسَبِ!!

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ حَتَّى أَوْلَادُهَا يَفْسَخُونَ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ الْحَقُّ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ مَا دَامَ النِّكَاحُ صَاحِحًا، وَنَقُولُ لَهُؤْلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالصَّحَّةِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: يَجُوزُ الْفَسْخُ، نَقُولُ: إِذَا صَحَّ الْعَقْدُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْسَخَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ؟! وَلَا دَلِيلَ.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِذَا زَوَّجَ الأبُّ الَّذِي هُوَ مِنَ الْقِبَائِلِ الشَّرِيفَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِمَنْ لَيْسَ بِقَبِيلِيٍّ فَالنِّكَاحُ صَاحِحٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ أَوْلِيَائِهَا أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَالْفَخْرُ بِالْأَخْسَابِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الزَّوْجُ فَاسِقًا، لَكِنْ غَيْرِ اللَّوَاطِ أَوْ الزَّانَا؛ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَحَلْقِ اللَّحْيَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَلْ لِبَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَفْسَخُوا؟

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٢٥٧-٢٥٨)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٥١-١٥٢).

= المذهب: لهم أن يفسخوا^(١)، وهذه المسألة لو فُتِحَ فيها الباب حَصَلَ في ذلك شرٌّ كثير، يأتي إنسانٌ يزوّج هذا الرجل الذي يخلُقُ لحيته، ويأتي ابنُ عمٍّ بعيدٌ ويطلبُ بفسخِ النكاح.

فعلى المذهب: له فسخُ النكاح، كذلك -أيضاً- لو كان يشربُ الدخانَ أو يتعاملُ بالرِّبَا، أو ما أشبه ذلك فله الفسخُ.

وفي كلامِ الفقهاءِ نظرٌ في هذه المسألة، فهذا لا يُقبَلُ ذوقاً ولا شرعاً. فالصَّوابُ بلا شكٍّ أن الكفاءةَ ليست شرطاً للصَّحَّةِ ولا للزُّومِ. وعلى كلامِ المؤلِّف: الكفاءةُ شرطٌ للزُّومِ لا للصَّحَّةِ، بمعنى أن مَنْ لم يَرْضَ من الأولياءِ فله فسخُ النكاح، والصَّوابُ خلافُ ذلك.

لكن يكونُ كلامُهم له حظٌّ من النظرِ لو كان الخللُ بشربِ خمرٍ؛ فإن شربَ الخمرِ في الحقيقة لا يقتصرُ ضرره على الشاربِ، بل يتعدى إلى زوجته وأهله، فأحياناً يدخلُ على زوجته بالسَّكِينِ؛ ليقتلها، وأحياناً -والعياذُ بالله- يأتي إليها يطلبُ أن يزنيَ ببناته.

ففي الحقيقة: لو قيل بالمذهب في هذه المسألة لكان له وجهٌ، فإذا عُرِفَ أنَّ هذا الزوجَ يشربُ الخمرَ فللبعيد من الأولياء أن يطلبَ بفسخِ النكاح.

وهذه مسألةٌ تغيبُ عن كثيرٍ من القضاة؛ ولهذا يسألون عنها كثيراً فيما إذا كان الزوجُ يشربُ الخمرَ، فهل يُفسخُ العقدُ أو لا يُفسخُ؟ فمنهم من يتوقَّفُ في الأمرِ، ومنهم من يقول: لا فسخ؛ لأنَّ العدالةَ ليست شرطاً في بقاءِ النكاح ولا ابتدائه.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٢٥٧-٢٥٨)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٥١-١٥٢).

= ولكن الحقيقة أننا إذا رجعنا إلى كلامهم هنا وجدنا أن المذهب يُجوزُ الفسخ لنقص الدين، كما أن ظاهر حديث زوجة ثابت بن قيس رضي الله عنهما أن خلل الدين يُبيح للمرأة طلب الفسخ؛ لأنها قالت: «يا رسول الله، ثابت، لا أعيبُ عليه في خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر في الإسلام»^(١) فظاهر قولها أنها لو عابته بخلق ودين لكان لها الحق في طلب الفسخ.

وهذا هو الصحيح عندنا، وهو الموافق للمذهب في هذا الباب.

الخلاصة: أن الشروط أربعة؛ تعيين الزوجين، ورضاها، والولي، والشهادة على المذهب^(٢)، أو الإعلان على رأي شيخ الإسلام^(٣)، وأما الكفاءة فالصحيح أنها ليست بشرط، لكن في مسألة الزنا قد نجعلهُ من الموانع.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) شرح منتهى الإرادات (١٤٨/٥-١٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣٠/٣٢).



بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ^[١]



تَحْرِمُ أَبَدًا^[٢]:

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْمُحَرَّمَاتُ فِي النِّكَاحِ» الْمُحَرَّمَاتُ يَعْنِي الْمَنْعُوعَاتِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَمِنْهُ حَرِيمُ الْبَيْتِ، أَي: مَا دَنَى مِنْهَا، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ إِحْيَاءِ مَا حَوْلَ الْبَيْتِ.

وَهَلِ الْمُحَلَّلَاتُ مَحْدُودَاتٌ أَوْ مَعْدُودَاتٌ؟

الْجَوَابُ: أَتَمُّنَّ مَحْدُودَاتٌ، وَالْمُحَرَّمَاتُ مَعْدُودَاتٌ، فَإِذَا شَكَكْنَا فَلْأَصْلُ الْحِلُّ؛ لِأَنَّ الْمَحْدُودَ بِالْإِطْلَاقِ إِذَا لَمْ نَتَيَقَّنْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ شَيْءٍ فَلْأَصْلُ عُمُومُهُ. وَالْمُحَرَّمَاتُ فِي النِّكَاحِ أَنْوَاعٌ، دَجَّهَنَّ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَكِنْ سُبِّحُنْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كُلَّ نَوْعٍ عَلَى حِدَةٍ.

فَنَقُولُ: الْمُحَرَّمَاتُ قِسْمَانِ: مُحَرَّمَاتٌ إِلَى أَبَدٍ، وَمُحَرَّمَاتٌ إِلَى أَمَدٍ، وَالْمَرْجِعُ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا لَا فَلَا.

[٢] قَوْلُهُ: «تَحْرِمُ أَبَدًا» يَعْنِي عَلَى التَّأْيِيدِ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ: بِالنَّسَبِ، وَبِالرِّضَاعِ، وَبِالْمَصَاهِرَةِ، وَبِاللَّعَانِ، وَبِالْإِحْتِرَامِ.

نَبْدَأُ بِالْأَسْهَلِ وَهُوَ الْمُحَرَّمُ بِالْإِحْتِرَامِ، أَي: زَوَاجَاتُ الرَّسُولِ ﷺ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] فَهِنَّ مُحَرَّمَاتٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا بِالنَّسَبِ إِلَيْنَا أَنْتَهَى وَقْتُهُ، لَكِنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَى الْأَبَدِ.

الْأُمُّ^[١] وَكُلُّ جَدَّةٍ^[٢] وَإِنْ عَلَتْ^[٣]، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَبَنَاتُهُمَا^[٤] مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ^[٥]،

[١] الثاني: المحرمات بالنسب، وقد ذكره المؤلف بقوله: «الأم» يعني: التي وَلَدَتِ الْإِنْسَانَ، قال الله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّيِّ وَلَدَنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

[٢] قوله: «وَكُلُّ جَدَّةٍ» أي كُلُّ جَدَّةٍ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ.

[٣] قوله: «وَإِنْ عَلَتْ» أي: إلى حواء.

إِذَا: كُلُّ أَتْنَى مِنَ الْأَصُولِ بَدْءًا بِالْأُمِّ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَهَنَا لَا تَسْأَلُ: هَلْ تَرِثُ أَوْ لَا تَرِثُ؟ فَالْجَدَّةُ وَإِنْ لَمْ تَرِثْ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ - مَثَلًا - فَإِنَّهَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ بَابَ تَحْرِيمِ النِّكَاحِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْإِرْثِ.

[٤] قوله: «وَالْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَبَنَاتُهُمَا» فالْبِنْتُ التي خَرَجَتْ مِنْ صُلْبِ الْإِنْسَانِ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ التي خَرَجَتْ مِنْ صُلْبِ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلْ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُهُمَا، أَي: بِنْتُ الْبِنْتِ وَبِنْتُ بِنْتِ الْإِبْنِ.

[٥] قوله: «مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ» مِنْ حَلَالٍ كَالَّتِي خُلِقَتْ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ مَنْ وَلَدَتْهَا، مِثْلَ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ، فَالْبِنْتُ التي خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَهِيَ مِنْ وَطْءِ حَلَالٍ، وَالسَّيِّدُ إِذَا تَسَرَّى أُمَّتَهُ وَأَتَتْ مِنْهُ بِنْتٌ فَهِيَ - أَيْضًا - حَرَامٌ، وَهِيَ مِنْ وَطْءِ حَلَالٍ.

وَبِنْتُ الزَّانِي خُلِقَتْ مِنْ مَاءِ حَرَامٍ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بَضْعَةٌ مِنْهُ قَدَرًا، وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَ بِنْتُهُ شَرْعًا، فَلَا تُنْسَبُ إِلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، سِوَاءِ اسْتَلْحَقَّهَا الزَّانِي أَمْ لَا^(١).

(١) انظر: المدونة (٥٥٦/٢)، وبدائع الصنائع (٢٤٣/٦)، والحاوي للماوردي (١٧٨/٩)، والمغني لابن قدامة (١٢٣/٩).

وَإِنْ سَفَلْتُ^[١]، وَكُلُّ أُخْتٍ وَبِئْتَهَا وَبِنْتُ ابْنَتِهَا^[٢]، وَبِنْتُ كُلِّ أَخٍ وَبِئْتَهَا، وَبِنْتُ ابْنِهِ وَبِئْتَهَا وَإِنْ سَفَلْتُ^[٣]، وَكُلُّ عَمَّةٍ وَخَالَهٍ وَإِنْ عَلَنَّا^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ سَفَلْتُ» كالبنْتِ، وبنْتِ البنْتِ، وبنْتِ بنْتِ البنْتِ. إلخ، هؤلاء الفروعُ.

[٢] قوله: «وَكُلُّ أُخْتٍ وَبِئْتَهَا وَبِنْتُ ابْنَتِهَا» فالأخوات حَرَامٌ على الإنسانِ، فلا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتزوَّجَ أُخْتَهُ، سواءً كانت شقيقةً أو لأبٍ أو لأمٍّ، وكذلك بنْتُها، وبنْتُ بنْتِها، وبنْتُ ابْنِها، فالأخوات وفروعُهُنَّ كُلُّهُنَّ حَرَامٌ على الأخ.

أما الأختُ فواضحٌ؛ لأنَّها أُخْتُهُ، وأما فروعُها فلأنَّه خالُّهُنَّ، فهو خالُّ بنْتِ الأختِ، وخالُّ بنْتِ بنْتِ الأختِ؛ لأنَّ خالَّ كُلِّ إنسانٍ خالُّ له وَلِذُرِّيَّتِهِ، مِنْ ذُكُورٍ أو إناثٍ.

[٣] قوله: «وَبِنْتُ كُلِّ أَخٍ وَبِئْتَهَا، وَبِنْتُ ابْنِهِ وَبِئْتَهَا وَإِنْ سَفَلْتُ» فبنْتُ كُلِّ أَخٍ حَرَامٌ على أخيه؛ لأنَّه عَمُّها، وإذا نَزَلَتْ تكونُ حَرَامًا؛ لأنَّ عَمَّ الأمِّ عَمٌّ لبَنَاتِها، وعَمُّ الأبِّ عَمٌّ لبَنَاتِهِ وَإِنْ نَزَلْنَ، وهذه قاعدةٌ تُرِيحُكَ، فلا تَبَحْثْ ولا تَسْأَلْ، فما دام هذا الإنسانُ خالًّا للأصل فهو خالٌّ للفرعِ، وما دام عَمًّا للأصل فهو عَمٌّ للفرعِ.

[٤] قوله: «وَكُلُّ عَمَّةٍ وَخَالَهٍ وَإِنْ عَلَنَّا» العَمَّةُ هي أختُ الأبِّ، والخالَّةُ هي أختُ الأمِّ، فهما حَرَامٌ وَإِنْ عَلَنَّا، بأن تكونَ خالَّةً للأبِّ، أو خالَّةً للجدِّ، أو خالَّةً للأمِّ، أو خالَّةً للجدَّةِ، وكذلك يُقالُ في العَمَّةِ، أمَّا بنَاتُهُنَّ فَحَلَالٌ؛ ولهذا قال: «وَكُلُّ عَمَّةٍ» ولم يقل: وبنْتُها.

إِذَا: الْمُحَرَّمَاتُ إِلَى الْأَبَدِ: الأمُّ وَإِنْ عَلَتْ، والبنْتُ وَإِنْ نَزَلَتْ، والأختُ وما تَفَرَّعَ عنها، وما تَفَرَّعَ عَنِ الأخِ، والعَمَّةُ، والخالَّةُ، هذه سَبْعٌ.

= لكن الآية تُغنيك عن هذا الذي قاله المؤلف، مع ما فيه من شيء من التعقيد، قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] فهؤلاء سبعة حرام بالنسب، أمهاتكم وإن علون، وبَنَاتُكُمْ وإن نزلن، وأخواتكم سواء كنَّ شقيقات أو لأبٍ أو لأمٍّ، وما تفرَّعَ عَنْهُنَّ، وعمَّاتكم وإن علون، ولا نقول: وإن نزلن؛ لأنَّ بنتَ العمَّةِ حلالٌ، وكذلك بالنسبة لبنتِ الخالة، وبَنَاتُ الْأَخِ وإن نزلن، وبَنَاتُ الْأُخْتِ وإن نزلن، فهذه سبعٌ مُحَرَّمَاتٌ بالنَّصِّ والإجماع، ولم يُخالف في هذا أحدٌ من أهلِ العلم^(١).

أما بنتُ الزَّاني فتَدْخُلُ في عُمومِ قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ لكنَّها بنتٌ قَدَرًا وليست بنتًا شرعًا؛ ولذلك لا تَرِثُ ولكنَّها حَرامٌ؛ لأنَّ بابَ النِّكَاحِ أخوْطٌ مِنْ بابِ الميراثِ، فهي لا تَرِثُ؛ لأنَّها لا تُنْسَبُ إليه، ولكنَّها حَرامٌ عليه.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّها ليست حَرامًا^(٢)، لكنَّه قولٌ ضَعِيفٌ، وكيف لا تكونُ حَرامًا على الزَّاني وقد خُلِقَتْ مِنْ مائه، وإذا كان الرِّضَاعُ مِنْ لَبَنِ الزَّوْجِ مُؤَثِّرًا فِي التَّحْرِيمِ، فهذا مِنْ بابِ أَوَّلَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ نُجَمِّلَ الْمُحَرَّمَاتِ بِالنَّسَبِ فنقولُ:

(١) قال الطبري في التفسير (٦/ ٥٥٥): «إجماع جميع الأمة، لا اختلاف بينهم في ذلك».

(٢) قال في المغني (٩/ ٥٢٩): «قال مالك والشافعي في المشهور من مذهبه: يجوز ذلك كله؛ لأنها أجنبية منه، ولا تنسب إليه شرعًا، ولا يجري التوارث بينهما، ولا تعتق عليه إذا ملكها، ولا تلزمه نفقتها، فلم تحرم عليه كسائر الأجانب».

وَالْمُلَاعَنَةُ عَلَى الْمَلَاعِينِ^[١].

= أولاً: الأصول وإن علون.

ثانياً: الفروع وإن نزلن.

ثالثاً: فروع الأصل الأدنى وإن نزلن، فالأب فروعُه الأخ والأخت، وكذلك الأم.

رابعاً: فروع الأصل الأعلى، ولا نقول: وإن نزلن، أي: بنات الجد وبنات الجدّة دون بناتهنّ.

فهذه أربعة ضوابط، وإذا اشتبهت عليك الضوابط فارجع إلى الشيء الواضح وهو الآية الكريمة.

[١] الثالث من المحرمات إلى الأبد ذكره المؤلف بقوله:

«وَالْمُلَاعَنَةُ عَلَى الْمَلَاعِينِ» والملاعنة هي التي رماها زوجها بالزنا ولم تقرّ به، ولم يُقَمَّ بَيِّنَةٌ على ما قذفها به، ففي هذه الحال إذا طالبت بإقامة حدّ القذف عليه فله إسقاطه باللّعان، فيحضرهما القاضي، ويقول: أشهد على زوجتك أربع مرّات، وفي الخامسة أن لعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين، فيحلف أربع مرّات، ويقول في الشهادة الخامسة: أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم يقول لها: اخلفي في تكذيبه، فتحلف بالله أربع مرّات إنّه لمن الكاذبين، وفي الخامسة تقول: أن غضب الله عليها إن كان من الصّادقين، فإذا تمّ ذلك فرّق بينهما تفرّيقاً مؤبّداً، لا تحلّ له أبداً.

وقوله: «وَالْمُلَاعَنَةُ عَلَى الْمَلَاعِينِ» أمّا أبناء الملاعين فنرجع إلى الأصل في تحريم المصاهرة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وَيَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ^[١]،

[١] الرَّابِعُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ إِلَى الْأَبَدِ قَوْلُهُ:

«وَيَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» هذا لفظُ الْحَدِيثِ^(١).

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِالرَّضَاعِ» أي: بسببِ الرِّضَاعِ «مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» أي: بسببِ النَّسَبِ.

وَالرَّضَاعُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ سَقِيُّ الطِّفْلِ لَبَنًا، وَالنَّسَبُ الْقَرَابَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

إِذَا: عُدَّ الْمُحَرَّمَاتِ بِالرَّضَاعِ كَمَا تَعُدُّ الْمُحَرَّمَاتِ بِالنَّسَبِ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَتَقُولُ: تَحْرُمُ الْأُمُّ مِنَ الرَّضَاعِ، وَالْبِنْتُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَالْأُخْتُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَبِنْتُ الْأُخْتِ مِنَ الرَّضَاعِ، وَبِنْتُ الْأَخِ مِنَ الرَّضَاعِ، وَالْعَمَّةُ مِنَ الرَّضَاعِ، وَالْخَالَهُ مِنَ الرَّضَاعِ.

وَقَدْ أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ جَوَامِعَ الْكَلِمِ^(٢)، وَفَوَاتِحَ الْكَلِمِ، وَفَوَاصِلَ الْكَلِمِ، فَقَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» فَطَبَّقَ هَذَا عَلَى هَذَا، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَذَلِكَ مِنْ شُرُوطٍ فِي الرَّضَاعِ:

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الرَّضَاعُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرَ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِعُ^(٣)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «أَنَّهُ كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) لما أخرجه البخاري: كتاب الجهاد: باب قول النبي ﷺ: «نصرت بالربع مسيرة شهر»، رقم (٢٩٧٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: المغني (١١/٣١٠).

= يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسَخِّنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ^(١) فإذا نَقَصَ عَنْ خَمْسٍ فَلَا أَثَرَ لَهُ.

وَلَا تَقُلْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَالسَّادِسَةِ مِثْلًا أَوِ الْخَامِسَةِ؟ لِأَنَّ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَقُولُ: لِمَاذَا كَانَتِ الظُّهْرُ أَرْبَعًا وَلَمْ تَكُنْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا؟ فَهَذِهِ مَسَائِلُ تَوْقِيفِيَّةٌ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يُثَبِّتُ التَّحْرِيمَ بِالثَّلَاثِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ»^(٢) وَقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»^(٣).

فَنَقُولُ: إِنَّ دَلَالََةَ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالْمَنْطُوقِ أَنَّ الثَّلَاثَ لَا تُحَرِّمُ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْأَرْبَعَ لَا تُحَرِّمُ فَالْثَّلَاثُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى، لَكِنَّ مَفْهُومَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الثَّلَاثَ تُحَرِّمُ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ مَنْطُوقًا وَهُوَ أَنَّ الْمُحَرَّمَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (أَنَّ الْمَنْطُوقَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ).

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ تُحَرِّمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَمْهَنُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فَيُقَالُ: الْمَطْلُوقُ مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا قِيدَ بِالسَّنَةِ صَارَ مُقَيَّدًا؛ لِأَنَّ السَّنَةَ شَقِيقَةُ الْقُرْآنِ، فَهِيَ تُبَيِّنُهُ، وَتُفَسِّرُهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُخَصِّصُ عَامَّهُ.

فَمَا هِيَ الرُّضْعَةُ الْمُحَرَّمَةُ؟ هَلْ هِيَ الْمَصَّةُ، بَحِثْ لَوْ أَنَّ الصَّبِيَّ مَصَّ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثَبَتَ التَّحْرِيمُ؟ أَوِ الرُّضْعَةُ أَنْ يُمَسِكَ الثَّدْيَ ثُمَّ يُطْلِقَهُ وَيَتَنَفَّسَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، رقم (١٤٥٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب في المصة والمصتين، رقم (١٤٥١)، من حديث أم الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب في المصة والمصتين، رقم (١٤٥٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= ثم يعود؟ أو أن الرضعة بمنزلة الوجبة، يعني أن كل رضعة منفصلة عن الأخرى، ولا تكون في مكان واحد؟

في هذا أقوال للعلماء ثلاثة، والراجح الأخير^(١)، وهو اختيار شيخنا عبد الرحمن ابن سَعْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) ووجه ذلك أننا لا نَحْكُمُ بِتَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ -مثلاً- إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَوْجُهًا أُخْرَى، وهذا الأخير لا يَحْتَمِلُ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَعْلَى مَا قِيلَ.

وعلى هذا: فلو أَنَّهُ رَضَعَ أَرْبَعَ رَضَعَاتٍ، وَتَنَفَّسَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَلَا يَتَّبِثُ التَّحْرِيمُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، حَتَّى تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْآخَرَى. وقد بَحَثَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي (زَادِ الْمَعَادِ)^(٣) بَحْثًا دَقِيقًا، يَنْبَغِي لَطَائِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَرْجَعَ إِلَيْهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرَّضَاعُ فِي زَمَنِ يَتَغَذَّى فِيهِ الطِّفْلُ بِاللَّبَنِ.

وهل يُحْمَلُ عَلَى الْغَالِبِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْوَاقِعِ؟

في هذا للعلماء قولان أيضاً:

القول الأول: أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ سِتَانِ، فَمَتَى وَقَعَ الْإِرْضَاعُ بَعْدَ السَّتَيْنِ فَلَا أَثَرَ لَهُ، سِوَاهُ كَانَ الطِّفْلُ مَفْطُومًا أَمْ غَيْرَ مَفْطُومٍ، وَمَا وَقَعَ قَبْلَهُمَا ثَبَّتَ بِهِ التَّحْرِيمُ،

(١) انظر: الإنصاف (٢٤/ ٢٣٤-٢٣٦).

(٢) المختارات الجلية (ص: ١٠٦).

(٣) زاد المعاد (٥/ ٤٩١)، وما بعدها.

= سواء كان الطفل مَفْطُومًا أم لا، وهذا المشهور من المذهب^(١)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقالوا: إنَّ هذا التَّحْدِيدَ أَضْبَطُ مِنْ أَنْ نُحَدِّدَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَيْنِ يُمَكِّنُ ضَبْطَهُمَا بِالدَّقِيقَةِ، فَإِذَا وُلِدَ الطِّفْلُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ نَهَارًا، وَدَارَ الْحَوْلَانِ وَبَلَغَ السَّاعَةَ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ وَقَدْ أُرْضِعَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَيَبْقَى عَلَيْهِ رَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِذَا أَرْضَعَتْهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ بِنَصْفِ سَاعَةٍ مِثْلًا فَإِنَّ الرِّضَاعَ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الزَّمَنِ الْمُحَدَّدِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا أَضْبَطُ.

لَكِنْ يُضَعِّفُ هَذَا أَنَّ الْإِرْضَاعَ بَعْدَ الْفِطَامِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي نُمُوِّ الْجِسْمِ وَتَغْذِيَّتِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُرْضِعَهُ وَلَهُ سَنَةٌ وَثَمَانِيَةٌ أَشْهُرٍ إِذَا كَانَ قَدْ فُطِمَ، أَوْ أَنْ تُرْضِعَهُ وَلَهُ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَنْتَفِعَ بِهَذَا الْإِرْضَاعِ، وَلَنْ يَنْمُوَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ»^(٢) وَالنَّفْيُ هُنَا لِنَفْيِ التَّأْثِيرِ لَا لِنَفْيِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرْضَعُ بَعْدَ هَذَا، أَي: لَا رِضَاعَ مُؤَثِّرٌ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ.

فهذا من حيث المعنى أَرْجَحُ، وذاك من حيث الضَّبْطِ أَرْجَحُ، فَلْنَنْتَظِرْ:

أولاً: فَإِذَا فُطِمَ حَوْلَيْنِ اتَّفَقَ الْقَوْلَانِ.

(١) كشف القناع (١٣/٨٢).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين، رقم (١١٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥٤٤١) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

= ثانياً: إذا فُطِمَ لثمانية عشر شهراً، فإن قلنا: العبرة بالحولين فالإرضاع بعد ذلك مؤثّر، وإن قلنا: بالفطام فالإرضاع بعد ذلك غير مؤثّر.

ثالثاً: إن لم يُفطَمَ إلا لستين وخمسة أشهر، فإن قلنا بالحولين فالإرضاع غير مؤثّر، وإن قلنا بالفطام فالإرضاع مؤثّر بعد الحولين، والمسألة واضحة.

وهل رضاع الكبير مؤثّر؟

بعض العلماء يقول: إن رضاع الكبير مؤثّر، ولو تجاوز الحولين أو الثلاثة أو العشرة، واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَمَهُنَّكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]^(١).

وبناءً على هذا: يجب أن نُحدِّدَ بعض الأزواج الذين يرضعون من نُدِّي زوجاتهم -وهذا واقع ونُسأل عنه- لأنَّ الناس الآن من شدة الترف أصبحوا يستمتعون بالنساء من كل وجه.

فعلى هذا القول: تكون أمُّه من الرضاع، وحينئذ ينفسخ، فينقلب الترف تلفاً، فهو يريد أن يُترف نفسه بهذا، لكن بعده المفاصلة.

فلو قلنا بهذا القول -وهو قول ضعيف مطرَح لا عبرة به، لكن حكايته لا بأس بها- لكانت المرأة الذكِيَّة التي لا تُريد زوجها تحال عليه، وتُسقيه من لبنها، وكأنَّه من نُدِّي شاة، خمسة أيام، فإذا تمَّ اليوم الخامس تقول له: سلام عليك!!

المهم: أن هذا قول مطرَح ولا عبرة به؛ لأنَّ السنة يجب أن تكون مُقيِّدة للقرآن؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] فلا يمكن

(١) انظر: المحلى (١٠/١٧-٢٤).

إِلَّا أُمُّ أُخْتَيْهِ، وَأُخْتُ ابْنِهِ^[١].

= أَنْ يَصِلَ الْإِنْسَانُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا إِذَا أَطَاعَ اللَّهَ، وَأَطَاعَ رَسُولَهُ ﷺ وَالسُّنَّةَ هِيَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلُهُ أَوْ تَقْرِيرُهُ.

وهل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اللَّبَنُ قَدْ ثَابَ -يعني اجتمع- عن حَمَلٍ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ؟
في ذلك خِلافٌ يَنْبَنِي عَلَيْهِ لَوْ أَنَّ الْبِكْرَ أَرْضَعَتْ طِفْلاً، فَهَلْ يَكُونُ وَلَدَهَا مِنَ الرِّضَاعِ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟

فالمشهورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ ثَابَ عَنْ حَمَلٍ، وَأَنَّ إِرْضَاعَ الْبِكْرِ لَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنْ حَمَلٍ^(١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُؤَثَّرٌ وَإِنْ لَمْ يَثْبُثْ عَنْ حَمَلٍ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ: ﴿وَأُمّهْتِكُمْ أَلَيْتِ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وَلِأَنَّ الْمَعْنَى وَاضِحٌ وَهُوَ تَعْذِي هَذَا الطِّفْلِ بِاللَّبَنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِرْضَاعَ مُؤَثَّرٌ فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمّهْتِكُمْ أَلَيْتِ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣] فَذَكَرَتْ الْآيَةُ صَنْفَيْنِ أَوْ نَوْعَيْنِ، وَأَكْمَلَتِ السُّنَّةُ الْبَاقِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٢).

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا أُمُّ أُخْتَيْهِ، وَأُخْتُ ابْنِهِ» فَأُمُّ أُخْتَيْهِ مِنَ الرِّضَاعِ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَمِنَ النَّسَبِ تَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أُمَّ أُخْتِكَ مِنَ النَّسَبِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ أُمُّكَ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٦٣٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاغة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيَحْرُمُ بِالْعَقْدِ زَوْجَةُ أَبِيهِ، وَكُلُّ جَدٍّ، وَزَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، دُونَ بَنَاتِهِنَّ وَأُمَّهَاتِهِنَّ، وَتَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ، وَجَدَّاتُهَا بِالْعَقْدِ، وَبَنَاتُهَا وَأُولَادُهَا بِالذُّخُولِ^[١]..

= زَوْجَةُ أَبِيكَ، فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَةُ أَبِيكَ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْكَ بِالمُصَاهَرَةِ، وَأَمَّا أُمُّ أُخْتِكَ مِنَ الرِّضَاعِ فَلَيْسَتْ زَوْجَةُ أَبِيكَ، بَلْ هِيَ زَوْجَةُ رَجُلٍ آخَرَ، فَإِذَا رَضَعْتَ أُخْتَكَ مِنْ امْرَأَةٍ فَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهَا.

كَذَلِكَ أُخْتُ ابْنِكَ مِنَ الرِّضَاعِ، كَأُمِّ أُخْتِكَ مِنَ الرِّضَاعِ، فَهَذِهِ تَحْرُمُ عَلَيْكَ إِذَا كَانَتْ مِنَ النَّسَبِ، لَكِنْ بِالمُصَاهَرَةِ لَا بِالقَرَابَةِ، وَبِهَذَا يَتَيَّنُ أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ لَا وَجْهَ لَهُ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مُتَحْتَاجًا إِلَيْهِ لَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ أَوَّلَ مَنْ يَسْتَشْنِيهِ، وَالْحَدِيثُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» عَامٌّ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ التَّحْرِيمُ فِيهَا بِالمُصَاهَرَةِ، أَيُّ: فِي النَّسَبِ وَلَيْسَ بِالرِّضَاعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ بِالْعَقْدِ زَوْجَةُ أَبِيهِ، وَكُلُّ جَدٍّ، وَزَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ دُونَ بَنَاتِهِنَّ وَأُمَّهَاتِهِنَّ، وَتَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَّاتُهَا بِالْعَقْدِ، وَبَنَاتُهَا وَأُولَادُهَا بِالذُّخُولِ» هَذَا الْمُحْرَمُ بِالمُصَاهَرَةِ، وَهِيَ الْإِتِّصَالُ بَيْنَ إِنْسَانَيْنِ بِسَبَبِ عَقْدِ النِّكَاحِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ قَرَابَةً وَلَا رِضَاعًا.

فَقَوْلُهُ: «وَيَحْرُمُ بِالْعَقْدِ» أَيُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «زَوْجَةُ أَبِيهِ» فَهِيَ عَقْدَ إِنْسَانٍ عَلَى امْرَأَةٍ حَرَّمَ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، سَوَاءً دَخَلَ بِهَا أَمْ لَمْ يَدْخُلْ، حَتَّى لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ مَاتَ عَنْهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى ابْنِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وَقَالَ فِي الزَّنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] وَلَمْ يَقُلْ: «مَقْتًا» وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ

= أَشَدُّ مِنَ الزَّنا؛ ولهذا كان القولُ الرَّاجِحُ أَنَّ مَنْ نَكَحَ مُحَرَّمَهُ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ، حتى وإن كان بَكْرًا، بخلاف الزَّنا فإنَّ البكر لا يُرْجَمُ.

وقوله: «وَيَحْرُمُ بِالْعَقْدِ» هل يُشترطُ أن يكونَ العقدُ صحيحًا؟

الجوابُ: نعم؛ لأنَّ العقدَ غيرَ الصَّحيحِ لا يُسمَّى عَقْدًا، فلو تزَوَّجَتِ امرأةٌ شخصًا بدونَ وليٍّ -والوليُّ كما سبقَ شرطٌ في النِّكاحِ- فالعقدُ فاسدٌ، فلو ماتَ جازَ لابنِهِ مِنْ غيرِها أن يتزوَّجَها؛ لأنَّ العقدَ غيرُ صحيحٍ، وكلِّما سَمِعْتَ في القرآنِ أو السُّنَّةِ «عَقْدٌ» فالمرادُ به الصَّحيحُ.

إذا: يَحْرُمُ بِالْعَقْدِ الصَّحيحِ زَوْجُهُ أَبِيهِ وإنَّ علا، ويُغني عنها قوله: «وَكُلُّ جَدٍّ».

فلو قال قائلٌ: ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ

النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] ألا يُمكنُ أن يُرادَ بها أبو الصُّلبِ؟

فالجوابُ: لا، فالآباءُ تَشْمَلُ الأجدادَ وإنَّ علوا، قال اللهُ تعالى: ﴿مَلَّةَ أَيْكُمُ

إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] وأبونا إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ليسَ أبا للصُّلبِ، بل هو أبو آبائنا وأجدادنا.

مَسْأَلَةٌ: لو أنَّ رجلاً زنى بامرأةٍ، فهل يَحْرُمُ عليه أَصلُها وفَرعُها؟ وهل يَحْرُمُ عليها

أصلُها وفَرعُها؟

لا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ لا يَدْخُلُ في قوله: ﴿وَأُمَهَّتْ نِسَائِكُمْ وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي

حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾، وقوله:

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ والزَّانِيَةُ لا تَدْخُلُ في هذا، فالْمَزْنِيُّ بها ليسَ من حَلَائِلِ الأبناءِ،

وكذلك أُمُ الْمَزْنِيِّ بها ليست من أُمّهاتِ نِسائِكَ.

= إذا: فتكون حلالاً لدخولها في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وفي قراءة: (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(١).

والمذهب: أن الزنا كالنكاح، فإذا زنا بامرأة حرم عليه أصولها وفروعها، وحرم عليها أصوله وفروعه تحريماً مؤبداً^(٢)، وهذا من غرائب العلم، أن يجعل السفاح كالنكاح، وهو من أضعف الأقوال.

وأضعف منه -أيضاً- من قال: إن الرجل إذا لاط بشخصي -والعياذ بالله- فهو كالمرأة المعقود عليها عقداً شرعياً!! فيحرم على هذا اللاطئ فروع الملوط به وأصوله، ويحرم على الملوط به فروع اللاطئ وأصوله^(٣)، هذا أبعد وأبعد من القول الأول!! وذلك لأن اللواط لا يحل الفرج بأي حال من الأحوال، لا بعقد ولا بغير عقد، أمّا فرج المرأة فيمكن أن تعقد على امرأة ويحل لك.

فالصواب: أنه لا أثر في تحريم المصاهرة بغير عقد صحيح؛ وذلك لأن العقود إذا أُطلقت في الشرع حملت على الصحيح.

ومن الغرائب: أنهم يقولون في الظهار: لو ظاهر الإنسان من امرأة أجنبية لا يثبت الظهار، مع أن قوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] مثل: «أمهات نساءكم» في هذا، وكذلك في الإيلاء: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] قالوا: ما يثبت إلا مع زوجة^(٤)، فكيف نقول بالتحريم في هذه المسألة؟!

(١) قرأ بها سائر القراء عدا حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، كما في الوجيز للأهوازي (١٥٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٠/ ٢٨٦-٢٩١).

(٣) انظر: الإنصاف (٢٠/ ٢٩٧).

(٤) انظر: الإنصاف (٢٣/ ٢٥٧).

= فالصَّوابُ: أنَّ كلَّ ما كان طريقُهُ مُحَرَّمًا فَإِنَّهُ لا أثرَ له في التَّحريمِ والمُصَاهَرَةِ.

وقوله: «وَزَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ» مثل: ابنِ ابْنِهِ، وابنِ بَنْتِهِ، وابنِ ابنِ ابْنِهِ إلخ، وقد اشترطَ اللهُ تعالى في زَوْجَةِ الابْنِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصْلَابِ، فقال تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] يعني الذين خَرَجُوا مِنْ صُلْبِ الْإِنْسَانِ؛ اخْتِرَازًا مِنَ الابْنِ مِنَ الرَّضَاعِ، وهذا هو الرَّاجِحُ، ولكنَّ جُمُهورَ الْعُلَمَاءِ يقولون: إِنَّهُ اخْتِرَازٌ مِنْ ابْنِ التَّبْنِيِّ، فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ يعني لا من الأبناء الذين تَبَنَيْتُمُوهُمْ^(١).

ولكن يُقال: في هذا نظرٌ، لا سيَّما إِنْ كانت الآيةُ نَزَلَتْ بعد إِبْطَالِ التَّبْنِيِّ، فَإِنَّهُ إِذَا أَبْطَلَ التَّبْنِيَّ شَرْعًا لا يُحْتَاجُ إِلَى الْاِخْتِرَازِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى الْاِخْتِرَازِ مِنْهُ بِالْقَيْدِ، وسنذكرُ ذلك إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وقوله: «دُونَ بَنَاتَيْنَّ وَأُمَّهَاتَيْنَّ» أي بناتِ زَوْجَةِ أَبِيهِ، وبناتِ زَوْجَةِ ابْنِهِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بَنَاتُ زَوْجَةِ أَبِيهِ مِنْ غَيْرِ جَدَّتِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ أُمِّهِ، فلو كان للأبِ زَوْجَةٌ وَلَهَا بِنْتُ مِنْ غَيْرِهِ، وهذه الزَّوْجَةُ لَيْسَتْ أُمًّا لَوْلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَحْزُرُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْوَلَدُ هذه البنتَ؛ لِأَنَّهُ لا عَلاَقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فهي لَيْسَتْ أُخْتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ أُمِّهِ ولا مِنْ أَبِيهِ أَيْضًا.

إِذَا: يَحْزُرُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأَبُ أُمًّا وَالابْنُ بَنْتَهَا، وكذلك العكسُ، وفيها تَدَاخُلٌ بَأَنَّ يَكُونُ عَمًّا وَخَالًَّا، وابنَ عَمٍّ وابنَ خَالٍ، وهي مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَلْغَازِ.

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٥٦١)، وتفسير ابن أبي زمنين (١/ ٣٥٩)، والتفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٣٣)، وتفسير القرطبي (٥/ ١١٦).

= وقوله: «وَتَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَّاتُهَا بِالْعَقْدِ» أي عقد النكاح الصحيح، فأُمُّ الزَّوْجَةِ حَرَامٌ بمجردِ العقد، فلو عَقَدَ على امرأةٍ وطلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ فَقَالَ: ﴿وَأَمَّهَتْ نِسَاءَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والمرأة تكونُ مِنْ نِسَائِهِ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَنَّتُهَا وَبَنَاتُ أَوْلَادِهَا بِالدُّخُولِ» بنَّتُهَا مِنْ فُرُوعِهَا، وَبَنَاتُ الْأَوْلَادِ يَشْمَلُ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ وَبَنَاتِ الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَادَ إِذَا أُطْلِقَتْ شَمِلَتِ الْبَنِينَ وَالبَنَاتِ، فَبَنَتْ الزَّوْجَةَ وَبَنَاتُ أَوْلَادِهَا لَا يُحْرَمْنَ عَلَى الزَّوْجِ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأُمِّ، وَالْمَرَادُ بِالدُّخُولِ هُنَا الْوَطْءُ يَعْنِي الْجِمَاعَ، فَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَخَلَا بِهَا، وَلَمْ تُعْجِزْهُ وَطَّلَقَهَا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَنَّتِهَا، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ زَوْجٍ سَابِقٍ أَوْ مِنْ زَوْجٍ لَاحِقٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

فَرَبِيبَةُ الزَّوْجِ اشْتَرَطَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا شَرْطَيْنِ:

الأول: أَنْ تَكُونَ فِي حِجْرِ الزَّوْجِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا.

هَذَانِ الشَّرْطَانِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْهُومَ الْآخَرِ، فَقَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وَلَمْ يَقُلْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حُجُورِكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، فَصَرَّحَ بِمَفْهُومِ الْقَيْدِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ وَسَكَتَ عَنْ مَفْهُومِ الْأَوَّلِ، فَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ الْقَيْدَ الْأَوَّلَ

= غير مُعتبر، وأكثر العلماء على ذلك^(١)، وإن كان هناك قولٌ للسلف والُخلف أنه شرط^(٢)، ولكننا نقول: ليس بشرط؛ لأن الله تعالى صرح بمفهوم القيد الثاني، فدل ذلك على أن مفهوم القيد الأول غير مُعتبر.

فإن قال قائل: إذا كان غير مُعتبر فعلى أي شيء نُخرجون الآية؟

فالجواب: أننا نُخرجُها بناءً على الغالب، وإشارةً للعلة، أمّا كونه بناءً على الغالب فلأن الغالب - لا سيّما في صدر الإسلام - أن بنت الزوجة إذا تزوّجت أمّها تكون معها.

وأما الثاني: وهو الإشارة إلى العلة، فكأنه قال: إنّها تحرّم على الزوج؛ لأنّها كبناته؛ إذ إنّها في حجره، وهو ينظر إليها نظر مُربٍّ لها؛ ولذلك نجدُها مثلاً بنتاً لها سبع سنين أو عشر سنين أو اثنتا عشرة سنة، تأتي إلى زوج أمّها وتقدّم له الطعام، وتكشف وجهها له وكأنّها ابنته تماماً، فليس من المناسب أن يدخل عليها وينكحها.

وهذا القول الذي عليه الجمهور هو الراجح أنّه لا يُشترط في تحريم الرّبيبة على زوج أمّها إلا شرط واحد، وهو الدّخول بأمرها.

فلو عقد على امرأة وطلّقها قبل الدّخول، أو ماتت قبل الدّخول فإنّه يحلّ له بناتها، ولو كنّ في حجره على قول الجمهور، وهو الأرجح.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٢٠٠/٤)، وعيون المسائل للقاضي عبد الوهاب (ص: ٣١٠)، والحاوي للهاوردي

(٢٠٩/٩)، والمغني لابن قدامة (٥١٦/٩).

(٢) عيون المسائل (ص: ٣١٠)، المغني (٥١٦/٩).

فهؤلاء الأربعة يُبْتِ التَّحْرِيمُ فِيهِنَّ بِالمصاهرة، فهل يُبْتِ التَّحْرِيمُ فِيهِنَّ إِذَا كُنَّ مِنَ الرِّضَاعِ؟ بمعنى: هل يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَبُو زَوْجِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَابْنُ زَوْجِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَعَلَى الزَّوْجِ بِنْتُ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأُمُّ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ؟
مثال ذلك: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا أُمٌّ مِنَ الرِّضَاعِ وَأُمٌّ مِنَ النَّسَبِ، فَأُمُّهَا مِنَ النَّسَبِ حَرَامٌ عَلَيْهِ، أَمَّا أُمُّهَا مِنَ الرِّضَاعِ فَهِيَ حَرَامٌ أَوْ غَيْرُ حَرَامٍ؟
هذه المسألة فيها خلافٌ: فجمهور أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة على أَنَّهُ يُبْتِ التَّحْرِيمُ بِالمصاهرة^(١)، وَحُكِيَ إِجْمَاعًا، وَلَا يَصِحُّ^(٢)، فيقولون: إِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَبُو زَوْجِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَابْنُ زَوْجِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَعَلَى الزَّوْجِ أُمُّ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَابْنَةُ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وَالمُرْضِعَةُ تُسَمَّى أُمًّا، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] وَالْأَبُ مِنَ الرِّضَاعِ يُسَمَّى أَبًا، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾، وَبِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٣) فَقَالُوا: كَمَا أَنَّ أَبَا الزَّوْجِ مِنَ النَّسَبِ حَرَامٌ عَلَى الزَّوْجَةِ، فَيَكُونُ أَبُوهُ مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامًا عَلَيْهَا، وَكَمَا أَنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ النَّسَبِ حَرَامٌ عَلَى الزَّوْجِ فَأُمُّهَا مِنَ الرِّضَاعِ -أَيْضًا- حَرَامٌ.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ١٤١)، وجامع الأمهات لابن الحاجب (ص: ٢٦٢)، والحاوي للماوردي (١٩٩/ ٩)، والمغني لابن قدامة (٩/ ٥١٥).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٥٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= واختار شيخ الإسلام رحمه الله أنه لا يحرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة^(١)؛
 لحديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» فالحديث يدل بمنطوقه على أنه يحرم
 بالرضاع ما يحرم بالنسب، ويدل بمفهومه على أنه لا يحرم بالرضاع ما يحرم بغير
 النسب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ إِنْسَائِكُمْ﴾ فلا استدلال به غير صحيح من الآية
 نفسها، فلو كانت الأم عند الإطلاق تشمل الأم من الرضاع والأم من النسب لم يكن
 لقوله: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ فائدة؛ لأن (أُمَّهَاتُكُمْ) سبقت في أول الآية.
 وأيضاً الأم من الرضاعة لا يصح أن نقول: إنها أم على الإطلاق، بل لا بد من
 القيد؛ ولهذا لا تدخل في الأم في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمْنَأِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] بالإجماع،
 وكذلك الأخت عند الإطلاق لا تدخل فيها الأخت من الرضاع، وإلا لما قال:
 ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضْعَةِ﴾ فلا دليل في الآية.

كذلك قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ فإنه من المعلوم أن الأب
 من الرضاع لا يدخل في مطلق الأب أبداً، فلا يسمى أباً إلا بقيد الرضاع.
 وأما قوله: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ فقد تكون حجة عليهم؛ لأن الله قيد
 الأبناء بكونهم من الأصلاب؛ فقال: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾
 وأجابوا: أن هذا القيد اختراز من ابن التنبّي، فيقال: إنه لا يمكن أن يحترز الله في القرآن
 عن ابن باطل شرعاً؛ لأن الابن الباطل شرعاً غير داخل حتى يحتاج إلى قيد يخرجهُ،

= فابنُ التَّبَنِّي ليس شرعيًّا من الأصل.

وعلى هذا: فالآية تدلُّ على ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو الذي نراه ونرجحه، أنه لا دخل للرضاع في المصاهرة؛ وذلك لأن لدينا عمومًا من القرآن فلا يمكن أن نخبره إلا بدليل بين، وهو قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (وما) اسمٌ موصولٌ تفيدُ العموم، فأَيُّ إنسانٍ يقول: هذه المرأة حرام، نقول له: اثبت بدليل.

وعلى هذا: يجوز للرجل أن يتزوج أم زوجته من الرضاعة، لكن بعد أن يفارق الزوجة بموت أو طلاق، فلا يجمع بينهما؛ لقول الرسول ﷺ: «يَحْرُمُ بِالرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ»^(١) فإذا حُرِّمَ الجمعُ بالنسبِ حُرِّمَ بالرضاعة؛ ولهذا فشيخ الإسلام رحمه الله في هذه المسألة لم يصب في قوله: إنه يجوز الجمع بين الأختين من الرضاع.

وكونُ جمهور الأمة على أن الرضاع مؤثِّرٌ في تحريم المصاهرة يوجبُ للإنسان أن يسلك طريق الاحتياط، فنقول: أم الزوجة حرامٌ تبعًا للجمهور، وتحتجبُ تبعًا لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ وذلك لأننا إذا قلنا: إنها حرامٌ عليك - على رأي الجمهور - لا تحتجبُ، وإذا قلنا: إنها حلالٌ - على رأي الشيخ - تحتجبُ.

وأنا أعملُ بالدليلين، وأقول: هذه مسألةٌ مشكوكٌ فيها، وإذا شكَّ في الأمر فإنه يسلك فيه طريق الاحتياط، فنأخذُ بالاحتياط بما قاله الجمهور من تحريم نكاحها، ونأخذُ بالاحتياط بما قاله شيخ الإسلام من وجوب الحجاب.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

= وهذا المسلك له أصل في الشرع، وهو قصة سودة بنت زمعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حينما تَخَاصَمَ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وعبدُ بنُ زمعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في غلامٍ كان ادَّعَاهُ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ، وقال: إِنَّهُ ابْنُ أَخِي عَهْدَ بِهِ إِلَيَّ، فَأُرِيدُهُ، فقال عبدُ بنُ زمعة: يا رسول الله إِنَّهُ وَلَدٌ وَلِيدَةُ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ إِذَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْفِرَاشِ، حَتَّى لَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مِنَ الزَّانِي قَطْعًا - فَقَالَ سَعْدُ: يا رسول الله انْظُرْ إِلَى شَبَهِ الْغُلَامِ، فَتَظَرَّ إِلَيْهِ فَوَجَدَ شَبَهَا بَيْنًا بَعْتَبَةً، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَائِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ»^(١).

فَقَضَى بِهِ لَزَمَةَ عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ، وَأَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى شَبَهَا بَيْنًا، فَأَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ السَّبَبِينَ؛ اِحْتِيَاظًا.

فَمَا دَامَ هَذَا الْأَمْرُ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرِيعَةِ فَلَا حَرَجَ أَنْ نَسْلُكَ هَذَا الْمَسْلَكَ.

وقول النبي ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» هل هذا عامٌّ، سواءُ ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْفِرَاشِ أَمْ لَمْ يَدَّعِهِ، أَوْ خَاصٌّ فِيهَا إِذَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْفِرَاشِ؟ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمَرْئِيُّ بِهَا لَا فِرَاشَ لَهَا، وَادَّعَى الزَّانِي أَنَّ الْوَلَدَ وَلَدُهُ فَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ؟

الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ عَامٌّ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلزَّانِي فِي الْوَلَدِ الَّذِي خُلِقَ مِنْ مَائِهِ^(٢)، وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ هَذَا خَاصٌّ فِي الْمُخَاصَمَةِ، يَعْنِي إِذَا تَخَاصَمَ الزَّانِي وَصَاحِبُ الْفِرَاشِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه، رقم (٢٢١٨)، ومسلم: كتاب

الرضاع، باب الولد للفراش وتوفي الشبهات، رقم (١٤٥٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٥٤/١٧)، وبداية المجتهد لابن رشد (١٤٢/٤)، والحاوي للماوردي

(٦٣/٦)، والمغني لابن قدامة (٤١/١١).

فَإِنْ بَانَ الزَّوْجَةُ أَوْ مَاتَتْ بَعْدَ^(١) الْخَلْوَةِ أُبْحَنَ^[١].

= قَضَيْنَا بِهِ لَصَاحِبِ الْفِرَاشِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا مُنَازَعَ لِلزَّانِي، وَاسْتَلْحَقَهُ فَلَهُ ذَلِكَ وَيُلْحَقُ بِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ الْمُنَاسِبُ لِلْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ لِلشَّرْعِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ بَانَ الزَّوْجَةُ أَوْ مَاتَتْ بَعْدَ الْخَلْوَةِ أُبْحَنَ» نَائِبُ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ: «أُبْحَنَ» يَعُودُ عَلَى بَنَاتِ الزَّوْجَةِ، وَبَنَاتِ بَنَاتِهَا، وَبَنَاتِ أِبْنَاتِهَا، فَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ بَانَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ خَلَا بِهَا، لَكِنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَحُلْ لَهَا بَنَاتُهَا، وَبَنَاتُ بَنَاتِهَا، وَبَنَاتُ أِبْنَاتِهَا؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ تَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ وَمَنْ تَفَرَّغَ مِنْهَا أَنْ يَدْخُلَ بِأُمِّهَا، وَهَذَا لَمْ يَدْخُلْ. وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - لَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا، إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِأُمِّهَا؛ لِاشْتِرَاطِ الدُّخُولِ.

وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ بَنَاتُ زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ زَوْجٍ بَعْدَهُ؟
الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ بِالْمُصَاهَرَةِ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٍ:

أَوَّلًا: أَصُولُ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ.

ثَانِيًا: فُرُوعُ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ.

ثَالِثًا: أَصُولُ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ.

هَذِهِ الثَّلَاثُ تَحْرُمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ.

رَابِعًا: فُرُوعُ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنَ الدُّخُولِ، فَإِذَا حَصَلَ دُخُولُ بَنَاتِهَا مِنْ زَوْجٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فَإِنْ بَانَ الزَّوْجَةُ»

(١) كَذَا فِي بَعْضِ نَسَخِ زَادِ الْمُسْتَقْنَعِ وَالرُّوضِ الْمَرْيَعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الزَّادِ: قَبْلَ. وَلَيْسَ بِصَوَابٍ. وَانْظُرْ تَوْجِيهَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي أَنَّ الصَّوَابَ: بَعْدَ.

فَصْلٌ

وَتَحْرُمُ إِلَى أَمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ^[١]، وَأُخْتُ زَوْجَتِهِ^[٢]،

= أي انفصلت من الزوج، إمّا بطلاقٍ بائنٍ كالثلاثِ وإمّا بانقضاءِ العِدَّةِ في الرَّجْعِيَّةِ.
وقوله: «بَعْدَ الْخُلُوءِ» وقَبْلَ الْخُلُوءِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، لَكِنَّهُ نَصَّ عَلَى مَا بَعْدَ الْخُلُوءِ؛
لأنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا خَلَا بِأُمَّهَنْ دُونَ جَمَاعٍ حَرُمْنَ عَلَيْهِ^(١)، وَقَاسُوا ذَلِكَ
عَلَى وَجُوبِ الْعِدَّةِ، وَعَلَى اسْتِقْرَارِ الصَّدَاقِ كَامِلًا، فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَخَلَا بِهَا، ثُمَّ
طَلَّقَهَا فَإِنَّ الْعِدَّةَ نَجِبٌ، وَكَذَلِكَ يَسْتَقِرُّ الصَّدَاقُ كَامِلًا.
وَلَكِنَّ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ هُنَا صَرَّحَ بِاشْتِرَاطِ الدُّخُولِ، وَمَعَ وُجُودِ النَّصِّ
فَلَا قِيَاسَ.

[١] ثُمَّ شَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْمَحْرَمَاتِ إِلَى أَمَدٍ، وَهِنَّ الْمَحْرَمَاتُ إِلَى مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ،
أَوْ تَغْيِيرِ حَالٍ إِلَى أُخْرَى، فَهِنَّ مُحْرَمَاتٌ لِسَبَبٍ يَزُولُ فَقَالَ:
«وَتَحْرُمُ إِلَى أَمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ» أَيِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَةً وَشَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ
يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ.
[٢] قَوْلُهُ: «وَأُخْتُ زَوْجَتِهِ» أَيِ الَّتِي لَمْ تُطَلَّقْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُرِّمَتْ أُخْتُ الْمُطَلَّقَةِ
مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَأُخْتُ غَيْرِ الْمُطَلَّقَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.
وقوله: «وَتَحْرُمُ إِلَى أَمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ وَأُخْتُ زَوْجَتِهِ».

هَذَا تَسَامُحٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّ أُخْتَ مُعْتَدَّتِهِ وَأُخْتَ زَوْجَتِهِ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ،
فَالْقُرْآنُ لَمْ يَنْصُ عَلَى أَنَّ أُخْتَ زَوْجَتِهِ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى أَنَّ أُخْتَ مُعْتَدَّتِهِ حَرَامٌ عَلَيْهِ،

(١) انظر: المغني (٩/ ٥١٧)، والإنصاف (٢٠/ ٢٨٥).

= بل قال: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] فالمحرَّم هو الجَمْعُ، أمَّا نفسُ الأختِ فليست موصوفةً بأنَّها حرامٌ، بخلافِ الأمِّ والبنتِ والمُحرِّمةِ، وما أشبه ذلك، فهؤلاء موصوفاتٌ بأنَّهنَّ حرامٌ، فلنُعَبِّرَ بما عبَّرَ به القرآنُ، وهو صريحٌ، فقال: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.

إذا: أختُ الزَّوجةِ حرامٌ، وأمَّا أختُ المُعتدَّةِ -فعلى كلامِ المؤلفِ- أمَّا حرامٌ، ولو كانت بائنةً بينونةً كُبرى، كالمُطلَّقةِ ثلاثاً، فإنَّها وإن كانت لا تَرْجِعُ إليه بعقدٍ لكن لا زالت عُلُقُ النِّكاحِ وآثارُهُ باقيةً عليها وهو العِدَّةُ.
والصَّوابُ: أنَّ في ذلك تَفْصيلاً:

فإن كانت عِدَّةً بائنةً فلا تَحِلُّ للزَّوجِ إلَّا بعدَ زَوْجٍ كالمُطلَّقةِ ثلاثاً، فله أن يتزوَّجَ أختها؛ وذلك لأنَّ الزَّوجةَ بآنتِ بينونةً كُبرى.

وإن كانت رَجْعِيَّةً أو بَيْنُونَتُها صُغرى فإنَّها لا تَحِلُّ، والرَّجْعِيَّةُ هي التي طَلَّقَها على غيرِ عَوَضٍ مرَّةً واحدةً بعدَ الدُّخولِ، والبائنةُ بينونةً صُغرى هي التي خالَعَهَا زَوْجُها، وَسُمِّيَتْ صُغرى؛ لأنَّه يَحْوزُ للزَّوجِ المُخَالِيعِ أن يتزوَّجَها في العِدَّةِ وبعْدَها، أمَّا البَيْنونةُ الكُبرى فهي البائنُ بالطلاقِ الثلاثِ.

وعلى هذا فالمُعتدَّاتُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأولُ: رَجْعِيَّةٌ، وهي المُعتدَّةُ التي يُمكنُ أن يُراجِعَها بدونِ عَقْدٍ.

الثَّاني: بائنٌ بينونةً صُغرى، وهي التي له أن يتزوَّجَها بعقدٍ بدونِ مُراجعةٍ، يعني لا يَمْلِكُ المُراجعةَ، لكن يَمْلِكُ أن يَعتدَّ عليها، فكلُّ مُعتدَّةٍ لا تَحِلُّ إلَّا بعقدٍ، فبَيْنُونَتُها صُغرى.

وَبَنَاتُهَا^[١]، وَعَمَّتَاهُمَا، وَخَالَتَاهُمَا^[٢]،

= الثالث: بائنٌ بينونةٌ كُبرى، وهي التي طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَلَا مَحْلٌ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، بِالشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ.

المهم: أَنَّ أُخْتَ مُعْتَدَّتِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهَا حَرَامٌ، سِوَاءَ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، أَوْ بَائِنَةً بَيْنُونَةً صُغْرَى، أَوْ بَائِنَةً بَيْنُونَةً كُبْرَى.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ بَائِنَةً بَيْنُونَةً كُبْرَى فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّ الْبَائِنَةَ بَيْنُونَةً كُبْرَى لَا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَنَاتُهَا» أَي: بِنْتُ أُخْتِ زَوْجَتِهِ، وَبِنْتُ أُخْتِ مُعْتَدَّتِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَعَمَّتَاهُمَا وَخَالَتَاهُمَا» أَي: لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ مُعْتَدَّتِهِ وَعَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَتَيْهَا، وَكَذَلِكَ زَوْجَتِهِ وَعَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَتَيْهَا، وَلَوْ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ اتَّوَا بِالْآيَةِ وَالْحَدِيثِ لَكَانَ أَوْضَحَ وَأَيِّنَ وَأَجْلَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا»^(١).

والتَّعْلِيلُ: لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ يُؤَدِّي غَالِبًا إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الضَّرَّتَيْنِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ وَبَغْضَاءٌ وَشَحْنَاءٌ؛ فَمِنْ أَجْلِ الْبُعْدِ عَنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ حَرَّمَ الشَّرْعُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا.

فَصَارَ الَّذِي يَحْرُمُ بَيْنَهُنَّ الْجَمْعُ ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا تَنْكِحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، رَقْم (٥١٠٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، رَقْم (١٤٠٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الأختان، والعمة وبنت أخيها، والخالة وبنت أختها، وهذا أوضح مما قاله المؤلف وأبين، وأيضا هو حكم ودليل.

وبنت العم مع بنت عمها تحل؛ لأن ما سوى الثلاث حلال، وهذا -أيضا- أوضح من قول بعضهم: «يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا لَمْ يَتَزَوَّجْ بِالْأُخْرَى لِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ لَا مُصَاهَرَةَ»^(١) وهذا وإن كان ضابطا لكنه ضابط يعقد المسألة؛ لأنه يحتاج أولا إلى تصور، وبعد التصور الحكم، لكن القرآن والسنة أسهل.

فإذا قال قائل: هل يجوز أن يجتمع بين زوجة إنسان وبنته من غيرها؟

فلو توفي رجل عن زوجته وله بنت من غيرها، فتزوجها رجل، وجمع بينهما فإنه يجوز، ولو فرضنا إحداهما ذكرا فإنه لا يتزوج بالأخرى.

لكن قالوا: هنا لا يتزوج من أجل المصاهرة فلذلك جاز الجمع؛ ولهذا نقول: إذا رجعنا إلى الكتاب والسنة في هذه المسألة بالذات، وفي غيرها أيضا، فإننا نرى أن التعبير القرآني والنبوي أوضح.

فزوجة إنسان وبنته من غيرها ليستا أختين، ولا عمة وبنت أخيها، ولا خالة وبنت أختها فتحل، والسؤال عن هذا كثير، كيف يجتمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها؟ فنقول: نعم؛ لأن الله بين فقال: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

وهل الجمع بين الأختين من رضاع، وبين المرأة وعمتها أو خالتها من رضاع يحرم أو لا يحرم؟

(١) انظر: الروض الندي شرح كافي المبتدي (ص: ٣٥٨).

فَإِنْ طُلِّقَتْ وَفَرَعَتِ الْعِدَّةُ أُبْحِنَ^(١)،

= الصَّحِيحُ بلا شكَّ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ، وهو قولُ الْجُمْهُورِ^(١)، ولا إشكالَ فيه؛ لأنَّ الدَّلِيلَ فيه واضحٌ «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٢) فكما حَرَّمَ الْجَمْعُ بين هاتينِ المَرَاتينِ بالنَّسَبِ، فكذلك يَحْرُمُ الْجَمْعُ بينهما بالرَّضَاعِ.

وخالفَ في هذا شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ، وبينِ المَرأةِ وَعَمَّتِهَا، والمَرأةِ وَخَالَتِهَا^(٣)، لكنَّ قولَهُ ضَعِيفٌ، والْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، والحَدِيثُ واضحٌ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» سواءً كانَ مَعْنَى أَوْ عَيْنًا، فما يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ بَعَيْنِهِ مِنَ النِّسَاءِ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ، وما يَحْرُمُ لِمَعْنَى فِيهِ يَحْرُمُ كَذَلِكَ مِنَ الرَّضَاعِ، وعلى هذا: فلا يُجْمَعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ، ولا بينِ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا، ولا بينِ امْرَأَةٍ وَخَالَتِهَا مِنَ الرَّضَاعِ.

[١] قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ طُلِّقَتْ وَفَرَعَتِ الْعِدَّةُ أُبْحِنَ» أي أُبَيِّحَتْ أُخْتُ الزَّوْجَةِ، وَعَمَّتُهَا، وَخَالَتُهَا، ولكنْ شرطَ المؤلِّفُ أَنْ تَفْرُغَ الْعِدَّةُ، فظَاهِرُهُ أَنَّهُ ما دَامَتِ الْعِدَّةُ باقيةً فَهِنَّ حَرَامٌ، سواءً كانتِ الْعِدَّةُ بَيْنُونَةٍ أَوْ لا، ولكنْ نَعُودُ إلى ما سَبَقَ أَنَّ الرَّاجِحَ إِذَا كانتِ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى فلا حَرَجَ؛ لَأَنَّهُ لا يُمَكَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ، أَمَّا الْبَيْنُونَةُ الصُّغْرَى وَالرَّجْعِيَّةُ فلا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتُ مَنْ كانتِ عِدَّتُهَا بَائِنٍ بَيْنُونَةً صُّغْرَى أَوْ رَجْعِيَّةً.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ١٣٧)، والنوادر والزيادات (٤/ ٥٠٣)، والحاوي للهاوردي (٩/ ٢٠٥)، وشرح منتهى الإرادات (٥/ ١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاغة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: زاد المعاد (٥/ ٤٩٥-٤٩٦).

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مَعَ بَطَلًا^(١)،

= قال في (الروض)^(١): «وَمَنْ وَطِئَ أُخْتَ زَوْجَتِهِ بِشُبْهَةٍ أَوْ زَنَا حُرْمَتَ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمُطَوَّءَةِ» يعني: لو أَنَّ رَجُلًا زَنَا بِأُخْتِ زَوْجَتِهِ -والعياذُ بالله- قُلْنَا لَهُ: إِنَّ زَوْجَتَكَ حَرَامٌ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمَرْئِيِّ بِهَا، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْمَرْئِيَّ بِهَا حَمَلَتْ مِنْ هَذَا الْوَطْءِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ زَوْجَتُهُ حَتَّى تَضَعَ الْمَرْئِيُّ بِهَا حَمْلَهَا، وَلَوْ بَقِيَ فِي بَطْنِهَا أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ!!
لكن تقدّم لنا القولُ الرَّاجِحُ: أَنَّ الزَّنا لا أثرَ له، ولا يُمكنُ أَنْ نَجْعَلَ السَّفَاحَ مثلَ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ تَزَوَّجَهَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مَعَ بَطَلًا» أي: إِنْ تَزَوَّجَ الْأُخْتَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَقْدًا وَاحِدًا فَالْمَثَالُ فِيهِ سَهْلٌ، بَأَن يَقُولَ الْأَبُ لِلشَّخْصِ: زَوْجَتُكَ ابْنَتِي هَاتَيْنِ، فيقول: قَبِلْتُ، فهنا لا يصحُّ إِنْكَاحُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ لَا عَلَى هَذِهِ وَلَا عَلَى هَذِهِ، وَالْعَمَلُ أَنْ يُعَيَّنَ وَاحِدَةً، فيقول: زَوْجَتُكَ ابْنَتِي فَلَانَةَ، وَيَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَى وَاحِدَةٍ.

وقوله: «أَوْ عَقْدَيْنِ مَعَ بَطَلًا» أي: تَزَوَّجَهَا فِي عَقْدَيْنِ مَعَ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِوَكَالَةٍ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ لَهُ ابْنَتَانِ فَيُوكِّلُ شَخْصًا زَوْجَ إِحْدَاهُمَا وَيَتَوَلَّى هُوَ تَزْوِيجَ الْأُخْرَى، وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ يُوكِّلُ شَخْصًا يَقْبَلُ لَهُ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا وَيَتَوَلَّى هُوَ نِكَاحَ الْأُخْرَى، فَوَافَقَ أَنْ قَالَ الْوَلِيُّ لِهَذَا الزَّوْجِ: زَوْجَتُكَ ابْنَتِي فَلَانَةَ، وَوَكَّلِ الْوَلِيُّ يَقُولُ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ: زَوْجْتُ مُوَكَّلَكَ فَلَانًا فَلَانَةَ، فِي آنٍ وَاحِدٍ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدَانِ جَمِيعًا، وَهَذَا يُذَكِّرُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ، وَإِلَّا فَهُوَ صَعْبٌ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٢٩٧).

فَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا^[١]، أَوْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ الْأُخْرَى وَهِيَ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيَّةٌ بَطَلَ^[٢].

= فلو قال قائل: ألا يمكن أن نُصوِّر المسألة بأهون من هذا، فنقول: لو أن الوليَّ وكلَّ شخصًا في تزويج بنته فلانة، وعقد الوليَّ لبنته الأخرى فأوجب العقد للزوج، فقال الزوج: قبلت، فهل يمكن أن يصحَّ هذا المثال، ويُقال: إنَّه في عقدَيْن؟
فالجواب: أن الإيجاب من شخصين ولا شك، لكنَّ القبول من شخص واحد، فيكون العقد واحدًا؛ لأنَّه في العقدَيْن لا بدُّ لكلِّ عقدٍ من إيجابٍ وقبول، وهذا لا يتصورُ في إيجابين بقبولٍ واحدٍ.

ولو قالوا جميعًا: زوجتُك، فقال للأب: قبلتُ، وقال للثاني: قبلتُ، فإنَّ فيه إشكالًا؛ لأنَّ الإيجابين وقعا جميعًا، إلَّا إذا قال الزوج: أنا نويتُ الإعراضَ عن الإيجابِ الثاني، وأردتُ الرَّدَّ على إيجابِ الأب، فهنا نقول: يصحُّ، ويقع الثاني لغواً.
وعلى كلِّ حالٍ: فهذه مسائلُ فرضيَّاتٍ، وإلَّا فوقوعها نادرٌ جدًّا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا» يعني: أحدَ العقدَيْن، فالذي يصحُّ هو الأول، مثلُ أن يقول: زوجتُك بنتي عائشةَ فيقول: قبلتُ، ثم يقول الأبُّ في نفس المجلس: زوجتُك بنتي فاطمةَ، فيقول: قبلتُ، فالتي يصحُّ نكاحُها عائشةَ، والثاني لا يصحُّ؛ لأنَّه إنَّما حصلَ الجُمعُ بالعقدِ الثاني، فيكونُ هو مَوردُ النَّهي، فاختصَّ البطلانُ به.

[٢] قوله: «أَوْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ الْأُخْرَى وَهِيَ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيَّةٌ بَطَلَ» أي: بطلَ المتأخِّرُ؛ لأنَّه لا يحلُّ أن يجتمعَ بين الأختين، ولا بين المرأة وعمَّتها، ولا بين المرأة وخالتها.

مسألة: إنَّ وَقَعَ العقدانِ وجهلنا السابق، فماذا نَصنعُ؟

وَتَحْرِمُ الْمُعْتَدَّةُ^[١]،

= نقول: يجبُ فسخُهما جميعًا، ولا نقول: يَبْطُلانِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يَحْصُلُ بِهِ الْبُطْلَانُ؛ إِذِ الْبُطْلَانُ إِنَّمَا يَكُونُ حِينَ يَتَحَقَّقُ أَنَّهَا وَقَعَا مَعًا، أَمَّا الْآنَ فَلَا نَذْرِي، قَدْ يَكُونَانِ وَقَعَا مَعًا، وَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا سَابِقًا.

إِذَا: يَجِبُ فَسْخُهُمَا، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ لِأَحْدَاهُمَا، وَلَوْ قُلْنَا: بَاطِلًا، مَا وَجَبَ لِأَحْدَاهُمَا شَيْءٌ؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ بَاطِلٌ مَا يَوْجِبُ الْمَهْرَ، وَلَا حَصَلَ الدُّخُولُ، حَتَّى نَقُولَ: يَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِالدُّخُولِ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ.

وَالَّذِي يَتَوَلَّى فَسْخَهما الْقَاضِي، يَقُولُ: أَقَرُّ فسخَ النِّكَاحِ، فَيَفْسُخُهُ، وَيَجِبُ لِأَحْدَاهُمَا نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُا مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الدُّخُولِ.

وَمَنْ الَّذِي يَجِبُ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ؟

نقول: نُفَرِّعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُا تَدْخُلُ فِي الْأَمْوَالِ، فَأَيُّهُمَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ يَكُونُ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَلَا عِدَّةَ عَلَى الْجَمِيعِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ دُخُولُ.

لَكِنْ إِذَا تَبَيَّنَ الْحَالُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا وَقَعَا مَعًا فَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ السَّابِقُ فَهَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ عِنْدِي، قَدْ نَقُولُ: إِنَّ الْقُرْعَةَ كَحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَقَدْ نَقُولُ: إِنَّ الْقُرْعَةَ لَتَمَيِّزِ الْمُشْتَبِهِ، وَقَدْ زَالَ الْأَشْتِبَاهُ فَيُرَدُّ الْمَهْرُ لِمَنْ تَبَيَّنَ أَنَّ نِكَاحَهَا هُوَ الْأَوَّلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَحْرِمُ الْمُعْتَدَّةُ» الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْغَيْرِ حَرَامٌ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ، وَسَبَقَ

لَنَا بَيَانُ ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي أَوَّلِ كِتَابِ النِّكَاحِ.

فَالْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ بَائِنَةً بَيْنُونَةً كُبْرَى؛

= لَأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا خِطْبَتُهَا عَلَى وَجْهِ صَرِيحٍ، إِنَّمَا يَجُوزُ التَّعْرِيطُ.

لكن لو تزوج مُعْتَدَّةً من غيره، قلنا: إنَّ العَقْدَ باطلٌ ولا شك؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقَدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فنقول: النِّكَاحُ باطلٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ الْمُنْهْيِ عَنْهُ.

لكن لو انقضتِ الْعِدَّةُ فهل له أن يتزوجها، ونقول: إِنَّهُ زَالَ الْمَانِعُ، وَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ حَلَّتْ، أَوْ نَقُولُ: يُحْرَمُ إِيَّاهَا؛ تَغْزِيرًا؛ لَأَنَّهُ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عَلَى وَجْهِ مُحْرَمٍ، فَيُعَاقَبُ بِحَرْمَانِهِ؟

جُهَوْرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا مَحْلٌ لَهُ بِعَقْدٍ^(١)، وَذَهَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهَا، وَلَا يُزَوَّجُ إِيَّاهَا، حَتَّى بَعْدَ الْعِدَّةِ^(٢)؛ تَنْكِيلًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَيْضًا، وَهَذَا مِنْ سِيَاسَاتِهِ الْحَكِيمَةِ.

وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ، فَإِنْ رَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا فَلْيَفْعَلْ؛ تَأْسِيًا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ قَتَلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصَى، فَإِنَّ الْمُوصَى لَهُ يُحْرَمُ مِنَ الْوَصِيَّةِ، فَلَوْ أَوْصَى رَجُلٌ بِأَلْفِ رِيَالٍ، فَقَامَ الْمُوصَى لَهُ وَقَتْلَهُ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْخُذَ الْأَلْفَ، فَإِنَّا نَقُولُ: نَمْنَعُكَ مِنْهَا؛ لِأَنَّكَ تَعَجَّلْتَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عَلَى وَجْهِ مُحْرَمٍ.

(١) انظر: الحجة على أهل المدينة (٣/ ١٨٥-١٨٦)، والنوادر والزيادات (٤/ ٥٧٣)، والمهذب للشيرازي (٣/ ١٣٣)، والمغني لابن قدامة (١١/ ٢٣٩-٢٤٠).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٥٣٦ رقم ٢٧)، والشافعي في المسند (٢/ ٥٦ رقم ١٨٥).

وَالْمُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ^[١]، وَالزَّانِيَةُ حَتَّى تَتُوبَ^[٢].....

= فالصَّحِيحُ في هذه المسألة: أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ، وَالْحَاكِمُ لَا شَكَّ أَنَّ الْأُمُورَ عِنْدَهُ تَخْتَلِفُ، فَلَوْ تَتَابَعَ النَّاسُ عَلَى خِطْبَةِ الْمُعْتَدَاتِ وَنِكَاحِهِنَّ، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ الْمَنْعُ، وَالتَّحْرِيمُ عَلَى الْعَاقِدِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ» الْمُسْتَبْرَأَةُ هِيَ مَنْ لَا يُرَادُ مِنْهَا الْعِدَّةُ، وَإِنَّمَا يُرَادُ مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ رَجُلٍ، وَمِنْهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: الْمُخَالِعةُ، فَالْمُخَالِعةُ لَا يُقْصَدُ مِنْ تَرْبِصِهَا أَنْ تَعْتَدَّ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ الْعِلْمُ بِبَرَاءَةِ الرَّجُلِ؛ وَلِهَذَا قَضَى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ عِدَّةَ الْمُخَالِعةِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُخَالِعةً قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ.

لكن: هل له أن يعودَ فيُعَفِّدَ عليها مرَّةً أُخْرَى؟

ينبغي على الخلافِ الذي ذَكَرْنَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالزَّانِيَةُ حَتَّى تَتُوبَ» الزَّانِيَةُ هِيَ فَاعِلَةُ الْفَاحِشَةِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- حَرَامٌ عَلَى الزَّانِي وَغَيْرِهِ حَتَّى تَتُوبَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] فالزَّانِيَةُ مُحَرَّمٌ عَلَى الزَّانِي وَغَيْرِ الزَّانِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَالْقُرْآنُ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً زَانِيَةً.

وقَوْلُهُ: «حَتَّى تَتُوبَ» أَي: تَتُوبَ مِنَ الزَّنَا.

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ، رَقْمُ (٣٤٩٨)، وَابْنُ مَاجَه: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ، رَقْمُ (٢٠٥٨) مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعُوذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لكن: ما الذي يُدرينا أنَّها تابَتْ؟

=

قال بعض أهل العلم: نَعْلَمُ أَنَّها تابَتْ بأن تُراوَدَ على الزَّنا فتَأْبَى^(١)، يعني أن يَذْهَبَ أَحَدُ إلیها ویراودَها، فإذا أَبَتْ دَلَّ ذلك على أَنَّها تابَتْ.

لكنَّ هذا القولُ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لِأَنَّها إِنْ عَلِمَتْ أَنَّ هذا الرَّجُلَ مِنَ الْفُسَّاقِ فما أَقْرَبَ أَنْ تُجِيبَ! ويَكُونُ هذا فَتْحُ بابٍ لِلزَّنا، وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ سَوْفَ تَمْتَنِعُ وَإِنْ كَانَتْ تُرِيدُ الزَّنا، وفيه -أيضًا- تَغْرِيرٌ بِصاحبِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ رَبِّها إِذا راوَدَها ووافَقَتْ غَرَّتْهُ ويزني بها.

فَالصَّوابُ: أَنَّ تَوْبَةَ الزَّانِيَةِ كغيرِها، فإذا عَلِمْنَا أَنَّ المرأةَ أَصْبَحَتْ نَادِمَةً، وَظَهَرَ عليها أَثَرُ الْحُزْنِ والبُعدِ عن مَوَاقِعِ الرَّيبِ، فهنا نَعْلَمُ أَنَّها تابَتْ، فَتَحِلُّ.

ولم يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ الزَّانِيَ حَتَّى يَتَوَّبَ؛ لِأَنَّ فَقْهائِنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٢) يَرَوْنَ أَنَّ الزَّانِيَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، ولو كان زانِيًا -والعياذُ بالله- ولو كان مُصْرًّا على الزَّنا!! ولكنَّ هذا مِنْ غَرائبِ العلمِ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِبَعْضِ النَّصِّ دُونَ بَعْضٍ، فَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي كِلَاهُمَا سِوَاءٌ فِي الْآيَةِ: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾، فكيف نُفَرِّقُ؟!

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مِثْلًا آخَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- نَهَى أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ^(٣)، فَقَالُوا: الرَّجُلُ لَا يَتَطَهَّرُ بِفَضْلِ

(١) انظر: الإنصاف (٣٣٩-٣٤٠)، وشرح منتهى الإرادات (١٧١/٥-١٧٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٣٣٧-٣٣٨).

(٣) أخرجه أحمد (١١١/٤)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك (الوضوء بفضل وضوء المرأة)، رقم

(٨١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب، رقم (٢٣٨) من طريق حميد

الحميري، عن رجل صحب النبي ﷺ.

= ماء المرأة^(١)، والمرأة لها أن تتطهر^(٢)، مع أن الدليل واحد!!

بل إن الدليل وقع خلاف ما ذهب إليه هؤلاء، فقد ثبت أن النبي ﷺ توضأ بفضل ميمونة رضي الله عنها وقالت: يا رسول الله إني جنب، فقال: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ»^(٣) وإنما تذكر هذه الأمثلة؛ ليعلم أن الإنسان بشر قد يخطئ في أمر واضح، فما الفرق بين الزاني والزانية في هذا الباب، والدليل واحد؟!

ولهذا فالقول الرجح بلا شك أنه لا يجوز أن يزوج الزاني حتى نعلم أنه تاب بالقرائن، فإذا علمنا أن هذا الرجل ظهر عليه أثر الحزن والندم، واستقام وابتعد عن مواضع الرِّيب فحينئذ يزوج.

والخلاصة: أن الزانية تحرّم على الزاني وغيره حتى تتوب، ويضاف إلى هذا أن تنقضي عدتها، وسيأتي -إن شاء الله- بيانها، فإن تابت ولكنها لم تنقضي العدة، وهي ثلاث حيض على المذهب^(٤)، فإنها لا تحل.

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٨٣).

(٢) انظر: الإنصاف (١/ ٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب، رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك (فضل طهور المرأة)، رقم (٦٥)، والنسائي: كتاب المياه، رقم (٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، رقم (٣٧٠، ٣٧١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها أو يغتسل، فقالت: له يا رسول الله، إني كنت جنباً؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ».

وأخرج مسلم: كتاب الحيض، باب الاغتسال بفضل المرأة، رقم (٣٢٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة».

(٤) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٥٩٤).

وَتَنْقِضِي عِدَّتَهَا^(١)، وَمُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ^(٢)،

= وظاهر كلام المؤلف أنها لا تحل للزاني ولا لغيره، ما دامت في العدة ولو تابّت، وهو قول جمهور العلماء^(١)؛ وذلك لأن الزاني لا يلحقه ولده من الزنا، سواء استلحقه أم لم يستلحقه.

[١] قوله رحمه الله: «وَتَنْقِضِي عِدَّتَهَا» هذا هو المذهب، مع أن العدة حق للأزواج، والصواب: أن الزانية ليس عليها عدة، وأن الزاني ليس له عدة، لكن يجب أن تستبرأ بحیضة؛ خوفاً من أن يكون قد انشغل رجها بوليد، ومن ثم تحل للأزواج.

[٢] قوله: «وَمُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ» مُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَرَامٌ عَلَيْهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي: المَرَّةَ الثَّلَاثَةَ ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

فالمطلقة ثلاثاً، سواء قلنا بقول الجمهور، أنه إذا قال: أنت طالق ثلاثاً، أو: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو: أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق، ثم طالق، تبين به^(٢)، أو قلنا بالقول الثاني الرَّاجِح: إنها لا تبين به^(٢)، ولا تبين إلا بثلاث مرّات، بعد هذه الثلاث تحرّم عليه حتى يطأها -أي يجامعها- زوج غيره، ولا يمكن أن يكون زوجاً إلا بعقد صحيح. وعلى هذا: يكون الشرط أن يطأها زوج تزوّجها بعقد صحيح؛ حتى يخرج ما لو تزوّجها بعقد فاسد، كما لو نوى التحليل؛ لأن نيّة التحليل تُفسد العقد، والدليل على هذا قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

(١) انظر: المعونة للقاضي عبد الوهاب (ص: ٧٩٥)، والحاوي للهاوردي (٩/ ١٨٩)، والمغني (٩/ ٥٦٥).

(٢) المبسوط للسرخسي (٦/ ٥٧)، والنوادر والزيادات (٥/ ٨٧)، والحاوي للهاوردي (١٠/ ١١٨)، والمغني (١٠/ ٤٩٥).

(٣) وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، انظر: مجموع الفتاوى (٣٣/ ١١).

وتأمل قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا﴾ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّكَاحِ هُنَا الْجَمَاعُ، وَأَمَّا فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ فَالنِّكَاحُ هُوَ الْعَقْدُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فلو كان المراد بالنكاح العقد لكان تكررًا بلا فائدة، ولكان المعنى: حتى تتزوج زوجًا، فقوله: ﴿زَوْجًا﴾ لا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ زَوْجًا إِلَّا إِذَا كَانَ النِّكَاحُ صَحِيحًا؛ وَلِهَذَا لَوْ نَكَحَهَا مُحَلِّلٌ وَجَامَعَهَا لَمْ يَحِلَّ لِلأَوَّلِ.

ولو أن الزوج الثاني تزوجها بعقد صحيح، ودخل عليها وباشرها، ولكن لم يطأها، فإنها لا تحل للأول.

ودليل ذلك قصة امرأة رفاعَةَ الْقُرَظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّ رِفاعَةَ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، وَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَنْده قُدْرَةٌ عَلَى النِّكَاحِ، وَجَاءَتْ تَشْتَكِي إِلَى الرَّسُولِ ﷺ تَقُولُ لَهُ: إِنَّ رِفاعَةَ طَلَّقَهَا وَبَتَّ طَلَّاقَهَا، وَإِنَّمَا تَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِيهِ الثَّوبِ وَأَشَارَتْ بِثَوْبِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفاعَةَ؟! لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ»^(١).

قال العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجَمَاعِ؛ حَتَّى يَكُونَ النِّكَاحُ مُرَادًا حَقًّا.

واختلف العلماء، هل يُشترط الانتشار - وهو قيام الذكر - وهل يُشترط الإنزال؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، رقم (٢٦٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، رقم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْمُحْرَمَةُ حَتَّى تَحِلَّ^[١].

= أَمَّا الْإِنْتِشَارُ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُشْرَطُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لَذَّةٌ فِي الْجَمَاعِ إِلَّا بِذَلِكَ.

لَكِنَّ الْإِنْزَالَ: الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(١)، فَإِذَا حَصَلَ الْجَمَاعُ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الْحِلُّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْزَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمُحْرَمَةُ حَتَّى تَحِلَّ» وَلَمْ يَقُلِ الْمُؤَلِّفُ: «وَالْمُحْرِمُ حَتَّى يَحِلَّ»؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمُحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَالزَّانِي حَتَّى يَتُوبَ، فَالْكَلَامُ فِي النِّسَاءِ الْمُحْرَمَاتِ، وَلَيْسَ فِي الرِّجَالِ الْمُحْرَمِينَ، وَإِنْ كَانَ حَتَّى الْمُحْرِمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ حَتَّى يَحِلَّ.

فَقَوْلُهُ: «وَالْمُحْرَمَةُ حَتَّى تَحِلَّ» سَوَاءٌ كَانَتْ مُحْرَمَةً بِعُمْرَةٍ أَوْ بِحَجٍّ؛ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ»^(٢).

فَقَوْلُهُ: «الْمُحْرِمُ» وَصَفٌ، وَهُوَ عِلَّةُ الْحُكْمِ، وَيَزُولُ هَذَا الْحُكْمُ إِذَا زَالَ هَذَا الْوَصْفُ، فَإِذَا حُلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ جَازَ النِّكَاحُ. إِذَا: فَهَذَا التَّحْرِيمُ إِلَى أَمَدٍ.

(١) انظر: الإنصاف (١١٩/٢٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، رقم (١٤٠٩)، من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «حَتَّى نَحِلَّ» أي: الحِلَّ الثَّانِي؛ لَأَنَّ التَّحْلِيلَ الْأَوَّلَ لَا يُبِيحُ النِّكَاحَ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَالْعَقْدُ حَرَامٌ، وَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَحِلَّ بَعْدُ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلِ الرَّجُلُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ مُحَرَّمٌ؟

قُلْنَا: لَا، لَكِنْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»^(١) فنقول: هُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَكِنَّ النِّسَاءَ مُسْتَثْنَاةٌ، وَالْعَقْدُ مِنْ وَسَائِلِ اسْتِحْلَالِ النِّسَاءِ، فَيَحْرُمُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَلَا يَصَحُّ.

وَقِيلَ: إِنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ صَحِيحٌ وَلَيْسَ حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ إِتْيَانُ النِّسَاءِ، وَهَذَا عَقْدٌ، وَهَذَا إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(٢)، وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) وَهُوَ أَصَحُّ، أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ النِّكَاحُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ.

وَلَكِنْ نَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: اخْتِطْ لِنَفْسِكَ، الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ هَيْئَةً؛ لِأَنَّهُ رَبًّا تُقَدِّمُ عَلَى النِّكَاحِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ بَعْدَئِذٍ يُوسَّسُ لَكَ الشَّيْطَانُ، وَيَقُولُ: زَوَّجْتُكَ حَرَامٌ وَيُدْخِلُ عَلَيْكَ شُكُوكًا، فَنَقُولُ لَهُ: انتَظِرْ حَتَّى نَحِلَّ؛ لِأَنَّكَ حَتَّى لَوْ عَقَدْتَ الْآنَ لَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ إِتْيَانَ النِّسَاءِ حَرَامٌ عَلَيْكَ.

(١) أخرجه أحمد (١٤٣/٦)، وابن خزيمة (٢٩٣٧) والدارقطني (٢/٢٧٦)، والبيهقي (١٣٦/٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأصله عند أبي داود: كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، رقم (١٩٧٨) بلفظ: «إذا رمى أحدكم جرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء».

(٢) الإنصاف (٩/٢١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/١٣٧-١٣٨).

= مَسْأَلَةٌ: لو أَنَّ امْرَأَةً أَحْرَمَتْ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَاسْتَحْيَتْ أَنْ تَقُولَ لِأَهْلِهَا: إِنَّمَا حَاضَتْ، فَطَافَتْ وَسَعَتْ وَرَجَعَتْ إِلَى أَهْلِهَا، وَعُقِدَ عَلَيْهَا النِّكَاحُ، فَالْعَقْدُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ عَلَى إِحْرَامِهَا، وَطَوَّافُهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَسَعْيُهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَتَقْصِيرُ شَعْرِهَا أَمْرُهُ سَهْلٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَذْهَبَ وَتُكْمِلَ عُمْرَتَهَا، ثُمَّ يُعْقَدُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ.

فهذه مَسَائِلُ خَطَرَةٍ، هذه المرأة لَمَّا اسْتَحْيَتْ مِنَ الْحَقِّ عَوِقَتَ بهذه العقوبة، والله لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، والواجبُ أَلَّا يَسْتَحْيِيَ الرَّجُلُ وَلَا المرأةُ مِنَ الْحَقِّ، وإذا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ لَمَّا سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجَامِعُ فَلَا أُنْزِلُ، أَعَلِيَ الْغُسْلُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي أَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ - يُشِيرُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَأَغْتَسِلُ»^(١) فلم يَسْتَحِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ.

وَلَمَّا سَأَلَهُ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ، وَكَانَ عِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: «سَلْ هَذِهِ» يَعْنِي أُمَّهُ، وَكَانَ يَقْبَلُهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، فَقَالَ ﷺ: «إِنِّي لَا رَجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ»^(٢).

وَلَمَّا ضَحِكَ قَوْمٌ مِنَ الضَّرْطَةِ - وَهِيَ الرِّيحُ الَّتِي لَهَا صَوْتُ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالقاء الختانين، رقم (٣٥٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، رقم (١١٠٨) من حديث عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يَنْكِحُ كَافِرٌ مُسْلِمَةً^(١)،

= «عَلَامٌ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ؟!»^(١) هل أنت إذا فعلتها وحيداً في نفسك تَضْحَكُ؟!

ولكن على كل حال: النَّاسُ يَضْحَكُونَ؛ لَأَنَّهُ مِنْ سَوْءِ الْأَدَبِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُظْهِرُ صَوْتَ الضَّرْطَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ هَذَا أَدَبٌ طَيِّبٌ، فنقول: لا تَظْهَرُ، وَلَا تَضْحَكُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَنْكِحُ كَافِرٌ مُسْلِمَةً» الكافر بأي نوع كان كُفْرُهُ، سواء كان يهودياً أم نصرانياً أم وثنياً أم شيعياً، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً، ولو كانت فاسقةً، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] أي: لا تُزَوِّجُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا، وقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ [المتحنة: ١٠] فإذا مُنِعَ مِنْ اسْتِدَامَةِ عَقْدِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنَةِ فَايْتِدَاؤُهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

أَمَّا الدَّلِيلُ مِنَ النَّظَرِ: فَلَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الْمُسْلِمَةُ تَحْتَ زَوْجٍ كَافِرٍ، وَالزَّوْجُ سَيِّدٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] وقال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(٢) أي: أَسْرَى.

وهل تارك الصلاة كافرٌ أو لا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة: ﴿وَالْتَمِمْ وَضْعَهَا﴾ رقم (٤٩٤٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٥٥) من حديث عبد الله بن زمعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، من حديث عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وَلَا مُسْلِمٌ - وَلَوْ عَبْدًا - كَافِرًا^[١]، إِلَّا حُرَّةٌ كِتَابِيَّةٌ^[٢].

= الخِلافُ في هذا معروفٌ، والصَّوابُ أَنَّهُ كافرٌ، فلا يجوزُ أَنْ يُزَوَّجَ بِمُسْلِمَةٍ، فإنَّ عَقْدَ له على مُسْلِمَةٍ فَإِنَّ نِكَاحَ الكافرِ بِالْمُسْلِمَةِ باطلٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا مُسْلِمٌ - وَلَوْ عَبْدًا - كَافِرًا» الْمُسْلِمُ لَا يَنْكِحُ الْكَافِرَةَ ولو كان عَبْدًا، والدَّلِيلُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقوله: «وَلَوْ عَبْدًا» (لو) هل هي إشارةٌ خِلافٍ، أو رَفَعُ تَوْهَمٍ بَأَنَّهُ لَمَّا نَقَصَ فِي الْحُرِّيَّةِ صَارَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْكَافِرَةَ؛ لِأَنَّهَا تَفُوقُهُ فِي الْحُرِّيَّةِ، وَهُوَ يَفُوقُهَا فِي الدِّينِ فَيَتَقَابَلَانِ؟ لَا أَدْرِي إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟

فَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلافٌ فَالْخِلافُ لَا شَكَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ رَفَعُ تَوْهَمٍ فَقَدْ يَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ حُرِّيَّتَهَا تُقَابِلُ إِسْلَامَهُ، وَرِقَّةُ يُقَابِلُ كُفْرَهَا، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ.

[٢] قوله: «إِلَّا حُرَّةٌ كِتَابِيَّةٌ» هَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرَةِ، فَيَجُوزُ نِكَاحُهَا بِشَرَطَيْنِ: أَنْ تَكُونَ حُرَّةً، وَأَنْ تَكُونَ كِتَابِيَّةً، والدَّلِيلُ قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥] قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْمُرَادُ بِالْمُحْصَنَاتِ هُنَا الْحَرَائِرُ.

وَالْمُحْصَنَاتُ تُطْلَقُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا:

أَوَّلًا: الْمُتَزَوِّجَاتُ، يَعْنِي ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ.

ثَانِيًا: الْعَفِيفَاتُ عَنِ الزَّوْنِ.

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ١٣٢).

ثالثاً: الحرائر.

فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤] المراد بالمُحْصَنَاتِ هنا العفيفات.

وقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] على قولٍ فيها: إِنَّ المراد المتزوجات.

وأما المُحْصَنَاتُ الحرائر: فمثل هذه الآية ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. وقوله: «كِتَابِيَّةٌ» هي اليهودية أو النصرانية.

وهل يشترط أن تكون ملتزمة بالدين الخالص لليهود والنصارى أو لا يشترط؟ قال بعض أهل العلم: إِنَّهُ يشترط بأن تُوَحِّدَ اللهَ عَزَّجَلَّ ولا تُشْرِكَ به شيئاً، ولكنها لا تَتَّبِعُ إِلَّا موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنْ كانت يهودية، أو عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنْ كانت نصرانية، فَإِنْ خَالَفتِ الإسلامَ وأُشْرَكَتْ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ.

وهؤلاء راموا الجَمْعَ بين آية المائدة وآية البقرة، فقالوا: إِذَا أُشْرَكَتْ بالله، ولو كانت يهودية أو نصرانية فلا تَحِلُّ، وأما إِذَا كانت غيرَ مُشْرِكَةٍ بالله وإن لم تَدِنُ بالإسلام الذي جاء به مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِنَّهَا تَحِلُّ.

وتكون الفائدة من قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أَنَّهَا غيرُ مُسَلِّمَةٍ وَحَلَّتْ، لَا أَنَّهَا مُشْرِكَةٌ وَحَلَّتْ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

= وعلى هذا الرَّأي: إذا كانت النَّصْرَانِيَّةُ تقولُ بأنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ
ولو تَدَيَّنَتْ بدينِ النَّصَارَى، وكذلك الْيَهُودِيَّةُ إذا قالت: عَزِيزُ ابْنِ اللهِ فَإِنَّهُ لَا تَحِلُّ؛
لأنَّهَا مُشْرِكَةٌ.

وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ عَامَّةٌ، فَكُلُّ مَنْ
انْتَمَى إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَهُوَ مِنْهُمْ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا مُحْصَصٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ
الْبَقَرَةِ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ لِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى آيَةِ الْمَائِدَةِ.

وَلَكِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ - فِي الْحَقِيقَةِ - عَلِيلٌ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِ
وَالْمُتَأَخِّرِ، لَكِنَّ الدَّلِيلَ الْوَاضِحَ هُوَ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ حِلَّ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ،
وَحَكَى عَنْهُمْ الشُّرْكَ وَكَفَّرَهُمْ أَيْضًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا
إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ
الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] وَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ
النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ
كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قُلْنَا لَهُمُ اللَّهُ أَفْ أَنْ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] إِلَى أَنْ قَالَ:
﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ جُهْورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ تَدَيَّنَ بدينِ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَانْتَسَبَ إِلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانَ يَقُولُ بِالتَّثْلِيثِ، فَإِنَّهُ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ^(١)، وَيَحِلُّ نِكَاحُهُ^(٢).

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٥/١٢)، والنوادر والزيادات (٤/٣٦٥)، والحاوي للهاوردي (٩/٢٢١)،
والمغني لابن قدامة (١٣/٢٩٣).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (٣٠/٢٩٠)، والتبصرة للخمّي (٥/٢١١٢)، والحاوي للهاوردي (٩/٢٢٠)،
والمغني لابن قدامة (٩/٥٤٥).

وَلَا يَنْكِحُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أُمَّةً مُسْلِمَةً^(١)،

وقوله: «إِلَّا حُرَّةً كِتَابِيَّةً» هل مثلها المجوسية؟

لا، ليست مثلها، مع أن المجوس تُؤخذ منهم الجزية، ولكنهم يُخالفون أهل الكتاب في الذبائح، فلا تحل ذبائح المجوس، ولا تحل مناكحتهم بالإجماع^(١)، ولم يخالف في حل ذبائحهم إلا أبو ثور رحمه الله^(٢) ولكن الإمام أحمد رحمه الله أنكر هذا القول إنكاراً عظيماً^(٣).

فالمجوس لا تحل ذبائحهم، ولا تحل نكاح نسائهم، ولكن تؤخذ منهم الجزية؛ لأن الرسول ﷺ أخذ الجزية منهم^(٤).

والصحيح في مسألة الجزية - كما تقدم لنا -: أنها تؤخذ من جميع الكفار؛ لأن المقصود أن يكون الكفار تحت حضانة المسلمين ورعايتهم؛ لعلهم يسلمون، وهذا لا فرق فيه بين اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يَنْكِحُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أُمَّةً مُسْلِمَةً» «حُرٌّ» احترازاً من العبد، فالعبد له أن يتزوج أمة؛ لأنه يساويها.

وقوله: «مُسْلِمٌ» احترازاً من الكافر، فلا ينكح الأمة المسلمة مطلقاً.

إذًا: المفهومان مختلفان حكماً.

(١) انظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٣٢١، ١٨/ ٢).

(٢) انظر المغني (٩/ ٥٤٧).

(٣) انظر أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٨١٧).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم (٣١٥٧)، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُزُوبَةِ^[١] لِحَاجَةِ الْمُتَعَةِ، أَوْ الْخِدْمَةِ^[٢]، وَيَعْجِزَ عَنْ طَوْلِ حُرَّةٍ، أَوْ ثَمَنِ أُمَةٍ^[٣].

= وقوله: «أُمَةٌ مُسْلِمَةٌ» اشترط أن تكون مُسْلِمَةٌ، وظاهرُ كلامِهِ ولو كانت كِتَابِيَّةً فلا تَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُزُوبَةِ» الْعَنَتُ الْمَشَقَّةُ، «الْعُزُوبَةُ» عَدَمُ الزَّوْاجِ، فَالْأَعْزَبُ هُوَ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِ، سِوَاهُ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً.

[٢] قوله: «لِحَاجَةِ الْمُتَعَةِ أَوْ الْخِدْمَةِ» فَإِذَا خَافَ عَنَتَ الْعُزُوبَةِ؛ إِمَّا لِأَجْلِ الْخِدْمَةِ، وَإِمَّا لِأَجْلِ الْاسْتِمْتَاعِ، فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأُمَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

[٣] قوله: «وَيَعْجِزَ عَنْ طَوْلِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنِ أُمَةٍ» الطَّوْلُ الْمَهْرُ، أَي: يَعْجِزُ عَنْ مَهْرِ الْحُرَّةِ أَوْ ثَمَنِ الْأُمَةِ.

فهذه ثلاثة شُرُوطٍ:

الأول: أَنْ تَكُونَ الْأُمَةُ مُسْلِمَةً.

الثاني: أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُزُوبَةِ.

الثالث: أَنْ يَعْجِزَ عَنْ طَوْلِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنِ أُمَةٍ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنَيْتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

فَالشَّرْطُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾.

والشَّروطُ الثَّاني من قولِهِ تعالى: ﴿مَنْ فَنَيْتِكُمْ أَلْمُؤْمِنَاتِ﴾.

والشَّروطُ الثَّالث من قولِهِ تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾.

وتأمَّلِ الآيةَ الكَريمةَ، هل يَنْطَبِقُ عليها كَلامُ المؤلِّفِ؟

نعم، يَنْطَبِقُ إِلَّا في قولِهِ: «وَتَمَنِّي أَمَةً» فَإِنَّ هذا الشَّروطَ ليس مَوْجُودًا في القرآن، لكنِ اشترطَهُ الفُقهَاءُ، قالوا: لِأَنَّهُ إذا كان قادِرًا على شِراءِ الأَمَةِ استغنى به عن نِكَاحِ الأَمَةِ؛ وَلِأَنَّ نِكَاحَهُ الأَمَةِ يَلْحَقُهُ مِنَ العَارِ أَكْثَرُ مِمَّا يَلْحَقُهُ لو اشترى أَمَةً وَتَسَرَّاهَا، وَلِأَنَّهُ إذا نَكَحَ أَمَةً صارَ أولادُهُ أَرْقَاءَ، وإذا تَسَرَّى أَمَةً صارَ أولادُهُ أحرارًا؛ ولهذا قال الإمامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: إذا تزَوَّجَ الحُرُّ أَمَةً رَقَّ نِصفُهُ، يعني صارَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّ عِيالَهُ من هذه الأَمَةِ يكونونَ مَمَالِيكَ لِسَيِّدِهَا^(١).

وما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ لَهُ وَجْهٌ قَوِيٌّ، ثُمَّ إِنَّ النَّظَرَ يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كما قال الإمامُ أَحْمَدُ: يَسْتَلْزِمُ أَنْ يكونَ أولادُهُ أَرْقَاءَ مَمَالِيكَ يُباعونَ وَيُشْتَرَوْنَ، وهو حُرٌّ!! وهذا قد يكونُ فيه عارٌ أَنْ يرى وَلَدُهُ يُقادُ بِالْقِلَادَةِ إلى السُّوقِ؛ لِبَيْعِ، فهذا أَمْرٌ عَظِيمٌ ليس هَيِّنًا؛ فَلِذَلِكَ لا يَجُوزُ إِلَّا في حالةِ الضَّرورةِ، كما ذكرَ اللهُ عَزَّجَلَّ.

بَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ يُقالَ: ما الحُكْمُ فيما لو اشترطَ على المالكِ أَنْ يكونَ أولادُهُ أحرارًا؟

اختلفَ في هذا أَهْلُ العِلْمِ، فمِنْهُمْ مَنْ قال: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يتزَوَّجَ الأَمَةُ إذا اشترطَ أَنْ يكونَ أولادُهُ أحرارًا، قالوا: لِأَنَّ العِلَّةَ هي رِقُّ الأولادِ، وَالآنَ زَالَ، وهذا اختِيارُ شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

(١) مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ (١٠٧٣).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٠).

وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ سَيِّدَتَهُ^[١]،

= ولكن نقول: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل^(١)، والله عز وجل لم يشترط ذلك، لم يقل: إلا أن يشترط حرية أولاده.

ثم إن من الدناءة وخلاف المروءة أن الحر يتزوج أمة، حتى عند الناس إذا تزوج أمة صار شهرة، فلأن الرجل الشريف النسب تزوج رقيقة فلان!! ففيه معرة وعيب، والإنسان ينبغي أن يتبعد عن كل شيء يجزئ إليه العيب.

فالصواب: ما دل عليه القرآن الكريم أنه لا يحل أن يتزوج الأمة، إلا بما ذكر الله عز وجل من الشروط، حتى وإن اشترط أن أولاده أحرار فإنه لا يصح؛ لعموم الآية، وكوننا نقول: إن العلة هي استرقاق أولاده، قد يعارض فيه معارض، ويقول: من قال لكم: إن هذه هي العلة؟ وهب أن ذلك جزء العلة فإن الحكم لا يتم إلا بوجود العلة تامة.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ سَيِّدَتَهُ» تحريماً إلى أمد؛ حتى يخرج عن ملكها، فما دامت سيّدته فإنه لا يحل له أن يتزوجها.

فإذا قيل: ما الدليل؟ مع أن الله يقول: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] قلنا: الدليل إجماع العلماء، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم عليه^(٢).

والإجماع أحد الأدلة الأربعة، التي هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الصحيح.

(١) أخرج البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط».

(٢) الإجماع (ص: ٩٢).

وَلَا سَيِّدٌ أَمَّتَهُ^[١]،

وأيضاً المعنى يَقْتَضِي ذلك؛ لأنَّ السَيِّدَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَسُودَةً، وَالزَّوْجُ سَيِّدٌ زَوْجَتِهِ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا سَيِّدَتُهُ كَيْفَ تَكُونَ مَسُودَةً، يَكُونُ لَهُ الْأَمْرُ عَلَيْهَا؟! هَذَا تَنَافُرٌ وَتَنَاقُضٌ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ مَأْمُورًا.

لَكِنْ مَا الطَّرِيقُ إِلَى الْحُلِّ إِذَا رَغِبَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَرَغِبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ؟ تُعَيِّنُهُ، لَكِنْ لَوْ خَدَعَهَا وَقَالَ: أَعْتَقِنِي؛ لِأَتَزَوَّجَكَ وَهِيَ رَاغِبَةٌ فِيهِ، فَأَعْتَقَتْهُ، فَلَمَّا أَعْتَقَتْهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَكَّنِي مِنْكَ، وَالْمُعْتَقُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجَعَ رَقِيقًا، فَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ نَفْسِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ غَرَّهَا وَخَدَعَهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا سَيِّدٌ أَمَّتَهُ» أَي: لَا يَنْكِحُ سَيِّدٌ أَمَّتَهُ، يَعْنِي لَا يَعْقِدُ عَلَيْهَا النِّكَاحَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى إِلَّا يَطَأُ، فَإِنَّهُ يَطُورُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ مِلْكَ الْيَمِينِ قَسِيمًا لِلنِّكَاحِ فَقَالَ: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ؛ لِأَنَّ قَسِيمَ الشَّيْءِ مُبَايِنٌ لَهُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقًا^(١).

وأيضاً فَإِنَّ وَطْأَهُ إِيَّاهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ أَقْوَى مِنْ وَطْئِهِ إِيَّاهَا بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ يَحْصُلُ بِهِ الْمِلْكُ التَّامُّ، فَيَمْلِكُ عَيْنَهَا وَمَنَافِعَهَا، وَالنِّكَاحُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الْمَنَفْعَةَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا عَقْدُ النِّكَاحِ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا، فَهُوَ مُقَيَّدٌ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَلَا يَرُدُّ الْعَقْدُ الْأَضْعَفُ عَلَى الْعَقْدِ الْأَقْوَى، فَهُوَ يَسْتَبِيحُ بُضْعَهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ النِّكَاحِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، رقم (٣٧١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، رقم (١٣٦٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِلْحَرِّ نِكَاحُ أُمِّهِ أَبِيهِ^[١] دُونَ أُمِّهِ ابْنِهِ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِلْحَرِّ نِكَاحُ أُمِّهِ أَبِيهِ» بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ الْأَبُ قَدْ جَامَعَهَا، فَإِنْ جَامَعَهَا الْأَبُ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلابْنِ؛ لِأَنَّهَا تَمَّا نَكَحَ أَبُوهُ.

مثال ذلك: رَجُلٌ لَهُ أَبٌ غَنِيٌّ وَعِنْدَ أَبِيهِ جَوَارٍ، فَأَرَادَ هَذَا الْابْنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، يَجُوزُ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ فِي نِكَاحِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْآيَةِ: ﴿مَنْ فَنَيْتَكُمْ أَلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] وَفِي عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

[٢] قوله: «دُونَ أُمِّهِ ابْنِهِ» مَثَلًا: رَجُلٌ لَهُ ابْنٌ غَنِيٌّ، لَكِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَزَوِّجُهُ؛ لِأَنَّهُ كَبِيرُ السِّنِّ، وَعِنْدَ ابْنِهِ إِمَاءٌ تَمْلُوكَاتٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، فَهَلْ يَجُوزُ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَلَوْ تَمَّتْ شُرُوطُ نِكَاحِ الْأُمِّ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ بِخِلَافِ الْابْنِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّهُ وَلَدِهِ، بَلْ يَتَمَلَّكُ الْأُمُّ، وَتَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، فَهُوَ إِذَا مُسْتَعْنٍ عَنْ نِكَاحِ أُمِّهِ ابْنِهِ بِجَوَازِ تَمَلُّكِهِ، فَلَهُ فِيهَا شُبْهَةٌ مِلْكٍ.

وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلأَبِ شُبْهَةٌ مِلْكٍ فِي مَالٍ وَلَدِهِ، بَلْ لَهُ شُبْهَةٌ تَمَلُّكٍ، وَفَرَقٌ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ: لَكَ التَّمَلُّكُ، وَأَنْ نَقُولَ: لَكَ مِلْكٌ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: مِلْكٌ، يَعْنِي أَنَّهُ مُشَارِكٌ لِلابْنِ، وَإِذَا قُلْنَا: تَمَلُّكٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مُشَارِكًا، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ، وَالْمَرَادُ هُنَا أَنَّ لَهُ التَّمَلُّكَ، وَحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّ أُمَّهُ ابْنِهِ حَلَالٌ لَهُ؛ لَدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

فَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلأَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّهُ ابْنِهِ إِذَا تَمَّ فِي حَقِّهِ شُرُوطُ جَوَازِ نِكَاحِ الْإِمَاءِ.

وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ نِكَاحُ عَبْدٍ وَلَدِهَا^[١].

فإن قيل: كيف يُميزونَ هذا وهو له حَقُّ التَّمَلُّكِ، لماذا لا تقولونَ له: تَمَلَّكُهَا؟
فنقول: قد لا يَخْتَارُ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا، بل يَحِبُّ أَنْ تَبْقَى مِلْكًا لَابْنِهِ؛ لِيَبِيعَهَا إِذَا طَلَّقَهَا
أَبُوهُ، أَوْ يَزَوِّجَهَا وَيَنْتَفِعَ بِمَهْرِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ نِكَاحُ عَبْدٍ وَلَدِهَا» هذه امرأةٌ حُرَّةٌ ولها وَلَدٌ،
وهذا الولدُ له عَبْدٌ، فأَرَادَ هذا العبدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ سَيِّدِهِ، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ،
ولو كان عَبْدٌ آخَرُ، وَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ هَذَا الرَّجُلِ، جازَ.

وهذا القولُ مَبْنِيٌّ عَلَى قولٍ ضَعِيفٍ، وهو أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ زَوْجَهُ،
أَوْ مَلَكَهُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ أَنْفَسَخَ النِّكَاحُ، وَسَتَأْتِي فِي آخِرِ الْفَصْلِ، فَإِذَا ضَعُفَ الْأَصْلُ
ضَعُفَ الْفَرْعُ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ ضَعِيفًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ تَبَقَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَهِيَ الْفَرْعُ
كَذَلِكَ ضَعِيفَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

والقولُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحُرَّةِ أَنْ تَنْكِحَ عَبْدًا وَلَدِهَا، وَلَا حَرَجَ
فِيهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَرِيبَةٌ، كَيْفَ تَكُونُ؟!

نقول: رَبِّمَا تَكُونُ أُمُّ السَيِّدِ امْرَأَةً شَابَّةً، وَلَا بِنَاهَا عَبْدٌ شَابٌّ جَمِيلٌ مِثْلًا، فَأَحَبَّتْهُ
وَأَحَبَّهَا، وَطَلَبَتْ مِنْ ابْنِهَا أَنْ يَزَوِّجَهَا هَذَا الْعَبْدَ، فَهَذَا يَجُوزُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛
لأنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] وَعَبْدُ ابْنِهَا
لَيْسَ أَبَاهَا وَلَا ابْنَهَا وَلَا أَخَاهَا وَلَا عَمَّهَا وَلَا خَالَهَا وَلَا ابْنَ أَخِيهَا وَلَا ابْنَ أُخْتِهَا، فَأَيُّ
الدَّلِيلِ عَلَى الْمَنْعِ؟! وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحُرَّةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ عَبْدَهَا، وَقُلْنَا: إِنَّ الدَّلِيلَ
عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ^(١) وَالتَّضَادُّ، أَمَّا هُنَا فَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا تَضَادٌّ.

(١) الإجماع (ص: ٩٢).

وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ وَلَدُهُ الْحُرُّ، أَوْ مُكَاتَبُهُ الزَّوْجَ الْآخَرَ أَوْ بَعْضَهُ؛
انْفَسَخَ نِكَاحُهَا^[١].

= فالصَّوابُ إذا: أَنَّ لِلْحُرَّةِ أَنْ تَنْكِحَ عَبْدًا وَلَدِيهَا، وَأَوْلَادُهَا مِنْهُ يَكُونُونَ أَحْرَارًا
تَبَعًا لَهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ وَلَدُهُ الْحُرُّ أَوْ مُكَاتَبُهُ الزَّوْجَ
الْآخَرَ أَوْ بَعْضَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا سَبَقَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ حُرَّةٌ زَوْجُهَا عَبْدٌ لِرَجُلٍ، فَاشْتَرَتْهُ، فَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا
اشْتَرَتْهُ صَارَتْ سَيِّدَتُهُ، وَالسَّيِّدَةُ لَا تَنْكِحُ عَبْدَهَا، فَإِذَا امْتَنَعَ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ امْتَنَعَ دَوَامُهُ.

وَبِالْعَكْسِ: لَوْ أَنَّ حُرًّا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً، وَهُوَ يَمْنَنُ بِحِلِّهِ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ،
فَتَزَوَّجَهَا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَاهَا مَلَكَهَا، فَوَرَدَ الْعَقْدُ الْأَعْلَى
عَلَى الْعَقْدِ الْأَدْنَى، فَانْفَسَخَ الْعَقْدُ الْأَدْنَى، وَصَارَتْ تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا أَوْ لَا؟

فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ اشْتَرَطَ مَا فِي بَطْنِهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى
يَسْتَبْرِئَهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لِلسَّيِّدِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ السَّيِّدُ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا، وَلَا يَحْتَاجُ
إِلَى اسْتَبْرَائِهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ وَلَدُهُ» هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَزَوَّجُ أَمَةً ابْنَهُ، وَالْقَوْلُ الرَّاجِعُ
جَوَازُ ذَلِكَ، مِثَالُهُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمَةً عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، بِالشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ، فَاشْتَرَى ابْنَهُ
هَذِهِ الزَّوْجَةُ مِنْ سَيِّدِهَا، وَصَارَتْ مِلْكًا لِلْوَلَدِ، فَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ
يَتَزَوَّجَ أَمَةً ابْنَهُ.

وَسَبَقَ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً ابْنِهِ، إِلَّا إِذَا تَمَلَّكَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ.

ولكن هل للولد إذا عَلمَ أَنَّ النِّكَاحَ يَنْفَسِخُ أَنْ يَشْتَرِيَ زَوْجَةً أَبِيهِ؟

الجواب: لا يَحِلُّ؛ لَأَنَّهُ عُقُوقٌ، فَقَدْ يَكُونُ الْأَبُ مُتَعَلِّقًا بِهَذِهِ الزَّوْجَةِ وَرَاغِبًا فِيهَا، فَيَأْتِي الْوَلَدُ وَيَشْتَرِيهَا، فَيَفُوتُهَا عَلَيْهِ.

ولو أَنَّ شَخْصًا لَهُ أُمٌّ مُتَزَوِّجَةٌ عَبْدًا، وَهَذَا الْابْنُ اشْتَرَى هَذَا الْعَبْدَ فَإِنَّهُ يَنْفَسِخُ نِكَاحُ أُمِّهِ؛ لَأَنَّهُ مَلَكَ زَوْجَهَا، فَإِذَا كَانَ مَالِكًا لَهُ مِنَ الْأَصْلِ فَعَدَمُ انْعِقَادِ النِّكَاحِ مِنْ بَابِ أُولَى، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلِ ضَعِيفٍ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ أَوْعَفُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَزَوِّجَ عَبْدَهُ أُمَّهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَهُ ذَلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

وقوله: «أَوْ وَلَدُهُ الْحُرُّ» لِأَنَّ غَيْرَ الْحُرِّ لَا يَمْلِكُ أَصْلًا، وَلَا يَشْتَرِي شَيْئًا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ.

وقوله: «أَوْ مُكَاتَّبُهُ» الْمُكَاتَّبُ هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ بِأَجَلَيْنِ فَكَثَرِ، وَهُوَ حُرٌّ فِي النَّصْرِفِ، يَتَصَرَّفُ كَمَا شَاءَ، بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالِاسْتِجَارِ وَالِإِجَارَةِ، فَإِذَا اشْتَرَى الْمُكَاتَّبُ زَوْجَةً سَيِّدِهِ فَإِنَّ النِّكَاحَ يَنْفَسِخُ -لِأَنَّ أَصْلَ الْمُكَاتَّبِ لَا يَكُونُ حُرًّا إِلَّا إِذَا أَدَّى الْكِتَابَةَ، وَمَا دَامَ لَمْ يُؤَدِّ الْكِتَابَةَ فَهُوَ عَبْدٌ- فَإِذَا اشْتَرَى زَوْجَةً سَيِّدِهِ صَارَ السَيِّدُ هُوَ الَّذِي مَلَكَ زَوْجَتَهُ فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُكَاتَّبِ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ، هَكَذَا قَالُوا.

وَمَنْ حَرَّمَ وَطُؤَهَا بِعَقْدِ حَرَمِ بَيْلِكِ يَمِينٍ^[١]،

= وفي هذا التعليل نظر؛ لأنَّ المكاتَبَ يملك البيع والشراء؛ ولهذا لو أراد أن يبيع ما اشتراه لم يملك سيده أن يمنعه، ثم إنَّ المكاتَبَ قد يعجز عن أداء قيمة الكتابة، فإذا عجز صار عبداً؛ ولهذا لو قيل: إذا اشتري المكاتَبَ زوجة سيده فإنه ينتظر، فإن تحرر فالنكاح لا يفسخ، وإن عاد رقيقاً فإنه يفسخ؛ لأنه حينئذ يكون السيد قد ملك زوجته.

وكل هذه مبنية على تعليقات بعضها له وجه وبعضها لا وجه له، وليس هناك أدلة.

[١] قوله رحمه الله: «وَمَنْ حَرَّمَ وَطُؤَهَا بِعَقْدِ حَرَمِ بَيْلِكِ يَمِينٍ» هذا ضابط «فكل امرأة يحرم أن تعقد عليها يحرم أن تطأها بملك اليمين» فأخت الزوجة يحرم عقد النكاح عليها، فيحرم أن تطأها بملك اليمين.

أي: لو كان إنسان له زوجة حرة ولها أخت مملوكة، فاشتري أختها المملوكة، فالشراء صحيح، لكن لا يطؤها ما دامت أختها عنده، حتى تحررها، إمّا بطلاق أو فسخ أو غير ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين الأختين في العقد، فلا يجوز أن يجمع بينهما في ملك اليمين.

فإن قال قائل: كيف صحَّ شراؤها ولم يصح نكاحها؟

فالجواب: أن الشراء لا يتعين للاستمتاع، بل قد يشتري العبد؛ ليعتقه، أمّا عقد النكاح فالمراد به الاستمتاع؛ ولذلك يجوز أن يشتري أخت زوجته، ولا يجوز أن يعقد عليها النكاح.

إِلَّا أُمَّةً كِتَابِيَّةً^[١].

= وكذلك لو اشترى أمة وهو مُحْرِمٌ فيصحُّ العقد، ولو تزوجَ امرأةٌ وهو مُحْرِمٌ لم يصحَّ، ولو علّقَ عَتَقَ شَخْصٍ بِالشَّرَاءِ، فقال: إذا اشترَيْتُ هذا فهو عَتِيقٌ فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لأنَّ الشَّرَاءَ يُرَادُ لِلْعَتِيقِ فإذا اشترَاهُ عَتَقَ، ولو قال: إذا تزوّجْتُ فلانةً فهي طالقٌ، وتزوَّجَهَا، فَإِنَّهَا لَا تُطَلَّقُ.

والفرقُ بينهما أنَّ الشَّرَاءَ يُرَادُ لِلْعَتِيقِ، والنِّكَاحَ لَا يُرَادُ لِلطَّلَاقِ، هكذا فرّق الإمام أحمدٌ رَحِمَهُ اللهُ بَيْنَهُمَا^(١).

ولهذا لو أرادَ شخصٌ أن يتزوَّجَ ثانيةً، وَعَلِمَتِ الأولى وَغَضِبَتْ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إنْ تزوّجْتُ فلانةً فهي طالقٌ، فإذا تزوّجَهَا لَا تُطَلَّقُ؛ لأنَّ النِّكَاحَ لَا يُرَادُ لِلطَّلَاقِ.

ومن العلماء مَنْ قال: لَا يَصَحُّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَرْأَةُ حَتَّى يَمْلِكَ طَلَاقُهَا، وَلَمْ يَمْلِكِ الْعَبْدَ حَتَّى يَمْلِكَ عِتْقُهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «إِلَّا أُمَّةً كِتَابِيَّةً» فالأمةُ الْكِتَابِيَّةُ يَجُوزُ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، مع أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا بِعَقْدِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ -سَبَقَ لَنَا- أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ فَنَيْتَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] فَنِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُؤْمِنَةِ جَائِزٌ، وَنِكَاحُ الْأُمَّةِ الْكَافِرَةِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَوَطْءُ الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ يَجُوزُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَالدَّلِيلُ عُمُومُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦].

وَعِلْمَ مَنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: «أُمَّةً كِتَابِيَّةً» أَنَّ الْأُمَّةَ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ لَا تَحِلُّ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، فَلَوْ اشْتَرَى الْإِنْسَانُ أُمَّةً وَثْنَةً فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا -عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ-

(١) انظر: المغني (١٣/ ٤٨٩).

(٢) انظر: الشرح الكبير (١٩/ ٨٥).

وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ مُحَلَّلَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ فِي عَقْدٍ صَحَّ فِيمَنْ تَحِلُّ^[١].

= فإذا وَقَعَتْ حَرْبٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الْهِنْدُوسِ، وَسَبَّيْنَا نِسَاءَهُمْ، فَعَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ فَإِنَّ نِسَاءَهُمْ لَا تَحِلُّ.

لَكِنَّ هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأُمَّةَ الْمَمْلُوكَةَ وَطُؤُهَا حَلَالٌ، سِوَاءُ كَانَتْ كِتَابِيَّةً أَمْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ اشْتِرَاطُ أَنْ تَكُونَ مَنْ مَلَكَتْ كِتَابِيَّةً، وَالآيَاتُ وَاضِحَةٌ ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فَمَنْ يُخْرِجُ نَوْعًا مِنَ الْإِمَاءِ عَنْ هَذَا الْعُمُومِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وعلى هذا: فلو كان عند الإنسان أمة غير كتابية وهو مالك لها فإن له أن يطأها بملك اليمين، خلافاً لما يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحْمَةُ اللَّهِ^(١).

وقد حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ مِنَ الْإِمَاءِ لَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا^(٢)، وَلَكِنَّ هَذَا الْإِجْمَاعَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ مُحَلَّلَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ فِي عَقْدٍ صَحَّ فِيمَنْ تَحِلُّ» هَذَا يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ، أَي: الْعَقْدِ، يَعْنِي: إِذَا جَمَعْتَ الصَّفَقَةَ فِي بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيمَا يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ، وَيَبْطُلُ فِيمَا لَا يَصِحُّ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(٣) وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي أَحَدِهِمَا تَقْتَضِي الصَّحَّةَ وَفِي الْآخَرِ تَقْتَضِي الْبُطْلَانَ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا.

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ١٨٢-١٨٣).

(٢) الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ١٨).

(٣) الإنصاف (٢٠/ ٣٧٩-٣٨٠).

وَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ خُنْثَى مُشْكِلٍ قَبْلَ تَبَيُّنِ أَمْرِهٖ ^[١].

وقال بعض أهل العلم: إنَّه لا يصحُّ في المُحلَّلة أيضًا ^(١)؛ لأنَّ العقدَ واحدٌ اشتمَلَ على مُباحٍ ومُحظورٍ، فيُغلبُ جانبُ الحَظَرِ.

ولكنَّ الصَّوابَ أن يُقالَ: إنَّ تَعَدُّدَ المَعْقُودِ عليه كَتَعَدُّدِ العقدِ، وإنَّ كانتِ الصَّيغَةُ واحدةً، مثالُ ذلك: رَجُلٌ تزَوَّجَ امرأتينِ في عَقْدٍ، إحداهما مُحَرِّمَةٌ والأُخرى غيرُ مُحَرِّمَةٍ، فيصحُّ العقدُ في غيرِ المُحرِّمَةِ ولا يصحُّ في المُحرِّمَةِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ خُنْثَى مُشْكِلٍ قَبْلَ تَبَيُّنِ أَمْرِهٖ» بنو آدمَ وَغَيْرُهُم أيضًا مِن ذِوَاتِ الحَيَاةِ، إمَّا ذُكُورٌ خُلِّصَ، أو إناثٌ خُلِّصَ، أو مُشْتَبَهٌ فِيهِم، فَالذُّكُورُ وَالإناثُ الخُلِّصُ واضحٌ أَمْرُهُم، لكنَّ المُشْتَبَهَ فِيهِ يُسَمَّى الخُنْثَى المُشْكِلَ.

تَعْرِيفُهُ فِي بابِ الميراثِ: مَنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ ذَكَرٌ أو أُنْثَى، سِوَاهُ كَانَ لَهُ آلَةٌ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، أو كَانَ لَهُ مَخْرُجٌ وَاحِدٌ يُخْرُجُ مِنْهُ البَوْلُ وَالغَائِطُ، أو لَمْ يَكُنْ لَهُ مَخْرُجٌ.

والخُنْثَى المُشْكِلُ فِي بابِ النِّكَاحِ: مَنْ لَهُ آلَةٌ ذَكَرٍ وَآلَةٌ أُنْثَى، أَيْ لَهُ عُضْوُ ذَكَرٍ وَفَرْجٌ أُنْثَى، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَهْوَاؤُهُ ذَكَرٌ أو أُنْثَى، بَأَن كَانَ يَبُولُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ يُمَيِّزُهُ، أَذَكَرٌ هُوَ أو أُنْثَى؟

فهذا لا يصحُّ أن يتزوَّجَ، فلا يتزوَّجُ أُنْثَى ولا يتزوَّجُ ذَكَرًا، لا يتزوَّجُ أُنْثَى؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أُنْثَى، وَالْأُنْثَى لَا تَتَزَوَّجُ الْأُنْثَى، وَلَا يَتَزَوَّجُ ذَكَرًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا، وَالذَّكَرُ لَا يَتَزَوَّجُ الذَّكَرَ، فَيَبْقَى هَكَذَا لَا يَتَزَوَّجُ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الذُّكُورِ تَزَوَّجَ الْإناثَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْإناثِ تَزَوَّجَهُ الذُّكُورَ، فَهَذَا حَرَامٌ إِلَى أَمَدٍ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ.

= مَسْأَلَةٌ: هل يَجُوزُ أَنْ تُجْرَى لَهُ عَمَلِيَّةٌ؛ لِيُحوَّلَ إِلَى أَحَدِ الصَّنَفَيْنِ؟

إِنْ كَانَ وَاضِحًا فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِجْرَاءُ الْعَمَلِيَّةِ لَهُ، يَعْنِي إِنْ اتَّضَحَ أَنَّهُ أُثْنَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُجْرَى لَهُ عَمَلِيَّةٌ بِإِزَالَةِ آلَةِ الذَّكْرِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ ذَكَرٌ، وَكَانَ لَهُ ثَدْيَانِ مِثْلًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِجْرَاءُ عَمَلِيَّةٍ لِإِزَالَةِ الثَّدْيَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّدْيَيْنِ عَيْبٌ فِي الذُّكُورِ، كَمَا أَنَّ ذَكَرَ الرَّجُلِ عَيْبٌ فِي الْإِنَاثِ.

لَكِنَّ الْمُسْكَلَ إِذَا كَانَ خُشِيَ مُشْكِلًا؛ فَإِنْ أَرَدْنَا أَنْ نُزِيلَ آلَةَ الذُّكُورَةِ فَقَدْ نَكُونُ جَنِينًا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَدْنَا آلَةَ الْأُنْثَى - أَيْضًا - جَنِينًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يَتَّضَحْ أَنَّهُ ذَكَرٌ وَلَا أُثْنَى، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى يُبَيِّنَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ بِمَا أَرَادَ، وَإِذَا كَانَ يُمَكِّنُ الْكَشْفُ عَلَيْهِ بِالطَّبِّ - مِثْلًا - عَلَى الرَّجْمِ أَوْ غَيْرِهِ، فَهَذَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ شَهْوَةٌ وَهُوَ الْآنَ مَمْنُوعٌ شَرْعًا مِنَ النِّكَاحِ، فَمَاذَا يَصْنَعُ؟

نَقُولُ لَهُ: الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ»^(١)، فنَقُولُ لَهُ: صُمْ، فَإِذَا قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ؛ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطَى مِنَ الْأَدْوِيَةِ مَا يُهَوِّنُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِنَا: أَخْرِجِ الْمَنِيَّ بِطُرُقٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم (٥٠٦٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، رقم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ الشُّرُوطِ وَالْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ^[١]

• • •

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «الشُّرُوطُ وَالْعُيُوبُ فِي النِّكَاحِ» جَمَعَ الْمُؤَلَّفُ بَيْنَ الشُّرُوطِ وَالْعُيُوبِ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ فَقَدْ شَرَطَ؛ إِذْ إِنَّ الْعَقْدَ الْمُطْلَقَ مُقْتَضَاهُ السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ، فَكَانَ الْعَاقِدَ شَرَطَ بِمُطْلَقِ عَقْدِهِ خُلُوَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ مِنَ الْعُيُوبِ؛ فَلِهَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا. سَبَقَ لَنَا شُرُوطُ النِّكَاحِ، فَنَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ، فَنَقُولُ: الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ الْعَلَامَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [حمد: ١٨] أَي: عَلَامَاتُهَا.

أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ شُرُوطِ النِّكَاحِ وَالشُّرُوطِ فِيهِ، فَهُوَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:
أَوَّلًا: أَنَّ شُرُوطَ النِّكَاحِ مِنْ وَضْعِ الشَّارِعِ، فَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي وَضَعَهَا وَجَعَلَهَا شُرُوطًا، وَأَمَّا الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ فَهِيَ مِنْ وَضْعِ الْعَاقِدِ، وَهُوَ الَّذِي شَرَطَهَا. ثَانِيًا: شُرُوطُ النِّكَاحِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّةُ النِّكَاحِ، أَمَّا الشُّرُوطُ فِيهِ فَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّتُهُ، إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا لُزُومُهُ، فَلِمَنْ فَاتَ شَرْطُهُ فَسَخَ النِّكَاحُ. ثَالِثًا: أَنَّ شُرُوطَ النِّكَاحِ لَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطَهَا، وَالشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ يُمَكِّنُ إِسْقَاطَهَا مِمَّنْ هِيَ لَهُ.

رَابِعًا: شُرُوطُ النِّكَاحِ لَا تَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ، وَالشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ تَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الشُّرُوطَ فِي النِّكَاحِ يُعْتَبَرُ أَنْ تَكُونَ مُقَارِنَةً لِلْعَقْدِ، أَوْ سَابِقَةً عَلَيْهِ، لَا لَاحِقَةً بِهِ، فَمَحَلُّهَا إِمَّا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ.

= في صُلْبِ العقدِ مثلُ أن يقولَ: زَوَّجْتُكَ ابنتي هذه على أن لا تتزَوَّجَ عليها، فهذا مُقَارِنٌ للعقدِ، أو زَوَّجْتُكَ ابنتي هذه على أن تَدْفَعَ لها خَمْسَ مِئَةِ رِيَالٍ مَهْرًا، هذا مُقَارِنٌ أَيْضًا.

والشَّرْطُ السَّابِقُ: أن يَتَّفَقَ هو وإِيَّاهُ حينَ خَطَبَها منه أن لا يتزَوَّجَ عليها، فهذا الشَّرْطُ مع كونه سابقًا للعقدِ لكنَّهما اتَّفَقَا عليه فيُعْتَبَرُ؛ لأنَّ العقدَ الذي حَصَلَ مَبْنِيٌّ على ما سَبَقَ مِنَ الشُّرُوطِ.

وقد سَبَقَ لَنَا فِي الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ مِنْهَا الْمُقَارِنُ وَاللَّاحِقُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، دونَ ما اتَّفَقَا عليه قَبْلُ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ كَالنِّكَاحِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَأَنَّ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ يَكُونُ كَالْمُقَارِنِ.

أَمَّا النِّكَاحُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الشَّرْطُ اللَّاحِقُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ خِيَارٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَفِي الْبَيْعِ يُمَكِّنُ أَنْ يُلْحَقَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَمَا لَوْ لَحِقَ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي جَمِيعِ الشُّرُوطِ فِي الْعُقُودِ الصَّحَّةُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ؛ وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الْأَمْرَةِ بِالْوَفَاءِ بِالْعَقْدِ: ﴿يَكْتُمُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَاتِبٌ مَسْئُولٌ﴾ [الإسراء: ٣٤] وكذلك الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى عَنْ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(١) وكذلك قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثَّةَ شَرْطٍ^(١).

فالحاصل: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشُّرُوطِ الْحُلُّ وَالصَّحَّةُ، سواءً في النِّكَاحِ، أو في الْبَيْعِ، أو في الإِجَارَةِ، أو في الرِّهْنِ، أو في الْوَقْفِ.

وَحُكْمُ الشُّرُوطِ الْمَشْرُوطَةِ فِي الْعُقُودِ إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً أَنَّهُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ فَإِنَّ الْوَفَاءَ بِالْعَقْدِ يَتَضَمَّنُ الْوَفَاءَ بِهِ وَبِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ شُرُوطٍ وَصِفَاتٍ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي الْعَقْدِ، وَقَدْ قِيلَ:

الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حِلٌّ وَامْتِنَعُ عِبَادَةً إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ^(٢)
وَالْغَرِيبُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْمَذْهَبِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرَوْنَ أَنَّ الْوَفَاءَ بِالشُّرُوطِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، حَتَّى فَيَمُنَّ لَا يَمْلِكُ الْفَسْخُ^(٣).

وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ، وَخَالَفَ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الثَّابِتُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِينَ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٤).

= وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وقال: حديث حسن صحيح.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٢) شرح منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُمُ اللَّهُ (البيت ٢٣).

(٣) انظر: الإنصاف (٣٩٦/٢٠-٣٩٧).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

إِذَا شَرَطْتَ طَلَاقَ ضَرَّتْهَا^[١]،

= فالصواب: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ شَرَطَ عَلَيْهِ شَرْطٌ أَنْ يَوْفِيَ بِهِ؛ اسْتِنَادًا إِلَى الْآيَاتِ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا، وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَمَنْ الْغَرِيبُ أَنْ نَوْجِبَ الْوَفَاءَ بِالشَّرْطِ فِي عَقْدٍ عَلَى بَيْعٍ لَا يُسَاوِي خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ، وَلَا نَوْجِبَ الْوَفَاءَ بِالشَّرْطِ فِي عَقْدٍ يَكُونُ الْعَوَظُ فِيهِ الزَّوْجَةَ، الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْحَرْثِ، وَالْعَوَظُ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ خَمْسُونَ أَلْفًا!!

والشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: صَحِيحَةٍ، وَفَاسِدَةٍ غَيْرِ مُفْسِدَةٍ، وَفَاسِدَةٍ مُفْسِدَةٍ.

الأول: شُرُوطٌ صَحِيحَةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْطَ الصَّحِيحَ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْعَقْدِ، فَالصَّحِيحَةُ يَصِحُّ مَعَهَا الْعَقْدُ، وَمِنْهَا:

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا شَرَطْتَ طَلَاقَ ضَرَّتْهَا» (إِذَا) شَرْطِيَّةٌ، وَالْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: «صَحَّ» فَإِذَا شَرَطْتَ طَلَاقَ ضَرَّتْهَا فَإِنَّ الشَّرْطَ صَحِيحٌ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ.

مثال ذلك: خَطَبَ رَجُلٌ مِنْ شَخْصٍ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ تُطَلِّقَ زَوْجَتَكَ.

نقول: هَذَا الشَّرْطُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ الَّتِي شَرَطْتَ أَنْ يُطَلِّقَ ضَرَّتْهَا لَهَا مَقْصُودٌ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ تَنْفَرِدَ بِهِ، وَهَذَا مَقْصُودٌ لِلنِّسَاءِ بِلَا شَكٍّ، وَكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّ النِّسَاءَ يُحِبُّنَ أَنْ يَنْفَرِدَ الزَّوْجُ بِهِنَّ، فَيَكُونُ هَذَا مَقْصُودًا صَحِيحًا.

لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، وَالنَّظْرَ فِي مُقَابَلَةِ الْأَثَرِ عَمَى وَلَيْسَ بِنَظَرٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُخَالَفُ النَّصَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَهَذَا الشَّرْطُ يُخَالَفُ

أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى، أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا^(١)،

= قول رسول الله ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا» فأتى بالأخوة التي تستوجب عدم الاعتداء على حقها، ثم علل فقال: «لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا»^(١) يعني: فإن هذا الشرط موجب لقطع رزقها من هذا الزوج الذي يُنفق عليها، وهذا أذنى ما يوجبهُ، وإلا فالرسول ﷺ ذكر الأذنى لِيُسْتَدَلَّ به على الأعلى.

ففراق زوجها لها فراق العشرة، وإن كانت ذات أولادٍ ففراق أولادٍ، وتشتُّهم، وهذا أعظم، فالرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نبّه بأذنى المفاسد على أعلاها.

فإذا قلنا بجوازِهِ، فمعنى ذلك أننا خالفنا النَّصَّ، وأبَحْنَا لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَشْتَرِطَهُ.

إذا: هذا الشرط يَدْخُلُ في الشرط الفاسدة لا في الشرط الصحيحة؛ لمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ.

وقولهم: إن لها في ذلك غَرَضًا مَقْصُودًا، نقول: صحيح، لكن فيه اعتداء على غيرها ممن هي أمكنُ منها بزواجها، فيكون هذا النظر الذي قالوه مُقَابَلًا بِأَثَرٍ وَنَظَرٍ، فلو تزوّجها على هذا الشرط ثم دَخَلَ بها وأمسك الأولى فليس لها أن تُطَالِبَهُ بِطَلَاقِهَا؛ لِأَنَّ الشرط الفاسد كأن لم يَكُنْ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا» الْفَرْقُ بَيْنَ التَّسَرِّيِّ وَالتَّزَوُّجِ، أَنَّ التَّسَرِّيَّ الْوَطْءُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَالتَّزَوُّجُ عَقْدُ النِّكَاحِ، فَإِذَا اشْتَرَطَتْ امْرَأَةٌ أَنْ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا زَوْجُهَا، فَقَبِلَ، فَإِنَّ هَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْأُمَةِ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدُ، فَلَمْ تَعْتَدِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، رقم (٢١٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إناثها».

= على أحد، أو اشترطت أن لا يتزوج عليها فإن هذا يجوز.

وقال بعض العلماء: إنه لا يجوز؛ لأنه حَجَرٌ على الزوج فيما أباح الله له، فهو مخالف للقرآن: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرِيعٌ﴾ [النساء: ٣].

فيقال في الجواب على ذلك: هي لها عَرَضٌ في عَدَمِ زَوَاجِهِ، ولم تَعْتَدِ على أحد، والزَّوْجُ هو الذي أَسْقَطَ حَقَّهُ، فإذا كان له الحَقُّ في أن يتزوج أكثر من واحدة وأسقطه، فما المانع من صحّة هذا الشرط؟! ولهذا فالصّحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله من أن ذلك شرطٌ صحيحٌ^(١).

فإذا قيل: ما الفرق بين هذه المسألة والمسألة الأولى؟

فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر؛ لأنه في الأول الرجل مُتَزَوِّجٌ، وهنا لم يتزوج، فليس في هذه المسألة الأخيرة عُدْوَانٌ على أحد؛ ولهذا يقال: إن الدَّفْعَ أَهْوَنُ مِنَ الرَّفْعِ، وهي قاعدةٌ معروفةٌ من قواعد الفقه، والاستدامة أقوى من الابتداء، ثم إن الوفاء به -أيضا- هو المُوَافَقُ لِلْمَرْوَةِ وَالْأَخْلَاقِ؛ لأنه ليس من كَرِيمِ الْخُلُقِ أَنْ تَتَزَوَّجَ امرأةً على أنك لا تتزوج عليها، ثم إذا أزلت بكَارَتَهَا وصارت كاسِدةً بين الناس تَذْهَبُ وتَتَزَوَّجُ عليها!!

مسألة: لو قالوا للزوج: نَشْرُطُ عَلَيْكَ أَنَّكَ لَوْ تَزَوَّجْتَ فَهِيَ طَالِقٌ، فقال: لكم ألا أتزوج، وإن تزوجت فهي طالق، يصح شرط ألا يتزوج، لكن لو تزوج هل تَطْلُقُ؟

(١) ذكره إسحاق الكوسج في مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (١٠٥٣).

أَوْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا^[١] أَوْ بَلَدِهَا^[٢]،

= لا؛ لَأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُ، فَالطَّلَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ، وَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يَتَزَوَّجْ حَتَّى يُطَلَّقَ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ امْرَأَةً سَمِعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَبَدَأَتْ تُخَالِفُهُ، فَإِذَا أَمَرَهَا بِشَيْءٍ لَمْ تَمْتَثِلْ، وَقَالَتْ: لَأَتَّكَ سَتَزَوَّجُ، فَقَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ أَرْضِيكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: إِذَا تَزَوَّجْتُ أَيَّ امْرَأَةٍ فَهِيَ طَالِقٌ، ثُمَّ عَقَدَ عَلَى امْرَأَتَيْنِ فَلَا تُطَلَّقَانِ؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعَلَّقَ الطَّلَاقُ عَلَى النِّكَاحِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ سَابِقًا لِلطَّلَاقِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا» قَالَ: أَنَا أَزَوَّجَكَ بَنَتِي لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا تُخْرِجَهَا مِنْ بَيْتِي فَيَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَسْقَطَ حَقَّهُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عُدْوَانٌ عَلَى أَحَدٍ، لَكِنْ يَجُوزُ فِيهَا بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهَا إِسْقَاطَ هَذَا الشَّرْطِ وَلَوْ بَعْوَضٍ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ بَلَدِهَا» اشْتَرَطْتُ أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ بَلَدِهَا فَهَذَا جَائِزٌ، وَهُوَ أَوْسَعُ مِنَ الدَّارِ قَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنْ يُخْرِجَهَا إِلَى بَيْتِهِ، أَوْ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى مِنَ الْبَلَدِ، فَإِنْ اتَّسَعَتِ الْبَلَدُ حَتَّى صَارَتْ بِلَادًا، فَنَقُولُ: مَا دَامَ اسْمُ الْبَلَدِ بَاقِيًا عَلَى هَذِهِ الْمُنْطَقَةِ فَهُوَ بَلَدُهَا، فَيَجُوزُ هَذَا الشَّرْطُ.

وَفِي (الرُّوضِ)^(١): «أَوْ أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَوْلَادِهَا» فَهَذَا -أَيْضًا- شَرْطٌ صَحِيحٌ. كَذَلِكَ -أَيْضًا- إِذَا شَرَطْتَ أَنْ تُرْضِعَ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ وَقَبْلَ هَذَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا أَفْصَى مَا فِيهَا أَنَّهَا إِسْقَاطُ لِكَمَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ مِنَ الزَّوْجِ، وَهُوَ الَّذِي رَضِيَ بِذَلِكَ وَأَسْقَطَ حَقَّهُ.

(١) الرُّوضُ الْمَرْبُوعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٦/ ٣١٥).

أَوْ شَرَطْتُ نَقْدًا مُعَيَّنًا^[١]، أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا صَحَّ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ شَرَطْتُ نَقْدًا مُعَيَّنًا» يعني في المهر، بأن قالت: أريد أن يكون صداقي من الدولارات فإنه يجوز، ولو اشترطت أن يكون المهر من النقد المعدني - يعني ذهبًا أو فضة - فإنه يجوز، ولو شرطت أن يكون صداقها من فئة مِئَتَيْنِ الجديدة فإنه يجوز؛ لأنه قد يكون لها فيها غَرَضٌ.

فالهمم: إذا شرطت نَقْدًا مُعَيَّنًا لَزِمَ الزَّوْجُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّكْرُ أَمَانًا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والشروط في العقود هي أوصاف للعقود، فتدخل في قوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

[٢] قوله: «أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا صَحَّ» أي: والتزم الزوج بذلك، فالشرط صحيح، ولا مانع.

وقوله: «في مهرها» متعلق بقوله: «مُعَيَّنًا».

وقوله: «زِيَادَةً» لو شرطت العكس أي: نَقَصًا في المهر، فهذا يَصَحُّ، بأن قالت: بشرط أن لا يكون مهري إلا مئة ريال، ثم أعطها مِئَتَيْنِ فإن لها أن تَرُدَّ المئة؛ لأنه قد يكون لها غَرَضٌ في قِلَّةِ المهر، إما لثلاث تَنكِسِرَ قُلُوبُ أَخَوَاتِهَا، أو صَدِيقَاتِهَا، أو تُرِيدُ أَنْ تَسُنَّ سُنَّةَ حَسَنَةَ بِتَقْلِيلِ المهور، فلها أن تَرُدَّ الزَّائِدَ على ما شرطت؛ لأنَّ الحقَّ لها وَأُسْقَطَتْهُ.

وعُمُومُ قولِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا» يَشْمَلُ الزِّيَادَةَ الْكَثِيرَةَ وَالزِّيَادَةَ الْقَلِيلَةَ، فلو قالت: أنا أَشَرَطْتُ عَلَيْكَ أَنْ يَكُونَ مَهْرِي مِليونَ رِيَالٍ، ومهرها لا يُساوي إِلَّا مِئَتِي رِيَالٍ، فهذا يَصَحُّ والحقُّ لها، وهذا قد يَقَعُ تَعْجِيزًا لِلخَاطِبِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُرِيدُهُ،

فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ^[١].

= وأبوها أو أمُّها أو حاشيتُها يُريدون أن يُجبروها على ذلك، فتقول: لا مانع، بشرط أن يُعطيني مهرًا مليون ريال، فإن كان تعجيزًا فسوف يرفضه الزوج غالبًا، فاشتراط الزيادة الكبيرة قد يكون لغرض، ونحن نقول: إنَّ الشرط في النكاح هي إلزام أحد الزوجين الآخر ما له فيه غرض.

والزيادة في المهر، هل تكون لها أو لأُمِّها وأبيها؟

تكون لها بنص القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ﴾ أي: مهرهنَّ ﴿نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤] أي: عطية لا منة فيها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ» يعني: إن خالف هذه الشروط، أن يُطلِّقَ ضرَّتَها، وألا يتزوج عليها، ولا يتسرى، ولا يُجرِّجَها من دارها أو بلدِها، أو زيادةً نقدٍ مُعيَّن، أو زيادةً في مهرها، سَبْعُ مسائل، لكنَّ الأولى منها ضَعِيفَةٌ لا تُعْتَبَرُها، فيكونُ المُعْتَبَرُ من المسائل التي عدها سِتُّ مسائل، إن خالفها فلها الفسخ.

وقد يُستفاد من ظاهر قوله: «فَإِنْ خَالَفَهُ» أنَّ المخالفة ليست حرامًا؛ لأنَّه لم يقل: «وَتَحْرُمُ مُخَالَفَتُهُ» فقد يُقال: إنَّ ظاهر كلامه أنَّ مخالفة الشرط ليست حرامًا، وأنَّ الوفاء به ليس بواجب وهو المذهب؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّه إذا لم يفِ فلها الخيارُ يعني فقد استفادت، فلا تُلْزَمُ.

ولكنَّ الصَّحيح: أنَّ الوفاء به واجبٌ كما سبق، لكنَّ إذا لم يفِ به -سواءً قلنا: إنَّ الوفاء سنَّةٌ، أو قلنا: إنَّه واجبٌ- فلها الفسخ.

وقوله «فَلَهَا» اللَّامُ هل هي للإباحة أو للاستحقاق أو لهما جميعًا؟ لهما جميعًا، فالفسخ حقُّ لها، إن شاءتْ فسختْ وإن شاءتْ لم تفسخ.

= وقوله: «فَلَهَا الْفَسْخُ» ظاهره: على التَّراخي، يعني: لا يُشترط أن تُبَادِرَ وتَفْسَخَ. مثال ذلك: اشترطت أن لا يتزوج عليها، فتزوج، نقول: ظاهر كلام المؤلف أن الفسخ على التَّراخي؛ لقوله: «فَلَهَا الْفَسْخُ» ولم يقل: فوراً، فلما لم يشترط الفورية عَلِمَ أَنَّهُ على التَّراخي.

وقد يقول قائل: لم يذكر التَّراخي إذا بَيَّقى الفسخ استحقاقه مطلقاً، فإذا كان مطلقاً فمتى شاءت فَسَخَتْ، لكن إن وُجِدَ منها ما يدلُّ على الرِّضا فإنه يَسْقُطُ حَقُّهَا، فدلالة الرِّضا منها إمَّا بالقول وإمَّا بالفعل، أمَّا القول فأن تقول: لا بأس، أنا راضية بما خالفت فيه، وأمَّا بالفعل فأن تستقرَّ وما أشبه ذلك، فإذا لم يُعْلَمَ رضاها فإن لها الفسخ.

وإذا قلنا: لها الفسخ، فالصَّواب أن لها أن تَفْسَخَ بدون إذن الحاكم؛ لأنَّ هذا شرط لا اختلاف لها فيه، وقد امتنع من عليه الشرط من التَّزامه به، فلا حاجة للحاكم؛ لأننا نحتاج إلى الحاكم في الفسوخ التي فيها الخلاف.

مسألة: بعض الناس يشترط على الزوج أن لا يسافر بزوجه إلى الخارج، وهذا يقع كثيراً، فهذا الشرط صحيح، لكن إذا تزوجها وأسقطت هذا الشرط فيسقط؛ لأنَّ الحق لها، ولا نقول: إن لأبيها أن يمنعها من السفر إذا خاف عليها الفتنه؛ لأنَّها لما تزوجت صار وليها زوجها، قال النبي ﷺ: «الرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَإِذَا زَوَّجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ فَفَعَلَا وَلَا مَهْرَ بَطَلَ النِّكَاحَانِ^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا زَوَّجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ فَفَعَلَا وَلَا مَهْرَ بَطَلَ النِّكَاحَانِ» هذا من الشروطِ الفاسِدةِ المُفسِدةِ.

«إِذَا زَوَّجَهُ وَلَيْتَهُ» أي: مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهَا، ففَعِيلٌ هُنَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أي: مَوْلِيَّتُهُ «عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ» يَعْنِي: مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهَا، مِنْ بِنْتٍ، وَأُخْتٍ، وَعَمَّةٍ، وَالْجَدَّةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَهُوَ ابْنُ ابْنِ فَلَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهَا.

وقوله: «عَلَى» أي بشرط «أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا» والمهرُ هو الصَّدَاقُ الَّذِي يُدْفَعُ بَعْدَ النِّكَاحِ «بَطَلَ النِّكَاحَانِ» كُلُّ مِنْهُمَا يَبْطُلُ. والدَّلِيلُ أَثَرٌ وَنَظَرٌ:

أَمَّا الْأَثَرُ: فَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ، وَفُسِّرَ الشُّغَارُ بِأَنْ يُزَوَّجَهُ مَوْلِيَّتُهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ مَوْلِيَّتُهُ وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا^(١).

وَأَمَّا التَّعْلِيلُ فَمِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ جُعِلَ مَهْرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بُضْعَ الْآخَرَى، فَهَلْ هَذَا ابْتِغَى بِإِلَهِ أَوْ ابْتِغَى بِفَرْجِ مَوْلِيَّتِهِ؟

الْجَوَابُ: ابْتِغَى بِفَرْجِ مَوْلِيَّتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] يَعْنِي: أَنْ تَطْلُبُوا النِّكَاحَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَهَذَا الرَّجُلُ طَلَبَ النِّكَاحَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الشغار، رقم (٥١١٢)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه، رقم (١٤١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= بَفَرَجَ مَوْلِيَّتِهِ، فَجَعَلَ فَرَجَ مَوْلِيَّتِهِ هُوَ الْمَهْرُ.

ثانياً: أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ عَادَتْ مَنَفَعَةُ الصَّدَاقِ إِلَى غَيْرِ الْمَرْأَةِ، فَعَادَتْ إِلَى الْوَلِيِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] أي: عَطِيَّةٌ بِلَا تَقْصِيرٍ، فَأُضَافَ الصَّدَاقُ إِلَيْهِنَّ، وَأَمَرَ بِإِعْطَائِهِنَّ إِيَّاهُ نِحْلَةً، وَهَذَا مَا أُعْطِينَا هَذِهِ الْمُسْكِينَةَ صَدَاقًا.

ثالثاً: أَنَّ هَذَا فِيهِ غَالِبًا مُخَالَفَةُ الْأَمَانَةِ وَمُجَانَبَتُهَا، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يَحْصُلُ لَهُ فَرَجٌ امْرَأَةً بِفَرَجِ مَوْلِيَّتِهِ غَفَلَ عَنْ مُقْتَضَى الْأَمَانَةِ، وَهِيَ اخْتِيَارُهُ الْكُفَّاءَ لَهَا، وَصَارَ لَا يَهْتَمُّ إِلَّا مَنْ يُحَقِّقُ لَهُ رَغْبَتَهُ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ صَالِحًا أَوْ طَالِحًا فَلَا يَهْتَمُّ، يَأْتِيهِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَيَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ تُزَوِّجَنِي بِمَهْرٍ، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ بِنْتُ فَيَقُولُ: لَا، وَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ الْفَاسِقُ عِنْدَهُ بِنْتُ فَيَتَبَادَلَانِ، فَبِئْسَ هَذَا تَضْيِيعٌ لِلْأَمَانَةِ الَّتِي حَمَّلَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِنْسَانِ؛ وَلِهَذَا كَانَ هَذَا الْعَقْدُ بَاطِلًا بِالْأَثَرِ وَبِالنَّظَرِ.

وقوله: «وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا» مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ صَحَّ الْعَقْدُ، وَظَاهَرُ كَلَامِهِ: سِوَاءُ كَانَ الْمَهْرُ قَلِيلًا أَمْ كَثِيرًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَلَا مَهْرٌ» فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ نَافِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلشُّغَارِ قَالَ: «أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ»^(١).

وأيضاً: فَإِنَّ الشُّغَارَ بِمَعْنَى الْخُلُوِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: شَغَرَ الْمَكَانَ إِذَا خَلَا، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ: وَظِيفَةُ شَاغِرَةٍ، يَعْنِي: خَالِيَةً، مَا فِيهَا أَحَدٌ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَهْرٌ فَلَا خُلُوَّ، وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وَهَذَا الرَّجُلُ قَدْ ابْتَغَى بِأَلِهِ، فَقَدْ بَدَلَ مَهْرًا،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب الحيلة في النكاح، رقم (٦٩٦٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم

نكاح الشغار وبطلانه، رقم (١٤١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= فيكون النكاح صحيحًا بالمهر، سواء كان قليلا أم كثيرا.

وقال بعض أهل العلم - ومنهم الحَرَقِيُّ أحدُ فقهاء الحنابلة^(١) -: لا يصح وإن سُمِّيَ لهما مهرٌ، وأنَّ الشَّغارَ ليس من الخُلُو، ولكن من شَغَرَ الكَلْبُ، إذا رَفَعَ رِجْلَهُ؛ لِيَبُولَ، وأنَّه سُمِّيَ بهذا الاسمِ تَقْيِيحًا له، وهو ظاهرٌ ما في قِصَّةِ مُعاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيثُ أَمَرَ بِفَسْخِ النِّكَاحِ مع تَسْمِيَةِ المَهْرِ، وقال: هذا الشَّغارُ الذي نَهَى عنه رسولُ اللَّهِ ﷺ^(٢)، صَحِيحٌ أَنَّ المَهْرَ تامٌ، ولكن ربَّما أَنْ يُضَيِّعَ الإنسانُ أمانتَهُ بسببِ أَنَّهُ سَيَحْصُلُ على التَّزْوَجِ بهذه المرأة.

وقال بعضُ العلماءِ بالتَّفْصِيلِ، وهو أَنَّهُ إذا كان المَهْرُ مَهْرَ مِثْلِهَا لم يَنْقُصْ، والمرأةُ قد رَضِيَتْ بالزَّوْجِ وهو كُفٌّ لَهَا، فَإِنَّ هذا صَحِيحٌ^(٣).

وهذا هو الصَّحِيحُ عندنا، أَنَّهُ إذا اجْتَمَعَتْ شُرُوطُ ثَلَاثَةٍ، وهي: الكَفَاءَةُ، ومَهْرُ المِثْلِ، والرِّضَا، فَإِنَّ هذا لا بَأْسَ به؛ لِأَنَّهُ ليس هناك ظُلْمٌ لِلزَّوْجَاتِ، فقد أُعْطِيَ المَهْرَ كامِلًا، وليس هناك إِكْرَاهٌ، بل غَايَةُ ما هُنَاكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قد رَغِبَ بِنْتِ الْآخَرِ فشرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوِّجَهُ، لا سِيَّما في مِثْلِ وَقْتِنَا هذا، حيثُ صَارَ النَّاسُ -والعياذُ بِاللَّهِ- لا يُمكنُ أَنْ يَزَوِّجُوا بَنَاتِهِمْ وَيَتَحَجَّرُوا هُنَّ.

لكن وإن قلنا: إِنَّ هذا صَحِيحٌ مِنْ حيثِ النَّظَرُ، فَإِنَّهُ لا يَنْبَغِي فَتْحُ البابِ لِلْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ الإنسانَ الذي ليس عنده خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ، إذا كان يَهْوَى أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ هذا الرَّجُلِ،

(١) انظر: المغني (١٠/٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٩٤)؛ وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الشغار، رقم (٢٠٧٥) وابن حبان (٤١٥٣).

(٣) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣١٨).

فَإِنْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرٌ صَحَّ^[١].

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطٍ أَنَّهُ مَتَى حَلَّلَهَا لِلأَوَّلِ طَلَّقَهَا^[٢]،

= فهي وإن كرهت الزوج فيجبرها، فسد الباب في مثل هذا الوقت أولى، وأن يقال: متى شرط أن يزوجه الآخر فإنه يجب فسخه؛ ذرءاً للمفسدة، أما من حيث المعنى ومن حيث النظر: فإن ظاهر الأدلة يقتضي أنه إذا وجد مهر العادة والرضا والكفاءة فلا مانع.

[١] قوله رحمه الله: «فَإِنْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرٌ صَحَّ» أي: كلا النكاحين، واعتمدوا على قوله في الحديث: «الشَّعَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ»^(١) قالوا: هذا التفسير يحل الإشكال، ويدل على أنه إذا كان بينهما صداق فإن النكاح صحيح، وكذلك الاشتقاق يدل عليه فهو من شَغَرَ المكان إذا خلا، والعبرة في الألفاظ بمعانيها، فالشَّعَارُ إذا ليس فيه مهر، فإن سُمِّيَ فيه مهر فليس فيه خلوة، وقد سبق بيان ذلك.

وقوله: «مَهْرٌ» نكرة في سياق الشرط، وظاهره: ولو قليلاً، لكنه خلاف المذهب، فالمذهب قالوا: غير قليل بلا حيلة^(٢)، فإن كان قليلاً حيلةً فإنه لا يصح حتى على المذهب.

[٢] قوله: «وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطٍ أَنَّهُ مَتَى حَلَّلَهَا لِلأَوَّلِ طَلَّقَهَا» هذا -أيضاً- شرط فاسدٌ مُفْسِدٌ، ويسمى نكاح التحليل، كامراًة مطلقاً ثلاثاً، والرجل إذا طلق زوجته

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الشعار، رقم (٥١١٢)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشعار وبطلانه، رقم (١٤١٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) شرح منتهى الإرادات (١٨٤/٥).

= ثلاثًا لا تحلُّ له حتى تنكح زوجًا غيره؛ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فجاء رجل فتزوّجها، لكن اشترط أهل الزّوجة عليه أنّه متى حلّ لها للأوّل طلقها، فوافق على هذا الشرط، فهذا الشرط فاسدٌ مفسدٌ؛ لأنّه نكاحٌ غير مقصودٍ، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

والنكاح يُرادُ به الدّوام والاستمرار، وهذا لا يُرادُ به ذلك؛ ولهذا سمّاهُ النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالتَّيْسِ المُسْتَعَارِ^(٢)، فهو كرجلٍ استعارَ تيسًا؛ ليبقى عنده في غنمه ليلةً، ثم ينصرف، وهو جديرٌ بأن يُسمّى بهذا الاسم؛ لأنّه ما أرادَ بهذا النكاح البقاءَ ولا العشرةَ ولا الأولادَ، وإنّما أرادَ جماعًا يحلّها به للأوّل فلا يصح؛ ولأن الرّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَعَنَ المُحْلَلَ والمُحْلَلَّ له^(٣).

فالمُحْلَلُّ؛ لأنّه -والعياذُ بالله- اتَّخَذَ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوءًا، فالنكاحُ يُرادُ للبقاء، وهذا لم يُردّه للبقاء، والمُحْلَلُّ له إنّ كان عالمًا فمَلْعُونٌ، أمّا إنّ كان ليس بعالمٍ فليس بمَلْعُونٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١٩٣٦)، والحاكم (٢/١٩٩) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٨٣/١)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في التحليل، رقم (٢٠٧٦)، والترمذي: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١١١٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١٩٣٥)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وضعفه الترمذي.

وأخرجه أحمد (٤٤٨/١)، والترمذي: كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم (١١٢٠)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثًا، رقم (٣٤٤٥)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

أَوْ نَوَاهُ بِلَا شَرْطٍ^(١)،

= لكن إذا عِلِمَ فلا يجوز أن يتزوجها؛ وذلك لأنَّ النِّكَاحَ الثَّانِي غيرُ صَحِيحٍ، ولا بُدَّ أن يكونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا حتى تَحِلَّ لِلأَوَّلِ، فهو ليس نِكَاحًا شَرعًا فلا يُؤَثِّرُ ما يُؤَثِّرُهُ النِّكَاحُ الصَّحِيحُ، وعلى هذا فلا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ ولا لِلثَّانِي، أمَّا الثَّانِي فلأنَّ عَقْدَهُ عَلَيْهَا غيرُ صَحِيحٍ، وأمَّا الأَوَّلُ فلأنَّها لم تَنْكِحْ زَوْجًا غَيْرَهُ في الواقعِ.

وهل يُسَمَّى زَنًا؟

قد يكون فيه شبهة لكن ليس زَنًا مُحَضًا، وقد رُوِيَ عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أُوتَى بِمُحَلِّلٍ وَلَا مُحَلِّلٍ لَهُ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا»^(١)، فهذا الأثر يدلُّ على أَنَّهُ زَنًا؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلزَّانِي.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ نَوَاهُ بِلَا شَرْطٍ» أي: نَوَاهُ الزَّوْجَ الثَّانِي؛ ولهذا قال: «وإن تَزَوَّجَهَا بِشَرْطٍ أَوْ نَوَاهُ» أي: نَوَى الزَّوْجَ الثَّانِي أَنَّهُ مَتَى حَلَّلَهَا لِلأَوَّلِ طَلَّقَهَا، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ، والنِّكَاحُ باطلٌ، والدَّلِيلُ أَنَّ هذا نَوَى التَّحْلِيلِ فيكونُ دَاخِلًا في النَّهْيِ أَوْ في اللَّعْنِ، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢).

وماذا لو نَوَّهَ الزَّوْجَةُ، فوَفَّقَتْ على التَّزْوُجِ بِالثَّانِي من أَجْلِ أَنْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ؟

فظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ: أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِنِيَّةِ الزَّوْجَةِ، ووجهُهُ أَنَّهُ ليس بيدها شيءٌ، والزَّوْجُ الثَّانِي لَا يُطَلِّقُهَا؛ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، فليس على بَالِهِ هذا الأمرُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠٧٧٧)، وابن أبي شيبة (١٧٣٦٣)، والبيهقي (٢٠٨/٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب

قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن لم تنوّه هي ولكن نواه وليّها فكذلك؛ ولهذا قال بعض الفقهاء عبارة تُعتبر قاعدة، قال: مَنْ لا فُرْقَةَ بِيَدِهِ لا أَثَرَ لِنَيْتِهِ^(١).

فعلى هذا: تكون الزّوجة ووليّها لا أثر لنيتها؛ لأنّه لا فُرْقَةَ بِيَدِهِمَا.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن نيّة المرأة ووليّها كنيّة الزوج^(٢)، وهو خلاف المذهب^(٣)، وسلّموا بأنّه لا فُرْقَةَ بِيَدِهِمَا، لكن قالوا: بإمكانها أن يسعيا في إفساد النكاح، بأن تُنكّد على الزوج حتى يُطلقها، أو يُغروه بالدرهم، والنكاح عقد بين زوج وزوجة، فإذا كانت نيّة الزوج مؤثّرة فلتكن نيّة الزّوجة مؤثّرة أيضًا.

فعندنا ثلاثة: الزوج، والزّوجة، والوليّ، والذي تُؤثّر نيّته منهم هو الزوج على المذهب، والقول الرَّاجح: أن أيّ نيّة تقع من واحد من الثلاثة فإنّها تُبطل العقد؛ لقول النبي ﷺ: «إِتْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، والوليّ حينما عقد لم ينو نكاحًا مُستمرًا دائماً، وكذلك الزّوجة.

فإذا قال قائل: امرأة رفاعة القرظي تزوّجت عبد الرحمن بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجاءت تشكو للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن ما معه مثل هُدْبَةِ الثوب، فقال لها: «أترِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَي رِفاعَةَ؟» فقالت: نعم^(٤) ألا يدلّ ذلك على أن نيّة الزّوجة لا تُؤثّر؟

(١) انظر: الفروع (٢٦٥/٨)، والإنصاف (٤١٢/٢٠).

(٢) انظر: المغني (٥٣/١٠).

(٣) شرح منتهى الإرادات (١٨٦/٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، رقم (٢٦٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، رقم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ إِنْ رَضِيتُ أُمُّهَا، أَوْ إِذَا جَاءَ غَدٌ فَطَلَّقْتُهَا، أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ بَطَلَ الْكُلُّ^[١].

= نقول: هذه الإرادة، هل هي قبل العقد أو حدثت بعد أن رأت الزوج الثاني بهذا العيب؟

الذي يظهر أنها بعد أن رآته؛ لأن كون الرجل يتزوجها ويدخل بها، وليس عندها أي مُمانعة، ثم جاءت تشكي، فظاهر الحال أنه لولا أنها وجدت هذه العلة ما جاءت تشكي، والله أعلم، وإن كان الحديث فيه احتمال.

فإذا كان نكاح المحلل باطلاً ولا تحل به للأول، فمتى تحل؟

تحل إذا تزوجها بنكاح صحيح، نكاح رغبة، وجامعها، ولا بد من الجماع، فبغير جماع لا تحل، فلو بقيت مع الثاني عشر سنوات ولم يُجامعها لم تحل للأول، والدليل قول النبي ﷺ لامرأة رفاعة القرظي: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ»، والحكمة من ذلك أن الزوج الثاني إذا جامع رغب؛ فإن الجماع يقتضي المودة بين الزوجين.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ إِنْ رَضِيتُ أُمُّهَا، أَوْ إِذَا جَاءَ غَدٌ فَطَلَّقْتُهَا، أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ بَطَلَ الْكُلُّ» هذا النكاح المعلق، والمؤلف ذكر له أربع صور:

الأولى: إذا جاء رأس الشهر، وهذا تعليق محض.

الثانية: إذا رَضِيتُ أُمُّهَا، فهذا تعليق بفعل الغير.

الثالثة: تعليق الطلاق.

الرَّابِعَةُ: إِذَا وَقَّتْهُ بِمُدَّةٍ، أَيْ: وَقَّتَ النِّكَاحَ.

الأولى: إِذَا قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، فَهَذَا تَعْلِيقٌ مَحْضٌ، فَهَلْ يَصَحُّ النِّكَاحُ أَوْ لَا يَصَحُّ؟

يقول المؤلف: إِنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَنْجِيزُ الْعَقْدِ، فَلَا يَصَحُّ مُعْلَقًا.

وقوله: «رَأْسُ الشَّهْرِ» هل هو أَوَّلُهُ أَوْ آخِرُهُ؟

المعروفُ أَنَّ رَأْسَ الشَّهْرِ وَرَأْسَ الْحَوْلِ آخِرُهُ، فَإِذَا قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ يَعْنِي آخِرَهُ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، فَالنِّكَاحُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ مُعْلَقٌ عَلَى شَرْطٍ، فَإِذَا كَانَ نِكَاحًا مُعْلَقًا عَلَى شَرْطٍ ثُمَّ قَبِلَ، وَقَعَ الْقَبُولُ قَبْلَ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ عَلَى رَأْسِ الشَّهْرِ، فَإِذَا قَبِلَ الْآنَ لَمْ يَصَحِّ.

هذا هو المشهور من المذهب في هذه المسألة^(١) وغيرها، أَنَّ جَمِيعَ الْعُقُودِ غَيْرِ الْوَلَايَاتِ وَالْوَكَالَاتِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا لَا يَصَحُّ تَعْلِيقُهَا، فَالْبُيُوعُ لَا يَصَحُّ تَعْلِيقُهَا^(٢)، وَالْإِجَارَةُ لَا يَصَحُّ تَعْلِيقُهَا.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا، فَإِنْ كَانَ مَجَرَّدَ تَعْلِيقٍ فَالْقَوْلُ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ صَحِيحٌ، أَمَّا إِنْ كَانَ التَّعْلِيقُ فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُودٌ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ.

ثانيًا: إِذَا قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِنْ رَضِيتْ أُمُّهَا، فَقَالَ: قَبِلْتُ، فَرَضِيتْ أُمُّهَا، فَالنِّكَاحُ لَا يَصَحُّ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ النِّكَاحَ الْمُعْلَقَ عَلَى شَرْطٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَبُولُ قَبْلَ الْإِيجَابِ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٤٢٠)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٨٨-١٨٩).

(٢) الإنصاف (١١/٢٤٩).

= وقال بعض أهل العلم: إِنَّهُ يَصَحُّ^(١)؛ لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ تَعْلِيْقًا لَكُنْ لَهُ مَعْنَى، وهو رِضا الأُمِّ، فَإِنَّ رِضا الأُمِّ بِزَوَاجِ ابْنَتِهَا لَهُ شَأْنٌ كَبِيرٌ فِي إِصْلَاحِ مَا بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ؛ وَلِذَلِكَ بَعْضُ النِّسَاءِ تُفْسِدُ بِنْتَهَا عَلَى زَوْجِهَا إِذَا لَمْ تَرْضَهُ.

فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا رَضِيتُ أُمُّهَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ غَرَضًا صَحِيحًا، وَلِأَنَّ مُدَّتَهُ الْغَالِبُ أَنَّهَا تَكُونُ قَلِيلَةً، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَرَضِيتُ الأُمِّ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ فَقَطْ وَهُوَ إِعَادَةُ الْعَقْدِ، وَمَا أَسْهَلَ إِعَادَةَ الْعَقْدِ إِذَا كَانَ يَحْمِي الْإِنْسَانَ مِنَ الشُّبْهَةِ، وَيُخْرِجُ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ!

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَصَحُّ: أَنَّهُ لَوْ رَضِيتُ أُمُّهَا ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ، وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَصَحُّ، لَمْ يَتَرْتَّبْ شَيْءٌ.

قَالَ فِي (الرَّوْضِ)^(٢): «غَيْرُ: زَوَّجْتُ أَوْ قَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَيَصَحُّ، كَقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَهَا إِذَا كَانَتْ بِنْتِي، أَوْ: إِنْ أَنْقَضْتُ عِدَّتَهَا، وَهِيَ يَعْلَمَانِ ذَلِكَ».

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَ: قَبِلْتُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ يَصَحُّ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصَحُّ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ مَشِيئَةَ اللَّهِ؟ قُلْنَا: بَلْ قَدْ عَلِمْنَا مَشِيئَةَ اللَّهِ؛ لِأَنَّا إِذَا فَعَلْنَا الْمَأْمُورَ عَلَى حَسْبِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ شَاءَ فَعَلْنَا.

(١) الإنصاف (٢٠/٤٢٠-٤٢١).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣٢٣).

فإذا قلت: زوّجتك إن شاء الله، فقلت: قبلت هذا الزواج، علمنا أن الله شاءه لما وقع، وأن الله يرضاه بمقتضى الشرع، فنحن بوقوعه علمنا أنه مشاء لله، وبمعرفةنا أنه منطبق على مقتضى الشريعة علمنا رضا الله به، فبالوقوع نعلم أنه مراد، وبموافقته للشرع نعلم أنه مرضي؛ وذلك لأن الله لا يرضى إلا ما وافق شرعه: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنَىٰ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾. [الزمر: ٧] وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْفَاقِمْ أَفَنَسِيكَ﴾ [التوبة: ٩٦] فما خالف أمر الله ورسوله ﷺ فهو غير مرضي له، وقع أم لم يقع، وما وافق مشيئته وقع، سواء كان مرضياً له أم لم يكن مرضياً له.

المسألة الثانية: إذا كان ولياً لها بأن قال: زوّجتك هذه إن كانت ابنتي، وهو يعلم أنها بنته، والشهود يعلمون أنها ابنته، فهذا التعليق في الحقيقة بيان للواقع فيصح النكاح؛ والسبب أن هذا هو الواقع؛ لأنه لو لم تكن ابنته ما زوّجها، وهذا تعليق على وجود الشرط.

المسألة الثالثة: لو علقه على انتفاء مانع، بأن يقول: زوّجتك ابنتي هذه إن كانت انقضت عدتها، والزواج يعلم أنها منقضية، والشهود يعلمون أنها منقضية، فالنكاح صحيح؛ لأن هذا بيان للواقع، ومعلوم أنه لما انقضت عدتها صح نكاحها.

فصار التعليق بوجود الشرط أو انتفاء المانع صحيحاً إذا كان الولي والزواج والشهود يعلمون ذلك.

وقوله: «أَوْ إِذَا جَاءَ غَدٌ فَطَلَّقَهَا» أي: بأن قال: زوّجتك بنتي ليلة الثلاثاء، لكن صباح الأربعاء طلقها، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه وقته ولم يأت في الشرع أن النكاح يرد للطلاق.

= وقوله: «أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ» هذه هي القاعدة العامة، يعني: إذا وَقَّتَهُ بِمُدَّةٍ بَطَلَ النِّكَاحُ في كُلِّ المسائل، بأن قال: زَوَّجْتُكَ ابْتِغَاءَ مُدَّةٍ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ، فهذا الشَّرْطُ فَاسِدٌ مُفْسِدٌ، وهو ما يُسَمَّى بِنِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّمَتُّعُ هَذِهِ الْمُدَّةَ فَقَطْ.

ولو قال: زَوَّجْتُكَ ابْنِي مَا دُمْتُ في هذا البلد، أو: مَا دُمْتُ تَدْرُسُ في الجامعة فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُتْعَةُ، سَوَاءٌ قَيَّدَهَا بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ بِحَالٍ مُعَيَّنَةٍ لِلزَّوْجِ. فَالْقَاعِدَةُ إِذَا: كُلُّ نِكَاحٍ مُوقَّتٍ بِعَمَلٍ أَوْ زَمَنٍ فَإِنَّهُ نِكَاحٌ مُتْعَةٌ، لَا يَجُوزُ.

وَالْمُتْعَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لِلْإِسْلَامِ، فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلضَّرُورَةِ^(١)، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اضْطُرَّ لِمِثْلِ هَذَا النِّكَاحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ غَرِيبًا يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْفَسَادِ، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَإِنْ تَزَوَّجَ تَزَوَّجًا مُطْلَقًا كَثُرَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَإِنْ تَزَوَّجَ تَزَوَّجًا مُوقَّتًا قَلَّ عَلَيْهِ الْمَهْرُ، فَيَرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ.

وَلَكِنَّ هَذَا الرَّأْيَ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ -كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ خَطَبَ، وَقَالَ عَنِ الْمُتْعَةِ: «إِنَّهَا حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢) فَصَرَّحَ النَّبِيُّ ﷺ بِحُرْمَتِهَا، وَصَرَّحَ بِقَوْلِهِ: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَهَذَا خَبَرٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخره، رقم (٥١١٦) من طريق أبي جرة، قال: «سمعت ابن عباس: سئل عن متعة النساء فرخص، فقال له مولى له: إنها ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قلة؟ أو نحوه، فقال ابن عباس: نعم».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، رقم (١٤٠٦)، من حديث سبرة بن معبد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= والخبر لا يدخله النسخ، ثم هو خبرٌ مُقَيَّدٌ بِأَمَدٍ تَنْتَهِي بِهِ الدُّنْيَا.

فما دَامَ الرَّسُولُ ﷺ حَرَمَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فمعنى ذلك أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْسخَ هذا الْحُكْمُ أَبَدًا، فلو أَنَّ أَحَدًا قَالَ: إِنَّهَا حَرَامٌ، وهذا خَبَرٌ صَحِيحٌ لَكِنْ بِمَعْنَى الْحُكْمِ، والخبرُ الذي بِمَعْنَى الْحُكْمِ يَدْخُلُهُ النَّسخُ، قُلْنَا: لَكِنَّ هَذَا مَا يُمَكِّنُ دُخُولَ النَّسخِ فِيهِ؛ وَالسَّبَبُ أَنَّهُ قَالَ: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُتْعَةَ أُحِلَّتْ ثُمَّ حُرِّمَتْ ثُمَّ أُحِلَّتْ ثُمَّ حُرِّمَتْ^(١)، والصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ ثُمَّ حُرِّمَتْ.

وخالَفَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الرَّوَافِضُ؛ فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] وكَأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا، مَعَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ﴾ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴿ فهذا مُفْرَعٌ عَلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَبْتَغِي بِمَالِهِ حَالَ كَوْنِهِ مُحْصِنًا غَيْرَ مُسْلِفٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ يُشْبِهُ السَّفَاحَ، كَأَنَّهُ إِجَارَةٌ عَلَى الْوَطْءِ وَالِاسْتِمْتَاعِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً، وَلَكِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّكُمْ إِذَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِنَّ فَإِنَّ الْأَمْوَالَ الَّتِي أُعْطِيْتُمُوهُنَّ حَقٌّ لَهُنَّ، وَأَنَّ الْمَهْرَ يُثَبَّتُ بِالِاسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ وَإِنْ لَمْ يَطَأْ.

فَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ مُحَرَّمٌ وَبَاطِلٌ.

(١) قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ (١٠ / ٤٧): «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا أَحَلَّهُ اللَّهُ ثُمَّ حَرَمَهُ، ثُمَّ أَحَلَّهُ، ثُمَّ حَرَمَهُ إِلَّا الْمُتْعَةَ».

= بقي أن يُقال: لو نوى المتعة بدون شرط، يعني: نوى الزوج في قلبه أنه متزوج من هذه المرأة لمدة شهرٍ ما دام في هذا البلد فقط، فهل نقول: إن هذا حكمه حكم المتعة أو لا؟

في هذا خلاف، فمن العلماء من قال: إنه حرام، وهو المذهب^(١)؛ لأنه في حكم نكاح المتعة؛ لأنه نواه، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) وهذا الرجل قد دخل على نكاح متعة مؤقتة، فكما أنه إذا نوى التحليل وإن لم يشترطه صار حكمه حكم المُشترط، فكَذلك إذا نوى المتعة وإن لم يشترطها فحكمه كمن نكح نكاح متعة، وهذا القول قول قوي.

وقال آخرون: إنه ليس بنكاح متعة^(٣)؛ لأنه لا ينطبق عليه تعريف نكاح المتعة، فنكاح المتعة أن ينكحها نكاحاً مؤقتاً إلى أجل، ومقتضى هذا النكاح المؤجل أنه إذا انتهى الأجل انفسخ النكاح، ولا خيار للزوج ولا للزوجة فيه؛ لأن النكاح مؤقت، يعني: بعد انتهاء المدّة بلحظة لا تحل له هذه المرأة، وهو -أيضاً- ليس فيه رجعة؛ لأنه ليس طلاقاً بل هو انفساخ نكاح وإبانة للمرأة.

والناوي هل يلزم نفسه بذلك إذا انتهى الأجل؟

الجواب: لا؛ لأنه قد ينوي الإنسان أنه لا يريد أن يتزوجها إلا ما دام في هذا البلد، ثم إنه إذا تزوجها ودخل عليها رغب فيها ولم يطلقها، فحينئذ لا ينفسخ النكاح

(١) شرح منتهى الإرادات (١٨٨/٥).

(٢) تقدم تحريجه قريباً.

(٣) انظر: المغني (١٧٩/٧ - ١٨٠).

= بمقتضى العقد، ولا بمقتضى الشرط؛ لأنه ما شرط ولا شرط عليه، فيكون النكاح صحيحاً وليس من نكاح المتعة.

وشيخ الإسلام رحمه الله اختلف كلامه في هذه المسألة، فمرة قال بجوازه^(١)، ومرة قال بمنعه^(٢).

والذي يظهر لي أنه ليس من نكاح المتعة، لكنه محرم من جهة أخرى، وهي خيانة الزوجة ووليها، فإن هذا خيانة؛ لأن الزوجة ووليها لو علما بذلك ما رضا ولا زواجه، ولو شرطه عليهم صار نكاح متعة، فنقول: إنه محرم لا من أجل أن العقد اعتراه خلل يعود إليه، ولكن من أجل أنه من باب الخيانة والخدعة.

فإذا قال قائل: إذا هم زوجه، فهل يلزمونه بأن تبقى الزوجة في ذمته؟ فمن الممكن أن يتزوج اليوم ويطلق غداً؟

قلنا: نعم، هذا صحيح أن الأمر بيده إن شاء طلق وإن شاء أبقي، لكن هنا فرق بين إنسان تزوج نكاح رغبة، ثم لما دخل على زوجته ما رغب فيها، وبين إنسان ما تزوج من الأصل إلا نكاح متعة بنيت، وليس قصده إلا أن يتمتع هذه الأيام ثم يطلقها.

فلو قال قائل: إن قولكم: إنه خيانة للمرأة ووليها غير سديد؛ وذلك لأن للرجل عموماً أن يطلق متى شاء، فالمرأة والولي داخلان على مغامرة ومخاطرة، سواء في هذه الصورة أو غيرها؛ لأنهما لا يدريان متى يقول: ما أريدها.

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ١٤٧).

(٢) الفتاوى الكبرى (٨/ ٦).

= قلنا: هذا صحيح، لكنهما يعتقدان -وهو أيضًا يعتقد- أنه إذا كان نكاح رغبة أن هذا النكاح أبدي، وإذا طرأ طارئ لم يكن يخطر على البال فهو خلاف الأصل؛ ولهذا فإن الرجل المعروف بكثرة الطلاق لا ينساق الناس إلى تزويجه.

ولو فرضنا أن الرجل تزوج على هذه النية، فعلى قول من يقول: إنه من نكاح المتعة -وهو المذهب-^(١) فالنكاح باطل، وعلى القول الثاني -الذي نختاره- أن النكاح صحيح، لكنه آثم بذلك؛ من أجل الغش، مثل ما لو باع الإنسان سلعة بيعًا صحيحًا بالشروط المعتبرة شرعًا، لكنه غاش فيها، فالبيع صحيح والغش محرم، لكننا لا نشجع على هذا الشيء؛ لأنه حرام في الأصل.

ثم إن بعض الناس بدأ -والعياذ بالله- يستغل هذا القول بزنا صريح، فبعض الناس الذين لا يخافون الله ولا يتقونه يذهبون إلى الخارج؛ لأجل أن يتزوجوا، ليس لغرض، يعني: ليس غريبًا في البلد يطلب الرزق، أو يطلب العلم، وخاف من الفتنة، فتزوج، بل يذهب ليتزوج، ويقول: النكاح بنية الطلاق جائز.

وقد سمعنا هذا من بعض الناس، يذهبون إلى بلاد معينة معروفة -والعياذ بالله- بالفجور ليتزوج، وبعضهم يتزوج أكثر من عشر نساء في مدة عشرين يومًا؛ فلذلك يجب أن نقول: إن هذا حرام ممنوع، وحتى لو كان من الوجهة النظرية مباحًا، فهو من الوجهة التربوية يجب أن يكون ممنوعًا؛ لأنه صار وسيلة للفسوق والفجور، نسأل الله العافية.

(١) شرح منتهى الإرادات (١٨٨/٥).

والشَّيْءُ الْمُبَاحُ إِذَا تَضَمَّنَ وَقُوعًا فِي حَرَامٍ، أَوْ تَرَكًَا لَوَاجِبٍ صَارَ حَرَامًا؛ وَلِذَلِكَ لَوْ سَافَرَ الْإِنْسَانُ فِي رَمَضَانَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفْطَرَ حَرْمٌ عَلَيْهِ السَّفَرُ وَالْفِطْرُ، وَلَوْ أَكَلَ الْبَصَلَ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتْرَكَ الْمَسْجِدَ حَرْمٌ عَلَيْهِ أَكْلُ الْبَصَلِ، فَالْمُبَاحُ لَا يَعْنِي أَنَّهُ مُبَاحٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ وَلِذَلِكَ أَقُولُ -وإن كنتُ أَعْتَقِدُ أَنَّ النِّكَاحَ مِنْ حَيْثُ الْعَقْدُ لَيْسَ بِبَاطِلٍ، لَكِنْ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ اتَّخَذَ وَسِيلَةً لِلزَّنى، الَّذِي لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِجَوَازِهِ- أَقُولُ: يَجِبُ أَنْ يُمْنَعَ، وَأَنْ لَا يُنْشَرَ هَذَا الْقَوْلُ بَيْنَ النَّاسِ.

وقوله: «أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ» فلو وَقَّتَهُ بِمُدَّةٍ هِيَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، بَأَن قَالَ: زَوَّجْتُكَ بَنِي إِلَى أَنْ تَمُوتَ أَنْتَ أَوْ هِيَ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى عَقْدِ النِّكَاحِ، فَتَمَى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ حَصَلَ الْفِرَاقُ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا اشْتَرَطَ أَنَّ الطَّلَاقَ بِيَدِ الْمَرْأَةِ، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ؟

قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(١) فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَجْعَلَ عُقْدَةَ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْعُقُودِ وَأَعْظَمِهَا خَطَرًا بِيَدِ امْرَأَةٍ نَاقِصَةٍ؟! فَإِذَا خَرَجَتْ إِلَى السُّوقِ، وَوَجَدَتْ هَذَا الشَّابَّ الْجَمِيلَ الْمَمْلُوءَ شَبَابًا، قَالَتْ لَزَوْجِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ بِالثَّلَاثِ!! فَلَا يَجُوزُ هَذَا أَبَدًا.

لَكِنْ: يَجُوزُ شَرْطُ الْخِيَارِ لَغَرَضٍ مَقْصُودٍ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: إِنْ طَابَ لِي الْمَسْكَنُ فَالنِّكَاحُ بَاقٍ، وَإِلَّا فَلِي الْخِيَارُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَسْكَنَ غَيْرُ طَيِّبٍ، إِمَّا لِسُوءِ الْعِشْرَةِ مَعَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَصْلٌ

وَأِنْ شَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا^(١)،

= وَالِدِي الزَّوْجِ، أَوْ مَعَ إِخْوَانِهِ، أَوْ أَنَّ الزَّوْجَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَلَهَا الْخِيَارُ، أَمَّا مَجْرَدُ أَنْ لِي أَنْ أَطْلُقَكَ، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ^(٢)، فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الرَّجَالِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ شَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا» إِذَا شَرَطَ الزَّوْجُ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ يَصَحُّ النِّكَاحُ دُونَ الشَّرْطِ، فَشَرَطَ عَدَمَ الْمَهْرِ فَاسِدٌ غَيْرُ مُفْسِدٍ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ شَرَطَ عَدَمِ الْمَهْرِ فَاسِدٌ مُفْسِدٌ^(٣)؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فَقَيَّدَ النِّكَاحَ بِابْتِغَاءِ الْمَالِ، يَعْنِي: أَنْ تَطْلُبُوا النِّكَاحَ بِأَمْوَالِكُمُ الَّتِي تَبْذُلُونَهَا، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِيهَا أَحْلَ لِنَبِيِّهِ ﷺ أَنْ تَهَبَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لَهُ فَقَالَ: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وَلَوْ قُلْنَا بِصِحَّةِ النِّكَاحِ مَعَ شَرْطِ انْتِفَاءِ الْمَهْرِ لَكَانَ هِبَةً، وَالْعِبْرَةُ بِالْمَعَانِي لَا بِالْأَلْفَاظِ، وَالْهِبَةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا لِلرَّسُولِ ﷺ.

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزُوجِ الرَّجُلَ الَّذِي طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَزُوجَهُ الْوَاحِبَةَ نَفْسَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِمَهْرٍ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى أَنْ يَكُونَ مَهْرُهَا أَنْ يُعَلِّمَهَا مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤).

(١) أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَه: كِتَابَ الطَّلَاقِ، بَابُ طَلَاقِ الْعَبْدِ، رَقْمُ (٢٠٨١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلَفَظَ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بِالْأَحَدِكُمْ يَزُوجُ عَبْدَهُ أُمَّتُهُ ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا، إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ».

(٢) الْفَتَاوَى الْكُبْرَى (٣/ ٢٠٥).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَخَاتَمَ حَدِيدٍ، رَقْمُ (١٤٢٥/ ٧٧) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَفَظَ: «انْطَلَقَ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

أَوْ لَا نَفَقَةَ^(١)،

ولأنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الشُّغَارِ أَنَّهُ لَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا؛ وَلِذَلِكَ لَوْ رَضِيَتِ الزَّوْجَتَانِ وَصَارَ
كِلَا الزَّوْجَيْنِ كُفْتًا لِلْأُخْرَى، وَلَكِنْ شَرَطُوا أَنْ لَا مَهْرَ مَا صَحَّ النِّكَاحُ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ
لَا يَصَحُّ الشُّغَارُ لَعَدَمِ الْمَهْرِ، فَلَا فَرْقَ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

أَمَّا الْمَذْهَبُ: فَيَرَوْنَ أَنَّ الشَّرْطَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَمَّا النِّكَاحُ فَصَحِيحٌ^(١)، وَحِينَئِذٍ
يَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَالْبَيْعُ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِثَمَنِ الْمِثْلِ،
أَمَّا النِّكَاحُ فَهُوَ أَوْسَعُ.

وَلَوْ خَدَعُوا هَذَا الزَّوْجَ وَقَالُوا: لَعَلَّكَ تُعْطِينَا مِئَةَ رِيَالٍ مَهْرًا، قَالَ: لَا، وَلَا عَشْرَةَ
رِيَالَاتٍ، فَقَالُوا: لَا مَانِعَ، فَتَزَوَّجَ، فَنَقُولُ: يَجِبُ عَلَيْكَ مَهْرُ الْمِثْلِ، خَمْسُونَ أَلْفًا، وَهُوَ
بِالْأَوَّلِ رَافِضُ الْمِئَةِ رِيَالٍ، فَيَلْزَمُ هَذَا الزَّوْجَ الْمِسْكِينَ خَمْسُونَ أَلْفًا.

وَعَلَى رَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: الْعَقْدُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ
الْمَرَأَةُ^(٢)، وَهَذَا أَهْوَنُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ جَامَعَهَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا فَعَلَيْهِ مَهْرُ
الْمِثْلِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

وَلِهَذَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فَقِيهًا، فَالزَّوْجُ مِثْلًا إِذَا
طَلَّقَ زَوْجَتَهُ أَوَّلَ طَلْقَةٍ فَلَهُ الْمُرَاجَعَةُ، لَكِنْ لَوْ أَعْطَتْهُ زَوْجَتُهُ رِيَالًا وَاحِدًا فَلَيْسَ لَهُ
الْمُرَاجَعَةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ لَا نَفَقَةَ» أَيُّ: اشْتَرَطَ الزَّوْجُ أَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/١٨٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٠/٤٠٣).

= يجبُ على الزوج أن يُنفقَ على زوجته إذا عقدَ عليها وتسلَّمها، فإذا اشترطَ ذلك فقبِلَتْ، فالنكاحُ صحيحٌ؛ لأنَّ هذا لا يعودُ إلى نفسِ العقدِ، ولكنَّ الشرطَ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه يُخالفُ مُقتضى العقدِ؛ لقولِ النبي ﷺ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(١) ذكرَ هذا في خطبةِ حجةِ الوداعِ، فإذا أسقطَ النِّفقةَ كانَ مُحالًا للحديثِ، وقد قال النبي ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ»^(٢).

وأما التعليلُ فهو أنَّ هذه المرأةَ أسقطتْ حقَّها قبلَ ثبوتهِ؛ لأنَّ النِّفقةَ تُثبتُ بعدَ العقدِ، وهذه أسقطتها قبلَ ثبوتها، فلا يصحُّ.

فإذا شرطَ أن لا نفقةَ وتمَّ العقدُ، ثم طالبتُ بالنفقةِ، فقال: إنَّه شرطَ أن لا نفقةَ عليه، فإنَّه يُلزمُ بالنفقةِ.

ولو أنَّه بعدَ العقدِ رأتِ الزوجةُ أنَّ زوجها سوف يُطلقُها، وخافتُ أن يُطلقَها، فقالت له: أبقيَ عندك بلا نفقةٍ، فوافقَ، فإنَّ هذا يجوزُ؛ لأنَّه إسقاطٌ للحقِّ بعدَ ثبوتهِ، لكنَّهم قالوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو عادتْ فطالبتْ وجبتْ لها النِّفقةُ؛ لأنَّ المُستقبلَ لها الحقُّ أن تُطالبَ به، فالنِّفقةُ تتجدَّدُ كلَّ يومٍ بيومِهِ، وهذا صحيحٌ إلَّا إذا وَقَعَ ذلك على وجهِ المُصالحةِ، بأن خيفَ الشقاقُ بينَ الزوجينِ ثم تصالحا على أن لا نفقةَ، فهنا لا تُلزمُ النِّفقةُ؛ لأنَّ هذا فائدةُ المُصالحةِ، فلو قلنا: إذا تصالحا على عَدَمِ النِّفقةِ لها أن تُطالبَ بالنِّفقةِ بعدَ ذلك أصبحَ الصُّلحُ لغوا لا فائدةَ منه.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب

الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَوْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَقْلَ مِنْ ضَرَّتِهَا^(١)،

الخلاصة:

أولاً: إذا شرط الزوج أن لا نفقة قبل العقد، ثم عقد على هذا الشرط، فالعقد صحيح والشرط باطل.

ثانياً: إذا أسقطت المرأة نفقتها بعد العقد، فالإسقاط صحيح، لكن لها أن تطالب بها في المستقبل.

ثالثاً: إذا جرى ذلك بينهما صلحاً، بأن خيف الشقاق بينهما، وتصالحا على أن لا نفقة، فهنا ليس لها أن تطالب بالنفقة؛ لأنه جرى الصلح عليها؛ لأن فائدة الصلح أن يُمضَى ويثبت، وإذا لم يُمضَ ولم يثبت فلا فائدة في الصلح.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَقْلَ مِنْ ضَرَّتِهَا» أي: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى امْرَأَةٍ سَابِقَةٍ وَهِيَ الضَّرَّةُ، وَسُمِّيَتْ ضَرَّةً؛ لكَثْرَةِ الْمُضَارَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ الْأُخْرَى فِي الْغَالِبِ، فَإِذَا شَرَطَ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَقْلَ مِنْ ضَرَّتِهَا، فَاْلْمَذْهَبُ لَا يَصَحُّ^(١)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصَحُّ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا عِنْدِي زَوْجَةٌ سَأُعْطِيهَا يَوْمَيْنِ وَأَنْتِ يَوْمًا، فَرَضِيَتْ بِذَلِكَ فَلَا مَانِعَ، فَهَذِهِ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَقْرَأَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢).

فإن شرطت هي أن يقسم لها أقل من ضررتها، يعني قالت: أقسم لي يوماً ولضرتي يومين، فهل هذا الشرط يقع من المرأة؟

(١) شرح منتهى الإرادات (١٨٩/٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها وعنتها، رقم (٢٥٩٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليلتها لعائشة زوج النبي ﷺ، تبتغي بذلك رضا رسول الله ﷺ».

أَوْ أَكْثَرَ^[١]، أَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارًا^[٢]،

= نعم، يُمكنُ أن تكونَ هذه المرأةُ مُدرَّسةً أو ذاتَ عَمَلٍ، وتقول: لا أريدُ أن تأتيني يوماً وراءَ يومٍ، اثْنِني يوماً وللزَّوْجَةِ الأُخْرَى يومين، أو تقول: لي يومٌ ولها سِتَّةُ أَيَّامٍ، أو يومَ الخَمِيسِ والجمُعةِ مثلاً والباقي للأولى، فالنِّكاحُ صَحِيحٌ والشَّرْطُ باطلٌ على كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ.

قالوا: لأنَّ في ذلك إسقاطاً لحقِّ الزَّوْجِ.

والجوابُ: أنَّه يُقالُ: نعم، هو إسقاطُ حقِّ الزَّوْجِ، لكنَّ برِضاؤه واختياره؛ ولهذا كان الصَّوابُ أنَّه إذا اشترطتُ أن يُقسِمَ لها أقلَّ من ضرَّتِها ورَضِيَ بذلك فالشَّرْطُ صَحِيحٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ أَكْثَرَ» أي: شرطتُ أن يُقسِمَ لها أكثرَ من ضرَّتِها، فالشَّرْطُ لا يصحُّ؛ لقولِ النبي ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ»^(١)؛ ولأنَّه يَنْضَمُّ ظُلماً على الضَّرَّةِ، فالضَّرَّةُ تقول: لا بُدَّ أن تُساوِيَنِي بها؛ لأنَّه بذلك يكونُ مُسْقِطاً لحقِّ الزَّوْجَةِ القَدِيمَةِ، وهو لا يَمْلِكُ إسقاطَ حقِّها، فإذا رَضِيَتِ القَدِيمَةُ فلا حَرَجَ.

[٢] قوله: «أَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارًا» أي: شرطَ الزَّوْجُ في النِّكاحِ خياراً، وشَرَطُ الخيارِ يُقَسِّمُ إلى قِسْمَيْنِ: أن يكونَ مِنَ الزَّوْجَةِ على الزَّوْجِ، وأن يكونَ مِنَ الزَّوْجِ على الزَّوْجَةِ.

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٦٩)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

فإذا كان من الزوجة على الزوج كامرأة خطبها إنسان، فقالت: لي الخيار لمدة شهر، فالشرط فاسد على المذهب^(١)؛ لأن النكاح يقع لازماً، فيكون شرط الخيار فيه منافياً للعقد، فلا يصح.

والصحيح: أنه يصح إذا شرطت الخيار لها؛ لأن لها في هذا غرضاً مقصوداً، فقد يكون هذا الرجل مشهوراً بسوء الخلق، أو أهله مشهورين بسوء الخلق، فتقول: لي الخيار، إن جاز لي المفعد وإلا فلي الفسخ، فإذا رضي بذلك، فالصحيح أنه لا مانع، وكونه يقع لازماً، نقول: حتى البيع يقع لازماً وإذا شرط فيه الخيار جازاً، فكذلك النكاح.

وإذا شرط هو الخيار فالمذهب أنه لا يصح^(٢)؛ لأن الزوج يستغني عن شرط الخيار بملك الطلاق، فالزوج له أن يفسخ، إذا شاء طلق وانتهى الموضوع وزال الإشكال.

وعلى هذا: فلا يصح شرط الخيار للزوج؛ اكتفاء بملكه الطلاق، ويمكن أن يقال: إن له الخيار إذا تبين أنه مغرور بها، ويرجع بالمهر على من غره.

ولكن يقال: هذه مسألة ثانية، هذه المسألة الأخيرة فيما إذا شرطها على صفة فبانت دونها، أمّا الخيار الذي نحن بصدده فهو الخيار المطلق، الذي ليس سببه فوات صفة مطلوبة، أو وجود صفة غير مرغوبة.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٤٢٤)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٩٠).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٠/٤٢٤)، وشرح منتهى الإرادات (٥/١٨٩-١٩٠).

أَوْ إِنْ جَاءَ بِالمَهْرِ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِلَّا فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا^(١)،

= وقد يُقَالُ -أيضاً- بأنَّ هذا الخيارَ للزوج ربَّما يستفيدُ منه فيما إذا طَلَّقَ قبلَ الدُّخُولِ، فإنَّه يكونُ عليه نِصْفُ المَهْرِ، فإذا شرطَ الخيارَ وطلَّقَ قبلَ الدُّخُولِ، أو اختارَ الفسخَ -مثلاً- فإنَّه في هذه الحالِ ليس عليه شيءٌ من المَهْرِ، فهو يستفيدُ من شرطِ الخيارِ إذا اختارَ قبلَ الدُّخُولِ، أمَّا بعدَ الدُّخُولِ فإنَّ لها المَهْرَ بما استحلَّ من فرجِها، فلا يستفيدُ شيئاً.

نعم، يستفيدُ بأنَّه إذا فسخَ لا يُحسَبُ عليه من الطَّلَاقِ، وحينئذٍ نَرُجِعُ بعد هذه المناقشاتِ إلى تَصْحيحِ الخيارِ للزوج وللزَّوْجَةِ، وهذا ما اختاره شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ وقال: إِنَّه يصحُّ شرطُ الخيارِ له ولها أيضاً^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ إِنْ جَاءَ بِالمَهْرِ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِلَّا فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا» يعني قال: أنا سأتزوّجُها على ألفِ ريالٍ، على أني إن جئتُ بالألفِ على رأسِ سَنَةِ ألفٍ وأربعِ مئةٍ وخمسةٍ وإلَّا فلا نِكَاحَ، نقولُ: هذا الشرطُ لا يصحُّ؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّه يُشْبِهُ الخيارَ، ولا خيارَ في النِّكَاحِ.

مع أنهم قالوا في البَيْعِ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ جِئْتُكَ بِالثَّمَنِ فِي وَقْتٍ كَذَا وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقُ فسخ، وهنا يقولون: إِنَّه لا يصحُّ، وقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢).

والصَّوابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَأَنَّهُ إِذَا مَضَتْ المُدَّةُ انْفَسَخَ النِّكَاحُ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٠/٤٢٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

ولكن هل يثبت المهر؟

نعم، إذا حصل الدخول، فإذا وجدت مقررات المهر استقر المهر، وإن قالوا: لا يمكن أن تدخل إلا أن تسلم المهر، فلهم ذلك.

قال في (الروض)^(١): «أو شرطت أن يسافر بها» يقولون: إنه لا يصح، وهذا -أيضا- ليس بصحيح، فإنها لو شرطت أن يسافر بها كما لو شرطت الزيادة في المهر والنفقة، فإذا قالت: بشرط أن تسافر بي إلى مكة للحج، ما المانع من هذا الشرط؟! أو بشرط أن تسافر بي إلى الرياض؛ لأزور خالتي أو عمتي أو عمي، أو ما أشبه ذلك.

فالصواب: أن يصح، نعم لو قالت: بشرط أن تسافر بي إلى بلاد لا يجوز السفر إليها، فالشرط هنا فاسد، كذلك يقول في (الروض)^(٢): «أو أن تستدعيه للوطء عند إرادتها» فهذا الشرط لا يصح.

كذلك إذا شرطت أن لا تسلم نفسها لمدة سنة، يقولون: النكاح صحيح والشرط فاسد^(٣)، والصحيح أنه يصح، وعليه عمل الناس الآن، فأحيانا يتزوجها ويشترطون أن لا يدخل عليها إلا بعد ستين أو ثلاثة أو خمسة، فعائشة رضي الله عنها تزوجها عليه الصلاة والسلام ولها ست، ودخل بها وهي بنت تسع^(٤).

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٣٢٧/٦).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٣٢٧/٦).

(٣) شرح منتهى الإرادات (١٩٠/٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إنكاح الرجل ولده الصغار، رقم (٥١٣٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم (١٤٢٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

بَطَلَ الشَّرْطُ^[١]، وَصَحَّ النِّكَاحُ^[٢].

= فإذا لم يَمْنَعِ الشَّرْعُ هذا فلا مانع من اشتراطه، ولو كان حرامًا ما فعله النبي ﷺ وإذا لم يكن حرامًا صار حلالًا، وإذا صار حلالًا صار اشتراطه جائزًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَطَلَ الشَّرْطُ» والعِلَّةُ مُنَافَاةُ الْمُقْتَضَى للعقد، وهذا التعليل في الحقيقة يجب أن ننظر فيه، فعندنا ثلاث كلمات: مُنَافَاةُ مُطْلَقِ العقد، مُنَافَاةُ مُقْتَضَى العقد، مُنَافَاةُ للعقد.

المُنَافَاةُ لِمُطْلَقِ العقد: هي جميع الشروط غير المشروطة شرعًا؛ إذ إن مُطْلَقَ العقد أن لا يوجد شرط.

أما المُنَافَاةُ لِمُقْتَضَى العقد: فيُنظر، إن أريد مُقْتَضَى العقد المُطْلَقِ فهو الأول؛ لأنَّ كُلَّ الشروط مُنَافِيَةٌ لِمُقْتَضَى العقد المُطْلَقِ، وإن أريد: مُنَافِيَةٌ لِمُقْتَضَى العقد الذي لم يُشَرَطْ فيه هذا الشيء، فكذلك؛ ولهذا فهذا التعليل فيه نظر؛ لأننا يمكننا أن نقول: جميع الشروط الصَّحِيحَة والفاسدة مُنَافِيَةٌ لِمُقْتَضَى العقد.

لكن: ما هو التعليل الصَّحِيحُ؟

التعليل الصَّحِيحُ أن يُقال: مُنَافَاةُ للعقد، أي: المُنافي لما جاء به الشَّرْع، مثل اشتراط البائع أن يكون الولاء له إذا أعتقه المشتري، فهذا مُنافٍ للعقد، فالصَّواب في هذا أن يُقال: الشرط الفاسد هو الشرط المُنافي لِمُقْتَضَى الشَّرْع.

[٢] قوله: «وَصَحَّ النِّكَاحُ» لأنَّه لا يوجد ما يُنافي العقد؛ لأنَّ عندهم الذي يُنافي العقد من أصله يُبْطَلُ العقد، والذي يُنافي مُقْتَضَاهُ يُبْطَلُ الشرط ويصحَّ العقد، والذي يُنافي مُطْلَقَ العقد فهذا قد يكون صحيحًا وقد يكون فاسدًا.

وَأِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً^[١] فَبَأَنْتَ كِتَابِيَّةً^[٢]، أَوْ شَرَطَهَا بِكَرًّا^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجِ، أَي: أَنَّهُ شَرَطَ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ.

[٢] قوله: «فَبَأَنْتَ كِتَابِيَّةً» فله الفسخ.

إِذَا: هَذَا شَرَطٌ صَحِيحٌ، وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا رَتَّبَهَا كَمَا يَنْبَغِي.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ فَبَأَنْتَ كِتَابِيَّةٌ فَلَا فسخَ لَهُ، كَأَنَّهُ كَانَ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ، وَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَإِذَا هِيَ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ يَهُودِيَّةٌ فَلَيْسَ لَهُ
الْفسخُ؛ لِأَنَّهُ مَا شَرَطَ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ.

لكن: لَا حِظَّ أَنَّ الشَّرْطَ العُرْفِيَّ كَالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ، فَإِذَا كُنْتَ فِي بَلَدٍ أَهْلُهُ مُسْلِمُونَ،
وَعِنْدَ الزَّوْجِ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي فُلَانَةً، فَقُلْتَ: بِشَرَطِ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ، لِقَالَ الْوَلِيُّ: تَتَّهَمُ
بِنَاتِي بِأَنَّهُنَّ كَافِرَاتٌ؟! إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهِ أَهْلُهُا مُسْلِمُونَ فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ؛
لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ، فَلَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا غَيْرُ مُسْلِمَةٍ فَلَهُ الْفسخُ، وَلَا إِشْكَالَ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَافِرَةٌ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ فَالنِّكَاحُ مِنْ أَصْلِهِ فَاسِدٌ، كَأَن يَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تُصَلِّي،
وَهَذَا رَبِّمَا يَقَعُ، فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ مَهْرٌ، سِوَاءٍ عَلِمَ قَبْلَ الدُّخُولِ
أَوْ بَعْدَهُ، لَكِنْ إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ تُعْطَى الْمَهْرُ؛ لَوَطْئِهِ، وَيَرْجَعُ عَلَى مَنْ غَرَّه.

[٣] قوله: «أَوْ شَرَطَهَا بِكَرًّا» أَي فَبَأَنْتَ ثَيِّبًا فَلَهُ الْفسخُ، وَيَرْجَعُ عَلَى مَنْ

غَرَّه.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّهَا بِكَرٍّ فَلَا فسخَ لَهُ، حَتَّى وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهَا لَمْ
تَتَزَوَّجْ مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا مَا تَزَوَّجْتَ لَكِنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا، إِمَّا بِزِنَا إِكْرَاهًا -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ-

أَوْ جَمِيلَةً^[١]،

= أو بعبئها هي في بكاريتها حتى زالت، أو بسقوطها على شيء، المهم: أنها قد تزول البكارة وإن لم تتزوج.

وعلى هذا: فإذا تبين أنها غير بكرٍ فلا خيار له؛ لأنه لم يشترط، ولو ظن أنها بكرٌ ظناً فقط، فليس له الخيار، ولكن إذا لم تتزوج فالأصل البكارة، ولو قيل: بأن هذا شرطٌ عرفيٌّ لكان له وجه، وإذا أردت أن تعرف أن هذا القول فيه ضعف، فتصور لو أن أحداً قال: زوجتك بنتي، ومعلوم أنها ما تزوجت، وقال الزوج: بشرط أنها بكرٌ، فماذا تكون حال الولي؟ قد يرفض الزوج نهائياً؛ لأنه سيقول: اتهم بنتي بالفساد؛ ولهذا فالصحيح في هذه المسألة أن من لم يعلم أنها تزوجت فإن اشترط كونها بكرًا معلومًا بالعرف، ولو شرط لعدّه الناس سَفَهًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ جَمِيلَةً» أي: شرطها جميلة، ولما دخل عليها فإذا هي ليست بجميلة، فله الفسخ، فإن لم يشترطها جميلة فليس له الفسخ.

فالمرأة لا تخلو من ثلاث حالات: جميلة، قبيحة فيها عيوب، متوسطة لا هي من ذات الجمال ولا هي من المعيبات.

فأما كونه يقول: أنا ما تزوجتها إلا على أنها من أجمل النساء، فهذا ليس صحيحًا، إنما إن وجد فيها عيوبًا فقد نقول: إن الأصل السلامة من العيوب.

فما الميزان لكونها جميلة أو غير جميلة؟ لأنه قد يكون جميلًا عند شخصٍ ما ليس جميلًا عند آخر، وكلُّ طفلةٍ عند أمها غزاة!

فيقال: إذا تنازع الزوج والزوجة وأهلها -وهذا قد يكون غير وارد- لكن لو تنازعا، فإنه يرجع إلى نساءٍ مُتَزَنَاتٍ، ومن ثم نعرف أهمية رؤية الخاطب لمخطوبته؛

أَوْ نَسِيَّةٌ^[١]، أَوْ نَفْيَ عَيْبٍ لَا يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ فَبَانتَ بِخِلَافِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ^[٢].

= ولذلك جاء الأمرُ بها من الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١)؛ لَأَنَّهُ إِذَا رَأَاهَا لَمْ يَبْقَ لَهُ حُجَّةٌ، وَدَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

فَإِذَا لَمْ يَشْطَرِطْ أَنَّهَا جَمِيلَةٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا قَبِيحَةٌ، فَلَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ مَا دَامَ لَمْ يَشْطَرِطْ؛ لِأَنَّ الْجَمَالَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْأَصْلِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ نَسِيَّةٌ» أَي: شَرْطُهَا نَسِيَّةٌ يَعْنِي ذَاتَ نَسَبٍ، وَهِيَ الَّتِي نُسِمِيهَا نَحْنُ الْقَبِيلِيَّةَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَبِيلِيَّةً، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ الَّذِينَ تَزَوَّجَ مِنْهُمْ اسْمُهُمْ قَبِيلِيٌّ، وَكَثِيرًا مَا تَشْتَرِكُ الْأَسْمَاءُ يَكُونُ نَاسٌ قَبِيلِيُّونَ وَنَاسٌ غَيْرُ قَبِيلِيَّيْنِ، وَاسْمُهُمْ وَاحِدٌ، فَهُوَ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْقَبِيلِيَّيْنِ، وَاشْتَرَطَ ذَلِكَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَلَهُ الْفَسْخُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ نَفْيَ عَيْبٍ لَا يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ فَبَانتَ بِخِلَافِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ» يَعْنِي: شَرْطَ نَفْيِ عَيْبٍ لَا يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ الْعُيُوبَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ إِذَا وُجِدَ فِي الْمَرْأَةِ فَلِلزَّوْجِ الْفَسْخُ، وَسَيَاقِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي آخِرِ الْبَابِ، وَقِسْمٌ إِذَا وُجِدَ فِي الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْفَسْخَ إِلَّا بِشَرْطِ نَفْيِ الْعَيْبِ.

فَالَّذِي لَا يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ: الْعَمَى، وَالصَّمَمُ، وَالْبَكَمُ، وَالْخَرَسُ، وَالْقُبْحُ، وَسُقُوطُ الْأَسْنَانِ، وَقَطْعُ الْأُذُنَيْنِ، وَالزَّمَانَةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَإِذَا هِيَ عَجُوزٌ فِيهَا كُلُّ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ، رَقْمُ (١٠٨٧)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِبَاحَةِ النَّظَرِ قَبْلَ التَّرْوِيجِ، رَقْمُ (٣٢٣٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، رَقْمُ (١٨٦٥) مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُوْدِمَ بَيْنَكُمَا».

وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢/ ١٦٥) عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

= العيوب التي لا يفسخ بها النكاح، نقول له: لا خيار لك إلا إن كنت شرطاً عند العقد انتفاء هذه العيوب.

وعلى هذا: فلا يسلم من هذا البلاء إلا من شرط عند العقد أنها سماعة بصيرة غير مشوهة ولا ساقطة أسنانها ولا زمانة ولا مقطوعة الأذن.

المهم: أنه على المذهب إذا أراد أن يسلم من هذه الأشياء يشترط انتفاءها^(١)، فإن لم يشترط الانتفاء فإنه لا خيار له، لكن هذا كما هو معلوم قول ضعيف، والصحيح أن له الخيار.

وقوله: «أو شرطها بكراً... إلخ» ظاهره: أن هذا الشرط للزوج، وأن المرأة لو شرطت ذلك على الزوج فلا عبرة به، فلو شرطته بكراً فبان غير بكر فلا يضر، لكن إن شرطته شاباً فبان شيخاً فلها ذلك، وهذا هو الصحيح، والمذهب لا^(٢).

وإذا شرطته جميلاً فبان قبيحاً فلا خيار لها على المذهب^(٣)؛ وذلك لأن الجمال إنما يراؤ في المرأة، كما قال النبي ﷺ: «تُنكح المرأة لأربع: لجمالها وحسبها وجمالها ودينها، فافقر بذات الدين»^(٤) وقال في الرجل: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه»^(٥)

(١) شرح منتهى الإرادات (١٩١/٥).

(٢) انظر: الفروع (٢٧٦/٨).

(٣) شرح منتهى الإرادات (١٩٥/٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، رقم (١٠٨٤)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الأكفاء، رقم (١٩٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ولم يذكر الجمال، فإذا شرطت أن الزوج جميل، ولما دخل عليها فإذا هو لا تحب أن تنظر إليه، فعلى المذهب ليس لها الخيار، سبحانه الله! يقول المتنبي قولاً صحيحاً:
وَمِنْ نَكَدِ الدُّنْيَا عَلَى الْحَرِّ أَنْ يَرَى عَدُوَّ لَهُ مَا مِنْ صَدَاقَتِهِ بُدُّ^(١)

ومع أنهم يقولون: إذا اشترطت زيادة ريال واحد في المهر ولم يف به فلها الفسخ، فلو كان مهرها ألف ريال، وقالت: لا بد أن تُعطيني ألفاً وريالاً، ولم يُعْطِها إلا ألفاً، فلها الفسخ لفوات الريال، فكيف إذا اشترطت أن يكون جميلاً وتبين أنه من أقبح عباد الله؟! فلا شك أن هذا أشد على المرأة.

ولهذا فالقول المتعين الراجح: أنها إذا اشترطت في الزوج صفة مقصودة من جمال أو طول أو سمن، أو ما أشبه ذلك، فإنه إذا تبين بخلافه فلها الفسخ، وسبحان الله! إذا شرطها جميلة فبانت قبيحة فله الفسخ، وإذا شرطت أن يكون جميلاً فبانت قبيحاً فلا فسخ! فأين العدل؟!

ولذلك فالصواب المقتطوع به أنها إذا شرطت صفة مقصودة في الزوج فتبين بخلافها فلها الفسخ، ولا فرق، بل لو نقول: إنها أحق من الزوج بالفسخ لكان أولى؛ لأن الزوج يستطيع أن يتخلص بالطلاق، لكن الزوجة ليس بيدها طلاق.

وإن شرطته مسلماً فبانت كيتابياً ينطّل النكاح أصلاً؛ لأن الكافر ولو كيتابياً لا يحل له أن يتزوج المسلمة، وإذا شرطها تلد فبانت عقيمة فله الخيار على المذهب، وبالعكس فلها الخيار -أيضاً- على المذهب^(٢).

(١) ديوان المتنبي (ص: ١٩٨).

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٥/ ١٤٩).

وَأِنْ عَتَقْتَ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا خِيَارَ لَهَا، بَلْ تَحْتَ عَبْدٍ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ عَتَقْتَ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا خِيَارَ لَهَا، بَلْ تَحْتَ عَبْدٍ» أي: حُرٌّ تزوج أمةً بالشروط السابقة وهي ثلاثة، ثم إِنَّ سَيِّدَهَا أَعْتَقَهَا، فلا خيارَ لها؛ لأنَّها وإن عَتَقْتَ لم تَرْتَفِعْ على زَوْجِهَا؛ إِذْ إِنَّهَا حُرَّةٌ وزَوْجُهَا حُرٌّ، فالتَّقْصُصُ الذي كان فيها زال لكنَّهُ لم يَرْتَقِ بها لدرجة أكثر من درجة الزوج، فليس لها خيارٌ، هذا هو المشهور من المذهب، وعليه أكثر العلماء^(١).

وَأِنْ عَتَقْتَ تَحْتَ عَبْدٍ فَإِنَّ لَهَا الْخِيَارَ؛ لأنَّها صَارَتْ أَعْلَى منه، والدَّلِيلُ حَدِيثُ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين عَتَقَتْ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَنْ تَبْقَى مع زَوْجِهَا أو تَفْسَخَ النِّكَاحَ، فَاخْتَارَتِ الْفِرَاقَ، فَكَانَ زَوْجُهَا يُلَاحِقُهَا فِي أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ؛ لأنَّهُ كَانَ يُحِبُّهَا حُبًّا شَدِيدًا، وَهِيَ تَبْغِضُهُ بَغْضًا شَدِيدًا، فَيُلَاحِقُهَا يَبْكِي، يُرِيدُ أَنْ لَا تُفَارِقَهُ، وَهِيَ لَا تَعْبَأُ بِهِ، حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَفَعَ فِيهِ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ تَأْمُرُنِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كُنْتُ تُشِيرُ عَلَيَّ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ^(٢).

وهذا دَلِيلٌ على أَنَّهُ إِذَا عَتَقْتَ تَحْتَ عَبْدٍ فَلَهَا الْخِيَارَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ فِي مُغِيثٍ، هَلْ هُوَ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟ وَأَكْثَرُ الرَّوَاةِ على أَنَّهُ عَبْدٌ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ^(٣)، وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ أَنَّهُ

(١) انظر: المغني (٦٩/١٠)، وشرح منتهى الإرادات (١٦٩/٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب شفاعته النبي ﷺ في زوج بريدة، رقم (٥٢٨٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب خيار الأمة تحت العبد، رقم (٥٢٨٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ: مُغِيثٌ، عَبْدًا لِبْنِي فَلَانٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي سَكِّ الْمَدِينَةِ».

وأخرج مسلم: كتاب العتق، باب بيان أنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٣/١٥٠٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا».

= كان حُرًّا، لكن فيها بعض الإشكال^(١)، وعلى هذا فلها الخيار.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنْ لَهَا الخيار مطلقاً إذا عَتَقَتْ^(٢)، وجعل الموجب للخيار العتق لا أَنَّها ساوَتِ الزَّوَجَ؛ وذلك لِأَنَّها حين كانت أمةً كانت مَغْلُوبَةً على أمرها، وهو الرَّاجِحُ، والعِلَّةُ أَنَّها قَبْلَ العِتْقِ نَفْسُها لِسَيِّدِها، فهو الذي يَزُوجُها، أَمَّا إِذَا عَتَقَتْ فَإِنَّها تَحَرَّرَتْ، فتملكُ كُلَّ ما كان لسيِّدِها مِنَ السَّيْطَرَةِ من قَبْلِ.

وقد يُقال: إِنْ كان سيِّدُها قد أَكْرَهَها على الزَّوْاجِ خَيْرَناها، وَإِنْ كانت لم تُكْرَهْ وَرَضِيَتْ به فلا خيارَ لها؛ لِأَنَّها قد رَضِيَتْ هي بِنَفْسِها، وهذا قولٌ مُرَكَّبٌ مِنَ القَوْلَيْنِ، وهو ممَّا يَسْلُكُهُ شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - أحياناً، فمثلاً اختارَ وَجوبَ الوِثْرِ على مَنْ يَقُومُ اللَّيْلُ، والمعروفُ أَنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: الوِثْرُ واجِبٌ، وَبَعْضُهُمْ يقولُ: غيرُ واجِبٍ، قال فيه لَمَّا اختارَ هذا القولُ: وهو بعضُ قولٍ مَنْ يوجِبُهُ مُطلقاً^(٣).

فنحنُ هنا إِذا قُلْنَا بهذا التَّفْصِيلِ، وهي أَنَّها إِنْ كانت مُتَزَوِّجَةً بَرَغْبَتِها وِرِضاها فلا خيارَ لها، وإِلَّا فلها الخيارُ؛ لِأَنَّها في الحَقِيقَةِ زُوجَتْ مَغْلُوبَةً على أمرها، وَالآنَ تَحَرَّرَتْ، فلو قُلْنَا بِذلك لَكُنَّا قد سَلَكْنَا مَسْلَكَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

(١) أخرج البخاري: كتاب الفرائض، باب الولاء لمن أعتق، وميراث اللقيط، رقم (٦٧٥١) من طريق الحكم، قال: «وكان زوجها حراً»، ثم قال البخاري: وقول الحكم مرسل، وقال ابن عباس: «رأيتُه عبداً».

وأخرج البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث السائبة، رقم (٦٧٥٤) من طريق الأسود، قال: «وكان زوجها حراً»، ثم قال البخاري: قول الأسود منقطع. وقول ابن عباس: «رأيتُه عبداً» أصح.

(٢) الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٤).

(٣) الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٤٣).

فَصْلٌ^[١]

[١] هذا الفصل في العيوب في النكاح، واعلم أن ما يفوت به غرض الزوج أو الزوجة ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: فوات صفة كمال.

الثاني: وجود صفة نقص.

فمثلاً كونها حسنة الخلق، وكون الزوج حسن الخلق، كريماً، سمحاً، وما أشبه ذلك، فهذا فوات صفة كمال، ويفوت به غرض المرأة، وسعادة النكاح، فما كان لفوات صفة كمال فلا خيار فيه ما لم تشرط تلك الصفة، وما كان صفة عيب ففيه الخيار.

لكن: ما هو العيب الذي فيه الخيار؟ هل هو مخصوص بأشياء معدودة أو هو مضبوط بضابط محدود؟

المشهور من المذهب أنه محدود بأشياء معدودة، وما سواها -ولو كان أولى منها بالنفور- فليس بعيب.

والصحيح: أنه مضبوط بضابط محدود، وهو ما يعده الناس عيباً، يفوت به الاستمتاع أو كماله، يعني: ما كان مطلق العقد يقتضي عدمه، فإن هذا هو العيب في الواقع، فالعيوب في النكاح كالعيوب في البيوع سواء؛ لأن كلاً منها صفة نقص تخالف مطلق العقد.

والعيوب التي يثبت بها الفسخ على المذهب تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(١):

الأول: يختص بالرجل.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٠١)، وما بعدها.

وَمَنْ وَجَدَتْ زَوْجَهَا مَجْبُوبًا^[١]، أَوْ بَقِيَ لَهُ مَا لَا يَطَأُ بِهِ فَلَهَا الْفَسْخُ^[٢]، وَإِنْ
تُبَّتْ عُنْتُهُ بِإِقْرَارِهِ^[٣]،

الثاني: يَخْتَصُّ بِالْمَرَأَةِ.

الثالث: مُشْتَرَكٌ.

[١] فالذي يَخْتَصُّ بِالرَّجُلِ ذَكَرُهُ الْمُؤَلَّفُ بقوله:

«وَمَنْ وَجَدَتْ زَوْجَهَا مَجْبُوبًا» أي: مَقْطُوعَ الذَّكْرِ، ولم يقل: إِنْ تَبَّتْ جَبَّهُ؛
لأنَّ الْجَبَّ يُعْلَمُ مِنْ جِهَتِهَا، فإذا قَالَتْ: إِنْ زَوْجَهَا مَجْبُوبٌ، فهذا عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ
الْعَرَضَ، فَمِنْ أَكْبَرِ أَغْرَاضِ النِّسَاءِ الْوِلَادَةُ، وَالِاسْتِمْتَاعُ، وَالتَّلَذُّذُ بِالْجِمَاعِ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ
ذَكَرُهُ.

[٢] قوله: «أَوْ بَقِيَ لَهُ مَا لَا يَطَأُ بِهِ فَلَهَا الْفَسْخُ» أي: ما بقي له مِنْ ذَكَرِهِ جُزْءٌ
صَغِيرٌ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوَطْءِ بِهِ، فهذا وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ.

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مَا يُمْكِنُ الْوَطْءُ بِهِ فَلَيْسَ بِعَيْبٍ، مع العلمِ بَأَنَّهُ
يُفَوِّتُ كِمَالَ الْإِسْتِمْتَاعِ، فإذا بَقِيَ لَهُ -مثلاً- مِقْدَارُ الْحَشْفَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُمْكِنُ
أَنْ يَطَأَ بِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ، فَلَيْسَ بِعَيْبٍ.

[٣] قوله: «وَإِنْ تَبَّتْ عُنْتُهُ بِإِقْرَارِهِ» الْعُنَّةُ مِنَ الْعِنَانِ وَهُوَ مَا تُقَادُّ بِهِ النَّاقَةُ، وَهُوَ أَنْ
يُحْبَسَ عَنِ الْجِمَاعِ، وَمُنَاسَبَتُهَا لِلْإِسْتِيقَاقِ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّ الزَّامَ يَحْبِسُ النَّاقَةَ، فَكَذَلِكَ الْعُنَّةُ
تَحْبِسُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْجِمَاعِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ جِمَاعِ زَوْجَتِهِ، وَهَذَا قَدْ يَحْدُثُ، وَقَدْ
يَكُونُ طَبِيعَةً، وَقَدْ يَكُونُ حَادِثًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، فَتُبَّتْ عُنْتُهُ بِإِقْرَارِهِ، كَأَنْ يُقَرَّرَ عِنْدَ
الْقَاضِي.

أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ^[١] أَجَلَ سَنَةٍ مُنْذُ مُحَاكِمَتِهِ^[٢]،

= وَعِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِإِقْرَارِهِ» أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِدَعْوَى الْمَرْأَةِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، فَلَوْ قَالَتْ: إِنَّهُ عَيْنٌ فَلَا نَقْبُلُ قَوْلَهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي»^(١).
[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ» أَنْكَرَ لَكُنْ عِنْدَنَا عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بَأَنَّهُ أَقَرَّ مِنْ قَبْلُ بَأَنَّهُ عَيْنٌ، فَتَثْبُتُ الْعُنَّةُ، فَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

[٢] الْجَوَابُ قَوْلُهُ: «أَجَلَ سَنَةٍ مُنْذُ مُحَاكِمَتِهِ» يُؤْجَلُ سَنَةً مِنْذُ التَّحَاكُمِ، وَالْمَرَادُ بِالسَّنَةِ هُنَا الْهِلَالِيَّةُ لَا الْفَضْلِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]
فَيَنْبَغِي لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ السَّنِينَ هِيَ السَّنِينَ الْهِلَالِيَّةُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وهل هناك فرق بين الهلالية والفضلية؟

نعم، الفضلية أطول؛ لِأَنَّ الْفَضْلِيَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْبُرُوجِ، وَالْبُرُوجُ اثْنَا عَشَرَ بُرْجًا، وَأَيَّامُهَا أَطْوَلُ مِنْ أَيَّامِ الْهِلَالِيَّةِ.

فالمهم: أَنَّهَا سَنَةٌ هِلَالِيَّةٌ، فَتُوقَّتُ بِهَا الْأَجَالُ لِمَنْ فِيهِ عُنَّةٌ.

وقوله: «مُنْذُ مُحَاكِمَتِهِ» لَا مِنْذُ الزَّوَاجِ، وَلَا مِنْذُ الدَّعْوَى، فَلَوْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ -مَثَلًا- فِي مُحَرَّمٍ، وَلَمْ يَتَحَاكَمَا إِلَّا فِي رَبِيعٍ، فَالْمُدَّةُ مِنْ رَبِيعٍ.
وقوله: «أَجَلَ سَنَةٍ» الْمُؤْجَلُ لَهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ.

(١) أخرجه ابن المقرئ في المعجم (٦١٦)، والبيهقي (٢٥٢/١٠)، وقال الحافظ في البلوغ (١٤٠٨): إسناده صحيح. وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه».

فَإِنْ وَطِئَ فِيهَا، وَإِلَّا فَلَهَا الْفَسْخُ^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ وَطِئَ فِيهَا وَإِلَّا فَلَهَا الْفَسْخُ» إِنْ وَطِئَ الزَّوْجُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَلَا فُسْخَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْنٍ، وَإِلَّا فَلَهَا الْفَسْخُ.

وهذه السَّنة التي ضُرِبَتْ لِلْعَيْنِ أحيانًا تكونُ المرأةَ حائضًا، فلو قال: إِنَّهُ نَشِطَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا فَلَا يُقْبَلُ، وَيُقَالُ: وَإِنْ لَمْ تَتِمَّكَنْ مِنَ الْجِمَاعِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ لَكِنْ تَتِمَّكَنْ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ، وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ زَوَالُ عُتْكَ.

وهل تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْحَيْضِ؟

نعم، تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَالْذَّلِيلُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(١).

وهل هذا حُكْمٌ تَشْرِيعِيٌّ أَوْ حُكْمٌ قَضَائِيٌّ؟

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حُكْمٌ قَضَائِيٌّ، وَحَيْثُذُ يُكُونُ رَاجِعًا إِلَى اجْتِهَادِ الْقَاضِي، وَقَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَانٍ إِلَى آخَرَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حُكْمٌ تَشْرِيعِيٌّ، وَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حُجَّةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقتدوا باللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٢)، وَقَوْلِهِ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا»^(٣).

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ٢٢٥): «وقد قضى بتأجيل العين عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة، ولا يخالف لهم من الصحابة، إلا شيء يروى عن علي بن أبي طالب يختلف فيه»، وانظر: إرواء الغليل (١٩١١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢)، والترمذي: كتاب المناقب، رقم (٣٦٦٢-٣٦٦٣)، وابن ماجه: مقدمة السنن، باب فضل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٩٧)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ولكنْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَضَاءٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالتَّشْرِيعِ، فَالْقَضَاءُ اجْتِهَادٌ فِي وَقْتِهِ وَمَحَلِّهِ، يَخْتَلِفُ مِنْ قَاضٍ إِلَى آخَرَ، وَمِنْ زَمَنٍ إِلَى زَمَنٍ، وَمِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَالتَّشْرِيعُ لَا يَتَغَيَّرُ.

ولهذا أمثلة، منها: أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى لِلْقَاتِلِ بِسَلْبِ الْمَقْتُولِ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(١) فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا، هَلْ هُوَ تَشْرِيعٌ أَوْ قَضَاءٌ؟ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ قَضَاءٌ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ تَشْرِيعًا قَالَ: إِنَّهُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْغَزَوَاتِ.

فلو أَنَّ الطَّبَّ بِالْفَخْصِ الدَّقِيقِ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ عَيْنٌ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ السَّنَةُ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِعَيْنٍ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ نَشَاطُهُ فِي فَضْلِ مِنْ فُصُولِ السَّنَةِ، فَهَلْ لَنَا أَنْ نُخَالَفَ هَذَا الْحُكْمَ؟

إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْرِيعِ فَلَا نُخَالَفُهُ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَنَا الْأَطْبَاءُ: إِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ قُوَّةُ الْجَمَاعِ، فَإِنَّا لَا نَأْخُذُ بِهِ، بَلْ نُؤَجِّلُهُ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ الْخَاصِّ لِلْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَرَّرَ الْأَطْبَاءُ مِنْ ذَوِي الْكَفَاءَةِ وَالْأَمَانَةِ أَنَّهُ لَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ قُوَّةُ الْجَمَاعِ فَلَا فَائِدَةَ مِنَ التَّأْجِيلِ، فَلَا نَسْتَفِيدُ مِنَ التَّأْجِيلِ إِلَّا ضَرَرَ الزَّوْجَةِ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ يُشَبِّهُ مَقْطُوعَ الذَّكَرِ فِي عَدَمِ رُجُوعِ الْجَمَاعِ إِلَيْهِ، فَلَا حَاجَةَ فِي التَّأْجِيلِ حِينَئِذٍ.

وَمِمَّا يُعْلَمُ بِالطَّبِّ، وَاشْتَهَرَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّ مَنْ كُوِيَ مِنْ صُلْبِهِ فَإِنَّهُ تَبَطَّلَ شَهْوَتُهُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب، رقم (٣١٤٢)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب استحقات القاتل سلب القاتل، رقم (١٧٥١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= إِمَّا لِأَنَّهُ لَا يُنْزَلُ، أَوْ لَا يَتَشَرُّ؛ وَلِهَذَا يَخْتَرِزُونَ جِدًّا مِنْ كَيِّْ الْإِنْسَانِ فِي صَلْبِهِ، فَمَثَلُ هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَنْ تَعُودَ شَهْوَتُهُ فَلَا فَائِدَةَ مِنَ التَّأْجِيلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُشْبِهُ الْمَجْبُوبَ الَّذِي لَا يُرْجَى، بَلْ يُقَطَّعُ بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْوَطْءِ.

أَمَّا تَعْلِيلُ التَّأْجِيلِ بِسَنَةِ فَقَالُوا: لِأَجْلِ أَنْ تَمُرَّ عَلَيْهِ الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ، وَهِيَ: فَصْلُ الرَّبِيعِ، وَالصَّيْفِ، وَالْحَرِيفِ، وَالشَّتَاءِ.

فَصْلُ الرَّبِيعِ: يَبْتَدِئُ مِنْ بُرْجِ الْحَمَلِ، إِذَا تَسَاوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ بَعْدَ طَوْلِ اللَّيْلِ، فَفَصْلُ الرَّبِيعِ لَهُ الْحَمَلُ وَالثَّوْرُ وَالْجُوزَاءُ.

وَفَصْلُ الصَّيْفِ: يَكُونُ إِذَا بَلَغَ النَّهَارُ نِهَايَتَهُ فِي الطَّوْلِ، وَلَهُ السَّرَطَانُ وَالْأَسَدُ وَالسُّنْبُلَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَبْتَدِئُ فَصْلُ الْحَرِيفِ، وَذَلِكَ إِذَا تَسَاوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ بَعْدَ طَوْلِ النَّهَارِ، وَلَهُ الْمِيزَانُ وَالْعَقْرَبُ وَالْقَوْسُ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَصْلُ الشَّتَاءِ إِذَا انْتَهَى طَوْلُ اللَّيْلِ وَبَدَأَ النَّهَارُ يَزِيدُ حَتَّى يَتَسَاوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، فَيَدْخُلُ فَصْلُ الرَّبِيعِ.

فَالْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ: إِذَا أُجِّلَ هَذِهِ السَّنَةُ وَتَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ الْفُصُولُ، فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ إِنْ كَانَ عَيْنًا طَبِيعَةً فَلَا يَنْتَفِعُ بِاخْتِلَافِ الْفُصُولِ؛ لِأَنَّ فِي الْإِنْسَانِ طَبَائِعَ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ وَالرُّطُوبَةُ وَالْيُيُوسَةُ، فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ غَلْبَةُ إِحْدَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ فَلَا يُنَاسِبُهَا هَذَا الْوَقْتُ مِنْ فَصْلِ السَّنَةِ وَيُنَاسِبُهَا الْفَصْلُ الثَّانِي؛ فَلِهَذَا أُجِّلَ سَنَةً؛ لِيَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ ضَعُفَ الرَّجُلُ فِي الْجَمَاعِ عُنَّةً؟

لَيْسَ عُنَّةً، فَمَا دَامَ يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعُنَّةٍ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَا يُجَامِعُ فِي الشَّهْرِ إِلَّا مَرَّةً - مَثَلًا - لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّهُ يُجَامِعُ.

وَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا فَلَيْسَ بِعَيْنٍ^[١]،

= مَسْأَلَةٌ: هل يُمكنُ أن يكونَ الإنسانُ عَيْنًا مُتَبَعِّضًا، بمعنى أَنَّهُ في وَقْتٍ يَقْدِرُ على الجِماعِ وفي وَقْتٍ لا يَقْدِرُ؟

الجوابُ: يُمكنُ، لكنَّهُ ليسَ بعَيْنٍ؛ لأنَّهُ ليسَ بدائمٍ.

وهل يُمكنُ أن يكونَ عَيْنًا بالنسبةِ لزوجَةٍ وليسَ عَيْنًا بالنسبةِ لزوجَةٍ أُخرى؟

الجوابُ: الواقعُ يُمكنُ، لا سِيَّما إذا كانَ -والعياذُ باللهِ- مَسْحُورًا؛ لأنَّ هناكَ سِحْرَ عَطْفٍ وَصَرْفٍ، فقد يكونُ هو بالنسبةِ لفلانةَ لا يستطيعُ الجِماعُ أبدًا، وبالنسبةِ للأُخرى يستطيعُ أن يُجامعَ.

ففي الأولى: المذهبُ أَنَّهُ ليسَ لها الفسخُ؛ لأنَّهُ ليسَ بعَيْنٍ، فهو قادِرٌ على الجِماعِ^(١)، والصَّوابُ وهو الرَّاجحُ عندي: أَنَّ لها الفسخَ، والحُكْمُ يدورُ معَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

ولو قيلَ: إِنَّ هذهَ أَحَقُّ بالفسخِ مِن غيرها؛ لأنَّها تَراهُ معَ ضَرَّتِها، يَغْتَسِلُ في اليَومِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وهي لا يَأْتِيها، فهذا أَشَدُّ عليها ممَّا لو كانَ مُنْفَرِدًا بها، فينبغي أن نُمكِّنَها مِنَ الفسخِ؛ رَأْفَةً بها وَرَحْمَةً، وَلَعَلَّ اللهُ أن يُيسِّرَ لها زَوجًا يَحْصُلُ به الكفايةُ.

[١] قولُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا فَلَيْسَ بِعَيْنٍ» يعني: ولو مَرَّةً واحدةً، فلو قالت: إِنَّهُ جَامِعُها في أَوَّلِ لَيْلَةٍ فَإِنَّهُ ليسَ بعَيْنٍ، فلا يكونُ لها الخيارُ، وتبقى معه طَولَ حَيَاتِها لا تَتَمَتَّعُ بِلَذَّةٍ، ولا تَتَمَتَّعُ بأولادٍ، ونقولُ: اضْبِرِّي؛ لَعَلَّ اللهُ يَرْزُقُهُ القُوَّةَ أو يَمُوتُ أو يُطْلَقَكَ، فالأمرُ بيدَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) انظر: المغني (١٠/٨٩-٩٠)، الإنصاف (٢٠/٤٩١-٤٩٢).

إِذَا: على كلامِ الفقهاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْعُنَّةُ لَا تَحْدُثُ، فمَتَى جَامَعَ الرَّجُلُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ بِعَيْنٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ يُخَالِفُهُ الْوَاقِعُ، فَإِنَّ الْعُنَّةَ تَحْدُثُ بِلَا رَيْبٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِفَقْدِ قُوَّاهُ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، أَلَيْسَ السَّمِيعُ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْحَقَهُ الصَّمَمُ؟! بَلَى، وَالْبَصِيرُ يَلْحَقُهُ الْعَمَى، وَالْقَوِيُّ الْحِسْمُ يَلْحَقُهُ الضَّعْفُ، أَيْضًا قَوِيُّ الشَّهْوَةِ يَلْحَقُهُ الضَّعْفُ، فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُبْتَلَى بِمَرَضٍ يُفْقِدُهُ الشَّهْوَةُ نَهَائِيًّا، فَلَا يَشْتَهِي إِطْلَاقًا وَلَا يَنْتَشِرُ ذِكْرُهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْعُنَّةُ، فَكَيْفَ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ زَوْجَهَا لَمْ يُجَامِعْهَا، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا؟!

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْعُنَّةَ تَحْدُثُ، وَأَنَّهَا إِذَا حَدَثَتْ فَلِلزَّوْجَةِ الْخِيَارُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَجْعَلُونَ لَهَا الْخِيَارَ فِي أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَى الزَّوْجِ، وَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ؟

قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْمَصَائِبِ الَّتِي يُبْتَلَى بِهَا الْمَرْءُ، فَالزَّوْجُ ابْتُلِيَ بِهَذِهِ الْمُصِيبَةِ، فَلَا نَجْعَلُ مُصِيبَتَهُ مُصِيبَةً عَلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أُعْسَرَ بِالنَّفَقَةِ فَلِلزَّوْجَةِ الْفَسْخُ، فَكَيْفَ إِذَا أُعْسَرَ بِمَا هُوَ أَهَمُّ عِنْدَهَا مِنَ النَّفَقَةِ؟!

فَكَثِيرٌ مِنَ النِّسَاءِ مَا يَهْمُهُنَّ النَّفَقَةُ، بَلْ يَهْمُهُنَّ الْاسْتِمْتَاعُ وَالْوَلَدُ، وَالنَّفَقَةُ عِنْدَهُنَّ شَيْءٌ ثَانَوِيٌّ، بَلْ رَبَّمَا تُنْفِقُ عَلَى زَوْجِهَا.

فَالصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ: أَنَّهُ مَتَى ثَبَّتَ الْعُنَّةُ وَلَوْ طَارِئَةً وَعُلِمَ أَنَّهَا لَنْ تَعُودَ شَهْوَةُ النِّكَاحِ فَإِنَّ لَهَا الْفَسْخَ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعُنَّةُ أَمْرًا طَارِئًا يَزُولُ فَإِنَّا لَا نُمَكِّنُهَا مِنَ الْفَسْخِ؛ لِعَدَمِ الْيَأْسِ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الْجَمَاعِ.

وَلَوْ قَالَتْ فِي وَقْتٍ: رَضِيتُ بِهِ عَيْنًا سَقَطَ خِيَارُهَا أَبَدًا^[١].

= وقوله: «وَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا» قال في (الرَّوَضِ)^(١): «فِي الْقُبْلِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي تَرَفَعَا فِيهِ وَلَوْ مَرَّةً فَلَيْسَ بِعَيْنَيْنِ» فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا فِي نِكَاحٍ سَابِقٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا وَلَمْ يَطَّأْهَا أَنَّهُ عَيْنٌ، وَهَذَا مَا يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الَّذِي رَجَّحْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّ الْعُنَّةَ تَحْدُثُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ فِي حُدُوثِ الْعُنَّةِ بَيْنَ النِّكَاحِ السَّابِقِ وَالنِّكَاحِ اللَّاحِقِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ قَالَتْ فِي وَقْتٍ: رَضِيتُ بِهِ عَيْنًا سَقَطَ خِيَارُهَا أَبَدًا» كَامْرَأَةٍ رَضِيتْ بِزَوْجِهَا عَيْنًا، ثُمَّ أَصَابَهَا مَا يُصِيبُ النِّسَاءَ مِنْ شَهْوَةِ النِّكَاحِ، فَأَرَادَتْ أَنْ تَفْسَخَ، نَقُولُ: لَا خِيَارَ لَكَ، فَإِنْ قَالَتْ: ذَاكَ الْوَقْتُ أَنَا مُعْجَبَةٌ بِهِ وَرَاضِيَةٌ، لَكِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ، وَأَنَا الْآنَ لَا أُرِيدُهُ، فنقول: لَا خِيَارَ لَكَ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْكَ.

وهذا مِمَّا يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ يَأْخُذُ دَرَسًا فِي أَنْ لَا يَكُونَ مُبَالِغًا فِي الْأُمُورِ، فَلَا يَظُنُّ أَنَّ الْأَحْوَالَ تَدُومُ، بَلْ يَكُونُ عَنْدهُ اخْتِيَاطٌ وَتَحَفُّظٌ؛ وَلِهَذَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ: «أَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا»^(٢) وهذا صَحِيحٌ، لَا تُغَالِ فِي الْأُمُورِ، وَتَنْزِلِ الْأُمُورَ مَنَازِلَهَا، وَاحْسِبْ لِلْمُسْتَقْبَلِ حِسَابَهُ؛ حَتَّى تَكُونَ حَكِيمًا فِيمَا تَفْعَلُ وَفِيمَا تَقُولُ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، رقم (١٩٩٧)، من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَاهُ رَفَعَهُ. قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، رواه الحسن بن أبي جعفر - وهو حديث ضعيف أيضا -، بإسناد له، عن علي، عن النبي ﷺ، والصحيح عن علي موقوف قوله».

فَصْلٌ

وَالرَّتْقُ^[١]، وَالْقَرْنُ^[٢]، وَالْعَقْلُ^[٣]، وَالْفَتْقُ^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالرَّتْقُ» مأخوذٌ من الجمع، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: شيئًا واحدًا، فالرَّتْقُ معناه أنه يكون فرجُ المرأة مسدودًا، ما يسلكه الذكر، فهذا يُنْبِتُ للزوج الخيار؛ لأنه يُفَوِّتُ مقصودَ النكاح من الولد والاستمتاع.

[٢] قوله: «وَالْقَرْنُ» وهو لحمٌ يُنْبِتُ في الفرج فيُسَدُّه، وحُكْمُهُ كالأول، وهو طارئ، والأول أصليٌّ.

[٣] قوله: «وَالْعَقْلُ» وهو وَرَمٌ في اللحمِ التي بين مَسْلَكِي المرأة، فيَضِيقُ منها فرجُها، فلا يَنْفُذُ فيه الذكرُ.

[٤] قوله: «وَالْفَتْقُ» وهو انخراقٌ ما بين سبيلَيْها، أي: ما بين مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ، وهذا يَمْنَعُ التَّلَذُّدَ، وربما يُؤَدِّي إلى تَسَرُّبِ البَوْلِ إلى مَخْرَجِ المَنِيِّ، وأيضًا قد يَمْنَعُ الحَمْلَ، بحيث يكون هذا الانفتاق سببًا لضياح المَنِيِّ، فلا يَصِلُ إلى الرَّحِمِ، وحينئذٍ يكون هذا عيبًا.

وهذه العيوبُ كُلُّها تَتَعَلَّقُ بالفَرْجِ، فهي خاصَّةٌ بالمرأة، والسَّبَبُ في كونها عيوبًا أنَّها تَمْنَعُ مقصودَ النكاحِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الفَتْقَ عَيْبٌ ولو أمكنَ إزالَتُهُ، ونحنُ نقولُ: إذا لم تُمَكِّنْ إزالَتُهُ إِلَّا بعدَ عَمَلِيَّةٍ طَوِيلَةٍ فهو عَيْبٌ، وقد تَنَجَّحُ وقد لا تَنَجَّحُ، لكن إذا كان الطَّبُّ قد تَرَقَّى، وقالوا: هذا سَهْلٌ، يزولُ خلالَ أسبوعٍ، فظاهرُ كلامِهِم في كتابِ البُيُوعِ

وَاسْتَطْلَقَ بَوْلٌ وَنَجْوٍ^[١]، وَفُرُوحٌ سَيَّالَةٌ فِي فَرْجٍ^[٢]،

= أَنَّهُ إِذَا زَالَ الْعَيْبُ سَرِيعًا فِي السَّلْعَةِ فَلَا خِيَارَ^(١)، أَنْ يُقَالَ: هَذَا كَذَلِكَ، وَقَدْ يُقَالُ: هُنَاكَ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَ الزَّوْجِ أَنَّ امْرَأَتَهُ أَجَرَتْ عَمَلِيَّةً فِي هَذَا الْمَكَانِ سَوْفَ يَمْنَعُهُ مِنْ كَمَالِ اللَّذَّةِ، وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: هُوَ عَيْبٌ وَلَوْ أُمَكَّنَ إِزَالَتَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاسْتَطْلَقَ بَوْلٌ وَنَجْوٍ» الْبَوْلُ مَعْرُوفٌ، وَالنَّجْوُ الْغَائِطُ، وَمَعْنَى اسْتَطْلَاقِهَا أَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ أَنْ يُجْبِسَ هُمَا، يَعْنِي هُوَ السَّلْسُ، فَسَلَسَ الْبَوْلُ أَوِ الْغَائِطُ عَيْبٌ مِنْ أَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْعُيُوبِ.

وَهَلْ مِثْلُهُمَا الرِّيحُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ تَبْعَثُ رَائِحَةً كَرِيهَةً.

وَهَذَا الْعَيْبُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ خَلَطَ بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْمُشْتَرَكِ، وَكَانَ مِنْ حُسْنِ التَّصْنِيفِ أَنْ يُجْعَلَ الْخَاصُّ وَحْدَهُ وَالْمُشْتَرَكُ وَحْدَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَفُرُوحٌ سَيَّالَةٌ فِي فَرْجٍ» هَذَا خَاصٌّ بِالْمَرْأَةِ، فَإِذَا كَانَ فِيهَا فُرُوحٌ سَيَّالَةٌ تَسِيلُ مَاءً فِي الْفَرْجِ، فَهُوَ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الثُّفْرَةَ، وَيَمْنَعُ مِنْ كَمَالِ الْإِسْتِمَاعِ.

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَيَّالَةٌ» أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْقُرُوحُ يَابِسَةً لَا تَسِيلُ فَلَيْسَتْ بِعَيْبٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرُوحَ فِي الْفَرْجِ لَا شَكَّ أَنَّهَا تَوْجِبُ الثُّفْرَةَ مِنْهُ وَالْقَلَقَ، وَحَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لِقُوَّةِ حُبِّهِ لِلْمَرْأَةِ وَشَهْوَتِهِ لِلْجَمَاعِ لَا يُبَالِي، لَكِنْ رَبَّمَا تَعَافَاهُ نَفْسُهُ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمِيلِ النَّفْسِيِّ لَكِنْ مِنْ جِهَةِ خَوْفِ الْعَدْوَى.

وَبَاسُورٌ، وَنَاصُورٌ^[١] وَخِصَاءٌ، وَسَلٌّ^[٢]،

قال في (الروض)^(١): «وَاسْتِحَاضَةٌ» وهي استمرارُ الدَّمِ الخارجِ مِنَ الْمَرْأَةِ، وهو دَمٌ طَبِيعِيٌّ لَكِنَّهُ مَرَضٌ، بخلافِ الدَّمِ النَّاشِئِ عَنْ عَمَلِيَّةٍ فِي الرَّحِمِ مَثَلًا، فَالدَّمُ النَّاشِئُ عَنْهَا لَيْسَ اسْتِحَاضَةً إِلَّا أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهَا فِي الْحُكْمِ.

فَالِاسْتِحَاضَةُ عَيْبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا تَمْنَعُ الْوَطْءَ؛ لَخَوْفِ الْعَنْتِ فَهَذَا عَيْبٌ وَاضِحٌ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْقَوْلِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَطْءُ الْمُسْتِحَاضَةِ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ وَطْؤُهَا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُخْدِثُ لِلرَّجُلِ نِفُورًا مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمُسْتِحَاضَةِ، فَكُلَّمَا جَامَعَ وَجَدَ نَفْسَهُ مُتَلَوِّثًا بِالدَّمِ، هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْفِرُ مِنْهَا، وَيَمْنَعُ مِنْ كِمَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ كَثْرَةَ الْمَذْيِ مِنَ الرَّجُلِ عَيْبٌ؟

لَيْسَ عَيْبًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَاسْتِطْلَاقِ الْبَوْلِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ شَهْوَةٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَاسُورٌ، وَنَاصُورٌ» وَهُمَا دَاءَانِ بِالْمِقْعَدَةِ، مِثْلُ الْجُرُوحِ، يُصِيبَانِ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ، فَإِذَا كَانَ فِي أَحَدِهِمَا بَاسُورٌ أَوْ نَاصُورٌ فَهُوَ عَيْبٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْبَاسُورَ يَكُونُ دَاخِلَ الْمِقْعَدَةِ، وَالنَّاصُورَ يَكُونُ بَارِزًا، وَدَائِمًا يَكُونُ مُلَوِّثًا، وَمَعَ أَنَّهُمَا لَا يُخْدِثَانِ أَيَّ شَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمَاعِ، وَلَا يُشَوِّهَانِ الْمَنْظَرَ أَيْضًا، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْعُيُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ أَنَّ بَامْرَأَتِهِ بَاسُورًا أَوْ نَاصُورًا لَا يَرْتَاحُ لَهَا، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ مَعَ الرَّجُلِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَوَخِصَاءٌ، وَسَلٌّ» الْخِصَاءُ قَطْعُ الْخُصْيَيْنِ بِجُلْدَتِهِمَا، وَالسَّلُّ لَيْسَ هُوَ السَّلُّ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ، الَّذِي هُوَ الْمَرَضُ فِي الْبَدَنِ كُلِّهِ، السَّلُّ -أَي: سَلُّ الْخُصْيَيْنِ-

وَوَجَاءُ^[١]، وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا^[٢] خُنْتِي وَاضِحًا^[٣]، وَجُنُونٌ وَلَوْ سَاعَةً^[٤]،

= بحيث تُقَطَّعُ الْخُصَيَّتَانِ وَيَبْقَى الْجِلْدُ، وهذا في الأحوال العادية لا يمكن، لكن قد يُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَى إِنْسَانٍ عَدُوًّا يَأْسِرُهُ - ككافر - وَيُمَثِّلُ بِهِ هَذَا التَّمْثِيلَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَوَجَاءُ» وَهُوَ أَنْ يَقَطَّعَ الْخُصَيَّتَيْنِ وَوِعَاءَهُمَا قَطْعًا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُضْعِفُ الشَّهْوَةَ بِلَا شَكٍّ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(١).

وَالْخِصَاءُ وَالسَّلُّ وَالْوِجَاءُ، إِمَّا أَنْ تُضْعِفَ الْوَطْءُ أَوْ يَزُولَ بِالْكَلْيَةِ، ثُمَّ إِنَّهَا - أَيْضًا - تَمْنَعُ مِنَ النَّسْلِ؛ لِأَنَّهُ إِنْهَا يَكُونُ بِالْمَنِيِّ، وَالْمَنِيُّ لَا يُنْشِئُهُ إِلَّا الْخُصَيَّتَانِ، وَإِذَا فُقِدَتِ الْخُصَيَّتَانِ فَلَا نَسْلَ، بَلْ وَلَا جِمَاعَ كَامِلٌ، فَيَكُونُ هَذَا عَيْبًا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَكُونُ أَحَدِهِمَا» أَي: أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ.

[٣] قَوْلُهُ: «خُنْتِي وَاضِحًا» فَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا لَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ مِنَ الْأَصْلِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ - فِي الْمَذْهَبِ^(٢)، أَمَّا هَذَا فَهُوَ وَاضِحٌ أَنَّهُ رَجُلٌ فَيَتَزَوَّجُ امْرَأَةً، أَوْ أَنَّهُ أُنْثَى فَيَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَهَذَا يَثْبُتُ بِهِ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ رَجُلًا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا امْرَأَةٌ خَالِصَةٌ، ثُمَّ يَجِدُ مَعَهَا آلَةَ ذَكَرٍ، أَوْ يَجِدُ لَهَا لَحِيَّةً، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْفِرُ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ، امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا، فَإِذَا لَهُ فَرْجٌ أَوْ لَهُ ثَدْيٌ، فَهَذَا مِنَ الْعُيُوبِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَجُنُونٌ وَلَوْ سَاعَةً» الْجُنُونُ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - فَقَدْ الْعَقْلَ، فَإِذَا فَقَدَ الْعَقْلَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ، رَقْم (٥٠٦٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ،

بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَوَجَدَ مَوْتَهُ، رَقْم (١٤٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْإِنْصَافُ (٢٠/٣٨٥).

وَبَرَّصَ^[١]،

= ولو ساعة من زمان، أي: إذا ثبت أنه جنّ ولو ساعة، فإنّ ذلك يُعتبر عيبًا، سواء المرأة أو الرجل، ومنه الصرْعُ.

وظاهر كلامه: ولو برئ منه، لأنه لا يؤمن أن يعود.

أمّا إذا كان الجنون بواسطة الأعصاب، وعولج علاجًا تامًا، وقطع الأطباء أنه لن يعود؛ لكونهم -مثلًا- وجدوا عرقًا يكون سببًا للتشنج العصبي، وقطعوه، أو غير ذلك، المهم: أنهم قطعوا بأنه لن يعود، فهذا ليس بعيب؛ لأنه ما من إنسان إلا ويمرّض ثم يبرأ، لكن إذا كان بسبب الجنّ أو بسبب الأعصاب لكن لم يُشفَ فهو عيبٌ.

[١] قوله رحمه الله: «وَبَرَّصَ» وهو بياض الجلد، وهو من الأمراض التي قد تكون وراثية، وقد تكون لسبب من الأسباب، ومن أكثر أسبابها الثخمة، وهو أن الإنسان يملأ بطنه، ويخلط فيه من الأكل؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: إذا خاف الإنسان بأكله الثخمة فالأكل عليه حرام^(١)، ولو أنه خبز ولحم.

ومن أسبابه -أيضًا- الرّوعة والوخشة فإنّها تُحدث ذلك، وقد كان الناس فيما سبق يسافرون في الليالي المظلمة المخيفة، فأحيانًا يُصيب بعضهم هذا البلاء، وقد يكون بأمر الله لا يُعلم له سبب، فهذا البرص ولو بقدر رأس الإبرة يُعتبر عيبًا، سواء كان بالزوج أو بالزوجة؛ ولهذا جاء في الحديث في قصّة الثلاثة الذين كان أحدهم أبرص قال: «وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدَرَنِي النَّاسُ بِهِ»^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص، وأعمى، وأقرع في بني إسرائيل، رقم

(٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب الدنيا سجن للمؤمن وجنة للكافر، رقم (٢٩٦٤) من

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَجُدَامٌ^(١)،

= وكلامُ الفقهاء: ولو قليلاً؛ لأنَّه لا يُؤْمَنُ أَنْ يَزْدَادَ وَيَتَشَرَّ، وعلى هذا فلو كان في إبطِ الزَّوْجَةِ كَرَأْسِ الإِبْرَةِ بَرَصٌ، وَجَبَ على أهلِها عند العقد أَنْ يُبَيِّنُوا له؛ لأنَّ هذا عَيْبٌ، وكذلك الرَّجُلُ.

لكنَّ حَسَبَ ما نرى أَنَّ الْبَرَصَ نَوْعَانِ: بَرَصٌ يُعْتَبَرُ مَرَضًا حَقِيقَةً، فَيَنْشَأُ أَوَّلَ ما يَنْشَأُ في الإنسانِ جُزْءٌ صَغِيرٌ جَدًّا، ثم يَنْتَشِرُ في الجِلْدِ كَالْجَرَبِ، نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ، وَقَسَمُ آخَرُ ليس عَيْبًا، فَتَجِدُ مثلاً الجِلْدَ أَصَابَهُ شَيْءٌ، إمَّا لَدَعَةُ نَارٍ أَوْ جُرْحٌ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذلكَ، أَوْ أَنَّكَ لا تَدْرِي ما السَّبَبُ لكنَّه ليس بمرَضٍ، فلا يَزِيدُ ولا يَتَغَيَّرُ ولا يَكَادُ يَخْلُو منه أَحَدٌ.

لكنَّ مُرَادَهُم الْبَرَصُ الَّذِي يَكُونُ عَيْبًا، وَيَنْتَشِرُ في الجِلْدِ، وَيُخْشَى مِنْ انْتِشَارِهِ، والغَرِيبُ -سُبْحَانَ اللهِ- أَنَّ هَذَا الْمَرَضَ لا يُعْدِي؛ ولهذا لو كان يُعْدِي لَتَمَكَّنَ الْأَطْبَاءُ مِنْ مُعَالَجَتِهِ؛ لأنَّ الْمَرَضَ الَّذِي يُعْدِي يُعْدِي بِجَرَائِمِهِ، وَإِذَا عَلِمَتِ الْجَرَائِمُ أَمَكْنَ الْقَضَاءُ عَلَيْهَا؛ ولهذا تَجِدُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ يَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ خَادِمًا لِلْأَنْاسِ، يَطْبُخُ غَدَاءَهُمْ وَعَشَاءَهُمْ، وَيُلَامِسُ أَوَانِيَهُمْ، وَهُمْ سَالِمُونَ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ.

وإِبْرَاءُ الْأَبْرَصِ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أُعْطِيَهَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَبَرَّئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾ [المائدة: ١١٠] فهو مِنَ الْآيَاتِ الْمُعْجَزَاتِ؛ لأنَّ إِبْرَاءَ الْأَكْمَهِ وَالْأَبْرَصِ، وَإِحْيَاءَ الْمَوْتَى، وَإِخْرَاجَهُمْ مِنَ الْقُبُورِ، لا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْبَشَرُ، لا بِعِلَاجٍ ولا غَيْرِهِ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الْبَرَصُ دَاءٌ مُنْفَرٌ، وَهُوَ عَيْبٌ فِي الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَجُدَامٌ» وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قُرُوحٍ تُصِيبُ الْبَدَنَ، وَلا يَسْلَمُ مِنْهَا، فَلا تَزَالُ تُسْرِي حَتَّى يَمُوتَ الْإِنْسَانُ، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ الْآكِلَةَ؛ لِأَنَّهَا تَأْكُلُ الْجِلْدَ،

يُثْبِتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخَ^[١]

= وهو لا شك عيبٌ، وهو -أيضاً- مُعَدٌّ، وقد جاء في السُّنَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ^(١)، حتى إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَعْزَلَ الْجَذْمَى فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ؛ لئَلَّا يَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ فَيَنْتَشِرَ هَذَا الدَّاءُ^(٢).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «يُثْبِتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخَ» وثُبُوتُ الْفَسْخِ لِلْمَرْأَةِ ظَاهِرُ الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ بِيَدِهَا الطَّلَاقُ، فَإِذَا ثَبَتَ لَهَا الْفَسْخُ حَصَلَ لَهَا الْفِرَاقُ.

لكن: ثُبُوتُ الْفَسْخِ لِلرَّجُلِ مَاذَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ؟

نقول: إِنَّهُ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ ثَلَاثَ فَوَائِدَ:

الأولى: أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ، فَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ.

الثانية: أَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

الثالثة: أَنَّ النَّاسَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ رَجُلٌ مُطْلَاقٌ، أَيْ: كَثِيرُ الطَّلَاقِ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الْمُطْلَاقَ لَا يَكَادُ يُقَدِّمُ عَلَى تَزْوِيجِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْشَوْنَ أَنْ يُطْلَقَ.

وهذه العيوبُ إِذَا تَأَمَّلْنَاهَا وَجَدْنَا مِنْهَا مَا يُمَكِّنُ مُعَالَجَتَهُ، وَمِنْهَا مَا لَا يُمَكِّنُ مُعَالَجَتَهُ، فَهَلْ هِيَ سَوَاءٌ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا أُمَكِّنَ إِزَالَةُ الْعَيْبِ فَلَا خِيَارَ؟ فَالْإِثْبَاتُ يُمَكِّنُ مُعَالَجَتَهُ بِعَمَلِيَّةٍ، وَلَكِنْ هَلِ الْعَمَلِيَّةُ تَجْعَلُ الْفَرْجَ كَالطَّبِيعِيِّ؟

(١) علقه البخاري: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٧٠٧)، ووصله أحمد (٤٤٣/٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: كشاف القناع (١٤/١٢١).

= الظاهر: ليس كذلك، وكذلك -أيضاً- القرن، ولا ندري هل يكون كالطبيعي أم لا؟ والعقل يمكن علاجه؛ لأنه ما دام ورماً فإنه يمكن علاجه بدون عملية، فإن كانت تبرأ بعد عشر سنين فلا يلزمه الانتظار، لكن إذا كان في وقت لا تقوت به مصلحة الزوج فإنه لا خيار له، لا سيما مع عدم الغش، أمّا مع الغش فلا ينبغي أن يعامل الغاش بالأخف والأيسر؛ لأنه ليس محلاً للرحمة.

وأما استطلاق البول والنجس فما أمكن علاجه بسرعة بحيث لا تقوت مصلحة الزوج فإنه لا يثبت به الفسخ، والقروح السيالة في الفرج واضح أنه يمكن معالجتها، والباسور يمكن معالجته، والتأصير يمكن لكنه يعود، والخشاء والسل والوجاء لا يمكن معالجتها، وكون أحدهما خثى واضحاً لا يمكن، وإذا كان ليس له إلا ذكر فقط، وجميع مميزات المرأة موجودة فيه ما عدا الآلة، وقالوا: يمكن أن تجرى له عملية بكل سهولة، فهذا يمكن إزالة العيب بدون أي ضرر، ما دام أن الفرج سليم.

وأما الجنون فنوعان: نوع له سبب محسوس، فهذا لا شك أنه إذا عولج فبرئ منه فإنه لا خيار، وهو ما يسمى عند الناس الوشرة، وهو أن الرأس ينفق في ملاحجه فتق من الدماغ، ثم يبدأ الرجل يهذي حتى يصل إلى الجنون، لكن له علاج وهو الكي، ولهم طرق يستدلون بها على موضع الفتق، فيضعون على موضع الفتق عجيناً ليّناً، فإذا أصبح وجدوا أن محل الفتق يابس مع البخار عرفوا موضعه، فإذا كوي بإذن الله برئ بسرعة، كأنها نشط من عقال، فمثل هذا ليس بعيب؛ لأن هذا مرض يزال.

النوع الثاني: ما ليس له علاج فهذا يثبت الفسخ؛ لأنه لا يؤمن أن يعود، ولأن الزوج أو الزوجة يعير بذلك، فيقال: تزوج فلانة التي كانت مجنونة بالأسواق،

= أو فلاناً كذلك، ففيه نوع عارٍ عليه.

والبرص ما أظنه يبرأ، فهو عيبٌ يُبْتِ الفسخَ بكلِّ حالٍ، والجذام لا يبرأ كذلك، نسأل الله العافية.

وغيرُ هذه العيوبِ لا تُبْتِ الفسخَ، فالعمى ليس بعيبٍ، والصَّمَمُ ليس بعيبٍ، والخرسُ ليس بعيبٍ، والعرجُ ليس بعيبٍ، وقطعُ الرجلِ أو اليدِ ليس بعيبٍ، وعلى هذا فقس.

فلو تزوجَ امرأةٌ عَمِيَاءَ بَكَمَاءَ صَمَّاءَ، مَقْطُوعَةَ الْيَدِ، عَرَجَاءَ الرَّجُلِ، عَجُوزًا، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ عَيْبًا، فَإِنْ قَالَ: أَنَا أَدَيْتُ مَا لَا كَثِيرًا، قالوا: لماذا لم تَشْتَرِطْ خُلُوقَهَا مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ؟ لماذا لم تقلْ عند العقدِ: بَشَرِطُ أَنْ تَكُونَ بَصِيرَةً سَمِيعَةً نَاطِقَةً غَيْرَ عَرَجَاءَ وَلَا مَقْطُوعَةَ الْيَدِ إلخ؟! كُلُّ هَذِهِ الْعُيُوبِ لَا يُبْتِ بِهَا الْفَسْخُ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَشْتَرِطَ انْتِفَاءَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ، فَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ فَأَنْتَ مُحَاطِرٌ، إِنْ وَجَدْتَهَا سَلِيمَةً وَإِلَّا فَلَا خِيَارَ لَكَ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١).

ولكنَّ هذا القولَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْعَيْبَ كُلُّ مَا يَفُوتُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ أَهَمِّ مَقَاصِدِ النِّكَاحِ الْمُتَعَةُ وَالْخِدْمَةُ وَالْإِنْجَابُ، فَإِذَا وَجَدَ مَا يَمْنَعُهَا فَهُوَ عَيْبٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ وَجَدْتَ الزَّوْجَ عَقِيمًا، أَوْ وَجَدَهَا هِيَ عَقِيمَةً فَهُوَ عَيْبٌ، وَلَوْ وَجَدَهَا عَمِيَاءَ فَهُوَ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَقْصُودَيْنِ مِنْ مَقَاصِدِ النِّكَاحِ وَهُمَا الْمُتَعَةُ وَالْخِدْمَةُ، وَلَوْ وَجَدَهَا صَمَّاءَ فَإِنَّهُ عَيْبٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَهَا خَرَسَاءَ فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ،

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/٢٠٨).

= ولو وَجَدَهَا لَا أَسْنَانَ لَهَا وَهِيَ شَابَّةٌ لَيْسَتْ عَجُوزًا فَإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ عَيْبًا؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِزَالَتَهُ، وَالزَّوْجُ مُصْلَحَتُهُ مِنَ الْأَسْنَانِ كَمَا لِالْجَمَالِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تُرَكَّبَ أَسْنَانًا، وَتَكُونَ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ.

إِذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا وَجَدَهَا غَيْرَ جَمِيلَةٍ لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا عَيْبٌ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مُوجِبًا لِلْفَسْخِ؟

لَا، إِلَّا إِنْ كَانَ قَدْ اشْتَرَطَ، أَمَّا إِنْ وَجَدَ فِيهَا خَدَشًا فِي الْوَجْهِ، أَوْ بِيَاضًا فِي الْعَيْنِ، أَوْ شَرْمًا فِي الشَّفَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا عَيْبٌ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْعُيُوبَ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ، وَلَكِنَّهَا مَحْدُودَةٌ، فَكُلُّ مَا يَفُوتُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ لَا كَمَالُهُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ عَيْبًا، يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ، سِوَاءٍ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ.

أَمَّا الْكِبَرُ: بِمَعْنَى أَنَّهُ ظَنٌّ أَنَّهَا بِنْتُ سَبْعِ عَشْرَةَ فَإِذَا هِيَ بِنْتُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، أَوْ ظَنٌّ أَنَّ لَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً فَإِذَا لَهُ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَيْبٍ، لَكِنْ لَوْ بَانَ عَجُوزًا أَوْ بَانَ شَيْخًا كَبِيرًا فَهَذَا عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يُفُوتُ الْمَقْصُودَ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَذَا الرَّجُلُ يُشَاهِدُ فَلِمَاذَا لَمْ تَنْظُرُوا إِلَيْهِ؟

فَنَقُولُ: وَجَدْنَاهُ ذَا لَحْيَةٍ قَدْ طَلَاها بِالسَّوَادِ، أَوْ حَلَقَهَا وَلَا نَذْرِي، فَيُمْكِنُ أَنْ يَغْتَرَّ النَّاسُ بِهِ لِأَحَدِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَرْنَاهُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) وَكَذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ

(١) زاد المعاد (٥/١٦٦).

وَلَوْ حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ^[١]،

= شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، وبعض الأصحاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٢).

وحُجَّةُ المذهب: أَنَّ هذا هو الواردُ عن السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، فيُقَالُ: إِنَّ الواردَ عن السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ قَضَايَا أَغْيَانٍ، يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا يُشَبِّهُهَا، أَوْ مَا كَانَ أَوْلَى مِنْهَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ هذه العُيُوبِ لَا تُسَاوِي شَيْئًا بالنسبةِ لعيوبٍ كثيرةٍ ذكروا أَنَّهَا ليست عُيُوبًا، والشَّرِيعَةُ لَا يُمكنُ أَنْ تُفَرِّقَ بين مُتِمَّائِلِينَ، وَلَا أَنْ تَجْمَعَ بين مُخْتَلِفِينَ أَبَدًا.

فإذا تَشَابَهَ الشَّيْئَانِ صَارَ حُكْمُهُمَا واحدًا، وإذا اختلفا اختلفَ حُكْمُهُمَا، هذه قاعدةٌ عامَّةٌ في كُلِّ الشَّرِيعَةِ، وقد يَبْدُو لِلإنْسَانِ في بعضِ الأحيان أَنَّ الشَّيْئَيْنِ مُخْتَلَفَانِ وهما لم يَخْتَلِفَا، وقد يَبْدُو أَنَّهُمَا مُفْتَرِقَانِ وهما لم يَفْتَرِقَا، وحيثُ لَا يكونُ الخطأُ من سوءِ فَهْمِهِ، وليس من الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

[١] قوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «وَلَوْ حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ» أي: لو حَدَّثَ العَيْبُ بعدَ العقدِ فَلَمَنُ له الحَقُّ أَنْ يَفْسَخَ؛ لِأَنَّ العُيُوبَ قد تَحْدُثُ بعدَ العقدِ، وقد تكونُ مِنْ قَبْلُ كما هو واضحٌ، فمثلاً الرَّتْقُ والفَتْقُ وما أشبه ذلك بالنسبةِ لِلْمَرْأَةِ يكونُ قَبْلَ العقدِ، والعُتَّةُ -على القولِ الرَّاجِحِ- تَحْدُثُ وتكونُ بَعْدَ العقدِ.

وقوله: «وَلَوْ حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ» هذا إشارةٌ خِلَافٍ، حيثُ إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ يقولُ: إِنَّ العَيْبَ إذا حَدَّثَ بعدَ العقدِ، وهو لَا يتعدَّى صَرَرُهُ فَإِنَّهُ لَا خيارَ، كما لو حَدَّثَ

(١) نظرية العقد (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٠٨).

أَوْ كَانَ بِالْآخِرِ عَيْبٌ مِثْلُهُ^[١].

= عَيْبُ السَّلْعَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ عَلَى مِلْكِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ.

وهذا القول يكون مُتَوَجِّهًا فِي بَعْضِ الْعُيُوبِ، أَمَّا بَعْضُهَا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِلَافٌ، فَالْجُنُونُ الْمُطْبِقُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَوْ قُلْنَا: لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ الْخِيَارُ لَكَانَ مُشْكِلًا، وَهُوَ أَنْ نُزِلَ مَعَهَا بِالْبَقَاءِ مَعَ رَجُلٍ مَجْنُونٍ تَخَافُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْهُ وَعَلَى أَوْلَادِهَا، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ الشَّرِيعَةُ الرَّحِيمَةُ.

فَبَعْضُ الْعُيُوبِ قَدْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَضُرُّ حَدُوثُهُ، فَالْشَيْءُ الَّذِي لَا يُؤْثَرُ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِيَارٌ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَالْمُؤْثَرُ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ كَانَ بِالْآخِرِ عَيْبٌ مِثْلُهُ» فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْفَسْخُ، لَمَّا أَطْلَعَ الرَّجُلُ عَلَى بَرَصٍ فِي زَوْجَتِهِ قَالَ: بَكَ عَيْبٌ، فَقَالَتْ: وَأَنْتَ بَكَ عَيْبُ الْبَرَصِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ، إِذَا قَالَ: لَا خِيَارَ لَكَ؛ لِأَنَّ فِيكَ مِثْلَ هَذَا الْعَيْبِ الَّذِي فِيَّ، فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: أَنْ يُقَالَ كَمَا عَلَّمَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ يَنْفَرُ مِنْ عَيْبٍ غَيْرِهِ وَلَا يَنْفَرُ مِنْ عَيْبِ نَفْسِهِ^(١)؛ وَلِهَذَا تَجِدُ الْإِنْسَانَ يَتَقَرَّرُ إِذَا رَأَى فِي إِنْسَانٍ جُرْحًا، لَكِنْ جُرْحَهُ الَّذِي فِيهِ لَا يَتَقَرَّرُ مِنْهُ.

إِلَّا أَنْ بَعْضَ الْأَصْحَابِ اسْتَشْنَوْا مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مَجْبُوبًا وَهِيَ رَتْقَاءُ، فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا وَجَدَهَا رَتْقَاءَ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِالْجَمَاعِ، وَإِذَا وَجَدَتْهُ مَجْبُوبًا إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهَا الْفَسْخُ؛ لِقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِالْجَمَاعِ،

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/٢٠٨).

وَمَنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، أَوْ وَجِدَتْ مِنْهُ دَلَالَتُهُ مَعَ عِلْمِهِ فَلَا خِيَارَ لَهُ^(١)،

= وهنا لا فائدة، حتى لو كان هو غير معيب فإنها لن تستفيد منه، ولو كانت هي غير معيبة فإنه لن يستفيد منها، وعلى هذا فلا خيار لهما^(١)، وهذا وجيه.

وقوله: «مِثْلُهُ» أي: يُقَاسُ عليه ما إذا كان العيب مُغَايِرًا له، فلو كان في الآخر عيبٌ من غير جنسِهِ، مثل أن يكونَ في المرأة استطلاقُ النَّجْوِ، وفي الرَّجُلِ بَرَصٌ مثلاً، فلها أن تَفْسَخَ من بابِ أُولَى؛ لَأَنَّهُ إذا كان العيبُ المُمَازِلُ لصاحِبِهِ أن يَفْسَخَ فهذا من بابِ أُولَى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ أَوْ وَجِدَتْ مِنْهُ دَلَالَتُهُ مَعَ عِلْمِهِ فَلَا خِيَارَ لَهُ» (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ «رَضِيَ بِالْعَيْبِ» بَأَن صَرَّحَ بِهِ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِهِ مَعِيًّا، أَوْ قَالَ هُوَ: رَضِيتُ بِهَا مَعِيَّةً، فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا وَقَدْ أَسْقَطَاهُ.

وقوله: «رَضِيَ بِالْعَيْبِ» بَأَن صَرَّحَ بِهِ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِهِ مَعِيًّا، أَوْ قَالَ هُوَ: رَضِيتُ بِهَا مَعِيَّةً، فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا وَقَدْ أَسْقَطَاهُ.

وقوله: «أَوْ وَجِدَتْ مِنْهُ دَلَالَتُهُ» أي دَلَالَةُ الرِّضَا.

وقوله: «مَعَ عِلْمِهِ» أي بِالْعَيْبِ، فَإِذَا قَالَ إِنْسَانٌ: هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «دَلَالَتُهُ» يَعُودُ عَلَى الرِّضَا، وَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا!

فالجواب: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى اسْمٍ وَهُوَ الرِّضَا الْمَفْهُومُ مِنْ «رَضِيَ» وَنَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] ﴿هُوَ﴾ أي: الْعَدْلُ الْمَفْهُومُ مِنْ ﴿اعْدِلُوا﴾.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/٢٠٨).

= والدلالة: العلامة الدالة على رضاها، مثل أن تمكنه من الجماع، فإذا مكنته من ذلك مع علمها بعينه دل هذا على أنها راضية به، هذا ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله.

وقال بعض أهل العلم: إن هذا لا يسقط الفسخ؛ لأنها قد تمكنه وهي غير راضية، لكن تفكر في أمرها هل توافق أو ترفض، وبعضهم استثنى مسألة العنين، قال: لأنها قد تمكنه؛ رجاء أن تزول عنه ويفدر على الوطء.

فليس التمكن من الوطء بدليل على الرضا، وعلى هذا يقال: يجب أن نتحقق بأنها فعلت ما يدل على الرضا، فإذا شككنا وصار هذا التمكن غير صريح في الدلالة على الرضا فالأصل عدم الرضا وبقاء حقها.

فإذا علمنا أن هذه المرأة تمكن زوجها من أن يستمتع بها وكأنه ليس به مريض، وهي عالمة بهذا العيب، فهذا دليل على الرضا.

أما إذا كنا نعلم أنها امرأة تريد أن تروى في الأمر، أو ترجو زوال هذا العيب فإنه لا يكون دليلاً على رضاها.

وقوله: «فلا خيار له» سواء كان الرجل أو المرأة.

وظاهر قوله «من رضي بالعيب» أن خياره يسقط ولو كان جاهلاً بالحكم، وفي هذه المسألة يكون التفريق بين الجهل بالحكم والجهل بالحال، فالجهل بالحال لا يسقط الخيار؛ ولهذا قال المؤلف: «مع علمه به» فعلم منه أنه لو كان جاهلاً بالعيب فالخيار لا يسقط، وأما الجهل بالحكم فظاهر كلام المؤلف: أنه يسقط الخيار، مثل: ألا تدري أنه إذا وجد به برص أو كان عينا أن لها الفسخ.

وَلَا يَتِمُّ فُسْخُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِحَاكِمٍ^[١].

وهذا القول ليس بصحيح، والصواب: أَنَّ الْجَهْلَ بِالْحُكْمِ كَالْجَهْلِ بِالْحَالِ، فالتّي مَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا وَهِيَ لَا تَدْرِي بِعَيْبِهِ كَالَّتِي مَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا وَهِيَ لَا تَدْرِي أَنَّ لَهَا الْفُسْخَ، لَا سِيَّما وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النِّسَاءِ قَدْ يَجْهَلْنَ هَذَا الْأَمْرَ.

ثم إِنَّا نقول: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الرِّضَا بِالْعَيْبِ، وَهَلِ الَّذِي لَا يَدْرِي بِالْحُكْمِ يَكُونُ رَاضِيًا بِالْعَيْبِ؟ لَا، رَبَّما أَنَّهَا لَوْ عَلِمَتْ لَفُسَخَتِ الْعَقْدَ مِنْ أَوَّلِ مَا عَلِمَتْ.

فإذا ظَنَّ الْعَيْبَ يَسِيرًا فَبَانَ كَبِيرًا.

مثال ذلك: رأى في أَصْبَعِ امْرَأَتِهِ بَرَصًا، أَوْ هِيَ رَأَتْ فِي طَرَفِ أَصْبَعِهِ فظَنَّتْ أَنَّهُ يَسِيرٌ، لَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَالِبٌ جِلْدِهِ الْمُسْتَوْرِ بِالثِّيَابِ، فَهنا يَسْقُطُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِجِنْسِ الْعَيْبِ، وَكَذَلِكَ هُوَ بِالْعَكْسِ، لَمَّا رَضِيَ بِجِنْسِ الْعَيْبِ، قُلْنَا: أَنْتَ الَّذِي فَرَطْتَ، لِمَاذَا لَمْ تُنْقِبْ عَنْ هَذَا الْعَيْبِ هَلْ هُوَ كَثِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ؟

وَكَذَلِكَ لَوْ رَضِيَتْ بِجُنُونِهِ، أَوْ رَضِيَ هُوَ بِجُنُونِهَا لَمُدَّةَ سَاعَةٍ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا مُجَنُّ لِسَاعَاتٍ أَوْ لَأَيَّامٍ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْخِيَارُ؛ وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِجِنْسِ الْعَيْبِ، أَمَّا مِقْدَارُهُ فَهُوَ الْمُفَرِّطُ فِي عَدَمِ التَّنْقِيبِ وَالتَّنْقِيبِ عَنْ مَدَى هَذَا الْعَيْبِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَتِمُّ فُسْخُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِحَاكِمٍ» يَعْنِي إِذَا ثَبَتَ الْعَيْبُ وَطَلَبْتَ أَنْ يُفْسَخَ الْعَقْدُ، أَوْ طَلَبَ هُوَ أَنْ يُفْسَخَ الْعَقْدُ، فَلَا يَتِمُّ الْفُسْخُ إِلَّا بِحَاكِمٍ، وَالْحَاكِمُ هُوَ الْقَاضِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦]؛ وَكَذَلِكَ لِقَطْعِ الزَّوَاجِ؛ وَلِأَنَّ فِي بَعْضِ الْعُيُوبِ مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَحُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ، وَلِأَنَّهُ عَقْدُ نِكَاحٍ فَيُخْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ.

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرٌ^[١]،

= فما هي الصيغة التي يفسخ بها الحاكم النكاح؟

نقول: له صيغتان: إمّا أن يقول: فَسَخْتُ نِكَاحَ زَيْدٍ مِنْ فَاطِمَةَ لِلْعَيْبِ الَّذِي فِيهِ، أَوْ لِلْعَيْبِ الَّذِي فِيهَا، أَوْ يَقُولُ لِأَحَدِهِمَا: إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ لَكَ الْفَسْخَ، فيقول الزوج: قَدْ فَسَخْتُ زَوْجَتِي؛ لَعَيْبِهَا، أَوْ يَقُولُ هِيَ: فَسَخْتُ زَوْجِي؛ لَعَيْبِهِ، فهو إمّا أن يُبَاشِرَ الْفَسْخَ بِنَفْسِهِ، أَوْ يُوكِّلَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: عند التنازع يفسخه الحاكم، وعند الاتفاق لا حاجة إلى الحاكم^(١)، وما قاله الشيخ رحمه الله هو الحق، أننا لا نحتاج أن نذهب إلى القاضي إلا عند النزاع، فحينئذ نحتاج إلى الحاكم؛ ليزفع الخلاف، أمّا إذا اتفقا على ذلك فلا حاجة للحاكم، فتقول: مثلاً: فَسَخْتُ نِكَاحِي مِنْ زَوْجِي؛ لَعَيْبِهِ، أَوْ يَقُولُ هُوَ: فَسَخْتُ نِكَاحِي مِنْ زَوْجَتِي فَلَانَهُ؛ لَعَيْبِهَا، ولا حاجة أن نذهب إلى المحاكم، وهذا القول في وقتنا يزداد قوة، والسبب صعوبة الوصول إلى المحاكم.

فإذا تمّ الفسخ فإن كان بعد الخلوة أو الدخول فإن عليها العدة، وإن كان قبل ذلك فلا عدة عليها؛ لأن كل فراق يكون بين الزوجين قبل الخلوة فإنه لا عدة فيه.

[١] قوله رحمه الله: «فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرٌ» أي: إن كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر للزوجة، سواء كان العيب فيه أو فيها، أمّا إذا كان العيب فيها فعدم وجوب المهر لها واضح.

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٤).

وَبَعْدَهُ^[١] لَهَا الْمُسَمَّى^[٢]

مثالُهُ: إنسانٌ عَقَدَ على امرأةٍ وَقَبَلَ أَنْ يَدْخُلَ عليها تَبَيَّنَ أَنَّ فيها عَيْبًا، فَفَسَخَ العقدَ، فليس لها مَهْرٌ؛ لِعَشِّها وَغُرُورِها، فهي التي غَرَّتِ الزَّوْجَ، وإذا كان العَيْبُ في الزَّوْجِ وهي فَسَخَتْ؛ مِنْ أَجْلِ عَيْبِ الزَّوْجِ، فيقولُ المؤلِّفُ: لا مَهْرَ لها؛ لأنَّ الفُرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِها، فهي التي طَلَبَتْ الفسخَ.

والصَّحِيحُ في ذلك: أَنَّهُ إذا كان العَيْبُ في الزَّوْجِ، وَفُسِخَ قَبْلَ الدُّخُولِ فلها نِصْفُ المَهْرِ؛ لأنَّ الزَّوْجَ هو السَّبَبُ، فكيف نُعَامِلُ هذا الرَّجُلَ الخَادِعَ الغاشَّ بما يُوافِقُ مصلحتَهُ؟!

وقولُهُم: إِنَّ الفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِها؛ لِأَنَّها هي التي طَلَبَتْ الفسخَ، نقولُ: هي ما طَلَبَتْ الفسخَ؛ مِنْ أَجْلِ هَوَاها أو مصلحتِها، بل مِنْ أَجْلِ عَيْبِهِ، ففي الحَقِيقَةِ هو الذي غَرَّها، وهي تقولُ: أنا أريدُ هذا الزَّوْجَ، لكنْ ما دَامَ مَعِيًّا فأنا لا قُدْرَةَ لي على أَنْ أَبْقِيَ معه، فالفُرْقَةُ الآنَ مِنْ قَبْلِهِ هو في الواقعِ.

وعند أهلِ العلمِ أَنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ فَإِنَّ المرأةَ تَسْتَحِقُّ بِها نِصْفَ المَهْرِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَبَعْدَهُ» أي: بعدَ الدُّخُولِ.

[٢] قوله: «لَهَا الْمُسَمَّى» أي المَهْرَ الْمُسَمَّى في العقدِ، مثلاً: المَهْرُ خَمْسَةُ آلافِ رِيالٍ، ثم بَانَ بِها عَيْبٌ أو به عَيْبٌ بعدَ الدُّخُولِ، وَفُسِخَ العقدُ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهَا الْمُسَمَّى، نَأْخُذُ ذلكَ مِنْ مَفْهُومِ قولِهِ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً

وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ إِنْ وُجِدَ^[١].

= فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴿[البقرة: ٢٣٧] فَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْمَسِيسِ يَثْبُتُ الْمَهْرُ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا»^(١) فَاْلْمَهْرُ إِذَا يَثْبُتُ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ: كَيْفَ يَذْهَبُ مَالِي لَامْرَأَةٍ مَعِيْبَةٍ؟! يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ:

[١] «وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ إِنْ وُجِدَ».

فقوله: «وَيَرْجِعُ» أي: الزَّوْجُ.

وقوله: «بِهِ» أي: بِالْمَهْرِ الْمُسَمَّى.

وقوله: «عَلَى الْغَارِّ» أي: عَلَى الَّذِي غَرَّهُ.

وقوله: «إِنْ وُجِدَ» أي: إِنْ وُجِدَ غَارٌّ.

فَالْتَغْيِيرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ، بَأَنْ يَكُونَ بِهَا عَيْبٌ قَدْ أَخْفَتْهُ عَنْ وَلِيِّهَا، وَالْوَلِيُّ عَقَدَ وَدَخَلَ الزَّوْجَ وَوَجَدَ الْعَيْبَ، فَالْغَارُّ الزَّوْجَةُ، وَلِئِذَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ.

وَإِذَا كَانَ الْوَلِيُّ عَالِمًا وَهِيَ عَالِمَةٌ أَيْضًا، فَعَلَى مَنْ يَكُونُ الضَّأْنُ؟

إِمَّا عَلَيْهِمَا بِالتَّسَاوِي، وَإِمَّا عَلَى الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْغُرُورَ الْمُبَاشِرَ إِنَّمَا حَصَلَ مِنَ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَخْرُجُ إِلَى الزَّوْجِ وَتَقُولُ: إِنَّ فِيهَا الْعَيْبَ الْفُلَانِيَّ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٦/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الْوَلِيِّ، رَقْمُ (٢٠٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، رَقْمُ (١١٠٢)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، رَقْمُ (١٨٧٩)، وَأَبُو عَوَانَةَ رَقْمُ (٤٠٣٧)، وَابْنُ حِبَانَ رَقْمُ (٤٠٧٤-٤٠٧٥)، وَالْحَاكِمُ (١٦٨/٢)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فالمسألة فيها احتمالان:

الأول: أن يكون بين الولي والمرأة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما حصل منه تغريرٌ.

الثاني: أن يكون على الولي؛ لأنَّه هو المباشِر للعقد، وكان عليه إذا عَلِمَ أنَّ في مَوْلِيَّتِهِ عيبًا أن يُبَيِّنَهُ، فالوليُّ قال: زَوَّجْتُكَ، والزَّوْجُ قال: قَبِلْتُ، وهذا هو الأَرْجَحُ، أن يكون الضَّمانُ -فيما إذا حصل التغريرُ من المرأة ووليَّها- على الوليِّ.

فإذا كان الوليُّ هو الغارُّ، بأن يكون الوليُّ أَطْلَعَ على عَيْبٍ بعد عَرْضِ المرأة على الأطباءِ -مثلاً- ولم تَعْلَمْ به، فالضَّمانُ هنا يكون على الوليِّ؛ لأنَّنا إذا صَحَّحْنَا أَنَّهُ إذا وَقَعَ الغُرُورُ منها وَمِنْ وَلِيَّهَا فهو على الوليِّ، فهذا من بابِ أولى.

فإذا لم يوجد غُرُورٌ لا من المرأة، ولا من وليَّها، مثل أن يكون العيبُ بَرَصًا في ظَهْرِهَا، فالغالبُ أَنَّهُ يَخْفَى عليها وعلى وليَّها، خصوصًا إذا كان يَسِيرًا، فهل على أحدِ ضَمَانٍ؟

ليس على أحدِ ضَمَانٍ، ويُقالُ للزَّوْجِ: هذا نَقَضَ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ؛ ولهذا المؤلَّفُ قَيَّدَهُ بقوله: «إِنْ وَجَدَ» أي إِنْ وَجَدَ الغارُّ، فَعَلِمَ منه أَنَّهُ قد لا يكون هناك أحدُ غارٍّ، لا المرأة ولا وليَّها.

لكنَّ قياسَ كلامهم على العيبِ في البُيُوعِ أَنَّ الزَّوْجَ لا يُهْدَرُ حَقُّهُ، وَأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَرْجَعَ، إمَّا على الوليِّ إِنْ كان عاليًا، أو على الزَّوْجَةِ مُطْلَقًا؛ وذلك لأنَّ البائعَ لو باعَ سِلْعَةً وفيها عيبٌ لم يَعْلَمْهُ فللمُشْتَرِي الرجوعُ، والمسألةُ تحتاجُ إلى تحرييرٍ.

= فالأقسامُ أربعةٌ:

إمّا أن يكونَ الغرورُ منَ المرأةِ وَحدها، أو منَ الوليّ وحده، أو منهما، أو ليس من واحدٍ منهما.

فإذا لم يكن من أحدهما فلا يُردُّ له المهر؛ لأنّه لم يُخدع، وقد استحلَّ الفرج بعقدٍ صحيح.

وإذا كان منها وَحدها دون وليّها فالضّمانُ عليها وَحدها.

وإذا كان من وليّها لا منها فالضّمانُ على الوليّ.

وإذا كان منها ومن وليّها، فالراجحُ أن الضّمانَ على الوليّ.

مسألة: لو قال الزوج: أنا لا أفسخُ فأنا أريدُ المرأة، ولكن أريدُ أن تُثمنوا النّقص، فمهرها إذا كانت سليمةً عشرةً آلاف ريال، ومهرها معيبةً بهذا العيبِ ثمانيةً آلاف ريال، فالنّقصُ خمس، ونقولُ في مسائلِ التّقويمِ سواءً هنا أو في العيوبِ في البيوعِ أو في الإجارة: إن النّقصَ يُقدّرُ بالنسبة.

فالمذهبُ في هذا الباب: ليس له الخيار، إمّا أن يُردَّ ويأخذَ المهرَ كاملاً، وإمّا أن يَسْكُتَ وعليه المهرُ كاملاً، والعجيبُ أن شيخَ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ في هذا البابِ قال: له أن يأخذَ الأرضَ^(١)، مع أنّه في البيوعِ يقول: لا أرضَ له^(٢)، والفُقهاءُ يقولون: له الأرضُ^(٣)، ولم يترجّحْ عندي شيءٌ.

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٤).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٩٠).

(٣) انظر: الإنصاف (١١/ ٣٧٦).

وَالصَّغِيرَةُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْأُمَةُ لَا تُزَوَّجُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِمَعِيْبٍ^[١]،

[١] قوله -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: «وَالصَّغِيرَةُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْأُمَةُ لَا تُزَوَّجُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِمَعِيْبٍ» الصَّغِيرَةُ هي التي دونَ البلوغ، فلا يجوزُ أَنْ تُزَوَّجَ بِمَعِيْبٍ حتى لو أُذِنَتْ؛ لَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِأُذْنِهَا، فلو قالت: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ هَذَا الرَّجُلَ وفيه عَيْبٌ فلا نُمْكِّنُهَا.

كذلك المجنونة لا يجوزُ أَنْ تُزَوَّجَ بِمَعِيْبٍ ولو رَضِيَتْ، فليس لها رِضًا ولا عَرَضٌ، وظاهرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: ولو كان ذلك لمصلحةِها، وفي هذا نَظَرٌ، بل يُقَالُ: إِنَّ المجنونة إذا كان من مصلحةِها أَنْ تُزَوَّجَ هذا المعيبَ فلنُزَوِّجَها؛ لَأَنَّ المجنونة لَا يَرِغِبُهَا كُلُّ النَّاسِ، لكنْ قد يَأْتِيهَا إِنْسَانٌ فِيهِ عَيْبٌ ويقولُ: أَنَا أَسْتَمْتِعُ بها، وَأُصْبِرُ على جُنُونِهَا، فَمِنْ الْمصلحةِ أَنْ تُزَوَّجَ.

وعلى هذا: فيكونُ في إطلاقِ الْمُؤَلِّفِ فيما يتعلَّقُ بِالْمَجْنُونَةِ نَظَرٌ، ويُقَالُ: إِنَّ المجنونة تُزَوَّجُ بِمَعِيْبٍ إذا اقتَضَتِ المصلحةُ ذلك، بشرطِ أَلَّا يكونُ في ذلك عليها ضَرَرٌ، وأَلَّا يتعدَّى عَيْبُهُ لِنَسْلِهَا، فلا تُزَوَّجُ بِمَجْدُومٍ؛ لَأَنَّ هذا يتعدَّى إليها؛ إذ إِنَّ الْجُذَامَ مَرَضٌ مُعْدٍ، ولا تُزَوَّجُ بِأَبْرَصٍ؛ لَأَنَّ هذا يتعدَّى إلى النِّسْلِ، فالغالبُ أَنَّ الْبَرَصَ يكونُ وراثَةً.

والأمة كذلك: لَا تُزَوَّجُ بِمَعِيْبٍ، وظاهرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ في الأمةِ: ولو رَضِيَتْ وَرَضِيَ سَيِّدُهَا؛ وذلك لَأَنَّ أَوْلِيَاءَهَا قد لَا يَرْضَوْنَ، أبوها وأخوها وعمُّها وما أشبه ذلك، ومسألةُ الأمةِ فيها نَظَرٌ، فالأمةُ إذا كانت كَبِيرَةً بِالْغَةِ عاقلةٌ وَرَضِيَ سَيِّدُهَا بذلك فلا مانعٌ؛ لَأَنَّهَا كَالْحُرَّةِ.

فَإِنْ رَضِيتِ الْكَبِيرَةَ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنًا لَمْ تُنْمَعْ^[١]، بَلْ مِنْ مَجْنُونٍ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ رَضِيتِ الْكَبِيرَةَ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنًا لَمْ تُنْمَعْ» أي: إذا رَضِيتِ الكبيرةَ العاقلةَ الحرةَ مَجْبُوبًا ليس له ذَكَرٌ، قالت: أنا أُريدُ هذا الرَّجُلَ ولو كان ليس له ذَكَرٌ، يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ وَلِيِّهَا ليس له حَقٌّ في المنع؛ لأنَّ الحَقَّ لها في الجَماعِ وفي الإيلادِ، وكذلك لو رَضِيتِ بِالْعَيْنِ -وهو الذي لا يستطيعُ الجَماعَ- فَإِنَّهَا لا تُنْمَعُ؛ وذلك لأنَّ الحَقَّ لها.

[٢] قوله: «بَلْ مِنْ مَجْنُونٍ» المَجْنُونُ تُنْمَعُ منه، ولو قالت وهي كبيرةٌ عاقلةٌ: أنا أُريدُ أن أتزوَّجَ هذا المَجْنُونِ؛ لأنَّه ضائعٌ مُسْكِينٌ، وأنا أُحِبُّ أن أُرَافَ به وأُخَدِمَهُ، يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تُنْمَعُ؛ لأنَّ الجُنُونَ يتعدَّى إليها وإلى أولادِها؛ لأنَّ المَجْنُونِ ما يُؤْمَنُ عليها.

ومن هذا النوع -والعياذُ بالله- مَنْ يُدْمِنُ على السُّكْرِ، واختارته المرأةُ، فَإِنَّهَا تُنْمَعُ منه ولا تزوَّجُ؛ لأنَّ هذا أَخْبَثُ مِنَ المَجْنُونِ، فالْمَجْنُونُ بغيرِ اختيارِهِ فهو مَعذورٌ، والسَّكرانُ باختيارِهِ وَمَعْصِيَتِهِ لله وَرَسُولِهِ ﷺ ومُخَالَفَتِهِ لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَنْ عَرِفَ بالسُّكْرِ فَإِنَّهُ لا يُزَوَّجُ.

ولا يُقالُ: إذا قُلْتُمُ كَذَلِكَ معناه أَنَّكُمْ اشْتَرَطْتُمْ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ عَدْلًا، نقولُ: ليس شَرْطًا، لكنَّ مَسْأَلَةَ السُّكْرِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ شُرْبِ الدُّخَانِ، أو حَلْقِ اللَّحْيَةِ، أو ما أَشَبَهَ ذلكَ، فهذه مَعَاصٍ لَكِنَّهَا لا تَمْنَعُ الزَّوْجَةَ مِنَ التَّزْوُجِ بهذا الرَّجُلِ.

أَمَّا مَسْأَلَةُ السُّكْرِ فَتَخْتَلِفُ؛ لأنَّ السَّكرانَ قد يَدْخُلُ عليها وَيَقْتُلُهَا، وقد يَقْتُلُ أولادَها، وفعلًا وَقَعَتْ مِثْلُ هذه الأُمُورِ، فَبَعْضُ السُّكَّارِ -والعياذُ بالله- يَدْخُلُ على زَوْجَتِهِ ويقولُ: أُريدُ بَنِي أَجَامِعُهَا، فإذا رَدَّتْهُ قَتَلَهَا، فمِثْلُ هَؤُلَاءِ لا يُزَوَّجونَ؛ مِنْ أَجْلِ مَضَرَّتِهِمْ.

وَمَجْدُومٌ^[١]، وَأَبْرَصٌ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَجْدُومٌ» أي: مُصَابٍ بِالْجُدَامِ، فَتُمْنَعُ الْمَرْأَةُ لَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً عَاقِلَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ الضَّرَرُ عَلَيْهَا وَعَلَى أَوْلَادِهَا أَيْضًا، فَالْجُدَامُ مَرَضٌ مُعْدٍ، وَهِيَ إِذَا رَضِيَتْ بِهَذَا الْمَجْدُومِ فَهِيَ سَفِيهَةٌ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] فَإِذَا كَانَ السُّفَهَاءُ لَا يُعْطَوْنَ أَمْوَالَهُمْ، فَكَذَلِكَ لَا يُعْطَوْنَ نَفْسَهُمْ.

فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا هِيَ مَجْدُومَةٌ - أَيْضًا - وَقَالَتْ: إِنَّمَا رَاضِيَةٌ بِهَذَا، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْعَيْبَ سَوَاءٌ فَلَا تُمْنَعُ؛ لِأَنَّ الْمَخَوفَ مِنْهُ وَهُوَ الْجُدَامُ قَدْ وَجَدَ فِيهَا؟

الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تُمْنَعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا قَالَ الْأَطْبَاءُ: إِنَّ الْجُدَامَ أَنْوَاعٌ، وَأَنَّ النَّوعَ الَّذِي فِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ لَيْسَ هُوَ النَّوعُ فِي هَذَا الْخَاطِبِ، فَحِينَئِذٍ يُتَوَقَّفُ.

[٢] قوله: «وَأَبْرَصٌ» فَتُمْنَعُ مِنَ الْأَبْرَصِ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى عَلَى الْأَوْلَادِ، لَكِنَّ هَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ الْبُرْصَانِ لَا يُزَوِّجُونَ، وَهَذَا لَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ يَبْقَى هَؤُلَاءِ عَالَةً عَلَى الْمَجْتَمَعِ، وَرَبِّمَا يَفْسِدُونَ وَيُفْسِدُونَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تُمْنَعُ وَجُوبًا، وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا لَا تُمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الْبَرَصَ لَا يُعْدِي؛ لِأَنَّنَا نَشَاهِدُ أَنَّا أَصَابَهُمْ هَذَا الْمَرَضُ، وَيُخَالِطُهُمْ زَوَاجَتُهُمْ وَأَبْنَاؤُهُمْ وَأَهْلُوهُمْ، وَهُمْ يَصْنَعُونَ الطَّعَامَ - أَيْضًا - بِأَيْدِيهِمْ وَلَا يَضُرُّ الْآخَرِينَ.

أَمَّا مَسْأَلَةُ الْوَرَاثَةِ: فَهَذَا - أَيْضًا - غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ أَبْنَاءٌ لِأَنَاسٍ أَصَابَهُمْ هَذَا الْمَرَضُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَصَحَّاءُ لَيْسَ فِيهِمْ شَيْءٌ.

بَقِيَ أَشْيَاءٌ مِنْ عُيُوبِ الزَّوْجِ كَالْخِصَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَاسْتِطْلَاقِ الْبَوْلِ وَالتَّجْوِ، وَقَرَعِ الرَّأْسِ الَّذِي لَهُ رِيحٌ مُنْكَرَةٌ، وَالبَخَرُ وَهُوَ نَتْنُ رَائِحَةِ الْفَمِ، وَعِدَّةُ أَشْيَاءَ، فَظَاهِرٌ

وَمَتَى عَلِمَتِ الْعَيْبَ أَوْ حَدَّثَ بِهِ لَمْ يُجْبِرْهَا وَلَيْهَا عَلَى الْفَسْخِ^[١].

= كلام المؤلف رحمه الله أنها لا تمتنع منه؛ لأنه ذكر خمسة، اثنان قال: لا تمتنع، وثلاثة قال: تمتنع، وسكت عن الباقي.

فلو قالت: أنا اختار هذا الرجل الذي فيه سلس البول لا تمتنع، ولو قالت: إننا نختار هذا الرجل الذي عنده استطلاق النجوى لا تمتنع، أو رجل فيه بخر، أو عنده قرع له ريح منكرة، وقالت: أريد هذا الرجل؛ لحلقه ودينه، فظاهر كلام المؤلف أنها لا تمتنع.

[١] قوله رحمه الله: «وَمَتَى عَلِمَتِ الْعَيْبَ أَوْ حَدَّثَ بِهِ لَمْ يُجْبِرْهَا وَلَيْهَا عَلَى الْفَسْخِ» الوليُّ يمتنع من عقد النكاح، ولا يمتنع من استدামته؛ لأن الاستدامة أقوى من الابتداء، يعني: له أن يمتنعها من أن تتزوج بالمجنون والمجنون والأبرص ابتداء، لكن لو لم يعلم إلا بعد العقد فليس له أن يرفعه، فلا يجبرها على الفسخ، وهذا فرد من أفراد قاعدة مرت علينا: أن الدفع أهون من الرفع.

وكذلك لو لم تعلم بالعيب إلا بعد العقد، ووجدت أن الزوج أبرص بعدما تم العقد فإن وليها لا يجبرها على الفسخ، لكن لها الفسخ.

وكذلك إذا حدث العيب بعد العقد -مثلاً- حصل له جب أو جنون أو جذام، فإن وليها لا يجبرها على الفسخ؛ لأن الحق محض لها، ولأن العقد قد تم، ولا يرفع إلا بسبب شرعي، وهذا عندهم ليس من الأسباب الشرعية.





بَابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ^[١]



حُكْمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «نِكَاحُ الْكُفَّارِ» الكفارُ هنا عامٌّ، يَشْمَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَالْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ لَا يَتَدَيَّنُ بَدِينٍ.

[٢] قوله: «حُكْمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ» أي: حُكْمُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمِيعِ آثَارِهِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، فَمِنْهُ صَحِيحٌ وَمِنْهُ فَاسِدٌ، وَيَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالظُّهَارُ، وَتَجِبُ بِهِ النِّفَاقَةُ، وَيُثَبِّتُ بِهِ الْإِزْثُ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى نِكَاحِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ.

والتَّعْلِيلُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ إِلَّا بِهَذَا؛ لِأَنَّا لَوْ عَمِلْنَا بِغَيْرِ ذَلِكَ لَحَصَلَ بِهَذَا نُفُورٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَفَوَاضَى عَظِيمَةٌ فِي الْأَنْسَابِ وَغَيْرِ الْأَنْسَابِ.

ولكن: هل يُقَرُّونَ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟

هذه المسألة اختلفَ فيها أَهْلُ الْعِلْمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُقَرُّونَ عَلَى فَاسِدِهِ مُطْلَقًا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُفْسَخَ إِذَا كَانَ نِكَاحًا فَاسِدًا، وَكَانُوا تَحْتَ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُقَرُّونَ عَلَى الْفَاسِدِ بِشَرَطَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

ويَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ^(١)، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم (٣١٥٧)، عن عبد الرحمن ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُقَرَّرُونَ عَلَى فَاسِدِهِ إِذَا اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ فِي شَرْعِهِمْ، وَلَمْ يَزْتَفِعُوا إِلَيْنَا^[١]، فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقْدَنَا عَلَى حُكْمِنَا^[٢]،

= لَا نَكْحَتِهِمْ، مع العلم بأنَّ المجوس كانوا يُجَوِّزُونَ نِكَاحَ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، يعني يَنْكِحُ الْإِنْسَانُ أُخْتَهُ، عَمَّتَهُ، خَالَتَهُ، ابْنَتَهُ، والعياذُ بالله.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُقَرَّرُونَ عَلَى فَاسِدِهِ إِذَا اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ فِي شَرْعِهِمْ وَلَمْ يَزْتَفِعُوا إِلَيْنَا» ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ شَرْطَيْنِ:

الأول: أَنْ يَعْتَقِدُوا صِحَّتَهُ فِي شَرْعِهِمْ، وَلَوْ عَبَّرَ الْمُؤَلَّفُ بِعِبَارَةِ أَسَدٍ فَقَالَ: إِذَا كَانَ صَحِيحًا فِي شَرْعِهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ قَدْ يَعْتَقِدُونَ الصَّحَّةَ وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بِمُقْتَضَى شَرْعِهِمْ، كَأَنْ يَكُونُوا جُهَاًلًا.

فالمهم: إِذَا كَانَ هَذَا صَحِيحًا فِي شَرْعِهِمْ فَإِنَّا لَا نَتَعَرَّضُ لَهُ.

الثاني: أَلَّا يَزْتَفِعُوا إِلَيْنَا، فَلَمْ يَقُولُوا: انظُرُوا فِي نِكَاحِنَا، وَاحْكُمُوا بَيْنَنَا فِيهِ بِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ.

فإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي شَرْعِهِمْ، مِثْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْيَهُودِيُّ أُخْتَهُ، فَهَلْ نُقَرِّهُ؟ لَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ صَحِيحًا فِي شَرْعِهِمْ، فَنَمْنَعُهُ وَنُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَفَعُوا إِلَيْنَا فَإِنَّا لَا نَحْكُمُ فِيهِمْ بِمُقْتَضَى شَرْعِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَنَا أَنْ نَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بَكِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] فإلّا واجبٌ أَنْ نَحْكُمَ بِكِتَابِ اللَّهِ إِذَا ارْتَفَعُوا إِلَيْنَا؛ وَلِهَذَا قَالَ:

[٢] «فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقْدَنَا عَلَى حُكْمِنَا» أَي: إِذَا أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ يَجِبُ أَنْ نَعْقِدَهُ عَلَى شَرْعِنَا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ، وَتَعْيِينَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ، وَالرِّضَا، وَالْوَلِيِّ، وَالشُّهُودِ، وَالْمَهْرِ عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِهِ.

وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ» أي: بعدما تَمَّ العقدُ عندهم وصارت زوجته، جاؤوا إلينا يَحْتَكِمُونَ في هذا النكاح، فَإِنَّا نَنْظُرُ إِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ الْآنَ تَحِلُّ أَبْقَيْنَا النِّكَاحَ على ما هو عليه، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِلُّ فَسَخْنَا النِّكَاحَ، فلو كانت هذه الزَّوْجَةُ مُطْلَقَتَهُ ثَلَاثًا، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ حِلَّ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا لِلزَّوْجِ، لَكِنْ شَرَعْنَا يُحَرِّمُهُ، فَأَتَوْنَا فَإِنَّا نَفْسُخُ العقد؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ، فَتُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

ولو كان هو مجوسياً تزوج أخته، ثم ترافعوا إلينا بعد العقد، فلا نُبْقِي العقد؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ، فَإِذَا حَكَمْنَا بَيْنَهُمْ بكِتَابِ اللَّهِ قُلْنَا: هذه المرأة حرامٌ عليك فَيَجِبُ التَّفَرِيقُ، فَتُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا على كُلِّ حَالٍ.

وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهَا أَسْلَمَتْ، وَهُوَ عَلَى كُفْرِهِ، فَتُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا تَرَاغَعُوا إِلَيْنَا بَعْدَ الْعَقْدِ، وَكَانُوا قَدْ عَقَدُوا بِغَيْرِ وَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَرَوْنَ ذَلِكَ صَحِيحًا فِي شَرْعِهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ، وَهِيَ الْآنَ تَحِلُّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ.

إِذَنْ: نُقِرُّ الْعَقْدَ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّنَا لَا نَتَعَرَّضُ لِعُقُودِهِمُ السَّابِقَةِ، بَلْ نَنْظُرُ إِلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ الْآنَ، فَإِنْ كَانُوا فِي حَالٍ يُبَاحُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَبْقَيْنَاهُ، وَإِلَّا فَسَخْنَا.

ولو تزوجها في عِدَّةٍ، وَالزَّوْجُ فِي الْعِدَّةِ فِي حُكْمِ الْإِسْلَامِ بَاطِلٌ، وَلَكِنْ عَنْدهم ليس بباطلٍ، وَتَرَاغَعُوا إِلَيْنَا بَعْدَ أَنْ انْتَهَتِ الْعِدَّةُ، فَإِنَّا نُقِرُّهُ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ: «إِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ يَصِحُّ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا الْآنَ أَقَرَّ النِّكَاحُ، وَإِلَّا فَلَا».

مِثْلُ ذَلِكَ -أَيْضًا-: إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ فَإِنَّا نَنْظُرُ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ الْآنَ تَحِلُّ لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا أَقَرَّ زَوَّاجَاهُمَا عَلَى النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ فِي أَصْلِهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ

أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ وَالْمَرْأَةُ تُبَاحُ إِذْنُ أَقْرَأَ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا فُرُقَ بَيْنَهُمَا^[١].

= الشَّرْعَ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا، فهذا رَجُلٌ وزوجته أسلما، وكان عقدُ النِّكاحِ بدوْنِ وليٍّ ولا شهودٍ فإِنَّهُمَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ.

وإذا كان عقدُ النِّكاحِ بَيْنَهُمَا صَدَاقَةً، وَجَرَتْ الْعَادَةُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ إِذَا تَصَادَقَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ زَوْجَيْنِ، فَجَامَعَهَا عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْعَقْدُ عِنْدَهُمْ، يُقْرَأُ مَا دَامَتْ الْمَرْأَةُ الْآنَ تَحِلُّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا.

ولو أَنَّ مَجُوسِيًّا تَزَوَّجَ عَمَّتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأَسْلَمَا جَمِيعًا، فَإِنَّهُمَا لَا يُقْرَأُ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَلَوْ أَسْلَمَ وَكَانَ قَدْ تَزَوَّجَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ وَمَعَهُ أُخْتُهَا، لَكِنَّ أُخْتَهَا مَاتَتْ يُقْرَأُ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ تَحِلُّ لَهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ:

[١] «أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ وَالْمَرْأَةُ تُبَاحُ إِذْنُ أَقْرَأَ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا فُرُقَ بَيْنَهُمَا».

فَصَارَ الضَّابِطُ:

أَوَّلًا: نِكَاحُ الْكَفَّارِ حُكْمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ، كَالظَّهَارِ، وَاللَّعَانِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْإِخْصَانِ، وَلِحُوقِ النَّسَبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَ النِّكَاحُ صَحِيحًا عَلَى مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا عَلَى مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَإِنَّهُمْ يُقْرَأُونَ عَلَيْهِ بِشَرَطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَرَوْا أَنَّهُ صَحِيحٌ فِي شَرِيعَتِهِمْ، الثَّانِي: أَلَّا يَرْتَفِعُوا إِلَيْنَا.

فَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ صَحِيحًا فُرُقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ ارْتَفَعُوا إِلَيْنَا نَظَرْنَا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ

وَأِنْ وَطِئَ حَرْبِيَّ حَرْبِيَّةً فَأَسْلَمَ، وَقَدْ اعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا أَقْرًا، وَإِلَّا فُسِّخَ^[١]، وَمَتَى
كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ^[٢]،

= وَجَبَ أَنْ نَعْقُدَهُ عَلَى شَرْعِنَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ نَظَرُنَا إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تُبَاحُ حَيْثُذِ أَقْرَزْنَاهُم
عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُبَاحُ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا.

ودليل هذه الأشياء: إسلام الكفار في عهد النبي ﷺ فأبْقَى مَنْ كَانَ مَعَهُ زَوْجَتُهُ
عَلَى نِكَاحِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ وَطِئَ حَرْبِيَّ حَرْبِيَّةً فَأَسْلَمَ وَقَدْ اعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا أَقْرًا،
وَإِلَّا فُسِّخَ».

قَوْلُهُ: «حَرْبِيَّ حَرْبِيَّةً» هَذَا الْقَيْدُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْمَرَادُ حَرْبِيٌّ أَوْ ذِمِّيٌّ، وَقَدْ اعْتَقَدَا
أَنَّ هَذَا الْوَطْءَ هُوَ عَقْدُ النِّكَاحِ فَإِنَّهُمَا يُقْرَانِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حِينَ الْإِسْلَامِ تَحِلُّ
لَهُ، وَالْبَادِيَةُ فِيهَا سَبَقَ كَانُوا يَعْقِدُونَ أَنْكِحَةَ شَبِيهَةً بِهَذَا، فَهَؤُلَاءِ لَا يُقَرُّونَ عَلَى هَذَا؛
لَأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، وَإِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ يَجِبُ أَنْ يُطَبَّقَ الْعَقْدُ عَلَى شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَالْمَسْأَلَةُ
بَسِيطَةٌ، نَقُولُ: الْآنَ نَعْقِدُ بَيْنَهُمَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَتَى كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ» أَي: لَوْ كَانَ الْمَهْرُ دَرَاهِمَ، وَأَسْلَمُوا
عَلَى النِّكَاحِ السَّابِقِ الْفَاسِدِ بِمُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ
الزَّوْجَةَ تَأْخُذُ الْمَهْرَ.

مثال ذلك: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ، بِدُونِ وَلِيٍّ، وَشُهُودٍ، وَأَسْلَمَا
فَإِنَّا نُقَرِّهُمَ، وَالْمَهْرُ تَأْخُذُهُ؛ لِأَنَّا قُلْنَا: إِنَّ نِكَاحَ الْكُفَّارِ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ يَوْجِبُ الْمَهْرَ،
فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ.

وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَقَبَضَتْهُ اسْتَقَرَّ^[١]، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ وَلَمْ يُسَمَّ فُرِضَ لَهَا مَهْرُ
الْمِثْلِ^[٢].

فَصْلٌ^[٣]

وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا، أَوْ زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ فَعَلَى نِكَاحِيهِمَا^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَقَبَضَتْهُ اسْتَقَرَّ» مثال ذلك: أصدقها حمرًا،
والحمر عندهم مُباحٌ، فنقول: إن كانت قد قبضته فقد استقر؛ لأنهم يعتقدون أنَّ
الحمر مالٌ، وقد قبضته، فلا نتعرض له.

[٢] قوله: «وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ وَلَمْ يُسَمَّ فُرِضَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ» أي: إن لم تقبض
المهر ولم يُسمَّ فلها مهر المثل؛ لأنَّ هذه هي القاعدة في الشريعة الإسلامية، أنَّ المهرَ
إذا لم يُسمَّ ثبتَ لها مهر المثل.

وقوله: «وَلَمْ يُسَمَّ» فإن سُمِّيَ فلها المسمى إن كان صحيحًا، وإن كان فاسدًا
ولم تقبضه يُقومُ، كم يساوي هذا الحمر لمن يستحلُّه؟ فإن قالوا مثلاً: مئة ريال، نقول:
لها مئة ريال، ولا يمكن أن نُعطِيها الحمر؛ لأنَّ الحمر حرامٌ، فتُعطى القيمة^(١).

[٣] هذا الفصلُ مُهمٌ في هذا العصر؛ وذلك لأنَّه يكثرُ الدُّخُولُ في الإسلامِ
-والحمد لله- من أشخاصٍ مُتَزَوِّجِينَ، فهل إذا أسلم أحدُهم ينفسخُ نِكَاحُهُ أو لا؟
يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٤] «وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا أَوْ زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ فَعَلَى نِكَاحِيهِمَا» إن أسلم الزوجان معًا،

(١) وأما المذهب فإن المهر يبطل إذا كان فاسدًا، ويفرض لها مهر المثل، انظر: شرح منتهى الإرادات (٣/ ٥٦)،
وكشاف القناع (٥/ ١٣٣).

= بأن تُلَفِّظَا بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا، فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، فَهَمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَلَمْ يَخْتَلِفَا دِينًا.

وهل هذا مُمَكِّنٌ؟

الْجَوَابُ: مُمَكِّنٌ، لَكِنْ فِيهِ عُسْرٌ، بَأَن يَقُولَ لَهَا قَائِلٌ: قُولَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولَانِ جَمِيعًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ إِسْلَامُهُمَا مَعًا.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - وَمِنْهُمْ الْمُؤَفَّقُ صَاحِبُ (الْمَغْنِيِّ) - إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ فِي الْمَجْلِسِ كَالْإِسْلَامِ مَعًا^(١)؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ مَعًا مِنَ الْأُمُورِ النَّادِرَةِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْأُمُورِ النَّادِرَةِ، بَلْ إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ مَثَلًا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَهَمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وهذا القول أقرب للصواب؛ لأنَّ القولَ الأوَّلَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَرَجِ، فَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّ الرَّجُلَ كَافِرٌ وَامْرَأَتُهُ كَذَلِكَ، وَحَضَرَا مَجْلِسًا دُعِيََا فِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ، حَتَّى لَوْ قَالَ الزَّوْجُ بَعْدَهَا مُبَاشَرَةً: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ وَالسَّبَبُ أَنَّهَا لَمَّا قَالَتْ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صَارَتْ مُسْلِمَةً، وَالْمُسْلِمَةُ لَا تَحِلُّ لِلْكَافِرِ، فَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ.

لَكِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُعْتَبَرٌ، وَأَنَّهُ كِإِسْلَامِهِمَا مَعًا، قَوْلٌ فِيهِ سَعَةٌ، وَلَهُ قُوَّةٌ.

(١) المغني (٨/١٠).

فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الْكِتَابِيِّينَ قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلٌ^[١]،

= وقوله: «أَوْ زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ» وهي اليهودية أو النصرانية، فلو أن زَوْجَ كِتَابِيَّةٍ أَسْلَمَ، وَبَقِيََتْ هِيَ عَلَى دِينِهَا، فَإِنَّهَا يَتَقَيَّانِ عَلَى نِكَاحِهَا؛ لَعَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً ابْتِدَاءً، وَهَذَا اسْتِدَامَةٌ فَهِيَ أَقْوَى.

فَإِذَا كَانَ يَهُودِيٌّ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً، ثُمَّ أَسْلَمَ هَذَا الْيَهُودِيُّ، فَإِنَّ النِّكَاحَ بِحَالِهِ، وَلَوْ بَقِيََتْ هِيَ عَلَى دِينِهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ نَصْرَانِيًّا تَزَوَّجَ نَصْرَانِيَّةً، ثُمَّ أَسْلَمَ وَبَقِيََتْ هِيَ عَلَى دِينِهَا فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ النِّصْرَانِيَّةَ ابْتِدَاءً، فَالدَّوَامُ أَقْوَى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الْكِتَابِيِّينَ قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلٌ» أَي: إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْمَرْأَةِ، بِأَنْ تَقَدَّمَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِالْإِسْلَامِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّ النِّكَاحَ يَبْطُلُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهُ يُنْتَظَرُ انْتِهَاءُ الْعِدَّةِ، وَيَبْطُلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْكَفَّارِ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ [المتحنة: ١٠].

وَإِنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُ الرَّجُلِ فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ فَإِنَّ النِّكَاحَ يَبْطُلُ، وَهَذَا الْكَلَامُ قَبْلَ الدُّخُولِ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ أَرْبَعُ حَالَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ يُسْلِمَا مَعًا فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُسْلِمَ الرَّجُلُ، وَالزَّوْجَةُ كِتَابِيَّةٌ، فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُسْلِمَ وَالزَّوْجَةُ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ تُسْلِمَ هِيَ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ.

فَإِنْ سَبَقَتْهُ فَلَا مَهْرٌ^[١]، وَإِنْ سَبَقَهَا فَلَهَا نِصْفُهُ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ سَبَقَتْهُ فَلَا مَهْرٌ» أي: أَسْلَمْتُ قَبْلَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لها؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا، فنَقُولُ لها: لو بَقِيَتْ عَلَى الْكُفْرِ مَا صَارَ مِنْكَ فُرْقَةٌ، لَكِنْ لَمَّا أَسْلَمَتْ صَارَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِكَ، فَلَيْسَ لَكَ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ، وَهَذَا عَلَى قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا^(١) فَلَوْ شَاءَتْ لَمْ تُسَلِّمْ، وَهَذَا يَدْعُوها إِلَى الْبَقَاءِ عَلَى دِينِهَا عَلَى الْكُفْرِ!

[٢] قوله: «وَإِنْ سَبَقَهَا فَلَهَا نِصْفُهُ» يَعْنِي أَسْلَمَ قَبْلَهَا فَلَهَا نِصْفُهُ، فَإِذَا بَقِيَتْ كَافِرَةً وَزَوَّجَهَا أَسْلَمَ تُعْطَى نِصْفَ الْمَهْرِ، وَالسَّبَبُ أَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهِ؛ إِذْ لَوْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ.

وَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلٌ: أَنَّ الْفُرْقَةَ تَكُونُ مِنَ الْمُتَأَخَّرِ إِسْلَامُهُ^(٢)، فَعَلَى هَذَا: إِذَا أَسْلَمَتْ هِيَ وَلَمْ يُسَلِّمْ فَالْفُرْقَةُ مِنْهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: أَنْتَ الَّذِي فَرَّقْتَ لَمْ لَمْ تُسَلِّمْ؟! وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي تَأَخَّرَتْ وَهُوَ أَسْلَمَ، فَالْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِهَا فَلَا يَكُونُ لَهَا شَيْءٌ، يَعْنِي: عَكْسُ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَهَذَا يُشَجِّعُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الدِّينِيَّةِ وَكَوْنِهِ فِيهِ حَتٌّ عَلَى الْإِسْلَامِ أَقْوَى مِنَ الْمَذْهَبِ، وَمِنْ نَاحِيَةِ التَّقْيِيدِ فَاَلْمَذْهَبُ أَقْعَدُ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الْفُرْقَةَ مِمَّنْ تَسَبَّبَ لَهَا، وَالَّذِي تَسَبَّبَ لَهَا الَّذِي أَسْلَمَ، فَالْمَذْهَبُ أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ هَذَا السَّبَبِ مُحَرَّمًا أَوْ جَائِزًا.

هَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُ:

(١) انظر: كشف القناع (١١/٤٢٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/٢٠).

وَأِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ
الْآخَرُ فِيهَا دَامَ النِّكَاحُ، وَإِلَّا بَانَ فَسُخُّهُ مُنْذُ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ^[١].

[١] «وَأِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ
الْآخَرُ فِيهَا دَامَ النِّكَاحُ، وَإِلَّا بَانَ فَسُخُّهُ مُنْذُ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ» إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ الدُّخُولِ
فله صُورٌ أَيْضًا:

الأولى: أَنْ يُسْلِمَ مَعًا فَيَبْقَى النِّكَاحُ.

الثانية: أَنْ يُسْلِمَ الزَّوْجُ وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ فَيَبْقَى النِّكَاحُ.

الثالثة: أَنْ يُسْلِمَ الزَّوْجُ وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ فَيُوقَفُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ الْعِدَّةُ؛
فَلَا تَنْقَطِعُ عُلُقُ النِّكَاحِ حَتَّى تَعْتَدَّ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ، وَإِنْ بَقِيَتْ عَلَى
كُفْرِهَا تَبَيَّنَ أَنَّ النِّكَاحَ مُنْفَسَخٌ مُنْذُ إِسْلَامِ الزَّوْجِ.

الرابعة: أَنْ تُسْلِمَ هِيَ، فَنُوقِفَ الْأَمْرَ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ بَقِيَ
النِّكَاحُ، وَإِنْ لَمْ يُسْلِمَ تَبَيَّنَ فَسُخُّهُ مُنْذُ أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ إِذَا حَصَلَ اخْتِلَافٌ دَيْنٍ عَلَى وَجْهِ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ بَطْلُ
النِّكَاحِ بِمَجَرَّدِ الْاِخْتِلَافِ وَلَا يُنْتَظَرُ، فَالْصُّورَتَانِ الْأُولَيَانِ النِّكَاحُ بَاقٍ وَلَا إِشْكَالَ،
إِنَّمَا الصُّورَتَانِ الْأُخْرَيَانِ يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَابِنِ حَزْمٍ^(٢) وَجَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ
رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٣)، أَنَّهُ يَنْفَسَخُ بِمَجَرَّدِ أَنْ تُسْلِمَ هِيَ أَوْ يُسْلِمَ هُوَ وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٢٤).

(٢) المحلى (٧/ ٣١٢).

(٣) انظر: المغني (٨/ ١٠).

وَيُعْلَلُونَ هَذَا بِأَنَّ جَمِيعَ أَسْبَابِ الْفَسْخِ يَكُونُ فِيهَا الْفَسْخُ مِنْ حِينَ مَا يَوْجَدُ سَبَبُهُ، فَكُلُّ سَبَبٍ يُبْطِلُ النِّكَاحَ، فَبِمَجْرَدِ مَا يَوْجَدُ يُبْطَلُ النِّكَاحُ، فَالْلَّعَانُ يُبْطِلُ النِّكَاحَ بِمَجْرَدِ أَنْ يَوْجَدَ، وَالرِّضَاعُ إِنْ ثَبَتَ فَبِمَجْرَدِ ثُبُوتِهِ يُبْطَلُ النِّكَاحُ.

وهناك قول ثالث عَكْسُ هذا الأخير: أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ إِذَا شَاءَتِ الْمَرْأَةُ، أَي: إِذَا أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ لَا نَقُولُ: انْفَسَخَ النِّكَاحُ، فَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَزَوَّجَ؛ لِأَنَّهَا فِي عِدَّةِ الْغَيْرِ فَتَحْسِبُهَا عَنِ الزَّوْجِ، وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ نَقُولُ لَهَا: إِنْ شِئْتَ تَزَوَّجِي، وَإِنْ شِئْتَ انْتَظِرِي حَتَّى يُسَلِّمَ زَوْجُكَ، فَلَعَلَّهُ يُسَلِّمُ فَتَرْجِعِينَ إِلَيْهِ.

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ^(٢) وَحَسَنَهُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ)^(٣)، بَلْ إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ^(٤)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، مَا دَامَ أَنَّهُ مَعْقُودٌ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، وَسَبَبُ الصَّحَّةِ بَاقٍ، وَلَمْ يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِذَا سَبَقَهَا بِالْإِسْلَامِ، أَوْ سَبَقَتْهُ بِهِ.

وقال أيضًا: لَدَيْنَا دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ، فَهَذَا أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ زَوْجُ زَيْنَبَ بِنْتِ الرَّسُولِ ﷺ أَسْلَمَ مُتَأَخِّرًا عَنْ إِسْلَامِهَا؛ لِأَنَّهَا أَسْلَمَتْ فِي أَوَّلِ الْبُعْثَةِ، وَمَا أَسْلَمَ هُوَ إِلَّا بَعْدَ الْحَدِيثِ، حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٧).

(٢) زاد المعاد (٥/ ١٢٤).

(٣) نيل الأوطار (٦/ ١٩٤).

(٤) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٦٦).

= وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴿ [المتحنة: ١٠] فَبَيْنَ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا نَحْوُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً ^(١)، وَرَدَّهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُجِدْ ذَنْكَاحًا ^(٢). وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ جَدًّا.

وَكَذَلِكَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ بِشَهْرٍ؛ لِأَنَّهَا أَسْلَمَتْ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ مَا أَسْلَمَ إِلَّا بَعْدَ غَزْوَةِ الطَّائِفِ، وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نِكَاحِهِ ^(٣).

وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْقِيَاسُ إِمَّا أَنْ يَنْفَسَخَ النِّكَاحُ بِمَجَرَّدِ اخْتِلَافِ الدِّينِ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ ^(٤)؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ الْفُرْقَةِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِسْلَامَ سَبَبٌ لِلْفُرْقَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَبْقَى الْأَمْرُ عَلَى ظَاهِرٍ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا انْفِسَاخَ، لَكِنْ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ أَجْلِ بَقَاءِ حَقِّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ إِذَا شَاءَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ تَزَوَّجَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَنْتَظِرَ لَعَلَّ زَوْجَهَا يُسْلِمَ فَلَا حَرَجَ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ الْأَدِلَّةُ، وَلِأَنَّهُ الْقِيَاسُ حَقِيقَةٌ.

وَاعْلَمَ أَنَّهُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِ زَيْنَبَ بِنْتِ سِنِينَ ^(٥)، وَلَكِنْ يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) انظر: زاد المعاد (٥/ ١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٦١)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها، رقم (٢٢٤٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «رد رسول الله ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بالنكاح الأول، لم يحدث شيئا».

(٣) لما أخرجه مالك في الموطأ رقم (٤٤).

(٤) المحلى (٧/ ٣١٢).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٢٦١)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها، رقم (٢٢٤٠)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، رقم (١١٤٣) من =

وَإِنْ كَفَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَبْلَهُ بَطْلٌ^[١].

= إِنَّ هَذَا وَهُمْ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْلَامِ الْهِجْرَةُ، أَي: بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَهِجْرَتِهَا سِتُّ سِنِينَ، وَأَمَّا بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا فَنَحْوُ ثِنْيَا عَشْرَةَ سَنَةً؛ لِأَنَّهَا أَسْلَمَتْ أَوَّلَ الْبُعْثَةِ وَهُوَ مَا أَسْلَمَ إِلَّا بَعْدَ الْحَدِيثِ^(١)، وَقَدْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً مِنْ بَعْدِ الْبُعْثَةِ مَعَ سِتِّ سِنِينَ، فَهَذِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّهَا أَسْلَمَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، فَتَكُونُ نَحْوَ ثِنْيَا عَشْرَةَ سَنَةً، وَبَقِيََتْ مَعَهُ حَتَّى الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلِ التَّحْرِيمُ إِلَّا فِي الْحَدِيثِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَفَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَبْلَهُ بَطْلٌ» أَعْلَمَ أَنَّهَا إِذَا كَفَرَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا لَا يُمَكِّنَانِ مِنَ الْبَقَاءِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهَا يُسْتَتَابَانِ فَإِنْ تَابَا وَلَا ضَرِبَتْ عَنْقُهُمَا.

لَكِنَّ كَلَامَ الْفُقَهَاءِ هُنَا بَيَانُ الْحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فِيْمَا لَوْ تَأَخَّرَ الْأَمْرُ، أَوْ كَانَ -مِثْلًا- فِي بَلَدٍ لَا يَهْتَمُّونَ بِمَنْ يَكْفُرُ وَمَنْ يُسَلِّمُ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْلَمَ الْحُكْمَ، فَإِذَا كَفَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: بَطْلُ النِّكَاحِ.

وظَاهِرُهُ: سِوَاءُ كَفَرَا مَعًا أَوْ تَأَخَّرَ كُفْرُ أَحَدِهِمَا، كَفَرَا مَعًا مِثَالُهُ: بَعْدَمَا عَقَدَا النِّكَاحَ، جَاءَهُمَا شَخْصٌ خَبِيثٌ، وَدَعَاهُمَا إِلَى الْكُفْرِ، فَقَالَ لَهُمَا: اكْفُرَا بِاللَّهِ، فَقَالَا جَمِيعًا:

= حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، وَكَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتِّ سِنِينَ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَحْدِثْ شَهَادَةٌ وَلَا صِدَاقٌ».

(١) زاد المعاد (٥/ ١٢٤).

= كَفَرَا بِاللَّهِ، فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ؛ لِأَمْنِهِمَا لَا يُقَرَّانِ عَلَى هَذَا الدِّينِ أَصْلًا، وَإِنْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ
الْآخَرِ -أَيْضًا- بَطُلَ النِّكَاحُ، هَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ.

وَإِذَا كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وُقِفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ» لَا نَقُولُ هُنَا: إِذَا كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، أَوْ مَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَفَرَتِ الْمَرْأَةُ، فَانْتَقَلَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ فَإِنَّهَا لَا تُقَرُّ،
فَلَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا، لِأَنَّهَا مُرْتَدَّةٌ.

إِذَا نَقُولُ: إِذَا كَفَرَا بَعْدَ الدُّخُولِ، أَوْ أَحَدُهُمَا يُوقَفُ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ،
فَلَا يَنْفَسُخُ، بَلْ نَنْتَظِرُ حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ، فَإِنْ رَجَعَ لِلْإِسْلَامِ بَقِيَ النِّكَاحُ، قَالَ فِي
(الرَّوْضِ)^(١): «فَإِنْ تَابَ مَنْ ارْتَدَّ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَعَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِلَّا تَبَيَّنَّا فَسَخُّهُ مُنْذُ
ارْتَدَّ» لَا نَقُولُ هُنَا: إِنْ ارْتَدَّ الْآخَرُ دَامَ النِّكَاحُ، بَلْ نَقُولُ: فَإِنْ تَابَ مِنْ رِدَّتِهِ بَقِيَ النِّكَاحُ؛
لَأَنَّ الْآخَرَ مُسْلِمٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِ فُرْقٌ بَيْنَهُمَا.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا رَأَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، يَقُولُ: قَبْلَ
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ تَمْنَعُ الْمَرْأَةُ مِنَ النِّكَاحِ، وَبَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ لَهَا أَنْ تَنْكِحَ، لَكِنْ لَوْ أَرَادَتْ
أَلَّا تَنْكِحَ؛ لَعَلَّ زَوْجَهَا يُسْلِمُ فَلَهَا ذَلِكَ^(٢)، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْأَمْرُ فِي الْإِزْدَادِ فِي الْكُفْرِ
كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الرَّدَّةِ مَا نَقُولُ: إِنْ ارْتَدَّ الْآخَرُ، بَلْ نَقُولُ: إِنْ رَجَعَ
الْأَوَّلُ عَنْ رِدَّتِهِ تَبَيَّنَّا بَقَاءَ النِّكَاحِ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣٦١).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/٢٦).

وهذه المسألة الأخيرة كثيرة الوقوع في زماننا، في ترك الصلاة، فكثير من الناس لا يُصلي -والعياذ بالله- فإذا تبيّن قبل الدخول أنّه لا يُصلي، فمن الأصل ما صحّ العقد، فالعقد باطل؛ لأنّه بنص القرآن أنّ الكافر لا يحل أن يتزوج المسلمة.

وإن كان هناك خلاف هل يكفر تارك الصلاة أم لا؟ هذا شيء آخر. لكن إذا حكمنا بكفره -وهو القول الرّاجح- فإنّه بنص القرآن يكون النكاح باطلاً.

فإن كان عند العقد يُصلي، لكن بعد ذلك صار لا يُصلي، فإن كان قبل الدخول انفسخ العقد، ولها أن تتزوج في الحال، وإن كان بعده انفسخ العقد، ولكن تنتظر حتى تنقضي العدة، فإن هداه الله للإسلام فهو زوجها وإلا فلها أن تتزوج.

وكثير من النساء -والعياذ بالله- يمتنعن وجود الأولاد عن طلب الفسخ، وهذه مسألة عظيمة، فيقال: افسخي النكاح، ولا يجوز أن تبقي مع هذا الكافر الذي لا يُصلي، وأولادك لن يفارقوك ما دام أبوهم على هذه الحال، فلا ولاية له عليهم، فالكافر لا ولاية له على مؤمن: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] فلن يفرق بينك وبين أولادك، وأمّا هذا الزوج فلا خير فيه، زوج كافر تركه يستحل منك ما يحرم! هذا منكّر عظيم.





بَابُ الصَّدَاقِ^(١)



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّدَاقِ» وهو العَوَاضُ الواجبُ بعقدِ نِكَاحٍ أو ما أُلْحِقَ به. فقولنا: «عَقْدُ النِّكَاحِ» واضحٌ، وَسَبَقَتْ شُرُوطُهُ وَأَرْكَانُهُ، وما يجبُ فيه. وقولنا: «أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ» كالوَطْءِ بِشُبْهَةٍ، مثلُ أنْ يَتَزَوَّجَ الإنسانُ امرأةً وَيَطْأَهَا، ثم يَتَبَيَّنُ أَنَّهَا أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ، فهنا يجبُ الصَّدَاقُ بالوَطْءِ؛ لأنَّ هذا الوَطْءَ ليس حَرَامًا بحسبِ اعْتِقَادِ الوَاطِئِ؛ إذْ لم يَتَبَيَّنْ أَنَّهَا أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا بعدَ العقدِ والوَطْءِ. وَسُمِّيَ صَدَاقًا؛ لأنَّ بَذْلَهُ يَدُلُّ على صِدْقِ طَلَبِ الزَّوْجِ لهذه المرأة؛ إذْ إِنَّ الإنسانَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْذُلَ الْمَحْبُوبَ إِلَّا لِمَا هُوَ مِثْلُهُ أو أَحَبُّ؛ ولهذا سُمِّيَ بَذْلُ الْمَالِ لِلْفَقِيرِ صَدَقَةً؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ على صِدْقِ بَاذِلِهِ، وَأَنَّ مَا يَرْجُوهُ مِنَ الثَّوَابِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ الَّذِي بَذَلَهُ.

وَالصَّدَاقُ لَهُ أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهَا: الْمَهْرُ، وَالْأَجْرُ، وَالنَّحْلَةُ.

وَالْغَالِبُ أَنَّ مَا يَكْثُرُ تَدَاوُلُهُ بَيْنَ النَّاسِ يَكُونُ لَهُ عِدَّةُ أَسْمَاءٍ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا أَسْمَاءَ أَكْثَرَ مِنْ اسْمِ الْهَرِّ، فَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْبَسُّ، وَالْقِطُّ، الْخُ، فَاسْمَاؤُهُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَوَّافَاتُ»^(١) وَكَذَلِكَ الْأَسَدُ أَسْمَاؤُهُ كَثِيرَةٌ؛

(١) أخرجه أحمد (٣٠٣/٥)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم (٧٥)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في سؤر الهرة، رقم (٩٢)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، رقم (٦٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة فيه، رقم (٣٦٧)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُسْنُ تَخْفِيفُهُ^[١]،

= لَأَنَّهُ مُضْرِبُ الْمَثَلِ فِي الشَّجَاعَةِ، وَأَمَّا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَادِرًا فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ لَهُ إِلَّا أَسْمَاءَ قَلِيلَةٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُسْنُ تَخْفِيفُهُ» يَعْنِي: السُّنَّةُ أَنْ يُخَفَّفَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ التَّالِي:

الأول: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ صَدَّقَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ خَفِيفًا، كَانَ صَدَاقُهُ وَصَدَاقُ بَنَاتِهِ مِنْ أَرْبَعِ مِئَةٍ^(١) إِلَى خَمْسِ مِئَةٍ دِرْهَمٍ^(٢)، وَهَذَا فِي الْغَالِبِ، وَقَدْ يَكُونُ أَصْدَقُ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الدَّرْهَمَ مُقَدَّرٌ وَزَنًا صَارَ أَرْبَعُ مِئَةِ الدَّرْهَمِ قَلِيلَاتٍ، وَإِنْ قُلْنَا: مُقَدَّرٌ عَدَدًا - كَمَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٣) صَارَ فِيهِ نَوْعُ زِيَادَةٍ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الدَّرْهَمَ مُقَدَّرٌ وَزَنًا تَكُونُ أَرْبَعُ مِئَةِ الدَّرْهَمِ مِئَةً وَاثْنِي عَشَرَ رِيَالًا؛ لِأَنَّ مِئَتِي الدَّرْهَمِ سِتُّ وَخَمْسُونَ رِيَالًا، الَّتِي هِيَ نَصَابُ الْفِضَّةِ، وَاضْرِبْهَا فِي اثْنَيْنِ، يَكُونُ مِئَةً وَاثْنِي عَشَرَ رِيَالًا سُعُودِيًّا، هَذَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٠/١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الصَّدَاقِ، رَقْمُ (٢١٠٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مِنْهُ، رَقْمُ (١١١٤)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْقِسْطِ فِي الْأَصْدَقَةِ، رَقْمُ (٣٣٤٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ صَدَاقِ النِّسَاءِ، رَقْمُ (١٨٨٧) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «مَا أَصْدَقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ (٢٢١/١): «الْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا كِيلَا، وَالْدِينَارُ دِرْهَمَانِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْبُلْدَانِ».

(٢) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الصَّدَاقِ وَجَوَازُ كَوْنِهِ تَعْلِيمٌ قُرْآنًا... رَقْمُ (١٤٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: «كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنِشَاءً» قَالَتْ: «أَتَدْرِي مَا النِّشَاءُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: «نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسَمِائَةٌ دِرْهَمٌ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ».

(٣) انْظُرْ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٤٨/١٩-٢٤٩).

= وإن جعلناها خمس مئة نزيد ثمانية وعشرين، فيبلغ مئة وأربعين، هذا أعلى ما ينبغي أن يكون عليه المهر، وهو السنة، والآن يبلغ سبعين ألفاً، غير الأشياء الأخرى.

الثاني: أنه ورد عن الرسول ﷺ وإن كان في سنده ما فيه: «أعظم النساء بركةً أيسرهن مؤنة»^(١) وقال عليه الصلاة والسلام: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٢).

الثالث: أن المعنى يقتضي التيسير؛ لأن تيسير المهور ذريعة إلى كثرة النكاح، وكثرة النكاح من الأمور المطلوبة في الشرع؛ لما فيه من تكثير وتحقيق مباحة النبي ﷺ^(٣) وغير ذلك من المصالح الكثيرة.

الرابع: أن الإنسان إذا تزوج امرأة بمهر يسير، فإنه لا يكرهها، بخلاف التي تكلفه دراهم باهظة، تجدهمها كانت أسباب المحبة فيها، فإنه كلما ذكر الضريبة التي كانت عليه صار في نفسه بعض الشيء، فهذا إذا من أسباب المودة بين الزوجين.

الخامس: إذا كان المهر خفيفاً، ولم يحصل التوافق بين الزوجين سهل على الزوج أن يفارقها إذا ساءت العشرة بينهما؛ لأنه ما خسر عليها شيئاً كثيراً.

السادس: أنه إذا جرى ما يوجب الخلع، فإنه إذا كان المهر خفيفاً تيسر على المرأة أو وليها أن تبدل عوض الخلع، ولكن إذا كان المهر ثقيلاً لا يتيسر؛ لأن الزوج

(١) أخرجه أحمد (١٤٥/٦)، والحاكم (١٧٨/٢)، والبيهقي (٢٣٥/٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب خاتم الحديد، رقم (٥٨٧١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق، رقم (١٤٢٥)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٥٠)، والنسائي: كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، رقم (٣٢٢٧)، من حديث معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم».

وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ^[١].....

= - على الأقل - يقول: أعطوني حَقِّي، وإذا كان قد دَفَعَ مِئَةَ أَلْفٍ فَقَدْ لَا يُحْصِلُونَهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَزِيدَ.

فالحاصل: أَنَّ تَخْفِيفَهُ فِيهِ مُوَافَقَةٌ لِهَدْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَفِيهِ مَصَالِحٌ وَرَافَةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَلِهَذَا يُسَنُّ تَخْفِيفُهُ.

وقد ذَكَرَ أَنَّهُ قَبْلَ سَنَوَاتٍ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا فَأَصْدَقَهَا رِيَالًا، فَبَيْنَمَا هُوَ نَائِمٌ عِنْدَهَا بِالقَائِلَةِ، إِذَا رَجُلٌ يَدُقُّ الْبَابَ وَيُبَالِغُ فِي الدَّقِّ، فَتَزَلُّ إِلَى الْبَابِ، وَلَمَّا نَزَلَ عَلَا صَوْتُهُ مَعَ الرَّجُلِ فَتَزَلَّتْ تَسْمَعُ، وَإِذَا الرَّجُلُ يَطْلُبُهُ رِيَالًا، فَأَعْطَتْهُ الرِّيَالِ الَّذِي دَفَعَهُ لَهَا مَهْرًا، وَانْحَلَّتِ الْمُسْكِلَةُ.

فَانْظُرْ إِلَى حَالِ النَّاسِ فِي الْأَوَّلِ، كَيْفَ طَابَتْ نَفْسُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِرِيَالٍ، وَأَنْ تُؤَفِّيَ عَنْ زَوْجِهَا الرِّيَالِ الَّذِي أَعْطَاهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الصَّدَاقِ، فَتَسْمِيَةُ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ تُسَنُّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١)، فَسُمِّيَ الصَّدَاقُ؛ وَلَوْلَا يَحْصُلُ خِلَافٌ عِنْدَمَا يَحْصُلُ نِزَاعٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

فمَثَلًا: الزَّوْجُ مَا رَغِبَ الْمَرْأَةُ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، فَإِذَا سُمِّيَ الْمَهْرُ وَشَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَحْصُلْ خِلَافٌ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يُسَمَّ حَصَلَ الْخِلَافُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ خَيْرِكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، رَقْمُ (٥٠٢٩)، وَمُسْلِمٌ: النِّكَاحُ، بَابُ الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَخَاتَمَ حَدِيدٍ، رَقْمُ (١٤٢٥/٧٧)، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

مِنْ أَرْبَعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى خَمْسِ مِئَةٍ^[١].

= أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ وَالْجُهَّالِ مِمَّنْ يُعَقِّدُونَ الْأَتِكِحَةَ، فيقولون: زَوَّجْتُكَ عَلَى صَدَاقٍ رِيَالٍ، وَالصَّدَاقُ مِئَةُ أَلْفِ رِيَالٍ، فهذا ليس بصحيح، وهو كَذِبٌ.
وَإِذَا كُنَّا فِي بَلَدٍ لَمْ يَعْتَادُوا التَّسْمِيَةَ وَيَرَوْنَ أَنَّ فِي التَّسْمِيَةِ نَقْصًا، وَأَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ الصَّدَاقُ فَكَأَنَّمَا أُمَةٌ بِيَعَتْ، فَهَلْ نُسَمِّيهِ؟

الْجَوَابُ: لَا نُسَمِّيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ» سَوَاءٌ كَانَ دَرَاهِمَ أَمْ أَعْيَانًا غَيْرَ دَرَاهِمَ، فيقولون: زَوَّجْتُكَ عَلَى الصَّدَاقِ الَّذِي هُوَ فِرَاشٌ، وَأَسُورَةٌ، وَغُرْفَةٌ نَوْمٍ، وَيَذْكُرُ الصَّدَاقَ كُلَّهُ، هَذَا هُوَ السُّنَّةُ.

لَكِنْ جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ الْيَوْمَ عِنْدَنَا أَنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؛ اسْتِخْيَاءً مِنْ ذِكْرِهَا.

فَلَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: زَوَّجْتُكَ بِالْمَهْرِ الَّذِي دَفَعْتُهُ لِي، فَهَلْ يَخْصُلُ التَّغْيِينُ؟ لَا، إِلَّا إِذَا كَانَ الشَّاهِدَانِ يَعْرِفَانِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَخْصُلُ التَّغْيِينُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ أَرْبَعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ إِلَى خَمْسِ مِئَةٍ» أَرْبَعُ مِئَةِ دِرْهَمٍ وَهِيَ صَدَاقُ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ^(١) وَخَمْسُ مِئَةِ دِرْهَمٍ وَهِيَ صَدَاقُ أَزْوَاجِهِ ﷺ^(٢)، وَلَكِنْ هَذَا فِي الْغَالِبِ، وَقَدْ يَكُونُ أَصْدَقَ دُونَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «يُسَنُّ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ جَائِزَةٌ، وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وَلَمْ يُحَدِّدْ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا، أَوْ أُجْرَةً صَحَّ مَهْرًا^(١)،

= في قِصَّةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ كَرِهَتْهُ امْرَأَتُهُ، وَقَدْ أَصْدَقَهَا حَدِيقَةً، وَالْحَدِيقَةُ غَالِبًا لَيْسَتْ هَذِهِ قِيمَتُهَا، بَلْ قِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «اقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً»^(١).

فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَجَوَّزَ الزِّيَادَةَ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا﴾ [النساء: ٢٠] الْقِنْطَارُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مِلُّ جِلْدِ الْعِجْلِ مِنَ الذَّهَبِ، وَهَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: أَلْفُ دِينَارٍ.

فَهَلْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ؟

بَعْضُهُمْ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَا دَلِيلَ فِيهَا، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ فَرَضَ أَنْتُمْ أُعْطِيتُمْ هَذَا الْمُبْلَغَ لَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ سَتَعَفَرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] وَمَا ذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَحَقَّقَ، لَكِنْ عِنْدَنَا الْآيَةُ وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ مَهْرًا» يَعْنِي: كُلُّ مَا صَحَّ عَقْدُ الْبَيْعِ عَلَيْهِ، أَوْ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَيْهِ، صَحَّ مَهْرًا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ فِيمَا يَصَحُّ مَهْرًا. وَعَلَى هَذَا: فَيَصَحُّ بِالنُّقُودِ، أَيْ: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَصَحُّ ثَمَنًا، وَيَصَحُّ بِالْأَعْيَانِ كَمَا لَوْ أَصْدَقَهَا ثِيَابًا، أَوْ أَصْدَقَهَا سَيَّارَةً، أَوْ أَصْدَقَهَا أَرْضًا، أَوْ أَصْدَقَهَا بَيْتًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الْخُلْعِ وَكَيْفِ الطَّلَاقِ فِيهِ، رَقْمٌ (٥٢٧٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَإِنْ قُلْ^[١].

= ويصح بالمنافع كما لو أصدقها سُكْنَى بَيْتٍ، لا يُلْزَمُهُ أَنْ يُسْكِنَهَا فِيهِ، لِمُدَّةِ سَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ، وكما لو أصدقها خِدْمَةً عَبْدِهِ لِمُدَّةِ سَنَةٍ.

وَعِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ: «كُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ مَهْرًا» أَنَّ مَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا، وَعَلَى هَذَا: فَلَوْ أَصْدَقَهَا خَنْزِيرًا أَوْ خَمْرًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَخْرُمُ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا سِمَاعَ أَغَانٍ، بَأَنْ قَالَ لَهَا: أَنَا آتِي بِمُطْرِبٍ يُغْنِي لَكَ، فَهَذِهِ مَنَفَعَةٌ، لَكِنْ لَا تَصَحُّ مَهْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَقْدُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا.

فَصَارَ عِنْدَنَا طَرْدٌ وَعَكْسٌ، الطَّرْدُ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا، وَالْعَكْسُ: أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قُلْ» إِشَارَةٌ خِلَافٍ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ^(١)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا حَدٌّ لِأَقْلِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ دِرْهَمًا، أَيْ: سَبْعَةَ أَعْشَارٍ مِثْقَالٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ: «التَّمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٢) وَالخَاتَمُ مِنَ الْحَدِيدِ لَا يُسَاوِي شَيْئًا.

فَإِنْ أَصْدَقَهَا مَنَفَعَتُهُ هُوَ، بَأَنْ قَالَ: صَدَاقِي لَكَ أَنْ أَرْعَى إِبْلِكَ سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَنَفْعَةَ مُنْفَصِلَةٌ عَنْ اسْتِخْدَامِهَا إِيَّاهُ.

(١) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، انْظُرْ: شَرْحَ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْجصاص (٤/٣٩٨)، وَالْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ (١٠/٩٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ اللَّبَاسِ، بَابُ خَاتَمِ الْحَدِيدِ، رَقْمٌ (٥٨٧١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الصَّدَاقِ، رَقْمٌ (١٤٢٥)، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

وَأِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصَحَّ^[١]،

فلو قال: أَصْدَقْتُكَ خِدْمَتِي إِيَّاكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، يعني: يُغَسَّلُ ثيابها، وَيَمْسَحُ نعالها، وَيَفْرُشُ فراشها، وَيَكْنُسُ البيت، وَيَطْبُخُ الطَّعَام! قال أهل العلم: هذا لا يجوز؛ لَأَنَّهُ يُصْبِحُ السَّيِّدُ مَسُودًا، فَالزَّوْجُ سَيِّدُ الْمَرْأَةِ، وَالْآنَ تَكُونُ هِيَ سَيِّدَتَهُ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ. أَمَّا شَيْءٌ مُنْفَصِلٌ كإِصْلَاحِ حَرْثِهَا، أَوْ رِعَايَةِ غَنَمِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ.

وقد جاء هذا في قِصَّةِ صَاحِبِ مَدْيَنَ مع موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِنَّ صَاحِبَ مَدْيَنَ عَرَّضَ عَلَى موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَزَوِّجَهُ إِحْدَى ابْنَتَيْهِ عَلَى أَنْ يَأْجُرَهُ ثَمَانِي سِنِينَ لِرَعْيِ الْغَنَمِ، فَوَافَقَ عَلَى أَنْ الْعَقْدَ عَلَى ثَمَانِ سِنِينَ، وَإِنْ أَتَمَّ عَشْرًا فَهُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، وَتَمَّ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا.

لكن فيه إشكال، فِرْعَايَةُ الْغَنَمِ مَصْلَحَتُهَا لِلأَبِ، وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّ الصَّدَاقَ لِلْمَرْأَةِ، فَكَيْفَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ صَدَاقُهَا لغيرها؟

الجواب: أَنَّهُ لَهَا فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ تَرْعَى، فَإِذَا قَامَ موسى بِالرَّعْيِ سَقَطَ عَنْهَا، فَكَانَ الصَّدَاقُ وَإِنْ كَانَ فِي ظَاهِرِهِ لِمَصْلَحَةِ الأبِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَصْلَحَةِ الزَّوْجَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصَحَّ» لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مِنَ الْأَمْوَالِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسْتَبَاحَ بِهِ الْأَبْضَاعُ، ثُمَّ هُنَاكَ دَلِيلٌ -أَيْضًا- لِمَّا زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَكُونُ مَهْرًا لِأَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١) وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٦٤٢) من طريق أبي النعمان الأزدي، قال: زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ثم قال: «لا تكون لأحد بعدك مهرا». قال ابن حجر في فتح الباري (٩/ ١٧٤): «وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف».

= لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا لِأَحَدٍ بَعْدَهُ، ذَكَرَ هَذَا فِي (الرَّوْضِ) ^(١).

القول الثاني: أَنَّهُ إِذَا أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ ^(٢)؛ لِأَنَّ التَّعْلِيمَ لَيْسَ هُوَ الْقُرْآنَ، نَعَمْ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ شَخْصٌ بِأَجْرٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا أَجْرًا مِنَ الدُّنْيَا.

لَكِنَّ هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ، وَالتَّعْلِيمُ عَمَلٌ وَتَفَرُّغٌ لِلْمُعَلِّمِ، فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّنِي مَا جَعَلْتُ الْقُرْآنَ عَوَضًا حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا، إِنَّمَا جَعَلْتُ التَّعْلِيمَ الَّذِي فِيهِ مُعَانَاةٌ وَتَلْقِينٌ وَوَقْتُ مَهْرًا، هَذَا مَا نَرُدُّ بِهِ قَوْلَهُمْ.

ثُمَّ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ -أَيْضًا- بِوَجْهِ آخَرَ، فَهَذَا التَّغْلِيلُ الَّذِي عَلَّلْتُمْ بِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَتَمْنَعُوهَا مُضَادِّمٌ لِلنَّصِّ، وَمَا كَانَ مُضَادِّمًا لِلنَّصِّ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ، فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لَا يُعْتَبَرُ لَا يُعْتَبَرُ، وَالنَّصُّ الَّذِي يُضَادِّمُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلرَّجُلِ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ^(٣) وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «فَعَلَّمَهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ^(٤) وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّهَا لَا تَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا» فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣٦٦).

(٢) انظر: الإنصاف (٩٩/٢١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، رقم (٥٠٢٩)، ومسلم: النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديث، رقم (٧٧/١٤٢٥)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديث، رقم (٧٧/١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن».

الأول: أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

الثاني: على تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ - وهو مُتَمَنِّعٌ - فَإِنَّهُ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا» أي بعد حَالِكَ، كما قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي قِصَّةِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي قَالَ لَهُ: «لَا تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١)، فنقول: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ - ولا يَصَحُّ - فالْمَعْنَى: لَا تَكُونُ مَهْرًا لِأَحَدٍ بَعْدَ حَالِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا عِنْدَكَ شَيْءٌ أَبَدًا.

فَالْقَاعِدَةُ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَصَّ أَحَدٌ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ أَبَدًا لِعَيْنِهِ، بَلْ لَوْصِفِهِ، فَالْأَعْرَجُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَجٌ.

وعلى هذا: فَكُلُّ مَنْ عِنْدَهُ عَرَجٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِهَادِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْفَقِيرُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ، وَهَلَمْ جَرًّا.

فَالْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا جَائِزٌ لِهَذَا الرَّجُلِ بَعَيْنِهِ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا، حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُخَصَّ بِشَيْءٍ لِعَيْنِهِ أَبَدًا، بَلْ لَوْصِفِهِ؛ لِأَنَّهُ نَبِيٌّ وَرَسُولٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَشَرِ نَسَبٌ أَوْ مُحَابَاةٌ أَوْ مُصَاهَرَةٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَصَّ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ بِحُكْمٍ لِعَيْنِهِ، وَلَكِنْ لَوْصِفِهِ.

فَإِذَا عَلَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ السُّورَةَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا مِائَةً مَرَّةً، وَلَكِنْ عَجَزَتْ، فَيُقَدَّرُ لَهَا صَدَاقٌ؛ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، وَلَا نَقُولُ: يَبْطُلُ الْمُسَمَّى وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى مَا بَطُلَ، وَلَكِنْ عَجَزَ عَنْ إِيفَائِهِ، فَيُفَرِّضُ لَهَا أَجْرَةَ تَعْلِيمِ هَذِهِ السُّورَةِ مِثْلًا، فَإِذَا قِيلَ: هَذِهِ السُّورَةُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الأكل يوم النحر، رقم (٩٥٥)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب وقفها، رقم (١٩٦١) من حديث جندب بن سفيان البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَلْ فِيهِ^[١] وَأَدَبٍ^[٢] وَشَعْرٍ مُبَاحٍ^[٣].....

= يُعَلِّمُهَا مُعَلِّمُ الصَّبِيَّانِ فِي الْعَادَةِ بَعَثَرَةَ رِيَالَاتٍ، كَانَ مَهْرُهَا عَشْرَةَ رِيَالَاتٍ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُضَحَفُ مَهْرًا؟

الْجَوَابُ: إِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ بَيْعِ الْمُضَحَفِ جَارًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنْ قُلْنَا بِتَحْرِيمِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلْ فِيهِ» أَي: بَلْ تَعْلِيمَ فِيهِ، الْفَقْهُ ظَاهِرٌ، وَيَدْخُلُ فِيهِ تَعْلِيمُ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهُوَ أَشْرَفُ مِنَ الْفَقْهِ الثَّانِي الْأَصْغَرِ، فَعَلِمُ أَحْكَامِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْفَقْهِ الْأَصْغَرِ، وَعَلِمُ أَحْكَامِ الْقُلُوبِ هُوَ الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ، وَهُوَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ.

فَيَصَحُّ أَنْ يَقُولَ: الصَّدَاقُ أَنْ أُعَلِّمَكَ (كِتَابَ التَّوْحِيدِ)؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْلِيمًا وَمُعَانَاةً وَمَسْقَّةً وَتَفْهِيمًا، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أُعَلِّمَكَ مِنَ الْفَقْهِ كِتَابَ الصَّلَاةِ يَجُوزُ، وَلَكِنْ يُعَيِّنُهُ، فَيَقُولُ: كِتَابَ الصَّلَاةِ مِنَ (زَادِ الْمُسْتَقْنَعِ)، أَوْ مِنَ (الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ)؛ لِأَنَّ كِتَابَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنَ (الْمُغْنِي) لَا يَكُونُ مِثْلَ (الزَّادِ)، وَإِذَا كَانَ مِنَ (الْإِنْصَافِ) كَذَلِكَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَدَبٍ» الْأَدَبُ فِي الْأَصْطِلَاحِ عِلْمُ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ وَالْإِسْلَامِيِّينَ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَأَخْوَالِهِمْ، فَيَجُوزُ -مِثْلًا- أَنْ يُدْرَسَ هِيَ حَيَاةَ امْرِئِ الْقَيْسِ، أَوْ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ، وَتَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْبَلَاغَةُ بِأَقْسَامِهَا الثَّلَاثَةِ: الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي وَالْبَدِيعِ، وَرَبِّمَا تَتَعَلَّمُ الشُّعْرَ أَيْضًا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَشَعْرٍ مُبَاحٍ» اشْتَرَطَ الْمَوْلُفُ أَنْ يَكُونَ شِعْرًا مُبَاحًا؛ لِأَنَّ الشُّعْرَ مِنْهُ غَيْرُ مُبَاحٍ وَمِنْهُ مُبَاحٌ، فَمَا كَانَ خَالِيًا مِنَ الْفِتْنَةِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى الْفَسَادِ فَهُوَ مُبَاحٌ، وَمَا تَضَمَّنَ

= فِتْنَةٌ كَالْتَّشْبِيبِ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوِ التَّشْبِيبِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- بِالْمُزْدَانِ، أَوِ التَّشْبِيبِ بِالْحَمْرِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالْحَثُّ عَلَيْهِ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَلِّمَهَا شِعْرًا مِنْ هَذَا النَّوعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وَأَصْلُ الشَّعْرِ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ عَلَى الشُّعْرَاءِ عَدَمَ الْإِسْتِقَامَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢٢٧﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧] وكم من قصيدة كانت أبياتها أشد من السهام بالنسبة للأعداء! وكم من قصيدة صار البيت الواحد منها يساوي مئاة الدنانير! يُقَالُ: إِنَّ هُنَاكَ قَبِيلَةً تُسَمَّى أَنْفَ النَّاقَةِ، وَأَنْتَ إِذَا سَمِعْتَ هَذَا تَشْمَتُّ، فَقَالَ فِيهِمْ رَجُلٌ مِنَ الشُّعْرَاءِ:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا^(١)

فَعَلَتْ رُؤُوسُهُمْ، فَكَمْ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ يَرْفَعُ أُمَّةً أَوْ يُنْزِلُ أُمَّةً! وَلِهَذَا لِلشَّعْرِ مَكَانَةٌ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ وَفِيهَا بَعْدُ.

وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّعْرِ الشَّعْرُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي يَأْخُذُ بِالشَّاعِرِ، أَمَّا الشَّعْرُ غَيْرُ الْمَوْزُونِ الَّذِي حَصَلَ مِنْ هَوْلَاءِ الْأُدْبَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمَّا عَجَزُوا عَنِ الشَّعْرِ الْأَوَّلِ، قَالُوا: انْثَرَكُوهُ وَانْتَوُوا بِشِعْرِ غَيْرِ مَوْزُونٍ، شَطْرٌ مِنْهُ سَطْرَانِ، وَشَطْرٌ مِنْهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَقَوْلُوا: هَذَا الشَّعْرُ!! هَذَا لَا يَأْخُذُ بِمَشَاعِرِ أَيِّ أَحَدٍ، حَتَّى الْإِنْسَانُ يَمُجُّهُ إِذَا قَرَأَهُ، وَلَا يُجْرِكُ مَشَاعِرَهُ أَبَدًا.

(١) البيت للحطيفة، في ديوانه (ص: ١٢٨).

= والغريب أنه صار حسناً عند بعض الناس، لكن صار حسناً؛ لأنهم لا يستطيعون أكثر منه، ولا يعرفون أن يأتوا بمثل مُعلقات العرب، أو لامية أبي طالب، وقد أثنى عليها ابن كثير في البداية والنهاية، وقال: هذه التي ينبغي أن تكون من المُعلقات؛ لأنها لامية عظيمة جداً^(١).

فالحاصل: أن الشعر إذا كان مُباحاً لا بأس أن يُصدقها تعليمه، وسواء كان عربياً أو نبطياً، فالشعر النبطي فيه حكمة ويصح أن يُجعل مهراً؛ لأن المؤلف أطلق. ونحن لا نُحبذ أبداً إغراض الناس عن اللغة العربية، بل نُنكر هذا إنكاراً عظيماً، ونرى أن من أكبر الجناية على الأولاد هؤلاء الذين يُعلمون أولادهم كلمات من غير اللغة العربية، كالسلام والجواب، وما أشبه ذلك.

وشيخ الإسلام رحمه الله في كتاب (اقتضاء الصراط المستقيم)^(٢) يقول: إن اللغة من أعظم مُميزات الأمم، وهي التي تحفظ على الأمم أصولها، وما جرى عليه أسلافها. وكان عمر رضي الله عنه يضرب من يرطنون رطانة الأعاجم^(٣)، وجزاه الله خيراً، ينبغي أن يضرب هؤلاء الذين يفخرون بهذه اللغة الأجنبية، سواء إنجليزية أو غيرها، ويتخاطبون بها فيما بينهم.

والأقبح والأسوأ أنهم يُعلمونها أبناءهم، فهذه جناية عظيمة، والواجب على كل الأمم تعلّم اللغة العربية، حتى الإنجليز والأمريكان والروس؛ لأن الرسالة الموجهة

(١) البداية والنهاية (٤/ ١٤٢-١٤٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥١٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٦٠٩)، والبيهقي (٩/ ٢٣٤) بلفظ: «لا تعلموا رطانة الأعاجم..».

مَعْلُومٌ^[١]، وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَّاقٌ ضَرَّتْهَا لَمْ يَصِحَّ^[٢]،

= إِيْلَهُم بِالْقُرْآنِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ، وَاللُّغَةُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هِيَ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَعَلَّمُوا هَذِهِ اللُّغَةَ، لَكِنْ مَعَ الْأَسْفِ أَنَّنَا لَصَعَفْنَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا مَقُومَاتٌ شَخْصِيَّةٌ صَرْنَا نُقَلِّدُهُمْ حَتَّى فِي الْكَلَامِ.

لَكِنْ إِذَا تَعَلَّمَ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ لِقَصْدِ حَسَنِ فَلَا بَأْسَ، كَأَنْ يَتَعَلَّمَ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ دَاعِيَةً يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعْلُومٌ» اخْتِرَازٌ مِنَ الْمَجْهُولِ، أَي: مَعْلُومٌ بِالْأَبْيَاتِ مِثْلًا، كَعِشْرِينَ بَيْتًا، أَوْ مِئَةَ بَيْتٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ.

مَسْأَلَةٌ: أَتَكَرَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ يَرْتَكِزُونَ فِي مَوَاقِعِهِمْ عَلَى الْقَصَائِدِ وَشِبْهِهَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِعْرَاضِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(١)، وَهَذَا صَحِيحٌ، يَوْجَدُ الْآنَ أَشْرَاطُ بَيْنِ النَّاسِ سَائِرَةٌ وَشَائِعَةٌ، يُسَمُّوْنَهَا أَنَاشِيدَ إِسْلَامِيَّةً، بَعْضُهَا فِيهَا طُبُولٌ، وَبَعْضُهَا لَا يَوْجَدُ فِيهَا، فإِقْبَالُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهَا وَإِعْرَاضُهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ غَلَطٌ كَبِيرٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا حَمَلَتْ نَفْسُهُ يَسْمَعُهَا أَحْيَانًا، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَّا اتِّخَاذُهَا دِينًا وَاصْطِحَاحُهَا فِي سَيَّارَتِهِ، كُلَّمَا مَشَى اسْتَمَعَ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَدْعُوهُ إِلَى الْإِعْرَاضِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَّاقٌ ضَرَّتْهَا لَمْ يَصِحَّ» بَأَنَّ قَالَتْ: أَنَا لَا أُرِيدُ مِنْكَ مَالًا، أُرِيدُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقِي طَلَّاقَ امْرَأَتِكَ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ:

وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا^(١)،

= أَوْلَا: لِأَنَّ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ لَيْسَ مَالًا وَلَا مَنَفَعَةً تُعْقَدُ عَلَيْهَا الْأَجْرَةُ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ عَنْهُ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحِ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا»^(٢) وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ صَدَاقًا يُنْتَفَعُ بِهِ.

ثَالِثًا: ذَكَرَ فِي (الرَّوْضِ)^(٣) حَدِيثَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بِطَلَاقِ أُخْرَى»^(٤).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: طَلَاقُ امْرَأَتِهِ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهَا، وَهُوَ أَنْ يَنْفَرِدَ الزَّوْجُ بِهَا، وَتَسَلَّمَ مِنَ الْمَشَاكِلِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ هَذَا أَحَبَّ إِلَيْهَا مِنْ دِرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ.

فَالْجَوَابُ: هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ يُقَابِلُهَا الْمَفْسَدَةُ الَّتِي تَحْصُلُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْأُولَى، وَالزَّوْجَةُ الْأُولَى أَقْدَمُ مِنْهَا، وَأَحَقُّ بِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا» أَي: وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِذَا أَصْدَقَهَا طَلَاقَ ضَرَّتْهَا، وَمَهْرُ الْمِثْلِ يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى فِيهِ السِّنُّ وَالْجَمَالُ وَالْحَسَبُ وَالْأَدَبُ وَالْعِلْمُ، فَمَنْ كَانَتْ مِثْلُهَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ يُسْأَلُ: مَا صَدَاقُهَا؟ فَإِذَا قَالُوا: صَدَاقُهَا مِثْلًا عَشْرَةَ آلَافٍ فَيَكُونُ لَهَا عَشْرَةُ آلَافٍ، إِذَا: تُلَاخِظُ كُلُّ صِفَةٍ يَخْتَلِفُ بِهَا الْمَهْرُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، رَقْمُ (٢١٤٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحِ مَا فِي إِثْنِهَا».

(٢) الرُّوْضُ الْمَرْبِعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٦/٣٦٨).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٧٦-١٧٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٤/١٤٧٢٢، ١٤٧٢٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَمَتَى بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ^[١].

وهل نَعْتَبَرُهَا بِقَرِيبَاتِهَا أَوْ بَنَاتِ النَّاسِ؟

الجواب: نَعْتَبَرُهَا بِقَرِيبَاتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ لِلْعَدْلِ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: الْحَسَبُ بَأَنَّ تَكُونَ مِثْلَهَا فِي الْحَسَبِ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُثَالَةِ هُمُ الْأَقَارِبُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَتَى بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ».

هذه قاعدة مفيدة في هذا الباب، وهي أَنَّهُ كَلَّمَا بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، فَإِذَا أَصْدَقَهَا طَلَاقَ ضَرَّتْهَا مَا صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ، لَكِنْ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِذَا أَصْدَقَهَا حَمًّا خَنْزِيرٍ لَا يَصَحُّ وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِذَا أَصْدَقَهَا عُلبَةً دُخَانٍ لَا يَصَحُّ وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِذَا أَصْدَقَهَا حَمْرًا لَا يَصَحُّ وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ.

وقال بعض العلماء: لَهَا مِثْلُهُ عَصِيرًا^(١)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى مُثَالَةِ الْمُسَمَّى، فَإِذَا كَانَ حَمْرًا مِنْ عِنَبٍ قُلْنَا: يَجِبُ لَهَا عَصِيرٌ مِنْ عِنَبٍ، نَظِيرُ هَذَا الشَّيْءِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ هُنَا لِصِفَتِهِ، فَيَكُونُ الْوَصْفُ مُلغًى، وَالْأَصْلُ بَاقٍ.

لكن على المذهب: أَنَّهُ لَمَّا تَغَيَّرَ إِلَى حَمْرِ صَارَ خَبِيثًا لِذَاتِهِ، مِثْلُ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا شَاةً مَيْتَةً، فَهَذِهِ حُرِّمَتْ لَوْصِفُهَا، فَهَلْ نَقُولُ فِي هَذِهِ الْحَالِ: يَجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ مِثْلُهَا؛ إِنْ غَاءَ لِلْوَصْفِ، أَوْ نَقُولُ: بَطَلَ الْمُسَمَّى وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ^(٢) وَهَذَا عَامٌّ، فَبَيْعُ الْمَيْتَةِ لَا يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ جَعَلُهَا مَهْرًا لَا يَجُوزُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَقْدُ الْبَيْعِ عَلَيْهَا، لَكِنْ هَلْ نَقُولُ هُنَا: إِنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهَا الْخُبْتُ وَالتَّحْرِيمُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ مِثْلُهَا،

(١) انظر: الإنصاف (٨/٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة، رقم (١٥٨١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أو نقول: بطلَ المُسمَى فيجبُ مهرُ المِثْلِ؟

المذهبُ يقولون: بطلَ المُسمَى فيجبُ مهرُ المِثْلِ^(١)، والذين يقولون بأنَّ الخمرَ يُقدَّرُ حَلًّا، فقياسُ قولهم في هذه الحال: أن يُلغى الوصفُ فلا تكونُ مَيْتَةً، ويجبُ له شاةٌ مِثْلُها.

والمهمُّ أنَّ هذه القاعدةُ مُفيدةٌ جدًا: فكلما بطلَ المُسمَى وجبَ مهرُ المِثْلِ، فلو أضدَقها شيئًا مجْهولًا، أو عبدًا أَبَقًا، أو ما أشبه ذلك فلا يصحُّ، ولها مهرُ المِثْلِ، والدليلُ على ذلك حديثُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في امرأةٍ عَقَدَ عليها زَوْجُها ثم مات ولم يُسمِّ لها صداقًا، فقال: لها مهرُ مِثْلِها^(٢).

وإذا سَمِيَ شيئًا لا يَجُوزُ شرعًا، فهذه التَّسميةُ وجودُها كالْعَدَمِ، فكأنَّه لم يُسمِّ؛ لقولِ الرَّسولِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٣) فإذا بطلَ وجبَ مهرُ المِثْلِ.

(١) الهداية (ص: ٤٠٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٠)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم لها صداقًا حتى مات، رقم (٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم (١١٤٥)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إباحة الزوج بغير صداق، رقم (٣٣٥٥)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم (١٨٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقًا ولم يدخل بها حتى مات، فقال ابن مسعود: «لها مثل صداق نساءها، لا وكس، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث» فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: «قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَصْلٌ

وَإِنْ أَصْدَقَهَا^[١] أَلْفًا^[٢] إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا، وَأَلْفَيْنِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا، وَجَبَ مَهْرُ
الْمِثْلِ^[٣].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَصْدَقَهَا» أي: أَصْدَقَ الزَّوْجُ الزَّوْجَةَ.

[٢] قوله: «أَلْفًا» ولم يَذْكُرِ الْمُمَيِّزَ ما هو؟ لكن نقول: أَلْفًا مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَوْ أَلْفًا
مِنَ الدَّنَانِيرِ، أَوْ أَلْفًا مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ أَلْفًا مِنَ الْبَقَرِ.

[٣] قوله: «إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا وَأَلْفَيْنِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ» لِلْجَهَالَةِ؛
لَأَنَّهُ لَا نَدْرِي هَلْ يَثْبُتُ الْأَلْفُ أَوْ يَثْبُتُ الْأَلْفَانِ؟ وَحَالُ الْأَبِ مَجْهُولٌ.

وَلِنَفَرِضَ أَنَّهُ خَرَجَ فِي غَزْوَةٍ وَلَمْ يُعْلَمْ عَنْهُ، فَقَالَ الزَّوْجُ: مَهْرُكَ أَلْفَانِ إِنْ كَانَ
أَبُوكَ مَيِّتًا، وَأَلْفٌ إِنْ كَانَ حَيًّا، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ التَّسْمِيَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ وَذَلِكَ
لِلْجَهَالَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ حَالُهُ مَعْلُومَةً، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يُعْلَمُ أَنَّهُ حَيٌّ فَمَهْرُهَا
أَلْفٌ، أَوْ أَنَّهُ مَيِّتٌ فَمَهْرُهَا أَلْفَانِ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ حَالُهُ مَجْهُولَةً، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنَّ هَذِهِ
التَّسْمِيَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ.

وَالْتَّعْلِيلُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ سَيَكُونُ لَهَا، سَوَاءً
كَانَ أَبُوهَا حَيًّا أَمْ مَيِّتًا، هَذَا مَا قَرَّرَهُ الْأَصْحَابُ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١).

وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ صَحِيحَةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَهَا غَرَضًا فِي هَذَا، فَإِذَا كَانَ
أَبُوهَا مَيِّتًا تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحْتَاجُ نَفَقَةً، أَوْ دَوَاءً لِمَرَضٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،

(١) انظر: الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٣٧١).

وَعَلَى: إِنْ كَانَتْ لِي زَوْجَةٌ بِالْفَيْنِ، أَوْ: لَمْ تَكُنْ بِالْفِ، يَصِحُّ بِالمُسَمَّى^[١].

= فإذا كان أبوها حيًّا استغنت به، وكفاها المهر القليل.

وهل العكس لها فيه غرض، بأن يقول: أُصَدِّقُهَا أَلْفَيْنِ إِنْ كَانَ أَبُوها حَيًّا،
وَأَلْفًا إِنْ كَانَ مَيِّتًا؟

الجواب: نعم، لها غرض؛ لأنَّه إذا كان أبوها حيًّا فقد يحتاج إلى نفقة، فحتاج
إلى زيادة المهر، وإذا كان مَيِّتًا يكفيها ألف.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَلَى: إِنْ كَانَتْ لِي زَوْجَةٌ بِالْفَيْنِ، أَوْ: لَمْ تَكُنْ بِالْفِ، يَصِحُّ
بِالمُسَمَّى» لأنَّ لها غرضًا في ذلك، فإذا كان له زَوْجَةٌ فَلَا يَطِيبُ قَلْبُهَا إِلَّا إِذَا بَدَّلَ لَهَا
أَكْثَرَ؛ ولهذا فالذي له زَوْجَةٌ مَا كُلُّ النَّاسِ يُقَدِّمُ عَلَى تَرْوِيجِهِ؛ لِمَا يَحْصُلُ بَيْنَ الزَّوْجَتَيْنِ
مِنَ الْمَشَاكِلِ، وَبَيْنَ أَوْلَادِهِمَا أَحْيَانًا، وَلَأنَّه إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ كُفَاهَا الألف؛ لِأنَّهَا
سَتَنْفَرِدُ بِهِ، وَلَا يُزَاكِحُهَا أَحَدٌ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهَا الألف، بَلْ تَحْتَاجُ
إِلَى أَلْفَيْنِ؛ لِأنَّ لَهَا مُزَاكِحًا، فَالتَّسْمِيَةُ هُنَا صَحِيحَةٌ.

وهذا إذا كان حال الزَّوْجَةِ مَجْهُولًا، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ، فَهَذِهِ
المسألة والمسألة السَّابِقَةُ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ عَلَى مَا رَجَّحْنَاهُ.

وقال في (الروض)^(١): «كَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا
أَوْ دَارِهَا، وَأَلْفٍ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا» وهذا أَبْلَغُ جِهَالَةٍ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأنَّ الَّذِي قَبْلَهُ يُمَكِّنُ
الْعِلْمَ بِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ أَيْضًا، لَكِنْ إِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا فَلِىَ مَتَى؟ وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ:
إِنَّهُ جَائِزٌ، وَيُسَلِّمُ الآنَ أَلْفًا نَاجِزًا، ثُمَّ إِنْ أَخْرَجَهَا سَلَّمَ الألفَ الثَّانِي، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٣٧٢).

وَإِذَا أُجِّلَ الصَّدَاقُ، أَوْ بَعْضُهُ صَحَّ^[١]،

وهنا يقولون: لأنَّ لها غَرَضًا مَعْلُومًا في ذلك، فكثيرٌ من النساءِ لا تُحِبُّ أَنْ تُخْرَجَ مِنْ بَلَدِهَا، لا سِيَّما إذا كان لها أَقَارِبٌ مِنْ أُمَّ وَأَبٍ وَأَعْمَامٍ وَأُخْوَالٍ، وبعضُ النساءِ ما يهْمُنَّها، وبعضُ النساءِ تَرَعِبُ أيضًا أَنْ تُسَافِرَ، فالنِّسَاءُ يَخْتَلِفْنَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا أُجِّلَ الصَّدَاقُ أَوْ بَعْضُهُ صَحَّ» أي: إذا أُجِّلَ الصَّدَاقُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ صَحَّ التَّأْجِيلُ، ولازِمُ ذلك صَحَّةُ الْمُسَمَّى، وظاهرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ.

وجهُ ذلك: أَنَّ الصَّحَّةَ فَرَعٌ عَنِ الْجَوَازِ، فَكُلُّ صَحِيحٍ جَائِزٌ، وَكُلُّ مُحَرَّمٍ فَاسِدٌ، فَلَمَّا قَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ، معناه أَنَّهُ لَيْسَ مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يَكُونُ صَحِيحًا.

لكن: هل هو جائزٌ أو مكروهٌ؟

المذهبُ أَنَّهُ جَائِزٌ^(١)، ولا بأسَ به؛ لِأَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] والْبَاءُ لِلْعَوَضِ، فَكَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْجِيلُ الثَّمَنِ وَالْأَجْرَةِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَأْجِيلُ الصَّدَاقِ، بَلْ قَدْ سَمَّاهُ اللهُ تَعَالَى أَجْرًا ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

فكُلُّ عَقْدٍ بِشُرُوطِهِ وَصِفَاتِهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَالْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ أَمْرٌ بِالْوَفَاءِ بِأَصْلِ الْعَقْدِ، وَبِمَا شَرِطَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ فِي الْعَقْدِ وَصْفٌ فِي الْعَقْدِ، فَإِذَا لَزِمَ الْوَفَاءُ بِالْعَقْدِ كَانَ لَازِمًا أَنْ أَوْفِيَ بِالْعَقْدِ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ أَوْصَافٍ وَهِيَ الشُّرُوطُ، وَالْأَصْلُ فِي الشُّرُوطِ الْحُلُّ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٤٤).

= ولقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] وقول الرسول ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(١)، وقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(٢).

وَأَمَّا التَّعْلِيلُ: فهو أَنَّ الْحَقَّ لَهَا، فَإِذَا رَضِيتَ بِتَأْجِيلِهِ فَلَهَا ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ تَأْجِيلُهُ وَبِدُونِ كَرَاهَةٍ.

وَمَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَى كَرَاهَةِ التَّأْجِيلِ^(٣)، وَاسْتَبْطَأَ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا إِزَارِي، وَلَمْ يَجِدْ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَزَوَّجَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤)، وَكَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُؤْجَلَ الصَّدَاقُ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسْتَ تَعْفِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣].

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الإجارة، باب أجرة السمسرة، ووصله أبو داود: كتاب القضاء، باب المسلمون على شروطهم، رقم (٣٥٩٤)، والحاكم (٩٢/٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٤٦٨).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر القلب، رقم (٥٠٣٠)، ومسلم: النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (٧٦/١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ عَيْنَا أَجَلًا^(١).....

= وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ^(١)، وهذا الحديث ليس قَوِيَّ الدَّلَالَةِ؛ إذ قد يقول قائل: إِنَّ قَوْلَهُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ» يَعْنِي الْحَالَ وَالْمُوجَلَّ، لكن لا شك أَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ الزَّوْجُ بِدُونِ تَأْجِيلٍ فَهُوَ الْأَفْضَلُ، لَا رَيْبَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ إِنْزَامَ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِالذِّينِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ. وبهذه الْمُنَاسَبَةِ أُودِ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُحَذِّرُوا مِنْ أَوْلَئِكَ الطَّامِعِينَ الْجَشِعِينَ، الَّذِينَ يَتَدَيَّنُونَ دِيُونًا كَثِيرَةً، وَيَشْتَرُونَ أَشْيَاءَ لَيْسَ بِوُسْعِهِمْ وَلَا طَاقَتِهِمْ أَنْ يُؤْفَوْهَا، إِمَّا تَفَاخُرًا فِي بِنَاءِ قَصْرِ، أَوْ فِي شِرَاءِ سَيَّارَةٍ، وَإِمَّا طَمَعًا فِي تِجَارَةٍ، وَكَمْ مِنْ أَنْاسٍ عَلَيْهِمْ شَكَوَى فِي الْمَحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْلَسُوا، اشْتَرَوْا أَرَاضِيَّ وَعَقَارَاتٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا تَزِيدُهُمْ نَقْصًا! فلا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَدَيَّنَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ الْقُصْوَى، لَا قَرْضًا، وَلَا مَا يُسْمَوْنَهُ دَيْنًا مُؤَجَّلًا، عِلْمًا بِأَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ فَإِنَّ الْوَرَثَةَ لَا يُبَادِرُونَ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ، وَلَا يَهْمُهُمْ، وَيَأْكُلُونَ مَالَ الْمَيِّتِ، أَوْ يُؤَخَّرُونَ الْوَفَاءَ، وَهَذَا مِمَّا يَجْدُو بِالْمَرْءِ الْعَاقِلِ أَنْ يَتَجَنَّبَ الدَّيْنَ مُطْلَقًا.

وقوله: «وَإِذَا أَجَلَ الصَّدَاقُ أَوْ بَعْضُهُ صَحَّ» وهل يجوز الدُّخُولُ؟

نعم، يجوز الدُّخُولُ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ ثَبَتَ بِرِضَى الطَّرْفَيْنِ مُؤَجَّلًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ عَيْنَا أَجَلًا» أَي: الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ لَا يَتِمُّ

إِلَّا بِتَعْيِينِهِمَا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُخَذَوْفٌ، وَقَدَرَهُ فِي (الرَّوْضِ)^(٢) بِقَوْلِهِ: «أُنِيطَ بِهِ» يَعْنِي تَعَيَّنَ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم (٥٠٦٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، رقم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم ٦/ (٣٧٢).

وَالْأَلَا^[١] فَمَحِلُّهُ^[٢] الْفُرْقَةُ^[٣].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَلَا» أي: وَلَا يُعَيَّنُ أَجَلًا، وَاُنْظُرْ سَعَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ حَيْثُ حُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْفَاعِلُ التَّابِعُ لِلْفِعْلِ.

[٢] قوله: «فَمَحِلُّهُ» بَكْسَرِ الحَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ «فَمَحَلُّ» بَفَتْحِ الحَاءِ، فَالْمَحَلُّ الْمَوْضِعُ وَيُقَالُ فِي فِعْلِهِ: حَلَّ يَحِلُّ، وَالْمَحَلُّ بِالْكَسْرِ زَمَنُ الْحُلُولِ وَيُقَالُ فِي فِعْلِهِ: حَلَّ يَحِلُّ.

[٣] قوله: «الْفُرْقَةُ» يعني: افْتَرَأَ الزَّوْجَيْنِ بَطْلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ فُسْخٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ) أَنَّ النِّكَاحَ لَهُ عِشْرُونَ فُرْقَةً، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ أَسْبَابُ الْفُرْقَةِ، وَالْأَلَا فَهِيَ مُنْحَصِرَةٌ فِي الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالْفُسْخِ، لَكِنَّ أَسْبَابَهَا تَبْلُغُ الْعِشْرِينَ.

فَإِذَا قَالَ: الْمَهْرُ عَشْرَةُ آلَافٍ، مِنْهَا خَمْسَةٌ نَقْدًا وَخَمْسَةٌ كُلُّ سَنَةٍ أَلْفًا، يَصِحُّ، أَوْ قَالَ: الْخَمْسَةُ تَحِلُّ عَلَى رَأْسِ السَّنَةِ، فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ أَجَلًا، بَأَنَّ قَالَ: الْمَهْرُ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، مِنْهَا خَمْسَةٌ نَقْدًا، وَخَمْسَةٌ مُؤَجَّلَةٌ، فَهَذَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ، وَيَبْقَى الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا إِلَى أَنْ تَحْصَلَ الْفُرْقَةُ، إِمَّا مِنْهُ أَوْ مِنْهَا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الْأَجَلُ وَهُوَ لَا يُدْرَى مَتَى يَكُونُ، فَلَا أَحَدَ يَعْلَمُ مَتَى يَحْصُلُ الْفِرَاقُ، مَعَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: لَوْ أُجِّلَ ثَمَنُ الْمَيْعِ بِأَجَلٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ لَمْ يَصِحَّ، فَمَا الْفَرْقُ؟

الْفَرْقُ أَنَّ الْبَيْعَ يُرَادُّ بِهِ الْمُعَاوَضَةُ الْمَالِيَّةُ، وَالْمُعَاوَضَةُ الْمَالِيَّةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُحَدَّدَةً؛ لِئَلَّا تَحْصَلَ الْجَهَالَةُ الَّتِي تُوَدِّي إِلَى التَّنَازُعِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، أَمَّا النِّكَاحُ فَلَيْسَ الْمَالُ هُوَ الْقَصْدُ الْأَوَّلُ بِهِ؛ إِذْ إِنَّ الْقَصْدَ الْأَوَّلَ بِالنِّكَاحِ هُوَ الْمُعَاشَرَةُ وَالِاسْتِمْتَاعُ؛ فَلِذَلِكَ سَهَّلَ فِيهِ.

وَأِنْ أَصْدَقَهَا مَالًا مَغْضُوبًا، أَوْ خِنْزِيرًا، وَنَحْوَهُ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ^[١].

وهل يوجد في واقع الناس صداقٌ مؤجلٌ؟

الجواب: عندنا لا يوجد إلا نادرًا جدًا، لكن في البلاد الأخرى نسمع أنه يوجد، فإذا وجد فنقول: إن عينا أجلاً فعلى ما عيناه، وإن لم يعيننا أجلاً فوقت حُلُولِهِ الْفُرْقَةُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَصْدَقَهَا مَالًا مَغْضُوبًا أَوْ خِنْزِيرًا وَنَحْوَهُ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ» أي: إن أَصْدَقَهَا مَالًا مَغْضُوبًا فلا يخلو من حَالَيْنِ، إمَّا أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ، أَوْ لَا يَعْلَمَ، فَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَ ذَلِكَ فَلَهَا مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ.

فلو قال: أَصْدَقْتُكَ هَذَا الْمُسْجَل، وهما يعرفان أنه مسروق، فلا يصح ولها مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهَا عَيْنًا مَهْرًا لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا، لَيْسَ مَمْلُوكًا لِلزَّوْجِ، وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَتَمَلَّكَهُ.

فإن كنا يَجْهَلَانِ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ، فَلَهَا الْقِيَمَةُ أَوْ الْمِثْلُ، حَسَبَ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالزَّوْجَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تَجْهَلَ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ، لَكِنَّ الزَّوْجَ كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْهَلَ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ؟

الجواب: يُمَكِّنُ ذَلِكَ بَأَنْ يَكُونَ قَدْ غَضِبَ مُسْجَلًا وَوَضَعَهُ مَعَ الَّذِي عِنْدَهُ، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي غَضِبَهُ، وَجَعَلَهُ مَهْرًا لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ، فَيَنْبُتُ لَهَا قِيَمَةُ هَذَا الشَّيْءِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَمِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْمُسْجَلَ مِنْ أَقْسَامِ الْمِثْلِيَّاتِ، وَالْمَذْهَبُ: كُلُّ مَصْنُوعٍ فَلَيْسَ بِمِثْلِيٍّ، بَلْ مُتَقَوِّمٌ^(١)، وَالصَّوَابُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمِثْلِيَّ هُوَ الَّذِي لَهُ مِثْلٌ وَنَظِيرٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٤/ ١٥٨-١٥٩).

= في الطَّعَامِ الذي أَرْسَلَتْ بِهِ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَسَّرَتْ الْإِنَاءَ وَالطَّعَامَ، أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامَهَا وَإِنَاءَهَا، وَقَالَ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»^(١).

وهذا يدلُّ على أَنَّ الْمِثْلِيَّةَ تَكُونُ فِي الْمَصْنُوعَاتِ، كَمَا تَكُونُ فِي الْحَيَوَانَاتِ، فَالرَّسُولُ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَعِيرًا بَكْرًا وَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ رِبَاعِيًّا^(٢)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِثْلَ -أَيْضًا- فِي الْحَيَوَانَاتِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَيَوَانَ مُتَقَوِّمٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُمْ يُقَيِّدُونَ الْمِثْلِيَّ بِكُلِّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ، لَا صِنَاعَةَ مُبَاحَةٍ فِيهِ، يَصْحُحُ السَّلَمُ فِيهِ^(٤)، وَهَذَا ضَيِّقٌ جِدًّا.

وَالصَّوَابُ خِلَافُ هَذَا، أَنَّ الْمِثْلِيَّ مَا أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: لَهَا مِثْلٌ هَذَا الْمُسَجَّلُ الَّذِي أَصْدَقَهَا، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مَغْضُوبٌ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ لَهَا قِيَمَتُهُ.

أَمَّا إِذَا أَصْدَقَهَا خِزْيِرًا فَلَهَا بِكُلِّ حَالٍ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْخِزْيِرَ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ فَلَا تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ، فَإِنْ كَانَ الْخِزْيِرُ يُسَاوِي مِثْلَهُ أَلْفَ، وَمَهْرُ مِثْلِهِ عِشْرُونَ أَلْفًا، فَلَهَا عِشْرُونَ أَلْفًا،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَكْسِرُ لَهُ الشَّيْءَ، رَقْمُ (١٣٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَأَصْلُهُ فِي الْبَخَارِيِّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ، بَابُ إِذَا كَسَرَ قِصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ، رَقْمُ (٢٤٨١)، دُونَ تَسْمِيَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَيْسَ فِيهِ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا فَقَضَى خَيْرًا مِنْهُ، رَقْمُ (١٦٠٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ مَتْنِهِ الْإِرَادَاتُ (١٩٢/٥).

(٤) انْظُرْ: شَرْحُ مَتْنِهِ الْإِرَادَاتُ (١٥٨/٤-١٥٩).

= فإذا قالت: هذا الخنزير يساوي مئة ألف، نقول: الخنزير ليس له قيمة شرعاً إطلاقاً؛ ولهذا لو أثْلَفَهُ مُتْلِفٌ فليس عليه ضمان، فهو ليس مالاً شرعياً.

وأما إن كانت لا تعرفه، كأن يأتي لها بخنزير، ويقول لها: هذه شاة أوروبية، فنقول: لها شاة مثله؛ لأنها اعتقدت أنه شاة، فإذا كان هو أوسط الخنازير، فنقول: لها شاة من أوسط الشياه، ولو من أطيبها فمن أطيب الشياه، ولو من أردئها فمن أردأ الشياه؛ وذلك لأنها تزوجت ورَضِيت بهذا المهر على أنه شاة من الغنم. وقد يقول قائل: مهر المثل أحسن لها.

نقول: قد يكون مهر مثلها ريالاً، والشاة بعشرين ريالاً، فالشاة أحسن لها، فليس على كل حال مهر المثل أكثر قيمة من الشاة أو من البعير، بل تختلف الأحوال. فإذا قال قائل: لماذا لا نقول: يُباع الخنزير على من يستحلونه وتأخذ قيمته؟ فالجواب: هذا لا يصح؛ لأنه لا يجوز لنا أن نبيع الخنزير على النصارى، وإن كانوا يستحلونه، فيجب مهر المثل، وهذا ما ذهب إليه الأصحاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(١).

والراجح أنها تُعطى أقرب ما يكون إلى الخنزير شَبَهَا من الحيوان المباح، والظاهر أن أقرب ما يكون إلى الخنزير شَبَهَا هو البقر، فتُعطى بقرة، أو يُقال: يُقدَّر هذا الخنزير بما يساوي عند النصارى مثلاً، وتُعطى القيمة، لكن الأول أقرب إلى الصواب؛ لأن الأصل في المضمونات أن تُضْمَنَ بالمثل.

الخلاصة: أن ما كانا يعلمان أنه مُحَرَّمٌ، سواءً لحق الله أو لحق الإنسان، فلها مهر المثل؛

(١) انظر: الإنصاف (٢١/١٣١).

وَإِنْ وَجَدَتِ الْمُبَاحَ مَعِيًّا خَيْرَتْ بَيْنَ أَرْضِهِ وَقِيمَتِهِ^[١].

= لَأَنَّ التَّسْمِيَةَ بِاتِّفَاقِ الْجَمِيعِ بَاطِلَةٌ^(١)، وما كانا يَجْهَلَانِ أَنَّهُ مِنَ الْمُحَرَّمِ فَلَهَا مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ، وكذلك على القولِ الرَّاجِحِ إذا كانت هي تَجْهَلُهُ؛ لِأَنَّهَا مَا أَبَاحَتْ بُضْعَهَا لِهَذَا الرَّجُلِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْعَوَظِ، وهو -أيضاً- ما أَصْدَقَهَا إِلَّا ذَلِكَ الشَّيْءَ.

نعم، لو أَنَّ أَحَدًا اجْتَهَدَ وَقَالَ: إِذَا كَانَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَهِيَ تَجْهَلُ فَإِنَّا نُلْزِمُهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِمَّا سُمِّيَ لَهَا؛ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى خِدَاعِهَا، فَلَوْ قِيلَ بِهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ التَّأْدِيبِيَّةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ وَجَدَتِ الْمُبَاحَ مَعِيًّا خَيْرَتْ بَيْنَ أَرْضِهِ وَقِيمَتِهِ» «الْمُبَاحُ» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ^(٢)

وَالْتَقْدِيرُ: وَإِنْ وَجَدَتِ الْمَهْرَ الْمُبَاحَ مَعِيًّا، وَالْمُرَادُ بِالْعَيْبِ مَا تَنْقُصُ بِهِ قِيمَةُ الْمُبَاحِ، فَإِذَا وَجَدْتُهُ مَعِيًّا خَيْرَتْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، بَيْنَ أَرْضِهِ وَقِيمَتِهِ، وَالْأَرْضُ هُوَ فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ مَعِيًّا وَسَلِيمًا.

فَإِذَا أَصْدَقَهَا بَعِيرًا، ثُمَّ وَجَدْتُهُ يَعْرُجُ، فَنَقُولُ: لَكَ الْخِيَارُ، إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ الْقِيمَةَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ الْأَرْضَ، فَتَأْخُذُ الْقِيمَةَ إِذَا رَدَّتْهُ إِلَى زَوْجِهَا، وَإِنْ أَبْقَتْهُ فَلَهَا الْأَرْضُ، فَيُقَالُ: هَذَا الْبَعِيرُ يَسَاوِي لَوْ كَانَ سَلِيمًا مِثَّةً، وَمَعِيًّا ثَمَانِينَ، فَتُعْطَى عِشْرِينَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا قَبِلَتْ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ سَلِيمٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مَعِيْبٌ فَتُعْطَى النِّقْصَ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مُتَقَوِّمًا.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ (١٦ / ٢٠٥): «وَأَجْمَعُوا مَعَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ عَلَى الْمَهْرِ الْفَاسِدِ إِذَا فَاتَ بِالْخَوْلِ، فَلَا يَفْسَخُ لِفَسَادِ صِدَاقِهِ، وَيَكُونُ فِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ».

(٢) الْأَلْفِيَّةُ (ص: ٤٥).

وَأِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَبِيهَا صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ^[١]،

والصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا فِي الْأَرْضِ، فَيُقَالُ: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ بِهِ مَعِيًّا، أَوْ تَرُدِّدَهُ، وَتُعْطِيَ بَدَلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ - فِي الْحَقِيقَةِ - عَقْدٌ جَدِيدٌ، فَكَيْفَ نُلْزِمُ الطَّرْفَ الثَّانِيَ بِهِ؟! وهذا كما قلنا في البَيْعِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مِثْلِيًّا فَإِنَّهَا تُعْطَى مِثْلُهُ، مِثْلُ أَنْ يُصَدِّقَهَا مِئَةُ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ، فَأَخَذَتْهَا عَلَى أَنَّهَا سَلِيمَةٌ، ثُمَّ وَجَدَتْهَا مُسْوَسَةً، فَتُعْطَى مِئَةُ صَاعٍ سَلِيمَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَإِذَا قِيلَ بَأَنَّ الْحَيَوَانَ مِثْلِيٌّ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - فَإِنَّهُ تُعْطَى مِثْلُ الْبَعِيرِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَبِيهَا صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ» كَرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفَيْنِ، أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَبِيهَا، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى وَلَيْهَا أَخُوها، تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ عَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَخِيها.

فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى: تَصَحُّ التَّسْمِيَةِ كَمَا سَمَّى، فَيَكُونُ أَلْفٌ لَهَا وَأَلْفٌ لِأَبِيها.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ: تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ، لَكِنْ مَا شَرِطَ لِلَاخِ فَهُوَ لَهَا، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(١)، فَتُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَبِ وَغَيْرِهِ.

وَكَيْفَ يَصَحُّ هَذَا الشَّرْطُ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الصَّدَاقَ لِلنِّسَاءِ، فَقَالَ: ﴿وَأَتَوْهُا النَّسَاءُ صَدُقَتَيْنِ نَخْلَةً﴾ [النساء: ٤] وَجَعَلَ الْعَفْوَ عَنْ نِصْفِهِ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلنِّسَاءِ فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وَفِي حَدِيثِ الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا، قَالَ الرَّجُلُ: «أُعْطِيهَا إِزَارِي»^(٢) فَأُتِبَتِ لِلْمَرْأَةِ الْمَلِكِ

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٤٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر القلب، رقم (٥٠٣٠)، ومسلم: النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

= والتصرف في المهر، فكيف يصح للأب أن يشترط منه شيئاً لنفسه؟!

فأجابوا عنه: أن للأب أن يتملك من مال ولده ما شاء؛ لقوله ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(١) فله أن يشترط نصف المهر، رُبْعَهُ، ثُلُثَهُ، كُلَّهُ؛ لَأَنَّهُ يَتَمَلَّكُ مِنْ مَالِ ابْنَتِهِ مَا شَاءَ. وَأَمَّا الْأَخُ فَلَا يَتَمَلَّكُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ الْمُسَمَّى يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ؛ وَالْعِلَّةُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ التَّمَلُّكِ، بَلْ هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوَا أَلْسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

وقيل -وهو الصواب-: إنَّ ما كان قبل العقد فهو للزوجة مطلقاً، ثم إذا ملكته فللأب أن يتملك بالشروط المعروفة، وما كان بعده فهو لمن أهدي إليه، وقد ورد في ذلك حديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أخرجه أهل السنن، وهو حسن: «أَحَقُّ مَا يُكْرَمُ الْمَرْءُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ وَأُخْتُهُ»^(٢).

وهذا الذي يقتضيه الحديث أصح؛ لأنَّ الأول يؤدي إلى أن تكون البنت بمنزلة السلعة، أي إنسان يشترط لأبيها أكثر زوجه، ففيه تعريض لفقد الأمانة من الأب،

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٣٠)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه ابن ماجه: كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم (٢٢٩١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه البوصيري على شرط البخاري، وصححه ابن حبان (٤١٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً، رقم (٢١٢٩)، والنسائي: كتاب النكاح، باب التزويج على نواة من ذهب، رقم (٣٣٥٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الشرط في النكاح، رقم (١٩٥٥) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ رَجَعَ بِالْأَلْفِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ لَهَا^[١]،....

= وهذا أمرٌ خطيرٌ، ومن أجلِ هذا توسَّعَ النَّاسُ الآنَ، فصاروا يَشْتَرِطُونَ شَيْئًا لِلْأَبِ، وَشَيْئًا لِلْأُمِّ، وَشَيْئًا لِلْأَخِ، وَشَيْئًا لِلْأُخْتِ، فصار مَهْرُ الْمَرْأَةِ يَذْهَبُ أَشْلَاءَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَأْخُذُ نَتْفَةً مِنْهُ، فَضَاعَتِ الْأَمَانَةُ بِسَبَبِ هَذَا الْفِعْلِ.

فَنَحْنُ نَقُولُ: أَنْتَ يَا أَيُّهَا الْأَبُ لَكَ أَنْ تَتَمَلَّكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِكَ مَا شِئْتَ، لَكِنْ هِيَ إِلَى الْآنَ مَا مَلَكَتُهُ، بَلْ تَمْلِكُهُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي تَمْلِكُهُ مِنْهُ مُعَرَّضٌ لِلسَّقُوطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ مَا صَارَ لَهَا إِلَّا نِصْفُهُ، وَلَوْ صَارَتِ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ، فَإِذَا عُقِدَ عَلَيْهَا وَمَلَكَتِ الْمَهْرَ فَلَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهَا مَا شِئْتَ بِالشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

هَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ تَفْتَرِقَانِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِإِفْتِرَاقِ الْعِلَّةِ عَلَى مَا عَلَّلُوا بِهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَا يَفْتَرِقَانِ، وَأَنَّ مَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ، وَمَا كَانَ بَعْدَهُ إِكْرَامًا لَوْلِيَّهَا مِنْ أَبٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ رَجَعَ بِالْأَلْفِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ لَهَا» أَي: تَزَوَّجَهَا بِأَلْفَيْنِ، أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَبِيهَا، وَسَلَّمِ الْأَلْفَيْنِ، فَأَعْطَى الْأَبَ أَلْفًا وَأَعْطَى الْبِنْتَ أَلْفًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، فَيَتَنَصَّفُ الْمَهْرُ، نَقُولُ: لَكَ أَلْفٌ عَلَى الْبِنْتِ خُذْهَا، وَأَمَّا الْأَلْفُ الَّذِي أَخَذَهُ الْأَبُ فَقَدْ مَلَكَهُ، فَلَيْسَ لَكَ مِنْهُ شَيْءٌ.

مِثَالُ آخَرٍ: لَوْ أَنَّ الصَّدَاقَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَشَرَطَ الْأَبُ لِنَفْسِهِ ثَلَاثَةً، يَبْقَى لِلْبِنْتِ أَلْفٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، يَرْجِعُ بِأَلْفَيْنِ عَلَى الْبِنْتِ، وَأَمَّا الْأَبُ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ بِدُونِ شَيْءٍ، وَالْعِلَّةُ أَنَّ الْأَبَ مَلَكَهُ مِنْ قَبْلِهَا، مَا مَلَكَهُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ، فَالزَّوْجُ مَا أَصْدَقَ الْأَبَ إِنَّهَا أَصْدَقَ الْبِنْتَ.

وَلَوْ شَرِطَ ذَلِكَ^[١] لِغَيْرِ الْأَبِ فَكُلُّ الْمُسَمَّى لَهَا^[٢].

وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَلَوْ ثِيْبًا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا صَحَّ^[٣] وَإِنْ كَرِهَتْ.

= فعلى هذا: يكون الأب ملكة من جهتها، والزَّوج لا يعرف الأب، فيأخذ النصف منها، وهي إن شاءت رجعت على أبيها، وإن لم تتمكن فما على الأب شيء، وهذا ما ذهب إليه الفقهاء رحمه الله^(١).

وفي المسألة قول آخر: أنه يرجع بنصف المهر، فيأخذ من كل منهما نصف ما دفع^(٢)، فيأخذ من الأب في المثال الأول خمس مئة، ومن البنت خمس مئة، وهذا لا شك أقرب إلى العدل؛ لأنَّ المهر مهرٌ بقدره وجنسه ووصفه، وقدره ألفان، وجنسه ريات، ووصفه نصف للأب ونصف للزوجة.

إذا: لك نصفه قدرًا، وجنسا، ووصفاً.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَوْ شَرِطَ ذَلِكَ» يعني ألفا لها، وألفا لوليها.

[٢] قوله: «لِغَيْرِ الْأَبِ فَكُلُّ الْمُسَمَّى لَهَا» مثال ذلك: زوجه أخوها، واشترط ألفا له وألفا لأخته، فالتسمية غير صحيحة، بمعنى أنه ليس للأخ شيء، وإنما الألفان للزوجة، فإن طلق قبل الدخول رجعت بنصف المهر، أي: ألف، ولا ضرر على الزوجة؛ لأنها قد أخذت ألفين.

[٣] قوله: «وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَلَوْ ثِيْبًا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا صَحَّ وَإِنْ كَرِهَتْ» أي: إذا زوج الرجل ابنته، فإن كانت بكرًا، فقد سبق أنه على المذهب لا يشترط رضاها^(٣).

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/٢٤٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/١٤٢).

(٣) المغني (٩/٣٩٨-٣٩٩).

وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلِيٌّ غَيْرُهُ بِإِذْنِهَا صَحَّ، وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فَمَهْرُ الْمِثْلِ^[١].

= لا بالزوج ولا بالمال، فيزوّجها زوجاً لا ترضاه، وبمالٍ لا ترضاه، فلو زوّجها أبوها أعمى، أصم، أخرس، زمنًا، فقيرًا، جاهلاً، مريضًا، بمهرٍ قدره عشرة ريالات، جاز؛ لأن الأب يجوز أن يتملك من مال ابنته ما شاء، فكما أنها لو قبضت المهر أخذ نصفه ولا يُبالي، فكذلك إذا زوّجها بدون مهر المثل صح، ولأن الأب أدرى بمصالح ابنته؛ لأنه ربها يرضى من فلان بأقل من مهر المثل؛ لكونه ذا دين ومروءة وقرابة، وما أشبه ذلك، بخلاف غيره من الأولياء، فإنه قد لا يختاط لها كما يختاط لها الأب.

وقوله: «وَلَوْ ثَيِّبًا» إشارة خلاف؛ لأن بعض العلماء قال: إذا زوج ابنته الثيب بأقل من مهر المثل لم يصح^(١)؛ لأن الثيب تملك نفسها، ولا يمكن أن يُجبرها أبوها، فإذا كان لا يُجبرها لم يُجبرها على مهر دون مهر مثليها.

ولكن الصحيح: أنه لا فرق، وأنه إذا زوج ابنته بأقل من مهر المثل فلا بأس، والتسمية صحيحة؛ لمراعاة مصلحة البنت، أما مجرد هوى فإن هذا لا يجوز إلا برضاها، سواء كانت بكرًا أم ثيبًا.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلِيٌّ غَيْرُهُ بِإِذْنِهَا صَحَّ، وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فَمَهْرُ الْمِثْلِ» «إِنْ زَوَّجَهَا» أي: المرأة «بِهِ» أي: بدون مهر المثل، «وَلِيٌّ غَيْرُهُ» أي: غير الأب «بِإِذْنِهَا صَحَّ» لكن لا بُد أن تكون رشيدة، يعني بالغة عاقلة تُحسن التصرف، ويجوز لها التبرع، فإذا أذنت فإنه يصح.

مثاله: رجلٌ زوج أخته، ومهرٌ مثليها عشرة آلاف ريال، فزوّجها شخصًا

(١) انظر: المغني (٩/٤١٣).

= بخمسة آلاف ريال، فإن رَضِيَتْ وهي رَشِيدَةٌ فلا حَرَجَ؛ لأنَّ المَهْرَ لها والحقَّ لها، وقد أَذِنَتْ، فيصحُّ بالمُسَمَّى.

وإن لم تأذَنْ، أو أَذِنَتْ وكانت غيرَ رَشِيدَةٍ، بأن كانت صَغِيرَةً لم تَبْلُغْ، أو بِالْعَةِ لَكِنْ سَفِيهَةً لا تَعْرِفُ الْأُمُورَ، ولا تُقَدِّرُ الْمَالَ، فَإِنَّهَا لا تَصَحُّ التَّسْمِيَةُ، ولها مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لأنَّ التَّسْمِيَةَ هنا فاسدةٌ؛ لِأَنَّهَا دُونَ مَهْرِ الْمِثْلِ ولم تأذَنْ.

وعندنا القاعدةُ السَّابِقَةُ في الباب: أَنَّهُ مَتَى بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وعلى هذا فيجبُ لها مَهْرٌ مِثْلُهَا.

فإذا قال قائلٌ: لو وَكَّلَ شَخْصٌ غَيْرَهُ أَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً تُسَاوِي أَلْفًا، فباعها بخمسة مئة، فما حُكْمُ الْبَيْعِ؟

فيه خلافٌ، وسَبَقَ لَنَا أَنْ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَقُولُونَ: لا يَصَحُّ الْبَيْعُ^(١)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِيهِ، وهنا صَحَّ النِّكَاحُ، والجوابُ على هذا بَسِيطٌ؛ لِأَنَّهُ فِي بَابِ النِّكَاحِ لا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَهْرِ؛ لأنَّ عندنا قاعدةً: إِذَا بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، ومتى أَمَكَّنَ التَّصْحِيحُ وَجَبَ؛ فلهذا يقولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ.

وقد يُقَالُ: إِنَّ الزَّوْجَ مُفَرِّطٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا قَالَ لَهُ الْوَلِيُّ: سَأَزَوِّجُكَ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ، أَنْ يَسْأَلَ: هل هي راضيةٌ أو لم تَرْضَ؟

وقد يُقَالُ هنا: إِنَّ الْوَلِيَّ حَصَلَ مِنْهُ غُرُورٌ، لكن -أيضًا- الزَّوْجُ حَصَلَ مِنْهُ تَفْرِيطٌ، والتَّفْرِيطُ أَنَّهُ كَيْفَ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً بِخَمْسَةِ آلَافِ رِيَالٍ، وهو يَعْرِفُ أَنَّ مَهْرَ مِثْلِهَا عَشْرَةُ آلَافٍ؟! فلا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ.

(١) انظر: المغني (٧/٢٤٧).

وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُّ^[١].

فَإِنْ قَالَ الْوَلِيُّ -مثلاً-: إِنْ رَضِيتُ، وَإِلَّا فَأَنَا أَضْمَنُ لَكَ الزِّيَادَةَ حَتَّى تَرْضَى، فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْحَقِيقَةِ اكْتَنَفَهَا التَّغْيِيرُ مِنَ الْوَلِيِّ بِتَزْوِيجِهِ بِأَقْلٍ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي تَفْرِيطُ الزَّوْجِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: مَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ يَكْتَنِفُهَا هَذَانِ الْأَمْرَانِ، فَالْأَصْلُ أَنَّ الزَّوْجَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ كَامِلًا، وَلَوْ أَنَّ الزَّوْجَ أَبِي وَقَالَ: أَنْتَ زَوْجَتْنِي بِخَمْسَةِ آلَافٍ، أَنَا لَا أُعْطِيكَ عَشْرَةَ آلَافٍ، فَنَقُولُ حِينَئِذٍ: تَرْجِعْ عَلَى الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا فِي الْحَقِيقَةِ مُبَاشَرًا وَمُتَسَبِّبًا، الْمُبَاشِرُ هُوَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ النَّفْعَ عَادَ إِلَيْهِ، وَالْمُتَسَبِّبُ الْوَلِيُّ.

فَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ: أَنَّهُ يَلْزِمُ الزَّوْجَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ نِكَاحٌ إِلَّا بِمَهْرٍ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ مِنْ غَيْرِ مَنْ يَمْلِكُ الْقَوْلَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الَّذِي يَمْلِكُ الْقَوْلَ فِي الْمَهْرِ هِيَ الزَّوْجَةُ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ لِلزَّوْجِ: لَا بُدَّ أَنْ تُكْمِلَ الْمَهْرَ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ (الْفُرُوعِ) أَنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَلِيِّ^(١)؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ، وَنَحْنُ نَقُولُ: نَعَمْ حَصَلَ مِنَ الْوَلِيِّ غُرُورٌ، لَكِنْ حَصَلَ مِنَ الزَّوْجِ تَفْرِيطٌ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَسْأَلْ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: تَرْجِعْ هِيَ عَلَى الزَّوْجِ بِتَمَّتِهِ مَهْرَهَا، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ وَتَعَدَّرَ؛ لِفَقْرِهِ أَوْ مُمَاطَلَتِهِ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ عَلَى وَلِيِّهَا، عَلَى قَاعِدَةِ «مُبَاشِرٍ وَمُتَسَبِّبٍ».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُّ» أَي: إِنْسَانٌ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ، فَزَوَّجَهُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَرَضِيتِ الزَّوْجَةُ وَلِيِّهَا بِذَلِكَ، فَهَذَا يَجُوزُ.

= فَإِنْ زَوَّجَهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ، مثلاً: مَهْرُ الْمِثْلِ عَشْرَةُ آلَافِ رِيَالٍ، وزَوَّجَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ، فهذا -أيضاً- صَحِيحٌ وَلَا إِشْكَالَ، فَمَا دَامَ الْإِبْنُ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهَا لَا يُجَسِّنُ التَّصَرُّفَ مُحْتَاجًا إِلَى الزَّوْاجِ، فَلَهُ ذَلِكَ مَا دَامَ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ عُدْوَانٌ عَلَى ابْنِهِ.

فَإِنْ زَوَّجَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، بِأَنْ زَوَّجَهُ امْرَأَةً مَهْرُ مِثْلِهَا عَشْرَةُ آلَافٍ، وَلَكِنْ أَعْطَاهَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَهَلْ يَصَحُّ أَوْ لَا؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَصَحُّ، وَيَكُونُ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، إِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ؛ لِأَنَّ الَّذِي اسْتَوْفَى الْمَنْفَعَةَ هُوَ الزَّوْجُ لَا الْأَبُ، فَمَنْ اسْتَوْفَى الْعَوَضَ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُ الْعَوَضِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ.

أَوَّلًا: كَوْنُهُ يَصَحُّ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ إِلَّا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَالزَّائِدُ يَتَحَمَّلُهُ الْأَبُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي التَزَمَ بِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَصْلَحَةِ الْإِبْنِ.

نَعَمْ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْإِبْنِ، كَأَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِبْنُ لَا يُزَوَّجُ إِلَّا بِزَائِدٍ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَهَذَا رَبِّمَا يَقَعُ، كَأَنْ يَكُونَ الْإِبْنُ عَقْلُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَلَا يُزَوَّجُهُ النَّاسُ إِلَّا بِأَكْثَرِ، فَحَيْثُ كَانَ الْأَبُ تَصَرَّفَ لِمَصْلَحَةِ الْإِبْنِ، فَيَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى عَلَى الْإِبْنِ، وَلَوْ زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ مِنَ الْأَبِ لِمَصْلَحَةِ الْإِبْنِ، فَيَكُونُ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ لَازِمًا لَهُ.

ثَانِيًا: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَبُ قَدْ أَبْلَغَ الزَّوْجَةَ أَوْ أَوْلِيَاءَهَا بِأَنْ ابْنَهُ مُعْسِرٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ ضَامِنًا، فَهَذَا قَدْ دَخَلُوا عَلَى بَصِيرَةٍ،

فَصْلٌ

وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ صَدَاقَهَا بِالْعَقْدِ^[١]، وَلَهَا نَهَاءُ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ الْقَبْضِ^[٢]،

= فليس لهم شيء، أمّا إذا لم يُخبرهم فلا شك أنّه ضامن؛ لأننا نعلم علم اليقين أنّ الزوجة وأولياءها لو علموا بإعسار الابن ما زوّجوه.

فعلى هذا نقول في قول المؤلف: «لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ» على إطلاقه: فيه نظر، والصواب في ذلك التفصيل، إن كان أعلمهم فلا ضمان عليه، وإن لم يعلمهم فعليه الضمان، لأنّه غار، والذي يطالب بالمهر الزوج، فإن لم يمكن مطالبتّه فالمطالب به الأب، واستقراؤ الطلب على الأب على كلّ حال، وإنما ابتداء الطلب على من استوفى المنفعة.

[١] قوله رحمه الله: «وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ صَدَاقَهَا بِالْعَقْدِ» من المعلوم أنّ المرأة إذا أُصِدقت شيئاً، فإنما أن يكون مُعَيَّنًا أو يكون غير مُعَيَّن، فالمُعَيَّن مثل أن يقول: زوّجتك ابنتي على هذه السيارة، أو هذه الدراهم، أو هذا البيت، أو الثوب، وغير المُعَيَّن أن يقول: زوّجتك ابنتي على عشرة آلاف ريال.

يقول المؤلف رحمه الله: تملك صدقها بالعقد، سواء كان مُعَيَّنًا أو غير مُعَيَّن، فإذا كان مُعَيَّنًا فالأمر ظاهر، وإذا كان غير مُعَيَّن فما الفائدة؟
الفائدة: أنّه يكون لها في ذمّة الزوج ديناً.

وقوله: «بالعقد» فإذا قال: زوّجني ابنتك بهذا البيت، وتأخر العقد عشرة أيام، فالبيت قبل العقد ليس لها، وإنما يكون للزوج.

[٢] قوله: «وَلَهَا نَهَاءُ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ الْقَبْضِ» فالشيء المُعَيَّن لها نساؤه بمجرد العقد،

= وإن لم تَقْبِضْهُ، فهذا البيتُ مثلاً عَيْنُهُ، وَعَقَدَ له عليها به، وتأخَّرَ الدُّخُولُ لمدَّةِ سَنَةٍ، فَحَصَلَ في هذه السَّنَةِ من أَجْرَةِ الْبَيْتِ عَشْرَةُ آلَافِ رِيَالٍ، فهذه الأجرة تكون للزَّوْجَةِ.

كذلك لو كان المَهْرُ حَيَوَانًا كَشَاةٍ مثلاً، وَلَدَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، فالأولادُ للزَّوْجَةِ.

فإذا قال قائلٌ: أليس من المُمْكِنِ أَنْ يُطَلَّقَهَا الزَّوْجُ؟

فالجوابُ: بلى، وإذا طَلَّقَهَا لم يكن لها إِلَّا نِصْفُهُ، وَيَرْجِعُ عليها بِنِصْفِ المَهْرِ.

لكن هل يَرْجِعُ عليها بِنِصْفِ الأجرةِ التي أَخَذَتْها قَبْلَ الطَّلَاقِ؟

الجوابُ: لا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتِ الصَّدَاقَ، والأجرةُ نِمَاءٌ مُنْفَصِلٌ مَلَكَتْهَا بَقْبُضِهَا.

ولو أَضَدَّقَهَا بَقْرَةً وَعَيْنَهَا، ثم إِنَّ المرأةَ جَعَلَتْ تَحْلِبُهَا وَتَبِيعُ الحَلِيبَ، ثم طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، فالذي يَرْجِعُ عليه نِصْفُ البَقْرَةِ، ولها اللَّبَنُ الذي كانت تَبِيعُهُ؛ لِأَنَّهُ نِمَاءٌ مُنْفَصِلٌ مِنْ عَيْنِ تَمْلِكُهَا كُلَّهَا.

وقوله: «قَبْلَ الْقَبْضِ» فبعدَ الْقَبْضِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فالمفهومُ هنا مفهومُ أَوْلَوِيٍّ، ومعلومٌ أَنَّ المفهومَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مفهومٌ مُوَافَقَةٌ مُسَاوٍ، ومفهومٌ مُوَافَقَةٌ أَوْلَوِيٌّ، ومفهومٌ مُخَالَفَةٌ.

فمثلاً: أَكُلُ مَالِ الْيَتِيمِ مُحَرَّمٌ، وإخْرَاقُهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ فِيهِ نَوْعٌ انْتِفَاعٍ، أمَّا هَذَا فِيهِ إِتْلَافٌ وَإِضَاعَةٌ مَالٍ، فلا انْتَفَعَ بِهِ الْيَتِيمُ، ولا الذي أَخْرَقَهُ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أَيْ وَلَا نَهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] لو قال شخصٌ:

ما أَثْقَلَكُمَا عَلَيَّ! وما أَشَدُّكُمَا عَلَيَّ! وأنا مُتَضَجِّرٌ مِنْكُمَا غَايَةَ التَّضَجُّرِ، وَضَرَبَهُمَا، فهذا حَرَامٌ، وهو مفهومٌ مُوَافَقَةٌ أَوْلَوِيٌّ.

وَضِدُّهُ بِضِدُّهِ^[١]،

وقد زعموا أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ لَا يَرَوْنَ مُحْرِمَ ضَرْبِ الْوَالِدَيْنِ^(١)، قالوا: لَأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَقْبَى﴾ وهذا الذي ضَرَبَها وما تكلَّم فلا شيء عليه؛ لَأَنَّهُ ما قال: أف!!

ولكنَّ هذا غيرُ صحيح؛ لأنَّهم وإن كانوا لَا يُحَرِّمُونَهُ مِنْ جِهَةِ الْخِطَابِ إِلَّا أَنَّهُمْ يُحَرِّمُونَهُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وهي الْعُقُوقُ، وهذا مِنْ أَعْظَمِ الْعُقُوقِ، وَأَمَّا أَنْ يُشَوَّهَ هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُمْ يُبَيِّحُونَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَضْرِبَ وَالِدَيْهِ، فهذا القولُ غيرُ صحيحٍ وَلَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ تَهْمَةٌ لَهُمْ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَأْتِي بِمِثْلِ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ وَالتَّنْفِيرِ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمْ عُلَمَاءُ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْحَقَّ، وَلَكِنْ مَا كُلُّ مَنْ أَرَادَ الْحَقَّ وَفَّقَ لَهُ.

ومثَالُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ»^(٢) فَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: «سَائِمَةٍ» أَنَّ غَيْرَ السَّائِمَةِ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَضِدُّهُ بِضِدُّهِ» يَعْنِي أَنَّ غَيْرَ الْمَعِينِ لَيْسَ لَهَا نَهْأُهُ، وَغَيْرُ الْمَعِينِ يَشْمَلُ أَمْرَيْنِ: مَا كَانَ دِينًا فِي الذِّمَّةِ، وَمَا كَانَ مُبْهَمًا فِي أَشْيَاءٍ، فَلِئَلَّا يُبْهَمَ فِي أَشْيَاءٍ، مِثْلُ شَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ، أَوْ بَعِيرٍ مِنْ إِبِلٍ، أَوْ قَفْزٍ مِنْ صُبْرَةِ طَعَامٍ، وَالَّذِينَ فِي الذِّمَّةِ مِثْلُ عَشْرَةِ آلَافٍ رِيَالٍ وَلَهُ مِثَّةُ أَلْفٍ، فَلَوْ كَسَبَ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَهَا الْعَشْرَةَ، فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْكَسْبِ وَالرَّبْحِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةُ.

(١) قال ابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣٧/٤): «وأغرب داود الظاهري فقال في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَقْبَى﴾ قال: لا تقل لهما هذا اللفظ. وقل ما سواه واضربها. وهو قياس فاسد. وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عد العقوق من الكبائر وهو إجماع».

(٢) أخرجه أحمد (٥/٢، ٤)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٥٧٥)، والنسائي في الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة، رقم (٢٤٤٤)، وابن خزيمة (٢٢٦٦)، والحاكم (١/٣٩٧) من حديث معاوية بن حيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأِنْ تَلَفَ^[١] فَمِنْ ضَمَانِهَا^[٢]، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهَا زَوْجُهَا قَبْضَهُ فَيَضْمَنُهُ^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ تَلَفَ» أي: قبل القبض.

[٢] قوله: «فَمِنْ ضَمَانِهَا» أي: إِنْ تَلَفَ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ قَبْضِهَا، مِثْلُ أَنْ يُعَيَّنَ لَهَا بَعِيرًا، فيقول: مَهْرُكَ هَذَا الْبَعِيرُ، ثم إِنْ الْبَعِيرُ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ، فالذي يَضْمَنُهُ هِيَ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ مُعَيَّنٌ وَتَلَفَ عَلَى مِلْكِهَا.

[٣] قوله: «إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهَا زَوْجُهَا قَبْضَهُ فَيَضْمَنُهُ» يعني: إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا قَبْضَهُ، مِثْلُ أَنْ يُصَدِّقَهَا بَعِيرًا، فَقَالَتْ: أَعْطِنِي إِيَّاهُ، فَقَالَ: لَا، أَنْتَظِرِي، وَأَبَى، ثُمَّ تَلَفَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَبْضِهِ، فَصَارَ كَالْغَاصِبِ، وَإِذَا كَانَ غَاصِبًا فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ.

ثم عليه -أيضًا- ضَمَانُ كَسْبِهِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَلَوْ فَرَضَ أَنْ الْبَعِيرَ يُؤَجَّرُ، فَعَلَيْهِ مَعَ ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ ضَمَانُ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّ لَهَا نِهَاةَ الْمُعَيَّنِ كَمَا سَبَقَ.

وَإِذَا أَمْرُهَا ثَمَرَ بُسْتَانِهِ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا وَإِنْ لَمْ يَبْدُ صِلَاخُهُ، وَلَيْسَ كَالْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ صَرْفَةٌ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْهُ^(١)، أَمَّا هَذَا فَيَصَحُّ، مِثْلُ مَا قَالُوا بِجَوَازِ رَهْنِهِ وَوَفْقِهِ، وَالْوَصِيَّةِ بِهِ، فَإِنْ تَلَفَ فَلَهَا قِيَمَتُهُ.

وقوله: «فَيَضْمَنُهُ» الْمُتَعَيَّنُ فِيهَا الرَّفْعُ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا سَبَقَ صَارَ التَّقْدِيرُ: إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهَا زَوْجُهَا قَبْضَهُ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَهُ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه، رقم (١٤٨٦)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، رقم (١٥٣٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ^[١]، وَعَلَيْهَا زَكَاةُ^[٢].

= وهذه تَرُدُّ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْحَدِيثِ، وَفِي كَلَامِ النَّاسِ، فَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ جَوَابًا لِمَا سَبَقَ، أَوْ بَيَانًا لِحُكْمِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَبَعًا لَهُ فِي الْإِعْرَابِ، بَلْ يَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ» الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «لَهَا» يَعُودُ عَلَى الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِّ، فَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتُهُ، وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ بِكُلِّ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ، بَيْعٍ، أَوْ تَأْجِيرٍ، أَوْ رَهْنٍ، أَوْ وَقْفٍ، أَوْ هَبَةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَعَلَيْهَا زَكَاةُ» أَي: إِذَا كَانَ مَالًا زَكَوِيًّا، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَإِنَّ عَلَيْهَا زَكَاةً مِنْ حِينَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌّ، وَهَذَا إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ مِنْ شَرَطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ اسْتِقْرَارُ الْمِلْكِ، وَمِلْكُ الزَّوْجَةِ عَلَى جَمِيعِ الصَّدَاقِ لَيْسَ مُسْتَقَرًّا؛ لِأَنَّهُ عُرْضَةٌ لِلسَّقُوطِ أَوْ سَقُوطِ نِصْفِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْحُلُوءِ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ، فَكَيْفَ تُلْزَمُ بِزَكَاةِ الْمَهْرِ كَامِلًا؟!

الْمَذْهَبُ يَقُولُونَ: الطَّلَاقُ عَارِضٌ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعَقْدِ، وَالطَّلَاقُ الَّذِي يُسْقِطُ النِّصْفَ أَمْرٌ نَادِرٌ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تَمْلِكُ إِلَّا نِصْفَهُ فَقَطْ^(١)، وَالْبَاقِي يَكُونُ مُرَاعَى، فَإِنْ ثَبَتَ مَا يُقَرَّرُ الْمَهْرُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا مَلَكَتُهُ جَمِيعَةً، وَإِلَّا فَالنِّصْفُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ قَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ نَادِرًا لَكِنَّهُ وَاقِعٌ، فَمَا دَامَ عُرْضَةٌ لِلسَّقُوطِ فَفِي إِجْبَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ نَظَرٌ.

(١) قَالَ فِي الْكَافِي (٣/ ٩٣): «وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ الْمُسَمَّى بِالْعَقْدِ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُ فِيهِ الْمَعُوضُ بِالْعَقْدِ، فَمِلْكُ الْعَوْضِ بِهِ كَالْبَيْعِ، وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ إِلَّا نِصْفَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا نِصْفُهُ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ».

وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ فَلَهُ نِصْفُهُ حُكْمًا^[١].....

= وعلى هذا فالمسألة فيها قولان:

الأول: أنَّها تَمْلِكُ جميعه، ولها أن تتصرف فيه، وعليها زكاته.

الثاني: أنَّها لا تَمْلِكُ إِلَّا نِصْفَهُ، فَتُبْتُ هذه الأحكام في النصف، وتنتفي في النصف الثاني حتى يتبين استقرار المهر، فإذا تبين استقراره فعلى ما استقر.

مثال ذلك: رجل أصدق امرأة عشرة آلاف ريالٍ مُعَيَّنَةً، ثم مضى عليها حَوْلٌ كاملٌ ولم يدخل عليها، فالمذهب: تُرَكِّي عشرة آلاف الريال كلها، يعني مِثَّتَيْنِ وَحَمْسِينَ ريالاً.

والقول الثاني: إن دَخَلَ عليها استقرَّ المهر، فعليها الزكاة كاملة، وإلا فلو طَلَّقَ فعليها نصفُ الزكاة، والنصف الثاني على الزوج؛ لأنه تبين أنَّها لا تَمْلِكُ إِلَّا النِّصْفَ. وعلى المذهب: إذا طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وقد أخرجت الزكاة، وبقيَ عندها تسعة آلاف وسبع مئة وخمسون ريالاً، تُعْطَى الزوج خمسة آلاف كاملة، ويكون نقصُ الزكاة عليها^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ فَلَهُ نِصْفُهُ حُكْمًا» هذه المسألة فيما يُنْصَفُ الصِّدَاقُ، والمراد بالدُّخُولِ هنا الجِمَاعُ، فإذا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فلها النِّصْفُ. وقوله: «أَوْ الْخُلُوةِ» أي: أو قَبْلَ الْخُلُوةِ فلها النِّصْفُ كذلك، والمراد بالخُلُوةِ انفراذه بها عن مُمَيِّزٍ، بمعنى أن يَخْلُوَ بها في مكانٍ ليس عندهما مَنْ يُمَيِّزُ وَيَعْرِفُ؛ لأنه في هذه الحال يستطيع أن يُقْبِلَهَا، وأن يُجَامِعَهَا، وإذا كان عندها صَبِيٌّ في المَهْدِ فوجوده كَعَدَمِهِ؛

(١) انظر: المغني (١٠/١٢٢).

= لَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَا مَا فَعَلَا لَا يَدْرِي، لَكِنْ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمَا صَبِيٌّ مُمَيَّزٌ وَذَكِيٌّ وَنَبِيَّةٌ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ خَلْوَةً؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا؛ إِذْ إِنَّ هُنَا عَيْنًا عَلَيْهِ، أَي: جاسوسًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا اتَّفَقَ الزَّوْجَانِ عَلَى عَدَمِ حُصُولِ الْجَمَاعِ فَإِنَّ الْخَلْوَةَ لَا تَوْجِبُ الْمَهْرَ^(١)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَنَّ الْخَلْوَةَ أَوْجَبَتِ الْمَهْرَ أَنَّهَا مَطْنَةُ الْوَطْءِ؛ وَلِهَذَا اشْتَرَطْنَا أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُمَا مُمَيَّزٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فظاهرُ قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ أَنَّهُ لَوْ خَلَا بِهَا بَدُونِ مَسٍّ فَلَا شَيْءَ لَهَا^(٢).

وَقَوْلُهُ: «حُكْمًا» أَي أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ شَاءَ أَمْ أَبِي، فَهُوَ ضِدُّ الْاِخْتِيَارِ، يَعْنِي: لَهُ نِصْفُهُ اخْتَارَ أَمْ لَمْ يَخْتَرْ، مِثْلُ الْمِيرَاثِ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ عَنْ أُخْتِهِ الشَّقِيقَةِ مِثْلًا، فَلَهَا نِصْفُ الْمَالِ رَضِيَتْ أَمْ أَبَتْ، فَهَذَا كَذَلِكَ إِذَا طَلَّقَ فَلَهُ نِصْفُهُ حُكْمًا - أَي: قَهْرًا - وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فَقَوْلُهُ: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ لَكُمْ أَوْ عَلَيْكُمْ لَهُنَّ، إِلَّا ﴿أَنْ يَعْفُوَ﴾ أَي النِّسَاءُ، وَالتَّوْنُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ؛ وَلِهَذَا يُلْغَزُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ فِي النَّحْوِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ لَقَالَ: إِلَّا أَنْ يَغْفُوا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ قِيلَ: الْوَلِيُّ، وَقِيلَ: الزَّوْجُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الزَّوْجُ، فَهُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، إِذَا شَاءَ حَلَّهَا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى:

(١) انظر: المغني (١٠/١٥٣).

(٢) انظر الخلاصة في هذه المسألة (ص: ٣١٦).

= إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ الزَّوْجَاتُ أَوْ يَغْفُوَ الْأَزْوَاجُ، فَإِنْ عَفَا الزَّوْجُ صَارَ الْكُلُّ لِلزَّوْجَةِ، وَإِنْ عَفَتِ الزَّوْجَةُ صَارَ الْكُلُّ لِلزَّوْجِ.

إِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ يَصْلُحُ لَكُمْ وَعَلَيْكُمْ، وَهَذَا مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ قَدْ يَكُونُ مَقْبُوضًا، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَقْبُوضٍ، فَإِنْ كَانَتْ قَبِضَتْهُ فَقَدَّرَ: «فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ لَكُمْ» حَتَّى يَأْخُذَهُ، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَقْبِضْهُ فَقَدَّرَ: «فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ عَلَيْكُمْ» لِأَجْلِ أَنْ تَأْخُذَهُ.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ أَي: مُجَامِعُوهُنَّ، فَعَلَّقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْحُكْمَ بِالْجَمَاعِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْحُلُوةِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا خَلَا بِهَا وَلَمْ يُجَامِعْ فَلَهَا النِّصْفُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ لَهَا النِّصْفُ، وَالْآيَةُ عَلَّقَتِ الْحُكْمَ بِالْجَمَاعِ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا ظَاهِرًا بَيْنَ الْجَمَاعِ وَالْحُلُوةِ، فَالْجَمَاعُ تَلَدَّذَ بِهَا، وَاسْتَمْتَعَ بِهَا، وَاسْتَحَلَّ فَرَجَهَا، فَاسْتَحَقَّتِ الْمَهْرَ، لَكِنْ مَجْرَدُ الْحُلُوةِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهَا الْعَوَظُ كَامِلًا، فَكَيْفَ تَكُونُ مُوجِبَةً؟!

نَقُولُ: إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ^(١)، وَحُكِيَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، أَنَّهُ إِذَا خَلَا بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا، فَجَعَلُوا الْحُلُوةَ كَالْجَمَاعِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَايَةً يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةً، قَالَ: لِأَنَّهُ اسْتَحَلَّ مِنْهَا مَا لَا يَحِلُّ لغيرِهِ^(٣)؛

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٣٤٨/٢)، والمغني (١٥٣/١٠).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢٩٢/٢).

(٣) ذكرها حرب الكرماني في مسائل الإمام أحمد (٣١٤/١).

= ولهذا قالوا: لو مَسَّها بشهوة، أو نَظَرَ إلى شيءٍ لا يَنْظُرُ إليه إِلَّا الزَّوْجُ كالْفَرْجِ، فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْمَهْرَ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَحْلَ مِنْهَا مَا لَا يَحِلُّ لغيرِهِ.

وهذه الرواية هي المذهب^(١)، وهي أَنَّهُ إِذَا اسْتَحْلَ الزَّوْجُ مِنْ امْرَأَتِهِ مَا لَا يَحِلُّ لغيرِهِ مِنْ جَمَاعٍ، أو خُلُوَةٍ، أو لَمْسٍ، أو تَقْبِيلٍ، أو نَظَرٍ إِلَى مَا لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ سِوَاهُ، كَالْفَرْجِ، فَإِنَّ الْمَهْرَ يَتَقَرَّرُ كَامِلًا.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَهْرَ يَتَقَرَّرُ كَامِلًا بِالْجَمَاعِ فَقَطْ^(٢)، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فَلَنَأْخُذْ بِهِ، وَلَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَعْلَمُ مِنَّا بِمَقَاصِدِ الْقُرْآنِ، لَا سِيمًا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ فِي وَقْتِهِمْ وَبَلَّغَتْهُمْ، وَفَهِمُوهُ عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْخُلُوَةَ تُلْحَقُ بِالْجَمَاعِ^(٣).

وقوله: «حُكْمًا» أَي: قَهْرًا، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ اخْتِيَارًا، إِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَأْخُذْ، وَاسْتَدَلَّ بِالْآيَةِ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَا﴾.

وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا اسْتَدَلُّوا بِالْآيَةِ، وَقَالُوا: لَا عَفْوَ إِلَّا عَنْ وَاجِبٍ، فَإِذَا وَجَبَ فَنَعَفُو، أَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ مِلْكُنَا فَكَيْفَ نَعْفُو؟! وَهَذَا أَقْرَبُ، فَإِذَا وَجَبَ لِي عَلَى الْمَرْأَةِ النِّصْفُ عَفْوْتُ، وَإِذَا وَجَبَ لَهَا النِّصْفُ عَلَيَّ عَفْتُ.

يَبْقَى النَّظَرُ: إِذَا عَفَا الْإِنْسَانُ عَنْ حَقِّهِ الْوَاجِبِ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنِ الْمَعْفُوِّ عَنْهُ، رِضَايَ أَوْ لَمْ يَرْضَ، أَوْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ؟

(١) الإنصاف (٢١/٢٢٧).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/٢٢٧).

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء (٢/٣٤٨)، والمغني (١٠/١٥٣).

دُونَ نَهَائِهِ الْمُتَفَصِّلِ^[١]،

= مثال ذلك: رَجُلٌ يَطْلُبُ شَخْصًا مِئَةَ رِيَالٍ، فقال له: قد عَفَوْتُ عَنْكَ وَأَبْرَأْتُكَ، فقال المَعْفُوُّ عنه: لا أَقْبِلُ، فهل يَلْزَمُهُ أو لا؟

المذهب: يَلْزَمُ، فإذا أَبْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ ذِمَّتِهِ لَزِمَهُ، قَبْلَ أَمِّ لَمْ يَقْبَلْ؛ لِأَنَّ هَذَا هَبَةٌ أَوْصَافٍ، كَمَا لَوْ كُنْتَ أَطْلَبُكَ مِئَةَ صَاعٍ بُرٍّ وَسَطٍ، وَاتَّيْتَنِي بِمِئَةِ صَاعٍ بُرٍّ طَيِّبٍ، فَهَلْ يَلْزَمُنِي أَنْ أَقْبِلَ؟

المذهب: يَلْزَمُنِي أَنْ أَقْبِلَ، والقول الثاني: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ؛ خَشْيَةُ الْمِنَّةِ.

المهم: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ -وهي هَبَةُ الْأَوْصَافِ- المذهب: لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقَبُولُ، وهي مَسْأَلَتُنَا هَذِهِ، والقول الثاني: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ شَيْءٌ مِلْكًا أَحَدٍ مَا لَمْ يَقْبَلْ، أَوْ يَسْقُطَ عَنْ أَحَدٍ مَا لَا يَقْبَلُ إِسْقَاطُهُ.

والحقيقة أَنَّ هَذِهِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مِفْتَاحًا لِلْمِنَّةِ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَلِلْمِنَّةِ عَلَى الْمُبْرَأِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِلْكُهُ إِلَّا بِرِضَاهُ أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ.

والخلاصة: أَنَّ الْمَهْرَ يَتَّصِفُ بِكُلِّ فُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَالْحُلُوءِ، أَوِ الْمَسِّ لَشَهْوَةٍ، أَوِ النَّظَرِ لَهَا لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِلَّا الزَّوْجُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «دُونَ نَهَائِهِ الْمُتَفَصِّلِ» أَي: أَنَّ النَّهَاءَ الْمُتَفَصِّلَ يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ أَمَهَرَهَا زَوْجُهَا بَعِيرًا فَوَلَدَتِ الْبَعِيرَ وَلَدًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ نَهَاءٌ مُتَفَصِّلٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْتًا أُجْرَ، وَحَصَلَ مِنْهُ أُجْرَةٌ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْدَّخُولِ، فَالْأَجْرَةُ تَكُونُ لِلزَّوْجَةِ.

وقوله: «دُونَ نَهَائِهِ الْمُتَفَصِّلِ» مِنْ مَتَى؟ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الطَّلَاقِ، وَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا جَمِيعًا.

وَفِي الْمُتَّصِلِ لَهُ نِصْفُ قِيمَتِهِ بِدُونِ نَتَائِهِ^[١].

وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ^[٢]،

مثال ذلك: رَجُلٌ أَصْدَقَ زَوْجَتَهُ شَاةً، وَكَدَتِ الشَّاةُ قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَ، فَالْوَلَدُ وَاللَّبَنُ لِلزَّوْجَةِ، فَإِذَا طَلَّقَ فَإِنَّ اللَّبَنَ النَّاتِجَ بَعْدَ الطَّلَاقِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا؛ لِأَنَّهُ نَاءٌ لِمَلِكَيْهِمَا جَمِيعًا، وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ إِذَا أَصْدَقَهُ امْرَأَةً، وَأُجْرَ، فَلِلْأَجْرَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلزَّوْجَةِ، ثُمَّ إِذَا طَلَّقَ تَكُونُ الْأَجْرَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي الْمُتَّصِلِ لَهُ نِصْفُ قِيمَتِهِ بِدُونِ نَتَائِهِ» مثال ذلك: أَصْدَقَهَا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَلَّمَ وَصَارَ يَقْرَأُ وَيَكْتُبُ، ثُمَّ طَلَّقَ، وَتَعَلَّمَ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنَ النَّاءِ الْمُتَّصِلِ، فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ بَعْدَ الطَّلَاقِ نِصْفُ قِيمَةِ الْعَبْدِ بِدُونِ نَتَائِهِ، فَيُنْظَرُ إِلَى نِصْفِ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْعَقْدِ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَ.

فَمَثَلًا: يَوْمَ دَفَعَهُ لِلْمَرْأَةِ كَانَ يُسَاوِي عَشْرَةَ آلَافِ رِيَالٍ، ثُمَّ صَارَ يُسَاوِي مِائَةَ أَلْفِ رِيَالٍ، فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ خَمْسَةُ آلَافِ رِيَالٍ.

ومثل: لو أَصْدَقَهَا شَاةً هَزِيلَةً، ثُمَّ سَمِنَتْ، ثُمَّ طَلَّقَ، فَيُنْظَرُ إِلَى قِيمَتِهَا وَقَتَ الْعَقْدِ، وَيُعْطَى الزَّوْجُ نِصْفَهَا، وَمِثْلُهُ الْحَمْلُ مَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ.

فَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ النَّاءَ الْمُتَّصِلَ وَالْمُنْفَصِلَ كُلُّهُ لِلزَّوْجَةِ، لَكِنَّ الْمُنْفَصِلَ تَأْخُذُهُ وَيَبْقَى الْأَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ، وَالْمُتَّصِلُ يَقُومُ الْمَهْرُ غَيْرَ زَائِدٍ وَذَلِكَ بِقِيمَتِهِ وَقَتَ الْعَقْدِ، وَيُعْطَى الزَّوْجُ نِصْفَ هَذِهِ الْقِيَمَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ» هَذِهِ مَسَائِلُ الْخِلَافِ، وَيَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ يُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ مَنْ الْأَصْلُ مَعَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ فَيُغْلَبُ الظَّاهِرُ، وَهَذَا هُوَ الضَّابِطُ.

= فالأصل في جميع الاختلافات، سواء في البيع، أو الإجارة، أو الصداق، أو الرهن، أو غيرها، أن يُقبل قول من الأصل معه، إلا أن يكون هناك ظاهر يُغلب على الأصل، فيُغلب الظاهر.

ثم إذا قلنا: القول قوله فلا بُدَّ من اليمين؛ لقول النبي ﷺ: «اليمين على من أنكر»^(١) فاعرف هذا الضابط، ونزل عليه جميع مسائل الاختلاف، ثم إن شذ شيء عن هذا الضابط فلا بُدَّ أن يكون له سبب، فإن لم يكن له سبب يُخرجه عن هذا الضابط فلا تُخرجه.

ودليل هذا الضابط قول النبي ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»؛ لأن الذي أنكر معه الأصل، وهو براءة ذمته، فإن اختلف الزوجان أو ورثتهما بعد موتها، مثل أن يقول الزوج: أصدقتك مئة، فتقول الزوجة: بل مئتين، فالقول قول الزوج أو ورثته؛ لأنهما اتفقا على المئة واختلفا في الزائد، فمن ادعاه فعليه البينة، ومن أنكره فعليه اليمين.

والدليل من العقل أن الزوج غارم، فالقول قوله في نفي ما يستلزم الغرم إلا ببينة، فنقول للمرأة: هات بينة على أن الصداق مئتان، وإلا فالزوج يخلف ويُعطيك مئة. مثال آخر: قال الزوج: أصدقتك مئتين، وقالت الزوجة: بل مئة، فإذا قلنا: القول قول الزوج، ألزمتنا الزوجة بقبول المئة، والصواب أننا لا نلزم الزوجة بالزيادة إلا إذا

(١) أخرجه ابن المقرئ في المعجم (٦١٦)، والبيهقي (٢٥٢ / ١٠)، وقال الحافظ في البلوغ (١٤٠٨): إسناده صحيح. وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه».

أَوْ عَيْنِهِ^[١]،

= أتى بدليل، وهذا مثل ما لو قال شخص لآخر: عليّ لك مئة، فقال الدائن: بل خمسون، فلا نُلزِمُهُ بقبول المئة.

وهذه الدعوى في الحقيقة نادرة، أن يدعي الزوج أكثر مما تُقرُّ به الزوجة، فإن وقعت فالقول قول الزوجة؛ لأن الأصل عدم صحة ما يدعيه إلا ببيّنة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ عَيْنِهِ» أي: اختلف الزوجان أو ورثتهما في عين الصداق، يعني قالت: أصدقتني هذا البعير، فقال: بل هذا البعير، قالت: أصدقتني هذا البيت، قال: بل هذا البيت (لبيت آخر) فالقول قول الزوج، وعلى هذا فنُلزِمُها بما قال؛ لأن الأصل عدم صحة ما تدعيه، هكذا قال الفقهاء.

وهذه المسألة غير الأولى، الأولى اختلفا في القدر، فيكونان قد اتفقا على الأقل، وأمّا هنا فلم يتفقا على شيء، كل واحد منهما يقول قولاً غير قول الآخر، ومع ذلك يقولون: القول قول الزوج فيحلف، وليس لها سوى ما قال.

ولكن ينبغي أن يقال: إنه يُقبل قوله ما لم يدع شيئاً دون مهر المثل، فإنه لا ينبغي أن يُقبل، يعني: لو عيّنت شيئاً يمكن أن يكون مهر مثلاً، وعيّن هو شيئاً دون مهر مثلاً فلا شك أن القول قولها.

فهذه المرأة مثلاً: مهر مثلاً خمسون ألفاً، وقالت: إنك أصدقتني هذا البيت وقيّمته خمسون ألفاً أو قريباً منها، وقال: بل أصدقتك هذا البيت وهو لا يساوي إلا عشرين ألفاً، فالأقرب للصواب قولها هي.

فينبغي أن يقال: إن كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على إطلاقه فيه نظر، فيُنظر إلى ما هو أقرب إلى مهر المثل؛ لأن القرينة - إذا لم تكن بينة - حجة شرعية، فسلیمان عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَوْ فِيمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ فَقَوْلُهُ^[١]، وَفِي قَبْضِهِ فَقَوْلُهَا^[٢].

= لَمَّا تَحَاكَمَتْ إِلَيْهِ الْمَرْأَتَانِ فِي الْوَلَدِ، قَالَ: أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا نَصْفَيْنِ، فَالْكُبْرَى قَالَتْ: نَعَمْ، وَالصُّغْرَى قَالَتْ: لَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى بَدُونِ بَيِّنَةٍ^(١).

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ فِيمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ فَقَوْلُهُ» تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ الْمَهْرَ يَسْتَقَرُّ بِالْوَطْءِ، وَالْحَلْوَةِ، وَالتَّقْبِيلِ، وَاللَّمْسِ لَشَهْوَةٍ، وَالنَّظَرِ -يعني استباحة ما لَا يَحِلُّ إِلَّا لِلزَّوْجِ- وَالْمَوْتِ كَمَا سَيَأْتِي.

فَإِذَا قَالَتِ الزَّوْجَةُ: إِنَّكَ خَلَوْتَ بِي، وَقَالَ الزَّوْجُ: لَمْ أَخْلُ، فَالصَّدَاقُ ثَابِتٌ، فَالزَّوْجَةُ تَقُولُ: إِنَّهُ خَلَا حَتَّى تَأْخُذَ الْمَهْرَ كَامِلًا، وَهُوَ يَقُولُ: لَمْ أَخْلُ حَتَّى تَأْخُذَ النِّصْفَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الدُّخُولِ وَالْحَلْوَةِ.

فَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ عَلَى الدُّخُولِ كإِقَامَةِ حَفْلِ الزَّوْاجِ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ مَا دَخَلَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ بِالْقَرِينَةِ، وَهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْقَوَاعِدِ)، قَالَ: إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ فَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ الظَّاهِرُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً قُدِّمَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَيُنْظَرُ أَيُّهُمَا أَقْوَى^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «وَفِي قَبْضِهِ فَقَوْلُهَا» أَيِ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الْمَهْرِ بِأَنْ قَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَقْبَضْتُكَ الْمَهْرَ، وَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: لَا، لَمْ تُقْبِضْنِي شَيْئًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ، وَيُقَالُ لِلزَّوْجِ: إِيَّتْ بِشُهُودٍ عَلَى أَنَّكَ أَقْبَضْتَهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةٌ ابْنًا، رَقْمُ (٦٧٦٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ (١٧٢٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْقَوَاعِدُ لِابْنِ رَجَبٍ (ص: ٣٣٨).

فَصْلٌ

يَصِحُّ تَفْوِيضُ الْبُضْعِ^[١].....

وهذا -أيضاً- يُنْظَرُ فيه إلى القرائن، فعندنا -مثلاً- هنا في نَجْدِ الْمَهْرِ مُقَدَّمٌ، فلو أَنَّهَا طَالَبَتْهُ بَعْدَ الدُّخُولِ، وقالت: أَعْطِنِي الْمَهْرَ، فقال: قد سَلَّمْتُهُ لَكَ قَبْلَ الدُّخُولِ، فالقول قول الزوج؛ لأنَّ هذا هو الظَّاهِرُ، فالأصل ليس مُقَدَّمًا دائماً.

فلو أنَّ امرأةً عند زَوْجِها في بَيْتِهِ، وَيَوْمَ طَلَّقَهَا قالت: أُرِيدُ مِنْكَ النِّفْقَةَ، أنا لي معك عَشْرُ سَنَوَاتٍ، وأنت لا تُنْفِقُ عَلَيَّ، أنا كنتُ أَنْفَقُ مِنْ مَالِي، أو أَهْلِي يُنْفِقُونَ عَلَيَّ، فالأصل عَدَمُ النِّفْقَةِ، ولكنَّ عندنا ظاهراً أَقْوَى مِنْ هذا الأصلِ؛ ولهذا شُدِّدَ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ لَا يُنْفِقُ أَنَّهُ يُلْزَمُ بِالنِّفْقَةِ لِمَا مَضَى، وقالوا: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَقْبَلُهُ الْعُرْفُ، وَلَا يُقَرُّهُ الشَّرْعُ، فهل مِنَ الْعَادَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَبْقَى مُدَّةً طَوِيلَةً عِنْدَ زَوْجِها، ثُمَّ تَأْتِي وتقول: إِنَّكَ لَمْ تُنْفِقْ عَلَيَّ؟! فهذا بَعِيدٌ.

ولهذا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَصْلَ ليس مُقَدَّمًا دائماً، فقد يَكُونُ هُنَاكَ ظَاهِرٌ أَقْوَى مِنَ الْأَصْلِ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ، سواءً فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا، أو مَا سَيَذْكُرُهُ فِي بَابِ الدَّعَاوَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَصِحُّ تَفْوِيضُ الْبُضْعِ» هَذَا الْفَصْلُ يُسَمُّونَهُ فَصْلَ الْمُفَوَّضَةِ، وَالتَّفْوِيضُ نَوْعَانِ:

أولاً: تَفْوِيضُ الْبُضْعِ -أي: الْفَرْجِ- وَذَلِكَ بِأَنْ يَزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الْمُجْبِرَةَ، أو تَأْذَنَ امْرَأَةٌ لَوَلِيِّهَا أَنْ يَزَوِّجَهَا بِلا مَهْرٍ، أي: بِدُونِ تَسْمِيَةِ مَهْرٍ، كَأَنَّ الْوَلِيَّ فَوَّضَ إِلَى الزَّوْجِ بُضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ دُونَ أَنْ يَذْكُرَ عَوَضَهُ.

بأن يزوجه الرجل ابنته المجبرة^[١]، أو تأذن امرأة لوليها أن يزوجهها بلا مهر^[٢].

وتفويض المهر بأن يزوجهها على ما يشاء أحدهما أو أجني^[٣].....

[١] قوله رحمه الله: «بأن يزوجه الرجل ابنته المجبرة» قوله: «المجبرة» ينبغي أن يلاحظ أنه على القول الصحيح: لا إجماع، لكن على المذهب تقدم أن الأب يجوز له أن يجبر البكر^(١).

[٢] قوله: «أو تأذن امرأة لوليها أن يزوجهها بلا مهر» فيصح العقد، ولكن لا بد أن تكون رشيده، مثال ذلك: رجل قال لآخر: زوّجني ابنتك وشاور البنت ورَضِيتُ، فقال: زوّجتك ابنتي، فقال: قَبِلْتُ، ولم يتكلموا عن المهر، فهذا يُسمّى تفويض البضع، وهذا يمكن أن يقع.

والفائدة منه: أن بعض الناس يمكن أن يستحي أن يقول للخاطب: كم تُعطيني من المهر؟ فإجلالاً له واحتراماً يزوجه، ولا يتكلم في المهر إطلاقاً، فيجب لها مهر المثل، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

فأباح الله لنا أن لا نفرض لهنّ فريضة، وهذا هو تفويض البضع، فإذا حصل الدخول قبل أن يفرض المهر فالواجب مهر المثل، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة؛ لقوله تعالى في هذه الآية: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التُّوسِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى التَّقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وسيأتينا أن القاضي هو الذي يتولى تقدير المتعة على حسب حال الزوج من غنى وفقير.

[٣] ثانياً: تفويض المهر، بأن يذكر المهر دون تعيين، فقال المؤلف رحمه الله:

(١) الإنصاف (٢٠/١١٩).

فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ^[١]،

«وَتَقْوِيضُ الْمَهْرِ بِأَنْ يُزَوَّجَهَا عَلَى مَا يَشَاءُ أَحَدُهُمَا أَوْ أَجْنَبِيٌّ» مثاله: إنسانٌ خَطَبَ مِنْ شَخْصٍ ابْنَتَهُ، وَرَضِيَ، فَقَالَ الْخَاطِبُ: كَمْ تُرِيدُ مَهْرًا؟ قَالَ: الَّذِي تُرِيدُ، أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لِلْخَاطِبِ: كَمْ سَتُعْطِينِي مِنَ الْمَهْرِ؟ فَقَالَ: الَّذِي تُرِيدُهُ ابْنَتُكَ، ففِي الْأَوَّلِ الْمَهْرُ مُفَوَّضٌ لِلْخَاطِبِ، وَفِي الثَّانِي الْمَهْرُ مُفَوَّضٌ لِلْوَلِيِّ.

أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: كَمْ سَتُعْطِينَا مَهْرًا فَإِنَّ جَدَّهَا رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَقَالَ الْخَاطِبُ: الَّذِي يُرِيدُهُ جَدُّهَا، فَهَذَا الْمَفَوَّضُ إِلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَجْنَبِيِّ هُنَا غَيْرُ الْوَلِيِّ، وَالْجَدُّ لَا وِلَايَةَ لَهُ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ.

وما الذي يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْمَهْرَ مُفَوَّضًا؟

الْجَوَابُ: إمَّا إِكْرَامًا لِلزَّوْجِ، أَوْ أَنَّ الزَّوْجَ مُشْفِقٌ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، وَيَقُولُ: الَّذِي تُرِيدُونَهُ أَفْرِضُوهُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَقْوِيضِ الْبُضْعِ وَتَقْوِيضِ الْمَهْرِ: أَنَّ تَقْوِيضَ الْبُضْعِ لَا يُذَكِّرُ فِيهِ الْمَهْرَ إِطْلَاقًا، وَتَقْوِيضُ الْمَهْرِ يُذَكِّرُ وَلَكِنْ لَا يُعَيِّنُ، لَا قَدْرَهُ وَلَا جِنْسَهُ وَلَا نَوْعَهُ.

[١] فِي تَقْوِيضِ الْمَهْرِ إِذَا حَصَلَ الدُّخُولُ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ:

«فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ» فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّقْوِيضُ لَا فَائِدَةَ لَهُ، فَهَذَا الرَّجُلُ دَخَلَ عَلَى الزَّوْجَةِ بِتَقْوِيضِ الْمَهْرِ، فَلَمَّا كَانَ الصُّبْحُ أَتَى بِمَهْرِ الْمِثْلِ، فَقَالَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ: أَنْتَ تَقُولُ: الْمَهْرُ مَا تُرِيدُهُ الزَّوْجَةُ، وَالزَّوْجَةُ تُرِيدُ بَيْتًا وَسَيَّارَةً وَخَادِمًا، فَيَقُولُ: مَا لَهَا إِلَّا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَوْ كَانَتْ تُرِيدُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَمْ لَمْ تَشْتَرِطْهَا عِنْدَ الْعَقْدِ؟!

وَوَجْهُ كَوْنِنَا نَرْجِعُ لِمَهْرِ الْمِثْلِ: أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِرُسُوخِهَا فِي الْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ إِذَا قُلْنَا: مَا تُرِيدُهُ، فَمَا الَّذِي تُرِيدُهُ قَدْرًا وَجِنْسًا وَنَوْعًا؟! فَهُوَ مُبْهَمٌ إِنْهَا مَآ عَظِيمًا،

= والمُبْهَمُ إلى هذا الحدِّ ليس بشيءٍ، فنَرْجِعُ إلى مَهْرِ المِثْلِ.

وقوله: «فَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ بِالْعَقْدِ» في كِلَا التَّفْوِضَيْنِ، في مُفَوَّضَةِ البُضْعِ لَهَا مَهْرُ المِثْلِ بالدُّخُولِ، ولَهَا الْمُتَعَةُ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِنَصِّ القُرْآنِ، وفي مُفَوَّضَةِ المَهْرِ لَهَا مَهْرُ المِثْلِ إِذَا طُلِّقَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ القَاعِدَةَ أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ المُسَمَّى فَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ، وَهنا مَهْرُ المِثْلِ بِاطِلٍ؛ لَعَدَمِ العِلْمِ بِهِ.

فإِذَا طُلِّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَاَلْمَذْهَبُ قَالُوا: إِنَّ لَهَا الْمُتَعَةَ^(١)؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ الفَاسِدَةَ كَعَدَمِهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٢) وَإِذَا بَطَلَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ التَّسْمِيَةُ كِلَا تَسْمِيَةٍ، فَيَلْزَمُهُ الْمُتَعَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ لَهَا نِصْفَ مَهْرِ المِثْلِ^(٣)؛ لِأَنَّ المَهْرَ أُشِيرَ إِلَيْهِ وَفُرِضَتْ الْفَرِيضَةُ، وَلَكِنْ مَا عُيِّنَتْ، وَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] وَهنا فُرِضَتْ، فَقِيلَ: بِمَهْرٍ، وَلَكِنْ مَا عُيِّنَ.

وَعِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي التَّعْلِيلَيْنِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمَذْهَبَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ مَدْعُومٌ بِالذَّلِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِفَسَادِ تَسْمِيَّتِهِ، وَالْبَاطِلُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا، وَحِينَئِذٍ نَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ لَا تَسْمِيَةَ، فَيَكُونُ لَهَا الْمُتَعَةُ. وَقَوْلُهُ: «بِالْعَقْدِ» أَي: بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ لَا بِالتَّفْوِضِ.

(١) الإِنْصَافُ (٢١/ ٢٢٤، ٢٧٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ شَرْوُطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحُلُّ، رَقْمُ (٢١٦٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، رَقْمُ (١٥٠٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الإِنْصَافُ (٢١/ ٢٧٠-٢٧١).

وَيَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ^[١] بِقَدْرِهِ^[٢] بِطَلَبِهَا وَإِنْ تَرَاضِيَا قَبْلَهُ عَلَى مَفْرُوضٍ جَازًا^[٣]، وَيَصِحُّ
إِبْرَاؤُهَا مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ قَبْلَ فَرَضِهِ^[٤].....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ» أي: مَهْرُ الْمِثْلِ، والحاكمُ المرادُ به القاضي،
واعلمَ أَنَّ بعضَ أهلِ العلمِ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ للقاضي: الحاكم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ
إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧] وهذا القولُ ليس بصحيح، بل الصحيحُ
أَنَّهُ يجوزُ، وقد دَلَّ عليه القرآنُ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]
ومعلومٌ أَنَّهُ إذا قيل: حَكَمَ فلانٌ، فاسمُ الفاعِلِ مِنْ حَكَمَ حاكمٌ، ولا شكَّ في جَوَازِهِ؛
ولذلك الفقهاء يكادون يُجْمِعُونَ على التَّعبيرِ بلفظِ الحاكم.

وإنَّما جَعَلْنَا الفَرَضَ للحاكم؛ لئَلَّا يَقَعَ النزاعُ بينهما، فيقولَ الزَّوجُ: مَهْرُ الْمِثْلِ
ألفُ رِيالٍ، وهي تقولُ: مَهْرُ الْمِثْلِ ألفان.

[٢] قوله: «بِقَدْرِهِ بِطَلَبِهَا» أي: بِقَدْرِ هَذَا الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ أَجْحَفَ بِالزَّوْجِ،
وَإِنْ نَقَصَ أَجْحَفَ بِالْمَرْأَةِ، وَيُرَاعَى فِي ذَلِكَ حَالُ الزَّوْجَةِ، وَالزَّوْجُ لَا عِبْرَةَ بِهِ، فَلَوْ
كَانَتْ هِيَ غَنِيَّةً حَسِيْبَةً مُتَعَلِّمَةً دَيِّنَةً بِكْرًا، وَالزَّوْجُ فَقِيرٌ، فَيَفْرَضُ الْمَهْرُ عَلَى حَسَبِ
حَالِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ عَوَظٌ عَنْ بُضْعِهَا.

[٣] قوله: «وَإِنْ تَرَاضِيَا قَبْلَهُ عَلَى مَفْرُوضٍ جَازًا» أي: إِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ بَدُونِ الرُّجُوعِ
إِلَى الْحَاكِمِ فَالْحَقُّ لَهَا، أي: لَا بَأْسَ، فَلَوْ قَالَا: لَنْ نَذْهَبَ إِلَى الْقَاضِي، وَنَتَّفِقُ فِيهَا بَيْنَنَا،
فَقَالَ الزَّوْجُ: الْمَهْرُ أَلْفٌ، وَقَالَتْ هِيَ: بَلْ أَلْفَانِ، وَتَوَسَّطَ أَتَانَسَ وَقَالُوا: أَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا.

[٤] قوله: «وَيَصِحُّ إِبْرَاؤُهَا مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ قَبْلَ فَرَضِهِ»^(١).

(١) قال في الروض المربع (٦/٣٩٨): «لأنه حق لها، فهي بخيرة بين إبقائه وإسقاطه».

وَمَنْ مَاتَ مِنْهَا^[١] قَبْلَ الْإِصَابَةِ^[٢] وَالْفَرَضِ^[٣] وَرِثَةُ الْآخِرِ، وَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا^[٤].....

[١] قوله: «وَمَنْ مَاتَ مِنْهَا» أي: من الزوجين.

[٢] قوله: «قَبْلَ الْإِصَابَةِ» أي: الجماع، والخلوة مُلْحَقَةٌ بِهِ.

[٣] قوله: «وَالْفَرَضِ» أي: فَرَضِ مَهْرِ الْمِثْلِ.

[٤] قوله: «وَرِثَةُ الْآخِرِ، وَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا» فلو فَرَضْنَا أَنَّ رَجُلًا عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ

مُفَوَّضَةٍ، سِوَاءَ تَفْوِضِ بُضْعٍ أَوْ مَهْرٍ، ثُمَّ مَاتَ، فَهِيَ تَسْأَلُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

الأول: هل يَجِبُ لَهَا مَهْرٌ؟

الثاني: هل لها ميراث؟

الثالث: هل تَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ؟

أَمَّا الْمِيرَاثُ: فَإِنَّهَا تَرِثُ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١)؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ، وَقَدْ قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢].

وَأَمَّا الْعِدَّةُ: فَكَذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ

أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وَأَمَّا الْمَهْرُ: فَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى وَجْهِهِ لِلزَّوْجَةِ، فَتَأْخُذُهُ أَوَّلًا مِنَ التَّرِكَةِ ثُمَّ

تُتْلَى بِمِيرَاثِهَا؛ لِأَنَّهُ مَاتَ عَنْهَا وَتَبَيَّنَتْ لَهَا أَحْكَامُ الزَّوْجَاتِ مِنَ الْعِدَّةِ وَالْمِيرَاثِ، فَيَجِبُ

أَنْ يُنْبَتَ لَهَا الْمَهْرُ، وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا، وَقَدْ تَبَيَّنَتْ فِي قِصَّةِ بَرْوَعِ^(٢) بِنْتُ وَاشِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(١) الحاوي للماوردي (٩/٤٧٩).

(٢) قال في القاموس: بَرْوَعُ بِالْفَتْحِ كَجَذُولٍ، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالْكَسْرِ.

وَأِنْ طَلَّقَهَا^[١] قَبْلَ الدُّخُولِ^[٢] فَلَهَا الْمُتَعَةُ بِقَدْرِ يُسِرُّ زَوْجَهَا وَعُسْرِهِ^[٣].....

= أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَضَى فِيهَا بِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا وَالْمِيرَاثُ^(١).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: لو ثبت الحديث لقُلْتُ به^(٢)، والحديث قد ثبت، وإذا كان ثابتاً فيكون هو مذهب الشافعي أيضاً؛ لأنه علّق القول به على ثبوته، فإذا وجد الشرط ثبت المشروط، والقياس يقتضي ذلك؛ لأن المرأة ستعتد له فتكون محبوسة له، وترث بالإجماع.

[١] قوله رحمه الله: «وَأِنْ طَلَّقَهَا» الضمير يعود على المفوضة، ويلحق بها من مهرها فاسد؛ لأنه سبق أنه إن بطل المسمى وجب لها مهر المثل.

[٢] قوله: «قَبْلَ الدُّخُولِ» هذا فيه شيء من القصور في الواقع؛ لأنه تقدم لنا أن الخلوة، والنظر إلى فرجها، ومسها، وتقبيلها بشهوة يثبت المهر، ولو قال المؤلف: وإن طلقها قبل استقرار المهر، أو قبل وجود ما يستقر به المهر لكان أحسن وأشمل.

[٣] قوله: «فَلَهَا الْمُتَعَةُ بِقَدْرِ يُسِرُّ زَوْجَهَا وَعُسْرِهِ»؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ﴾

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٠)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم لها صداقاً حتى مات، رقم (٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم (١١٤٥)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إباحة الزوج بغير صداق، رقم (٣٣٥٥)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم (١٨٩١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات، فقال ابن مسعود: «لها مثل صداق نساءها، لا وكس، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث» فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: «قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت».

(٢) الأم (٦/ ١٧٥-١٧٦).

وَيَسْتَقِرُّ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالدُّخُولِ^[١]، وَإِنْ طَلَّقَهَا^[٢].....

= [البقرة: ٢٣٦] فيجب أن يتمتعها وجوباً، والله تعالى قدر المتعة بحسب حال الزوج، الموسع: الغني، والمقتير: الفقير المعسر.

قال الفقهاء: أعلاها خادم، يعني يشتري لها مملوكة تخدمها، وأدناها كسوة تستر عورتها في الصلاة^(١)، وهذا الذي ذكروه قد يكون موافقاً لواقعهم، لكن الله - سبحانه - في القرآن ما قدرها بهذا، ومعلوم أن هناك فرقاً عظيماً بين الخادم والكسوة التي تستر عورتها، فالخادم ربما يساوي أكثر من مهر المثل ثلاث مرات أو أربعة، والكسوة في الصلاة ليست بشيء.

وعلى كل حال: فقله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ تنبني في كل زمان ومكان على حسب ما يليق، يقال للغني: يُفَرِّضْ عليك شيء بقدرك، ويقال للفقير: يُفَرِّضْ عليك شيء بقدرك.

[١] قوله: «وَيَسْتَقِرُّ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالدُّخُولِ» هذا ذكر لما يستقر به المهر، وتقدم أنه يستقر بالموت، وهنا ذكر الدخول وهو الجماع، وكذلك بالخلوة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ويستقر - أيضاً - بلمسها، وتقبيلها ولو بحضرة الناس، وبالنظر إلى فرجها، وقد تقدم عن الإمام أحمد رحمه الله عبارة جامعة: إذا استحل منها ما لا يحل إلا لزوجها فقد استقر المهر^(٢).

[٢] قوله: «وَإِنْ طَلَّقَهَا» أي: إن طلقها الزوج، سواء كانت مفوضة أو غير مفوضة.

(١) انظر: المغني (١٠/١٤٣)، وشرح منتهى الإرادات (٥/٢٧٦).

(٢) ذكرها حرب الكرماني في مسائل الإمام أحمد (١/٣١٤).

بَعْدَهُ^[١] فَلَا مُتْعَةَ^[٢]،

[١] قوله: «بَعْدَهُ» الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الدُّخُولِ، ولو قال المؤلِّفُ: بعد ما يُقَرَّرُ المَهْرُ، مِن دُخُولٍ أو خُلُوةٍ أو لَمْسٍ أو نَظَرٍ لَفَرَجِهَا، لكان أشْمَلَ.

[٢] قوله: «فَلَا مُتْعَةَ» لها؛ اكْتِفَاءً بالمَهْرِ، ولا حاجة للمُتْعَةِ، ومع ذلك تُسْتَحَبُّ الْمُتْعَةُ لِلْمُطَلَّقةِ ولو بعد الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ الْمَهْرُ بِالدُّخُولِ، وَاسْتَحْبَبَتِ الْمُتْعَةُ بِالطَّلَاقِ؛ إِذْ إِنَّ الطَّلَاقَ -ولا سِيَّما إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ رَاغِبَةً فِي زَوْجِهَا- فِيهِ كَسْرٌ لِقَلْبِهَا، وَضِيقٌ لَصَدْرِهَا، فَكَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ تُجَبَّرَ بِمُتْعَةٍ، فَاِلْمَذْهَبُ أَنَّ الْمُتْعَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا لِمَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يُفَرِّضْ لَهَا مَهْرًا^(١)، وَأَمَّا الْمُطَلَّقةُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا مُتْعَةَ لَهَا؛ لِأَنَّ لَهَا مَهْرًا، إِمَّا الْمُسَمَّى إِنْ سُمِّيَ وَإِمَّا مَهْرُ الْمِثْلِ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: تَجِبُ الْمُتْعَةُ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ، حَتَّى بَعْدَ الدُّخُولِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتْنِعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]^(٢) وَالْمُطَلَّقَاتُ عَامٌّ، وَأَكَّدَ الاستحْقَاقَ بِقَوْلِهِ: ﴿حَقًّا﴾ أَي: أَحَقُّهُ حَقًّا، وَأَكَّدَهُ بِمُؤَكِّدٍ ثَانٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ بِهِ مِنْ تَقْوَى اللَّهِ، وَتَقْوَى اللَّهِ وَاجِبَةٌ، وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوِيٌّ جِدًّا فِيمَا إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ، أَمَّا إِذَا طَلَّقَهَا فِي الْحَالِ فَهَذَا نَقُولُ:

أَوَّلًا: أَنَّ تَعَلُّقَ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ فِي الْمُدَّةِ الْيَسِيرَةِ قَلِيلٌ جِدًّا.
ثَانِيًا: أَنَّ الْمَهْرَ حَتَّى الْآنَ لَمْ يُفَارِقْ يَدَهَا، فَقَدْ أُعْطِيَتْهُ قَرِيبًا.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٧).

وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ فَلَا مَهْرٌ^[١]،

= أمّا إذا طالت المدّة، سنّة أو سنتين أو أشهرًا، فهنا يتّجه ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله فيكون هذا القول وسطًا بين قولين، الاستحباب مطلقًا، والوجوب مطلقًا، وهذا هو الأرجح.

والخلاصة: أن المهر يستقرُّ بما يلي:

أولًا: الموت.

ثانيًا: الدخول بها، أي: جماعها.

ثالثًا: أن يستحلَّ منها ما لا يستحلُّه إلا الزوج من التقبيل واللمس والنظر للفرج، وما أشبه ذلك.

رابعًا: الخلوّة عن مُميّز مَن يَطأ مثله بمثله، أي بامرأة يوطأ مثله.

ويجب مهر المثل إذا كان المسمى فاسدًا، أو لم يُسم لها مهر.

وتجب المتعة إذا طلقها قبل ما يتقرّر به المهر، ولم يُسم لها مهر، أو سمى لها مهرًا فاسدًا.

ويجب نصف المهر إذا طلقها قبل ما يتقرّر به المهر، وسمى لها صداقًا.

ويسقط إذا كانت الفرقة من قبلها قبل أن يتقرّر المهر.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ فَلَا مَهْرٌ» اعلم

أن النكاح الفاسد غير الباطل، وهذا ممّا يختصّ به النكاح عند الحنابلة، فإنهم لا يفرّقون بين الفاسد والباطل إلا في موضعين:

أحدهما: هنا في باب النكاح.

والثاني: في باب الحج.

ففي باب الحج قالوا: إنَّ الفاسِدَ في الحجِّ هو الذي جامع فيه قبلَ التَّحَلُّلِ الأوَّلِ، ويَمْضِي فيه ^(١)، والباطِلُ هو الذي ازْتَدَّ فيه، كحاجٍّ استَهْزَأَ بِآيَاتِ اللَّهِ فَصَارَ مُرْتَدًّا، وبَطَلَ حَجُّهُ ^(٢).

والفاسِدُ في النِّكَاحِ ما اختلفَ العلماءُ في فسادِهِ، والباطِلُ ما أجمَعوا على فسادِهِ، كنِكَاحِ الْأُخْتِ ^(٣)، كَرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ مُجْمِعُونَ عَلَى فسادِهِ ^(٤).

ومثَالُ الفاسِدِ: النِّكَاحُ بِلا وِلْيٍّ، أو بِلا شُهودٍ، أو نِكَاحُ امْرَأَةٍ رَضَعَتْ مِنْ أُمِّهِ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ أو ثَلَاثًا أو أَرْبَعًا.

وقولُهُ: «وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الفاسِدِ» أي في النِّكَاحِ الفاسِدِ «قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ» أي قَبْلَ تَقَرُّرِ الْمَهْرِ «فَلَا مَهْرٌ».

مثال ذلك: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِدُونِ وِلْيٍّ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا النِّكَاحَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ، فَلَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْفاسِدَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، لَا أَثَرَ لَهُ.

(١) انظر: الكافي (١/٤٥٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/١٥).

(٣) انظر: المغني (١٢/٣٤١).

(٤) انظر: المقدمات والممهديات لابن رشد (١/٤٨٤).

وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا^[١] يَجِبُ الْمُسَمَّى^[٢].

= وهل يُلْزَمُ بِالطَّلَاقِ؟

نعم، يُلْزَمُ؛ مُرَاعَاةً لِلخِلَافِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ النِّكَاحَ بِلَا وَلِيٍّ صَحِيحٌ^(١)، فَقَدْ يَأْتِي رَجُلٌ لِيَتَزَوَّجَهَا وَهُوَ يَرَى صِحَّةَ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، فيَقُولُ: هَذِهِ إِلَى الْآنَ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ وَلِذَلِكَ يُجَبِّرُ الزَّوْجَ عَلَى الطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَى فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ أَوْ يَفْسُخُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا» أَي: الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَجِبُ الْمُسَمَّى» أَي الْمُعَيَّنُ، أَمَّا بَعْدَ الدُّخُولِ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ صَحِيحٌ فَيَجِبُ الْمُسَمَّى، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْمُسَمَّى وَإِنَّمَا يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فَاسِدٌ، وَمَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ فَاسِدٌ، فَهَذِهِ امْرَأَةٌ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَجِبُ لَهَا الْمُسَمَّى^(٣)؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى اسْتِحْلَالِ هَذَا الْفَرْجِ بِهَذَا الْعَوَظِ الْمُسَمَّى فَيَجِبُ.

ولكن: بعد الخُلُوةِ لماذا يَجِبُ لَهَا الْمُسَمَّى؟

قَالُوا فِي التَّعْلِيلِ: إِنْ حَاقًا لِلْعَقْدِ الْفَاسِدِ بِالصَّحِيحِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقِيَاسَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ الْقِيَاسِ تَسَاوِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، فَكَيْفَ نُلْحِقُ الْفَاسِدَ بِالصَّحِيحِ؟! وَلِذَلِكَ اخْتَارَ الْمُؤَلِّفُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا شَيْءٌ بِالْخُلُوةِ^(٤)؛ لِأَنَّ هَذَا

(١) وهو قول أبي حنيفة، انظر: المبسوط للسرخسي (٥/ ٢١٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/ ٢٨٨).

(٣) انظر: الإنصاف (٢١/ ٢٨٧).

(٤) انظر: الإنصاف (٢١/ ٢٨٩).

وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ لِمَنْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ^[١]،

= عَقْدٌ فَاسِدٌ، لَا أَثَرَ لَهُ، وَهُوَ كَمَا لَوْ خَلَا بِامْرَأَةٍ لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ، أَنَّ الْحُلُوءَةَ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ لَا تَوْجِبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْحَاقَ الْفَاسِدَ بِالصَّحِيحِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ لِمَنْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ» إِذَا وَطِئَتْ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ، سِوَاءِ شُبْهَةٍ عَقْدٍ أَوْ شُبْهَةٍ اعْتِقَادٍ، فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ جَامِعَهَا مُعْتَقِدًا أَنَّ هَذَا الْجَمَاعَ حَلَالٌ، فَوَجِبَ مُقْتَضَاهُ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَهَذَا فِي شُبْهَةِ الْاعْتِقَادِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَقْدٌ سُمِّيَ فِيهِ مَهْرٌ.

لَكِنْ فِي شُبْهَةِ الْعَقْدِ إِذَا كَانَ قَدْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرًا، وَجَامَعَهَا عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، فَظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَطَلَ أَصْلُ الْعَقْدِ بَطَلَتْ تَوَابِعُ الْعَقْدِ، وَهُوَ الْمَهْرُ، فَتَبَطَّلَ التَّسْمِيَةُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ.

مِثَالُ هَذَا: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِعَقْدٍ، وَمَهْرٍ مُسَمًّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أُخْتُه مِنَ الرَّضَاعِ، فَالْشُّبْهَةُ هُنَا شُبْهَةُ عَقْدٍ؛ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَجَامَعَهَا عَلَى أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرًا؛ لِأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّهَا قَدْ رَضِيََا بِهَذَا الْمُسَمًّى، وَجَامَعَهَا عَلَى أَنَّ هَذَا مَهْرُهَا، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُبْطِلُهُ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الشُّبْهَةُ شُبْهَةً عَقْدٍ، وَسُمِّيَ لَهَا صَدَاقًا، فَلَهَا صَدَاقُهَا الْمُسَمًّى، سِوَاءَ كَانَ مِثْلَ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ.

أَمَّا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةِ اعْتِقَادٍ فَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَهْرٌ مُسَمًّى؛ لِلْإِجْمَاعِ^(١)، وَلَوْ لَا الْإِجْمَاعُ لَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ لَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا وَطْءٌ بَغَيْرِ عَقْدٍ، وَهُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ؟!

(١) انظر: الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٢٢).

أَوْ زِنَا كُرْهًا^(١)، وَلَا يَجِبُ مَعَهُ أَرْشُ بَكَارَةٍ^(٢).

= فَإِنْ كَانَ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ زِنَا كُرْهًا» أَي أَنَّ الزَّانِيَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- أَكْرَهَ الْمَرْأَةِ، فَزِنَا بِهَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ لِهَذِهِ الْمَزْنِيِّ بِهَا؛ لِأَنَّهُ جَامِعُهَا مُجَامَعَةُ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ مُكْرَهَةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مُطَاوَعَةً فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِهَذَا الْوَطْءِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْرُ الْبَغْيِيِّ خَبِيثٌ»^(١) وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ يَعْتَقَدُ كُلُّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، فَلَا يُوْجِبُ شَيْئًا.

هَذَا مَا قَرَّرَهُ الْمُؤَلَّفُ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا، فَاَلْمَنْطُوقُ وَجُوبُ الْمَهْرِ لِمَنْ زُنِيَ بِهَا كُرْهًا، وَالْمَفْهُومُ عَدَمُ وَجُوبِ الْمَهْرِ لِمَنْ زُنِيَ بِهَا مُطَاوَعَةً.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا مَهْرَ، لَا فِي هَذَا، وَلَا فِي هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي الزَّانَا حَدًّا مَعْلُومًا، فَلَا نَزِيدُ عَلَى مَا أَوْجَبَ اللَّهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ هَذَا الْجَمَاعَ -الَّذِي يَعْتَقَدُ الْمُجَامِعُ أَنَّهُ حَرَامٌ- عَلَى الْحَلَالِ، وَلَكِنْ نُقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ بِكَرًا -أَي: لَمْ يَتَزَوَّجْ مِنْ قَبْلُ- فَحَدُّهُ مِثْلُ جُلْدَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ مِنْ قَبْلُ وَجَامَعَ زَوْجَتَهُ، وَتَمَّتْ شُرُوطُ الْإِخْصَانِ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يَجِبُ مَعَهُ أَرْشُ بَكَارَةٍ» أَي: أَنَّهُ إِذَا زَنَى بِامْرَأَةٍ كُرْهًا، وَهِيَ بِكَرٍّ، وَزَالَتْ الْبَكَارَةُ، فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ: نَوْجِبُ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ يَدْخُلُ فِيهِ أَرْشُ الْبَكَارَةِ^(٢)؛ لِأَنَّا سَنَقْدِرُ الْمَهْرَ مَهْرَ بِكَرٍ، وَحَيْثُذِ نَكُونُ قَدْ أَخَذْنَا أَرْشَ الْبَكَارَةِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُكْرِّرَ عَلَيْهِ الْعَزْمَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، رَقْمُ (١٥٦٨) مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شَرْحُ مَتْنِهِ الْإِرَادَاتُ (٢٧٩/٥).

وَلِلْمَرْأَةِ مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالُ^[١]،

وعلى القول الذي رجّحنا - وهو أن المَزنيّ بها كُرهاً أو طَوْعاً لا مَهْرَ لها - نقول: يجبُ عليه أَرُشُ الْبَكَارَةِ، إذا كانت بِكَراً وَزَنَى بها كُرهاً؛ لَأَنَّهُ أَتْلَفَ الْبَكَارَةَ بِسَبَبِ يُتْلَفُهَا عَادَةً.

وأَرُشُ الْبَكَارَةِ هو فَرْقُ ما بين مَهْرِهَا ثَبِيّاً وَمَهْرِهَا بِكَراً، فإذا قُلْنَا: إِنَّ مَهْرَهَا ثَبِيّاً أَلْفُ رِيَالٍ، وَمَهْرَهَا بِكَراً أَلْفَانِ، فيكون الأَرُشُ أَلْفُ رِيَالٍ.

في الوقتِ الحاضرِ تَرَقَّى الطَّبُّ، وصارَ يُمكنُ أن يُجْعَلَ لها بَكَارَةٌ صِنَاعِيَّةٌ، بواسطةِ عَمَلِيَّةٍ جراحِيَّةٍ، فإذا قال: أنا لا أُعْطِيكُمْ دَرَاهِمَ، بل نُجْري لها عَمَلِيَّةً وَنُعِيدُ الْبَكَارَةَ، فهل يُمكنُ؟ الجوابُ: لا.

فإذا قال: الأَصْلُ أَنَّ الْمِثْلِيَّ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ، فهو أَذْهَبَ بَكَارَةً فيُعِيدُ لها بَكَارَةً أُخْرَى؟ فنقول: هذا لا يَكْفِي ولا يُطَاعُ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا كانَ مِنْ تَرْقِيعٍ فلا يُمكنُ أن يكونَ كالأَصْلِ، مع أَنَّا نرى مَنَعَ هذه الْعَمَلِيَّةِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهَا تَفْتَحُ بابَ الشَّرِّ، فتكونُ كُلُّ امْرَأَةٍ تَشْتَهِي أن تَزْنِيَ زَنْتاً، وإذا زَالَتْ بَكَارَتُهَا أَجَرَتِ الْعَمَلِيَّةَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلِلْمَرْأَةِ مَنَعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالُ» الصَّدَاقُ على قِسْمَيْنِ: إمَّا حَالٌّ وإمَّا مُؤَجَّلٌ، فالْمُؤَجَّلُ ليسَ لِلْمَرْأَةِ طَلَبُهُ ولا الْمُطَالَبَةُ به حتى يَحِلَّ أَجَلُهُ، وليسَ لها أن تَمْنَعَ نَفْسَها مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ حَقَّها لم يَحِلَّ بعدُ، لكنْ إذا كانَ الْمَهْرُ حَالًّا غَيْرَ مُؤَجَّلٍ، فإنَّ لها أن تَمْنَعَ نَفْسَها حتى تَقْبِضَهُ.

مثال ذلك: رَجُلٌ تزَوَّجَ امْرَأَةً على صَدَاقٍ قَدَرُهُ عَشْرَةُ أَلْفِ رِيَالٍ غَيْرِ مُؤَجَّلَةٍ، فقالتْ له: أُعْطِنِي الْمَهْرَ، فقال: اُنْتَظِرِي، فلها أن تَمْنَعَ نَفْسَها، وتقول: لا أُسَلِّمُ نَفْسِي

فَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا، أَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُهَا^(١)،

= إِيَّاكَ حَتَّى تُسَلِّمَ الْمَهْرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ عِوَضٌ عَنِ الْمَنْفَعَةِ وَيُخْشَى إِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَاسْتَوْفَى الْمَنْفَعَةَ أَنْ يُطَاطَلَ بِهَا وَيَلْعَبَ بِهَا، فَيُحْرَمُ مِنْهَا حَتَّى يُسَلِّمَ الصَّدَاقَ.

وَمِثَالُ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ: أَنْ يَتَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً بِمَهْرٍ يَحُلُّ بَعْدَ سَنَةٍ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْجِبَ الْعَقْدِ التَّسْلِيمَ، وَالْعَقْدُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى تَأْجِيلِ الصَّدَاقِ، وَسُكُوتِ الْمَرَأَةِ عَنِ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا، فَيَكُونُ تَسْلِيمُهَا نَفْسَهَا وَاجِبًا بِالْعَقْدِ، وَيَكُونُ تَسْلِيمُ الْمَهْرِ وَاجِبًا بِحُلُولِ أَجَلِهِ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِتَأْجِيلِهِ.

أَمَّا لَوْ قَالَتْ: نَعَمْ أَرْضَى بِالتَّأْجِيلِ، وَلَكِنْ لَا تَسْلِيمَ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ، فَلَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا بِنَاءً عَلَى الشَّرْطِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢) أَمَّا بَدُونِ شَرْطٍ فَلَيْسَ لَهَا الْمَنْعُ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّنَا عَلَى صِحَّةِ مَسْأَلَةِ مَرَّتٍ فِي الْبَيْعِ، وَهِيَ حَبْسُ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي: مَا أُسَلِّمُكَ السَّلْعَةَ حَتَّى تُسَلِّمَنِي الثَّمَنَ، فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ مُطْلَقًا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ لَهُ حَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ^(٣)، وَهُوَ أَصَحُّ كَمَا سَبَقَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا، أَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُهَا» هَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مُؤَجَّلًا فَلَيْسَ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا، وَقَدْ سَبَقَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الشُّرُوطِ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْمَهْرِ، رَقْمُ (٢٧٢١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ

الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ، رَقْمُ (١٤١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: الْإِنْصَافَ (١١/٤٩١-٤٩٢).

الثانية: إذا حلَّ الصَّدَاقُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فليس لها مَنَعُ نَفْسِهَا ولو ما طَلَّ بذلك، مثلُ امرأةٍ تزوّجت من إنسانٍ بعشرةِ آلافٍ مُؤَجَّلَةً إلى شهرٍ شَعْبَانَ مِنَ السَّنَةِ الْقَادِمَةِ، فجاءَ شهرُ شَعْبَانَ ولم يَدْخُلْ بها والصَّدَاقُ حلٌّ، فَطَلَبَ منها أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا فقالت: أَعْطِنِي الصَّدَاقَ، فقال: الصَّدَاقُ مُؤَجَّلٌ، فقالت: قد حلَّ الأَجَلُ أَعْطِنِيهِ، يقولونَ هنا: لا تَمْنَعُ نَفْسَهَا؛ لأنَّ الصَّدَاقَ وَجَبَ مُؤَجَّلًا، والتَّسْلِيمُ غيرُ مُؤَجَّلٍ، فكانَ عليها أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا مِنَ الْأَصْلِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ، فانسَحَبَ التَّسْلِيمُ الْوَاجِبُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ إلى ما بعد حُلُولِ الْأَجَلِ.

والقولُ الثاني في المسألة: أَنَّ الْحَالَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ كغيرِ الْمُؤَجَّلِ، يعني إذا حلَّ الأَجَلُ ولم تُسَلِّمَ نَفْسَهَا وَطَلَبَ التَّسْلِيمَ فلها أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا^(١)؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ الْآنَ أَنَّهُ حَالٌّ، وَالضَّرَرُ الَّذِي يَخْصُلُ لَهَا فِيهَا إِذَا سَلَمَتْ نَفْسَهَا فِي الْحَالِّ يَخْصُلُ لَهَا الْآنَ.

وقولهم: إِنَّهُ كَانَ مُؤَجَّلًا، وَإِنَّهُ كَانَ يَلْزُمُهَا أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ، فانسَحَبَ الْوُجُوبُ إِلَى مَا بَعْدَهُ، يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ الزَّوْجَ لَمْ يُطَالَبْ بِالتَّسْلِيمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ صَارَ الْمَهْرُ حَالًّا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَهَذَا قَوْلٌ فِي الْمَذْهَبِ أَيْضًا^(٢).

الثالثة: إِذَا سَلَمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فِي الْحَالِّ؛ ثَقَّةً بِالزَّوْجِ عَلَى أَنَّهُ سَيُسَلِّمُ الْمَهْرَ، ثُمَّ مَا طَلَّ بِهِ، فَالْمَذْهَبُ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا^(٣)؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِالتَّسْلِيمِ بِدُونِ شَرْطٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْجِعَ، وَلَكِنْ تُطَالِبُهُ، وَتَحْبِسُهُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) انظر: الإنصاف (٢١/٣٠٤).

(٢) انظر: المغني (١٠/١٧١).

(٣) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٤١٨).

فَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ الْحَالَّ فَلَهَا الْفَسْخُ، وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ^(١)،

= والصَّحِيحُ: أَنَّ لَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاطَلَ لَا نُمَكِّنُهُ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ جَزَاءَ الْإِحْسَانِ إِسَاءَةً، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُخَالَفَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَنُعَامِلَ هَذَا بِالْعَدْلِ وَهَذَا بِالظُّلْمِ، فنَقُولُ: كَمَا امْتَنَعَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ فَلَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ الْحَالَّ فَلَهَا الْفَسْخُ، وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ» أَي: إِذَا أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ الْحَالَّ، سَوَاءٌ كَانَ حَالًّا مِنْ الْأَصْلِ أَوْ حَلًّا بَعْدَ التَّأْجِيلِ، فَلَهَا الْفَسْخُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهَا الْعِوَضَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ حَالَّةً، وَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَلَمَّا طَالَبَتْهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُعْسِرٌ لَا شَيْءَ عِنْدَهُ، نَقُولُ: لَهَا أَنْ تَفْسَخَ عَقْدَ النِّكَاحِ، وَإِذَا فَسَخَتْ بَقِيَ الْمَهْرُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ.

وكَذَلِكَ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - إِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَقِرَّ، فَلَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ بِمَا يَجِبُ لَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْفِرَاقَ هُنَا بِسَبَبِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِرَاقَ إِذَا كَانَ لَعَيْبِهِ فَالْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِهِ هُوَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا مِنْ قَبْلِهَا^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ: تَمْتَنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى يُسَلِّمَهَا الْمَهْرَ؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّنَا لَا نَذَرِي مَتَى يَحْصُلُ الْإِسَارُ.

وَلَوْ أَنَّهُ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَى الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَفْسَخَ النِّكَاحَ اسْتَقْرَضَ وَأَوْفَاهَا، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَفْسَخَ؟

(١) انظر: الإحصاف (٢١/٢٢٢).

وَلَا يَفْسُخُهُ^[١] إِلَّا حَاكِمٌ^[٢].

الجواب: لا؛ لأنَّ حقَّها أتاها، فإذا قالت: أنا لا أريدُ زوجاً مديناً، قلنا: لا كرامة لك، فكلُّ الأزواجِ عليهم دُيونٌ، فليس لها الفسخُ.

وقوله: «إِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ» لو رَضِيَتْ بذلك، وقالت: ما دام أنَّك مُعْسِرٌ، فمتى أيسرْتَ أعطني، ثم رَجَعْتَ وطلبتُ أَنْ يُعْطِيَهَا أو تَفْسَخَ، فَإِنَّهُ ليس لها ذلك؛ لِأَنَّهَا اسْقَطَتْ حقَّها برضاها، ولو تزوَّجته عالمةً بإعساره، والمهرُ لم يُقبَضْ فليس لها الفسخُ؛ لِأَنَّهَا راضيةٌ بذلك.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَفْسُخُهُ» أي: النكاح.

[٢] قوله: «إِلَّا حَاكِمٌ» لِأَنَّهُ فسَخَ مُحْتَلَفٌ فيه، وَحُكْمُ الحَاكِمِ يَرْفَعُ الخِلَافَ، وَيَقْطَعُ النِّزَاعَ.

ولكن سبقَ لنا أَنَّ شَيْخَ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: لو قِيلَ: إِنَّ الفسخَ يَثْبُتُ بِتَراضِيهِمَا ويفسخِ الحَاكِمُ لكانَ له وجهٌ^(١)، يعني: إذا رَضِيَ الزَّوْجُ والزَّوْجَةُ بالفسخِ فلا حاجةَ للحاكم، فيَكْتَبُ الزَّوْجُ: إِنِّي فَسَخْتُ نِكَاحِي مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ لِإِعْسَارِي بِالْمَهْرِ، وَمُطَالَبَتِهَا به، وَيُعْطِيهَا الْوَرَقَةَ؛ حَتَّى إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ يَكُونُ عِنْدَهَا وَثِيقَةٌ عَلَى الْفَسْخِ.

أَمَّا إِنْ حَصَلَ النِّزَاعُ بِأَنْ طَالَبَتْ بِالْفَسْخِ فَأَبَى، فَحِينَئِذٍ تَرْجِعُ لِلْحَاكِمِ، وَمَا قَالَهُ شَيْخُ الإسلامِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ أَوْ الْفَسْخُ لِلْعَيْبِ إِذَا تَرَاضَا عَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَهَذَا كَذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَتَرَاضَا فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِي.



(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٥/٤٦٤].



بَابُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ^[١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِيمَةُ الْعُرْسِ» هذا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ، وَالْعُرْسُ هُوَ النِّكَاحُ، وَوَلِيمَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْإِتْمَامِ وَالْاجْتِمَاعِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ جَامِعَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ، فَفِيهَا اجْتِمَاعٌ وَفِيهَا إِتْمَامٌ، وَلَكِنَّهَا نُقِلَتْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ الطَّعَامُ الَّذِي يُصْنَعُ، وَلَيْسَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ، وَلَا تِمَامُ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْاجْتِمَاعُ وَالتَّمَامُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ الْآنَ: هَذَا الشَّيْءُ وَالْمُ، أَي: تَامٌ، وَمِنْهُ التَّامُ الْقَوْمُ يَعْنِي اجْتَمَعُوا، وَلَكِنَّهَا نُقِلَتْ بِالْعَرَفِ وَالْإِصْطِلَاحِ إِلَى نَفْسِ الطَّعَامِ الَّذِي يُصْنَعُ فِي أَيَّامِ الْعُرْسِ.

هناك ولائمٌ يَجْتَمِعُ عَلَيْهَا النَّاسُ غَيْرُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ، مِنْهَا مَا هُوَ مُبَاحٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَكْرُوهٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُحَرَّمٌ.

فَمِنْ الْوَلَائِمِ الْمُحَرَّمَةِ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ لِلْعَزَاءِ، وَيُصْنَعُ أَهْلُ الْمَيْتِ الطَّعَامُ لِلْمُجْتَمِعِينَ، فَهَذِهِ مُحَرَّمَةٌ؛ لِقَوْلِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ وَصُنْعَ الطَّعَامِ مِنَ النَّيَاحَةِ^(١)، وَالنَّيَاحَةُ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ النَّايَةَ^(٢).

ومنها الوليمة على العزف والغناء والرفق، فهذه -أيضاً- حرام.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٠٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت، رقم (١٦١٢)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٦٥)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في النوح، رقم (٣١٢٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لعن رسول الله ﷺ النايحة والمستمعة».

تُسَنُّ [١]

ومنها الوليمة المكروهة، وهي الوليمة الثانية للعرس؛ لأن فيها نوعاً من الإسراف.

وليمة مُباحة، وهي سائر الولائم التي تُفَعَّلُ عند حدوث ما يَسُرُّ، فهي من قِسْمِ المُباح وليس من قِسْمِ البِدْعَةِ، كما ظَنَّهُ بعضُ النَّاسِ، كالوليمة للختان، فهذه مُباحة؛ لأنَّ الأصلَ في جميعِ الأعمالِ غيرِ العبادةِ الإباحةُ، حتى يَقومَ دَلِيلٌ على المنعِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «تُسَنُّ» هذا حُكْمُهَا، أي: أنَّهَا مَنْدُوبَةٌ، وهذا هو الْقِسْمُ الرَّابِعُ من أقسامِ الوليمةِ، وهي وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، والدَّلِيلُ على ذلك سُنَّةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ.

فَأَمَّا الْقَوْلِيَّةُ: فَقَوْلُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوْلِمَ» ^(١) وهذا فِعْلٌ أَمْرٍ، وأَقْلُ أَحْوَالِ الْأَمْرِ الاسْتِحْبَابُ.

وَأَمَّا الْفِعْلِيَّةُ: فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ أَوْلِمَ عَلَى نِسَائِهِ ^(٢).

وقيل: وَاجِبَةٌ؛ لِلأَمْرِ بِهَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقِ، وَالْجُمُهورُ يَرَوْنَ أَنَّهَا سُنَّةٌ ^(٣)، وقالوا: الَّذِي صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ الْوُجُوبِ أَنَّهُ طَعَامٌ بِمُنَاسَبَةٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب كيف يدعى للمتزوج، رقم (٥١٥٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، رقم (٥١٦٨)، ومسلم: كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس، رقم (١٤٢٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب، أولم بشاة».

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٠/٧)، وعيون المسائل للقاضي عبد الوهاب (ص: ٣٣٤)، والحاوي للهاوردي (٥٥٦/٩)، والمغني لابن قدامة (١٩٣/١٠).

وَلَوْ بِشَاةٍ فَأَقْلٌ^(١)،

= سُورٍ حَدِثٍ، وهذا لا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ دَفْعَ ضَرُورَةٍ كَالنَّفَقَةِ فَتَجِبُ،
وليس دَفْعًا لِرَكَاةٍ أَوْ نَذْرًا فَيَجِبُ، وَإِنَّمَا هُوَ سُورٌ فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا.

وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا: إِعْلَانُ النِّكَاحِ وَإِظْهَارُهُ؛ حَتَّى يَتَمَيَّزَ عَنِ السَّفَاحِ، وَإِطْعَامُ لِلْفُقَرَاءِ،
وَصِلَةُ لِلْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ، وَمَا يَحْدُثُ فِيهَا مِنَ السُّرُورِ يَكُونُ جَبْرًا لِحَاظِرِ الزَّوْجَةِ
وَأَوْلِيَائِهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي حَقِّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
«أُولِمَ» وَلَمْ يَقُلْ لِأَضْهَارِهِ: أُولُوا، وَلِأَنَّ النِّعْمَةَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ أَكْبَرُ مِنَ النِّعْمَةِ فِي حَقِّ
الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الطَّالِبُ الَّذِي يَطْلُبُ الْمَرْأَةَ، وَيَنْذُرُ جِدًّا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَطْلُبُ الرَّجُلَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ بِشَاةٍ فَأَقْلٌ» فَتُسَنُّ - لَكِنْ بِقَدْرِ لَا يَزِيدُ عَلَى شَاةٍ - بِخُبْزٍ،
بَحِيسٍ، بَتْمَرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْوَلِيمَةَ مِنَ النِّفَقَةِ الرَّاجِعَةِ لِلْعُرْفِ، فَتُسَنُّ بِمَا يَقْتَضِيهِ
الْعُرْفُ، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَصِلَ إِلَى حَدِّ الْمُبَاهَاةِ
وَالْإِسْرَافِ، فَإِذَا وَصَلَتْ إِلَى حَدِّ الْإِسْرَافِ وَالْمُبَاهَاةِ صَارَتْ مُحَرَّمَةً أَوْ مَكْرُوهَةً^(١).

وَقَوْلُهُ: «بِشَاةٍ فَأَقْلٌ» الدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٢) وَالْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ
عَلَى مَا قَالُوا، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَقْلَ شَيْءٍ شَاةٌ، وَلَمْ يَأْتِ هَذَا التَّعْبِيرُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مُرَادًا
بِهِ بَيَانُ الْأَكْثَرِ، وَإِنَّمَا يَأْتِي فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مُرَادًا بِهِ الْأَقْلُ، فَالصَّوَابُ أَنَّهَا لِلْغَنِيِّ وَلَوْ بِشَاةٍ،

(١) انظر: شرح الموطأ للزرقاني (٣/٢٤٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب كيف يدعى للمتزوج، رقم (٥١٥٥)، ومسلم: كتاب النكاح،
باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ إِجَابَةُ مُسْلِمٍ يَحْرُمُ هَجْرُهُ إِلَيْهَا إِنْ عَيَّنَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُنْكَرٌ^[١]،....

= فَإِنْ كَانَ غِنَاهُ كَبِيرًا يَجْعَلُ شَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَسَبَ حَالِهِ وَالْعُرْفِ، وَلَكِنْ بَشَرِطُ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَى حَدِّ الْإِسْرَافِ وَالْمُبَاهَاةِ، فَالْإِسْرَافُ مُحَرَّمٌ، وَالْمُبَاهَاةُ مَكْرُوهَةٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ إِجَابَةُ مُسْلِمٍ يَحْرُمُ هَجْرُهُ إِلَيْهَا إِنْ عَيَّنَهُ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُنْكَرٌ» انْتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ مِنْ بَيَانِ حُكْمِ الْوَلِيْمَةِ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ الْإِجَابَةِ إِلَيْهَا إِذَا دُعِيَ.

فَقَوْلُهُ: «تَجِبُ» فَعَلَ مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ قَوْلُهُ: «إِجَابَةُ» وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَعْوَةٌ، وَإِلَّا فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ.

وَقَوْلُهُ: «أَوَّلَ مَرَّةٍ» أَيِ صُنِعَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ اخْتِرَازًا مِنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ إلخ.

وَقَوْلُهُ: «مُسْلِمٍ» اخْتِرَازًا مِنَ الْكَافِرِ، فَالْكَافِرُ لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَكَ جَارٌ مِنَ الْكَافَرِ، وَحَصَلَ عِنْدَهُ زَوَاجٌ، وَدَعَاكَ إِلَى وَلِيْمَتِهِ، فَإِنَّ إِجَابَتَهُ لَا تَجِبُ وَلَكِنَّهَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ إِجَابَةَ دَعْوَةِ الْكَافِرِ جَائِزَةٌ، إِلَّا فِيمَا يُقْصَدُ بِهِ الشَّعَائِرُ الدِّينِيَّةُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمُ الْإِجَابَةِ إِلَيْهِ، مِثْلَ أَعْيَادِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ لَهَا مَعْنَاهُ الرِّضَا بِهَا، وَهِيَ تُفَعَّلُ عَلَى سَبِيلِ التَّدْيِينِ، فَكَأَنَّهُ رَضِيَ بِدِينِهِمْ وَأَقْرَبَهُ؛ وَلِهَذَا -بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ- لَا يَجُوزُ تَهْنِئَتُهُمْ بِهَا^(١)؛ لِأَنَّ الرِّضَى بِشُعَائِرِ الْكُفْرِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا مُنَاسَبَاتُهُمْ غَيْرَ الدِّينِيَّةِ كَالْوَلَدِ وَالزَّوْجِ، فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَهْنِئَتَهُمْ بِهَا جَائِزَةٌ، بَشَرِطُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ^(٢)، أَوْ دَفْعُ مَضَرَّةٍ، أَوْ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا

(١) انظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٤١).

(٢) الإنصاف (١٠/ ٤٥٦).

= فنكافئهم عليه، وأما تشييعُ جنائزهم فلا يجوز^(١).

وقوله: «يَحْرُمُ هَجْرُهُ» أفادنا أن من المسلمين من لا يحرم هَجْرُهُ؛ وذلك أن الهَجْرَ يَنْقَسِمُ إلى أقسام:

القِسْمُ الأول: مَنْ يَجِبُ هَجْرُهُ، وذلك كصاحبِ البدعةِ الداعي إلى بدعته، إذا لم يَتَّهَ إِلَّا بالهَجْرِ، فإنه يَجِبُ علينا أن نَهْجُرَهُ وَجوباً؛ لأنَّ في الهَجْرِ فائدة، وهو تَرْكُ الدَّعوةِ إلى البدعة، فإذا وَجَدْنَا شَخْصاً يَدْعُو النَّاسَ إلى القولِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ، أو إلى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى في كُلِّ مَكَانٍ، وَجَبَ علينا أن نَهْجُرَهُ، فلا نُسَلِّمُ عليه، ولا نَرُدُّ عليه السَّلَامَ، ولا نُجِيبُ دَعْوَتَهُ، ولا نتحدَّثُ إليه حَدِيثَ الصَّدِيقِ؛ لأنَّ هَجْرَهُ هنا فيه مصلحة.

وقد ثَبَتَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِهَجْرِ مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، كما في قِصَّةِ كَعْبٍ وصاحبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢)، وفاعِلُ الْمُحَرَّمِ أَهْوَنُ مَنْ يَدْعُو إلى البدعة؛ لأنَّ البدعة تستمرُّ بالدَّعوةِ إليها، وفاعِلُ الْمُحَرَّمِ فَعَلَهُ وانتهى.

القِسْمُ الثاني: مَنْ هَجْرُهُ سُنَّةٌ، وهو هَجْرُ فاعِلِ المعصية التي دون البدعة، إذا كان في هَجْرِهِ مصلحة، كهَجْرِ إنسانٍ يَخْلُقُ لحيته، فإذا رَأَيْنَا شَخْصاً قد أَصَرَ على ذلك، وكان في هَجْرِهِ مصلحة، وهو الرُّجوعُ إلى حَظِيرَةِ السُّنَّةِ، فالهَجْرُ هنا سُنَّةٌ حتى يَرْجِعَ، وكذلك يُقَالُ في شَارِبِ الدُّخَانِ، والمُوظَّفِ في جِهَاتِ رِبَوِيَّةٍ، ولا نقول: إِنَّهُ واجبٌ؛ لأنَّنا لا نَتَحَقَّقُ به تَرْكُ الْمُحَرَّمِ، فلو تَحَقَّقْنَا به تَرْكُ الْمُحَرَّمِ لكان الهَجْرُ واجباً.

(١) انظر: الفروع (٣/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إذا: هنا الهَجْرُ سُنَّةٌ بِشَرَطِ الْمَصْلَحَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَجْرِهِ مَصْلَحَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُهَجَرُ؛
لأنَّ الْأَصْلَ أَنَّ هَجْرَ الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ
ثَلَاثَةٍ»^(١) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْلَحَةٌ صَارَ الْهَجْرُ حَرَامًا؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ إِلَّا عَكْسُ مَا نُرِيدُ.

وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْإِخْوَةِ الْمُسْتَقِيمِينَ الْغَيُورِينَ عَلَى دِينِهِمْ مِنْ هَجْرِ أَهْلِ
الْمَعَاصِي مُطْلَقًا فَعَلَطٌ، وَتُخَالَفُ لِلسُّنَّةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ» وَفَاعِلُ الْمَعْصِيَةِ أَخٌ لَكَ مِمَّا فَعَلَ مِنَ الْكَبَائِرِ، إِلَّا إِذَا كَفَرَ.

وعلى هذا: فلا يَجُوزُ هَجْرُ أَهْلِ الْمَعَاصِي إِلَّا لَوْجُودِ الْمَصْلَحَةِ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: هَجْرُ مُبَاحٍ، وَهُوَ مَا يَحْصُلُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَأَخِيهِ بِسَبَبِ سُوءِ تَفَاهُمٍ،
وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقْل.

وَالْقَوْلُ الرَّاجِعُ: أَنَّ الْهَجْرَ لَا يَجِبُ وَلَا يُسَنُّ وَلَا يُبَاحُ إِلَّا حَيْثُ تَحَقَّقَتِ الْمَصْلَحَةُ،
فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ هَجَرْنَا وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْهَجْرَ إِمَّا دَوَاءٌ وَإِمَّا تَعْزِيرٌ، فَإِنْ كَانَ مِنْ
أَجْلِ مَعْصِيَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ فَهُوَ دَوَاءٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَجْلِ مَعْصِيَةٍ مَضَتْ وَانْتَهَتْ فَهُوَ تَعْزِيرٌ،
فَيَحْرُمُ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْكُفْرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ عُمُومَاتُ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَالْمُؤْمِنُ
لَا يُخْرَجُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَجَرَّدِ الْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ وَلِذَلِكَ الْأَصْلُ
تَحْرِيمُ هَجْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَوْ فَعَلُوا الْمَعْصِيَةَ وَتَجَاهَرُوا بِهَا؛ لِأَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم
الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ، وَمِنْهَا: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ» ^(١) فقال: حَقُّ الْمُسْلِمِ، ولم يقل: حَقُّ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ.

لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي الْهَجْرِ مَصْلَحَةٌ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يُسَنَّ، وَإِمَّا أَنْ يَجِبَ، حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ، وَحَسَبَ عِظَمِ الذَّنْبِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ الْحَالِقُ لِلَّحْيَةِ إِذَا هَجَرْنَاهُ ارْتَدَعَ، وَصَارَ يَمْشِي بَيْنَ النَّاسِ غَرِيبًا، لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ سَلَامُهُ، فَيَخْجَلُ وَيُعْغِي لَحْيَتُهُ، كَانَ هَجْرُهُ سُنَّةً أَوْ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ هَجْرَهُ مُفِيدٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ إِذَا هَجَرْنَاهُ أَزْدَادَ شَرُّهُ، وَنَفَرَ مِنْ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، وَحَصَلَتْ الْوَحْشَةُ بَيْنَهُمَا، فَلَا يُسَنُّ الْهَجْرُ هُنَا، بَلْ لَا يَنْبَغِي، وَالْمُسْبِلُ لِثِيَابِهِ مُجَاهِرٌ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالَّذِي يَبْدُو لَنَا أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ حَلْقِ اللَّحْيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَأَعْظَمُ مِنْ شُرْبِ الدُّخَانِ، مَعَ أَنَّ شُرْبَ الدُّخَانِ الْآنَ أَكْثَرُ مِنْ حَلْقِ اللَّحْيَةِ وَالْإِسْبَالِ.

المهم: أَنَّ الْمَذْهَبَ يُقَسِّمُونَ الْهَجْرَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبٍ، وَسُنَّةٍ، وَمُبَاحٍ ^(٢)، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَنْقَسِمُ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْهَجْرِ التَّحْرِيمُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ.

هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا، أَمَّا غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُبَدَّوْنَ بِالسَّلَامِ، سَوَاءً كَانُوا غَيْرَ مُتَنَبِّسِينَ لِلْإِسْلَامِ، كَأَنْ يُصَرَّحُوا بِأَنَّهُمْ نَصَارَى أَوْ يَهُودٌ أَوْ وَثْنِيُّونَ، أَوْ كَانُوا مُتَنَبِّسِينَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

وأخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم (١٢٤٠) بلفظ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس».

(٢) انظر: الفروع لابن مفلح (٣/ ٢٦٣-٢٦٤).

= للإسلام لكنَّ بِدَعَتِهِمْ نُخْرِجُهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ لَأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ»^(١) لكنَّ إِنْ سَلَّمَ عَلَيْنَا نَزِدْ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قُلْنَا: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، وَإِنْ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قُلْنَا: وَعَلَيْكُمْ.

ففي المسألة ثلاثة احتمالات:

إِنْ سَلَّمَ سَلَامًا صَرِيحًا، رَدَدْنَا سَلَامًا صَرِيحًا، وَإِنْ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قُلْنَا: وَعَلَيْكُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) وَإِنْ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، وَأُدْغَمَهُ، نَقُولُ: وَعَلَيْكُمْ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: «إِلَيْهَا» أَي: إِلَى وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ؛ احْتِرَازًا مِمَّا لَوْ دَعَاهُ إِلَى غَيْرِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣).

وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَاهَا، وَيُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٤) وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، رقم (٢١٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل الرفق، رقم (٢٥٩٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر: المغني (١٠/٢٠٧).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، رقم (٥١٧٧)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة، رقم (١٤٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

= وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - وَهُوَ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ - إِلَى وُجُوبِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ وَلَوْ لغيرِ الْوَلِيْمَةِ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ: «وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»^(٢) وَهَذَا عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ وَغَيْرُهَا. وَتَخْصِيصُ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ بِالْوُجُوبِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهَا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمٍ مُطَابِقٍ لِلْعَامِّ لَا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ.

أَيْضًا الْإِجَابَةُ إِلَى الدَّعْوَةِ مِنْ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ»^(٣) إِلَى هَذَا الْحَدِّ!! «ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ» وَهُوَ مِنْ أَزْهَدِ مَا يَكُونُ فِي الذَّبِيحَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرَكَةِ الْإِجَابَةِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّ الْمُجِيبَ سَيَكُونُ مُتَأَسِّيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا لَكَانَ كَافِيًا.

وَلَا حِظَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَشْعَرَ نَفْسَهُ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا أَوْ غَيْرِهِ، فَسَيَكُونُ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا أَنَّهُ إِذَا عَوَّدَ نَفْسَهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى فَسَيَكُونُ الْإِخْلَاصُ دَأْبَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

(١) انظر: المحلى (٩/ ٤٥٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، رقم (١٢٤٠) بلفظ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب القليل من الهبة، رقم (٢٥٦٨)، ومسلم: كتاب الأحكام، باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة، رقم (١٣٣٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «إِنْ عَيَّنَهُ» هذا هو الشرط الخامس، أي: عَيَّنَ الدَّاعِي المَدْعُوَّ، بأن قال: يا فلان احْضُرْ وَلِيْمَتِي.

وعُلِمَ منه أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ فَلَا يَجِبُ، مثل لو أَطْلَ برَأْسِهِ على جَمَاعَةٍ، وقال: تَفَضَّلُوا إِلَى وَلِيْمَتِي، فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْهُ، وَإِنَّمَا وَجَّهَ الْكَلَامَ لِلْجَمِيعِ؛ وَلِذَلِكَ النَّاسُ لَا يَعُدُّونَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَةِ كَمَنْ عَيَّنَ وَتَخَلَّفَ، فَمَنْ عَيَّنَ وَتَخَلَّفَ أَشَدُّ.

وقوله: «وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُنْكَرٌ» هذا هو الشرط السادس، وقوله: «ثُمَّ» أي: هناك، وَيَغْلُطُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ، فيقولون: ثُمَّ؛ لِأَنَّ «ثُمَّ» حَرْفُ عَطْفٍ وَ«ثُمَّ» ظَرْفٌ، والمعنى ولم يكن في مكان الدعوة مُنْكَرٌ.

والمُنْكَرُ: مَا أَنْكَرَهُ الشَّرْعُ والعُرْفُ، والعبرة بِإِنْكَارِ الشَّرْعِ، فَمَا أَنْكَرَهُ الشَّرْعُ مُنْكَرٌ وَلَوْ أَقَرَّهُ الْعُرْفُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَعْرَافِ -والعياذُ بِاللَّهِ- تُقَرُّ الْمُنْكَرَاتِ، وَمَا أَنْكَرَهُ الشَّرْعُ فَالْعَقْلُ السَّلِيمُ والعُرْفُ السَّلِيمُ يُنْكَرُهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(١)؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُنْكَرُونَهُ، وَهَذَا فِي أَنْاسٍ فَطَرَهُمْ سَلِيمَةً، وَمِنْهُمْ جُهْمٌ مُسْتَقِيمَةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُجِيبُ قَادِرًا عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُضُورُ؛ إِجَابَةً لِلدَّعْوَةِ وَلِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، مِثْلُ أَنْ يُدْعَى رَجُلٌ لَهُ قِيَمَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ أَوْ لَهُ سُلْطَةٌ إِلَى وَلِيْمَةٍ فِيهَا الْحَرَامُ، فَيَحْضُرُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُغَيِّرَ هَذَا الْحَرَامَ، فَالْحُضُورُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣)، من حديث النواس بن سمعان

= على تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»^(١).

وأما إذا لم يكن قادراً فالإجابة إلى الوليمة المحرمة حراماً، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ عَابِتَ اللَّهَ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسَهِّرُهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْكَرُوا إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] يعني: إن قعدتم معهم فأنتم مثلهم في العقوبة والمعصية.

فالشروط ستة، وهناك شرط سابع ذكره بعضهم، وهو أن لا يكون ماله حراماً، فإن كان حراماً لم تجب الإجابة، مثل أن يكون ممن يتعامل بالربا، أو بالغش، أو بالكذب.

والحقيقة أن هذا الشرط ليس في النصوص ما يدل عليه، ولكنه محل اجتهاد من أهل العلم، والنبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أجاب دعوة اليهودي^(٢)، وأكل من الشاة التي أهدته اليهودية^(٣) مع أن اليهود أكالون للسحت والربا.

ثم إن من ماله محرّم هنا تحريمه لكسبه لا لعينه، وكسبه إثم عليه، لكن إذا كانت إجابة ممن يتعامل بالربا والغش ونحو ذلك تغريه، ويعز غيرُه، فهنا لا يجاب.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢١١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، رقم (٢٦١٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب السم، رقم (٢١٩٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واشترط بعض العلماء أن لا يكون في الإجابة دناءة، مثل أن تعلم أن المدعوين ناس من السفهاء والسفل، وأنت رجل محترم بين الناس^(١)، فإذا أجبت نزل قدرك، وصار فيه ضرر عليك، لكن هذا الشرط -أيضا- ليس بصحيح؛ لأنه يفتح للناس باب الطبقة والترفع والتعاضم، بل نقول: احضر، وانصح؛ لعل الله ينفع بك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ولهذا نأتي إلى المسجد وفيه ناس نصلي معهم، جنبًا إلى جنب، فيهم دناءة وسفل^(٢).

فأنا أمرت بالإجابة فأجيب ولا أترفع، لا سيما إذا كان الترفع والعلو على هؤلاء لأجل أنهم فقراء، فهذا أشد، اللهم إلا إذا كان حضور هذا الرجل مع هؤلاء يجلب إليه التهمة، فهذا لا يجب عليه الحضور، ولكن رجل من كبار علماء المسلمين ودعي معهم، فلا يمكن أن تلحقه تهمة، بل يقال: جزاه الله خيرا، يمكن أن ينصحهم وينفعهم، ولكل مقام مقال.

واشترط بعضهم أن لا يلحقه ضرر بذلك، وهذا صحيح؛ لأن جميع الواجبات من شرط وجوبها انتفاء الضرر، فلو كان يخشى ضررا في ماله أو بدنه أو عرضه فإنه لا يجب عليه، وهذا معلوم من القاعدة العامة في الواجبات.

فتلخص لنا ستة شروط:

الأول: أن تكون الدعوة أول مرة.

الثاني: أن يكون الداعي مسلما.

(١) انظر: الإنصاف (٢١/ ٣١٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/ ٣١٩).

الثالث: أَنْ يُحْرَمَ هَجْرُهُ.

=

الرابع: أَنْ يُعَيَّنَ الْمَدْعُو.

الخامس: أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مُنْكَرٌ.

السادس: أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ.

ولكن يُشترط -أيضاً- شَرْطٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وهو أَنْ نَعْلَمَ أَنْ دَعْوَتَهُ عَنْ صِدْقٍ، وهذا يُضافُ إلى الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَضِدُّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَيَاءً أَوْ خَجَلًا أَوْ مَجْرَدَ إِعْلَامٍ، فَلَا يَجِبُ.

كَإِنْسَانٍ وَقِفٍ عِنْدَ الْبَيْتِ وَمَرَّ بِهِ شَخْصٌ فَقَالَ لَهُ: تَفَضَّلْ، فَهَذِهِ دَعْوَةُ الْغَالِبِ فِيهَا أَنَّهَا عَنْ غَيْرِ صِدْقٍ، أَي: حَيَاءً فَقَطْ، إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا صَدِيقٌ لَهُ، وَأَنَّهُ يَرْغَبُ الْجُلُوسَ مَعَهُ، فَإِنْ كَانَتْ حَيَاءً أَوْ خَجَلًا لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ، بَلْ لَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ أحيانًا يُخْرِجُكَ، وَأحيانًا يَقُولُ لَهُ عِنْدَ الْبَابِ: تَفَضَّلْ فَيَدْخُلُ، وَأَنْتَ تَوَدُّ أَنْ تَنَامَ مِثْلًا، أَوْ تَجْلِسَ إِلَى أَهْلِكَ، وَعَادَتُكَ أَنْ تَتَغَدَّى أَنْتَ وَأَهْلُكَ وَلَا تَجْتَمِعُ مَعَهُمْ إِلَّا فِي هَذَا الْوَقْتِ.

فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجَبَتْ الْإِجَابَةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١). وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»^(٢).

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

فَإِنْ دَعَاهُ الْجَفَلَى^(١)،

مَسْأَلَةٌ: البطاقات التي تُرسل الآنَ تَعَيِّنُ أو لا؟

الجواب: إذا رَأَيْتَ الاسمَ مَطْبُوعًا قُلْتَ: هذا تَعَيِّنٌ، وإذا رَأَيْتَ أَنَّهُمْ لَا يُبَالُونَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مُجَامَلَةٍ؛ لِأَنَّكَ صَاحِبٌ أَوْ قَرِيبٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَأْتُونَ وَيَقُولُونَ: هل ستأتي؟ أو: أنت مشغول؟ فالظَّاهِرُ لي أَنَّ البطاقةَ صَارَتْ مِثْلَ دَعْوَةِ الْجَفَلَى، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَيْءٌ آخَرُ، كَقَرَابَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِهِ عُدَّةُ ذَلِكَ قَطِيعَةً، أَوْ قَالَ النَّاسُ: لَمْ يَأْتِ إِلَى قَرِيبِهِ؟

[١] لما ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الشُّرُوطَ مَنْطُوقًا، ذَكَرَ مَفْهُومَهَا، فَقَالَ:

«فَإِنْ دَعَاهُ الْجَفَلَى» وَهِيَ دَعْوَةُ الْعُمُومِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: هَلُمُّوا أَيُّهَا النَّاسُ، وَهِيَ مِمَّا يَفْتَخِرُ بِهَا الْعَرَبُ، كَمَا قَالَ شَاعِرُهُمْ:

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ^(١)

«النَّقَرَى» أَنْ يُعَيِّنَ، وَ«الْجَفَلَى» أَنْ يُعَمِّمَ، وَ«الْآدِبُ» صَاحِبُ الْمَادَّةِ.

فَإِذَا دَعَا الْجَفَلَى يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُرِهَتْ الْإِجَابَةُ» وَالتَّعْلِيلُ أَنَّ فِي ذَلِكَ دَنَاءَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَدْعُوِّ، وَمُفَاخَرَةً وَمُبَاهَاةً لِلدَّاعِي.

وَهَذَا التَّعْلِيلُ عَلِيلٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُكْرَهُ بَلْ هِيَ جَائِزَةٌ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرْسَلَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ لَهُ: «ادْعُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ»^(٢) فَعَيَّنَ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ عَمَّمَ.

(١) البيت لطرفة بن العبد، في ديوانه (ص: ٥٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الهدية للعروس، رقم (٥١٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب، رقم (١٤٢٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ^[١]،

= فالصَّحِيحُ: أَنَّ الإِجَابَةَ لَيْسَتْ مَكْرُوهَةً، بَلْ فِي ظَنِّي أَنَّ عَدَمَ الإِجَابَةِ إِلَى الْكَرَاهَةِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا دَعَوْتَ النَّاسَ جَمِيعًا وَتَخَلَّفَ وَاحِدٌ قَالَ النَّاسُ: هَذَا مُتَرَفِّعٌ وَمُتَكَبِّرٌ، صَحِيحٌ أَنَّ الإِجَابَةَ لَا تَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ عَامَّةٌ، فَهِيَ تُشَبِّهُ قَرَضَ الْكِفَايَةِ، وَلَكِنْ لَا نَقُولُ: إِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَكْرُوهَةٍ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَحَدُ الْمَدْعُودِينَ أَنَّ صَاحِبَ الدَّعْوَةِ يُسْرُّ بِحُضُورِهِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيبَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ» أَيِ دَعَا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَإِنَّهُ تُكْرَهُ الإِجَابَةُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلِيمَةُ فِي يَوْمِ الثَّالِثِ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ»^(١)، وَإِذَا كَانَتْ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَجَّعَ صَاحِبُهَا، وَلِأَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ صَارَتْ إِسْرَافًا، فَالِإِجَابَةُ تَكُونُ مَكْرُوهَةً.

وَلَكِنْ إِذَا لَمْ تَكُنْ رِيَاءً وَسُمْعَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَقَارِبُ مَا حَضَرُوا إِلَّا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَمِثْلُ هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تُكْرَهُ الإِجَابَةُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْوَلِيمَةَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ لَيْسَ لِلْعُرْسِ وَلَكِنْ لِلضُّيُوفِ.

وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِمَنْ أَجَابَ أَوْ لَا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الإِجَابَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَرَّرَتْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، بَابُ فِي كَمْ تَسْتَحِبُّ الْوَلِيمَةَ، رَقْمُ (٣٧٤٥)، مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ أَعُورٍ مِنْ ثَقِيفٍ، يُقَالُ اسْمُهُ: زَهِيرُ بْنُ عَثْمَانَ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ، رَقْمُ (١٠٩٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِيرِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِجَابَةِ الدَّاعِي، رَقْمُ (١٩١٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: الْبَدْرِ الْمُنِيرُ (٨/ ١١-١٥).

أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيٌّ كُرِهَتْ الْإِجَابَةُ^[١].

= الإجابة فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا دَنَاءَةٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ خَاصٌّ تَنْتَفِي بِهِ الدَّنَاءَةُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، أَوْ صَدِيقًا، أَوْ جَارًا.

[١] وقوله: «أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيٌّ كُرِهَتْ الْإِجَابَةُ» الذِّمِّيُّ هُوَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ، وَعَلَى الصَّحِيحِ: غَيْرُهُمَا مِمَّنْ عَقِدَتْ لَهُ الذِّمَّةُ، بِأَنْ يُقِيمَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ دَفْعِ الْجَزْيَةِ، فَالْإِسْلَامُ مُسَيِّطَرٌ عَلَيْهِ وَخَاضِعٌ لِأَحْكَامِهِ، وَلَهُ حُقُوقٌ، فَإِذَا دَعَاكَ لَوَلِيمَةِ الْعُرْسِ، فَلِمَذْهَبٍ يُكْرَهُ، قَالُوا: لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ إِذْلَالُ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَاخْتِقَارُهُمْ، وَازْدِرَائُهُمْ، فَلَا تَنْبَغِي إِجَابَتُهُمْ^(١).

وظاهرُ كلامِهِمْ: وَلَوْ كَانُوا يُجْبَوْنَ إِذَا دَعَوْنَاهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى، وَفِي هَذَا نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا تُكْرَهُ إِجَابَتُهُمْ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَجَابَ دَعْوَةَ يَهُودِيٍّ^(٢).

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِجَابَةِ دَعْوَةِ الذِّمِّيِّ، فَقَالَ: نَعَمْ^(٣)، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَهِيَ لَا تَحِبُّ وَلَكِنْ تَجُوزُ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفٌ لَهُمْ، وَمَصْلَحَةٌ، وَهَذَا فِي إِجَابَتِهِمْ فِي الْأُمُورِ الْعَادِيَةِ كَالزَّوْاجِ وَالْقُدُومِ مِنْ سَفَرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْإِجَابَةُ إِلَى الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَلَوْ دَعَانَا نَصْرَانِيٌّ إِلَى عِيدِ الْمِيلَادِ فَإِنَّ الْإِجَابَةَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ عِيدَ الْمِيلَادِ مِنْ شَعَائِرِ الْكُفْرِ، وَشَعَائِرُ الْكُفْرِ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ عَزَّجَلْ وَهَكَذَا نَقُولُ فِي تَهْنِئَتِهِمْ، فَمَا يُهْنَوْنَ بِأَعْيَادِهِمْ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الرِّضَى، بَلْ ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الرِّضَى.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٢٨٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢١١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مسائل أحمد لأبي داود (١٦٣٩).

وَمَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ دَعَا وَانْصَرَفَ^[١]،

= وعليه فنقول في مسألة إجابة الذمّي لوليمة العرس: الصحيح عدم الكراهة، لكن لدينا قاعدة مقرّرة عند أهل العلم: أن المباح إن كان وسيلة لمحرّم صار حراماً، وإذا كان وسيلة لواجب صار واجباً، وإذا كان وسيلة لمكروه صار مكروهاً، وإذا كان وسيلة لمستحب صار مستحباً.

فالبائع حلالاً، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقد يكون واجباً، كما لو رأيت مضطراً يريد شراء طعامٍ مني؛ لئنقذ نفسه، فالبائع له واجبٌ، وكما لو أردت أن أشتري ماءً للوضوء للصلاة فالشراء واجبٌ، وإذا أردت شراء طيبٍ للتطيب به لصلاة الجمعة فالشراء مستحبٌ، ولو أراد رجل شراء سلّم يتسلّق به بيوت الناس لسرقتها فالشراء حرامٌ، ولو أراد إنسان شراء بصلٍ -على القول بكراهته- فيكون الشراء مكروهاً، والصحيح أنه لا يكره؛ لأنّ البصل حلالٌ.

[١] قوله رحمه الله: «وَمَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ دَعَا وَانْصَرَفَ» أي: أن من صَوْمُهُ واجبٌ فإنه يجيب الدعوة، ولكن لا يأكل؛ لأنّه لا يجوز قطع الصوم الواجب، وإنسانٍ عليه قضاء من رمضان، فدُعِيَ إلى الوليمة وهو صائمٌ، وإنسانٍ عليه كفارة يمينٍ فصام ودُعِيَ إلى الوليمة وهو صائمٌ، وإنسانٍ عليه فديةٌ لفعلٍ محظورٍ صيام ثلاثة أيام، فدُعِيَ وهو صائمٌ.

فكل هؤلاء يخضرون ولكن لا يأكلون؛ لأنّ الصيام الواجب لا يجوز قطعه؛ لأنّ القاعدة الشرعيّة أن من شرع في واجبٍ وجب عليه إتمامه، ومن شرع في نفلٍ لم يجب عليه إتمامه، إلّا الحجّ والعمرة، وكذلك الجهادُ على قول بعض أهل العلم، ولكن يدعو

= للدَّاعِي بما يُنَاسِبُ، إِنْ كَانَ يَعْرِفُ الْوَاردَ^(١) فَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُهُ فَيَدْعُو بِمَا يُنَاسِبُ.

وقوله: «وَأَنْصَرَفَ» هَلْ يَنْصَرِفُ قَبْلَ أَنْ تُقَدَّمَ الْوَلِيْمَةُ أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ يَجْلِسُ مَعَ النَّاسِ وَلَا يَأْكُلُ؟

ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ يَنْصَرِفُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا يَبْقَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مَعَ النَّاسِ وَلَمْ يَأْكُلْ رَبًّا يُحْشَى عَلَيْهِ مِنَ الرِّيَاءِ، وَإِذَا أَخْبَرَ النَّاسَ بِأَنَّ صَوْمَهُ عَنْ وَاجِبٍ فَقَدْ لَا يَكُونُ لَاقًا.

ولكن لو قيل: إِنَّ هَذَا يَرْجِعُ لِحَالِ الْإِنْسَانِ، إِنْ كَانَ يُفْقَدُ فِي الْوَلِيْمَةِ فَلْيَجْلِسْ وَلِيَتَقَدَّمَ مَعَ النَّاسِ فِي الْأَكْلِ، وَلَكِنْ لَا يَأْكُلُ، فَيُقَدَّمُ لِحُلَسَائِهِ مَثَلًا، لِهَذَا الْإِدَامِ؛ وَلِهَذَا لَحْمًا؛ وَلِهَذَا خُبْزًا، فَرَبًّا لَا يُشْعَرُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يُفْقَدُ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ جَارًا أَوْ قَرِيبًا أَوْ صَدِيقًا حَمِيمًا، إِذَا لَمْ يَأْتِ تَكَلَّمَ النَّاسُ وَقَالُوا: لَمْ يَأْتِ جَارُهُ أَوْ قَرِيبُهُ أَوْ صَدِيقُهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ وَالْإِنْسَانُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكْفِيَ أَلْسِنَةَ النَّاسِ عَنْ نَفْسِهِ.

وقوله: «صَوْمُهُ وَاجِبٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَهِيَ صَلََةُ الْمَوْصُولِ «مَنْ» لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا تَصَحُّ أَنْ تَكُونَ «مَنْ» شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَلَكِنْ لَهَا جَوَابٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اِسْمَ الْمَوْصُولِ لَمَّا كَانَ يُشَبِّهُ اِسْمَ الشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ صَارَ لَهُ جَوَابٌ كَجَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ هُنَا: «دَعَا وَأَنْصَرَفَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ:

(١) لما أخرجه أحمد (٣/ ١١٨)، وأبو داود: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الدعاء لرب الطعام إذا أكل عنده، رقم (٣٨٥٤)، والنسائي في الكبرى (٦٨٧٤، ٦٨٧٥) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وتنزلت عليكم الملائكة».

وَالْمُتَنَفِّلُ يُفْطِرُ إِنْ جَبَرَ^[١]،

= الذي يأتيني فله ذرهم.

ف(الذي) مُبْتَدَأٌ، و(له ذرهم) خَبَرُهُ، وَقَرِئَتْ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَوْصُولِ يُشَبِّهُ اسْمَ الشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ فِي الْجَوَابِ.

وقوله: «دَعَا وَانصَرَفَ» الدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ»^(١) ومعنى قوله: «فَلْيُصَلِّ» فَلْيَدْعُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَلْفَاظَ الشَّارِعِ تُحْمَلُ عَلَى الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالصَّلَاةُ حَقِيقَتُهَا الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْعِبَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ.

قُلْنَا: إِنَّ الْكَلِمَاتِ يُعَيَّنُ مَعْنَاهَا السِّيَاقُ وَقَرَأْتُ الْأَحْوَالَ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ هُنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يُرْذَ مِنَ الْإِنْسَانِ الصَّائِمِ الَّذِي يُدْعَى فَيُجِيبُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنْ يَدْعُو لَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمُتَنَفِّلُ يُفْطِرُ إِنْ جَبَرَ» يَعْنِي: أَنَّ الصَّائِمَ الْمُتَنَفِّلَ كَصِيَامِ أَيَّامِ الْبَيْضِ، أَوِ الْاِثْنَيْنِ أَوِ الْخَمِيسِ، أَوْ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، أَوْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ عَاشُورَاءَ وَمَا أَشَبَّهَا، فَالْمُتَنَفِّلُ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ.

ولكن: هل يُفْطِرُ أَوْ لَا؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم (١٤٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يَجِبُ الْأَكْلُ^(١)،

المؤلف رحمه الله ذكر أن فيه تفصيلاً، إن جبر قلب الداعي، وأدخل السرور عليه فإنه يفطر، وإن لم يجبر كان يكون الداعي لا يهتم أكل أو ما أكل، المهم أن يجيب الدعوة، فإن الأفضل أن لا يفطر ويتم صومه؛ لأن صومه نفل، ولا ينبغي أن يقطع نفله إلا لغرض صحيح.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يَجِبُ الْأَكْلُ» أي: أكل المدعو ليس بواجب، وإنما الواجب الحضور فقط؛ لقوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»^(١) فهذا الحديث يدل على أنه لا يجب الأكل، والحديث السابق يدل على وجوب الأكل؛ لقوله: «فَلْيَطْعَمَ» فكيف الجمع بين الحديثين؟

الجمع بينهما أن يقال: إن الخيار إذا لم يترتب على ترك الأكل مفسدة، فإن ترتب عليه مفسدة فلا شك في وجوب الأكل، كرجل صنع وليمة، شاة أو شاتين أو أكثر، وجهزها وأذن لهم في الأكل، فقالوا: لا يجب علينا الأكل وما نحن بأكليين!! فهذا فيه نظر؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل معتزل عن القوم ناحية، وقال: إني صائم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دَعَاكُمْ أَخَوُكُمْ وَتَكَلَّفَ لَكُمْ، كُلْ، ثُمَّ صُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ»^(٢).

والصحيح: أن الأكل واجب إلا على من صومه واجب كما سبق، أو من يتضرر بالأكل؛ لأن بعض الناس قد يكون مريضاً بمرض يحتاج إلى حمية فلا يستطيع أن يأكل.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٢٤٠)، والبيهقي (٢٧٩/٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وإِبَاحَتُهُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى صَرِيحِ إِذْنٍ^[١] أَوْ قَرِينَةٍ^[٢].

= وقول الرسول ﷺ: «إِنْ شَاءَ أَكَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» يُحْمَلُ عَلَى الصَّائِمِ، أَوْ عَلَى إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَضَرَّةً، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ عِنْدَ كُلِّ النَّاسِ أَنَّ هَذَا نَمَّا يُسْتَقْبَحُ عَادَةً، أَنْ يَدْعُوا النَّاسَ وَيَحْضُرُوا، ثُمَّ يَقُولُوا: الْأَكْلُ غَيْرُ وَاجِبٍ!!

وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَأْكُلْ فَإِنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ، وَإِلَى الْآنَ هَذَا الْأَمْرُ مَوْجُودٌ؛ وَلِذَلِكَ يُلْزِمُونَ الْوَاحِدَ بِالْأَكْلِ وَلَوْ يَسِيرًا، وَيُسَمُّونَهَا الْمِلْحَةَ، يَعْنِي أَنَّكَ تُمَالِحُ وَتَأْكُلُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنَا أَمْنَاكَ.

وَلَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَكْلَ قَرُضٌ كِفَايَةٌ لَا قَرُضُ عَيْنٍ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي، وَيَجْزُرُ قَلْبَ الدَّاعِي، فَالْبَاقِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْأَكْلُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: لَا يَجِبُ الْأَكْلُ عَلَى الْآخَرِينَ، فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإِبَاحَتُهُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى صَرِيحِ إِذْنٍ» أَي: إِبَاحَةُ الْأَكْلِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى صَرِيحِ إِذْنٍ، وَهَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، يَعْنِي: عَلَى إِذْنِ صَرِيحٍ، بِأَنْ يَقُولَ: تَفَضَّلْ كُلْ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، أُبِيحَ الْأَكْلُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ قَرِينَةٍ» أَي: إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ وَالْعُرْفُ وَالْعَادَةُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ قُدِّمَ الطَّعَامُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَإِنَّهُ إِذْنٌ فِي الْأَكْلِ، فَلَمْ أَنْ تَأْكُلْ.

وَعَادَةُ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَلْفَاظِ صَرِيحَةٍ، فَلَوْ تَقَدَّمَتِ لِلْمَائِدَةِ وَلَمْ تَكْتَمِلْ، عُدَّ ذَلِكَ جَشَعًا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

(١) الْبَيْتُ لِلشُّنْفَرِيِّ الْأَزْدِيِّ، فِي دِيْوَانِهِ (ص: ٥٩).

وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُنْكَرًا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ حَضَرَ وَغَيْرُهُ^[١]،

فما دام الداعي لم يَقُلْ: تَفَضَّلُوا، فلننتظر.

أَمَّا إِذَا جَاءَ بِإِنَاءِ الطَّعَامِ وَقَدَّمَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ، فهذا إِذْنٌ، لا يحتاجُ إلى لَفْظِ صَرِيحٍ، والحاصلُ أَنَّ هذه الأمورَ تكونُ بالألفاظِ الصَّريحةِ، والقرائنِ الواضحةِ الدَّالةِ عليها. وقوله: «وإِبَاحَتُهُ» فلو أَنَّ أَحَدًا أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ قَبْلَ الإِذْنِ أو القَرِينَةِ كانَ ذلكَ حَرَامًا، والنَّاسُ لا يَرَوْنَ هذا حَرَامًا، وإنَّما يَرَوْنَهُ سُوءَ أَدَبٍ بِتَقَدُّمِهِ قَبْلَ الإِذْنِ، ولكنَّ ظاهَرَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ الإِبَاحَةَ لا تكونُ إِلَّا بِصَرِيحِ الإِذْنِ أو القَرِينَةِ.

وَمِنْ هُنَا نَأْخُذُ مَسْأَلَةً مَهْمَةً: أَنَّهُ إِذَا دَعَاكَ إِنْسَانٌ وَجِئْتَ إِلَى الْبَيْتِ، وَوَجَدْتَ الْبَابَ مَفْتُوحًا فِي الْوَقْتِ الَّذِي دَعَاكَ فِيهِ، فَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنٍ، أَوْ أَنَّ فَتْحَ الْبَابِ يُعْتَبَرُ إِذْنًا؟

هذا -أيضًا- عِنْدَ النَّاسِ إِذْنٌ عُرْفِيٌّ، فلو جِئْتَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَوَجَدْتَ الْبَابَ مَفْتُوحًا فَهُوَ إِذْنٌ.

ولكن لا شكَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ سَتَأْذِنَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ إِحْدَى النِّسَاءِ فِي فِنَاءِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ، أَمَّا إِذَا صَرَّحَ، وَقَالَ: إِذَا وَجَدْتُمُ الْبَابَ مَفْتُوحًا فَادْخُلُوا، أَوْ وَجَدَ الْمِفْتَاحَ عَلَى الْبَابِ -كَمَا كَانَ فِي الزَّمَنِ السَّابِقِ، يَتَرَكُونَ الْمِفْتَاحَ عَلَى الْأَبْوَابِ- فَهَذَا إِذْنٌ صَرِيحٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُنْكَرًا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ حَضَرَ وَغَيْرُهُ».

«إِنْ عَلِمَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمَدْعُوِّ، «ثُمَّ» ظَرْفٌ مَكَانٍ يُشَارُ بِهَا لِلْبَعِيدِ، مَبْنِيٌّ

وَالْأَبَى^[١].

= على الفتح في محل نصب، متعلق بمحذوف، خبر مقدم، «منكر» اسم «أن» مؤخر، والمنكر كل ما حرم الشرع.

فإذا علم -مثلاً- أن في هذه الوليمة اختلاطاً للرجال بالنساء، أو آلات لهو، أو تصويراً، وما أشبه ذلك من الأشياء المحرمة، فهذا إن كان يقدر على تغييره أو تقليله يحضر؛ لأنه يجب على الإنسان أن ينكر المنكر إذا علم أنه إذا أنكر قل، فيحضر وجوباً؛ لسببين:

الأول: أنه دعوة وليمة عرس.

الثاني: أن فيها إزالة لمنكر، أو تقليلاً له، وإزالة المنكر أو تقليله واجب.

مثل أن يكون رجل له هبة قيمة، بحيث إذا علم بالمنكر وأمر بإزالته أطاعوه، فهذا يجب عليه الحضور.

[١] قوله رحمه الله: «وَالْأَبَى» أي: وإن لم يقدر على تغييره امتنع من الحضور.

وهل يذكر السبب أو لا؟

الأولى أن يبين السبب؛ لأمر:

الأول: بيان عذره.

الثاني: ردع هؤلاء.

الثالث: ربما أن هؤلاء يجهلون أن هذا الأمر محرّم، فإذا قال: لا أحضر؛ لأنّ عندكم كذا وكذا، ويين لهم أن هذا محرّم، فيكفون عنه.

= وَتَبَيَّنُ الْأَسْبَابُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي تُسْتَنْكَرُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَتَنَاجَى فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»^(١) لِأَجْلِ أَنْ يُعَذَّرَ.

وقوله: «وَالْأَبَى» وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا؟

وُجُوبًا، مَا دَامَ يَعْرِفُ أَنَّ ثَمَّ مُنْكَرًا، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحُضُورُ.

فَإِذَا قَالَ: أَنَا أَحْضَرُ وَأَكْرَهُ بَقْلِي، وَلَا أَشَارِكُهُمْ.

نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَرِهْتَ بِقْلِكَ لَمَّا بَقِيتَ، فَكُلُّ مَا يَكْرَهُهُ الْإِنْسَانُ بِقْلِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْقَى فِيهِ إِلَّا مُكْرَهًا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ أَحْضَرْ تَرْتَّبَ عَلَى هَذَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، كَمَا لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْوَلِيمَةِ مِنْ أَقَارِبِهِ، وَعِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ، وَدَعَاهُمْ، فَإِذَا لَمْ يُجِبْ غَضَبَ عَلَيْهِ، وَتَقَطَّعَتِ الصَّلَةُ بَيْنَهُمَا.

فَالْجَوَابُ: وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْوَالِدَيْنِ، وَهُمَا أَقْرَبُ الْأَرْحَامِ: ﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [لقمان: ١٥].

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، رَقْمُ (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (٩٩٣٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ حَضَرَ^[١] ثُمَّ عَلِمَ بِهِ^[٢] أزاله^[٣] فَإِنْ دَامَ^[٤] لِعَجْزِهِ عَنْهُ^[٥] انصَرَفَ^[٦]،

= ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس^(١) فلا يحل، وربما يكون امتناعه عن الحضور لوليمة قريبه المشتمة على المحرم سببا لهدايته، فيعتب على نفسه، ويوبخ نفسه، ويقول: إنه بفعله هذه المعصية اكتسب هجران قريبه، فيزدع، وكثيرا ما يقع مثل ذلك، إذا هجر الإنسان قريبه أو صاحبه سابقا فإنه يرجع نفسه، ويتأمل، وربما يرجع عما كان عليه من المعصية. المهم: أنه لا يجوز الحضور، ولو أدى ذلك إلى قطعية الرجم، والقاطع هو الداعي إذا قطعت الرجم.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ حَضَرَ» أي المدعو.

[٢] قوله: «ثُمَّ عَلِمَ بِهِ» أي بالمنكر.

[٣] قوله: «أزاله» وجوبا؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»^(٢).

[٤] قوله: «فَإِنْ دَامَ» الضمير يعود على المنكر.

[٥] قوله: «لِعَجْزِهِ عَنْهُ» اللام للتعليل، يعني: من أجل عجزه عن تغييره.

[٦] قوله: «انصَرَفَ» هذا جواب الشرط، وينصرف وجوبا؛ لأنه لا يمكن أن يقعد مع قوم على منكر.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٤١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ خَيْرٌ^[١].

ودليل ذلك ما سبق، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ خَيْرٌ» أي: عَلِمَ بِالْمُنْكَرِ بعد حُضُورِهِ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالْإِنْصِرَافِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَاهِدُ الْمُنْكَرَ وَلَا يَسْمَعُهُ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ تَعْزِيرًا لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ فَعَلُوا الْمُنْكَرَ.

وَأَيُّهَا أُولَى: أَنْ يَنْصَرِفَ أَوْ يَبْقَى؟

الجواب: حَسَبَ الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ التَّخْيِيرَ هُنَا لَيْسَ تَخْيِيرَ تَشَةٍ، وَلَكِنَّهُ تَخْيِيرُ مَصْلَحَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ مَصْلَحَةُ الْغَيْرِ، وَكُلُّ مَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ مَصْلَحَةُ الْغَيْرِ فَالتَّخْيِيرُ فِيهِ لِلْمَصْلَحَةِ لَا لِلتَّشْهِي.

فَإِذَا كَانَ فِي انْصِرَافِهِ رَدُّعٌ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ، وَقَدْ يَكُونُ عَدَمُ الْإِنْصِرَافِ أحيانًا أُولَى، بِحَسَبِ الْحَالِ.

فَلَوْ فَرَضَ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَوْ انْصَرَفَ لَصَارَ فِيهِ قَطِيعَةٌ رَحِمَ، فَهَذَا قَدْ نَقُولُ: بَقَاؤُهُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ وَلَمْ يَسْمَعْ، وَلَكِنَّهُ يَعْظُ وَيُنْصَحُ وَيُنْكَرُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْلِسَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ الْمُنْكَرَ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ كَبِيرًا، كَعَالِمٍ أَوْ وَزِيرٍ يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا انْصَرَفَ، وَيَرُونَ أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّعْزِيرِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ، إِذَا انْصَرَفَ أَوْ لَمْ يَنْصَرِفَ لَمْ يُؤْبَهُ لَهُ، فَهَذَا قَدْ نَقُولُ بَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ، وَقَدْ نَقُولُ بَأَنَّهُ إِذَا رَأَى مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ الْإِنْصِرَافَ أَحْسَنُ لِقَلْبِهِ وَأَتَقَى لِرَبِّهِ انْصَرَفَ.

وَكْرَهُ^[١] النَّشَارُ^[٢]

= وقوله: «وَأِنْ عَلِمَ بِهِ» فَإِنْ ظَنَّ وَلَمْ يَعْلَمْ، فالأصلُ وجوبُ الإجابة، فيحضرُ ثم إن تحقق ظنه، فإن قَدَرَ على تغييره غيره، وإلا انصرف.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكْرَهُ» اعْلَمْ أَنَّ الْمَكْرُوهَ فِي اصطلاح الفقهاء غيرُ المكروه في الكتابِ والسنة، فالمكروه في الكتابِ والسنة يُرادُ به المحرَّم، كما في قوله تعالى لَمَّا ذَكَرَ الْمُنْهَيَّاتِ الْعَظِيمَةَ قَالَ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وفي الحديث عن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»^(١) فالكرهه في لسانِ الشرع يُرادُ بها المحرَّم إذا كانت في الأحكام الشرعية. وأما الكراهة عند الفقهاء فمرتبة بين المباح والمحرَّم، يُثابُ تاركها أمثالًا، ولا يُعاقبُ فاعِلُها.

[٢] قوله: «النَّشَارُ» وهو أن يُنثرَ في الوليمة طعامٌ أو فلوسٌ أو ثيابٌ، فهذا مكروهٌ، فإن كان المنشور طعامًا، فمكروهٌ؛ لسببين: الأول: أن فيه امتيهاً للنعمة.

الثاني: أن فيه دناءةً وخلافًا للمروعة، لا سيما إذا كان من الشرفاء والوجهاء، أمّا عامّة الناس فلا يُكره منهم الالتقاط.

وإذا كان مالا كان إفسادًا له وإضاعةً، ولو قيلَ بالتحريم في مسألة الدراهم - أي: الأوراق النقدية - لكان له وجه؛ لأنه عرضةٌ لإتلافِ المالِ وإضاعته، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب النهي عن كثرة المسائل، رقم (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْتِقَاطُهُ^[١]، وَمَنْ أَخَذَهُ أَوْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ فَلَهُ^[٢].

وقال بعض أهل العلم: إِنَّهُ لَا يُكْرَهُ النَّثَارُ^(١)، وَاحْتَجُّوا بِهَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي الْأُضْحِيَّةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ضَحَّى عَنْهُ رَجُلٌ فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ»^(٢).

وعندي أَنَّ فِي هَذَا الِاسْتِذْلَالَ نَظْرًا؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَا نَثَرَ، وَإِنَّمَا قَدَمَهَا تَقْدِيمًا، وَرَخَّصَ لِلنَّاسِ بِالْأَكْلِ، كَمَا لَوْ قَدَّمَ طَعَامًا، وَقَالَ لِلنَّاسِ: تَفَضَّلُوا؛ فَهَذَا لَيْسَ بِنَثَارٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَجَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْتِقَاطُهُ» أَي: يُكْرَهُ اخْتِذُ الْمُنْثَرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّنَاءَةِ، وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ -كَمَا سَيَأْتِينَا فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ- أَنَّ الشَّهَادَةَ يُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَانِ: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَاسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى النَّثَارِ؛ لِيَلْتَقِطَ مِنْهَا يُعْتَبَرُ سَاقِطُ الْمُرُوءَةِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَخَذَهُ أَوْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ فَلَهُ» أَي: مَنْ أَخَذَ النَّثَارَ، أَوْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ فَهُوَ لَهُ، أَمَّا مَنْ أَخَذَهُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَنْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ: الْأَوَّلَى: أَنْ يَكُونَ قَدْ أَعَدَّ حَجَرَهُ لِمُسْتَقْبَالِهِ، فَهَذَا وَاضِحٌ أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ أَعَدَّ حَجَرَهُ لِمُسْتَقْبَالِهِ، بَلْ هُوَ غَافِلٌ، فَهَذَا -أَيْضًا- النَّثَارُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْلُكَ.

(١) انظر: الإيضاح (٢١/٣٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٣٥٠)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ، رقم (١٧٦٥) من حديث عبد الله بن قرط رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْظَمُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ النُّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقُرَى»، وَاقْرَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ بَدَنَاتٍ، أَوْ سِتَ يَنْحَرُهُنَّ، فَطُفِقْنَ يَزْدَلْفْنَ إِلَيْهِ، أَيْتَهُنَّ يَبْدَأُ بِهَا، فَلَمَّا وَجِبَتْ جَنْبُهَا، قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَسَأَلْتُ بَعْضَ مَنْ يَلِينِي: مَا قَالَ؟ قَالُوا: قَالَ: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ».

وَيُسَنُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ^[١]،

= وعلى هذا: فَمَنْ أَخَذَهُ مِنْ حَجَرِهِ فَعَلِيهِ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَيْهِ، ولو أنَّ أَحَدًا جَاءَ بِسُرْعَةٍ فَلَمَّا رَأَاهُ أَهْوَى التَّقَطُّهُ، ولو تَرَكَهُ لَوَقَعَ فِي حَجَرِ الرَّجُلِ، فهذا يجوز؛ لأنَّ المؤلَّفَ يقول: «أَوْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ» ولم يقل: أو أهوى إلى حَجَرِهِ.

ولو أَنَّهُ حِينَ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ نَفَضَهُ فَهُوَ لَمْ يَأْخُذْهُ؛ لأنَّ نَفَضَهُ إِيَّاهُ يَعْنِي عَدَمَ قَبُولِهِ، والهبة لا تُلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ.

ولو أنَّ أَحَدًا أَتَى بِبِسَاطٍ، واستعانَ بِأَشْخَاصٍ آخَرِينَ، وقال: نَجْعَلُ البِساطَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَقَعَ كُلُّهُ عَلَى البِساطِ، فهذا لا يَجُوزُ؛ لأنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتَحَجَّرَ، مثلُ الَّذِي يَتَحَجَّرُ مَكَانًا فِي المَسْجِدِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَيُسَنُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ» أَي: إِظْهَارُهُ، مَأْخُودٌ مِنَ العَلَانِيَةِ الَّتِي هِيَ ضِدُّ السِّرِّ، فَيُسَنُّ إِعْلَانُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ»^(١) فَأَمَرَ بِإِعْلَانِهِ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِظْهَارِ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ وَهِيَ النِّكَاحُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ^(٢)، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ: إِنَّهُ يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ^(٣)، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ، رَقْمُ (١٠٨٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ، رَقْمُ (١٨٩٥)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٢) أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٥/ ٤٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّزْوِيجِ، وَالحِثُّ عَلَيْهِ، رَقْمُ (١٠٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالسَّوَالُكُ، وَالنِّكَاحُ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ (٥٠٦٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، رَقْمُ (١٤٠١)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمُ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴿٣٨﴾ [الرعد: ٣٨] وما كان كذلك فإنه ينبغي إعلانه.

وأيضاً إعلانه فصل ما بين السفاح والنكاح؛ لأنَّ السفاح، والعياذ بالله - وهو الزنا - إنما يفعلُهُ مَنْ يَفْعَلُهُ سِرًّا، وأمَّا النكاحُ فيُسنُّ إعلانه والجهْرُ به.

وقوله: «يُسنُّ» هذا هو المشهور من المذهب^(١)، وقيل: إنه يجب إعلان النكاح^(٢)؛ لأمر النبي ﷺ به، وهنا ثلاثة أشياء: إعلان، وإسراء، وتواصي بكتمانه.

أمَّا الإعلان: فهذا هو المشروع، وأمَّا الإسراء بدون تواصي بكتمانه، فهذا خلاف المشروع، وعلى قول مَنْ يرى أنَّ الإعلان واجبٌ يكونُ إسراؤه معصيةً، يأثمُ الإنسانُ عليها.

وأمَّا التواصي بكتمانه بأن يقول الزوج أو الزوجة أو وليها: هذا سرٌّ بيننا، لا تُخبروا أحداً، فهذا لا شكَّ أنه إنم، بل إنَّ بعض أهل العلم قال: إنه يبطل بذلك النكاح؛ لأنه خلاف النكاح الصحيح، وهذا مذهب مالِك رحمه الله^(٣).

فإن قال قائل: إذا كان في إسراؤه فائدة، ولم يتواص الناس بكتمانه، ولكن أسروه، فهل هذا جائز؟

فالجواب: هذا ينبغي على اختلاف القولين، إن قلنا: إنَّ الإعلان واجبٌ فإنه لا يجوزُ إسراؤه، وإن قلنا: إنه ليس بواجبٍ جازَ إسراؤه إذا كان في ذلك مصلحةٌ،

(١) انظر: الإنصاف (٢١/٣٥٣)، وشرح منتهى الإرادات (٥/٣٠٠).

(٢) انظر: المغني (٩/٤٦٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٢/١٢٧).

(٣) المعونة للقاضي عبد الوهاب (٢/٧٤٦).

وَالدَّفُّ فِيهِ لِلنِّسَاءِ^[١].

= مثل أن يخشى الإنسان إذا كان معه زوجة أخرى، إذا أعلنه أن تتفكك العائلة، فهذا لا بأس به على القول بأنه سنة.

وَيُعْلَنُ بوسائل الإعلان المعروفة، منها مثلاً الدَّفُّ، ومنها ما كان يُفَعَّلُ في الزَّمنِ الأولِ لما لم تكن أنوارُ كهرباء، يمشي الزوجُ من بيته إلى بيتِ الزَّوجةِ ومعه أنوارُ مصابيح.

ومن الإعلانِ مَزاميرُ السيَّاراتِ، ولكن فيه غلوٌّ؛ لأنَّه مُزَعَجٌ جدًّا، ومن الإعلانِ -أيضًا- الأنوارُ التي تكونُ على بيتِ الزوجِ والزَّوجةِ، وفيها غلوٌّ أيضًا؛ لأنَّهم يُسْرِفون فيها، ومن الإعلانِ أيضًا ما ذكره بقوله رَحِمَهُ اللهُ:

[١] «وَالدَّفُّ فِيهِ لِلنِّسَاءِ» الدَّفُّ بِالْفَتْحِ وبالضَّمِّ، أي: يُسَنُّ الضَّرْبُ بالدَّفِّ لَكِنَّهُ لِلنِّسَاءِ، فهاهنا أمران:

أولاً: أنَّ الذي يُسَنُّ الدَّفُّ، وهو غيرُ الطَّبْلِ والطَّارِ، فَالدَّفُّ يُجَعَلُ الرَّقُّ والجلدُ على وجهٍ واحدٍ منه، وأمَّا الطَّبْلُ والطَّارُ فَبَعْضُهُم قال: هي الكُوبَةُ التي وَرَدَ فيها النَّهْيُ^(١)، يكونُ فيه الرَّقُّ من الوجهين جَمِيعًا، وهذا موسيقاهُ أكثرُ من موسيقى الذي فيه الجلدُ من وجهٍ واحدٍ؛ ولهذا اشترطَ الفقهاءُ في الدَّفِّ أن لا يكونَ فيه حِلَقٌ ولا صُنُوجٌ^(٢)،

(١) أخرجه أحمد (١٥٨/٢)، وأبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨٥) من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه أحمد (٢٧٤/١)، وأبو داود: كتاب الأشربة، باب في الأوعية، رقم (٣٦٩٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤١٨/٦).

= وأُخْرِجُوا مِنْ ذَلِكَ الطُّبُولَ، فَقَالُوا: لَا تُسْنُ فِي النِّكَاحِ^(١).

ثَانِيًا: أَنَّهُ لِلنِّسَاءِ خَاصَّةٌ دُونَ الرِّجَالِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتِ الرَّسُولَ ﷺ بِأَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوٌ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُوُ»^(٢)، وَفِي السُّنَنِ: «هَلَّا بَعَثْتُمْ مَعَهَا مَنْ يُغْنِي»^(٣). فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُسْنُ الدَّفُّ وَأَنْ يَصْحَبَهُ غِنَاءٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ الْغِنَاءُ النَّزِيهُ الطَّيِّبُ الْمُنْبِيُّ عَنِ السُّرُورِ وَالْبَهْجَةِ، مِثْلُ:

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ
فَحَيَّانَا وَحَيَّاكُمْ^(٤)

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ التَّرْحِييَةِ الطَّيِّبَةِ، أَمَّا الْأَغَانِي الْمَاجَنَةُ فَلَا يَجُوزُ. وَقَوْلُهُ: «لِلنِّسَاءِ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُسْنُ لِلرِّجَالِ، لَكِنْ قَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(٥): وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ، وَنَصُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَأَنَّ الدَّفَّ فِيهِ لِلرِّجَالِ كَمَا هُوَ لِلنِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ»^(٦)

(١) المغني لابن قدامة (٤٦٨/٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها، رقم (٥١٦٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه أحمد (٣٩١/٣) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب الغناء والدَف، رقم (١٩٠٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب الغناء والدَف، رقم (١٩٠٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) انظر: الفروع (٣٧٧/٨).

(٦) أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، رقم (١٠٨٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح،

باب إعلان النكاح، رقم (١٨٩٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= أي الدُّفّ، ولما فيه من الإعلان، وإن كان الغالب أن الذي يفعل ذلك النساء.

والذين قالوا بتخصيصه بالنساء وكرهوه للرجال، يقولون: لأنَّ ضَرْبَ الرجال بالدُّفِّ تشبُّهٌ بالنساء^(١)؛ لأنَّه من خصائص النساء، وهذا يعني أنَّ المسألة راجعة للعرف، فإذا كان العرف أنَّه لا يضرب بالدُّفِّ إلا النساء، فحيثُ نقول: إمَّا أن يُكره أو يُحرِّم تشبُّه الرجال بهنَّ، وإذا جرت العادة بأنَّه يضرب بالدُّفِّ من قبل الرجال والنساء فلا كراهة؛ لأنَّ المقصود الإعلان.

وإعلان النكاح بدفِّ الرجال أبلغ من إعلانه بدفِّ النساء؛ لأنَّ النساء إذا دففن فإنَّما يدففن في موضعٍ مُغلق، حتى لا تظهر أصواتهنَّ، والرجال يدفنون في موضعٍ واضحٍ بارز، فهو أبلغ في الإعلان، وهذا ظاهر نصِّ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وكلام الأصحاب حتى (المنتهى) الذي هو عمدة المتأخرين في مذهب الإمام أحمد، ظاهره العموم^(٢)، وأنَّه لا فرق بين الرجال والنساء في مسألة الدُّفِّ.

ولكن لو ترتب على هذا مفسدةٌ نمنعُها، لا لأنَّه دُفٌّ، وإنَّما نمنعُها للمفسدة، وهكذا جميع المباحات إذا ترتب عليها مفسدةٌ مُنعت، لا لذاتها ولكن لما يترتب عليها.

وهناك آلاتٌ عَزَفُ أخرى كالزَّمامير والطَّناير والرَّباب، وما أشبهها، وهذه لا تجوزُ بأيِّ حالٍ من الأحوال؛ لحديث أبي مالكٍ الأشعريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:

= قال الترمذي: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب.

(١) انظر: المغني (١٤/١٥٩).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٥/٣٠١).

= «لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»^(١).

«الْحَرَ» يعني الفرج، والمراد الزنا، والخمر كل ما أسكر، والحريز نوع معروف مما يلبس، لكنه لا يحترم على النساء؛ لدعاء الحاجة إلى لبسه، والمعازف معروفة.

واستحلها نوعان: إما اعتقاد أنها حلال، كما يلبس ثوبه، وإما فعلها فعل المستحل مع اعتقاد أنها حرام، وكلا الأمرين موجود الآن، فمن الناس من يرى حل المعازف، إما عن اجتهاد أو تأويل، وإما مجرد هوى، فيقول: الناس محتلفون في هذه المعازف، وأنا أرى أنها حلال، بدون أي اجتهاد، ومنهم من يفعلها فعل المستحل.

أما الأول: فوقع فيه علماء أجلاء، وضعفوا حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بآن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ رواه مُعَلَّقًا، والمُعلَّق نوع من أنواع الضعيف، وقالوا: إن المعازف حلال، وممن قال بذلك ابن حزم الظاهري رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).

ولكن هذا القول ضعيف، وتعليل الحديث بالانقطاع -أيضا- ضعيف؛ لأن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ رواه جازماً به، وما رواه البخاري مُعَلَّقًا مجزوماً به فهو صحيح عنده، ثم إن الحديث قد روي موصولاً من طريق أخرى^(٣)، وله شواهد كثيرة في الوعيد على

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب الأشربة، باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) المحلى (٥٥/٩).

(٣) قال ابن عبد الهادي في المحرر (٢٨٧-٢٩٠): «رواه البخاري تعليقا مجزوما به؛ فقال: قال هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عطية بن قيس، عن عبد الرحمن بن غنم، ولا التفات إلى ابن حزم في رده له، وزعمه أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وقد رواه الإسماعيلي والبرقاني في صحيحهما بهذا الإسناد».

= مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَى الْمَعَارِزِ^(١).

فالحديث لا شك في صحته، لكن ابن حزم رحمه الله رجل مجتهد، والمجتهد قد يُخطئ وقد يُصيب، وهناك أناس ليسوا أهل اجتihad ولا أهل علم، ولكن يُحكّمون الهوى، يقولون: المسألة فيها خلاف، وما دامت المسألة خلافية فأمرها هي، فيعتقدون حله بناء على الخلاف، وما ذاك إلا لهوى في أنفسهم، وكما قال الأول^(٢):

وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا إِلَّا خِلَافٌ لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ

وهذا لا حظ له من النظر، ومن أراد استقصاء هذه المسألة بأدلتها فعليه مراجعة كتاب: (إغاثة اللّٰهفان) لابن القيم رحمه الله^(٣) فقد أجاد في ذلك وأفاد.

وإذا كانت المعازير حراماً فإنه لا يحلّ منها إلا ما خصّه الدليل، وبالقيود التي جاءت به.

وهذه قاعدة مهمّة: إذا جاءنا نصّ عام، ثم ورد تخصيصه فإنه يتقيّد - أي التّخصيص - بالصورة التي ورد بها النصّ فقط، مثلاً: وردت إباحة الدّف في موضعيه، فهل يُمكن أن يقول قائل: إذا جميع آلات العزف تُباح في مثل هذه المناسبات قياساً على الدّف؟

الجواب: لا يصح؛ لأنّ التّخصيص إذا ورد يجب أن يكون في الصورة المعينة التي ورد بها، ولا يُمكن أن تُقاس بقيّة المعازير على الدّف؛ لأنّها أشدّ تأثيراً من الدّف؛

(١) انظر: نيل الأوطار (٢/ ١٠٩)، وما بعدها.

(٢) هو أبو الحسن ابن الحصار، نقله عنه السيوطي في الإتيقان (١/ ٤١).

(٣) إغاثة اللّٰهفان (١/ ٢٥٨).

= وذلك لأصواتها ورناتها، والنفوس تطرب بها أكثر مما تطرب بالدَّفِّ.

ثم إنَّ بعضهم يختارُ أحسنَ النساءِ صوتًا ويَجْعَلُها تُغني، ثم لا يَجْعَلُونَ بين النساءِ والرجالِ سوى جدارٍ قصيرٍ يَمْنَعُ الرُّؤيةَ، ولكن لا يَمْنَعُ الصَّوتَ، فيَحْصُلُ بذلك فِتْنَةٌ. وأحيانًا -والعياذُ بالله- يَجْعَلُونَ مُكَبَّرَاتِ صَوْتٍ على الأسواقِ، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ فِتْنَةٌ، فإذا وَصَلَ إلى هذا الحدِّ فَإِنَّهُ يَجِبُ على ولاةِ الأمورِ مَنَعُهُ، وأن يُنبِّهَ النَّاسَ على أن هذا ليس هو الواردُ.

قال في (الرَّوضِ)^(١): «وَكَذَا خِتَانٌ، وَقُدُومٌ غَائِبٌ، وَوِلَادَةٌ، وَإِمْلَاكٌ».

أَمَّا الْخِتَانُ: فهو قَطْعُ قُلْفَةِ الذَّكَرِ، فَيُسَنُّ فيه -على كلامِ صاحبِ (الرَّوضِ)- الضَّرْبُ بالدَّفِّ.

وَأَمَّا قُدُومُ الْغَائِبِ: فقد جاءتِ السُّنَّةُ بِإِبَاحَتِهِ، فقد أتتِ امرأةٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ وقالت له: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بالدَّفِّ بَيْنَ يَدَيْكَ، فقال: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(٢) ولو كان هذا مَعْصِيَةً لَمَنَعَهَا مِنَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ^(٣).

ولكن هل يُشْتَرَطُ في الْغَائِبِ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَاهٌ وَشَرَفٌ وَمَكَانَةٌ، كَأَمِيرٍ وَوَزِيرٍ، وما أشبه ذلك؟

(١) الرّوض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤١٨/٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٦/٥)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٩٠)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

(٣) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، رقم (١٦٤١) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الظاهر نعم، بناء على القاعدة التي ذكرناها، وهي أن ما خرج عن العموم وجب أن يتقيد بما قيد به من حيث النوع والوصف والزمان والمكان وكل شيء؛ لأن الأصل العموم، فالظاهر أنه لا يجوز إلا لمن له شأن في البلد.

فإذا قال قائل: إذا كان الرجل ليس له شأن في البلد، لكن له شأن في قبيلته، مثل ما يكون في البادية مثلاً، فهل يضرب بالدف لقُدومه؟
الجواب: نعم، يضرب بالدف لقُدومه؛ لأنه فرح.

كذلك -أيضاً- في أيام العيد يجوز للرجال والنساء على حد سواء؛ وذلك لأنه فرح عام، كل يفرح به، وهو يوم سرور، والدف لا شك أنه يدخل السرور على الإنسان، ويفرح به ويسر.

وهل نظرد هذا في كل مناسبة فرح؟
الظاهر: أننا لا نظرده إلا في فرح يكون عامًا، كالأعياد، وقُدوم الغائب الذي له شأن في البلد، وما أشبه ذلك، وإلا فيقتصر على ما ورد.
وكذلك الولادة: إذا ولد للإنسان ولد أو بنت يضربون بالدف.

وكذلك الإملاك وهو عقد الملكة، وقد يكون داخلًا في قول المؤلف «النكاح»؛ لأن النكاح كما يكون بالدخول يكون بالعقد.

وكون صاحب (الروض) يرى هذا من باب الاستحباب فيه نظر، والصواب أنه لا يتجاوز الإباحة؛ لأن النكاح له شأن خاص، وقد أمر النبي ﷺ بإعلانه^(١)، وأمّا هذه

(١) لما أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، رقم (١٠٨٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح، =

= الأمور فغاية ما هنالك أن نقول: للنفس أن تطرب بعض الطرب بهذه الأشياء.

وقال بعض أهل العلم: كذلك في كل سرورٍ حادثٍ^(١)، وعليه نقول: إذا حصل لواحد نجاح في الدراسة، يجمع إخوانه ويضربون بالدف، وكل هذه الأشياء من التوسّع، ولكن أن يصل إلى درجة الغلو كما يفعل بعض الناس، فهذا لا يجوز.

ونحن الآن ابتلينا بآلات اللهو والأغاني، وهي بلوى عظيمة في الحقيقة، أفسدت كثيرًا من شؤون الناس وأموارهم، حتى أصبحت عند بعض الناس من الفنون التي يدعى لها، وتُعطى الشهادات عليها، ويُحمد عليها.

وهذا لا شك أنه يوجب فسوة القلب، وغفلته عن الله عز وجل وعمّا خلق له، بل عن مصالح الدين والدنيا، ويصير الإنسان ما همته إلا الطرب؛ ولذا ينبغي أن يبصر المسلمون بأن هذا لا يجوز.

وأقبح من هذا أن يتخذ مثل هذا دينًا، مثل -والعياذ بالله- من يلحن بعض الآيات القرآنية، ويلحنها تلحينًا كأغنية ماحنة خبيثة، وربما يجعل لها ضربًا خاصًا بالموسيقى، فهذا -والعياذ بالله- من أكبر ما يكون من امتحان كلام الله عز وجل، وصاحبه على خطرٍ عظيم.

ويوجد بعض الناس كذلك يتخذ دينًا، يذكرون بعض القصائد، إمّا مخزنة وإمّا مسلية وإمّا مشجعة -كما يزعمون- على الدين، ويجعلونها مصحوبةً بموسيقى معينة،

= باب إعلان النكاح، رقم (١٨٩٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قال الترمذي: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب.

(١) انظر: الإنصاف (٢١/٣٥٥).

= ولهم إيقاعات خاصة تُسمى بالتغبير، يأتون بقوسٍ مُعينٍ يُسمونه قوس التغبير، ثم يجلسون يذكرون الله تعالى بنعماتٍ مُعينة، وعندهم عودٌ يضربون به، وكلٌّ من كان ضربه أشدَّ وأقوى في إثارة الغبار، فهو دليلٌ على أن قلبه أشدَّ تعلقًا بالله، وهذه من طُرُق الصوفيّة.

ولا شك أنها بدعةٌ محرّمة، وهذه لا توجب إخبار الإنسان بالله تعالى، وإنما توجب اهتزاز الإنسان لهذه الانفعالات القلبية، ولكنها انفعالات طائشة في الواقع، فالرسول ﷺ أحشى الناس ولم يصنع هذا، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا الصحابة، رضي الله عنهم. ومن هذا النوع ما يُسمى بأناشيد دينيّة، فهذه كذلك يُنهي عنها، وهي ممّا يصدّ عن الاتعاظ بالقرآن، فإن استمع إليها الإنسان أحيانًا إذا شعر بكسلٍ وحولٍ؛ ليتشبط بها، فهذا لا بأس به، أمّا أن يجعلها ديدنه، فهذا لا يجوز.

وبعضهم يقول: إنّنا نستمعُها حتى لا نستمعَ إلى أغاني أخرى محرّمة.

فنقول لهم: هل الإنسان مجبرٌ أن يسمعَ إمّا إلى هذا أو إلى هذا؟

ليس مجبرًا، ومثل هذا من يلعبُ الورق، فإذا قلتَ له: هذه لا يجوزُ اللعبُ بها، فهي تُلهي عن الصلوة وتوجبُ العداوة والبغضاء، قال لك: أيّها أحسنُ هذه أو الغيبة؟! أو الغيبة!

والجواب: نعم هي أهونُ، وليست أحسنَ من الغيبة، ولكن لست مجبرًا أن تبقى مُغتَابًا أو لا عبا.





تَمَمَّةٌ فِي آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مِنْ (الرَّوْضِ الْمَرْبَعِ)



يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَلَيْنَا بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي تَيْسِيرِهِ وَتَسْهِيلِهِ،
حَتَّى وَصَلَ إِلَيْنَا، وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى هَذِهِ النِّعَمِ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، فَقَالَ عَزَّجَلَّ بَعْدَ
أَنْ ذَكَرَ الْمَادَّةَ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا الْإِنْسَانُ، وَذَكَرَ الْمَوَادَّ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْإِنْسَانُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا
تَحْرُثُونَ﴾ (٦٣) ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣-٦٤].

الجواب: بل أنت يا ربنا، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]
أي: لو نشاء لنبت الزرع ونما واستتم، ثم جعله الله حطامًا، بما يُرسل عليه من
العواصف أو القواصف، وهذا أشدُّ في الحسرة من كونه لا يَنْبُت، يعني أن الله لم يقل:
لو نشاء لم يَنْبُت، بل قال: ﴿لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ وهذا أشدُّ؛ لأنَّ تَعَلَّقَ النَّفْسَ بِهِ بَعْدَ أَنْ
نَمَا وَاسْتَتَمَّ أَشَدُّ مِنْ تَعَلَّقِهَا بِهِ وَهُوَ بَذْرٌ.

﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ وَالطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَمَاءٍ ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ
نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾.

الجواب: بل أنت يا ربنا، ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] ولم يقل: لو نشاء
لم نُزِلْهُ مِنَ الْمُزْنِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَلَكِنْ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَشْرَبَهُ لِكَوْنِهِ أُجَاجًا
أَشَدُّ حَسْرَةً ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ (٧٠) ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ وَيُصْلِحُ بِهَا الطَّعَامُ ﴿ءَأَنْتُمْ
أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧٠-٧٢].

الجواب: بل أنت يا ربنا.

= اذْكُرْ هذه النِّعَمَ قَبْلَ أَنْ تَذْكُرَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، ثم اذْكُرْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ بِأَنَّكَ تُسَيِّغُ الْأَكْلَ، وَيَسْهَلُ عَلَيْكَ، وَتَتَلَذَّذُ بِهِ مَذَاقًا، وَتَتَلَذَّذُ بِهِ مُقَرَّرًا فِي الْمِعْدَةِ، وَتَتَلَذَّذُ بِهِ إِخْرَاجًا، نِعْمٌ عَظِيمَةٌ، أَلَمْ يَكُنْ فِي النَّاسِ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُسَيِّغَ اللَّقْمَةَ أَوْ الثَّمَرَةَ؟ بلى، فَاحْمَدِ اللَّهَ.

كذلك -أيضًا- مَنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَتَنَعَّمُ بِقَرَارِ الطَّعَامِ فِي الْمِعْدَةِ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَتَنَعَّمُ بِإِخْرَاجِ هَذَا الْأَكْلِ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَتِ الْفَائِدَةُ فِي الْجَسَدِ. إِذَا: اذْكُرْ هَذَا. إِنَّا فِي الْحَقِيقَةِ -وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا وَيَغْفُوَ عَنَّا- نَأْكُلُ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ، أَكْثَرَ مَا نَأْكُلُ تَشْهِيًا فَقَطْ، دُونَ أَنْ نَذْكُرَ هَذِهِ النِّعَمَ الَّتِي بِأَيْدِينَا، وَلَيْسَتْ مِنْ صُنْعِنَا، اللَّهُمَّ ذَكِّرْنَا مَا نُسِّينَا، وَعَلِّمْنَا مَا جَهِلْنَا.

هَذَا الْأَكْلُ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ الطَّبِيعَةُ، جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلْمُؤَفَّقِينَ فِيهِ عِبَادَاتٍ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ، وَعِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنْهُ، وَفِي أَثْنَائِهِ.

فَأَوَّلًا: اذْكُرْ أَنَّكَ تَأْكُلُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ فَقَالَ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾

[الأعراف: ٣١].

ثَانِيًا: تَأْكُلُ لِتَحْفَظَ صِحَّتَكَ وَعَافِيَتَكَ، حَتَّى فِي الْعِبَادَةِ إِذَا كُنْتَ مَرِيضًا وَخِفْتَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنَّكَ تَتِيمَّمُ حِفَظًا عَلَى الصَّحَّةِ، وَوِقَايَةً لِلْبَدَنِ مِنَ الْمَرَضِ.

ثَالِثًا: تَأْكُلُ؛ لِتَقْوَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَلَا سِيَّامًا فِي السُّحُورِ؛ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً»^(١) فَيَكُونُ أَكْلُكَ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ النَّفْسُ وَالْفِطْرَةُ عِبَادَةً

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، رقم (١٩٢٣)، ومسلم: كتاب الصيام، =

= من أجل العبادات.

ثم هناك عباداتٌ مُشروعةٌ، منها: التَّسْمِيَةُ عند الأكلِ، والتَّسْمِيَةُ عند الشُّرْبِ، يقولُ صاحبُ (الروضِ) ^(١): «تُسَنُّ التَّسْمِيَةُ» وهذا قولٌ كثيرٌ من العلماءِ إن لم يكن أكثرهم ^(٢).

والصَّوابُ: أنَّ التَّسْمِيَةَ واجبةٌ عند الأكلِ والشُّرْبِ، وأنَّ الإنسانَ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهَا لأمرِ النبي ﷺ بذلك؛ حيثُ قال لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا غُلَامُ سَمَّ اللَّهُ» ^(٣) مع أَنَّهُ صَغِيرٌ، ولأنَّ النبي ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الإنسانَ إِذَا لم يُسَمَّ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُشَارِكُهُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ ^(٤).

وَأَتَتْ جَارِيَةٌ تُدْفِعُ دَفْعًا، والنبي ﷺ جَالِسٌ، حَتَّى قَعَدَتْ وَمَدَّتْ يَدَهَا؛ لِتَأْكُلَ، وَلَكِنَّهَا لَمْ تُسَمَّ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهَا وَأَمَرَهَا أَنْ تُسَمِّيَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ يَدَ الشَّيْطَانِ وَيدَ الجاريةِ فِي يَدِهِ ﷺ ^(٥).

= باب فضل السحور وتأکید استحبابه واستحباب تأخيرهِ وتعجيل الفطر، رقم (١٠٩٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤١٩/٦).

(٢) انظر: المعونة على مذهب عالم المدينة (ص: ١٧١١)، الأوسط لابن المنذر (٩/٢)، والمغني لابن قدامة (٢١٢/١٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، رقم (٥٣٧٦)، ومسلم: كتاب الأثرية، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢٢)، من حديث عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الأثرية، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دَخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَالْعِشَاءَ».

(٥) أخرجه مسلم: كتاب الأثرية، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠١٧) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وهذا يدلُّ على أنَّ الشَّيْطَانَ يَتَحَيَّنُ الْفُرْصَةَ أَنْ يَخْضَرَ مَعَ مَنْ لَمْ يَخْضُرْ أَوَّلَ الْأَكْلِ، فَيَأْكُلُ بِلَا تَسْمِيَةٍ، فَالصَّوَابُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ وَاجِبَةٌ.

قوله: «جَهْرًا» وهذا مِنْ أَجْلِ التَّعْلِيمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَمِنْ أَجْلِ إِعْلَانِ هَذَا الذِّكْرِ الَّذِي يُطْرَدُ بِهِ الشَّيْطَانُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ، فيقول: بِسْمِ اللَّهِ.

وهل يَزِيدُ على ذلك بأن يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟

الجواب: إِنْ اقْتَصَرَ على قولِ بِسْمِ اللَّهِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ زَادَ: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَحَسَنٌ أَيْضًا، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا زَادَ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّ هَذَا تَكْمِلَةُ الْبَسْمَلَةِ، فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

لَكِنَّهُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا زِيادَتُهَا عِنْدَ الذَّبْحِ أَيْ: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهَا غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ^(١)؛ لِأَنَّكَ سَتَفْعَلُ مَا لَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ أَحَلَّهُ لَكَ مَا كَانَ لَكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، وَهُوَ ذَبْحُ الْحَيَّوانِ، فَلَا يُنَاسِبُ ذِكْرُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ عِنْدَ الذَّبْحِ.

وَأَمَّا مَا قَالَهُ بَعْضُ الْإِخْوَانِ: إِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَعَجَبٌ مِنْ هَذَا، كَيْفَ يَتَجَرَّأُ فَيَحْكُمُ بِمَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ؟!

وَالَّذِي يَقُولُ: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» مَا زَادَ إِلَّا خَيْرًا؛ لِأَنَّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ يَسَّرَ لَكَ هَذَا الْأَكْلَ، فَهِيَ لَا تُثَنِّفِي الْحَالَ، وَلَا تُثَنِّفِي الشَّرْعَ، فَلَمْ يَرِدِ النَّهْيُ، وَلَا يَحِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ عَنْ شَيْءٍ: إِنَّهُ يُكْرَهُ، إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، أَوْ إِلَى تَعْلِيلٍ صَحِيحٍ يَشْهَدُ لَهُ النَّصُّ.

(١) المستدرک على مجموع الفتاوى (٤/٢١١).

وإذا كان الإنسان لا يُحَسِّنُ البَسْمَلَةَ باللغة العربية، ويُحَسِّنُهَا بِلِسَانِهِ فَإِنَّهُ يُسَمِّي بِلِسَانِهِ، وإذا كان أخرَسَ لا يَنْطِقُ أَبَدًا فبالإشارة.

وإذا كان معه أناسٌ وبدؤوا بالأكل جميعًا فهل تكفي تسمية الواحد، أو لا بُدَّ أَنْ يُسَمِّيَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِنَفْسِهِ؟

الجواب: إن جاؤوا مُرتَبِّينَ، بحيث يأتي الإنسان ولم يَسْمَعْ تسمية الأول، فلا بُدَّ أَنْ يُسَمِّيَ، كما جاء في الحديث في قصة الجارية، وأما إذا كانوا بدؤوا جميعًا فالظاهرُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ تكفي من واحد، لا سيَّما إذا نوى أَنَّهُ سَمَّى عن نفسه وعمَّن معه، ومع ذلك فالذي اختارَ أَنْ يُسَمِّيَ كُلَّ إِنْسَانٍ بِنَفْسِهِ وإن بدؤوا جميعًا.

قوله: «وَالْحَمْدُ إِذَا فَرَّغَ» أي: يُسَنُّ الْحَمْدُ إِذَا فَرَّغَ، فيقول: الحمد لله؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيُحَمِّدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيُحَمِّدَهُ عَلَيْهَا»^(١) ولا شكَّ أَنَّ هذا من بابِ الشُّكْرِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ على نعمِهِ، أَنْ يَسَّرَ لَكَ هذا الطَّعَامَ، فاحمِدِ اللَّهَ على ذلك.

ولكن هل نقول: إذا فَرَّغَ من جميع الأكل، أو من كلِّ أكلةٍ، ومن كلِّ شربةٍ؟
الظاهرُ: الأول؛ لأنَّ الأكلاتِ وإنَّ تتابعتْ فهي أكلةٌ واحدةٌ، فإذا فَرَّغَ من أَكْلِهِ فليُحَمِّدِ اللَّهَ.

مثال ذلك: رَجُلٌ أَمَامَهُ رُزٌّ يَأْكُلُهُ، فهل نقول: كلِّما أَكَلْتَ لُقْمَةً قل: الحمد لله، أو السُّنَّةُ أَنْ تَحْمَدَ اللَّهَ إِذَا فَرَّغْتَ نَهائياً؟ الجواب: الثاني.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، رقم (٢٧٣٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= كذلك -أيضاً- رَجُلٌ يَأْكُلُ تَمْرًا، فلا تقولُ له: احمَدِ اللهَ كُلَّمَا أَكَلْتَ تَمْرَةً، فما دَامَتْ أَكْلَةً واحدةً، سَمَّ عندَ أوَّلِها، واحمَدَ عندَ آخِرِها.

قوله: «وَأَكْلُهُ مِمَّا يَلِيهِ» هذا إذا كان معه أحدٌ، فإنَّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا يَلِيهِ؛ لقولِ النبي ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو رَبيبُهُ: «وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(١) ولأنَّ هذا مِنَ الْمُرُوءَةِ وَالْأَدَبِ.

لكن إذا كان وحدهُ فله أن يأكلَ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ، ولكن لا يأكلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ؛ لأنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي أَعْلَاهَا، فَيَأْكُلُ مِنَ الْجَوَانِبِ، ولا حَرَجَ.

واستثنى العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا كان الأكلُ أنواعًا فلا بأس أن يأخذَ مِمَّا لا يليه^(٢)، وقد جاءتْ بِذلك السُّنَّةُ^(٣)، كما لو كان على الطَّعامِ لَحْمٌ، فاللَّحْمُ فِي الْوَسْطِ، فله أن يَتَنَاوَلَ منه، وكذلك لو فُرِضَ أنَّ الْمَائِدَةَ فيها أنواعٌ مِنَ الْإِدَامِ، ويوجدُ نَوْعٌ يَلِي صَاحِبَهُ، ونَوْعٌ لا يَلِيهِ، فله أن يَتَنَاوَلَ منه، لكن هنا يَحْسُنُ أَنْ سَتَأْذَنَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كِمَالِ الْأَدَبِ.

قوله: «بِيَمِينِهِ» يعني: يُسِّنُّ أَكْلَهُ بِيَمِينِهِ؛ لقولِ النبي ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُلْ بِيَمِينِكَ»^(٤) وهذا الذي ذَكَرَهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هو المشهورُ مِنْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، رقم (٥٣٧٦)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢٢)، من حديث عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٢٣).

(٣) أخرج الترمذي: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في التسمية في الطعام، رقم (١٨٤٨)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليك، رقم (٣٢٧٤)، من حديث عكراش بن ذؤيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى النبي ﷺ بجفنة كثيرة الثريد والودك، فأقبلنا نأكل منها، فخطبت يدي في نواحيها، فقال: «يا عكراش كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد» ثم أتينا بطبق فيه ألوان من الرطب، فجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق، وقال: «يا عكراش كل من حيث شئت، فإنه غير لون واحد».

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، رقم (٥٣٧٦)، ومسلم: =

= المذهب^(١) أن الأكل باليمين أفضل من الأكل باليسار.

والقول الراجح في هذه المسألة: أن الأكل باليمين واجب، ودليل هذا أن النبي ﷺ نهى عن الأكل بالشمال، وقال: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»^(٢) وقد ثبتنا عن اتباع خطوات الشيطان. والعجب أن بعض السفهاء متنا - معشر المسلمين - يرون أن الأكل بالشمال تقدم، فلا أدري كيف يرونه كذلك وهم إنما يقلّدون الكفار بهذا الفعل الرديء ولا يستفيدون من سبقهم في الصناعات المفيدة؟! ولكن هذا من إملاء الشيطان ولا شك، فما دام الشيطان يأكل بشماله فإنه يحب من بني آدم أن يتابعوه على هذا.

فالصواب: أن الأكل بالشمال حرام إلا لعذر، وأكل رجل بشماله عند النبي ﷺ فنهاه، وقال: «كُلْ بِيَمِينِكَ» قال: لَا أَسْتَطِيعُ، يعني لَا يَسْتَطِيعُ نَفْسِيًّا؛ لَأَنَّهُ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ - والعياذ بالله - فقال النبي ﷺ: «لَا اسْتَطَعْتَ» فما رَفَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ إِلَى فِيهِ أَبَدًا^(٣)؛ لأن الله تعالى أجاب دعاء النبي ﷺ؛ لَأَنَّهُ بَحَقٌّ، وهذا نوع من التعزير غريب، أن يُعزَّرَ الإنسان بأن يدعى عليه بما يُشبه مَعْصِيَتَهُ؛ لأنَّ التَّعْزِيرَ التَّأْدِيبُ بأي نوع كان.

فإن قال قائل: إذا كان الإنسان يأكل طعامًا، وأراد أن يشرب، فإن أخذ باليمين تَلَوَّثَ الإِنَاءُ بِالطَّعَامِ، وهذا ربما يُكرِّهه غيره أن يشرب به، فهل هذا يُبيح للإنسان أن يشرب بالشمال؟

= كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢٢)، من حديث عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) انظر: المغني (٢١٢/١٠)، وشرح منتهى الإرادات (٢٩٥/٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم (٢٠٢١)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الجواب: لا؛ لأنَّ المحرَّم لا يُباح إلَّا للضرورة، وهذا ليس بضرورة، ويستطيع الإنسان أن يُمسِكَ هذا الإناء من أسفلِهِ، فإن كان كبيرًا يَضَعُهُ على الرَّاحَةِ وَيَشْرَبُ، وإن كان كَأَسًا فهو سَهْلٌ؛ لأنَّ الكَأْسَ يُمكنُ للسَّبَّابَةِ والإِبْهَامِ الإحاطَةُ به، فيُمسِكُهُ منَ الأسْفَلِ وَيَشْرَبُ.

على أنَّنا في الوقتِ الحاضرِ يَسَّرَ اللهُ الأمرَ، وزالتْ هذه العِلَّةُ نهائيًّا بكُؤُوسِ البلاستيك، فهذا الكَأْسُ لا يَشْرَبُ به غَيْرُكَ؛ لأنَّهُ سَيُزْمَى، لكنَّ هذا كُلُّهُ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ يَتَحَجَّجُ به بعضُ النَّاسِ.

قوله: «ثَلَاثُ أَصَابِعَ» أي: ينبغي أن يأكلَ الطَّعَامَ ثَلَاثَ أَصَابِعَ: الإِبْهَامَ والوَسْطَى والسَّبَّابَةَ، هذا إذا أمْكَنَ، لكن إذا كان لا يُمكنُ الأَكْلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، كالرُّزِّ -مثلاً- فَإِنَّهُ يَأْكُلُ بما يُمكنُ، وجاءتِ السُّنَّةُ بذلك؛ لأنَّ الأَكْلَ بالأَصَابِعِ كُلِّهَا يَدُلُّ على الشَّرِّهِ والجَشَعِ، لا سِيَّما إذا كان معه أحدٌ.

والعجبُ أنَّ بعضَ النَّاسِ استنبطَ مِنْ هذا النَّصِّ أَنَّهُ ينبغي أن يأكلَ اللَّحْمَ بِالشُّوْكَه، وغيرَ اللَّحْمِ بِالمِلْعَقَةِ، قال: لأنَّهُ يُمسِكُ الشُّوْكَهَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، والمِلْعَقَةُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، سبحانَ اللهِ! نحنُ لا يَضُرُّنا في الوقتِ الحاضرِ إلَّا الأفْهَامُ الخاطِئَةُ!

فهذا لا يُقال: أَكَلْ بالأَصَابِعِ، وإنَّما بِالشُّوْكَه وبالمِلْعَقَةِ، والعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ مع قولِهِم: إِنَّهُ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ قالوا: لا بأسَ بالأَكْلِ بِالمِلْعَقَةِ، قال شارحُ الإقْناع^(١): وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الإمامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ: «أَكْرَهُ كُلَّ مُحَدِّثٍ» أَنَّهُ يُكْرَهُ الأَكْلُ بِالمِلْعَقَةِ؛ لأنَّها مُحَدَّثَةٌ، ونحنُ لا نرى كراهَةَ الأَكْلِ بِالمِلْعَقَةِ، لكن لا نرى أنَّ الأَكْلَ بها يعني الأَكْلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الْأَكْلَ بِالْمِلْعَقَةِ لَا بِأَسِّ بِهِ، لَا سِيَّما مَعَ دُعَاءِ الْحَاجَةِ، وَقَدْ حَدَّثَنِي
بَعْضُ النَّاسِ عَنْ شَخْصٍ لَهُ وَزْنُهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ جَمَاعَةٍ كَانُوا يَأْكُلُونَ بِالْمِلْعَقَةِ وَهُوَ يَأْكُلُ بِيَدِهِ،
فَقَالُوا لَهُ: يَا فُلَانُ لِمَاذَا لَا تَأْكُلُ بِالْمِلْعَقَةِ؟ قَالَ: أَنَا أَكُلُ بِمِلْعَقَةٍ لَا يَأْكُلُ بِهَا إِلَّا أَنَا، وَأَنْتُمْ
تَأْكُلُونَ بِمِلْعَقَةٍ كُلُّ النَّاسِ يَأْكُلُونَ بِهَا، وَأَنَا أَيْضًا أَكُلُ بِمِلْعَقَةٍ بَاشَرْتُ تَنْظِيفَهَا، وَأَنْتُمْ
تَأْكُلُونَ بِمِلْعَقَةٍ مَا بَاشَرْتُمْ تَنْظِيفَهَا، فَرَبِّمَا يَكُونُ مَنْ نَظَّفَهَا نَظْفًا جَيِّدًا وَرَبِّمَا لَمْ يُنَظَّفْهَا.
وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ، لَكِنْ كَمَا قِيلَ^(١):

لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا

فَنَحْنُ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُنْكَرَ الْأَكْلَ بِالْمِلْعَقَةِ، لَكِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ هُوَ السُّنَّةُ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ
بثَلَاثِ أَصَابِعَ.

قَوْلُهُ: «وَتَخْلِيلُ مَا عَلِقَ بِأَسْنَانِهِ» لِأَنَّ بَقَاءَ هَذَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ يَضُرُّ بِهَا، وَبِاللِّثَةِ، وَرَبِّمَا
يُجَدِّثُ بِهِ رَائِحَةً كَرِيهَةً، وَدَفْعَ الْمُؤْذِي مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْنُونَةِ.

قَوْلُهُ: «وَمَسْحُ الصَّحْفَةِ» وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، يَعْنِي أَنْ تَمْسَحَهَا مِنْ
بَقِيَّةِ الطَّعَامِ وَتَلْعَقَ أَصَابِعَكَ أَيْضًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ
الْبَرَكَهَ»^(٢).

قَوْلُهُ: «وَأَكْلُ مَا تَنَاطَرَ» وَهَذَا سُنَّةٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ بَعْدَ إِزَالَةِ مَا فِيهِ مِنْ أَدَى، مِثْلُ
لَوْ سَقَطَتْ تَمْرَةٌ، أَوْ قِطْعَةٌ مِنَ الطَّعَامِ، فَخُذْهَا وَامْسَحْ مَا بِهَا مِنْ أَدَى ثُمَّ كُلْهَا، قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «وَلَا تَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ»^(٣) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ مَا تَنَاطَرَ إِذَا لَمْ يُوَكَّلْ،

(١) صدر بيت للممتني. انظر ديوانه: (ص: ٣٧٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع... رقم (٢٠٣٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع... رقم (٢٠٣٣) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وأما إذا لم يُمكن أكل ما تناثر فإنه يُترك.

قوله: «وَعَصَّ طَرَفَهُ عَنْ جَلِيسِهِ» وهذا أيضا من الآداب، أن يَغْصَّ طَرَفَهُ عَنْ جَلِيسِهِ الذي يأكل معه، فلا تَجْلِسُ تَنْظُرُ ما أَكَلَ هذا، وما أَخَذَ هذا، وَتَجْلِسُ تَرَاقِبُهُ مِنْ حِينَ يَأْخُذُ الشَّيْءَ حَتَّى يَضَعَهُ فِي فَمِهِ، فهذا ليس مِنَ الْآدَبِ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ يَتَّقِدُونَ هذا.

قوله: «وَشَرِبُهُ ثَلَاثًا مَصًّا» أي: سُنَّ أَنْ يَشْرَبَ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ^(١)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا شَرِبَ شَرِبَ مَصًّا، وَقَالَ: «إِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ»^(٢) ففیه ثلاث فوائد، وينبغي أن يكون ذلك مَصًّا لا جَرْعًا؛ وذلك لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُشْرَبُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِذَا عَطِشَ الْإِنْسَانُ، وَالْعَطَشُ النَّهَابُ الْمَعْدَةُ وَحَرَارَتُهَا، فَإِذَا جَاءَهَا الْمَاءُ جَرْعًا فَإِنَّهُ يُؤْثِرُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَصْطَدِّمُ الْبَارِدَ بِالْحَارِّ، فَإِذَا صَارَ مَصًّا صَارَ الَّذِي يَنْزِلُ خَفِيفًا يَسِيرًا، وَيَكْتَسِبُ حَرَارَةً مِنَ الْفَمِ إِلَى الْمَعْدَةِ، فَيَرِدُ عَلَى الْمَعْدَةِ وَهُوَ سَاخِنٌ مُنَاسِبٌ لَهَا.

ويكون ثَلَاثًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ» ولذلك يقول العارفون: إِنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ شَخْصًا عَطْشَانَ جِدًّا لَا تُعْطِيهِ الْمَاءَ دَفْعَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّهُ يَهْلِكُ، لَكِنْ أَعْطِهِ شَرْبَةً وَجَرْعَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ تَمَهَّلْ قَلِيلًا، ثُمَّ أَعْطِهِ الثَّانِيَةَ، وَهَكَذَا؛ لثَلَاثًا يَهْلِكُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الشرب بنفسين أو ثلاثة، رقم (٥٦٣١)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب كراهة التنفس في نفس الإناء، رقم (٢٠٢٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢/ رقم ١٢٤٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٩٥) من حديث بهز قال: كان النبي ﷺ يستاك عرضا، ويشرب مصا، ويتنفس ثلاثا، ويقول: «هو أهنا، وأمرأ، وأبرأ».

وأخرج مسلم: كتاب الأشربة، باب كراهة التنفس في نفس الإناء، رقم (٢٠٢٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان رسول الله ﷺ يتنفس في الشراب ثلاثا، ويقول: «إنه أروى وأبرأ وأمرأ».

وقوله: «مَصًّا» هذا بالنسبة للماء، وأمَّا اللَّبَنُ والمرقُ وما أشبههما فإنه يُعَبَّ عَبًّا، والفرق بينهما ظاهر؛ لأنَّ الماء جافٌّ، وليس فيه دُهونةٌ، ولا شيءٌ مُناسبٌ للمعدة، فكان الأولى أن يأتيها شيئًا فشيئًا، بخلاف اللَّبَنِ وشبهه فتعبه عَبًّا، ولكن بثلاثة أنفاسٍ.

قوله: «وَيَتَنَفَّسُ خَارِجَ الْإِنَاءِ» فيكره أن يتنفس في الإناء، يعني: لو فرض أن رجلاً نفسه قليلٌ، ولا يضرب عن النفس، وأراد أن يتنفس، فلينبِ الإناء عن فيه ثم يتنفس.

قوله: «وَكُرِهَ شُرْبُهُ مِنْ فَمِ سِقَاءٍ» لأنَّ النبي ﷺ نهى عن ذلك^(١)، ولأنه قد يكون في السِّقَاءِ أشياء مؤذية لا يدري عنها، فإذا صبَّ الماء في الإناء فإنه ينظر إلى الماء، هل فيه أشياء مؤذية أو لا؟ وممَّا يؤذي «العلقة» وهي دودة حمراء تتغذى من الماء، فإذا شرب الإنسان من ماء فيه علقَةٌ، ودخلت إلى جوفه، فأحيانًا تلتصق على جدار المريء، أو ما قبله، وأحيانًا تنزل إلى المعدة، فتلتصق به وتعضه وتتغذى منه، ثم تكبر وتتضخم حتى تسدَّ النفس تمامًا؛ ولهذا أحيانًا قد يهلكون بها.

قوله: «وَفِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ بِلَا عَادَةٍ» أي: يكره الشرب في أثناء الطعام بلا عادة، فإن كان الإنسان اعتاد هذا فلا بأس، قال بعضهم: ويكره -أيضًا- بعد الطعام مباشرة بلا عادة. وقوله: «بِلَا عَادَةٍ» يفهم منه أن المسألة ترجع إلى ناحية طبيَّة، قالوا: لأنَّ الشرب أثناء الطعام يفسده، وتزول به منفعته، وكذلك إذا شرب مباشرة، فإذا كان قد اعتاد هذا فإنه لا يضره.

وقال بعضهم أيضًا: إنه إذا شرب أثناء الطعام فإنه يشعر أن معدته كالسقاء ترجج، أمَّا إذا كان هناك عادة، فالعادات لها طبائع ثابتة، فكثير من الناس لا يهضمه أن

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الشرب من فم السقاء، رقم (٥٦٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= يَشْرَبُ أَثْنَاءَ الطَّعَامِ أو بعده مُبَاشَرَةً، فلا يُضَرُّهُ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ.

ثم إِنَّ الطَّعَامَ إِذَا كَانَ حَارًّا وَالْمَاءُ بَارِدًا صَارَ هُنَاكَ مَضَرَّةً مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ وُرُودُ الْبَارِدِ عَلَى الْحَارِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَارَّ يَوْجِبُ تَمَدُّدَ الْعُرُوقِ وَالْجُلْدِ، فَإِذَا جَاءَ الْبَارِدُ تَقَلَّصَ بَسْرَعَةٍ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ خَطَرٌ.

قَوْلُهُ: «وَإِذَا شَرِبَ نَاوَلَهُ الْأَيْمَنَ» اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ^(١) وَهَذَا إِذَا كَانَ الْإِنَاءُ وَاحِدًا، أَمَّا إِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِنَاءٌ، فَلَا مَرُ وَاضِحٌ.

وَلَكِنْ إِذَا دَخَلَ السَّاقِي بَمَنْ يَبْدَأُ؟ هَلْ يَبْدَأُ بَمَنْ هُوَ عَنْ يَمِينِهِ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ، أَوْ بِالَّذِي أَمَامَهُ؟

نَقُولُ: يَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ^(٢)، وَلَا يَبْدَأُ بَمَنْ هُوَ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ عِنْدِ الْبَابِ، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا دَخَلَ صَافِحَ كُلِّ مَنْ فِي الْمَجْلِسِ مِنْ أَوَّلِ وَاحِدٍ عَنِ الْيَمِينِ إِلَى آخِرِ وَاحِدٍ عَنِ الْيَسَارِ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمُرُورِ بِالنَّاسِ وَمُصَافَحَتِهِمْ، وَلَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَبْدَأُ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ الَّذِي عِنْدَ الْبَابِ، وَهُوَ أَضْعَفُ الْقَوْمِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمَنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ جَلَسَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ^(٣)، وَلَا يَمُرُّ عَلَى النَّاسِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ فِي الشَّرْبِ، رَقْمُ (٢٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ إِدَارَةِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ وَنَحْوَهُمَا عَنْ يَمِينِ الْمُبْتَدِئِ، رَقْمُ (٢٠٢٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٢٤٢٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٧٨٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَقَى قَالَ: «ابْدُؤُوا بِالْكَبِيرِ، أَوْ بِالْأَكْبَرِ».

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّائِلِ (٣٣٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٤١٤ / ٢٢)، وَابِيهَقِي فِي شُعْبِ الْإِبْيَانِ (١٣٦٢) مِنْ حَدِيثِ هَنْدِ بْنِ أَبِي هَالَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما الثاني: فلأن النبي ﷺ كان معه مسواك يتسوك به، فأراد أن يُناولَهُ الأَصْغَرَ، فقل له: كَبِّرْ، فأعطاه الأَكْبَرَ^(١).

وعلى هذا: فإذا كان الإنسان مُقْبِلًا على النَّاسِ يَبْدَأُ بِالْأَكْبَرِ، أمَّا إذا كان بيده إناء وأراد أن يُناولَهُ فَيَبْدَأُ بِالْيَمِينِ، فإذا كان عن يَمِينِهِ واحدٌ وعن يَسَارِهِ واحدٌ فَيُعْطَى الْأَيْمَنَ.

قوله: «وَيُسْنُ غَسْلَ يَدَيْهِ قَبْلَ طَعَامٍ» أي: يُسْنُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ قَبْلَ الطَّعَامِ، وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها، هل من السُّنَّةِ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ قَبْلَ الطَّعَامِ مُطْلَقًا، أو إذا كان هناك حاجة؟

الظاهر: التَّفْصِيلُ، فإذا كان هناك حاجةٌ فَاغْسِلْ يَدَيْكَ، ومن الحاجة أن تكون قد لَمَسْتَ شَيْئًا تَتَلَوَّثُ به يَدُكَ، أو كَثُرَ سَلَامُ النَّاسِ عَلَيْكَ، فَأَحْسَنْتَ بَرَاءَةَ كَرِيهَةٍ، فهنا الأفضل أَنْ تَغْسِلَ يَدَيْكَ، وإلا فلا حاجة.

قوله: «مُتَقَدِّمًا بِهِ رَبَّهُ» يعني: أَنْ الذي يَتَقَدَّمُ فِي غَسْلِ يَدَيْهِ هُوَ رَبُّ الْبَيْتِ.

قوله: «وَبَعْدَهُ مُتَأَخِّرًا بِهِ رَبَّهُ» أي: أَنَّهُ فِي آخِرِ الطَّعَامِ يَكُونُ رَبُّ الْبَيْتِ آخِرَ النَّاسِ غَسْلًا لِيَدَيْهِ. وهذه راجعةٌ لِلْعُرْفِ وَالْمُرُوءَةِ، وَفِي وَقْتِنَا: فَالْغَالِبُ أَنَّ رَبَّ الْبَيْتِ لَا يُشَارِكُ النَّاسَ.

قوله: «وَكُرِّهَ رَدُّ شَيْءٍ مِنْ فَمِهِ إِلَى الْإِنَاءِ» لَأَنَّ هَذَا خِلَافُ الْمُرُوءَةِ، وَيُكْرَهُ الطَّعَامُ لِلنَّاسِ، وَالْإِنْسَانُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَعَاطَلَ مُعَامَلَةً طَيِّبَةً مَعَ النَّاسِ، وَيَتَأَدَّبَ بِالْأَدَبِ الرَّفِيعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب دفع السواك إلى الأكبر، رقم (٢٤٦) معلقا بصيغة الجزم، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ، رقم (٢٢٧١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= أمّا إذا كانت ثمرة أو لقمة فهي أشدّ وأشدّ، ومن ذلك أيضًا أن يأخذ قطعة اللحم يريد أكلها، فيجدها قاسية فيردّها في الإناء، فهذا مكروه وخلاف المروءة. قوله: «وأكله حارًا» أي: يكره أكل الحارّ الشديد، والذي تتألم منه المعدة، والطعام يمرّ على ثلاثة أشياء: اليد، والفم، والمعدة، فليد تحسّ بالحرّ أكثر؛ لأنها لم تتعوّد على الحارّ، فأحيانًا يكون الطعام حارًا في اليد، ويدخله الإنسان في فيه فما يتأثر، وبعض الناس إذا كان الطعام حارًا في الفم وتأثر به، أنزله بسُرعة إلى المعدة، وهذا غلط؛ لأنّ هذا يوجب أن تنصهر المعدة ويحدث فيها قرحة؛ ولهذا أرى أنّ صاحب البيت إذا رأى أنّ الطعام حارٌّ فإنه يضرب حتى يبرد، ثم يقدّمه للضيوف؛ لئلا يضربهم وهم لا يشعرون.

قوله: «أو من وسط الصفحة» كذلك يكره أن يأكل من وسط الصفحة؛ لأنّ النبي ﷺ نهى عن ذلك، وقال: «إِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزِلُ فِي أَعْلَاهَا»^(١).

قوله: «أو أعلاها» الغالب أن الأعلى هو الأوسط، وإذا كانت سواء - كما في صحن الرزّ - فلا يأكل من الوسط.

قوله: «وفعله ما يستقذره من غيره» هذه مهمّة جدّ، والمعنى أنّك لو فعل غيرك هذا لرايته قدرًا، فلا تفعل مثله، وهذا مأخوذ من قول الرسول ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٢)، ومن قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرْخَرَخَ عَنِ النَّارِ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل من أعلى الصفحة، رقم (٣٧٧٢)، والترمذي:

كتاب الأطعمة، باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام، رقم (١٨٠٥)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة،

باب النهي عن الأكل من ذروة الثريد، رقم (٣٢٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب =

= وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلَتَاتِهِ مِثْنَتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»^(١).

قوله: «وَمَذْخُ طَعَامِهِ وَتَقْوِيمُهُ» أي: أن هذا مكروه؛ لأنه يَمُنُّ به على الضَّيفِ.

قوله: «وَعَيْبُ الطَّعَامِ» أي: أنه مكروه، وكان النبي ﷺ لا يعيبُ الطَّعَامَ، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه^(٢) أمّا أن تعيبه وتقول: طَعَامُكَ مَالِحٌ! وشايك مُرٌّ! وتَمْرَكَ حَشَفٌ! فهذا مكروه، أمّا إن أراد أن يعيبه عند أهله؛ حتى لا يعودوا لمثل ذلك، فهذا جائز، بل هو من التَّعليم، وهنا لم يعيب الطَّعَامَ، ولكن عاب صَنْعَةَ أَهْلِهِ.

قوله: «وَقَرَانٌ فِي تَمْرٍ» أي: يُكره أن يأكل تَمْرَيْنِ جَمِيعًا^(٣).

قوله: «مُطْلَقًا» أي سواء كان معه مُشَارِكٌ أم لا، وبعضُ العلماء يقول: إن لم يكن معه مُشَارِكٌ فهو حُرٌّ، يقرن بين اثنتين أو ثلاث، أمّا إن كان معه أحدٌ فيكره ذلك؛ لأنه سيأكل أكثر من صاحبه، فيكون في ذلك ظُلْمٌ.

= الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم (١٨٤٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب ما عاب النبي ﷺ طعاما، رقم (٥٤٠٩)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب لا يعيب الطعام، رقم (٢٠٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب القران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، رقم (٢٤٨٩)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة إلا بإذن أصحابه، رقم (٢٠٤٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى النبي ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا، حتى يستأذن أصحابه».

= وأما كراهته إذا كان وحده فلائته يدل على الشره، وأيضاً ربما غص بذلك فينضّر. وقوله: «تمرّ» اخترازا مما دون التمر كالعنب والفستق، فإنه يجوز القرآن فيه، إلا إذا كان معه أحد يضيق عليه، فلا يفعل.

قوله: «وأن ينجأ قوما عند وضع طعامهم تعمداً» وهذا ما يسمى بالطفيل، فإذا ظن أنهم قدموا الطعام فاجأهم؛ حتى لا يستطيعوا أن يقولوا له شيئاً.

فمثل هذا يكره؛ لأنه أولاً: دناءة، وثانياً: أن فيه إخراجاً لأهل البيت.

أما إذا كان عن غير عمد، كإنسان أراد أن يزور صاحبه، فدخل وجدهم على الطعام، فهذا لا بأس به.

قوله: «وأكله كثيراً بحيث يؤذيه» أي: أن ذلك يكره، وعلامة الأذى أن يضيق النفس، ويتعب عند القيام، والاضطجاع، وما أشبه ذلك.

واختار شيخ الإسلام رحمه الله أن هذا حرام، وهو الصواب، فلا يجوز للإنسان أن يأكل أكلًا يؤذيه^(١).

قوله: «أو قليلاً بحيث يضره» الأكل القليل يُنظر، إذا كان البدن يتغذى به فهذا خير؛ لقول النبي ﷺ: «بحسب ابن آدم لقيمت يُقْمَنَ صُلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثُ لَطْعَامِهِ، وَثُلُثُ لَشْرَابِهِ، وَثُلُثُ لِنَفْسِهِ»^(٢).

(١) انظر: الفروع (٨/٣٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية الأكل، رقم (٢٣٨٠)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع، رقم (٣٣٤٩) من حديث المقدم بن معد يكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

= فكونك تأكل قليلاً ثم تعود إلى الأكل قريباً أحسن من كونك تأكل كثيراً ثم تتأخر إلى العودة إلى الأكل؛ ولهذا نسمع عن بعض الأمم أنهم يأكلون قليلاً، ثم يرجعون إلى الأكل عن قريب، فتجدهم يأكلون في اليوم والليلة خمس مرات، ويقولون: هذا أصح للبدن، وما هذا ببعيد؛ لأن الحديث السابق يدل عليه؛ لأنه إذا صار الطعام قليلاً كان هضمه من المعدة يسيراً وسهولة، ولا يشق عليها، وإذا هضمته وطلبت طعاماً فكل، فلن يضرَكَ.

ولكن أكثر الناس لا يقدر على هذا، فإذا جلس على الطعام لا بد أن يملأ البطن، وهذا أحياناً لا بأس به، أي: أن تملأ بطنك بالطعام حتى لا تجد مكاناً للطعام، كما جاء ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد كان فقيراً، وكان يصحب النبي ﷺ على سبع بطنيه.

وفي يوم من الأيام خرج الناس من المسجد، فجعل إذا لقي أحداً يسأله: ما الذي بعد آية كذا؟ وهو يريد بذلك: أن يدعى من أحدهم، ولكن لم يدعه أحد إلى بيته، حتى خرج رسول الله ﷺ قال: فلما رأي تبسّم؛ لأنه عرف أن به جوعاً.

قال: فذهبت معه، فجيء إليه بقدر من لبن، فقال لي: «ادع أهل الصفة» يريد أن يسقيهم من اللبن، فقال أبو هريرة في نفسه: إذا دعوت أهل الصفة فماذا يبقى لي؟!!

ولكن لا بد لي من أمثال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فذهب ودعاهم، وكانوا أحياناً يبلغون ثمانين رجلاً، فجاءوا وشربوا كلهم من هذا الإناء، وبقي فيه شيء، وكان أبو هريرة رضي الله عنه هو ساقِيهم، فقال له النبي ﷺ: «اشرب أبا هريرة!» فشرب، ثم قال له:

= «اشْرَبَ» فشرب، حتى ما وَجَدَ مَكَانًا لِلْبَنِّ فِي بَطْنِهِ، فقال: والله يا رسول الله لا أَجِدُ له مَسَاغًا^(١).

فأخذ العلماء من هذا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَمْلَأَ بَطْنُهُ مِنَ الطَّعَامِ، لكنْ أحيانًا^(٢).
وانظر إلى البركة فهذا الإناء كفى أهل الصَّفة، وأبا هريرة، وبقيت فيه بَقِيَّةٌ،
وكان يقول: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ لي: أبا هريرة، وإنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاني أبا هرٍ، والأحسنُ
أبو هرٍ؛ لَأَنَّهُ مُكَبَّرٌ، ولَأَنَّهُا تَسْمِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ؛ ولهذا كان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَحْسَنُ الألقابِ عنده أبو تُرابٍ؛ لَأَنَّهُ كان نائِمًا يَوْمًا في المسجد، وقد علق التُّرابُ
بجِسمِهِ، فجعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ عَنْهُ التُّرابَ، ويقولُ له: «قُمْ أَبَا تُرابٍ!»^(٣).

وقال صاحبُ (الحاشية)^(٤): «وَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ تَرْكُ أَكْلِ الطَّيِّبَاتِ» وهذا صحيحٌ،
بل مِنَ السُّنَّةِ أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ، فقد جيء إلى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرِ طَيِّبٍ، فسأل عن مَصْدَرِهِ،
فقالوا: كُنَّا نَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ
أَكْلُ الطَّيِّبِ، وَلَكِنْ أُنْكَرَ عَلَيْهِمُ الرِّبَا^(٥)، وأقرَّهم على أَنَّهُمْ يُخْتَارُونَ لَهُ الطَّيِّبُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، رقم (٦٤٥٢)، من حديث
أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الفروع (٣٦٦/٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم (٣٧٠٣)، ومسلم: كتاب
فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٩)، من حديث سهل بن سعد
الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٤٢٤/٦).

(٥) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة،
باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٤)، من حديث وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال أصحاب الكهف: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ
أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: ١٩] فالتَّوَرَّعُ عَنْ أَكْلِ الطَّيِّبَاتِ خِلَافُ
سُنَّةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ.

لَكِنْ إِنْ لَزِمَ مِنْ أَكْلِ الطَّيِّبَاتِ الْخُرُوجُ إِلَى حُدِّ الْإِسْرَافِ، فَحِينَئِذٍ يُمْنَعُ، لَا لِأَنَّهُ
أَكَلَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ السَّرَفِ.

قَوْلُهُ: «وَمِنَ السَّرَفِ أَنْ يَأْكُلَ كُلُّ مَا اشْتَهَى» سَبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا لَيْسَ مِنَ السَّرَفِ،
بَلْ هُوَ مِنَ التَّنَعُّمِ بِنِعْمِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ نَعْمَ لَوْ اخْتَارَ أَشْيَاءَ غَالِيَةً لَا تَلِيْقُ بِمِثْلِهِ فَهَذَا صَحِيحٌ،
فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ نَظَرٌ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَذْهَبَ طَيِّبَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا، وَاسْتَمْتَعَ بِهَا، نَقَصَتْ دَرَجَاتُهُ فِي
الْآخِرَةِ لِلْأَخْبَارِ» لَا شَكَّ إِذَا تَلَهَّى بِطَيِّبَاتِ الدُّنْيَا عَنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ
ضَرَرٌ عَظِيمٌ.

قَوْلُهُ: «وَكُرِّهَ نَفْضُ يَدِهِ فِي الْقَصْعَةِ» لِأَنَّهُ يُقَدِّرُهَا عَلَى النَّاسِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَنَا
أَنْفَضُهَا فِي جِهَتِي؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ كَالرُّزِّ يَنْتَشِرُ فِي الْقَصْعَةِ.

قَوْلُهُ: «وَأَنْ يُقَدَّمَ إِلَيْهَا رَأْسُهُ عِنْدَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ فِي فَمِهِ» هَذَا أَيْضًا مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ
دَنَاءَةٌ.

قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَغْمِسَ اللَّقْمَةَ الدَّسِمَةَ فِي الْخَلِّ» الْخَلُّ عِبَارَةٌ عَنْ مَاءٍ يَوْضَعُ فِيهِ
زَبِيبٌ أَوْ تَمْرٌ؛ لِيُحْلِيَهُ، فَإِذَا وَضَعَ فِيهِ اللَّقْمَةَ الدَّسِمَةَ تَلَطَّخَ بِالدَّسَمِ، فَأَفْسَدَهُ عَلَى
النَّاسِ.

= قوله: «أَوِ الْحَلِّ فِي الدَّسَمِ فَقَدْ يَكْرَهُهُ غَيْرُهُ» وهذا كذلك؛ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَلُّ فِي إِنْاءٍ خَاصٍّ بِهِ، وَالدَّسَمُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي إِنْاءٍ خَاصٍّ بِهِ، فَإِذَا غَمَسَ فِيهِ الْخُبْزَ فِيهِ دَسَمٌ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَنْ يُفْسِدَهُ عَلَى أَحَدٍ، وَمِثْلُهُ الشَّيْءُ لَوْ غَمَسْتَ فِيهِ الْخُبْزَ الْمَدْهُونَ فَيَظْهَرُ أَثَرُ الدُّهْنِ فِيهِ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَشْرَبُ فِي إِنْاءٍ خَاصٍّ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَزَمَ بِالكَرَاهَةِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، فَهَلْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا سُنَّةٌ مَخْصُوصَةٌ؟

فَالْجَوَابُ: لَا نَعْلَمُ، وَلَكِنْ هُنَا شَيْءٌ عَامٌّ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبَوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(١)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٢) وَكُلُّ مَا يُخَالِفُ الْمُرُوءَةَ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْحَيَاءِ.

قَوْلُهُ: «وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَوَّلَ وَجْهُهُ عِنْدَ السَّعَالِ وَالْعُطَاسِ عَنِ الطَّعَامِ» السُّعَالُ أَيُّ: الْكُحَّةُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُبْعَدَ وَجْهُهُ عَنِ الطَّعَامِ؛ لِئَلَّا يُخْرِجَ شَيْءٌ مِنَ الرَّيْقِ، وَيَقَعَ فِي الطَّعَامِ، وَهَذَا حَقٌّ، وَالْعُطَاسُ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَلَكِنَّ قَوْلَهُ: «أَنْ يُحَوَّلَ وَجْهُهُ» أَيُّ: يَصْرِفُهُ عِنْدَ الْعُطَاسِ، هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الْأَعْصَابِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ الْعُطَاسُ يَهْزُ الْبَدَنَ كُلَّهُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الْغَارِ، رَقْمُ (٣٤٨٣، ٣٤٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ شُعْبِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٣٥) وَالْفَلْظُ لَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

= فلو التفت أثناء العطاس ربما اختلفت أعصاب الرقبة؛ ولهذا كره الأطباء أن ينحرف الإنسان عند العطاس، ولكن يفعل كما قال المؤلف: «يَبْعُدُ عَنْهُ، أَوْ يَجْعَلُ عَلَى فِيهِ شَيْئًا» وهذا من الآداب أن يغطي الإنسان وجهه عند العطاس، فيصع غترته أو ما أشبه ذلك على وجهه إذا أمكن.

قوله: «لَيْلًا يَخْرُجُ مِنْهُ مَا يَقَعُ فِي الطَّعَامِ» وهذا سبق.

قوله: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْمَسَ بَقِيَّةَ اللُّقْمَةِ الَّتِي أَكَلَ مِنْهَا فِي الْمَرْقَةِ» كإنسان أكل قطعة من خبز، ثم غمسه في المرق، فيكره، إلا إذا كان لا يأكل معه أحد فلا حرج.

قوله: «وَيُسْتَحَبُّ لِلْأَكْلِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَيَنْصَبَ الْيُمْنَى أَوْ يَتَرَبَّعَ» فيجلس على اليسرى وينصب اليمنى بساقها وفخذها؛ لئلا يتوطن كثيرا فيأكل كثيرا، أو يتربّع، ولكن ابن القيم رحمه الله ذكر في «زاد المعاد»^(١) أن التربع مكروه، وأنه داخل في قول النبي ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَبَرِّعًا»^(٢) وعلل ذلك بأن المترّبّع مُستوطنٌ أكثر، فربما يأكل كثيرا.

والجواب عن هذا أن يقال: الحديث لا يدل على هذا، فالتربع ليس اتكاء، ومسألة أنه إذا تربّع أكثر من الطعام هذه ترجع إلى الإنسان، ربما حتى لو جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى ربما يكثر من الطعام، فالظاهر أن التربع لا يكره.

قوله: «وَيَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ مَعَ جَمَاعَةٍ أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ قَبْلَهُمْ حَتَّى يَكْتَفُوا» خصوصًا

(١) زاد المعاد (٤/ ٢٠٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأطعمة، باب الأكل متكتا، رقم (٥٣٩٨) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه.

= إذا كان كبير القوم، أو صاحب البيت، فلا تقم قبلهم؛ لأنك إذا قمت قبلهم ربما يقومون حياءً، وهم لم يشبعوا، فكن آخر شخص.

وكان الناس فيما سبق يُبالغون في هذا غاية المبالغة، حتى إذا قام صبي من تحسين رجلاً على المائدة قاموا جميعاً، ولكن أخيراً صار لا يقوم الإنسان إلا إذا شبع، ويُعبرون عن هذه العادة بقولهم: سُعوديّة؛ لأنَّ أوَّل مَنْ سَنَّا - كما قيل - المَلِكُ عبدُ العزیز رَحْمَةُ اللَّهِ.

واقترح علينا بعض الناس في مجلس في الرياض أن تكون سُعوديّة في المُبتدأ والمُنْتَهَى، فالناس إذا حَضَرُوا على المائدة لا يَبْدُؤُونَ حتى يَتَكاملُوا ويَحْضُرُوا جميعاً، فيتأخرون كثيراً، فلماذا لا نقول: سُعوديّة في الأول، فمَنْ جَلَسَ أَكَلَ؟! وهذا الاقتراح أعجبني في الواقع، ولا يُعدُّ خلافاً للمروءة، كما قال الشاعر^(١):

وإنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ بِأعجلِهم إذْ أَجشَعُ الناسِ أعجلُ
لأنَّه إذا صارت عادة لم تكن جشعاً.

قوله: «وَأَنْ يُخْرَجَ مَعَ ضَيْفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ» أي: يُستحبُّ ذلك، وهذا - أيضاً - حَسَبَ العادة، فإذا كان الضَّيْفُ مِمَّنْ يرى أَنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُصَحَّبَ إلى البابِ فليكنْ، وإلا فلا حاجة.

قوله: «وَيَحْسُنُ أَنْ يَأْخُذَ بِرِكَابِهِ» هذا إذا جاء على بعير، فيأخذُ بِرِكَابِهِ حتى يسهلَ الرُّكُوبُ، وفي الوقتِ الحاضرِ يَفْتَحُ له بابَ السَّيَّارَةِ.

(١) البيت للشَّنْفَرَى الأَزْدِي، في ديوانه (ص: ٥٩).

= قوله: «وَيَنْبَغِي لِلضَّيْفِ -بَلْ لِكُلِّ أَحَدٍ- أَنْ يَتَوَاضَعَ فِي مَجْلِسِهِ» وَضِدُّ التَّوَاضُّعِ شَيْئَانِ:

الأول: الكِبَرُ، وهذا حَرَامٌ، بل مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَصْعَرَ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

الثاني: أَنْ لَا يَكُونَ مُتَكَبِّرًا وَلَا مُتَوَاضِعًا، بل طَبِيعِيًّا، وهذه حَالٌ جَائِزَةٌ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاضِعًا.

وهل مِنَ التَّوَاضُّعِ أَنْ يُقَدَّمَ اللَّحْمَ لِمَجْلِسِهِ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ؟
هذه -أيضا- تَرْجِعُ إِلَى الْعَادَاتِ، فَإِذَا جَرَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَاضُّعِ وَالْإِكْرَامِ فَافْعَلْ، وَإِلَّا فَلَا تَفْعَلْ، وكذلك لو قال لك جَلِيسُكَ: كُفَّ عَنْ هَذَا، فَلَا تُخْرِجْهُ، وَدَعَّهُ يَأْخُذُ كَمَا يُرِيدُ.

قوله: «وَأِنْ عَيْنَ لَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ مَكَانًا لَمْ يَتَعَدَّهُ».

هذا مِنَ الْأَدَبِ، فَإِذَا قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ: تَفَضَّلِ اجْلِسْ هُنَا، فَلَا يَقُولُ: لَا، وَإِذَا كَانَ رَجُلًا شَرِيفًا، وَذَا مَكَانَةٍ، وَأَجْلَسَهُ فِي مَكَانٍ لَا يَلِيقُ بِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْفُضَهُ؛ لِأَنَّهُ مَا أَكْرَمَهُ، فَلَا كَرَامَةً لَهُ.

وإِذَا قَالَ لِلدَّاخِلِ: اجْلِسْ هُنَا -أَي: فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ- وَلَكِنْ أَحَبَّ هَذَا الدَّاخِلُ أَنْ يَجْلِسَ فِي مَكَانٍ آخَرَ يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ جَمِيعِ الْحُضُورِ، فَهَلْ يَعْصِي صَاحِبَ الْبَيْتِ، وَنَقُولُ: لَا بَأْسَ؟ أَوْ نَقُولُ: أَنْتَ دَاخِلٌ بِإِذْنٍ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْتِ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَجْلِسَ فِي مَكَانٍ غَيْرِ الَّذِي عَيْنُهُ لَكَ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، وَلَكِنْ إِذَا رَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يَجْلِسَ وَسَطَ النَّاسِ دُونَ الْمُقَدِّمِ فَلَسْتَأْذَنْ.



بَابُ عَشْرَةَ^[١] النِّسَاءِ^[٢]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «عِشْرَةٌ»: الْعِشْرَةُ مأخوذةٌ مِنَ الْمَعَشَرِ والعشيرة، وما أشبه ذلك، وأصلها في اللغة الاجتماع، ومنه قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ»^(١) يُحَاطِبُ الْجَمْعَ، ومنه العشيرة؛ لأنها مُجْتَمِعَةٌ على أبٍ واحدٍ.

لكنَّ المراد هنا غير ما يُرادُ في اللغة، فالمرادُ بالعِشْرَةُ هنا المعاملةُ والائتِئامُ بين الزوجين.

[٢] قوله: «النِّسَاءِ»: المرادُ بالنِّسَاءِ هنا الزَّوجَاتُ، وليس عمومَ الإناث؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَأَمَهْتُ نِسَائِكُمْ﴾ أي: الزَّوجَاتِ، ﴿وَرَبَّيْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] أي: الزَّوجَاتِ، أمَّا قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فالمرادُ بالنِّسَاءِ هنا الإناثُ، وعلى هذا فكَلِمَةُ (النِّسَاءِ) تارة يُرادُ بها الزَّوجَاتُ، وتارة يُرادُ بها عمومُ النِّسَاءِ، حَسَبَ ما يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

فقول: «بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ» المرادُ به كيف يُعَاشِرُ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ؟ وكيف تُعَاشِرُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا؟

والحقيقةُ أَنَّهُ بَابٌ عَظِيمٌ، تَحِبُّ الْعِنَايَةُ بِهِ؛ لِأَنَّ تَطْبِيقَهُ مِنْ أَخْلَاقِ الْإِسْلَامِ، وَلِأَنَّ تَطْبِيقَهُ تَدْوِمُ بِهِ الْمَوَدَّةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَلِأَنَّ تَطْبِيقَهُ يُحْيَا بِهِ الزَّوْجَانِ حَيَاةً سَعِيدَةً،

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباء فليصم، رقم (٥٠٦٦)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، رقم (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ولأنَّ تَطْبِيقَهُ سَبَبٌ لِكَثْرَةِ الْوِلَادَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا حَسُنَتِ الْعِشْرَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ أَزْدَادَتِ الْمَحَبَّةُ، وَإِذَا أَزْدَادَتِ الْمَحَبَّةُ أَزْدَادَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَبِالْجَمَاعِ يَكُونُ الْأَوْلَادُ، فَالْمُعَاشَرَةُ أَمْرُهَا عَظِيمٌ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مُعَامَلَتَكَ لَزَوْجَتِكَ يَجِبُ أَنْ تُقَدَّرَ كَأَنَّ رَجُلًا زَوْجًا لَابْنَتِكَ، كَيْفَ يُعَامِلُهَا؟ فَهَلْ تَرْضَى أَنْ يُعَامِلَهَا بِالْجَفَاءِ وَالْقَسْوَةِ؟ الْجَوَابُ: لَا.

إِذَا: لَا تَرْضَى أَنْ تُعَامِلَ بَنَتَ النَّاسِ بِهَا لَا تَرْضَى أَنْ تُعَامَلَ بِه ابْنَتُكَ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَهَا كُلُّ إِنْسَانٍ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الزَّنا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرْضَى أَنْ يَزْنِيَ أَحَدُ بَاخِتِكَ، أَوْ بِنْتِكَ، أَوْ أُمَّكَ؟» قَالَ: لَا، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: بِكَذَا وَكَذَا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاكْرَهُ مَا كَرِهَ اللَّهُ، وَأَحِبَّ لِأَخِيكَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ»^(١).

وَهَذَا مِقْيَاسٌ عَقْلِيٌّ وَاضِحٌ جِدًّا، فَكَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَرْضَى أَنْ تَكُونَ ابْنَتُهُ تَحْتَ رَجُلٍ يُقَصِّرُ فِي حَقِّهَا، وَيُهِنُهَا، وَيَجْعَلُهَا كَالْأَمَةِ يَجْلِدُهَا جَلْدَ الْعَبْدِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُعَامَلَ زَوْجَتُهُ بِهَذَا، لَا بِالصِّلَفِ، وَالِاسْتِخْدَامِ الْخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ.

وَعَلَى الزَّوْجَةِ -أَيْضًا- أَنْ تُعَامَلَ زَوْجَهَا مُعَامَلَةً طَيِّبَةً، أَطْيَبَ مِنْ مُعَامَلَتِهِ لَهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الزَّوْجَ سَيِّدًا، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿وَأَلْفِيَا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٥٦)، وَابِيهَقِي (٩/ ١٦١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْفَرْقُ لِلْبِيهَقِيِّ.

يَلْزَمُ الزَّوْجَيْنِ الْعِشْرَةُ بِالْمَعْرُوفِ^[١]،

= سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴿[يوسف: ٢٥] وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى الزَّوْجَةَ أَسِيرَةً فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(١) و(عَوَانٍ) جمع عانية وهي الأسيرة.

فعلى كلِّ حالٍ: الواجبُ على الإنسان إذا كان يُحِبُّ أن يَحْيَا حياةً سَعِيدَةً مُطْمَئِنَّةً هَادِئَةً أَنْ يُعَاشِرَ زَوْجَتَهُ بِالْمَعْرُوفِ، وكذلك بالنسبة للزَّوْجَةِ مع زَوْجِهَا، وإلَّا ضَاعَتِ الْأُمُورُ، وصَارَتِ الْحَيَاةُ شَقَاءً، ثم هذا -أيضاً- يُؤَثِّرُ على الأولادِ، فالأولادُ إذا رَأَوْا الْمَشَاكِلَ بَيْنَ أُمَّهَم وَأَبِيهَم سَوْفَ يَتَأَلَّمُونَ وَيَتَزَعَّجُونَ، وإذا رَأَوْا الْأُلْفَةَ فَسَيَسْرُونَ، فعليك يا أخِي بِالْمُعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ.

[١] ولهذا قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«يَلْزَمُ الزَّوْجَيْنِ الْعِشْرَةُ بِالْمَعْرُوفِ» «يَلْزَمُ» بمعنى يَجِبُ، و«الزَّوْجَيْنِ» الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ «الْعِشْرَةُ» فَاعِلٌ يَلْزَمُ، يعني: الْمُعَاشَرَةُ بِالْمَعْرُوفِ، أي: بِمَا يُعْرَفُ شَرْعًا وَعُرْفًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] وهذا أَمْرٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، وَقَالَ: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فَأُثْبِتَ أَنَّ عَلَيْهِنَّ عِشْرَةً، فَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يُعَاشِرَ الْآخَرَ بِالْمَعْرُوفِ.

وقوله: «بِالْمَعْرُوفِ» يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ مَا عَرَفَهُ الشَّرْعُ وَأَقَرَّهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ وَعَرَفُوهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ بِالْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، مَا عَرَفَهُ الشَّرْعُ وَأَقَرَّهُ،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، وابن ماجه:

كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، من حديث عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

= وما اعتاده النَّاسُ وعرفوه، فلو اعتاد النَّاسُ أمرًا محرَّمًا فإنه لا يجوزُ العملُ به، ولو كان عادةً؛ لأنَّ الشرعَ لا يُغيرُهُ، وما سكَّت عنه الشرعُ ولكنَّ العرفَ يلزِمُ به فإنه يلزِمُ؛ لأنَّ هذا من تمامِ العقدِ، إذ العقودُ الجاريةُ بين النَّاسِ تتضمَّنُ كلَّ ما يستلزمُهُ هذا العقدُ شرعًا أو عرفًا.

فلو قالت الزَّوجةُ: أنت ما شرطتَ عليَّ أني أفعلُ كذا، نقولُ: لكنَّ مقتضى العقدِ عرفًا أن تفعلِي هذا الشيءَ.

ولو قال الزوجُ: يا فلانة اضعِي طعامًا فإنَّ معي رجالًا، فقالت: لا أضنعُ، أنا ما تزوجتُ إلَّا للاستمتاع فقط، أمَّا أن أخذمكَ فلا، فهل يلزمُها أو لا؟

نعم، يلزمُها؛ لأنَّ هذا مقتضى العرفِ، وما اطَّرد به العرفُ كالمشروطِ لفظًا، وبعضُهم يُعبرُ بقوله: الشرطُ العرفيُّ كالشرطِ اللفظيِّ.

وقوله: «يلزِمُ» أي لزومًا شرعيًا، وينبغي للإنسانِ في معاشرته لزوجه بالمعروف أن لا يقصدَ السَّعادةَ الدُّنيويَّةَ، والأُنسَ والمتعةَ فقط، بل ينوي مع ذلك التَّقَرُّبَ إلى الله تعالى بفعلٍ ما يجبُ، وهذا أمرٌ نَغْفُلُ عنه كثيرًا، فكثيرٌ من النَّاسِ في معاشرته لزوجه بالمعروف قصده أن تدومَ العشرةُ بينهما على الوجه الأكمل، ويغيبُ عن ذهنه أن يفعلَ ذلك تَقَرُّبًا إلى الله تعالى، وهذا كثيرًا ما ينساه، يُنسيه إياه الشَّياطينُ.

وعلى هذا: فينبغي أن تنوي بهذا أنك قائمٌ بأمرِ الله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وإذا نويتَ ذلك حصلَ لك الأمرُ الثاني، وهو دوامُ العشرة الطَّيِّبةِ، والمعاملة الطَّيِّبةِ، وكذلك بالنسبة للزَّوجةِ.

= وكذا كل ما أمر به الشرع ينبغي للإنسان عند فعله أن ينوي امتثال الأمر؛ ليكون عبادة، ففي الوضوء -مثلاً- إذا أردنا أن نتوضأ نقصد أن هذا شرط من شروط الصلاة، لا بد من القيام به، ونستحضر أننا نقوم بأمر الله تعالى في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قد نذكره أحياناً، ولكننا ننساه كثيراً.

وهل عندما نفعل هذا نشعر بأن الرسول ﷺ كأنه أمامنا، وأنا نقف به فنكون بذلك متبعين؟

هذا قد نفعله أحياناً، ولكنه يفوتنا كثيراً، فينبغي للإنسان أن يكون حازماً، لا تفوته الأمور والأجور بمثل هذه الغفلة.

وينبغي للإنسان أن يصبر على الزوجة، ولو رأى منها ما يكره؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] سبحانه الله! ما أبلغ القرآن! فلم يقل جلاً وعلاً: فعسى أن تكرهوهن، بل قال: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ أي شيء يكون.

فقد يكره الإنسان أن يذهب إلى بيت صاحبه، ويجعل الله في هذا الذهاب خيراً كثيراً، وقد يكره الإنسان أن يشتري شيئاً، ويشتريه وهو كاره، فيجعل الله فيه خيراً كثيراً؛ ولقول النبي ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»^(١) ونبه الرسول ﷺ على هذا بقوله: «لَا يَخْلِدُ أَحَدُكُمْ أَمْرَاتَهُ جِلْدَ الْعَبْدِ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ثُمَّ يُضَاجِعُهَا^(١).

والمرأة - كما هو معلوم - ناقصة عقل ودين، وقريبة العاطفة، كلمة منك تبعدها عنك بعد الثرىا، وكلمة تذكها منك حتى تكون إلى جنبك؛ فلهذا ينبغي للإنسان أن يراعي هذه الأحوال بينه وبين زوجته.

ولكن: نسأل الله السلامة، الآن لما كان عند الناس شيء من ضعف الإيمان، صار أقل شيء يوجد بينه وبين زوجته، وأقل غضب، ولو على أتفه الأشياء، تجده يغضب، ويطلق، وليته يطلق طلاقاً شرعياً، بل تجده يطلق زوجته وهي حائض، أو في طهر جامعها فيه، أو بدعيّاً بعده، وبعضهم يزيد على هذا، فيطهر منها، نسأل الله السلامة، كل هذا من ضعف الإيمان، وقلة التربية الإسلامية.

وينبغي للإنسان أن لا يغضب على كل شيء؛ لأنه لا بد أن يكون هناك قصور، حتى الإنسان في نفسه مقصّر، وليس صحيحاً أنه كامل من كل وجه، فهي -أيضاً- أولى بالتقصير.

أيضاً: يجب على الإنسان أن يقيس المساوي بالمحاسن، فبعض الزوجات إذا مرض زوجها قد لا تنام الليل، وتطيعه في أشياء كثيرة، ثم إذا فارقتها فمتى يجد زوجة؟! وإذا وجد يمكن أن تكون أسوأ من الأولى؛ لهذا على الإنسان أن يقدّر الأمور حتى يكون سيره مع أهله على الوجه الأكمل، والإنسان إذا عود نفسه حسن الأخلاق انضبط، وبذلك يستريح.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يكره من ضرب النساء، رقم (٥٢٠٤)، ومسلم، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٥٥) من حديث عبد الله بن زمعة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

وَيَحْرُمُ مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَلْزَمُهُ لِلْآخِرِ^[١]، وَالتَّكْرَرُ لِبَذْلِهِ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَحْرُمُ مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَلْزَمُهُ لِلْآخِرِ» الْمَطْلُ، أَي: التَّأْخِيرُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(١)، أَي: تَأْخِيرُ الْغَنِيِّ وَفَاءُ الدَّيْنِ ظُلْمٌ، فَيَحْرُمُ أَنْ يَمْطَلَ بِحَقِّ الْآخِرِ، فَتَقُولُ لَهُ زَوْجَتُهُ: أَنَا أُرِيدُ كِسْوَةً، يَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ تَمْضِي الْإِيَّامَ وَلَمْ يَأْتِهَا بِشَيْءٍ، وَالْمَرْأَةُ مُحْتَاجَةٌ، فَهَذَا حَرَامٌ عَلَيْهِ، يَجِبُ أَنْ يَسُدَّ حَاجَتَهَا.

صَحِيحٌ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَلَّمَ نَزَلَ فِي الشُّوقِ زَيٌّْ مِنَ الْأَزْيَاءِ، وَقَالَتْ: إِيْتَنِي بِهِ، أَنْ يَأْتِيَهَا بِهِ، فَبِهَذَا لَا يُطِيعُهَا؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا حَدَّ لَهَا، وَلَكِنَّ الشَّيْءَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ وَلَا يُيَا طَلَّ.

فَإِنْ مَنَعَ أَحَدُهُمَا مَا يَلْزَمُهُ بِالْكُلِّيَّةِ يَحْرُمُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ حَرَامًا فَالْمَنْعُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

[٢] قوله: «وَالْتَّكْرَرُ لِبَذْلِهِ» كَانَ يَأْتِيهَا بِمَا تَطْلُبُهُ وَتَحْتَاجُهُ وَلَكِنَّهُ يُعْطِيهَا إِيَّاهُ بَعْنِفٍ وَمِنَّةٍ، فَهَذَا -أَيْضًا- مُحَرَّمٌ، فَمَا دَامَ أَنَّ الْأَمْرَ وَاجِبٌ عَلَيْكَ فَلَا تَمَنَّ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَّانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ»^(٢).

كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ يَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تَمْطَلَ بِحَقِّ زَوْجِهَا، إِذَا أَمَرَهَا بِمَا يَجِبُ عَلَيْهَا لَمْ يَجْزَ لَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة، رقم (٢٢٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ^[١] لَزِمَ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ^[٢]

= فَأَبَتْ لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ^(١) والعياذُ باللهِ، فالمسألة ليست هيئَةً.

كذلك يَحْرُمُ عليها التَّكْرُّهُ في بَذْلِهِ، كَأَنْ تَبْذُلَ لَهُ مَا يَجِبُ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَالْعُبُوسِ، وَعَدَمِ انْطِلَاقِ الْوَجْهِ، وَإِذَا بُلِيَ الْإِنْسَانُ بِامْرَأَةٍ كَهَذِهِ يَعْطُهَا، وَيَهْجُرُهَا، وَيَضْرِبُهَا حَتَّى تَسْتَقِيمَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ﴾ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴿[النساء: ٣٤]﴾ فَيَعْطُهَا وَيَنْصَحُهَا وَيُرْشِدُهَا، وَاللَّهُ مَعَ النِّيَّةِ الطَّيِّبَةِ يُيسِّرُ الْأَمْرَ.

فَلَدَيْنَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: مَنَعُ مَا يَجِبُ، وَالْمُحَاطَلَةُ بِهِ، وَالتَّكْرُّهُ لَبْذْلِهِ، وَكُلُّ هَذَا مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّ الْحُقُوقَ يَجِبُ أَنْ تُؤَدَّى لِأَهْلِهَا بِدُونِ أَيِّ تَوَقُّفٍ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ مُقْصَرًا فِي النِّفْقَةِ، وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ، أَفْتَاهَا بِذَلِكَ سَيِّدُ الْمُفْتِينَ مِنَ الْبَشَرِ مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ جَاءَتْ هُنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَيْهِ، وَقَالَتْ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢).

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ» وَالْعَقْدُ يَتِمُّ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَزِمَ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ» أَيُّ: وَجَبَ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «الْحُرَّةُ» اخْتِرَازًا مِنَ الْأَمَةِ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، رَقْمُ (٥١٩٣)، وَمُسْلِمٌ:

كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ تَحْرِيمِ امْتِنَاعِهَا مِنْ فِرَاشِ زَوْجِهَا، رَقْمُ (١٤٣٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ، رَقْمُ (٢٢١١)، وَمُسْلِمٌ:

كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ قَضِيَةِ هِنْدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَقْمُ (١٧١٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الَّتِي يُوطَأُ مِنْهَا^(١).....

= وهذه المسألة لها أحوال أربعة:

أولاً: أن يَطْلُبَ الزَّوْجُ حُضُورَهَا إِلَى بَيْتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ تَحْضَرَ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ.

ثانياً: أن لا يَطْلُبَ بِلِسَانِهِ، لَكِنْ يَطْلُبُ بِحَالِهِ، بِمَعْنَى أَنْ تَوْجَدَ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرْغَبُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى بَيْتِهِ، فَيَلْزَمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ يَسْتَحْيِي أَنْ يَقُولَ: أَعْطُونِي الْبِنْتَ، لَكِنْ حَالُهُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا، إِمَّا أَنْ يَشْكُو التَّرَدُّدَ إِلَى بَيْتِ أَهْلِهَا، أَوْ يَقُولَ مِثْلًا: إِلَى مَتَى نَنْتَظِرُ؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثالثاً: أن يَطْلُبَ أَهْلُهَا أَنْ يَسْتَلِمَهَا؛ لِأَنَّهُ زَوْجُهَا، وَسُكْنَاهَا وَنَفَقَتُهَا عَلَيْهِ.

رابعاً: أن يَكُونَ هُنَاكَ سُكُوتٌ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْ أَهْلِهَا، فَالْأَمْرُ إِلَيْهِ، فَمَتَى شَاءَ طَلَبَ. [١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الَّتِي يُوطَأُ مِنْهَا» قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالسِّنِّ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَبْلُغُ تِسْعَ سِنِينَ، وَلَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا؛ لِصِغَرِ جِسْمِهَا، أَوْ نَحَافَتِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْ النِّسَاءِ مَنْ يَكُونُ لَهَا ثَمَانِ سِنِينَ، وَتَكُونُ صَالِحَةً لِلْوَطْءِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يُقَيَّدُ بِالسِّنِّ، بَلْ يُقَالُ: هِيَ الَّتِي يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا، فَهَذِهِ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ كَانَتْ حَائِضًا فَإِنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا، وَالْمَذْهَبُ لَا يَجِبُ^(١)، وَلَكِنْ هَذَا مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يُحْشَى مِنَ الزَّوْجِ، فَإِنْ حُشِيَ مِنْهُ، بِحَيْثُ نَعْرِفُ

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/٣٠٤).

فِي بَيْتِ الزَّوْجِ^[١] إِنْ طَلَبَهُ^[٢] وَلَمْ تَشْتَرِطْ دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا^[٣].....

= أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِذَاكَ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا الْمَرْأَةَ لَهُ رَبِّمَا يَطُؤُهَا، فَهَذِهِ لَا نُسَلِّمُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، كَذَلِكَ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَرِيضَةٌ، وَالزَّوْجُ مِمَّنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ، وَنَخْشَى عَلَيْهَا أَنْ يُجَامِعَهَا وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَيُضَرُّهَا ذَلِكَ، فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي بَيْتِ الزَّوْجِ» أَي: يَجِبُ أَنْ تُسَلِّمَ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ، وَهَذَا يُوَافِقُ عُرْفَ بَعْضِ الْبُلَادِ، فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ: دَعَوْهَا تَأْتِي لِلْبَيْتِ، قُلْنَا: يَلْزَمُ تَسْلِيمُهَا لَهُ فِي بَيْتِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ، فَإِنْ خَالَفَهَا تَرَجَّعَ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ، وَهِيَ «وَعَايَشُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» فَإِذَا كَانَ مِنَ عَادَةِ النَّاسِ أَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي يَأْتِي لِبَيْتِ الزَّوْجَةِ، فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ.

فَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اشْتَرَطَ لَوْجُوبِ تَسْلِيمِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ:
الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ حُرَّةً.

الثَّانِي: أَنْ يُوطَأَ مِثْلَهَا.

[٢] الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: «إِنْ طَلَبَهُ» أَي: يَطْلُبُ الزَّوْجُ تَسْلِيمَهَا.

[٣] الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: «وَلَمْ تَشْتَرِطْ دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا» إِذَا كَانَ بَيْتُ الزَّوْجِ فِي بَلَدٍ آخَرَ.

فَإِذَا تَمَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجَبَ تَسْلِيمُهَا، وَيَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا -أَيْضًا- أَنْ يَتَسَلَّمَهَا، فَإِنْ عَقَدَ عَلَيْهَا وَصَارَ كُلُّ يَوْمٍ يَقُولُ: الْيَوْمَ أَدْخُلُ، الْيَوْمَ أَدْخُلُ، فَإِنَّهُ إِذَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَدْخُلْ فَإِنَّ لَهَا الْفَسْخَ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ تَشْتَرِطْ دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهَا إِذَا اشْتَرَطَتْ دَارَهَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تُسَلِّمَ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا مِنَ الشُّرُوطِ الْجَائِزَةِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ:

وَإِذَا اسْتَمَهَلَ أَحَدُهُمَا أُمَّهُلَ الْعَادَّةَ وَجُوبًا^[١] لَا لِعَمَلِ جِهَازٍ^[٢].

= «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(١)؛ لَأَنَّ وُجُودَهَا فِي بَيْتِ الزَّوْجِ مِنْ حَقِّهِ، فَإِذَا أَسْقَطَهُ سَقَطَ.

وكذلك إذا اشترطت بلدها، كأن يكون الزوج في بلدٍ آخر، وطلب تسليمها فإنه لا يلزم؛ لأنها اشترطت بلدها، وقد التزم بهذا الشرط فلا يلزمها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِذَا اسْتَمَهَلَ أَحَدُهُمَا أُمَّهُلَ الْعَادَّةَ وَجُوبًا» أي: طلب الإمهال من الآخر، فمثلاً قال الزوج: أريد أن يكون الدُّخُولُ اللَّيْلَةَ الْمُقْبِلَةَ، فقالت: أمهلني حتى أُصلِحَ من أمري، أو قالوا: نريد أن يكون الدُّخُولُ اللَّيْلَةَ الْمُقْبِلَةَ، فقال: أمهلوني حتى أُصلِحَ أمري، يقول المؤلف: «أُمِّهَلَ الْعَادَّةَ» أي: أُمِّهَلَ إِمَّهَالَ الْعَادَّةِ.

وقوله: «وُجُوبًا» نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أي: إِمَّهَالًا وَجُوبًا، أو عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ، والتقدير: يَجِبُ وَجُوبًا.

والمعنى: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ بِهَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَّةُ، يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، بِحَسَبِ مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ، وَإِنَّا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

[٢] قوله: «لَا لِعَمَلِ جِهَازٍ» يعني: لو طلب الإمهال لِيُجَهَّزَ بَيْتُهُ لَزَوْجَتِهِ فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ تَجْهِيزَ الْبَيْتِ يُمَكِّنُ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْأَمَةِ لَيْلًا فَقَطْ^[١]،

ومثله -أيضا- لو كان الجهاز منها هي، تُريدُ أن تأتي معها بأواني البيت وما يُصلِحُهُ، وطلبت أن تمهل وأبى الزوج، فإنها لا تمهل؛ لأن هذا يمكنُ شراؤه بعد الدخول، فإذا جرت العادة أن هذا يكون مُصاحبا للمرأة فإنها تمهل؛ لأنه لا فرق بين ما يتعلق بذاتها، وما يتعلق بشؤون البيت.

[١] قوله رحمه الله: «وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْأَمَةِ لَيْلًا فَقَطْ» هذا مفهوم القيد الأول وهو قوله: «لَزِمَ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ» فالأمة يجب تسليمها في الليل فقط؛ لأنها في النهار مشغولة بخدمة سيدها، وما يتعلق بالنكاح عماده الليل دون النهار، فالسيد يقول: أنا أحتاج هذه الأمة في النهار لشغل البيت، والزوج يتمتع بها بالليل، هذا ما لم يشترط الزوج أن تسلم له ليلًا ونهارًا، فإذا اشترط ذلك، وقبل السيد، فهما على شرطهما.

والصحيح في هذه المسألة: أنه يلزم تسليمها؛ وذلك لأن حق الزوج طارئ على حق السيد، فهو مُقدّم عليه، وأن سيدها متى زوجها فقد انقطعت منافعها، فالزوج هو السيد، وإلا لقلنا: حتى الحرة إذا كان لها أب وأم يحتاجان إلى رعاية فإنه لا يجب تسليمها؛ لأن حق الوالدين واجب!! فنقول: متى تزوجت المرأة فسيدها زوجها تسلم إليه، سواء كانت حرة أو أمة.

لكن لو اشترط السيد على الزوج أن الأمة تبقى في النهار عنده فعلى ما شرط؛ لحديث: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحَلَّتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وَيُبَاشِرُهَا^(١) مَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا^(٢).....

[١] استأنف المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بَيَانَ شَيْءٍ مِنَ الْحَقُوقِ فَقَالَ: «وَيُبَاشِرُهَا» الْوَاوُ لِلِاسْتِنَافِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْإِبَاحَةِ، وَالْمَعْنَى: يُبَاحُ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا بِالِاسْتِمْتَاعِ، إِلَّا فِي الْأَمَاكِينِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي حَرَّمَهَا الشَّرْعُ، فَمَثَلًا: لَا يَطَّوُّهَا فِي الدُّبْرِ، وَلَا يَطَّوُّهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَلَا يَطَّوُّهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ صَوْمًا وَاجِبًا، أَوْ تَطَوُّعًا بِإِذْنِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا مَتَى شَاءَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

وَهَلْ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا وَإِنْ لَمْ يَحْضُلِ الدُّخُولُ الرَّسْمِيُّ؟

فَلَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا -مَثَلًا- وَهِيَ فِي بَيْتِ أَهْلِهَا، وَلَمْ يَحْضُلِ الدُّخُولُ الرَّسْمِيُّ الَّذِي يَحْتَفِلُ بِهِ النَّاسُ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهَا وَبَاشَرَهَا جَارَ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، إِلَّا أَنَّا لَا نُحِبُّدُ أَنْ يُجَامِعَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَامَعَهَا ثُمَّ حَمَلَتْ اتَّهَمَتِ الْمَرْأَةَ، فَالنَّاسُ يَقُولُونَ: كَيْفَ تَحْمِلُ وَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا؟ ثُمَّ لَوْ جَامَعَهَا، وَقَدَّرَ اللهُ أَنْ مَاتَ مِنْ يَوْمِهِ، ثُمَّ حَمَلَتْ بِهَذَا الْجَمَاعِ، مَاذَا يَقُولُ النَّاسُ؟! لَكِنْ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا بِكُلِّ شَيْءٍ سِوَى الْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ فَأَنَا أَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ عِنْدَ الدُّخُولِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا» فَإِنْ أَضَرَ بِهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْنَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] وَهَذَا فِي الرَّجَعِيَّاتِ، فَإِذَا كَانَ الْإِمْسَاكُ بِهَا مُحَرَّمًا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ فَكَذَلِكَ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

(١) أخرجه أحمد (٣٢٧/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه رقم (٢٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

أَوْ يَشْغَلَهَا عَنْ فَرَضٍ^[١]،

وكيف يضرُّها؟

لو فَرَضْنَا أَنَّ المرأةَ حَامِلٌ، والاستمتاعُ بها يَشُقُّ عليها مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ، إمَّا على نَفْسِهَا، أو جَنِينِهَا، أو ما أشبه ذلك، أو فَرَضْنَا أَنَّهَا أَجَرَتْ عَمَلِيَّةً جِرَاحِيَّةً، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ مُبَاشَرَتُهَا؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِضْرَارُ بِهَا، وَالْوَاجِبُ تَجَنُّبُ مَا يَضُرُّ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ يَشْغَلَهَا عَنْ فَرَضٍ» مِثْلًا: طَلَبَ مِنْهَا الِاسْتِمْتَاعَ وَهِيَ لَمْ تُصَلِّ، وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، أَوْ طَلَبَ الِاسْتِمْتَاعَ بِهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهِيَ مَا صَلَّتِ الْفَجَرَ، فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَجُوزُ لَكَ؛ لِأَنَّكَ تَشْغَلُهَا عَنْ فَرَضٍ، وَهُوَ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِهَا.

وكَذَلِكَ لَوْ شَغَلَهَا عَنْ فَرَضٍ آخَرَ غَيْرِ الصَّلَاةِ، مِثْلُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ صِيَامِ قَضَاءِ رَمَضَانَ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَبْقَى مِنْ شُعْبَانَ بِقَدَرٍ مَا عَلَيْهَا مِنَ الصِّيَامِ.

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ طَلَبَ الِاسْتِمْتَاعَ وَالْمُبَاشَرَةَ، وَهِيَ عَلَى التَّنَوُّرِ، فَقَالَتْ لَهُ: انْتَظِرْ حَتَّى لَا يَخْتَرِقَ الْحُبْزُ، فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَأَخَّرَ.

وَكَذَا الْمَكَانُ: فَلَهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِهَا فِي أَيِّ مَكَانٍ إِلَّا إِذَا أَضَرَّ بِهَا، كَمَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ بَرْدٌ، بَلْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: وَلَوْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ^(١)، أَيْ: رَحْلِ الْبَعِيرِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ فِي أَيِّ مَكَانٍ، وَفِي أَيِّ زَمَانٍ، إِلَّا إِذَا أَضَرَّ بِهَا، أَوْ شَغَلَهَا عَنْ فَرَضٍ.

كُلُّ هَذَا تَحْقِيقًا لِلسِّيَادَةِ مِنَ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَتَحْقِيقًا لِكُونِهَا عَوَانٍ عِنْدَنَا،

(١) لَهَا أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٠٦٣)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٨١٣)، وَابِيهَقِي (٢٩٢/٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ امْرَأَةً أَمَرَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَقَّ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ؟ فَقَالَ: «لَا تَمْنَعُهُ نَفْسُهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ، وَلَا تَعْطِي مِنْ بَيْتِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ...».

= كما قال النبي ﷺ: «إِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(١)؛ ولهذا كثرَ حَثُّ النبي ﷺ على الرَّفْقِ بالنِّسَاءِ^(٢)؛ لأنَّ الزَّوْجَ قد يَسْتَعْلِي عليها؛ لأنَّه سيِّدُها، فحَثَّه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، والنبي ﷺ على المُعَاشَرَةِ بالمَعْرُوفِ والرَّفْقِ، اسْتَمِعْ قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾ أي فيما يجب ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤] يعني: اذْكُرُوا بِعُلُوكُمْ عَلَيْهِنَّ عُلُوَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وبِكِبَرِيَّاتِكُمْ عَلَيْهِنَّ كِبَرِيَاءَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وهل يَشْمَلُ الضَّرَرُ بها الضَّرَرَ بهاها؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ، مِثْلُ مَا لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا غَنَمٌ، وَقَدْ ضَاعَتْ غَنَمُهَا أَوْ هَرَبَتْ، وَتَحْتَاجُ أَنْ تَلْحَقَ الْغَنَمَ؛ لَتَرَدَّهَا، وَهُوَ يُرِيدُ الْاسْتِمْتَاعَ بِهَا، نَقُولُ: هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِهَا، إِلَّا إِذَا كُنْتَ تَخْتَارُ أَنْ تَضْمَنَ لَهَا هَذَا الْمَالُ إِذَا تَلَفَ، فَلَا بَأْسَ.

وهل لها أَنْ تُبَاشِرَهُ وَتَسْتَمْتِعَ بِهِ؟

نعم؛ لِأَنَّهَا كَمَا أَنَّهُ يُرِيدُ مِنْهَا مَا يُرِيدُ، فَهِيَ -أَيْضًا- تُرِيدُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: «يُبَاشِرُهَا» لِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي لَهُ الْوِلَايَةُ وَالْقِوَامَةُ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، من حديث عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرج مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: «فاتفقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

وَلَهُ السَّفَرُ بِالْحُرَّةِ مَا لَمْ تَشْتَرِ ضِدَّهُ^(١)،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ السَّفَرُ بِالْحُرَّةِ مَا لَمْ تَشْتَرِ ضِدَّهُ» «لَهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجِ، «بِالْحُرَّةِ» أي بالمرأة الحُرَّةِ، «مَا لَمْ تَشْتَرِ ضِدَّهُ» فَإِنْ اشْتَرَطْتَ ضِدَّهُ فَلَا حَقَّ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا؛ لَهَا سَبَقَ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ، وَلَوْ سَافَرَ بِهَا لَكُنْ بَعْدَمَا سَافَرَ بِهَا أَصَابَهَا مَرَضُ نَفْسِي مِنْ هَذَا السَّفَرِ، هَلْ يَلْزُمُهُ أَنْ يَرْدَّهَا إِلَى بَلَدِهَا أَوْ لَا؟
الجواب: نعم، يَلْزُمُهُ، قِيَاسًا عَلَى مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «وَيُبَاشِرُهَا مَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا»
فَإِذَا أُوجِبَ هَذَا السَّفَرُ لَهَا الْمَرَضُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهَا إِلَى بَلَدِهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

وهل له أن يسافر بالأمة؟

ليس له أن يسافر بها إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ السَّفَرُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مَشْغُولَةٌ بِخِدْمَةِ سَيِّدِهَا، بِخِلَافِ الْحُرَّةِ، وَعَلَى هَذَا: فَيَكُونُ الْأَصْلُ فِي الْحُرَّةِ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا مَا لَمْ تَشْتَرِ ضِدَّهُ، وَالْأَصْلُ فِي الْأُمَّةِ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِهَا مَا لَمْ يَشْتَرِطْ هُوَ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا.

وقوله: «وَلَهُ السَّفَرُ بِالْحُرَّةِ مَا لَمْ تَشْتَرِ ضِدَّهُ» أي: تَشْتَرِطُهُ بِاللَّفْظِ، وَكَذَلِكَ بِالْعُرْفِ، فَلَوْ كَانَ مِنَ الْمُطَّرِدِّ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُسَافِرُ بِامْرَأَتِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالشَّرْطِ، وَتَقَدَّمَ لَنَا فِي بَابِ الشُّرُوطِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ جَمِيعَ الشُّرُوطِ الْمُبَاحَةِ فِي النِّكَاحِ لَا زِمَةَ، وَوَاجِبُ الْوَفَاءِ بِهَا؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ وَبِالْعُقُودِ وَبِالشُّرُوطِ.

(١) أخرجه أحمد (٣٢٧/٥)، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤٠)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه رقم (٢٣٤١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا فِي الْحَيْضِ^[١]،

= أمّا إذا اضطرر إلى السفر بها وأبث، فهل له أن يقول: إمّا أن تُسافري وإمّا أن أطلّقت؟ هذه مُشكلة؛ لأنّه إذا قال هذا الكلام، فمقتضاه أن يلزمها بإسقاط الشرط وهي كارهة، فإذا كان يريد تهديدها حتى تُسقط هذا الشرط فإنّ هذا لا يجوز. أمّا إذا قال هذا عن جدّ وليس عن تحدّ، وقال: إنّه لا يملك نفسه، ولا بدّ له من زوجة إذا سافر، وقال لها: إمّا أن تُسافري معي وإلا فسأزوّج وأطلّقت، أي: ليس قصده إجبارها وإكراهها، فهنا نقول: لا بأس.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا فِي الْحَيْضِ» أي: يحرم وطء الزوجة في الحيض؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ أي: يطهرن من الحيض ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ أي: اغتسلن ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والآية نصّ صريح، وفيها ذكر التعليل قبل الحكم؛ من أجل إيقاظ الذهن للعلة؛ حتى يكون الإنسان كارهًا للفعل قبل أن يعرف حكمه، وهذا أسلوب من أساليب البلاغة، وإلا فالغالب أنّه يُذكر الحكم ثم تُذكر العلة، لكن هنا ذُكرت العلة من أجل أن يردّ الحكم على نفس كارهة للمخالفة؛ لأنّ أيّ إنسان يعرف أنّه أذى سوف يتجنّبهُ.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَذَى﴾ أي: على الزوجين جميعًا، فالزّوج يتضرّر والزّوجة تتضرّر أيضًا، ثم هو دم نجس وليس طاهرًا؛ لأنّ النبي ﷺ أمر الحائض إذا أصاب دُمها ثوبها أن تغسله ثم تُصلّي فيه^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الدم، رقم (٢٢٧)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب نجاسة الدم وكيفية غسله، رقم (٢٩١) من حديث أسماء رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وإذا حُرِّمَ الوَطْءُ فِي الْحَيْضِ فَيَجُوزُ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ، وَالْجَمَاعِ دُونَ الْفَرْجِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ الْحَلَّ فَإِنَّهُ لَا يُجْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا مَا قَيَّدَ بِالْوَصْفِ فَقَطْ، وَهُوَ الْجَمَاعُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَقُولُ: إِنَّهُ الْجَمَاعُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ﴾ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الزَّوْجَ يَعْزِلُهَا حَتَّى يَكُونَ فِرَاشُهُ غَيْرَ فِرَاشِهَا، وَأَنْ لَا يَقْرَبَهَا أَيْضًا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»^(١)، وَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُهَا، فَتَتَرَّرُ، فَيُبَاشِرُهَا وَهِيَ حَائِضٌ^(٢).

فَالْتَعْبِيرُ بِالْعِبَارَتَيْنِ: ﴿فَاعْتَزِلُوا﴾، ﴿وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ﴾ مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ وَالتَّنْفِيرِ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدْعُو إِلَى جَمَاعِ الزَّوْجَةِ، لَا سِيمَا إِذَا كَانَ شَابًّا وَهِيَ شَابَّةٌ، فَيَحْتَاجُ الْحُكْمَ بِالتَّحْرِيمِ إِلَى عِبَارَاتٍ جَزَلَةٍ، تَوْجِبُ النَّفْوَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ، وَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ شَيْئًا إِلَّا أَحَلَّ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَهُوَ الْمُبَاشَرَةُ دُونَ الْفَرْجِ.

لَكِنْ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ أَنْ يَأْمُرَ زَوْجَتَهُ فَتَتَرَّرَ، وَأَنْ لَا يَبْقَى مَحَلُّ الْمُبَاشَرَةِ مَكْشُوفًا؛

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، رقم (٣٠٢)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، رقم (٣٠٢). ومسلم: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار، رقم (٢٩٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= لَأَنَّهُ رَبًّا يَرَى مِنْهَا مَا يَكْرَهُ مِنَ الدَّمِ وَنَحْوِهِ، فَتَقَرَّرُ نَفْسُهُ مِنْهَا، وَيُؤَثَّرُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِيَّتِهِ،
حتى في المُسْتَقْبَلِ؛ ولهذا كان من حِكْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَأْمُرُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَتَزَوَّجَ.

فإذا جَامَعَ في الْحَيْضِ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ: الْإِثْمُ، وَالْمَعْصِيَةُ، وَالْعُقُوبَةُ.

وهل تَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا؟

هذا يَنْبَنِي عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي هَذَا ^(١)، وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ ^(٢)، فَمَنْ
صَحَّ عِنْدَهُ الْحَدِيثُ أَوْ جَبَّ الْأَخْذَ بِهِ، وَالْكَفَّارَةُ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُهُ، إِمَّا عَلَى التَّخْيِيرِ،
أَوْ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْحَيْضِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْوَطْءِ فِي آخِرِ الْحَيْضِ وَخِفَّتِهِ، وَتَوَقَّانِ
النَّفْسِ إِلَى الْجَمَاعِ، فَيَكُونُ نِصْفَ دِينَارٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْحَيْضُ فِي أَوَّلِهِ وَقَوْرِهِ، فَيَكُونُ
دِينَارًا ^(٣).

والتَّخْيِيرُ فِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي الْكَفَّارَاتِ أَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ أَنْ تَكُونَ
كَفَّارَةٌ وَاجِبَةٌ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، كَامِلَةٌ أَوْ نَاقِصَةٌ؛ لِأَنَّ التَّخْيِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ، كَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ وَتَحْرِيرِ الرَّقَبَةِ، فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَأَمَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ هُمَا مِنْ
جِنْسٍ وَاحِدٍ - إِلَّا أَنْ هَذَا كَثِيرٌ وَهَذَا قَلِيلٌ - فَهَذَا لَمْ يَرِدْ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٩/١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي إِتْيَانِ الْحَائِضِ، رَقْمُ (٢٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ
الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَتَى حَلِيلَتَهُ فِي حَالِ حَيْضَتِهَا، رَقْمُ (٢٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ
فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى حَائِضًا، رَقْمُ (٦٤٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَاتِهِ
وَهِيَ حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

(٢) انْظُرْ: الْبَدْرُ الْمُنِيرُ لِابْنِ الْمُلَقِّنِ (٣/٧٥-١٠٠).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ، رَقْمُ (١٣٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ دِمَا أَحْمَرَ فِدِينَارٍ، وَإِذَا كَانَ دِمَا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ».

وَالدُّبُرِ^[١]،

ولكنَّ الجَوَابَ عن هذا أن نقول: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا شَاءَ، فإذا خيَّرَ العبدَ بين دينارٍ أو نصفه، فهذا من الرَّحْمَةِ، فمن ابتغى الفضلَ تصدَّقَ بدينارٍ، ومن ابتغى الواجبَ تصدَّقَ بنصف دينارٍ.

والمرأةُ إن وافقتَ زوجها على الوطءِ حالَ الحيضِ اختيارًا فهي مثله، وإن أكرهها فلا شيءَ عليها، لا إثمَ ولا كفارةً.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالدُّبُرِ» أي: ويَحْرُمُ وطؤها -أيضا- في الدُّبُرِ، بمعنى أن يولجَ الذَّكَرُ في الدُّبُرِ؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي سَتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] والدُّبُرُ ليس محلًّا للحَرْثِ، ولأحاديثٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَرَدَتْ في التحذيرِ منه، ومجموعُها يَقْضِي أن تَصِلَ إلى دَرَجَةِ الحُسْنِ العَالِي، ومنها أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ»^(١).

ثم إنَّ القِيَّاسَ الصَّحِيحَ يَقْتَضِي هذا، فالغائطُ أَحْسَنُ مِنَ الدَّمِ بلا شكٍّ، فإذا كان اللهُ تعالى حَرَّمَ وطءَ الحائضِ للأذى مِنَ الدَّمِ فَإِنَّ وطءَ الدُّبُرِ أَشَدُّ وَأَقْبَحُ؛ لأنَّ هذا يُشْبِهُ اللُّوَاطَ، وهو جماعُ الذَّكَرِ والعياذُ بالله؛ ولهذا أسماه بعضُ العلماءِ باللُّوَاطِيَّةِ الصُّغْرَى^(٢)، فلا شكَّ في تحريمِ وطءِ المرأةِ في دُبُرِها.

(١) أخرجه أحمد (١/٨٦)، والترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (١١٦٤)، والنسائي في الكبرى (٨٩٧٤، ٨٩٧٥، ٨٩٧٦، ٨٩٧٧) من حديث علي بن طلق، وعند أحمد في مسند علي بن أبي طالب، وقال الترمذي: حديث حسن.

وأخرجه أحمد (٥/٢١٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، رقم (١٩٢٤)، والنسائي في الكبرى (٨٩٣٣) من حديث خزيمة بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢/١٨٢، ٢١٠)، والنسائي في الكبرى (٨٩٤٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها: «هي اللوطية الصغرى».

وَلَهُ إِجْبَارُهَا^(١) عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ^[١]

= أَمَّا أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا فِيمَا بَيْنَ الْأَلْتَيْنِ فَلَا بَأْسَ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وَمَنْ عُرِفَ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ وَجَبَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ^(٢)، أي: أَنْ يُفْسَخَ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ لَا يُمَكِّنُ إِقْرَارُهُ أَبَدًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ۖ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَا تَنْهَاهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿[المؤمنون: ٥-٦] فَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: هَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَا عَمَمَتْ الْإِسْتِمْتَاعَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَزْوَاجِ فَعَمَمَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ، وَقُلْ: يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُجَامِعَ بَعِيرَهُ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ!! فَاُلْطَلِقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْرُوفِ الْمَعْهُودِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ أي: فِيمَا أُبِيحَ لَهُمْ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهِنَّ لَا مُطْلَقًا، كَمَا أَنَّكَ لَا تَقُولُ بِالتَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ مَعَ أَنَّ الْآيَةَ وَاحِدَةٌ.

فَالْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ مُحَرَّمٌ، وَمَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ فَفَعَلَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ آثِمٌ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتَ تَقُولُ: إِنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْوَطْءِ فِي الْحَيْضِ؟ فَالْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّسَاوِي فِي الْحُكْمِ التَّسَاوِي فِي الْكَفَّارَةِ، فَالْكَفَّارَةُ حُكْمٌ جَدِيدٌ مُسْتَقِلٌّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ؛ وَلِهَذَا نَصَّ أَصْحَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ أَنَّهُ لَا قِيَاسَ فِي الْكَفَّارَاتِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ» مِثْلًا: امْرَأَةٌ طَهَّرَتْ مِنْ الْحَيْضِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَالَتْ لَزَوْجِهَا: إِنَّهَا لَنْ تَغْتَسِلَ إِلَّا عِنْدَ الظُّهْرِ، وَزَوْجُهَا

(١) بعدها في نسخ الزاد: «وَلَوْ دُمِّيَّةً». وليست في الروض المربع.

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ١٠٣-١٠٤).

وَنَجَاسَةٍ^[١]،

= يَنْتَظِرُ بِفَارِغِ الصَّبْرِ أَنْ تَطْهَرَ وَتَغْتَسِلَ؛ لِيَسْتَمِيعَ بِهَا، فَقَالَتْ: لَا يَجِبُ عَلَيَّ الْغُسْلُ إِلَّا إِذَا أَرَدْتُ الْقِيَامَ لِلصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وعلى هذا فلا أُغْتَسِلُ إِلَّا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَبِهَا يُجْبَرُهَا عَلَى الْغُسْلِ.

فَإِذَا أَجْبَرَهَا وَاغْتَسَلَتْ إِجْبَارًا وَهِيَ غَيْرُ مُرِيدَةٍ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهَا مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَنْوِ؟
الْجَوَابُ: لَا يَرْتَفِعُ حَدُّهَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الظَّاهِرُ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ، عَلَى أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ شَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ أَيُّ: غَسَلَنَ فُرُوجَهُنَّ^(١)، وَلَيْسَ الْمَعْنَى اغْتَسَلَنَ، لَكِنَّ قَوْلَهُ هَذَا ضَعِيفٌ بَلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ وَالتَّطَهَّرُ الْاِغْتِسَالُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَجَاسَةٍ» هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «حَيْضٍ» بَلْ تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَهُوَ: وَغُسْلٍ نَجَاسَةٍ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَيْسَ لَهَا غُسْلٌ بَلْ غُسْلٌ، فَإِنْ قُلْتَ: أَفَدَّرُ الْأُولَى: عَلَى غُسْلٍ حَيْضٍ، قُلْنَا: لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ غَسَلَتْ الْحَيْضُ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ: وَغُسْلٍ نَجَاسَةٍ.

فَإِنْ رَأَى فِي قَدَمِهَا قَدَرًا فَقَالَ لَهَا: اغْسِلِيهِ، فَقَالَتْ: لَا أَغْسِلُهُ، فَلَهُ أَنْ يُجْبَرَهَا عَلَى غَسْلِ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُ النَّجَاسَةَ، لَا سِيَّأَ إِذَا كَانَ لَهَا جِزْمٌ، أَوْ كَانَ لَهَا لَوْنٌ، فَالْإِنْسَانُ رَبًّا لَوْ يَرَى عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ مَتًّا نُقْطَةً حُمْرَاءَ مِنْ صَبْغٍ، رَبًّا يَتَقَرَّرُ، يَظُنُّهَا دَمًا، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهَا أَوْ عَلَى ثِيَابِهَا.

وَأَخِذْ مَا تَعَاْفُهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ^[١].....

= وهذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَا يُجْبِرُهَا عَلَى غَسْلِ النَّجَاسَةِ إِلَّا فِي حَالَيْنِ:

الأولى: إذا كانت تُفَوِّتُ عَلَيْهِ كَمَالَ الاستمتاع.

الثانية: إذا كان وَقْتُ صَلَاةٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ تُصَلِّيَ طَاهِرَةً، ففِي هَاتَيْنِ الْحَالَيْنِ لَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى غَسْلِ النَّجَاسَةِ، أَمَّا فِيمَا عدا ذلك فليس له أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفَوِّتُ بِذَلِكَ لَا حَقَّ لِلَّهِ وَلَا حَقَّ لِلزَّوْجِ، مِثْلُ لَوْ أَصَابَهَا فِي تَوْبِهَا شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ، وَهَذَا لَيْسَ وَقْتُ صَلَاةٍ، وَالْبَوْلُ يَبْسُ، وَلَيْسَ لَهُ لَوْنٌ وَلَا شَيْءٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِجْبَارُ، نَعَمْ يُشِيرُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْسِلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُبَادِرَ الْإِنْسَانُ بِغَسْلِ النَّجَاسَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَخِذْ مَا تَعَاْفُهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ» أَي: كَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى أَخِذِ مَا تَعَاْفُهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ، مِثْلُ مَا لَوْ نَبَتْ لَهَا شَارِبٌ، وَهَذَا قَدْ يَحْصُلُ، بَعْضُ النِّسَاءِ يَنْبُتُ لَهُنَّ شَارِبٌ، وَبَعْضُهُنَّ شَارِبٌ وَلِحْيَةٌ أَيْضًا، فَلَوْ حَصَلَ هَذَا الْأَمْرُ فَلَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى أَنْ تَأْخُذَهُ.

فَإِذَا قَالَتْ لَهُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اعْفُوا اللَّحْيَ وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ»^(١).
نَقُولُ: هَذَا خَاصٌّ بِالرِّجَالِ، أَمَّا النِّسَاءُ فَيُعْتَبَرُ هَذَا عَيًّا فِيهِنَّ؛ وَلِهَذَا جَازَ إِزَالَتُهُ، وَإِذَا طَلَبَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَجَبَ إِزَالَتُهُ.

كَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي وَجْهِهَا شَامَةٌ فِيهَا شَعْرٌ تَعَاْفَاهُ نَفْسُهُ، فَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَى إِزَالَتِهَا،

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب إعفاء اللحى، رقم (٥٨٩٣)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= وكذلك شعرُ العانة، وشعرُ الإبط، له أن يُجبرَها على إزالتها، أمّا شعرُ ساقِ المرأة، فيُقَالُ: إذا كَثُرَ شعرُهُ حتى صارَ ساقُها كساقِ الرِّجالِ فلا بأسَ، وأمّا إذا كان طَبِيعِيًّا فهذا يَنْبِئُ على قَاعِدَةٍ، وهي: أنَّ إزالةَ الشُّعورِ لها ثلاثُ حالاتٍ: مأمورٌ به، ومنهْيٌ عنه، ومسكوتٌ عنه.

فالمأمورُ به: العانةُ والإبطُ والشاربُ، وهذه تُزالُ ولا إشكالَ.

والمنهْيُ عنه: اللِّحيةُ بالنسبةِ للرِّجالِ، والنَّمْصُ بالنسبةِ للرِّجالِ والنِّساءِ، والنَّمْصُ هو تَنْفُ شعرِ الوجهِ، سواءً الحاجبانِ أو غيرَهما.

والمسكوتُ عنه: اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ هل يَجُوزُ أو يُكرَهُ أو يَحْرُمُ؟

فمنهم مَنْ قال: إِنَّهُ يَجُوزُ؛ لأنَّ ما سَكَتَ اللهُ عنه فهو عَفْوٌ، وما دُمْنَا أَمْرًا بشيءٍ ونُهينا عن شيءٍ، يَبْقَى هذا المسكوتُ عنه بين أن يكونَ مأمورًا به أو منهيًا عنه، فإذا تساوى الطَّرَفانِ اِرْتَفَعَ هذا وهذا، وصارَ من بابِ المباحِ.

وقال بعضهم: إِنَّهُ يَحْرُمُ؛ لأنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ، والأصلُ في تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ المنعُ؛ لأنَّ تَغْيِيرَ خَلْقِ اللهِ مِنْ أَمْرِ الشَّيْطَانِ، قال اللهُ عنه: ﴿وَلَا تُرْهِتُمْ فليُغَيِّرْ خَلْقَ اللهِ﴾ [النساء: ١١٩] فيكونُ حَرَامًا.

وقال بعضهم: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ؛ نظرًا لتَعَادُلِ الأدلَّةِ المبيحةِ والمانعةِ، والذي أراه أَنَّهُ لا بأسَ به؛ لأنَّهُ مسكوتٌ عنه، لكنَّ الأولى أَلَّا يُزالَ إلَّا إذا كان مُشوَّهاً؛ لأنَّ اللهَ لم يَخْلُقْ هذا إلَّا لحِكْمَةٍ، فلا تَظُنَّ أَنَّ شَيْئًا خَلَقَهُ اللهُ إلَّا لحِكْمَةٍ، لكنْ قد لا تَعْلَمُها.

وهذا يَجِئُنا لمَسْأَلَةِ التَّبَرُّعِ بالكَلِيةِ، هل يَجُوزُ أو لا؟

وَعَبْرِهِ^[١]،

= قال بعضهم: يجوز؛ لأنَّ الإنسانَ قد يحيا على كلية واحدة، وهذا غلطٌ، أولاً: لأنَّه أزال شيئاً خلقه الله عزَّ وجلَّ وهذا من تغيير خلقِ الله، وإن كان ليس تغييراً ظاهراً، بل هو في الباطن.

ثانياً: أنَّه لو قدَّر مَرَضُ هذه الكلية الباقية، أو تَلَفُها، هَلَكَ الإنسانُ، لكن لو كانت الكلية التي تبرَّع بها موجودةً لَسَلِمَ.

ثالثاً: أنَّ الإقدامَ على التبرُّع بها مَعْصِيَةٌ، فإذا ارتكَبها الإنسانُ فقد ارتكَبَ مَفْسَدَةً مُحَقَّقَةً، وإذا زُرِعَتْ في إنسانٍ آخَرَ فقد تَنَجَّحَ وقد لا تَنَجَّحَ، فنكونُ ارتكَبنا مَفْسَدَةً مُحَقَّقَةً لمصلحةٍ غيرِ مُحَقَّقَةٍ؛ ولهذا نرى أنَّه لا يجوزُ للإنسانِ أن يتبرَّعَ بشيءٍ من أعضائه مُطلقاً حتى بعد الموتِ، وقد نصَّ على هذا فقهاؤنا، ذَكَرَ في الإقناعِ في بابِ تَغْسِيلِ المَيِّتِ: أنَّه لا يجوزُ أن يُقَطَّعَ شيءٌ من أعضاء المَيِّتِ، ولو أوصى به^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَبْرِهِ» كظْفِرٍ، فله أن يُجْبِرَها على تَقْلِيمِ الأظفارِ، أو قَصِّها، فلو قالت: أنا أريدُ أن أطوِّلَ ظُفْرَ الحِنْصَرِ؛ لأنَّ هذا هو علامةُ التَّقَدُّمِ فله أن يُجْبِرَها على إزالته؛ لأنَّ إطالةَ الأظفارِ من شِيَمِ الحَبَشَةِ؛ لقولِ النبي ﷺ: «أَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الحَبَشَةِ»^(٢).

ومن العَجَبِ: أنَّ الشَّيْطَانَ لَعَبَّ على بعضِ النِّسَاءِ حتى أصبحنَ يُطْلَنَ ظُفْرَ الحِنْصَرِ، فهذا حَرَامٌ؛ لأنَّ هذا تَشَبُّهُ بالكُفَّارِ؛ ولأنَّ النبي ﷺ وَفَّيَ في الظُّفْرِ وَالشَّارِبِ

(١) الإقناع (١/ ٣٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشركة، باب قسمة الغنم، رقم (٢٤٨٨)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم (١٩٦٨)، من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= والإبط والعانة أن لا تُترك فوق أربعين يوماً^(١).

فالمهم: أن له أن يُجبرها على قصّ الأظفار وتقليمها؛ لأن هذا مما تعافه النفس، ولو كانت شغناء لا تُصلح شعرها ولا تهتم به، فله أن يُجبرها على إصلاحه.

وبالعكس: هل لها أن تُجبره على ذلك؟

الظاهر: لا، لكن يجب عليه هو؛ لأنها ليس لها سلطة، فهي بمنزلة الأسير عنده، لكن لها الحق أن تقول له: أزل هذا؛ لأنه يؤذيني إلا اللحية، فإنها ليس لها الحق في أن تقول له: احلقها، وإن كان بعض الناس إذا خاطبناهم وقلنا لهم: يجب إعفاؤها، قال: إن زوجته ما ترضى، فهذا لا يقبل.

فنقول: ولو كانت لا ترضى، فلا بد أن تُنفذ ما أمر الله به ورسوله ﷺ^(٢) لكن لو طلبت منه إزالة الأظفار والعانة والإبطين، فهذا لا شك أنه يجب عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقال بعض السلف: إني أحب أن أتجمل لزوجتي كما أحب أن تتجمل لي^(٣)، ولعل هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب إعفاء اللحي، رقم (٥٨٩٣)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «انهكوا الشوارب، وأعفوا اللحي».

(٣) أخرجه الطبري في التفسير (٤/ ٥٣٢)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤١٧)، والبيهقي (٧/ ٢٩٥-٢٩٦) من حديث ابن عباس قال: «إني أحب أن أتزين للمرأة، كما أحب أن تتزين لي؛ لأن الله تعالى ذكره يقول: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾».

وَلَا تُجْبِرُ الذِّمِّيَّةُ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ^(١).

= لِنَفْسِهِ^(١).

ولا يجوزُ له أن يطلبَ منها الوُشْرَ، وهو إصلاحُ الأسنانِ بمِبْرَدٍ؛ حتى تكونَ صغيرةً وأنيقةً، ولو قال: لا بُدَّ من هذا، فنقول: لا طاعةَ له؛ لأنَّهُ لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق، ومعلومٌ أنَّ الوُشْرَ من كبائرِ الذُّنوبِ^(٢).

ولو قال: لا بُدَّ أن تَقْصِي شعرَ الرَّأسِ إلى شَحْمَةِ الأذُنِ، وهي تقول: لا، أنا أريدُ أن يَنْقَى رأسي كالنِّسَاءِ المُستقيماتِ، فليس له أن يُجْبِرَها؛ لأنَّ هذا يُخَالِفُ قولَ الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا تُجْبِرُ الذِّمِّيَّةُ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ» هذه المسألة خالفت فيها الماتِنُ المشهورَ من المذهبِ^(٣)، والماتِنُ -أحياناً- يُخْرِجُ عن المذهبِ، فالمذهبُ أنَّ الذِّمِّيَّةَ تُجْبَرُ على غُسْلِ الجَنَابَةِ، والمؤلَّفُ يرى أنَّها لا تُجْبَرُ، ولكلُّ وجهَةٍ.

أمَّا المؤلَّفُ: فيرى أنَّها لا تُجْبَرُ على غُسْلِ الجَنَابَةِ؛ لأنَّها ليست ممن يُصَلِّي حتى تُجْبَرَ على غُسْلِ الجَنَابَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يجب لأخيه ما يجب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يجب لأخيه المسلم ما يجب لنفسه من الخير، رقم (٤٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، رقم (٥٩٣١)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم فعل الواصلة، رقم (٢١٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لعن الله الواشحات والمستوشحات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله تعالى» مالي لا لعن من لعن النبي ﷺ، وهو في كتاب الله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾.

(٣) شرح منتهى الإرادات (٣١٠/٥).

فَصْلٌ

وَيَلْزَمُهُ^[١] أَنْ يَبْتَئَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعٍ، وَيَنْفَرِدُ إِنْ أَرَادَ فِي الْبَاقِي^[٢].

وأما المذهب فيقولون: إنَّ بقاء الجَنَابَةِ عليها مرَّةً بعد أُخْرَى يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِيَّةِ الزَّوْجِ، وَرَبَّمَا يَخْصُلُ رَوَائِحُ كَرِيهَةٌ بِسَبَبِ تَجَمُّعِ الْجَنَابَاتِ عَلَيْهَا، فَلَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقَعُ مِنْهَا تَطَوُّعًا لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا هَذَا الْغُسْلَ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا صَلَاةٌ حَتَّى تَغْتَسِلَ لَهَا.

فَالصَّوَابُ: مَا عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ، أَنَّ الذِّمِّيَّةَ تُجْبَرُ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِمْتَاعِ؛ وَلِهَذَا أُمِرَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعَاوَدَ الْجَمَاعَ أَنْ يَتَوَضَّأَ^(١)، وَلِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَغْتَسِلْ بَقِيَتْ فَاتِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمَاعِ، كَمَا تُجْبَرُ عَلَى غُسْلِ الْحَيْضِ^(٢)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَيْضَ يَتَعَلَّقُ بِمَحَلِّ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَهُ رَائِحَةً مُبْتَنِيَةً تَكْرَهُهَا النَّفْسُ.

وَقَوْلُهُ: «الذِّمِّيَّةُ» لَوْ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ «الْكِتَابِيَّةُ» لَكَانَ أَوَّلَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ يَجُوزُ نِكَاحُهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذِمِّيَّةً.

الثَّانِي: أَنَّ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا وَلَوْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَلْزَمُهُ» أَيِ: الزَّوْجِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْ يَبْتَئَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعٍ، وَيَنْفَرِدُ إِنْ أَرَادَ فِي الْبَاقِي» أَيِ: عَلَيْهِ

(١) أخرج مسلم: كتاب الحيض، باب من أتى أهله ثم أراد أن يعود، رقم (٣٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود فليتوضأ».

(٢) قال في الإنصاف (٢١/٣٩٦): «قوله: إلا الذمية، فله إجبارها على غسل الحيض. وكذا النفاس، وهذا الصحيح من المذهب».

= أن يبيت ليلة من أربع عند الحرّة، فبيت عندها في المضجع؛ لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] أي: في الفراش، وليس المعنى: أنه يبيت -مثلاً- في حجرة وهي في حجرة في البيت، بل يبيت في المضجع ليلة من أربع، وثلاث ليالٍ من الأربع له أن ينفرد.

والدليل: أن امرأة جاءت إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقالت تُثني على زوجها: إن زوجي يقوم الليل ويصوم النهار، وليس لي منه حظ، فأمر المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استغفر لها، وأمرها بالصبر، وأثنى على زوجها ثم انصرفت.

وكان عنده كعب بن سوار، فلما انصرفت قال: يا أمير المؤمنين، إنك ما قضيت حاجتها، قال: لماذا؟ قال: لأنها تستعديك على زوجها، يعني تشكو زوجها إليك، فأرسل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى زوجها، وأخبره.

ثم قال لكعب: اقض بينهما؛ فإنك علمت من حالهما ما لم أعلم، فقال: لها ليلة من أربع ولك الباقي؛ لأنه يجوز له أن يتزوج أربعاً، فإذا تزوج أربعاً صار ثلاث ليالٍ للزوجات الثلاث وواحدة لها ليلة، فتعجب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من حكمه وقضائه ونفذه^(١).

وهذا الذي قضى به كعب بن سوار بحضرة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأقره عليه حجة بإقرار عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأنه أحد الخلفاء الراشدين.

وقال بعض العلماء: إنه يجب عليه أن يبيت عندها بالمعروف؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وليس من المعروف أن يكون الزوج في حجرة ثلاث ليالٍ

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٢٥٨٧، ١٢٥٨٨، ١٢٥٨٩).

وَيَلْزَمُهُ الْوِطْءُ إِنْ قَدَرَ كُلُّ ثُلْثِ سَنَةٍ مَرَّةً^[١].

= مِنْ أَرْبَعٍ، وَفِي لَيْلَةٍ مَعَ هَذِهِ الزَّوْجَةِ، فَكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّ هَذَا جَنْفٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا لَيْلَةٌ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَاءٍ إِلَّا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا لَيْلَةٌ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَاءٍ هُوَ مِنْ صَرُورَةِ الْعَدْلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ لَهَا لَيْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُحْلِيًا لَهَا، وَلَيْسَ مَعَهَا أَحَدٌ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ يَكُونُ مُقَارِبًا لِمَا قَضَى بِهِ كَعُبُّ بْنُ سَوَّارٍ عِنْدَ التَّشَاحِ وَالتَّنَازُعِ، أَمَّا فِي الْمَشُورَةِ وَالْإِرْشَادِ وَالتَّصْحِاحِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُشَارَ عَلَى الزَّوْجِ، فَيُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ زَوْجَتُكَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَهْجُرَهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِجِ﴾ [النساء: ٣٤] أَمَّا مَعَ عَدَمِ خَوْفِ النُّشُوزِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُهْجَرَ وَلَا لَيْلَةٌ، إِلَّا إِذَا جَرَى الْعُرْفُ بِذَلِكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ.

وَقَوْلُهُ: «وَيَنْفَرِدُ» بِالرَّفْعِ وَجَوَابًا؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ هُنَا إِمَّا لِلِاسْتِثْنَاءِ أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى «يَلْزَمُهُ» لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: يَنْفَرِدُ، بِالنَّصْبِ لَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَرِدَ فِي الْبَاقِي.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ أَرَادَ فِي الْبَاقِي» أَي: وَلَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ إِنْ أَرَادَ فِي الْبَاقِي، وَهُوَ ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَلَكِنْ لَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ أَبَتْ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا لَيْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ فَلَا تَمْلِكُ هَذَا، مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ، وَتَقُولُ: أَنَا أَقْدَرُ أَنْ مَعَكَ ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ، وَلَا يَجِبُ عَلَيَّ إِلَّا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ فَكَذَلِكَ عَكْسُهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَلْزَمُهُ الْوِطْءُ إِنْ قَدَرَ كُلُّ ثُلْثِ سَنَةٍ مَرَّةً» أَي: الْجَمَاعُ لَا يَلْزَمُهُ بِالسَّنَةِ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ثُلْثِ سَنَةٍ مَرَّةً فَقَطْ - وَإِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا - وَلَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَشَبِّ النِّسَاءِ وَهُوَ شَابٌّ!!

= وقوله: «إِنْ قَدَرَ» مَفْهُومُهُ: إِنْ عَجَزَ فَلَا يُلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَلَا إِنْ تَمَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْوَطْءِ فَهَنَّاكَ صَاحِبُ حَقٍّ وَهُوَ الزَّوْجَةُ، فَمَاذَا نَصْنَعُ؟

تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَيْنِيًّا فَإِنَّهُ يُؤَجَّلُ سَنَةً وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ، وَإِذَا كَانَ عَجْزُهُ لِمَرَضٍ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا فُسْخَ ^(١) لَهَا كَمَا سَبَقَ.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ لَهَا أَنْ تَفْسَخَ بَعَجْزِهِ عَنِ الْوَطْءِ، وَقَالَ: إِنْ عَجَزَهُ عَنِ الْوَطْءِ أَوَّلَى بِالْفُسْخِ مِنْ عَجْزِهِ عَنِ النَّفَقَةِ ^(٢)، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النِّسَاءِ تُرِيدُ الْعِشْرَةَ مَعَ الزَّوْجِ، وَتُرِيدُ الْأَوْلَادَ أَكْثَرَ مِمَّا تُرِيدُ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَهْمُهَا الْمَالُ عِنْدَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَكُونُنَا نَقُولُ: إِذَا عَجَزَ عَنِ النَّفَقَةِ فَإِنَّ لَهَا الْفُسْخَ، وَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْوَطْءِ فَلَيْسَ لَهَا الْفُسْخُ، إِلَّا إِذَا ثَبَّتَتْ عُتَّتَهُ، فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

فَالصَّوَابُ: مَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْوَطْءِ لِمَرَضٍ وَطَلَبَتْ الْفُسْخَ فَإِنَّهَا تَفْسَخُ، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْمَرَضُ مِمَّا يُعْلَمُ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مَرَضٌ يَزُولُ بِالْمُعَالَجَةِ، أَوْ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ فَلَيْسَ لَهَا فُسْخٌ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَظَرُ زَوَالُهُ.

وقوله: «كُلُّ ثَلَاثِ سَنَةٍ مَرَّةً» الدَّلِيلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٨﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧] فَضَرَبَ اللَّهُ لَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَالْإِيْلَاءُ لَا يُسْقِطُ وَاجِبًا، وَلَا يَوْجِبُ

(١) انظر: المغني (١٠/٨٨-٨٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/٤٠٦).

وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِهَا وَطَلَبَتْ قُدُومَهُ وَقَدَّرَ لَزِمَهُ^[١]،

= ما ليس بواجب، فلو كان يلزمه أن يطاء لأقل من أربعة أشهر لوجب عليه، وكانت مدة الإيلاء أقل من أربعة أشهر.

ولو كان -أيضا- لا يجب عليه كل أربعة أشهر مرة ما لزمه بالإيلاء، فالإيلاء لا يوجب واجبا ولا يسقط واجبا، فلما ضرب الله له أربعة أشهر علم أن الواجب أن يجامعها في كل أربعة أشهر مرة.

ولكن هذا التعليل عليل؛ لأن الإيلاء حال طارئة، والرجل أقسم أن لا يجامع زوجته، فما دام الرجل حلف، نقول: نظرا لحالك ويمينك وقسمك نوجلك هذه المدة، إن جامعته ورجعت إلى زوجتك فذاك، وإن لم تجامع فسخ النكاح.

وأما من لم تطرأ عليه هذه الحال، ولم يوجد سبب لتأجيله، فإن الواجب أن يعاشرها بالمعروف، قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] وليس من المعروف أبدا أن الإنسان الشاب يتزوج المرأة الشابة ثم يطؤها في كل أربعة أشهر مرة فقط.

فالصواب: أنه يجب أن يطاها بالمعروف، ويفرق بين الشابة والعجوز، فتوطأ كل واحدة منهما بما يشبع رغبتها.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِهَا وَطَلَبَتْ قُدُومَهُ وَقَدَّرَ لَزِمَهُ» أي: إن سافر عن زوجته فوق نصف السنة، وطلبت قدومه، وقدر، لزمه الرجوع والحضور إلى زوجته، وزاد في (الروض)^(١): «فِي غَيْرِ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ وَاجِبَيْنِ أَوْ طَلَبِ رِزْقٍ يَخْتَاجُهُ»

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٤٣٨/٦).

= فهذه أربعة شروط:

الأول: أن يزيد السفر عن نصف سنة، فإن كان نصف سنة فأقل فليس لها حق المطالبة، فلو سافر لمدة أربعة شهور أو خمسة شهور، فليس لها حق المطالبة، مع أنه تقدم أن المولي يضرب له أربعة أشهر، وهذا الذي سافر بدون حاجة هو في الحقيقة أشد من المولي؛ لأن المولي عندها ويؤنسها وتستأنس به، وأمّا هذا فقد سافر وتركها وحدها في البلد مثلاً، أو عند أهلها، ويقولون: يُقيد بنصف سنة!!

الثاني: أن تطلب قدومه، فإن لم تطلب قدومه فلا يلزمه، حتى لو بقي سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً، لكنّه يشترط أن يكون آمناً عليها، فلو كان لا يأمن على زوجته من الفتنة بها أو منها، فإنه لا يجوز أن يسافر أصلاً.

الثالث: أن يقدر، فإن عجز فلا يلزمه، مثل: أن لا يجد راحلة توصّله إلى زوجته، أو انقطعت الأسفار، أو حصل خوف، أو ما أشبه ذلك.

الرابع: ما ذكره في (الروض): أن لا يكون لطلب رزق يحتاجه، أو في أمر واجب، كحجّ وغزو.

وهل الحج يستغرق نصف سنة؟

نعم، في الزمن السابق يستغرق أو أكثر، أمّا الآن فلا يستغرق، فإذا تمت هذه الشروط فإنه يلزمه الحضور، فإن كان في معيشة يحتاجها، وقال: لا أستطيع أن آتي، أنا أجرت نفسي على هذا الرجل لمدة ثمانية شهور، وأنا مضطر إلى هذا، فإنه لا يلزمه الحضور، وليس لها حق الفسخ.

فَإِنْ أَبِي أَحَدَهُمَا^[١] فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِطَلَبِهَا^[٢].

وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْوَطْءِ، وَقَوْلُ الْوَارِدِ^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَبِي أَحَدَهُمَا» الضَّمِيرُ مُثْنَى، وهل الذي سبق اثنان؟

نعم، الوطءُ كُلُّ ثَلَاثِ سَنَةٍ، والحضورُ مِنَ السَّفَرِ، فَإِنْ أَبِي أَحَدَهُمَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِطَلَبِهَا» «فُرِّقَ» مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا الْحَاكِمُ،

أي: القاضي.

فَإِذَا غَابَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ سَنَةٍ -مَثَلًا- وَهُوَ فِي غَيْرِ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ وَاجِبٍ، أَوْ مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا، وَطَلَبَتْ أَنْ يَرْجِعَ فَأَبَى مَعَ قُدْرَتِهِ فَإِنَّهُ بِمَجَرَّدِ مَا تَيَمَّنُ نِصْفُ السَّنَةِ تَذَهَبُ إِلَى الْقَاضِي، وَتَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ أَفْسَخَ النِّكَاحَ.

وظاهرُ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُرَاجَعَ الزَّوْجَ، أَوْ يُرَاسِلَهُ، بَلْ يَفْسَخُ وَإِنْ لَمْ يُرَاسِلَهُ.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَخَ حَتَّى يُرَاسِلَ الزَّوْجَ^(١)، فَيَكْتُبَ إِلَيْهِ مَثَلًا، الْمَهْمُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ، وَيَقُولَ: إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَحْضَرَ وَإِلَّا فَسَخْنَا النِّكَاحَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ رَبًّا لَا يُبَيِّنُ الْعُدْرَ لَزَوْجَتِهِ، فَإِذَا رَاسَلَهُ الْقَاضِي، وَعَرَفَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ وَصَلَتْ إِلَى حَدٍّ يوجبُ الْفِرَاقَ فَرَبَّمَا يُبَيِّنُ الْعُدْرَ، ثُمَّ هَذَا لَا يَضُرُّهَا فَقَدْ صَبَرَتْ نِصْفَ سَنَةٍ، فَلْتَصْبِرْ مَا تَيْسَّرَ لِمُرَاجَعَةِ زَوْجِهَا.

[٣] قوله: «وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْوَطْءِ، وَقَوْلُ الْوَارِدِ» أي: إِذَا أَرَادَ أَنْ يُجَامِعَ

(١) انظر: المغني (١٠/٢٤١).

= الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ، فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ الْجَمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا»^(١).

وهل تقولُ المرأةُ؟

قال بعضُ العلماء: إِنَّ المرأةَ تقولُ^(٢)، والصَّوابُ: أَنَّهَا لَا تقولُهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ» وَلَأنَّ الْوَلَدَ إِنَّمَا يُخْلَقُ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ [الطارق: ٥-٨] فَالْحَيَوَانَاتُ الْمَنْوِيَّةُ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ؛ وَلِهَذَا هُوَ الَّذِي نَقُولُ: إِذَا أَرَادَ أَهْلُهُ، أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا.

وقولُ النبي ﷺ: «إِنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» لَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ رَبِّمَا يَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ مُلتَزِمًا بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ كُلِّ جَمَاعٍ، وَيَأْتِيهِ أَوْلَادٌ يَضُرُّهُمْ الشَّيْطَانُ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَضُرَّهُ ضَرَرًا بَدَنِيًّا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا وُلِدَ الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَطْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِهِ^(٣)، فَيَضْرُخُ الطِّفْلُ إِذَا وُلِدَ، وَأَحْيَانًا يُرَى أَثَرُ الضَّرْبِ أَزْرَقَ فِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، رقم (١٤١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، رقم (١٤٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: الإنصاف (٢١/٤١٢).

(٣) فقد أخرج البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْقُرْآنِ مَرْيَمَ إِذِ ابْتَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا

مَكَانًا شَرْفِيًّا﴾ (١٦)، رقم (٣٤٣١)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عَلَيْهِ السَّلَام، رقم (٢٣٦٦)

من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا نَحْسُهُ الشَّيْطَانُ، فَيَسْتَهْلُ =

= الخاصرة؛ من أجل أن يهلكه، فيقولون: لا يضُرُّه -أي: بطَعْنِهِ إِيَّاهُ في الخاصرة- لا أنه لا يضُرُّه ضرراً دينياً^(١).

وقال بعض العلماء: بل الحديث عامٌّ، لم يضُرُّه الشَّيْطَانُ أبداً، والتَّأْيِيدُ يدلُّ على أن ذلك مُسْتَمِرٌّ^(٢).

ولكنَّ الجوابَ عن الصُّورة التي ذكرنا، أن يُقال: إنَّ هذا سببٌ، والأسبابُ قد تَتَخَلَّفُ بوجودِ موانعٍ، كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يِمَجِّسَانِهِ»^(٣) وإلَّا فَكَلَامُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، ولكنَّ هذا سببٌ من الأسبابِ، وقد يوجدُ موانعٌ.

فإذا قال لنا قائلٌ: إذا كان هذا سبباً وقد يوجدُ موانعٌ، إذا ما الفائدةُ؟!

نقول: هذا غَلَطٌ ليس بصحيحٍ، الفائدةُ أنَّكَ فَعَلْتَ السَّبَبَ، والموانعُ عَارِضَةٌ، والأصلُ عَدَمُ وجودِها.

فعليك أن تَفْعَلَ السَّبَبَ موقناً بأنَّه سَيَنْفَعُ، ثم الأمرُ بِإِدِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وكلُّ إنسانٍ يُريدُ أن يَفْعَلَ شَيْئاً له أسبابٌ لا يقول: أخشى من الموانعِ، بل يَفْعَلُ الأسبابَ، والموانعُ عَارِضَةٌ.

= صارخا من نخسة الشيطان، إلا ابن مريم وأمه» ثم قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿وَإِنِّي أَعِذُّهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٤).

(١) انظر: فتح الباري (٩/٢٢٩).

(٢) انظر: رياض الأفهام للفاكهاني (٤/٦٣٣-٦٣٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وينبغي للزوج قبل الجماع أن يفعل مع امرأته ما يثير شهوتها، حتى يستوي الرجل والمرأة في الشهوة؛ لأن ذلك أشد تَلَذُّذاً وأنفع للطرفين، فيفعل معها ما يثير الشهوة من تقبيل ولمس، وغير ذلك، ثم إذا أراد أن يجامع قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا^(١)، أي: من الولد؛ لأن الولد رزق من الله تعالى وفضل، كما قال الله عز وجل: ﴿فَالَّذِينَ بَشِيرُهُمْ وَابْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فإن لم يُسم فإن الشيطان رباً يضُرُّ ولده، ورباً يشارك الإنسان في التمتع بالزوجة، قال الله تعالى للشيطان: ﴿وَأَجَلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيكَ وَرِيحِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: ٦٤] قال بعض العلماء: المشاركة في الأولاد أن الرجل إذا لم يُسم عند الجماع فقد يشاركه الشيطان في التمتع بزوجه^(٢).

فإن قال قائل: أرايتم لو أتى أهله وهو عارٍ، أيقول هذا الذكّر؟

نعم، يقول؛ لأن الرسول ﷺ أطلق، ولأنه لا حرج أن يأتي الرجل أهله عارياً وهي عارية أيضاً، لكن السنة أن يلتحفا بلحاف واحد؛ حتى لا تبرّر سوءاتهما، ويكونا شبيهين بالحمارين^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، رقم (١٤١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، رقم (١٤٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرج الطبري في التفسير (٢٤٨/٢٢) من طريق عثمان بن الأسود، عن مجاهد قال: «إذا جامع ولم يسم انطوى الجن على إحليله فجامع معه، فذلك قوله: ﴿لَمْ يَطْمِئِنُّوْا إِنِّسُ فِتْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾». وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٧٧٧): «وهذا إسناد مقطوع ضعيف مظلم».

(٣) فقد أخرج ابن ماجه: كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، رقم (١٩٢١) من حديث عتبة بن عبد السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجرد تجرد العيرين».

وَيُكْرَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ^[١]، وَالتَّرَعُّ قَبْلَ فَرَاغِهَا^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُكْرَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ» يعني: عند الوطء والجماع، فإذا كان الإنسان يُجامِعُ زوجته فلا ينبغي أن يُكثِرَ الكلامَ، فَيَتَكَلَّمَ، لكن لا يُكثِرُ، وفي (الروض)^(١) حديثٌ لكنَّهُ ضَعِيفٌ: «لَا تُكثِرُوا الْكَلَامَ عِنْدَ مُجَامَعَةِ النِّسَاءِ فَمِنْهُ يَكُونُ الْحَرَسُ وَالْفَأْفَاءُ»^(٢).

الحرسُ معناه أن لا يتكلمَ، والفأفأة أن يُكرّرَ الفاء عند نُطْقِهِ بها، ولا شك أن كثرة الكلام في هذه الحال ما تَبْغِي؛ لأنَّ الإنسانَ كاشفٌ فَرْجَهُ وكذلك المرأة، لكنَّ الكلامَ اليسيرَ الذي يزيدُ في ثورانِ الشَّهْوَةِ لا بأسَ به، وقد يكونُ منَ الأمورِ المَطْلُوبَةِ.

[٢] قوله: «وَالْتَرَعُّ قَبْلَ فَرَاغِهَا» أي: يُكْرَهُ -أيضًا- أن يَتَرَعَ قَبْلَ فَرَاغِهَا؛ لحديث: «إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ فَلَا يُعْجِلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا»^(٣)، وَالتَّرَعُّ معناه أن يُنْهِيَ الإنسانُ جَمَاعَهُ، فَيُخْرِجَ ذَكَرَهُ مِنْ فَرْجِ امْرَأَتِهِ قَبْلَ فَرَاغِهَا مِنَ الشَّهْوَةِ، أي: قَبْلَ انْزَالِهَا، وَالفَرَاغُ مِنَ الشَّهْوَةِ يَكُونُ بِالْإِنْزَالِ.

فالمؤلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: يُكْرَهُ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَنْ يَتَرَعَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ هِيَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ عَلَيْهَا كَمَالَ اللَّذَّةِ، وَيُخْرِمُهَا مِنْ كَمَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَرَبَّمَا يَحْصُلُ عَلَيْهَا ضَرَرٌ مِنْ كَوْنِ الْمَاءِ مُتَهَيِّئًا لِلْخُرُوجِ، ثُمَّ لَا يَخْرُجُ إِذَا انْقَضَى الْجَمَاعُ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرُوهُ فَهُوَ -أَيْضًا- ضَعِيفٌ، وَلَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ صَحِيحٌ، فَكَمَا أَنَّكَ أَنْتَ لَا تُحِبُّ أَنْ تَتَرَعَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ، فَكَذَلِكَ هِيَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعْجِلَهَا.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٤٤٠).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٧٤)، من حديث قبيصة بن ذؤيب مرسلًا.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في العيال (٣٩٤)، وأبو يعلى (٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْوَطْءُ بِمَرَأَى أَحَدٍ^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْوَطْءُ بِمَرَأَى أَحَدٍ» هذا مِنْ أَعْرَبِ مَا يَكُونُ أَنْ يُقْتَصَرَ فيه على الكراهة، يعني: يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُجَامِعَ زَوْجَتَهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ، وهذا تحته أمران:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ بَحِثُ ثَرَى عَوْرَتَاهُمَا، فهذا لا شكَّ أَنْ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْكَرَاهَةِ غَلَطٌ؛ لَوْجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ، فإذا كان بَحِثُ يَرَى عَوْرَتَهَا أَحَدٌ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، حَتَّى الْمَرْوَةُ لَا تَقْبَلُ هَذَا إِطْلَاقًا، فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِطْلَاقًا.

الثاني: أَنْ يَكُونَ بَحِثُ لَا تُرَى الْعَوْرَةُ، فَإِنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْكَرَاهَةِ -أَيْضًا- فِيهِ نَظَرٌ، فَمَثَلًا لَوْ كَانَ مُلْتَحِفًا مَعَهَا بِلِحَافٍ، وَصَارَ يُجَامِعُهَا فَتُرَى الْحَرَكَةُ، فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِلَى التَّحْرِيمِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالْمُسْلِمِ أَنْ يَتَدَنَّى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَأَيْضًا رَبِّمَا يُثِيرُ شَهْوَةَ النَّاطِرِ وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ مَفْسَدَةٌ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا النَّاطِرُ مِمَّنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ عَزَّجَلَّ فَيَسْطُو عَلَى الْمَرْأَةِ بَعْدَ فِرَاقِ زَوْجِهَا مِنْهَا.

فَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَحْرُمُ الْوَطْءُ بِمَرَأَى أَحَدٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّائِي طِفْلًا لَا يَدْرِي، وَلَا يَتَصَوَّرُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَّا إِنْ كَانَ يَتَصَوَّرُ مَا يُفْعَلُ فَلَا يَنْبَغِي -أَيْضًا- أَنْ يَحْصُلَ الْجَمَاعُ بِمُشَاهَدَتِهِ وَلَوْ كَانَ طِفْلًا؛ لِأَنَّ الطِّفْلَ قَدْ يَتَحَدَّثُ بِمَا رَأَى عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ.

فَالطِّفْلُ الَّذِي فِي الْمَهْدِ -مَثَلًا- لَهُ أَشْهُرُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، وَلَا يَتَصَوَّرُهُ، لَكِنْ مَنْ لَهُ ثَلَاثُ سَنَوَاتٍ أَوْ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ، يَأْتِي الْإِنْسَانُ أَهْلَهُ عِنْدَهُ، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الطِّفْلَ رَبِّمَا فِي الصَّبَاحِ يَتَحَدَّثُ؛ فَلِهَذَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ وَطْؤُهُ بِمَرَأَى طِفْلٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ إِذَا كَانَ يَتَصَوَّرُ وَيَفْهَمُ مَا رَأَى.

وَالْتَحَدَّثُ بِهِ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْتَحَدَّثُ بِهِ» سبحانه الله العظيم! يقول المؤلف: إِنَّهُ يُكْرَهُ التَّحَدَّثُ بِجَمَاعِ زَوْجَتِهِ، وهذا -أيضاً- فيه نظرٌ ظاهرٌ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ التَّحَدَّثَ بِهِ مُحَرَّمٌ، وقد وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةَ الرَّجُلِ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ يَتَحَدَّثُ بِمَا جَرَى بَيْنَهُمَا»^(١) فهو مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةً، فكيف يكون مَكْرُوهًا؟!

وَالْغَالِبُ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ هَذَا، كَمَا فَضَحَ زَوْجَتُهُ هِيَ تَفْضُحُهُ أَيْضًا، فَتَقُولُ عِنْدَ النِّسَاءِ: إِنَّهُ فَعَلَ فِيهَا كَذَا، وَفَعَلَ فِيهَا كَذَا.. إلخ، وَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ حَرَامٌ، بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى النَّصِّ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِمَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ، وَهَذَا -أَي: الْحُكْمُ بِالْكَرَاهَةِ فَقَطْ- مِنْ هَفَوَاتِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ سَأَلَ الرَّسُولَ ﷺ: الرَّجُلُ يُقْبَلُ امْرَأَتُهُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ فَقَالَ ﷺ: «سَلْ هَذِهِ»، فَقَالَتْ: كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ^(٢).

قُلْنَا: التَّقْبِيلُ لَيْسَ كَمَسْأَلَةِ الْجَمَاعِ، ثُمَّ إِنَّهُ مَا تَحَدَّثَ بِقَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ تَحَدَّثَ عَنِ جِنْسِ الْقُبْلَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ الرَّجُلُ مَثَلًا: إِنَّهُ يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ فَلَا يُنْزَلُ فَيَغْتَسِلُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة، رقم (١٤٣٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، رقم (١١٠٨) من حديث عمر ابن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَحْرُمُ جَمْعُ زَوْجَتَيْهِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بغيرِ رِضَاهُمَا^[١].

= ففرّق بين التّحدّث عن الجنس، والتّحدّث عن الفعل المعين، والنّاس يعرّفون الفرق بين هذا وهذا، فلو أنّ أحداً وصف الجماعة المستحسن - لأنّ أنواع الجماعة كثيرة، بعضها مستحسن وبعضها غير مستحسن - دون أن يضيفه إلى زوجته، بأن قال مثلاً: بعض الناس يفعل كذا وكذا عند الجماعة، فهذا جائز، إلّا أن يفهم الحاضرون أنّ المراد به نفسه، فحينئذٍ يُمنع.

[١] قوله رحمه الله: «وَيَحْرُمُ جَمْعُ زَوْجَتَيْهِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بغيرِ رِضَاهُمَا» أي: يحرم على الزوج إذا كان له زوجتان أن يجمعهما في حجرة واحدة؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الشقاق والنزاع؛ لما يحدث بين الزوجات من الغيرة، حتى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن فالغيرة طبيعة في المرأة.

وكلام المؤلف رحمه الله صحيح إذا جمعهما في حجرة واحدة، ولا شك، أمّا إذا كان في بيت له شقق، وجعل كلّ واحدة في شقة فهذا لا بأس به؛ لأنّ كلّ امرأة مستقلة بمسكنها.

وحدثني بعض الناس أنّ له زوجات يجمعهنّ في سكن واحد بسبب التّألف والتّراحم بينهما.

وعلى كلّ حال: فالناس يختلفون، والأصل أنّه محرم إلّا برضاها، فإذا رضيّا بذلك فلا بأس.

وإن شرط عند العقد أن لا يجمعهما كان ذلك أوكد؛ لأنّه يكون هنا محرماً من جهة الشرط، ومحرماً من جهة الشرع، فإن رضيّا بأن تكونا في مسكن واحد فإنّه يجوز؛ لأنّ الحقّ لهما.

وَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنَزِلِهِ^[١].

= فَإِنْ تَعَبَ الزَّوْجُ مِنْ ذَلِكَ وَأَرَادَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا، وَأَبْتَأُ أَنْ تَنْفَصِلَا، فَالْحَقُّ لِلزَّوْجِ، فَلَوْ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا: أَنَا رَاضِيَةٌ مَعَ ضَرَّتِي، أَسْتَأْنِسُ بِهَا، وَأَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا، وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَفَارِقَهَا، لَكِنَّ الزَّوْجَ تَعَبَ مِنْ كَوْنِهِ يَرَى زَوْجَتَهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَلَهُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ رَضِيَْنَا أَنْ تَكُونَا فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَبْتَأُ، فَهَلْ نَقُولُ: هَذَا حَقٌّ لَهَا أَسْقَطَتْهُ فَسَقَطَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ؟ أَوْ نَقُولُ: الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عَلَّتِهِ، فَإِذَا وَجَدَ بَيْنَهُمَا التَّنَافُرَ وَالْغَيْرَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُفَرِّقَ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تَرَضَّيَا بِذَلِكَ لِلتَّجَرِبَةِ وَالنَّظَرِ فِيمَا يَكُونُ، ثُمَّ تَرَيَا أَنَّ الْبَقَاءَ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ مُوجِبٌ لِلْغَيْرَةِ وَالتَّنَافُرِ، وَضِيقِ الْحَيَاةِ، فَلَهُمَا أَنْ يَرْجِعَا فِي ذَلِكَ، وَيُطَالِبَا بِأَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي مَسْكَنِ مُنْفَصِلٍ، وَلِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجَةِ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ بِيَوْمِهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَجَّ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ أَذْنَتْ، كَمَا لَوْ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِأَحَدِ الزَّوْجَاتِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتْ، فَلَهَا الْحَقُّ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنَزِلِهِ» أَيُّ: لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ الزَّوْجَةَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنَزِلِهِ، حَتَّى وَلَوْ لَزِيَارَةِ أَبَوَيْهَا؛ لِأَنَّهُ سَيِّدُهَا، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْآبَاءِ﴾ [يوسف: ٢٥] وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، رَقْمُ (١١٦٣)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ، رَقْمُ (١٨٥١)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

= ولكن هذه الإباحة هل هي إباحة مُطلقة أو بشرط أن لا تتضرر بذلك؟

الجواب: في هذا تفصيل:

أولاً: إذا كان لا ضرر عليه في خروجها فلا ينبغي أن يمنعها؛ لأن منعها كبث حرّيتها من وجه، ولأن ذلك قد يفسد عليها، وما دام أنه لا ضرر فليأذن لها، فقد تكون امرأة داعية للخير، تحضر مجالس النساء وتعظهن وتبين لهن الشريعة، وقد تكون امرأة تحب أن تزور أقاربها، فهنا لا ينبغي له أن يمنعها.

ثانياً: أن يكون في خروجها ضرر عليه أو عليها.

فالضرر عليه بأن يفسدها الخروج على زوجها، فإذا كانت إذا خرجت إلى أمها سألتها عن أحوالها، ثم قالت: انظري فلانة، كيف طعاهم مثلاً؟! فهذا فيه إفساد، والمرأة قريبة النظر، فقد تستقل ما يأتي به زوجها، وتفسد عليه، فله أن يمنعها من زيارة أمها في هذه الحال؛ لأن أمها مفسدة.

كذلك ربما يحصل إفسادها على الزوج بغير هذه الطريقة، فقد ترى -مثلاً- في الشارع من يعجبها صورته وشبابه، ويكون زوجها أقل منه فتطمح؛ لأن النفوس أمارّة بالسوء فتفسد عليه، فحينئذ له أن يمنعها.

ثالثاً: أن لا يكون في خروجها خير ولا شر، فالأفضل أن يشير عليها أن لا تخرج، ويقول: إن النبي ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَيُؤْتِيَنَّ خَيْرَ لَهْنٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ^[١] أَنْ تُمَرَّضَ مُحْرَمَهَا^[٢]،

= لكن لو أصرت على أن تخرجَ فهذا الأفضل أن لا يمنعها، بل يعطيها شيئاً من الحرية حتى تزاد محبتها له، وتكون العشرة بينهما طيبة، فلكل مقام مقال، والعاقل الحكيم يعرف كيف يتصرف في هذا الأمر.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ» أي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْذَنَ لها إذا طلبت، وليس المعنى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَسْأِذَنَ.

[٢] قوله: «أَنْ تُمَرَّضَ مُحْرَمَهَا» أي: إذا استأذنت منه أَنْ تَذْهَبَ تُمَرَّضُ والدّها فالأفضل أَنْ يَسْمَحَ لها؛ لما في ذلك من جبر الخاطر، وطمأنينة النفس، وصلة الرّحم، حتى لو فُرِضَ أَنْ يَبْنَى وبين أبيها مُشْكِلَةٌ أو عداً شَخْصِيّاً فَإِنَّ الأفضَلَ أَنْ يَأْذَنَ لها؛ مُراعاةً لحالها، ثم إِنَّهُ يَسْلَمُ مِنَ السُّمْعَةِ السَّيِّئَةِ؛ لَأَنَّهُ لو مَنَعَهَا أَنْ تَذْهَبَ تُمَرَّضُ والدّها لِتَحْدِثَ النَّاسُ بِهِ، وَأَكْلُوا لَحْمَهُ، وَرَحِمَ اللهُ أَمْرًا كَفَّ الْغِييَةَ عَنْ نَفْسِهِ.

وقوله: «وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ» هذا الأصل، لكن قد يجب أَنْ يَأْذَنَ؛ وذلك فيما إذا لم يكن لمحرّمها مَنْ يُمَرِّضُها، وكان في حاجةٍ إلى ذلك.

أَمَّا عِيَادَتُهُمْ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَأْذَنَ لها، وَفَرَقَ بَيْنَ التَّمْرِضِ وَالْعِيَادَةِ، فَالْعِيَادَةُ تَعُودُ وَتَرْجِعُ، لَكِنَّ التَّمْرِضَ تَبْقَى عِنْدَ هَذَا الْمَرِيضِ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ بِشِفَائِهِ أَوْ مَوْتِهِ؛ فَهَذَا نَقُولُ: أَمَّا التَّمْرِضُ فَسُنَّةٌ، وَأَمَّا الْعِيَادَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْعِيَادَةَ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَرِيبِ مِنْ صِلَةِ الرَّحِمِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ النَّاسِ أَنْ تَمْنَعَهَا مِنْ أَنْ تَعُودَ أَقَارِبَهَا إِذَا مَرَضُوا.

وقوله: «تُمَرَّضُ» مُطْلَقٌ، لكن يجب أَنْ يُقَالَ: أَنْ تُمَرَّضَ مُحْرَمَهَا في غير ما لا يحِلُّ لها النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْعَوْرَةُ.

وَتَشْهَدُ جِنَازَتَهُ^[١]، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا^[٢]،

= وقوله: «مَحْرَمَهَا» ظاهره: سواء كان قريباً جداً كالأب والابن، وما أشبه ذلك، أو بعيداً، ولكن ينبغي أن يفرق بين القريب والبعيد، فمثلاً: إذا كان لها عمٌ بعيدٌ، فليس كالابن، وليس كالأب، ولكل مقام مقال.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَشْهَدُ جِنَازَتَهُ» هذا فيه نظر، فإن أراد أن تشهد الصلاة عليها وتتبعها، فقد قالت أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»^(١) فمن العلماء من قال: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ اتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ لِلنِّسَاءِ مَكْرُوهٌ؛ لقولها: «وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» ومنهم من قال: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَأَنَّ قَوْلَهَا: «وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» تَفَقُّهُ مِنْهَا، قَدْ تَوَافَقَ عَلَيْهِ وَقَدْ لَا تَوَافُقٌ، وَأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ نَأْخُذَ بِالْحَدِيثِ.

وإن أراد أن تبقى هناك عند موته، فهذا يُخْشَى مِنْهُ النِّاحَةُ وَالنَّدْبُ، فَشُهُودُ الْجِنَازَةِ لَا وَجْهَ لَهُ إِبْطَاقًا، فَمَثَلًا: إِذَا جَاءَهَا خَبَرٌ أَنَّ قَرِيبَهَا -أَي: مُحْرَمَهَا- قَدْ مَاتَ، وَقَالَتْ لَزَوْجِهَا: سَأَذْهَبُ لِأَشْهَدَ جِنَازَتَهُ إِذَا غَسَلُوهُ وَكَفَّنُوهُ وَخَرَجُوا بِهِ، فَلَهُ الْحَقُّ أَنْ يَمْنَعَهَا؛ لِأَنَّ شُهُودَهَا لَا دَاعِيَ لَهُ، وَرَبَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ أَشَدَّ عَلَيْهَا حُزْنًا وَتَأْثِيرًا، وَيَحْضُرُ النِّسَاءُ -أَيْضًا- مَعَهَا فَتَحْصُلُ النِّاحَةُ.

[٢] قوله: «وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا» أَي: لَهُ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَتَهُ مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَافِعَهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ صَامَتْ لَمَنَعَتْهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا نَهَارًا، أَوْ لَمَنَعَتْهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء الجنائز، رقم (١٢٧٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب نهي النساء عن اتباع الجنائز، رقم (٩٣٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً، رقم (٥١٩٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، رقم (١٠٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= مِنْ كَمَالِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَأْتِفُ أَنْ يُفْسِدَ صَوْمَهَا وَلَوْ كَانَ نَفْلًا.

وإِجَارَةُ النَّفْسِ: هِيَ أَنْ تُؤْجَرَ نَفْسُهَا؛ لِتَكُونَ خَادِمًا عِنْدَ آخَرِينَ، فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا؛ لِلْخَوْفِ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهِهِ؛ وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ دَنَاءَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ تَلْحَقُ زَوْجَهَا، فَيُقَالُ: فَلَانَةُ زَوْجَةُ فَلَانٍ خَادِمٌ عِنْدَ النَّاسِ.

وقوله: «مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا» يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا لَوْ اسْتُؤْجِرَتْ عَلَى عَمَلٍ، بَأَنْ تَكُونَ امْرَأَةً خِيَاطَةً مِثْلًا، وَصَارَتْ تَخِيطُ لِلنَّاسِ بِأَجْرَةٍ فِي بَيْتِهَا فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا، إِلَّا إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ تَقْصِيرًا مِنْهَا فِي حَقِّهِ فَلَهُ الْمَنَعُ.

فَصَارَتِ الْمَرْأَةُ إِنْ أَجَّرَتْ نَفْسَهَا فَلَهُ مَنَعُهَا مُطْلَقًا، حَتَّى لَوْ قَالَتْ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُؤْجَرَ نَفْسِي مَا دُمْتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ، فَلَهُ مَنَعُهَا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدَّنَاءَةِ وَالْإِهَانَةِ، أَمَّا إِذَا اسْتُؤْجِرَتْ عَلَى عَمَلٍ وَهِيَ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا فَلَيْسَ لَهُ الْمَنَعُ، إِلَّا إِذَا قَصَّرَتْ فِي حَقِّهِ فَلَهُ مَنَعُهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي التَّدْرِيسِ، أَيْدُخُلُ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا» أَوْ لَا؟ فَالْجَوَابُ: يَدْخُلُ؛ لِأَنَّهَا سَوْفَ تَذْهَبُ إِلَى الْمَدْرَسَةِ وَتُدْرِّسُ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ أَنْ تُدْرِّسَ، إِلَّا إِذَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنْ تَبْقَى مُدْرِّسَةً، أَوْ تَتَوَظَّفَ مُدْرِّسَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَبْلَ هَذَا الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابَ الشُّرُوطِ، بَابَ الشُّرُوطِ فِي الْمَهْرِ، رَقْمُ (٢٧٢١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابَ النِّكَاحِ، بَابُ الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ، رَقْمُ (١٤١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنْ إِرْضَاعٍ وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِضُرُورَتِهِ^[١].

فَصْلٌ

وَعَلَيْهِ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ^[٢].....

= فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ لَمْ تَشْتَرِطْ هَذَا، لَكِنْ اضْطُرَّتْ إِلَى أَنْ تَكُونَ مُدْرَسَةً؛ لِأَنَّ زَوْجَهَا فَقِيرٌ وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا؟

فَالْجَوَابُ: لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَهَا أَنْ تُخَيَّرَهُ، فَتَقُولَ: إِمَّا أَنْ تَأْذَنَ لِي أَنْ أُدْرَسَ وَأُحْصَلَ عَلَى قُوتِي، وَإِمَّا أَنْ أُطَالِبَكَ بِالْفَسْخِ؛ لِأَنَّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَبْقَى بَدُونِ قُوتٍ، وَفِي ظَنِّي أَنَّهَا إِذَا خَيَّرَتْهُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَإِنَّهُ سَيُوافِقُ عَلَى التَّدْرِيسِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ إِرْضَاعٍ وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِضُرُورَتِهِ» وَيَكُونُ هَذَا بَأَنْ تَكُونَ امْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلَ وَهِيَ حَامِلٌ، فَتَنْتَهِي الْعِدَّةُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَتَزَوَّجَهَا آخَرَ، وَهِيَ لَا تَزَالُ تُرَضِّعُ الْوَلَدَ، فَلِلزَّوْجِ الثَّانِي أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا مِنَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، إِلَّا فِي حَالَيْنِ:

الأولى: الضَّرُورَةُ، بِأَنْ لَا يَقْبَلَ هَذَا الطِّفْلُ نَدِيًّا غَيْرَ تَدْيِ أُمِّهِ، فَيَجِبُ إِنْقَاذُهُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَى زَوْجِهَا الثَّانِي، فَإِذَا وَافَقَ لَزِمَهُ.

وقَوْلُهُ: «وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا مِنْهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْأُمِّ مَرَضٌ يُخْشَى عَلَى الْوَلَدِ مِنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَعَلَيْهِ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ».

«وَعَلَيْهِ» الصَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجِ، فَعَلِيهِ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ، سَوَاءٌ كُنَّ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالنَّظَرِ.

لَا فِي الْوَطْءِ^[١]

أَمَّا الْقُرْآنُ: فقال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] وليس من المعروف أن يقسم لهذه ليلتين ولتلك ليلة واحدة، فالجور في هذا ظاهرٌ.

وأما من السنة: فقول النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ»^(١) والعياذُ بالله، وهذا دليلٌ على تحريم الميل إلى إحداهما. وأما من النظر: فكلٌ منهما زوجةٌ، وقد تساوتا في الحق على هذا الرجل، فوجب أن تتساويا في القسم، كالأولاد يجب العدلُ بينهم في العطية.

وقوله: «بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقِسْمِ» ظاهرٌ كلامه: سواءٌ كُنَّ حُرَّاتٍ أم إماء؛ لأنه لم يستثن، لكن قال بعض العلماء -وهو المذهب-: إنَّ للحرَّة مع الأمة ليلتين ولأمة ليلة؛ لأنَّها على النصف، وفي هذا نظرٌ، والصواب: أنَّه يجب العدلُ في القسم حتى بين الحرَّة والأمة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا فِي الْوَطْءِ» فلا يجب أن يساوي بينهما في الوطء؛ لأنَّ الوطءَ له دَوَافِعُ مِنْ أَعْظَمِهَا الْمَحَبَّةُ، وَالْمَحَبَّةُ أَمْرٌ لَا يَمْلِكُهُ الْمَرْءُ، فَقَدْ يَكُونُ إِذَا أَتَى إِلَى هَذِهِ الزَّوْجَةِ أَحَبَّ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا، وَتِلْكَ لَا يُحِبُّ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا، فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَهُنَّ فِي الْوَطْءِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْنِسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] ولأنَّ النبي ﷺ

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= كان يَقْسِمُ بين زَوْجَاتِهِ وَيَعْدِلُ ويقول: «هَذَا قُسِمِي فِيهَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيهَا لَا أَمْلِكُ»^(١) وهذا حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَرْغَبُ إِحْدَاهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يُجَامِعَهَا إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، ثُمَّ إِنَّ تَكْلَفَ الْإِنْسَانِ لِلْجَمَاعِ يَلْحَقُهُ الضَّرَرُ.

وقال بعضُ العلماء: بل يجبُ عليه أن يُساويَ بَيْنَهُنَّ في الوَطْءِ إِذَا قَدَرَ، وهذا هو الصَّحِيحُ وَالْعِلَّةُ تَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّنَا مَا دُمْنَا عَلَّلْنَا بَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَدْلُ فِي الْوَطْءِ بِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُهُ الْعَدْلُ فِيهِ، فَإِذَا أُمَكَّنَهُ زَالَتِ الْعِلَّةُ، وَبَقِيَ الْحُكْمُ عَلَى الْعَدْلِ.

وعلى هذا: فلو قال إنسانٌ: إِنَّهُ رَجُلٌ لَيْسَ قَوِيَّ الشَّهْوَةِ، إِذَا جَامَعَ وَاحِدَةً فِي لَيْلَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجَامِعَ اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ - مثلاً - أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَقَالَ: سَأَجْمَعُ قُوَّتِي لِهَذِهِ دُونَ تِلْكَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِثَارَ هُنَا ظَاهِرٌ، فَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْدِلَ.

فالمهمُّ: أَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُهُ الْقَسْمُ فِيهِ فَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا أَوْسَعَهَا، وَمَا يُمَكِّنُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْهَبَةِ وَالْعَطِيَّةِ؟

يقولُ الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَمَّا فِي النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ فَوَاجِبٌ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ^(٢)؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْإِنْفَاقُ، وَقَدْ قَامَ بِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ.

(١) أخرجه أحمد (١٤٤/٦)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٤)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤٠)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٧١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: المغني (٢٤٢/١٠).

وَعِمَادَةُ اللَّيْلِ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ^[١].

وَيَقْسِمُ لِحَائِضٍ^[٢]،

= لكنَّ هذا القولُ ضَعِيفٌ، والصَّوابُ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ»^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعِمَادَةُ اللَّيْلِ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ».

«عِمَادَةُ» أي: عِمَادُ الْقَسَمِ الْأَصْلُ فِيهِ اللَّيْلُ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا، وهو غالبُ النَّاسِ، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَيْلًا لِبَاسًا ۖ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبا: ١٠-١١] فغالبُ النَّاسِ مَعَاشُهُمُ بِالنَّهَارِ وَسُكُونُهُم بِاللَّيْلِ، فيكونُ عِمَادُ الْقَسَمِ لِلزَّوْجَاتِ اللَّيْلِ، أَمَّا النَّهَارُ فَالْإِنْسَانُ يَذْهَبُ فِي مَعِيشَتِهِ، رَبًّا يَتَرَدَّدُ إِلَى بَيْتِ هَذِهِ لِأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِمَعِيشَتِهِ، وَيَبِيعُهُ، وَشِرَائِهِ، وَلَا يَتَرَدَّدُ إِلَى الْأُخْرَى، وَرَبًّا تَكُونُ خَزَائِنُ مَالِهِ فِي بَيْتِ وَاحِدَةٍ فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَتَرَدَّدَ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَوْمَهَا.

وَأَمَّا مَنْ مَعَاشُهُ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، فَعِمَادُ الْقَسَمِ فِي حَقِّهِ النَّهَارُ، كَالْحَارِسِ الَّذِي يَحْرُسُ لَيْلًا وَفِي النَّهَارِ يَتَفَرَّغُ لِبَيْتِهِ؛ ولهذا قال: «وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ».

[٢] قوله: «وَيَقْسِمُ لِحَائِضٍ» أي: إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَحَاضَتُ إِحْدَاهُمَا، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا.

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم (٢١٣٣)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم (١١٤١)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم (٣٩٤٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، رقم (١٩٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنُفْسَاءٍ^[١]،

= فَإِنْ قَالَ: الْحَائِضُ لَا أَسْتَمِيعُ بِهَا بِكُلِّ مَا أُرِيدُ؟

نَقُولُ: لَكِنَّ الْإِنْسَانَ وَالْاجْتِمَاعَ، وَأَنْ لَا تَرَى الزَّوْجَةَ الْأُخْرَى مُتَفَوِّقَةً عَلَيْهَا، هَذَا وَاجِبٌ.

فَإِنْ اتَّفَقَتِ الزَّوْجَتَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْسِمُ لِلْحَائِضِ، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ أَوْ غَيْرُ جَائِزٍ؟ وَإِذَا جَازَ، فَهَلْ لَهَا الرُّجُوعُ أَوْ لَيْسَ لَهَا الرُّجُوعُ؟

لِنَنْظُرَ: هَلْ هَذَا مَعْلُومٌ أَوْ مَجْهُولٌ؟ هَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، قَدْ تَحِيضُ هَذِهِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَهَذِهِ تَحِيضُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَقَدْ تَخْتَلِفُ الْعَادَةُ، فَهُوَ مَجْهُولٌ، وَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَلَا بُدَّ أَنْ يُؤَثِّرَ عَلَى قُلُوبِ الزَّوْجَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَتْ هَذِهِ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَالثَّانِيَةُ حَيْضُهَا أَحْيَانًا خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَأَحْيَانًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَأَحْيَانًا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ، وَأَحْيَانًا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَيَكُونُ هُنَاكَ شَيْءٌ فِي النُّفُوسِ، حَتَّى وَإِنْ رَضِيَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، لَكِنْ سَوْفَ لَا يَرْضَيْنَ فِي النِّهَايَةِ.

فَإِذَا قَالَ: اتَّفَقَ مَعَكُمْ عَلَى أَنْ لَا أَقْسِمَ لِلْحَائِضِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ حَيْضُهَا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لَهُ حَدًّا أَعْلَى، وَرَبَّمَا يَكُونُ فِي هَذَا رَاحَةً لِلْجَمِيعِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنُفْسَاءٍ» أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ لِلْحَائِضِ وَجَبَ لِلنُّفْسَاءِ، وَلَا فَرْقَ، لَكِنَّ النُّفْسَاءَ يَجِبُ أَنْ يُرْجَعَ فِي هَذَا إِلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ عِنْدَنَا أَنَّ النُّفْسَاءَ لَا تَبْقَى فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، بَلْ تَكُونُ عِنْدَ أَهْلِهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

وَأَيْضًا: الْعُرْفُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا قَسَمَ لَهَا، أَيُّ: أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَذْهَبُ لَهَا لَيْلَةً وَلِلْأُخْرَى لَيْلَةً، وَلَا يَقْضِي إِذَا طَهَّرَتْ مِنَ النَّفَاسِ.

وَمَرِيضَةٍ^[١]، وَمَعِيَّةٍ^[٢]، وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ، وَغَيْرِهَا^[٣].

= وعلى هذا فنقول: مُقْتَضَى قولِ الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] أن لا قَسَمَ لِلنَّفْسَاءِ، أَمَّا الْحَائِضُ فعندنا جَرَتِ الْعَادَةُ أَنَّهُ يَقْسِمُ لَهَا، وَأَنَّ الزَّوْجَ لَا يُفَرِّقُ، يَذْهَبُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي لَيْلَتِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ طَاهِرًا أَمْ حَائِضًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَرِيضَةٍ» أي: يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لِلْمَرِيضَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ وَجِيهٌ، بَلْ رَبَّمَا لَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ أَوْجَبُ مِنَ الْقَسَمِ لِلصَّحِيحَةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ هَجَرَ الْمَرِيضَةَ فَإِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِيهَا، وَيَزِيدُهَا مَرَضًا.

فَإِنْ عَافَتْ نَفْسُهُ هَذِهِ الْمَرِيضَةَ، وَقَالَ: أَنَا لَا أَطِيقُ، قُلْنَا: إِذَا اسْتَسْمَحَ مِنْهَا، وَطَيَّبَ قَلْبَهَا؛ لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يَكُونُ الْمَرَضُ لَا يُطِيقُهُ الْإِنْسَانُ وَأَحْيَانًا يُطِيقُهُ، فنقول: إِذَا كَانَتْ مَرِيضَةً مَرَضًا لَا تُطِيقُهُ أَوْ تَخْشَى مِنَ الْعَدَوَى فَحِينَئِذٍ اسْتَأْذِنْ مِنْهَا.

[٢] قوله: «وَمَعِيَّةٍ» المراد: مَعِيَّةٌ حَدَثَ بِهَا الْعَيْبُ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُ لَهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مَعِيَّةً مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَرَطَ بَعْدَ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَقْسِمَ، وَالْعَيْبُ قَدْ يَكُونُ طَارِئًا وَقَدْ يَكُونُ سَابِقًا.

[٣] قوله: «وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ وَغَيْرِهَا» أي: وَيَجِبُ - أَيْضًا - أَنْ يَقْسِمَ لِلْمَجْنُونَةِ الْمَأْمُونَةِ وَغَيْرِ الْمَأْمُونَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً فَلَا مَرُوضَةً وَاضِحَةً لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَأْمُونَةٍ فَلَا يَأْمَنُ أَنَّهُ إِذَا نَامَ ذَهَبَتْ إِلَى الْمَطْبَخِ، وَأَخَذَتِ السَّكِّينَ وَذَبَحَتْهُ، وَهَذَا وَارِدٌ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَغَيْرِهَا» هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ، وَالصَّوَابُ: أَنْ يَقْسِمَ لِلْمَجْنُونَةِ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ مَأْمُونَةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَأْمُونَةً فَلَا يَقْسِمُ لَهَا.

وَأِنْ سَافَرْتَ بِلَا إِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا، أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ، أَوْ الْمَيْتَ عِنْدَهُ فِي فِرَاشِهِ، فَلَا قَسَمَ لَهَا، وَلَا نَفَقَةَ^[١].

= لكن هل يَرْضَى الإنسانُ أَنْ تكونَ زوجتهُ مَجْنُونَةً غيرَ مَأْمُونَةٍ؟
 نقولُ: أَمَّا ابْتِدَاءُ فَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يُقَدِّمُ عَلَى امْرَأَةٍ مَجْنُونَةٍ غيرَ مَأْمُونَةٍ، لَكِنْ قَدْ يَحْدُثُ هَذَا الْجُنُونُ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهَذَا نَقُولُ: يَقْسِمُ لَهَا، وَرَبَّمَا إِذَا قَسَمَ لَهَا، وَهَذَا هَا، وَصَارَ يَتَكَلَّمُ مَعَهَا، رَبَّمَا تَسْتَجِيبُ وَيَزُولُ مَا بَهَا مِنَ الْجُنُونِ، كَمَا هُوَ وَاقِعٌ أحيانًا.
 وقولُهُ: «وَعَیْرَهَا» يَعْنِي غَیْرَهَا، مِثْلُ: مَنْ أَلَى مِنْهَا، أَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا، أَوْ وَجَدَ بِهَا مَانِعٌ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ صَائِمَةً فَإِنَّهُ يَقْسِمُ لَهَا، يَعْنِي: حَتَّى مَنْ لَا يَتَمَتَّعُ بِهَا بِالْوَطْءِ، فَيَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا، إِلَّا مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ، أَوْ مَا سَمَحَتْ بِهِ.
 فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ قَالَ لَهَا مِثْلًا: أَنْتِ مَرِيضَةٌ وَيَشُقُّ عَلَيَّ أَنْ أَقْسِمَ لَكَ، فَهَلْ تَسْمَحِينَ؟ فَإِذَا سَمَحَتْ فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا، وَلَوْ كَانَتْ امْرَأَةً كَبِيرَةً فِي السِّنِّ، وَقَالَ لَهَا: أَنَا مَا أَقْدِرُ أَنْ أَقْسِمَ لَكَ، فَهَلْ تُحْبِبِينَ أَنْ تَبْقَى عِنْدِي وَفِي عِصْمَتِي، وَبِدُونِ قَسَمٍ، وَإِلَّا فَأَنَا أَطْلُقُكَ؟ فَاخْتَارَتْ أَنْ تَبْقَى عِنْدَهُ، فَهَذَا جَائِزٌ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا اخْتَارَتْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِكْرَاهِ؛ خَوْفًا مِنَ الطَّلَاقِ.
 قُلْنَا: نَعَمْ، الْحَقُّ لَهَا، لَكِنْ هُنَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ فِي مَسْأَلَةِ الْفِرَاقِ لِحَقِّهِ، فَيَقُولُ: إِذَا كَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَبْقَى عِنْدَ أَوْلَادِهَا وَفِي بَيْتِهَا فَذَاكَ، وَإِنْ لَمْ تُحِبَّ فَأَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِذِمَّتِي شَيْءٌ، فَأَطْلُقُهَا وَأَسْتَرِيحُ.

[١] ثم ذكر المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُسْقِطَاتِ الْقَسَمِ وَالنَّفَقَةِ فقال:

«وَأِنْ سَافَرْتَ بِلَا إِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا، أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ، أَوْ الْمَيْتَ عِنْدَهُ فِي فِرَاشِهِ، فَلَا قَسَمَ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ» هَذِهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:

الأولى: قوله: «إِنْ سَافَرْتَ بِلَا إِذْنِهِ» إِنْ سَافَرْتَ بِلَا إِذْنِهِ فليس لها قَسَمٌ، وليس لها نَفَقَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَاصِيَةٌ وَنَاشِزٌ، وَفَوَّتَتْ عَلَيْهِ الِاسْتِمْتَاعَ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١) فَكَيْفَ بِمَنْ تُسَافِرُ؟! فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: قَوْلُهُ: «لَا قَسَمَ لَهَا» هَذَا تَحْصِيلُ حَاصِلٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُسَافِرَةً فَكَيْفَ يَقْسِمُ؟

نقول: أَي: لَا يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ إِذَا رَجَعَتْ.

الثانية: قوله: «أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا» إِذَا سَافَرْتَ بِإِذْنِهِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَاجَتِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَاجَتِهَا، فَإِنْ كَانَ فِي حَاجَتِهِ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَلَهَا الْقَسَمُ، مِثْلًا لَهُ أُمٌّ فِي الْمُسْتَشْفَى فِي بَلَدٍ آخَرَ، وَسَافَرْتَ بِإِذْنِهِ، فَالْحَاجَةُ لَهُ هُوَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نَقُولُ: لَهَا النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِحَاجَتِهِ، وَجَزَاها اللهُ خَيْرًا أَنْ ذَهَبَتْ.

وَأَمَّا إِذَا سَافَرْتَ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا، قَالَتْ لَهُ مِثْلًا: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَزُورَ أَقَارِبِي أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذِنْ لَهَا، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: لَيْسَ لَهَا قَسَمٌ، وَلَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ، أَمَّا كَوْنُهَا لَيْسَ لَهَا قَسَمٌ فَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا اخْتَارَتْ ذَلِكَ بِسَفَرِهَا، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي مُقَابَلَةِ الِاسْتِمْتَاعِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تَمْنَعْ زَوْجَهَا مِنْ نَفْسِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ أُذِنَ، فَإِذَا أُذِنَ وَالْحَقُّ لَهُ فَإِنَّ حَقَّهَا لَا يَنْقُطُ، فَلَهَا أَنْ تُطَالِبَهُ بِالنَّفَقَةِ.

ولكن: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ إِلَّا مِقْدَارُ نَفَقَةِ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا سَافَرَتْ تَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَةٍ لِلذَّهَابِ وَأَجْرَةٍ لِلْإِيَابِ، وَرُبَّمَا تَكُونُ الْبُلْدُ الثَّانِيَةُ الْمُؤْنَةُ فِيهَا أَشَدُّ، وَالسَّعَرُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً، رقم (٥١٩٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، رقم (١٠٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= فيها أغلى، فلا يلزمه إلا مقدار نفقة الإقامة، إلا إذا أذن بذلك ورضي، وقال: أنا آذن لك، والنفقة علي، فهنا لا إشكال في أنها تجب عليه.

الثالثة: قوله: «أو أبت السفر معه»: قال مثلاً: سنذهب إلى مكة لأداء العمرة فأبت، أو سنذهب إلى الرياض لم تابعة معاملة - مثلاً - فأبت، أو نذهب لزيارة صديق أو قريب فأبت، فليس لها قسم ولا نفقة، إلا إن كانت قد اشترطت عند العقد ألا يسافر بها، فإن لها النفقة، ولها أن تطالبه بالقسم أيضاً، ويحتمل - أيضاً - ألا تطالبه بالقسم؛ لأن من ضرورة سفره ألا يقسم لها، وهي إذا طالبت بالقسم فإن ذلك ضرر على الزوجات الأخرى.

الرابعة: قوله: «أو المبيت عنده في فراشه»: أي: إذا دعاها إلى فراشه وأبت، فإنها تسقط نفقتها، ويسقط حقها من القسم؛ لأنها منعت زوجها من حق يلزمها، فسقط حقها وهي آئمة، وقد قال النبي ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحبيء لعتتها الملائكة حتى تصبح»^(١).

وفي هذه الحال له أن يعاملها معاملة أخرى أشد من هذا، وهي أن يعظها، ويهجرها، ويضربها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤].

إذا: المرأة إذا منعت حق الزوج سقطت نفقتها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها، رقم (٥١٩٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، رقم (١٤٣٦)، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

وَمَنْ وَهَبَتْ قَسَمَهَا لِضَرَّتِهَا بِإِذْنِهِ، أَوْ لَهُ فَجَعَلَهُ لِأُخْرَى جَازًا^[١]،

فإذا منع نفقتها فهل يسقط حقه؟

نعم ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦] فإذا كان الزوج يمنع زوجته من النفقة فلها أن تمنع نفسها منه، ولها أن تأخذ من ماله بدون علمه، وإذا كان يسيء معاملتها فلها أن تسيء معاملته؛ لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

[١] قوله رحمه الله: «وَمَنْ وَهَبَتْ قَسَمَهَا لِضَرَّتِهَا بِإِذْنِهِ أَوْ لَهُ فَجَعَلَهُ لِأُخْرَى جَازًا» أي: إذا وهبت قسمها لضرتها بإذنه فلا حرج، بأن قالت: هل تأذن لي أن أجعل قسمي لفلانة؟ فإذا قال: نعم، ووافق، فلا مانع، وإن أبى فله ذلك، أو قالت: وهبت يومي لك، يعني تنصرف فيه كما شئت، فجعله هو لإحدى زوجاته جازًا.

والفرق بين الصورتين: أنه في الصورة الأولى هي التي عيّنت المرأة، قالت: وهبت قسمي لفلانة، كما فعلت سودة رضي الله عنها لما خافت أن يطلقها النبي صلى الله عليه وسلم لكبر سنّها وهبت قسمها لعائشة رضي الله عنها^(١) واختارت سودة عائشة رضي الله عنها لأنها أحب نسائه إليه، فأرادت أن تهبه لمن يحب عليه الصلاة والسلام وهذا من فقهها وشفقتها على الرسول صلى الله عليه وسلم.

أمّا كونه من فقهها: فلأن الرسول ﷺ لو طلقها لم تبق من أمهات المؤمنين، ولم تكن زوجة له في الآخرة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها وعنتها، رقم (٢٥٩٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وقد أخرجه الترمذي: كتاب التفسير، باب ومن سورة النساء، رقم (٣٠٤٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب.

فَإِنْ رَجَعْتَ قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلًا^(١).

= وَأَمَّا كَوْنُهُ شَفَقَةً عَلَى الرَّسُولِ ﷺ: فَلَأَنَّهَا وَهَبَتْهُ لِأَحَبِّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ^(١).

أَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: فَتَهَبُ الْقَسَمَ لِلزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ هُوَ الَّذِي يُعَيَّنُ مَنْ شَاءَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا تَقُولُونَ: إِذَا وَهَبْتَ قَسَمَهَا لِلزَّوْجِ سَقَطَ حَقُّهَا، وَبَقِيَ حَقُّ الزَّوْجَاتِ؟ فَمَثَلًا إِذَا كَانَتْ هِيَ الرَّابِعَةَ وَوَهَبْتَ قَسَمَهَا لِلزَّوْجِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ ثَلَاثَ لَيَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَصَّ بِهِ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ الْبَاقِيَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَصَّ بِهِ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ الْبَاقِيَاتِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مَالٌ إِلَيْهَا.

فَنَقُولُ: إِذَا وَهَبْتَ قَسَمَهَا لِلزَّوْجِ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ حَقُّهَا، وَكَأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثُ الْبَاقِيَاتِ، وَبِهَذَا يَكُونُ الْعَدْلُ بَيْنَ بَقِيَّةِ الزَّوْجَاتِ، إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَهُنَّ، فَيَقُولُ: هَلْ تَخْتَرْنَ أَنْ تُسْقِطَ حَقُّهَا، وَيَكُونُ الْقَسَمُ بَيْنَكُنَّ، أَوْ تَخْتَرْنَ أَنْ تُضْرَبَ الْقُرْعَةُ فَمَنْ خَرَجَتْ لَهَا الْقُرْعَةُ فَيَوْمَ تِلْكَ لَهَا؟

فَإِذَا اخْتَرْنَ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا اخْتَرْنَ الْقُرْعَةَ فَلَا حَرَجَ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْمُتَوَجَّهَ أَنَّهَا إِذَا وَهَبَتْ قَسَمَهَا لَهُ سَقَطَ حَقُّهَا، وَبَقِيَ الْقَسَمُ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ الْبَاقِيَاتِ، أَمَّا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَرَى أَنَّهَا إِذَا وَهَبَتْ قَسَمَهَا لَهُ فَإِنَّهُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ رَجَعْتَ قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلًا» يَعْنِي: بَعْدَ أَنْ وَهَبْتَ الْقَسَمَ لَهُ أَوْ لَزَوْجَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ، وَيَقْسِمَ لَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَقْضِي مَا مَضَى، وَهَذَا فَائِدَةٌ قَوْلِهِ «مُسْتَقْبَلًا».

(١) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: كِتَابَ الْمَنَاقِبِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَخِذًا خَلِيلًا»، رَقْمُ (٣٦٦٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمُ (٢٣٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا قَسَمَ لِإِمَائِهِ^[١]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ الْهَبَةُ تَلْزِمُ بِالْقَبْضِ؟

قُلْنَا: بلى، لكنَّهم قالوا: هنا ما حَصَلَ الْقَبْضُ؛ لَأَنَّ الْأَيَّامَ تَتَجَدَّدُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَقْسِمُ لَهَا مُسْتَقْبَلًا وَلَا تَرْجِعُ فِيهَا مَضَى؛ لَأَنَّ الَّذِي فَاتَ قَدْ قُبِضَ، وَالْهَبَةُ بَعْدَ قَبْضِهَا لَا رُجُوعَ فِيهَا، أَمَّا مَا يُسْتَقْبَلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ فَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ فِيهِ.

وهذا التَّعْلِيلُ لِمَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مَشْرُوطًا بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صُلْحٌ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ صُلْحٌ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَمْلِكَ الرُّجُوعَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: ١٢٨] وَالصُّلْحُ لَازِمٌ.

وَكَيْفَ الصُّلْحُ؟

كَأَنْ تَشْعُرَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ سَيُطَلَّقُهَا وَخَافَتْ، فَقَالَتْ لَهُ: أَنَا أَتَّفَقُ مَعَكَ عَلَى أَنْ أَجْعَلَ يَوْمِي لِفُلَانَةٍ، وَتُبْقِيَنِي فِي جِبَالِكَ، فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الصُّلْحِ، فَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ مُعَاقَدَةً، فَإِذَا كَانَتْ مُعَاقَدَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَبْقَى وَأَنْ تَلْزَمَ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ مِنَ الصُّلْحِ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا قَسَمَ لِإِمَائِهِ» أَي: لَا قَسَمَ وَاجِبٌ لِإِمَائِهِ، إِذَا كَانَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ أَكْثَرُ مِنْ أُمَةٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ بَيْنَهُنَّ، مَثَلًا عِنْدَهُ خَمْسُ إِمَاءٍ أَوْ عَشْرٌ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُنَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مَلِكَ الْيَمِينِ لَا يَجِبُ فِيهِ الْعَدْلُ، وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَسَمُ لِإِمَائِهِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ النِّسَاءِ فَرْقٌ.

(١) زاد المعاد (٥/ ١٣٩-١٤٠).

وَأُمّهَاتِ أَوْلَادِهِ^[١] بَلْ يَطَأُ مَنْ شَاءَ مَتَى شَاءَ^[٢].

وَإِنْ تَزَوَّجَ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ دَارَ، وَثِيْبًا ثَلَاثًا^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأُمّهَاتِ أَوْلَادِهِ» كذلك أُمّهَاتُ أَوْلَادِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَسْمُ بَيْنَهُنَّ.

[٢] قوله: «بَلْ يَطَأُ مَنْ شَاءَ مَتَى شَاءَ» أي: مِنَ الْإِمَاءِ، وَ «مَنْ» يَعُودُ عَلَى الْعَيْنِ، وَ «مَتَى» يَعُودُ عَلَى الزَّمَنِ، يَعْنِي: يَطَأُ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ، هَذِهِ، أَوْ هَذِهِ، أَوْ هَذِهِ مَتَى شَاءَ، لِيَلَا أَوْ نَهَارًا، أَوْ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، وَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: كَيْفَ شَاءَ، مَا لَمْ يَطَأْ فِي الدُّبْرِ، وَنَقُولَ: حَيْثُ شَاءَ.

[٣] قوله: «وَإِنْ تَزَوَّجَ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ دَارَ وَثِيْبًا ثَلَاثًا» هَذَا قَسْمُ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِذَا تَزَوَّجَ بَكْرًا فَإِنَّهُ يُقِيمُ عِنْدَهَا سَبْعًا، يَعْنِي: سَبْعَ لَيَالٍ؛ لِأَنَّ اللَّيَالِيَ هِيَ الْعُمْدَةُ؛ وَلِهَذَا مَا قَالَ: «سَبْعَةً» بَلْ قَالَ: «سَبْعًا»؛ لِأَنَّ عِمَادَ الْقَسْمِ اللَّيْلُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى زَوْجَاتِهِ، فَيَكُونُ فِي اللَّيْلَةِ الثَّامِنَةِ عِنْدَ الزَّوْجَةِ الْأُولَى.

وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مِنْ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثِّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ»^(١).

أَمَّا التَّعْلِيلُ:

أَوَّلًا: أَنَّ رَغْبَةَ الرَّجُلِ فِي الْبَكْرِ أَكْثَرُ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي الثِّيْبِ، فَأَعْطَاهُ الشَّارِعُ مُهْلَةً حَتَّى تَطْيِبَ نَفْسُهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا تزوج الثيب على البكر، رقم (٥٢١٤)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر، رقم (١٤٦١).

وَأِنْ أَحَبَّتْ^[١] سَبْعًا فَعَلَ وَقَضَى مِثْلَهُنَّ لِلْبَوَاقِي^[٢].

ثانيًا: أَنَّ الْبِكْرَ أَشَدُّ حَيَاءً مِنَ الثَّيِّبِ، فَجُعِلَتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ لِأَجْلِ أَنْ تَطْمَئِنَّ وَتَزُولَ وَحْشَتُهَا وَتَأْلَفَ الزَّوْجَ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ الشَّرْعِ.

وَيُلْحَقُ بِالْبِكْرِ مَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِغَيْرِ الْجِمَاعِ، كَسُقُوطِ وَنَحْوِهِ.

أَمَّا الثَّيِّبُ: فَلِأَنَّهَا قَدْ أَلْفَتِ الرِّجَالَ فَلَا تَحْتَاجُ لَزِيَادَةِ عَدَدِ الْيَوْمِ لِإِيْنَسِهَا؛ وَلِهَذَا جَعَلَ الشَّارِعُ لَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَكَيْبًا ثَلَاثًا».

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَحَبَّتْ» يَعْنِي الثَّيِّبَ.

[٢] قَوْلُهُ: «سَبْعًا فَعَلَ وَقَضَى مِثْلَهُنَّ لِلْبَوَاقِي» أَي: إِنْ أَحَبَّتْ أَنْ يُكْمَلَ لَهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ فَعَلَ، وَلَكِنْ يَقْضِي مِثْلَهُنَّ لِلْبَوَاقِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا طَلَبَتْ الزِّيَادَةَ لُغِيَ حَقُّهَا مِنَ الْإِيْثَارِ، فَقَدْ أَثَرَتْ فِي الْأَوَّلِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَلَمَّا طَلَبَتْ الزِّيَادَةَ وَأُعْطِيَتْ مَا طَلَبَتْ يُلْغَى الْإِيْثَارُ، وَيَقْسَمُ لِلْبَوَاقِي سَبْعًا سَبْعًا؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا مَكَثَ عِنْدَهَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَأَرَادَ أَنْ يَقْسِمَ لِنِسَائِهِ قَالَ لَهَا: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَى أَهْلِكَ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي»^(١).

فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ أَنْ تَبْقَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ لَهَا خَاصَّةٌ، أَوْ أَنْ يُسَبَّعَ لَهَا، وَحِينَئِذٍ يُسَبَّعُ لِلْبَوَاقِي.

وَفِي الْغَالِبِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ سَتَحْتَارُ الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَارَتِ الثَّلَاثَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ سَيَرْجِعُ لَهَا، لَكِنْ إِذَا اخْتَارَتِ السَّبْعَةَ يَرْجِعُ لَهَا بَعْدَ وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّيةً أَنَّ عَادَتَهَا تَأْتِيهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَهَنَا رَبَّمَا تَخْتَارُ التَّسْبِيعَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ قَدْرِ مَا تَسْتَحِقُّ الْبِكْرُ وَالثَّيِّبُ، رَقْمُ (١٤٦٠)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَصْلٌ^[١]

النُّشُورُ: مَعْصِيَتُهَا إِيَّاهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا^[٢]،

= والحكمة - والله أعلم - من كونها سبعة أيام أن تدور عليها أيام الأسبوع كلها، ونظير ذلك العقيقة شُرعت في اليوم السابع^(١)؛ لأنها في اليوم السابع تكون أيام الأسبوع قد أتت على هذا الطفل.

[١] هذا الفصل عقده المؤلف رحمه الله لبيان النشور، والنشور يكون من الزوج ويكون من الزوجة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ﴾ [النساء: ٣٤] وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: ١٢٨].

[٢] قوله: «النشور: مَعْصِيَتُهَا إِيَّاهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا» هذا ضابط النشور، وأصله مأخوذ من النشز، وهو المرتفع من الأرض، ومنه ما ذكره أهل العلم في المناسك: إذا علا نشزاً فإنه يلبي، ومُناسبة المعنى للمحسوس ظاهرة؛ لأن المرأة ترفع على زوجها وتتعالى عليه، ولا تقوم بحقه.

أمّا شرعاً فيقول: «مَعْصِيَتُهَا إِيَّاهُ» «مَعْصِيَةٌ» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، «وَإِيَّاهُ» مفعولٌ المصدر، أي: مَعْصِيَتُهَا الزَّوْجَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا مِنْ حُقُوقِهِ، أمّا ما لا يجب فإنّ ذلك ليس بنشور، ولو صرّحت بمَعْصِيَتِهِ، فلو قال لها: أريدُ منك أن تُصْبِحِي دَلَّالَةً في

(١) أخرج أحمد (١٧/٥)، وأبو داود: كتاب الضحايا، باب في العقيقة، رقم (٢٨٣٧)، والترمذي: كتاب الأضاحي، باب من العقيقة، رقم (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب العقيقة، باب متى يعق، رقم (٤٢٢٠)، وابن ماجه: كتاب الذبائح، باب العقيقة، رقم (٣١٦٥)، من حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا أَمَارَاتُهُ بِأَنْ لَا تُحْيِيَهُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ^[١]، أَوْ تُحْيِيَهُ مُتَبَرِّمَةً^[٢]،
أَوْ مُتَكَرِّهَةً^[٣].....

= الشُّوقُ تَبْعِينَ، فقالت: لا، ما يلزمُها، ولو قال: أريدُ منك أن تكوني خادمةً عند الناس، فلا يلزمُها؛ ثم ضَرَبَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ أَمْثِلَةً لهذا فقال:

[١] «فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا أَمَارَاتُهُ، بِأَنْ لَا تُحْيِيَهُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ» يعني: دَعَاها إِلَى
الاستمتاع فَأَبَتْ، أو أَرَادَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا بِتَقْيِيلٍ أو غَيْرِهِ فَأَبَتْ، فهذه ناشِزٌ.

وظاهرُ قولِهِ: «بِأَنْ لَا تُحْيِيَهُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ» أَنَّهَا لو أَبَتْ أَنْ تُحْيِيَهُ إِلَى الْخِدْمَةِ الْمَعْرُوفَةِ،
مِثْلُ لو قال: اغْسِلِي ثَوْبِي، اطْبُخِي طَعَامِي، ازْفَعِي فِرَاشِي، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِنُشُوزٍ، وَهُوَ
مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهَا أَنْ تَخْدُمَ زَوْجَهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَلْزُمُهَا أَنْ تَخْدُمَ زَوْجَهَا
بِالْمَعْرُوفِ؛ وَلِهَذَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي الْمَحْرَمَاتِ بِالنِّكَاحِ أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُ الْأُمَةِ لِحَاجَةِ الْخِدْمَةِ^(١)،
فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مِنْ مَقْصُودِ النِّكَاحِ خِدْمَةَ الزَّوْجِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

[٢] قَوْلُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «أَوْ تُحْيِيَهُ مُتَبَرِّمَةً» التَّبَرُّمُ بِمَعْنَى التَّثَاقُلِ فِي الشَّيْءِ، فَإِذَا دَعَاها
إِلَى فِرَاشِهِ صَنَعَتْ شَيْئًا آخَرَ، فَهذه تُحْيِيَهُ وَلَكِنَّهَا تَمْلُلُهُ، فنقول: هذا نُشُوزٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ مُتَكَرِّهَةً» أَي: تُحْيِيَهُ لَكِنَّهَا مُتَكَرِّهَةٌ، يَظْهَرُ فِي وَجْهِهَا الْكَرَاهَةُ
وَالْبُغْضُ لِهَذَا الشَّيْءِ، وَرَبَّمَا تُسْمِعُهُ مَا لَا يَلِيقُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهذه فِي الْحَقِيقَةِ أَجَابَتُهُ،
لَكِنْ مَا أَجَابَتُهُ عَلَى وَجْهِ يَخْصُلُ بِهِ كَمَالُ الْإِسْتِمْتَاعِ، حَتَّى الزَّوْجُ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَكُونُ فِي
نَفْسِهِ آفَةً إِذَا رَأَى مِنْهَا أَنَّهَا تُعَامِلُهُ هَذِهِ الْمُعَامَلَةَ، فَهَذَا نُشُوزٌ، لَكِنْ مَاذَا يَصْنَعُ مَعَهَا؟
قال الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ:

(١) انظر ما تقدم في: (ص: ١٥٤).

وَعَظَهَا^[١]، فَإِنْ أَصْرَتْ هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ مَا شَاءَ^[٢]،

[١] «وَعَظَهَا» والموعظة: هي التذكير بما يُرغَّبُ أو يُخَوَّفُ، فَيَعِظُهَا بِذِكْرِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجوبِ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَبِذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْمُحَذَّرَةِ مِنْ عِصْيَانِ الزَّوْجِ، مِثْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ لَعَنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»^(١) وَأَمثال ذلك.

فَيَعِظُهَا أَوَّلًا، وَإِذَا اسْتَجَابَتْ لِلْوَعْظِ خَيْرٌ مِنْ كَوْنِهَا تَسْتَجِيبُ لِلْوَعِيدِ، أَيْ: خَيْرٌ مِنْ كَوْنِهِ يَقُولُ: اسْتَقِيمِي وَإِلَّا طَلَّقْتُكِ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَّالِ، تَحِدُّهُ يَتَوَعَّدُهَا بِالطَّلَاقِ، وَمَا عَلِمَ الْمُسْكِينُ أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ أَشَدَّ نَفُورًا مِنَ الزَّوْجِ، كَأَنَّهَا شَاءَتْ، إِنْ شَاءَ بَاعَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، لَكِنَّ الطَّرِيقَ السَّلِيمَ أَنْ يَعِظَهَا وَيُذَكِّرَهَا بِآيَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى تَنْقَادَ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنْ امْتَثَلَتْ وَعَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ فَهَذَا الْمَطْلُوبُ.

وَأَلَّا، فَيَقُولُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «فَإِنْ أَصْرَتْ هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ مَا شَاءَ» أَيْ: يَتْرُكُهَا فِي الْمَضْجَعِ مَا شَاءَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] وَلَمْ يُقَيِّدْ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، وَتَرَكُّهَا فِي الْمَضْجَعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأول: أَنْ لَا يَنَامَ فِي حُجْرَتِهَا، وَهَذَا أَشَدُّ شَيْءٍ.

الثاني: أَنْ لَا يَنَامَ عَلَى الْفِرَاشِ مَعَهَا، وَهَذَا أَهْوَنُ مِنَ الْأَوَّلِ.

الثالث: أَنْ يَنَامَ مَعَهَا فِي الْفِرَاشِ، وَلَكِنْ يُلْقِيهَا ظَهْرَهُ وَلَا يُحِدُّهَا، وَهَذَا أَهْوَنُهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها، رقم (٥١٩٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، رقم (١٤٣٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ^[١]،

وَيَبْدَأُ بِالْأَهْوَنِ فالأَهْوَنُ؛ لأنَّ ما كان المقصودُ به المدفَعَةُ فالواجبُ البداءَةُ
بالأَسْهَلِ فالأَسْهَلِ، كما قُلْنَا فِي الصَّائِلِ عَلَيْهِ: إِنَّهُ لَا يَعْمَدُ إِلَى قَتْلِهِ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، بَلْ
يُدَافِعُهُ بِالْأَسْهَلِ فالأَسْهَلِ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ قَتَلَهُ.

وقوله: «مَا شَاءَ» ليس على إطلاقيه، بل المقصودُ أَنْ يَهْجُرَهَا حَتَّى تَسْتَقِيمَ حَالُهَا،
فَرَبَّمَا تَسْتَقِيمُ فِي لَيْلَةٍ، أَوْ فِي لَيْلَتَيْنِ، وَرَبَّمَا لَا تَسْتَقِيمُ إِلَّا بِشَهْرٍ.

المهمُّ أَنْ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا شَاءَ» مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا بَقِيَتْ عَلَى نُشُوزِهَا، فَالْحُكْمُ
يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ.

والتَّأْدِيبُ يَرْتَفِعُ إِذَا اسْتَقَامَ الْمُؤَدِّبُ، فَإِذَا اسْتَقَامَتْ حِينَ هَجَرَهَا أُسْبُوعًا فَالْحَمْدُ
لِلَّهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ؛ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ الدَّوَاءِ، يَتَقَيَّدُ بِالدَّاءِ، فَمَتَى شُفِيَ الْإِنْسَانُ لَا يَسْتَعْمَلُ
الدَّوَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ ضَرَرًا، وَعَلَيْهِ: فَمَتَى اسْتَقَامَتْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَطْعُ الْهَجْرِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» أَي: يَهْجُرُهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،
وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ يَلْتَقِيَانِ،
فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»^(١) فَلَهُ أَنْ يَهْجُرَهَا يَوْمَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَزُولُ الْهَجْرُ بِالسَّلَامِ، فَإِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ وَهِيَ مُوجُودَةٌ
عِنْدَ الْبَابِ، أَوْ فِي الصَّلَاةِ الْقَرِيبَةِ، وَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، زَالَ الْهَجْرُ، وَإِذَا قَالَ لَهَا:
كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا أُمَّ فُلَانٍ؟ فَإِنَّهُ يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة، رقم (٦٠٧٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم
الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي، رقم (٢٥٦٠)، من حديث أبي أيوب الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

فَإِنْ أَصْرَتْ ضَرْبَهَا غَيْرَ مُبْرَحٍ^[١].

= إذا: يبقى على رأس كل ثلاثة أيام يُسَلَّمُ مرّةً، ففي هذه الحال سوف تَتَفَجَّرُ المرأةُ غَيْظًا وَيَحْصُلُ الْأَدَبُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ أَصْرَتْ ضَرْبَهَا غَيْرَ مُبْرَحٍ» هذه الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ، فَيَضْرِبُهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ لكن لو قال قائل: إِنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴿فذكرها بالواو الدَّالَّةُ على الاشتراكِ وَعَدَمَ التَّرْتِيبِ؟

فالجواب: تَقْدِيمُ الشَّيْءِ يَدُلُّ على التَّرْتِيبِ فِي الْأَصْلِ؛ ولهذا لَمَّا قال اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْأَصْفَاءَ وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] قال النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»^(١) وكذلك قال الفقهاءُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَصْدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] قالوا: يُبْدَأُ بِالْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ حَاجَةً^(٢)، فعليه نقول: إِنَّ اللَّهَ وَإِنْ ذَكَرَ هَذِهِ ثَلَاثَ الْمَرَاتِبِ بِالْوَاوِ فَإِنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَمْنَعُ التَّرْتِيبَ، كما أَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ. فعليه نقول: الْمَسْأَلَةُ عِلَاجٌ وَدَوَاءٌ، فَنَبْدَأُ بِالْأَخْفِ: الْمَوْعِظَةِ، ثُمَّ الْهَجْرِ فِي الْمَضَاجِعِ، وَيُضَافُ إِلَيْهَا الْهَجْرُ فِي الْمَقَالِ، ثُمَّ الضَّرْبُ.

وَالْآيَةُ مُطْلَقَةٌ؛ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ لكنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَحَقِّ النِّسَاءِ: «لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُنَّ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ»^(٣)، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ تُضْرَبُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢/٣٠٧).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فيها المرأة ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، فما بالك في النُّشُوزِ؟! فأولى أن لا يكون الضَّرْبُ مُبْرَحًا.
وعلى هذا فمُطْلَقُ الآية يُقَيَّدُ بالقياس على ما جاء في الحديث، فنقول: ليس الضَّرْبُ كما يُريدُ، فلا يأتي بخَشْبَةٍ مثل الذَّرَاعِ وَيَضْرِبُهَا، مع أَنَّهُ يُمكنُ أن يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ مثل الأَصْبَعِ، فنقول: إِنَّهُ أخطأ لا شكَّ، فيَضْرِبُهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ.
ولا يجوزُ أن يَضْرِبَهَا في الوجه ولا في المَقَاتِلِ، ولا فيما هو أَشدُّ أَلَمًا؛ لأنَّ المقصودَ هو التَّأْدِيبُ.

أَمَّا عددُ الضَّرْبِ فهو ما يَحْضُلُ به المقصودُ، ولا تَتَضَرَّرُ به المرأة؛ لأنَّ هذا للتَّأْدِيبِ، والفُقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ يقولونَ في العددِ: لا يَزِيدُ على عَشْرِ جَلَدَاتٍ^(١)، مُستدَلِّينَ بقولِ النبي ﷺ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ»^(٢) لكنَّ قوله في الحديث: «فِي حَدٍّ» ليس المرادُ بالحدِّ العقوبة، كحدِّ الزَّنا مثلاً، إِنَّمَا المرادُ بالحدِّ تَرْكُ الواجبِ، أو فِعْلُ المُحَرَّمِ؛ لأنَّ الله تعالى سَمَّى المُحَرَّمَاتِ حُدُودًا، فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] وسَمَّى الواجباتِ حُدُودًا فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

فالصَّوابُ: أنَّ المرادَ بالحدِّ في الحديثِ الحدُّ الشرعيُّ، وليس الحدُّ العقوبيُّ، فإذا كانت لا تَتَأَدَّبُ إِلَّا بِعَشْرِينَ جَلْدَةً نُضِيفُ إلى العَشْرِ عَشْرًا أُخْرَى، لكنَّ تَرْجِعُ إلى القَيْدِ الأولِ، وهو أن يكونَ غَيْرَ مُبْرَحٍ.

(١) المغني (١٠/ ٢٦١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب، رقم (٦٨٤٨)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قدر أسواط التعزير، رقم (١٧٠٨) من حديث أبي بردة الأنصاري رَحِمَهُمُ اللهُ عَنْهُ.

=

فإن لم يُفد، أي: أنه وعظها، ثم هجرها، ثم صرَبها، ولا فائدة، فماذا نَصنع؟
 قيل: إنه إذا كان التَّعَدِّي منها تَسْكُنُ هي وزوجها بقرب رجلٍ ثقة أمين، يُراقبُ
 الحال، ويعرفُ أيَّها الذي أساء إلى صاحبه.

ولكن هذا ليس بصحيح:

أولاً: أن هذا لم يردْ لا في الكتاب ولا في السُّنة.

ثانياً: أنه مهما كان في الرِّقابة، فلا يُمكن أن يكونَ عندهما في الحُجرة مثلاً، فهو
 عَمَلٌ لا فائدة منه.

لكن هنا طريقة ذكرها الله تعالى في القرآن فقال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا
 فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ أي: أقاربه ﴿وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] أي: أقاربها،
 فالمسألة مهمّة؛ لأنَّ الخطابَ للأُمَّة كُلِّها، للعناية بهذا الأمر، فكلُّ الأُمَّة مَسْؤُولَةٌ عن
 هَذَيْنِ الزَّوْجَيْنِ اللَّذَيْنِ يَتَنَازَعَانِ، فالإسلام لا يريدُ أن يَقَعَ النزاعُ بين أحده.

ويُشترطُ في الحَكَم أن يكونَ عالمًا بالشرع، عالمًا بالحال، أي: ذا خبرة وأمانة؛
 ولهذا كان من المهمِّ في القاضي أن يكونَ عارفاً بأحوالِ النَّاسِ الَّذِينَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ، فالْحُكْمُ
 لا بُدَّ فيه من العَدَالَةِ؛ حتى نَأْمَنَ الحَيْفَ، ولا بُدَّ أن يكونَ عالمًا بالشرع وبالحال.

وهذان الحَكَمَانِ، قيل: إنَّهما وَكِيلَانِ لِلزَّوْجَيْنِ، وعلى هذا لا بُدَّ أن تُوكَّلَ المرأةُ
 قَرِيبَهَا، ويُوَكَّلُ الرَّجُلُ قَرِيبَهُ.

وقيل: إنَّهما حَكَمَانِ مُسْتَقِلَّانِ، يَفْعَلَانِ ما شاءا، يَجْمَعَانِ أو يُفَرِّقَانِ بَعْوَضٍ أو بغيرِ

عَوَضٍ.

وظاهر القرآن القول الثاني: أنَّهما حَكَمَانِ مُسْتَفْلَانِ، فلم يقل الرَّبُّ عَزَّجَلَّ: فَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَلْيَوْكَلَا مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُمَا، بل قال تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾.

ولا يجوزُ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يُرِيدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِنْتِصَارَ لِنَفْسِهِ وَقَرِيْبِهِ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلَا تَوْفِيقَ بَيْنَهُمَا، لَكِنْ مَاذَا يُرِيدَانِ؟

يقول الله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ أي: الْحَكَمَانِ ﴿يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ أي: بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ، وَبَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ فَيَتَّفِقُ الرَّأْيُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَازَعَ الْحَكَمَانِ، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَأْيٌ مَا اسْتَفَدْنَا شَيْئًا.

لَكِنْ مَعَ إِرَادَةِ الْإِصْلَاحِ يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا، فَيَتَّفِقُ الْحَكَمَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، أَوْ يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ حَكَمَ الْحَكَمَانِ بِأَنْ يَبْقَى الزَّوْجَانِ فِي دَائِرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوفِّقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ بَعْدِ الْعِدَاوَةِ، فَالْآيَةُ تَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا، وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْجَمِيعُ، فَيُقَالُ: إِنْ أَرَادَ الْحَكَمَانِ الْإِصْلَاحَ وَفَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا، وَجَمَعَ قَوْلَهُمَا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ وَاتَّفَقَا، وَإِنْ أَرَادَا الْإِصْلَاحَ وَحَكَمَا بِأَنْ تَبْقَى الزَّوْجِيَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يُوفِّقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

فصارتِ المراتبُ أربَعًا: وَعَظٌ، هَجْرٌ، ضَرْبٌ، إِقَامَةُ الْحَكَمَيْنِ.

وَأَمَّا الْمُرْتَبَةُ الَّتِي قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَكَمَيْنِ وَهِيَ الْإِسْكَانُ عِنْدَ ثِقَةٍ فَهَذِهِ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَا دَلِيلَ لَهَا، وَلَا فَائِدَةَ مِنْهَا.

وكلامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا إِذَا خَافَ الزَّوْجُ نُشُوزَ امْرَأَتِهِ، فَمَا الْحُكْمُ إِذَا خَافَتْ هِيَ نُشُوزَهُ؟ لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يَكُونُ النُّشُوزُ مِنَ الزَّوْجِ، يُغْرِضُ عَنْهَا، وَلَا يُلَبِّي طَلِبَهَا الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، أَوْ يُلَبِّيهِ لَكِنْ بِتَكَرُّهِ وَتَنَاقُلٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

= نقول: الله يَبَيِّنُ هذا في قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾، وفي قراءة سَبْعِيَّة: (أَنْ يَصْلَحَا)^(١)، وقوله: ﴿نُشُوزًا﴾ يعني يَرْفَعُ عليها وَيَسْتَهْجِنُهَا ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ أي: يُعْرِضُ عنها ولا يَقُومُ بِوَاجِبِهَا، لا في الفِرَاشِ، ولا في غيرِ الفِرَاشِ، ولا كَأَنَّهُ زَوْجٌ، قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ أي يَتَصَلَحَا بَأَنْفُسِهِمَا، وما ذَكَرَ اللهُ عَزَّجَلَّ لَا وَغَطًا وَلَا ضَرْبًا وَلَا هَجْرًا وَلَا حَكْمَيْنِ.

والْحِكْمَةُ في هذا ظاهرةٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الرَّجُلَ قَوَّامٌ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَقَدْ يَكُونُ إِعْرَاضُهُ مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِهَا، بِخِلَافِ الْعَكْسِ؛ وَلِهَذَا هُنَاكَ يَعْظُهَا وَيَهْجُرُهَا وَيَضْرِبُهَا، وَهِيَ لَا تَعْظُهُ وَلَا تَهْجُرُهُ وَلَا تَضْرِبُهُ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مُصَالَحَةٍ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَتَصَلَحَا فِيمَا بَيْنَهُمَا فَلَا حَرَجَ فِي أَنْ يَتَدَخَلَ الْأَقَارِبُ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَكْمِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْإِصْلَاحِ؛ وَلِهَذَا مَا ذَكَرَ اللهُ هُنَا الْمُحَاكَمَةَ بَلْ ذَكَرَ الْإِصْلَاحَ، وَنَدَبَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾.

فهذه الْجُمْلَةُ كَلِمَتَانِ فَقَطْ، وَلَيْسَتْ خَاصَّةً بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ، بَلْ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهِيَ مِنْ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ عَنْ طَرِيقِ الصُّلْحِ فَهُوَ خَيْرٌ، خَيْرٌ مِنَ الْمُحَاقَّةِ فَإِنَّ فِي الْمُحَاقَّةِ مَهْمَا كَانَ سَيَكُونُ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي غَلَبَهُ، لَكِنْ فِي الْمُصَالَحَةِ تَطْمَئِنُّ النُّفُوسُ وَتَسْتَرِيحُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَشَارَ اللهُ عَزَّجَلَّ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَوْجَدُ فِيهِ مَانِعٌ وَعَاقِقٌ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] يعني عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُ أَنَا فِي نِزَاعٍ بَيْنَهُمَا يُحِبُّونَ الصُّلْحَ، لَكِنْ نَفْسُكَ تَشُحُّ أَنْ يُهْضَمَ حَقُّكَ مَهْمَا كَانَ الْأَمْرُ، وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ

(١) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٣٩٨).

= الذي عنده عقلٌ يغلبُ النَّفْسَ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ تَوْجِيهَاتٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ يعني ما قال: أَطَعْنَكُمْ وَرَجَعْنَ إِلَى الصَّوَابِ، فَذَكَّرُوهُنَّ مَا مَضَى، وَتَقُولُونَ: فَعَلْتِ كَذَا، وَفَعَلْتِ كَذَا، أَوْ أَنَا قُلْتُ: كَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا يَبْعَثُ الْأُمُورَ الْمَاضِيَةَ، بَلْ قَالَ: ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ أَي: اتْرُكُوا كُلَّ مَا مَضَى، وَلَا يَكُنْ فِي أَذْهَانِكُمْ أَبَدًا، وَهَذَا مِنَ الْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْإِنْسَانِ مَا مَضَى مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ مَا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شُقَّةً وَشِدَّةً ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤].





بَابُ الْخُلْعِ^(١)



[١] قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْخُلْعُ» بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، أَمَّا بِالضَّمِّ فَهُوَ الْمَعْنَى، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ الْفِعْلُ، مِثْلُ: الْغَسْلِ وَالْغُسْلِ، الْغُسْلُ لِلْمَعْنَى، وَالْغَسْلُ لِلْفِعْلِ.
وَأَصْلُ الْخُلْعِ مِنْ خَلَعَ الثَّوبَ إِذَا نَزَعَهُ، وَالْمَرَادُ بِهِ اصْطِلَاحًا فِرَاقُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ عَلَى عَوَضٍ.

وَالْخُلْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ لَهُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ، كَلَفِظَ الْخُلْعُ أَوْ الْفِدَاءُ أَوْ الْفَسْخُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١)، فَإِنْ وَقَعَ بَلْفِظِ الطَّلَاقِ صَارَ طَلَاقًا.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ هُوَ فِدَاءُ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَعَلَى هَذَا: فَكُلُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْفِرَاقِ بِالْعَوَضِ فَهُوَ خُلْعٌ، حَتَّى لَوْ وَقَعَ بَلْفِظِ الطَّلَاقِ، بَأَنْ قَالَ مِثْلًا: طَلَّقْتُ زَوْجَتِي عَلَى عَوَضٍ قَدَرُهُ أَلْفُ رِيَالٍ، فَنَقُولُ: هَذَا خُلْعٌ، وَهَذَا هُوَ الْمُرُوءِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ كُلَّ مَا دَخَلَ فِيهِ الْعَوَضُ فَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ^(٣)، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: كَانَ أَبِي يَرَى فِي الْخُلْعِ مَا يَرَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيُّ: أَنَّهُ فَسَخٌ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ، وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ^(٤).

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٥/ ٣٤٠-٣٤١).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٨٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١١٧٦٨، ١١٧٧٠).

(٤) مسائل أحمد رواية عبد الله (١٢٤٧، ١٢٤٩).

ويترتب على هذا مسألة مهمّة، لو طلق الإنسان زوجته مرتين متفرقتين، ثم حصل الخلع بلفظ الطلاق، فعلى قول من يرى أنّ الخلع بلفظ الطلاق طلاق تكون بآنت منه، لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره، وعلى قول من يرى أنّ الخلع فسخ ولو بلفظ الطلاق، تحل له بعقد جديد حتى في العدة، وهذا القول هو الراجح^(١).

لكن مع ذلك ننصح من يكتبون المخالعة أن لا يقولوا: طلق زوجته على عوض قدره كذا وكذا، بل يقولوا: خالع زوجته على عوض قدره كذا وكذا؛ لأن أكثر الحكام عندنا -وأظن حتى عند غيرنا- يرون أنّ الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق صار طلاقاً، ويكون في هذا ضرر على المرأة، فإن كانت الطلقة الأخيرة فقد بآنت، وإن كانت غير الأخيرة حسبت عليه.

والخلع قد يكون بطلب من الزوج، أو بطلب من الزوجة، أو بطلب من وليها، أو بطلب من أجنبي، فيكون بطلب من الزوج بأن يكون الزوج ملّ زوجته، لكنه أصدقها مهرًا كثيرًا، وأراد أن تخالعه بشيء تردّه عليه من المهر.

وقد يكون -وهو الغالب- بطلب من الزوجة، فهل للزوجة أن تطلب الخلع

أو لا؟

فالجواب: إن كان لسبب شرعي ولا يمكنها المقام مع الزوج فلها ذلك، وإن كان لغير سبب فليس لها ذلك، مثال ذلك: امرأة كرهت عشرة زوجها، إمّا لسوء منظره، أو لكونه سيئ الخلق، أو لكونه ضعيف الدين، أو لكونه فاجرًا دائمًا، المهم أنّه لسبب تنقّص به العشرة، فلها أن تطلب الخلع.

(١) انظر: المغني (١٠/ ٢٧٥) والمتنع في شرح المقنع (٣/ ٧٥٢).

= ولهذا قالت امرأة ثابت بن قيس بن شماس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يا رسول الله، ثابت بن قيس لا أعيبُ عليه في خُلُقٍ ولا دين - فهو مُستقيمُ الدين، مُستقيمُ الخُلُقِ - ولكنني أكرهُ الكُفْرَ في الإسلام، تعني بالكُفْرِ عَدَمُ القيامِ بواجبِ الزوج، كما قال ﷺ: «تُكْثِرُنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ»^(١) وليس مُرادُها أنْ تَكْفُرَ بالله عَزَّجَلَّ بل تَكْفُرُ بِحَقِّ الزوج؛ لِأَنَّهَا قالت: في الإسلام، و(في) للظرفية، وهذا يعني أن إسلامها باقٍ.

وفي بعض الروايات شَدَّدَتْ في هذا حتى قالت: لولا مخافةُ الله لَبَصَفْتُ في وجهه^(٢)، مِنْ شِدَّةِ بُغْضِهَا لَهُ، وَلَا يُسْتَغْرَبُ، فَالنِّسَاءُ لَهُنَّ عَوَاطِفُ جِيَّاشَةٍ كُرْهًا وَحُبًّا، فقال لها النبي ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ» والحديقة هي المهر؛ حيث كان قد أمهرها بُسْتَانًا، فقالت: نعم، فقال النبي ﷺ لِثَابِتٍ: «خُذِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا» فَأَخَذَهَا وَطَلَّقَهَا^(٣).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهَا قالت: «لَا أَعِيبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ» وعلى هذا، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ قَلِيلَ شُهُودِ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَلِيلَ الصَّلَاةِ، أَوْ عَاقًا لَوَالِدَيْهِ، أَوْ يَتَعَامَلُ بِالرِّبَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْخُلْعَ؛ لِكِرَاهَتِهَا دِينَهُ، لَا سِيَّما أَنَّ بَعْضَ الْأَزْوَاجِ أَوَّلَ مَا يَخْطُبُ نَحْوَهُ يَأْتِي بِصُورَةٍ تَرَوُقُ لِلنَّاظِرِينَ، مِنْ حَيْثُ الْخُلُقُ وَالتَّدِينُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] أي:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٤)، وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب المختلعة يأخذ ما أعطائها، رقم (٢٠٥٧) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ترى أنهم من خيرة عباد الله في الدين، وليس المرادُ تُعْجِبُكَ في الطُّولِ والقَصْرِ والسَّمنِ وما أشبه ذلك؛ ولهذا جاء في المقابل: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] فهم يُعْجِبُونَ الناظرَ والسَّامِعَ.

فبعضُ النَّاسِ -نَسَأُ اللهَ العَافِيَةَ- أَوَّلَ مَا يَخْطُبُ مَجْدُهُ مُتَنَسِّكًا، بِشَوْشَا، حَسَنَ الخُلُقِ، إِذَا تَحَدَّثَ عَنِ الْمُقْصِّرِينَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، هَؤُلَاءِ لَا يَخَافُونَ اللَّهَ، وَإِذَا تَحَدَّثَ عَنْ أَصْحَابِ الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ، قَالَ: نَسَأُ اللَّهَ العَافِيَةَ، هَؤُلَاءِ يُجْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ ضَعْفَ، فَلَا يُصَلِّي، إِمَّا مُطْلَقًا، أَوْ لَا يُصَلِّي مَعَ الْجَمَاعَةِ، ثُمَّ يَأْتِي بِالدَّشِّ لَا اسْتِقْبَالَ الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ، وَهَذَا وَاقِعٌ؛ حَيْثُ تَرُدُّ عَلَيْنَا أَسْئَلَةٌ مِنْ هَذَا النَّوعِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُمْكِنُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصْبِرَ عَلَيْهِ، فَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ الْخُلْعَ.

وَإِذَا وَصَلَتْ بِهَا الْحَالُ إِلَى مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَطَلَبَتْ الْخُلْعَ، فَهَلْ يُلْزَمُ الزَّوْجُ بِالْخُلْعِ أَوْ لَا يُلْزَمُ؟

لَا شَكَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يُوَافِقَ، وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ فِي حَالِهِ وَمُسْتَقْبَلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠] لَكِنْ إِذَا أَبَى وَعَرِضَ عَلَيْهِ مَهْرُهُ، فَقِيلَ لَهُ: نُعْطِيكَ الْمَهْرَ كَامِلًا، فَهَلْ يُلْزَمُ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟

اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُ: لَا يُلْزَمُ^(١)، فَهُوَ زَوْجٌ وَبِيَدِهِ

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٦/ ١٧١)، والإشراف للقاضي عبد الوهاب (٢/ ٧٢٥)، والحاوي للهاوردي (١٠/ ٣)، والإنصاف (٢٢/ ٥-٦).

مَنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَجْنَبِيٍّ صَحَّ بَذْلُهُ لِعَوَضِهِ^[١].

= الأمر، والقول الرَّاجِحُ أَنَّهُ يُلْزَمُ^(١) إذا قالت الزَّوْجَةُ: أنا لا مانع عندي، أُعْطِيهِ مَهْرَهُ، وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَتْهُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهَا مَعَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ شَقَاءٌ لَهُ وَلِهَا، وَتَفَرُّقٌ، وَالشَّارِعُ يَمْنَعُ كُلَّ مَا يُخْذِلُ الْبَغْضَاءَ وَالْعَدَاوَةَ، فَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ^(٢)؛ لِثَلَا يُخْذِلُ الْعَدَاوَةَ، فَكَيْفَ بِهَذَا؟! فَيُلْزَمُ الزَّوْجُ أَنْ يُطْلَقَ، وَحَدِيثُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خُذِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا» وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ: إِنَّ هَذَا لِلْإِشَادِ فِيهِ نَظَرٌ.

والقول بالوجوب هو الرَّاجِحُ، يقول في الفروع: إِنَّهُ أُلْزِمَ بِهِ بَعْضُ الْقَضَاةِ فِي عَهْدِهِ^(٣)، وهؤلاء الذين أُلْزِمُوا بِهِ وَفَّقُوا لِلصَّوَابِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَجْنَبِيٍّ صَحَّ بَذْلُهُ لِعَوَضِهِ».

«مَنْ صَحَّ» جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، فَعُلُ الشَّرْطِ: «صَحَّ» وَجَوَابُ الشَّرْطِ: «صَحَّ بَذْلُهُ».

وقوله: «صَحَّ» هَذَا حُكْمٌ وَضْعِيٌّ، أَمَّا الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ سِيَاقِي.

وقوله: «تَبَرُّعُهُ» التَّبَرُّعُ هُوَ إِعْطَاءُ الْمَالِ بِلَا عَوَاضٍ.

وَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّبَرُّعِ وَالتَّصَرُّفِ:

(١) انظر: المبدع (٦/٢٦٨).

(٢) أخرج البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم (١٤١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَةِ أَخِي».

(٣) الفروع (٨/٤١٧).

فالتصَرُّفُ: العملُ في المالِ.

والتبرُّعُ: بذلُ المالِ بلا عَوَضٍ، وأضربُ مثلاً يُبينُ هذا:

وليُّ اليتيمِ يصحُّ تصرُّفه في مالِ اليتيمِ، ولا يصحُّ تبرُّعه من مالِ اليتيمِ، أي: لا يصحُّ أن يتبرَّعَ ولا بقرشٍ واحدٍ من مالِ اليتيمِ، وأمَّا التصرُّفُ فيتصرَّفُ بكلِّ مالٍ بالتي هي أحسنُ.

وعلى هذا يكونُ التصرُّفُ أوسعَ من التبرُّعِ؛ لأنَّهُ يصحُّ ممَّن لا يصحُّ تبرُّعه.

ولننظرُ إلى الخُلْعِ، هل هو تبرُّعٌ، أو هو تصرُّفٌ ومُعَاوَضَةٌ؟

الجوابُ: الخُلْعُ تبرُّعٌ في الواقعِ؛ لأنَّ الزَّوجَةَ تبرَّعَ للزَّوجِ بما تُعْطِيهِ في الخُلْعِ، وإنَّ كانَ هناك مُقَابِلٌ، لكنَّه هو في الأصلِ تبرُّعٌ.

فإذا كانتِ الزَّوجَةُ لا يصحُّ تبرُّعُها، كالمُخْجورِ عليها، وأرادت أن تُخَالِعَ زَوْجَهَا فليس لها ذلك؛ لأنَّ تبرُّعها بِمالِها لا يصحُّ.

وقولُهُ: «وَأَجْنَبِيَّ» أي: يصحُّ أن يتبرَّعَ أَجْنَبِيٌّ ببَذْلِ عَوَضٍ الخُلْعِ، حتَّى يُخَالِعَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ، بأن يَأْتِيَ إِنْسَانٌ ويقولُ للزَّوْجِ: خَالِعِ زَوْجَتَكَ، وأنا أُعْطِيكَ ألفَ رِيَالٍ، فإنَّ هذا يصحُّ.

فإذا قال قائلٌ: الأَجْنَبِيُّ ما شَأْنُهُ والمرأة؟ نعم لو كان أباهَا أو أخاها أو ما أشبه ذلك من أَقَارِبِهَا، لَقُلْنَا: هَؤُلَاءِ تبرَّعوا ببَذْلِ العَوَضِ لمصلحة، لكنَّ الأَجْنَبِيَّ ما مصلحته من ذلك؟! ولذلك قال بعضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِنَّهُ لا يصحُّ بذلُ عَوَضٍ الخُلْعِ من أَجْنَبِيٍّ؛

= لَأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ شَيْئًا^(١).

ولكنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَصَحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، وَتَبَرُّعُ الْأَجْنَبِيِّ بِعَوَظِ الْخُلْعِ أَقْسَامٌ:
الأولُ: أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةِ الزَّوْجِ، مِثْلُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الزَّوْجَ مُتَبَرِّمٌ مِنْ زَوْجَتِهِ،
وَلَا يُرِيدُهَا، وَيَكْرَهُهَا، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفَارِقَهَا، وَقَدْ بَدَّلَ لَهَا مَهْرًا كَثِيرًا، فَهُوَ فِي حَيْرَةٍ،
فَهُنَا نَقُولُ: إِذَا تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِعَوَظِ الْخُلْعِ لِمَصْلَحَةِ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةُ قَدْ يَكُونُ لَهَا
مَصْلَحَةٌ وَقَدْ لَا يَكُونُ، لَكِنَّهُ يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخْلَصَ هَذَا الزَّوْجَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْرَةِ،
فَنَقُولُ لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَصْلَحَةٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةِ الزَّوْجَةِ، بِأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ كَارِهَةً لَزَوْجِهَا، وَزَوْجُهَا
مُتَعَبٌّ لَهَا، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهَا الْمَالُ الَّذِي تَقْدِي بِهِ نَفْسَهَا مِنْهُ، فَيَأْتِي رَجُلٌ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ
خَالِعُ زَوْجَتِكَ، وَأَنَا أُعْطِيكَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمَالِ، فَهَذَا جَائِزٌ، وَهُوَ إِحْسَانٌ إِلَيْهَا.
الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَتَيْهِمَا جَمِيعًا - أَيْ: مَصْلَحَةُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ - بِأَنْ يَكُونَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْغَبُ الْإِنْفِكَاحَ، لَكِنَّ الزَّوْجَ شَاخٌّ بِمَا بَدَّلَهُ مِنَ الْمَهْرِ، وَهِيَ لَيْسَ عِنْدَهَا
مَا تَقْدِي بِهِ نَفْسَهَا.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لِلْإِضْرَارِ بِالزَّوْجِ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ صَالِحَةً خَادِمَةً لَزَوْجِهَا
مُعْتَنِيَةً بِهِ، فَيَخْشُدُ الزَّوْجُ عَلَى هَذَا، فَيَقُولُ لَهُ: اخْلَعْ زَوْجَتَكَ بِعَوَظٍ، وَقَصْدُهُ الْإِضْرَارُ
بِالزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ حَاسِدُهُ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ عُدْوَانٌ عَلَى أَخِيهِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ
الْحَسَدِ الْمَجْرَدِ، وَالْحَسَدُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

(١) انظر: المغني (١٠/٣٠٩-٣١٠).

فإذا قال قائل: أليس الأمر بيد الزوج، وأنه يستطيع أن يقول: لن أخالِع، ولو تُعطيني الدنيا كلَّها؟

فالجواب: بلى، لكنَّ الإنسانَ قد يُخدَع ويُغَرى بالمال، بأن يقول له مثلاً: خالِع زوجتك وأنا سأعطيك سيَّارة، ومئة ألف ريال، وقصراً، والإنسانُ بشَرٌّ ربِّما يَنخدَع ويُخالِع، فهنا نقول: بذلَّ المال في هذا الخلعِ مُحَرَّمٌ؛ لما فيه من العُدوانِ.
وإذا قال هذا الباذلُ: أنا لم أُجِرْهُ، والأمرُ بيده! قلنا: لكنَّكَ خَدَعْتَهُ.

الخامس: أن يكونَ للإضرارِ بالزوجة، كأن تكونَ الزوجةُ مُستقيمةً مع الزوج، والحالُ طَيِّبَةً، فتأتي امرأةٌ تُحسِّدُها -وما أكثرَ ما تُحسِّدُ النساءُ النساءَ! فتقولُ لها: أنا سأعطيك كذا وكذا، وتخلَّصني من هذا الرَّجلِ، وسوف يَرزُقُكِ اللهُ رجلاً طَيِّباً ومُستقيماً، فتخدَعُها، وتوافقُ الزوجةَ، فهذا حَرَامٌ لا إشكالَ فيه؛ لأنَّه عُدوانٌ.

السادس: أن يكونَ للإضرارِ بهما جميعاً، بأن يُحسِّدَ رجلُ الزوجةَ والزوجةَ ويَبْذُلُ العِوَاضَ، وهذا -أيضاً- حَرَامٌ.

السَّابعُ: أن يكونَ لحَظٍّ نَفْسِيٍّ، أي لمصلحةِ الباذلِ، مثلاً ذلك: أن يكونَ الباذلُ قد أعجبتهُ هذه المرأةُ التي عندَ زوجها، فقال للزوج: اخلِّعْ زوجتك وسأعطيك عَشْرَةَ آلافِ ريالٍ، فهذا حَرَامٌ وعُدوانٌ وجِنَايَةٌ، وهو أَشَدُّ من تُحْبِيبِ المرأةَ على زوجها^(١)؛ لأنَّ هذا بالفعلِ أَفْسَدَها عليه.

(١) أخرج أحمد (٣٩٧/٢)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب فيمن خب مملوكا على مولاه، رقم (٥١٧٠)، والنسائي في الكبرى (٩١٧٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من خب زوجة امرئ أو مملوكه فليس منا».

= وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخَرٍ: طَلَّقَ زَوْجَتَكَ؛ لِأَتَزَوَّجَهَا بِكَذَا وَكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَأَتَكَرَّ هَذَا إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَيْفَعْلُ هَذَا أَحَدٌ؟! لَا يَجُوزُ^(١).

الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةٍ غَيْرِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عَرَفَ أَنَّ فُلَانًا قَدْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِهَذِهِ الزَّوْجَةِ، فَقَالَ لَهُ: أَنَا أَرَاكَ تُحِبُّ فُلَانَةَ - أَيْ الزَّوْجَةَ - فَقَالَ: نَعَمْ، لَيْتَهَا تَكُونُ لِي، فَقَالَ: أَنَا آتِي بِهَا وَلَكِنْ أَعْطِنِي دَرَاهِمَ، فَأَعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ، فَذَهَبَ وَخَالَعَهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عُدْوَانٌ وَظُلْمٌ.

التَّاسِعُ: إِذَا كَانَ لَا سَبَبَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، فَلَا يُرِيدُ الْإِضْرَارَ، وَلَا يُرِيدُ الْمَصْلَحَةَ لِنَفْسِهِ وَلَا لغيرِهِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا يَجُوزُ؟

هَذَا يُبْنِي عَلَى مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: هَلْ يَجُوزُ الْخُلْعُ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْحَالِ؟ يَعْنِي: لَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ أَرَادَتْ أَنْ تُخْلَعَ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَالْحَالُ مُسْتَقِيمَةٌ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ أَوْ لَا؟

فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْخُلْعُ لَا يَجُوزُ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْحَالِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَاشْتَرَطَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْيِ الْجُنَاحِ أَنْ نَخَافَ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٢).

(١) انظر: الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٨٥).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٧)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم (٢٢٢٦)، والترمذي: كتاب الطلاق، باب ما جاء في المختلعات، رقم (١١٨٧)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب كراهية الخلع للمرأة، رقم (٢٠٥٥) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

فَإِذَا كَرِهَتْ خُلُقَ زَوْجِهَا، أَوْ خَلَقَهُ^(١)، أَوْ نَقَصَ دِينَهُ^(٢)،

لكنَّ جمهورَ العلماءِ على أنَّه يصحُّ الخُلْعُ مع استقامة الحال^(١)، إلَّا أنَّه يُكرَهُ إذا لم يَكُنْ له سَبَبٌ.

وقوله: «صَحَّ بَذْلُهُ لِعَوَضِهِ» الضَّمِيرُ يَعُودُ على عَوَضِ الخُلْعِ، فالعَوَضُ بالنسبة للزَّوْجَةِ الْمُنْفَعَةِ بِالتَّخْلُصِ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، وبالنسبة للزَّوْجِ الْمَالِ الْمَدْفُوعُ لَهُ. والصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ عَوَضَ الخُلْعِ غَيْرَ مَالٍ، كخِدْمَتِهِ مثلاً، إلَّا إذا كان العَوَضُ مُحَرَّمًا، فهذا لا يَجُوزُ.

[١] ثم ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَسْبَابَ الخُلْعِ فَقَالَ:

«فَإِذَا كَرِهَتْ خُلُقَ زَوْجِهَا أَوْ خَلَقَهُ» «خُلُقٌ» بَضَمُّ الخَاءِ وَاللَّامِ، قال بعضُ العلماءِ في تَعْرِيفِهِ: هُوَ الصُّورَةُ الْبَاطِنَةُ الَّتِي يَكُونُ بِهَا سُلُوكُ الْمَرْءِ، وَ«خَلَقَهُ» بَفَتْحِ الخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ هِيَ الصُّورَةُ الظَّاهِرَةُ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الْبَاطِنَةَ إِذَا كَانَتْ جَمِيلَةً صَارَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُدَبِّرُهُ.

[٢] قوله: «أَوْ نَقَصَ دِينَهُ» أَي: نَقَصَ الدِّينَ الَّذِي لَا يُوصَلُّ إِلَى الْكُفْرِ، كَأَنْ يَتَهَاوَنَ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَشْرَبَ الدُّخَانَ، أَوْ يَخْلُقَ اللَّحِيَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْكُفْرِ فَإِنَّ الخُلْعَ هُنَا وَاجِبٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُفَارِقَهُ بِكُلِّ مَا تَسْتَطِيعُ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا -مَثَلًا لَا يُصَلِّي- أَنْ يُنْقِذَهَا مِنْهُ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ فِي الْغَالِبِ لَوْ حَاكَمَتْهُ إِلَى الْقَاضِي فَإِنَّهَا لَنْ تَحْصُلَ عَلَى طَائِلٍ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ سَيَطْلُبُ مِنْهَا الْبَيِّنَةَ عَلَى عَدَمِ صَلَاتِهِ، وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى

(١) انظر: الكافي لابن قدامة (٣/ ١٤٢).

أَوْ خَافَتْ إِنْهَا بَتَرَكَ حَقَّهُ^[١] أُبَيِّحَ الْخُلْعُ^[٢]، وَإِلَّا^[٣].....

= الْعَدَمِ صَعْبٌ جِدًّا، بخلاف إقامة البينة على الوجود فإنه سهل؛ لأنه يُرى، لكن على العدم صعب؛ لأنه لا أحد يقول: أنا أشهد أن فلانًا لا يُصلي؛ لأنه قد يُصلي في بيته، أو يُصلي في مسجد آخر، أو في بيت صديقه.

ففي مثل هذه الحال إذا علمنا صدق المرأة، وأن الزوج قد طلب لفراقها كذا من المال، فإنه يجب علينا -فرض كفاية- أن نُخلصها منه؛ لأن بقاء المسلمة تحت الكافر أمرٌ مُحَرَّمٌ بالكتاب والسنة والإجماع^(١)، ولا يمكن أن تبقى عند هذا الرجل الكافر يتمتع بها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ خَافَتْ إِنْهَا بَتَرَكَ حَقَّهُ» أي: ما كرهت منه شيئًا، لكن خافت إِنْهَا بَتَرَكَ حَقَّهُ، تحذ نفسها ليست مُنْقَادَةً له، ولا تُجْبِيهِ إلى الاستمتاع إلا مُتَبَرِّمَةً مُتَكَرِّهَةً، كحال امرأة ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢) فإذا خَشِيتِ المرأة أن تُضَيِّعَ حقَّ الله فيه، فهل يُبَاحُ الْخُلْعُ؟

نعم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فإذا خافا أن لا يُقيما حُدُودَ اللَّهِ قال المؤلف:

[٢] «أُبَيِّحُ الْخُلْعُ» «أُبَيِّحُ» مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، أي: صارَ مُبَاحًا لَهَا، أي: جائزًا.

[٣] قوله: «وَإِلَّا» يعني: وإلا يكون له سببٌ.

(١) انظر: المغني (١٠ / ١٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديثه؟» قالت: نعم...».

كُرِهَ وَوَقَعَ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُرِهَ وَوَقَعَ» المكروه هو الذي يثابُ تاركُهُ امْتِثَالًا، ولا يُعاقَبُ فاعِلُهُ، ومع ذلك يَقَعُ الخُلْعُ، فلو أَنَّ المرأةَ -مثلاً- مُستقيمةُ الحالِ معَ زَوْجِها، ولكنها لأيِّ سَبَبٍ مِنَ الأسبابِ قالت: سأُعْطِيكَ ما أُعْطِيتَنِي وَخَلَّيْني، طَلَّقْني، فما الحُكْمُ؟
نقول: الخُلْعُ مَكْرُوهٌ، وَيَقَعُ؛ لَأَنَّهُ ليس مُحَرَّمًا، والمَكْرُوهُ يُنْفَذُ، هذا هو المشهور من المذهب^(١).

وهناكَ قولٌ آخَرُ: أَنَّ الخُلْعَ في حالِ الاستقامة مُحَرَّمٌ ولا يَقَعُ^(٢)، وهذا هو الصَّحِيحُ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَإِنَّ مَفْهُومَ الآيةِ: أَنَّهُ إِنْ لم يَخَافَا أَنْ لا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَعَلَيْهِمَا جُنَاحٌ، وهذا يَشْهَدُ لِصَحَّةِ الحديثِ، وَإِنْ كان ضَعِيفًا: «أَيُّا امْرَأَةً سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ ما بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٣) فهذا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِنَ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

فالْحاصلُ: أَنَّا نقولُ: الآيةُ تُؤَيِّدُ الحديثَ، وعلى هذا فنقولُ: إِنَّهُ إذا كان لغيرِ سَبَبٍ فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَأَنَّهُ لا يَقَعُ، فهو مُحَرَّمٌ للآيةِ وللحديثِ، ولا يَقَعُ؛ لقولِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٤).

ولكن إذا قلنا: لا يَقَعُ الخُلْعُ، فهل يَقَعُ طَلَاقًا؟

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/٩-١٠).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٢/١٠-١١).

(٣) تقدم تحريجه قريبًا.

(٤) أخرجه البخاري تعليقًا: كتاب البيوع، باب النجش، (٦٩/٣)، ووصله مسلم: كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= الجواب: إن كان بلفظ الخلع ولم ينو به الطلاق فإنه لا يقع الطلاق؛ لأنه ما تلفظ به ولا نواه، والخلع وقع غير صحيح، وقولنا: بلفظ الخلع مثل أن يقول: خالعتها أو فسختها أو فاديتها أو ما أشبه ذلك، فهنا لا يقع خلع ولا طلاق، وإن كان بلفظ الطلاق أو بنية الطلاق فإنه يقع الطلاق على المذهب^(١)؛ لأن الخلع إذا كان بلفظ الطلاق صار طلاقاً، وعلى القول بأنه لا يقع الخلع إلا إذا كان بلفظ الفسخ أو الفداء فإنه لا يقع الطلاق أيضاً؛ لأنه تبيّن أنه حرام لا فائدة فيه.

والعجيب أن المؤلف رحمه الله قال: «كُرهَ وَوَقَعَ» واستدل بحديث: «أيها امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأسٍ فحرامٌ عليها رائحة الجنة» ومقتضى الاستدلال أن يكون الحكم حراماً، بل من كبائر الذنوب، وكأنه -والله أعلم- لم يصحّ عنده.

وقد مرّ علينا عن صاحب (النكت) على (المحرر) ابن مفلح رحمه الله أنه قال: إن الحديث إذا كان ضعيفاً، وكان مفيداً للوجوب فإنه للاستحباب، هذا ما لم يكن الضعف شديداً بحيث لا يقبل، وإذا كان مقتضياً للتحريم صار للكرهية؛ لأنّ ضعف سنده يتبعه ضعف الحكم، وكونه ورد ونسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام يوجب للإنسان شبهة بأنه قد قاله النبي عليه الصلاة والسلام.

فجعل الحكم بين التحريم وبين الإباحة، وكذلك بالنسبة للوجوب؛ لأن الأصل عدم الإيجاب حتى يتبيّن دليل يبيّن، لكن نقول: نظراً إلى احتمال أن يكون صحيحاً يجب أن تفعل، هذا ما ذكره رحمه الله في هذه القاعدة^(٢)، ولعل المؤلف رحمه الله في هذا الباب أخذ به.

(١) شرح منتهى الإرادات (٥ / ٣٤٠).

(٢) النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (١ / ١١٠).

فَإِنْ عَضَلَهَا^[١] ظُلْمًا^[٢] لِلْإِفْتِدَاءِ بِهِ^[٣] وَلَمْ يَكُنْ لِرِزَاهَا، أَوْ نُشُوزِهَا^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ عَضَلَهَا» أي: أَنْ الزَّوْجَ مَنَعَهَا حَقَّهَا.

[٢] قوله: «ظُلْمًا» أي: بغير حَقٍّ.

[٣] قوله: «لِلْإِفْتِدَاءِ بِهِ» اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أي: عَضَلَهَا؛ لِتَقْدِي نَفْسَهَا بِشَيْءٍ مِنَ

الْمَالِ.

[٤] قوله: «وَلَمْ يَكُنْ لِرِزَاهَا أَوْ نُشُوزِهَا» إِذَا خَالَعَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَصِحُّ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَرْعَمَهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩] إِذَا فَعَلَ هَذَا بِدُونِ سَبَبٍ، كَرَجُلٍ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- طَمَّاعٌ لَا يَخَافُ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَلَا يَرْحَمُ الْخَلْقَ، مَا أَحَبَّ هَذِهِ الزَّوْجَةَ، وَقَالَ: لَا يُمَكِّنُ مَالِي يَذْهَبُ هَدْرًا، وَصَارَ يُضَيِّقُ عَلَيْهَا، وَيَمْنَعُهَا حَقَّهَا، وَيَهْجُرُهَا فِي الْمَضْجَعِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقْتَدِيَ مِنْهُ، نَقُولُ: هَذَا حَرَامٌ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْهُ.

وقوله: «وَلَمْ يَكُنْ لِرِزَاهَا» إِذَا كَانَ لغيرِ رِزَاها لَكِنْ لِتَوْسُّعِها فِي مُحَاطَةِ الشَّبَابِ، تَتَكَلَّمُ فِي الْهَاتِفِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ الَّذِي يُبِيحُ لَهُ أَنْ يَعْضُلَهَا لِتَقْتَدِيَ مِنْهُ؟

نعم، وَنَجْعَلُ قوله: «لِرِزَاها» شَامِلًا لِرِزَا النُّطْقِ وَالنَّظَرِ وَالسَّمْعِ وَالْبَطْشِ وَالْمَشْيِ، كَمَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «إِنَّ الْعَيْنَ تَزْنِي، وَالْأُذُنَ تَزْنِي، وَالْيَدُ تَزْنِي، وَالرَّجُلُ تَزْنِي»^(١) فَهَذَا الرَّجُلُ يَقُولُ: مَا أَصْبِرُ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَهِيَ بِهَذِهِ الْحَالِ، فَصَارَ يُضَيِّقُ عَلَيْهَا؛ لِتَقْتَدِيَ مِنْهُ، فَهَذَا جَائِزٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، رقم (٦٢٤٣)، ومسلم: كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، رقم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ تَرَكَهَا فَرَضًا^[١] فَفَعَلْتُ^[٢]، أَوْ خَالَعَتِ الصَّغِيرَةَ^[٣]، وَالْمَجْنُونَةَ^[٤]،

= فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَنَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ وَالْكَلَامُ أَوْ النَّظَرُ لَيْسَ مِنَ الْفَوَاحِشِ، فنقول: إِنَّ هَذَا وَسِيلَةٌ إِلَى الْفَوَاحِشِ، ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَكُونُ عِنْدَهُ غَيْرَةٌ أَنْ تُخَاطَبَ امْرَأَتُهُ الرَّجَالُ، أَوْ أَنْ تَتَحَدَّثَ إِلَيْهِمْ. وَلَكِنْ إِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ عَصَلَهَا لَزِنَاهَا فَلَمْ تَبْذُلْ، وَلَمْ يُهَمَّهَا، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُتَّقِيَهَا عِنْدَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ؟

الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ، وَيَجِبُ أَنْ يُفَارِقَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَبْقَاهَا عِنْدَهُ وَهِيَ تَزْنِي - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - صَارَ دُيُوثًا.

وقوله: «أَوْ نُشُوزَهَا» وَهُوَ مَعْصِيَةُ الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا، إِذَا صَارَ عِنْدَهَا نُشُوزٌ وَعَصَلَهَا وَضَيَّقَ عَلَيْهَا؛ لَتَفْتَدِي، فَلَا حَرَجَ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ تَرَكَهَا فَرَضًا» كَأَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ دُونَ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْكُفْرِ، أَوْ تَتْرَكَ الصِّيَامَ، أَوْ تَتْرَكَ الزَّكَاةَ، أَوْ تَتْرَكَ أَيَّ فَرَضٍ، أَوْ تَتْرَكَ الْحِجَابَ، وَتَقُولَ: سَأَخْرُجُ مَكْشُوفَةَ الْوَجْهِ، فَلَهُ أَنْ يَعْصِلَهَا إِذَا لَمْ يُمَكَّنْ تَرْبِيعُهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ يَرْعَبُ فِي الْمَرْأَةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَبِّبَهَا فَلَا حَرَجَ أَنْ تَبْقَى مَعَهُ.

[٢] قوله: «فَفَعَلْتُ» أَي: افْتَدَتْ.

[٣] قوله: «أَوْ خَالَعَتِ الصَّغِيرَةَ» أَي: فَلَا يَصَحُّ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ تَبَرُّعُهَا مِنْ مَالِهَا، فَإِنْ خَالَعَ وَلِيُّهَا عَنْهَا مِنْ مَالِهَا؛ لِتَضَرُّرِهَا بِهَذَا الزَّوْجِ جَارًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَتِهَا.

[٤] قوله: «وَالْمَجْنُونَةَ» فَلَوْ خَالَعَتْ لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ مِنْ بَابِ أُولَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَذْلُ مَالٍ، وَالْمَجْنُونَةُ لَيْسَتْ أَهْلًا لَذَلِكَ.

وَالسَّفِيهَةُ^[١] أَوِ الْأُمَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا^[٢] لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ.....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالسَّفِيهَةُ» وهي التي لا تُحْسِنُ التَّصَرُّفَ في مَالِهَا، فإذا خَالَعَتْهُ وبَذَلَتْ عَوَضَ الْخُلْعِ مِنْ مَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ تَبَرُّعُهَا كَمَا سَبَقَ.

[٢] قوله: «أَوِ الْأُمَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا» إذا خَالَعَتِ الْأُمَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَمْلِكُ مَالًا، فَالْمَمْلُوكُ مَالُهُ لِسَيِّدِهِ وَلَا يَمْلِكُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَهُوَ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»^(١) أَي: الْمُشْتَرِي، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَهُ مَالٌ فَهُوَ لِلَّذِي بَاعَهُ».

فإذا قال قائل: اللَّامَانِ مُتَنَاقِضَتَانِ، يَقُولُ: «لَهُ مَالٌ» ثُمَّ يَقُولُ: «مَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ» فَمَا الْجَمْعُ؟

فالجواب: أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى لِلَاخْتِصَاصِ، وَالثَّانِيَةَ لِلتَّمْلِكِ، فَمَعْنَى «لَهُ مَالٌ» أَنَّ بِيَدِهِ مَالًا أَعْطَاهُ السَّيِّدُ إِيَّاهُ يَتَجَرَّ فِيهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: الزَّمَامُ لِلنَّاقَةِ، وَهِيَ لَا تَمْلِكُ، لَكِنَّ اللَّامَ هُنَا لِلَاخْتِصَاصِ.

وقوله: «بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا» مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا زَوْجٌ لَا يَقُومُ بِحَقِّهَا، وَأَذَاهَا، وَضَيِّقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى سَيِّدِهَا، وَقَالَتْ: يَا سَيِّدِي إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا تَسْتَقِيمُ الْحَالُ مَعَهُ، فَأَذَّنَ لِي أَنْ أُخَالِعَهُ، فَإِذَا أِذْنٌ صَحَّ.

[٣] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ» وَلَكِنْ مَاذَا تَكُونُ هَذِهِ الْفُرْقَةُ؟

بَيْنَهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، رقم (٢٣٧٩)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر، رقم (١٥٤٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا^[١] إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ^[٢] أَوْ نِيَّتِهِ^[٣].

فَصْلٌ

وَالْحُتْلُ بِلَفْظِ صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَتِهِ وَقَصْدِهِ طَلَّاقٌ بَائِنٌ^[٤].

[١] «وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا» هذا إذا كان الطَّلَاقُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، أو ثَانِي مَرَّةٍ، فَإِنْ كَانَ الثَّالِثَةَ فَالطَّلَاقُ يَكُونُ بَائِنًا؛ لِأَنَّهَا تُطَلَّقُ ثَلَاثًا.

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ» بَأْنَ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: طَلَّقْتُكَ عَلَى عَوَضٍ قَدَرُهُ كَذَا.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ نِيَّتِهِ» يَعْنِي: أَنَّ الزَّوْجَ نَوَى بِهَذَا الْفِرَاقِ الطَّلَاقَ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا.

هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحُتْلَ إِذَا وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ فَهُوَ طَلَّاقٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ، لَا طَلَّاقٌ وَلَا حُتْلٌ، أَمَّا عَدَمُ وَقْعِ الْحُتْلِ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَوَضٌ، وَأَمَّا عَدَمُ وَقْعِ الطَّلَاقِ فَلِأَنَّ الْحُتْلَ لَيْسَ بِطَلَّاقٍ، حَتَّى لَوْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَالْحُتْلُ بِلَفْظِ صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَتِهِ وَقَصْدِهِ طَلَّاقٌ بَائِنٌ».

«الْحُتْلُ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «طَلَّاقٌ بَائِنٌ» وَقَوْلُهُ: «بِلَفْظِ صَرِيحٍ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ كَلِمَةِ «الْحُتْلِ» يَعْنِي: وَالْحُتْلُ حَالٌ كَوْنِهِ بِلَفْظِ صَرِيحِ الطَّلَاقِ إلخ.

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَلْفَاظَ الْحُتْلِ، يَقُولُ: إِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّةِ الطَّلَاقِ لَوْ كَانَ بَعِيرَ لَفْظِهِ، فَهُوَ طَلَّاقٌ بَائِنٌ.

مثال ذلك: طلبت امرأة من زوجها أن يُخَالَعَهَا على ألف ريال، فوافق الزوج، ولكنه قال: طَلَّقْتُ زوجتي على عَوْضٍ قَدَرُهُ أَلْفُ رِيَالٍ، فيكون هذا طَلَّاقًا، يُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ، فإن كان هذا آخر مرةً بَأَنْتَ منه بينونةً كُبرى.

وقوله: «أَوْ كِنَايَتِهِ وَقَصْدِهِ» إذا وَقَعَ بِكِنَايَةِ الطَّلَاقِ مع قَصْدِ الطَّلَاقِ صارَ طَلَّاقًا، والضَّابِطُ في جميع ما يُقَالُ: إِنَّهُ كِنَايَةٌ، هي التي تَحْتَمِلُ معنى الصَّرِيحِ وغيره.

مثال ذلك: إذا قال: امرأتي بريئة على ألف ريال، وقصد بذلك الطلاق، فإنه يَقَعُ طَلَّاقًا، هذا ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكنَّ القولَ الرَّاجِحَ: أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَّاقٍ وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ، ويدلُّ لهذا القرآن الكريم، قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكُنَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ أي: في المرتين، إمَّا أَنْ تُنْسِكَ وَإِمَّا أَنْ تُسْرَحَ، فَلَا مَرِيَّةَ لَكَ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

إذَا: هذا فِرَاقٌ يُعْتَبَرُ فِدَاءً، ثم قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فلو أَنَا حَسَبْنَا الْخُلْعَ طَلَّاقًا لَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا﴾ هي الطَّلَاقُ الرَّابِعُ، وهذا خلافُ الإجماع، فقوله: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي: الثالثة ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ والدَّلَالَةُ فِي الْآيَةِ وَاضِحَةٌ؛ ولهذا ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى أَنَّ كُلَّ فِرَاقٍ فِيهِ عَوْضٌ فَهُوَ خُلْعٌ وَلَيْسَ بِطَلَّاقٍ^(١)، حتى لو وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١٧٦٨، ١١٧٧٠).

= وقوله: «طَلَّاقٌ بَائِنٌ» الْبَيْنُونَةُ بِمَعْنَى الْإِنْفِصَالِ، وَالطَّلَاقُ الْبَائِنُ عَلَى نَوْعَيْنِ: بَائِنٌ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى، وَهُوَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ، وَبَائِنٌ بَيْنُونَةٌ صُغْرَى وَهُوَ الطَّلَاقُ عَلَى عَوَضٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَدْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مَرَّتَيْنِ سَابِقَتَيْنِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَوْلُ: هَذَا الطَّلَاقُ بَائِنٌ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى، يَعْنِي مَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَإِذَا طَلَّقَهَا عَلَى عَوَضٍ صَارَ بَائِنًا بَيْنُونَةً صُغْرَى.

فَمَا مَعْنَى بَائِنٍ إِذَا؟

مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا وَلَوْ رَاجَعَهَا؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ بَذْلَهَا لِلْعَوَضِ افْتِدَاءٌ، فَقَدْ اشْتَرَتْ نَفْسَهَا، فَلَوْ مَكَّنَّا الزَّوْجَ مِنَ الْمُرَاجَعَةِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْفِدَاءِ فَائِدَةٌ، وَلَكَاثَتُهَا هِيَ وَمَنْ لَمْ تَبْذُلْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي بَذَلَتْ الْعَوَضَ كَأَنَّهَا اشْتَرَتْ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا؛ وَلِهَذَا فَقَوْلُ: إِنَّهُ طَلَّاقٌ بَائِنٌ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِيهِ.

لَكِنْ: هَلْ يَمْلِكُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ جَدِيدٍ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْبَيْنُونَةَ لَيْسَتْ بَيْنُونَةً كُبْرَى، بَلْ صُغْرَى، فَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، لَكِنْ يَمْلِكُ الْعَقْدَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْخُلْعَ لَيْسَ لَهُ بِدْعَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَتَّى فِي حَالِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ، وَاللَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ لِلْعِدَّةِ ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١] وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالِعَهَا وَلَوْ كَانَتْ حَائِضًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُخَالِعَهَا وَلَوْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ بَلْ هُوَ فِدَاءٌ؛ وَلِأَنَّ أَصْلَ مَنْعِ الزَّوْجِ مِنَ التَّطْلِيقِ فِي حَالِ الْحَيْضِ، أَوْ فِي حَالِ الطَّهْرِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ، أَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِهَا؛ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا، فَإِذَا رَضِيََتْ بِذَلِكَ فَقَدْ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا.

وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ الْفَسْخِ، أَوْ الْفِدَاءِ وَلَمْ يَنْوِهِ طَلَاً كَانَ فَسْخًا لَا يُنْقِصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ الْفَسْخِ أَوْ الْفِدَاءِ وَلَمْ يَنْوِهِ طَلَاً كَانَ فَسْخًا لَا يُنْقِصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ».

هاتان صورتان أخرَيان، فإذا وَقَعَ بلفظِ الخُلْعِ أو الفسخِ أو الفداءِ وما أشبهَهُ ولم يَنْوِ أَنَّهُ طَلَاً فهو فسْخٌ، فإن نَوَاهُ طَلَاً فهو طَلَاً، فإذا قال: خالعتُ زوجتي على ألفِ ريالٍ فهو فسْخٌ، فإن نوى الطَّلَاقَ صارَ طَلَاً، وإذا قال: فَسَخْتُ زوجتي على ألفِ ريالٍ فهو فسْخٌ، وإذا قال: فادَيْتُ زوجتي بألفِ ريالٍ فهو فسْخٌ.

إذا: ألفاظُ الفسخِ ثلاثَةٌ، الخُلْعُ والفسْخُ والفداءُ، بشرطِ ألا يَنْوِيَ بذلك الطَّلَاقَ، فإن نوى بذلك الطَّلَاقَ فهو طَلَاً.

والصَّوابُ: أَنَّهُ فسْخٌ ولو نوى الطَّلَاقَ، ولو تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ، وبهذا تكونُ الصُّورُ أربعاً: أن يكونَ بلفظِ الطَّلَاقِ، أن يكونَ بِكِنَايَتِهِ وقَصْدِهِ، أن يكونَ بلفظِ الخُلْعِ بدونِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، أن يكونَ بلفظِ الخُلْعِ بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ.

فإن وَقَعَ بلفظِ الطَّلَاقِ فهو طَلَاً كما سَبَقَ، وهو المشهورُ مِنْ مذهبِ الإمامِ أَحَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)، وهو قولٌ وَسَطٌ بين قولَيْنِ.

القولُ الثَّاني: أَنَّهُ طَلَاً بكلِّ حالٍ حتى لو وَقَعَ بلفظِ الخُلْعِ أو الفسخِ، وهذا القولُ لَا شَكَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

القولُ الثَّالثُ: أَنَّهُ فسْخٌ بكلِّ حالٍ ولو وَقَعَ بلفظِ الطَّلَاقِ، وهذا هو اختيارُ

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/ ٣١)، وشرح منتهى الإرادات (٥/ ٣٤٠).

= شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو المنصوص عن أحمد، وقول قدماء أصحابه، كما حكاه شيخ الإسلام^(١).

وعلى هذا: فلا عبرة باللفظ، بل العبرة بالمعنى، فما دامت المرأة قد بدلت فداءً لنفسها، فلا فرق أن يكون بلفظ الطلاق، أو بلفظ الخلع، أو بلفظ الفسخ.

وهذا القول قريب من الصواب، لكنه ما زال يُشكّل عندي قول الرسول ﷺ لثابت بن قيس رضي الله عنه: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة»^(٢) بهذا اللفظ، إلا أن الرواة اختلفوا في نقل هذا الحديث، فالحديث الذي فيه «طلقها تطليقة» كأن البخاري يميل إلى أنه مرسل وليس متصلًا^(٣)، وأمّا الأحاديث الأخرى: «فاقبل الحديقة وفارقها»^(٤) بهذا اللفظ، فإذا تبين أن الراجح من ألفاظ الحديث: «اقبل الحديقة وفارقها» فلا شك أن الصواب قول ابن عباس رضي الله عنهما ومن تابعه، وأمّا إذا صحّت اللفظة: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة» فإنه واضح أنه طلاق، ولا يمكن للإنسان أن يحيد عنه، وتحمّل رواية

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/ ٣١-٣٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قال البخاري بعد أن أخرجه: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣) عن أزهر بن جيل، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يتابع فيه عن ابن عباس»، ثم أخرجه: رقم (٥٢٧٤) عن إسحاق الواسطي، عن خالد، عن خالد الحذاء، عن عكرمة مرسلًا.

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في الخلع، رقم (٢٢٢٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «خذ بعض مالها، وفارقها»، فقال: ويصلح ذلك يا رسول الله؟ قال: «نعم»، قال: فإني أصدقها حديقتين، وهما بيدها، فقال النبي ﷺ: «خذهما وفارقها».

وأصله عند البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٦) بلفظ: «فردت عليه، وأمره ففارقها».

وَلَا يَقَعُ بِمُعْتَدَةٍ مِنْ خُلْعٍ طَلَاقٌ وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ^[١]،

= «فَارِقَهَا» على أن المراد: فَارِقَهَا فِرَاقَ طَلَاقٍ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَقَعُ بِمُعْتَدَةٍ مِنْ خُلْعٍ طَلَاقٌ وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ» الْمُعْتَدَةُ مِنْ خُلْعٍ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَأَفَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْخُلْعَ يُوْجِبُ الْعِدَّةَ، وَعَلَى هَذَا: فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ كَمَا تَعْتَدُّ الْمُطَلَّقةُ تَمَامًا، إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ فَبِثَلَاثِ حِيضٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَبِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَبِوَضْعِ الْحَمْلِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِلَى أَنَّ الْمُخْتَلِعَةَ لَا تَعْتَدُّ، وَإِنَّمَا تُسْتَبْرَأُ^(١)، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا اسْتِبْرَاءٌ، فَإِذَا حَاضَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً انْتَهَتْ عِدَّتُهَا؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ الْقُرْآنِ أَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمُطَلَّقةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الَّتِي يَلْزُمُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ إِنَّمَا هِيَ الْمُطَلَّقةُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانَ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُخْتَلِعَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا إِلَّا اسْتِبْرَاءٌ فَقَطْ، وَعَلَلْتُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا، فَقُولُوا: فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا مَا عَلَيْهَا إِلَّا اسْتِبْرَاءٌ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ.

(١) انظر: المغني (١١/ ١٩٥).

(٢) لما أخرجه النسائي: كتاب الطلاق، باب عدة المختلعة، رقم (٣٤٩٨)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب عدة المختلعة، رقم (٢٠٥٨) من حديث الربيع بنت معوذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان، فسألته ماذا علي من العدة؟ فقال: «لا عدة عليك إلا أن تكوني حديثة عهد به، فتمكني حتى تحيض حيضة». قال: «وأنا متبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية، كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه».

= فالجوابُ على ذلك بأحد وجهين: إمّا بالتسليم، وإمّا بإيجاد فرق، أمّا التسليمُ فإن نقول: نعم المطلقة ثلاثاً لا يجبُ عليها ثلاثة قروء، بل لا يجبُ عليها إلا استبراءً فقط، والآية ظاهرة في ذلك؛ لقوله: ﴿وَيُؤْلَفْنَ أَحَقُّ بِرَيْهَنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] فعندنا عمومٌ في أول الآية، وخصوصٌ في آخرها.

وإذا ردّدنا آخرها على أولها صار المراد بالعموم الرجعيّات؛ لأن الله قال: ﴿وَيُؤْلَفْنَ﴾ والمطلقة ثلاثاً ليس بغلاً، وقال: ﴿أَحَقُّ بِرَيْهَنَ﴾ والبائن بالثلاث ليس لزوجها حق الرجعة عليها، فحينئذ تكون المطلقة ثلاثاً لا يلزمها إلا استبراء، حيضة واحدة، إن كانت من ذوات الحيض، أو شهر واحد إن كانت ممن لا يحيض، أو بوضع الحمل، وليس في وضع الحمل إشكال؛ لأنه تنفق فيه كل العدد؛ ولهذا يسمون عدّة الحامل أمّ العدد.

أو نقول بالفرق، وهو أن بعضهم حكى إجماع أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً يلزمها ثلاثة قروء، بينما المختلعة فيها خلاف حتى عن الصحابة رضي الله عنهم وما دُمنا أوجدنا الفرق فالإلزام لا يثبت؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: إن كان أحد قال بأن المطلقة ثلاثاً لا يلزمها إلا حيضة واحدة - استبراء - فهذا هو الحق.

قال صاحب (الاختيارات): إنه قد نُقلَ عن ابن اللبان رحمه الله القول بذلك^(١)، وعلى هذا فيكون قول شيخ الإسلام رحمه الله، وأن المطلقة ثلاثاً تستبرأ فقط؛ لأن مقتضى النظر أن من لا رجعة عليها لا تعتد إلا بحيضة، ترك في المطلقة ثلاثاً؛ لأنه خلاف الإجماع.

(١) الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٥١٢).

وقوله: «وَلَا يَقَعُ بِمُعْتَدَّةٍ طَلًا» يعني: حتى ولو قال: أنت طالق فإنه لا يقع الطلاق، ووجه ذلك أنها بالبينونة صارت غير زوجة، والطلاق إنما يكون للزوجة، هذا وجه الحكم من النظر.

أما الأثر: فقال في (الروض)^(١): روي عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما^(٢) ولم يعلم لهما مخالف، فيكون الدليل قول الصحابة والتعليل.

وقوله: «وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ» بأن يقول: أنت طالق، وضد المواجهة أن يقول: فلانة طالق.

ويقع الطلاق على زوجة في عصمته لو طلقها ولو بدون مواجهة، فلو قال: زوجتي فلانة طالق، تطلق، وكذلك -أيضا- لو قال على سبيل التعميم: كل زوجاتي طالق، فإن المختلعة التي في عدتها لا يقع عليها الطلاق، ف ضد المواجهة صورتان:

الأولى: التعميم. الثانية: التعيين بالاسم.

وقوله: «وَلَوْ وَاجَهَهَا» هذا إشارة خلاف؛ لأن بعض أهل العلم يقول: إنه إذا واجهه المخالعة بالطلاق فإنها تطلق^(٣)، ولكنه قول لا دليل عليه، لا من أثر ولا من نظير، ودليلهم لأنهم إلى الآن لها تعلق به من جهة الاعتداد أو الاستبراء على الخلاف، لكن يقال: هذا لا يعني أنها زوجته، فهي ليست بزوجة له، حتى وإن كانت في عدته.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٤٦٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١١٧٧٢)، وابن أبي شيبة (١٨٨٠٤)، والبيهقي (٣١٧/٧) من طريق عطاء، عن ابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهما.

(٣) انظر: المغني (١٠/٢٧٨).

وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الرَّجْعَةِ فِيهِ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الرَّجْعَةِ فِيهِ» أي: في الخُلْعِ، بأن قال: أنا أُخَالِعُكَ، لكن لي أن أَرْجِعَ في الخُلْعِ، فَأُعْطِيكَ الْعِوَضَ وَأُرَاجِعُكَ، وقد عَلِمَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَعَ زَوْجَتَهُ وَسَلَّمَتُهُ الْعِوَضَ، وقال: خَالَعْتُكِ عَلَى هَذَا الْعِوَضِ، انْقَطَعَتِ الصَّلَةُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذَا افْتِدَاءٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَرِضًا.

مِثَالُهُ: خَالَعَهَا بِأَلْفِ رِيَالٍ وَسَلَّمَتُهُ إِيَّاهُ، وقال: خَالَعْتُكِ عَلَى هَذَا الْأَلْفِ، لَكِنَّهُ اشْتَرَطَ، قَالَ: إِنْ بَدَا لِي أَنْ أَرْجِعَ فَإِنِّي أُرَدُّ الْعِوَضَ وَأُرَاجِعُكَ، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: إِنْ شَرَطَ الرَّجْعَةَ فِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وهنا سؤال: لماذا صحَّ الخُلْعُ وبطلَّ الشرطُ؟

يقولون: بطلَّ الشرطُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مَقْصُودَ الخُلْعِ؛ إِذْ إِنْ مَقْصُودَ الخُلْعِ هُوَ التَّخْلُصُ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ، فَإِذَا شَرَطَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَإِنَّ هَذَا الْمَقْصُودَ يَفُوتُ الزَّوْجَةَ.

ويصحُّ الخُلْعُ؛ لِأَنَّ هَذَا الشرطَ لَا يَعُودُ إِلَى صُلْبِ الْعَقْدِ، فَهُوَ لَا يَتَضَمَّنُ جِهَالَةً، وَلَا وَقُوعًا فِي مُحَرِّمٍ، غَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ شَرَطَ فَاسِدٌ أُلْغِيَ، كَمَا أُلْغِيَ النَّبِيُّ ﷺ شَرَطَ أَهْلِ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، وَصَحَّ الْعَقْدُ^(١)، فَالشرطُ الْفَاسِدُ يَفْسُدُ، وَالْعَقْدُ مَا دَامَ لَا يُوْجَدُ مَا يُنَافِي أَصْلَهُ فَإِنَّهُ يَبْقَى صَحِيحًا.

وهذا له نظائر كثيرة مرَّت علينا في الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ، وَفِي الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ، وَفِي الشُّرُوطِ فِي الرِّهْنِ، وَفِي الشُّرُوطِ فِي الْوَقْفِ، أَنَّ هُنَاكَ شُرُوطًا فَاسِدَةً تَفْسُدُ بِنَفْسِهَا وَلَا تُفْسِدُ الْعَقْدَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وقال بعض العلماء: إِنَّ الْخُلْعَ لَا يَصَحُّ^(١)؛ لَأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ يُبْطِلُ الْمَقْصُودَ مِنْ أَصْلِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ يَجْعَلُ الْخُلْعَ اللَّازِمَ جَائِزًا، مَتَى مَا شَاءَ أَبْطَلَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ وَقَفَ شَيْئًا وَاشْتَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ مَتَى شَاءَ، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ يُبْطِلُ الْوَقْفَ، وَيَكُونُ الْوَقْفُ غَيْرَ صَحِيحٍ، وَفِيهِ خِلَافٌ^(٢).

القول الثالث: صِحَّةُ الشَّرْطِ وَالْخُلْعِ؛ لَأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ ثَبَتَ بِاخْتِيَارِهِمَا، وَلَمْ يُكْرِهْهَا عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ فِي الشُّرُوطِ الصَّحَّةُ، نَعَمْ هُوَ يُنَافِي الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُلْعِ، لَكِنَّهُ حَقُّ الزَّوْجَةِ، فَإِذَا رَضِيََتْ بِإِسْقَاطِهِ فَإِنَّ الْحَقَّ لَهَا.

لَكِنَّ الْمَذْهَبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَغَيَّرَتْ عِنْدَ عَقْدِ الْخُلْعِ، وَتُؤَافِقُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَنْدُمُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالُوا: إِنَّ الْخُلْعَ لَا يَصَحُّ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَلَا وَجَهَ لَهُ؛ لَأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ بِاتِّفَاقِهِمَا وَبِرِضَاهُمَا.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا اشْتَرَطَ الْخِيَارَ فِي الْخُلْعِ مُدَّةَ الْعِدَّةِ أَوْ الْاسْتِبْرَاءِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ، الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَقْدَ مُعَاوَضَةٍ مُحَضَّةٍ، وَلَوْ كَانَ عَقْدَ مُعَاوَضَةٍ مُحَضَّةٍ لَصَحَّ فِيهِ شَرْطُ الْخِيَارِ كَالْبَيْعِ، بَلْ أَهَمُّ مَا فِيهِ الْفِرَاقُ.

القول الثاني: أَنَّهُ يَصَحُّ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ، وَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا الرَّجُوعَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَمَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَصَحُّ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ كَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، فَالرَّجُوعَةُ

(١) انظر: المغني (١٠/٢٧٩).

(٢) انظر: الإنصاف (١٦/٤٠٠).

(٣) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٤٦٨).

وَأِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ، أَوْ بِمُحَرَّمٍ لَمْ يَصِحَّ^[١].

= في المسألة الأولى للزوج، أما هذا فالخيارُ لهما جميعاً، مع أنه قد يقول قائل: إذا اختار الزوج فإنَّ الزَّوجَةَ تُجْبَرُ عَلَى الْمُوَافَقَةِ، وَحِينَئِذٍ نَعُودُ إِلَى أَنَّهُ كَشَرَطِ الرَّجْعَةِ تَمَامًا، إِلَّا أَنَّ الرَّجْعَةَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا مِنْ جَانِبَيْنِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ أَوْ بِمُحَرَّمٍ لَمْ يَصِحَّ»؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فإذا خَالَعَهَا عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ فَأَيْنَ الْفِدَاءُ؟! لَا فِدَاءَ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(١).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: يَصِحُّ أَنْ يُخَالَعَهَا عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ^(٢)، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْعَوْضَ حَقٌّ لِلزَّوْجِ، فَإِذَا أَسْقَطَهُ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا حَرَجَ، كغیره من الحقوق، فكما أنَّها لو خَالَعَتْهُ عَلَى أَلْفِ رِيَالٍ وَتَمَّ الْخُلْعُ ثُمَّ أَبْرَأَهَا مِنْهُ، فَلَا حَرَجَ، فَكَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ لَا عَوْضَ.

الثاني: أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا فَإِنَّهُ يُخَالَعُهَا عَلَى عَوْضٍ؛ لِأَنَّهَا تُسْقِطُ حَقَّهَا مِنَ الْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا لَكَانَتِ النَّفَقَةُ مُدَّةَ الْعِدَّةِ عَلَى الزَّوْجِ، فَإِذَا خَالَعَتْهُ فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهَا بَذَلَتْ لَهُ عَوْضًا، فَهِيَ قَدْ أَسْقَطَتِ الْحَقَّ الَّذِي لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ، وَهُوَ قَدْ أَسْقَطَ الْحَقَّ الَّذِي لَهُ مِنَ الرَّجْعَةِ، فَالرَّجْعَةُ حَقٌّ لِلزَّوْجِ، وَالنَّفَقَةُ مُدَّةَ الْعِدَّةِ حَقٌّ لِلزَّوْجَةِ، فَإِذَا رَضِيََا بِإِسْقَاطِهَا فِي الْخُلْعِ فَلَا مَانِعَ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/٥٤٣).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٤٨٦-٤٨٧).

وَيُجِيبُ عَنِ الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الزَّوْجَ لَا يُفَارِقُ زَوْجَتَهُ إِلَّا بِعَوَضٍ؛
ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

وما قاله الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ خُلِعَ عَلَى عَوَضٍ، وَهُوَ إِسْقَاطُ
النَّفَقَةِ عَنْهُ، وَمَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ظَاهِرٌ جِدًّا، إِلَّا فِيهَا إِذَا كَانَ الْخُلْعُ بِمَا يَقْتَضِي الطَّلَاقَ عَلَى
الْمَذْهَبِ^(١)، وَكَانَ آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَإِنَّ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا نَفَقَةٌ،
وَحِينَئِذٍ لَا يَسْتَفِيدُ الزَّوْجُ.

ولكن يُقَالُ: إِذَا رَضِيَ بِهَذَا فَالْحَقُّ لَهُ، فَإِذَا خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَقُلْنَا: عَلَى الْمَذْهَبِ
لَمْ يَصَحَّ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نَبَّيْتَهُ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وقوله: «أَوْ بِمُحَرَّمٍ» مِثْلُ الْحَمْرِ، فَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَشْرِينَ جَرَّةَ خَمْرٍ، فَهَذَا
لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْحَمْرَ لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ
الْخَمْرِ»^(٢) وكذلك الدُّخَانُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَكَذَا الْخِنْزِيرُ،
وَالْمَغْصُوبُ الْمَعْيَنُ بِشَرَطٍ أَنْ يَعْلَمَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ.

فَإِنْ كَانَا لَا يَعْلَمَانِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ فَإِنَّ الْخُلْعَ يَصَحُّ، وَلَهُ قِيمَتُهُ مَبَاحًا، مِثْلُ مَا لَوْ خَالَعَتْهُ
عَلَى وَلَدٍ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ، قَالَتْ: هُوَ لَكَ عَبْدٌ؟ فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ، فَإِذَا كَانَا لَا يَعْلَمَانِ
أَنَّهُ حُرٌّ فَلَهُ مِثْلُ قِيمَتِهِ عَبْدًا، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ، فَمَاذَا يَكُونُ؟

(١) شرح منتهى الإرادات (٥/ ٣٤٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، رقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب
تحريم بيع الخمر والميتة، رقم (١٥٨١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا^[١] إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّتِهِ^[٢]، وَمَا صَحَّ مَهْرًا صَحَّ
الْخُلْعُ بِهِ^[٣]، وَيُكْرَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا^[٤].

= يقول المؤلف رحمه الله:

[١] «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا»؛ لَأَنَّ الْعَوَظَ لَمْ يَصَحَّ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

[٢] قوله: «إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّتِهِ» مفهومه: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ الطَّلَاقِ
أَوْ بِغَيْرِ نِيَّتِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ الْفِدَاءِ أَوْ الْفَسْخِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
بَصَحِيحٍ.

[٣] قوله: «وَمَا صَحَّ مَهْرًا صَحَّ الْخُلْعُ بِهِ» «ما» مَوْصُولَةٌ أَوْ شَرْطِيَّةٌ، وَالشَّرْطِيَّةُ
أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ جُمْلَةً مُرْتَبًا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، «وَمَا صَحَّ مَهْرًا» يَعْنِي: كُلُّ شَيْءٍ يَصَحُّ
مَهْرًا فَإِنَّهُ يَصَحُّ الْخُلْعُ بِهِ، فَيَصَحُّ أَنْ تُعْطِيَهُ دِرَاهِمَ، وَيَصَحُّ أَنْ تُعْطِيَهُ ثِيَابًا وَعَرَضًا،
وَيَصَحُّ أَنْ تُعْطِيَهُ عَقَارًا، وَيَصَحُّ أَنْ تُخَالِعَهُ عَلَى تَعْلِيمٍ^(١)، فَهُوَ عَلَّمَهَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ مَهْرًا،
وَهِيَ تُعَلِّمُهُ سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ خُلْعًا، فَهَذَا يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ، فَمَا صَحَّ مَهْرًا مِنْ مَالٍ
أَوْ مَنْفَعَةٍ فَإِنَّهُ يَصَحُّ الْخُلْعُ بِهِ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ إِنَّمَا أُخِذَ لاسْتِبَاحَةِ الْبُضْعِ، وَهَذَا
أُخِذَ لِفِكَالِ الْبُضْعِ، فَلَا مَرَّ فِيهِ ظَاهِرٌ.

[٤] قوله: «وَيُكْرَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا» أَي: يُكْرَهُ الْخُلْعُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا، وَظَاهِرُ
كَلَامِهِ: صَحَّتْهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ:
إِنَّهُ يَجُوزُ بِالْمَالِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَاسْتَدَلُّوا لَجَوَازِ الزِّيَادَةِ بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا
فِيمَا أَفْنَدْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَ(مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ تُفِيدُ الْعُمُومَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، فَهُوَ عَامٌّ

(١) انظر: الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٤٧٠).

= لما تَفْتَدِي به نَوْعًا، وَجِنْسًا، وَكَمِّيَّةً، وَكَيْفِيَّةً.

وقال آخرون: لا يَزِيدُ على ما أعطاهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ﴾ عَائِدٌ على ما سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أي: مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ فقط، ولأنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَهَى ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَزِيدَ فِي خُلْعِهِ، فَقَالَ لَهُ: «خُذِ الْحَدِيثَ وَلَا تَزِدْ»^(١).

ولأنَّ هذا الزَّائِدَ عَمَّا أعطاهَا أَكُلُّهُ لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ، نَعَمَ مَا أَخَذَ مِنْهُ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَهُ لَكِنْ مَا زَادَ فِيهِ أَيُّ مُقَابِلٍ؟!

وأجَابَ القائلونَ بِالْجَوَازِ عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ^(٢)، وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَعَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِزْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ كَوْنَ الزَّوْجِ يَطْلُبُ أَكْثَرَ مِمَّا أعطاهَا أَمْرٌ غَيْرُ مُسْتَسَاغٍ، فَالرَّجُلُ اسْتَحَلَّ فَرَجَهَا وَاسْتَمْتَعَ بِهَا وَشَغَلَهَا، ثُمَّ فِي النِّهَايَةِ يَقُولُ: أُرِيدُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَهْرِ، فَالْمُرُوءَةُ لَا تُسَوِّغُ هَذَا.

وأجَابُوا عَنْ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ أَخَذَهُ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ أَخْذٌ بَغَيْرِ حَقٍّ، قَالُوا: بَلْ هُوَ أَخْذٌ بِحَقٍّ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يَمْلِكُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ إِلَى الْمَوْتِ فَهُوَ حَقٌّ لَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقُولُ: أَنَا إِنِ تَرَكَتُهَا فَمَتَى أَجِدُ امْرَأَةً؟!

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب المختلعة تأخذ ما أعطاهَا، رقم (٢٠٥٦)، والبيهقي (٣١٣/٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣١٣-٣١٤).

= ثم قد يكون -أيضاً- أعطاهَا المَهْرَ في وقتِ رُخصٍ، والآنَ المَهْوَرُ زائدةٌ مُرتفعةٌ، فهذا الذي أخذَ منها يُمكنُ أن يَأْتِيَ له بزوجةٍ ويُمكنُ ألا يَأْتِيَ.

والأزجَحُ: أنَّ له أن يأخذَ أكثرَ ممَّا أعطى، إلا إذا صحَّ الحديثُ، ولكنَّ الحديثَ لا يصحُّ، فإنَّ وُجِدَ له شواهدٌ وإلا فهو بسنَدِهِ المَعْرُوفِ ضَعِيفٌ، لكنَّ المروءةَ تَقْتَضِي ألا يأخذَ منها أكثرَ ممَّا أعطاهَا.

بقيَ علينا مسألةٌ مُهمَّةٌ: لو أنَّنا ما تَمَكَّنَّا مِنَ الجَمْعِ بين الزوجينِ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، فأبى أن يُطَلَّقَ، وأبَتْ هي أن تبقى عنده!

فذهَبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى وُجوبِ الخُلْعِ حينئذٍ، بشرطٍ أن تُردَّ عليه المَهْرُ كامِلاً، ذهَبَ إلى هذا بعضُ علماءِ الحنابلةِ^(١)، وشيخُ الإسلامِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يقولُ عنه تلميذُهُ ابنُ مُفْلِحٍ: إنَّ شَيْخَنَا اختلفَ كَلامُهُ في هذه الصُّورةِ، هل يجبُ الخُلْعُ أو لا؟^(٢)

مع أنَّ بعضَ علماءِ الحنابلةِ صرَّحَ بوجوبِ الخُلْعِ والإلزامِ به، واستدلُّوا بأنَّ الرِّسُولَ ﷺ قال لِثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «خُذِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا»^(٣) وقالوا: الأمرُ للوُجُوبِ؛ ولأنَّهُ لا سَبِيلَ إلى فَكِّ هذا النِّزاعِ والشَّقَاقِ إلا بهذا الطَّرِيقِ، وفكُّ النِّزاعِ والشَّقَاقِ بينَ المُسلمينِ أمرٌ واجبٌ، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ.

(١) الفروع (٤١٧/٨).

(٢) المبدع (٢٦٨/٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، رقم (٥٢٧٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وَإِنْ خَالَعَتْ حَامِلٌ بِنَفَقَةٍ عِدَّتِهَا صَحَّ^[١]،

وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه لا مَضَرَّةَ عليه، فهالَهُ قد جاءَهُ، وبَقَاؤُهُما هَكَذَا، هي مُعَلَّقَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَزَوَّجَ، وهو كذلك غَيْرُ مُوَفِّقٍ فِي هَذَا النِّكَاحِ لَا يَنْبَغِي، لَا سِيَّامَا إِذَا ظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّ الْبَلَاءَ مِنَ الزَّوْجِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَا يُصَلِّي وَتَتَعَذَّرُ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ، ففِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ قَوِيٌّ جِدًّا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ خَالَعَتْ حَامِلٌ بِنَفَقَةٍ عِدَّتِهَا صَحَّ» الْحَامِلُ إِذَا طُلِّقَتْ فَعَلَى زَوْجِهَا أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٦] فَأَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ عَلَى الزَّوْجِ الْإِنْفَاقَ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا.

فليس لازماً أَنَّ الْمُخْتَلِعَةَ تَبْدُلُ دَرَاهِمَ، فَمِثْلًا لَوْ خَالَعَتْ بِنَفَقَةٍ عِدَّتِهَا يَصَحُّ، كَامْرَأَةٍ حَامِلٍ طَلَبَتْ مِنْ زَوْجِهَا أَنْ يُخَالِعَهَا، فَقَالَ: أَعْطِنِي عَوَضًا، قَالَتْ: الْعَوَضُ أَنِّي أُسْقِطُ عَنْكَ نَفَقَةَ الْحَمْلِ، فَيَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا خَالَعَتْهُ بِعَوَضٍ فِي الْوَاقِعِ؛ إِذْ إِنَّهُ لَوْ لَمْ تُخَالِعْهُ لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ، مَعَ أَنَّ النَّفَقَةَ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَاجِبَةٌ.

لكن: هل هي للمرأة أو للحمل من أجل المرأة؟

الْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْحَامِلِ الْمُعْتَدَّةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْإِنْفَاقَ لِلزَّوْجَةِ مِنْ أَجْلِ الْحَمْلِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِنْفَاقَ لِلْحَمْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(١)، وَیَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا مَسَائِلُ ذَكَرَهَا ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْقَوَاعِدِ)^(٢)، مِنْهَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّفَقَةَ لِلْمَرْأَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا فِي رَمَضَانَ، وَإِذَا قُلْنَا: النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ عَنِ الْجَنِينِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

(١) انظر: المغني (٨/ ٢٣٤)، والإنصاف (٢٤/ ٣٢٠).

(٢) القواعد لابن رجب (ص: ١٨٠).

وَيَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ^[١]، فَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى حَمْلٍ شَجَرَتْهَا^[٢]، أَوْ أَمَتْهَا^[٣]،

= والصَّحِيحُ: أَنَّ النِّفْقَةَ سَبَبُهَا الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَوْ مَاتَ الْحَمْلُ فِي بَطْنِهَا وَجَبَتِ النِّفْقَةُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ أَنْ تُخَالَعَ الْحَامِلُ بِنِفْقَةِ عِدَّتِهَا، مَعَ أَنَّ النِّفْقَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ لِلْحَمْلِ لَيْسَ لَهَا؟

قُلْنَا: هَذَا وَارِدٌ، وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَنَفِّعِ بِهِذِهِ النِّفْقَةِ هُوَ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ عَلَى فَرَضٍ أَنَّ هَذِهِ النِّفْقَةَ لِلْحَمْلِ حَقِيقَةٌ وَحُكْمًا، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ التَّرَمَّتْ أَنْ تَقُومَ بِهَا عَنْ زَوْجِهَا، وَبِهَذَا تَكُونُ قَدْ بَدَلَتِ الْعَوَظَ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ» يَعْنِي: يَصِحُّ أَنْ يُخَالَعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ عَلَى شَيْءٍ مَجْهُولٍ، لَكِنْ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ، مِثَالُ ذَلِكَ: يَقُولُ:

[٢] «فَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى حَمْلٍ شَجَرَتْهَا» صَحَّ، قَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ تُخَالِعَنِي عَلَى حَمْلٍ هَذِهِ النَّخْلَةِ، وَالنَّخْلَةُ إِلَى الْآنَ مَا أَطْلَعْتُ، فَيَصِحُّ، مَعَ أَنَّنَا لَا نَذْرِي هَلْ تُخْرِجُ قِنُوًا وَاحِدًا، أَوْ قِنُونَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً، أَوْ عَشْرَةً، أَوْ لَا تُخْرِجُ شَيْئًا.

فَكَيْفَ صَحَّ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ^(١)؟

أَجَابُوا عَنْ هَذَا بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مُعَاوَضَةً مُحْضَةً، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ مِنْهُ التَّخْلُصُ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ، فَإِذَا رَضِيَ بِأَيِّ عَوَظٍ وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ شَرَعًا فَلَهُ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ أَمَتْهَا» أَي: إِذَا خَالَعَتْهُ عَلَى حَمْلٍ أَمَتْهَا، يَصِحُّ، كَالشَّجَرَةِ، أَوْ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ، رَقْمُ (١٥١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ مَا فِي يَدِهَا، أَوْ مَا فِي بَيْتِهَا مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ^[١]، أَوْ عَلَى عَبْدٍ صَحَّ^[٢] الْخُلْعُ بِهِ، وَلَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ وَالْمَتَاعِ وَالْعَبْدِ أَقْلُ مُسَمَّاهُ^[٣]،

= حَمْلٍ بَقَرَتِهَا، أَوْ عَلَى حَمْلٍ شَاتِهَا، كُلُّ هَذَا يَصَحُّ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنَ ذَلِكَ الْمَعَاوِضَةَ وَالْمُرَابَحَةَ، إِنَّمَا الْغَرَضُ الْفِدَاءُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَا فِي يَدِهَا أَوْ مَا فِي بَيْتِهَا مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ» أَي: لَوْ صَاحَتَهُ عَلَى مَا فِي يَدِهَا أَوْ بَيْتِهَا مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ، بَأَن قَالَتْ: أُخَالِعُكَ عَلَى مَا فِي يَدِي مِنْ دَرَاهِمٍ يَصَحُّ، كَذَلِكَ مَا فِي بَيْتِهَا مِنْ مَتَاعٍ، بَأَن قَالَتْ: أُخَالِعُكَ عَلَى كُلِّ الْمَوَاعِينِ الَّتِي فِي الْبَيْتِ لَكَ، يَصَحُّ؛ وَالسَّبَبُ فِي كَوْنِهِ يَصَحُّ مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ الْعَظِيمَةِ أَنَّ الْغَرَضَ التَّخْلُصُ مِنَ الزَّوْجِ، وَلَيْسَ مُعَاوِضَةً مُحْضَةً.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ عَلَى عَبْدٍ صَحَّ الْخُلْعُ بِهِ» أَي قَالَتْ: أُخَالِعُكَ عَلَى عَبْدٍ، أَوْ عَلَى شَاةٍ، أَوْ عَلَى بَقْرَةٍ، أَوْ عَلَى سَيَّارَةٍ، وَلَمْ تُعَيَّنْ، يَصَحُّ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ تَقُلْ: مِنْ سَيَّارَاتِي، أَوْ مِنْ عِبِيدِي، أَوْ مَا شَابَهُ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ وَالْمَتَاعِ وَالْعَبْدِ أَقْلُ مُسَمَّاهُ» يَعْنِي: لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الشَّجَرَةَ مَا حَمَلَتْ، فَلَهُ أَقْلُ مُسَمًّى، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ مَا يُعْطَى الْوَسْطَ، بَلْ يُعْطَى أَقْلٌ مَا تَحْمِلُ، وَأَقْلٌ مَا تَحْمِلُ النَّخْلَةُ قَنَوًا وَاحِدًا، فَنَقُولُ: تُعْطِيكَ قَنَوًا وَاحِدًا، وَأَقْلٌ مَا تَحْمِلُ الشَّاةُ أَوْ الْأَمَةُ وَاحِدًا، وَمَعَ عَدَمِ الْمَتَاعِ أَقْلٌ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا، حَتَّى وَلَوْ كَانَ بِسَاطًا.

وَقَوْلُهُ: «أَقْلُ مُسَمَّاهُ» صَرِيحٌ فِي أَنَّنا نَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ، فَمَا سُمِّيَ مَتَاعًا أَوْ حَمَلًا رَجَعْنَا فِيهِ إِلَى ذَلِكَ، لَكِنْ بَشَرَطْنَا أَلَّا يَكُونَ مَعِيًّا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ.

وَمَعَ عَدَمِ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ^(١).

= فلو قال قائل: إِنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمْلِ وَالْمَتَاعِ يُعْطَى الْوَسْطَ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لَأَنَّا إِذَا أُعْطِيَ الْوَسْطَ مَا ظَلَمْنَاهُ وَلَا ظَلَمْنَاها.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْقَوْلُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ حَمَلَتْ النِّخْلَةُ قِنَوًا وَاحِدًا.

فنقول: الْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَمَلَتْ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ مَا عُيِّنَ، فَلَيْسَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ، أَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَحْمِلَ إِلَّا قِنَوًا وَاحِدًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَحْمِلَ عِشْرِينَ قِنَوًا، فَنَحْنُ لَا نَظْلِمُهَا فنقول: أُعْطِيَ عِشْرِينَ قِنَوًا، وَلَا نَظْلِمُهَا فنقول: يَأْخُذُ قِنَوًا وَاحِدًا، بَلْ يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوَسْطِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَعَ عَدَمِ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ» لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهَا دِرْهَمَانِ، فَمَا لَهُ إِلَّا الَّذِي فِي الْيَدِ، وَلَوْ كَانَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عُيِّنَ بِمَا فِي يَدِهَا فَيَتَقَيَّدُ بِهِ، بِخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهَا شَيْءٌ لَكُنْهُ نَوَى، فَوُجُودُهُ كَالْعَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَرَاهِمٍ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْأَخِيرَةِ مَسَائِلُ فَرْضِيَّةٌ، يَعْنِي: هَذِهِ غَالِبًا لَا تَقَعُ، لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ يَفْرَضُونَ أَشْيَاءَ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ وَاقِعَةٍ؛ لِلتَّمَرِينِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ؛ وَلِهَذَا فَإِنْ بَعْضُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا تَصَحُّ^(١)؛ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ فِيهَا.

فَمَثَلُ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَعْظُمُ فِيهَا الْخَطَرُ يَنْبَغِي أَلَّا نُصَحِّحَهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ فِي هَذِهِ الصُّورِ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الْمَغْبُونِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالْمَغْبُونُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لَهُ الْخِيَارُ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/٦٢-٦٤).

فَصْلٌ

وَإِذَا قَالَ: مَتَى، أَوْ: إِذَا، أَوْ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ^[١] طُلِّقَتْ بِعَظِيمَتِهِ، وَإِنْ تَرَخِي ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا قَالَ: مَتَى، أَوْ: إِذَا، أَوْ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» «مَتَى» اسْمُ شَرْطٍ وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَكَذَلِكَ «إِذَا» وَ «إِنْ» لَكِنْ «مَتَى» تَعُودُ عَلَى الزَّمَانِ، وَ «إِذَا» تَدُلُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، لَكِنْ «إِنْ» أَدَاءُ شَرْطٍ مَحْضٍ، وَكُلُّ الثَّلَاثِ تَدُلُّ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِذَا قَالَ: مَتَى أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ: إِذَا أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ، فَتَشْمَلُ مِنَ الْآنَ إِلَى أَنْ تُعْطِيَهُ، وَأَمَّا «إِنْ أَعْطَيْتَنِي» فَدَلَالَتُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لَيْسَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ «إِنْ» حَرْفٌ لَا مَعْنَى لَهَا، لَكِنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى الْعُمُومِ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ.

وقوله: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي» بكسر التاء بدوْنِ ياءٍ، وَحُكِيَ لُغَةً -لَكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ جِدًّا- أَنَّهَا تَلَحُّقُهَا الْيَاءَ، لَكِنْ لِلإِشْبَاعِ، فَيُقَالُ: أَعْطَيْتَنِي، وَهَذِهِ اللَّغَةُ تَوَافِقُ الْعَامِّيَّةَ عِنْدَنَا، فَنَحْنُ نَقُولُ: أَعْطَيْتَنِي وَلَا نَقُولُ: أَعْطَيْتَنِي، وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفُصْحَى؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِكَسْرِ التَّاءِ أَوْ فَتْحِهَا.

وقوله: «أَلْفًا» الْمُؤَلَّفُ مَا ذَكَرَ تَمَيِّزَ الْأَلْفِ، لَكِنَّهُ أَلْفٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ.

[٢] قوله: «طُلِّقَتْ بِعَظِيمَتِهِ وَإِنْ تَرَخِي» أَي: تُطَلَّقُ بِعَظِيمَتِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ، أَوْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، فَمَتَى أَعْطَتْهُ مَا قَالَ طُلِّقَتْ.

مثال ذلك: رَجُلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ مَشَاكِلٌ، وَطَلَبَتْ مِنْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَشْرَةَ آلَافٍ رِيَالٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَيَسَّرَ اللَّهُ لَهَا هَذَا الْمَبْلَغَ، وَجَاءَتْ بِهِ، وَقَالَتْ:

= خُذْ، فَتُطَلَّقُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ، فَلَوْ تَبَقَّى شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، ثُمَّ تَأْتِي بِذَلِكَ فَإِنَّهَا تُطَلَّقُ.

وجه ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(١) فَمَفْهُومُهُ: أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ لَا يُنَافِي كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ ثَابِتٌ، وَهَذَا الرَّجُلُ اشْتَرَطَ، وَالْمَرْأَةُ جَاءَتْ بِهَا اشْتَرَطَ عَلَيْهَا وَتَكَلَّفَتْ، وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةُ خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ، وَهُوَ عَاقِلٌ بَالِغٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ رَجَعَ قَبْلَ قَبُولِهَا فَلَهُ ذَلِكَ^(٣)، مَثَلًا: إِنْ قَالَ: إِنْ أُعْطِيتِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، قَالَتْ: نَعَمْ، أَنَا أُعْطِيكَ، فَهَذَا لَا يَرْجِعُ، وَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا شِبْهُ مُعَاوَضَةٍ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اتِّفَاقِ الطَّرَفَيْنِ: إِيْجَابٌ وَقَبُولٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَتَتْ بِالْدَّرَاهِمِ فَلَا يُمَكِّنُ الرُّجُوعُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا دَامَتْ لَمْ تُسَلِّمْهُ^(٤)، وَقَالَ: إِنَّهُ عَلَتْهُ الطَّلَاقُ عَلَى شَرْطٍ، وَرَجَعَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ هَذَا الشَّرْطُ، فَهُوَ نَظِيرُ الْإِيْجَابِ فِي الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبُولِ، فَلَوْ أَوْجَبَ الْبَيْعَ عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَتِمَّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ قَبُولٌ، فَمَا دَامَتْ الْمَرْأَةُ لَمْ تَأْتِ بِالْأَلْفِ فَلَهُ أَنْ يُبْطِلَهُ، بِخِلَافِ الشَّرْطِ الْمَحْضِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبْطِلَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب

الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: الحاوي للهاوردي (١٠/٤٥-٤٦)، والمغني لابن قدامة (١٠/٢٩٣-٢٩٤).

(٣) انظر: الفروع (٨/٤٣٥).

(٤) انظر: الإنصاف (٢٢/٧٦).

وَأِنْ قَالَتْ: أَخْلَعْنِي عَلَى أَلْفٍ، أَوْ: بِأَلْفٍ، أَوْ: وَلَكَ أَلْفٌ، فَفَعَلَ، بَانَتْ، وَاسْتَحَقَّهَا^[١].

= مثاله: أن يقول: إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَجَبٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فهنا لا يَمْلِكُ إِنْطَاؤه حتى عند الشيخ، فالشيخ يُفَرِّقُ بين الطَّلَاقِ المُعْلَقِ على عَوْضٍ، والطَّلَاقِ المُعْلَقِ على شرطٍ مُحْضٍ. وفي النَّفْسِ من اخْتِيَارِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ صَدَرَ مِنْ عَاقِلٍ عَالِمٍ بِمَعْنَاهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهِ، بَلْ يُقَالُ: إِذَا أُعْطِيَ أَلْفًا فَهِيَ طَالِقٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ خُلْعًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، أَوْ طَلَاقًا عَلَى عَوْضٍ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ مِنْهُ بِالْعَوْضِ الَّذِي أَخَذَهُ.

لكن: هل يجوز للقاضي في هذه المسألة أن يَقْضِيَ بِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ، فإذا رأى -مثلاً- أَنَّ الزَّوْجَ فِرَاقُهُ خَيْرٌ مِنْ بَقَائِهِ يَأْخُذُ بِرَأْيِ الْمَذْهَبِ، وإذا رأى أَنَّ الزَّوْجَ أَصْلَحُ لِلزَّوْجَةِ يَأْخُذُ بِرَأْيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ؟

الجواب: ما دامت المسألة ليس فيها نَصٌّ وَإِنَّمَا اجْتِهَادٌ، فإذا رأى القاضي أن يُعَامِلَ الزَّوْجَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِلْمَصْلَحَةِ، فلا بأسَ به.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأِنْ قَالَتْ: أَخْلَعْنِي عَلَى أَلْفٍ، أَوْ: بِأَلْفٍ، أَوْ: وَلَكَ أَلْفٌ، فَفَعَلَ، بَانَتْ، وَاسْتَحَقَّهَا» كُلُّ هَذِهِ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ عَلَى الْمَذْهَبِ حُكْمُهَا وَاحِدٌ^(١)، مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَتْ: أَخْلَعْنِي بِأَلْفٍ، فَقَالَ: خَلَعْتُكَ، أَوْ قَالَتْ: أَخْلَعْنِي وَلَكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: خَلَعْتُكَ، وَمَا ذَكَرَ أَلْفًا فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَالْمُرَادُ بِهِ الْقَيْدُ بِلا رَيْبٍ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: يَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/٧٩).

وَطَلَّقَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّهَا^(١)،

= وقوله: «فَفَعَلَ» الفاء هنا للترتيب والتعقيب، إن فعل الآن استحق، وإن تأخر فإنه لا يستحق؛ لأن المؤلف رحمه الله عبر بالفاء، أما إذا تأخر فإنه لا يصح الخلع؛ لأنه صار على غير عوض.

وقال بعض الأصحاب رحمه الله: إنه يستحق العوض وإن تأخر^(٢)؛ لأن قولها: اخلعني على ألف، أو بألف، أو لك ألف ليس مقيداً بالحاضر.

وعلى هذا: فمتى خالعتها استحق الألف، لكن لها أن ترجع قبل أن يقبل.

وقوله: «بَانَتْ» أي: لا تحل له إلا بعقد؛ لأن كل فداء فلا رجعة فيه، تبين به المرأة، ثم يُنظر: هل تحل له بعد ذلك أو لا؟

[١] قوله رحمه الله: «وَطَلَّقَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّهَا» أي: قالت زوجته: طلقني واحدة وأعطيك ألف ريال، قال لها: أنت طالق ثلاثاً، فإنه يستحق الألف؛ لأنه أعطاه ما تريد وزيادة.

وقال بعض الأصحاب: لا يستحق الألف^(٣)؛ لأن هذه الزيادة قد تكون فيها مضرتها؛ لأنه إذا طلقها واحدة بألف بانّت منه، لكن تحل له بدون زوج، وإذا طلقها ثلاثاً بانّت ولا تحل إلا بعد زوج، وهي قد لا تريد هذا.

وهذا القول هو الصحيح، أنه لا يستحقها، إلا على القول الراجح بأن الثلاث واحدة.

(١) انظر: الإنصاف (٢٢ / ٨١).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٢ / ٨٤).

وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ^[١]، إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ بَقِيَتْ^[٢].

= ولكن: هل تبين؟ أو نقول: إن هذا الطلاق مُعلّق على استحقاق الألف، وهو الآن لا يستحقّها فلا يقع الطلاق؟

يحتمل وجهين، فيحتمل أن يُقال: إنّه طلق ثلاثاً فتُطلق، ويحتمل أن يُقال: أنّه طلقها ثلاثاً بناءً على أنّه يستحقّ الألف، والآن حرّمناه منه، والطلاق المُعلّق على شيء لا يقع حتى يوجد ذلك الشيء.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» يعني: لو قالت: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ، لكن لا يستحقّ الألف؛ لأنّها طلبت طلاقاً ثلاثاً، ولو قيل بأنّه يستحقّها لكان له وجه:

أولاً: الطلاق الثلاث مُحَرَّمٌ، وقد عدل عن المحرّم إلى المباح، فالواحدة حلالٌ والثلاث مُحَرَّمٌ.

ثانياً: أن المرأة لم يفت مقصودها فيما إذا طلقها واحدة؛ لأنّه على عوضٍ؛ إذ لا يملك الرجعة فيه.

ثالثاً: أنّه زادها خيراً؛ لأنّه لو تغيّرت الحال وتحسّنت حلّ له أن يتزوّجها بعقدٍ، بخلاف الثلاث فإنّها لا تحلّ إلا بعد زوج.

فالصحيح في هذه المسألة: أنّه يستحقّها.

[٢] قوله: «إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ بَقِيَتْ» يعني: فإنّه يستحقّ الألف، بأن قالت: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، وسبق أن طلقها مرّتين وبقيت واحدة، فقال: أنت طالق واحدة، فإنّه يستحقّ الألف، فلو قالت: أنا طلبت أن تُطلقني ثلاثاً، نقول: لو طلقك ثلاثاً فالثلاثان

وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعٌ زَوْجَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَلَا طَلَاقُهَا^(١)،

= لا غيات؛ والسبب أنه ما بقي له إلا واحدة؛ ولهذا سأل رجل بعض السلف قال: إني طَلَقْتُ امرأتي مئة طَلَقَةٍ، فقال: حَرَمْتُ عَلَيْكَ ثَلَاثًا، وَسَبْعٌ وَتَسْعُونَ مَعْصِيَةً^(٢).

[١] قوله: «وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعٌ زَوْجَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا طَلَاقُهَا» أي: ليس للأب أن يُخَالِعَ زَوْجَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، سواءً مِنْ مَالِهِ هُوَ أَوْ مِنْ مَالِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ بِيَدِ الزَّوْجِ وليس بيد أحدٍ سواه.

وكذلك ليس له أن يُطَلِّقَ زَوْجَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَالْعِلَّةُ مَا سَبَقَ أَنَّ الْفِرَاقَ بِيَدِ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ الْآنَ صَغِيرٌ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا وَلَمْ يَشَأِ الطَّلَاقَ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِينَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي الطَّلَاقِ أَنَّ الْمُمَيِّزَ الَّذِي يَعْقِلُ الطَّلَاقَ وَيَفْهَمُهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَإِنْ كَانَ دُونَ التَّمْيِيزِ فَكَذَلِكَ لَيْسَ لِأَبِيهِ أَنْ يُطَلِّقَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ»^(٣).

وقد أضاف الله تعالى النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَ لِلزَّوْجِ نَفْسِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] فأضاف الله الطَّلَاقَ لِلنَّكَاحِ، فَيَكُونُ الطَّلَاقُ بِيَدِهِ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ الْإِبْنِ أَوْ لَغَيْرِ مَصْلَحَتِهِ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١٣٥٣)، والدارقطني (١٢/٤) من طريق سعيد بن جبير قال: جاء ابن عباس رجل فقال: طَلَقْتُ امرأتي ألفاً، فقال ابن عباس: «ثَلَاثَ تَحْرِمُهَا عَلَيْكَ، وَبَقِيَّتُهَا عَلَيْكَ وَزَرَاءُ، اتَّخَذَتْ آيَاتُ اللَّهِ هَذَا».

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق العبد، رقم (٢٠٨١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا خُلْعُ ابْنَتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا^(١).

= والصَّحِيحُ في هذه المسألة: أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةِ الْإِبْنِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يُخَالَعَ أَوْ يُطَلَّقَ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ أَوْ مِنْ مَالِهِ هُوَ، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ مَالِهِ هُوَ فَإِنَّ الْإِبْنَ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ عَلَى أَبِيهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ؛ فَلَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، فَهُوَ كِعِلَاجِهِ مِنَ الْمَرَضِ، وَلَكِنْ بَشَرَطَ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ فِي الْفِرَاقِ مُحَقَّقَةً، كَأَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ بَذِيئَةً، سَيِّئَةً الْخُلُقِ، غَيْرَ عَافِيَةٍ، جَرَّتْ إِلَى بَيْتِهِ الْوِيَلَاتِ وَالْبَلَاءِ وَالتُّهَمِ.

لَكِنْ يَنْبَغِي قَبْلَ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى الْإِبْنِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالطَّلَاقِ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ^(١)، فَإِذَا أَبَى أَنْ يُطَلَّقَ وَعَرَفْنَا أَنَّ هَذِهِ زَوْجَةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا، فَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَبَ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ زَوْجَةَ ابْنِهِ.

وَهَلْ إِذَا طَلَّقَهَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَزُوجَ الْإِبْنَ؟

نَعَمْ، يَلْزَمُهُ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ، أَوْ مِنْ مَالِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ مَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسَ لِلْأَبِ» مَفْهُومُهُ: أَنَّ الْجَدَّ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ أُولَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا خُلْعُ ابْنَتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا» أَي: لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُخْلَعَ ابْنَتُهُ مِنْ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا، وَالْمَرَادُ بِالْبِنْتِ هُنَا غَيْرُ الْعَاقِلَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْبِنْتُ عَاقِلَةً رَشِيدَةً، وَطَلَبَتْ مِنْ أَبِيهَا أَنْ يُخَالِعَهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَأَنْ تَبْدُلَ مِنْ مَالِهَا، فَلَا مَرُ وَاضِحٌ أَنَّهُ يَجُوزُ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَالِعَهَا بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠/٢، ٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، رَقْمُ (٥١٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ:

كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَبُوهُ أَنْ يَطْلُقَ زَوْجَتَهُ، رَقْمُ (١١٨٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ،

بَابُ الرَّجُلِ يَأْمُرُهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، رَقْمُ (٢٠٨٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَلَا يُسْقِطُ الْخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحُقُوقِ^[١].

= أن يتبرع بشيء من مال من هو ولي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] والخُلْعُ بالمال يتضمن التبرع؛ لأنه لا يُقابله مال، وإنها هو فكأن من الزوجية.

مثال ذلك: رجل له ابنة لم تبلغ، وزوجها بشخص - وهذا بناء على قولنا: إنه يصح تزويج الأب من لم تبلغ - ثم إنه رأى أن حالها مع زوجها لا تستقيم، فأراد أن يُخالعها من زوجها، نقول: إن بذلت المال من عندك فهو جائز؛ لأنه سبق أن الخُلْعَ يصح بذله من الزوجة، ومن وليها، ومن الأجنبي، وهذا ولي، وإن بذلته من مالها فليس بجائز؛ لأن الخُلْعَ تبرع وليس للأب أن يتبرع بشيء من مال من هو ولي عليه، وهذا الذي ذكره المؤلف رحمه الله هو المذهب^(١).

القول الثاني: أنه يجوز للأب أن يخلع ابنته بشيء من مالها، إذا كان ذلك لمصلحتها^(٢)، وهذا القول هو الصحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] يشمل ما كان أحسن له في ماله، أو في دينه، أو في بدنه، أو في أي شيء، فإذا كان يجوز أن يشتري لابنته ثوباً من مالها، ويجوز أن يداويها من المرض بشيء من مالها، فإن هذا من باب أولى، بشرط أن يرى في ذلك مصلحة.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا يُسْقِطُ الْخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحُقُوقِ» لأنه عقد مُستقلُّ، فلا يسقط شيئاً من الواجبات، فإذا خالعت المرأة زوجها بشيء من المال، وكان قد بقي لها في ذمته شيء من المال، أو من النفقات الأخرى، أو من أي حق من حقوقها،

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/ ٢٠).

(٢) انظر: المغني (١٠/ ٣٠٧).

وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا بِصِفَةٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا فَوُجِدَتْ، ثُمَّ نَكَحَهَا فَوُجِدَتْ بَعْدَهُ
 طَلَّقَتْ^[١]،

= فَإِنْ هَذَا الْخُلْعَ لَا يُسْقِطُهَا.

مثالهُ: تزوّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً بِمَهْرٍ قَدَرُهُ عَشْرَةُ آلَافِ رِيَالٍ، فَسَلَّمَ خَمْسَةَ آلَافِ رِيَالٍ
 وَدَخَلَ عَلَيْهَا، ثُمَّ خَالَعَهَا عَلَى خَمْسَةِ آلَافِ رِيَالٍ، تَبَذَّلَهَا لَهُ، ثُمَّ سَلَّمَتْهُ إِيَّاهَا وَتَمَّ الْخُلْعُ،
 يَبْقَى لَهَا حَقٌّ عَلَى زَوْجِهَا، وَهُوَ بَقِيَّةُ الْمَهْرِ خَمْسَةُ آلَافِ رِيَالٍ. فَلَا نَقُولُ: إِنَّ الْخُلْعَ يُسْقِطُ
 غَيْرَهُ مِنَ الْحَقُوقِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ السَّبَبُ بَاقِيًا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى الْمُسَبَّبُ.

وَأَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنَّ الْخُلْعَ يُسْقِطُ مَا سَبَقَهُ مِنَ
 الْحَقُوقِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْفِدَاءَ وَالْفِرَاقَ التَّامَّ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ عُلُقَةٌ وَلَا يَبْقَى لَهَا
 عُلُقَةٌ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ: أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا بِشَيْءٍ وَجَبَ الْعَوَضُ الَّذِي
 خَالَعَهَا عَلَيْهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا فَهِيَ بَاقِيَةٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا بِصِفَةٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا فَوُجِدَتْ، ثُمَّ نَكَحَهَا
 فَوُجِدَتْ بَعْدَهُ طَلَّقَتْ».

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَلَّمْتِ فُلَانًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ طَرَأَ
 بَيْنَهُمَا سُوءٌ تَفَاهَمَ فطَلَّقَهَا، وَخَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، وَكَلَّمْتِ فُلَانًا بَعْدَ أَنْ خَرَجَتْ مِنَ
 الْعِدَّةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا، ثُمَّ بَعْدَ الزَّوْاجِ الثَّانِي كَلَّمْتِ فُلَانًا تُطَلِّقُ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا فِي
 حَالِ يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ، فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا فِي حَالِ يَمْلِكُ التَّطْلِيقَ، فَإِذَا يَقَعُ
 الطَّلَاقُ.

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/١١٥).

= فإذا قال قائل: أليست الصِّفَةُ وُجِدَتْ في حالِ الْبَيْنُونَةِ فأنحَلَّتِ الْيَمِينُ بها؛ لأنَّ الْيَمِينَ وَالطَّلَاقَ يَنْحَلَّانِ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَيَنْتَهِيَانِ؟

نقول: نعم، هذا صحيح، لكنَّ الصِّفَةَ وُجِدَتْ في حالٍ لَا يَمْلِكُ طَلَّاقُهَا، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا طَلَّاقُهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي عِصْمَتِهِ، فَوُجُودُهَا قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ كَعَدَمِهِ، وَعَلَى هَذَا فَتُطَلَّقُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ.

فلو أَنَّ الرَّجَلَ قَالَ لَزَوْجَتِي: إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَكَلَّمَتْهُ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ تُطَلَّقُ، فَإِذَا رَاجَعَهَا ثُمَّ كَلَّمَتْهُ مَا تُطَلَّقُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ انْحَلَّ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ، فَصَارَ وَقُوعُهُ فِي الثَّانِيَةِ غَيْرَ مُعْلَقٍ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.

فإذا قال قائل: ما الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالصُّورَةِ الْأُولَى؟

فالجواب: أَنَّ الصُّورَةَ الْأُولَى وَقَعَتِ الصِّفَةُ وَهِيَ فِي غَيْرِ عِصْمَتِهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَحَلُّ قَابِلًا، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وقوله: «ثُمَّ أَبَاتَهَا» يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتِ الْبَيْنُونَةُ بِالثَّلَاثِ أَوْ بِمَا دُونَهُ، فَالْبَيْنُونَةُ بِالثَّلَاثِ تَبِينُ بِمَجَرَّدِ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَالْبَيْنُونَةُ بِغَيْرِ الثَّلَاثِ تَكُونُ إِذَا انْتَهَتْ الْعِدَّةُ، أَوْ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَوْضٍ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتِ الْبَيْنُونَةُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، أَوْ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، مَا دَامَ بَآئِتٌ مِنْهُ وَوُجِدَتِ الصِّفَةُ فِي حَالِ الْبَيْنُونَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا مَرَّةً ثَانِيَةً فَإِنَّهُ تَعَوَّدُ الصِّفَةُ.

وَقَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْبَيْنُونَةُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فَإِنَّ الصِّفَةَ لَا تَعَوَّدُ^(١)؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْأَوَّلَ انْتَهَتْ أَحْكَامُهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، فَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا

(١) انظر: المغني (١٠ / ٣٢٠).

= ثم تزوجت بزواج آخر، ثم فارقها الزوج الثاني، ثم تزوجها الزوج الأول تعود على طلاق ثلاث.

فإذا وجدت الصفة في النكاح الجديد لم تطلق الزوجة، مثال ذلك: رجل قال لزوجته: إن كلمت زيدا فأنيت طالق ولم يبق له إلا طلقة واحدة فقط، فطلقها الطلقة الثالثة، وقبل انتهاء العدة كلمت زيدا، ثم إنهما تزوجت بزواج آخر، وفارقها، ثم تزوجها زوجها الأول، ثم كلمت زيدا، فعلى رأي الجمهور لا تطلق، وعلى رأي المؤلف تطلق؛ لأن قوله: «ثم أبانها» عام، ولا شك أن رأي الجمهور أصح في هذه المسألة؛ لقوة تعليله. وهناك قول آخر: أنها لا تعود مطلقاً^(١)، ولو كانت البينة بغير الطلاق الثلاث، قالوا: لأن ظاهر الحال أنه لما قال الرجل لزوجته: إن كلمت فلاناً فأنيت طالق أن قصده: في هذا النكاح، ولم يكن يطرأ على باله أنه حتى لو طلقها وتزوجها بعد.

وهي -أيضاً- إذا بانئت منه فقد انقطعت علائقها منه، فالتعليق إنما كان في نكاح سابق، والنكاح السابق بانئت منه، وهذا نكاح جديد فلا تطلق؛ لأن الله تعالى إنما جعل الطلاق بعد النكاح، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] فلا طلاق قبل النكاح، وهذا قد علق الطلاق في نكاح سابق قبل النكاح الثاني.

فعندنا ثلاثة أقوال:

الأول: أن الصفة تعود مطلقاً، وهو المذهب^(٢).

(١) انظر: الإنصاف (٢٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٢٢/ ١١٩).

كَعْتَقُ^[١]

= الثاني: أنَّها لا تعودُ مُطلقاً.

الثالث: رأيُ الجمهورِ، أنَّها لا تعودُ إنْ بَانَ بالطلاقِ الثلاثِ، وتعودُ إنْ بَانَ بغيرِ الثلاثِ.

وكلُّ هذا فيما إذا وُجِدَتِ الصِّفَةُ في حالِ البَيِّنَةِ، لكنْ إذا لم توجدْ بأنْ قال: إنْ كَلَمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ، ثم طَلَّقَهَا وبَانَ منه، ثم تزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَ زَيْدًا، ثم كَلَمْتُ زَيْدًا بعدَ التَّزْوِيجِ، فعلى المذهبِ وغيرِ المذهبِ: تُطَلَّقُ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ تَنْحَلَّ، فَالصِّفَةُ لَمْ تَوْجَدْ، فَتُطَلَّقُ بِكُلِّ حَالٍ.

وعندَ شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة: أنَّها لا تُطَلَّقُ^(١)؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ أَرَادَ وُقُوعَ الصِّفَةِ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ.

وفي الحقيقة: أَنَّكَ إِذَا تَدَبَّرْتَ الْأَمْرَ وَجَدْتَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَنَّهُ لَمْ يَطْرَأْ عَلَى بَالِهِ أَنَّ هَذَا التَّعْلِيقَ يَشْمَلُ النِّكَاحَ الْجَدِيدَ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ عُلَّقَها عَلَى صِفَةٍ يُرِيدُ أَلَّا تَتَّصِفَ بِهَا مُطْلَقًا، فِهَذَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا تَعُودُ الصِّفَةُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «كَعْتَقُ» يَعْنِي: كَمَا لَوْ عَلَّقَ الْإِنْسَانُ عِتْقَ عَبْدِهِ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ بَاعَ الْعَبْدَ، فَوُجِدَتِ الصِّفَةُ الَّتِي عَلَّقَ عِتْقَهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ اشْتَرَاهُ، فَوُجِدَتْ بَعْدَ شِرَائِهِ.

مِثَالُهُ: قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ فَبَاعَهُ عَلَى زَيْدٍ، ثُمَّ فَعَلْهُ فِي مِلْكِ زَيْدٍ فَإِنَّهُ لَا يَعْتِقُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مِلْكِهِ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ، وَفَعَلْهُ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَعْتِقُ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ التَّعْلِيقَ وَالْفِعْلَ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٣/ ٢٢٤-٢٢٥).

وَالْأَفْلَا^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَفْلَا» يعني: وإن لم توجد الصِّفَةُ في النِّكَاحِ الثَّانِي فَإِنَّهَا لَا تُطَلَّقُ إِذَا وُجِدَتْ حَالُ الْبَيْنُونَةِ؛ لِأَنَّهَا حَالُ الْبَيْنُونَةِ لَيْسَتْ زَوْجَةً، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ خُرُوجِ مِلْكِهِ عَنْهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِتْقُ.





كِتَابُ الطَّلَاقِ^[١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الطَّلَاقِ» اسمُ مصدرٍ طَلَّقَ، واسمُ المصدرِ يوافقُ المصدرَ في المعنى لكنْ يُخَالِفُهُ في الحُرُوفِ، وهو مأخوذٌ مِنَ التَّخْلِيَةِ والإِطْلَاقِ الذي هو ضِدُّ القَيْدِ؛ وذلك لَأَنَّ النِّكَاحَ عَقْدٌ وَقَيْدٌ، فإذا فُورِقَتِ المرأةُ انْطَلَقَ ذلك القَيْدُ؛ ولهذا نقولُ: إِنَّ تَعْرِيفَهُ في الاصْطِلَاحِ «هُوَ حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْضِهِ» إِنْ كَانَ بَائِنًا فَهُوَ حُلُّ لِقَيْدِ النِّكَاحِ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا فَهُوَ حُلُّ لِبَعْضِهِ؛ ولهذا إِذَا طَلَّقَ مَرَّةً نَقَصَ فَبَقِيَ لَهُ طَلَقَتَانِ، وَإِذَا طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ بَقِيَ لَهُ وَاحِدَةٌ.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ أَنَّ الزَّوْجَ هو الذي بيده الأَمْرُ، وَأَنَّ المرأةَ عنده كَالنَّاقَةِ الْمَعْقُولَةِ؛ ولهذا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ تَنْتَقِيَ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ، وَقَالَ: «إِنَّهُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(١)، والعاني هو الأسيرُ، وبه يَظْهَرُ مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ الرَّجُلَ عَلَى المرأةِ، وَنَعْرِفُ أَنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَ بِتَسْوِيَةِ الرَّجُلِ وَالمرأةِ قَدْ ضَادُّوا اللَّهَ تَعَالَى فِي حُكْمِهِ الْكَوْنِيِّ وَالشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ المرأةَ لَا تُسَاوِي الرَّجُلَ، لَا مِنْ حَيْثُ الْخِلْقَةُ، وَلَا مِنْ حَيْثُ الْخُلُقُ، وَلَا مِنْ حَيْثُ الْعَقْلُ، فَلَا تُسَاوِيهِ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

لَكِنْ أَوْلَئِكَ قَوْمٌ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- تَشَبَّعُوا بِمَا عِنْدَ أَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ تَقْدِيسِ المرأةِ وَتَسْيِيدِهَا حَتَّى إِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَهَا عَلَى الرِّجَالِ حِينَما تُذَكَّرُ مَعَ الرَّجُلِ، فَصَارَ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالِ

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٧٢)، من حديث عم أبي حرة الرقاشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، من حديث عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

= والسفهاء التابعون لكل ناعقٍ يُقلّدونهم، ويرون أنهم إنما صنعوا الطائرات والمراكب والدبابات والأسلحة الفتاكّة؛ لأنهم ساووا المرأة بالرجل، فظنوا أنّ انحطاطهم في الأخلاق هو الذي أرقاهم إلى هذا، وأنّ تأخرنا نحن بسببِ أنّنا تمسّكنا بهذا الدين، الذي يزعمُ بعضُ الملاحدة أنّه أفيون الشعوب -والعياذُ بالله- يعني: مُخدّرُ الشعوب، والحقيقة أنّ الذي أخرجنا ليس هو الإسلام ولكنّ تخلفنا عن الإسلام، وتعطيلنا لتوجيهات الإسلام، وإلا فالربُّ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

ولما كانت الأمة الإسلامية من قبل مُتمسكةً بالإسلام صار لها من الظهور والعظمة ما جعل أولئك يُقلّدونها، حتى إنهم يقولون: إنّ هارون الرشيد لما أهدى إلى (شارلمان) ملك فرنسا ساعة^(١)، وشغلت عنده نقر وهرب، وقال: إنّ هذا سحرٌ من العرب! والآن انقلبت المسألة وصارت آلائهم التي يجلبونها لنا نقول: هذه سحر!

هذا كلّهُ بسببِ تخلفنا عن الإسلام، فلو أنّنا أنزلنا القرآن في قلوبنا منزلة الشّيء المَحْبُوبِ المَرْغُوبِ، وفي أعمالنا منزلة المنهاج الذي نسيرُ عليه ما غلبتنا قوّة في الأرض، لكنّ بالتخلفِ حصَل ما حصَل.

فالمهم: أنّ الواجب علينا نحن طلبة العلم أن نُكرّس جهودنا ضدّ هذا السيل الجارف، الذي يُنادي بتسوية المرأة بالرجل، والذي حقيقته هدمُ أخلاق المرأة وفسادُ الأسرة، وانطلاق المرأة في الشوارع مُتبرّجة مُتبهيةً بأحسنِ جمالٍ وثيابٍ -والعياذُ بالله-

(١) انظر: التاريخ القويم لمكة وبيت الله القويم لمحمد طاهر الكردي (١٠٨/٥).

= حتى تتفكك الأسرة، وشتر هذا ليس هذا موضع بسطه، إنما نحن طلبة العلم نعرف أن طالب العلم مقامًا عند العامة، فإذا تكلم في كل مناسبة ضد هذه المبادئ الخبيثة صار في هذا خير كثير ودرء لمفاسد كثيرة.

واعلم أن الطلاق لا يكون إلا بعد نكاح؛ لأنه حل قيد النكاح، فقبل النكاح لا طلاق، فلو قال رجل لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق، فتزوجها، ما تطلق، أو رجل قالت له زوجته: سمعت أنك تريد أن تزوج وهذا لا يرضيني، وضيق عليه، فقال لها: ترضين أن أقول: إن تزوجت امرأة فهي طالق؟ قالت: يكفي، ورضيت، فقالها، وما تزوج، فلو تزوج لم تطلق؛ لأنه قبل النكاح.

ولو قال لرقيق: إن ملكتك فأنت حر، فملكه، لا يقع، قياسًا على الطلاق، فالطلاق قبل عقد النكاح لا يقع، والعتق قبل الملك لا يقع، وإلى هذا ذهب كثير من العلماء، وقالوا: إن الإنسان ليس عليه عتق فيما لا يملك، ولا طلاق فيما لا يملك.

ولكن الإمام أحمد رحمه الله ذهب إلى أن العتق يقع^(١)، وفرق بينه وبين الطلاق بأن الملك يراود للعتق، يعني أن الإنسان يشتري العبد؛ ليعتقه، لكن النكاح لا يراود للطلاق، فلا يمكن أن يقال: إنه نكح فلانة؛ ليطلقها، اللهم إلا في نكاح التحليل، ولا يصح أصلاً.

أما حكم الطلاق: فإنه تجري فيه الأحكام الخمسة، فيكون واجبًا، وحرماً، وسنةً، ومكروهاً، ومباحاً.

(١) الإنصاف (١٩/٨٨)، وكشاف القناع (١١/٣٦)، حاشية الروض المربع (٦/٥٤٨).

يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ^[١]،

وما هو الأصل؟

الأصل الكراهة، والدليل قوله تعالى في الذين يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ، يَعْنِي يَخْلِفُ أَنَّهُ مَا يَطُورُهَا، قَالَ: ﴿فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧]، فِي الطَّلَاقِ قَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وهذا فيه شيء من التَّهْدِيدِ، لَكِنْ فِي الْفَيْئَةِ قَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ غَيْرُ مَحْبُوبٍ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَأَنَّ الْأَصْلَ الْكَرَاهَةُ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^(١) فَهُوَ ضَعِيفٌ وَلَا يَصَحُّ، حَتَّى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ» أَي: حَاجَةُ الزَّوْجِ، فَإِذَا احتَاجَ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ، مِثْلُ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ الصَّبْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّبْرَ أَوْلَى فَقَالَ: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]، وَقَالَ ﷺ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ»^(٢).

لَكِنْ أَحْيَانًا لَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْبَقَاءِ مَعَ هَذِهِ الزَّوْجَةِ، فَإِذَا احتَاجَ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَطْلُقَ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وَلَمْ يَقُلْ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَا تَطْلُقُوا النِّسَاءَ، وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الطَّلَاقِ، رَقْمُ (٢١٧٨)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، رَقْمُ (٢٠١٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انْظُرْ: التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ رَقْمُ (١٧٢٥)، وَالْإِرْوَاءُ رَقْمُ (٢٠٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ، رَقْمُ (١٤٦٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُكْرَهُ لِعَدَمِهَا^(١)،

= الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدُوٍّ تَعْتَدُونَهَا ﴿[الأحزاب: ٤٩]﴾
ولأن الذين طلقوا في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن ينهاهم عنه، ولو كان حراماً
لمنعهم، ولو كان مكروهاً لاستفصل منهم.

ثم عندنا قاعدة فقهية معروفة عند أهل العلم، وهي أن المكروه يزول عند الحاجة،
وهذا من حكمة الله عز وجل وقد كان أعداء المسلمين يطعنون على المسلمين في جواز
الطلاق؛ لأنهم ما يودون أن تحزن المرأة، مع أن هذا هو العيب حقيقة؛ لأننا نعلم علم
اليقين أن الرجل إذا أمسكها على هون وهو لا يريد لها ولا يحبها يحصل لها من التعاسة
شيء لا يطاق، لكن إذا طلقها يرزقها الله ﴿وإن ينفرقا يغن الله كلا من سعته﴾
[النساء: ١٣٠]، فكان ما جاء به الإسلام هو الحكمة، والرحمة أيضاً، وإلا فلزام الإنسان
بمعاشرة من لا يحب من أصعب الأمور حتى قال المتنبي^(١):

وَمِنْ نَكَدِ الدُّنْيَا عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَرَى عَدُوَّ لَهُ مَا مِنْ صَدَاقَةٍ بُدِّ

فَمِنْ نَكَدِ الدُّنْيَا أَنَّكَ تَرَى عَدُوَّ لَكَ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تُصَادِقَهُ.

وقوله: «لِلْحَاجَةِ» اللام يحتمل أن تكون للتعليل، ويحتمل أن تكون للتوقيف،
فيحتمل أن يكون المعنى: يُباح الطلاق إذا احتاج إليه، ويحتمل أن يكون المعنى: يُباح
وقت الحاجة، فتكون للتوقيف.

[١] ثانياً: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُكْرَهُ لِعَدَمِهَا» أي: عدم الحاجة، فمع استقامة الحال

يُكْرَهُ، وقد ذكرنا أن قوله تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾ [البقرة: ٢٢٧] فيه الإيهام

(١) ديوان المتنبي (ص: ١٩٨).

وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرِ^[١]،

= والتَّنبِيهُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ أَثَرِيٌّ.

وَالدَّلِيلُ النَّظَرِيُّ: أَنَّ الطَّلَاقَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ تَشَتُّتُ الْأُسْرَةِ، وَضِياعُ الْمَرْأَةِ، وَكَسْرُ قَلْبِهَا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مَعَهَا أَوْلَادٌ، أَوْ كَانَتْ فَقِيرَةً، أَوْ لَيْسَ لَهَا أَحَدٌ فِي الْبَلَدِ، فَإِنَّهُ يَتَأَكَّدُ كَرَاهَةُ طَلَاقِهَا، وَرَبَّمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ضِياعُ الرَّجُلِ أَيْضًا، فَقَدْ لَا يَجِدُ زَوْجَةً، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مِطْلَاقٌ فَإِنَّهُ لَا يَزُوجُهُ النَّاسُ، فَلِعِلَلٍ كَثِيرَةٍ نَقُولُ: إِنَّهُ يُكْرَهُ.

[١] ثَالِثًا: قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرِ» أَي: ضَرَرِ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهَا مُتَضَرَّرَةٌ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَطْلُقَهَا، وَلَوْ كَانَ رَاغِبًا فِيهَا، كَمَا لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَصَابَهَا مَرَضٌ نَفْسِيٌّ، كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا - نَسَأُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - وَصَجِرَتْ وَتَعَبَتْ، وَلَا اسْتَقَامَتِ الْحَالُ مَعَ زَوْجِهَا، وَهُوَ يُحِبُّهَا، نَقُولُ هُنَا: يُسْتَحَبُّ أَنْ تَطْلُقَهَا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهَا بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهَا.

أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجَبَابِرَةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - يَقُولُ: أَنَا مَا أَطْلَقْتُ حَتَّى تَرُدَّ عَلَيَّ مَا أَمَهَرْتُهَا أَوْ أَكْثَرَ، فَهَذَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - ظُلْمٌ، فَالَّذِي يَنْبَغِي إِذَا رَأَى أَنَّهَا مُتَضَرَّرَةٌ أَنْ يُطْلِقَ سَرَّاحَهَا.

وَهَلْ نَقُولُ: فِي هَذِهِ الْحَالِ يَنْبَغِي أَنْ يُشَاوِرَهَا أَوْ لَا؟ وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ - مِثْلًا - كَمَا تَرَيْنَ أَصَبْتَ بِهَذَا الْأَمْرِ، فَإِنْ رَغَبْتَ أَنْ أَطْلُقَكَ فَلَا حَرَجَ؟

فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنَا أَتَرَدَّدُ، هَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُشَاوِرَهَا أَوْ لَا يُسْتَحَبُّ؟ وَالسَّبَبُ أَنَّهَا رَبَّمَا تَكُونُ عِنْدَهَا رَغْبَةٌ فِي الزَّوْجِ وَتَقُولُ: أَرْغَبُ أَنْ أَبْقَى، وَبَقَاؤُهَا يَكُونُ ضَرَرًا عَلَيْهَا وَهَذَا مَا لَصَحَّتْهَا، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ جِهَتِهِ هُوَ عَلَى أَنَّهُ مُعَالِجٌ وَطَبِيبٌ، وَإِذَا رَأَى أَنَّ مَصْلَحَتَهَا تَقْتَضِي أَنْ يَطْلُقَهَا طَلَّقَهَا.

= ولو تَضَجَّرَتْ مِنْهُ لِقَلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ، كإِنْسَانٍ فَقِيرٍ، وَهِيَ -مَثَلًا- مِنْ بَيْتِ أَغْنِيَاءَ، وَرَأَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مُتَضَجِّرَةً مِنْ فَقْرِهِ، فَهَذَا نَقُولُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُشَاوِرَهَا، مِثْلَهَا أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أُمْتِعْكُمْ وَأُسْرِحْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ﴾ (٢٨) وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿[الأحزاب: ٢٨-٢٩].

فَأَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ أَصْغَرُهُنَّ، وَخَافَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهَا لَصِغَرِهَا تُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، فَقَالَ: «مَا عَلَيْكَ أَلَّا تَسْتَأْذِنِي أَبُوبِكَ فِي هَذَا» أَي: شَاوِرِي أَبُوبِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ -فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي هَذَا أَشَاوِرُ أَبُوبِي؟! إِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ^(١)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَالْمُهْمُ: إِذَا كَانَ السَّبَبُ هُوَ قِلَّةُ ذَاتِ يَدِ الرَّجُلِ، أَوْ سَوْءَ عِشْرَتِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَكُونُ أَحَقَّ ضَيْقِ النَّفْسِ، فَهَذِهِ نَرَى أَنَّهُ يُشَاوِرُهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لَسَبَبٍ فِيهَا هِيَ فَنَرَى أَنَّهُ يُنْزِلُ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَنَزِلَةَ الطَّبِيبِ الْمُعَالِجِ، وَيَنْظُرُ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

نَعَمْ، إِذَا كَرِهَتْهُ لِدِينِهِ -يعني لاستقامته- فَإِنَّهُ لَا يُخَيِّرُهَا أَبَدًا، بَلْ يُبْقِيهَا عِنْدَهُ؛ لَعَلَّ اللَّهَ يَهْدِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا إِنْ كَانَ يُمَكِّنُ الْعِلَاجَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ، فَبَعْضُ النَّاسِ تَكُونُ صَوْرَتُهُ صَوْرَةَ رَجُلٍ، لَكِنْ مَعْنَاهُ امْرَأَةٌ، تَغْلِبُهُ الْمَرْأَةُ، فَأَخْشَى أَنْ تُفْسِدَ دِينَهُ، فَالْمَسْأَلَةُ تَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الرَّجُلِ وَصَلَابَتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ، بَابُ الْغُرْفَةِ وَالْعُلْيَةِ الْمَشْرِفَةِ، رَقْمُ (٢٤٦٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ بَيَانِ أَنْ تَخْيِرَهُ امْرَأَتُهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، رَقْمُ (١٤٧٥)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَيَجِبُ لِلْإِيْلَاءِ^[١]، وَيَحْرُمُ لِلْبِدْعَةِ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَجِبُ لِلْإِيْلَاءِ» الإيْلَاءُ مصدرٌ ألى يُولى بمعنى حَلَفَ يَحْلِفُ، وهو أن يَحْلِفَ الرَّجُلُ على تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، بأن يَقُولَ: والله لا أُجَامِعُكَ، إمَّا لِمُدَّةِ سَنَةٍ، أو يُطَلِّقُ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٨﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧]، فحدَّد اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فإذا تَمَّتِ الأَرْبَعَةُ وَجَبَ عليه واحدٌ من أمرين: إمَّا الرُّجُوعُ وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، وإمَّا الطَّلَاقُ، وإذا لم يَفْعَلْ أُلْزِمَ، أو طَلَّقَ عليه الحاكم.

كذلك يجبُ عليه أن يطلِّقَ إذا اختلَّت عِفَّةُ المرأةِ ولم يُمكنهُ الإصلاحُ، فلو كانت المرأةُ -والعياذُ بالله- تَفْعَلُ الفاحشةَ وهو لا يستطيعُ أن يَمْنَعَهَا فَإِنَّهُ يجبُ عليه أن يطلِّقَ، فإن لم يَفْعَلْ صار دُيُوثًا.

[٢] قوله: «وَيَحْرُمُ لِلْبِدْعَةِ» يعني: إذا كان طلاقٌ بِدْعَةٍ، وهذا من التَّعبيرِ الغريبِ؛ لأنَّ المَعْرُوفَ عند أهل العلم أن البِدْعَ تُطَلَّقُ على عِبَادَةٍ لم تُشْرَعْ، أو على وَصْفٍ زائدٍ عما جاءَتْ به الشَّرِيعَةُ، أو في جانبِ الاعتقادِ، وهنا جَعَلوها في جانبِ العَمَلِيَّاتِ. ولكنَّهُم جَعَلوها بِدْعَةً لِمُخَالَفَةِ الشَّرْعِ، والظَّاهِرُ أن هذا التَّعبيرَ قديمٌ من عهدِ السَّلَفِ، يُسْمَوْنَ الطَّلَاقَ المُوافِقَ لِلْمَأْمُورِ سُنَّةً والمُخَالَفَ لِلْمَأْمُورِ بِدْعَةً. وطلاقُ البِدْعَةِ يكونُ في العَدَدِ وفي الوَقْتِ، يعني: إمَّا أن يكونَ بِدْعَةً لَوُقُوعِهِ في وَقْتٍ مُحَرَّمٍ، أو بِدْعَةً لكونِهِ بِعَدَدٍ مُحَرَّمٍ.

فالبِدْعَةُ في الوَقْتِ، مثلُ: أن يطلِّقَ مَنْ تَلَزَمَها العِدَّةُ بالحَيْضِ وهي حائِضٌ، أو في طَهْرِ جَامِعِها فيه وهي من ذَوَاتِ الحَيْضِ ولم يَتَبَيَّنْ حَمْلُها، فإن تَبَيَّنَ حَمْلُها جازَ طَلَقُها،

= ولو كان قد جامعها في الطَّهْرِ، كذلك إذا كانت لا تَلْزَمُهَا الْعِدَّةُ كغَيْرِ الْمَدْخُولِ بها فإن طَلَّقَهَا وهي حائِضٌ فالطَّلَاقُ سُنَّةٌ، أو كانت مَمَّنٌ لا يَحِضُ - كصغيرة أو عَجُوزٍ كَبِيرَةٍ - فلا بأس أن يطلقها.

وَأَمَّا الْبِدْعَةُ فِي الْعَدَدِ: فَأَنْ يَطْلُقَهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ أَنْ يَطْلُقَهَا ثِنْتَيْنِ فَيَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ، أَوْ يَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَطْلُقَهَا وَاحِدَةً.

وهل يقع أو لا يقع؟

أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ، وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، فَإِذَا طَلَّقَ إِنْسَانٌ زَوْجَتَهُ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَاحِدَةً فَقَطْ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ بِدْعَةٌ، وَالْبِدْعَةُ لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهَا، وَلَوْ قُلْنَا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ إِقْرَارُ الْبِدْعَةِ، وَإِقْرَارُ الْبِدْعَةِ مُنْكَرٌ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(١) يَقْتَضِي أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّانِيَةَ مَرْدُودَةٌ لَا تَقَعُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهَا فَهِيَ طَلَقَةٌ بِدْعَةٌ، وَالْبِدْعَةُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ، فَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَهَذَا مَا أَقَرَّهُ، وَهُوَ الَّذِي قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ: إِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْقَوْلَ وَجَدَ أَنَّهُ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَسُوعُ الْقَوْلُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ أَدْلَتَهُ قَوِيَّةٌ وَوَاضِحَةٌ.

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض

الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ٧٢).

(٣) المختارات الجلية [المطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي] (١٢/ ١٧٣).

وَيَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ، وَمُمَيِّزٍ يَعْقِلُهُ^[١]،

= وظاهر كلام أهل العلم: أن الطلاق في النفس مثل الطلاق في الحيض؛ لأنهم قالوا في (باب النفس): إنه كالحيض فيما يحل ويحرم ويحب ويسقط، إلا ما استثنوا، وهي ثلاث مسائل وليس منها الطلاق.

وعندي: أنه يصح أن يطلقها في النفس؛ لأن النفس ما يحسب من العدة، بخلاف الحيض، فهو إذا طلقها تشرع في عدتها، أما الحيض فإنها لا تشرع في عدتها مباشرة، هذا هو الفرق بينهما.

والمسألة ليست إجماعية، فلو أن الإجماع ثبت بأن الطلاق في حال النفس حرام ما وسعنا أن نخرج عنه، فالراجح أنه إذا طلقها في النفس وقع الطلاق.

فصار الطلاق تجري فيه الأحكام الخمسة: يباح للحاجة، ويكره لعدمها، ويستحب للضرر، ويجب للإيلاء، ويحرم للبعدة، وذكرنا -أيضا- أنه يجب فيها إذا اختلت عفة الزوجة، ولم يتمكن من إصلاحها.

[١] قوله رحمه الله: «وَيَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ، وَمُمَيِّزٍ يَعْقِلُهُ» يصح الطلاق بهذه

الشروط:

أولاً: «مِنْ زَوْجٍ» فغير الزوج لا يصح منه الطلاق، إلا أن يقوم مقام الزوج بوكالة فلا بأس، فلو طلق امرأة قبل أن يتزوجها فلا يصح، ولو قال لامرأة واجهها: أنت طالق، ثم تزوجها ما يقع، وكذلك لو قال: إن تزوجتك فأنت طالق ما يقع؛ لأن الله يقول في القرآن: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحَتِ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، و﴿ثُمَّ﴾ للترتيب، ولأنه لا يتصور طلاق بلا عقد، وكيف يكون طلاقاً

وهو لم يتزوج؟!

= فإذا قال قائل: المعروف في مذهب الإمام أحمد أنه إذا قال لعبد: إن ملكتك فأنت حر، ثم ملكه أن العبد يعتق^(١)، بخلاف: إن تزوجت فأنت طالق.

قالوا: إن الفرق بينهما كما سبق، أن شراء العبد يراد للعق لکن زواج المرأة لا يراد به الطلاق، فشراء العبد يراد للعق فيكون مقصوداً شرعياً، فصَحَّ تعلُّقُ العتق عليه؛ ولهذا من وجبَ عليه إعتاقُ رَقبة، وعنده دَراهمُ وليس عنده رَقبة، فالطريقُ إلى إعتاقها الشراء، لكنَّ النِّكاحَ لا يرادُّ للطلاق، ومن ثمَّ كان نِكَاحُ المُحلِّل باطلاً؛ لأنَّ المُحلِّل لا يُريدها للاستمتاع بل يُريدها للطلاق، فهذا هو الفرقُ بينهما، وهو فرقٌ وجيهٌ وواضحٌ.

ولو تزوج رجل امرأة بدون شهود ثم طلقها، فإن قلنا: إنَّ الإِشهادَ شرطٌ للصحة لم يقع الطلاق؛ لأنَّ النِّكاحَ لم يصحَّ أصلاً، ولو تزوج رجل امرأة في عدتها ثم طلقها لم يصحَّ الطلاق؛ لأنَّه ليس من زوج؛ إذ إنَّ العقدَ في العِدَّةِ غيرُ صحيح، وكذا لو تزوجها بنِكَاحٍ شِغارٍ ثم طلقها فلا يصحُّ الطلاق؛ لأنَّ العقدَ غيرُ صحيح فهي ليست زوجةً، وليس قولنا: لا يصحُّ الطلاقُ أنه لا يُفرَّقُ بينهما، فهي ليست زوجته أصلاً، فهي حُكماً مُفرَّقٌ بينها وبين زوجها، فلا بُدَّ أن تُفارِقَهُ، لكنَّ هذا الطلاق لا يُعتبرُ.

ثانياً: قوله: «مُكَلَّفٍ» وهو البالغُ العاقلُ، فخرَجَ بالبالغِ الصَّغيرُ، وخرَجَ بالعاقلِ المَجنونُ، لكنَّ في الصَّغيرِ قال:

«وَمُمِيزٌ يَعْقِلُهُ» فصارَ الصَّغيرُ المُمِيزُ الذي يَعْقِلُ الطَّلَاقَ يصحُّ طلاقُهُ.

(١) الفروع (١١/٧٥)، والإنصاف (١٩/٨٥)، وكشاف القناع (١١/٣٦).

وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ مَعْدُورًا لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ^(١)،

= والمُمِيزُ سَبَقَ أَنَّ المَذْهَبَ أَنَّهُ مَحْدُودٌ بِالسَّنِّ وهو سَبْعُ سَنَوَاتٍ^(١)، والقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَحْدُودٌ بِالحَالِ، بَأَن يُقَالَ: إِنَّ المُمِيزَ هو الَّذِي يَفْهَمُ الحِطَابَ وَيُرَدُّ الجَوَابَ، لَكِنْ اشْتَرَطَ المَوْلَفُ أَيْضًا فِي المُمِيزِ أَنْ يَعْقِلَهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ «يَعْقِلَهُ» عَائِدَةً عَلَى كُلِّ الأَوْصَافِ، عَلَى «مُكَلَّفٍ» وَعَلَى «مُمِيزٍ»؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَعْقِلُ مَعْنَى الطَّلَاقِ لَا يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ وَلَوْ كَانَ مُكَلَّفًا.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ رَجُلًا أَعْجَمِيًّا لَا يَعْرِفُ مَعْنَى الطَّلَاقِ، وَتَكَلَّمَ بِهِ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ، وَهُوَ لَا يَعْقِلُهُ فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ المُمِيزُ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، قُلْنَا: أَتَدْرِي مَعْنَى «أَنْتِ طَالِقٌ؟» قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّهَا مَا رُبِطَتْ، فَهَلْ هَذَا يَعْقِلُ الطَّلَاقَ أَوْ لَا؟ الجَوَابُ: مَا يَعْقِلُهُ، إِذَا: لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ.

لَكِنْ لَوْ سَأَلْنَاهُ، قُلْنَا: أَتَعْرِفُ الطَّلَاقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، الطَّلَاقُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ حَصَلَتْ المَفَارَقَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، وَأَصْبَحَتْ غَيْرَ زَوْجَةٍ لِي، فَهَذَا يَعْقِلُهُ، فَيَقَعُ طَلَاقُهُ. وَدَلِيلُ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ يَعْقِلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) وَمَنْ لَا يَعْقِلُ الشَّيْءَ لَا يَنْوِيهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ مَعْدُورًا لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ» زَوَالُ العَقْلِ فِي الحَقِيقَةِ لَهُ أَقْسَامٌ وَصُورٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: أَنْ يَزُولَ عَقْلُهُ بِالنَّوْمِ، فَإِذَا نَامَ إِنْسَانٌ وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ،

(١) الفروع (١/ ٤١١)، والإِنصَاف (٣/ ١٩)، وَكَشَافُ القِنَاع (٢/ ١٧).

(٢) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدْءِ الوَحْيِ، بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، رَقْمُ (١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الإِمَارَةِ، بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رَقْمُ (١٩٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَعَكْسُهُ الْإِثْمُ^[١].

= أو يقول: فلانة بنت فلان زوجتي طالق، فلا تطلق؛ لأنه لا عقل له، وقد قال النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» ومنهم «النَّائِمُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»^(١).

ومنها: أن يزول عقله بإغماء، مثل إنسان أغمي عليه وطلق زوجته في حال إغمائه، فلا يقع طلاقه.

ومنها: أن يزول عقله بالبنج، مثل إنسان بُنِجَ للدَّواء، وفي حال البنج طلق زوجته، فلا يقع طلاقه؛ لأنه معذور.

ومنها: أن يزول عقله بالخرق، كعجوز وصل إلى التخريف والهذر، وصار لا هم له إلا تطلق زوجته، وكلما أتت له بالشاي أو القهوة قال: أنت طالق، فلا يقع طلاقه؛ لأنه لا عقل له.

ولو أن رجلاً شرب الحمر جاهلاً أنه حمر، فسكير، فطلق، لا يقع طلاقه؛ لأنه معذور، وكذا لو أكره على شرب الحمر، فشربه، فسكير، فطلق، فذلك لا يقع طلاقه؛ لأنه معذور.

فالْحَاصِلُ: أنه إذا زال العقل بعذر شرعي، أو بعذر عادي كالنوم، أو بعذر طارئ كالمرض فإنه لا يقع الطلاق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَكْسُهُ الْإِثْمُ» يعني: يقع طلاقه، فمن زال عقله غير معذور فإنه يقع طلاقه؛ لأنه لا عذر له، مثاله: السكران باختياره، كإنسان -والعياذُ بالله-

(١) أخرجه أحمد (١/١١٦)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق، رقم (٤٤٠٢)، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم (١٤٢٣)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه، رقم (٣٤٣٢)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه، رقم (٢٠٤٢)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه ابن خزيمة رقم (١٠٠٣)، وابن حبان رقم (١٤٢).

= شَرِبَ وَسَكِرَ، فَإِنَّهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْذُورٍ، فَالسُّكْرُ مُحَرَّمٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

وهذه المسألة فيها خلافٌ بين أهل العلم، فمنهم مَنْ قال: إِنَّ السَّكَرَانَ غَيْرُ الْمَعْذُورِ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وهذا هو المذهب^(٢)، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْذُورٍ فِيهِ، فَيَكُونُ كَالصَّاحِي، وبأنَّ هذا أَتَى له وَأُزِيدَ فِي عُقُوبَتِهِ، وَرَبَّمَا لَا يَرُدُّعُهُ عَنْ شُرْبِ الْحَمْرِ إِلَّا الْخَوْفُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةُ الرَّدْعِ.

وقال بعض أهل العلم: إِنَّ السَّكَرَانَ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَثِمَ عَوِيبَ عَلَى إِثْمِهِ، لَكِنْ إِذَا تَكَلَّمَ بِدُونِ عَقْلِ، فَكَيْفَ نُلْزِمُهُ بِمُقْتَضَى كَلَامِهِ وَهُوَ لَا يَعْقِلُهُ؟! فِهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فَإِنَّ هَذَا السَّكَرَانَ حِينَ تَكَلَّمَ وَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، مَا نَوَى، فِهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَكَوْنُهُ أَثِمًا لَهُ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ التَّغْزِيرُ بِالْجُلْدِ، أَمَّا التَّغْزِيرُ بِاعْتِبَارِ كَلَامِهِ مَعَ عَدَمِ عَقْلِهِ فِهَذَا زِيَادَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَزِيدَ عَلَى الْعُقُوبَةِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا السُّنَّةُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّ بِهِ الْأَثَرُ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣) وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْضِي عَلَى السَّكَرَانِ بِالتَّأْدِيبِ وَالْإِزْمَامِ بِالطَّلَاقِ إِذَا طَلَّقَ، فَلَمَّا ذُكِرَ لَهُ الْأَثَرُ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجَعَ فَصَارَ يُؤَدِّبُهُ وَلَا يَقْضِي بِطَلَاقِهِ^(٤).

(١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٧٩).

(٢) الإنصاف (٢٢/ ١٤٠)، وكشاف القناع (١٢/ ١٨٤).

(٣) علقة البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكراهة والسكران، (٧/ ٤٥)، ووصله سعيد بن منصور في سننه رقم (١١١٢) [ط. الأعظمي]، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٨٢٠٩).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٥٩)، وصححه الألباني في الإرواء (٧/ ١١٢).

= وهذا القول أصح، وهو الذي رجَعَ إليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وكان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يقول بطلاق السَّكرانِ حتى تَبَيَّنَ -يعني تَأَمَّلَ- وتَبَيَّنَ له أَنَّهُ لا يَقَعُ، وقال: إني إذا قلتُ: يَقَعُ، أَتَيْتُ خَصْلَتَيْنِ، حَرَمْتُهَا عَلَيْهِ وَأَحْلَلْتُهَا لغيرِهِ، وإذا قلتُ: لا يَقَعُ فَإِنَّمَا أَتَيْتُ خَصْلَةً واحدةً وهي أَنِّي أَحْلَلْتُهَا لَهُ^(١).

فعلى هذا: يكونُ مذهبُ الإمامِ أحمدَ شَخْصِيًّا أَنَّهُ لا يَقَعُ، أمَّا مذهبُ الاضطلاحِ فَإِنَّهُ يَقَعُ، لكنْ لا شكَّ أَنَّ هذا -يعني: عَدَمُ الْوُقُوعِ- أَصَحُّ دَلِيلًا وَأَظْهَرُ، كما قالَهُ صاحبُ (الإنصافِ)^(٢) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

لكن: هل يَجُوزُ لِلإنْسَانِ أَنْ يُلْزَمَ بِهِ السَّكَرَانُ؛ لَعَلَّهُ يَرْتَدِعُ؟!

نقول: إذا لم يتضمَّنْ صَرًّا على الزَّوْجَةِ؛ لَأَنَّهُ أحيانًا يكونُ صَرْرٌ على الزَّوْجَةِ، فقد تكونُ الزَّوْجَةُ ذاتُ أولادٍ منه، فيقعُ الإشكالُ في المُسْتَقْبَلِ، ثم إِنَّا لا نَأْمَنُ -أيضًا- ولا نَجِزُّمُ أَنْ يكونَ في ذلك إِصْلَاحٌ لَهُ، فربَّما أَنَّهُ رَجُلٌ لا يَهْتَمُّ، فلا يَهْمُهُ أَنْ تبقى زوجته أو لا تبقى.

فالظَّاهِرُ لي: أَنَّهُ لا ينبغي الإِفْتَاءُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ما دام أَنَّ الأَصَحَّ من حيثِ النَّظَرِ عَدَمُ الْوُقُوعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا فيما لو كانتِ الزَّوْجَةُ هي التي تَطْلُبُ الْفِرَاقَ، وكان بَقَاؤُهَا معه مُتَعَبًا لَهَا، فلو أَنَّا أَخَذْنَا بهذا القولِ مِنْ بابِ التَّادِيْبِ وَرَدَعِ النَّاسِ فَإِنَّهُ لا بأسَ بِهِ، كما كان ذلك مِنْ سِياسَةِ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَعَمَّرُ إِذَا لم يَرْتَدِعِ النَّاسُ عَنِ الشَّيْءِ أَلْزَمَهُمْ بِمُقْتَضَاهُ، مثلما أَلْزَمَهُم بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، فكان الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ واحدةً، لكنْ لَمَّا تَهَاوَنُوا

(١) الإنصاف (٢٢/١٤٣)، وحاشية الروض المربع (٦/٤٨٦-٤٨٧).

(٢) الإنصاف (٢٢/١٤١).

وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ ^[١] ظُلْمًا ^[٢].....

= في هذا الأمر وصاروا يطلّقون ثلاثًا قال: فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ» أي: أُكْرِهَهُ أَحَدٌ عَلَى الطَّلَاقِ.

[٢] قوله: «ظُلْمًا» مصدرٌ في موضع الحال، أي: أُكْرِهَ عَلَيْهِ مَظْلُومًا، أي: بغير حق، كشخصٍ قال له إنسانٌ: يجبُ أن تطلّقَ زَوْجَتَكَ، ففعلَ، لكن طَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، لا قاصدًا الطَّلَاقَ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ، وَإِنَّمَا نَوَى دَفْعَ الْإِكْرَاهِ، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(٢) وهذا ما نوى الطَّلَاقَ.

وقوله: «ظُلْمًا» احترازًا ممّا لو أُكْرِهَ عَلَيْهِ حَقًّا، وذلك مثلُ المولي إذا تَمَتَّ عليه أربعة أشهرٍ، وأبى أن يَرْجِعَ، وأبى أن يُطَلِّقَ، فأُكْرِهَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ، وطلّقَ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ بِحَقٍّ، وكلُّ مُحَرَّمٍ يَكُونُ بِحَقٍّ فَإِنَّهُ يَزُولُ التَّحْرِيمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُحَرِّمُ إِلَّا لِأَنَّهُ بَاطِلٌ، فإذا انقلبَ الشَّيْءُ حَقًّا صارَ غيرَ مُحَرَّمٍ.

كذلك لو أُكْرِهَ عَلَيْهِ لكونه لا يَقُومُ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلزَّوْجَةِ، وقيل له: أنفق، فمأطلَّ وأبى، فَإِنَّمَا نُكْرِهُهُ وَنُلْزِمُهُ أَنْ يَطْلُقَ، فَإِنْ أَبَى فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَطْلُقَ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يَتَوَلَّى التَّطْلِيقَ عَنْهُ.

وَمِنْ هَذَا مَا سَبَقَ فِي (بَابِ الْخُلْعِ) إِذَا كَرِهَتِ الْمَرْأَةُ الْبَقَاءَ مَعَ الزَّوْجِ، وَقَالَتْ: أَنَا لَا أَعِيبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقِي وَلَا دِينِي، لَكِنْ مَا أَقْدِرُ أَنْ أَبْقِيَ مَعَهُ أَبَدًا، فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُكْرَهُ - عَلَى الصَّحِيحِ - عَلَى الْمُخَالَعَةِ، بِشَرَطِ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِ مَا أَنْفَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الْمَهْرِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم:

كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِإِيلَامٍ لَهُ^(١) أَوْ لَوْلَدِهِ^(٢)، أَوْ أَخَذَ مَالٍ يَضُرُّهُ^(٣)،

[١] وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِإِيلَامٍ لَهُ» هذا تمثيل للإكراه، يعني: أَنَّ الْمَكْرَهَ أَلَمْ يَضْرِبْ أَوْ حَبَسَ، أَوْ قَيْدَهُ - مثلاً - بِالرَّمْضَاءِ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ وَالْقَيْظِ، أَوْ بِمَنْعِ مَا يُنْفِقُهُ، مِثْلُ مَا ذُكِرَ أَنَّ رَجُلًا فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ يَشْتَارُ^(١) عَسَلًا يَأْخُذُهُ مِنَ الْجِبَالِ، فَدَلَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ الْحَبْلَ؛ لِيَنْزِلَ بِهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْمَكَانِ وَأَرَادَ أَنْ يَصْعَدَ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: لَنْ أُعْطِيَكَ الْحَبْلَ حَتَّى تَطْلُقَنِي، فَطَلَّقَهَا، فَذَهَبَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: الْمَرْأَةُ امْرَأَتُكَ^(٢)، وَلَمْ يَنْفِذِ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ.

[٢] قوله: «أَوْ لَوْلَدِهِ» أي: إِيْلَامًا لَوْلَدِهِ، كَأَنْ يُمَسِّكُوا وَلَدَهُ وَيُؤْذُوهُ أَمَامَهُ، وَقَالُوا: لَنْ نُطْلِقَ الْوَلَدَ حَتَّى تَطْلُقَ، فَطَلَّقَ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هُوَ مَا تَأَلَّمَ، نَقُولُ: صَحِيحٌ أَنَّهُ مَا تَأَلَّمَ بَدَنًا، لَكِنْ تَأَلَّمَ قَلْبًا، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِمَّا لَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ بِهِ.

[٣] قوله: «أَوْ أَخَذَ مَالٍ يَضُرُّهُ» الضَّرَرُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ النَّاسِ، فَشَخْصٌ لَوْ أَخَذَتْ مِنْهُ مِليونَ رِيَالٍ مَا يَضُرُّهُ، وَآخَرُ لَوْ أَخَذَتْ مِنْهُ عَشْرَةُ رِيَالٍ يَضُرُّهُ، فَالْإِنْسَانُ الَّذِي عِنْدَهُ مِئَةُ مِليونٍ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ مِليونٌ، يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عِنْدِي تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ مِليونًا، لَكِنْ مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةُ رِيَالٍ وَأَخَذَتْ مِنْهُ فَإِنَّهَا تَضُرُّهُ.

فَالْقَاعِدَةُ إِذَا: تَعَوَّدُ عَلَى الضَّرَرِ؛ وَلِهَذَا فَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَقُلْ: أَخَذَتْ مِنْهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا أَوْ مِئَةُ دِرْهَمٍ، بَلْ قَالَ: «أَخَذَ مَالٍ يَضُرُّهُ» وَمِنْ الْمَالِ الَّذِي يَضُرُّ

(١) أي: يجتني العسل ويأخذه من مكانه. تاج العروس (١٢/٢٥٢).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن [ط. الأعظمي] (١١٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٧/٧)، وضعفه الحافظ في التلخيص الحبير (٣/٤٣٦)، والألباني في الإرواء رقم (٢٠٤٨).

أَوْ هَدَّدَهُ بِأَحَدِهَا^[١] قَادِرٌ يَظُنُّ إِيقَاعَهُ بِهِ^[٢] فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ لَمْ يَقَعْ^[٣].

= لو كان عليه ثوبٌ في أيامِ الشتاءِ يقيه من البردِ، وهذا الثوبُ يساوي درهمين، وهو رجلٌ عنده ملايينُ الدراهمِ، فوافقه في برِّيَّةٍ ويُريدُ أن يأخذَ منه الثوبَ إلَّا أن يطلقَ، فأخذَ الثوبَ يضرُّه مع أنَّه من النَّاحِيَةِ المَالِيَّةِ ليس بشيءٍ عنده، لكنَّ الكلامَ على الضررِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ هَدَّدَهُ بِأَحَدِهَا» أي: الإيلامِ أو أخذَ مالٍ يضرُّه.

[٢] قوله: «قَادِرٌ يَظُنُّ إِيقَاعَهُ بِهِ» اشترَطَ شَرْطَيْنِ في المَكْرِه، أولاً: أن يكونَ قَادِرًا، ثانيًا: أن يَظُنَّ المَكْرِهَ إِيقَاعَ المَكْرِهِ ما هَدَّدَهُ به.

فخرَجَ بقوله: «قَادِرٌ» ما لو هَدَّدَهُ إنسانٌ عاجزٌ، كرجُلٍ شابٍّ يَمْتَلِئُ شَبَابًا وَقُوَّةً جاءَهُ شيخٌ كبيرٌ عاجزٌ، وقال له: طَلِّقِ امرأتَكَ وإلَّا كَسَرْتُ العصا عليك، فهذا هَدَّدَهُ لَكِنَّهُ غيرُ قَادِرٍ، فلا يُعْتَبَرُ إكْرَاهًا، لكن لو كان مع هذا الشَّيْخِ الكَبِيرِ مُسَدِّسٌ فهو قَادِرٌ.

قوله: «يَظُنُّ إِيقَاعَهُ بِهِ» فَإِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يُوَقِّعُ ما هَدَّدَهُ به، إمَّا لِقُوَّةِ الْحُكْمِ، أو لأيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فلا إكْرَاهَ.

فَعِنْدَنَا فَعْلٌ، وَتَهْدِيدٌ بِالْفِعْلِ، فَالْفِعْلُ قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «بِإِيلَامٍ لَهُ أَوْ لَوَلَدِهِ أَوْ أَخَذَ مَالٍ يَضرُّهُ» وفي التَّهْدِيدِ اشترَطَ أن يكونَ المُهْدِّدُ قَادِرًا، وأن يَظُنَّ إِيقَاعَهُ بِالْمُهْدَدِّ.

[٣] قوله: «فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ لَمْ يَقَعْ» «طَلَّقَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المَكْرِه «تَبَعًا» مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، يعني: طَلَّقَ مُتَابَعَةً لِقَوْلِهِ لَا قَصدًا لِلطَّلَاقِ، فحِينَئِذٍ يَكُونُ قَصدُهُ بِالطَّلَاقِ دَفْعًا لِلْإكْرَاهِ فَقَطْ، وَمَا نَوَى الطَّلَاقَ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعْ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

= «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى»^(١)، ولأن الاختيار في جميع العقود والفسوخ شرط، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فلا بُدَّ في جميع العقود والفسوخ أن تكون صادرة عن رضا واختيار، إلا أن يكون الإكراه بحق.

وعِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ: «تَبَعًا لِقَوْلِهِ» أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ بِقَصْدٍ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، وهذه المسألة مسألة كبيرة عظيمة لا تختص بمسألة الطلاق، تأتي حتى في مسألة الإكراه على الكفر، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

فهل يُشترط في الإكراه أن يكون قصداً للمكره متابعة المكره، بمعنى أنه لا يقصد إلا دفع الإكراه، أو نقول: إن الإكراه موجب لرفع الحرج عن المكره ولو نوى، ما دام قلبه لم يطمئن؛ لأن المكره في تلك الحال يكون ملجأ مغلقاً عليه؟

الجواب:

أولاً: لو كان عامياً، فهو ما يتصور الفرق بين أن يقصد دفع الإكراه أو يقصد إيقاع الطلاق، فلا فرق، ويقول: هذا ألزمني أن أطلق وطلقت، فلا يقول: ألزمني أن أطلق فطلقت تبعاً لقوله، لا قصداً للطلاق.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ^[١]،

ثانياً: إذا كان طالب علم يفرق بين دفع الإكراه وبين إرادة ما أكره عليه، فإن الإنسان بصر، ومقام المضايقات أمر لا يعلمه إلا من وقع فيه، والإنسان ما دام في سعة يجد نفسه مُسيطرًا، أو يُحس من نفسه أنه مُسيطر على كل الأمور، لكن إذا وقع في الشدة زال عنه التفكير؛ ولهذا ذهب بعض أهل العلم -وقولهم أقرب إلى الصواب- إلى أنه بالإكراه يزول الحكم مطلقاً، ما لم يطمئن إلى الشيء، وهذا بعيد، فهنا ثلاث حالات:

الأولى: أن لا يقصده مطلقاً، وإنما قصد دفع الإكراه.

الثانية: أن يقصده من أجل الإكراه.

الثالثة: أن يطمئن به فيكون فاعلاً له أكره عليه أم لم يكره.

ففي الأخيرة يقع الشيء ويُحكم له بالاختيار قولاً واحداً، وفي الأولى لا يقع قولاً واحداً، وفي الثانية قولان، والراجح أنه لا يقع؛ لأنه قد طلق مُغلَقاً عليه، وقد قال النبي ﷺ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ» يعني: مُختلفاً في صحته؛ وذلك أن النكاح ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قَسَمٌ مُتَّفَقٌ على صحته، وقَسَمٌ مُتَّفَقٌ على بطلانه، وقَسَمٌ مُخْتَلَفٌ فيه.

المتفق على صحته: يقع فيه الطلاق، ولا إشكال فيه بإجماع المسلمين.

(١) أخرجه أحمد (٢٧٦/٦)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق على غلط، رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٦)، والحاكم في المستدرک (١٩٨/٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

= والمتفق على بطلانه: لا يقع فيه الطلاق؛ لأنه باطل، والطلاق فرع عن النكاح، فإذا بطل النكاح فلا طلاق، مثل: ما لو تزوج أخته من الرضاع غير عالم، فهذا النكاح باطل بإجماع المسلمين^(١)، لا يقع الطلاق فيه، وكذلك لو تزوج امرأة وهي معتدة فإنه لا يقع الطلاق فيه؛ لأن العلماء مجمعون على أن المعتدة لا يجوز نكاحها^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وأما النكاح المختلف فيه فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يرى المتزوج صحته، فإن رأى صحته فإن الطلاق يقع ولا إشكال في ذلك، مثاله: رجل تزوج امرأة رَضَعَتْ مِنْ أُمِّهِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، وهو يرى أن الرضاع المحرم خمس رَضَعَاتٍ، فالنكاح في رأيه صحيح، فهذا يقع فيه الطلاق بلا شك. وكذلك لو تزوج امرأة بدون شهود وهو يرى أن الشهادة في النكاح ليست بشرط فالطلاق يقع.

الثانية: أن لا يرى المتزوج صحة النكاح، فاختلف أهل العلم في وقوع الطلاق، فقال بعضهم: إنه يقع فيه الطلاق، وقال بعضهم: إنه لا يقع، فالذين قالوا: لا يقع، قالوا: لأن الطلاق فرع عن النكاح، وهذا لا يرى صحة النكاح فلا يقع الطلاق منه، وهذا تعليل جيد لا بأس به.

والذين قالوا: إنه يقع، قالوا: لأنه وإن لم ير هو صحة النكاح لكن قد يكون غيره يرى صحته، فإذا فارقها بدون طلاق، وأتاها إنسان يرى صحة النكاح فلن يتزوجها،

(١) المغني (١٢ / ٣٤١).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣ / ١٨).

وَمِنَ الْغَضَبَانِ^(١)،

= فالطَّلَاقُ يَصِحُّ فِي النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَرَ الْمُطَلَّقُ صِحَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَطْلُقْ فَسَوْفَ يُعْطَلُ هَذِهِ الْمَرَأَةُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ وَالطَّلَاقُ فَرَعٌ عَلَيْهِ؟

قُلْنَا: مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَحْجِزَهَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُهَا مَنْ يَرَى أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ، فَإِذَا لَمْ يَطْلُقْهَا هَذَا الزَّوْجُ لَنْ يَتَزَوَّجَهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهَا لَا زَالَتَ بَاقِيَةً فِي عِصْمَتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ» قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرَّوْضِ): «وَلَوْ لَمْ يَرَهُ مُطْلَقٌ»^(١).

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الْغَضَبَانِ» الْغَضَبُ فَسَّرَهُ أَهْلُ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ عَلَيَانُ دِمِ الْقَلْبِ لَطَلَبِ الْإِنْتِقَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا جِهَالَةً وَعُغْمُضًا؛ وَلِهَذَا لَوْ قُلْنَا: الْغَضَبُ مَعْرُوفٌ لَكَانَ أَوْضَحَ، وَيُعْرَفُ بِعَلَامَاتٍ أَشَارَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ تُوَقَّدُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ، أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مُحْمَرَةٍ عَيْنِيهِ وَانْتِفَاحِ أَوْدَاجِهِ؟»^(٢).

فَعَرَفَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَصْلِهِ وَنَتَائِجِهِ، أَصْلُهُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، حَرَارَةٌ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ تَنْتَفِخُ الْأَوْدَاجُ -يَعْنِي الْعُرُوقُ- وَيَحْمَرُّ

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٤٩٠).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٩)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، رقم (٢١٩١)، وأبو يعلى في المسند رقم (١١٠١)، والطبراني في المعجم الأوسط رقم (٣٨١٧)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٥٠٦)، والبيهقي في الشعب رقم (٧٩٣٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الوجه، وربما يَتَشَرُّ الشَّعْرُ وَيَقْفُ، ويجدُ الإنسان نفسه كأنه يغلي، فإذا غَضِبَ الإنسانُ على زوجته وطلَّقها في حالِ الغضبِ، يقولُ المؤلِّفُ: إِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ؛ لأنَّ الغَضْبَانَ له قولٌ مُعْتَبَرٌ؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ»^(١).

ومعنى ذلك أَنَّ حُكْمَهُ مُعْتَبَرٌ، وإلَّا لَمَا كَانَ لِلنَّهْيِ مَحَلٌّ، فالْحُكْمُ نافذٌ مع الغَضْبِ بِنَصِّ السُّنَّةِ، وقد حَكَمَ النبي ﷺ بين الزَّيْبِرِ وَرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي السَّقِيِّ، فقال الرَّجُلُ الْمَحْكُومُ عليه: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ يعني: حَكَمْتَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ، فغَضِبَ النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وقال: «يَا زَيْبِرُ: اسْقِ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ الْجَدْرَ، ثُمَّ أَرْسِلْهُ إِلَى جَارِكَ»^(٢) فهُنَا نَفَذَ الْحُكْمَ مع الغَضْبِ، فإذا نَفَذَ الْحُكْمَ مع الغَضْبِ وهو بين النَّاسِ فَالْحُكْمُ بين الإنسانِ وبين زوجته مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَيَقَعُ طَلَاقُ الْغَضْبَانِ.

وقوله: «وَمِنَ الْغَضْبَانِ» المؤلِّفُ أَطْلَقَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْغَضْبِ الشَّدِيدِ وَالْغَضْبِ الْخَفِيفِ، وقد ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْغَضْبَ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ:

الأولى: أَنْ يَصِلَ بِهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، وَرَبِّمَا يَصِلُ إِلَى الْإِغْمَاءِ، فَهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ، فيقولُ: أَنَا طَلَّقْتُهَا وَمَا أَدْرِي هَلْ أَنَا بِالسَّمَاءِ أَوْ بِالأَرْضِ؟ وهل أُمَامِي زَوْجَتِي أَوْ أُمِّي أَوْ جَدِّي أَوْ جَدَّتِي.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم (٧١٥٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم (١٧١٧)، من حديث أبي بكرة نفع بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، رقم (٢٣٥٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ، رقم (٢٣٥٧)، من حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) زاد المعاد (٥/ ١٩٥-١٩٦).

= الثانية: ابتداء الغضب لكن يَعْقِلُ ما يقول، ويُمكنُ أن يَمْنَعَ نفسه، فهذا يَقَعُ طَلَاقُهُ بالاتِّفَاق؛ لَأَنَّهُ صَدَرَ مِنْ شَخْصٍ يَعْقِلُهُ غَيْرَ مُغْلَقٍ عَلَيْهِ، وكثيرًا ما يكونُ الطَّلَاقُ في الغالبِ نَتِيجَةً لِلْغَضَبِ.

الثالثة: بَيْنَ بَيْنَ، كَأَنَّهُ يَدْرِي أَنَّهُ بِالْأَرْضِ، وَيَدْرِي أَنَّهُ يَنْطُقُ بِالطَّلَاقِ، لَكِنَّهُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، فَلِقُوَّةَ الْغَضَبِ عَجَزَ أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ» يعني الذي يَصْرَعُ النَّاسَ «وَأَتَمَّ الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»^(١) فهذا يدري ويعي ما يقول، وَأَنَّهُ يُخَاطَبُ امْرَأَتَهُ وَيَطْلُقُهَا، لَكِنَّ الْغَضَبَ سَيَطَرَ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ يَغْضِبُهُ غَضَبًا أَنْ يَطْلُقَ.

فهذا فيه خلافٌ بين أهل العلم، فمنهم مَنْ قال: إِنَّ طَلَاقَهُ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَهُ قَصْدًا صَاحِحًا، وَهُوَ يَشْعُرُ بِمَا يَقُولُ، وَيَعْلَمُ الْمَرْأَةَ الَّتِي أَوْقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقَ، فَلَا عُدْرَ لَهُ.

ومنهم مَنْ قال: إِنَّهُ لَا طَلَاقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا طَلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»^(٢) وهذا لَا شَكَّ أَنَّهُ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّ أَحَدًا أَكْرَهَهُ حَتَّى طَلَّقَ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الطَّلَاقُ غَيْرَ وَاقِعٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ^(٣) وَابْنِ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ (إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ فِي طَلَاقِ الْغَضْبَانِ)^(٤) وَذَكَرَ سِتَّةَ وَعِشْرِينَ وَجْهًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب، رقم (٢٦٠٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٦/٦)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق على غلط، رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٦)، والحاكم في المستدرک (١٩٨/٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) زاد المعاد (١٩٥/٥).

(٤) إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (ص: ٤٦-٦٨).

= تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ.

فالقول بعدم وقوع طلاق الغضبان نظرياً هو القول الرجح، لكن عملياً وتربوياً هل نقول بالفتوى به، أو نمنع الفتوى به إلا في حالات معينة نعرف فيها صدق الزوج؟
الجواب: الثاني؛ لأننا لو أطلقنا القول بأن طلاق الغضبان لا يقع لكثرة من يقول: أنا غضبت وطلقت، وهو لا يفرق بين الدرجة الأولى والدرجة الثانية فيقع التلاعب؛ ولهذا فإطلاق الفتوى بعدم وقوع الطلاق من الغضبان يؤدي إلى أن يتتابع الناس في الطلاق.

فإذا رأى الإنسان من الزوج أنه رجل مستقيم، لا يمكن أن يتهاون فحينئذ يتوجه القول بالفتوى أنه لا يقع الطلاق، وإذا رأى أنه متهاون يريد أن ترجع إليه زوجته بأي سبيل، فهنا ينبغي أن يفتى بوقوع الطلاق، وهذا من باب سياسة الخلق، والسياسة لها شأن عظيم في الشريعة الإسلامية حتى في الأمور الحسنة، فربما نمنع هذا الرجل من أكل هذا الطعام المعين وهو حلال؛ لأنه يضره، ولا نمنع الآخر؛ لأنه لا يضره.

ومن الإغلاق ما يكون من الموسوسين، فالموسوس يغلق عليه حتى إنه يطلق بدون قصد، حتى إن بعضهم -نسأل الله العافية- يقول: إني إذا فتحت الكتاب كأني أقول: امرأتي طالق، وإذا رفعت اللقمة إلى فمي كأني أقول: امرأتي طالق، وكل شيء يبدي له أن امرأته طالق.

فهذا لا شك أنه لا يقع طلاقه حتى لو طلق؛ لأن بعضهم إذا رأى الضيق العظيم قال: سأطلق وأستريح، ثم يطلق فهذا لا يقع طلاقه؛ لأنه بلا شك مغلق عليه، وهذا

وَوَكِيلُهُ كَهُوَ^[١]،

= مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِغْلَاقِ، فَالَّذِي يُبْتَلَى بِهِذَا الْوَسْوَاسِ، سِوَاءٍ فِي عِبَادَاتِهِ أَوْ فِي نِكَاحِهِ يَتَعَبُ تَعَبًا عَظِيمًا، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا شَكَ أَحَدُثَ أَوْ لَا؟ قَالَ: سَأُحَدِّثُ؛ لِيَتَيَقَّنَ، وَإِذَا شَكَ هَلْ نَوَى الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ مَا نَوَى؟ قَالَ: إِذَا أَنَا أَقْطَعُهَا وَأَنْوِي مِنْ جَدِيدٍ، ثُمَّ إِنْ نَوَى وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ شَكَ ثُمَّ قَطَعَهَا، وَقَالَ: أَنْوِي مِنْ جَدِيدٍ، وَهَكَذَا.

فَمَثَلُ هَذَا يَجِبُ أَنْ يُقْتَى بِأَنْ يُقَالَ لَهُ: لَوْ قَالَتْ لَكَ نَفْسُكَ: إِنَّكَ مَا نَوَيْتَ الصَّلَاةَ فَأَنْتَ نَائٍ، وَلَوْ قَالَتْ لَكَ نَفْسُكَ: إِنَّكَ مُحَدِّثٌ فَأَنْتَ غَيْرُ مُحَدِّثٍ، حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ هَذَا الْأَمْرُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُهُ تَصَرُّفًا لَاغِيًا، وَمِنْ ذَلِكَ الطَّلَاقُ، فَطَّلَاقُ الْمُوسُوسِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ، كَمَا لَوْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ طَلَّقَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِالْإِغْلَاقِ وَالْإِكْرَاهِ كَأَنَّ شَيْئًا يَغْصِبُهُ أَنْ يَقُولَ فَيَقُولَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَوَكِيلُهُ كَهُوَ» أَي: وَكَيْلُ الزَّوْجِ فِي الطَّلَاقِ كَالزَّوْجِ يَقُومُ مَقَامَهُ، لَكِنْ كَيْفَ قَالَ: «كَهُوَ» وَ«هُوَ» ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ لِلرَّفْعِ؟

هَذَا التَّعْبِيرُ جَائِزٌ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ، وَفِيهِ اسْتِعَارَةُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ لَضَمِيرِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْجَرِّ فِي مِثْلِ هَذَا هُوَ الْهَاءُ فَقَطْ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ، وَصَلْتُ إِلَيْهِ، لَكِنْ لَمَّا تَعَذَّرَ وُجُودُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مَعَ الْكَافِ فَإِنَّهُ يُسْتَعَارُ ضَمِيرُ الرَّفْعِ، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ قَدْ يَتَّصِلُ بِالْكَافِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَارَوْا مِنْ نَحْوِ: رَبُّهُ فَتَى نَزَرُ، كَذَا كَهَا، وَنَحْوُهُ أَتَى

لَكِنَّ الْأَكْثَرَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْكَافَ لَا تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ.

(١) أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ (ص: ٣٥).

وَيُطَلَّقُ وَاحِدَةً^١ وَمَتَى شَاءَ، إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ وَقْتًا وَعَدَدًا^٢،

= وقوله: «وَوَكِيلُهُ كَهْو» عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي الطَّلَاقِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فِي عَقْدِهِ جَازَ أَنْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فِي فُسْخِهِ، وَلِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّخْصِ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ عَمَلًا بَدَنِيًّا لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ بِهِ الشَّخْصُ نَفْسُهُ، فَيَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُوَكِّلَ شَخْصًا فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، فيقول له: وكلتك أن تطلق زوجتي، ولكن لا بُدَّ أَنْ يُعَيِّنَهَا إِذَا كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ زَوْجَةٍ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْفَرْعِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَصْلِ، فَمِثْلًا: لَا يَمْلِكُ الْوَكِيلُ أَنْ يَطْلُقَ الزَّوْجَةَ وَهِيَ حَائِضٌ، حَتَّى لو عَلِمْنَا أَنَّ زَوْجَهَا لَمْ يَأْتِهَا لَمُدَّةِ سَنَوَاتٍ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فَرَعٌ عَنِ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَوَكِيلُهُ كَهْو» لَكِنْ يَخْتَلَفُ عَنِ الزَّوْجِ فِي أَنَّ الْوَكِيلَ مُحَدَّدٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُطَلَّقُ وَاحِدَةً» يَعْنِي: أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِمَا قَيَّدَهُ بِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَ فَمَا لَهُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَطْ، فَلَا يُطَلَّقُ أَكْثَرَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ زَيْدٌ لَعَمْرِي: وَكَلِّتُكَ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِي، فَذَهَبَ الْوَكِيلُ وَقَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَمَا تَطْلُقِي؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ: طَلَّقِي ثَلَاثًا، وَالْوَكَاةُ مُطْلَقَةٌ، فَلَا يَمْلِكُ إِلَّا أَقَلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الطَّلَاقِ وَهُوَ وَاحِدَةٌ.

[٢] قوله: «وَمَتَى شَاءَ، إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ وَقْتًا وَعَدَدًا» أَي: يَطْلُقُ مَتَى شَاءَ، الْيَوْمَ أَوْ غَدًا، أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ، لَكِنْ بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ فِي حَيْضٍ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ الزَّوْجُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ وَهُوَ الْأَصْلُ، فَالْفَرْعُ كَذَلِكَ لَا يَمْلِكُ، فَيَطْلُقُ مَتَى شَاءَ إِلَّا إِذَا قَالَ: لَا تَطْلُقِيهَا إِلَّا فِي هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ أَنْتِ وَكَيْلِي فِي

= طلاق امرأتي في هذا الشهر، فإنه لا يطلّق إذا خرّج الوقت.

فلو قال: أنت وكيلي في طلاق زوجتي في عشر ذي الحجة فطلّقها في آخر ذي القعدة فما يقع؛ لأنه حدّد له الوقت، ولو قال: أنت وكيلي في طلاق امرأتي في شهر محرم فطلّقها في شهر ربيع فما يقع؛ وذلك لأنّ تصرّف الوكيل مبنيّ على إذن الموكل، وإذا كان مبنيّاً على إذن الموكل تقيّد بما أُذن له فيه، وهذه قاعدة مهمّة في كلّ الوكالات، سواء في الطلاق أو النكاح، أو البيع أو الشراء، أو التأجير، أو غير ذلك.

فإذا قيل: لماذا تُفرّقون بين الوقت والعدد؟ ففي العدد تقولون: واحدة، وفي الوقت: متى شاء، فلماذا لا تقولون: الوقت في حينه، فإن طلق في حين التوكيل، وإلا فلا يطلّق؟

نقول: الفرق أن العدد يصدّق فيه الطلاق بواحدة، فالزائد غير مأذون فيه، أمّا مسألة الزمن فالفعل غير مُقيّد، ما قال: اليوم، أو غداً، أو بعد شهر، أو بعد سنة. ويقول الوكيل: طلّقت زوجة موكلي فلان، أو يقول: أنت طالق بوكالتي عن زوجك.

فإن قال قائل: ما الدّاعي للتوكيل؟

فالجواب: ربّما يكون الإنسان سيغيّب، والطلاق -مثلاً- يكون بعد شهر أو شهرين، فيتأخّر في الأمر، أو ربّما أنّه لا يحبّ أنّه يُجاهاها بالطلاق.

فإذا رجّع الزوج فإن كان قبل أن يطلّق الوكيل انفسخت الوكالة؛ لأنّ له أن يفسخ، وإن كان بعد أن طلق فقد مضى الطلاق.

وَأَمْرًا أَنَّهُ كَوَكِيلِهِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا^[١].

= وإذا فَسَخَ الْوَكَاةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَ الْوَكِيلُ، وَالْوَكِيلُ لَمْ يَعْلَمْ وَطَلَّقَ، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ وَقَعَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بَنَى عَلَى أَصْلٍ لَمْ يَثْبُتْ زَوَالُهُ؟
فِي هَذَا رَأْيَانٍ لِلْعُلَمَاءِ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا عَزَلَهُ -وإنْ لَمْ يَعْلَمْ- اَنْعَزَلَ، فَإِذَا طَلَّقَ طَلَّقَ وَهُوَ غَيْرُ وَكِيلٍ، فَلَا يَقَعُ طَلَّاقُهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَزْلِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ بَنَى عَلَى أَصْلٍ -وَهُوَ التَّوَكُّلُ- لَمْ يَثْبُتْ زَوَالُهُ.

وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ بَفَسْخِهِ الْوَكَاةَ زَالَ مِلْكُ الْوَكِيلِ أَنْ يَطْلُقَ، لَكِنْ لَوْ ادَّعَى بَعْدَ أَنْ طَلَّقَ الْوَكِيلُ أَنَّهُ عَزَلَهُ قَبْلَ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ؛ وَلِهَذَا إِذَا عَزَلَ الْوَكِيلَ فَلَا بُدَّ أَنْ يُشْهَدَ؛ حَتَّى لَا يُنْكِرَ أَهْلُ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانُوا يُرِيدُونَ فِرَاقَ الزَّوْجِ.

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ آخَرَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَيُطْلَقُ» أَي: يَطْلُقُ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمْرًا أَنَّهُ كَوَكِيلِهِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا» أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ امْرَأَتُهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا؛ وَهَذِهِ أَغْرَبُ مِنَ الْأُولَى، فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: وَكَتَلْتُكَ أَنْ تَطْلُقِي نَفْسَكَ؛ لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ كَمَا يَتَصَرَّفُ الْوَكِيلُ، فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا، كَمَا خَيْرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نِسَاءَهُ بَيْنَ أَنْ يَبْقَيْنَ مَعَهُ أَوْ يُفَارِقَهُنَّ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ، بَابُ الْغُرْفَةِ وَالْعُلْيَةِ الْمَشْرِفَةِ، رَقْم (٢٤٦٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ بَيَانِ أَنْ تَخْيِرَهُ امْرَأَتُهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، رَقْم (١٤٧٥)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكما أن للإنسان أن يُخَيَّرَ امرأته بين الطلاق وبين بقاء النكاح فإن هذا مثله؛ لأنه جعل الأمر بيدها بواسطة الوكالة، فالمذهب أنه يملك أن يوكل زوجته في طلاق نفسها^(١)، وتوكيل المرأة في طلاق نفسها مع أنها لا تملكه مُسْتَنَى من قولهم في (باب الوكالة): «وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ صَحَّ أَنْ يُوَكَّلَ وَيَتَوَكَّلَ فِيهِ» إِلَّا فِي مَسَائِلَ عَدُّوْهَا، منها هذه المسألة، أنه يجوز توكيل المرأة في الطلاق وهي لا تملك الطلاق.

وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم سلفاً وخلفاً، فَمَنَعَ منها أهل الظاهر^(٢) وجماعة من السلف والخلف، وقالوا: ما يمكن أن يكون الطلاق بيد الزوجة بالوكالة؛ لأن الزوجة تختلف عن الأجنبية بأنها سريعة العاطفة والتأثر ولا تروى في الأمور، فلو يأتيها أدنى شيء من زوجها قالت: طَلَّقْتُ نفسي بالوكالة؛ ولهذا وصفها النبي ﷺ فقال: «لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَيْهَا الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»^(٣) بخلاف وكيل الزوج.

فعلى هذا: لا يصح أن يوكل زوجته في طلاق نفسها؛ وبناءً على هذا الرأي قالوا: لو علّق طلاقها على فعلٍ لها لم يقع الطلاق، مثل أن يقول: لو فعلت كذا فأنت طالق، ففعلت، فإنها لا تطلق؛ لأنها ما عندها تروى، ولو جاءها أدنى شيء قالت: الحمد لله سأطلق، سأفعل هذا الفعل من أجل أن أطلق.

(١) المغني (٧/١٩٧)، وكشاف القناع (١٢/١٩٤).

(٢) المحلى (١٠/١١٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب كفران العشير، رقم (٢٩)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض

على النبي ﷺ في صلاة الكسوف، رقم (٩٠٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَصْلٌ

إِذَا طَلَّقَهَا^[١] مَرَّةً^[٢] فِي طَهْرٍ^[٣] لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ^[٤]، وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^[٥]
فَهُوَ سُنَّةٌ^[٦]،

= فحتى على القولِ بالجواز - كما هو المذهب - لا ينبغي للإنسان أن يؤكّل امرأته في طلاقِ نفسها أبداً؛ لأنها كما علّل المانعونَ ضَعِيفَةُ التَّفْكِيرِ، سَرِيعَةُ التَّأَثُّرِ والعاطِفَةِ، فكلُّ هذه الأسبابِ توجبُ أن يتوقّفَ الإنسانُ في توكيلها.

[١] هذا الفصلُ ذَكَرَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ أَحْكَاماً مُهِمَّةً وَهِيَ الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ وَالطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا طَلَّقَهَا» ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَرَّةً» يَعْنِي طَلَقَتْ وَاحِدَةً، بِأَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ وَاحِدَةً، أَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَسَكَتَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِعَدَدٍ فَإِنَّ الْمُطْلَقَ يَصْدُقُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: أَكْرِمَ زَيْدًا، فَأَكْرَمَهُ مَرَّةً، امْتَثَلْ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يُكْرَّرَ، فَقَوْلُهُ: «مَرَّةً» هَذَا قَيْدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «فِي طَهْرٍ» هَذَا قَيْدٌ ثَانٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ» هَذَا قَيْدٌ ثَالِثٌ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا» هَذَا هُوَ الْقَيْدُ الرَّابِعُ، يَعْنِي لَمْ يُلْحَقْهَا بِطَّلَاقٍ آخَرَ.

[٦] قَوْلُهُ: «فَهُوَ سُنَّةٌ» يَعْنِي: هَذَا الطَّلَاقُ هُوَ طَّلَاقُ السُّنَّةِ، وَهُوَ مَا جَمَعَ أَرْبَعَةً قُبُودٍ: أَنْ يَكُونَ مَرَّةً، وَفِي طَهْرٍ، وَلَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ، وَلَمْ يُلْحَقْهَا بِطَلَقٍ أُخَرَى.

= فخرَجَ بقوله: «مَرَّةً» ما لو طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ، بأن قال: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ، أو أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ، أو أَنْتِ طَالِقٌ مَرَّتَيْنِ، أو أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ، فهذا ليس بِسُنَّةٍ؛ لِأَنَّهُ ما طَلَّقَهَا مَرَّةً بل طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ.

وخرَجَ بقوله: «فِي طَهْرٍ» ما لو طَلَّقَهَا فِي حَيْضٍ أو فِي نِفَاسٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ سُنَّةٍ، وَسِيَّاقِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بَيَانُ ذَلِكَ.

وقوله: «فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ» خَرَجَ بِهِ ما إِذَا طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ طَلَاقَ بَدْعَةٍ، حَتَّى وَلَوْ طَالَ زَمَنُ الطَّهْرِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ طَهَّرَتْ أَمْرَاتُهُ مِنَ النِّفَاسِ وَجَامَعَهَا وَهِيَ تُرْضِعُ، وَالْعَادَةُ أَنَّ الَّتِي تُرْضِعُ لَا تَحِيضُ إِلَّا إِذَا فَطَمَتِ الصَّبِيَّ، يَعْنِي بَعْدَ سِتِّينَ تَقْرِيْبًا، فَلَوْ طَلَّقَ خِلَالَ مُدَّةِ السَّتِّينِ لَصَارَ طَلَاقُ بَدْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ، إِذَا: يَنْتَظِرُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْحَيْضُ وَتَطْهَرُ.

وقوله: «وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا» فَإِنْ أَحَقَّهَا بِطَلْقٍ أُخْرَى فَهُوَ بَدْعَةٌ، فَمَثَلًا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَشَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أو ثَلَاثَةٍ أو عَشْرَةِ أَيَّامٍ، قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، نَقُولُ: هَذَا الطَّلَاقُ بَدْعَةٌ وَلَيْسَ طَلَاقٌ سُنَّةٌ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْنَبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] فَفَسَّرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْعِدَّةَ بِأَنْ يَطْلُقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ ^(١).

وقوله: «فِي طَهْرٍ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، أَمَّا مَنْ لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَطْلُقَهَا حَتَّى فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ طَهْرٌ وَحَيْضٌ؛ لِأَنَّ الَّتِي لَا تَحِيضُ مِنْ حِينٍ يَطْلُقُهَا تَبْدَأُ فِي الْعِدَّةِ؛ حَيْثُ إِنَّ عِدَّتَهَا بِالْأَشْهُرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب «وَيُؤَوَّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ»، رقم (٥٣٣٢)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض، رقم (١٤٧١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَتَحْرُمُ الثَّلَاثُ إِذَا^[١].

= وَيُسْتَنَى مِنْ قَوْلِنَا: «فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ» إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَجَامَعَهَا وَطَلَّقَهَا بَعْدَ الْجَمَاعِ، فَالطَّلَاقُ طَلَاقُ سُنَّةٍ وَلَيْسَ طَلَاقُ بِدْعَةٍ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَضَافَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ قِيدًا خَامِسًا لَكَانَ أَوْلَى، فَيَقُولُ: «فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَمْلُهَا» لِأَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا جَازَ طَلَاقُهَا، وَلَوْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُطْلَقًا لِلْعِدَّةِ؛ حَيْثُ إِنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ بَوَاضِعِ الْحَمْلِ.

فَصَارَتِ الْقِيُودُ خَمْسَةً: الْأَوَّلُ: يَطْلُقُهَا مَرَّةً، فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَمْلُهَا، وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، فَهَذَا هُوَ السُّنَّةُ، فَإِذَا طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ فَبِدْعَةٍ، أَوْ فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ فَبِدْعَةٍ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَمْلُهَا فَبِدْعَةٍ، أَوْ أَحَقَّهَا بِطَلْقٍ أُخْرَى فَبِدْعَةٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «فَتَحْرُمُ الثَّلَاثُ إِذَا» يَعْنِي: فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثًا، فَقَامَ الرَّسُولُ ﷺ فَقَالَ: «أَيَلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟!» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ^(١)!

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الاسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ فِي الطَّلَاقِ فُسْحَةً لِلْإِنْسَانِ، وَإِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فَكَأَنَّهُ تَعَجَّلَ مَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ فُسْحَةً، فَيَكُونُ مُضَادًّا لِحُكْمِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلَزَمَهُمْ بِهِذِهِ الثَّلَاثِ عُقُوبَةً لَهُمْ^(٢)،

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الثَّلَاثِ الْمَجْمُوعَةِ وَمَا فِيهِ مِنَ التَّغْلِيظِ، رَقْمُ (٣٤٠١)، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ لُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٦٢/٩): «رَجَالُهُ ثَقَاتٌ، لَكِنْ مُحَمَّدُ بْنُ لُبَيْدٍ وَلَدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنْهُ سَمَاعٌ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ فَلَأَجْلِ الرُّوْيَةِ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ طَلَاقِ الثَّلَاثِ، رَقْمُ (١٤٧٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= والعقوبة لا تكون على فعلٍ شيءٍ مُباح؛ ولقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين سئل عَمَّنْ طَلَّقَ زوجته ثلاثاً، قال: «لو اتَّقَى اللهَ لَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا»^(١) فدلَّ هذا على التَّحريمِ، وهذا هو القولُ الصَّحيحُ، أنَّ إيقاعَ الثلاثِ جُمْلَةً واحدةً مُحَرَّمٌ.

وذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى أنَّ الطَّلَاقَ الثلاثَ ليس مُحَرَّمًا، وأنَّه جائزٌ، وهذا مذهبُ الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ^(٢)، وقال: إِنَّ الدَّلِيلَ على عدمِ التَّحريمِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَضَاهُ، ولو كان حَرَامًا لم يُمَضَّهِ؛ لأنَّ الحَرَامَ لا يَجُوزُ إِمضَاؤُهُ؛ إذ إنَّ إِمضَاءَ الحَرَامِ مِنَ الْمُضَادَّةِ لله؛ لأنَّ اللهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا فَإِنَّهُ يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ اجْتِنَابَهُ، فَإِذَا تَفَضَّنَاهُ وَقَعْنَا فِيهِ.

وأجابَ عن حديث: «أَيَلْعَبُ بِكِتَابِ اللهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟!»^(٣) بأنَّه ضَعِيفٌ. ولكن لعلَّ الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ ما بَلَغَهُ الحديثُ على وجهِ يَصَحُّ.

والصَّوابُ: أنَّ الحديثَ أَقْلُ أحوالِهِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وقد صَحَّحَهُ جماعةٌ من أهلِ العلمِ، ثم إنَّ الأدِلَّةَ التي ذَكَرْنَاهَا واضحةٌ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، رقم (٢١٩٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ينطلق أحدكم، فيركب الحموقة، ثم يقول: يا ابن عباس، يا ابن عباس، وإن الله قال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾، وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجًا».

وأخرج مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (٣/١٤٧١)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «وأما أنت طلقته ثلاثاً، فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك، وبانت منك».

(٢) الحاوي للماوردي (١٠/١١٧).

(٣) أخرجه النسائي: كتاب الطلاق، باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ، رقم (٣٤٠١)، من حديث محمود بن لبيد الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحافظ في فتح الباري (٩/٣٦٢): «رجالها ثقات، لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي ﷺ، ولم يثبت له منه سماع، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية».

= وأما قوله: إِنَّهُ لو كان حَرَامًا ما أمضاه عُمَرُ، فنقول: ما أمضاه رَضًا به، ولكن عُقوبةً لفاعِلِهِ؛ ولهذا قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين إِمضائه: إِنَّ النَّاسَ قد تَعَجَّلُوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناةٌ، فلو أمضيناهُ عليهم فأَمْضَاهُ عليهم^(١).

فإن قال قائل: إِنَّ اللهَ قد أَجَارَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ في القرآنِ فقال: ﴿أَطْلُقْ مَرَّتَانِ﴾، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠]، والطَّلُقةُ الثَّلَاثَةُ تَبِينُ بها، فما الجواب؟

الجواب: أَنَّ الطَّلَاقَ الذي ذَكَرَهُ اللهُ طَلَاقٌ مُتَعاقِبٌ، ولو قلنا بأنَّ الطَّلُقةَ الثَّلَاثَةَ لا تَقَعُ لم يَصَحَّ، فالطَّلَاقُ مَرَّتَانِ، يَطْلُقُ وَيُراجِعُ، ويَطْلُقُ وَيُراجِعُ، ويَطْلُقُ الثَّلَاثَةَ، وحيثُ لا تَحِلُّ له إِلَّا بعدَ زَوْجٍ، وهذه الصُّورةُ الطَّلُقةُ الثَّلَاثَةُ فيها مُباحةٌ بالاتِّفاقِ، ولم يقل أحدٌ من العلماء: إِنَّها حَرَامٌ، بل كُلُّهم مُجمِعونَ على أَنَّها مُباحةٌ وليست حَرَامًا.

وقوله: «وَتَحَرُّمُ الثَّلَاثُ إِذَا» تَرَكَ المَوْلُفُ مَرَحَلَةً بينَ مَرَحَلَتَيْنِ وهما الشَّتَانِ، فَبَيَّنَ أَنَّ الواحدةَ مِنَ السَّنَةِ، وَأَنَّ الثَّلَاثَ حَرَامٌ، فما حُكْمُ الشَّتَيْنِ؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّها حَرَامٌ^(٢)، وقال الفقهاء: إِنَّها مَكْرُوهَةٌ وليست حَرَامًا، فالكلُّ يقول: إِنَّها مَنهِيٌّ عنها، إِمَّا نَهْيٌ كَرَاهِيَّةٍ، وإِمَّا نَهْيٌ تَحْرِيمٍ، والأقربُ أَنَّها لِلتَّحْرِيمِ؛ لأنَّ فيها تَعَجُّلاً لِلبَيِّنَةِ، وقد جَعَلَ اللهُ لكَ فَرْجًا ومَحْرَجًا.

وما دُمنا اتَّفَقْنَا على أَنَّ هذا طَلَاقٌ بِدْعَةٍ، فلماذا لا تكونُ بِدْعَةً مُحَرَّمَةً؟!

فالصَّوابُ: ما ذَهَبَ إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الطَّلَقَتَيْنِ حَرَامٌ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ٨٠).

= لا تَنْفُذَانِ، وما تَنْفُذُ إِلَّا واحدةٌ فقط، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ولو طَلَّقَ ثَلَاثًا فهل يَقَعُ، أو يَقَعُ واحدةً، أو لا يَقَعُ إطلاقًا؟

في هذا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: قولانِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وقولٌ لِلرَّافِضَةِ، فالرَّافِضَةُ قالوا: لا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) وطلاقُ الثلاثِ ليس عليه أمرُ الله ورسوله ﷺ فيكونُ مَرْدُودًا لا غِيَا.

ولا شكَّ أَنَّ قولَهُم واستدلالَهُم بهذا الحديثِ قَوِيٌّ، لولا أَنَّهُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ على عهدِ النَّبِيِّ ﷺ وأبي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلافةِ عُمَرَ واحدةً^(٢)، فيقالُ: إِنَّ قولَهُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» يُسْتَنَى مِنْهُ الطَّلَاقُ، فالطَّلَاقُ ثَبَتَ السُّنَّةُ أَنَّ الثَّلَاثَ يَقَعُ واحدةً. وأما قولاً أَهْلِ السُّنَّةِ:

فالأوَّلُ: أَنَّ الثَّلَاثَ تَقَعُ ثَلَاثًا، وتَبَيَّنُ به المرأةُ، وهذا هو الذي عليه جُمهُورُ الأُمَّةِ والأئِمَّةِ، فإذا قال: أَنْتِ طالقٌ ثَلَاثًا بَأَنْتِ مِنْهُ، وإذا قال: أَنْتِ طالقٌ، أَنْتِ طالقٌ، أَنْتِ طالقٌ، بَأَنْتِ مِنْهُ، فَتَقَعُ الثَّلَاثُ ثَلَاثًا، سواءً بِكَلِمَةٍ واحدةٍ أو بِأَكْثَرِ. الثاني: وقال به بعضُ العُلَمَاءِ، وهم قَلِيلُونَ، لكنَّ قولَهُم حَقٌّ: إِنَّهُ يَقَعُ واحدةً، وهذا اخْتِيارُ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ ودَلِيلُ ذَلِكَ الْقُرْآنُ والسُّنَّةُ.

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٦٩/٣)، ووصله مسلم: كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) مجموع الفتاوى (٣٣/٨-٩).

= أَمَّا الْقُرْآنُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وَالطَّلَاقُ الثَّانِي يَقَعُ لغيرِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَبْدَأُ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ، وَالطَّلَاقُ الثَّانِي لَا يُغَيِّرُ الْعِدَّةَ، فَيَكُونُ طَلَاقًا لغيرِ عِدَّةٍ، فَيَكُونُ مَرْدودًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

أَمَّا دَلَالَةُ السُّنَّةِ: فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ ذَلِكَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَى النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ»^(٢).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِمْضَاءَ الثَّلَاثِ مِنْ اجْتِهَادَاتِ عُمَرَ، وَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ سِيَاسَةً، لَا أَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُلْزِمَ النَّاسُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ كَفُّوا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، يَهُونُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَهَا مَرَّةً أُخْرَى، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قَالَهَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُهَا، بَلْ يَتَرَيِّثُ؛ فَلِهَذَا كَانَ مِنْ سِيَاسَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ أُلْزِمَ النَّاسُ بِمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ.

وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ^(٣) -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وَقَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ النِّجْشِ، (٣/ ٦٩)، وَوَصَلَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، رَقْم (١٧١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ طَّلَاقِ الثَّلَاثِ، رَقْم (١٤٧٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) (المختارات الجلية [المطبوع ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي] [١٢/ ١٧٣]).

وَإِنْ طَلَّقَ^[١] مَنْ دَخَلَ بِهَا^[٢] فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ^[٣] فَبِدْعَةٍ^[٤].....

= إنَّ شيخَ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ ساقَ على هذا أدلَّةٌ لا يَسُوعُ لِمَنْ تَأَمَّلَهَا أَنْ يَقُولَ بخلافِهِ، وهذا القولُ هو الصَّوابُ.

وقد صرَّحَ شيخُ الإسلامِ بأنَّه لا فَرْقَ بين أن يقولَ: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، أو أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ^(١)، وما ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللهُ هو مُقتضى قولِ الفُقهَاءِ في هذه المسألة؛ لأنَّ الذين قالوا: إِنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثًا قالوا: إِنَّهُ في عَهْدِ الرَّسُولِ كان الواحدُ منهم يُكْرِّرُ أنتِ طالقٌ، توكيداً لا تَأْسِيسًا؛ لأنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ الثَّلَاثَ حَرَامٌ، فلا يُمَكِّنُ أَنْ يقولوها، لكنْ بعد ذلك قَلَّ خَوْفُ النَّاسِ فصاروا يقولونها تَأْسِيسًا لا توكيداً، وقولُهم هذا يَدُلُّ على أَنَّ الخلافَ شاملٌ لقوله: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، أو أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ طَلَّقَ» يعني: الزَّوجُ.

[٢] قوله: «مَنْ دَخَلَ بِهَا» لو قال المؤلفُ: مَنْ لَزِمَتْهَا عِدَّةٌ، لكان أَعَمَّ؛ لأنَّ المرأةَ تَلْزِمُهَا العِدَّةُ إذا دَخَلَ بِهَا، يعني جامعَها أو خلا بها، أو مَسَّها بشهوةٍ، أو قَبَّلَهَا، على حسبِ ما سَبَقَ في (بابِ الصَّدَاقِ).

[٣] قوله: «فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ» أي: إذا طَلَّقَ مَنْ لَهَا عِدَّةٌ بدُخُولِ أو خُلُوةٍ ولم يَسْتَبِنْ حَمْلُهَا في حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ.

[٤] قوله: «فَبِدْعَةٍ» أي: فهو طَلَّاقٌ بدعةٍ.

وهل هو مُحَرَّمٌ أو غيرُ مُحَرَّمٍ؟

= الجواب: مُحَرَّمٌ، والدليل على تحريمه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] ﴿فَطَلَقُوهُنَّ﴾ فعلٌ أمرٌ، و﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ يحتمل أن تكون اللام للتوقيت، ويحتمل أن تكون للتعليل، ولكن كونها للتوقيت أظهر؛ لأنَّ العدة فرعٌ عن الطلاق وليست سبباً له، كقوله: ﴿أَقِرَّ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] مع أن هذه أوضح في كونها للتعليل؛ لأنَّ الوقت في الصلاة وقتٌ وسببٌ، أمَّا هذه فإنه وقتٌ مجرَّدٌ، ويُؤيِّد ذلك القراءة الأخرى، لكنها ليست سبعيةً: (فَطَلَقُوهُنَّ فِي قُبْلِ عِدَّتِهِنَّ) ^(١) أي: في استقبالها.

فدلَّ هذا على أنَّ اللام للتوقيت، يعني للظرفية.

وقوله تعالى: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي: المتيقنة، التي تعرف أنها في عدة حملٍ، أو حيضٍ، وأنها ابتدأت بها من حين الطلاق، وأنَّ عدتها بالحمل أو بالأقراء.

فإذا طلقها أثناء الحيض لم يطلقها للعدة؛ لأنَّ الحيضة التي يقع فيها الطلاق ما تحسب، فحيثُ ما تبتدئ العدة بالطلاق في هذه الحال، فما يكون مطلقاً للعدة.

وإذا طلقها في طهر جامعها فيه ولم يتبين حملها فإنها لا تدري، هل تكون عدتها بالأقراء أو بالحمل؟ فتبقى متحيرة فلا يكون مطلقاً لعدة متيقنة؛ لأنه إذا طلقها في طهر جامعها فيه، فإن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل، وإن كانت حائلاً فعدتها ثلاثة قروء.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (١٤٧١/١٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ فِي قُبْلِ عِدَّتِهِنَّ)».

لكن: هل تعلم أو لا تعلم؟

الجواب: إذا كان جامعها بعد الحيض فلا تعلم؛ لأنه ربما أتت حاملًا بهذا الجماع، بخلاف ما إذا طلقها في طهر لم يجامعها فيه فإنها تتيقن أن عدتها بالأقراء لا بالحمل، وإذا تيقنت أن عدتها بالأقراء فيكون مطلقًا للعدة.

فوجه الدلالة على أن الطلاق يحرم مع الحيض، أو الطهر الذي جامعها فيه الأمر في قوله: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، والأمر للوجوب لا سيما أنه أعقبه بقوله: ﴿وَأَحْصُوا أَلْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾، وقال: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ كل هذا مما يؤكد أن الأمر للوجوب.

والدليل من السنة أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته وهي حائض، فبلغ ذلك النبي ﷺ فتغيظ، أي: لحقه الغيظ بسبب ما حصل من ابن عمر رضي الله عنهما وقال لعمر رضي الله عنه: «مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق، فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»^(١).

ووجه التحريم أن الرسول ﷺ تغيظ، وأمر عمر رضي الله عنه أن يأمر ابنه بمراجعته. إذا: إذا أراد أحد أن يطلق فيجب أن يسأله فنقول: هل امرأتك حامل؟ فإن قال: نعم، قلنا: طلق ولا حرج، فإن قال: إنها غير حامل، سألناه: هل هي حائض أو طاهر؟ فإن قال: حائض، نقول: لا تطلق وانتظر حتى تطهر، ولا تأتها، ثم طلق، وإن قال: طاهر،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيْ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾،

رقم (٥٢٥١)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (١٤٧١)، من حديث

ابن عمر رضي الله عنهما.

= نَسَأَلُهُ: هل جَامَعَهَا أو لم يُجَامِعْهَا؟ فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ جَامَعَهَا، قُلْنَا: لا تَطْلُقْ وانتَظِرْ حتى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا، أو تَحِيضُ، وبعد الحِيضِ طَلَّقْ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ لم يُجَامِعْهَا، قُلْنَا: لا بَأْسَ أَنْ تَطْلُقَ، فيجِبُ التَّفْصِيلُ فيه.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لماذا نستفسر؟ ولا نحمل الأمر على الوجه الصحيح الجائز؟

نَقُولُ: لِأَنَّ النَّاسَ يَجْهَلُونَ الْأَحْكَامَ؛ فَلهَذَا لا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ، مِثْلُ مَا لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَاتَ شَخْصٌ عَنْ بِنْتٍ وَأَخٍ وَعَمِّ شَقِيقٍ، فَهنا يَجِبُ أَنْ تَسْتَفْصِلَ عَنِ الْأَخِ، فَإِذَا قَالَ: هُوَ أَخٌ مِنْ أُمِّ فَالْباقِي بعد فَرَضِ الْبِنْتِ لِلْعَمِّ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ أَخٌ شَقِيقٌ أو لِأَبٍ فَالْباقِي بعد فَرَضِ الْبِنْتِ لِلْأَخِ، فَالْشَيْءُ الَّذِي فِيهِ احْتِمَالٌ كَبِيرٌ يُسْتَفْصَلُ عَنْهُ، حَتَّى لَا يَبْقَى الْإِنْسَانُ فِي حَرَجٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ فِي الْحِيضِ؟

قُلْنَا: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا حَاضَتْ امْرَأَتُهُ وَمُنِعَ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي قَلْبِهِ الْمَحَبَّةُ وَالْمِيلُ لَهَا، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي تَكْرَهُ الْمُبَاشَرَةَ فِي حَالِ الْحِيضِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ يَأْتِيهَا ضِيقٌ إِذَا حَاضَتْ، فَتَكْرَهُ الزَّوْجَ، وَتَكْرَهُ قُرْبَانَهُ، فَإِذَا طَلَّقَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ قَدْ طَلَّقَ عَنْ كَرَاهَةٍ، وَرَبَّمَا لَوْ كَانَتْ طَاهِرًا يَسْتَمْتِعُ بِهَا لِأَحَبِّهَا وَلَمْ يَطْلُقْهَا؛ فَلهَذَا كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَنْرُكَّهَا حَتَّى تَطْهَرَ.

الثَّانِي: إِذَا طَلَّقَهَا فِي هَذِهِ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهَا لَا تُحْسَبُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ كَامِلَةٍ غَيْرِ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَ فِيهَا، وَحِينَئِذٍ يَضُرُّهَا بِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا.

يَقَعُ^[١]

= وقوله: «بِدْعَةٍ» يعني أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، وهنا نُنبِّهُ أَنَّ الفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَا يُطْلِقُونَ البِدْعَةَ عَلَى مِثْلِ هَذَا، فَالْبِدْعَةُ تُطْلَقُ عَلَى عِبَادَةٍ لَمْ تُشْرَعْ، أَوْ عَلَى وَصْفٍ زَائِدٍ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ أَوْ فِي أُمُورٍ عَقْدِيَّةٍ، هَذَا هُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ البِدْعَةُ غَالِبًا.

وَأَمَّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى بِدْعَةً، فَتَجِدُهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا حَرَامٌ، هَذَا مَكْرُوهٌ، أَمَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، فَهَذَا نَادِرٌ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَصَفُوهَا بِالْبِدْعَةِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا طَلَّقَهَا فِي حَيْضٍ فَهُوَ بِدْعَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا الْيَقُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَقَعُ» يعني: أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ حَتَّى فِي الْحَالِ الَّتِي يَحْرُمُ فِيهَا، وَالِدَّلِيلُ:

أَوَّلًا: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ الْخَبْرُ قَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» وَالْمُرَاجَعَةُ مَا تَكُونُ إِلَّا فِرْعَا عَنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُرَاجَعَةَ مَعَ غَيْرِ الطَّلَاقِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ وَاقِعًا.

ثَانِيًا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»، وَلَوْ كَانَتِ الطَّلَاقُ غَيْرَ وَاقِعَةٍ لَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقَعْ، سَوَاءٌ رَاجَعَ أَمْ لَمْ يُرَاجَعْ فَالطَّلَاقُ غَيْرُ تَامٍّ، فَكَوْنُهُ يُلْزِمُهُ وَيَقُولُ: رَاجِعْ، لَا دَاعِيَ لَهُ، بَلْ يَقُولُ: أَخْبِرْهُ بِأَنْ طَلَّاقَهُ لَمْ يَقَعْ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: «أَنَّهَا حُسِبَتْ مِنْ طَلَّاقِهَا»^(١) وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَعْ مَا حُسِبَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق، رقم (٥٢٥٣)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض، رقم (١٤٧١/٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= من الطلاق، فحُسْبَانُهُ من الطلاقِ دَلِيلٌ على الوقوع.

رابعاً: عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ولم يُفَصِّلِ اللهُ عَزَّجَلَّ هل وَقَعَ فِي حَيْضٍ، أو فِي طَهْرٍ جَامِعَهَا فِيهِ، أو لا، فَأَثْبَتَ اللهُ تَعَالَى وَقُوعَ الطَّلَاقِ، وَأَنَّ الْعَدَّةَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فِيهِ مَرَّتَانٍ، فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وهذا هو مذهبُ الأئمةِ الأربعة^(١)، أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رَحِمَهُمُ اللهُ وَعَلَيْهِ جُمُهورُ الأُمَّةِ.

وَدَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَاسْتَدَلُّوا بِالتَّالِي:

أولاً: حَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً^(٢)، فَقَالُوا: يَعْنِي: مَا اعْتَبَرْتُ شَيْئاً.

ثانياً: قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣) وَالطَّلَاقُ لغيرِ الْعَدَّةِ عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فَيَكُونُ مَرْدُوداً، وَلَوْ أَمْضَيْنَا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ لَكُنَّا مُضَادِّينَ لِهَيْئَةِ وَرَسُولِهِ ﷺ فِي الْحُكْمِ، فَاللهُ يَقُولُ: لَا تَفْعَلْ، وَنَحْنُ نَقُولُ: نَفْعَلْ وَنُضَيِّقُ!!

(١) المبسوط للسرخسي (٥٧/٦)، والتفريع لابن الجلاب (٣/٢)، والحاوي للماوردي (١١٥/١٠)، والمغني (٣٢٧/١٠).

(٢) أخرجه أحمد (٨٠/٢)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة، رقم (٢١٨٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٦٩/٣)، ووصله مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

فأوردوا عليهم أَنَّ الظَّهَارَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوْرٌ، وَهُوَ حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، وَمَعَ ذَلِكَ يَمْضِي، وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ، وَيُقَالُ لِلْمُظَاهِرِ: لَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ، فَالطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ مِثْلُهُ مُنْكَرٌ وَزَوْرٌ، فَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ، وَنَقُولُ لِلرَّجُلِ: حُسِبَتْ عَلَيْكَ.

أَجَابُوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الظَّهَارَ لَا يَقَعُ إِلَّا مُنْكَرًا، كَالزَّنا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ مَعَ أَنَّهُ مُنْكَرٌ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنْكَرًا وَيَكُونُ مُبَاحًا، فَإِذَا فُعِلَ عَلَى وَجْهِ الْإِبَاحَةِ فَقَدْ فُعِلَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَإِذَا فُعِلَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِبَاحَةِ فَقَدْ فُعِلَ عَلَى غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، وَيَكُونُ لَهُ حَالَانِ:

حَالٌ مُوَافِقَةٌ لِلشَّرْعِ وَحَالٌ مُخَالِفَةٌ، فَإِنْ فُعِلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَوْافِقِ فَهُوَ نَافِذٌ، وَإِنْ فُعِلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخَالِفِ فَهُوَ غَيْرُ نَافِذٍ، أَمَّا مَا لَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ إِطْلَاقًا فَإِنَّهُ يُرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا رَتَّبَهُ الشَّرْعُ عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِهِ، فَاَنْفَكُوا عَنْ هَذَا الْإِيرَادِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِرَدِّهَا، وَإِذَا قُلْنَا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ وَحُسِبَتْ عَلَيْهِ طَلْقَةٌ فَإِنَّ الْمُرَاجَعَةَ لَا تَرْفَعُ مَفْسَدَتَهُ، بَلْ تَزِيدُ، وَتَكُونُ الْمُرَاجَعَةُ أَمْرًا بِتَكْثِيرِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِيهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا صَارَ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ، فَلَمْ تَرْفَعْ مَفْسَدَةُ الْوُقُوعِ فِي الْمُحَرَّمِ، بَلْ زَادَتْ عَلَيْهِ، وَالشَّرْعُ يُحِبُّ أَنْ يَنْقُصَ الطَّلَاقُ لَا أَنْ يَزِيدَ؛ وَلِهَذَا حَرَّمَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ.

رَابِعًا: أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا إِلَّا وَاحِدَةً، بَلْ أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ عَلَى أَنَّهُ مُطْلَقٌ، فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا وَلَمْ يُقَيَّدْ بِوَاحِدَةٍ،

= فظاهر أنه لم يقع؛ لأنه لو كان واقعاً لاحتاج الأمر بالمراجعة إلى تفصيل حتى يُعرف، هل هذه آخر واحدة أو هي التي قبلها؟ لأنه إذا كانت آخر واحدة وقد وقعت فلا تُمكن المراجعة.

فإن اعترض مُعترض على قولنا، فقال: إن النبي ﷺ قال: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» والمراجعة لا تكون إلا بعد عدة.

فجوابنا على هذا أن نقول: المراجعة اصطلاحاً لا تكون إلا بعد عدة، والمراجعة لغة تكون لهذا المعنى ولغيره، ويدل لذلك قول الله تبارك وتعالى في المرأة تطلق الطلقة الثالثة: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾، ﴿عَلَيْهِمَا﴾ أي: على الزوج الأول والزوجة، ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ أي: يرجع كل واحد منهما إلى الآخر، وهذه ابتداء عقد وليست مراجعة من طلاق.

فدل هذا على أن المراجعة في الكتاب والسنة لا تعني فقط المراجعة في الاصطلاح، وهي رد الرجعية إلى النكاح، بل هي أعم من ذلك، فيكون حديث ابن عمر رضي الله عنهما ليس المراد به المراجعة الاصطلاحية، بل المراد المراجعة اللغوية، وهي أن ترجع إلى زوجها.

والحاصل: أن هذه المسألة التي فيها هذا الخلاف تحتاج إلى عناية تامة من طالب العلم؛ لأن سبيل الاختياط فيها مُتَعَدِّرٌ، إن قلت: أنا أريد الاختياط؟ فأني سبيل تسلك؟

إن قلت: الاختياط بتنفيذ الطلاق وقعت في حرج؛ لأنك سوف تُحلُّها لرجل آخر لا تحلُّ له، وإن قلت: الاختياط أن لا أمضيه فهذا مُشْكِلٌ ثانٍ؛ لأنك ستحلُّها لزوجها،

= وهي حرامٌ عليه، فهذه المسألة من المسائل التي لا يُمكنُ فيها سلوكُ الاختياطِ، فالذي يجبُ على الإنسانِ بقدرِ ما يستطيعُ أن يُحقِّقَ فيها، إمَّا هذا القولَ وإمَّا هذا القولَ، وليس فيها خيارٌ.

ونظيرُها في العباداتِ اختلافُ العلماءِ متى يَدْخُلُ وقتُ العصرِ؟
فقال بعضُ العلماءِ: لا يَدْخُلُ وقتُ العصرِ إلَّا إذا صارَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثليهِ.
وقال الجمهورُ: يَدْخُلُ إذا صارَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثلهُ، ويَحْرُمُ أنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ
حتى يَصِيرَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثليهِ.
فكيف تحتاطُّ؟

إن صَلَّيْتَ قَبْلَ أنْ يَصِيرَ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثليهِ، قال لك أولئك: حرامٌ عليك،
وَصَلَّاتُكَ ما تصحُّ، وإن صَلَّيْتَ عَقَبَ ما يَصِيرُ ظِلُّ كلِّ شيءٍ مثليهِ، قال لك الآخرونَ:
تَأخِيرُكَ الصَّلَاةَ إلى هذا الوقتِ حرامٌ، فأنت في مُشْكِلَةٍ، فما تُرْجِعُ؟

فمثلُ هذه المسائلِ جانبُ الاختياطِ فيها يكونُ مُتَعَذِّراً، فلا يبقى أمامَ طالبِ
العلمِ إلَّا أنْ يَسْأَلَ طَرِيقاً واحداً، وَيَجْتَهِدَ بِقَدْرِ ما يستطيعُ في معرفةِ الصَّوابِ منَ
القولَيْنِ، ويستخيرَ اللهَ وَيَمْشِي عليه، وإذا مَشَى على هذا بُرْهَةً منَ الزَّمَنِ بناءً على أنَّ
هذا القولَ هو الصَّوابُ، ثم تَبَيَّنَ له أنَّ الصَّوابَ في خلافِهِ فلا مانعَ أنْ يَرْجِعَ، بل يجبُ
أنْ يَرْجِعَ إذا تَبَيَّنَ له الحقُّ.

ثم إذا أَفْتَى بخلافِ ما كان يقولُهُ من قَبْلُ، فهل تُعْتَبَرُ الفَتْوى الأخيرةُ رُجوعاً

أو لا؟

= الجواب: لا تُعتبر رُجوعاً، ويكون له في المسألة قولان، إلا إذا صرَّح بالرجوع، أو صرَّح بحضْر قوله في هذا الأخير مثلاً، فإنه يُعتبر رُجوعاً، فإذا أفتى المجتهدُ بفتوى ثم أفتى بخلافها أخيراً، نقول: هذه لا تخلو من ثلاث حالات:

الأولى: أن يُفتي بالأخير ويسكت عن الأول.

الثانية: أن يُفتي بالأخير ويُصرَّح بأنه رَجَعَ عن الأول.

الثالثة: أن يُفتي بالأخير، ويأتي بما يدلُّ على انحصار قوله فيه.

ففي الحال الأولى: يكون له في المسألة قولان، ولا نقول: إنه رَجَعَ؛ لأنَّ المجتهدَ - كما هو معلوم - يرى في وقت من الأوقات أنَّ الصَّواب في هذا، ثم - مثلاً - تردُّ عليه أدلة ما بانَّت له من قبل، أو يأتي في المسألة مُناقشة، ثم مع المناقشة تحصلُ أشياء وتبيَّن فيختلفُ اجتهاده، ولكن كما قال العلماء: الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد؛ ولهذا فالإمام أحمد رحمه الله يكون عنه في كثير من مسائل الفقه روايتان، كما يتبيَّن من مُراجعة (المُقنع) مثلاً.

وفي الحال الثانية: إذا صرَّح بالرجوع فالأمر واضح، ومثلنا من قبل بمثال للإمام أحمد في مسألة طلاق السكران، أنَّه كان يقول في الأول بطلاق السكران، ثم قال: تبَيَّنَتْ فوجدتُ أني إذا أوقعتهُ آتيتُ خصلتين، وإذا لم أوقعهُ آتيتُ خصلةً واحدةً.

أمَّا الحال الثالثة: التي يحضُر قوله فيه، فيمكن أن نُضربَ بذلك مثلاً بحال أبي الحسن الأشعري، فإنه كان في أوَّل أمره على مذهب المعتزلة، ينصُّره ويدافع عنه، وبقي على هذا نحو أربعين سنة، لكن من شاء الله أن يهديه هداً، ثم اتَّصل بعبد الله

= ابن سعيد بن كلاب، وهو أحسن من المعتزلة بكثير، فأخذ منه وتأثر به، وترك مذهب المعتزلة.

ثم إنه أخيراً ذكر في كتابه (الإبانة) وهو آخر ما صنف أن قوله ينحصر في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله؛ لأنه قال: فإن قال قائل: بماذا تقولون، قال: نقول بقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهذا معناه أنه رجع عما سبق، لكن ما قال: وأرجع، إلا أنه لما رجع عن مذهب المعتزلة، صرح بالرجوع عنهم، وصار يذمهم ويبيِّن معائبهم، رحمه الله^(١).

ونحن آتينا بهذه المسألة؛ لأنها في الحقيقة مفيدة لطالب العلم، وأنه يجب على طالب العلم إذا بان له الحق أن يرجع إليه، والنبى عليه الصلاة والسلام أحياناً يفتي ثم يأتيه الوحي فيرجع عما أفتى به، وهو النبى ﷺ ولما جاءه رجل وسأله عن الشهادة ماذا تكفر؟ قال: تكفر كل شيء، ثم انصرف الرجل، ثم دعاه فقال: «إلا الدين، أخبرني بذلك جبريل أنفاً»^(٢).

كذلك -أيضاً- عمر بن الخطاب رضي الله عنه روي عنه في مسألة الحمارية روايتان، رواية أنه منع الإخوة الأشقاء من الاشتراك مع الإخوة من الأم، والثانية شرَّكهم، وقال: ذاك على ما قصينا وهذا على ما نقضي^(٣).

(١) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب من قتل في سبيل الله كفر خطاياهم إلا الدين، رقم (١٨٨٥)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩٠٠٥)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٣١٧٤٤)، والدارقطني (٨٨/٤)، والبيهقي (٢٥٥/٦).

= وكذلك الأئمة كلهم يكون لهم في المسألة رأيان، حتى قال أبو حنيفة رحمه الله لرَجُلٍ: لا تأخذ بقولي؛ إني أقول القول اليوم، وأقول غيره غداً، ولكن عليك بالكتاب والسنة^(١).

فالحاصل أننا نقول: مسألة الطلاق في الحيض من أكبر مهمات هذا الباب، ويجب على الإنسان أن يحققها بقدر ما يستطيع، حتى يصل فيها إلى ما يراه صواباً؛ لأن المسألة ما فيها احتياط، بل المسألة خطيرة، فافرض أن هذا الرجل طلق في الحيض امرأة آخر تطليقة، فإما أن نحللها له وإما أن نحرمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

فعلى كل حال: نحن فتحنا لك الأبواب وبإمكانك أن ترجع، ومن أحسن من رأيت كتب في الموضوع ابن القيم رحمه الله في (زاد المعاد)^(٢) فإذا رجعت إليه يتبين لك إن شاء الله، أما شيخ الإسلام رحمه الله فكلامه غالباً يكون مجملًا، مع أنه في مسائل الطلاق لما ابتلي بها رحمه الله صار يحققها ويكثر من ذكر الأدلة، ولكن ابن القيم يوضح كلام شيخه وأحياناً يخالفه، لكنه رحمه الله تأثر به بلا شك وبآرائه، والغالب -حسب علمي مع قصوري- أن شيخ الإسلام رحمه الله دائماً موفق للصواب، فغالب ما يختار هو الصواب.

وكان الشوكاني رحمه الله يتردد في هذه المسألة، فمرة يقول: كذا، ومرة يقول: كذا، كما أشار إلى هذا في (نيل الأوطار)^(٣) فيجب على طالب العلم الذي يريد أن يكون

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ٥٠٤)، وتاريخ بغداد (١٥/ ٥٥٤).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٢٠١).

(٣) نيل الأوطار (٦/ ٢٦٦-٢٦٨).

وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا^(١).

= نافعاً لنفسه ولأمته أن يُحَقِّقَ هذه المسألة تحقيقاً بيّناً، ويُقرأ كلام أهل العلم فيها، وألا يكون عنده انجاء إلى قولٍ مُعَيَّنٍ من الأقوال، بل إذا راجع خلاف أهل العلم يكون مُتَجَرِّداً، وَيَقِفَ بين أقوال أهل العلم مَوْقِفَ الْحَكَمِ، الذي لا يُفْضَلُ أَحَدًا على أحد؛ لأننا رأينا مُشْكِلَةً فِيمَنْ اعتقدَ ثم استدلَّ بِنَاءٍ على اعتقاده، فتجدّه يميل إلى ما يعتقده، ثم يَتَمَحَلُّ في إثبات ما يريد أن يُثَبِّتَهُ، وَيَتَعَسَّفُ في ردِّ ما يريد أن يَرُدَّهُ.

وهذه مُشْكِلَةٌ وَقَلَّ مَنْ يَسَلِّمُ منها إِلَّا مَنْ شاءَ الله، حتى إنَّ شيخَ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ عن البيهقي الإمام الحافظ المعروف في الحديث، أنَّه في الأدلة التي يستدلُّ بها يُجَابِي نَفْسَهُ، وفي أدلة حُصُومِهِ ما يَأْتِي بها، وإنَّ أَتَى بها أَتَى بها على وجهٍ ضَعِيفٍ، لكنَّه أَحْسَنُ مِنَ الطَّحَاوِيِّ في (شرح معاني الآثار)^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا» يعني: إذا طَلَّقَهَا في حَيْضٍ أو طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ، لكن يُسَنُّ أَنْ يُرَاجِعَهَا؛ من أجل أن يَطْلُقَهَا في طَهْرٍ لم يُجَامِعَ فِيهِ، وقد ذَكَرَ شيخُ الإسلام^(٢) رَحِمَهُ اللهُ هُنَا معنَى دَقِيقًا، قال: إِنَّهُ لو حُسِبَتِ الطَّلَاقُ في الْحَيْضَةِ لَكَانَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِالْمُرَاجَعَةِ أَمْرًا بِتَكْثِيرِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا وَحَسَبْنَا الطَّلَاقَ الْأَوَّلَى وَاحِدَةً، فَسَيَطْلُقُ طَلَقًا ثَانِيَةً فَيَزِيدُ الْعَدَدُ، وَالشَّرْعُ يَحِبُّ أَنْ يَنْقُصَ عَدَدُ الطَّلَاقِ لَا أَنْ يَزِيدَ؛ وَلِهَذَا حَرَّمَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ.

وهذا معنَى لَطِيفٌ جَدًّا، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ الْأَوَّلُ وَاقِعًا، فَكَوْنُ الرَّسُولِ ﷺ يَأْمُرُهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا؛ ثُمَّ يَطْلُقُ، فَيَزَادُ عَلَيْهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ، وَالشَّرْعُ لَا يُحِبُّ

(١) مجموع الفتاوى (١٥٤ / ٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢ / ٣٣).

وَلَا سُنَّةَ وَلَا بِدْعَةَ لِصَغِيرَةٍ، وَآيَسَةٍ، وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا، وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا^[١].

= من المرء أن يتكرّر طلاقه.

وعلى القول بأنّ الطلاق لا يقع هل نقول: تُسنُّ رجعتها؟

لا، نقول: هي زوجة لم تنفك عن زوجها حتى نقول: راجعها.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا سُنَّةَ وَلَا بِدْعَةَ لِصَغِيرَةٍ، وَآيَسَةٍ، وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا، وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا» هذه أربع نساء ليس لطلاقهنَّ سُنَّةٌ ولا بِدْعَةٌ، أي: لا يوصفُ طلاقهنَّ بسُنَّةٍ ولا بِدْعَةٍ، فالصغيرةُ وهي مَنْ لم يأتها الحيضُ، حتى لو بلغت عشرين سنة؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤] وهذا مُطلق.

والآيسة: هي التي لا ترجو الحيض، يعني انقطع عنها ولا ترجو رجوعه، وسنُّها على كلام المؤلف -الذي مضى في (باب الحيض)- خمسون سنة؛ لأنَّ الحيض بعد الخمسين ليس بشيء؛ لأنَّ هذا هو الغالب المعتاد، والنادر لا حكم له، فنردُّ عليهم بأنَّ الله يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢] فمتى وجد هذا الأذى فهو حيض، أمّا كون هذا نادراً أو غير نادر فلا يهم، فما دام وجد فإنه يُعتبر حيضاً، فالصواب أنَّها لا تتقيّد بسنٍّ.

وإذا كانت الآيسة ليس لها سُنَّةٌ ولا بِدْعَةٌ، فمن بابٍ أوّلٍ مَنْ تيقّنت عدم حصول الحيض، مثل أن يُجرى لها عمليّة في الرَّحِمِ ويُقطع الرَّحِمُ، فهذه نعلم أنَّها لم تحض، وعلى هذا: فلا سُنَّةٌ ولا بِدْعَةٌ في طلاقها، فيجوز لزوجها أن يطلقها ولو كان قد جامعها؛ لأنَّها لا حيض لها حتى تعتدّ به، أمّا المرأة التي امتنع حيضها لرضاع فإنَّ لها سُنَّةً وبِدْعَةً؛ لأنَّها غير آيسة، وكذلك من ارتفع حيضها لمرضٍ فإنَّها غير آيسة، فلها سُنَّةٌ وبِدْعَةٌ.

= وقوله: «وَعَبْرَ مَدْخُولِهَا» أي: ولا سُنَّةَ ولا بِدْعَةَ لغيرِ مَدْخُولِهَا، لو زاد المؤلفُ: أو مَخْلُوَّهَا، أو قال بدلاً من هذا: لَمَنْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، لكان أولى وأعمَّ، يعني: لا سُنَّةَ ولا بِدْعَةَ لَمَنْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وهي التي طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ والحَلْوَةِ والمَسِّ، وما أشبه ذلك، تَمَّا تَقَدَّمَ فِي الصَّدَاقِ.

يعني: إذا كانتِ المرأةُ لا تَلْزُمُهَا الْعِدَّةُ فِي الطَّلَاقِ فلا سُنَّةَ ولا بِدْعَةَ فِي طَلَاقِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وهذه لا عِدَّةَ لَهَا، فإذا لم يكنْ لَهَا عِدَّةٌ فَطَلَّقَهَا مَتَى شِئْتَ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَعَقَدَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَبَعْدَ مُضِيِّ شَهْرِ طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَالطَّلَاقُ لَيْسَ بِحَرَامٍ بَلْ هُوَ جَائِزٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَا عِدَّةَ لَهَا، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وقوله: «وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا» أَيْضًا فَإِنَّ طَلَّاقَهَا لَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا طَلَّقَهَا فَقَدْ طَلَّقَهَا لِعِدَّتِهَا؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا وَضَعُ الْحَمْلِ حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ نَحِيضٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ يَسْتَمِرُّ الْحَيْضُ مَعَهَا عَلَى طَبِيعَتِهِ فَيُعْتَبَرُ هَذَا حَيْضًا، كَمَا تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّهُ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَكِنْ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ وَصَارَ فِيهَا الْحَمْلُ، ثُمَّ جَاءَهَا دَمٌ فَهَذَا الدَّمُ لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الدَّمُ الْعَادِي الطَّبِيعِيِّ.

فَإِذَا طَلَّقَ الْإِنْسَانُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَا نَقُولُ: طَلَّاقُ هَذِهِ سُنَّةٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ طَلَّقَ لِلْعِدَّةِ؛ إِذْ إِنَّ عِدَّتَهَا مِنْ حِينَ مَا يَطْلُقُهَا تَبْتَدِئُ بِهَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ النِّسَاءَ يَجُوزُ طَلَّاقُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وَمَطْلَقُ النِّسَاءِ قَدْ طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ مِنْ يَوْمِ تَطْلُقُ تَبْدَأُ بِالْعِدَّةِ ثَلَاثَ حَيْضٍ،

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٣١٥/٥].

= ولا فَرْقَ بين أن يطلقها والدَّم عليها في النَّفاسِ أو بعده؛ لأنَّها تَشْرَعُ بِالْعِدَّةِ من حين أن يطلقها؛ لأنَّ النَّفاسَ لا يُعْتَبَرُ في الْعِدَّةِ.

ولمَّا لم يكن مُعْتَبَرًا في الْعِدَّةِ صارَ المطلق فيه مطلقًا لِلْعِدَّةِ، بخلاف الذي يطلق في الْحَيْضِ فَإِنَّ نِصْفَ الْحَيْضَةِ الْبَاقِيَّ مَثَلًا ليس من الْعِدَّةِ في الواقع؛ لأنَّها إِنَّمَا تَعْتَدُّ بثلاثِ حَيْضٍ، والآنَ نقولُ: إِنَّمَا تَعْتَدُّ بثلاثِ حَيْضٍ وَنِصْفٍ، وهذا لا يستقيم.

وأكثرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يقولونَ: لا يَجُوزُ طَلَاقُ النِّسَاءِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مُرَّةً فَلَيْزِ اجْعَلْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا»^(١) والنِّسَاءُ ليست بطَاهِرٍ.

وأجابَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِجَوَازِ طَلَاقِ النِّسَاءِ عن ذلك بَأَنَّهُ يُخَاطَبُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وابنُ عُمَرَ إِنَّمَا طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَمَعْنَى «فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا» أَي: مِنْ حَيْضِهَا.

فإن قيل: أليسَ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لا بِخُصُوصِ السَّبَبِ؟

نقولُ: الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِابْنِ عُمَرَ نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ يَعُمُّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ، مِثْلُ مَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(٢) فهذا عَامٌّ لَكِنَّهُ يَعُمُّ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، الَّذِي كَانَ مُتَكَلِّفًا، أَمَّا غَيْرُهُ فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي سَفَرِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم (١٤٧١/٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر «ليس من البر الصوم في السفر»، رقم (١٩٤٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، رقم (١١١٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فالعموم من حيث المعنى دون الشخص، وليس المراد عموم الأحوال، فلا نقصُر الحكم على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولكن نقول: هو عامٌّ في كلِّ مَنْ شابهَ حالَ ابنِ عمرَ، وأمَّا مَنْ خالفها فلا.

إذا: أربعٌ من النساء لا يوصفُ طلاقهنَّ بسُنَّةٍ ولا ببدعةٍ، لا في زمنٍ ولا في عدَدٍ على المذهب^(١)، والصوابُ أنَّه في العدَدِ بدعةٌ.

فعلى المذهبِ: يجوزُ أن يطلِّقَ الإنسانُ زوجته ثلاثًا وهي حاملٌ، ولا حرجَ عليه، وعندهم -أيضًا- أنَّ الآيةَ والصَّغيرةَ لو طلقَها ثلاثًا فهو جائزٌ، وكذلك غيرُ المدخولِ بها؛ لأنَّه لا بدعةٌ عندهم في العدَدِ في هؤلاء.

ولكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ؛ لأنَّنا نقولُ: إنَّما انتفتِ السُّنَّةُ والبدعةُ باعتبارِ الزَّمنِ؛ لِمَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلَاتِ والأدِلَّةِ، لكن في العدَدِ فما الذي يُبيحُ له أن يطلقَها ثلاثًا؟! هل هناك مُسَوِّغٌ؟! لا مُسَوِّغٌ؛ إذ لا فرقَ بين الحاملِ والحائِلِ في أنَّ الإنسانَ إذا طلقَ ثلاثًا سدَّ على نفسه بابَ المراجعةِ، وضيَّقَ على نفسه؛ ولهذا فالصَّوابُ بلا شكٍّ أنَّ البدعةَ العدديَّةَ في طلاقِ هؤلاء الأربعة ثابتةٌ.

قال في (الروض)^(٢): «إِذَا قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ: أَنْتِ طَالِقٌ لِّلْسُنَّةِ طَلَقَتْ وَلِلْبِدْعَةِ طَلَقَتْ، وَقَعْنَا فِي الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فِي غَيْرِ الْآيَةِ إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ لَمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ فَوَاحِدَةٌ فِي الْحَالِ، وَالْأُخْرَى فِي ضِدِّ حَالِهَا إِذَا».

(١) كشف القناع (١٢/٢٠٥).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٤٩٨).

= إذا قال: أنت طالق للسنّة طَلَقَةً وللبدعة طَلَقَةً تَطْلُقُ في الحالِ طَلَقَتَيْنِ؛ والسببُ أنّه ليس لها سنّة ولا بدعة، فكأنّه قال: أنت طالق، أنت طالق.

حتى ولو أراد التوكيد؛ لأنّه في هذه الحال لا يصحّ، فالتوكيد إنّما يكون في الجُمْلَتَيْنِ الْمُتَطَابِقَتَيْنِ، أمّا هنا فالجُمْلَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ: الأولى طالق للسنّة، والثانية طالق للبدعة، فلا يصحّ التوكيد، خلافاً لمن قال: إلّا إذا أراد التوكيد.

وإذا قال لمن لها سنّة وبدعة: أنت طالق للسنّة وهي حائض فإنها لا تطلق؛ لأنّ الطلاق الآن بدعة، فتتطرّح حتى تطهر وحينئذ يقع عليها الطلاق.

وإذا قال: أنت طالق للسنّة وللبدعة، تقع واحدة في الحال، على كلّ حال؛ لأنّها إمّا على سنّة وإمّا على بدعة، والثانية تقع إذا كانت على ضدّ هذه الحال، فإن كانت على السنّة يتأجل طلاق البدعة، وإن كانت على البدعة يتأجل طلاق السنّة.

فبيّن أنّه إذا قال: أنت طالق للسنّة فإنّها تقع في الحال إن كانت طاهراً لم يجامعها فيه، وإن كانت حائضاً أو في طهر جامعها فيه انتظرت إلى أن تكون على وصف السنّة، وهذا في غير هؤلاء الأربع، أمّا في هؤلاء الأربع فكما سبق.

والخلاصة: أنّه على المذهب يجوز أن يطلق هؤلاء النساء بدون انتظار، فالتى لم يدخل بها يطلقها ولو كانت حائضاً؛ لأنّه لا عدّة عليها.

والصغيرة والأيسة يطلقهما في الحال ولو كان قد أصابهما، والدليل قوله تعالى: ﴿طَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ وعدّة الأيسة والصغيرة ثلاثة أشهر تبدأ من الطلاق، فيكون قد طلقهما للعدّة.

وَصَرِيحُهُ^[١] لَفْظُ الطَّلَاقِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ^[٢]، غَيْرَ أَمْرٍ، وَمُضَارِعٍ، وَمُطْلَقَةٍ
اسْمَ فَاعِلٍ^[٣]؛

= والحامل الدليل على وقوع طلاقها وأنها ليس لها لا سنة ولا بدعة قوله تعالى:
﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فمن حين يطلقها تبتدئ في
العدة.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصَرِيحُهُ» يعني: صريح الطلاق، وهنا صريح وكنية،
والضابط في الصريح ما لا يحتمل غير معناه، والكنية ما يحتمله وغيره.

[٢] قوله: «لَفْظُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ» فلفظ الطلاق مثل أن يقول: أنتِ
طالق، أو أنتِ الطلاق، فإذا قال: أنتِ الطلاق طَلَقْتَ؛ لأنَّ الطلاق اسم مصدر يطلق،
والمصدر تَطْلِيقًا، فإذا قال: أنتِ الطلاق، فقد جعلها نفس الطلاق مبالغة، أو نجعل
الطلاق بمعنى اسم الفاعل، يعني: أنتِ طالق، أو نجعلها: على تقدير مضاف، أي: أنتِ
ذات الطلاق.

فإذا وُصِفَ الفاعل بالمصدرِ فله ثلاثة توجيهاً: إمَّا أن يكون وُصِفَ به
مبالغة، أو أن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو أنه على تقدير مضاف، كما في قوله تعالى:
﴿وَلَكِنَّ الْآلِزَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: «وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ» مثل: أنتِ طالق، أو طَلَقْتِكِ، أو أنتِ مُطْلَقَةٌ، واستثنى
المؤلف مما تَصَرَّفَ منه فقال:

[٣] «غَيْرَ أَمْرٍ، وَمُضَارِعٍ، وَمُطْلَقَةٍ اسْمَ فَاعِلٍ» فقلوه: «غَيْرَ أَمْرٍ» مثل «طَلَّقِي
أَوْ اطْلُقِي» فهذا لا يقع به الطلاق.

فَيَقَعُ بِهِ ^[١] وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ^[٢]

= وقوله: «وَمُضَارِعٍ» مثل «تَطْلَقِينَ» فلا يقع؛ لَأَنَّهُ خَبَرٌ بِأَنَّهَا سَتَطْلُقُ، وَالطَّلَاقُ بِيَدِ الزَّوْجِ، وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ بِهِ الْحَالَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ يَصْحُحُ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ.

وقوله: «وَمُطَلِّقَةٍ اسْمٌ فَاعِلٍ» أَمَّا لَوْ قَالَ: «مُطَلِّقَةٌ» اسْمٌ مَفْعُولٌ فَيَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَيَقَعُ بِهِ» يعني: فيقع الطَّلَاقُ بِالصَّرِيحِ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلِهِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُكَلَّفٍ أَوْ مُمَيِّزٍ يَعْقِلُهُ، فَإِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ مِنْ أَهْلِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِالصَّرِيحِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ» يعني: وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ، مِثْلُ إِنْسَانٍ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَمَا نَوَى شَيْئًا وَلَا نَوَى الطَّلَاقَ، وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّ مَعْنَى «أَنْتِ طَالِقٌ»، أَنِّي فَارَقْتُكَ، فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِرَاقٌ مُعَلَّقٌ عَلَى لَفْظٍ فَحَصَلَ بِهِ، وَلَيْسَ عَمَلًا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى رَبِّهِ حَتَّى يَقُولَ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، فَمَتَى وَجَدَ تَمَّ الْفِرَاقُ، مِثْلُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالْهَبَةِ إِذَا حَصَلَ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ مَا دَامَ وَجَدَ اللَّفْظُ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فَتَارَةً يَنْوِي الطَّلَاقَ، وَتَارَةً يَنْوِي غَيْرَهُ، وَتَارَةً لَا يَنْوِي شَيْئًا، فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بَلْ قَصَدَ أَنْتِ طَالِقٌ، أَيْ: غَيْرُ مَرْبُوطَةٍ، فَهَذَا لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ وَلَا غَيْرَهُ فَهَذَا مَوْضِعٌ خِلَافٍ.

فَمَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ قَالَ: تَطْلُقُ؛ أَخْذًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ.

وقال بعضُ أهلِ العلم: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوِهِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] مَعَ أَنَّ

جَادُّ أَوْ هَازِلٌ^[١].

= اليمين له حكمٌ معلقٌ عليه، فإذا حلفَ الإنسانُ تعلَّقَ الحكمُ بيمينه، ومع ذلك لم يجعله الله سبحانه وتعالى مُعتبراً إلا إذا نواه، فإذا كان اليمين لا ينعقد إلا بالنية، فالطلاق -أيضاً- لا ينعقد إلا بالنية، فمن لم ينوهِ لم يقع.

ولكن سبق لنا أن من لم ينوهِ لإغلاقٍ فإنه لا يقع طلاقه، وكلامنا فيمن ليس عنده إغلاق، وهذا القول تعليله قويٌّ جداً؛ إذ كيف يؤاخذ الإنسان بلفظٍ جرى على لسانه بدون قصدٍ؟!

قالوا: إن اليمينَ حقٌّ بينه وبين الله وقد عفا الله عنه، بخلاف الطلاق فهو حقٌّ بينه وبين غيره، فالزوجة تقول: حصل اللفظُ نوى أو ما نوى، فما دام حصل اللفظُ فهي تطالب بالفراق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «جَادُّ أَوْ هَازِلٌ» يعني: أنه يقع من الجادِّ ومن الهازل، والفرق بينهما أن الجادَّ قصدَ اللفظَ والحكم، والهازل قصدَ اللفظَ دون الحكم، فالجادُّ طلق زوجته قاصداً اللفظَ وقاصداً الحكم وهو الفراق، وأمَّا الهازل فهو قاصدٌ للفظٍ غير قاصدٍ للحكم، يقول مثلاً: أنا أمزح مع زوجتي، فقلت: أنت طالق، أو ما أشبه ذلك، وما قصدتُ أنها تطلق، فنقول: الحكم يترتب عليه؛ لأن الصيغة وجدت منك، وهي: أنت طالق، أو زوجتي مُطلقة، أو ما أشبه ذلك، والحكم إلى الله.

فما دام وجدَ لفظُ الطلاق من إنسانٍ عاقلٍ، يعقل ويميز ويدري ما هو، فكونه يقول: أنا ما قصدتُ أنه يقع، فهذا ليس إليه بل إلى الله، هذا من جهة التعليل والنظر، أمَّا من جهة الأثر فحديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «ثَلَاثُ جَدُّهِنَّ جَدٌّ وَهَزْلُهُنَّ

فَإِنْ نَوَى بِطَالِقٍ مِنْ وَثَاقٍ^[١]،

= جَدُّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ^(١) وفي رواية: «وَالْعِتْقُ»^(٢).

وقال بعض أهل العلم: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ مِنَ الْهَازِلِ، وكيف يَقَعُ الطَّلَاقُ مِنَ الْهَازِلِ وهو لم يُرَدِّهِ، إِنَّمَا أَرَادَ اللَّفْظَ فَقَطْ؟!

وَسَنَعُوا عَلَى مَنْ قَالَ بِوُقُوعِ طَلَاقِ الْهَازِلِ، فَقَالُوا: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ هَزُلٌ، لَيْسَ بِجَدٍّ، فَهُوَ يَضْحَكُ وَيَمَزُحُ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: يَقَعُ، وَتُعَامِلُونَهُ مُعَامَلَةَ الْجَدِّ؟!

وَلَكِنَّ الرَّدَّ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا مَا قُلْنَا إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَحَسَّنَهُ بَعْضُهُمْ، وَلَا شَكَّ أَنََّّهُ حُجَّةٌ، فَنَحْنُ نَأْخُذُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ إِنَّ النَّظَرَ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِهَذَا الْأَمْرِ، وَفَتَحْنَا الْبَابَ لَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَدَّعِي هَذَا، لَا يَبْقَى طَلَاقٌ عَلَى الْأَرْضِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَقَعُ، سَوَاءٌ كَانَ جَادًّا أَوْ هَازِلًا، ثُمَّ إِنْ قَوْلُنَا بِالْوُقُوعِ فِيهِ فَائِدَةٌ تَرْبَوِيَّةٌ، وَهِيَ كَبْحُ جَمَاحِ اللَّاعِبِينَ، فَإِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَلْعَبُ بِالطَّلَاقِ وَشِبْهِهِ أَنَّهُ مُؤَاخَذٌ بِهِ فَمَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَاخَذٍ بِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَفْتَحُ بَابًا لِلنَّاسِ، وَتُتَّخَذُ آيَاتُ اللَّهِ هُزُؤًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ نَوَى بِطَالِقٍ مِنْ وَثَاقٍ» يَعْنِي: إِنْ نَوَى بِكَلِمَةِ «طَالِقٍ» طَالِقًا مِنْ وَثَاقٍ، فَهَلْ يُقْبَلُ؟ يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» فَإِنْ قَالَ لِرُجُوعِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي الطَّلَاقِ عَلَى الْهَزْلِ، رَقْمُ (٢١٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ، رَقْمُ (١١٨٤)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»، وَأَقْرَاهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي مَخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣/١١٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَنْ طَلَّقَ أَوْ نَكَحَ أَوْ رَاجَعَ لِأَعْبَاءٍ، رَقْمُ (٢٠٣٩)، وَالحَاكِمُ (٢/١٩٧)، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَحَسَنُ الْحَافِظِ فِي التَّلْخِصِ (٣/٤٢٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١٨/٣٠٤، رَقْمُ ٧٨٠)، مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

أَوْ فِي نِكَاحٍ سَابِقٍ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ^(١)، أَوْ أَرَادَ طَاهِرًا فَعَلِطَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا^(٢)،

= وقال: أنا ناوٍ طالقًا مِنْ وَثَاقٍ، يعني: ما قِيدْتُ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ، فنقول: اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ وَلَكِنْ لَا يُقْبَلُ حُكْمًا، أي: عند المَحَاكِمَةِ، فَإِنْ رَافَعْتَهُ وَحَاكَمْتَهُ مَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ خِلَافُ ظَاهِرٍ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ إِنَّمَا يَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ»^(١) فإذا لم تُحَاكِمْهُ وَصَدَّقْتَهُ وَوَكَلْتَ الْأَمْرَ إِلَى دِينِهِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ.

فإذا قال قائل: هل الأولى للمرأة أن تُحَاكِمَهُ؛ لِتُطَلِّقَ أَوْ تُصَدِّقَهُ فَلَا تَطْلُقَ؟

نقول: في هذا تَفْصِيلٌ، إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَتَّقِي اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ صَادِقٌ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ أَرَادَ طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تُحَاكِمَهُ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا وَأَنَّهُ صَادِقٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَخَافُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ رَجُلٌ مُتَهَاوِنٌ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُحَاكِمَهُ، فَإِنْ تَرَدَّدَتْ فِي ذَلِكَ فَالْأُولَى أَلَّا تُحَاكِمَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ فِي نِكَاحٍ سَابِقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ» قال: نعم، أنا أردت: أَنْتِ طَالِقٌ، لَكِنْ فِي النِّكَاحِ السَّابِقِ، أي: أردتُ الْخَبَرَ لَا الْإِنْشَاءَ، فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَتَزَوَّجْ لَمْ يُقْبَلْ كَلَامُهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ نَفْسُهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا إِذَا رَافَعْتَهُ؛ لِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ إِذْ إِنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ أَرَادَ: طَالِقٌ الْآنَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ أَرَادَ طَاهِرًا فَعَلِطَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» أي: لو قال: أردتُ طَاهِرًا فَعَلِطْتُ، بَأَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أردتُ: أَنْتِ طَاهِرٌ، لَكِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ، فَهَلْ يُقْبَلُ أَوْ لَا؟ أَمَّا حُكْمًا فَلَا يُقْبَلُ، وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فَيُقْبَلُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب إثم من خاصم في باطل، رقم (٢٤٥٨)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة، رقم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلَوْ سُئِلَ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَعَ^(١)، أَوْ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، وَأَرَادَ الْكَذِبَ فَلَا^(٢).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ سُئِلَ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَعَ» لَأَنَّ مَعْنَى «نَعَمْ» أَي: طَلَّقْتُهَا، كَمَا سُئِلَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١)، يَعْنِي: يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ.

[٢] قوله: «أَوْ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، وَأَرَادَ الْكَذِبَ فَلَا» فَلَوْ سُئِلَ: أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، فَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ وَقَعَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى الرَّجُلِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ كَاذِبٌ لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُخَرَّجَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَى هَذِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا سُئِلَ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَيُقَالُ: إِذَا أَرَادَ الْكَذِبَ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ وَإِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ، وَالْكِنَايَةُ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَطْلُقُ امْرَأَتُهُ، سِوَاءٍ أَرَادَ الْكَذِبَ أَوْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا.

فَصَارَتِ الْأَقْسَامُ ثَلَاثَةً: أَنْ يُرِيدَ الطَّلَاقَ، أَنْ يُرِيدَ الْكَذِبَ، أَلَّا يُرِيدَ شَيْئًا، فَإِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ شَيْئًا، أَوْ أَرَادَ الْكَذِبَ فَلَا طَّلَاقَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ، فَلِمَاذَا تُوقِعُونَ الطَّلَاقَ عَلَيْهِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ وَقَدْ نَوَاهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) فَمَا دَامَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ وَنَوَاهُ يَقَعُ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٣٨٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز الصلاة في النعلين، رقم (٥٥٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أمّا إذا كان اللفظ لا يَحْتَمِلُهُ فَإِنَّهُ لا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، ولو نَوَاهُ، مثلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَوِيلَةٌ، أو: أَنْتِ قَصِيرَةٌ، وقال: نَوَيْتُ الطَّلَاقَ فلا تَطْلُقِي؛ لِأَنَّ هَذَا اللفظَ لا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ إطلاقاً.

إِذَا: الكِنَايَةُ ما يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، أمّا ما لا يَحْتَمِلُهُ فليس بشيءٍ.

قال في (الرَّوضِ): «وَإِنْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقٍ أَمْرَهُ بِمَا يَبِينُ وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ؛ لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِيهِ»^(١)؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ صَرِيحٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتْهُمُ بَدَنٌ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاسْكُتُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»^(٢) فَإِذَا كَتَبَهُ بِمَا يَبِينُ وَقَعَ الطَّلَاقُ، مثلُ أَنْ يَكْتُبَ: امرأتِي فُلَانَةٌ طَالِقٌ.

وقوله: «بِمَا يَبِينُ» اخْتِرَازًا مِمَّا لو كَتَبَهُ بِمَا لا يَبِينُ، مثلُ أَنْ يَكْتُبَ بِأَصْبُعِهِ عَلَى الْجِدَارِ: امرأتِي فُلَانَةٌ طَالِقٌ، أو كَتَبَ عَلَى الْمَاءِ: امرأتِي فُلَانَةٌ طَالِقٌ فلا يَقَعُ، ويوجدُ حِجْرُ الْآنَ يَبِينُ لَكِنْ يَبْقَى عَشْرَ ثَوَانٍ وَيُمْحَى، فظَاهِرُ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَبِينُ وَلَوْ لَحْظَةً فَهُوَ طَلَاقٌ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرَّوضِ): «فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَجْوِيدَ خَطِّي، أَوْ غَمَّ أَهْلِي، قُبِلَ»^(٣)

(١) الرّوض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥٠٢/٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب الوصايا، رقم (٢٧٣٨)، ومسلم: كتاب الوصية، رقم (١٦٢٧)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الرّوض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥٠٣/٦).

= أي قال: أنا أودُّ أن أتعلَّم الكتابة، وكتبتُ: امرأتِي فلانة طالق، وما أردتُ إلا هذا، فإنه يُقبل، أو قال: أردتُ إذا رأيت الورقة أن تغتم، وما أردتُ الطلاق، يقولون: إنه يُقبل منه، مع أنهم يقولون: إن الكتابة صريح، والصريح أقلُّ أحواله أن يُدين صاحبه، بمعنى: أننا نقبله إن رَضِيت المرأة به، وإلا فالحاكم يُلزمه بالطلاق.

والسبب في أنهم فرّقوا بين الكتابة واللفظ في هذا المقام أن العادة أن الذي يُريد أن يكتب طلاق امرأته فإنه لا يأتي به هكذا، بل لا بدُّ أن يأتي بشهود، ويكون مؤرخاً، ويكون له شأن، فهذا الظاهر - والله أعلم - وإلا فعند التأمل فلا فرق بينهما.

فلو طلبت المرأة منه الطلاق، وكتبت الطلاق، وقال: أردتُ غم أهلي، أو إجابة الكتابة، فلا يُقبل؛ لأن القرينة تُكذِّبه.

أو طلبت امرأة من زوجها أن يكتب طلاقها، فقال: لا بأس أنا أكتب الطلاق، ولكن بشرط أنك تحفظينه عندك؛ حتى لا يطالع عليه أحد، فكتبت: أقول، وأنا كاتب الأخرِف فلان بن فلان: إذا اشتاقت امرأتي إليّ فلتفَضِّل، وأعطها الورقة، فظننت أن هذا هو الطلاق، فلما مضت العدة قالت لأهلها: إن زوجها طلقها، فلما فتحوا الورقة فإذا المسألة خلاف الطلاق.

فهذه يُسمونها تورية، ظاهرها بالنسبة لها أنه طلق، وهو في الحقيقة ما طلق.

ولو قالت له امرأته: طلقني، فقال: بعد يومين أو ثلاثة، فإذا مضى اليومان أو الثلاثة ولم يطلق فما يكون شيئاً؛ لأن الوعد ليس إيقاعاً، وهذه دائماً تقع عند الناس، يقول مثلاً: اذهبي لأهلك وأنا أكتب ورفقتك، أو تلحقك ورفقتك، ثم بعد ذلك لا يكتب

فَصْلٌ

وَكِنَايَاتُهُ الظَّاهِرَةُ^[١]

= الطَّلَاقُ، فإذا لم ينوِ الطَّلَاقُ في قوله: اذْهَبِي لِأَهْلِكَ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ وَعَدًا، إِنْ كَتَبَهُ فِيهَا بَعْدُ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِلَّا فَلَا.

ومثله -أيضًا- لو جاءَ إِلَى كَاتِبٍ وقال له: اكْتُبْ طَلَاقَ زَوْجَتِي فَلَانَةَ، فهِلْ تَطْلُقُ بهذا القولِ أَوْ مَا تَطْلُقُ حَتَّى يَكْتُبَ؟

نقولُ: إِنْ كَانَ يُرِيدُ مِنْهُ أَنْ يَكْتُبَ طَلَاقًا سَابِقًا وَقَعَ مِنْهُ، فَهَذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْكَلامِ السَّابِقِ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ هُنَا لِلتَّوْثِيقِ فَقَطْ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: اكْتُبْ طَلَاقَ زَوْجَتِي، كَتَوَكِيلٍ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا الْآنَ، فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَكْتُبَهُ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ بِالْكِتَابَةِ، وَلَمْ تَحْصُلْ، فنقولُ: مَا دَامَ لَمْ يَكْتُبْ فَلَا يَكُونُ شَيْئًا.

ولهذا إِذَا قَالَ: اكْتُبْ طَلَاقَ زَوْجَتِي فَلِلْكَاتِبِ أَنْ يَقُولَ: هَلْ هِيَ طَاهِرٌ طَهْرًا لَمْ تَمَسَّهَا فِيهِ؟ هَلْ هِيَ حَائِضٌ؟ هَلْ هِيَ حَامِلٌ؟ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْوَقْتُ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ الطَّلَاقُ ثُمَّ يَكْتُبَ عَلَى حَسْبِهِ، وَلَهُ -أيضًا- أَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِ، فيقولُ: انتَظِرْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكِنَايَاتُهُ الظَّاهِرَةُ» الطَّلَاقُ لَهُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ، الصَّرِيحُ تَقَدَّمَ، وَهُوَ «لَفْظُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، غَيْرَ أَمْرٍ، وَمُضَارِعٍ، وَمُطْلَقَةٍ اسْمٍ فَاعِلٍ» وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الصَّرِيحَ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَالْكِنَايَةُ مَا تَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّاطِمُ^(١):

(١) منظومة الزبد في الفقه الشافعي لابن رسلان (ص: ٢٦٢).

نَحْوُ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ، وَأَنْتِ حُرَّةٌ، وَأَنْتِ الْحَرْجُ^[١].

= وَكُلُّ لَفْظٍ لِفِرَاقٍ اخْتَمَلَ فَهُوَ كِنَايَةٌ بِنِيَّةٍ حَصَلَ
 أي: كل ما يحتمل الفراق فهو كناية، «بِنِيَّةٍ حَصَلَ» أي: مع النية يحصل الطلاق،
 لكن فقهاؤنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَسَمُوا إِلَى قِسْمَيْنِ، ظَاهِرَةٌ وَخَفِيَّةٌ، فَالظَّاهِرَةُ تَخْتَلِفُ عَنِ الْخَفِيَّةِ
 فِي أَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي الْبَيِّنُونَةِ؛ وَلِهَذَا يَوْقَعُونَ بِهَا ثَلَاثًا، وَالْخَفِيَّةُ غَيْرُ صَرِيحَةٍ فِي الْبَيِّنُونَةِ
 فَلَا يَوْقَعُونَ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، مَا لَمْ يَنْوَ أَكْثَرَ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ - كَمَا سَنُبَيِّنُهُ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ - لَكِنْ يُقَالُ: الْكِنَايَاتُ نَوْعَانِ: كِنَايَاتُ بَيِّنَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ مَعْنَى الطَّلَاقِ، وَكِنَايَاتُ
 بَعِيدَةٍ، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَحْوُ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ، وَأَنْتِ حُرَّةٌ،
 وَأَنْتِ الْحَرْجُ» هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي عَدُّوْهَا لَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ؛ لِأَنَّا قُلْنَا: هِيَ الَّتِي
 تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، فَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الْبَيِّنُونَةِ فَهِيَ ظَاهِرَةٌ، وَإِلَّا فَخَفِيَّةٌ.

وقوله: «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ فَعِيلَةٍ، اسْمٌ مَفْعُولٍ، يَعْنِي: مُحَلَّلَةٌ، فَلَوْ قَالَ: أَنَا
 أَرَدْتُ خَلِيَّةً نَحْلٍ، قُلْنَا: كَيْفَ تَكُونُ امْرَأَةً خَلِيَّةً نَحْلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ عِنْدَهَا أَشْيَاءَ
 كَثِيرَةً، فَخَلِيَّةُ النَّحْلِ فِيهَا الْعَسَلُ، وَفِيهَا الشَّمْعُ، وَفِيهَا بَيْضُ النَّحْلِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَنَقُولُ:
 مَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ بِالْكِنَايَةِ مَا يَقَعُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، لَكِنْ فِي لُغَتِنَا نَحْنُ فِي الْقَصِيمِ يَعْتَبِرُونَهَا
 صَرِيحًا، حَتَّى الْعَامَّةُ مَا يَقُولُونَ: فَلَانٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، يَقُولُونَ: فَلَانٌ خَلَّى زَوْجَتَهُ، فَهِيَ
 عِنْدَهُمْ صَرِيحٌ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا فِي (كِتَابِ الْبَيْعِ) أَنَّ الصَّوَابَ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
 ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ ثَابِتًا لِلْمَعَانِي، وَإِذَا كَانَتْ ثَابِتًا لَهَا فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ

= العُرْفِ والزَّمانِ، فثيابُ النَّاسِ هنا في المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ غَيْرُ ثِيَابِ النَّاسِ في أفريقيا مثلاً، وغيرُ ثِيَابِ النَّاسِ في مِصْرَ أو سوريَّةَ أو ما أشبه ذلك.

فإذا: قد يكونُ اللَّفْظُ عند قَوْمٍ صَرِيحًا، وعند قَوْمٍ كِنَايَةً غيرَ صَرِيحٍ، بل قد يكونُ عند قَوْمٍ لا يَدُلُّ عليه أصلاً، وهذا الذي قاله شَيْخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ هو الصَّحِيحُ بلا رَيْبٍ.

وقوله: «بَرِيَّةٌ» هذه كِنَايَةٌ غَرِيبَةٌ «أَنْتِ بَرِيَّةٌ» لا أَحَدٌ يَحْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّ المعنى: طالق؛ لأنَّ الذي يَحْطُرُ بِالْبَالِ أَنَّهَا بَرِيَّةٌ مِنْ مَرَضٍ، بَرِيَّةٌ مِنْ تَهْمَةٍ فيها، بَرِيَّةٌ مِنَ الحَمَلِ، بَرِيَّةٌ مِنَ الدَّيْنِ الذي عليها، لكنْ مع ذلك يقولون: بَرِيَّةٌ كِنَايَةٌ عَنِ الطَّلَاقِ، يعني: بَرِيَّةٌ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ عَلَيْكَ، ولا تَبْرَأُ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ طَالِقًا.

وقوله: «بَائِنٌ» كِنَايَةٌ قَرِيبَةٌ أَقْرَبُ مِنْ بَرِيَّةٍ بِلَا شَكٍّ، يعني: مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْأَزْوَاجِ.

وقوله: «بَتَّةٌ» كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْبَتِّ بِمعنى القطع، يُقَالُ: بَتَّ فِي هَذَا الْأَمْرِ يعني قَطَعَ فِيهِ وَنَقَّذَهُ، فَأَنْتِ بَتَّةٌ، يعني: مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ.

وقوله: «بَتْلَةٌ» يقولون: بَتْلَةٌ بِمعنى بَتَّةٍ، يعني: مَقْطُوعَةٌ، وَالْآنَ لَوْ أَنَّ شَخْصًا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ بَتْلَةٌ، فَلَا يُفْهَمُ أَنَّ هَذَا طَلَاقٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرَوْنَهَا كِنَايَةً ظَاهِرَةً.

وقوله: «أَنْتِ حُرَّةٌ» عِنْدِي أَنَّهَا بَعِيدَةٌ إِلَّا إِذَا سَأَلْتَ الطَّلَاقَ، بَلْ حَتَّى لَوْ سَأَلْتَهُ وَأَلَحَّثَ عَلَيْهِ وَقَالَ: أَنْتِ حُرَّةٌ، فَأَنَا عِنْدِي أَنَّهُ مَا يَتِمُّ الطَّلَاقُ أَبَدًا، وَأَنَّ فَهَمَ الطَّلَاقِ مِنْهَا بَعِيدٌ، لَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا حُرَّةٌ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ سَيِّدٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا آلِبَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥]، فَهِيَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمَةِ، وَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ:

وَالْحَفِيَّةُ نَحْوُ: اخْرُجِي^[١]، وَاذْهَبِي^[٢]، وَذُوقِي^[٣]،

= «إِنَّهِنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(١)، فإذا قال: أَنْتِ حُرَّةٌ، أي: فما لأحدٍ عليك سُلطانٌ، فمعناه: أَنْ لَا زَوْجَ لَهَا.

وقوله: «أَنْتِ الْحَرْجُ» هذه قَرِيبَةٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَفْهَمُونَ: أَنْتِ الْحَرْجُ، يَعْنِي أَنْتِ حَرَامٌ عَلَيَّ؛ لِأَنَّ الْحَرْجَ هُوَ الْحَرَامُ أَوْ شِبْهُهُ، فَهَذِهِ كِنَايَةٌ قَرِيبَةٌ يُرَادُ بِهَا الطَّلَاقُ.

فَعِنْدَنَا سَبْعُ كَلِمَاتٍ: خَلِيَّةٌ، بَرِيَّةٌ، بَائِنٌ، بَتَّةٌ، بَتْلَةٌ، حُرَّةٌ، حَرْجٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْحَضَرِ.

إِذَنْ: لَا بُدَّ لَنَا مِنْ ضَابِطٍ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ احْتَمَلَ الْفِرَاقَ عَلَى وَجْهِ الْبَيِّنُونَةِ فَهُوَ كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَسَبَقَ لَنَا أَنَّ الْأَعْرَافَ تَخْتَلِفُ، فَإِنَّا نُنْزِلُ الضَّابِطَ عَلَى حَسَبِ عُرْفِ هَذَا الزَّوْجِ، فَنَقُولُ: مَا عُرْفُكَ؟ مَاذَا يُرَادُ بِكَلِمَةِ كَذَا فِي عُرْفِكَ؟ فَإِنْ قَالَ: يُرَادُ بِهَذَا أَنَّهَا بَائِنَتْ مِنْهُ، نَقُولُ: إِذَا: هُوَ مِنَ الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَفِيَّةُ نَحْوُ: اخْرُجِي» أَي: مِنَ الْبَيْتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ إِذَا غَضِبَ عَلَى زَوْجَتِهِ يَقُولُ: اخْرُجِي، وَمَا قَصْدُهُ الطَّلَاقَ، بَلْ قَصْدُهُ أَنْ تَذْهَبَ عَنْهُ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مِنَ الْكِنَايَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَاذْهَبِي» مِثْلُ: اخْرُجِي.

[٣] قَوْلُهُ: «وَذُوقِي» إِذَا جَاءَتْ مُجَرَّدَةً عَنْ قَرِينَةٍ فَإِنَّهَا تَكُونُ كِنَايَةً، فَإِذَا قَالَ: أَنَا أَرَدْتُ بِقَوْلِي: ذُوقِي، الطَّلَاقَ وَالْمَ الْفِرَاقَ، نَقَبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٢)، مِنْ حَدِيثِ عَمِّ أَبِي حُرَّةٍ الرَّقَاشِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابَ الرِّضَاعِ، بَابَ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، رَقْمُ (١١٦٣)، وَابْنُ مَاجَةٍ: كِتَابَ النِّكَاحِ، بَابَ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ، رَقْمُ (١٨٥١)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَجَرَّعِي^[١]، وَاعْتَدِّي^[٢]، وَاسْتَبْرَيْي^[٣]، وَاعْتَزِلِي^[٤]، وَلَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ^[٥]،

= يُؤْلِمُ الْإِنْسَانَ يُقَالُ: ذُقْهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ﴾ [السجدة: ٢٠].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَجَرَّعِي» مِثْلُ ذُوقِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي عَذَابِ أَهْلِ النَّارِ:

﴿يَتَجَرَّعُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٧].

[٢] قَوْلُهُ: «وَاعْتَدِّي» هَذَا وَاضِحٌ وَظَاهِرٌ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ كِنَايَةً ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَيْسَتْ مَقْصُورَةً عَلَى الْبَيْنُونَةِ، فَعِنْدَنَا عِدَّتَانِ غَيْرُ بَائِتَيْنِ، الطَّلَاقُ الْأَوَّلِي، وَالطَّلَاقُ الثَّانِي، فَإِذَا قَالَ: اعْتَدِّي، قُلْنَا: وَاضِحٌ أَنَّ كَلِمَةَ «اعْتَدِّي» يُرَادُ بِهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَاقِ، لَكِنَّهَا مِنَ الْكِنَايَاتِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَةَ لَيْسَ مَعْنَاهَا الظَّاهِرَةُ فِي الْمَعْنَى، بَلِ الظَّاهِرَةُ هِيَ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْفِرَاقَ عَلَى وَجْهِ الْبَيْنُونَةِ، وَ «اعْتَدِّي» مَا تَدُلُّ عَلَى الْفِرَاقِ عَلَى وَجْهِ الْبَيْنُونَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَاسْتَبْرَيْي» أَيْضًا مِنَ الْكِنَايَاتِ الْحَقِيقَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «أَنْتِ بَرِيَّةٌ» أَي: مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ عَلَيْكَ، وَلَا تَبْرَأُ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ إِلَّا بِفِرَاقٍ بَائِتٍ، لَكِنِ: اسْتَبْرَيْي، مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ، وَمَعْنَاهُ: التَّرَبُّصُ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْإِعْتِدَادُ؛ إِذْ لَا اسْتِبْرَاءَ إِلَّا بِطَّلَاقٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَاعْتَزِلِي» - أَيْضًا - كِنَايَةٌ، وَوَجْهُ دَلَالَتِهَا عَلَى الطَّلَاقِ: أَنَّ الطَّلَاقَ عَزْلَةٌ فِي الْوَاقِعِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «اعْتَزِلِي» يَحْتَمِلُ: كُونِي فِي فِرَاشٍ وَأَنَا فِي فِرَاشٍ، أَوْ فِي مَنْزِلٍ وَأَنَا فِي مَنْزِلٍ، لَكِنِ مَا دَامَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْفِرَاقَ نَجَعَلُهُ مِنَ كِنَايَةِ الطَّلَاقِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ» هَذِهِ فِي الْحَقِيقَةِ تَقَرُّبٌ مِنَ الْبَيْنُونَةِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ حُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ، فَإِذَا طَلَّقَ الْإِنْسَانُ امْرَأَتَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً تَبْقَى فِي بَيْتِهِ تَشَرَّفُ لَهُ،

وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ^[١]، وَمَا أَشْبَهُهُ^[٢].

وَلَا يَقَعُ بِكِنَايَةٍ وَلَوْ ظَاهِرَةً طَلَاقٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ^[٣] مُقَارِنَةٍ لِلْفَظِّ^[٤].....

= وَتَتَرَيَنَّ لَهُ، وَتَتَطَيَّبُ لَهُ، وَتَكْشِفُ الْوَجْهَ وَالذَّرَاعَ وَالْعُضْدَ وَالصَّدْرَ وَالْبَطْنَ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ بَائِثًا تَحْتَجِبُ عَنْهُ مِثْلًا تَحْتَجِبُ عَنِ الْأُجْنَبِيِّ.

فإذا قال: لست لي بامرأة، فظاهر الحال أنها بينونة، وهذه عند الفقهاء يقولون: إنها من الكِنَايَاتِ الْحَقِيَّةِ، وهي إلى الكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ أَقْرَبُ، لَكِنْ قَدْ يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ بِقَوْلِي: «لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ» أَنَّكَ تُعَانِدِينَ وَتَعْصِينَ أَمْرِي، وَالْمَرْأَةُ عَادَةً لَا تُعَانِدُ وَلَا تَعْصِي، وَعَمَلُكَ مَعِيَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا، فَنَقُولُ: هَذَا مُحْتَمَلٌ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: لَيْسَ بِصَرِيحٍ بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَاتِ الْحَقِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ» أَذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ، فَهَذِهِ كِنَايَةٌ حَقِيَّةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا أَشْبَهُهُ»^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا يَقَعُ بِكِنَايَةٍ وَلَوْ ظَاهِرَةً طَلَاقٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ» الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ هَذِهِ نِعْمَةٌ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، بِأَنْ يَنْوِيَ بِقَوْلِهِ: «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» مُطْلَقَةً، وَيَقُولِهِ: «اخْرُجِي» أَي: مِنْ بَيْتِي، فَلَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «مُقَارِنَةٍ لِلْفَظِّ» النِّيَّةُ إِمَّا أَنْ تَسْبِقَ اللَّفْظَ بِزَمَنِ بَعِيدٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بَعْدَهُ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُقَارِنَةً، أَوْ قَبْلَهُ بَيَسِيرٍ، فَإِنْ كَانَتْ سَابِقَةً مِثْلُ أَنْ نَوَى أَنْ يَطْلُقَهَا أَمْسَ، وَالْيَوْمَ قَالَ لَهَا: اخْرُجِي، لَكِنْ غَابَ عَنْ ذَهْنِهِ النِّيَّةُ، فَلَا تَطْلُقُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ

(١) قال في الروض: «فلا حاجة لي فيك، وما بقي شيء، وأغناك الله...» الروض المربع مع حاشية ابن قاسم

إِلَّا حَالُ خُصُومَةٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ جَوَابِ سُؤَالِهَا^[١]،

= مُقَارِنَةٌ أَوْ قَرِيبَةٌ، وَلَوْ قَالَ: اذْهَبِي، أَوْ اخْرُجِي، أَوْ اعْتَزِلِي، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ نَوَى الطَّلَاقَ فَمَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَلَفَّظَ بِهَا لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ، وَالْمَوْلُفُ يَقُولُ: إِلَّا بِنِيَّةِ مُقَارِنَةٍ لِلْفُظِّ.

ولو نوى أن يطلق بدون لفظ لا يقع الطلاق، ولو حدث نفسه دون لفظ أنها طالق فلا تطلق.

فَالنِّيَّةُ تَارَةً تَتَقَدَّمُ كَثِيرًا، وَتَارَةً تَتَقَدَّمُ بَزْمَنٍ يَسِيرٍ، وَتَارَةً تُقَارِنُ، وَتَارَةً تَتَأَخَّرُ، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ، فَإِذَا تَقَدَّمَتْ كَثِيرًا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَإِذَا تَأَخَّرَتْ وَلَوْ يَسِيرًا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَإِذَا تَقَدَّمَتْ يَسِيرًا أَوْ قَارَنْتِ اللَّفْظَ يَقَعُ الطَّلَاقُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا حَالُ خُصُومَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ جَوَابِ سُؤَالِهَا» هَذِهِ ثَلَاثُ أَحْوَالٍ يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ بِلَا نِيَّةٍ.

فَقَوْلُهُ: «خُصُومَةٍ» يَعْنِي: مَعَ زَوْجَتِهِ، فَقَالَ: اذْهَبِي لِأَهْلِكَ، يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ فِرَاقَهَا.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ غَضَبٍ»، أَي: حَالُ غَضَبٍ وَلَوْ بَدُونِ خُصُومَةٍ، كَأَن يَأْمُرُهَا أَنْ تَفْعَلَ شَيْئًا فَلَمْ تَفْعَلْ فَغَضِبَ، فَقَالَ: اذْهَبِي لِأَهْلِكَ، يَقَعُ الطَّلَاقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ جَوَابِ سُؤَالِهَا» يَعْنِي: قَالَتْ: طَلَّقْنِي، قَالَ: اذْهَبِي لِأَهْلِكَ، يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وَوَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهَا قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ؛ وَلِهَذَا

قال:

فَلَوْ لَمْ يُرِدْهُ^[١]، أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ^[٢] لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا^[٣].

وَيَقَعُ مَعَ النِّيَّةِ بِالظَّاهِرَةِ^[٤] ثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً^[٥]، وَبِالْخَفِيَّةِ مَا نَوَاهُ^[٦].

[١] «فَلَوْ لَمْ يُرِدْهُ» أي: الطَّلَاقُ في هذه الحال، فقال: أنا ما أَرَدْتُ الطَّلَاقَ.

[٢] قوله: «أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ» بأن قال: أَرَدْتُ بقولي: اذْهَبِي لِأَهْلِكِ

أَنْ يَنْطَفِئَ غَضْبِي، وَيَنْطَفِئَ غَضَبُهَا، وَلَمْ أُرِدِ الطَّلَاقَ.

[٣] قوله: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» إِنْ رَافَعْتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ طَلَّقَ عَلَيْهِ، أَمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَلَا يَقَعُ

الطَّلَاقُ.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْكِنَايَةَ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، حَتَّى فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّ

الْإِنْسَانَ قَدْ يَقُولُ: أَخْرَجِي أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ غَضَبًا، وَلَيْسَ فِي نِيَّتِهِ الطَّلَاقُ إِطْلَاقًا، فَقَطْ

يُرِيدُ أَنْ تَنْصَرِفَ عَنْ وَجْهِهِ حَتَّى يَنْطَفِئَ غَضَبُهُمَا، وَقَدْ تَلَحُّ عَلَيْهِ، تُقُولُ: طَلَّقْنِي،

طَلَّقْنِي، فَيَقُولُ: طَالِقٌ، وَهُوَ مَا يُرِيدُ الطَّلَاقَ، لَكِنْ يُرِيدُ طَالِقٌ مِنْ وَثَاقٍ، أَوْ طَالِقٌ إِنْ

طَلَّقْتُكَ، فَيُقَيِّدُهُ بِالشَّرْطِ.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

[٤] قوله: «وَيَقَعُ مَعَ النِّيَّةِ بِالظَّاهِرَةِ» يعني: بِالْكِنَايَةِ الظَّاهِرَةِ.

[٥] قوله: «ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً» يعني: فِي الْحَالِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ

الظَّاهِرَةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، فَتَبَيَّنُ بِهَا.

[٦] قوله: «وَبِالْخَفِيَّةِ مَا نَوَاهُ» يعني: يَقَعُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ

مِنَ الْمَذْهَبِ^(١).

= فإذا قال لزوجته: أنتِ خَلِيَّةٌ، ونوى الطَّلَاقَ، يقعُ ثلاثًا، مع أنَّه ما نوى العَدَدَ بل نوى الطَّلَاقَ فقط، فتبينُ منه؛ لأنَّ (خَلِيَّةً) مِنَ الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ، ولو قال: أنتِ بائِنٌ، ونوى الطَّلَاقَ، يقعُ ثلاثًا، ولو نوى واحدةً؛ لأنَّ هذه الألفاظَ كنايةٌ ظاهرةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْبَيِّنُونَةِ، فَتَقَعُ بِهَا الثَّلَاثُ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: أَخْرَجِي أَوْ اعْتَدِّي أَوْ اسْتَبْرِي، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ، وَاحِدَةً، أَوْ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ عَدَدًا فَوَاحِدَةً.

فَصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ الظَّاهِرَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ ثَلَاثًا تَبَيَّنُ بِهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِالْخَفِيَّةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ مَا نَوَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَوَاحِدَةً، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ جُمْلَةً.

وَسَبَقَ الصَّوَابُ، وَأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ طَلَاقُ ثَلَاثٌ إِلَّا بِتَكَرُّارٍ بَعْدَ رَجْعَةٍ، أَوْ عَقْدٍ جَدِيدٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَإِذَا كَانَ بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ لَا يَقَعُ الْمُكَرَّرُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَبِالْكِنَايَةِ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً» إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ -وَمِنْهُمْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ- يَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا نَوَى وَاحِدَةً بِالظَّاهِرَةِ لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَدَلِيلُهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) فإذا قال لزوجته: أنتِ خَلِيَّةٌ، أَوْ بَرِيَّةٌ، أَوْ بائِنٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَنَوَى وَاحِدَةً، فَإِنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً.

(١) مجموع الفتاوى (٧٢/٣٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وقيل: لا يقع بالظاهرة -أيضا- إلا واحدة ما لم ينو أكثر، وهذا غير القول الثاني.
فالمذهب: يقع ثلاثا ولو نوى واحدة.

والقول الثاني: يقع ثلاثا إلا أن ينوي واحدة.

والقول الثالث: يقع واحدة إلا أن ينوي ثلاثا، فإذا قال: أنت حليّة ولم ينو شيئا يقع واحدة على القول الثالث، ويقع ثلاثا على القول الثاني، وعلى الأول -أيضا- من باب أولى.

فإن قال: أنت حليّة، ونوى واحدة، وقَعَ على الثالث والثاني واحدة، وعلى الأول ثلاثا، فبيّن أن بين الأقوال الثلاثة فرقا، ولكن الصحيح أنه لا يقع إلا واحدة حتى لو نوى ثلاثا؛ لأننا نقول: إن الطلاق ما يتكرر إلا بتكرره فعلا، ولا يتكرر فعلا إلا إذا وقَعَ على زوجة غير مُطلقة.

والخلاصة: أن هنا مقامين:

المقام الأول: هل يقع بالكناية الطلاق؟

والمقام الثاني: كم يقع بها؟

فعلى المذهب نقول في المقام الأول: يقع بها الطلاق، إما بالنية أو بالقرينة، والقرينة ذكر المؤلف لها ثلاث صور، وهي: الغضب، والخصومة، وجواب السؤال.

وأما المقام الثاني: فالمذهب أن الظاهرة يقع بها ثلاثا، فتكون بينونة كبرى.

وأما الخفية: فيقع بها ما نوى، والصحيح: أنه لا يقع بها ظاهرة كانت أو خفية إلا واحدة، ولو نوى أكثر.

فَصْلٌ

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ^(١)،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» هذه الكلمة أهمُّ ما في الباب، فإذا قال: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، يُخَاطَبُ زوجته، فهذا لا يخلو من ثلاثِ حالاتٍ، إمَّا أَنْ يَنْوِيَ الطَّلَاقَ، أو الظَّهَرَ، أو اليمينَ.

وعلى القولِ الرَّاجِحِ إذا قال لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، ونوى به الخبرَ دون الإنشاءِ، فإنَّنا نقولُ له: كَذَبْتَ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّها حَلَالٌ، كما لو قال: هذا الخُبْرُ عَلَيَّ حَرَامٌ، يُريدُ الخبرَ لا الإنشاءَ، فنقولُ: كَذَبْتَ، هذا حَلَالٌ، لك أَنْ تَأْكُلَهُ.

وإذا نوى الإنشاءَ، أي: تَحْرِيمَهَا، فهذا إن نوى به الطَّلَاقَ فهو طَلَاقٌ؛ لأنَّه قَابِلٌ لأنْ يَكُونَ طَلَاقًا، وإن نوى به الظَّهَرَ فهو ظَهَرٌ، وإن نوى به اليمينَ فهو يَمِينٌ.

والفرقُ بين هذه الأمورِ الثلاثةِ: أَنَّهُ إذا نوى به اليمينَ فهو ما نوى التَّحْرِيمَ، لكن نوى الِامْتِنَاعَ، إمَّا مُعَلَّقًا وإمَّا مُنْجَزًا، مثلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فهذا مُعَلَّقٌ، لَا يَقْصِدُ أَنْ يُحَرِّمَ زوجته، بل قَصْدُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ زَوْجَتُهُ مِنْ ذَلِكَ، وكذلك: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، قَصْدُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ زوجته، فنقولُ: هذا يَمِينٌ؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرَضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿[التَّحْرِيمُ: ١-٢]، فقوله: ﴿مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (ما) اسمٌ مَوْصُولٌ يُفِيدُ الْعُمُومَ، فهو شاملٌ لِلزَّوْجَةِ، وَلِلأَمَةِ، وَلِلطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ، وَاللِّبَاسِ، فَحُكْمُ هَذَا حُكْمُ الْيَمِينِ، قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا قَالَ لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا»^(١)، وهذه هي الحالُ الأولى.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق، رقم (١٤٧٣).

أَوْ كَظَهَرَ أُمِّي؛ فَهُوَ ظَهَارٌ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ^[١]،

= الحال الثانية: أن ينوي به الطلاق، فينوي بقوله: أنت علي حرام، أن يفارقها، فهذا طلاق؛ لأنه صالح للفراق، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

الحال الثالثة: أن يريد به الظهار، أي: أنها محرمة عليه، فهذا موضع خلاف بين العلماء:

قال بعض العلماء: إنه يكون ظهاراً؛ لأن معنى قول المظاهر لزوجته: أنت علي كظهر أمي، أنت حرام، لكنه شبهه بأعلى درجات التحريم، وهو ظهر أمه؛ لأن أشد ما يكون حراماً عليه أمه.

وقال بعض العلماء: لا يكون ظهاراً؛ لأن قولك: أنت علي كظهر أمي ليس مثل قولك: أنت علي حرام، فالأول أبشع وأقبح، فيختص الحكم به، ولا يقاس عليه ما دونه.

لكن الذي يظهر - والله أعلم - أنهما سواء، يعني: وطؤك علي حرام، كما تحرم علي أمي، فيكون ظهاراً.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ كَظَهَرَ أُمِّي فَهُوَ ظَهَارٌ وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ» لأن هذا هو ما جاء به القرآن، ولو قلنا: إن الرجل إذا قال لزوجته: أنت علي كظهر أمي، ونوى به الطلاق، إنه طلاق، لكننا حكمنا في الظهار بحكم الجاهلية؛ لأنهم في الجاهلية يرون أن

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

= قول الإنسان لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي طلاق، ولكنَّ الشرع خالفهم في هذا وجعله ظهارة، فالإنسان إذا أتى بصريح الظهار فهو ظهاراً، ولو نوى به الطلاق.

فنقول: الزوجة باقية في ذمتك، ولا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به من الكفارة، وهل نقول: ما لم يُجره مجرى اليمين، بأن قال: إن فعلت كذا فزوجتي عليّ كظهر أمي؟

فالجواب: نعم، على القول الراجح أنه قد يُجرى مجرى اليمين، أي: منع نفسه، ولم يرد أن يُحرّم زوجته ويجعلها كظهر أمه؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

لكنَّ قوله: «أنت عليّ حرام»، لا تُساوي «أنت عليّ كظهر أمي»؛ لأنَّ عندنا نصاً في القرآن، يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١]، ثم قال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] فجعل الله التحريم يميناً، وإخراج الزوجة من هذا العموم يحتاج إلى دليل، ولا دليل.

إذن: على المذهب يجعلون قول الإنسان: أنت عليّ حرام كقوله: أنت عليّ كظهر أمي^(١)، فيجعلونه ظهارة في كل حال، ولو نوى به الطلاق، فإذا جاء رجل يستفتينا يقول: إني قلت لزوجتي: أنت عليّ حرام، فعلى المذهب ما نقول: ماذا نويت؟ بل نقول: أنت مظاهر، فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به، أمّا على القول الصحيح فإننا نقول: ماذا نويت؟

(١) الإنصاف (٢٢/٢٦٥)، وكشاف القناع (١٢/٢٢٧).

وَكَذَلِكَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ^[١].

وَإِنْ قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ^[٢]، أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ طَلَقْتُ ثَلَاثًا^[٣]، وَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا فَوَاحِدَةً^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَلِكَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» (مَا) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «حَرَامٌ» و(مَا) عامٌّ لكلِّ ما أَحَلَّ اللَّهُ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجَةُ وَإِنْ لَمْ يُوَاجِهَا بِهِ صَرِيحًا، فَهَذَا لَيْسَ كَالْأَوَّلِ، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى مَا نَوَى عَمَلْنَا بِهِ، وَإِلَّا فَنَجْعَلُهُ ظَاهَرًا؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: «وَكَذَلِكَ» و(الكاف) لِلتَّشْبِيهِ، وَ(ذَا) اسْمٌ إِشَارَةٌ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ» يَعْنِي: وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» فَهُوَ ظَاهَرٌ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ فَهُوَ يَمِينٌ، فَتَبَعَضَ الْحُكْمُ، وَصَارَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ لشيءٍ يَمِينًا، وَلشيءٍ ظَاهَرًا، وَالَّذِي تُرْجِّحُهُ أَنَّهُ يَمِينٌ، إِلَّا إِذَا نَوَى الظَّهَارَ.

[٢] قوله: «وَإِنْ قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» فَهُوَ يَمِينٌ عَلَى الرَّاجِحِ حَتَّى لَوْ نَوَى الزَّوْجَةَ، إِلَّا إِنْ وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ:

[٣] «أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ طَلَقْتُ ثَلَاثًا» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَخَفُّ مِنَ الْأُولَى، فَإِذَا قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ، يَكُونُ طَلَاقًا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِ(أَل) الدَّالَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَيْسَتْ لِلْجِنْسِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ يَقُولُونَ: الْأَصْلُ فِي (أَل) أَنَّهَا لِلْعُمُومِ، فَإِذَا قَالَ: الطَّلَاقَ يَعْنِي الطَّلَاقَ كُلَّهُ، وَهُوَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ.

[٤] قوله: «وَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا فَوَاحِدَةً» «طَلَاقًا» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ فَتَكُونُ مُطْلَقَةً؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ لِلْإِطْلَاقِ وَلَيْسَتْ لِلْعُمُومِ، وَالْمُطْلَقُ يَصْدُقُ بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا قَالَ: أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَكُونُ وَاحِدَةً.

وَأِنْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ وَقَعَ مَا نَوَاهُ، مِنْ طَّلَاقٍ، وَظَهَارٍ، وَيَمِينٍ^[١]، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَظَهَارٌ^[٢]، وَإِنْ قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ، وَكَذَبَ^[٣] لَزِمَهُ حُكْمُ^[٤]،

= والصَّحِيحُ في هذه المسألة: أَنَّهَا تَطْلُقُ طَلْقَةً وَاحِدَةً، ولو قال: أعني به الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقِلَّةً عَنِ الْآخَرَى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ وَقَعَ مَا نَوَاهُ، مِنْ طَّلَاقٍ وَظَهَارٍ وَيَمِينٍ» هذا هو اللَّفْظُ الثَّلَاثُ، أَنْ يَقُولَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ، أَوْ كَالْخِنْزِيرِ، أَوْ كَالدَّمِ، أَوْ كَالْكَلْبِ، أَوْ كَالِهَرِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَإِنْ قَالَ: نَوَيْتُ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَّلَاقٌ، وَإِنْ قَالَ: نَوَيْتُ الظَّهَارَ فَظَهَارٌ، وَإِنْ قَالَ: نَوَيْتُ الْيَمِينَ فَهُوَ يَمِينٌ.

[٢] قوله: «وَأِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَظَهَارٌ» إِنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتَ كَالْمَيْتَةِ، وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا، يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ ظَهَارٌ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي التَّحْرِيمِ، وَالْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَرَوْنَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْمَرْأَةِ ظَهَارٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِيهَا سَبَقَ، وَأَنَّ تَحْرِيمَ الْمَرْأَةِ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الظَّهَارِ.

[٣] قوله: «وَأِنْ قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ وَكَذَبَ» أَي: وَقَدْ كَذَبَ.

[٤] قوله: «لَزِمَهُ حُكْمُ» إِذَا قِيلَ: لَزِمَهُ حُكْمًا صَارَ لَا يَلْزِمُهُ بَاطِنًا فِيهِ بَيْنَةٌ وَبَيْنَ اللَّهِ، لَكِنْ لَوْ حَاكَمَتْهُ الزَّوْجَةُ لَزِمَهُ.

مثال ذلك: قال له شخصٌ: ادْخُلْ؛ لَتَعَشَى، فقال: أَنَا حَالِفٌ بِالطَّلَاقِ أَلَّا أَدْخُلَ، وَهُوَ كَاذِبٌ، فَإِنْ حَاكَمَتْهُ إِلَى الْقَاضِي أُلْزِمَ بِالطَّلَاقِ، وَإِنْ لَمْ تُحَاكِمْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وهل الأولى أَنْ تُحَاكِمَهُ أَوْ أَنْ تَتْرُكَهُ؟

فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِنْ عَلِمَتْ مِنْ زَوْجِهَا أَنَّهُ رَجُلٌ وَرِعٌ صَادِقٌ حَرَمٌ عَلَيْهَا أَنْ تُحَاكِمَهُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حَاكَمَتْهُ لَأَدَّى إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ رَجُلٌ لَا يُبَالِي وَلَا يَهْتَمُّ بِهِ

وَإِنْ قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ^[١] مَلَكَتْ ثَلَاثًا، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً^[٢]، وَيَتَرَخِي^[٣] مَا لَمْ يَطَأْ
أَوْ يُطْلَقْ أَوْ يَفْسَخَ^[٤]،

= الأُمُور، ليس أكبرُ هَمٍّ إِلَّا أَنْ تَعُودَ زَوْجَتُهُ إِلَيْهِ، فهذا يجبُ عليها أَنْ تُحَاكِمَهُ، فَإِنْ تَرَدَّدَتْ
فَالأُولَى أَلَّا تُحَاكِمَهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ» رَجُلٌ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، «أَمْرٌ»
هنا بمعنى شَأْنٍ، وهو مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيَكُونُ عَامًّا، فَيَكُونُ كُلُّ أَمْرٍهَا بِيَدِهَا، وَمِنْ جُمْلَتِهِ أَنْ
تَطْلُقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَمْرٍهَا، وَهَذَا مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ: أَمْرُكَ
بِيَدِكَ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: وَكَلَّتْكَ فِي طَلَاقِ نَفْسِكَ، فَإِذَا قَالَ: وَكَلَّتْكَ لَمْ تَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً،
وَإِذَا قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، مَلَكَتْ أَرْبَعَةَ خِيَارَاتٍ: أَنْ لَا تَخْتَارَ شَيْئًا، وَأَنْ تَطْلُقَ وَاحِدَةً، وَأَنْ
تَطْلُقَ ثِنْتَيْنِ، وَأَنْ تَطْلُقَ ثَلَاثًا؛ وَلِهَذَا قَالَ:

[٢] «مَلَكَتْ ثَلَاثًا وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً».

وقيل: إِنَّهُ عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ تَوْكِيلٌ، وَالْوَكَاةُ عَلَى حَسَبِ
نِيَّةِ الْمُوَكَّلِ، وَلَوْ قِيلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّهُ يُدَيِّنُ كَغَيْرِهَا مِنْ شَبِيهَاثِهَا، فَيُقَالُ: عِنْدَنَا لَفْظٌ
ظَاهِرٌ وَنِيَّةٌ بَاطِنَةٌ، اللَّفْظُ الظَّاهِرُ هُوَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، وَالنِّيَّةُ بَاطِنَةٌ، فَإِذَا لَمْ تُرَافِعْهُ إِلَى
الْحَاكِمِ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِهِ وَإِلَى نِيَّتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَيَتَرَخِي» يَعْنِي: إِنْ شَاءَتْ طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ، وَإِنْ شَاءَتْ طَلَّقَتْ بَعْدَ
يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، عَلَى التَّرَاخِي، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: إِذَا قَالَتْ فِي الْمَجْلِسِ: طَلَّقْتُ
نَفْسِي ثَلَاثًا طَلَّقْتُ، أَوْ تَفَرَّقُوا وَبَعْدَ مُدَّةٍ قَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا يَقَعُ.

[٤] قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَطَأْ أَوْ يُطْلَقْ أَوْ يَفْسَخَ» هَذَا يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ: «مَلَكَتْ» أَمَا قَوْلُهُ:
«وَيَتَرَخِي» فَلَا نَقُولُ: مَا لَمْ يَطَأْ، نَقُولُ: يَتَرَخِي مَا لَمْ يَحْدَّ حَدًّا، فَإِنْ حَدَّ حَدًّا، بَأْنَ قَالَ:

= أَمْرُكَ بِيَدِكَ هذه السَّاعَةَ، فلا تَمْلِكُهَا بعد هذه السَّاعَةِ، ولو قال: أَمْرُكَ بِيَدِكَ هذا اليومَ، لا تَمْلِكُهَا بعد هذا اليومَ؛ لِأَنَّهُ حَدَّدَ لَهَا.

أَمَّا أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ، يَعْنِي: كَلِمَةُ «أَمْرُكَ بِيَدِكَ» فَإِنَّ هَذَا التَّوَكُّلَ يَنْقَسِخُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ.

الأول: أَنْ يَطَّأَهَا، أَي: يُجَامِعُهَا قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ شَيْئًا، فَإِنَّهَا تَنْفَسِخُ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ تَصَرُّفٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَدَلٌ عَنْ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ، وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا حِينَئِذٍ، وَإِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَهَلْ يَمْلِكُ جَمَاعَهَا أَوْ لَا؟ لَا يَمْلِكُ، فَلَمَّا جَامَعَهَا بَدُونَ أَنْ يَسْأَلَ: هَلْ طَلَّقْتُ أَمْ لَمْ تَطْلُقْ؟ عُلِمَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ التَّوَكُّلِ، مِثْلُ: لَوْ قُلْتُ لِشَخْصٍ: خُذْ هَذِهِ السَّلْعَةَ بِعُهَا، ثُمَّ بَعْتُهَا أَنَا، فَإِنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ فَسْخًا لَوَكَالَتِهِ، أَوْ قُلْتُ: وَكَلْتُكَ أَنْ تَبِيعَ بَعِيرِي وَرَاحَ الرَّجُلِ، وَجَاءَنِي ضَيْوْفٌ فَذَبَحْتُ الْبَعِيرَ، فَإِنَّ الْوَكَالَةَ تَنْفَسِخُ.

إِذَا: إِذَا جَامَعَ زَوْجَتَهُ الَّتِي قَالَ لَهَا: أَمْرُكَ بِيَدِكَ انْفَسَخَتِ الْوَكَالَةُ.

الثَّانِي: أَنْ يَطْلُقَ، إِذَا قَالَ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، وَقَالَ: أَخَافُ أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَرَّةً، فَتَطْلُقِي مَرَّةً، وَهَلْ تَمْلِكُ حِينَئِذٍ أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا؟ لَا تَمْلِكُ، لَا مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا أَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَهَا عُلِمَ أَنَّهُ عَدَلٌ عَنْ تَوَكُّلِهِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ فَسْخِ الْوَكَالَةِ بِالْفِعْلِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَنْفَسِخَ بِالْقَوْلِ، فَيَقُولُ: رَجَعْتُ عَنْ قَوْلِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ لِلْمَوْكَلِّ أَنْ يَرْجِعَ فِي وَكَالَتِهِ، كَمَا أَنَّ لِلْمَوْكَلَّلِ -أَيْضًا- أَنْ يَنْفَسَخَ الْوَكَالَةُ.

وَيَخْتَصُّ «اخْتَارِي نَفْسَكَ» بِوَاحِدَةٍ وَبِالْمَجْلِسِ الْمُتَّصِلِ^[١] مَا لَمْ يَزِدْهَا فِيهِمَا^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَخْتَصُّ اخْتَارِي نَفْسَكَ بِوَاحِدَةٍ وَبِالْمَجْلِسِ الْمُتَّصِلِ» لِحِظِ
 الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ «اخْتَارِي نَفْسَكَ» و «أَمُرُكِ بِيَدِكَ» فَالْأَوَّلَى تَخْتَصُّ بِوَاحِدَةٍ، بِمَعْنَى
 أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ تَخْتَصُّ «بِالْمَجْلِسِ الْمُتَّصِلِ» يَعْنِي لَا يَتَرَاخَى؛
 لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ، فَكَمَا أَنَّ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ فِي صَيْغِ الْعُقُودِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
 عَلَى الْفَوْرِ فَكَذَلِكَ هُنَا.

فَإِذَا قَالَ: اخْتَارِي نَفْسَكَ، وَتَفَرَّقَا، ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ: طَلَّقْتُ نَفْسِي أَوْ اخْتَرْتُ
 نَفْسِي، لَا تَطْلُقُ، وَلَا يَكُونُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ فِي نَفْسِ الْمَكَانِ، وَكَذَلِكَ
 لَوْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي اخْتِيَارًا بَائِنًا، تُرِيدُ ثَلَاثًا، مَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَطْ، مَعَ أَنَّ ظَاهَرَ
 اللَّفْظِ يَشْمَلُ الْوَاحِدَةَ وَالثَّلَاثَ، بَلْ رَبَّمَا نَقُولُ: إِنَّهُ إِلَى الثَّلَاثِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا تَخْتَارُ
 نَفْسَهَا مَعْنَاهُ أَنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَيِّنَةٌ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا.

وَلِهَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ آخَرٍ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ لَهَا: اخْتَارِي نَفْسَكَ، وَاخْتَارَتْ الْفِرَاقَ
 الْبَائِنَ، فَلَهَا ذَلِكَ.

[٢] قوله: «مَا لَمْ يَزِدْهَا فِيهِمَا» أَي: فِي الْمَجْلِسِ وَالْوَاحِدَةِ، فَإِنْ زَادَ بِأَنْ قَالَ:
 اخْتَارِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ، فَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مَتَى شِئْتَ، الْيَوْمَ أَوْ بَعْدَ
 الْيَوْمِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: اخْتَارِي نَفْسَكَ بِأَيِّ عَدَدٍ شِئْتَ، تَمْلِكُ ثَلَاثًا.
 وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَذْكُرُ مُقْتَضَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ فَقَطْ.

أَمَّا: هَلِ الْإِنْسَانُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَزَوْجَتِهِ، أَوْ يُقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ
 لَزَوْجَتِهِ هَذَا الْكَلَامَ؟

فَإِنْ رَدَّتْ أَوْ وَطِئَ أَوْ طَلَّقَ أَوْ فَسَخَ بَطَلَ خِيَارُهَا^(١).

= نقول: ما يُبْغِي؛ لأنَّ المرأة - كما هو معلوم - ناقصة عقلٍ ودين، وكما وصفها النبي ﷺ في قوله: «إِنَّكَ تَكْثُرُنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ»^(١) وكما قال أيضًا: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً؛ إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ»^(٢) فإذا كان كذلك فإنَّ المرأة لو أَحْسَنَتْ إليها الدَّهْرَ كُلَّهُ، ورأت منك إِسَاءَةً واحدةً، قالت: ما رأيتُ خَيْرًا قط، فلو قلتَ لها هذا الكلام - لا سيما في حالِ الغَضَبِ والمُشَادَّةِ - لَبَتَّتِ الأَمْرَ على الفور، فتَنَدَّم هي ويندَم الزوج، وما أَكْثَرَ ما يَقَعُ النَّدَمُ بين الزَّوْجَيْنِ في مثلِ هذه الحال!

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَإِنْ رَدَّتْ أَوْ وَطِئَ أَوْ طَلَّقَ أَوْ فَسَخَ بَطَلَ خِيَارُهَا» إنَّ قال: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، أو اختاري نفسك، فقالت: لا أريدُ ذلك، فما تَمَلَّكَ الطَّلَاقُ، كما لو قلتُ لشخصي: خُذْ هذا الشَّيْءَ بِعَهْ، فقال: لا، ما أنا ببائعِهِ، ثم بعد ذلك أَخَذَهُ وباعَهُ، فلا يجوزُ، فما دام رَدُّ انْقَطَعَتِ الوِكَالَةُ.

وكذلك لو وَطِئَهَا، أو طَلَّقَ، أو فَسَخَ، كما سَبَقَ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ اخْتِيَارُهَا.

بقيَ مسائلٌ مهمَّةٌ ذَكَرَها في (الرَّوْضِ) وهي قوله: «وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَقَعْ»^(٣) كَأَنسَانٍ أَضْمَرَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَطْلُقَ زَوْجَتَهُ يَقُولُ صَاحِبُ (الرَّوْضِ): «فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(٤)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم (١٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥١٨/٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان،

باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= وهذا الرَّجُلُ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ فلا يَقَعُ، ولأنَّ الطَّلَاقَ فَسَخٌ، والْفَسْخُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِاللَّفْظِ كَالْعَقْدِ.

كذلك يقولُ: «وإنَّ تَلَفُظَ بِهِ أَوْ حَرَكَ لِسَانَهُ وَقَعَ» إنَّ تَلَفُظَ بِهِ وَقَعَ ولا إشْكَالَ، أَوْ حَرَكَ لِسَانَهُ لَكِنْ ما لَفَظَ، يقولُ المؤلِّفُ: إِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، والصَّوابُ أَنَّهُ لا يَقَعُ؛ لأنَّهُ ما وُجِدَ مِنْهُ اللَّفْظُ، والطَّلَاقُ لَفْظٌ.

ولو كان مُصَابَاً بِالْوَسْوَاسِ وَجَرى على لِسَانِهِ بدون قَصْدٍ: زَوْجَتِي طَالِقٌ، فما يَقَعُ الطَّلَاقُ، ولو أَنَّهُ قَصَدَ الطَّلَاقَ لَكِنْ قال: أُرِيدُ أَنْ أَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا الْوَسْوَاسِ، فلا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لأنَّهُ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ، وقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»^(١).

فإن قيل: لو أَنَّ رَجُلًا مَوْسُوسًا فِي الطَّهَّارَةِ، وَشَكَّ هَلْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لا؟ فقال: سَأَبُولُ حَتَّى أَتَيِّقَنَّ الْحَدِيثَ، وبِالْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحْدِثًا، وَهَذَا مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ دَفْعًا لِلْوَسْوَاسِ، فنقولُ: الْوُضُوءُ يَتَّقِضُ بِهَذَا، سواءً كان باخْتِيَارٍ أَوْ بغيرِ اخْتِيَارٍ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ.



(١) أخرجه أحمد (٢٧٦/٦)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق على غلط، رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٦)، والحاكم في المستدرک (١٩٨/٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ



يَمْلِكُ مَنْ كُلُّهُ حُرٌّ أَوْ بَعْضُهُ ثَلَاثًا^[١]، وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ^[٢].....

[١] الزَّوْجَانِ لَا يَخْلَوَانِ مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَا حُرَّيْنِ، أَوْ رَقِيقَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا، وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: الزَّوْجُ حُرٌّ وَالزَّوْجَةُ رَقِيقَةٌ، أَوْ: الزَّوْجَةُ حُرَّةٌ وَالزَّوْجُ رَقِيقٌ، فَالْصُّورُ إِذَا أَرْبَعٌ، فَهَلْ يَخْتَلِفُ عَدَدُ الطَّلَاقِ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الصُّوَرِ أَوْ لَا يَخْتَلِفُ؟

الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِّ، فَالرَّقِيقُ طَلَاقُهُ اثْنَتَانِ وَالْحُرُّ طَلَاقُهُ ثَلَاثٌ، وَلَكِنْ مِنَ الْمُعْتَبَرِ؟ هَلْ هِيَ الزَّوْجَةُ، بِمَعْنَى: إِذَا كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا وَالزَّوْجَةُ رَقِيقَةً اخْتَلَفَ الْحُكْمُ أَوِ الْمُعْتَبَرُ الزَّوْجُ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: «يَمْلِكُ مَنْ كُلُّهُ حُرٌّ أَوْ بَعْضُهُ ثَلَاثًا» يَعْنِي: ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ إِذَا كَانَ حُرًّا أَوْ بَعْضُهُ حُرًّا، إِمَّا إِذَا كَانَ حُرًّا فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ يَعْنِي الثَّلَاثَةَ ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠].

وَإِذَا كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا وَبَعْضُهُ رَقِيقًا، فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّا نُعْطِيهِ بِقَدْرِهِ، أَوْ نُكْمِلُ لَهُ الْعَدَدَ؟

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: إِنَّهُ يُكْمَلُ لَهُ الْعَدَدُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُصُ، فَإِمَّا اثْنَتَانِ وَإِمَّا ثَلَاثٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ» يَعْنِي: يَمْلِكُ الْعَبْدُ تَطْلِيقَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقِيقَ عَلَى

النِّصْفِ مِنَ الْحُرِّ، فَعِدَّةُ الْأَمَةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَجِلْدُ الزَّانِي فِي الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ نِصْفُ

حُرَّةٌ كَانَتْ زَوْجَتَاهُمَا أَوْ أُمَةً^(١)،

= جَلَدِ الْأَحْرَارِ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

ولماذا لم يُجْعَل للعبد واحدة ونصف؟

لأنَّ الطَّلَاقَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَبَعَّضَ.

ولماذا لم يُجْعَل واحدة احتياطاً؟

لأنَّ في هذا هَضْمًا لِحَقِّ الْعَبْدِ؛ ولهذا كان القول الآخر في هذه المسألة: أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ ثَلَاثُ؛ لِعَدَمِ الْأَدِلَّةِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «حُرَّةٌ كَانَتْ زَوْجَتَاهُمَا أَوْ أُمَةً» «زَوْجَتَاهُمَا» أي الحرّ والعبد.

وَلِنَنْظُرُ: كَوْنُ زَوْجَةِ الْحُرِّ حُرَّةً وَاضِحٌ.

ولكن: هل يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ زَوْجَةُ الْحُرِّ أُمَةً؟

يمكن، لكن بشروط، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ

الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]

فَيَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً إِذَا خَافَ الْمَشَقَّةَ بِتَرْكِ النِّكَاحِ وَلَمْ يَجِدْ مَهْرًا لِلْحُرَّةِ.

وهل يُمَكِّنُ للعبد أن يتزوج حُرَّةً؟

نعم، وبدون شروطٍ كالْحُرِّ تَمَامًا، فَاعْتَبَارُ الْعَدَدِ بِحَسَبِ الْأَزْوَاجِ.

وهذه المسألة فيها خلاف:

فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١): أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالرِّجَالِ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ حُرًّا، وَلَوْ كَانَتْ

(١) الفروع (٥٢/٩)، وكشاف القناع (١٢/٢٤٤).

فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أَوْ طَالِقٌ، أَوْ عَلَيَّ، أَوْ يَلْزُمُنِي، وَقَعَ ثَلَاثًا بِنَيْتِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ^(١).

= زَوْجَتُهُ أَمَةً، مَلَكَ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَلَوْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ حُرَّةً، مَلَكَ اثْنَتَيْنِ فَقَطْ، فَإِذَا طَلَّقَ اثْنَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الزَّوْجَةُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ الزَّوْجَةَ، فَإِذَا كَانَتْ حُرَّةً مَلَكَ الزَّوْجُ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً مَلَكَ اثْنَتَيْنِ، سِوَاءٍ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ بِهِمَا، فَإِنْ كَانَ حُرَّيْنِ فَثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ رَقِيقَيْنِ فَاثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيقًا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ ثَلَاثًا.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: يَمْلِكُ الزَّوْجُ ثَلَاثًا، سِوَاءٍ كَانَ حُرًّا أَمْ رَقِيقًا، وَسِوَاءٍ كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً أَمْ رَقِيقَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ^(١)، وَكَأَنَّ ابْنَ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِيلُ إِلَيْهِ فِي (زَادِ الْمَعَادِ)^(٢)؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ عَامَّةً، وَلَمْ يَسْتَنْهِ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا، وَلِأَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ، كُلُّ مِنْهُمْ يَطْلُقُ رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا، وَكُلُّ مِنْهُمْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَرْأَةِ، وَالْآثَارُ الْمَرْفُوعَةُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَالْآثَارُ الْمَوْقُوفَةُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تُضَارِبُةٌ مُخْتَلَفَةٌ، فَتُطْرَحُ وَنَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي أَوْقَاتِنَا فَرَضِيَّةٌ، إِلَّا أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ، وَيَحْصُلَ الْاسْتِرْقَاقُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أَوْ طَالِقٌ، أَوْ عَلَيَّ، أَوْ يَلْزُمُنِي، وَقَعَ ثَلَاثًا بِنَيْتِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ» إِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ، فَ(أَل) هُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْاسْتِغْرَاقِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ، فَإِنْ قَالَ: نَوَيْتُ بِقَوْلِي: أَنْتِ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا، قُلْنَا: يَقَعُ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَالِحٌ لِهَذِهِ النِّيَّةِ، وَنَجْعَلُ (أَل) لِلْاسْتِغْرَاقِ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِ ثَلَاثًا،

(١) المحلى (١٠/ ٢٣٠).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٢٥٠).

= بل نوى واحدة، أو قال: ما عندي نيّة، يقع واحدة؛ لأنّ (أل) للجنس، وأقل ما يقع عليه الجنس واحدة.

وقوله: «أَنْتِ الطَّلَاقُ» الطَّلَاقُ هنا مصدرٌ، وهو من بابِ المبالغة، كأنّها هي الطَّلَاقُ، كما يقولون: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرَجُلٌ رَضًا، فيجعلونَ الرَّجُلَ نفسَ المصدرِ، وهنا جَعَلَ الزَّوْجَةَ نفسَ الطَّلَاقِ، أو نقول: إِنَّ الطَّلَاقَ مصدرٌ مُؤَوَّلٌ، والمصدرُ يصحُّ تأويلُهُ باسمِ الفاعِلِ، أو اسمِ المَفْعُولِ، فاسمُ الفاعِلِ مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ كَذِبٌ﴾ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿[البقرة: ١٧٧]﴾ على تقدير: ولكنَّ الْبَارَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، واسمُ المَفْعُولِ كما في قولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) أي: مَرْدُودٌ.

وقوله: «أَوْ طَالِقٌ» وفي نُسخة: «أَنْتِ طَلَّاقٌ» إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ، فطالِقٌ اسمُ فاعِلٍ إن نوى به الثلاثَ وَقَعَتْ، وإن لم ينوِ الثلاثَ فواحدةٌ، وإن لم ينوِ شيئًا فواحدةٌ. وقوله: «أَوْ عَلَيَّ» إذا قال: عَلَيَّ الطَّلَاقُ، فهو إلزامٌ لنفسِهِ به، فيُشَبِّهُ النَّذْرَ، فإذا قال ذلك طَلَّقَتْ امرأته ثلاثًا إن نواها، وإن لم ينوِ ثلاثًا فواحدةٌ، هذا ما ذَهَبَ إليه المؤلفُ.

وقال شيخُ الإسلام^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ هَذَا يَمِينٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ، وليس بطلاق.

(١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب البيوع، باب النجش، (٣/ ٦٩)، ووصله مسلم: كتاب الأفضية، باب نقض

الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ٥٩).

= وقال بعضهم -وهو الأصح-: إن هذا ليس بشيء إذا لم يذكر مُتَعَلِّقًا؛ لأنَّ قَوْلَهُ: «عَلَيَّ الطَّلَاقُ» التِّزَامُ به، وهو إن كان خبرًا بالتِّزَامِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ، وإن كان التِّزَامًا به فَإِنَّهُ -أَيْضًا- لَا يَقَعُ إِلَّا بِوُجُودِ سَبَبِهِ، مثل ما لو قال: عَلَيَّ أَنْ أُبَيِّعَ هَذَا الْبَيْتَ، فما يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ، فإذا قال: عَلَيَّ الطَّلَاقُ، نقول: ما دام أَنَّكَ أَوْجَبْتَهُ عَلَى نَفْسِكَ فَطَلَّقَ، وإذا لم تَطْلُقْ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وهذا القول هو الصَّحِيحُ، أَنَّهُ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ، وَلَيْسَ يَمِينًا إِلَّا إِنْ ذَكَرَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ، بَأَنْ قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا.

لكن لو صار في العُرْفِ عند النَّاسِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ، فحِينَئِذٍ تَرْجِعُ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ، أَنَّ كَلَامَ النَّاسِ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلُغَتِهِمُ الْعُرْفِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ طَلَاقًا، أَمَّا بِالنَّظَرِ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطَّلَاقٍ، كَمَا لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ: عَلَيَّ بَيْعُ هَذَا الْبَيْتِ، أَوْ عَلَيَّ تَوْقِيفُ هَذَا الْبَيْتِ، أَوْ عَلَيَّ تَأْجِيرُ هَذَا الْبَيْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْعَقِدُ، وَلَوْ قَالَ: عَلَيَّ أَنْ أَفْسَخَ بَيْعَ هَذَا الْبَيْتِ، فَما يَنْفَسِخُ.

إِذَا: مِثْلُ هَذِهِ الصِّيْغَةِ لَا تُعَدُّ عَقْدًا وَلَا فَسْخًا، وَإِنَّمَا هِيَ إِنْ كَانَتْ خَبْرًا فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانَتْ التِّزَامًا فَنَقُولُ: أَوْجِدِ السَّبَبَ حَتَّى يَوْجَدَ الْمُسَبَّبُ.

وقوله: «أَوْ يَلْزَمُنِي» أَي: يَلْزَمُنِي الطَّلَاقُ، فَهِيَ كَالْأُولَى، فَاْلْمَذْهَبُ أَنَّهَا طَلَاقٌ، وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا التِّزَامَ وَلَيْسَ بِإِقْبَاعٍ، إِنْ كَانَ خَبْرًا عَنْ أَمْرٍ مَضَى نَقُولُ: بِأَيِّ شَيْءٍ لَزِمَكَ؟! وَإِنْ كَانَ التِّزَامًا بِشَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ، نَقُولُ لَهُ: أَوْجِدِ السَّبَبَ، أَوْ طَلَّقَ حَتَّى تَطْلُقَ.

وَيَقَعُ بِلَفْظِ كُلِّ الطَّلَاقِ، أَوْ أَكْثَرِهِ، أَوْ عَدَدِ الْحَصَى، أَوْ الرِّيحِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ثَلَاثُ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً^(١).

= فهذه أربع مسائل، هي: أنتِ الطَّلَاقُ، أنتِ طالقٌ أو: أنتِ طلاقٌ - على اختلاف النسخ - عليّ الطَّلَاقُ، يلزمُني الطَّلَاقُ.

فالمذهبُ أنَّ الحكمَ في هذه المسائلِ الأربعِ واحدٌ، وهو أنَّ الطَّلَاقَ يقعُ ثلاثاً بِنَيْتِهِ^(١)، وإنْ نوى واحدةً فواحدةً، أو لم ينو شيئاً فواحدةً، ولو قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، وقال: أردتُ واحدةً لا يُقْبَلُ؛ لأنَّه أتى بصريحِ العددِ، ولو قال: أنتِ طالقٌ واحدةً، وقال: أردتُ ثلاثاً لا يُقْبَلُ؛ لأنَّه أتى بصريحِ العددِ، فالنِّيةُ لا تُغَيِّرُ الصَّرِيحَ، وإنَّما تُعْتَبَرُ فيها كان مُحْتَمَلاً، أمَّا ما كان صريحاً فلا.

وقوله: «وَقَعَ ثَلَاثًا بِنَيْتِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً» والقولُ الرَّاجِعُ في هذه المسائلِ كُلِّهَا: أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ طَلَّاقٌ ثَلَاثٌ أَبَدًا، إِلَّا إِذَا تَحَلَّلَهُ رَجْعَةٌ أَوْ عَقْدٌ، وَإِلَّا فَلَا يَقَعُ الثَّلَاثُ، وهذا اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الصَّحِيحُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَقَعُ بِلَفْظِ كُلِّ الطَّلَاقِ، أَوْ أَكْثَرِهِ، أَوْ عَدَدِ الْحَصَى، أَوْ الرِّيحِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ثَلَاثُ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً» لأنَّه أتى بالصَّرِيحِ، فَنِيَّتُهُ لَا يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ. فـ(كُلُّ) تَدُلُّ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ، فَتَشْمَلُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ، أَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ، فهذه مِثْلُهَا.

وإذا قال: أنتِ طالقٌ عَدَدَ الْحَصَى يَقَعُ الثَّلَاثُ؛ لَأَنَّ الْحَصَى لَا يُنْخَصِيهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) كشف القناع (١٢/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ٧٢).

وَأِنْ طَلَّقَ عَضْوًا^[١]، أَوْ جُزْءًا مُشَاعًا^[٢]،

وقوله: «أَوِ الرِّيحِ» أي: عدد الرِّيحِ، فإنَّ أرادَ الأجناسَ فهي أربعٌ بالاختصارِ، وثمانٌ بالبسطِ، بالاختصارِ: شرقٌ وغربٌ وشمالٌ وجنوبٌ، وبالبسطِ ما بين هذه الجهاتِ، وإنَّ أرادَ هبوبَ الرياحِ فهذه ما تُحصى.

وقوله: «أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ» مثلُ لو قال: عددُ النُّجومِ، عددُ أَيَّامِ السَّنةِ، عددُ أَيَّامِ الشَّهرِ، عددُ ساعاتِ اليومِ، فيقعُ ثلاثًا.

وقوله: «وَقَعَ ثَلَاثًا وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً» لوجودِ الصَّريحِ، والنِّيَّةُ لا تُؤثِّرُ في الصَّريحِ، والقولُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ يَقَعُ واحدةٌ ولو نوى ثلاثًا، عكسُ كلامِ المؤلِّفِ تمامًا؛ لأنَّه لو صرَّحَ بالثلاثِ صارتِ واحدةً.

وخلاصةُ ما تقدَّم: أنَّ الإنسانَ إذا أتى بلفظِ صريحٍ في العدَدِ لا يُقْبَلُ منه إرادةٌ خلافه، فإذا قَيَّدَهُ بواحدةٍ لم تُقْبَلِ إرادةُ الثلاثِ، وإنَّ قَيَّدَهُ بثلاثٍ لم تُقْبَلِ إرادةُ الواحدةِ، وإنَّ قَيَّدَهُ بـثنتينِ لم تُقْبَلِ إرادةُ الواحدةِ ولا الثلاثِ، وإنَّ أتى بلفظٍ يَحْتَمِلُ وَيَصْلُحُ فهو على نِيَّتِهِ، إنَّ نوى ثلاثًا فثلاثٌ، وإنَّ لم يَنْوِ شيئًا فالأصلُ واحدةٌ، وما زادَ فمَشْكُوكٌ فيه فلا يكونُ شيئًا.

[١] ثم انتقل المؤلف رحمه الله إلى طلاقِ جُزْءٍ من امرأته هل تَطْلُقُ أو لا؟ فقال المؤلفُ: «وَأِنْ طَلَّقَ عَضْوًا» أي: من رَوْجَتِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ؛ لأنَّه لا يَتَبَعَّضُ، لا في ذاته ولا في محلِّه، فإذا قال لها: أَصْبِعُكَ السَّابَةَ طالِقٌ تَطْلُقُ المرأةُ، فيسري الطَّلَاقُ إلى جميعها، مثلُ ما لو قال لعبده: أَعْتَقْتُ أَصْبِعَكَ يَعْتِقُ كُلَّهُ.

[٢] قوله: «أَوْ جُزْءًا مُشَاعًا» مثلُ لو قال: طالِقٌ منك واحدٌ في المئة، فهذا جزءٌ

أَوْ مُعَيَّنًا^[١]، أَوْ مُبْهَمًا^[٢]، أَوْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ^[٣]، أَوْ جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ^[٤] طَلَّقْتُ،
وَعَكْسُهُ^[٥].....

= مُشَاعٌ تَطْلُقُ كُلُّهَا، أَوْ وَاحِدٌ فِي الْعَشْرَةِ، أَوْ رُبْعٌ، أَوْ نِصْفٌ، تَطْلُقُ كُلُّهَا؛ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُضُ، فَإِذَا وُجِدَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ سَرَى إِلَى كُلِّهِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مُعَيَّنًا» أَي: جُزْءًا مُعَيَّنًا، قَالَ فِي (الرَّوْضِ): «كَنِصْفِهَا الْفَوْقَانِي»^(١)، قَالَ: نِصْفُكَ الْفَوْقَانِي طَالِقٌ، وَالتَّحْتَانِي غَيْرُ طَالِقٍ، تَطْلُقُ كُلُّهَا.

[٢] قوله: «أَوْ مُبْهَمًا» بَأَن قَالَ: بَعْضُكَ طَالِقٌ، أَوْ جُزْؤُكَ طَالِقٌ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَطْلُقُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ عَلَى جُزْءٍ مِنْهَا مُعَيَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، مُبْهَمًا أَوْ مُبَيَّنًا، فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى جَمِيعِهَا؛ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةٌ: أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُضُ فِي مَحَلِّهِ، فَإِذَا وَقَعَ عَلَى جُزْءٍ سَرَى إِلَى الْجَمِيعِ.

[٣] ثُمَّ انْتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى تَجْزِئَةِ الطَّلْقَةِ لَمَّا ذَكَرَ تَجْزِئَةَ الْمُطْلَقِ، فَقَالَ: «أَوْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ» أَي: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ تَطْلُقُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُضُ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا تَتَّبَعُضُ لَصَارَتِ الثَّلَاثُ سِتًّا، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ تَطْلُقُ طَلْقَةً كَامِلَةً؛ لِأَنَّهَا مَا تَتَّبَعُضُ.

[٤] قوله: «أَوْ جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ» تَطْلُقُ، أَوْ بَعْضُ طَلْقَةٍ تَطْلُقُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «طَلَّقْتُ».

[٥] قوله: «وَعَكْسُهُ» يَعْنِي: عَكْسُ ذَلِكَ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٥٢٣).

الرُّوحُ، والسَّنُّ، والشَّعْرُ، والظُّفْرُ، وَنَحْوُهُ^[١].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرُّوحُ وَالسَّنُّ وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ وَنَحْوُهُ» لو قال: رُوحُكَ طالقُ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لَأَنَّ الرُّوحَ تَنْفَصِلُ عَنِ الْبَدَنِ، لَكِنْ لَا تَنْفَصِلُ إِلَّا بِالْمَوْتِ، فَمَا دَامَتْ حَيَّةً فَرُوحُهَا بَاقِيَةً.

وَأَيُّهَا أَعْظَمُ: الرُّوحُ أَوْ أَنْمَلَةٌ مِنْ أَصْبُعٍ؟!

الرُّوحُ أَعْظَمُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَبْقَى بِدُونِ رُوحٍ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ تَبْقَى بِدُونِ أَصْبُعٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى رُوحِهَا طَلَّقَتْ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَصِلَ الرُّوحُ إِلَّا بِالْمَوْتِ.

قوله: «وَالشَّعْرُ» لو قال: شَعْرُكَ طالقُ مَا تَطْلُقُ؛ لَأَنَّ الشَّعْرَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ.

قوله: «وَالظُّفْرُ» كذلك لو قال: ظُفْرُكَ طالقُ مَا تَطْلُقُ؛ لَأَنَّ الظُّفْرَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ مَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ.

قوله: «وَالسَّنُّ» فلو قال: أَسْنَانُكَ كُلُّهَا طالقُ لَا تَطْلُقُ؛ لَأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ مَسَّهَا الْإِنْسَانُ وَهُوَ مُتَوَضِّعٌ - عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ بِشَهْوَةٍ يَنْقُضُ - فَإِنَّ وُضُوئَهُ لَا يَنْتَقِضُ، وَلَوْ مَسَّ بَشَرَتَهَا بِظُفْرِهِ لَشَهْوَةٌ لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوئُهُ؛ لَأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِأَجْزَاءٍ، هَذِهِ فَوَاصِلُ تَنْفَصِلُ وَتَزُولُ، وَلَا تَحُلُّهَا الرُّوحُ.

قوله: «وَنَحْوُهُ» مثل: سَمْعُكَ وَبَصَرُكَ وَرَيْقُكَ طالقُ، فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، فَالَسَّمْعُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَالبَصَرُ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، وَالرَّيْقُ جِسْمٌ لَكِنْ مُنْفَصِلٌ، وَالعَرَقُ جِسْمٌ لَكِنْ مُنْفَصِلٌ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: أُذُنُكَ طالقُ تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ وَعُضْوٌ.

إِذَا: طَلَّاقُ الْبَعْضِ كَطَلَّاقِ الْكُلِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْبَعْضُ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ،

وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولٍ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، وَكَرَّرَهُ وَقَعَ الْعَدْدُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ تَأْكِيدًا
يَصِحُّ أَوْ إِنْهَامًا^(١)،

= مثل الظَّفَرِ وَالشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالرِّيْقِ وَالْعِرْقِ وما أَشْبَهَهَا فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، أَمَّا الرُّوحُ،
فَالصَّوَابُ أَنَّهَا تَطْلُقُ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَصِلَ إِلَّا بِالْمَوْتِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولٍ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ وَقَعَ الْعَدْدُ، إِلَّا أَنْ
يَنْوِيَ تَأْكِيدًا يَصِحُّ أَوْ إِنْهَامًا» إِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ لِمَدْخُولٍ بِهَا، وَهِيَ الَّتِي تَلْزِمُهَا الْعِدَّةُ،
سِوَاءَ جَامِعِهَا أَوْ خِلَافِهَا، فَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ وَقَعَ الْعَدْدُ، فَإِنْ كَرَّرَهُ مَرَّتَيْنِ
وَقَعَ طَلَقَتَيْنِ، وَإِنْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا فَثَلَاثُ طَلَقَاتٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَارَةً يُكْرَرُ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا، وَتَارَةً يُكْرَرُ الْخَبَرُ وَحْدَهُ، فَإِنْ
كَرَّرَ الْجُمْلَةَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، يَقَعُ الْعَدْدُ، وَإِنْ كَرَّرَ الْخَبَرَ فَقَطْ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ،
طَالِقٌ، طَالِقٌ، فَإِنَّهُ وَاحِدَةٌ، مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ، حَتَّى عَلَى الْمَذْهَبِ، وَكَثِيرٌ مِنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ
يَغْلَطُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، يَظُنُّونَ أَنَّ تَكَرُّرَ الْخَبَرِ كَتَكَرُّارِ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِذَا
قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَاحِدَةٌ، مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ^(١)، فَإِنْ نَوَى
أَكْثَرَ فَلْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

إِذَا: فَالتَّكَرُّارُ لَهُ وَجْهَانِ:

الأول: أَنْ يَكُونَ تَكَرُّارَ جُمْلَةٍ، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَعْدَ التَّكَرُّارِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ تَكَرُّارَ خَبَرٍ فَقَطْ، فَيَقَعُ وَاحِدَةً مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ، فَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ وَقَعَ
حَسَبَ التَّكَرُّارِ.

فإذا قال: أنت طالق طالق ونوى أكثر يقع اثنتين، وإذا قال: أنت طالق طالق طالق يقع ثلاثاً، وهذا إذا لم يكن هناك عطف، فإن كان عطف وقع بحسب التكرار، فلو قال: أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق، أو أنت طالق وطالق، يقع بعده. وقوله: «وَقَعَ الْعَدْدُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ تَأْكِيدًا يَصِحُّ أَوْ إِفْهَامًا».

«تَوْكِيدًا» أفصح من «تَأْكِيدًا» لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ويجوز في اللغة العربية تأكيد.

فإذا نوى توكيداً يصح أو إفهاماً فإنه لا يقع بعده، وانتبه لقوله: «تَوْكِيدًا يَصِحُّ» متى يصح التوكيد؟ يصح التوكيد بشرطين: الأول: أن يكون بلفظ المؤكّد ولو بالمعنى. الثاني: وأن يكون متصلاً.

فإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، يقع ثلاثاً، لكن لو قال: أردت التوكيد، نقبل منه، ويقع واحدة؛ لأن التوكيد هنا يصح، فاللفظ واحد ومُتَّصِلٌ. فإن قال: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وقال: أردت توكيد الأولى بالثالثة يقع ثلاثاً؛ لأنه هنا فصل بين الجملة الأولى والثالثة بالثانية فلم يصح.

ولو قال: أنت طالق، ثم كَلَّمَهَا بكلام آخر، ثم قال: أنت طالق ثم كَلَّمَهَا بكلام آخر، ثم قال: أنت طالق، وقال: أردت التوكيد، فلا يُقبل؛ لوجود الفصل. ولو قال: أنت طالق، أنت مُفَارَقَةٌ، أنت مُسَرَّحَةٌ، وما أشبه ذلك، فيصح التوكيد؛ لأن المعنى واحد.

وَأِنْ كَرَّرَهُ بَيْلٌ، أَوْ بِئْسَ، أَوْ بِالْفَاءِ^[١]،

= ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، وقال: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ فَيَقَعُ ثِنْتَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّوْكِيدَ هُنَا صَحِيحٌ، فَلَمَّا أَكَّدَ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ صَارَتْ وَاحِدَةً، ثُمَّ جَاءَتْ الثَّلَاثَةُ فَصَارَتْ ثَانِيَةً.

وقوله: «أَوْ إِنْهَا مَا» يعني قال: مَا كَرَّرْتُهَا إِلَّا لِأَنِّي خَشِيتُ أَنَّهَا مَا فَهِمْتُ، فَيَقَعُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُفْهَمَهَا، كَذَلِكَ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَهِيَ تَسْمَعُ وَتَسْمَعُهَا جَيِّدٌ، وَلَكِنَّهَا لَا هِيَّةَ تَشْتَغِلُ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، فَيَقَعُ وَاحِدَةً مَا دَامَ أَنَّهُ قَصَدَ الْإِفْهَامَ.

وظاهر كلام المؤلف وغيره: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَوْجَدَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَحْتَاجَةٌ إِلَى الْإِفْهَامِ أَوْ لَا تَوْجَدُ، وَقِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِينَةً فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ الْإِفْهَامِ إِلَّا تَدْنِيًا، يَعْنِي يُدَيِّنُ، أَمَّا فِي الْحُكْمِ فَلَا.

ولكن على القولِ الرَّاجِحِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا طَلَقٌ وَاحِدَةً، حَتَّى لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ الطَّلَاقَ بِالثَّانِيَةِ وَبِالثَّلَاثَةِ، قُلْنَا: هَذِهِ إِرَادَةٌ فَاسِدَةٌ، وَلَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ كَرَّرَهُ بَيْلٌ أَوْ بِئْسَ أَوْ بِالْفَاءِ» إِنْ كَرَّرَهُ بَيْلٌ، فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، بَلْ طَالِقٌ، بَلْ طَالِقٌ، يَقَعُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْعَطْفِ، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ، قُلْنَا: مَا يَصَحُّ؛ وَالسَّبَبُ أَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ بِوَاحِدٍ، وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الثَّانِيَةِ بِالثَّلَاثَةِ يُقْبَلُ وَيَصَحُّ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ وَاحِدٌ وَمُتَّصِلٌ، وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الْأُولَى بِالثَّلَاثَةِ مَا يَصَحُّ؛ لَوْجُودِ الْفَضْلِ، وَاخْتِلَافِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ يَقْضِي أَنْ يَكُونَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، كَيْفَ تَقُولُ: إِنِّي أُرِيدُ التَّوْكِيدَ، وَأَنْتِ أَتَيْتَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ؟! لِأَنَّ مَعْنَى التَّوْكِيدِ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ يَقْضِي الْمَغَايِرَةَ.

أَوْ قَالَ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا أَوْ مَعَهَا: طَلَقَةٌ، وَقَعَ اثْنَتَانِ^[١]، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^[٢] بَانَتْ بِالْأُولَى، وَلَمْ يَلْزَمْهُ مَا بَعْدَهَا^[٣]،

وقوله: «أَوْ بِشَمٍّ» وما أَكْثَرُهَا عند البداية! أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ طَالِقٌ، ثُمَّ طَالِقٌ، يَقَعُ الطَّلَاقُ بَعْدِيهِ، فَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ قُلْنَا: لَا يَصَحُّ، وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ تَوْكِيدَ الثَّانِيَةِ بِالثَّلَاثَةِ يَصَحُّ.

وقوله: «أَوْ بِالْفَاءِ» بَأْنُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ وَقَعَ اثْنَتَانِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ قَالَ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا أَوْ مَعَهَا: طَلَقَةٌ، وَقَعَ اثْنَتَانِ» أَيُّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَهَا طَلَقَةٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهَا طَلَقَةٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ مَعَهَا طَلَقَةٌ يَقَعُ اثْنَتَانِ. والخلاصة: إِذَا كَرَّرَ اللَّفْظَ فِيمَا أَنْ يَكُونَ التَّكَرُّارُ بَعْطِفٍ أَوْ بغيرِ عَطْفٍ، فَإِنْ كَانَ بَعْطِفٍ وَقَعَ بَعْدِيهِ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ عَطْفٍ، فَإِنْ كَرَّرَ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا وَقَعَ بَعْدِيهِ، وَإِنْ كَرَّرَ الْخَبَرَ فَقَطْ وَقَعَ وَاحِدَةً مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ.

[٢] قوله: «وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا» أَوْ لَمْ يَخْلُ بِهَا.

[٣] قوله: «بَانَتْ بِالْأُولَى وَلَمْ يَلْزَمْهُ مَا بَعْدَهَا» هَذَا الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَيْسَ بَيْنُونَةً كَبُرَى لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، لَكِنَّهَا بَيْنُونَةٌ صُغْرَى لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بِعَقْدٍ.

مثال ذلك: إِنْسَانٌ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ، وَصَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلِيِّهَا سُوءُ تَفَاهُمٍ، فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ فِي نَفْسِ الْمَجْلِسِ، فَتَطَلَّقَ وَاحِدَةً وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ؛ وَالسَّبَبُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ، فَصَادَفَتْهَا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ بَائِنًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ وَالْخُلُوعِ فَبِمَجَرَّدِ مَا يَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ تَطَلَّقَ، وَتَحِلُّ لِلزَّوْجِ، فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الثَّانِي، فَتَلْزَمُهُ الطَّلَقَةُ الْأُولَى وَلَا يَلْزَمُهُ مَا بَعْدَهَا.

وَالْمُعَلَّقُ كَالْمُنَجَّزِ فِي هَذَا^[١].

= والدليل على أنه إذا طلق المرأة قبل الدخول بآنت منه، وما له عليها عدة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وإذا قال: أنت طالق طُلُقَةً معها طُلُقَةً، فإن ظاهر كلام المؤلف: أنها لا يلحقها إلا طُلُقَةً واحدة؛ لأنه قال: «وإن لم يدخل بها بآنت بالأولى» ولكن المذهب^(١) خلاف ذلك، وأنه تقع اثنتان؛ لأن «مع» تُفيد المقارنة، مثل ما لو قال للمدخول بها: أنت طالق طُلُقَتَيْنِ فيقع اثنتان، والمذهب أصح مما ذهب إليه المؤلف، لكن وجه ما قاله المؤلف أن المصاحب غير المصاحب، فهناك طُلُقَتَانِ، فتطلق بواحدة وتبقى الثانية لا محل لها، ولكن يقال: إن الطُلُقَتَيْنِ وقعتا معاً في آن واحد على محل قابل للطلاق، فتطلق طُلُقَتَيْنِ.

وإذا قال: أنت طالق وطالق لغير المدخول بها، فمثل: أنت طالق طُلُقَةً معها طُلُقَةً؛ لأن الواو تُفيد الاشتراك ولا تُفيد الترتيب، فيقع بها اثنتان كما يقع في المدخول بها أيضاً.

إذا: يُستثنى من تلك الصور التي ذكر المؤلف صورتان: إذا قال: أنت طالق طُلُقَةً معها طُلُقَةً، أو قال: أنت طالق وطالق، فإن كلام المؤلف يقتضي أن تبين يأخذى الطُلُقَتَيْنِ، ولا تُحسب الطُلُقَةُ الثانية، والمذهب أنها تطلق طُلُقَتَيْنِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْمُعَلَّقُ كَالْمُنَجَّزِ فِي هَذَا» المُعَلَّقُ: هو الذي عُلِّقَ وقوعه على شيء بـ(إن) أو إحدى أخواتها، مثل أن يقول: إن فعلت كذا فأنت طالق، أنت طالق،

فَصْلٌ^[١]

وَيَصَحُّ مِنْهُ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ^[٢]

= أَنْتِ طَالِقٌ، فَتَطْلُقُ ثَلَاثًا، كَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتِ طَالِقٌ، فَثَلَاثٌ، وَعَلَى هَذَا فِقْهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ كَالْمُنْجَزِ.

وسَيَأْتِينَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي (بَابِ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ) أَنَّ التَّعْلِيقَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: تَعْلِيقٌ مَحْضٌ، وَيَمِينٌ، وَدَاثِرٌ بَيْنَهُمَا.

[١] هذا الفصل في الاستثناء في الطلاق.

الاستثناء: لُغَةٌ مِنَ الثَّنَاءِ، وَهِيَ الرُّجُوعُ، يُقَالُ: ثَنَّا بِمَعْنَى رَجَعْنَا، وَمِنْهُ اثْنَانِ؛ لِأَنَّ اثْنَيْنِ رُجُوعٌ وَاحِدٌ مَعَ آخَرٍ مَعَهُ.

وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فَهُوَ إِخْرَاجُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ يَأْلاً أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، أَوْ نَقُولُ: إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ بِ(إِلَّا) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، فَإِذَا قُلْتُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَلَوْلَا هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ لَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَقَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، فَكُلُّ أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ مِثْلُ إِلَّا.

والاستثناء له شُرُوطٌ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ يَصَحُّ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ: «وَيَصَحُّ مِنْهُ» أَي: مِنَ الزَّوْجِ، فَيُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسِهِ، فَلَوْ اسْتَثْنَى غَيْرُهُ مِنْ عُمُومِ كَلَامِهِ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ: كُلُّ النِّسَاءِ طَوَالِقٌ، فَقَالَ وَاحِدٌ بِجَنِيهِ: إِلَّا فَاطِمَةَ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ.

[٢] قَوْلُهُ: «اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ» هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى

= النِّصْفَ فَأَقْلَ، فإذا قال لامرأته: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ، تَطْلُقُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ فَيُلْغَى، ولو قال: نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ إِلَّا ثَلَاثًا يَطْلُقْنَ كُلُّهُنَّ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ فَيُلْغَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا يَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَاطَبًا الشَّيْطَانَ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] وَمَنِ اتَّبَعَهُ مِنَ الْغَاوِينَ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ، تِسْعُ مِئَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ بِالْأَلْفِ^(١)، فَبِمَاذَا تُجِيبُونَ؟

قُلْنَا: إِذَا كَانَتْ الْأَكْثَرِيَّةُ مُسْتَفَادَةً بِالْصِّفَةِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّ، وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ، حَتَّى لَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَقْضِي عَلَى كُلِّ الْمُسْتَشْنَى صَحَّ، فَلَوْ قُلْتُ: أَكْرَمُ مَنْ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ إِلَّا مَنْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصَحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَعَلَى هَذَا مَا نُكْرِمُ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ هَذِهِ الْكَثْرَةُ مُسْتَفَادَةٌ بِالْوَصْفِ ﴿مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ لِأَنَّ اسْمَ الْمَوْصُولِ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ؛ إِذْ إِنَّ ﴿مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ بِمَعْنَى الْمُتَّبِعِ لَكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَضُرُّ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ عَدَدٍ، كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ، أَوْ أَكْرَمُ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ إِلَّا رَجُلَيْنِ، أَوْ: عِنْدِي لَكَ عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ إِلَّا سَبْعَةٌ، فَلَا يَصَحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَيَلْزَمُنِي عَشْرَةٌ، أَوْ عِنْدِي لَكَ مِئَةُ رِيَالٍ إِلَّا وَاحِدًا وَخَمْسِينَ رِيَالًا، فَيَلْزَمُنِي مِئَةٌ؛ لِأَنِّي اسْتَشْنَيْتُ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَا يَصَحُّ؟

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قضية يأجوج ومأجوج...، رقم (٣٣٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لأدم...»، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري

مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ وَالْمُطَلَّقَاتِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً فَطَلَقْتَانِ^[١]، وَإِنْ اسْتَشْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ الْمُطَلَّقَاتِ صَحَّ دُونَ عَدَدِ الطَّلَاقِ^[٢]،

قالوا: لأنَّ اللغةَ العربيَّةَ لا تأتي على هذا الأسلوبِ، فإذا كان عليك -مثلاً- ثلاثة دَراهِمَ فما تقولُ: عليَّ عَشْرَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ، لكنَّ تقولُ: عليَّ ثلاثة، هذا هو الأسلوبُ المعروفُ في اللغةِ العربيَّةِ، وما خَرَجَ عنِ الأسلوبِ العربيِّ فلا عِبرةَ به.

وقال بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ استثناءَ أكثرَ مِنَ النِّصْفِ لا بأسَ به، وليسَ لكم أنْ تَحْجُرُوا على النَّاسِ أقوالَهُمْ، ولو فَرَضْنَا أَنَّ هذا ليسَ مِنْ فَصِيحٍ لِسَانِ الْعَرَبِ، لكنَّهُ مَعْنَى مَعْقُولٍ، وَإِذَا جَعَلْتُمُوهُ مَعْقُولًا فِي الْوَصْفِ حَتَّى رَبِّمَا يَرْتَفِعُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ كُلُّهُ، فَلِمَاذَا لَا تُجِيزُونَهُ فِي الْعَدَدِ؟!

وهذا هو القولُ الرَّاجِحُ، أَنَّهُ يَصَحُّ اسْتِثْنَاءُ أَكْثَرِ مِنَ النِّصْفِ؛ لأنَّ المَدَارَ على المَعْنَى، وعلى ما أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، أَمَّا كَوْنُهُ فَصِيحًا أَوْ غَيْرَ فَصِيحٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِهَذَا شَيْءٌ ثَانٍ، صَحِيحٌ أَنَّنَا نَقُولُ لَمَنْ قَالَ: عِنْدِي لَكَ عَشْرَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ: هَذَا كَلَامٌ لَا يَنْبَغِي، لَكِنْ أَنْ نُلْزِمَهُ بَعَشْرَةَ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ وَالْمُطَلَّقَاتِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً فَطَلَقْتَانِ» وَمِثَالُ الْمُطَلَّقَاتِ أَنْ يَقُولَ: نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ إِلَّا ثَلَاثًا، فَتُطَلَّقُ الْأَرْبَعُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ اسْتَشْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ الْمُطَلَّقَاتِ صَحَّ دُونَ عَدَدِ الطَّلَاقِ» هُنَا

مَسْأَلَتَانِ:

وَإِنْ قَالَ: أَرْبَعُونَ إِلَّا فَلَانَهُ طَوَالِقُ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ^[١].

= المسألة الأولى: إذا استثنى من عدد المطلقات، ولها صورتان:

الأولى: أن يذكر ذلك بلفظ عام بدون عدد، ويستثنى بقلبه شيئاً منه، مثل: أن يقول: نسائي طوالق، وينوي: إلا هنذا، فيصح؛ لأن «نسائي» لفظ عام، والعام قد يستعمل في الخاص، فيمكن للمتكلم أن يريد باللفظ العام شيئاً مخصوصاً من هذا العام، قال الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] هل القائل الناس كلهم؟ لا، يقال: إنه نعيم بن مسعود الأشجعي، قال للرسول ﷺ: إن أبا سفيان قد جمع لكم^(١)، وعلى هذا يكون القائل واحداً، والجامع واحداً، مع أن «الناس» لفظ عموم.

الثانية: أن يذكر ذلك بصريح العدد، ويستثنى بقلبه شيئاً من المعداد، مثل أن يقول: نسائي الأربع طوالق، فهذا صريح، وينوي إلا هنذا، فظاهر كلام المؤلف: أن ذلك صحيح، ولكن كلامه ليس بصحيح، والصواب: أن الاستثناء لا يصح؛ لأن النية لا تؤثر في الصريح.

المسألة الثانية: أن يستثنى من عدد المطلقات، فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً، قلنا: بانت منك زوجتك، فإذا قال: أنا قصدت ثلاثاً إلا واحدة، قلنا: لا يصح؛ لأن الصريح لا يؤثر فيه النية.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ قَالَ: أَرْبَعُونَ إِلَّا فَلَانَهُ طَوَالِقُ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ» لماذا أتى المؤلف بها مع أنه معلوم مما سبق؟ أتى به ليبيّن أنه لا فرق بين أن يتقدم الاستثناء أو يتأخر،

وَلَا يَصَحُّ اسْتِثْنَاءُ لَمْ يَتَّصِلْ عَادَةً^١،

= فلو قال: أَرْبَعُونَ طَوَّالِقُ إِلَّا فَلَانَةَ صَارَ الاستثناء مُتَأَخِّرًا، كذلك لو قَدَّمَ الاستثناء لا يضرُّ، أَرْبَعُونَ إِلَّا فَلَانَةَ طَوَّالِقُ، يَجُوزُ.

ففائدة هذا المثال الذي ذَكَرَهُ: جَوَازُ الاستثناء مُقَدِّمًا قَبْلَ أَنْ تَتِمَّ الْجُمْلَةُ، كما أَنَّه يَصَحُّ -أيضًا- مُؤَخَّرًا بعد تَمَامِ الْجُمْلَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَصَحُّ اسْتِثْنَاءُ لَمْ يَتَّصِلْ عَادَةً» هذا هو الشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ الاستثناء، أَنْ يَكُونَ الاستثناء مُتَّصِلًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، بَحِثْ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ كَلَامٌ، فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَوْ سُكُوتٍ يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، فَإِنَّ الاستثناء لَا يَصَحُّ، فلو قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهُوَ نَاوٍ أَنْ يَسْتَشْنِي، ثُمَّ قَالَ: انْتَبِهِي، ثُمَّ قَالَ: إِلَّا وَاحِدَةً، فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ فُصِّلَ بَيْنَ الاستثناءِ وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: إِلَّا وَاحِدَةً، فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِتِّصَالِ، وَلَوْ قَالَ: نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَّالِقُ، ثُمَّ أَخَذَهُ عُطَاسٌ وَبَقِيَ فِي الْعُطَاسِ خَمْسَ دَقَائِقَ، ثُمَّ قَالَ: إِلَّا فَلَانَةَ، يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ.

وهذه المسألة فيها خلافٌ بين أهل العلم، فمنهم مَنْ قَالَ بِاشْتِرَاطِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِاشْتِرَاطِهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَا دَامَ الْكَلَامُ وَاحِدًا فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ قَامَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَخَطَبَ النَّاسَ، وَبَيَّنَ حُرْمَةَ مَكَّةَ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُحْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ» ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ:

فَلَوْ انفَصَلَ وَأَمَكَنَ الْكَلَامُ دُونَهُ بَطَلَ^[١]،

= «إِلَّا الْإِذْخَرَ»^(١) مع أَنَّ الْكَلَامَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ.

وكذلك سليمان بن داود -عليهما السلام- قال: والله لأطوفنَّ اللَّيْلَةَ على تِسْعِينَ امرأةً تَلِدُ كُلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، يُقَاتِلُ في سَبِيلِ اللَّهِ، فقال له الْمَلِكُ: قل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فلم يقل، فقال النبي ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ وَلَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»^(٢) وفي لفظ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا في سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعِينَ»^(٣) مع أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ما دام الْكَلَامُ واحدًا فَإِنَّهُ يَصَحُّ الاستثناء، وهذا دائمًا يَخْدُثُ، يقولُ الْإِنْسَانُ: كُلُّكُمْ طَوَاتِقُ، ثم يَنْدَمُ، ويقولُ: إِلَّا فَلَانَةَ بعد أَنْ سَكَتَ.

وكذلك لو قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثم سَكَتَ، ثم نَدِمَ وقال: إِلَّا واحدةً، فالصَّوَابُ: أَنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ واضحةً، وَأَمَّا مَقْدَارُ الْفَصْلِ في السُّكُوتِ فهو ما جَرى به الْعُرْفُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَوْ انفَصَلَ وَأَمَكَنَ الْكَلَامُ دُونَهُ بَطَلَ» أي: انفصل الاستثناء، وَأَمَكَنَ الْكَلَامُ بينه وبين الْمُسْتثنى منه، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الاستثناء؛ لَوْجُودِ الْفَصْلِ، وكذلك لو تَكَلَّمَ بينهما بكلامٍ أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ السُّكُوتُ الَّذِي يَتِمُّكُنْ فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ مُبْطِلًا للاستثناء فَالْكَلَامُ نَفْسُهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى، فَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ لَا يَتَّصِلُ بِالْمُسْتثنى فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الاستثناء ولا يَصَحُّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، رقم (١٣٤٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، رقم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب الاستثناء، رقم (٢٣ / ١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم (٦٦٣٩)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب الاستثناء، رقم (٢٥ / ١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ قَبْلَ كَمَالِ مَا اسْتُنِيَ مِنْهُ^[١].

ولكنَّ الصَّحِيحَ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ قَبْلُ، وهو أَنَّهُ ما دام الكَلَامُ واحدًا وهو في مَجْلِسِهِ، وما زالَ يَتَحَدَّثُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ كَلَامًا مُتَّصِلًا، ويصحُّ الاستثناء فيه.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ قَبْلَ كَمَالِ مَا اسْتُنِيَ مِنْهُ» هذا هو الشرط الرَّابِعُ من شروط الاستثناء، أَنْ يَنْوِيَ الاستثناء قَبْلَ تَمَامِ المُسْتَنَى مِنْهُ لا بَعْدَهُ، وهنا ثلاث حالات: أَنْ يَنْوِيَهُ قَبْلَ، أو بَعْدَ، أو فِي الأَثْنَاءِ.

فأشترطُ أَنْ يَنْوِيَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ قال به بعضُ أَهْلِ العِلْمِ، لكنَّهُ ليس المذهبُ، وهو ضَعِيفٌ.

ونِيَّةُ الاستثناءِ فِي أَثْنَاءِ الكَلَامِ تَصَحُّ، وهو المذهبُ.

ونِيَّةُ الاستثناءِ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ عَلَى المذهبِ لا تَصَحُّ، بل يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الاستثناءَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ المُسْتَنَى مِنْهُ، فلو قال: نِسَائِي الأَرْبَعُ طَوَالِقُ، ثم فِي الحالِ قال: إِلَّا فُلَانَةً، لكنَّ ما نَوَى الاستثناءَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَمَّتِ الجُمْلَةُ الأُولَى فهو عَلَى المذهبِ لا يَصَحُّ^(١).

والصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَنْوِيَهُ بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ الكَلَامُ، وقِصَّةُ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وقِصَّةُ العَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ أَيضًا؛ لِأَنَّ النَبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتُنِيَ فَقَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ»^(٣) وَلَمْ يَنْوِهِ قَبْلَ ذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ نَوَاهُ لَقَالَهُ، لكنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ العَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاسْتُثْنِيَ.

(١) كشاف القناع (١٢/٢٦٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، رقم (١٣٤٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها، رقم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= إذا: الصواب أن النية قبل تمام المستثنى منه ليست بشرط، وأنه يجوز أن ينوي ولو بعد أن تم الكلام، سواء تذكر هو بنفسه أو ذكره أحد.

إذن: شروط الاستثناء أربعة:

الأول: أن يكون المستثنى والمستثنى منه من متكلم واحد.

الثاني: أن يكون المستثنى من النصف فأقل إذا كان من عدد.

الثالث: أن يكون متصلاً بالمستثنى منه.

الرابع: أن ينويه قبل تمام المستثنى منه.

وهذه الشروط التي في الاستثناء ليست خاصة بالطلاق، بل هي شرط في كل الاستثناءات.

ولا يظهر دليل واضح على هذه الشروط، إلا على الشرط الأول فقط، وهو أن يكون من متكلم واحد؛ لأن الرسول ﷺ ما اكتفى باستثناء العباس رضى الله عنه ولو كان الاستثناء يصح من متكلم آخر لسكت الرسول ﷺ وصح، فما يتبين لي من السنة دليل على أن هذه الشروط صحيحة إلا الشرط الأول فقط، فشرط النية وشرط الاتصال قام الدليل على خلافهما، وشرط أن يكون من النصف فأقل تغليله ضعيف.

فالذي يتبين لي أن الشرط الأول فقط هو المعتمد.





بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ^[١]



إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ^[١]، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ ^[٢]، وَلَمْ يَنْوَ وَقُوعَهُ فِي الْحَالِ
لَمْ يَقَعْ ^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الطَّلَاقُ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ» ولم يذكرِ الحاضر؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، فَإِلَّا نَسَأَ مَا يَطْلُقُ إِلَّا طَلَاقًا حَاضِرًا، لَكِنْ قَدْ يَطْلُقُ فِي الْمَاضِي، وَقَدْ يَطْلُقُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمُ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ يَذْكُرُونَ مَسَائِلَ قَدْ لَا تَقَعُ، وَإِنْ وَقَعَتْ فَهِيَ نَادِرَةٌ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا لَوْ مَاتَ عَنْ عِشْرِينَ جَدَّةً، وَلَوْ أَوْصَى بِأَشْيَاءَ خَيَالِيَّةٍ، يَذْكُرُونَ هَذَا تَمَرِينًا لِلطَّالِبِ.

[٢] قوله: «إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ» لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَاضِي، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ، أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، وَالطَّلَاقُ فِي الْمَاضِي خَبَرٌ، وَإِذَا كَانَ خَبَرًا فَهَلْ طَلَّقَهَا أَمْسِ؟ لَمْ يَطْلُقْهَا، فَلَا يَقَعُ، إِلَّا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِالْأَمْسِ، وَنَوَى الْإِخْبَارَ عَنْ طَلَاقٍ وَقَعَ مِنْهُ بِالْأَمْسِ، فَالطَّلَاقُ يَقَعُ بِطَلَاقِ الْأَمْسِ.

[٣] قوله: «أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ» كَذَلِكَ مَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ.

[٤] قوله: «وَلَمْ يَنْوَ وَقُوعَهُ فِي الْحَالِ، لَمْ يَقَعْ» فَإِنْ نَوَى وَقُوعَهُ فِي الْحَالِ، وَقَالَ: أَنَا أَقْصِدُ بِقَوْلِي: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ، الْمُبَالِغَةَ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ وَاقِعٌ الْيَوْمَ، فَإِنَّهُ يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ.

وَإِنْ أَرَادَ بَطْلَاقِ سَبَقَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ، وَأَمَكَنَّ قَبْلَ^[١]، فَإِنْ مَاتَ^[٢] أَوْ جَنَّ أَوْ خَرَسَ قَبْلَ بَيَانِ مُرَادِهِ لَمْ تَطْلُقْ^[٣]،

= والصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ؛ إِذْ كَيْفَ يَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ، وَنَقُولُ: هَذِهِ بِمَعْنَى أَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ؟! مَا يَصَحُّ؛ وَلِهَذَا اشْتَرَطُوا فِي التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُمَكِّنًا لِقَبُولِهِ، وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَقَعُ؛ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ مَا أَرَادَ وَبَيْنَ اللَّفْظِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَرَادَ بَطْلَاقِ سَبَقَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ، وَأَمَكَنَّ قَبْلَ» يَعْنِي: إِنْ قَالَ: أَنَا أَقْصِدُ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ، وَأَرَادَ أَنَّهَا طَالِقٌ بَطْلَاقِ سَبَقَ مِنْهُ بِالْأَمْسِ يُقْبَلُ، أَوْ سَبَقَ مِنْ زَيْدٍ، لَكِنْ بَشَرِطِ أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا، وَالْإِمْكَانُ بَأَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ لَهُ نِكَاحُهَا، أَوْ سَبَقَ لَزَيْدٍ نِكَاحُهَا، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْآنَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ.

وَالْفَائِدَةُ مِنْ هَذَا: أَنَّهَا لَوْ حَاكَمْتُهُ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ قَاصِدُ الطَّلَاقِ مِنْ هَذَا النِّكَاحِ، لَكِنْ أَرَادَ الْمُبَالِغَةَ، وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ الْمُبَالِغَةَ إِنَّمَا أَرَدْتُ الطَّلَاقَ السَّابِقَ مِنْ زَيْدٍ، أَوْ الطَّلَاقَ السَّابِقَ مِنِّي، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَبْلَ» لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ، وَلَا نُلْزِمُهُ بَيَمِينَ وَلَا بَشِيءٍ آخَرَ، بَشَرِطِ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَقَعَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ فَمَا نَقْبَلُ مِنْهُ، وَيَكُونُ كَاذِبًا.

وَلَوْ فَرَضَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ تُكَذِّبُهُ الْقَرِينَةُ، كَانَ يَقُولُ: أَنَا أَرَدْتُ طَلَاقًا سَابِقًا مِنْ زَيْدٍ أَوْ مِنِّي، وَلَكِنَّ الْقَرِينَةَ تُكَذِّبُهُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ فَلَا نَقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ادِّعَاءَهُ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِنْ مَاتَ» يَعْنِي الَّذِي قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تُنْكِحَكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ جَنَّ، أَوْ خَرَسَ قَبْلَ بَيَانِ مُرَادِهِ لَمْ تَطْلُقْ» قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ وَمَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَاقِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ.

وَإِنْ قَالَ: طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ^[١] فَقَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّهِ لَمْ تَطْلُقْ^[٢]، وَبَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ تَطْلُقُ فِيهِ يَقَعُ^[٣]،

وقوله: «أَوْ جُنَّ» يعني ذَهَبَ عَقْلُهُ.

وقوله: «أَوْ خَرَسَ» يعني: صارَ لَا يَتَكَلَّمُ، لكنَّ المسألة الأخيرة يُمكنُ الحصولُ على مُرادِهِ بالإشارة، أو بالكتابة مثلاً إذا كان يستطيعُ الكتابة، ولكنَّ كلامَ المؤلفِ على ما إذا لم يَتَّضِحْ مُرادُهُ فالأصلُ عَدَمُ الوقوع، واعتباراً بظاهرِ اللَّفْظِ؛ لأنَّهُ طَلَّاقٌ في الماضي، والطلاقُ في الماضي لا يَقَعُ؛ ولهذا قال المؤلفُ: «لَمْ تَطْلُقْ».

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ قَالَ: طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ» فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفَارِقَهَا وَيَعْتَزِلَهَا؛ لأنَّ الطَّلَاقَ بَائِنٌ، ولا ندرى متى يَقْدَمُ زَيْدٌ؟ فقد يَقْدَمُ الآنَ، وقد يَقْدَمُ بعدُ؛ فلهذا يقولُ المؤلفُ:

[٢] «فَقَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّهِ لَمْ تَطْلُقْ» وعلى هذا: فيجبُ عليه أَنْ يَتَجَنَّبَهَا، مثلاً قال: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ، في اليَوْمِ السَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَوَّالٍ، فَقَدِمَ زَيْدٌ في الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، فما تَطْلُقُ؛ لأنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّلَاقَ كانَ في عِشْرِينَ مِنْ شَوَّالٍ فهو طَلَّاقٌ في الماضي، والطلاقُ في الماضي ما يَقَعُ كما سَبَقَ.

[٣] قوله: «وَبَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ تَطْلُقُ فِيهِ يَقَعُ» فلو قال لها: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ في السَّاعَةِ الثَّامِنَةِ وَالنِّصْفِ مِنْ يَوْمِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ مِنْ شَوَّالٍ، فَقَدِمَ السَّاعَةُ الثَّامِنَةُ وَالنِّصْفُ وَدَقِيقَةٌ مِنْ يَوْمِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ تَطْلُقُ؛ لأنَّهُ في الدَّقِيقَةِ يَتِمَكَّنُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ.

فإن قَدِمَ السَّاعَةُ الثَّامِنَةُ وَتِسْعًا وَعِشْرِينَ دَقِيقَةً مِنْ يَوْمِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فما تَطْلُقُ؛ لأنَّهُ بَقِيَ دَقِيقَةٌ على الشَّهْرِ، فَصَارَتْ مُطْلَقَةً في الماضي، الذي هو دَقِيقَةٌ واحدة.

فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمٌ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ صَحَّ الْخُلْعُ، وَبَطَلَ الطَّلَاقُ^[١]،
وَعَكْسُهَا بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ^[٢]، وَإِنْ قَالَ: طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي طَلَقْتُ فِي الْحَالِ^[٣]،

= لكن: هل يجوز أن يستمتع بها في هذه المدة؟

لا يجوز أن يستمتع؛ لأنَّ فيه احتمالاً أنَّ زَيْدًا يَتَقَدَّمُ أَوْ يَتَأَخَّرُ، فنقول: نَحْبِّهَا؛ لِأَنَّهُ
رَبَّمَا يَأْتِي فِي تَمَامِ شَهْرٍ وَثَوَانٍ، وَيَكُونُ اسْتِمْتَاعُكَ بِهَا اسْتِمْتَاعًا بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمٌ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ صَحَّ
الْخُلْعُ، وَبَطَلَ الطَّلَاقُ» قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي
خَالَعَهَا، فَقَدِمَ زَيْدٌ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ، يَصْحُ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَّنْ أَنَّهَا طَلَقَتْ إِلَى الْآنَ،
وَلَا يَصْحُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ بَعْدَ الْمُخَالَعَةِ، فَيُصَادِفُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ
عَلَيْهَا وَهِيَ بَائِنٌ بِالْخُلْعِ، وَإِذَا كَانَتْ بَائِنًا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ:
«صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ».

[٢] قوله: «وَعَكْسُهَا بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ» مثلاً قَالَ يَوْمَ السَّبْتِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا
قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ، وَفِي يَوْمِ الْأَحَدِ خَالَعَهَا، ثُمَّ قَدِمَ زَيْدٌ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ»
بِشَهْرٍ وَسَاعَةٍ، يَصْحُ الطَّلَاقُ، وَلَا يَصْحُ الْخُلْعُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْخُلْعَ وَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ بَائِنٍ،
وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» لِأَجْلِ أَنْ يَقَعَ الْخُلْعُ عَلَى امْرَأَةٍ
بَائِنٍ، فَلَا يَصْحُ.

[٣] قوله: «وَإِنْ قَالَ: طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي طَلَقْتُ فِي الْحَالِ» إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتِ
طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي طَلَقْتُ؛ لِأَنَّ كُلَّ زَمَنٍ يَقَعُ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَهُوَ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَيَقَعُ طَلَاقُهُ
فِي الْحَالِ.

وَعَكْسُهُ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ^[١].

فَصْلٌ

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طُرِتِ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَكْسُهُ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ» يعني: فلا تَطْلُقْ إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ بعد مَوْتِي؛ لِأَنَّهَا بَأَنْتَ مِنْهُ بِمَوْتِهِ، وكذلك لو قال: معه فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْنُونَةَ بِالْمَوْتِ أَقْوَى مِنَ الْبَيْنُونَةِ بِالطَّلَاقِ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِلْأَقْوَى وَهُوَ الْمَوْتُ، فَعَلِيَ هَذَا: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ. وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قُبِيلَ مَوْتِي تَطْلُقُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ، وَإِنْ قَالَ: يَوْمَ مَوْتِي طَلَقْتُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طُرِتِ» يعني: إِنْ طُرِتَ بِنَفْسِكَ فَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُعْلَقٌ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وَالْمُعْلَقُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مُسْتَحِيلٌ؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

إِذَا شَابَ الْغُرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي وَصَارَ الْقَارُ كَاللَّبَنِ الْحَلِيبِ

قالوا: هَذَا الرَّجُلُ لَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ؛ لِأَنَّ الْغُرَابَ لَا يَشِيبُ، وَالْقَارَ الْأَسْوَدَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْيَضَّ، فَالْتَّعْلِيقُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مُسْتَحِيلٌ.

لَكِنْ: لَوْ نَوَى إِنْ طُرِتِ، يَعْنِي: إِنْ رَكِبَتِ الطَّائِرَةَ، يَقَعُ، لَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي عَهْدِ الْمُؤَلِّفِ وَمَنْ سَبَقَهُ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طُرِتِ فَهَذَا تَعْلِيقٌ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وَالْمُسْتَحِيلُ قَدْ عُلِمَ عَدَمُهُ، وَإِذَا كَانَ قَدْ عُلِمَ عَدَمُهُ فَإِنَّ الْمُعْلَقَ بِهِ مَعْدُومٌ.

(١) ذكره ابن حبان في روضة العقلاء (ص: ١٥٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٢٨٩)، غير منسوب.

أَوْ صَعِدَتِ السَّمَاءُ^[١]، أَوْ قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا^[٢]، وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ لَمْ تَطْلُقْ^[٣]،
وَتَطْلُقُ فِي عَكْسِهِ فَوْرًا، وَهُوَ النَّفْيُ فِي الْمُسْتَحِيلِ^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ صَعِدَتِ السَّمَاءُ» أي قال: أنتِ طالقُ إن صَعِدَتِ السَّمَاءُ،
وَيُرِيدُ بِالسَّمَاءِ السَّمَاءَ الْمَعْرُوفَةَ، مَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ، وَالْمُعْلَقُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ
مُسْتَحِيلٌ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ غَيْرُ الْأُولَى، فَالْأُولَى: إِنْ طُرِتْ وَلَوْ قَرِيبًا مِنَ الْأَرْضِ وَلَوْ بِمِقْدَارِ
مِثْرٍ، أَمَّا إِنْ صَعِدَتِ السَّمَاءُ يَعْنِي إِلَى أَعْلَى.

[٢] قوله: «أَوْ قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا» قَلْبًا حَقِيقِيًّا لَا وَهْمِيًّا مَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ
أَنْ تَقْلِبَ الْحَجَرَ ذَهَبًا.

[٣] قوله: «وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ لَمْ تَطْلُقْ» قال في الرُّوضِ^(١): «مِثْلُ أَنْ يَقُولَ:
إِنْ رَدَدْتَ أَمْسِرَ، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضُّدِّينِ، أَوْ شَاءَ الْمَيْتُ، أَوْ شَاءَتِ الْبَهِيمَةُ»، فَقَوْلُهُ:
«إِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضُّدِّينِ» مِثْلُ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ
السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ ضِدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، أَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ
جَمَعْتَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَهَذَانِ نَقِيضَانِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَطْلُقِ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَهُ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ، وَالتَّعْلِيلُ: أَنَّ الْمُعْلَقَ
عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مُسْتَحِيلٌ.

[٤] قوله: «وَتَطْلُقُ فِي عَكْسِهِ فَوْرًا، وَهُوَ النَّفْيُ فِي الْمُسْتَحِيلِ» كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ
لَمْ تَطِيرِي، تَطْلُقُ حَالًا؛ لِأَنَّ هَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَإِذَا دَخَلَ حَرْفُ النَّفْيِ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ
طَلَّقَتْ فَوْرًا؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْمُسْتَحِيلِ أَمْرٌ وَاجِبٌ؛ إِذَا الْمُسْتَحِيلُ مُسْتَحِيلُ الْوُقُوعِ، فَيَكُونُ

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٥٤٠).

مِثْلُ: لَا قُتْلَنَ الْمَيِّتِ^[١]، أَوْ لَا ضَعْدَنَ السَّمَاءِ^[٢]،

= انتفاؤه واجب الوقوع، أو قال: أنت طالق إن لم تقلبي الحجر ذهبًا تطلق في الحال، أو: أنت طالق إن لم تضعدي السماء تطلق حالًا؛ لأنها لن تضعد السماء.

وقوله: «وَهُوَ النَّفْيُ فِي الْمُسْتَحِيلِ» الماتنُ مِثْلُ بِمِثَالٍ قد يكون فيه نظرٌ فقال:

[١] «مِثْلُ لَا قُتْلَنَ الْمَيِّتِ» في الحقيقة أن هذا قَسَمٌ؛ ولهذا أُجِيبَ بِاللَّامِ وَنُونِ التَّوَكِيدِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ جَوَابُ قَسَمٍ، أي: أنت طالق لَا قُتْلَنَ الْمَيِّتِ، كقوله: والله لَا قُتْلَنَ الْمَيِّتِ، وإذا قال: والله لَا قُتْلَنَ الْمَيِّتِ يَحْنُثُ في الحال؛ لأنَّ قَتْلَ الْمَيِّتِ مُسْتَحِيلٌ، ثم هذه الجُمْلَةُ هل هي نَفْيٌ أو إثباتٌ؟ إثباتٌ، مُؤَكِّدَةٌ بِاللَّامِ وَنُونِ التَّوَكِيدِ وليس بنَفْيٍ؛ لَأَنَّهُ أَقْسَمَ أَنْ يَقْتُلَ، لا أَنْ لَا يَقْتُلَ، لكن لما كان هذا الإثباتُ مُسْتَحِيلًا صَارَ يَحْنُثُ في الحال؛ لَأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ.

والأمثلة الصَّحِيحَةُ: أَنْ تَقْلِبَ الْإِيجَابَ فِي الْأُمُثْلَةِ الْأُولَى إِلَى نَفْيٍ، فَتَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَطِيرِي، أو إِنْ لَمْ تَضْعَدِي السَّمَاءَ، أو إِنْ لَمْ تَقْلِبِي الْحَجَرَ ذَهَبًا، وَحِينَئِذٍ تَطْلُقُ فِي الْحَالِ.

وخلاصة هذه المسألة: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلَّقَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مُسْتَحِيلٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ بِالْعَكْسِ بِأَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى نَفْيِ الْمُسْتَحِيلِ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْمُسْتَحِيلِ أَمْرٌ وَاجِبٌ، وَمَا عَلَّقَ عَلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

[٢] قوله: «أَوْ لَا ضَعْدَنَ السَّمَاءَ» أي: أنت طالق لَا ضَعْدَنَ السَّمَاءَ، قُلْنَا: الصَّوَابُ أَنَّ هَذَا قَسَمٌ، لَكِنَّ الْمَوْلَفَ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا ضَعْدَنَ

وَنَحْوَهُمَا^[١].

وَأَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ إِذَا جَاءَ غَدٌ لَّغَوْ^[٢]، وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ فِي هَذَا الشَّهْرِ
أَوِ الْيَوْمِ طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ^[٣]،

= السَّمَاءُ تَطْلُقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «لَأُضْعَدَنَّ السَّمَاءَ» إِنْ لَمْ أُضْعَدِ السَّمَاءُ، وَلَوْ قَالَ:
وَاللَّهِ لَأُضْعَدَنَّ السَّمَاءَ حَنْثَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ صُعودَ السَّمَاءِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَتَيَقَّنَّا أَنَّهُ لَنْ يَفْعَلَ
هَذَا، وَحِينَئِذٍ تَلَزَمُهُ الْكَفَّارَةُ إِنْ كَانَتْ يَمِينًا، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ إِنْ كَانَ طَلَاقًا.
لَكِنَّ الصَّوَابَ فِي مَسْأَلَةِ لَأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ أَوْ لَأُضْعَدَنَّ السَّمَاءَ وَنَحْوَهُمَا أَنَّ هَذَا قَسَمٌ،
وَأَنَّهُ لَا تَطْلُقُ الزَّوْجَةُ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْوَهُمَا»^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ إِذَا جَاءَ غَدٌ لَّغَوْ» لِأَنَّ غَدًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ الْيَوْمَ،
فَيَكُونُ عَلَّقَ الطَّلَاقِ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، لَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا قَالَ
الْمَوْلَفُ: لَّغَوْ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ مَا يَصْدُرُ مِنْ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ.
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرَّوْضِ)^(٢): «لِعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الْغَدَ لَا يَأْتِي فِي الْيَوْمِ بَلْ
بَعْدَ ذَهَابِهِ».

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوِ الْيَوْمِ طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ» إِذَا قَالَ:
أَنْتِ طَالِقُ فِي هَذَا الشَّهْرِ، نَقُولُ: تَطْلُقُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّهْرِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَنْتِ
طَالِقُ فِي هَذَا الْيَوْمِ تَطْلُقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْيَوْمِ.

(١) قَالَ فِي الرَّوْضِ: «كَلَّاشْرِبِن مَاءِ الْكَوْزِ وَلَا مَاءَ بِهِ، أَوْ لَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَا طَيْرِنَ، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ

لِهَا تَقْدِيمٌ». الرَّوْضُ الْمَرْبِعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٦/٥٤١-٥٤٢).

(٢) الرَّوْضُ الْمَرْبِعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٦/٥٤٢).

وَأِنْ قَالَ: فِي غَدٍ، أَوْ السَّبْتِ، أَوْ رَمَضَانَ طَلَّقْتَ فِي أَوَّلِهِ^[١]، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ آخِرَ الْكُلِّ دَيْنٍ وَقَبْلَ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ قَالَ: فِي غَدٍ، أَوْ السَّبْتِ، أَوْ رَمَضَانَ طَلَّقْتَ فِي أَوَّلِهِ» إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ، أَوْ فِي يَوْمِ السَّبْتِ، أَوْ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ فِي أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ غَدًا يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ أَوَّلِهِ، وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- يَوْمُ السَّبْتِ يَتَحَقَّقُ بِأَوَّلِهِ، وَرَمَضَانُ يَتَحَقَّقُ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ.

ولكن إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ، فَمَتَى تَطْلُقُ؟ هل بعد غُرُوبِ شَمْسِ غَدٍ، أَوْ بعد طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْهُ؟
الظَّاهِرُ الْأَخِيرُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْغَدَ يَعْنِي النَّهَارَ.

كَذَلِكَ لَوْ قَالَ: فِي يَوْمِ السَّبْتِ، يَعْنِي بِهِ النَّهَارَ، فَتَطْلُقُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فِي أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَفِي رَمَضَانَ تَطْلُقُ فِي أَوَّلِ دُخُولِهِ بعد غُرُوبِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ.

[٢] قوله: «وَأِنْ قَالَ: أَرَدْتُ آخِرَ الْكُلِّ دَيْنٍ وَقَبْلَ» «آخِرَ الْكُلِّ» يَعْنِي: الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَالسَّبْتَ وَالشَّهْرَ. وَقَوْلُهُ: «دَيْنٍ» أَي: وَكُلَّ ذَلِكَ إِلَى دِينِهِ، وَلَكِنْ فِي الْحُكْمِ -أَي: لَوْ حَاكَمْتَهُ- فَلَا يُقْبَلُ.

وَإِذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: «دَيْنٍ» فَالْمَعْنَى فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُحَاكَمَةِ فَيُؤْخَذُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ.

فَفِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَقَالَ: أَرَدْتُ آخِرَ الْيَوْمِ، فَإِنْ طَالَبَتْهُ الْمَرْأَةُ حَكَمَ بِالطَّلَاقِ مِنْ تَكَلُّمِهِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تُطَالِبْهُ دَيْنًا، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ، وَقَالَ: أَرَدْتُ آخِرَ النَّهَارِ، نَقُولُ: إِنْ طَالَبَتْهُ حَكَمْنَا بِالطَّلَاقِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ تُطَالِبْهُ دَيْنًا، وَكَذَلِكَ السَّبْتُ، وَكَذَلِكَ رَمَضَانُ.

وَأَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ^[١] طَلَّقْتُ عِنْدَ انْقِضَائِهِ^[٢]،

= ولكن: هل الأفضل أن تطالبه أو أن تدينه؟

قلنا فيما سبق: إن كان الرجل ذا دين وأمانة ومُسْتَقِيمًا فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْمُطَالَبَةُ.

كذلك ينبغي أن يلاحظ ظاهر اللفظ، إن كان ظاهر اللفظ أقرب إلى كلامه فإن الواجب أن يُدين، وإن كان الأمر بالعكس يكون التفصيل السابق؛ لأنه قد يقول: أنا قصدت بقولي: أنت طالق في غد، آخر النهار، وعندي قرينة هي أني داع الناس على الغداء، ولا أريد أن تطلقني قبل أن تغديهم.

فالحاصل على كل حال: إذا وجدت قرينة تؤيد ما قال فلا يطالب.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ» ظاهر اللفظ أن الشهر وقت للطلاق، ومن المعلوم أنه لا يريد أن يجعل للطلاق غاية؛ لأن الطلاق لا غاية له، فلا يوجد طلاق لشهر، وطلاق لأسبوع، وطلاق ليوم! لكن مراده بالغاية ابتداء الطلاق؛ فإذا قال: أنت طالق إلى شهر، فالغاية لا ابتداءه، أي: يبدأ بعد شهر، وليست لانتهائه، بخلاف ما لو قلت: أجزئك هذا البيت إلى شهر، فالغاية لانتهائه، والفرق بين الصورتين: أن الطلاق لا ينتهي، فليس بمؤجل، بخلاف الإجارة؛ ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «طَلَّقْتُ عِنْدَ انْقِضَائِهِ» فيحسب الشهر من كلامه إلى أن يتم شهرين.

وإن قال: أنت طالق إلى الشهر بـ (أل) تطلق عند انتهاء الشهر الذي تكلم فيه، ولو لم ينق فيه إلا عشرة أيام؛ وذلك أنه لما لم يصح أن يكون للطلاق غاية لآخره صارت الغاية لأوله.

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ^[١]، وَطَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ تَطْلُقُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، فَإِنْ عَرَفَهَا بِاللَّامِ طَلَّقَتْ بِإِنْسِلَاحٍ ذِي الْحِجَّةِ^[٢].

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ» إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ، وَقَصْدُهُ أَنْ يَقَعَ الْآنَ، وَأَنْ يَسْتَمِرَّ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ إِلَى الْأَبَدِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَطَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ تَطْلُقُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، فَإِنْ عَرَفَهَا بِاللَّامِ طَلَّقَتْ بِإِنْسِلَاحٍ ذِي الْحِجَّةِ» كَمَا سَبَقَ، إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ يُحْسَبُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْ كَلَامِهِ ثُمَّ تَطْلُقُ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى السَّنَةِ، فَإِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا، وَانْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ، طَلَّقَتْ الْمَرَأَةُ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ «سَنَةً» مُتَكَرِّرٌ، وَ«السَّنَةُ» مُعَرَّفٌ، وَ(أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الصِّيَغِ الْعُلَمَاءُ يَذْكُرُونَهَا؛ لِتَمَرِينِ الطَّالِبِ، وَلِأَنَّهُ رَبَّهَا تَقَعُ عِنْدَ الْغَضَبِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، وَعَلِمْنَا أَنَّ هُنَاكَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: أَنْتِ طَالِقٌ مِنَ الْآنَ، أَوْ نَوَى مِنَ الْآنَ، يَقَعُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ مَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ عَشْرِ سَنَوَاتٍ.





بَابُ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ^[١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ» يعني: تَرْتِيبُهُ عَلَى شَيْءٍ حَاصِلٍ أَوْ غَيْرِ حَاصِلٍ، أَيْ: يَحْضُلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِ(إِنْ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ كُنْتُ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ، هَذَا عَلَى شَيْءٍ حَاصِلٍ، وَإِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَهَذَا عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ حَاصِلٍ، يَعْنِي: عَلَّقَ طَلَاقَهُ إِمَّا عَلَى شَيْءٍ كَانَ، وَإِمَّا عَلَى شَيْءٍ يَكُونُ.

وَتَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ هَلْ هُوَ مُعْتَبَرٌ أَوْ لَا؟

يَقُولُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا، وَأَنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ وَاقِعٌ فِي الْحَالِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) وَلَمْ يَأْتِ الطَّلَاقُ مُعْلَقًا، لَا فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا عَلَّقَهُ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَأُلْغِيَ الشَّرْطُ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بِعَكْسِ ذَلِكَ؛ أَيْ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ أَبَدًا بِنَاءً عَلَى حَدِيثٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ يُلْغِي الشَّرْطَ فَقَطْ، وَهَذَا يُلْغِي الْجُمْلَةَ كُلَّهَا.

لَكِنْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ تَعْلِيقَ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ صَحِيحٌ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(٢) وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ النِّجَشِ، (٣/ ٦٩)، وَوَصَلَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، رَقْمُ (١٧١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِجَارَةِ، بَابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ، (٣/ ٩٢) مُخْتَصَرًا، وَوَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا ذَكَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، رَقْمُ (١٣٥٢)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

= شيءٌ من الضَّعْفِ، لكنَّهُ فيما يَظْهَرُ مُجْمَعٌ على معناه في الجُمْلَةِ، وهو قولُ الجُمهورِ، وهو الصَّحِيحُ.

واعْلَمَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْوَطِ يَنْقَسِمُ إلى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ شَرْطًا مُحْضًا، فَيَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ بِكُلِّ حَالٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ يَمِينًا مُحْضًا فَلَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وفيه كِفَارَةٌ يَمِينٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَمَلًا الشَّرْطِ الْمَحْضِ وَالْيَمِينَ الْمَحْضِ، فهِذَا يُرْجَعُ فِيهِ إلى نِيَّةِ الْمُعْلَقِ.

وهذا هو الصَّحِيحُ في هذه المسألة وهو الذي تَقْتَضِيهِ الأدِلَّةُ، وهو اخْتِيَارُ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(١) رَحِمَهُ اللهُ أَمَّا الْمَذْهَبُ فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْوَطِ تَعْلِيْقًا مُحْضًا بَدُونِ تَفْصِيلٍ^(٢).

مثالُ التَّعْلِيْقِ الْمَحْضِ أَنْ يَقُولَ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا غَرَبَتْ طَلَّقْتُ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ مُحْضٍ.

ومثالُ الْيَمِينِ الْمَحْضِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَمْرَاتِي طَالِقٌ، وَهُوَ يَقْصِدُ الْاِمْتِنَاعَ مِنْ تَكْلِيمِ زَيْدٍ، فَهَذَا يَمِينٌ مُحْضٌ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَ كَلَامِهِ زَيْدًا وَتَطْلِيْقِهِ امْرَأَتَهُ.

مثالُ مَا كَانَ مُحْتَمَلًا لِلْأَمْرَيْنِ: أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّرْطَ، بِمَعْنَى أَنَّ امْرَأَتَهُ إِذَا خَرَجَتْ طَابَتْ نَفْسُهُ مِنْهَا،

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٤٩٦).

(٢) كشف القناع (١٢/٢٩٤).

= وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَّاقُهُ، وَحَيْثُ يُكُونُ مُرِيدًا لِلطَّلَاقِ فَإِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْبَيْتِ طَلَّقْتُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ أَصْبَحْتَ امْرَأَةً غَيْرَ مَرْغُوبٍ فِيكَ عِنْدِي، فَأَنَا أَكْرَهُكَ، فَحَيْثُ يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ مُحْضٍ.

الاحْتِمَالُ الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ قَصْدُهُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ، بَلْ هُوَ رَاغِبٌ فِي زَوْجَتِهِ وَلَوْ خَرَجَتْ، وَلَا يُرِيدُ طَلَّاقَهَا، لَكِنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ، فَعَلَّقَهُ عَلَى طَلَّاقِهَا تَهْدِيدًا، فَإِذَا خَرَجَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُرَادُّ بِهِ الْيَمِينُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١) وَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ التَّحْرِيمَ يَمِينًا؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ يُرِيدُ الْمَنْعَ أَوِ الْامْتِنَاعَ مِنَ الشَّيْءِ، فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ مَا قُصِدَ بِهِ الْامْتِنَاعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِيغَةِ الْقَسَمِ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شَيْءٌ فِي حُكْمِ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي عَصَرِهِمْ، لَكِنْ وَرَدَ عَنْهُمْ الْحَلْفُ بِالنَّذْرِ، بَأَن يَقُولَ الْإِنْسَانُ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أَلْبَسَ هَذَا الثَّوبَ، أَوْ يَقُولَ: إِنْ لَبَسْتُ هَذَا الثَّوبَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سَنَةً، وَهَذَا النَّذْرُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ جَعَلُوا حُكْمَهُ حُكْمَ الْيَمِينِ.

فَإِذَا كَانُوا جَعَلُوا النَّذَرَ -الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْمَنْعُ- حُكْمَهُ حُكْمَ الْيَمِينِ، مَعَ أَنَّ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ وَاجِبٌ، فَلَأَن يَجْعَلُوا الطَّلَاقَ -الَّذِي هُوَ مَكْرُوهٌ- حُكْمَهُ حُكْمَ الْيَمِينِ -إِذَا قُصِدَ بِهِ الْمَنْعُ- مِنْ بَابٍ أَوَّلَى، وَهَذَا قِيَاسٌ بَعْدَ الْفَارِقِ فَهُوَ مِنَ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ هُوَ الَّذِي نُصِّرَ عَلَى عِلَّتِهِ، أَوْ ثَبَّتَتْ عَلَيْهِ يَأْجُمَاعٍ، أَوْ قُطِعَ فِيهِ بَنَفِي الْفَارِقِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم:

كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ^[١]،

= مسألة: إذا علّق طلاق امرأته على شرط، فهل له أن ينقضه قبل وقوع الشرط أو لا؟

مثاله: أن يقول لزوجته: إن ذهبت إلى بيت أهلِكَ فأنت طالق، يُريد الطلاق لا اليمين، ثم بدا له أن يتنازل عن هذا، فهل له أن يتنازل أو لا؟
الجمهور يقولون: لا يُمكن أن يتنازل؛ لأنه أخرج الطلاق من فيه على هذا الشرط، فلزم، كما لو كان الطلاق مُنجزاً.

وشيخ الإسلام رحمه الله يقول: إنَّ هذا حقُّ له فإذا أسقطه فلا حرج؛ لأنَّ الإنسان قد يبدو له أن ذهاب امرأته إلى أهلها يُفسدُها عليه، فيقول لها: إن ذهبت إلى أهلِكَ فأنت طالق، ثم يتراجع ويُسقط هذا.

ولكن إذا علّقه على شرط بناءً على سببٍ تبينَ عدمه، فهل يُعتبر الشرط أو يلغو؟
مثال ذلك: إذا قال لزوجته: إن ذهبت إلى أهلِكَ فأنت طالق؛ ظناً منه أن أهلها قد ركبوا دسّاً وأنهم عاكفون عليه، فخشي على امرأته فقال ذلك، ثم تبين أن أهلها لم يركبوه، فهل تطلق إذا ذهبت إليهم؟

لا تطلق؛ لأنه قال ذلك بناءً على سببٍ تبينَ عدمه، فلا حرج أن تذهب.

[١] قوله رحمه الله: «لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ» لا يصح تعليق الطلاق إلا من زوج؛ لأنَّ غير الزوج لا يملك ابتداء الطلاق، فلا يملك تعليقه، وكيف يُعلّق طلاق امرأة لم يتزوجها؟! وقال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] فجعل الطلاق بعد النكاح، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «لَا طَلَّاقَ لِابْنِ آدَمَ

فَإِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَهُ، وَلَوْ قَالَ: عَجَّلْتُهُ^[١].

= فِيهَا لَا يَمْلِكُ^(١) وَلَأنَّ الطَّلَاقَ إِطْلَاقُ قَيْدِ مَوْجُودٍ، وَالْمَرْأَةُ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مُطْلَقَةٌ، وَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ شَخْصٌ: أَيُّهَا امْرَأَةُ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَتَزَوَّجَ، لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، فَتَزَوَّجَهَا، لَمْ تَطْلُقْ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ - يُخَاطَبُ امْرَأَةً - فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَتَزَوَّجَهَا، لَمْ تَطْلُقْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيهَا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ.

فَأَمَّا إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ، مِثْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَرْطٍ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ، كَأَنْ تَخَافَ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَشَرْتُ عَلَيْكَ أَلَّا تَتَزَوَّجَ عَلَيَّ، وَإِنْ تَزَوَّجْتَ عَلَيَّ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ.

فَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ إِرْضَاءُ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، وَلَوْ ثَارَتْ الْأُولَى عَلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُقَهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الزَّوْجَةَ الْأُولَى لَا تَمْلِكُ مَنَعَهُ التَّزَوُّجَ، فَلَا تُجْبِرُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا حَقٌّ لَهَا - أَيْضًا - أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ إِنْ لَمْ يَطْلُقِ الزَّوْجَةُ الْجَدِيدَةَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَهُ، وَلَوْ قَالَ: عَجَّلْتُهُ» إِذَا عَلَّقَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ عَلَى الشَّرْطِ، فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٠)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ، رَقْمُ (٢١٩٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَا جَاءَ لَا طَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، رَقْمُ (١١٨١)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ لَا طَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، رَقْمُ (٢٠٤٧)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٧٥١).

الأولى: أن يَبْقَى على ما شَرَطَ، فالأمر ظاهرٌ، يَبْقَى على ما هو عليه.

الثانية: أن يُحِبَّ تَعَجِيلَ الطَّلَاقِ، فما تَطَلَّقَ؛ لَأَنَّهُ تَلَفَّظَ بِصِيغَةِ الطَّلَاقِ على وجهٍ مُعَلَّقٍ، فلا يُمَكِّنُ أن يكونَ مُنَجَّزًا، وهذا هو المذهب^(١).

ولكن نقول له: إذا كنت تُريدُ أن تَتَخَلَّصَ منها بِسُرْعَةٍ فَطَلَّقْهَا طَلَّاقًا غَيْرَ الْأَوَّلِ الذي عَلَّقْتَهُ، لكن إن جاءَ وقتُ الشَّرْطِ وهي رَجْعِيَّةٌ طَلَّقْتَ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ يَقَعُ عليها الطَّلَاقُ، ولو لم نقل بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ إذا جاءَ وَقْتُه لكانَ هذا هو معنى التَّعَجِيلِ.

والقول الثاني: أَنَّهُ يَتَعَجَّلُ؛ لَأَنَّهُ زَادَ على نَفْسِهِ تَضْيِيقًا، كما لو أَقَرَّ على نَفْسِهِ بِالْأَغْلَظِ، وكما لو عَجَّلَ الدَّيْنَ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ، فإذا قال: عَجَّلْتُهُ تَعَجَّلَ، وَيُلْغَى الشَّرْطُ، وَتَطَلَّقَ.

الثالثة: إذا قال: أنا أريدُ أن أُلْغِيَ الطَّلَاقَ كُلَّهُ، ففيه قولٌ في المذهبِ أنَّ له ذلك^(٢)؛ قِياسًا على أنَّ الإنسانَ إذا قال لعبده: إذا جاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتَ حُرٌّ، فإنَّ له أن يَرْجِعَ، فإذا جازَ أن يَرْجِعَ في العِتْقِ، وهو أَشَدُّ نَفْوذًا مِنَ الطَّلَاقِ وَأَحَبُّ إلى اللَّهِ، فلا نَيجُوزُ ذلكَ في الطَّلَاقِ مِن بابِ أَوَّلَى.

وشَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قال: إنَّ كانَ التَّعْلِيقُ مِن بابِ الْمُعَاوَضَةِ فَله الرُّجُوعُ^(٣)، مِثْلُ أن يَقُولَ: إنَّ أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَله الرُّجُوعُ ما لَمْ تُعْطِهِ؛ لَأَنَّهُ ما تَمَّ الْعَوَاضُ.

(١) المغني (١٠/ ٤١٥)، وكشاف القناع (١٢/ ٢٩٧).

(٢) الإنصاف (٢٢/ ٤٤٣).

(٣) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٤٩٥)، والإنصاف (٢٢/ ٤٤٣).

وَإِنْ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ، وَلَمْ أُرِدْهُ وَقَعَ فِي الْحَالِ^[١]، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ إِنْ قُمْتِ، لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا^[٢].

= وهذا وإن كان له وجهٌ من النّظر إلّا أنّنا لا نُفتي به، أمّا إذا كان شرطاً محضاً مثل أن يقول: إذا جاء العيدُ فأنتِ طالقٌ؛ فإنّه لا يملك الرجوعَ، ولا إبطاله، ولا إبطال التعليق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ، وَلَمْ أُرِدْهُ وَقَعَ فِي الْحَالِ» أي: إذا قال: أنتِ طالقٌ إِنْ قُمْتِ، ثم قال: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ وأنا ما أَرَدْتُه، وهذا يقع دائماً، فالإنسان ربّما إذا رأى أحداً يفعلُ شيئاً نطقَ بما يفعلُ هذا الشخصُ، وسَبَقُ الكلامِ على اللسانِ كثيرٌ، بل ربّما يَكْتُبُ شيئاً وإذا كَلَّمَهُ إنسانٌ كَتَبَ كَلَامَهُ الذي يقولُ، وهو لا يُريدُهُ، فسَبَقُ اللسانِ وسَبَقُ القلمِ أمرٌ واقعٌ.

فإذا قال: أنا أَرَدْتُ بقولي: أنتِ طالقٌ إِنْ قُمْتِ، يعني: أنتِ طالقٌ الآنَ وسَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ، فقلتُ: إِنْ قُمْتِ، يقعُ في الحالِ.

فما الفرقُ بين هذا وما سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لو قال: عَجَلْتُ هذا الشرطَ ما يَتَعَجَّلُ، وهنا نقولُ: تَطَلَّقُ في الحالِ؟

الفرقُ بينهما ظاهرٌ: أَنَّهُ هناك قَصَدَ الشرطَ، وهنا لم يَقْصِدْهُ، فهو هنا يقولُ: أنا ما قَصَدْتُ الشرطَ، وإنّما سَبَقَ لِسَانِي به فنقولُ: إِذْنُ تَطَلَّقُ في الحالِ؛ والتعليلُ لأنّه أَقَرَّ على نَفْسِهِ بما هو أَغْلَطَ، فَأَخَذَ به.

[٢] قوله: «وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ إِنْ قُمْتِ، لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» هذه مسألة مهمّةٌ، إذا قال: أنتِ طالقٌ، ثم قال: أَرَدْتُ إِنْ قُمْتِ، أو إِنْ كَلَّمْتِ زَيْداً، فادّعى

= أَنَّهُ نَوَى الشَّرْطَ بِقَلْبِهِ، يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يُدَيِّنُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَإِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ فَلَا طَلَّاقَ، إِلَّا إِنْ حَاكَمَتْهُ عِنْدَ الْمَحْكَمَةِ وَقَالَ الْقَاضِي: أَنْتَ مَا قُلْتَ: إِنْ قُضِيَ، وَأَنَا أَحْكُمُ عَلَيْكَ بِالظَّاهِرِ، وَالْقَاضِي إِنَّمَا يَقْضِي بِنَحْوِ مَا يَسْمَعُ، فَتَطْلُقُ زَوْجَتُكَ.

أَمَّا إِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ، وَقَالَتْ: نَعَمْ، الرَّجُلُ أَرَادَ: إِنْ قُضِيَ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ يَكُونُ مَقْبُولًا، وَالْمُرَافَعَةُ حَرَامٌ، لَكِنْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ كَاذِبٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَرْفَعَهُ لِلْحَاكِمِ، وَإِنْ تَرَدَّدَتْ فِيهِ مُحْيِرَةٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَتْرُكَهُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَكْرُوهٌ.

وكَذَلِكَ لَوْ دَخَلَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: أَنَا قُلْتُ: أَنْتِ طَالِقٌ؛ لِأَنَّ فَلَانًا حَدَّثَنِي أَنَّكَ تُكَلِّمِينَ فَلَانًا بِالْهَاتِفِ، وَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّكَ لَمْ تُكَلِّمِيهِ فَلَا طَلَّاقَ، نَقُولُ: لَا يُقْبَلُ حُكْمًا، لَكِنْ فِيهَا بَيْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ يُدَيِّنُ.

أَمَّا لَوْ قِيلَ لَهُ: إِنْ زَوْجَتُكَ تُغَارِزُ فَلَانًا، فَقَالَ: هِيَ طَالِقٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تُغَارِزْهُ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لَوْجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وكَذَلِكَ -أَيْضًا- لَوْ سَأَلَ مُفْتِيًا، وَقَالَ لَهُ: لَوْ طَلَّقْتُ زَوْجَتِي بِلَفْظِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لَهُ الْمُفْتِي: تَبَيَّنَ مِنْكَ زَوْجَتُكَ، فَأَقَرَّ بِأَنَّهُ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِنَاءً عَلَى الْفَتْوَى فَمَا تَبَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقَرَّ بِنَاءً عَلَى فَتْوَى، لَا عَلَى مَا فِي نَفْسِهِ وَقَلْبِهِ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ السَّبَبَ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ وَيُقَيِّدُ الْمُطْلَقَ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِنَاءً عَلَى سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ السَّبَبُ مَقْرُونًا بِالْكَلَامِ قَبْلَ حُكْمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْتَرَنًا بِالْكَلَامِ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا.

وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ^[١]: «إِنْ»^[٢]، «وَإِذَا»^[٣]، «وَمَتَى»^[٤]، «وَأَيُّ»^[٥].....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ» أداة كل شيء ما تُوصِلُ إليه، فأدوات الشرط ما تُوصِلُ إلى الشرط وتُسْتَعْمَلُ فيه.

واعلم أن هذا الذي ذكره المؤلف ليس حصراً، لكن مراده: أدوات الشرط التي تُسْتَعْمَلُ في الغالب؛ لأن هناك أدوات غير التي ذكر المؤلف.

[٢] الأولى: قوله: «إِنْ» بدأ بها؛ لأنها أُمُّ الباب، والنحويون يجعلون لكل باب أمّا، فإنّ وأخواتها الأُمُّ إنَّ، وكان وأخواتها الأُمُّ كانَ، وأدوات الشرط الأُمُّ إنَّ، والاستفهام الأُمُّ الهمزة، وعلامة الأُمُّ كثرة الاستعمال وسعته؛ لأنّ بعض الأدوات تكون مُتَّفِقَةً في شيء من الأشياء، لكن لا تُسْتَعْمَلُ في بعض الأشياء، وتكون الأُمُّ مُخْتَصَّةً بخصائص دون غيرها، مثل: «كان» تُخْتَصُّ بخمسة أمورٍ لا تُشَارِكُها فيها غيرها من أخواتها، و«إن» تُخْتَصُّ بأمرٍ تأتينا - إن شاء الله تعالى - ما تُشَارِكُها فيها غيرها من الأدوات.

وقوله: «إِنْ» مثل أن يقول: أنت طالق إن قُمتِ، أو: إن قُمتِ فأنت طالق، فلا فرق بين أن يؤخّر الشرط أو يُقدِّم.

[٣] الثانية: قوله: «وَإِذَا» بأن يقول لزوجته: إذا قُمتِ فأنت طالق، أو: أنت طالق إذا قُمتِ.

[٤] الثالثة: قوله: «وَمَتَى» مثل: متى قُمتِ فأنت طالق، أو: أنت طالق متى قُمتِ.

[٥] الرابعة: قوله: «وَأَيُّ» بتشديد الياء، بخلاف «أي» المُخَفَّفَةِ المُسَكَّنَةِ، فليست من أدوات الشرط، مثل أن يقول: أي امرأة تقوم منكنّ فهي طالق.

وَمَنْ^[١]، وَكُلَّمَا^[٢]، وَهِيَ وَحْدَهَا لِلتَّكَرَّارِ^[٣]،

وهل هي للزَّمانِ أو للمكانِ، أو للعاقلِ أو لغيرِ العاقلِ؟

بَحَسَبِ ما تُضَافُ إليه، فأَيُّ امرأةٍ تَقُومُ، هذه للعاقلِ، أَيُّ سَيَّارةٍ تَرَكَّبُها، لغيرِ العاقلِ، وأَيُّ وَقْتٍ تَزُورُنِي أَكْرِمُكَ، للزَّمانِ، وأَيُّ مَكَانٍ تَنْزِلُ فأنتِ مُقَرَّبٌ، هذه للمكانِ، والمرادُ بها هنا في (بابِ الشُّروطِ العاقلِ)، وكذلك الزَّمانُ والمكانُ.

[١] الخامسة: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَنْ» بفتح الميم وسكون النون؛ احترازًا من (مِنْ) فَإِنَّ (مِنْ) حَرْفُ جَرٍّ، و«مَنْ» هنا شَرْطِيَّةٌ، مثلُ أَنْ يَقُولَ: مَنْ قَامَتْ فَهِيَ طَالِقٌ، فأَيُّ امرأةٍ تَقُومُ تكونُ طَالِقًا.

[٢] السادسة: قوله: «وَكُلَّمَا» تَدْخُلُ على الفعلِ، مثلُ أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

[٣] قوله: «وَهِيَ وَحْدَهَا لِلتَّكَرَّارِ» أَي «كُلَّمَا» وَحْدَهَا دون سائرِ الأدواتِ لِلتَّكَرَّارِ، فهذا مِنْ خِصَائِصِها، فإذا قال لزوجته: كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَامَتْ تَطْلُقُ، ثم قَامَتْ ثَانِيَةً تَطْلُقُ، ثم قَامَتْ ثَالِثَةً تَطْلُقُ، بخلافِ «إِنْ» مثلاً، فلا تُفِيدُ التَّكَرَّارَ، فإذا قال لها: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قَامَتْ طَلَّقَتْ، فإذا قَامَتْ ثَانِيَةً لم تَطْلُقْ.

وأدواتُ الشَّرْطِ تَنْقَسِمُ باعتبارِ التَّكَرَّارِ إلى قِسْمَيْنِ: ما يُفِيدُ التَّكَرَّارَ، وما لا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ، والذي يُفِيدُ التَّكَرَّارَ «كُلَّمَا» فقط، ومعنى التَّكَرَّارِ أَنَّهُ كُلَّمَا تَكَرَّرَ الشَّرْطُ وَقَعَ الطَّلَاقُ.

و«كُلَّمَا» ما عَدَّها النَّحْوِيُّونَ مِنْ أدواتِ الشَّرْطِ الجازِمةِ، لكنَّها مِنْ أدواتِ الشَّرْطِ غيرِ الجازِمةِ.

وَكُلُّهَا^[١]، وَمَهْمَا^[٢] بِلَا لَمْ، أَوْ نِيَّةٍ فَوْرٍ، أَوْ قَرِينَةٍ لِلتَّرَاخِي^[٣]، وَمَعَ لَمْ لِلْفَوْرِ^[٤] إِلَّا إِنْ
مَعَ عَدَمِ نِيَّةٍ فَوْرٍ، أَوْ قَرِينَةٍ^[٥]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّهَا» يعني: كل أدوات الشرط المذكورة.

[٢] السَّابِعَةُ: قوله: «وَمَهْمَا» مثالها: مَهْمَا فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ.

[٣] قوله: «بِلَا لَمْ، أَوْ نِيَّةٍ فَوْرٍ، أَوْ قَرِينَةٍ لِلتَّرَاخِي» هل هذه الأدوات للْفَوْرِيَّةِ

أو لِلتَّرَاخِي؟

نقول: حَسَبَ نِيَّتِهِ، إِنْ نَوَى الْفَوْرِيَّةَ فَهِيَ لِلْفَوْرِيَّةِ، وَإِنْ نَوَى التَّرَاخِيَّ فَهِيَ

لِلتَّرَاخِي، فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُتِمَتْ فَأَنْتَشْ طَالِقٌ، فَهَلِ الْمَرَادُ: إِنْ قُتِمَ الْآنَ، أَوْ: إِنْ قُتِمَتْ

فِي أَيِّ وَقْتٍ؟

حَسَبَ نِيَّتِهِ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ: إِنْ قُتِمَ الْآنَ، فَهِيَ إِذَا قَامَتْ فِيهَا بَعْدُ لَمْ تَطْلُقْ،

وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ: إِنْ قُتِمَتْ فِي أَيِّ وَقْتٍ، فَفِي أَيِّ وَقْتٍ تَقُومُ فِيهِ تَطْلُقُ.

كَذَلِكَ لَوْ وُجِدَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: الْآنَ أَوْ فِي هَذِهِ الْحَالِ عُمِلَ بِهَا، مِثْلُ أَنْ

يُقَالَ لَهُ: بَيْتُ فُلَانٍ عِنْدَهُ زَوَاجٌ، لَكِنْ فِيهِ آلَاتٌ تَصَوِّرُ، فَقَالَ لَهَا: إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى بَيْتِ

فُلَانٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَالْقَرِينَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا ذَهَبَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَتَكُونُ لِلْفَوْرِيَّةِ،

أَمَّا فِيهَا بَعْدُ فَهِيَ لَا زَالَتْ تَذْهَبُ إِلَى جِيرَانِهَا، أَوْ إِلَى أَقَارِبِهَا، وَلَا يَقُولُ شَيْئًا.

[٤] فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً وَلَا نِيَّةً يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: «وَمَعَ لَمْ لِلْفَوْرِ» فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ

نِيَّةً وَلَا قَرِينَةً فَإِنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ مَعَ «لَمْ» لِلْفَوْرِ، وَبِدُونِ «لَمْ» لِلتَّرَاخِي.

[٥] قوله: «إِلَّا إِنْ مَعَ عَدَمِ نِيَّةٍ فَوْرٍ، أَوْ قَرِينَةٍ» فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلتَّرَاخِي حَتَّى مَعَ

«لَمْ».

= مثال ذلك: إن لم تقومي فأنت طالق، فنقول: ما قصدك؟ هل الآن أو فيما بعد؟ فإن قال: ما لي نية، ولا توجد قرينة، فتكون للتراخي.

مثال آخر: أي امرأة منكّن لم تقم فهي طالق، ننظر إذا لم تكن عنده نية فالمراد: الآن؛ لوجود لم.

كذلك: كلما لم تقومي فأنت طالق، هذه تكون للفور؛ لوجود لم، ومع عدم «لم» تكون للتراخي، فإذا قال لها: إذا قمت فأنت طالق، وما عنده لا نية ولا قرينة فتكون للتراخي، فمتى ما قامت طلقت.

فإذا قال: إن لم تقومي فأنت طالق فإنها تكون للتراخي؛ لأن (إن) لا تتأثر بـ(لم)؛ لأنها هي الأم، وإذا كانت هي الأم فلا بد أن نعطيه شيئاً تتميز به عن سائر الأدوات؛ فلهذا (لم) لا تؤثر فيها.

والخلاصة أن هذه الأدوات فيها مبحثان:

الأول: هل هي للتكرار أو تصدق بفعل الشيء مرة واحدة؟

الجواب: (كلما) للتكرار، والباقي لغير التكرار، ومعنى التكرار أنه إذا قال: كلما قمت فأنت طالق، فقامت مرة طلقت، ثم قامت الثانية طلقت، ثم قامت الثالثة طلقت، وإذا قال: إن قمت فأنت طالق فقامت مرة طلقت، ثم قامت ثانية لا تطلق.

الثاني: هل هي للفور أو للتراخي؟ بمعنى أنه إذا قال: إن قمت فأنت طالق مثلاً، فهل المراد: إن قمت الآن أو مطلقاً؟

فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُمْتُ^[١]، أَوْ إِذَا^[٢]،

= نقول: نَرْجِعُ إِلَى شَيْئَيْنِ: النِّيَّةِ وَالْقَرِينَةِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ نِيَّةٌ لِلْفَوْرَةِ فَهِيَ لِلْفَوْرِ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْفَوْرَةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ لِلْفَوْرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَنَوَى التَّرَاحِي، أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى التَّرَاحِي فَهُوَ لِلتَّرَاحِي، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ لَا نِيَّةَ فَوْرِيَّةٍ وَلَا قَرِينَةٍ، وَلَا نِيَّةَ تَرَاحٍ وَلَا قَرِينَةٍ، فَتَكُونُ لِلتَّرَاحِي، إِلَّا مَعَ (لَمْ) فَإِنَّهَا لِلْفَوْرِ، مَا عَدَا (إِنْ).

فَصَارَتْ (إِنْ) إِذَا لَمْ يَوْجَدْ نِيَّةَ فَوْرٍ أَوْ قَرِينَةٌ لِلتَّرَاحِي مُطْلَقًا، أَمَّا غَيْرُ (إِنْ) فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ نِيَّةً وَلَا قَرِينَةً إِنْ اقْتَرَنْتَ بِهَا (لَمْ) فَهِيَ لِلْفَوْرِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ فَهِيَ لِلتَّرَاحِي.

وهذا التَّفْصِيلُ مَهْمٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَيْهِ أَشْيَاءُ تَأْتِينَا فِيهَا بَعْدُ، وَهُوَ -أَيْضًا- مُقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُرْفِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّاسَ لَا يُفَرِّقُونَ، فَلَا يُفَرِّقُ الْعَامِّيُّ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ: مَتَى لَمْ تَقُومِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ تَقُومِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَكِنْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ «إِنْ» وَغَيْرِهَا.

وَلَكِنْ لَاحِظْ أَنَّ هَذَا التَّفْرِيقَ -أَيْضًا- قَبْلَهُ مَرَّحَلَتَانِ وَهُمَا النِّيَّةُ وَالْقَرِينَةُ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَوْجَدْ نِيَّةً أَوْ قَرِينَةً، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ أَحَدًا أَرْسَلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ، وَلَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: (إِنْ) لِلتَّرَاحِي مُطْلَقًا، وَمَا سِوَاهَا لِلتَّرَاحِي إِلَّا مَعَ (لَمْ) فَتَكُونُ لِلْفَوْرِ، وَمَا سِوَايَ أَمْثَلُهُ وَتَطْبِيقُ، وَلَكِنْ أَهَمُّ شَيْءٍ أَنْ يَعْرِفَ الْإِنْسَانُ الْقَاعِدَةَ، فَإِذَا عَرَفَ الْقَاعِدَةَ سَهَّلَ عَلَيْهِ التَّطْبِيقُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُمْتُ» يَعْنِي: فَأَنْتِ طَالِقٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ: إِذَا» يَعْنِي: إِذَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

أَوْ مَتَى^[١]، أَوْ أَيُّ وَقْتٍ^[٢]، أَوْ مَنْ قَامَتْ^[٣]، أَوْ كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَتَى
وُجِدَ طَلَّقْتَ^[٤].

وَأِنْ تَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْحِنْثُ، إِلَّا فِي كُلِّهَا^[٥].

وَأِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْوَ وَقْتًا، وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةً بِفَوْرٍ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا،
طَلَّقْتَ فِي آخِرِ حَيَاةٍ أَوْلِيهَا مَوْتًا^[٦].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ مَتَى» يعني: متى قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

[٢] قوله: «أَوْ أَيُّ وَقْتٍ» يعني: أيُّ وَقْتٍ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

[٣] قوله: «أَوْ مَنْ قَامَتْ» يعني: فهي طَالِقٌ.

[٤] قوله: «أَوْ كُلَّمَا قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَتَى وَجِدَ طَلَّقْتَ» أي: متى وَجِدَ
الشَّرْطُ وهو القيامُ طَلَّقْتَ.

[٥] قوله: «وَأِنْ تَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْحِنْثُ إِلَّا فِي كُلِّهَا» يعني: إن وَجِدَ القيامُ
منها عِدَّةً مَرَّاتٍ لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ، إِلَّا فِي «كُلِّهَا» لِأَنَّهَا لِلتَّكَرُّارِ.

[٦] قوله: «وَأِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْوَ وَقْتًا، وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةً بِفَوْرٍ،
وَلَمْ يُطْلَقْهَا، طَلَّقْتَ فِي آخِرِ حَيَاةٍ أَوْلِيهَا مَوْتًا» إذا قال: إن لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ،
(إِنْ) لَا تُؤَثِّرُ عَلَيْهَا (لَمْ) فنقول: هل نَبِّتَكَ: إن لَمْ أُطْلَقْ الْيَوْمَ؟ فَإِنْ قَالَ: قَصْدِي:
إِنْ لَمْ أُطْلَقْ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ طَلَّقَهَا الْيَوْمَ طَلَّقْتَ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْهَا، فَإِذَا غَابَتِ
الشَّمْسُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ طَلَّقْتَ.

كذلك -أيضًا- إذا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: إذا لَمْ أُطْلَقْ الْآنَ لِعَظْبِهِ،
فإذا مَضَى جُزْءٌ مِنَ الْوَقْتِ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَلَمْ يَقُلْ، طَلَّقْتَ؛ لِأَنَّ هُنَا

وَمَتَى لَمْ، أَوْ: إِذَا لَمْ، أَوْ: أَيُّ وَقْتٍ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى زَمَنٌ
يُمْكِنُ إِيقَاعُهُ فِيهِ وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتُ^[١]، وَكُلَّمَا لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى
مَا يُمْكِنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ مُرْتَبَةٍ فِيهِ وَلَمْ يُطْلَقْهَا طَلَّقْتَ الْمَدْخُولُ بِهَا ثَلَاثًا^[٢]،

= قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْفَوْرِيَّةَ.

لكن إذا لم يكن هناك قَرِينَةٌ وَلَا بَيِّنَةٌ وقال: إن لم أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ تُحْمَلُ عَلَى
مدى الْحَيَاةِ، فَتَطْلُقُ فِي آخِرِ حَيَاةٍ أَوَّلِهَا مَوْتًا، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهَا طَلَّقْتَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ،
فَتَطْلُقُ إِذَا بَقِيَ عَلَى خُرُوجِ رُوحِهِ أَقْلٌ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ عِنْدَنَا زَمَنٌ يَتَسَعُّ
لِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُطْلَقَ فِيهِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَى خُرُوجِ رُوحِهِ إِلَّا أَقْلٌ مِنْ
قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَحَيْثُ تَطْلُقُ.

وَالسَّبَبُ: أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا ذَهَبَتْ حَيَاتُهُ وَلَمْ يُطْلَقْ يَجِبُ أَنْ تَطْلُقَ، وَهِيَ -أَيْضًا-
إِذَا مَاتَ انْقَطَعَتْ عِلَاقَتُهُ مِنْهَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: تَطْلُقُ
فِي آخِرِ حَيَاةٍ أَوَّلِهَا مَوْتًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَتَى لَمْ، أَوْ: إِذَا لَمْ، أَوْ: أَيُّ وَقْتٍ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ،
وَمَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ إِيقَاعُهُ فِيهِ وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتُ» لِأَنَّ الْأَدَوَاتِ مَا عَدَا (إِنْ) مَعَ (لَمْ)
لِلْفَوْرِيَّةِ، فَإِذَا قَالَ: مَتَى لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ:
أَنْتِ طَالِقٌ وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَكُلَّمَا لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى مَا يُمْكِنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ مُرْتَبَةٍ
فِيهِ وَلَمْ يُطْلَقْهَا طَلَّقْتَ الْمَدْخُولُ بِهَا ثَلَاثًا» كَأَنَّ قَالَ: كُلَّمَا لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَضَى
زَمَنٌ يُمْكِنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ مُرْتَبَةٍ تَطْلُقُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ «كُلَّمَا» تُفِيدُ التَّكَرَّارَ.

وَتَبَيَّنُ غَيْرُهَا بِالْأُولَى^[١]، وَإِنْ قُتِمَتْ فَقَعَدَتْ، أَوْ تُمَّ قَعَدَتْ، أَوْ إِنْ قَعَدَتْ إِذَا قُتِمَتْ، أَوْ إِنْ قَعَدَتْ إِنْ قُتِمَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ تَطْلُقِي، حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ^[٢]،

= وحيثُ إذا قال مثل هذه الصيغة نقول: من الأحسن أن تقول مباشرة: أنت طالق؛ لأنه إذا قال: أنت طالق، صار الطلاق رجعيًّا؛ لأنها تطلق واحدة فقط فلا يقع عليها الثلاث؛ لأنه يقول: كلما لم أطلقكِ فأنت طالق، فإذا قال: أنت طالق فقد برَّ في يمينه، أمَّا إذا لم يفعل فكلما مضى زمنٌ يُمكن أن يقول: أنت طالق طَلَّقْتُ، ثم الزمن الثاني أنت طالق طَلَّقْتُ، ثم الزمن الثالث أنت طالق طَلَّقْتُ؛ لأنَّ «كُلَّمَا» تُفيد التكرار.

فإن قال قائل: لماذا لا تقولون: إنه لما وقع الطلاق عليها بأول جزء صدق عليه أنه طلقها، فلا تلحقها الطلقتان الأخريان؟

فالجواب: أنَّ الظاهر من كلامه «كُلَّمَا لَمْ أُطَلِّقْ»، أي: باللفظ، ومعلوم أنَّ مدلول الكلام مقصود.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَتَبَيَّنُ غَيْرُهَا بِالْأُولَى» لأنَّ غير المدخول بها إذا طلقها مرةً بانَّت، ولا يلحقها طلاقه ثانية؛ لأنه لا عِدَّةَ لها، فلو أنَّ رجلاً قال لزوجته التي لم يدخل بها: أنت طالق، ثم قال حالاً: أنت طالق، فالثانية لا تقع؛ لأنها بانَّت منه بالأولى، فلا يلحقها طلاق.

[٢] قوله: «وَإِنْ قُتِمَتْ فَقَعَدَتْ، أَوْ: ثُمَّ قَعَدَتْ، أَوْ: إِنْ قَعَدَتْ إِذَا قُتِمَتْ، أَوْ: إِنْ قَعَدَتْ إِنْ قُتِمَتْ، فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ» هذه عدَّة مسائل:

الأولى: قال: إِنْ قُتِمَتْ فَقَعَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ما تطلق حتى تقوم وتقعُد، والفاء تدلُّ على الترتيب باتِّصالٍ، فلو قَعَدَتْ ثم قامت ما تطلق.

= الثانية: قال: إِنْ قُمْتَ ثُمَّ قَعَدْتَ -أيضاً- مَا تَطْلُقُ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ، لَكِنْ ثُمَّ لِلتَّرَاخِي كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١):

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالٍ
الثالثة: قال: إِنْ قَعَدْتَ إِذَا قُمْتَ، فَتَطْلُقُ إِذَا قَامْتَ ثُمَّ قَعَدْتَ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ قَعَدْتَ مِنْ قِيَامٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ.

الرابعة: قال: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قَعَدْتَ إِنْ قُمْتَ، كَذَلِكَ مَا تَطْلُقُ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ.
أَمَّا الْمَسْأَلَتَانِ الْأُولَيَانِ فظَاهِرُ التَّرْتِيبِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَقَعَدْتَ، وَالثَّانِيَةُ قَالَ: إِنْ قُمْتَ ثُمَّ قَعَدْتَ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَتَانِ الْأُخْرَيَانِ فَالتَّرْتِيبُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ فِي شَرْطٍ فَإِنَّ الْمُتَأَخَّرَ مِنْهُمَا مُتَقَدِّمٌ زَمَنًا؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ عُلِقَ عَلَى شَرْطٍ، وَالْمُعْلَقُ عَلَيْهِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُعْلَقُ، فَقَوْلُهُ: إِنْ قُمْتَ إِنْ قَعَدْتَ الْمُتَأَخَّرُ لَفْظًا هُوَ الْقُعُودُ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُتَقَدِّمَ زَمَنًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ
والاستغاثة تكون بعد الدُّعْرِ؛ فَلِهَذَا إِذَا جَاءَ شَرْطٌ فِي شَرْطٍ فَإِنَّ الْمُتَأَخَّرَ لَفْظًا مُتَقَدِّمٌ زَمَنًا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُمْتَ إِنْ قَعَدْتَ فَالْقُعُودُ قَبْلَ الْقِيَامِ، وَكَذَلِكَ: إِنْ قُمْتَ

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٤٧).

(٢) ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦١٤)، وابن هشام في مغني اللبيب (ص: ٨٠١)، والسيوطي في همع الهوامع (٢/ ٥٦٤)، غير منسوب.

وَبِالْوَاوِ تَطْلُقُ بِوُجُودِهَا^[١]، وَلَوْ غَيْرَ مَرَّتَيْنِ^[٢]، وَبِأَوِ بُوْجُودِ أَحَدِهِمَا^[٣].

= إِذَا قَعَدْتَ، فَالْقُعُودُ قَبْلَ الْقِيَامِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، مِثْلُهُ، يَتَقَدَّمُ الشَّرَابُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلُهُ: «إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتَ» أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ، يَعْنِي: إِنْ أَكَلْتُ وَإِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ؟ نَقُولُ: نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَكْلٍ وَشَرِبٍ، لَكِنْ أَيهَا الْأَسْبَقُ؟ فَالْمُتَأَخِّرُ لَفْظًا وَهُوَ الشَّرْبُ هُوَ الْأَسْبَقُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِالْوَاوِ تَطْلُقُ بِوُجُودِهَا» فَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتُ وَقَعَدْتَ، تَطْلُقُ بِوُجُودِهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَوْ غَيْرَ مَرَّتَيْنِ» سِوَاءً تَقَدَّمَ الْقُعُودُ أَوْ الْقِيَامُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَبِأَوِ بُوْجُودِ أَحَدِهِمَا» إِنْ قُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ «أَوَ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ.

ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الرُّوضِ)^(١) مَسْأَلَةَ غَرِيبَةٍ قَالَ: «وَإِنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى صِفَاتٍ فَاجْتَمَعَتْ فِي عَيْنٍ، كَإِنْ رَأَيْتِ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَأَيْتِ أَسْوَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَأَيْتِ فَفَهِهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَرَأَتْ رَجُلًا أَسْوَدَ فَفَهِهَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهَا صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا رَأَتْ رَجُلًا، وَأَنَّهَا رَأَتْ أَسْوَدَ، وَأَنَّهَا رَأَتْ فَفَهِهَا، فَتَطْلُقُ؛ لِاجْتِمَاعِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ؛ تَغْلِيْبًا لِلصِّفَةِ.

وَقِيلَ: لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ تَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ: إِنْ رَأَيْتِ رَجُلًا، وَإِنْ رَأَيْتِ أَسْوَدَ، وَإِنْ رَأَيْتِ فَفَهِهَا، يَقْتَضِي تَعَدُّدَ الْأَشْخَاصِ، فَإِذَا وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ التَّعَدُّدَ عَمِلَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) الرُّوضُ الْمَرْبِعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٥٥٧/٦).

فَصْلٌ^[١]

إِذَا قَالَ: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ حَيْضٍ مُتَبَيِّنٍ^[٢]، وَإِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً تَطْلُقُ بِأَوَّلِ الطَّهْرِ مِنْ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ^[٣]، وَفِي: إِذَا حِضَّتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ تَطْلُقُ فِي نِصْفِ عَادَتِهَا^[٤].

[١] هذا الفصلُ ذَكَرَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالْحَيْضِ، بِأَوَّلِهِ وَبَآخِرِهِ وَبِأَثْنَائِهِ، وَكَانَ شَيْخُنَا^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا وَصَلْنَاهَا تَجَاوَزْنَاهَا؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: كُلُّهَا أَمْثَلَةٌ، لَكِنْ نَحْنُ نَقْرَأُهَا؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا تَعْرِضُ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا قَالَ: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ حَيْضٍ مُتَبَيِّنٍ» مَعَ أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ حَرَامٌ وَبِدْعَةٌ، لَكِنَّ الْمَذْهَبَ يَرَوْنَ أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ يَقَعُ^(٢)، وَسَبَقَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً تَطْلُقُ بِأَوَّلِ الطَّهْرِ مِنْ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ» وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً.

[٤] قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «وَفِي: إِذَا حِضَّتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ تَطْلُقُ فِي نِصْفِ عَادَتِهَا»^(٣).

(١) هو الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٣٧٦ هـ).

(٢) كشاف القناع (١٢/١٩٩).

(٣) قال في الروض: «تطلق طاهرًا في نصف عاداتها؛ لأن الأحكام تتعلق بالعادة، فتعلق بها وقوع الطلاق، لكن إذا مضت حيضة مستقرة تبين وقوعه في نصفها؛ لأن النصف لا يعرف إلا بوجود الجميع». الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٥٥٩).

فَصْلٌ

إِذَا عَلَّقَهُ بِالْحَمْلِ فَوَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ مُنْذُ حَلَفَ^[١]، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ حَرَّمَ وَطُؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ فِي الْبَائِنِ^[٢]،...

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا عَلَّقَهُ بِالْحَمْلِ فَوَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ مُنْذُ حَلَفَ» إِذَا قَالَ: إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ مِنْدُ حَلَفَ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ قَوْلِهِ: إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ؛ لِمَاذَا نَقُولُ: إِنَّهَا طَلَّقَتْ مِنْذُ حَمَلَتْ؟ لِأَنَّ أَقْلَ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

وَانْتَبَهَ لِقَوْلِهِ: «مُنْذُ حَلَفَ» فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ تَعْلِيْقٌ مَحْضٌ وَلَيْسَ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى الْحَمْلِ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهَا حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْيَمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ حَرَّمَ وَطُؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ فِي الْبَائِنِ» فِي الْأَوَّلَى قَالَ: إِنْ كُنْتُ حَامِلًا، وَهَذَا قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا، فَفِي الْأَوَّلِ إِثْبَاتٌ وَفِي الثَّانِي نَفْيٌ، فَإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، نَقُولُ: مَا يَجُوزُ أَنْ تَطَّأَهَا حَتَّى تَحِيضَ إِذَا كَانَتْ بَائِنًا، أَمَّا إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً فَلَا حَرَجَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَطَّأَهَا وَتَكُونَ رَجْعَةً، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ بَائِنًا فَهَذِهِ آخِرُ طَلْقَةٍ فَنَقُولُ: لَا تَطَّأَهَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ وَطِئْتَهَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا الْأَمْرُ، فَقَدْ تَكُونُ الْآنَ غَيْرَ حَامِلٍ فَتَطَّوُّهَا وَهِيَ بَائِنٌ.

وَالِى مَتَى لَا يَطَّوُّهَا؟

الْجَوَابُ: حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا حَاضَتْ عَرَفْنَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا حِينَ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ.

وَهِيَ عَكْسُ الْأُولَى فِي الْأَحْكَامِ^[١]، وَإِنْ عَلَّقَ طَلْقَةً إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِذَكَرٍ، وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى فَوَلَدَتْهُمَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا^[٢]،

[١] قوله: «وَهِيَ عَكْسُ الْأُولَى فِي الْأَحْكَامِ» قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (الرَّوْضِ)^(١): «فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، وَكَذَا إِنْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطَأُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ».

نقول: هذه المسألة عَكْسُ الْأُولَى فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهَا عَكْسُهَا فِي الصُّورَةِ، فَالْأُولَى: إِنْ كُنْتَ حَامِلًا، وَالثَّانِيَةُ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا، فَيَكُونُ الْمَدَارُ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ، فَإِذَا مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ وَلَمْ تَضَعِ الْحَمْلَ ثُمَّ وَضَعْتَهُ بَعْدَ الْأَرْبَعِ عَلِمْنَا أَنَّ الطَّلَاقَ قَدْ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ - عَلَى رَأْيِ الْفُقَهَاءِ - أَنْ يَزِيدَ الْحَمْلَ عَلَى أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، وَإِذَا وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَهُوَ يَطَأُ - مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ بَائِنًا - فَإِنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّا مَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا؛ إِذْ إِنَّ الرَّجُلَ يَطَأُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَمْلِ، فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ تَطْلُقْ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ يَطَأُ أَمْ لَمْ يَكُنْ يَطَأُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا وَقَدْ تَبَيَّنَّا أَنَّهَا حَامِلٌ؛ لِأَنَّ أَقَلَّ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

[٢] قوله: «وَإِنْ عَلَّقَ طَلْقَةً إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِذَكَرٍ، وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى فَوَلَدَتْهُمَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا» قال: إِنْ كُنْتَ حَامِلًا بِذَكَرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ كُنْتَ حَامِلًا بِأُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْأُنْثَى، لَكِنَّ الْمَرْأَةَ وَلَدَتْ تَوَامًا، يَعْنِي: وَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى، تَطْلُقُ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ لَهُ طَلْقَةٌ، وَالْأُنْثَى لَهَا طَلْقَتَانِ.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/ ٥٦٢).

وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ، أَوْ: مَا فِي بَطْنِكَ، لَمْ تَطْلُقِي بِهِمَا^[١].

فَصْلٌ

إِذَا عَلَّقَ طَلْقَهُ عَلَى الْوِلَادَةِ بِذَكَرٍ، وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا ثُمَّ أُنْثَى حَيًّا أَوْ مَيِّتًا^[٢] طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ، وَبَانَتِ بِالثَّانِي، وَلَمْ تَطْلُقْ بِهِ^[٣]،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ، أَوْ: مَا فِي بَطْنِكَ، لَمْ تَطْلُقِي بِهِمَا».

إِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ كَانَ حَمْلُكَ أُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتَيْنِ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى فَلَا تَطْلُقِي؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا بَلْ كَانَ ذَكَرًا وَأُنْثَى، وَهُوَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَ حَمْلُكَ أُنْثَى، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ: إِنْ كُنْتِ حَامِلًا بِذَكَرٍ وَإِنْ كُنْتِ حَامِلًا بِأُنْثَى، وَهَذِهِ مِنْ دَقَائِقِ الْعِلْمِ الَّتِي مَا يَتَّبِعُهَا إِلَّا طَلَبَةُ الْعِلْمِ.

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا عَلَّقَ طَلْقَهُ عَلَى الْوِلَادَةِ بِذَكَرٍ، وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا ثُمَّ أُنْثَى، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا» إِذَا عَلَّقَ طَلْقَهُ عَلَى الْوِلَادَةِ بِذَكَرٍ وَطَلَّقَتَيْنِ بِأُنْثَى، بَأَنَّ قَالَ: إِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ وَلَدَتْ أُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتَيْنِ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا ثُمَّ أُنْثَى.

[٣] قَوْلُهُ: «طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَبَانَتِ بِالثَّانِي وَلَمْ تَطْلُقِي بِهِ» طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا وَلَدَتْ ذَكَرًا، وَبَانَتِ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّهَا لَمَّا وَلَدَتْ الذَّكَرَ الْأَوَّلَ وَطَلَّقَتْ شَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَالْعِدَّةُ مَا بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي دَقَائِقُ، فَلَمَّا وَلَدَتْ الثَّانِي انْتَهَتْ عِدَّتُهَا، فَبَانَتِ بِالثَّانِي، وَإِذَا بَانَتْ لَا تَلْحَقُهَا الطَّلَقَةُ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ بَائِنٌ مِنْ زَوْجِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ وَلَدَتْ أُنْثَى

وَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا فَوَاحِدَةٌ^[١].

فَضْلٌ

إِذَا عَلَّقَهُ عَلَى الطَّلَاقِ ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ ثُمَّ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ، فَقَامَتْ، طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ فِيهِمَا^[٢]، وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى قِيَامِهَا ثُمَّ عَلَى طَلَاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ فَوَاحِدَةٌ^[٣]،

= فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْنِ، فَوَلَدْتَ أَوْ لَا ذَكَرًا فَتَطْلُقُ؛ لِأَنَّهَا وَلَدَتْ ذَكَرًا فَحَلَّ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، فَإِذَا وَلَدَتْ أَنْثَى بَعْدَهُ لَمْ تَطْلُقْ لَكِنَّهَا تَبِينُ بِالْأَنْثَى؛ لِأَنَّهَا انْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِوِلَادَةِ الْبَنَتِ، فَصَادَفَ الطَّلَاقُ امْرَأَةً بَائِنًا، وَالْمَرَأَةَ الْبَائِنُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا فَوَاحِدَةٌ» إِذَا قَالَ: مَا أَدْرِي هَلْ وَضَعْتَ الذَّكَرَ أَوْ لَا، أَوِ الْأُنْثَى، أَوْ جَمِيعًا؟ فَإِنَّهَا تَكُونُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مُتَبَيِّنَةٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَمَشْكُوكٌ فِيهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا عَلَّقَهُ عَلَى الطَّلَاقِ ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ ثُمَّ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ، فَقَامَتْ، طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ فِيهِمَا» بَأَنَّ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَقَالَ: إِنْ قُمتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَامَتْ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَوَاضِحَةٌ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَا تُنْتِجُ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَلَمَّا قَامَتْ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ فَتَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ.

وقوله: «فِيهِمَا» أَيِ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَاحِدَةً بِقِيَامِهَا، وَأُخْرَى بِتَطْلِيلِهَا الْحَاصِلِ بِالْقِيَامِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى قِيَامِهَا ثُمَّ عَلَى طَلَاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ فَوَاحِدَةٌ» إِذَا عَلَّقَ

وَإِنْ قَالَ: كُتِّمًا طَلَّقْتُكَ أَوْ كُتِّمًا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَجِدَا، طَلَّقَتْ فِي الْأُولَى طَلَقَتَيْنِ وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا^[١].

فَضْلٌ

إِذَا قَالَ: إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ، لَا إِنْ عَلَّقَهُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لَا حِلْفٌ^[٢].

= الطَّلَاقُ عَلَى الْقِيَامِ، ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى طَلَاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ «فَوَاحِدَةً» أَي: فَتَطْلُقُ وَاحِدَةً بِقِيَامِهَا، وَلَمْ تَطْلُقْ بِتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قَالَ: كُتِّمًا طَلَّقْتُكَ أَوْ كُتِّمًا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَجِدَا، طَلَّقَتْ فِي الْأُولَى طَلَقَتَيْنِ، وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا»^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا قَالَ: إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ، لَا إِنْ عَلَّقَهُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لَا حِلْفٌ» إِذَا قَالَ لَهَا: إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ» حِلْفٌ.

وَإِذَا قَالَ: إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ» شَرَطَ مَحْضٌ، فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ١ - حِلْفٌ مَحْضٌ.

(١) قَالَ فِي الرُّوْضِ: إِنْ وَقَعَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ رَجْعِيَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ طَلَقَةً وَاقِعَةً عَلَيْهَا، فَتَقَعُ بِهَا الثَّالِثَةُ. انْظُرْ: الرُّوْضُ الْمَرْبِعُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ (٦/٥٦٩).

= ٢- شرطٌ مُحَضٌّ.

٣- ما يَحْتَمِلُهَا، أي: الشَّرْطِيَّةُ وَالْيَمِينُ.

فإذا قال: إذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فزَوَّجَتِي طالق، فهذا شرطٌ مُحَضٌّ، فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَطَلَّقُ.

وإذا قال: إن كَلَّمْتُ زَيْدًا فزَوَّجَتِي طالق، فهذا حَلِفٌ مُحَضٌّ، فلا تَطَلَّقُ، ولكن يُكْفَرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ.

وإذا قال: إن كَلَّمْتُ فُلَانًا فَأَنْتِ طالق، فهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا، فَإِنْ قَصَدَ مَنَعَهَا فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ قَصَدَ وَقْعَ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا بَتَكْلِيمِ زَيْدٍ فَهُوَ شَرْطٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ.

وهذا الكلام من الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ أحيانًا، فيكون له حُكْمُ الْيَمِينِ^(١).

وعلى المذهب فيما إذا قال: «إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طالق»، ثم قال: أَنْتِ طالقُ إِنْ قُمْتُ» تَطَلَّقُ، وإذا قَامَتْ تَطَلَّقُ ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ السَّابِقَ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ يَعْتَبِرُونَ كُلَّ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِالشُّرُوطِ شَرْطًا مُحَضًّا يَوْقِعُونَ بِهِ الطَّلَاقَ، وَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُوا بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالشَّرْطِ.

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] [٤٩٦/٥].

وَإِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى طَلَّقْتُ وَاحِدَةً^[١]، وَمَرَّتَيْنِ فِثْتَانِ، وَثَلَاثًا فَثَلَاثُ^[٢].

فَصْلٌ

إِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَحَقَّقِي، أَوْ قَالَ: تَنْحِي، أَوْ اسْكُتِي، طَلَّقْتُ^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى طَلَّقْتُ وَاحِدَةً» قال صاحبُ (الروضِ)^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأنَّ إِعَادَتَهُ حَلْفٌ وَكَلَامٌ» فإذا قال: إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قال: إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقُ؛ لأنَّ ما عُلِّقَ به الطَّلَاقُ وَجِدَ.

وكذلك إذا قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقُ؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا بِالْكَلِمَةِ الْآخِرَةِ؛ ولهذا لو قال: أَرَدْتُ التَّوَكُّدَ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ.

[٢] قوله: «وَمَرَّتَيْنِ فِثْتَانِ، وَثَلَاثًا فَثَلَاثُ» إذا قال لها: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لا تَطَلَّقُ، ثم قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقُ وَاحِدَةً، ثم قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقُ ثَانِيَةً، ثم قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطَلَّقُ ثَالِثَةً؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا، وإذا قال رَابِعَةً: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ لا يَقَعُ عَلَيْهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا بَأَنْتَ بِالثَّلَاثِ.

[٣] قوله: «إِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَحَقَّقِي، أَوْ قَالَ: تَنْحِي، أَوْ اسْكُتِي، طَلَّقْتُ» إذا قال: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثم قال: افْهَمِي طَلَّقْتُ، أَوْ قَالَ: تَنْحِي، أَوْ اسْكُتِي فَإِنَّهَا تَطَلَّقُ؛ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا.

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٥٧٣/٦).

وإن بدأتك بكلام فأنت طالق، فقالت: إن بدأتك به فعبدني حر، انحلت يمينه^[١] ما لم ينو عدم البدأة في مجلس آخر^[٢].

فصل

إذا قال: إن خرجت بغير إذني، أو: إلا بإذني، أو: حتى آذن لك، أو: إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق، فخرجت مرة بإذنه، ثم خرجت بغير إذنه^[٣]، أو آذن لها ولم تعلم^[٤]،

[١] قوله رحمه الله: «وإن بدأتك بالكلام فأنت طالق، فقالت: إن بدأتك به فعبدني حر انحلت يمينه» إذا قال ذلك، وقال: الحمد لله، فلا طلاق ولا عتاق؛ لأنه لم يبدأها بكلام، وهي لم تبدأه أيضًا.

[٢] قوله: «ما لم ينو عدم البدأة في مجلس آخر» فإذا نوى ذلك فهو على ما نوى.

[٣] قوله: «إذا قال: إن خرجت بغير إذني، أو: إلا بإذني، أو حتى آذن لك، أو: إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق، فخرجت مرة بإذنه، ثم خرجت بغير إذنه» إذا استأذنته في الخروج وأذن لها لا تطلق، ثم رجعت وخرجت من اليوم الثاني تطلق؛ لأنه آذن لها في مرة واحدة.

وقيل: لا تطلق إلا إذا نوى أنه إنما آذن لها هذه المرة، فهو على نيته، وإلا فلا تطلق؛ لأنه في إذنه لها في أول مرة انحلت يمينه، وهذا أصح؛ لأنه أحلها، إلا إذا قال: آذنت لك في هذه المرة فقط، فهو على ما نوى.

[٤] قوله: «أو آذن لها ولم تعلم» تطلق؛ لأنه قال: إن خرجت إلا بإذني، والآن حين خروجها هو آذن، لكن ما علمت هي، إذا: قد حثته فتطلق، وهذا مبني على مسألة:

أَوْ خَرَجَتْ تُرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ، أَوْ عَدَلَتْ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، طَلَّقَتْ فِي الْكُلِّ^[١]، لَا إِنْ أَذِنَ فِيهِ كُلَّمَا شَاءَتْ^[٢]، أَوْ قَالَ: إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ، فَمَاتَ زَيْدٌ ثُمَّ خَرَجَتْ^[٣].

فَصْلٌ

إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيَّتِهَا بَيِّنَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْحُرُوفِ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ، وَلَوْ تَرَاحَى^[٤]،

= هل يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ قَبْلَ الْعِلْمِ أَوْ لَا يَنْعَزِلُ؟ وفيه خلافٌ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ خَرَجَتْ تُرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ، أَوْ عَدَلَتْ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ طَلَّقَتْ فِي الْكُلِّ» هذه في صورة، وهي ما إذا قال: إذا خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ، فإذا خَرَجَتْ تُرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ طَلَّقَتْ فِي الْكُلِّ، لماذا وهو يقول: إِنْ خَرَجَتْ لَغَيْرِ الْحَمَامِ، وهي هنا خَرَجَتْ وَجَمَعَتْ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ؟ يقولون: لَأَنَّهَا لَمَّا قَصَدَتْ غَيْرَ الْحَمَامِ بِخُرُوجِهَا صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ.

[٢] قوله: «لَا إِنْ أَذِنَ فِيهِ كُلَّمَا شَاءَتْ» فإذا قال لها: أَذِنْتُ لَكَ فِي الْخُرُوجِ كُلَّمَا شِئْتَ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

[٣] قوله: «أَوْ قَالَ: إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ فَمَاتَ زَيْدٌ ثُمَّ خَرَجَتْ» إذا ماتَ زَيْدٌ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى إِذْنِهِ، وَإِذْنُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُسْتَحِيلٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا وَقَدْ عَلَّقَ خُرُوجَهَا بِإِذْنِهِ بَانَ بِمَوْتِهِ.

[٤] قوله: «إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيَّتِهَا بَيِّنَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْحُرُوفِ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ وَلَوْ تَرَاحَى» إذا قال لها: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ، فَلَمْ تَشَأْ إِلَّا مُتَرَاحِيًا، نقول: متى شَاءَتْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا، بل متى شَاءَتْ طَلَّقَتْ حَتَّى وَإِنْ لَمْ تَلْفِظْ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ ذَلِكَ بِالْمَشِيَّةِ.

فَإِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ، فَشَاءَ لَمْ تَطْلُقِ^[١]، وَإِنْ قَالَ: إِنْ شِئْتُ وَشَاءَ أَبُوكِ
أَوْ زَيْدٌ لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَشَاءَ مَعًا، وَإِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا فَلَا^[٢].

وَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ: عَبْدِي حُرٌّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَا^[٣]،

= وهذا في الحقيقة لا بأس به، لا نقول: إِنَّهُ حَرَامٌ، ولكن خلاف الأولى؛ لَأَنَّهُ إِذَا
عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ فُلُو غَضِبَتْ امْرَأَةٌ عَلَى زَوْجِهَا بِأَذْنَى شَيْءٍ، قَالَتْ: طَلَّقْتُكَ بِالثَّلَاثِ،
هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ فِي الْغَالِبِ؛ لِذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَ الطَّلَاقَ الَّذِي هُوَ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ
مُعْلَقًا بِمَشِيئَةِ امْرَأَةٍ نَاقِصَةِ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ.

نعم، إِذَا رَأَيْتَ هُنَاكَ سَبَبًا يَقْتَضِي أَنْ تُعْلِقَهُ بِمَشِيئَتِهَا، مِثْلُ أَنْ تَرَاهَا مُتَبَرِّمَةً مُتَعَبَةً
مِنَ الْحَيَاةِ مَعَكَ، تَقُولُ لَهَا: أَنْتِ لَسْتَ مُكْرَهَةً، مَتَى شِئْتَ طَلَّقِي نَفْسَكَ، فَهَذَا قَدْ نَقُولُ:
إِنَّهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ، فَشَاءَ لَمْ تَطْلُقِ» لَأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى
مَشِيئَتِهَا هِيَ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرُدَّهَا، فَيَبْقَى الشَّرْطُ مُعْلَقًا كَمَا كَانَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ قَالَ: إِنْ شِئْتُ وَشَاءَ أَبُوكِ أَوْ زَيْدٌ لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَشَاءَ مَعًا، وَإِنْ
شَاءَ أَحَدُهُمَا فَلَا» أَي: قَالَ: تُحْيِيَنَّ أَنْ أَطْلُقَكَ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ
أَبُوكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَشَاءَتْ هِيَ وَأَبَى الْأَبُ، أَوْ شَاءَ الْأَبُ وَلَمْ تَشَأْ هِيَ لَا تَطْلُقُ؛ لَأَنَّهُ
عَلَّقَهُ عَلَى مَشِيئَةِ الْاِثْنَيْنِ، فَإِنْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ الْقَاضِي، فَشَاءَتْ وَلَمْ يَشَأِ الْقَاضِي
لَمْ تَطْلُقِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ عَبْدِي حُرٌّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَا» هَذَا تَعْلِيْقٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ
عَزَّجَلَّ وَأَتَى بِذِكْرِ الْعِتْقِ اسْتِطْرَادًا، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَهَلْ يَقَعُ أَوْ لَا يَقَعُ؟

= منهم مَنْ قال: إِنَّ هَذَا تَعْلِيقٌ عَلَى مُسْتَحِيلٍ، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ مُسْتَحِيلٌ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَبَدًا.

ووجهُ كونه مُسْتَحِيلًا: أَنَّا لَا نَطْلَعُ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ إِلَّا بَعْدَ وَقْعِ مَا يَقَعُ، فَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ لَكَ شَيْئًا إِلَّا إِذَا وَقَعَ، وَقَبْلَ وَقْعِهِ لَا تَدْرِي أَنَّ اللَّهَ شَاءَهُ أَمْ لَا.

ومنها مَنْ قال: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ شَاءَهُ؛ إِذْ إِنْ الْإِنْسَانُ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قُلْنَا: قَدْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ، وَعَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ شَاءَ ذَلِكَ مِنْ وَقْعِهِ، مِنْ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ مِنَ الْعَبْدِ فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَالْقَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ تَمَامًا.

والقولُ الثَّالِثُ وَسَطٌ، فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَيُّ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقِي بهذا القولِ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَشَاءُ الشَّيْءَ إِذَا وَجَدَ سَبَبَهُ، وَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَيُّ: فِي طَلَاقٍ مُسْتَقْبَلٍ - فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ حَتَّى يُوقِعَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ التَّبَرُّكَ وَمَا أَرَدْتُ التَّعْلِيقَ، مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(١) يَعْنِي بِأَهْلِ الْمَقَابِرِ، وَنَحْنُ لَاحِقُونَ بِهِمْ قَطْعًا، فَقِيلَ: الْمُرَادُ التَّبَرُّكُ، فَإِذَا قَالَ: أَرَدْتُ التَّبَرُّكَ يَقَعُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ لِمَشِيئَتِهِ طُلُقْتُ فِي الْحَالِ^[٢]، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الشَّرْطَ قَبْلَ حُكْمِ^[٣].

= لكن: هل في هذا بركة بالنسبة للمرأة؟

قد يكون، وقد لا يكون، لكن نقول: إرادة التبرك معناها التحقيق؛ لأنَّ المرید للتبرك أراد أن يتحقق الأمر ببركة الله عزَّ وجلَّ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ طُلُقْتُ إِنْ دَخَلْتَ» فإذا دَخَلْتَ الدَّارَ عَلِمْنَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى شَاءَ دُخُولَهَا وَشَاءَ طَلَاقَهَا؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ.

[٢] قوله: «وَأَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ لِمَشِيئَتِهِ طُلُقْتُ فِي الْحَالِ» «لِرِضَا» اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْعِلَّةُ تَسْبِقُ الْمُعَلَّلَ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ، صَارَ مَعْنَاهُ: أَنْتِ طَالِقٌ؛ لِأَنَّ زَيْدًا رَضِيَ بِطَلَاقِكَ.

وكذلك إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ لِمَشِيئَةِ زَيْدٍ، فَمَعْنَى: أَنْتِ طَالِقٌ؛ لِأَنَّ زَيْدًا شَاءَ أَنْ تُطَلَّقِي، فَتَطُلُقِي فِي الْحَالِ.

[٣] قوله: «فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الشَّرْطَ قَبْلَ حُكْمِ» يعني: أَرَدْتُ بِقَوْلِي: «أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ» أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ حُكْمًا، يعني: لَوْ رُفِعَ الْأَمْرُ لِلْقَاضِي وَقَالَ الزَّوْجُ: إِنِّي أَرَدْتُ بِذَلِكَ الشَّرْطَ، وَجَبَ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْبَلَ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُحْتَمَلٌ غَايَةَ الْاِحْتِمَالِ.

وقوله: «حُكْمًا» أي: عِنْدَ الْحَاكِمِ إِذَا تَرَفَّعَا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَرَفَّعَا وَصَدَّقْتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّرَافُعِ.

وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيْتِ الْهَلَالَ، فَإِنْ نَوَى رُؤْيَتَهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ،
وَلَا طَلَّقْتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا غَيْرِهَا^[١].

فَضْلٌ

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا أَوْ لَا يُخْرِجُ مِنْهَا فَأَدْخَلَ أَوْ أَخْرَجَ بَعْضَ جَسَدِهِ^[٢]،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيْتِ الْهَلَالَ، فَإِنْ نَوَى رُؤْيَتَهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ، وَلَا طَلَّقْتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا غَيْرِهَا».

إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيْتِ الْهَلَالَ، ظَاهِرُ اللَّفْظِ: إِنْ رَأَتْهُ هِيَ بِنَفْسِهَا، فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى تَرَاهُ، فَإِنْ رَأَاهُ غَيْرُهَا لَمْ تَطْلُقْ، وَعَلَى هَذَا: فَإِنْ كَانَ نَظَرُهَا قَاصِرًا لَا تَرَى الْهَلَالَ إِلَّا فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ.

أَمَّا إِذَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ رَأَيْتِ الْهَلَالَ» يَعْنِي: إِنْ ثَبَتَ دُخُولُ الشَّهْرِ، فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِرُؤْيَا غَيْرِهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا أَوْ لَا يُخْرِجُ مِنْهَا، فَأَدْخَلَ أَوْ أَخْرَجَ بَعْضَ جَسَدِهِ» فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ.

مِثَالُهُ: قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ، فَأَدْخَلَ بَعْضَ جَسَدِهِ، مِثْلَ رَأْسِهِ، يَعْنِي: انْحَنَى بَظْهَرِهِ حَتَّى دَخَلَ رَأْسُهُ مِنَ الْبَابِ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ مَا دَخَلَ.

وكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَخْرِجُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ، ثُمَّ أَخْرَجَ بَعْضَ جَسَدِهِ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ، هَذَا التَّعْلِيلُ.

أَمَّا الدَّلِيلُ: فَلِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أَوْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ^[١]، أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ^[٢]، أَوْ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنُثْ^[٣].

= وهو مُعْتَكِفٌ، وهي في حُجْرَتِهَا، فَتَرَجَّلُهُ^(١)، وَالْمُعْتَكِفُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَ بَعْضِ الْجَسَدِ لَا يَكُونُ إِخْرَاجًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ» دَخَلَ كُلُّهُ لَكِنْ تَحْتَ طَاقِ الْبَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ، سِوَاءٍ بِدُخُولٍ أَوْ بِخُرُوجٍ؛ لِأَنَّهُ مَا انفَصَلَ مِنَ الْمَكَانِ، وَالْعِبْرَةُ بِالْعُرْفِ، وَهَذَا فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، فَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ وَلَمْ يَدْخُلْ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ: لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ» فَإِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، فَلَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْ غَزَلِهَا فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ لَيْسَ كَالْكُلِّ، وَهَذَا فِيهِ بَعْضٌ مِنْ غَزَلِهَا، وَلَيْسَ فِيهِ كُلُّ الْغَزْلِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنُثْ» قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ، فَشَرِبَ بَعْضًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ لَيْسَ كَالْكُلِّ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ مَا كَانَ إِجْبَابًا فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْجَمِيعَ، وَالنَّفْيُ يَثْبُتُ حَتَّى فِي الْبَعْضِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ وَشَرِبَ بَعْضُهُ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ يَحْنُثُ؛ لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِهِ بِالْكُلِّ، فَغَيْرُ مَعْقُولٍ أَنْ يَشْرَبَ الْإِنْسَانُ كُلَّ النَّهْرِ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ حُمْلَهُ عَلَى الْكُلِّ ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي بَعْضِهِ، وَهَذِهِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ، فَكُلُّ يَعْرِفُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ شُرْبَ مَائِهِ كُلِّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ، بَابُ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا الْحَاجَةُ، رَقْمُ (٢٠٢٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ، رَقْمُ (٢٩٧)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا حَيْثُ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطُّ^[١]،

= فالهمم: أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكُلُّ وَبَيْنَ مَا لَا يُمَكِّنُ، فالذي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكُلُّ يُحْمَلُ عَلَى الْبَعْضِ، فلو قال: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ الْخُبْزَ، وَأَكُلُ خُبْزًا يَخْتُ؛ إِذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَأْكُلَ خُبْزَ الدُّنْيَا كُلِّهَا، لَكِنْ لو قال: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذِهِ الْخُبْزَةَ فَأَكُلُ بَعْضَهَا مَا يَخْتُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا حَيْثُ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطُّ» إِذَا فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُّمُ فُلَانًا، فَنَسِيَ فِكَلَّمَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ عَلَى اسْمِهِ، يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْآثِمِ، وَفِعْلُ مَا يَأْتُمُّ بِهِ عَلَى وَجْهِ النِّسْيَانِ لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فهِذَا الرَّجُلُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُّمُ فُلَانًا فِكَلَّمَهُ نَاسِيًا، نَقُولُ لَهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْكَ.

ولكن: هل تَبْقَى يَمِينُهُ أَوْ تَنْحَلُّ؟

تَبْقَى يَمِينُهُ لَكِنَّهُ لَا يَخْتُ، بِمَعْنَى أَنَّنَا لَا نُزِمُهُ بِالْكَفَّارَةِ.

وكَذَلِكَ لو فَعَلَهُ جَاهِلًا، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ، فَلَبَسَ ثَوْبًا يَظُنُّهُ غَيْرُهُ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْحِنْثُ، لَكِنْ مَتَى عَلِمَ وَجَبَ عَلَيْهِ خَلْعُهُ، وَيَمِينُهُ بَاقِيَةٌ.

كَذَلِكَ لو فَعَلَهُ مُكْرَهًا، مِثْلُ: مَا لو أُكْرِهَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فَفَعَلَ، فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ بَاقِيَةٌ.

وكَذَلِكَ لو فَعَلَهُ نَائِمًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُ الْغُثْرَةَ الْيَوْمَ، وَنَامَ وَبِجَانِبِهِ غُثْرَةٌ فَلَبَسَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ نَائِمٌ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمُحْرِمَ لو غَطَّى رَأْسَهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَكِنْ مَتَى اسْتَيْقَظَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ، أَوْ يَخْتُ.

= وقوله: «حِنْثٌ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطُّ» يعني: وفي غَيْرِهما لا يَحْنُثُ، في طَلَاقٍ مِثْلُ
 أَنْ يَقُولَ: إِنْ لَبِسْتُ هَذَا الثَّوْبَ فزَوَّجَتِي طَالِقٌ، فَنَسِيَ وَلَبِسَهُ تَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ، وكذلك
 لو قال: إِنْ لَبِسْتُ هَذَا الثَّوْبَ فزَوَّجَتِي طَالِقٌ وَلَبِسَهُ جَاهِلًا أَنَّهُ الثَّوْبُ الَّذِي عَلَّقَ
 الطَّلَاقَ عَلَيْهِ فَإِنَّ زَوْجَتَهُ تَطَلَّقَتْ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ حَقُّ آدَمِيٍّ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ مَا يُعْذَرُ فِيهِ
 بِالْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ، هَذَا هُوَ السَّبَبُ.

وكذلك العِتْقُ، لو قال: إِنْ لَبِسْتُ هَذَا الثَّوْبَ فَعَبْدِي حُرٌّ، فَلَبِسَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا
 عَتَقَ الْعَبْدُ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ مَا سَبَقَ أَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ لَا يُعْفَى فِيهِ بِالْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ، وَلَيْتَ الْمُؤَلَّفَ
 ذَكَرَ شَيْئًا ثَالِثًا وَهُوَ الْإِكْرَاهُ.

وَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ لَا فِي الطَّلَاقِ وَلَا فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا
 قَاعِدَةٌ مِمَّنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَهُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَقَدْ قَالَ فِي قَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا
 إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]: «قَدْ فَعَلْتُ»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
 فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥] حَتَّى الْيَمِينُ إِذَا حَلَفَ الْإِنْسَانُ
 وَهُوَ لَمْ يَعْقِدْهَا لَمْ تَكُنْ شَيْئًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ
 يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وَعَلَى هَذَا: فَلَا تَطَلَّقُ زَوْجَتَهُ بِذَلِكَ، وَلَا يَعْتِقُ عَبْدُهُ بِذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تُبْذَوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا﴾، رَقْمُ (١٢٦)،
 مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ [الْمَطْبُوعُ مَعَ الْفَتَاوَى الْكُبْرَى] (٥/٥٠٢).

= كذلك لو حلفَ على شيءٍ يَظُنُّ أَنَّهُ كذا وليس كذلك؛ فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَى، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَ فُلَانٌ قَادِمًا فَرَزَوَجَتِي طَالِقٌ، وَظَنَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ، فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّ الزَّوْجَةَ تَطْلُقُ^(١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعْلَى أَفْقَرُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي^(٢)، حَلَفَ عَلَى هَذَا، وَهَلْ هُوَ قَدْ فَتَشَ الْبُيُوتَ؟! مَا فَتَشَ، وَلَكِنَّهُ حَلَفَ عَلَى ظَنِّهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْقَسَامَةِ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ يَحْلِفُونَ عَلَى الْقَاتِلِ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَرَوْهُ بَنَاءً عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِمْ.

وَكَذَلِكَ -أَيْضًا- لَوْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ يَظُنُّ وَقُوعَهُ فَلَمْ يَقَعْ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمَنَّ زَيْدٌ غَدًا، ثُمَّ لَمْ يَقْدَمْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمَنَّ غَدًا لَا يُرِيدُ الْإِلْتِزَامَ وَلَا الْإِلْزَامَ، وَإِنَّمَا يُخْبِرُ عَمَّا فِي قَلْبِهِ، سَوَاءٌ قَدِمَ أَمْ لَمْ يَقْدَمْ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَقْدَمْ، لَوْ سُئِلَ لَقَالَ: نَعَمْ، أَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ سَيَقْدَمْ، وَأَنَا مَا حَلَفْتُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا وَأَظُنُّ وَقُوعَهُ، وَمَا زِلْتُ أَظُنُّ وَقُوعَهُ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ طَلَاقًا فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَيَقْدَمَنَّ زَيْدٌ غَدًا، فَلَمْ يَقْدَمْ وَقَصْدُهُ الْخَبَرُ، وَلَيْسَ قَصْدُهُ إِلْزَامَ زَيْدٍ بِالْقُدُومِ، وَلَا أَنْ يَلْتَزِمَ بِمَجِيئِهِ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عَلَيْهِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

(١) الإنصاف (٢٢/٥٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، رقم (١٩٣٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، رقم (١١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ فَعَلَ بَعْضُهُ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ^[١]، وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّهُ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ^[٢].

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ فَعَلَ بَعْضُهُ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ» إِنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ لَا يَفْعَلَنَّهُ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ، فَإِنْ نَوَاهُ حِنْثٌ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى النِّيَّةِ.

مثال ذلك قال: والله لا أكلنَّ هذه الخُبْزَةَ، فأكلَ بَعْضَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَحْنَثُ إِلَّا إِذَا نَوَى بقوله: والله لا أكلنَّ هذه الخُبْزَةَ، أي: جُزْءًا مِنْهَا، أي: قَصْدُهُ جُرْدُ طَعْمِهَا، وكذلك لو كان هناك قَرِينَةٌ، كما تَقَدَّمَ لَنَا فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْفِ عَلَى شُرْبِ مَاءِ النَّهْرِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ نِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْبَعْضَ، أَوْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْبَعْضَ عُمَلَهَا.

[٢] قوله: «وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّهُ لَمْ يَبْرَ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ» حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّ هَذَا الشَّيْءَ فَمَا يَبْرُ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَكْتُبَنَّ بَابَ الطَّلَاقِ مِنْ زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ، فَكُتِبَ سَطْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: مَا أَنَا بِكَاتِبٍ، نَقُولُ: يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْرُ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا تَحْكُمُ فِيهِ النِّيَّةُ، إِذَا نَوَى شَيْئًا حُكِمَ بِهِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا تَرْجِعُ فِي الْإِيْمَانِ إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.





بَابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ



وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ^[١]، فَإِذَا حَلَفَ وَتَأَوَّلَ يَمِينَهُ نَفَعَهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا^[٢]،

[١] التَّأْوِيلُ فِي الْحَلْفِ فَسْرُهُ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ» وَالتَّأْوِيلُ يَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ:
«أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ» فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِكَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ مَا يَظْهَرُ لَنَا.

[٢] فَنَسْأَلُ أَوَّلًا: مَا حُكْمُ التَّأْوِيلِ؟ هَلْ هُوَ جَائِزٌ، أَوْ وَاجِبٌ، أَوْ مُحَرَّمٌ؟

يَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ فَقَالَ:

«فَإِذَا حَلَفَ وَتَأَوَّلَ يَمِينَهُ نَفَعَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا» هَذَا الْمَذْهَبُ، فَإِذَا حَلَفَ وَتَأَوَّلَ
يَمِينَهُ نَفَعَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا، فَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَإِنَّ التَّأْوِيلَ لَا يَنْفَعُهُ؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ يَمِينَهُ
عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ بِهِ صَاحِبُهُ.

وَالْمُؤَوَّلُ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَظْلُومًا، أَوْ ظَالِمًا، أَوْ لَا ظَالِمًا
وَلَا مَظْلُومًا، فَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَالتَّأْوِيلُ جَائِزٌ لَهُ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَالتَّأْوِيلُ
حَرَامٌ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا وَلَا مَظْلُومًا فَفِيهِ خِلَافٌ، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ
أَنَّ التَّأْوِيلَ جَائِزٌ^(١).

(١) كَشَافُ الْقِنَاعِ (١٢ / ٣٧٠).

فَإِنْ حَلَفَهُ ظَالِمٌ: مَا لَزِيدَ عِنْدَكَ شَيْءٌ، وَلَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ بِمَكَانٍ فَنَوَى غَيْرَهُ^[١]،
أَوْ بـ (مَا) الَّذِي^[٢]،

= والقول الثاني: أَنَّ التَّأْوِيلَ ليس بجائزٍ وهو اختيارُ شيخ الإسلام^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّ عَاقِبَتَهُ غَيْرُ مَحْمُودَةٍ؛ إِذْ إِنَّ الْمُؤَوَّلَ إِذَا ظَهَرَ النَّاسُ عَلَى كَذِبِهِ صَارَ ذَلِكَ قَدْحًا فِيهِ، بِخِلَافِ الْمَظْلُومِ، وَالْأَمثلةُ تُبَيِّنُ لَنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - حُكْمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ حَلَفَهُ ظَالِمٌ: مَا لَزِيدَ عِنْدَكَ شَيْءٌ، وَلَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ بِمَكَانٍ فَنَوَى غَيْرَهُ» مثاله: إنسانٌ ظالمٌ سَمِعَ أَنَّ عِنْدَكَ لِفُلَانٍ وَدِيعَةً، وَجَاءَ لِيَأْخُذَهَا مِنْكَ، وَقَدْ وَضَعْتَ هَذِهِ الْوَدِيعَةَ فِي الْحُجْرَةِ رَقْمَ وَاحِدٍ، فَجَاءَ وَقَالَ: أَعْطِنِي الْوَدِيعَةَ الَّتِي عِنْدَكَ لِفُلَانٍ، قُلْتَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: عِنْدَكَ، فَقُلْتَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: احْلِفْ أَنَّكَ مَا عِنْدَكَ لَهُ شَيْءٌ، فَنَوَيْتَ بِقَوْلِكَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ لَهُ، أَوْ: مَا عِنْدِي لَهُ وَدِيعَةً، نَوَيْتَ الْحُجْرَةَ رَقْمَ اثْنَيْنِ، فَهَذَا يَجُوزُ وَأَنْتَ صَادِقٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي رَقْمِ اثْنَيْنِ شَيْءٌ، فَالْمُخَاطَبُ يَظُنُّ بِيَمِينِهِ: وَاللَّهُ مَا عِنْدِي شَيْءٌ، أَنَّهُ مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ مُطْلَقًا، لَا فِي الْحُجْرَةِ رَقْمَ وَاحِدٍ، وَلَا فِي الْحُجْرَةِ رَقْمَ اثْنَيْنِ، وَلَا فِي سَائِرِ الْبَيْتِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ بـ (مَا) الَّذِي» كَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ وَأَرَادَ بـ (مَا) الَّذِي؛ لِأَنَّ (مَا) تَصَحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا، وَتَصَحُّ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهُ مَا عِنْدِي لَهُ شَيْءٌ، فَالْتَفْدِيرُ: وَاللَّهُ الَّذِي عِنْدِي لَهُ شَيْءٌ، وَ «مَا» عَلَى تَأْوِيلِهِ نُعْرِبُهَا مُبْتَدَأً، وَعَلَى مَفْهُومِ الظَّالِمِ نُعْرِبُهَا نَافِيَةً.

فلو كان هذا الظَّالِمُ ذَكِيًّا وَقَالَ: قُلْ: وَاللَّهُ مَا أَعْطَانِي شَيْئًا، وَنَوَى الْحَالِفُ بـ (مَا) الَّذِي فَلَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّ «شَيْئًا» بِالنَّصْبِ، وَلَوْ جَعَلَ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي لَقَالَ: شَيْءٌ،

= يعني: والله الذي أعطاني شيء، لكن إذا تعذّر أن يجعل «ما» اسمًا موصولًا، فينوي غير هذا اللفظ، فمثلاً لو كان قد أعطاه دراهم، يقول: والله ما أعطاني شيئاً، وينوي: غير الجنس الذي أعطاه، يصح، كأن ينوي: ما أعطاني شيئاً من الغنم.

واعلم أنك إذا قلت: يجوز، ليس المعنى أنه متساوي الطرفين، بل قد يكون واجباً، وقد يكون مستحباً؛ لأن القاعدة عندنا كما تقدّم، أن كل مباح يمكن أن تجرى فيه الأحكام الخمسة، فإذا قلنا: إن التأويل للمظلوم جائز، فالمعنى أنه قد يكون واجباً، فلو كان هذا الظالم سيأخذ الوديعة إذا تبين أنها عندك صار التأويل واجباً؛ لأن حفظ الوديعة واجب.

ويقال: إن الإمام أحمد رحمه الله كان جالساً مع أصحابه ومعه المروزي رحمه الله أو غيره، وجاء أحد يسأل عن المروزي، فقال الإمام أحمد: ليس المروزي ها هنا، وأشار إلى كفه، وماذا يصنع المروزي ها هنا؟!^(١) والمروزي ليس في راحة الإمام أحمد، فتأوّل، لكن هذا التأويل لمصلحة، وهي أن الإمام أحمد لا يحب أن يجرمه حديثه، وربما أن الإمام أحمد عرف أن هذا الرجل لا يريد له أمر هام.

وإذا كان الإنسان ظالماً فلا يجوز أن يتأوّل، مثال ذلك: رجل بينه وبين شخص خصومة، فذهبوا إلى المحكمة، فوجهت اليمين على المدعى عليه، فقال له القاضي: قل: والله ما عندي له شيء، فقال المدعى عليه: والله ما عندي له شيء، يريد بـ(ما) الذي، فالقاضي سيحكم بالظاهر، وهو براءة المدعى عليه من الدعوى، ولكن لا ينفعه ذلك

(١) المغني (١٣/٤٩٩)، والآداب الشرعية (١/١٥): أن مهنا وضع أصبعه في كفه وقال: ليس المروزي ها هنا، ولم ينكره الإمام أحمد.

= عند الله؛ لَأَنَّهُ ظَالِمٌ، وَالظَّالِمُ لَا يَنْفَعُهُ تَأْوِيلُهُ بِالِاتِّفَاقِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»^(١).

وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا ظَالِمًا وَلَا مَظْلُومًا وَتَأَوَّلَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: لَا يَجُوزُ^(٢)؛ لَأَنَّهُ رَبَّمَا يُعْتَرَى عَلَى كَذِبِهِ فِيمَا بَعْدُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ قَادِحًا فِي صِدْقِهِ، وَمَا دَامَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ فَلَا يُعَرِّضُ نَفْسَهُ لِلْقَدَحِ وَالذَّمِّ.

أَمَّا إِنْ احتَاجَ كَشْخَصٍ يَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ مُخْرَجٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ مَا يَعْنِيهِ، وَأَنْتَ لَا تَوَدُّ أَنْ تُعْلِمَهُ بِهِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ أَنْ تَتَأَوَّلَ، وَيُقَالُ لِهَذَا الرَّجُلِ: لِمَاذَا سَأَلْتَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْنِيكَ؟! لَكِنْ إِذَا أَصَرَ وَقَالَ: اخْلِفْ أَنَّكَ مَا تَأَوَّلْتَ، يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا تَأَوَّلْتُ، وَيَعْنِي: مَا تَأَوَّلْتُ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ، أَنَا أُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، أَوْ مَا تَأَوَّلْتُ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَإِذَا كَانَ فِي الْحَرْبِ، وَتَأَوَّلَ خِدَاعًا لِلْعَدُوِّ جَازًا، وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْحَرْبِ^(٣).

وَكَذَا لَوْ كَانَ لِلِإِصْلَاحِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، كَرَجُلٍ يَسْأَلُكَ: مَا تَقُولُ فِي فُلَانٍ هَذَا الَّذِي يَسُبُّنِي عِنْدَ النَّاسِ وَيَغْتَابُنِي؟ فَتُحِبُّ أَنْ تُصْلِحَ بَيْنَهُمَا، فَتَقُولُ: وَاللَّهِ مَا قَالَ فِيكَ شَيْءٌ، يَعْنِي الَّذِي قَالَ فِيكَ شَيْءٌ، أَوْ تَعْنِي: السَّاعَةَ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ لَيْلًا، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ لِلِإِصْلَاحِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأيمان، باب يمين الحالف على نية المستحلف، رقم (١٦٥٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الاختيارات العلمية (٥/ ٥٥١).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، رقم (٢٦٠٥)، من حديث أم كلثوم بنت عقبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَوْ حَلَفَ مَا زَيْدٌ هَا هُنَا، وَنَوَى غَيْرَ مَكَانِهِ^[١]، أَوْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ لَا سَرَقَتْ مِنِّي شَيْئًا فَخَانَتْهُ فِي وَدِيعَةٍ، وَلَمْ يَنْوِهَا لَمْ يَخْنَثْ فِي الْكُلِّ^[٢].

= بين الناس، فلو طلب منك أن تحلف، قال: قل: والله ما قال في شرٍّ، فقل: والله ما قال فيك شرٍّ، وينوي أي: الذي قال فيك شرٍّ، فهو صادق، فهذا طيبٌ، ويُحمدُ عليه الإنسانُ.

كذلك إنسانٌ يتحدثُ مع زوجته، والذي ينبغي بين الزوجين أن يفعل كلَّ منهما ما يجلبُ مودةَ الآخر؛ لتبقى العشرة طيبةً، فأتى هذا الرجلُ بحليٍّ لزوجته، اشتراه بعشرةِ رiales، فأعجبها، فقالت: بكم اشتريته هذا؟ فقال: اشتريته بأربعين، وهو ينوي: أربعين رُبعًا، وهي تعتقدُ أنه بأربعين ريالًا، فهي على كلِّ حالٍ ستسعدُ وتقول: هذا الرجلُ الغالي الذي يشتري لي بأعلى الأثمان، فهذا مطلوبٌ؛ ولهذا جاء فيه إباحةُ الكذبِ في تحديثِ الرجلِ امرأته وتحديثها إيَّاه^(١).

لكن: لاحظ أن هذا يجوزُ بشرط أن نأمنَ اطلاعَ المخاطبِ على الواقع، فإذا لم نأمنَ ذلك لكان داعيًا إلى الشكِّ في كلِّ ما تحدث به، فكلَّمَا تحدث يقول الناسُ: هذا الرجلُ تأوَّل.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ حَلَفَ مَا زَيْدٌ هَا هُنَا، وَنَوَى غَيْرَ مَكَانِهِ» إذا حلفَ وقال: والله ما زَيْدٌ هَا هُنَا، وهو عنده لكن نوى غيرَ مكانه، فلا حرجَ، والتأويلُ صحيحٌ.

[٢] قوله: «أَوْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ لَا سَرَقَتْ مِنِّي شَيْئًا، فَخَانَتْهُ فِي وَدِيعَةٍ، وَلَمْ يَنْوِهَا، لَمْ يَخْنَثْ فِي الْكُلِّ» حلفَ على امرأته قال: احلفي أنك لا تسرقين مِنِّي شَيْئًا؛ فقالت:

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، رقم (٢٦٠٥)، من حديث أم كلثوم بنت عقبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

= والله ما أَسْرِقُ منك شيئاً، فخانتُهُ في وَدِيعَةٍ سَبَقَتْ أو لَحَقَتْ، بأن استودَعَهَا يوماً من الأيام وَدِيعَةً فَأَنْكَرْتُ، فَإِنَّهَا لَا تُعَدُّ سَرِقَةً وَإِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً فِي هَذِهِ الْخِيَانَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ التَّأْوِيلِ: قِصَّةُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَإِنَّ فِيهَا شَيْئاً مِنَ التَّأْوِيلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَذَّ يَدَيْكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤] وَقَدْ حَلَفَ أَنَّهُ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ مِثَّةَ سَوِطٍ^(١)، وَالضُّغْتُ الَّذِي فِيهِ مِثَّةُ شِمْرَاخٍ مَا يُعَدُّ مِثَّةً، لَكِنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: عُمُومُ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢)، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ رُكَانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ صَحَّ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً»^(٣) وَكَذَلِكَ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ الظَّالِمِ^(٤)؛ فَإِنَّ فِيهَا تَأْوِيلًا، وَالْأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ.



(١) تفسير الطبري (١١٢/٢٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم:

كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب في البتة، رقم (٢٢٠٨)، والترمذي: كتاب الطلاق، باب ما جاء في

الرجل يطلق امرأته البتة، رقم (١١٧٧)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب طلاق البتة، رقم (٢٠٥١)، انظر:

التلخيص الحبير رقم (١٧٤٤)، والإرواء رقم (٢٠٦٣).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٥٨)،

ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ^[١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ» يعني: هل أَوْقَعَهُ؟ وهل وُجِدَ شَرْطُهُ؟ وهل وُجِدَ الْعَدَدُ؟ فَالشَّكُّ يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ: هل أَوْقَعَهُ أَوْ لَا؟ وهل وُجِدَ شَرْطُهُ أم لم يوجد؟ وهل وُجِدَ الْعَدَدُ أم لَا؟

وَالشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ لَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ يُحْيِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(١) فَلأَصْلُ بَقَاءُ طَهَارَتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مُتَيَقِّنًا لِلطَّهَارَةِ، ثُمَّ شَكَّ فِي الْحَدَثِ، وَالشَّكُّ لَا يُزِيلُ الْيَقِينَ، وَهَذَا الدَّلِيلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ.

أَمَّا التَّعْلِيلُ: فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، وَعَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَأَنَّ الْأُمُورَ بَاقِيَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦] لَأَنَّكَ لَوْ لَمْ تُشْهَدْ لَزِمَكَ الْمَالُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عِنْدَكَ وَعَدَمُ دَفْعِهِ.

فَعِنْدَنَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَّةِ، وَقَاعِدَتَانِ فَقْهِيَّتَانِ، وَهُمَا: «الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ» فَمَا دَامَ النِّكَاحُ مَوْجُودًا فَلأَصْلُ بَقَاؤُهُ، وَالثَّانِيَةُ: «أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِيَقِينَ».

بِنَاءً عَلَى هَذَا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك، رقم (٣٦١).

مَنْ شَكَّ فِي طَلَاقٍ أَوْ شَرْطِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ^[١]،

[١] «مَنْ شَكَّ فِي طَلَاقٍ أَوْ شَرْطِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ» شك في طلاق، يعني قال: ما أدري، هل طَلَّقْتُ زَوْجَتِي أَوْ لَا؟ فلا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ، والدَّلِيلُ ما سَبَقَ.

وهذا -نَسَأَلَ اللهَ السَّلَامَةَ- يُبْتَلَى به بَعْضُ النَّاسِ، فَيَحْصُلُ عنده وَسْوَاسٌ في طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ -نَسَأَلَ اللهَ أَنْ يُعَافِيَنَا- يَقُولُ: إِنِّي قُلْتُ: إِنْ فَتَحْتُ الْكِتَابَ فزَوْجَتِي طَالِقٌ، ثُمَّ إِذَا فَتَحَهُ قَالَ: لَا، أَخَافُ أَنِّي قُلْتُ: إِنْ لَمْ أَفْتَحْهُ فزَوْجَتِي طَالِقٌ!!

فكَلِمًا حَصَلَ أَذْنَى شَيْءٍ قَالَ: إِنِّي قَدْ عَلَّقْتُ طَلَاقَ زَوْجَتِي عَلَى هَذَا الشَّيْءِ، فَيَحْصُلُ عنده مِنَ التَّرَدُّدِ وَالْخَوْفِ مَا يُفْسِدُ عَلَيْهِ حَيَاتَهُ الزَّوْجِيَّةَ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ بَلَوَى، لَكِنْ دَوَاؤُهَا الْإِسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَكَثْرَةُ قِرَاءَةِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] فَمَنْ كَثُرَتْ شُكُوكُهُ فِي ذَلِكَ فَلَا عِبْرَةَ بِشَكِّهِ؛ لِأَنَّهُ وَسْوَاسٌ، وَالْوَسْوَاسُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ.

وَمَنْ كَانَ شَكُّهُ مُعْتَدِلًا وَحَقِيقِيًّا، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْوَرَعَ التِّزَامُ الطَّلَاقِ مَعَ الشَّكِّ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْوَرَعُ عَدَمُ التِّزَامِ الطَّلَاقِ مَعَ الشَّكِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، فَالْوَرَعُ التِّزَامُ النِّكَاحِ، وَلَئِنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْوَرَعَ التِّزَامُ الطَّلَاقِ ارْتَكَبْنَا مَحْظُورَيْنِ: الْأَوَّلُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَالثَّانِي -وَهُوَ أَشَدُّ- إِخْلَالُ هَذِهِ الْمَرَاةِ لَغَيْرِ الزَّوْجِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي عِصْمَتِهِ.

أَيْضًا إِذَا قُلْتُ: الْوَرَعُ التِّزَامُ الطَّلَاقِ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّكَ سَوْفَ تَحْرِمُ زَوْجَتَكَ مِنَ النَّفَقَةِ، وَمِنَ الْمِيرَاثِ إِذَا مُتَّ، وَمِنَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ حُقُوقِهَا.

وَأِنْ شَكَّ فِي عَدَدِهِ فَطَلَّقَهُ^[١]، وَتُبَاحُ لَهُ^[٢]، فَإِذَا قَالَ لِمَرْأَتِيهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ^[٣] طَلَّقَتْ
الْمَنْوِيَّةُ^[٤] وَإِلَّا مَنْ قَرَعَتْ^[٥]،

= وقوله: «أَوْ شَرْطِهِ» أي: شك في شرط الطلاق، هل وقع أم لم يقع؟ فإن الأصل
عدم الطلاق، مثل ما لو علّق طلاق زوجته على شيء، ثم شك هل وجد هذا الشيء
أم لم يوجد؟ فالنكاح بحاله، ولا يقع الطلاق.

مثاله: قال: إن جاء فلان فزوجتي طالق، ثم شك هل جاء أم لم يأت؟ لم تطلق؛
لأن الأصل عدم الطلاق، بناءً على الحديث والأصل السابق.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ شَكَّ فِي عَدَدِهِ فَطَلَّقَهُ» كذلك شك في عدده، بأن قال:
أنا متيقن أنني طَلَّقْتُ، لكن ما أدري هل طَلَّقْتُه أو طَلَّقْتَيْنِ أو ثَلَاثًا؟ يكون واحدة؛ لأنَّ
البناء على الأقل.

[٢] قوله: «وَتُبَاحُ لَهُ» أي: الزوجه، يعني: مَنْ شَكَّ هل طَلَّقَ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ أو ثَلَاثًا
فهو مَرَّةً، وَتُبَاحُ لِلزَّوْجِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَلَاثًا مَا أُبِيحَتْ لَهُ.

[٣] قوله: «فَإِذَا قَالَ لِمَرْأَتِيهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ» أي قال لزوجتي: إحداكما طالق.

[٤] قوله: «طَلَّقَتْ الْمَنْوِيَّةُ» إن كان نوى زَيْنَبَ فهي زَيْنَبُ، وإن نوى فاطمة فهي
فاطمة؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١)، واللفظ
الذي أصدره صالح لهذه النية، فتطلق المنوية.

[٥] قوله: «وَأِلَّا» أي: فإن قال: ليس لي نية، أو: لا أدري مَنْ نَوَيْتُ، يقول المؤلف:
«مَنْ قَرَعَتْ» والأحسن «مَنْ قُرِعَتْ»؛ لأنها ليست بغالبة بل مغلوبة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم:
كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فقوله: «مَنْ قُرِعَتْ» أي: وقعت القرعة عليها لا لها، وليس لنا طريقٌ إلا القرعة؛ لأننا لو قلنا: تَطْلُقُ المراتان كان ذلك إلزاماً له بما لم يَلْتَزِمْهُ؛ لأنَّه قال: إحداهما، فإذا قلنا: تَطْلُقُ المراتان فهو ظلمٌ له، بل ظلمٌ للزوجة أيضاً، ثم ليس ظلماً للزوجة وحدها، بل ظلمٌ لمن سيتزوَّجها بعده، وإذا قلنا: تَطْلُقُ إحداهما فمن؟ فلا يوجد إلا القرعة.

فلو قال: أنا لم أنو شيئاً عند الطلاق، لكني الآن أختار أن تكون فلانة فهل تَعَيَّنَ؟

نقول: ظاهرُ كلامِ المؤلفِ أنَّه لا بُدَّ مِنَ القرعة، والذي يَظْهَرُ أنَّه لا بأس أن يُعَيَّنَها، ما دام أبهم وهو المسوؤل، ثم عَيَّنَ، فإننا نَرْجِعُ إلى تَعَيِّنِها، ونقول: تَطْلُقُ التي عَيَّنَها.

وكيفية الإقراع مثلاً: أن يَجْعَلَ رَقَتانِ إحداهما يُكْتَبُ عليها: طالق، والأخرى لا يُكْتَبُ عليها شيءٌ، فَمَنْ أَخَذَتِ الرِّقَّةَ التي فيها طالقٌ طَلَّقَتْ.

والقرعة ثابتةٌ في تَمْيِيزِ كُلِّ حَقِّينِ مُتساوَيْنَيْنِ لا تَمْيِيزَ بينهما، وهي حُكْمٌ شرعيٌّ، ثَبَتَ في القرآنِ وفي السُّنَّةِ.

في القرآنِ وَرَدَ في مَوْضِعَيْنِ:

الأول: قوله تعالى في يونسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١].

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا

كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

أَمَّا فِي السُّنَّةِ فَقَدْ وَرَدَتْ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

منها: أَنْ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِيدٍ، فَجَزَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، وَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ؛ لِيُخْرِجَ الثُّلُثَ فَقَطْ^(١).

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا^(٢).

أَمَّا دَلَالَةُ النَّظَرِ عَلَى أَنَّ الْقُرْعَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ: فَلَا تُهُ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ مُتَسَاوِيَيْنِ إِلَّا بِهَذَا.

وَأَثَرَكِرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقُرْعَةَ، وَقَالَ: إِنَّ الْقُرْعَةَ مِنَ الْمَيْسِرِ وَأَنَّهَا مِثْلُ الْاِسْتِقْسَامِ بِالْأَزْلَامِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَرْدُودٌ؛ لِخِلَافَتِهِ النَّصَّ، وَلِبْطُلَانِهِ بِذَاتِهِ.

أَمَّا مُخَالَفَتُهُ لِلنَّصِّ: فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ إِبْطَالِ الْقُرْعَةِ.

وَأَمَّا بَطْلَانُهُ بِذَاتِهِ: فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمَيْسِرِ؛ لِأَنَّا لَا نُقْرِعُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ، وَالْمَيْسِرُ لَيْسَ بَيْنَ مُتَسَاوِيَيْنِ، نَعَمْ لَوْ قُلْنَا: أَنْتَمَا رَجُلَانِ بَيْنَكُمَا هَذَا الْحَقُّ مُشْتَرَكًا مُنَاصَفَةً، وَلَكِنْ سَنَجْعَلُهُ ثُلُثَيْنِ وَثُلُثًا وَنُقْرِعُ بَيْنَكُمَا فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مَيْسِرٌ، إِنْ وَقَعَتْ عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثِ غُلْبٌ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ غُلْبٌ، أَمَّا شَيْئَانِ مُتَسَاوِيَانِ فَأَيْنَ الْمَيْسِرُ فِيهِمَا؟!!

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد، رقم (١٦٦٨)، من حديث عمران بن حصين رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها، رقم (٢٥٩٣)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، رقم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رَوَاهُ اللَّهُ عَنْهَا.

كَمَنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَائِنًا وَنَسِيَهَا^[١]،

= وأما الاستقسام بالأزلام فليس كذلك، فليس هناك حَقَّانِ مُتساويان يُرَادُ التَّمْيِيزُ بينهما، بل هما إرادتانِ مِنْ هَذَا الْمُسْتَقْسَمِ، وَيَعْمَلُ بِهِذِهِ الْأَقْدَاحِ؛ لِيَنْظُرَ مَاذَا يُقَسِّمُ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، فَيَبْيُنُ فَرْقُ.

وعلى هذا: فالصَّوابُ أَنَّ الْقُرْعَةَ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَقِّينِ مُتساويين لَا يُمكنُ التَّمْيِيزُ بينهما إِلَّا بهذا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَمَنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَائِنًا وَنَسِيَهَا» يعني، وكذلك مَنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بَائِنًا، أَي: طَلَّاقًا بَائِنًا، وَنَسِيَهَا، فَإِنَّهُ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَتْ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ. وقوله: «طَلَّاقًا بَائِنًا» يعني: إِحْدَاهُمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ طَلَّاقِهَا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ، فَطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا وَعَيْنَ، قَالَ: فَلَانَّهُ طَالِقٌ، لَكِنْ نَسِيَ هَلْ طَلَّقَ الَّتِي مَا طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلُ، أَوْ طَلَّقَ الَّتِي لَمْ يَبْقَ لَهَا إِلَّا طَلْقَةٌ؟

فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ واقِعًا عَلَى الَّتِي لَمْ يَطْلُقْهَا مِنْ قَبْلُ فَالْأَمْرُ سَهْلٌ، وَلَوْ أَرَادَهَا رَاجِعَهَا وَانْتَهَتْ الْقَضِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ واقِعًا عَلَى مَنْ كَانَتْ هَذِهِ آخِرُ طَلَّاقِهَا فَإِنَّهَا تَبَيَّنُ وَلَا مَحِلَّ لَهُ، فَهُوَ الْآنَ مُتَرَدِّدٌ يَقُولُ: أَنَا مَطْلُوقٌ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، وَلَكِنِّي نَسَيْتُ، فَنَقُولُ فِي هَذِهِ الْحَالِ: أَقْرَعْ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ فَهِيَ الْمُطْلَقَةُ وَحِلٌّ لَكَ الْبَاقِيَّةُ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(١).

ولكنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ الْقُرْعَةُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ امْرَأَتَانِ، إِحْدَاهُمَا حَلَالٌ، وَالْأُخْرَى حَرَامٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ اجْتِنَابُ الْجَمِيعِ

وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُ الَّتِي قُرِعَتْ رُدَّتْ إِلَيْهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَكُنِ الْقُرْعَةُ بِحَاكِمٍ^[١].

= حتى يتبين الأمر، فإن لم يتبين فماذا نعمل؟ يطلق واحدة، ثم تطلق المراتان جميعاً، واحدة بائن، والأخرى رجعية، وهذا الأخير هو الذي اختاره الموفق في المغني^(١) ونصره.

وقال: إنه قول جمهور أهل العلم، وأنه لا يعلم قائلًا بذلك من الصحابة، وأن الذي ورد عن الصحابة القرعة فيه في (باب الميراث)، وليس في باب الحل، بمعنى أن الإنسان لو طلق إحدى زوجاته طلاقاً بائناً، ثم مات فإنه يُفَرِّعُ بينهما من أجل الإرث لا من أجل الحل، قال: والقرعة تدخل في المال، ولا تدخل في الفروج.

ولكن: لا شك أن ما قاله المؤلف أقرب إلى الصواب، من حيث إنه أيسر على المكلف؛ لأن كونا نقول: اجتنب المراتين مُشْكِلٌ، والطلاق إنما هو وقع على واحدة، ثم إذا اجتنب المراتين، قلنا: لا تحل لك المراتين، واحدة؛ لأنها بائن، والثانية؛ لأنها مُطَلَّقة، سترتب على ذلك شيء آخر، وهو أنها تبين وتحل للأزواج، وهو ما طلق، وإن ألزمناه بأن يطلق الثانية قد نصره، فالصواب ما قاله المؤلف، أنه يُفَرِّعُ بينهما، فمن خرجت عليها القرعة فهي الطالق، وتبقى المرأة الثانية زوجة له.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُ الَّتِي قُرِعَتْ رُدَّتْ إِلَيْهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَكُنِ الْقُرْعَةُ بِحَاكِمٍ» يعني: أقرعنا بين فاطمة وزَيْنَب، ووقعت القرعة على زَيْنَب، وقلنا لها: أنت طالق، ثم تبين أن المطلقة فاطمة، فإن زَيْنَب تُرَدُّ إليه؛ لأنه تبين أنها

= ليست هي المطلقّة، والقرعة إنّما هي حلّ مُشكِلي ما لنا منه مخرَج، فإذا تبيّن لنا منه مخرَج رَجَعْنَا إلى ما تبيّن، إلّا في حالين:

الأولى: إذا تزوّجت التي قُرِعت؛ لأنّها إذا تزوّجت فإنّ إقراره بأنّها غيرُ المطلقّة يكونُ فيه إبطالُ حقِّ الزّوج الجديد، وإبطالُ حقِّ الزّوج الجديد ما يُمكنُ أنْ تُقبَلَهُ.

وعُلمَ من التعليل أنّ الزّوج الثّاني لو صدّقَهُ، وقال: أنا أثقُ بهذا الرّجل، وأنّ التي وقّع عليها الطّلاق هي التي عنده، وأنّ هذه لم يقع عليها الطّلاق، فهل يَنْفَسِخُ النّكاحُ؟

الجواب: نعم؛ لأنّ تصديقَهُ للزّوج الأوّل يستلزمُ إقراره ببطلانِ النّكاح.

الثّانية: إذا كانتِ القرعة بحكمٍ حاكمٍ، فإنّه لو رَجَعَ الزّوج وقال: أنا تذكّرت أنّ الزّوجة المقرّوعة ليست المطلقّة، قلنا له: لا تُقبَلُ قولك؛ لأنّ حكمَ الحاكم يرفعُ الخلافَ، وعلى هذا فلا يُقبَلُ قوله؛ لأنّ الحكمُ نُفِذَ.

ولهذا لو رَجَعَ الشّهودُ بعد حكمِ الحاكم لم يُنْقَضِ الحكمُ، فلو شهدَ رجلانِ لشخصٍ بأنّ هذا المالُ المدّعى به له، فحكمَ به القاضي، ثم بعد الحكمِ رَجعا وقالا: كذّبتنا في شهادتنا، غلطنا، أو توهمنا، فإنّ الحاكم لا يُنْقَضُ الحكمُ، ولكن يُلزِمُهُما الضّمانُ لمنْ شَهِدَ عليه.

وإذا ثبتَ بَيِّنَةٌ أنّ الحكمَ بخلافِ ذلك، يُنْظَرُ حتى في الزّواج، فلو جاءنا ناسٌ وقالوا: نحنُ نَشْهَدُ أنّ الرّجل طَلَّقَ فلانة التي لم تقع عليها القرعة، فحينئذٍ يُلغى كُلُّ شيءٍ؛ لأنّ القرعة ليست بحكمٍ، بل القرعة تُمَيِّزُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَقَلَانَةُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا فَقَلَانَةُ وَجُهِلٌ، لَمْ تَطْلُقَا^[١].

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجَنِيَّةٍ اسْمُهُمَا هِنْدُ: إِحْدَاكُمَا أَوْ هِنْدُ طَالِقٌ، طَلَّقْتَ امْرَأَتَهُ^[٢]،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَقَلَانَةُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا فَقَلَانَةُ وَجُهِلٌ، لَمْ تَطْلُقَا» هَذَا رَجُلٌ مَرَّ بِهِ طَائِرٌ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ حَمَامَةً فَهِنْدُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ غُرَابًا فَدَعْدُ طَالِقٌ، وَالتَّائِرُ ذَهَبَ، وَلَا نَدْرِي مَا هُوَ؟ فَلَا طَلَاقَ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَيْسَ غُرَابًا وَلَا حَمَامًا، وَحِينَئِذٍ نَكُونُ قَدْ شَكَكْنَا فِي وُقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَهِنْدُ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ غُرَابٍ فَدَعْدُ طَالِقٌ، فَلَا بُدَّ أَنَّ إِحْدَاهُمَا طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّ هَذَا الطَّائِرَ إمَّا غُرَابًا أَوْ غَيْرَ غُرَابٍ، فَكَيْفَ نَعْرِفُ؟ نَعْرِفُهَا بِالْقُرْعَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجَنِيَّةٍ اسْمُهُمَا هِنْدُ: إِحْدَاكُمَا أَوْ هِنْدُ طَالِقٌ طَلَّقْتَ امْرَأَتَهُ» كَرَجُلٍ وَجَدَ امْرَأَتَهُ وَمَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى، فَقَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، فَتَطْلُقُ الزَّوْجَةُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي لَيْسَتْ زَوْجَتَهُ.

فَهَاتَانِ امْرَأَتَانِ اسْمُهُمَا هِنْدُ، الزَّوْجَةُ اسْمُهَا هِنْدُ، وَالْأُخْرَى اسْمُهَا هِنْدُ، فَقَالَ: هِنْدُ طَالِقٌ، يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى زَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ طَلَاقَ هِنْدَ الَّتِي لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ وُكِّلَ فِي طَلَاقِ امْرَأَةٍ اسْمُهَا هِنْدُ، وَلَهُ زَوْجَةٌ اسْمُهَا هِنْدُ وَقَالَ: هِنْدُ طَالِقٌ، تَطْلُقُ إِحْدَاهُمَا بِقُرْعَةٍ، لَكِنْ فِي هَذَا الْمَثَالِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ أَرَادَ الزَّوْجَةَ الَّتِي

وَأِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا، إِلَّا بِقَرِينَةٍ^[١]، وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَّنَهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ الزَّوْجَةَ^[٢]، وَكَذَا عَكْسُهَا^[٣].

= وَكُلٌّ فِي طَلَاقِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ مُشْكِلٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى الَّتِي وَكُلٌّ فِي طَلَاقِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ فَعَلَى مَا نَوَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ» إِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ، يَعْنِي: مَنْ لَيْسَتْ زَوْجَةً لِي فِي قَوْلِهِ: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ»، أَوْ قَوْلِهِ: «هِنْدُ طَالِقٌ وَكِلْتَاهُمَا اسْمُهَا هِنْدُ» فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ حُكْمًا، أَيْ: فِيمَا لَوْ تَرَفَعَا هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى الْقَاضِي، فَالْقَاضِي لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ إِذْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَطْلُقُ إِلَّا مَنْ يَمْلِكُ طَلَاقَهَا، وَهَكَذَا كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْكَ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا»، أَيْ: وَيُقْبَلُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَوْ سَكَتَتْ فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي عِصْمَتِهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، يُفْهَمُ ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَّنَهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ الزَّوْجَةَ» أَيْ: وَجَدَ امْرَأَةً تُشَبِّهُ زَوْجَتَهُ فِي اللَّبَاسِ، وَفِي الْجِسْمِ، وَفِي الْمَنْثَى فَظَنَّهَا زَوْجَتَهُ، فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهَا غَيْرُ زَوْجَتِهِ، يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: تَطْلُقُ الزَّوْجَةَ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِصِغْتِهِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا، مَعَ أَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ، فَنَقُولُ: الْعِبْرَةُ بِالْمَقَاصِدِ، وَهَذَا الرَّجُلُ قَصَدَ طَلَاقَ زَوْجَتَهُ فِي شَخْصٍ يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكَذَا عَكْسُهَا» طَلَقَ زَوْجَتَهُ يَظُنُّهَا غَيْرَ زَوْجَتِهِ، تَطْلُقُ الزَّوْجَةَ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ مَا أَرَادَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ، كَأَنسَانٍ رَأَى شَبَحًا وَلَمْ يَظُنَّ

= أَمَّا زَوْجَتُهُ، وَلَا أَرَادَ أَنْ يَطْلُقَ زَوْجَتَهُ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا الزَّوْجَةُ، فَاَلْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ وَاجَهَهَا بِصُرِيحِ الطَّلَاقِ، لَكِنْ هَلْ هُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ؟ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، إِذَا: كَلَامُهُ لَغْوٌ، فَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



بَابُ الرَّجْعَةِ^[١]



مَنْ طَلَّقَ^[٢] بِإِلَّا عَوَظِ زَوْجَةٍ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ مَحْلُومًا بِهَا دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ
فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا^[٣]

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرَّجْعَةُ» هي رَدُّ الْمُطَلَّقةِ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ بغيرِ عَقْدٍ، أو: إعادةُ الْمُطَلَّقةِ إِلَى عِصْمَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

مثالُهُ: رَجُلٌ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَطَلَّقْتُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ فِي الْعِدَّةِ: قَدْ رَاجَعْتُكَ، فَقَوْلُهُ: قَدْ رَاجَعْتُكَ، هِيَ الْمَرَاجَعَةُ، لَكِنْ لَهَا شُرُوطٌ.

[٢] قوله: «مَنْ طَلَّقَ» هَذَا شَرْطٌ.

[٣] قوله: «بِإِلَّا عَوَظِ زَوْجَةٍ مَدْخُولًا بِهَا، أَوْ مَحْلُومًا بِهَا دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا» هَذِهِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ لَا تَتِمُّ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِهَا: أَنْ يَكُونَ الْفِرَاقُ بَطْلَاقٍ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ عَوَظٍ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ مَحْلُومًا بِهَا، وَأَنْ يَكُونَ دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَأَنْ تَكُونَ الرَّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ، أَي: قَبْلَ انْقِضَائِهَا.

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ الْفِرَاقُ بَطْلَاقٍ؛ اخْتِرَازًا مِمَّا لَوْ كَانَ بَفَسْخٍ، مِثْلُ أَنْ تَفْسَخَ لَعَيْبٍ فِي الزَّوْجِ، أَوْ تَفْسَخَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ اشْتَرَطْتَهُ عَلَى الزَّوْجِ، فَهَذَا لَا رَجْعَةَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَلَّاقٍ وَلَكِنَّهُ فُسْخٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: اشْتَرَطْتُ عَلَى زَوْجِي أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ أَلْفًا، وَلَكِنْ أَعْطَاهَا خَمْسَ مِائَةٍ وَمِائَةً، فَلَهَا أَنْ تَفْسَخَ النِّكَاحَ، فَهَذَا يُسَمَّى فُسْخًا لَا طَلَّاقًا، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.

= مثال آخر: بعد أن عقد عليها، ودخل بها، تبين أنها أخته من الرضاع، ينفسخ النكاح وليس له الرجعة.

ثانياً: أن يكون الطلاق بلا عوض، فإن كان بعوض -ولو شيئاً يسيراً- فلا رجعة إلا بعقد جديد، مثال ذلك: امرأة تبعت من زوجها، فقالت له: طلقني وأعطيك ألف ريال، فقال: نعم، فطلقها على هذا العوض، فليس له أن يراجع إلا بعقد جديد؛ ولأن هذا العوض فداء، افتدت به نفسها، ولو قلنا: للزوج أن يراجع، لم يكن لهذا الفداء فائدة، وأيضاً يجتمع للزوج العوض والمعوض، وهي تريد الفكاك منه، ويسمى هذا الفراق إذا كان على عوض خلعاً.

ثالثاً: كون المرأة مدخولاً بها، وإذا قيل: مدخولاً بها، أي قد جامعها زوجها؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] وإذا لم يكن لها عدة فلا رجعة؛ لأن غير المدخول بها من حين ما يقول: أنت طالق تطلق، وتبين منه، ولا عدة له عليها.

أو تكون مخلوياً بها، والمخلوي هو الزوج، يعني: لا بد أن يكون داخلياً بها أو خالياً بها؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم قضوا بأن الخلوة كالدخل^(١).

فلو طلقها قبل الدخول والخلوة فليس له رجعة؛ لأنه لا يوجد عدة، فسوف تنفصل عنه بانتهاء كلمة الطلاق.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠٨٧٥)، وسعيد بن منصور في السنن [ط الأعظمي] رقم (٧٦٢)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٦٩٦٠)، عن زرارة بن أوفى: «قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق باباً، وأرخص سترًا فقد وجب عليه المهر».

وَلَوْ كَرِهَتْ^[١]،

= رابعاً: أن يكون الطلاق دون ما له من العدة، وهو ثلاثة، فإذا كان آخر ما له من العدة فلا رجعة؛ لقول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلَ لِمَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠] فإذا طلق زوجته وراجع ثم طلق وراجع، ثم طلق الثالثة فلا رجعة.

خامساً: أن تكون الرجعة في العدة، فإن رجع بعد انتهاء العدة فلا رجعة؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤْمَلْنَ أَحَقُّ بِرَوْحِنَ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي: في ذلك الوقت المحدد، أي: ثلاثة القروء، فعلم من الآية أنه لا حق للأزواج بعد انتهاء العدة، وهو كذلك.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَوْ كَرِهَتْ» أي: لو كرهت الزوجة الرجعة فإنها تثبت؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلْنَ أَحَقُّ بِرَوْحِنَ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولم يشترط الله تعالى رضا الزوجة.

فإن قال قائل: ألسن تسترطون في عقد النكاح رضا الزوجة؟

فالجواب: بلى، ولكن ذلك ابتداء عقد، وهذا إعادة مطلقة، فهو استدامة نكاح، وليس ابتداء عقد، والاستدامة أقوى من الابتداء؛ ولهذا لا يشترط فيها ولي ولا شهود، وهذه قاعدة فقهية ينبغي لطالب العلم أن يفهمها؛ ولهذا إذا تطيب الإنسان قبل إحصاءه ثم بقي الطيب عليه بعد الإحصاء جاز، ولو تطيب بعد الإحصاء لا يجوز؛ لأن الاستدامة أقوى من الابتداء، وكذلك لو أراد الإنسان أن يعقد وهو محرم على امرأة حرم، ولو رجع امرأته المطلقة وهو محرم جاز؛ لأن الاستدامة أقوى من الابتداء.

بَلَفْظٍ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي^[١] وَنَحْوِهِ^[٢] لَا نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ^[٣].

[١] أَمَّا صِيغَةُ الْمُرَاجَعَةِ فَقَالَ: «بَلَفْظٍ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي» أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَحْصُلُ بِالنِّسَةِ، فَلَوْ نَوَى أَنَّهُ مُرَاجِعٌ زَوْجَتَهُ بَدُونِ لَفْظٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رُجُوعًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَلْفِظَ فَيَقُولَ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي.

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْوِهِ» يَعْنِي وَنَحْوِ هَذَا اللَّفْظِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: رَدَدْتُهَا، أَمْسَكْتُهَا، ابْتَعَيْتُهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَاجَعَةِ، فَالْمُرَاجَعَةُ تَصَحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَيْهَا.

[٣] قَوْلُهُ: «لَا نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ» يَعْنِي: لَا بَلْفِظٍ نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ خَبْرًا فَهُوَ عَنْ شَيْءٍ مَاضٍ، وَهُوَ قَدْ نَكَحَهَا فِيهَا مَضَى، وَإِنْ كَانَ إِنشَاءً فَهُوَ عَقْدُ نِكَاحٍ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ صَرِيحٌ فِي الْعَقْدِ، فَإِذَا قَالَ: نَكَحْتُهَا، نَقُولُ: مَا انْطَلَقَتْ مِنْكَ حَتَّى تَنْكِحَهَا، فَهِيَ الْآنَ فِي عِصْمَتِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّاكَ بَعْلًا لَهَا «وَيُؤْمَلْنَ أَحَقُّ بِرِزْقِهَا»، فَإِذَا قُلْتَ لِلْمَرْأَةِ الرَّجْعِيَّةِ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي نَكَحْتُ زَوْجَتِي، فَلَا يَكُونُ رَجْعَةً، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي تَزَوَّجْتُ زَوْجَتِي فَلَانَةَ الَّتِي طَلَّقْتُ مَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا ابْتِدَاءُ عَقْدٍ جَدِيدٍ، وَهِيَ إِلَى الْآنَ فِي عِصْمَتِكَ، وَالْعَقْدُ الْجَدِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَصَحُّ بَلْفِظُ نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ الْمُرَاجَعَةَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَتَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١) وَهَذَا الْقَوْلُ قَوِيٌّ جِدًّا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْأَلْفَافِ بِمَعَانِيهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُسِّنُ الْإِشْهَادُ^[١]، وَهِيَ زَوْجَةٌ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُسِّنُ الْإِشْهَادُ» أي: على الرَّجْعَةِ، يعني: إذا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُرَاجِعَ زَوْجَتَهُ الْمُطَلَّقةَ فَإِنَّهُ يُسِّنُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ لَيْسَ مُطْلَقًا، سِوَاءٍ وَاجَهَهَا بِالْمُرَاجَعَةِ أَمْ لَمْ يُوَاجِهَا، فَإِنَّهُ يُشْهَدُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَا تَمَسَّكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وقيل: إِنَّ الْإِشْهَادَ وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا﴾ فَلَا مَرَّ لِلْجُوبِ؛ وَلِأَنَّ الرَّجْعَةَ كَاِبْتِدَاءِ النِّكَاحِ، فَكَمَا أَنَّ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِشْهَادِ، فَالرَّجْعَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْإِشْهَادِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: فِي هَذَا تَفْصِيلٌ، إِنَّ رَاجِعَهَا بِحَضْرَتِهَا فَلَا حَاجَةَ لِلْإِشْهَادِ، وَإِنْ رَاجِعَهَا فِي غَيْبَتِهَا وَجَبَ الْإِشْهَادُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَاجِعَهَا فِي غَيْبَتِهَا وَلَمْ يُشْهَدِ رَبًّا تُنْكِرُ وَتَقُولُ: أَبَدًا، مَا رَاجَعْتَنِي، إِذَا أَعْلَمَهَا وَأَخْبَرَهَا بِالْمُرَاجَعَةِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ، وَحِينَئِذٍ يَقَعُ الْإِشْكَالُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ الْمُسْكِلةُ أَنَّهَا تَحْرِمُهُ مِنَ الْمُرَاجَعَةِ، بَلِ الْمُسْكِلةُ أَنَّهَا تَحِلُّ لغيره، وَهِيَ مَا زَالَتْ فِي عِصْمَتِهِ، فَالْصَّوَابُ هَذَا التَّفْصِيلُ.

[٢] قوله: «وَهِيَ زَوْجَةٌ» أي: أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ، يَعْنِي: فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ أي: أَزْوَاجُهُنَّ، فَسَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْلًا مَعَ أَنَّهُ مُطْلَقٌ، إِذَا: فَهِيَ زَوْجَةٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ امْرَأَةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْلًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنفُوا أَلْيَنَكُمْ﴾ [النساء: ٢] وَالْيَتِيمُ لَا يُعْطَى مَالُهُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ، وَإِذَا بَلَغَ زَالَ الْيَتِيمُ، فَسَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَتِيمًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ.

لَهَا وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ^[١]، لَكِنْ لَا قَسَمَ لَهَا^[٢].

= نقول: هذا خلاف الظاهر والأصل، وما كان خلاف الظاهر فإنه لا يُصار إليه إلا بدليل، ويدل لذلك أيضًا -أي: أنه بعل وزوج حقيقة- قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] فأمر بإبقاء المطلقة عند الزوج، ونسب بيت زوجها إليها، ولو كانت تبين منه وتنفصل وينفصل منها، ما كان بيت زوجها بيتًا لها، إذا: هي زوجة؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله:

[١] «لَهَا وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ» إذا: تجب لها النفقة، ويلزمها طاعته، ويجوز أن تكشف له، وأن ينفرد بها، وأن تتطيب له، وأن تمارحه وتضحك إليه، وأن يسافر بها، فكل ما يجوز للزوجة مع الزوج يجوز لها مع زوجها؛ إلا في مسائل قليلة، منها:

[٢] قوله: «لَكِنْ لَا قَسَمَ لَهَا» يعني: لو كان له زوجات أخرى، فليس للمطلقة الرجعية حق القسم، فلا تطالبه ببلية ويوم كزوجاته الأخرى؛ لأنها انفصلت منه.

وهل عليها -أيضا- ما على الزوجات من طاعة زوجها فيما يقتضيه العرف؟ نعم، فلو قال لها: اكسني البيت يلزمها طاعته مثل زوجاته الأخرى، ولو قال: اغسلي ثوبي يلزمها، كالزوجات الأخرى؛ ولهذا قال المؤلف: «لَهَا وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ» فكل الأحكام التي على الزوجة أو للزوجات فهو ثابت لهذه المطلقة الرجعية، إلا أنها ليس لها قسم؛ لأنه طلقها.

وأيضا تفارق غيرها في مسائل أخرى:

منها: أنه يلزمها لزوم المسكن، فيجب عليها لزوم المسكن كالمثوق عنها، فلا تخرج إلا للضرورة في الليل، أو الحاجة في النهار، أما الزوجات الأخرى فلا يجب عليهن لزوم المسكن، فتخرج المرأة لزيارة قريبها، لزيارة صديقتها، وما أشبه ذلك.

= إذن: هي في لزوم المسكن أشد من الزوجات المعتادات، والعرف من حين تطلق تذهب إلى أهلها، فهذا حرام ولا يجوز، والدليل قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] فلا تخرج حتى تنتهي العدة ولو بإذنه إلا لحاجة في النهار، أو ضرورة في الليل، هذا هو المذهب^(١).

والقول الثاني: أنها لا يلزمها لزوم المسكن، بل هي كالزوجات الأخرى؛ لأن الله تعالى سمّاهن بـعلاء- أي: زوجا- فهي إذا زوجة، وما دامت زوجة فهي كغيرها من الزوجات، تخرج من البيت ليلاً ونهاراً، ولا يلزمها السكنى، وأمّا ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ فالمراد خروج مفارقة ليس المراد خروجاً لأي سبب، وهذا القول هو الصحيح.

ومّا تفارق به الزوجات: أن المرأة إذا تزوجت سقطت حضانتها لأولادها، فلو أن إنساناً طلق زوجته، وله منها أولاد، فأحق الناس بحضانتهم الأم حتى يبلغوا سبع سنين، لكن إذا تزوجت سقطت حضانتها ورجعوا إلى أبيهم، إلا أنها إذا طلقت ولو طلاقاً رجعيّاً فإن الأولاد يعودون إليها، وبهذا فارق الزوجات، فهي الآن زوجة باعتبار زوجها الأخير الذي طلقها، لكنها تأخذ أولادها من زوجها الأول مع أنها تعتبر في حكم الزوجة بالنسبة للزوج الثاني.

ومّا تفارق به الزوجات: أنه لو أن أحداً من الناس وقف وقفاً، وقال: وقف على أولادي، وأمّا من تزوجت من البنات فلا حق لها من الوقف، فلو طلقت-ولو رجعيّاً- فإنه يعود حقها في الوقف.

(١) كشف القناع (١٣/٥٢-٥٣).

وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ أَيْضًا بِوَطْئِهَا^(١)،

= هذه الفروق كلها على المذهب، مع أن كلام المؤلف هنا يقتضي أنها لا تفارق الزوجات إلا في القسم، وإنما قلت: إنه يقتضيه؛ لأن المعروف عند أهل العلم أن الاستثناء معيار العموم، يعني: أنك إذا استثنيت شيئاً دل ذلك على أن الحكم عام فيما عدا المستثنى، فلما قال: «لكن لا قسم لها» نقول: بقيت الأحكام توافق الزوجات، مع أنها تخالف الزوجات في الأحكام الثلاثة السابقة، وهذه قد لا تجدها في مكان واحد من كلام الفقهاء لكننا أخذناها بالتبعية من كلامهم.

[١] قوله رحمه الله: «وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ أَيْضًا بِوَطْئِهَا» كل ما سبق في حصول الرجعة باللفظ، وهذا حصول بالفعل؛ لأن وطأها دليل على إرجاعه لها، فإذا جامعها حصلت الرجعة، وظاهر كلام المؤلف: أن الرجعة تحصل بجماعها، سواء نوى بذلك الرجعة أم لم ينو؛ لأنه لم يشترط، فلم يقل: تحصل الرجعة بوطئها إذا نوى، وهذا هو المشهور من المذهب^(١)؛ لأن هذا الفعل فعل لا يباح إلا مع زوجة، فكأنه لما استباحه راجعها، فيكون أقوى من اللفظ.

القول الثاني: أنها لا تحصل الرجعة بالوطء إلا بنية المراجعة؛ لأن مجرد الوطء قد يستبيح الإنسان في امرأة أجنبية مثل الزنا، فهذا الرجل قد تكون قد ثارت شهوته عليها أو أنه رآها متجملة وعجز أن يملك نفسه، فجامعها، وما نوى الرجعة، ولا أرادها، ولا عنده نية أن يرجع لها، فعلى هذا القول لا تحصل الرجعة بالوطء إلا بنية الرجعة، وهذا هو الصحيح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) رحمه الله؛ لأن الوطء قد يكون

(١) كشف القناع (١٢/٤١٢).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/٥٠٣).

وَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطٍ^[١]،

= عن رَغْبَةٍ فِي إِزْجَاعِهَا فَيَكُونُ نِيَّةَ إِزْجَاعٍ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْوَطْءِ وَالشَّهْوَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْإِزْجَاعِ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِالْوَطْءِ وَلَوْ بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] عَامٌّ، فَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِمْسَاكِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْوَطْءِ، إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنَّهُ رَدَّهَا، وَأَنَّهُ اسْتَبَاحَهَا عَلَى أَثَمَّا زَوْجَةً، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ مُرَاجَعَةٌ، لَكِنْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوْ أَنَّهُ جَامِعَهَا بِغَيْرِ نِيَّةِ الرَّجُوعِ، وَأَتَتْ بَوَلَدٍ مِنْ هَذَا الْجَمَاعِ، فَهَلْ يَكُونُ وَلَدًا لَهُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَكُونُ وَلَدًا لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَطْءَ وَطْءٌ شُبْهَةٌ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ عِدَّتِهَا، وَلَا يُحَدُّ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّنا، وَإِنَّمَا يُعْزَرُ عَلَيْهِ تَعْزِيرًا، هَذَا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَحْصُلُ بِالْوَطْءِ الْمُجَرَّدِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وَالْإِشْهَادُ لَا يُمَكِّنُ عَلَى الْجَمَاعِ.

فَيُقَالُ: بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ لاثْنَيْنِ: إِنَّهُ جَامِعَهَا بِنِيَّةِ الْمُرَاجَعَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشْهَادًا عَلَى الْإِمْسَاكِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطٍ» «لَا تَصِحُّ» الصَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّجْعَةِ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَاءَ الشَّهْرُ الْفُلَانِي فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، أَوْ يَقُولَ: إِذَا حِضَّتِ الْحَيْضَةُ الثَّانِيَةَ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ

= المراجعة كالعقد، وعقد النكاح لا يصح مُعلّقًا، فلا تصح الرجعة مُعلّقةً، ولأنّ هذا لا يدلّ على الرّغبة الأكيدة في رجوعه، ولأنّه رجوعٌ يُشترطُ تنجيزه، فلا يصحّ مُعلّقًا.

ولكنّ هذا التعليل الأخير عليلٌ، فكوننا نقولُ في التعليل: إنّهُ إرجاعٌ يُشترطُ تنجيزه، فهذا تعليلٌ للحكم بالحكم، فلا يُقبلُ، مثلُ لو قلت: يحرمُ كذا وكذا؛ لأنّه يحرمُ، فهل يكون هذا علةً؟! ومثلُ لو قلت: يجبُ على الإنسان أن يُصليَ مع الجماعة؛ لأنّه يجبُ أن يُصليَ مع الجماعة، فهل هذا دليلٌ؟! فإذا قلنا: إنّ الرجعة إرجاعٌ يُشترطُ فيه التّنجيز فلا يصحّ مُعلّقًا بشرطٍ، قلنا: هذا تعليلٌ بالحكم فلا يُقبلُ.

وأما قولهم: إنّهُ لا يدلّ على الرّغبة، فهذا -أيضًا- فيه نظرٌ، فقد يُعلّقها الإنسان على شرطٍ؛ لأنّه يريدُ أن يتمهّل، مثلُ أن يتزوَّج امرأةً بكرًا شابّةً، فغضبتُ أمّ أولادهُ، وتركَت البيتَ، فطلّقَ هذه المرأةَ، وقال لها: إنّ لم تَرجعِ أمّ أولادي في خلالِ الحيضتينِ الأوليينِ، أو: قبلَ أن تحيضِيَ الحيضةَ الثالثةَ فانتِ مُراجعةٌ، فهذا غرضٌ صحيحٌ مقصودٌ، فإذا كان هناك غرضٌ صحيحٌ مقصودٌ فإنّ الأصلَ في غير العباداتِ الحلُّ، حتى يقومَ دليلٌ على المنع؛ ولهذا قال بعضُ أهلِ العلمِ: إنّها تصحّ الرجعة مُعلّقةً بشرطٍ، وهذا القولُ أصحُّ.

أولاً: لأنّ الأصلَ في العاداتِ الحلُّ؛ ولهذا قال النّاظمُ:

وَالأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حَلٌّ وَامْنَعُ عِبَادَةً إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ^(١)

(١) شرح منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا الشارح رَحِمَهُ اللهُ (ص: ٩٧).

= فلهذا نقول: الأصل الحلُّ إلَّا إذا دلَّ الدليل على المنع.

ثانياً: قول النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(١) وكنتُ أتهيبُ القولَ بهذا؛ لأنَّ الذين أماننا دائماً يقولون: هذا قولُ الجمهورِ، وبَعْضُهُمْ يقولُ: إجماعٌ، لكنِّي وَجَدْتُ خِلَافًا في هذه المسألة، وما دامتِ المسألةُ ليست إجماعاً، فالواجبُ النَّظَرُ في الأدلَّةِ، وإن قلَّ القائلُ.

وهذه القاعدةُ هامةٌ، فإذا كان في المسألة إجماعٌ، فلا قولَ لأحدٍ مع وجودِ الإجماعِ؛ ولهذا تَجِدُ شَيْخَ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا قَالَ قَوْلًا قَالَ: هذا القولُ هو الحقُّ، إن لم يَمْنَعْ مِنْهُ إجماعٌ، أو يقولُ: إن كان أحدٌ قال بهذا القولِ فهو الحقُّ، لكن إذا لم يكن إجماعٌ فالمرَدُّ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، وقد قال النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا» وهذا لا يُحَرِّمُ حَلَالًا وَلَا يُحِلُّ حَرَامًا.

مسألة: لو قال: كلُّما راجعتُك فقد طَلَّقْتُك، فراجعَها، فهل يَقَعُ الطَّلَاقُ أو لا؟

على المذهبِ يَصِحُّ^(٢)؛ لأنَّ هذا تَعْلِيقٌ لِلطَّلَاقِ، وَتَعْلِيقُ الطَّلَاقِ يَجُوزُ كَمَا سَبَقَ، لكن إذا قال: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، فهذا ما يَصِحُّ؛ لأنَّ الرَّجْعَةَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهَا.

(١) علقه البخاري: كتاب الإجارة، باب أجر السمسة، (٣/ ٩٢) مختصراً، ووصله الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) كشف القناع (١٢/ ٤١٣).

فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ تَغْتَسِلْ، فَلَهُ رَجَعْتُهَا^[١]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمْ تَغْتَسِلْ فَلَهُ رَجَعْتُهَا» هذه المسألة يجبُ أَنْ نُنَبِّهَ لَهَا، مثاله: امرأةٌ طَلَّقَتْ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَ حَيَضَاتٍ، فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمْ تَغْتَسِلْ فَلَزَوْجِهَا رَجَعْتُهَا، إِذَا: لَيْسَ الْحَدُّ أَنْ تَطْهُرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، بَلْ يَسْتَمِرُّ إِلَى أَنْ تَغْتَسِلَ، وَانْظُرْ حَبَّ الشَّارِعِ لِلإِصْلَاحِ وَالْوِفَاقِ وَالْوِثَامِ أَدَّى إِلَى هَذَا، فَلَعَلَّهُ إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ وَصَارَتْ صَالِحَةً لِلْجَمَاعِ يَرْغَبُ فِيهَا زَوْجُهَا فَيُرَاجِعُهَا.

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العلم، وهي من المسائل الكبيرة التي تكاد الأدلة فيها أَنْ تَكُونَ مُتَكَافِئَةً، فَيَرَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ لَا رَجْعَةَ لَهَا إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ومتى يَكُونُ الْحَقُّ بِالرَّجْعَةِ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُؤْمَلُنَّ أَتَى يَرْجِعْنَ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَي: فِي الْقُرُوءِ الثَّلَاثَةِ، فَهَذَا وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ النَّصِّ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْقِيَاسِ قَالُوا: لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ تَنْقَطِعُ بِالطَّهْرِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَإِنَّهَا تَحْتَجِبُ عَنْهُ، وَلَا تَجِبُ لَهَا النِّفْقَةُ، وَلَا تَرْتُهُ لَوْ مَاتَ، وَلَا يَرِثُهَا لَوْ مَاتَتْ، فَكُلُّ الْأَحْكَامِ الْمُرْتَبِّةِ عَلَى انْقِطَاعِ الْعِدَّةِ تَثْبُتُ بِالطَّهْرِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، اغْتَسَلَتْ أَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ.

فَيُقَالُ: مَا الَّذِي أَخْرَجَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ؟! فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَلَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(١): إِنَّ لَهُ رَجَعَتْهَا مَا لَمْ تَغْتَسِلْ، قَالَ فِي

= الرّوض^(١): «رُوي عن عُمَرَ^(٢) وَعَلِيٍّ^(٣) وابنِ مَسْعُودٍ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

إذا: هناك آثارٌ عن الصّحابة أنّ له أن يُراجِعَها ما دامت لم تَغْتَسِلْ، وهذه الآثارُ مَبْنِيَّةٌ على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] فَخَيَّرَ اللهُ الزَّوْجَ بين الإِمْسَاكِ والمُفَارَقَةِ بعد بُلُوغِ الأَجَلِ، وبُلُوغِ الأَجَلِ يكونُ إذا طَهَّرَتْ مِنَ الحِيضَةِ الثَّالِثَةِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فلما قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فمعنى ذلك أنّ له أن يُراجِعَها بعد بُلُوغِ الأَجَلِ.

لكن: يبقى النّظرُ ما الذي حَدَدَهُ بالغُسلِ؟ لأنّنا لو أخذنا بظاهر الآية لقلنا: إذا بَلَغَتْ الأَجَلَ فلك الخيارُ بين الإِمْسَاكِ والمُفَارَقَةِ إلى ما لا نهاية؛ لأنّ الآيةَ ما حَدَدَتْ بالغُسلِ ولا بشيءٍ آخر؟

نقول: يُحَدِّدُ بالغُسلِ؛ لأنّها قبل أن تَغْتَسِلَ ما زالَ عليها آثارُ الحِيضِ، والدّليلُ على

(١) الرّوض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٦٠٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٠٩٨٥)، وسعيد بن منصور في السنن رقم (١٢٣٠)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٩٢٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (٤٥٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٧/٧).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٠٩٨٣)، وسعيد بن منصور في السنن رقم (١٢٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٩٢٣٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (٤٤٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٧/٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٠٩٨٧)، وسعيد بن منصور في السنن رقم (١٢٣٠)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٩٢٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار رقم (٤٥٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٧/٧).

= أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَيْهَا آثَارُ الْحَيْضِ أَتَمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُصَلِّيَ حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَلَا يَطُورُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وعلى هذا فيكون تحديده بالاغتسال ظاهرة.

ويبقى النظر: ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلُنَّ أَحَقَّ يَرْدَهُنَّ فِي ذَلِكَ﴾؟
نقول: هذه الآية تدلُّ على أَنَّ له الحقَّ في المراجعة، ما دامت لم تكمل ثلاث حيض، والآية الثانية التي في سورة الطلاق - وسورة الطلاق بعد سورة البقرة وتسمى سورة النساء الصغرى - تدلُّ على أَنَّ له أَنْ يُرَاجَعَ بعد انقطاع الحيض، فيكون فيها زيادة، والزيادة يجب الأخذ بها.

فالآثار المروية عن عمر وعلي وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُعَصِّدُهَا ظاهراً آية الطلاق، فهذا دليل أثري.

والدليل النظري: أَنَّ هذا مِنْ تَوْسِيعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ وَمَحَبَّتِهِ لِلْإِثْمِ والوفاق.

ولكن إذا قيل: ما حدُّ الاغتسال؟ فقد تَوَدَّ هذه المرأة أَنْ تَرْجَعَ لزوجها فلا تَغْتَسِلَ، وتقول: ربِّما يُرَاجَعُ، وإذا قيل لها: حرامٌ عليك تركُ الاغتسال، قالت: سأَتُوبُ إِلَى اللَّهِ!

فالظاهر أَنَّهُ إِذَا أَحْرَتْ فَرْصًا مِنْ فُرُوضِ الصَّلَاةِ وَلَمْ تَغْتَسِلْ فَإِنَّهَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ وليس له رجعة؛ لأنَّ المَرْوِيَّ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَغْلَبِ، وَالْأَغْلَبُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَغْتَسِلُ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ فَرَعْتَ عِدَّتَهَا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَانَ^[١] وَحُرِّمَتْ^[٢] قَبْلَ عَقْدِ جَدِيدٍ^[٣]، وَمَنْ طَلَّقَ دُونَ مَا يَمْلِكُ ثُمَّ رَاجَعَ، أَوْ تَزَوَّجَ، لَمْ يَمْلِكْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ، وَطِئَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ أَوْ لَا^[٤]!

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ فَرَعْتَ عِدَّتَهَا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَانَ» يعني: إذا فَرَعْتَ الْعِدَّةَ وَاغْتَسَلْتَ قَبْلَ رَجْعَتِهَا فَإِنَّهَا تَبِينُ، لَكِنَّهَا بَيْنُونَةٌ صُغْرَى.

[٢] قوله: «وَحُرِّمَتْ» لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً.

[٣] قوله: «قَبْلَ عَقْدِ جَدِيدٍ» هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّلَاقُ الْأَخِيرَةَ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَخِيرَةَ فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ.

[٤] قوله: «وَمَنْ طَلَّقَ دُونَ مَا يَمْلِكُ ثُمَّ رَاجَعَ أَوْ تَزَوَّجَ لَمْ يَمْلِكْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ، وَطِئَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ أَوْ لَا» يَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثًا وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، فَإِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ رَاجَعَهَا، أَوْ تَمَّتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، أَوْ تَمَّتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَهَا شَخْصًا آخَرَ ثُمَّ طَلَّقَهَا، ثُمَّ عَادَتْ لِلأَوَّلِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ. فَبِالْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَا يَمْلِكُ اثْنَتَيْنِ.

فَإِنْ طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ رَاجَعَهَا، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَزَوَّجَهَا زَوْجًا آخَرَ ثُمَّ فَارَقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ يَبْقَى لَهُ وَاحِدَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَمْ يَمْلِكْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ» سِوَاءَ وَطِئَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فَقَوْلُهُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ يَشْمَلُ مَا إِذَا تَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ أَوْ لَمْ تَزَوَّجْ، يَعْنِي: إِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْمَرَّتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ؛ وَظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: سِوَاءَ تَزَوَّجَتْ بَيْنَ هَاتَيْنِ الطَّلَاقَتَيْنِ وَبَيْنَ الثَّالِثَةِ أَمْ لَمْ تَزَوَّجْ، وَلِأَنَّ زَوَاجَ الثَّانِي لَمْ يُؤْثَرِ

= شيئاً فلم يَنْقُضِ الطَّلَاقَ السَّابِقَ، فهي حَلَالٌ له، سواءً تزوّجت أم لم تتزوّج؛ ولهذا ما يَمْلِكُ إِلَّا ما بقيَ، فلهذه المسألة ثلاثُ صورٍ:

الأولى: طَلَّقَهَا ثم راجعها فلا يَمْلِكُ إِلَّا ما بقيَ.

الثانية: طَلَّقَهَا ثم انقضت عِدَّتُها، ثم تزوّجها بعقدٍ جديدٍ فلا يَمْلِكُ إِلَّا ما بقيَ.

الثالثة: طَلَّقَهَا ثم انقضت عِدَّتُها، ثم تزوّجت بآخر، ثم فارقها الثاني، ثم تزوّجها الأول، فلا يَمْلِكُ إِلَّا ما بقيَ.

ومفهومُ قوله: «دُونَ ما يَمْلِكُ» أنّه لو طَلَّقَ ما يَمْلِكُهُ -وهي الثلاثُ في الحُرِّ والثَّنتانِ في العبدِ- فإنَّها لا تَحِلُّ له إِلَّا بعدَ زَوْجٍ، فإذا تزوّجها بعدَ الزَّوْجِ فإنَّه يَسْتَأْنِفُ الطَّلَاقَ مِنْ جَدِيدٍ ويكونُ له ثلاثُ طَلَقَاتٍ، كأنَّه ما تزوّجها إِلَّا الآنَ؛ وذلك لأنَّ نِكَاحَ الزَّوْجِ الثَّانِي في هذه المسألة صارَ له تأثيرٌ، وهو أنّه أَحَلَّها لِلأَوَّلِ، ولولا هذا النِّكَاحُ ما حَلَّتْ لِلأَوَّلِ.

فلما كان له التَّأثيرُ وقد استكملَ الزَّوْجُ الأوَّلُ ما يَمْلِكُ، فإنَّها تَعُودُ إليه على طَلَاقٍ جديدٍ، ولا يقالُ: إنّهُ إذا عادتْ إليه فله أن يطلِّقها مرَّةً واحدةً فقط ثم تَبَيَّنَ؛ لأنَّنا نقولُ: إنّ الزَّوْجَ الثَّانِي هَدَمَ ما كان لِلأَوَّلِ؛ ولذلك أباَحها له، مع أنّها كانت لا تَحِلُّ له.

وذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى أنّها في المسألة الأولى إذا تزوّجت فإنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي يَهْدِمُ الطَّلَاقَ، حتى فيما إذا كان أَقَلَّ مِنْ ثلاثٍ، ولكنَّ الصَّوابَ ما ذهبَ إليه المؤلِّفُ؛ لأنَّ نِكَاحَ الزَّوْجِ الثَّانِي إذا كان الزَّوْجُ الأوَّلُ لم يطلِّقْ ثلاثاً لا أَثَرُ له؛ لأنَّها تَحِلُّ لَزَوْجِها الأوَّلِ، سواءً تزوّجت أم لم تتزوّج.

فَصْلٌ

وَإِنْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ^[١]، أَوْ بَوْضِعِ الْحَمْلِ
الْمُمَكِّنِ^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ»
أي: إِنْ ادَّعَتْ الْمُطَلَّقةُ أَنَّهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ، وهو على
المذهبِ تِسْعَةُ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحَظَةً^(١)، وهذا أَقَلُّ زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ أَقَلَّ
الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِذَا جَمَعْنَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ
يَوْمًا مَعَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا يَكُونُ الْجَمِيعُ سِتَّةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَيَبْقَى ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، يَوْمٌ
وَلَيْلَةٌ لِلْحَيْضَةِ الْأُولَى، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، لَكِنْ
إِنْ قَالَتْ: إِنَّهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَإِنَّ دَعْوَاهَا لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّ هَذَا
لَا يُمَكِّنُ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(٢).

أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقَلِّ الْحَيْضِ وَلَا لِأَقَلِّ الطُّهْرِ، وَلَكِنْ
لَا شَكَّ أَنَّ كَوْنَ امْرَأَةٍ تَحِيضُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي شَهْرٍ، هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا؛ وَلِهَذَا حَتَّى لَوْ
ادَّعَتْ أَنَّهَا انْقَضَتْ فِي شَهْرٍ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ.

[٢] قوله: «أَوْ بَوْضِعِ الْحَمْلِ الْمُمَكِّنِ» الْحَمْلُ الْمُمَكِّنُ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةُ هُوَ
الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَبَيَّنَ خَلْقُ الْإِنْسَانِ فِي أَقَلِّ مِنْ وَاحِدٍ
وِثْمَانَيْنِ يَوْمًا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يُجْمَعُ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً،

(١) كشاف القناع (١٢/ ٤٢٠).

(٢) كشاف القناع (١٢/ ٤٢٠).

وَأَنْكَرَهُ فَقَوْلُهَا^[١]،

= ثُمَّ يَكُونُ عَاقِبَةُ مِثْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ^(١).

وابتداء المضغ يكون في اليوم الواحد والثمانين، أما قبل ذلك فلا؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥] يعني: قد يبتدئ التخليق من أول ما يكون مضغاً، وقد يتأخر بعض الشيء؛ ولهذا فاقبل زمن يمكن أن يخلق فيه واحد وثمانون يوماً، ولا يمكن أن يخلق قبل ذلك، ولكن الغالب أنه إذا تم له ثلاثة أشهر -يعني: تسعين يوماً- فإنه يخلق، فإذا وضعت من لم يخلق فإن العدة لا تنقضي بذلك؛ لأن من لم يخلق لم يتيقن كونه ولداً، فقد يفسد وينزل، لكن إذا خلق علم أنه ولد، ولأن النفس لا يثبت إلا بأن تضع ما فيه خلق إنسان، فإذا ادعت انقضاء عدتها في ذلك فإنها تقبل؛ ولهذا يقول المؤلف:

[١] «وَأَنْكَرَهُ فَقَوْلُهَا» أي: أنكره الزوج، وقال: ما انقضت العدة، وهي تقول: انقضت، يقول المؤلف: إن القول قولها، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيْ أََرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فهذه الآية تشير إلى أن القول قولها؛ لأن الله قال: ﴿يَكْتُمَنَّ﴾ فلو قالت: لا يوجد حمل والعدة انقضت فالقول قولها؛ لأنه لو لا أن القول قولها لم يكن لكتماها أثر.

فإذا قال قائل: أليست هي المدعية، والأصل بقاء العدة؟

قلنا: بلى، ولكن يقال: إن الزوج هو الذي كان السبب في الفراق، فعاد وبأل فعليه عليه، وقلنا: إن القول قولها.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٣).

وَإِنْ أَدَعَتْهُ الْحُرَّةُ بِالْحَيْضِ^[١] فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا^[٢]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ أَدَعَتْهُ الْحُرَّةُ بِالْحَيْضِ» «أَدَعَتْهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

وقوله: «الْحُرَّةُ» لَأَنَّ الْحُرَّةَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، وَالْأَمَةُ قَرَأَانٍ، يَعْنِي: إِنْ أَدَعَتْ أَنَّهُ انْقَضَى بِالْحَيْضِ.

[٢] قوله: «فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا» لِأَنَّهُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ.

وقوله: «لَمْ تُسْمَعْ» يَعْنِي: أَنَّ الْقَاضِيَ يَرْفُضُهَا رَفْضًا وَلَا يَنْتَظِرُ، أَوْ يَقُولُ: هَاتِي بَيِّنَةً، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ: هَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهَا؟

نَقُولُ: كُلُّ دَعْوَى لَا تُسْمَعُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ، وَلَيْسَ كُلُّ دَعْوَى لَا تُقْبَلُ لَا تُسْمَعُ، فَقَدْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَلَا تُقْبَلُ، فَإِذَا أَدَعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا تُسْمَعُ لَكِنْ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحِيضُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا نَادِرًا، فَإِذَا أَدَعَتْ ذَلِكَ فَدَعْوَاهَا خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا تُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ أَنَّهُ رَفَعَ لَشَّرِيحِ -الْقَاضِي الْمَشْهُورِ- امْرَأَةً أَدَعَتْ أَنَّهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مَنَّ يَرْجَى دِينُهُ وَخُلُقُهُ أَوْ أَمَانَتُهُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ وَإِلَّا فَلَا، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونَ^(١)، يَعْنِي: جَيِّدٌ، بِالرُّومِيَّةِ.

(١) علقه البخاري: كتاب الحيض، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، (٧٢/١) مختصراً، ووصله سعيد ابن منصور في سننه رقم (١٣١٠) [ط الأعظمي]، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٩٦٤١)، والدارمي في السنن رقم (٨٨٣)، والحافظ في تعلقيق التعليق (١٧٩/٢).

وَإِنْ بَدَأَتْهُ فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَقَالَ: كُنْتُ رَاجِعْتُكَ، أَوْ بَدَأَهَا بِهِ فَأَنْكَرَتْهُ فَقَوْلُهَا^[١].

= فَأَخَذَ الْفُقَهَاءُ بِذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنْ ادَّعَتْهُ فِي زَمَنِ يَنْدُرُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا فَلَا تُقْبَلُ، فَصَارَ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الأولى: أَنْ تَدَّعِيَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنِ لَا يُمَكِّنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ، فَهَذِهِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا أَصْلًا، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا الْقَاضِي.

الثانية: أَنْ تَدَّعِيَ انْقِضَاءَهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ وَنَادِرٌ، فَهَذِهِ تُسْمَعُ وَلَكِنْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

الثالثة: أَنْ تَدَّعِيَ انْقِضَاءَهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ، وَلَا يَنْدُرُ أَنْ تَنْقُضِيَ فِيهِ، يَعْنِي أَمْثَالُهَا كَثِيرٌ، مَثَلُ: لَوْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَهَا فِي مُدَّةِ شَهْرَيْنِ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ يَقَعُ كَثِيرًا، فَهَذِهِ تُقْبَلُ بِلَا بَيِّنَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يُمَكِّنُ وَكَثِيرٌ، فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ قَوْلَهَا.

فإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، كَأَنْ ادَّعَى هُوَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ، وَقَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَنْقُضِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا هِيَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهَا، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْأَمْرَ رَاجِعًا إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ بَدَأَتْهُ فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَقَالَ: كُنْتُ رَاجِعْتُكَ، أَوْ بَدَأَهَا بِهِ، فَأَنْكَرَتْهُ، فَقَوْلُهَا» هَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ:

الأولى: إِذَا بَدَأَتْ وَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَقَالَ: كُنْتُ رَاجِعْتُكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمُرَاجَعَةِ، فَإِنْ أَتَى بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ بِأَنَّهُ رَاجَعَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَالزَّوْجَةُ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَلَا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

فَصْلٌ

إِذَا اسْتَوْفَى مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ ^[١] حَرَمَتْ عَلَيْهِ ^[٢] حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ ^[٣]

= **الثانية:** إن بدأها به، يعني قال: راجعتك، فقالت: قد انقضت عدتي، فقال: قد راجعتك قبل انقضاء العدة، فالقول قولها؛ لأن الأصل عدم المراجعة، فالصورتان معنهما واحد، ولكن المسألة الثانية خلاف المذهب، فالمذهب: أن القول قوله ^(١)؛ لأنه لما قال: كنت راجعتك، فقالت: انقضت عدتي فهي المدعية، فهي التي ادعت أن رجعت غير صحيحة، فعليها البيّنة، فإن لم تأت بيّنة فإنه يكون زوجها لها، والقول قوله.

وهذا الذي ذكره رحمه الله لا شك أنه من حيث الصورة ظاهر الفرق بينه وبين الصورة الأولى، لكن من حيث المعنى لا يظهر الفرق بينهما؛ ولهذا فالصواب ما مشى عليه الماتن من أن القول قول المرأة في كلتا الصورتين؛ فأی فرق بين أن تأتي إليه وتقول: انقضت عدتي، ويقول: راجعتك، وبين أن يأتي إليها ويقول: راجعتك، فتقول: قد انقضت عدتي قبل أن تراجعني، فالحقيقة أنه لا فرق بينهما؛ لأن الأصل عدم المراجعة.

[١] قوله رحمه الله: «إِذَا اسْتَوْفَى مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ» أي: إذا استوفى المطلق ما يملك من الطلاق، الحر يملك ثلاثاً والعبد يملك اثنتين.

[٢] قوله: «حَرَمَتْ عَلَيْهِ» والدليل قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]،

ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

[٣] قوله: «حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ» نستفيد من قوله: «زَوْجٌ» أنه لا بد أن يكون النكاح

صحيحاً، أي: لا تثبت الزوجية إلا بنكاح صحيح، والنكاح الصحيح هو الذي اجتمعت

= شروطه وانتفت موانعه، وعلى هذا فلو تزوجها الزوج الثاني بنية التحليل للأول، أو بشرط التحليل للأول فالنكاح غير صحيح، ولا يُعتبر في حلها للأول.

وقوله: «حَتَّى يَطَّأَهَا» إذا قال قائل: القرآن ليس فيه «حَتَّى يَطَّأَهَا» بل فيه ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فعلق الله الحكم بالنكاح، والنكاح يُحصّل بالعقد.

قلنا: ذهب إلى هذا بعض أهل العلم، وقال: إنما تحل للزوج الأول بمجرد العقد؛ لظاهر الآية الكريمة: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ والنكاح يكون بالعقد؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] فأثبت نكاحاً بدون مس.

فعلى هذا: تحل بمجرد العقد، ولكن هذا القول مردود بالسنة الصحيحة الصريحة، فإن امرأة رفاعة القرظي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طلقها زوجها ثلاث تطليقات، فتزوجت بعده رجلاً يقال له: عبد الرحمن بن الزبير، ولكنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان قليل الشهوة.

فجاءت تشتكي إلى الرسول ﷺ وقالت: إنما تزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هذبة الثوب، يعني: ما عنده قوة، فقال لها النبي عليه الصلاة والسلام: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي لِرِفَاعَةَ؟! لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ»^(١) وهذا نص صريح في أنه لا بُدَّ من الجماع.

وعلى هذا: تكون السنة قد أضافت إلى الآية شرطاً آخر، وهذا كما أضافت السنة

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، رقم (٢٦٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، رقم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= إلى قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ^(١)، وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَتُبَيِّنُهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُخَصِّصُ عَامَّهُ، وَتَنْسَخُهُ -أَيْضًا- عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ لَهُ مِثَالٌ، لَكِنَّهُ مُمْكِنٌ.

فَإِذَا نَقُولُ: الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ يُرَادُ بِهَا الْعَقْدُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، لَكِنَّ السُّنَّةَ أَضَافَتْ إِلَى هَذَا شَرْطًا آخَرَ وَهُوَ الْوَطْءُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْوَطْءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ» وَالْحِكْمَةُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْوَطْءِ هُوَ أَنْ لَا يُظَنَّ أَنَّ النِّكَاحَ لِمَجَرَّدِ التَّحْلِيلِ؛ وَلِأَنَّ الْوَطْءَ دَلِيلٌ عَلَى رَغْبَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْمَرْأَةِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالنِّكَاحِ فِي الْآيَةِ الْوَطْءُ فَفِيهِ نَظَرٌ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ أَنَّ الْمُرَادَ الْوَطْءَ بِنِكَاحٍ فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ وَالْمَرْأَةُ مَوْطُوءَةٌ لَا وَاطِئَةٌ، فَلَا يُفَسَّرُ اسْمُ الْفَاعِلِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ، صَحِيحٌ أَنَّهَا يُضَافُ إِلَيْهَا النِّكَاحُ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ، لَكِنْ مَا يُضَافُ إِلَيْهَا النِّكَاحُ عَلَى أَنَّهَا الْفَاعِلَةُ، بَلْ هِيَ مُرَادٌ بِهِ الْوَطْءُ؛ لِأَنَّهَا مَوْطُوءَةٌ وَلَيْسَتْ وَاطِئَةً.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ هَكَذَا، فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا﴾؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ الْأَمْرِ أَنَّ الزَّوَاجَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى النِّكَاحِ، وَلَمْ يَقُلْ: رَجُلًا، وَهَذَا يُشْعِرُ أَنَّ الزَّوَاجَ سَابِقٌ عَلَى النِّكَاحِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ زَوْجًا إِلَّا بَعْدَهُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ الْوَطْءُ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّايَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، رَقْمُ (٤٢٨٢، ٤٢٨٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّزْوِيلِ بِمَكَّةَ لِلْحَاجِّ، رَقْمُ (١٣٥١)، وَكِتَابُ الْفَرَائِضِ، رَقْمُ (١٦١٤)، مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِي قُبُلٍ^[١] وَلَوْ مُرَاهِقًا^[٢]، وَيَكْفِي تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ^[٣] أَوْ قَدَرِهَا مَعَ جَبٍّ^[٤].....

= قلنا: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ إشارة إلى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا النِّكَاحُ مُؤَثِّرًا، مُتَرَتِّبًا عَلَيْهِ أَثَرُهُ، وَهِيَ الزَّوْجِيَّةُ، وَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ اشْتِرَاطِ كَوْنِ النِّكَاحِ صَحِيحًا، هَذَا وَجْهٌ، وَوَجْهٌ آخَرُ بِاعْتِبَارِ مَا سَيَكُونُ، فَهُوَ إِذَا عَقَدَ صَارَ زَوْجًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِي قُبُلٍ» اخْتِرَازًا مِنَ الدُّبْرِ، فَلَوْ جَامَعَهَا فِي دُبُرٍ مَا حَلَّتْ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُلُ ذَوْقُ الْعُسَيْلَةِ بِوَطْءِ الدُّبُرِ، ثُمَّ -أَيْضًا- لَيْسَ الدُّبُرُ مَحَلًّا لَذَلِكَ، فَالِإِيلَاجُ فِيهِ كَالِإِيلَاجِ بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ، لَا عِبْرَةَ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَوْ مُرَاهِقًا» يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُرَاهِقًا، وَالْمُرَاهِقُ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ لَكِنَّهُ قَرِيبُ الْبُلُوغِ، فَإِذَا جَامَعَهَا زَوْجٌ وَلَوْ مُرَاهِقًا فَلِإِنِّهَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ صَحِيحًا كَمَا سَبَقَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَيَكْفِي تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ» الْحَشْفَةُ هِيَ أَعْلَى الذَّكْرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيبِهَا كُلِّهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ قَدَرِهَا مَعَ جَبٍّ» أَي: إِذَا كَانَتْ مَقْطُوعَةً فَيَكْتَفِي بِقَدَرِهَا مِمَّا بَقِيَ مِنَ الذَّكْرِ، يَعْنِي: لَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ الْجِمَاعُ كَامِلًا، بَلْ لَوْ أَدْخَلَ الْحَشْفَةَ، أَوْ قَدَرَهَا مَعَ جَبٍّ فَإِنَّهُ يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِذَلِكَ ذَوْقُ الْعُسَيْلَةِ وَلَا شَكَّ، لَكِنْ مَا يَخْصُلُ الْكَمَالُ إِلَّا بِكَمَالِ الْوَطْءِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي وَصَفَهُ مِنَ الْوَطْءِ، يَعْنِي -تَغْيِيبَ الْحَشْفَةِ- يُعْتَبَرُ وَطْئًا فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ، وَفِي ثُبُوتِ النَّسَبِ، وَفِي حَدِّ الزَّنا، وَفِي كُلِّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى أَحْكَامِ الْجِمَاعِ؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيلَاجِ الْكَامِلِ وَعَدَمِهِ، مَا دَامَ قَدْ غَيَّبَ الْحَشْفَةَ أَوْ قَدَرَهَا.

فِي فَرْجِهَا^[١] مَعَ انْتِشَارِ^[٢] وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ^[٣].

[١] قوله -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «فِي فَرْجِهَا» هذا مع الأولِ كالتكرار؛ لأنَّ الفَرْجَ هو القُبْلُ.

[٢] قوله: «مَعَ انْتِشَارِ» الانتِشَارُ يعني انْتِصَابَ الذِّكْرِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْإِيلَاجُ بَانْتِشَارٍ، فَلَوْ أَوْلَجَ بَدُونِ انْتِشَارٍ فَلَيْتَهَا لَا تَحِلُّ.

وظاهرُ كلامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ أَنْزَلَ؛ لِأَنَّهُ مَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ كَمَالُ اللَّذَّةِ، وَقَضِيَّةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِيلَاجُ بَانْتِشَارٍ.

[٣] قوله: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ» الفاعلُ الزَّوْجُ، يعني وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِنْزَالٌ، سِوَاءٍ لَمْ يُنْزَلْ مُطْلَقًا أَوْ أَنْزَلَ خَارِجَ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ.

وقوله: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ» هذه إشارةٌ خِلافٍ، فَإِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْزَالِ؛ لِأَنَّهُ مَا يَتِمُّ ذَوْقُ الْعُسَيْلَةِ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ، فَإِنَّ كَمَالَ اللَّذَّةِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ، وَمُجَرَّدُ الْجَمَاعِ مَا يَحْصُلُ بِهِ كَمَالُ اللَّذَّةِ؛ لِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ»^(١).

ولكنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْقَوْلُ الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَسَطًا بَيْنَ طَرَفَيْنِ: الطَّرَفُ الْأَوَّلُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْعَقْدِ يَكْفِي، وَالطَّرَفُ الثَّانِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْزَالٍ، وَالْوَسْطُ أَنَّ الْعَقْدَ مُجَرَّدُهُ لَا يَكْفِي وَأَنَّ الْإِنْزَالَ لَيْسَ بِشَرَطٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ وَسَطًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، رقم (٢٦٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، رقم (١٤٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وغالبُ أقوالِ أهلِ العلمِ إذا تأملتَها تجدُ أنَّ القولَ الوَسَطَ يكونُ هو الصَّوابُ؛ لأنَّ الذينَ تَطَرَّفُوا مِنْ جِهَةٍ نَظَرُوا إِلَى الْأَدِلَّةِ مِنْ وَجْهِهِ، والذينَ تَطَرَّفُوا مِنْ جِهَةٍ نَظَرُوا إِلَيْهَا مِنْ الْوَجْهِ الثَّانِي، والذينَ تَوَسَّطُوا نَظَرُوا إِلَيْهَا مِنْ الْوَجْهِينِ، فكان قولُهم وَسَطًا وهو الصَّوابُ، ولو تأملتَ الخلافَ بين النَّاسِ سِوَاءِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقَائِدِ، أو فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْمَالِ وَجَدْتَ أَنَّ الْقَوْلَ الْوَسَطَ فِي الْغَالِبِ هُوَ الصَّوابُ.

فائدة: قال بعضُ النَّاسِ: يُمكنُ أَنْ نَأْخُذَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» ما يُسمَّى بِشَهْرِ الْعَسَلِ، فهل هذا صحيحٌ؟

نعم، هذا صحيحٌ، لكنَّ الْعَسَلَ ليس بِشَهْرٍ إِذَا دَامَ مَعَ الْمَرْأَةِ، فَيَكُونُ الْعَسَلُ دَهْرًا وليس شَهْرًا.

أَمَّا السَّفَرُ فِي هَذَا الشَّهْرِ إِلَى بِلَادٍ لَا يَنْبَغِي السَّفَرُ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِيهِ إِضَاعَةً لِلْمَالِ، ثُمَّ إِنَّا نَسْمَعُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يُخْرُجُ إِلَى بِلَادٍ خَارِجِيَّةٍ، وَيَذْهَبُ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالْمَسَارِحِ وَالْمَلَاهِي، وَامْرَأَتُهُ مُتَبَرِّجَةٌ، كَاشِفَةٌ رَأْسَهَا وَنَحْرَهَا وَعَضُدَيْهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنَ الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا؟! فَجَزَاءُ هَذِهِ النِّعْمَةِ أَنْ يَزْدَادَ الْإِنْسَانُ شُكْرًا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ وَمُعَاشَرَةً حَسَنَةً لِأَهْلِهِ.

ولكن: ما حُكِمَ مَنْ يَقُولُ بَدَلًا مِنْ هَذَا: أَذْهَبُ أَنَا وَإِيَّاهَا لِلْعُمْرَةِ؟

نقول: هذا حَسَنٌ وَغَيْرُ حَسَنٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ مَأْخُودٌ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّا مَا عَهِدْنَا هَذَا فِي أَزْمَانِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ، وَلَا فِي عَهْدِ السَّلَفِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ هَذَا مُتَلَقًى مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا مِنْ وَجْهِهِ.

وَلَا تَحِلُّ بِوِطْءِ ذُبْرِ^[١]، وَشُبْهَةِ^[٢]، وَمَلِكِ يَمِينِ^[٣]،

= وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَخْشَى أَنَّهُ إِذَا طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَجْعَلُوا الزَّوْاجَ سَبَبًا لِمَشْرُوعِيَّةِ الْعُمَرَةِ، ثُمَّ يُقَالُ: يُسْنُّ لِكُلِّ مَنْ تَزَوَّجَ أَنْ يَعْتَمِرَ! فَتُحْدِثُ لِلْعِبَادَةِ سَبَبًا غَيْرَ شَرْعِيٍّ وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا طَالَ بِهِمُ الزَّمَنُ تَتَغَيَّرُ الْأَحْوَالُ، وَيُنْسَى الْأَوَّلُ؛ فَلهَذَا نَقُولُ: اجْعَلْ شَهْرَ الْعَسَلِ فِي حُجْرَتِكَ، فِي بَيْتِكَ، وَاجْعَلِ الْعَسَلَ دَهْرًا لَا شَهْرًا، وَاحْمَدِ اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا تَحِلُّ بِوِطْءِ ذُبْرِ» وَقَدْ سَبَقَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَشُبْهَةِ» الشُّبْهَةُ نَوْعَانِ: شُبْهَةُ عَقْدٍ، وَشُبْهَةُ اعْتِقَادٍ، أَمَّا شُبْهَةُ الْعَقْدِ فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا عَقْدًا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَمَّا شُبْهَةُ الْاِعْتِقَادِ فَأَنْ يَطَّأَهَا يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ عَقْدٌ، فَلَا تَحِلُّ بِوِطْءِ شُبْهَةٍ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّبْهَةِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا شُبْهَةُ الْاِعْتِقَادِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ».

فَشُبْهَةُ الْاِعْتِقَادِ كَرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَبَيْنَا هِيَ نَائِمَةٌ إِذْ أَتَاهَا رَجُلٌ يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ فَجَامَعَهَا، فَهَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟ مَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوِطْءَ بَغَيْرِ نِكَاحٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَمَلِكِ يَمِينٍ» يَعْنِي: لَوْ كَانَتْ زَوْجَةُ الْأَوَّلِ أَمَةً، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا، فَإِنَّمَا تَحِلُّ لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهَا؛ إِذْ إِنَّ تَزْوِيجَهَا لَا يَنْقُلُ مِلْكَهَا، فَإِذَا جَامَعَهَا سَيِّدُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَاسْتَبْرَأَهَا، أَوْ أَنَّهَا جَاءَتْ مِنْهُ بِوَلَدٍ وَتَرَكَهَا، فَهَلْ تَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ الَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا؟ مَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّمَا مَا تَزَوَّجَتْ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وَهَذِهِ مَا نَكَحَتْ زَوْجًا.

وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ^[١]،

[١] وقوله: «وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ» وهو ما اُخْتَلَفَ فيه شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ، أو وُجِدَ فيه مانعٌ مِنْ مَوَانِعِ الصَّحَّةِ، ولكن هل هو الباطلُ أو غيرُهُ؟
الجواب: غيرُهُ، والفرق بينهما: أنَّ الباطلَ ما أَجْمَعَ العُلَمَاءُ على فسادِهِ، وأمَّا الفاسدُ فهو ما اُخْتَلَفَ العُلَمَاءُ في فسادِهِ، ولا فَرْقَ عِنْدَنَا -في مذهبِ الحَنَابِلَةِ- بين الفاسدِ والباطلِ إِلَّا في مَوْضِعَيْنِ فقط: بابُ النِّكَاحِ، وبابُ الحَجِّ؛ فَإِنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بين الفاسدِ وبين الباطلِ.

يقولون: إِنَّ الحَجَّ الباطلَ ما حَصَلَ فيه مُبْطِلٌ كَالرَّدَّةِ مَثَلًا، فلو اِزْتَدَّ وهو في أَثْنَاءِ الحَجِّ -والعيادُ بالله- بَطَلٌ، والفاسدُ هو الذي جَامَعَ فيه قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأوَّلِ.
وفي بابِ النِّكَاحِ: الفاسدُ هو الذي اُخْتَلَفَ فيه العُلَمَاءُ، والباطلُ هو الذي أَجْمَعَ العُلَمَاءُ على فسادِهِ، فهذا رَجُلٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَاِعتَدَّتْ وِبانَتْ مِنْهُ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرُ بَعْقِدِ تَامَّةٍ شُرُوطُهُ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَجَامَعَهَا، ثُمَّ شَهِدَتْ امْرَأَةٌ ثَقَّةً بِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ الزَّوْجَ الثَّانِيَّ وزَوْجَتَهُ، فَهَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟

ما تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ بِزَوْجٍ.
وكذلك لو تَزَوَّجَهَا بِلَا وِلْيٍّ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوِلْيَّ شَرْطٌ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَاِعتَدَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا آخَرُ بِلَا وِلْيٍّ -عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوِلْيَّ شَرْطٌ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ- فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ.

مِثَالُ آخَرٍ: رَجُلٌ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَاِعتَدَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرُ، وَصَارَ الْعَاقِدَ لَهَا أَبُو أُمِّهَا، وَدَخَلَ عَلَيْهَا الزَّوْجُ الثَّانِي، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَانْتَهَتْ الْعِدَّةُ فَهَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟

وَلَا فِي حَيْضٍ^[١] وَنَفَاسٍ^[٢]، وَإِحْرَامٍ^[٣]، وَصِيَامٍ فَرَضٍ^[٤].

= ما نَحِلُّ؛ لأنَّ أبا الأمِّ ليس وليًّا، وعلى هذا فقد تزوّجت بدون وليٍّ، فيكونُ النِّكاحُ فاسدًا، فلا نَحِلُّ للزَّوجِ الأوَّلِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا فِي حَيْضٍ» يعني: أنَّ الزَّوجَ الثَّانِي تزوّجَهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَجَامِعَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَلَا نَحِلُّ لِلزَّوجِ الأوَّلِ؛ لأنَّ هَذَا الْجَمَاعَ مُحَرَّمٌ لِحَقِّ اللهِ عَزَّجَلَّ فَلَا نَحِلُّ بِهِ كَمَا لَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصَحُّ.

[٢] قوله: «وَنَفَاسٍ» كذلك -أيضًا- لَا نَحِلُّ بَوَاطٍ فِي نِفَاسٍ؛ لأنَّ الْوَطْءَ فِي النِّفَاسِ مُحَرَّمٌ فَلَا نَحِلُّ بِهِ، مِثْلُ مَا لَوْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الأوَّلُ وَهِيَ حَامِلٌ، فَوَضَعَتْ فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا، فَتَزَوَّجَهَا آخَرُ وَهِيَ فِي نِفَاسِهَا وَجَامِعَهَا، فَهَلْ نَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟

لَا نَحِلُّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْوَطْءَ مُحَرَّمٌ لِحَقِّ اللهِ، فَلَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا، كَمَا قُلْنَا فِي الْحَيْضِ.

[٣] قوله: «وَإِحْرَامٍ» أَي: لَا نَحِلُّ بَوَاطٍ فِي إِحْرَامٍ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْإِحْرَامِ مُحَرَّمٌ، وَمَا كَانَ مُحَرَّمًا فَإِنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، وَلَا يَكُونُ مَصْحَحًا لَشَيْءٍ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ.

[٤] قوله: «وَصِيَامٍ فَرَضٍ» أَي: لَا نَحِلُّ -أيضًا- بَوَاطٍ فِي صِيَامٍ فَرَضٍ، سِوَاءِ صِيَامِ رَمَضَانَ، أَوْ صِيَامِ قَضَاءِ رَمَضَانَ، أَوْ صِيَامًا عَنْ كَفَّارَةٍ، أَوْ عَنْ فِدْيَةٍ، أَوْ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ، الْمَهْمُ أَنَّ الصِّيَامَ فَرَضٌ، فَلَا نَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ مُحَرَّمٌ.

وقوله: «وَصِيَامٍ فَرَضٍ» مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ لَوْ جَامِعَهَا فِي صِيَامٍ نَفَلٍ حَلَّتْ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ جَائِزٌ؛ إِذْ إِنَّ إِمْتَامَ النَّفْلِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِذَا كَانَ إِمْتَامُ النَّفْلِ غَيْرَ وَاجِبٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُجَامِعَ زَوْجَتَهُ فِي صِيَامِ النَّفْلِ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ.

= وقال بعض أهل العلم: إنَّها تَحِلُّ بالوْطءِ في هذه الأحوال؛ لعموم الحديث، فإنَّ قولَ الرِّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» يشملُ ما إذا كان الوْطءُ حَلَالًا أو حَرَامًا، ولكنَّه يَكُونُ آثِمًا، وليس الوْطءُ عبادةً حتى نقول: لا يصحُّ مع التَّحريمِ، كالصَّلَاةِ في أرضٍ مَغْصُوبَةٍ، وإنَّما الوْطءُ شَرَطٌ لِلحِلِّ.

وهذا القولُ أَصَحُّ؛ ولذلك لو أنَّه سافرَ سَفَرًا مُحَرَّمًا كان القَصْرُ والفطرُ فيه جائزَينِ عند أبي حنيفة^(١) وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) رَحِمَهُمَا اللهُ وجماعةٍ من أهل العلم؛ لأنَّ الله عُلِّقَ الحُكْمُ على السَّفَرِ مُطْلَقًا، وهذا أيضًا عُلِّقَ الحُكْمُ فيه على الوْطءِ مُطْلَقًا، ولأنَّهم هم أَنفُسُهُم يقولون: لو أنَّه جامعها في وقتِ صَلَاةٍ ضَاقَ وَقْتُهَا فإنَّ ذلك يُحِلُّهَا للأوَّلِ، مع أنَّ الوْطءَ في هذه الحالِ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّه يَلْزَمُ منه إخراجُ الصَّلَاةِ عن وَقْتِهَا. فالصَّوابُ في هذه المسألة: أنَّها تَحِلُّ ولو مع الوْطءِ المُحَرَّمِ، وهو اختيارُ الموفِّقِ رَحِمَهُ اللهُ^(٣).

والخلاصة: أنَّه إذا وَطَّئَهَا وَطْئًا مُحَرَّمًا فلا يخلو، إمَّا أن يكونَ لِمَانِعٍ يَمْنَعُ الوْطءَ فيها كالحَيْضِ والنَّفَاسِ، أو لعبادةٍ لا يَجُوزُ الوْطءُ فيها كالصَّيَامِ لِفَرَضٍ والحَجِّ والعُمْرَةِ، فهذه لا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الأوَّلِ، أو لمعنى آخَرَ، مثلُ أن تكونَ مَرِيضَةً لا يَحِلُّ وَطْؤُهَا لِمَرَضِهَا، فَيَطْؤُهَا في هذه الحالِ، أو تكونَ في وَقْتِ صَلَاةٍ ضَاقَ وَقْتُهَا فَيَطْؤُهَا في هذه الحالِ، فإِنَّهَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الأوَّلِ.

(١) حاشية ابن عابدين (٢/ ١٢٤).

(٢) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٥٠).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٢٣/ ١٢٨).

وَمَنْ أَدْعَتْ مُطَلَّقَتُهُ الْمُحَرَّمَ - وَقَدْ غَابَتْ - [١] نِكَاحَ مَنْ أَحَلَّهَا [٢]، وَانْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ [٣]، فَلَهُ نِكَاحُهَا [٤] إِنْ صَدَّقَهَا [٥] وَأَمَكَنَ [٦].

= والصَّحِيحُ فِي هَذَا: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَأَنَّهَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ بِالْوُطْءِ الْمُحَرَّمِ، بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَالْإِحْرَامِ وَصِيَامِ الْفَرَضِ، وَضَيْقِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَالْمَرَضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ أَدْعَتْ مُطَلَّقَتُهُ الْمُحَرَّمَ وَقَدْ غَابَتْ» الْمُطَلَّقةُ الْمُحَرَّمَةُ هِيَ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا.

[٢] قَوْلُهُ: «نِكَاحَ مَنْ أَحَلَّهَا» أَي: أَدْعَتْ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ زَوْجًا جَامِعَهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ حَصَلَ فِيهِ وَطْءٌ بَانْتِشَارٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَانْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ» قَالَتْ: إِنَّهُ طَلَّقَهَا بَعْدَ أَنْ وَطِئَهَا وَطْئًا مُحَلَّلًا، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَلَهُ نِكَاحُهَا» أَي: فَإِنَّهَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، لَكِنْ بَثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

[٥] الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «إِنْ صَدَّقَهَا» فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهَا فَلَا تَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقْدَمَ عَلَيْهَا مَعَ عَدَمِ تَصْدِيقِهِ لَهَا لَأَقْدَمَ عَلَى نِكَاحٍ لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ.

وَهَلْ لَهُ أَنْ يُصَدِّقَهَا وَإِنْ كَانَتْ مَمَّنَّ لَا يُوَثِّقُ بِخَيْرِهَا؟

لَا، لَكِنْ إِذَا صَدَّقَهَا وَهِيَ مُحَلٌّ لِلتَّصْدِيقِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَثْبُتُ بِهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدِّقَهَا.

[٦] الثَّانِي: قَوْلُهُ: «وَأَمَكَنَ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا مِنْهُ، وَأَنْ تَزَوَّجَ الثَّانِي وَيَطْلُقَهَا، وَتَنْقُضِيَ عِدَّتِهَا مِنْهُ، وَمُقْدَارُ الْمُدَّةِ الْمُمَكِّنَةِ شَهْرَانِ فَمَا زَادَ؛

= لَأَنَّ الْفُقَهَاءَ يَقُولُونَ: إِنْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا، وَفِي تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ إِلَى شَهْرٍ تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ، وَفِيهَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ تُقْبَلُ بِلَا بَيِّنَةٍ.

إِذَا: لَا بُدَّ مِنْ شَهْرَيْنِ فَمَا زَادَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَهَذِهِ رَبِّمَا تَنْقُضِي بِأَقَلِّ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا يَوْمَ يُفَارِقُهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلَ، وَتَتَزَوَّجَ زَوْجًا ثَانِيًا، ثُمَّ يَطْلُقُهَا، وَتَعْتَدُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهُ. وَإِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ شُهُورٍ.

فَالْمُهْمُّ: أَنَّ الْإِمْكَانَ هُنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَدَّدَ بَشْيَاءٌ مُعَيَّنٌ، بَلْ يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَوْعِ الْعِدَّةِ حَتَّى نَعْرِفَ مَا هُوَ الْإِمْكَانُ وَمَا عَدَمُ الْإِمْكَانِ.

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: «وَقَدْ غَابَتْ» فَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَائِبَةً فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ النِّكَاحَ يُشْتَهَرُ، لَا سِيَّامَا إِذَا كُنَّا فِي بَلَدٍ يُشْتَهَرُ فِيهِ النِّكَاحُ فَإِنَّا مَا نَقْبَلُ كَلَامَهَا.





كِتَابُ الْإِيْلَاءِ^[١]



وَهُوَ حَلِفُ زَوْجٍ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قَبْلِهَا أَكْثَرَ مِنْ
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^[٢]،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْإِيْلَاءُ» الْإِيْلَاءُ يَعْنِي الْحَلِفَ، وَالْأَلْيَةُ الْحِلْفَةُ، مُصَدَّرٌ إِلَى
يُؤَلِّي إِيْلَاءً، رُبَاعِيٌّ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ إِكْرَامٍ، مِنْ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ:
الْيَمِينُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

لَكِنَّهُ فِي الشَّرْعِ مُقَيَّدٌ، وَالتَّعَارِيفُ الشَّرْعِيَّةُ الْغَالِبُ أَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ،
وَالْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةُ أَعَمُّ فِي الْغَالِبِ، فَالطَّهَارَةُ فِي اللُّغَةِ: النَّظَافَةُ وَالتَّزَاهَةُ، وَفِي الشَّرْعِ أَخَصُّ،
وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ، وَفِي الشَّرْعِ أَخَصُّ، فَهِيَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِأَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ،
وَالزَّكَاةُ: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، وَفِي الشَّرْعِ أَخَصُّ.

فَكُلُّ التَّعْرِيفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْغَالِبُ أَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ، إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ
وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْإِيْمَانُ؛ فَإِنَّ الْإِيْمَانَ فِي اللُّغَةِ التَّصَدِيقُ، وَفِي الشَّرْعِ التَّصَدِيقُ الْمُسْتَلَزِمُ
لِلْقَبُولِ وَالْإِذْعَانِ، فَيَشْمَلُ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ، فَيَكُونُ الْإِيْمَانُ: اعْتِقَادَ الْقَلْبِ، وَقَوْلَ اللِّسَانِ،
وَعَمَلَ الْأَرْكَانِ.

[٢] وَالْإِيْلَاءُ شَرْعًا عَرَفَهُ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ:

«وَهُوَ حَلِفُ زَوْجٍ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قَبْلِهَا أَكْثَرَ مِنْ
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» فَقَوْلُهُ: «حَلِفُ زَوْجٍ» غَيْرُ الزَّوْجِ لَا يَكُونُ يَمِينُهُ إِيْلَاءً وَلَا يَصَحُّ مِنْهُ،

= فلو قال: والله لا أجامعُ هذه المرأةَ لمدَّةِ سنةٍ، ثم عقَّدَ عليها فلا يكونَ يمينُهُ إيلاءً؛ لأنَّه حينَ قالها لم تكنَ زوجةً له، كما لو قال: هذه المرأةُ طالقٌ، ثم تزوَّجها فلا يقعُ الطَّلَاقُ، حتى لو قال: إنَّ تزوَّجْتُها فهي طالقٌ، فإنَّ الطَّلَاقَ لا يقعُ؛ لأنَّه ليسَ زوجًا، وكما لو قال لامرأةٍ: أنتِ عليَّ كظهرِ أمِّي، وهو لم يتزوَّجها، ثم تزوَّجها لم يكنِ مُظاهراً؛ لأنَّه ليسَ بزَوجٍ، ودليلُ هذا قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ولا تكونُ المرأةُ من نِسائه إلَّا إذا تزوَّجها.

وقولُه: «زَوجٌ» لا يمكنُ أن يكونَ زوجًا حتى يكونَ العقدُ صحيحًا.

وقولُه: «بِاللهِ تَعَالَى» أي: بكلِّ اسمٍ من أسماءِ الله، سواءٌ بهذا اللَّفْظِ «الله» أو بغيره، مثلُ أن يقولَ: والله لا أظأُ زَوجتي لمدَّةِ سنةٍ، أو: والعزيرِ الحكيمِ لا أظأُ زَوجتي لمدَّةِ سنةٍ، فهو مُؤلٍ.

وقولُه: «أَوْ صِفَتِهِ» قال رَحِمَهُ اللهُ فِي (الرَّوَضِ) ^(١): «كَالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وهذا خطأ، فالرَّحْمَنُ والرَّحِيمُ ليسا صِفَتَيْنِ وَلَكِنَّهُمَا اسْمَانِ، لَكِنَّ الصِّفَةَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَعِزَّةُ اللهِ، وَقُدْرَةُ اللهِ لَا أَجَامِعُ زَوجَتي؛ وَلِهَذَا قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ فِي آخِرِ الْآيَتَيْنِ: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤] فَجَعَلَ اللهُ هَذِهِ أَسْمَاءً.

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «بِاللهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ» أَنَّ الْإِيْلَاءَ لَا يَكُونُ بِالتَّحْرِيمِ، أَوْ بِالنَّذْرِ، أَوْ بِالطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَتْ أَثِمَانًا، يَعْنِي: لَوْ قَالَ: اللهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أَظأُ زَوجَتي،

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٦/٦١٩).

= فظاهر كلام المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِيلَاءٍ، مَعَ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: حَرَامٌ عَلَيَّ أَنْ أَطَأَ زَوْجَتِي، فظاهر كلام المؤلف أَنَّهُ لَيْسَ إِيلَاءً.

وَلَكِنَّ الصَّوَابَ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَذْهَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْحَلْفَ سَوَاءٌ بِاللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ، أَوْ بِصِغَةِ حُكْمِهَا حُكْمُ الْيَمِينِ^(١)، فَإِنَّ الْإِيلَاءَ يَثْبُتُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١-٢] وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا فِيهَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ آتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا^(٢) هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَرَّمَ نِسَاءَهُ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَرَّمَ الْعَسَلَ كَمَا هُوَ الرَّاجِعُ، فَإِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ يَمِينٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّوَابَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ كُلَّ مَا لَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ فَإِنَّهُ يَخْضُلُ بِهِ الْإِيلَاءُ، إِذَا قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ لَا أُجَامِعَ زَوْجَتِي فَهُوَ إِيلَاءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى التَّحْرِيمَ يَمِينًا.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ» كَلِمَةٌ (وَطْءٌ) تُخْرِجُ الْمُبَاشَرَةَ بغيرِ الْوَطْءِ، فَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَبَاشِرُ زَوْجَتِي لَمُدَّةِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَنَبَيْتُهُ الْمُبَاشَرَةَ دُونَ الْفَرْجِ، فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ.

وَقَوْلُهُ: «زَوْجَتِهِ» اخْتِرَازًا مِمَّا لَوْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ أَمَتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى

(١) الإنصاف (٢٣/ ١٥٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا»، رَقْمٌ

(١٩١٠)، وَمُسْلِمٌ: كتاب الصَّيَامِ، باب الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ، رَقْمٌ (١٠٨٥)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَيَصِحُّ^[١] مِنْ كَافِرٍ^[٢]،

= إِيْلَاءٌ، وإذا لم يُسَمَّ إِيْلَاءٌ فهو يَمِينٌ، لكننا لا نُرَتِّبُ عليه أَحْكَامَ الإِيْلَاءِ، وإنَّما نُرَتِّبُ عليه أَنَّهُ إِذَا حَنِثَ كَفَرَ.

وقوله: «فِي قُبُلِهَا» هل هذا قيدٌ أو بيانٌ للواقع؟

قيدٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَحْلِفُ عَلَى أَلَّا يَطَّأَهَا فِي دُبُرِهَا، فإذا حَلَفَ أَلَّا يَطَّأَهَا فِي دُبُرِهَا لَمُدَّةٍ سَنَةٍ فَلَيْسَ بِمُؤَلٍّ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ وَاجِبٍ تَرْكُهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَطَّأَ زَوْجَتَهُ فِي دُبُرِهَا.

وقوله: «أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّهُ لَوْ أَلَى أَنْ لَا يَطَّأَهَا لَمُدَّةٍ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ، أَوْ لَمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِيْلَاءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] فَأُثِّبَتِ اللَّهُ الْإِيْلَاءَ، لَكِنْ جَعَلَ الْمُدَّةَ الَّتِي يُنْظَرُونَ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فإذا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ زَوْجَتِي ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنَّ هَذَا مُؤَلٌّ؛ لَأَنَّهُ حَلَفَ أَنْ لَا يُجَامِعَهَا، وَلَكِنَّا مَا نَقُولُ لَهُ شَيْئًا الْآنَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَمَّتِ الْمُدَّةُ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ.

مثاله: رَجُلٌ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ لَمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فُهنا نقولُ: هُوَ مُؤَلٌّ لَكِنْ مَا نُلْزِمُهُ بِحُكْمِ الْإِيْلَاءِ، بَلْ نُنْظِرُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، فإذا انْتَهَتْ زَالَ حُكْمُ الْيَمِينِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْإِيْلَاءِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مِنْ كَافِرٍ» أَي: يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ، وَالْمُسْلِمِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فإذا حَلَفَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ عَلَى أَنْ لَا يَطَّأَ زَوْجَتَهُ لَمُدَّةٍ سَنَةٍ أَشْهُرٍ، وَحَاكَمْتُهُ إِلَيْنَا، حَكَمْنَا أَنَّهُ مُؤَلٌّ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ؟ وَهَلْ لَنَا سَبِيلٌ عَلَى الْكَافِرِ بَأَنْ نُلْزِمَهُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ؟

وَقِنْ^[١]، وَمُمِيزٍ^[٢]، وَعَظْبَانٍ^[٣]،

= نعم، قد يُولي من زوجته وهو كافر، ثم يُسلمان جميعاً، فهل نقول: إن الإيلاء الذي في الكفر لغى أو بقي حكمه؟ الجواب: يبقى حكمه بعد الإسلام.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقِنْ» وهو العبد المملوك كله، فيصح الإيلاء من القن، وهل يكون للقن زوجة؟ نعم، فإذا آلى صحَّ إيلاؤه؛ لعموم الآية.

[٢] قوله: «وَمُمِيزٍ» وهو مَنْ له سَبْعُ سنين، فإذا آلى من زوجته صحَّ إيلاؤه، ووجه صحته من المُمِيز أن المُمِيز يصح طلاقه، ومن صحَّ طلاقه صحَّ إيلاؤه؛ لأنَّ الطلاق أشدُّ من الإيلاء، والدليل عموم قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و«الَّذِينَ» اسمٌ موصولٌ من صيغ العموم، فيشمل كل زوج.

وقال بعض أهل العلم: إنَّ المُمِيز لا يصح منه الإيلاء؛ لأنَّه لا يصح منه الحلف؛ إذ لا يمين له، فهو غير مكلف، ولكنَّ المشهور من المذهب أنَّه يصح الإيلاء من المُمِيز كالحلف^(١).

[٣] قوله: «وَعَظْبَانٍ» فيصح الإيلاء من الغضبان، والغضب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: غضب لا يذري الإنسان ما يقول معه، فهذا لا عبرة بأقواله وأفعاله؛ لأنَّه مُغلَّق عليه ولا يذري فهو كالسكران، فلا يقع به الإيلاء مطلقاً، وقد حكى الاتفاق عليه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «إغاثة اللّهفان في عدم وقوع طلاق الغضبان»^(٢).

(١) الإنصاف (٢٣/ ١٨٥)، وكشاف القناع (١٢/ ٤٥٠).

(٢) إغاثة اللّهفان في حكم طلاق الغضبان (ص: ٣٨).

وَسَكْرَانٌ^[١]،

= الثاني: غَضَبٌ يَسِيرٌ، يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ مَا يَقُولُ، وَلَا يَرَى أَنَّ الْغَضَبَ قَدْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ تَفْكِيرَهُ وَتَصَوُّرَهُ، فَهَذَا لَا أَثَرَ لَهُ، وَيَقَعُ مَعَهُ الطَّلَاقُ وَالْإِيْلَاءُ، وَكُلُّ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مُعْتَبَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ هُوَ وَغَيْرُ الْعَضْبَانِ سَوَاءٌ.

الثالث: غَضَبٌ بَيْنَهُمَا، فَيَدْرِي مَا يَقُولُ لَكِنَّهُ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ، كَالْمُكْرَه، فَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا طَلَاقُ فِي إِغْلَاقٍ»^(١) أَي: تَضْيِيقِ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الْإِيْلَاءُ.

فقوله: «وَعَضْبَان» ليس على إطلاقٍ كما بيَّنا.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَكْرَان» وهو الذي فَقَدَ عَقْلَهُ لِلذَّهِّ وَالطَّرَبِ بَتَنَاوُلِ الْمُسْكِرِ،

فَإِذَا سَكِرَ وَصَارَ يَهْذِي، وَقَالَ لَزَوْجَتِهِ: وَاللَّهِ مَا أَجَامِعُكَ أَبَدًا، فَهَلْ يَقَعُ الْإِيْلَاءُ أَوْ لَا؟

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّهُ يَقَعُ؛ لِأَنَّ السُّكْرَ مُحَرَّمٌ فَهُوَ غَيْرُ مَعْذُورٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَامَلَ السَّكْرَانُ بِالرُّخْصَةِ وَعَدَمِ الْمُواخَذَةِ بِمَا يَقُولُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُشَدَّدَ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا التَّغْلِيلِ يُشْتَرَطُ فِي السَّكْرَانِ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَكِرَ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ، أَمَّا لَوْ سَكِرَ عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ، مِثْلُ أَنْ يَشْرَبَ شَرَابًا مَا عَلِمَ أَنَّهُ مُسْكِرٌ فَسَكِرَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا حَدَّ عَلَيْهِ، يَعْنِي: لَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ وَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ.

والصَّوَابُ: خِلَافُ هَذَا، وَأَنَّ السَّكْرَانَ لَا حُكْمَ لِأَقْوَالِهِ؛ لَا طَلَاقِهِ، وَلَا إِيْلَائِهِ، وَلَا ظَهَارِهِ، وَلَا عِتْقِهِ، وَلَا وَقْفِهِ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِشَيْءٍ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ فَاقِدُ الْعَقْلِ فَهُوَ كَالْمَجْنُونِ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٦/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي الطَّلَاقِ عَلَى غَلَطٍ، رَقْمُ (٢١٩٣)، وَابْنُ مَاجَةَ:

كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ طَلَاقِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي، رَقْمُ (٢٠٤٦)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١٩٨/٢)، وَقَالَ: صَحِيحٌ

عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَمَرِيضٍ مَرْجُو بُرُوءُهُ^[١]، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^[٢]، لَا مِنْ مَجْنُونٍ^[٣]،

= وَكَوْنُنَا نُعَاقِبُهُ بِأَمْرِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَا مِنْ اخْتِيَارِهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ نُعَاقِبُهُ عَلَى شُرْبِ الْحَمْرِ؛ لِأَنَّهُ بِاخْتِيَارِهِ؛ وَلِهَذَا لَوْ نَسِيَ أَوْ جَهَلَ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ الْحَمْرِ مَا يُعَاقَبُ، وَلَا بِالْجُلْدِ، فَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ مَا نُعَاقِبُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بغيرِ اخْتِيَارِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَرِيضٍ مَرْجُو بُرُوءُهُ» الْمُرَادُ بِالْمَرِيضِ هُنَا الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ، وَلَيْسَ الْمَرِيضُ مَرَضَ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ مَرَضَ الْبَدَنِ يَصِحُّ مِنْهُ الْإِيلَاءُ، سَوَاءٌ كَانَ يُرْجَى بُرُوءُهُ أَوْ لَا يُرْجَى، لَكِنَّ الْمُرَادَ الْعَاجِزُ عَنِ الْجِمَاعِ، فَهَذَا إِنْ كَانَ يُرْجَى بُرُوءُهُ فَإِنَّ إِيلَاءَهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرْجَى فإِيلَاؤُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ.

فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَجْبُوبًا، أَيْ: مَقْطُوعَ الذَّكْرِ، فَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْوَطْءِ، فَلَا يَصِحُّ الْإِيلَاءُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاطِيٍّ، سَوَاءٌ أَلَى أَمٍّ لَمْ يُولِ، وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَاجِزًا عَنِ الْوَطْءِ لِحَادِثٍ أَلَمَّ بِآلَةِ الْوَطْءِ، لَكِنْ يُرْجَى أَنْ يُشْفَى، فَيَصِحُّ.

إِذَا: كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ إِيهَامٌ، وَقَدْ تَبَعَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَصْلَ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ الْمُقْنِعُ، وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ: «وَعَاجِزٌ عَنِ الْوَطْءِ عَجْزًا يُرْجَى بُرُوءُهُ».

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا» يَعْنِي: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطُوهَا إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - وَهَذَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السُّفَهَاءِ - فَهَذَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾؛ وَلِهَذَا لَوْ مَاتَتْ وَرِثَتَهَا، وَلَوْ مَاتَ وَرِثَتَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَا مِنْ مَجْنُونٍ» فَالْمَجْنُونُ لَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُ، كَمَا لَا تَصِحُّ جَمِيعُ أَقْوَالِهِ، فَلَوْ أَنَّ الْمَجْنُونَ كَانَ يَهْذِي وَيَقُولُ: جَمِيعُ أَمْلَاكِي الَّتِي فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِيَّ وَقَفْتُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ

وَمُعْمَى عَلَيْهِ^[١]، وَعَاجِزٌ عَنِ وَطْءٍ لِحَبِّ كَامِلٍ^[٢] أَوْ شَلَلٍ^[٣]،

= أَنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ الْخَيْرَ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ عَقْلٌ، فَلَوْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ شَيْءٌ مِنْ سُوءِ التَّفَاهُمِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ أَشْهُرٍ، نَقُولُ: لَا يَنْعَقِدُ الْإِيْلَاءُ؛ لِأَنَّهُ مَجْنُونٌ، لَا يَصِحُّ مِنْهُ حَلْفٌ، وَلَا إِيْلَاءٌ.

مسألة: هل الْمَسْحُورُ مِثْلُ الْمَجْنُونِ؟

نعم -نسأل الله العافية- الْمَسْحُورُ مِنْ جِنْسِ الْمَجْنُونِ، فَلَوْ طَلَّقَ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ، وَلَوْ آلَى لَمْ يَصَحَّ إِيْلَاؤُهُ، وَلَوْ ظَاهَرَ لَمْ يَصَحَّ ظَهَارُهُ؛ لِأَنَّ الْمَسْحُورَ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ تَمَامًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمُعْمَى عَلَيْهِ» أَي: الْمَغْطَى عَقْلُهُ بِمَرَضٍ، أَوْ سَقَطَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَهُوَ مُعْمَى عَلَيْهِ حَلَفَ أَلَّا يَطَأَ زَوْجَتَهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ، فَلَا إِيْلَاءَ، وَبَقِيَّتُهُ أَقْوَالُهُ غَيْرُ نَافِذَةٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَاقِلٍ، يَهْذِي، فَلَا يَدْرِي مَا يَقُولُ.

وَمِثْلُهُ مَا يُسَمِّيهِ الْعَوَامُّ بِالْمُهْذَرِيِّ، الَّذِي بَلَغَ مِنَ السَّنِّ عِتْيًا، وَصَارَ يَخْلِطُ فِي كَلَامِهِ، فَلَا عِبْرَةَ بِكَلَامِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَعَاجِزٌ عَنِ وَطْءٍ لِحَبِّ كَامِلٍ» أَي: لَا يَصِحُّ الْإِيْلَاءُ مِنَ الْعَاجِزِ عَنِ الْوَطْءِ، لَكِنْ عَجْزًا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ، إِمَّا لِفَقْدِ الْآلَةِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لِحَبِّ كَامِلٍ» وَاجْتِبَاءُ مَعْنَاهُ قَطْعُ الذَّكْرِ، فَمَقْطُوعُ الذَّكْرِ حَلَفَ أَوْ مَا حَلَفَ لَيْسَ بِوَاطِيٍّ، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوَطْءُ؟! أَمَّا لَوْ جُبَّ نِصْفُ ذَكَرِهِ بِحَيْثُ يَتِمَّكُنُ مِنَ الْوَطْءِ بِبَاقِيهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ الْإِيْلَاءُ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ شَلَلٍ» وَهُوَ فَقْدَانُ الْحَرَكَةِ فِي الْعُضْوِ، فَلَوْ كَانَ فِيهِ شَلْلٌ فِي الْعُضْوِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ مِنْهُ الْإِيْلَاءُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى زَوَالُ عَجْزِهِ عَنِ الْوَطْءِ؛ لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ

فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَبَدًا^[١]، أَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^[٢]، أَوْ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى^[٣]،

= عن الوطء هنا للآفة؛ لأنه حتى لو قال لزوجته وهو مجبوب: والله لا أجامعك، لقات له: ما أنت بمجامع، حلفت أو ما حلفت، وكذلك الأشل.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَبَدًا» هذه جملة قَسَمِيَّةٌ، الواو حَرْفُ قَسَمٍ، وجوابُ القَسَمِ «لَا وَطِئْتُكَ» وهو فعلٌ ماضٍ، فإن قيل: كيف يقول: والله لا وَطِئْتُكَ؟ نقول: إنَّ الفعلَ الماضي إذا وَقَعَ جوابًا للقَسَمِ مَقْرُونًا بـ(لا) صار بمعنى المُسْتَقْبَلِ، فقوله: «وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ» كقوله: والله لا أَطُوكِ، بخلاف ما لو وَقَعَ مَقْرُونًا بـ(ما) مثل: والله ما وَطِئْتُكَ، فهذا يكون للماضي.

فإذا قال: «وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَبَدًا» فهو مُوَلٍ؛ لأنَّ أَبَدًا تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. وكذلك لو قال: «وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ» فهو مُوَلٍ.

[٢] قوله: «أَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» مثل أن يقول: والله لا وَطِئْتُكَ لَمُدَّةٍ مِئَةٍ وَوَاحِدٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فهذه المدة تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَوْمًا وَاحِدًا، فهو مُوَلٍ.

[٣] قوله: «أَوْ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى» أي: قال: والله لا وَطِئْتُكَ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، فهل هذه المدة تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؟

الجواب: الله أعلم، لكنَّ هذا هو الغالب، مثلما يقول النَّاسُ: والله ما أَكَلْتُ فُلَانًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فهذا يُعْتَبَرُ كالتَّأْيِيدِ.

وسَبَقَ لَنَا بِالنِّسْبَةِ لِنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَنْزِلُ نُزُولًا حَقِيقِيًّا إِلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ حَيٌّ الْآنَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَعِيسَى﴾

أَوْ يُخْرِجَ الدَّجَالَ^(١)،

= إِنْ مِتُّوْفَيْكَ ﴿[آل عمران: ٥٥] فالمعنى: مُنِيْمُكَ، كما قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِأَنفُسِكُمْ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وقيل: معناها ﴿مُتَوَفَّاكُم﴾ أي: قابِضُكُمْ، كما يقول القائل: تَوَفَّيْتُ دِينِي، أي: قَبَضْتُهُ، وليست وفاة النَّوْمِ، هذا هو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ عيسى ابنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْزِلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، كما جاءتِ الأحاديثُ وصَحَّتْ عن رَسولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ يُخْرِجَ الدَّجَالَ» (الدَّجَالُ) صِيغَةٌ مُبَالِغَةٌ مِنَ الدَّجَلِ، وهو الكَذِبُ والتَّمْوِيهُ، وهذا الدَّجَالُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، يُخْرِجُ قَبْلَ نُزُولِ عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَدَّعِي أَوَّلَ مَا يُخْرِجُ النُّبُوَّةَ، ثُمَّ يَدَّعِي الرُّبُوبِيَّةَ، ثُمَّ يُعْطِيهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَمَكِّنًا يَفْتَتِنُ بِهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطَرُ، وَيَأْمُرُ الْأَرْضَ فَتَنْبُتُ، فَإِذَا تَبِعَهُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فَإِنَّهُ تَرَجُّعُ عَلَيْهِمْ إِبْلَهُمْ أَسْبَغَ مَا تَكُونُ دَرًّا، وَأَوْفَرَ مَا تَكُونُ سِمْنًا، وَإِذَا عَصَوْهُ أَوْ كَذَّبُوهُ أَصْبَحُوا مُتَحَلِّينَ، تَبِعُهُ أَنْعَامُهُمْ كَأَنَّهَا النَّحْلُ^(٢).

هذا الدَّجَالُ -والعياذُ بالله- فِتْنَتُهُ عَظِيمَةٌ؛ ولهذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَنَائِيَ عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ فَيَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، ثُمَّ لَا يَزَالُ بِهِ حَتَّى يَفْتِنَهُ، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ فَلْيَنَائِ عَنْهُ»^(٣) فِفْتْنَتُهُ عَظِيمَةٌ جَدًّا.

(١) كما أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، رقم (٢٢٢٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم ...، رقم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٢٩٣٧)، من حديث النّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣١)، وأبو داود: كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، رقم (٤٣١٩)، والطبراني في

المعجم الكبير (١٨/ ٢٢٠)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٥٣١)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه».

أَوْ حَتَّى تَشْرِبِي الْخَمْرَ^(١)،

= لكن أَخْبَرَنَا نَبِينَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ مَعَهُ جَنَّةً وَنَارًا، وَلَكِنَّ جَنَّتَهُ نَارٌ وَنَارُهُ مَاءٌ طَيِّبٌ عَذْبٌ^(٢)، وَلَكِنَّهُ يُمَوِّهُ عَلَى النَّاسِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ الدَّجَالُ، وَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، الْيَوْمَ الْأَوَّلُ كَسَنَةٍ، اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، وَالثَّانِي كَشَهْرٍ، وَالثَّلَاثُ كَأَسْبُوعٍ، وَالرَّابِعُ كَسَائِرِ أَيَّامِنَا.

وَلَمَّا حَدَّثَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَوْمَ الْوَاحِدُ يَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ؟ قَالَ: «لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»^(٣) فَبَيَّنَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّنَا نُصَلِّي فِي هَذَا الْيَوْمِ صَلَاةً سَنَةً كَامِلَةً، وَفِي هَذَا إِبْطَالٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْفَلَكَ أَنَّ الْأَفْلَاكَ مَا تَتَغَيَّرُ لَا بِانْشِقَاقٍ، وَلَا بِتَأَخُّرٍ، وَلَا بِتَقَدُّمٍ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهَا أَزَلِيَّةٌ، وَالْأَزَلِيُّ أَبَدِيٌّ لَا يَتَغَيَّرُ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَّبُوا فَإِنَّ الْأَفْلَاكَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ يَتَصَرَّفُ فِيهَا كَمَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فَإِذَا قَالَ الْمَوْلِي: حَتَّى يَخْرُجَ الدَّجَالُ، فَالْمُدَّةُ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غَالِبًا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ حَتَّى تَشْرِبِي الْخَمْرَ» قَالَ: لَا وَطِئْتِكِ حَتَّى تَشْرِبِي الْخَمْرَ، وَهَذَا لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْخَمْرَ حَلَالٌ، لَكِنْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الزَّوْجَ قَالَهُ، وَإِلَّا فَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَحْدُوها إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ إِذَا اشْتَاقَتْ إِلَى زَوْجِهَا، وَهَذَا قَدْ يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السُّفَهَاءِ، يَكُونُ هُوَ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- مَفْتُونًا بِشُرْبِ الْخَمْرِ، فَيَقُولُ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، رَقْمُ (٣٣٣٨)، وَمُسْلِمٌ:

كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (٢٩٣٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ، رَقْمُ (٢٩٣٧)، مِنْ حَدِيثِ النَّوَاسِ

ابْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ تُسْقِطِي دَيْنَكَ^[١]، أَوْ تَهَبِي مَالَكَ^[٢]، وَنَحْوَهُ^[٣].....

= والله ما أطوكِ حتى تشربي الخمر، نقول: هذا يؤمر بالجماع - كما سيأتي إن شاء الله - ولا يفسخ النكاح منه.

وظاهر كلام المؤلف مطلقاً، ولكن ينبغي أن يُحمَلَ على ما إذا لم تكن نصرانية أو يهودية؛ لأنهم يعتقدون حلَّ شرب الخمر، فهي تشربه، فإذا قال: والله لا أطوكِ حتى تشربي الخمر لا تمتنع.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ تُسْقِطِي دَيْنَكَ» هذا الزوج يفترض من زوجته، فزوجته مُدرّسة، كلما جاء الزاتب قال: اقرضيه لي، حتى اجتمع عنده ثلاثون ألفاً، أو أربعون ألفاً، فقال: والله ما أطوكِ حتى تُسْقِطِي دَيْنَكَ عَلَيَّ، فهذا إيلاء؛ لأنه ما له حق أن يجبرها على أن تُسْقِطَ دينها، سواء كان هذا الدين عليه أو على غيره، حتى لو كان الدين على صاحب له، وقال: والله لا أطوكِ حتى تُسْقِطِي الدين الذي على فلان لك، قلنا: هذا حرام، ولا يجوز وأنت مؤل.

[٢] قوله: «أَوْ تَهَبِي مَالَكَ» قضاء الدين وهبة المال بينهما فرق، قال: والله ما أطوكِ حتى تُعْطِيَنِي حُلَّتَكَ، فهذا هبة مال، أو تُعْطِيَنِي حُلِّيَّكَ، أو ما أشبه ذلك، فإنه يُعتبر إيلاء؛ لأنه يُجرّم عليه أن يجبرها على هبة المال.

وفي هذه الحال لو أعطته أو أسقطت دينها فإنه يلزمه أن يطاء؛ لأنه علّقه على فعل شيء حصل.

[٣] قوله: «وَنَحْوَهُ» يعني: ونحو ما ذكر مما يضرها، أو يجرّم عليها شرعاً، أو يمتنع عليها حساً، فإذا علّق وطأها بما يمتنع حساً أو شرعاً أو يشق عليها ويضرها،

فَمَوْلٍ^[١]، فَإِذَا مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينِهِ -وَلَوْ قِتْنَا- فَإِنْ وَطِئَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ فِي الْفَرْجِ فَقَدْ فَاءَ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ^[٢]،

= فَإِنَّهُ يَكُونُ مَوْلِيًا بِذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ: لَا أَطُوكُ حَتَّى تَطِيرِي مِنْ هُنَا إِلَى مَكَّةَ، فَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَلَا تَقُلْ: يُمَكِّنُ أَنْ تَطِيرَ بِالطَّيَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ بِالطَّيَّارَةِ لَيْسَتْ هِيَ الَّتِي طَارَتْ، لَكِنَّهُ طِيرَ بِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: حَتَّى تَطِيرِي أَنْتِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَوْلٍ» خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ.

هَذَا هُوَ الْمَوْلِي، فَمَا حُكْمُهُ؟ قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢] «إِذَا مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينِهِ -وَلَوْ قِتْنَا- فَإِنْ وَطِئَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ فِي الْفَرْجِ فَقَدْ فَاءَ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ» يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ: يُضْرَبُ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَهَلْ ابْتَدَأُهَا مِنَ الْمُطَالَبَةِ أَوْ مِنَ الْإِيلَاءِ؟ كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مِنَ الْإِيلَاءِ لَا مِنَ الْمُطَالَبَةِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وَ«تَرَبُّصٌ» مُبْتَدَأٌ وَ«لِلَّذِينَ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، فَجَعَلَ اللَّهُ التَّرَبُّصَ مَقْرُونًا بِوَصْفٍ وَهُوَ الْإِيلَاءُ، وَهَذَا الْوَصْفُ يَثْبُتُ مِنَ الْيَمِينِ.

إِذَا: فَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حِينَ أَنْ يَخْلِفَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَوْلٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ فَإِذَا آلَى فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ مُحَرَّمٍ وَلَمْ تَطْلُبْهُ إِلَّا فِي السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ مَضَى عَلَيْهِ شَهْرَانِ، فَهَلْ تَبْدَأُ الْمُدَّةَ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَتُكْمَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَتَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْيَمِينِ، أَوْ تُكْمَلُ شَهْرَيْنِ فَقَطْ؟

= الجواب: تكمّل شهرين فقط؛ لأنّ هذا الرّجل من سبّع وعشرين محرّم صار مؤلّياً، وقد قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾.

وقوله: «أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ» هذا مبنيّ على القول بأنّ الرّجل لا يلزمه أن يجامع زوجته إلّا في كلّ أربعة أشهر مرّة، فلا يجب إذاً على هذا القول أن يجامع زوجته في السّنة إلّا ثلاث مرّات، مع أنّه رجل شابّ وهي شابة، يقولون: ليس لها حقّ إلّا في كلّ أربعة أشهر مرّة.

لكنّ هذا القول في غاية الضّعف؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وليس من المعروف أبداً أن يبقى الزوج مع زوجته الشّابة، وهما حديثا عهد بعرس، ويجامعها أوّل ليلة، ثم إذا تزيّنت له وأرادت منه ما تريده المرأة من زوجها، قال: اصبري، بقي أربعة أشهر، فهل هذا من المعاشرة؟!

لا، ليس من المعاشرة؛ ولهذا فالقول الرّاجح في هذه المسألة أنّه يجب أن يجامع زوجته بالمعروف، إلّا إذا كان هناك سبب، كضعف فيه، أو مرض، أو شيء في الزّوجة يتكرّره منه، أو ما أشبه ذلك.

وقوله: «وَلَوْ قَنَّا» إشارة خلاف؛ لأنّ بعض العلماء يقول: إنّ القنّ يجعل له نصف المدة، كما أنّ القنّة عدّها نصف العدة، والصّواب: أنّ القنّ والحرّ واحد.

وقوله: «فَإِنْ وَطِئَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ» ولو لم يُنزَل؛ لأنّه يصدّق عليه أنّه وطئ؛ ولهذا يجب به الغسل، ويثبت به المهر، ويلحق به النّسب، وتترتب عليه جميع الأحكام المرتبة على إيلاج جميع الذّكر.

فَإِنْ أَبِي طَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ^[١]

= فإذا كان كذلك فإنه إذا حصل الإيلاج ولو بقدر الحشفة فإنه يثبت الرجوع،
ويقال: إن هذا الرجل فاء يعني رجع.

ولكن هل يخلص به كمال اللذة؟

لا، ولو أن الرجل صار لا يجامع زوجته إلا بمقدار الحشفة لقنا: إنه لم يعاشرها
بالمعروف، وإذا كان قد جاء في الحديث أن الرسول ﷺ قد نهى الرجل أن ينزع قبل
أن تقضي المرأة حاجتها ولا يعجلها^(١)، فكيف نقول: إن هذا الرجل قد فاء إلى المعاشرة
بالمعروف لمجرد أنه غيب الحشفة؟!

وقوله: «فقد فاء» اختار كلمة (فاء) موافقة للقرآن: ﴿إِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وقوله: «وإلا أمر بالطلاق» يعني: وإلا يفعل قال له الحاكم: طلق.

لكن: هل يأمره بالطلاق وإن لم تطلب المرأة ذلك؟

الجواب: ظاهر كلام المؤلف رحمه الله أنه يأمره بالطلاق وإن لم تطلب، لكن هذا
غير مراد، بل لا حق له أن يأمره بالطلاق حتى تطلب المرأة؛ لأن الحق لها، وهي قد
تقول: أنا أرضى أن أبقى معه وإن لم تحصل الرجعة؛ لأنها تريد أن تبقى في بيتها وعند
أولادها وفي سكنها، لكن إذا طلبت قالت: إما أن يرجع أو يطلق، أمره الحاكم بالطلاق.

[١] قوله رحمه الله: «فإن أبي طلق حاكم عليه» أي: على المولي.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (١٠٤٦٨)، وأبو يعلى في المسند رقم (٤٢٠٠)، (٤٢٠١)، (٤٢٧٠)،
من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وانظر: الإرواء رقم (٢٠١٠).

وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ^[١]،

[١] قوله: «وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ» خَيَّرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَاكِمَ بَيْنَ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: أَنْ يَطْلُقَ عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ يَطْلُقَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، أَوْ يَفْسَخَ، فَإِنْ طَلَّقَ عَلَيْهِ طَلْقَةً وَاحِدَةً طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَلَزَوَّجَهَا أَنْ يُرَاجِعَهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا، وَلَا تَحِلُّ لَزَوَّجِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَإِنْ فَسَخَ انْفَسَخَ النِّكَاحُ، وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الطَّلَاقِ، وَلَكِنْ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْقِدٍ.

وقوله: «وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ» «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ، فَيُخَيَّرُ الْحَاكِمُ بَيْنَ أَنْ يَطْلُقَ وَاحِدَةً، أَوْ يَطْلُقَ ثَلَاثًا، أَوْ يَفْسَخَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ الْأَصْلَحَ.

وَأَيُّهَا أَصْلَحُ؟

إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الطَّلَاقُ هِيَ الْأَخِيرَةُ فَالطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ كَالثَّلَاثِ لَا فَرْقَ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: اعْدِلْ عَنِ الطَّلَاقِ إِلَى الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَهْوَنُ، فَإِنَّكَ إِذَا فَسَخْتَ امْتَنَعَ رُجُوعُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْقِدٍ، فَيَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّعَةِ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الطَّلَاقُ الْأُولَى، فَالطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لَا مَنَفْعَةَ لَهَا فِيهِ، وَحِينَئِذٍ يَبْقَى الطَّلَاقُ أَوْ الْفَسْخُ فَأَيُّهُمَا أَحْسَنُ؟

قَدْ يَكُونُ الطَّلَاقُ أَحْسَنَ، وَهُوَ لَا شَكَّ أَحْسَنُ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ، وَقَدْ يَكُونُ الْفَسْخُ أَحْسَنَ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَدْ تَعَبَتْ مِنْ مُعَاشَرَةِ الزَّوْجِ، وَتُرِيدُ الْفِكَاكَ مِنْهُ.

وعليه فنقول: «أَوْ» فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ لِلتَّخْيِيرِ، وَيَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا هُوَ أَصْلَحُ، وَلِكُلِّ قَضِيَّةٍ حُكْمُهَا، فَقَدْ تَكُونُ بَعْضُ الْقَضَايَا الطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ أَفْضَلُ، أَوْ الثَّلَاثُ، أَوْ الْفَسْخُ.

وَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبْرِ أَوْ دُونَ الْفَرْجِ فَمَا فَاءُ^[١]، وَإِنْ ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ، أَوْ أَنَّهُ وَطِئَهَا، وَهِيَ نَيْبٌ، صُدِّقَ مَعَ يَمِينِهِ^[٢]،

= على أن القول الرجح: أَنَّهُ وَإِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فَالْثَّلَاثُ واحدةٌ، يعني: لو قال الحاكم: اشْهَدُوا أَنَّ زَوْجَةَ فُلَانٍ الَّتِي آتَى مِنْهَا طَالِقٌ، ثُمَّ هِيَ طَالِقٌ، ثُمَّ هِيَ طَالِقٌ، أُرِيدُ الثَّلَاثَ، فالقول الرجح أَنَّ هذه واحدةٌ، وعليه: فلا يَمْلِكُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ؛ لِأَنَّهُمْ لَنْ تُفِيدَ زِيَادَةَ بَيْنُونَةٍ، وَهِيَ وَقُوعٌ فِي الْمُحَرَّمَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مُحَرَّمٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُرَاجَعَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ يَطْلُقَهَا بَعْدَ أَنْ بَدَأَ لَهُ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبْرِ أَوْ دُونَ الْفَرْجِ فَمَا فَاءُ» لِأَنَّ الدُّبَرَ الْوَطْءُ فِيهِ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَخْصُلُ بِهِ كِمَالُ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَالْمُؤَلَّفُ يَخْشَى أَمْرًا وَاقِعًا، وَلَيْسَ يَحْكُمُ هَذَا، فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ زَوْجَتَهُ فِي دُبْرِهَا، فَإِنْ فَعَلَ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصَرَ عَلَى أَمْرِ مُحَرَّمٍ.

وقوله: «أَوْ دُونَ الْفَرْجِ» أَي: وَطِئَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، يعني: فيما بين الفَخْذَيْنِ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَفِيءُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الْجِمَاعُ الَّذِي يَخْصُلُ بِهِ كِمَالُ اللَّذَّةِ، وَهَذَا الْوَطْءُ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

فَإِنْ وَطِئَهَا فِي الْحَيْضِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي الْحَيْضِ لَا يَخْصُلُ بِهِ كِمَالُ الْإِسْتِمْتَاعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِإِبَادَةِ الزَّمَنِ، وَأَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ أَنْ يُجَامَعَ إِذَا طَهَّرَتْ، فَهَذَا رَبِّمَا نَقُولُ: إِنَّهُ عَوْدَةٌ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ بَطْلَاقٍ أَوْ فسخٍ، وَيُلْزَمُ بِالْجِمَاعِ بَعْدَ الطُّهْرِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ أَنَّهُ وَطِئَهَا وَهِيَ نَيْبٌ صُدِّقَ مَعَ يَمِينِهِ» ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: إِنَّهُ قَدْ تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَلْيَطْلُقْ، وَقَالَ هُوَ:

وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا أَوْ ادَّعَتِ الْبَكَارَةَ وَشَهِدَ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ عَدْلٌ صُدِّقَتْ^[١]،

= إِنْهَا لَمْ تَتِمَّ أَرْبَعَةُ الْأَشْهُرِ، فَلْأَصْلُ بَقَاءُ الْمُدَّةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ مُحْتَمَلًا قُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ يَخْلِفَ فَيُصَدِّقَ بِيَمِينِهِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ وَطِئَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْوَطْءِ!

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفِيءَ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَقُولُ لِلنَّاسِ: تَعَالَوْا أَشْهَدُوا، فَلَا يُكَلِّفُ الْبَيِّنَةَ بِأَمْرِ لَمْ تَحْرِ بِهِ الْعَادَةُ؛ وَلَآئِنَّا لَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَتَسَلَّطَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا، وَقَالَتْ: إِنَّهُ لَمْ يُجَامِعْ، فَإِذَا كَانَتْ ثَيِّبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لَكِنْ مَعَ يَمِينِهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ، فَيُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَطْلُقَ طَلَّقَ الْقَاضِي.

وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى كَذِبِهِ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَهِيَ ثَيِّبٌ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ وَطِئَهَا فَلَا نَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تُكَذِّبُهُ، فَلَوْ قَالَ: أَنَا جِئْتُ بِاللَّيْلِ وَأَهْلُهَا غَيْرُ مُوجُودِينَ وَجَامِعْتُهَا، نَقُولُ: هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ، فَلَا نَقْبَلُ قَوْلَهُ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْبَقَاءُ، وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ جَامِعَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَفِيٌّ، لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ فَيُصَدِّقُ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا أَوْ ادَّعَتِ الْبَكَارَةَ وَشَهِدَ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ عَدْلٌ صُدِّقَتْ» إِنْ كَانَتْ بِكَرًا، وَقَالَ: إِنَّهُ جَامِعَهَا، وَقَالَتْ: مَا جَامَعَهَا، وَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ ثِقَّةٌ بِأَنَّ بَكَارَتَهَا لَمْ تَزَلْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مَعَهَا، فَالْبَكَارَةُ مَا تَبْقَى مَعَ الْجَمَاعِ.

وَهُنَا اكْتَفَيْنَا بِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرَاتِنِ الثَّانِيَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ، فَكَيْفَ قَبَلْنَا شَهَادَةَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ؟

وَإِنْ تَرَكَ وَطْأَهَا؛ إِضْرَارًا بِهَا، بِلَا يَمِينٍ وَلَا عُذْرٍ فَكُمُولٍ^[١].

= قال أهل العلم: لأنَّ هذا ممَّا لَا يَطْلُعُ عليه إِلَّا النِّسَاءُ غالبًا، فَاكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ كَالرِّضَاعِ، فَالرِّضَاعُ يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(١)، وَهَذَا مِثْلُهُ.

وَفِي وَقْتِهِمْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، أَنَّ النِّسَاءَ مَا يَكْشِفُ عَلَيْهِنَّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ إِلَّا النِّسَاءَ، لَكِنِ الْآنَ يَكْشِفُ النِّسَاءَ وَالرِّجَالُ، وَلَكِنَّ مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مُعْتَمَدٌ صَحِيحٌ، أَنَّهُ إِذَا شَهِدَتْ امْرَأَةٌ عَدْلٌ أَنَّ بَكَارَتَهَا لَمْ تَزُلْ فَإِنَّ قَوْلَهُ: إِنَّهُ جَامِعُهَا، لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا.

وقوله: «امْرَأَةٌ عَدْلٌ» قد تُشْكِلُ، كَيْفَ تَكُونُ الصِّفَةُ مُذَكَّرَةً، وَالْمَوْصُوفُ مُؤَنَّثًا؟

وَجَوَابُ هَذَا الْإِشْكَالِ: أَنَّ كَلِمَةَ (عَدْلٌ) مُصَدَّرٌ، وَالْمُصَدَّرُ إِذَا وُصِفَ بِهِ بَقِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ، فَتَقُولُ: رِجَالٌ عَدْلٌ، وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَلْفِيَّةِ^(٢):

وَنَعْتُوا بِمُصَدَّرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

وعلى هذا: فلا إشكال في كلام المؤلف.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنْ تَرَكَ وَطْأَهَا؛ إِضْرَارًا بِهَا، بِلَا يَمِينٍ وَلَا عُذْرٍ فَكُمُولٍ»
يعني: فَهُوَ كُمُولٌ، كَرَجُلٍ تَرَكَ وَطْءَ زَوْجَتِهِ بِدُونِ يَمِينٍ، لَكِن تَرَكَهُ إِضْرَارًا بِهَا فَهَذَا آثِمٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، رقم (٨٨)، من حديث عقبه ابن الحارث رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ.

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ٤٥).

= فَتَجْعَلُ حُكْمَهُ حُكْمَ الْمُؤَلِّي، فَيُضَرَّبُ لَهُ عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْذُ تَرَكَ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ الْإِضْرَارَ بِهَا، فَنَقُولُ: إِمَّا أَنْ تُجَامَعَ وَتُعَاشَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَإِلَّا إِذَا طَلَبَتِ الْفَسْخَ فَيُسْخَرُ.

وقيل: إِنَّهُ لَيْسَ كُمُولٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ حُكْمَهُ كَحُكْمِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْوَاقِعِ، وَهَذَا أَصَحُّ، أَنَّ الَّذِي يَتْرُكُ وَطْأَهَا؛ إِضْرَارًا بِهَا، بِدُونِ يَمِينٍ وَبِدُونِ عُذْرٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَلٍّ، بَلْ يُطَالَبُ بِالْمُعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِلَّا تَمَلَّكَ الْفَسْخَ أَوْ الطَّلَاقَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُؤَلِّي، أَنَّ الْمُؤَلِّيَ آتَى وَحَلَفَ فَتَرْتَبَ عَلَى حَلْفِهِ التَّرْبُصُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ؛ مُرَاعَاةَ لِيَمِينِهِ، أَمَّا هَذَا فَمُجَرَّدُ إِضْرَارٍ بِهَا، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١] فَكَيْفَ نَقُولُ: إِنَّ الضَّرَارَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ؟!

فَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ وَطْأَهَا؛ إِضْرَارًا بِهَا، وَلَيْسَ لَهُ عُذْرٌ فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِالرَّجُوعِ فَوْرًا، وَالْمُعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِلَّا فَيُطَلَّقُ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٢٧/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠)، مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٣/١)، وَابْنُ مَاجَهَ رَقْمُ (٢٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَرُويَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ... وَلَهُ طَرَقٌ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ». قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَهُوَ كَمَا قَالَ». قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا الْحَدِيثُ أَسْنَدُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ وَجْهِهِ، وَمَجْمُوعُهَا يَقْوَى الْحَدِيثُ وَيَحْسُنُهُ، وَقَدْ تَقَبَّلَهُ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاحْتَجُّوا بِهِ».

انظر: جامع العلوم والحكم (٢/٢٠٧) شرح حديث رقم (٣٢٢).

= وقوله: «وَلَا عُذْرَ» فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عُذْرٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَالْمَوْلَى، وَيَبْقَى حَتَّى يَزُولَ عُذْرُهُ، وَهَلْ مِنَ الْعُذْرِ إِذَا نَشَزْتَ أَوْ خَافَ نُشُوزَهَا وَهَجَرَهَا؟

نعم؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ بَعْضَ مَا أَهَجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].





كِتَابُ الظَّهَارِ^[١]



[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «الظَّهَارُ» مصدرٌ ظاهرٌ يُظَاهِرُ ظِهَارًا، مثل: قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا، وَجَاهَدَ يُجَاهِدُ جِهَادًا، هو مُسْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ الظَّهْرَ هو محلُّ الرُّكُوبِ والمرأةُ مَرْكُوبٌ عليها؛ فلهذا سُمِّيَ هذا النَّوعُ مِنْ مُعَامَلَةِ الزَّوْجَةِ ظِهَارًا.

والظَّهَارُ أَنْ يُشَبَّهَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِأُمِّهِ، فيقول: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، وهذه الكَلِمَةُ ظِهَارٌ بِالْإِجْمَاعِ، ولو نوى بها الطَّلَاقَ فَإِنَّهَا تَكُونُ ظِهَارًا، وكانوا في الجاهليَّةِ يَجْعَلُونَ الظَّهَارَ طَلَاقًا بَاطِلًا؛ ولهذا لو قال إنسانٌ: أَنَا أُريدُ بِالظَّهَارِ الطَّلَاقَ، قُلْنَا لَهُ: لَا نَقْبَلُ هَذِهِ النِّيَّةَ؛ لِأَنَّا لو قَبَلْنَا نِيَّتَهُ لَرَدَدْنَا الْحُكْمَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَى الْحُكْمِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ لَفْظَهُ صَرِيحٌ فِي الظَّهَارِ.

وَالصَّرِيحُ لَا يُقْبَلُ نِيَّةٌ خِلَافِهِ، كَمَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لو قال: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قال: مَا أَرَدْتُ الطَّلَاقَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ، ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً وَاحِدَةً وقال: أَرَدْتُ ثَلَاثًا مَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ صَرِيحٌ، ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وقال: أَرَدْتُ وَاحِدَةً مَا يُقْبَلُ، كَذَلِكَ إِذَا قال: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، وقال: أَرَدْتُ الطَّلَاقَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِعِلَّتَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ مُخَالَفٌ لَصَرِيحِ اللَّفْظِ، وَمَا خَالَفَ الصَّرِيحَ فَغَيْرُ مَقْبُولٍ.

ثَانِيًا: أَنَّا لو قَبَلْنَا ذَلِكَ لَرَدَدْنَا حُكْمَ الظَّهَارِ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ أَبْطَلَهُ.

وَهُوَ مُحَرَّمٌ^[١]،

= فإذا قال: أنت عليّ كأُمِّي، أي: في المودّة والاخترام والتبجيل فليس ظهارًا؛ لأنّه ما حرّمها، وإذا قال: أنت أُمِّي، فحسب نيّته، فإذا أراد التحريم فهو ظهارٌ، وإذا أراد الكرامة فليس بظهارٍ؛ فإذا قال: يا أُمِّي تعاليّ، أصلحي العداء فليس بظهارٍ.

لكن ذكر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللهُ أنّه يكرهه للرّجل أن يُنادي زوجته باسم محارمه، فلا يقول: يا أختي، يا أُمِّي، يا بنتي، وما أشبه ذلك، وقولهم ليس بصواب؛ لأنّ المعنى معلومٌ أنّه أراد الكرامة، فهذا ليس فيه شيءٌ، بل هذا من العبارات التي توجب المودّة والمحبة والألفة.

مسألة: لو شبّهها بغير أُمّه، فهل هو ظهارٌ؟ لو قال: أنت عليّ كظهر أختي، أيكون ظهارًا؟

من أخذ بظاهر اللفظ قال: ليس بظهارٍ؛ لأنّ ظهر غير الأم لا يساوي ظهر الأم؛ إذ إنّ استحلال الأم أعظم من استحلال الأخت، فيكون تشبيه الزوجة التي هي أحلّ شيءٍ بالأم التي هي أحرّم شيءٍ أقبح ممّا إذا شبّهها بالأخت، فلا يقاس عليه، لكنّ جمهور أهل العلم على خلاف هذا القول، وأنّ الظهار لا يختصّ بالأم، بل يشملها ويشمل غيرها.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَهُوَ مُحَرَّمٌ» يعني: أنّ الظهار مُحَرَّمٌ، والدليل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢] فكذبهم الله تعالى شرعًا وقدرًا، قدرًا في قوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ وشرعًا في قوله: ﴿وَلَا يَنْهَى لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ والمنكر حرامٌ، والزور حرامٌ.

فَمَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ بَطْنٍ^[١]،

= فإذا قال قائل: ما وجهه وصفه بالمنكر والزور؟

قلنا: هذه الصيغة «أنت علي كظهر أمي» تضمنت خبراً وإنشاءً، فالخبر أن زوجته كظهر أمه، وهذا زور وكذب، والإنشاء هو إنشاء تحريمها، وهو حرام، فيكون منكراً، فصار منكراً باعتباريه إنشاء للظهار، وزوراً باعتباريه أخبر كذباً.

[١] أما تعريفه فقال المؤلف رحمه الله: «فَمَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ بَطْنٍ» فقولُه: «فَمَنْ شَبَّهَ» عامَّةٌ، تشمل البالغ والصغير، وأما المجنون فما تشمله؛ لأنَّ المجنون لا قصد له، فيصح الظهار من الزوج الصغير.

وعلم من قوله: «شَبَّهَ زَوْجَتَهُ» أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدًا صَحِيحًا، فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ ظَاهَرًا؛ لِأَنَّهُ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا لَمْ تَكُنْ زَوْجَتَهُ، وَهَذَا الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُوَ الْحَقُّ، أَنَّ الظَّاهَرَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الزَّوْجَةِ. وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الظَّاهَرَ يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ الَّتِي مَا تَزَوَّجَهَا^(١)، فَإِذَا قَالَ لَامْرَأَةٍ مَا تَزَوَّجَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا نَقُولُ: لَا تُجَامِعُهَا وَلَا تَقْرُبُهَا حَتَّى تُكْفَرَ كَفَارَةَ الظَّاهَرِ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَالِدَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣] وَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَّا بِعَقْدٍ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

= وقوله: «أَوْ بَعْضَهَا» أي: شَبَّهَ بَعْضَهَا، بأن قال: يَدُكَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، نقول: هذا مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَتَّبَعُ، فلا يوجَدُ امرأةٌ يَدُهَا حَلَالٌ وَجِسْمُهَا حَرَامٌ، ولا العَكْسُ؛ ولهذا سَبَقَ لَنَا أَنَّهُ لو طَلَّقَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهَا طَلَّقَتْ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُ.

وقوله: «بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ» فالمُشَبَّهُ بِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكُلِّ وَالْبَعْضِ، فلو قال: أَنْتِ عَلَيَّ كَيْدُ أُمِّي صَحَّ الظَّهَارُ، مثلُ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، فالظَّهْرُ جُزْءٌ مِنَ الْأُمِّ.

إِذَا: إِذَا شَبَّهَ الزَّوْجَةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا صَحَّ الظَّهَارُ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّبَعَ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ يَدُ امْرَأَةٍ حَلَالًا لَهُ وَبَقِيَّةُ بَدَنِهَا حَرَامًا، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَّبَعًا صَارَ الْبَعْضُ كَالْكُلِّ.

وقوله: «بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا» أفادَ الْمُؤَلِّفُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهَا مِمَّنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا، يَعْنِي تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا؛ اخْتِرَازًا مِنَ الَّتِي تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَى أَمَدٍ كَأَخْتِ زَوْجَتِهِ، فلو قال لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ حَرَامٌ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُخْتِكَ، فَأَخْتُهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ مَا دَامَتِ الزَّوْجَةُ مَعَهُ، لَكِنْ لو بَانَتِ الزَّوْجَةُ مِنْهُ لَحَلَّتْ لَهُ أُخْتُهَا، فَهَذَا لَا يَكُونُ ظَهَارًا.

وقوله: «بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ» لو شَبَّهَهَا بِأَجْنَبِيَّةٍ لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا، قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَفُلَانَةٍ، فَلَا يَكُونُ مُظَاهِرًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ.

ولو شَبَّهَهَا بِظَهْرِ أَبِيهِ، قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أَبِي فَغَيْرُ ظَهَارٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَقُولُ: «بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ».

= إذا: لو شَبَّهَ بِأَيِّ رَجُلٍ مِنَ الرِّجَالِ فَلَيْسَ بِظَهَارٍ، ولو شَبَّهَهَا بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَلَيْسَ بِظَهَارٍ، ولو شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَى أَمَدٍ فَلَيْسَ بِظَهَارٍ.

وقوله: «بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ» النَّسَبُ مَعْرُوفٌ، وَالْمَحْرَمَاتُ بِالنَّسَبِ عَدَدَهُنَّ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] فَهِنَّ سَبْعٌ: الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ، وَابْنَتُ وَإِنْ نَزَلَتْ، وَالْأُخْتُ، وَالْعَمَّةُ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْخَالَاتُ وَإِنْ عَلَتْ، وَابْنَةُ الْأَخِ وَإِنْ نَزَلَتْ، وَابْنَةُ الْأُخْتِ وَإِنْ نَزَلَتْ، هَؤُلَاءِ سَبْعٌ.

وَنَظِيرُ هَؤُلَاءِ السَّبْعِ مِنَ الرِّضَاعِ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(١) وَهَذَا تَبَيَّنَ لِلْقُرْآنِ، فَالْقُرْآنُ يَقُولُ: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣] فَجَاءَتْ السُّنَّةُ لِتَبْيِينَ هَذَا، فَنَقُولُ: الْأُمُّ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ عَلَتْ، وَابْنَةُ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ نَزَلَتْ، وَالْأُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَالْعَمَّةُ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْخَالَاتُ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ عَلَتْ، وَابْنَةُ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ نَزَلَتْ، وَابْنَةُ الْأُخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ نَزَلَتْ.

فَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لِرُجُوعِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي مِنَ الرِّضَاعِ صَارَ مُظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَإِنْ كَانَ بَلَا شَكٍّ أَنَّ بَشَاعَةَ ظَهْرِ الْأُمِّ مِنَ النَّسَبِ أَعْظَمُ مِنْ بَشَاعَةِ ظَهْرِ الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعِ، وَابْنَةُ الْأُخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ لَيْسَتْ مِثْلُ بِنْتِ الْأُخْتِ مِنَ النَّسَبِ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ مَا دَامَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ، رَقْمُ (٢٦٤٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، رَقْمُ (١٤٤٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَوْ عُضْوٍ آخَرَ لَا يَنْفَصِلُ^[١] بِقَوْلِهِ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ، أَوْ مَعِيَ، أَوْ مِنِّي كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ وَجْهِ حَمَاتِي، وَنَحْوَهُ^[٢]،

= «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

بَقِيَ صِنْفٌ ثَالِثٌ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى التَّأْيِيدِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ الْمُحَرَّمَاتُ بِالصُّهْرِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَوْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ بِأُمِّهَا، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّكَ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ» وَلَكِنْ سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ بِالصُّهْرِ كَالْمُحَرَّمَاتِ بِالرِّضَاعِ.

إِذَا الْقَاعِدَةُ: مَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلٍّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ فَهُوَ مُظَاهِرٌ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ ظَهَرٍ» هَذَا بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «بِبَعْضٍ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ» فَيَقُولُ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ بَطْنٍ» كَأَن يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَبَطْنِ أُمِّي.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ عُضْوٍ آخَرَ لَا يَنْفَصِلُ» مِثْلُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْأَصْبُعِ، فَلَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَشَعَرِ رَأْسِ أُمِّي، فَلَيْسَ مُظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الشَّعَرَ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ، وَإِذَا انفصلَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُ حُكْمٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِقَوْلِهِ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ أَوْ مَعِيَ أَوْ مِنِّي كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ وَجْهِ حَمَاتِي، وَنَحْوَهُ».

التَّحْرِيمُ بِالمُصَاهَرَةِ كَالْتَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ وَالنَّسَبِ، فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ بِالمُحَرَّمَةِ بِالمُصَاهَرَةِ كَالْتَّشْبِيهِ بِالمُحَرَّمَةِ مِنَ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ، وَالْمُحَرَّمَاتُ بِالصُّهْرِ عَلَى الزَّوْجِ

أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ^[١]،

= أُمُّ زَوْجَتِهِ وَإِنْ عَلَتْ، وَبَيْتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

فَإِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كِبَيْتِكَ مِنْ فُلَانٍ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالصُّهْرِ، وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ ابْنَتِكَ مِنِّي فَهُوَ مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالنَّسَبِ.

وَقَوْلُهُ: «حَمَاتِي» الْحَمَاءُ أُمُّ الزَّوْجَةِ، أَوْ قَرِيْبَاتُهَا، لَكِنْ هُنَا يَقْصِدُ أُمُّهَا؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الْقَرِيْبَاتِ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَى أَمَدٍ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّكَ أَوْ بَطْنِهَا، أَوْ يَدِهَا، أَوْ رِجْلِهَا، أَوْ أَنْفِهَا، أَوْ شَفَتَيْهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ ظَاهَرٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الْيَمِينَ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا:

أَوَّلًا: إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ فَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَمِينٌ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَنَّهُ يَمِينٌ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْيَمِينِ، فَيُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ وَتَحِلُّ لَهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ نِكَاحَ أَيَمَنِكُمْ ﴿[التَّحْرِيمُ: ١-٢] وَالزَّوْجَةُ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، فَإِذَا حَرَّمَهَا فَهُوَ يَمِينٌ.

أَوْ كَالْمَيْتَةِ^[١]

= وما ذهب إليه المؤلف وغيره من الفقهاء قول مرجوح بلا شك؛ ولهذا صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن من حرم زوجته فإنه يمين يكفرها^(١).

ثانياً: إذا قصد الإنشاء، فإن نوى اليمين فهو يمين، وإن نوى الطلاق صار طلاقاً؛ لأن هذه الكلمة يصح أن يراد بها الطلاق، فإن الطلاق يحرم الزوجة، فيصح أن ينوي بها الطلاق؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(٢) وهذا نوى معنى ينطبق عليه هذا اللفظ، وإن نوى الظهار فهو ظهار؛ لأنه يحتمل كل هذه المعاني.

ثالثاً: أن يقول: أنت علي حرام مخبراً بتحريمها، يعني: أنت علي حرام بدل أن تكوني حلالاً، فهنا نقول له: كذبت، إلا أن تكون في حال يحرم عليه جماعها كالحائض والنفساء، والمحرمة بحج أو عمرة، ويريد بذلك الجماع فنقول: صدقت، وهذا القسم ليس فيه كفارة؛ لأنه إما كاذب وإما صادق فلا حنث فيه، هذا هو القول الراجح في هذه المسألة.

[١] قوله رحمه الله: «أَوْ كَالْمَيْتَةِ» إن قال: أنت كالميتة، وقال: أنا أريد ميته السّمك، وميته السّمك حلال، لكنه خلاف الظاهر؛ لأنه عند الإطلاق إذا قيل: ميته، فإنما يراد بذلك الميتة المحرمة، فيدين، وقد سبق لنا أننا إذا قلنا: يدين، فإننا ننظر إلى حال الزوج،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق، رقم (١٤٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وَالدَّمِ^[١] فَهُوَ مُظَاهِرٌ^[٢]، وَإِنْ قَالَتْهُ لِرَوْجِهَا فَلَيْسَ بِظَهَارٍ^[٣]، وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ^[٤].

= إِنْ كَانَ رَجُلًا صَادِقًا يَخَافُ اللَّهَ عَزَّجَلَّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحَاكِمَهُ، وَإِنْ كَانَ أَمْرُهُ بِالْعَكْسِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُحَاكِمَهُ.

ثم إنه قد يكون هناك قرينة تمنع دَعَوَاهُ أَنَّهُ أَرَادَ مَيْتَةَ السَّمَكِ، وذلك فيما إذا كان في مُغَاضَبَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ، فقال: أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ الْمَيْتَةِ، ثم قال: أَرَدْتُ مَيْتَةَ السَّمَكِ فهنا القرينة تُكْذِّبُهُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالدَّمِ» قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَالدَّمِ، وَالِدَّمُ حَرَامٌ، لَكِنْ يَوْجَدُ دَمٌ حَلَالٌ، وَهُوَ الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا نَوَيْتُ الْحَلَالَ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَمَا كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ حُكْمًا.

[٢] قَوْلُهُ: «فَهُوَ مُظَاهِرٌ» لَكِنْ سَبَقَ لَنَا فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِقَوْلِهِ: كَالدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ فَهُوَ يَمِينٌ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا لَا يُعَارِضُ كَلَامَهُ فِيمَا سَبَقَ، فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى مَا إِذَا نَوَى الظَّاهَرَ، أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، أَمَّا إِذَا نَوَى الْيَمِينَ فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِذَا نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِنْ قَالَتْهُ لِرَوْجِهَا فَلَيْسَ بِظَهَارٍ» أَي: قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أَبِي، فَهَلْ تَكُونُ مُظَاهِرَةً؟ لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣] وَلَمْ يَقُلْ: يُظَاهِرُونَ مِنْ أَزْوَاجِهِنَّ، فَجَعَلَ الظَّاهَرَ لِلرَّجُلِ، فَكَمَا أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ نَفْسَهَا فَلَا تُظَاهِرُ مِنْ رَوْجِهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ» أَي: عَلَيْهَا كَفَّارَةُ الظَّاهَرِ، وَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْغَرِيبَةِ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ بِظَهَارٍ وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ! فَهَذَا شَيْءٌ مِنْ عَجَائِبِ الْعِلْمِ أَنْ يُنْفَى الشَّيْءُ،

وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ^[١].

= وتترتب آثاره؛ لأنَّ الواجب إذا قلنا: ليس بظهار، أن لا يلزمها كفارة ظهار، وهل يُمكن أن يوجد الأثر دون المؤثر؟! فكيف نوجب على المرأة كفارة الظهار ونحن نقول: إنه ليس بظهار؟! فهذا تناقض.

مثال ذلك: قالت لزوجها: أنت علي كظهر أبي، فجاء زوجها في الليل، وطلب منها أن يجامعها، نقول: نعم، ثمكته من الجماع؛ لأنه ليس بظهار، ولكن يجب عليها أن تعتق رقبة، فإن لم تجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم تستطع فإطعام ستين مسكيناً.

والقول الثاني في المسألة: أنها ليس عليها كفارة ظهار، وهو الصواب بلا شك، وأن عليها كفارة يمين فقط، فما دُمنّا حكمنا بأنه ليس بظهار، فكيف نلزمها بحكمه؟! لأن الكفارة فرع عن ثبوت الظهار، فإذا لم يثبت الظهار فكيف نقول بالكفارة؟! فالصواب: أن عليها كفارة يمين فقط؛ لأنه لا يعدو أن تكون قد حرمتها - أي الزوج - فيكون داخلاً في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] فإذا قالت لزوجها: أنت علي كظهر أبي، ثم مكته من جماعها، لزمها كفارة يمين، عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، على التخيير، فإن لم تجد فصيام ثلاثة أيام.

[١] قوله رحمه الله: «ويصح من كل زوجة» يعني: يصح أن يظاهر الرجل من كل زوجة، سواء دخل بها أم لم يدخل، وسواء كانت صغيرة أم كبيرة، وسواء كانت يُمكن وطؤها أو لا يُمكن.

وقوله: «ويصح من كل زوجة» علم منه أنه لا يصح من غير الزوجة، وسبق لنا

فَصْلٌ

وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعَجَّلًا^[١]، وَمُعَلَّقًا بِشَرْطٍ^[٢]، فَإِذَا وُجِدَ^[٣] صَارَ مُظَاهِرًا^[٤]،
وَمُطْلَقًا^[٥]، وَمَوْقَّتًا^[٦]،

= أَنَّ الْمَذْهَبَ يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ^(١)، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا لَمْ يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكْفِّرَ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ إِنْ عَقَدَ عَلَيْهَا لَا يُجَامِعُهَا حَتَّى يُكْفِرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، كَمَا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَهُ وَلَكِنْ يُكْفِرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعَجَّلًا» يَعْنِي مُنْجَزًا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمُعَلَّقًا بِشَرْطٍ» مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَبِيعٍ فَأَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي.

[٣] قَوْلُهُ: «فَإِذَا وُجِدَ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الشَّرْطِ.

[٤] قَوْلُهُ: «صَارَ مُظَاهِرًا» لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ وُجِدَ الْمَشْرُوطُ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَمُطْلَقًا» يَعْنِي: يَصِحُّ غَيْرَ مُوَقَّتٍ بَوَقْتٍ، بِأَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي.

[٦] قَوْلُهُ: «وَمَوْقَّتًا» أَي: يَصِحُّ بِأَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي شَهْرَيْنِ، أَوْ أَنْتِ عَلِيٍّ كَظْهَرِ أُمِّي شَهْرًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَاهَرَ

فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَرٌ^[١]، وَإِنْ فَرَعَ الْوَقْتُ^[٢] زَالَ الظَّهَارُ^[٣]، وَيَحْرُمُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ وَطْءٌ وَدَوَاعِيهِ مِمَّنْ ظَاهَرَ مِنْهَا^[٤].

= مِنْ زَوْجَتِهِ شَهْرَ رَمَضَانَ^(١)، فهذا مُوقَّتٌ بشهرِ رَمَضَانَ، فيصحُّ، وهذا ربَّما يجري من الإنسان، بأنَّ يَغْضَبَ على زوجته لِإِسَاءَتِهَا عِشْرَتُهُ، فيقول: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي كُلَّ هَذَا الْأُسْبُوعِ، أو كُلَّ هَذَا الشَّهْرِ، أو ما أشبه ذلك.

وقوله: «يَصِحُّ» يعني يَنْعَقِدُ، وليس معنى ذلك أَنَّ ذلك يَحِلُّ، فإذا مضى الوقتُ وجامَعَهَا بعد مُضِيِّ الوقتِ لا تجبُ عليه الكفَّارة؛ لِأَنَّهُ انْتَهَتْ الْمُدَّةُ فزَالَ حُكْمُ الظَّهَارِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَرٌ» لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ.

[٢] قوله: «وَإِنْ فَرَعَ الْوَقْتُ» ووطِئَ بعدَ الْفَرَاغِ.

[٣] قوله: «زَالَ الظَّهَارُ» أَي: انْتَهَى؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ انْتَهَى.

[٤] قوله: «وَيَحْرُمُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ وَطْءٌ وَدَوَاعِيهِ مِمَّنْ ظَاهَرَ مِنْهَا» ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ» أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْكَفَّارَةُ عِتْقًا، أو صَوْمًا، أو إِطْعَامًا، وَلِنَنْظُرُ فِي الْآيَاتِ:

قال اللهُ تعالى: ﴿مَخْرُورٌ رَقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣] هذا واضحٌ أَنَّهُ يَجِبُ

إِخْرَاجُ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْمَسِيسِ، ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾

(١) أخرجه أحمد (٣٧/٤)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الظهار، رقم (٢٢١٣)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المجادلة، رقم (٣٢٩٩)، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٢٠٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٣٧٨)، والحاكم في المستدرک (٢/٢٠٣)، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط مسلم.

= [المجادلة: ٤] فلو صام شهرين إلا يومًا واحدًا، وفي آخر يوم جامع زوجته، نقول: أعد؛ لأن الله اشترط صيام شهرين متتابعين من قبل المسيس، فإن قال: لا أستطيع أن أبقى شهرين متتابعين صائمًا، نقول: انتقل إلى إطعام ستين مسكينًا، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [المجادلة: ٤] وليس فيها ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

وظاهر كلام المؤلف: أنه لا فرق بين الأنواع الثلاثة، وأنه لا يجوز أن يجمع حتى يكفر، أمّا في مسألة العتق والصيام فظاهر، وأمّا في مسألة الإطعام فمشكل؛ لأن الله عز وجل قيد النوعين الأولين ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ وسكت عن الثالث، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ»^(١).

ولا يمكن أن يُحمَلَ هذا المطلق على المقيّد، وإن كان السبب واحدًا وهو الظهار؛ لأن الحكم مُختلف، وإذا اختلف الحكم فإنه لا يُحمَلُ المطلق على المقيّد؛ ولذلك لم نحمل مطلق قوله تعالى في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] على مقيده في آية الوضوء في قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] مع أن السبب واحد؛ وذلك لاختلاف الحكم، وهنا الحكم مُختلف؛ ولذلك في مسألة الصيام أعاد الله تعالى ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣] ولم يُحَلْ على التقيّد في مسألة الرقبة.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الفراء، رقم (١٧٢٦)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة،

باب أكل الجبن والسمن، رقم (٣٣٦٧)، من حديث سلمان رضي الله عنه.

وأخرجه البزار في مسنده رقم (٤٠٨٧)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٣٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى

(١٠/ ١٢)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب ما لم يذكر تحريمه، رقم (٣٨٠٠) موقوفًا على ابن عباس

رضي الله عنه.

= فلما قَيَّدَ في الأول، وأَتْبَعَهُ قَيِّدًا في الثاني، وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثِ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الرَّقَبَةِ، وَلَا عَلَى الصَّيَامِ، لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَدِّمَ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ، وَلأنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرَ فِي ذَاتِ الْإِطْعَامِ وَيَسِّرَ فِي كَوْنِهِ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي حُلِّ الزَّوْجَةِ، فَيَكُونُ الشَّارِعُ رَاعِي التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ.

ونظيرُ ذلكَ مَسْحُ الرَّأْسِ مَثَلًا، فَهُوَ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَهَا يُسَّرُ فِي أَصْلِهِ يُسَّرُ فِي وَصْفِهِ. وَهَذَا تَوْجِيهٌ قَوِيٌّ جَدًّا، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ فِي الْكَفَّارَةِ الْإِطْعَامَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَامَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَامَعَ حَتَّى يُكْفَرَ بِالْإِطْعَامِ أَيْضًا، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِلْمُظَاهِرِ: «لَا تَقْرُبَهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ»^(١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَمَرَهُ بِالثَّلَاثِ، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ، وَأَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا حَتَّى يُكْفَرَ بِالْإِطْعَامِ.

وَقَالُوا أَيْضًا: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مَنَعَ الْمُظَاهِرَ مِنْ جِمَاعِ الزَّوْجَةِ، حَتَّى يَمْضِيَ شَهْرَانِ، فَمَنْعُهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَمْضِيَ سَاعَةٌ أَوْ سَاعَتَانِ أَوْ أَقَلُّ - إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُطْعَمَ فِي أَقَلِّ مِنْ سَاعَةٍ - فَمَنْعُهُ هُنَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى، كَمَا أَنَّ الرَّقَبَةَ - أَيْضًا - قَدْ لَا يَجِدُهَا فِي خِلَالِ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، مَعَ كَوْنِهِ غَنِيًّا قَالُوا: فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ فَالْمُدَّةُ الْقَصِيرَةُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي الظَّهَارِ، رَقْمُ (٢٢٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَظَاهِرِ يَوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، رَقْمُ (١١٩٩)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الظَّهَارِ، رَقْمُ (٣٤٥٧)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الْمَظَاهِرِ يُجَامَعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، رَقْمُ (٢٠٦٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»، وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٩/٤٣٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٧/١٧٩).

وَلَا تَثْبُتُ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ^[١].....

= وهذا القول وإن كان ضعيفاً من حيث النظر، لكنه قويٌّ من حيث الاحتياط، فالأحوط أن لا يقربها حتى يكفرَ بالإطعام، كما لا يقربها حتى يكفرَ بالصَّيام والعِتق.

وقوله: «وَدَوَاعِيهِ» دواعي الوطء كل ما يكون سبباً في الجماع كالْتَقْبِيل، والنَّظَر إليها بشهوة، وتكراره، والصَّم، يقول المؤلف: إنها حرام؛ سداً للذرائع، وقياساً على المحرم فلا يجوز له أن يجامع ولا أن يباشر.

وقال بعض أهل العلم: إن دواعي الجماع لا تُحرِّم؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾، وعلى هذا فيجوز له أن يقبلها، ويضمها، ويخلو بها، ويكرر نظره إليها، إلا إذا كان لا يأمن على نفسه، فحينئذ تكون له فتوى خاصة بالمنع، وإلا فالأصل الجواز.

وهذا القول أصحُّ؛ وذلك لأنَّ الله تعالى حرَّم التماس وهو الجماع، فأباح ما سواه بالمفهوم، لكن لو كان الرجل يعلم من نفسه - لقوة شهوته - أنه لو فعل هذه المقدمات لجامع فحينئذ بمنعه، ونظيره الصائم يحرم أن يجامع، ويجوز أن يباشر، والحائض يحرم وطؤها وتجوز مباشرتها، فالمهم أنه ليس هناك دليل أنه متى حرَّم الجماع في عبادة حرَّم دواعيه.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا تَثْبُتُ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ» لأنه شرط وجوبها، وأما الظهار فسبب، والسبب إذا كان مشروطاً لا يثبت إلا بوجود الشرط، كالزكاة، سبب وجوبها ملك النصاب، وشرط الوجوب تمام الحول، فلو تلف المال قبل تمام الحول فليس فيه زكاة، كذلك هذه المرأة لو ظاهر منها ثم طلقها فهل تجب عليه الكفارة؟

وَهُوَ الْعَوْدُ^[١]،

= ما تجب عليه الكفارة؛ لأنه ما وجد شرط الوجوب وهو الجماع؛ ولهذا قال المؤلف: «وَلَا تُبْتِ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ» فلو مات الرجل قبل أن يطأ، أو ماتت المرأة قبل أن يطأها، أو فارقها قبل أن يطأها، لم تجب الكفارة. فإن قال قائل: أليس قد وجد السبب وهو الظهار؟

قلنا: بلى، لكن هذا السبب مشروط، يشترط لوجوبه الوطء، ولكن لا يجوز الوطء إلا بعد إخراجها، فالإخراج شرط لحل الوطء، وليس شرطاً لثبوتها في الذمة؛ ولهذا قال المؤلف: «وَلَا تُبْتِ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ».

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ الْعَوْدُ» أي: المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] وهو الوطء، وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم اختلافاً كثيراً، فما ذهب إليه المؤلف هو القول الأول.

القول الثاني: أن معنى قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أي: ثم يقولون ذلك مرة ثانية، وتكون (ما) مضريّة، أي: ثم يعودون لقولهم، فإذا قال: أنت علي كظهر أمي، ولم يقله مرة ثانية، فلا كفارة عليه؛ لأن الله قال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ والذي قالوه صيغة الظهار، وهذا رأي الظاهرية^(١)، أن العود هو أن يعيد اللفظ مرة ثانية.

وهذا القول ليس بصحيح؛ لأنه يقتضي أن يكون لفظ الظهار الأول لا حكم له إطلاقاً، ثم إنه لو كان المراد ما ذكروا لقَالَ: ثم يُعيدون ما قالوا؛ لأنه إذا جعلنا المراد بالعود أن يقول الظهار مرة ثانية صار معناه الإعادة، فيكون التعبير الفصيح: ثم يُعيدون ما قالوا، والآية ليست كذلك.

(١) المحلى (١٠/٥٢).

= القول الثالث: أن معنى الآية أن يعودوا للزوجة، وذلك بأن يُمسكها بعد الظهار مُدَّةً يُمكنه أن يطلق فيها، فإذا قال: أنت علي كظهر أمي، ثم سَكَتَ مُدَّةً يُمكنه أن يقول فيها: أنت طالق، ولم يطلق، صارَ عائداً لما قال، فصورةُ العودِ على رأيٍ هؤلاء أن يقول: أنت علي كظهر أمي ثم يَسْكُتَ، فإذا سَكَتَ بعد هذه الكلمة مُدَّةً يُمكنه أن يقول فيها: أنت طالق، فحيثُ تجبُ عليه الكفارة؛ لأنَّ إمساكها بعد الظهار دليلٌ على أنَّه رَجَعَ فيما قال؛ إذ إنَّ مقتضى قوله: أنت علي كظهر أمي أن تكونَ حراماً عليه، لا تحِلُّ له، فإذا أَمْسَكَ زَماناً يُمكنه أن يطلق فيه ولم يفعلْ عُلِمَ أنَّه قد ارتضى هذه الزوجة، وأنَّه قد عادَ. وهذا -أيضاً- ليس بصحيح؛ وذلك لأنَّ عَدَمَ طلاقها في هذه الحال لا يدلُّ على العود، وهذا يقتضي أن يكونَ لفظُ الظهار طلاقاً؛ لأنَّ هذه البرُهة -الزَّمنَ القصيرَ- معناه أنَّه كالطلاق تماماً.

القول الرابع: أن العودَ هو العزمُ على الوطء، يعني: يَعْزِمُ على أن يَطأَ زوجته، فقولُه تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أي: يَعْزِمُونَ على استِحْلالِ المرأة، بشرط أن يَطأَهَا، أمَّا إذا عَزَمَ على استِحْلالِها ولكنَّ ما وَطِئَ ثم طَلَّقَ مثلاً فَإِنَّه ليس عليه كفارة؛ لأنَّها ما تجبُ إلَّا بالوطء.

وهذا القول هو الصَّحيح، وعلى هذا فإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: أنت علي كظهر أمي، ثم عَزَمَ على استِحْلالِها، نقول: هذا عودٌ إلى الحِلِّ بعد التَّحريم، لكن لا تجبُ الكفارة إلَّا بالوطء.

أمَّا المذهبُ فكما قال المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ العودَ هو نفسُ الوطء^(١)، لكنَّ ظاهرَ

وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا^[١] قَبْلَهُ^[٢] عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ^[٣]، وَتَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ بِتَكَرُّرِهِ قَبْلَ
التَّكْفِيرِ مِنْ وَاحِدَةٍ^[٤]،

= الآية الكريمة خلاف ذلك؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ فكيف نُفسِّرُ
الْعَوْدَ بِالْمَسِيسِ، فإذا قلنا: إِنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْوَطْءُ صار معنى الآية: ثُمَّ يَمَسُّوهُنَّ فَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا، وهذا لا يستقيم، ولكنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ، واستحلالها
استحلالاً لا يكونُ للأُمِّ، إِلَّا أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تُتَبُّتُ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا» أي: إخراج الكفارة.

[٢] قوله: «قَبْلَهُ» أي: قبل الوطء.

[٣] قوله: «عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ» أي: إذا عَزَمَ عَلَى الْوَطْءِ، قلنا: لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَطَّأَ
حَتَّى تُكْفَرَ بِالْعَتَقِ، فَإِنْ لَمْ يَحِدْ فَالصَّيَامُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِالصَّيَامِ فَالْإِطْعَامُ.
فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ هَذِهِ الْكَفَّارَةَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ لَا بُدَّ أَنْ
تُخْرَجَ قَبْلَ الْحِنْثِ؟

فالجواب: لِأَنَّ الظَّهَرَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوْرٌ، فَهُوَ عَظِيمٌ وَقَبِيحٌ، فَشُدَّ عَلَى
الْإِنْسَانِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَامَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ لَأَوْشَكَ أَنْ يَتَهَاوَنَ وَيَتَوَانَى فِي الْإِخْرَاجِ،
فَحُرِّمَ مِنْ هَذِهِ الزَّوْجَةِ حَتَّى يُكْفَرَ.

[٤] قوله: «وَتَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ بِتَكَرُّرِهِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ وَاحِدَةٍ» إِذَا تَكَرَّرَ
الظَّهَرُ، فَهَلْ تَتَكَرَّرُ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا؟ يَعْنِي إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ:
أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي، فَهَلْ تَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةُ أَمْ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ
وَاحِدَةٌ؟ فِيهِ تَفْصِيلٌ، إِنْ كَفَرَ عَنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَعَادَ الظَّهَرَ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ تَتَعَدَّدُ؛ لِأَنَّ هَذَا

وَلِظَهَارِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^[١]، وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ^[٢] بِكَلِمَاتٍ فَكَفَّارَاتٌ^[٣].

= الظَّهَارُ غَيْرُ الْأُولِ، وَلِأَنَّهُ صَادَفَهُ وَذِمَّتُهُ قَدْ بَرِئَتْ مِنَ الظَّهَارِ الْأُولِ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يُعِيدَ الْكَفَّارَةَ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأُولِ فَتُجْزِئُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُظَاهَرَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ، فَالْمَحَلُّ وَاحِدٌ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَيْمَانًا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، ثُمَّ قَالَ مَرَّةً ثَانِيَةً: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، ثُمَّ دَخَلَهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ، فَكَذَلِكَ هُنَا الْمُظَاهَرُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ، فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِظَهَارِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ» مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَاتِهِ الْأَرْبَعِ: أَتُنِّى عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، فَكَذَلِكَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ وَاحِدٌ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الظَّهَارُ وَاحِدًا أَوِ الْمُظَاهَرُ مِنْهَا وَاحِدَةً فَكَفَّارَتُهُ وَاحِدَةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ» أَي: مِنْ زَوْجَاتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «بِكَلِمَاتٍ فَكَفَّارَاتٌ» يَعْنِي: عَلَى عِدَدِهِنَّ، بِأَنْ قَالَ لِلأُولَى: أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، وَلِلثَانِيَةِ: أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، وَلِلثَالِثَةِ: أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، وَلِلرَّابِعَةِ: أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي، فَيَلْزِمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ؛ لِتَعَدُّدِ الظَّهَارِ وَالْمُظَاهَرِ مِنْهَا، وَلَوْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأُولَى يَلْزِمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحَلَّ مُتَعَدِّدٌ، وَالصَّيْغَ -أَيْضًا- مُتَعَدِّدَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: إِنَّهُ يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَاتِ تَتَدَاخَلُ، وَأَنَّ الْإِيْمَانَ إِذَا تَكَرَّرَتْ وَوَجِبَها وَاحِدٌ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذَا هُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ فِي الْإِيْمَانِ^(١).

فَصْلٌ

وَكَفَّارَتُهُ^[١] عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا^[٢]،

= فالمذهب إذا تعددت الأيمان فعليه كفارة واحدة، فعلى المذهب لو قال: هذا عليّ حرام، وقال: والله لا أدخل بيت فلان، وقال: والله لألبس هذا الثوب، وقال: لله عليّ نذر أن ألبس العمامة، فهذه أربعة أيمان مختلفة حسب الصيغة، فإذا حث في كل هذه الأيمان ولم يكفر يلزمه على المذهب كفارة واحدة؛ لأنهم يقولون: إذا كان الموجب واحدا فلا عبرة بتعدد السبب.

وقاسوا ذلك على رجل أكل لحم إبل، وبأل، وتغوط، وخرجت منه ريح، ونام، فهذه خمسة موجبات للوضوء، فيلزمه وضوء واحد، فيقولون: ما دام الموجب بهذه الأشياء واحدا فلا عبرة بتعدد السبب.

وبناء على هذه القاعدة -على المذهب- يكون من ظاهر من زواجه بكلمات ولم يكفر تلزمه كفارة واحدة، ولكنهم في هذه المسألة خالفوا القاعدة وقالوا: إنه إذا ظاهر من نسائه بكلمات لزمه بعددهن لكل واحدة كفارة.

فالخلاصة: أنه إذا ظاهر من واحدة وكرّر الظهار ففيه تفصيل؛ إن كفر تعددت الكفارة، وإن لم يكفر فواحدة، وإذا ظاهر من زواجه إن كان بكلمة واحدة فكفارة واحدة، وإن كان بكلمات فكفارات.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَكَفَّارَتُهُ» أي: كفارة الظهار.

[٢] قوله: «عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا» هذا الكلام يدل على أن الكفارة على الترتيب لا على التخيير.

= أولاً: عِتْقُ رَقَبَةٍ، وسيأتي -إن شاء الله- في الشُّرُوطِ.

ثانياً: إن لم يجد ما يَعْتِقُ به رَقَبَةً، أو لم يجد رَقَبَةً وعنده الثَّمَنُ فعليه الصَّيَامُ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ فيشمل مَنْ لم يجد الرَقَبَةَ، كرجل يوجَدُ عنده ملايين، لكن ما يجد رَقَبَةً يُعْتِقُهَا، أو وَجَدَ رَقَبَةً لكن ليس عنده مَالٌ يَشْتَرِي به هذه الرَقَبَةَ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فإن لم يستطع لِمَرَضٍ، فإن كان المَرَضُ يُرْجَى زَوَالُهُ فَإِنَّهُ يُؤَجَّلُ، كَرَمَضَانَ تَمَامًا.

ثالثاً: إذا كان المَرَضُ لا يُرْجَى زَوَالُهُ، كشيخ كبير فهنا يَنْتَقِلُ إِلَى الإِطْعَامِ، فَيُطْعَمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وكأنَّه -والله أعلم- عن كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ؛ لِأَنَّ الغالبَ أَنَّ الشَّهْرَيْنِ يَتِمَّانِ، أو يقال: إِنَّ هذا هو غَايَةُ التَّامِّ فِي الشُّهُورِ، وَلَمَّا جَاءَ البَدَلُ وهو الإِطْعَامُ صَارَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، والدَّلِيلُ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴿٤﴾ [المجادلة: ٣-٤].

إِذَا: النَّصُّ عَلَى هَذِهِ الْخِصَالِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَرْتِيبُهَا -أَيْضًا- فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَا نِزَاعَ فِي ذَلِكَ.

وقوله: «مِسْكِينًا» يشملُ الْفَقِيرَ.

ومتى يُعْتَبَرُ الْوُجُودُ، وَالْعَكْسُ، أَوِ الْإِسْتَطَاعَةُ؟

يُعْتَبَرُ عِنْدَ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ، فعلى هذا القول: إذا لم يجد رَقَبَةً، فَشَرَعَ فِي الصَّوْمِ، ثم وَجَدَهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ هل يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ؟

= لا يَلْزَمُهُ، وكذلك لو فُرِضَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ زَمَنِ الْوُجُوبِ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ، فَأُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، أَوْ لَمْ يُطْعِمَ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَوْ قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الصَّوْمِ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْقُدْرَةِ أَوْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ هُوَ وَقْتُ الْوُجُوبِ.

وقوله: «أُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا» هل إطعام السِّتِّينَ مِسْكِينًا تَمْلِكُ أَوْ إِطْعَامٌ؟

نقول: فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ إِطْعَامٌ، وَلَمْ يَقُلْ: أَعْطُوا، بَلْ قَالَ: أَطْعَمُوا، وَحَيْثُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِتَمْلِكٍ، وَبَنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ نَقُولُ: إِطْعَامٌ سِتِّينَ مِسْكِينًا لَهُ صَوْرَتَانِ:

الأولى: أَنْ يَصْنَعَ طَعَامًا، غَدَاءً أَوْ عَشَاءً، وَيَدْعُو الْمَسَاكِينَ إِلَيْهِ فَيَأْكُلُوا وَيَنْصَرِفُوا.
الثانية: أَنْ يُعْطِيَ كُلَّ وَاحِدٍ طَعَامًا وَيُصْلِحَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ مِمَّا يُؤْكَلُ عَادَةً، إِمَّا مُدًّا بَرًّا، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، وَفِي عَهْدِنَا لَيْسَ يُكَالُ الطَّعَامُ، وَلَكِنَّهُ يوزَنُ، فَيَقَالُ: تَقْدِيرُ ذَلِكَ كَيْلُو مِنَ الْأَرْزِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ مَعَهُ مَا يُؤَدِّمُهُ مِنْ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ؛ لِيَتِمَّ الْإِطْعَامُ.

وهل هذا العدد مقصودٌ أَوْ الْمَقْصُودُ طَعَامُ هَذَا الْعَدَدِ؟

الْمَقْصُودُ إِطْعَامُ هَذَا الْعَدَدِ لَا طَعَامُهُ، بِمَعْنَى لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا تَصَدَّقَ بِهَا يَكْفِي سِتِّينَ مِسْكِينًا عَلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ لَا يُجْزِئُ.

ولو أُطْعِمَ ثَلَاثِينَ مَرَّتَيْنِ لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّبَاعِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ إِلَّا ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا فَهَذَا نَقُولُ: لَا بَأْسَ لِلضَّرُورَةِ.

فلو قال قائلٌ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟

وَلَا تَلْزُمُ الرَّقَبَةَ إِلَّا لِمَنْ مَلَكَهَا^[١]، أَوْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ^[٢] بِثَمَنِ مِثْلِهَا^[٣]،

= نقول: هذا السؤال غير وارد؛ لأن هذا لا مجال للعقل فيه، وإلا لقلنا: كيف صارت الصلوات خمسا؟! وإنما وظيفة المؤمن التسليم، وأن يقول: سمعنا وأطعنا.

فإن قال قائل: وهل إطعام الستين مسكينا مربوط بصيام الشهرين المتتابعين، بمعنى أنه جعل عن صيام كل يوم إطعام مسكين؟

الظاهر: لا، بدليل أنه لو صام شهرين متتابعين ثمانية وخمسين يوما أجزأ؛ لأن الله تعالى قال: صيام شهرين، فإذا كان الشهر الأول ناقصا، والثاني ناقصا فصام ثمانية وخمسين يوما لأجزأ.

[١] قوله رحمه الله: «وَلَا تَلْزُمُ الرَّقَبَةَ إِلَّا لِمَنْ مَلَكَهَا» يعني: كانت عنده حاضرة تحت ملكه.

[٢] قوله: «أَوْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ» أي: أمكنه ملكها، فليس عنده رقيق، لكن عنده دراهم يمكنه أن يشتري بها رقبة، لكن اشترط المؤلف فقال:

[٣] «بِثَمَنِ مِثْلِهَا» فلو لم يجد رقبة إلا بأكثر من ثمن مثلها لم تلزمه.

فمثلا رجل عنده مئة مليون ريال، وعليه كفارة ظهار، ووجد رقبة فقالوا له: بعشرة آلاف ريال، وثمن مثلها تسعة آلاف وتسع مئة ريال، فلا تلزمه؛ لأنها أكثر من ثمن مثلها، لكن لو اشتراها بعشرة آلاف ريال، وكفر بها فجزئته، فالكلام على اللزوم.

لكن الصحيح أن ظاهر قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ أنه متى صار واجدا على وجه لا يضره، ولا تجحف به إليه، فإنه يجب عليه أن يعتق؛ لأنه ما اشترط إلا عدم الوجود،

فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِمًا^[١]،

= فلو فُرِضَ أَنَّ هذه تُساوي خمسة آلاف ريالٍ وقيل: بعشرة، وهو واجدٌ، فظاهرُ الآيةِ وجوبُها عليه.

[١] قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِمًا» أَمَّا إِنْ كَانَتِ الدَّرَاهِمُ الَّتِي عِنْدَهُ يَحْتَاجُهَا لِكِفَايَتِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَزَوَاجِهِ -مَثَلًا- فَإِنَّهُ لَا تَلَزُمُهُ الرِّقْبَةُ، وَلَكِنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: «دَائِمًا» فَهَلْ يُمَكِّنُ انْضِبَاطُ ذَلِكَ؟

مَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي، فَيُمَكِّنُ أَنْ يَطُولَ عُمُرُهُ وَيَحْتَاجَ لِدَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يَقْصُرَ عُمُرُهُ، وَيَكُونَ هَذَا الَّذِي عِنْدَهُ زَائِدًا، فَهَذَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ كَثِيرٌ مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا يَكْفِينِي دَائِمًا، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ قَلِيلٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا لَا يَكْفِينِي دَائِمًا؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَعْمَارَ بِيَدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلِأَنَّ الْأَوْقَاتَ تَخْتَلِفُ.

فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَفَقَتَهُ لِهَذَا الْعَامِ خَمْسُونَ أَلْفَ رِيَالٍ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ الْأَسْعَارُ وَتَرْتَفِعُ فَمَا تَكْفِيهِ الْخَمْسُونَ أَلْفًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ نَفَقَتَهُ خَمْسُونَ أَلْفَ رِيَالٍ وَتَرْخُصُ الْأَسْعَارُ وَيَكْفِيهِ عِشْرُونَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ انْضِبَاطَهُ، وَمَا لَا يُمَكِّنُ انْضِبَاطَهُ فَإِنَّ إلْزَامَ النَّاسِ بِهِ عَسِيرٌ.

إِذَا: يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَوَّلَ كَلِمَةُ «دَائِمًا» بِأَنْ نَقُولَ: مَعْنَاهَا أَنَّ عِنْدَهُ مَثَلًا صَنْعَةً، أَوْ مِلْكًا يُغَلُّ عَلَيْهِ كُلُّ سَنَةٍ عَشْرَةُ آلَافٍ رِيَالٍ تَكْفِيهِ، فَهَذَا نَقُولُ: عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ دَائِمًا، أَمَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤَوَّنَةِ دَائِمًا النُّقُودَ، فَالنُّقُودُ لَا يُمَكِّنُ انْضِبَاطَهَا أَبَدًا.

فَنَقُولُ: مَا دَامَ عِنْدَكَ مَالٌ يُمَكِّنُ أَنْ تَشْتَرِيَ بِهِ رَقَبَةً فَاشْتَرِ، فَإِذَا قَالَ: الَّذِي عِنْدِي لَا يَكَادُ يَكْفِينِي خَمْسِينَ سَنَةً، نَقُولُ: وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّكَ سَتَبْقَى خَمْسِينَ سَنَةً؟! وَالْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ إِنَّمَا أَرَادُوا مَنْ لَهُ دَخْلٌ مُسْتَمِرٌّ يَكْفِيهِ.

وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ^(١)، وَعَمَّا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكِنٍ^(٢) وَخَادِمٍ^(٣).....

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ» أي: يقومُ بنفقته، كالزوجة، والأولاد، والأقارب الذين تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ، فيَقْدَمُ مَوْنَهُ هَؤُلَاءِ عَلَى الْعَتَقِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، بل ولم يجب عليه في الواقع.

[٢] قوله: «وَعَمَّا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكِنٍ» لو كان هذا الرَّجُلُ عنده مَسْكِنٌ يَحْتَاجُهُ، وقال: لو بَعْتُ هذا الْمَسْكِنَ، واستَأْجَرْتُ أَمَكْنِي أَنْ أَعْتِقَ رَقَبَةً، فلا يجب عليه أَنْ يَبِيعَهُ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُهُ، وَإِنْ كَانَ لَدَيْهِ مَسْكِنٌ يَكْفِيهِ نِصْفُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَ النِّصْفَ الْآخَرَ؛ لِيَعْتِقَ الرَّقَبَةَ.

فإذا قال: إذا بَعْتُ نِصْفَهُ صَارَ مُشَقَّصًا عَلَيَّ، وَرَبِّمَا يُؤْذِنِي الَّذِي يَشْتَرِيهِ.

قُلْنَا: هُنَاكَ طَرِيقَةٌ وَهِيَ أَنْ يَبِيعَهُ كُلَّهُ وَيَشْتَرِيَ مَسْكِنًا يُنَاسِبُهُ.

[٣] قوله: «وَوَحْدِهِمْ» مُرَادُهُمُ الْخَادِمُ الْمَمْلُوكُ؛ لِأَنَّ الْخَادِمَ الْحُرَّ لَيْسَ بِمِلْكِكَ، وَالْخَادِمُ يَكُونُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ عَلَى وَجْهِ التَّرَفُّهِ وَالتَّنْعِيمِ، وَعَلَى وَجْهِ الْحَاجَةِ، فَإِذَا كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا يَحْتَاجُ مَنْ يُسَاعِدُهُ إِذَا قَامَ لِلْمَرَضِ حَاضٍ، أَوْ قَامَ يُصَلِّي، أَوْ يَلْبَسُ ثِيَابَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ حَاجَةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ عَنْده خَادِمٌ لَا يَحْتَاجُهُ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: قَدَّمَ لِي حِذَائِي، أَوْ أَفْرِشَ لِي فِرَاشِي، فَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، نَقُولُ: بَعُهُ وَاشْتَرِ رَقَبَةً.

أَمَّا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَهَلْ نَقُولُ: أَعْتَقَهُ أَوْ بَعُهُ وَاشْتَرِ رَقَبَةً؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَاجَتُهُ، وَتَعَلَّقَ حَاجَتُهُ بِهِ سَابِقٌ عَلَى ظَهَرِهِ، فَتَقْدَمُ الْحَاجَةُ السَّابِقَةُ، لَكِنْ قَالَ فِي (الرَّوَضِ)^(١): «صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ إِذَا كَانَ مِثْلُهُ يُخْدَمُ»

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (١٧/٧).

وَمَرْكُوبٍ^[١]، وَعَرَضٍ بِذَلَّةٍ^[٢] وَثِيَابٍ تَجْمُلُ^[٣]، وَمَالٍ يَقُومُ كَسْبُهُ بِمُؤَوَّتِهِ^[٤]، =

فَقَيَّدَهَا بِقَيْدَيْنِ:

الأول: أَنَّهَا صَالِحَانِ لِثَلَاثٍ، فَوَلَوْ كَانَ الْمَسْكَنُ كَبِيرًا أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِهِ، فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ وَيَشْتَرِي مَا يَكُونُ صَالِحًا لِثَلَاثٍ، وَيَشْتَرِي بِالْبَاقِي رَقَبَةً.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ يُخْدَمُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَرْكُوبٍ» إِذَا كَانَ غَنِيًّا، فَمَعْلُومٌ أَنَّ مَرْكُوبَهُ سَيَكُونُ فَخْمًا، وَإِذَا كَانَ وَسَطًا فَمَرْكُوبُهُ وَسْطٌ، وَإِذَا كَانَ فَقِيرًا فَمَرْكُوبُهُ مَرْكُوبٌ فَقِيرٍ، فَهَذَا رَجُلٌ وَسْطٌ لَكِنْ عِنْدَهُ سَيَّارَةٌ فَخْمَةٌ، لَا يَرْكَبُهَا إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَبْنَاؤُهُمْ، وَقَالَ: عَلِيٌّ عَتَقَ رَقَبَةً، وَالسَّيَّارَةُ الَّتِي مَعِيَ فَخْمَةٌ، أَسْتَطِيعُ أَنْ أَبِيعَهَا وَأَشْتَرِيَ سَيَّارَةً تَكْفِينِي، وَأَشْتَرِيَ رَقَبَةً بِمَا زَادَ عَنِ الثَّمَنِ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، حَتَّى لَوْ قِيلَ: يَلْزِمُهُ أَنْ يَبِيعَهَا مُطْلَقًا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ إِسْرَافٌ وَتَجَاوُزٌ لِلْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ الْإِنْسَانُ مَنَزِلَتَهُ وَقَدْرَهُ فِي قَوْمِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَعَرَضٍ بِذَلَّةٍ» يَعْنِي: الْعَرَضُ الَّذِي يُبْتَدَلُ، وَهِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَتَكَرَّرُ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، مِثْلُ ثِيَابِ الْعَادَةِ، وَالْأَوَانِي، وَمَا أَشْبَهَهَا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَثِيَابٍ تَجْمُلُ» أَي: يَتَجَمَّلُ بِهَا مِثْلُهُ، فَثِيَابُ التَّجَمُّلِ لَا نَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: بِعْهَا، وَأَشْتَرِ عَبْدًا تُعْتِقُهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَمَالٍ يَقُومُ كَسْبُهُ بِمُؤَوَّتِهِ» أَيْضًا: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ مَالٍ يَقُومُ كَسْبُهُ بِمُؤَوَّتِهِ، كَرَجُلٍ عِنْدَهُ مِئَةُ أَلْفٍ، لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، لَكِنْ مِئَةُ الْأَلْفِ كَسْبُهَا لَا يَكَادُ يَكْفِيهِ وَعَائِلَتُهُ، فَلَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهَا عَبْدًا نَقَصَ الرِّيحُ، فَتَنْقُصُ الْكَفَايَةُ وَالْمُؤُونَةُ، فَهَلْ نَقُولُ: يَلْزِمُكَ أَنْ تَشْتَرِيَ عَبْدًا بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا، وَلَوْ نَقَصَتْ كِفَايَتُكَ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِضْرَارٌ بِهِ.

وَكُتِبَ عِلْمٌ^[١]، وَوَفَاءٌ دَيْنٌ^[٢].

وَلَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَاتِ كُلِّهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ^[٣]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُتِبَ عِلْمٌ» لكن بشرط أن يحتاج إليها، مثل إنسان يحتاج إلى كُتِبَ عِلْمٍ في الفقه، في الحديث، في التفسير، في التوحيد، في النحو، المهم أنه يحتاج إليه، أمّا ما لا يحتاج إليه كما لو كان عنده كُتِبَ عِلْمٌ من نوع لا يَعْلَمُهُ، مثلاً عنده كُتِبَ عِلْمٌ حساب، ولا عنده نية أن يَعْلَمَهُ، أو عنده كُتِبَ عِلْمٌ جولوجيا، لكن ما عنده نية أن يَعْلَمَ هذا العلم، فهذه يبيعها، كذلك عنده نُسَخَتَانِ مِنْ كِتَابٍ واحدٍ يستغني بإحدهما عن الأخرى يبيعها؛ لأنه ليس في حاجة إليها.

كذلك إذا كان عنده كُتِبَ يَنْدُرُ أن يحتاج إليها، وكانت قيمتها يَحْصُلُ بها إعتاقُ رَقَبَةٍ وَجَبَ عليه بيعها، لا سيما إذا كان في مَدِينَةٍ فيها مَكْتَبَةٌ عَامَّةٌ، يستطيع إذا عَرَضَتْ له هذه المسألة بعد سنة أن يذهب إلى المَكْتَبَةِ ويحررها.

[٢] قوله: «وَوَفَاءٌ دَيْنٌ» هذا من أهم الأشياء، فهذا إنسان عنده مئة ألف، لكن عليه ثمانون ألفاً، فَيُسَدُّ الدَّيْنَ أولاً؛ لأنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ واجبٌ، وهو حقٌّ للعباد، وأمّا الكفارة فهي فيما بينك وبين ربك، فإذا بقي شيء بعد الدين ولا يحتاجه لِمَا ذَكَرَ قَبْلُ اشترى به رَقَبَةً، وإلا فلا، والدين من أهم الأشياء، حتى إنَّ الإنسان يجوز أن يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ لَوَفَاءِ دَيْنِهِ.

[٣] قوله: «وَلَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَاتِ كُلِّهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ» قد يقول قائل: إنَّ ظاهر كلام المؤلف أن كل الكفارات فيها رَقَبَةٌ، وليس كذلك، وإنَّما مراده الكفارات التي تُحرَّرُ فيها الرَقَبَةُ، فلا يُجْزَى فيها إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ، ونُحْصِيهَا: كفارة الظَّهَارِ، وكفارة القَتْلِ، وكفارة اليمين، وكفارة الوطء في رَمَضَانَ.

= وقوله: «إِلَّا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً» هذا من باب إطلاق الجزء على الكل، ولا يُمكن إطلاق الجزء على الكل إلا إذا كان هذا الجزء شرطاً في وجوده، وهذه قاعدة مهمة، يعني: ما يُمكن أن تقول: أُصْبِعْ؛ لَأَنَّهُ قد يزول أُصْبِعُ والحياة باقية، وأمَّا الرَقَبَةُ فلو زالت يموت؛ ولهذا إذا عَبَّرَ اللهُ تعالى عن الصَّلَاةِ بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ فَهِيَ واجباتُ فيها.

وقوله: «مُؤْمِنَةً» هذا هو الشرط الأول، والمراد بالإيمان هنا مُطلق الإيمان لا الإيمان المُطلق، وبينهما فرق، فالإيمان المُطلق هو الكامل كالذي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وَأَمَّا مُطلق الإيمان فإنه يَشْمَلُ مَنْ آمَنَ وإن لم يكن على هذا الوصف، فيشمل الفاسق، فالمراد مُطلق الإيمان لا الإيمان المُطلق.

وَلِنُظَرُ في الدَّلِيلِ على أَنَّهُ لا بُدَّ من الإيمان في جميع الكفارات:

■ كفارة القتل: الإيمان فيها صريحٌ منصوصٌ عليه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

■ وفي كفارة اليمين قال: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

■ وفي كفارة الظَّهَارِ قال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣] هذا الذي في القرآن.

= ■ وكفَّارَةُ الوَطْءِ فِي رَمَضَانَ ثَبَّتَتْ فِي السُّنَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلرَّجُلِ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: مُؤَمَّنَةً.

فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثَةُ نُصُوصٍ لَيْسَ فِيهَا التَّقْيِيدُ بِالْإِيْمَانِ، وَنَصُّ وَاحِدٍ فِيهِ التَّقْيِيدُ بِالْإِيْمَانِ، وَهَذَا النَّصُّ الْوَاحِدُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْبَقِيَّةِ بِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْهَا مِنْ وَجْهِ، وَإِنْ كَانَ أَخَفَّ مِنْهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَالَّتِي فِيهَا التَّقْيِيدُ بِالْإِيْمَانِ هِيَ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ، وَهِيَ أَعْظَمُ مِنَ الْمَوْجِبَاتِ الْآخَرَى؛ فَهِيَ أَعْظَمُ مِنَ الظُّهَارِ، وَمِنَ الْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَمِنَ الْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ، وَأَخَفُّ مِنْهَا مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهَا خَطَأٌ وَهَذِهِ عَمْدٌ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَشْتَرِطُ الْإِيْمَانَ فِي كُلِّ الْكَفَّارَاتِ.

وَدَلِيلُهُ: أَنَّ اللَّهَ شَرَطَ الْإِيْمَانَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، فَقِيَِسَ الْبَاقِي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ وَاحِدٌ وَهُوَ عِتْقُ الرَّقَبَةِ؛ وَلَآئِذَا ثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارِيَةً غَضِبْتُ عَلَيْهَا يَوْمًا فَصَكَّكْتُهَا، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْتِقَهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أُعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ»^(٢).

وَلَمْ يَسْتَفْصِلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هَذِهِ الرَّقَبَةُ الَّتِي عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، رَقْمُ (١٩٣٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ، رَقْمُ (١١١١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَنَسَخَ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، رَقْمُ (٥٣٧)، مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَلِيمَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرًّا بَيِّنًا^[١]،

= إعتاق الكافر في غير الكفارة، ففي الكفارة من باب أولى، فدلّ هذا على أن الإيثار شرط في جميع الرقاب الواجبة.

ثم نقول -أيضا- من جهة النظر: إنه إذا أعتق الرقبة وهي كافرة فإننا لا نأمن أن يلحق بالكفار؛ لأنه كافر، وتحرّر، ولا لأحد عليه قول، وإذا كان مملوكا فلا يقدر أن يذهب عن سيده، فإذا كان يخشى من هذه المفسدة فإنه لا يعتق الكافر، بل يبقى، وهذا القول رُجحانه قوي.

أمّا الذين قالوا: إن الله تعالى أطلق في موضعين، وقيد في الثالث، والرسول عليه الصلاة والسلام أطلق في الموضع الرابع فقالوا: نطلق ما أطلقه الله، ونقيّد ما قيده الله ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] والأسباب مختلفة.

فليس الحنث في اليمين ولا الظهار من الزوجة كالقتل، فالقتل أعظم؛ فلهذا اشترط الله في كفارته أن تكون الرقبة مؤمنة، وإذا كان القتل أشدّ فلا يمكن أن نقيس الأخفّ على الأشدّ.

فكلّاهم جيّد لولا ما يعارضه، ومن ثمّ اختلف العلماء في غير كفارة القتل هل يشترط الإيثار أو لا يشترط؟

والراجح: الاشتراط؛ لقوّة دليّله وتعلّيله، ولأنّه أحوط وأبرأ للذمّة.

[١] الشرط الثاني: قوله رحمه الله: «سَلِيمَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرًّا بَيِّنًا» وهذا الشرط لم يذكره الله ولا رسوله ﷺ والدليل على اشتراطه قالوا: لأنه إذا أعتق من كان فيه عيب يضر بالعمل ضررا بينا صار هذا العيب كلاً على الناس، بخلاف ما إذا بقي

كَالْعَمَى^[١]

= عند سيِّده، فإنَّ سيِّده مأمورٌ أن يُنفقَ عليه، فكأنَّهم استتجوا من المعنى اشتراطُ أن يكونَ المعتقُ سَلِيماً من الآفاتِ والعيوبِ الضَّارَّةِ بالعملِ ضرراً بيِّناً، والعيوبُ على حَسَبِ ما قال المؤلفُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: لا يضرُّ بالعملِ أبداً.

الثاني: يضرُّ بالعملِ لكن ضرراً خفيفاً.

الثالث: يضرُّ بالعملِ ضرراً بيِّناً.

فأمَّا القسمانِ الأولانِ -الضرُّ الذي لا يضرُّ بالعملِ إطلاقاً، أو يضرُّ به ضرراً خفيفاً- فإنَّهما لا يَمْنَعانِ من أجزاءِ الرِّقبةِ، وأمَّا ما يضرُّ بالعملِ ضرراً بيِّناً فإنَّه لا تُجْزَى فيه الرِّقبةُ.

[١] مثاله: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «كَالْعَمَى» التَّمثِيلُ بِالْعَمَى فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَمَى يَمْنَعُ مِنَ الْعَمَلِ، فَكَمِ مِنْ أَنْاسٍ عُمِيَ وَعِنْدَهُمْ أَعْمَالٌ يَتَعَيَّشُونَ بِهَا؛ فَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ بِالْعَمَى الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِتْقِ هُوَ أَنْ يَمْلِكَ الْإِنْسَانُ نَفْعَهُ وَكَسْبَهُ، وَالْأَعْمَى الَّذِي يَمْنَعُهُ عَمَاهُ مِنَ الْعَمَلِ إِذَا أُعْتِقَ صَارَ عَالَةً عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّرَ كَانَ سَيِّدُهُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا لَا يُجْزَى، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَمْنَعُهُ فَلَا يضرُّ.

وقال بعضُ أهلِ الظَّاهِرِ: إِنَّ الْمَعِيبَ يُجْزَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا الْإِيْمَانَ فَقَطْ، وَهَذَا إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْعَمَلُ لِكَنْهِهِ يَتَحَرَّرُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَيَجِدُ نَفْسَهُ حُرّاً طَلِيقاً يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ، وَيَرْجِعُ حَيْثُ شَاءَ فَهُوَ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْعِتْقِ، وَلَكِنْ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ -حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَهُ إِجْمَاعاً- يَقُولُونَ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَلِيماً مِمَّا يضرُّ بِالْعَمَلِ ضرراً بيِّناً.

وَالشَّلَلِ لِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ^[١]، أَوْ أَقْطَعِيهِمَا^[٢]، أَوْ أَقْطَعِ الْإِصْبَعِ الْوُسْطَى، أَوْ السَّبَّابَةَ،
أَوْ الْإِبْهَامَ^[٣]، أَوْ الْأَنْمُلَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ^[٤]، أَوْ أَقْطَعِ الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ^[٥]،

= وَأَمَّا الْأَعْوَرُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُجْزَى قِيَاسًا عَلَى الْعَوْرَاءِ فِي الْأُصْحِيَةِ، وَلَكِنْ يُقَالُ:
وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْعَوَرَ يَضُرُّ الْعَمَلُ فَإِنَّهُ يَضُرُّ ضَرًّا خَفِيفًا فَيُجْزَى.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالشَّلَلِ لِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ» الشَّلَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ وَاضِحٌ أَنَّهُ
يَضُرُّ بِغَالِبِ الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْأَشْلَّ بِالرَّجْلِ قَدْ يَنْتَفِعُ بِعَمَلٍ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رِجْلِهِ فِيهِ،
كَالْغَزَلِ وَالنَّسِجِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ أَقْطَعِيهِمَا» أَقْطَعِ الْيَدَ أَوْ الرَّجْلَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ أَقْطَعِ الْإِصْبَعِ الْوُسْطَى، أَوْ السَّبَّابَةَ، أَوْ الْإِبْهَامَ» يَعْنِي الْإِبْهَامَ
وَالْوُسْطَى وَمَا بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ إِذَا قُطِعَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرًّا بَيِّنًا، لَا سِيَّمَا إِذَا
كَانَتِ الْيَدُ الْيُمْنَى، فَإِذَا كَانَ كَاتِبًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتُبَ، وَإِنْ كَانَ حَيَّاطًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
يَحِيطَ، وَعِنْدَ الْحَمْلِ كَذَلِكَ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ الْأَنْمُلَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ» فِي الْإِبْهَامِ أَنْمُلَتَانِ، فِي الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةِ
ثَلَاثٌ، وَالْإِبْهَامُ جَعَلَهُ اللَّهُ يُقَابِلُ الْأَصَابِعَ الْأَرْبَعَةَ، كَفَاءَتُهُ كَكَفَاءَةِ الْأَرْبَعَةِ؛ وَلِهَذَا
جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ أَنْمُلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ طَوِيلًا لَأَمْكَنَ أَنْ يَنْعَكِفَ، وَجَعَلَهُ
رَحْبًا لِيَتَحَمَّلَ؛ وَلِهَذَا فَلَا أَنْمُلَةَ مِنَ السَّبَّابَةِ فِيهَا ثُلُثُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَمِنَ الْإِبْهَامِ فِيهَا نِصْفُ
الْعَشْرِ، فَقَطَعَ الْأَنْمُلَةُ مِنَ السَّبَّابَةِ أَوْ مِنَ الْوُسْطَى لَا يَضُرُّ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَوْ أَقْطَعِ الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ» الْخِنْصِرُ هُوَ الْإِصْبَعُ
الصُّغْرَى، وَالْبِنْصِرُ الَّذِي يَلِيهِ، فَأَقْطَعُهَا - أَيْ: الْاِثْنَيْنِ - يَمْنَعُ مِنَ الْعَمَلِ، وَأَمَّا أَقْطَعُ
الْوَاحِدِ فَلَا يَمْنَعُ.

وَلَا يُجْزَى مَرِيضٌ مَيُؤُسٌ مِنْهُ^[١] وَنَحْوُهُ^[٢]، وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ^[٣]،

= وقوله: «مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ» لو كان مِنْ يَدَيْنِ؛ اليُمْنَى مَقْطُوعَةٌ الْخِنْصَرِ، وَالْيُسْرَى مَقْطُوعَةُ الْبِنْصَرِ، فهذا لا شَكَّ أَنَّهُ يَضُرُّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ، لَكِنْ لَيْسَ ضَرَرًا بَيِّنًا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ الْقَاعِدَةُ أَهَمُّ مِنَ التَّمْثِيلِ، وَهِيَ: إِذَا كَانَتِ الرَّقَبَةُ مَعِيَّةً عَيِّبًا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا فَإِنَّهَا لَا تُجْزَى.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُجْزَى مَرِيضٌ مَيُؤُسٌ مِنْهُ» مثل (السَّلِّ) فِي زَمَنِ مَضَى، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُشْفَى مِنْهُ، وَالْآنَ أَصْبَحَ (السَّلِّ) غَيْرَ مَيُؤُسٍ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ (السَّرَطَانُ) لَمْ يَجِدُوا لَهُ دَوَاءً، فَهُوَ يُعْتَبَرُ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي إِذَا أَصَابَتْ الْإِنْسَانَ فَهُوَ مَيُؤُسٌ مِنْهُ.

[٢] قوله: «وَنَحْوُهُ» مِثْلُ الزَّمَنِ وَالْمَشْلُولِ، فَهَذَا لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ الْعَمَلُ الَّذِي يُطْلَبُ مِنْهُ.

[٣] قوله: «وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ» وَهِيَ الَّتِي وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا مَا تَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا، فَإِنْ وَلَدَتْهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ أُمٌّ وَلَدٍ، فَهَذِهِ حُكْمُهَا حُكْمُ الرَّقِيقِ، وَلَكِنَّهَا إِذَا مَاتَ سَيِّدُهَا عَتَقَتْ، وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا؟

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَعْرُوفُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَدْرٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ أَنَّهَا تُبَاعُ، وَلَكِنْ لَمَّا رَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَثُرَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَوْلَادِهَا مَنَعَ بَيْعَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ^(١)، وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تُجْزَى؛ فَلأنَّ سَبَبَ عِتْقِهَا قَدْ انْعَقَدَ بِالْوِلَادَةِ، فَلَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ رَقِيقَةً خَالِصَةً.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/٧٧٦، رقم ٦)، وعبد الرزاق في المصنف رقم (١٣٢١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف رقم (٢٢٠١٦)، والدارقطني في السنن (٤/١٣٤).

وَيُجْزَى الْمُدَبِّرُ^[١]، وَوَلَدَ الزَّانَا^[٢]، وَالْأَحْمَقُ^[٣]، وَالْمَرْهُونُ^[٤]،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُجْزَى الْمُدَبِّرُ» وهو الذي عَلَّقَ سَيِّدُهُ عِتْقَهُ بِمَوْتِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِلْعَبْدِ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَهَذَا يُسَمَّى مُدَبِّرًا؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ دُبُرُ حَيَاةِ سَيِّدِهِ -أَي: بَعْدَهَا- فَيُجْزَى؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ تَأَمُّ، فَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْتِقَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ السَيِّدِ؛ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ الْإِنْسَانُ الْمُدَبِّرَ جَارًا؛ لَأَنَّهُ إِلَى الْآنَ لَمْ يَعْتِقْ، مِثْلُ لَوْ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ وَقَفْتُ بَعْدَ مَوْتِي، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ؛ لَأَنَّهُ إِلَى الْآنَ مَا صَارَ وَقَفًا.

وقيل: إِنَّ الْمُدَبِّرَ لَا يُجْزَى؛ لَأَنَّهُ نَاقِصٌ، وَوَجْهُ النِّقْصَانِ أَنَّ عِتْقَهُ مُعَلَّقٌ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمُدَبِّرَ إِذَا أُعْتِقَ فَقَدْ اسْتَفَادَ تَعَجِيلَ الْعِتْقِ وَالتَّحَرُّرِ، وَإِذَا كَانَ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ، فَلِمَاذَا لَا يَجُوزُ عِتْقُهُ، مَعَ أَنَّ عِتْقَهُ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهُوَ تَحَرُّرُهُ؟!

[٢] قوله: «وَوَلَدَ الزَّانَا» أَي: يُجْزَى، كَحَرْبِيٍّ وُلِدَ مِنَ الزَّانَا، ثُمَّ اسْتَرْفَقْنَاهُ، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بِأَمَةٍ إِنْ سَانٍ وَوَلَدَتْ، فَإِنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ رَقِيقًا لِسَيِّدِهَا؛ لَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ.

[٣] قوله: «وَالْأَحْمَقُ» أَي: يُجْزَى عِتْقُ الْأَحْمَقِ، وَهُوَ الَّذِي يَرْتَكِبُ الْخَطَأَ عَنْ عَمْدٍ، يَعْنِي: أَنَّ عِنْدَهُ عَجَلَةً وَلَا يَتَأَنَّى فِي الْأُمُورِ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَصَرَّفَهُ غَيْرُ سَلِيمٍ.

[٤] قوله: «وَالْمَرْهُونُ» أَي: يُجْزَى إِعْتَاقُ الْعَبْدِ الْمَرْهُونِ، كَسَيِّدٍ رَهَنَ عَبْدَهُ لِشَخْصٍ يَطْلُبُهُ دَرَاهِمٌ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ وَلَمْ يَوْفِ بِبَيْعِ الْعَبْدِ، وَيُوفَى دَيْنُهُ، فَهَلْ يُجْزَى هَذَا الْمَرْهُونُ بِإِعْتَاقِهِ؟

الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: يُجْزَى؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَهُ نَفْعٌ قَوِيٌّ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ أُعْتِقَ الْإِنْسَانُ رُبْعَ عَبْدِهِ عَتَقَ الْعَبْدَ كُلَّهُ، وَلَكِنْ سَبَقَ لَنَا فِي (بَابِ الرَّهْنِ) أَنَّ عِتْقَ الرَّاهِنِ لِلْمَرْهُونِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ الْمُرْتَهِنِ؛ لَأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّهُ بِهِ، فَأَنْتَ إِذَا أَعْتَقْتَهُ صَارَ حُرًّا فَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ إِسْقَاطٌ لِحَقِّهِ.

وَالْجَانِي^[١]، وَالْأُمَّةُ الْحَامِلُ وَلَوْ اسْتُشْنِيَ حَمْلُهَا^[٢].

= والجوابُ على تعليلهم: أنَّ هذا العبدُ مشغولٌ، وإذا كان يحُرِّمُ أن يُعْتَقَهُ سيِّدُهُ فكيف يَنْفَذُ؟! وبناءً على هذا، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ فِي الْكِفَّارَةِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْجَانِي» أَي: يَصِحُّ أَنْ يُعْتَقَ الْجَانِي، كَعَبْدٍ قَتَلَ شَخْصًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ، فَأُعْتِقَ عَنْ كِفَّارَةٍ، فَيُجْزَى؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا يُعْفَى عَنْهُ، فَقَتَلَهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، لَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَبْدَ تَعَلَّقَ النَّفْسُ بِهِ لَيْسَ كَتَعَلُّقِهَا بِمَنْ لَيْسَ بِجَانٍ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُقْتَلُ أَعْتَقَهُ، فَلِمَسْأَلَةٍ فِيهَا نَظَرٌ؛ وَلِهَذَا فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ الْجَانِي لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْتَقَ فِي الْكِفَّارَةِ؛ لِأَنَّ الْجَانِي يُطَالِبُ بِأَنْ يُقْتَلَ، فَهُوَ نَاقِصُ الْقِيَمَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْأُمَّةُ الْحَامِلُ وَلَوْ اسْتُشْنِيَ حَمْلُهَا» الْأُمَّةُ الْحَامِلُ مُجْزَى، وَإِنْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ يَمْنَعُ الْعَمَلَ، وَيَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرًّا بَيِّنًا؛ لِأَنَّ هَذَا مُؤَقَّتٌ وَمُعْتَادٌ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: يُعْتَقُهَا وَحَمَلُهَا مَعَهَا، نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ، فَلَوْ اسْتُشْنِيَ حَمْلُهَا فَلَا حَرَجَ، فَيَقُولُ: أَنْتِ حُرَّةٌ إِلَّا مَا فِي بَطْنِكَ، فَيَجُوزُ وَيَبْقَى الْحَمْلُ رَقِيقًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَمْلُ مَجْهُولٌ، قُلْنَا: هَذَا لَيْسَ مُعَاوَضَةً، فَالْشَّيْءُ الْمَجْهُولُ لَا يَجُوزُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ؛ لِأَنَّ بَازِلَ الْعَوَاضِ مُحَاطَرٌ، وَأَمْرُهُ بَيْنَ الْغَنَمِ وَالْغُرَمِ، أَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ عَوَاضٌ فَيَجُوزُ وَلَوْ كَانَ مَجْهُولًا، وَسَبَقَ فِي الْبَيْعِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَاعَ شَيْئًا وَاسْتُشْنِيَ الْحَمْلَ فَلَمَذْهَبَ لَا يَصِحُّ^(١).

لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ مَعْلُومٌ، وَلَيْسَ شَيْئًا يَنْقُصُ عَيْنَ الْمَبِيعِ، بَلْ هُوَ مُنْفَصِّلٌ، فَكَمَا لَوْ بَاعَهَا وَهِيَ حَاتِلٌ يَصِحُّ، كَذَلِكَ لَوْ بَاعَهَا وَهِيَ حَامِلٌ وَاسْتُشْنِيَ حَمْلُهَا،

(١) المغني (٦/ ١٧٥).

فَصْلٌ

يَحِبُّ التَّائِبُ فِي الصَّوْمِ ^[١]، فَإِنْ تَحَلَّلَهُ رَمَضَانُ ^[٢].....

= وقد سَبَقَ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَأُورِدْنَا عَلَيْهِ إِشْكَالًا، وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَمْلِ» ^(١) فَكَيْفَ تُجِيزُونَ الْإِسْتِثْنَاءَ؟

وَأَجَبْنَا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ إِسْتِثْنَاءَ الْحَمْلِ فِي الْبَيْعِ اسْتِبْقَاءٌ، وَلَيْسَ تَجْدِيدَ مِلْكٍ، فَأَنَا عِنْدَمَا أَقُولُ لَكَ: بِعْتُكَ هَذِهِ الْبَقْرَةَ -وهي حاملٌ- إِلَّا حَمْلَهَا، فَأَنْتَ مَا اشْتَرَيْتَ الْحَمْلَ مِنِّي حَتَّى تَكُونَ قَدْ بَدَلْتَ عَوْضًا فِي مَجْهُولٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِبْقَاءٌ، وَفَرْقٌ بَيْنَ الْإِسْتِبْقَاءِ وَبَيْنَ الْمَعَاوِضَةِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ الْحَامِلُ فِي الْكِفَّارَةِ، وَيُسْتَنْبَى حَمْلَهَا، وَيَكُونُ الْحَمْلُ رَقِيقًا لِسَيِّدِهَا.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَحِبُّ التَّائِبُ فِي الصَّوْمِ» هَذَا الْوُجُوبُ شَرْطٌ لِإِبْرَاءِ الذِّمَّةِ بِهِ، فَلَوْ صَامَ مُتَفَرِّقًا لَمْ يُجْزِئْ؛ لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤] فَاشْتَرَطَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ التَّائِبَ، وَلَوْ صَامَ مُسْتَمِرًّا لَكُنْ نَوَى فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ أَنَّهُ عَنْ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ مَثَلًا، أَوْ عَنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ، كَرَجُلٍ صَامَ ثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ يَوْمًا إِلَى الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَفِي يَوْمٍ عَرَفَةَ نَوَى أَنْ هَذَا عَنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ، يَنْقَطِعُ التَّائِبُ وَيُسْتَأْنَفُ، فَيَبْدَأُ الشَّهْرَيْنِ مِنْ جَدِيدٍ، وَتُلْغَى الْأَيَّامُ السَّابِقَةُ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنْبَى الْمَسَائِلُ الْآتِيَةُ:

[٢] أَوَّلًا: قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَحَلَّلَهُ رَمَضَانُ» «رَمَضَانُ» بِالتَّوْسِينِ أَي: أَيُّ رَمَضَانٍ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الغرر وحبل الحبلية، رقم (٢١٤٣)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلية، رقم (١٥١٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أَوْ فِطْرٌ يَجِبُ كَعِيدٍ^[١]، وَأَيَّامٌ تَشْرِيقٍ^[٢]، وَحَيْضٍ^[٣]،

= وليس رَمَضَانَ خاصًّا، فَإِنَّهُ يَصُومُ رَمَضَانَ؛ وذلك لَأَنَّ أَيَّامَ رَمَضَانَ لَا تَصُلُحُ لغيره، فلو صَامَ شَهْرَ شَعْبَانَ، ثُمَّ دَخَلَ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ، فَإِذَا انْتَهَى فَإِنَّهُ يُكْمِلُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ شَوَّالٍ حَتَّى يُتِمَّ الشَّهْرَيْنِ.

[١] ثَانِيًا: قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ فِطْرٌ يَجِبُ كَعِيدٍ» يَعْنِي كَفَطَرِ الْعِيدِ، فَقَوْلُهُ: «كَعِيدٍ» عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَي: كَفَطَرِ عِيدٍ، وَيَشْمَلُ عِيدَ الْفِطْرِ وَعِيدَ الْأَضْحَى، فَإِذَا تَحَلَّلَهُ فِطْرٌ يَجِبُ، مِثْلُ يَوْمِ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَيَّامٌ تَشْرِيقٍ» فَيَجِبُ فِطْرُهَا، وَلَا يَصِحُّ صَوْمُهَا إِلَّا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَالْقَارِنِينَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا أَفْطَرَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ.

فَهَذَا رَجُلٌ ابْتَدَأَ صِيَامَ الشَّهْرَيْنِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَامَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ وَجَاءَ الْعِيدُ - وَهُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ - فَسُفِطِرَ يَوْمَ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ فِطْرَهُ وَاجِبٌ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ - وَهِيَ ثَلَاثَةٌ - فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ الْأَيَّامِ يَعْنِي فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ عَشَرَ يُكْمَلُ، فَيَكُونُ قَدْ صَامَ تِسْعَةً مِنْ قَبْلُ، وَيَكُونُ صَوْمُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ عَشَرَ هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ، وَيَسْتَمِرُّ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَحَيْضٍ» الْحَيْضُ يَجِبُ الْفِطْرُ فِيهِ، كَامْرَأَةٍ عَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَنْ الْمَوْلَفَ يَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا قَالَتْ لِرَوْحِهَا: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهِرِ أَبِي فَلَيْسَتْ مُظَاهِرَةً، وَعَلَيْهَا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَسَبَقَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا كَفَّارَةُ يَمِينٍ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْزَمَهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي الْقَتْلِ الْخَطَأِ،

وَجُنُونٍ^[١]، وَمَرَضٍ مَخُوفٍ^[٢] وَنَحْوِهِ^[٣]،

= وفيما لو جامعها زوجها وهي راضية في نهار رمضان وهي صائمة، المهم: أن هذا فطر يجب فلا يقطع التتابع.

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَجُنُونٍ» يعني هذا الرجل الذي شرع في الصوم جنًا -والعياذ بالله- والمجنون لا يصح صومه حتى لو أمسك؛ لعدم النية منه، وعلى هذا فلا ينقطع التتابع، فلو جن يومين أو ثلاثة أو أسبوعًا أو أكثر، ثم شفاه الله فإنه لا يستأنف، ولكن يكمل.

مسألة: رجل تعمّد أن يؤخر الصوم إلى دخول شهر ذي الحجة أو إلى عشرة من ذي القعدة؛ حتى يستريح، فما حكمه؟

الظاهر: أنه ما محل له هذا؛ لأن الله تعالى اشترط الشهرين متتابعين، فإذا تحيل على إسقاط هذا الشرط لم يصح، ويستأنف.

ومثله: لو أن رجلاً سافر لأجل أن يفطر، فيحرم عليه الفطر والسفر؛ لأن أصل التتابع واجب، فإذا تحيل على إسقاطه ولو بشيء أباحه الشارع فإنه حرام.

[٢] قوله: «وَمَرَضٍ مَخُوفٍ» وهو الذي يخشى منه الموت، وجاء به المؤلف في سياق التمثيل للفطر الواجب؛ وذلك لأن المَرَضَ المَخُوفَ -الذي يخشى إذا لم يفطر فيه مات- يكون الفطر فيه واجباً عليه، ولكن تقييده بالمخوف فيه نظر، والصحيح: أن المَرَضَ إذا كان يُبيح الفطر -سواء كان مخوفاً أم غير مخوف- عذر في إسقاط التتابع.

[٣] قوله: «وَنَحْوِهِ» يعني نحو هذه الأشياء مما يجب فيه الفطر، كما لو أفطر لإنقاذ غريق؛ فإن الفطر لإنقاذ الغريق المعصوم واجب، فإذا أفطر لهذا لم ينقطع التتابع.

أَوْ أَفْطَرَ نَاسِيًا^[١]، أَوْ مُكْرَهَا^[٢]، أَوْ لِعُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ لَمْ يَنْقَطِعْ^[٣]،

[١] ثالثاً: قوله رَحِمَهُ اللهُ: «أَوْ أَفْطَرَ نَاسِيًا» إذا أَفْطَرَ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ، وفي هذا التعبير نظرٌ ظاهر؛ لَأَنَّهُ بِالنَّسْيَانِ لَا فِطْرَ، وقد تَقَدَّمَ لَنَا فِي (بَابِ الْمُفْطَرَاتِ) أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ وَلَا يُفْطَرُ، حتى على المذهب^(١)، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا وَاحِدًا يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُفْطَرُ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ وَهُوَ الْجَمَاعُ، فلو نَسِيَ فِجَامَعَ غَيْرَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فَإِنَّهُ عَلَى الْمَذْهَبِ يُفْطَرُ^(٢).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَاوَلَ الْمُفْطَرَ نَاسِيًا فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ قَدْ أَفْطَرَ، وَلَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ.

كَذَلِكَ -أَيْضًا- مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَنَّهُ فِي كَفَّارَةٍ، يَحْسَبُ أَنَّهُ صَائِمٌ صَوْمَ تَطَوُّعٍ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ بِهِ التَّابِعُ؛ لَأَنَّهُ مَعْدُورٌ، وَإِذَا كَانَ مَعْدُورًا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ بِهَذَا الْعُذْرِ.

[٢] قوله: «أَوْ مُكْرَهَا» إذا أَفْطَرَ مُكْرَهَا فَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ؛ لَأَنَّهُ مُكْرَهُ، وَهَذَا -أَيْضًا- التَّمَثِيلُ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يُفْطَرُ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا سَبَقَ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَوْ أَكْرَهَ الْإِنْسَانُ زَوْجَتَهُ عَلَى الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَهِيَ صَائِمَةٌ أَفْطَرَتْ، وَوَجَبَ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ مُكْرَهَا بِأَنْ جَاءَ رَجُلٌ وَأَكْرَهَهُ عَلَى الْفِطْرِ، أَوْ الْمَرْأَةُ أَكْرَهَتْهَا زَوْجَهَا فِجَامَعَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا فِطْرَ أَصْلًا، وَأَنَّ التَّابِعَ مُسْتَمِرٌّ.

[٣] قوله: «أَوْ لِعُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ لَمْ يَنْقَطِعْ» إذا أَفْطَرَ لِعُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ، كَمَرَضٍ

(١) المغني (٤/ ٣٦٦).

(٢) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٣/ ٤١٠).

وَيُجْزَى التَّكْفِيرُ بِمَا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ فَقَطْ^[١]،

= غير مخوف، أو سفر، فإنه لا ينقطع التَّابِعُ، فإذا قُدِّرَ أَنَّ هذا الرَّجُلَ الذي شَرَعَ في صيام شهرين مُتَابِعِينَ، سواءً في كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، أو كَفَّارَةِ الوَطْءِ في نَهَارِ رَمَضَانَ، أو كَفَّارَةِ القَتْلِ، إذا سافر فأفطر لم يَنْقَطِعِ التَّابِعُ؛ لأنَّ هذا السَّفرَ مُبِيحٌ لِلْفِطْرِ، ولكن لو تَحَيَّلَ بالسَّفرِ على الإفطار قلنا له: لا يَحِلُّ لك، ويلزَمُكَ الإمساك؛ لأنَّ الواجِبَاتِ لا تَسْقُطُ بِالْحَيْلِ، فإن لم تَفْعَلْ وَجَبَ عليك الاستِنافُ.

والدَّلِيلُ على أَنَّ السَّفرَ لا يَقْطَعُ التَّابِعَ في الصَّومِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَباحَ لِلإِنْسَانِ إذا سافرَ في نَهَارِ رَمَضَانَ أَنْ يُفِطِرَ، وهو أَوْكَدُ مِنْ صِيَامِ الكَفَّارَةِ، وَرُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الإسلامِ، والتَّابِعُ فيه ظاهرٌ؛ لأنَّه ما يَجُوزُ أَنْ يُفِطِرَ ولا يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بدون عُدْرٍ، فهذا -أيضًا- مِثْلُهُ، فلا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ، فإذا كان قد صامَ شَهْرًا وسافرَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَرَجَعَ إلى بلدِهِ فإنه يُكْمِلُ، فيصومُ شَهْرًا، ولا حَرَجَ عليه.

فَالضَّابِطُ: أَنَّهُ إذا تَحَلَّلَ صَوْمُهُ صَوْمٌ يَجِبُ، أو فِطْرٌ يَجِبُ، أو فِطْرٌ مُباحٌ، فإنه لا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ، فإن تَحَلَّلَهُ صَوْمٌ مُسْتَحَبٌّ أو صَوْمٌ مُباحٌ يَنْقَطِعُ التَّابِعُ.

إذا: ثَلَاثُ حالاتٍ لا يَنْقَطِعُ فيها التَّابِعُ؛ إذا تَحَلَّلَهُ صَوْمٌ يَجِبُ مِثْلَ رَمَضَانَ، أو فِطْرٌ يَجِبُ كَأَيَّامِ الأعيادِ، وأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، والمرأةِ في الحِيضِ، وَمَنْ كان مَرِيضًا يَخْشَى في صَوْمِهِ التَّلَفَ أو الضَّرَرَ -أيضًا- على القولِ الرَّاجِحِ، أو فِطْرٌ لِسَبَبٍ يُبِيحُ الفِطْرَ، كالسَّفرِ والمرَضِ الذي يَشُقُّ عليه الصَّيَامُ فيه، ولكنَّهُ لا يَضُرُّهُ.

[١] ثم انتقل المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ بيانِ الصَّيَامِ إلى بيانِ الإطعامِ، فقال: «وَيُجْزَى التَّكْفِيرُ بِمَا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ فَقَطْ» وهذه هي المَرْتَبَةُ الثَّلاثَةُ في كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وهي إطعامُ

وَلَا يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ مُدٍّ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ أَقْلٌ مِنْ مُدِّينِ لِكُلِّ وَاحِدٍ^[١]،

= سَتَيْنِ مَسْكِينًا، والذي يُجْزَى الْبُرُّ وَالتَّمْرُ وَالشَّعِيرُ وَالزَّيْبُ وَالْأَقِطُ، فلو أُطْعَمْنَاهُمْ مِنَ الرُّزِّ لم يُجْزَى ولو كان قوتَ البلدِ، ولو أُطْعَمْنَاهُمْ مِنَ الذُّرَّةِ لم يُجْزَى، ولو كان قوتَ البلدِ، ولو أُطْعَمْنَاهُمْ مِنَ الْأَقِطِ يُجْزَى ولو كان غيرَ قوتِ لأهلِ البلدِ، حتى لو كان هذا الْأَقِطُ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الصَّبِيَّانُ، فلا يُجْزَى إِلَّا هذه الخمسةُ على كلامِ المؤلِّفِ.

ولكنَّ الصَّحِيحَ في هذه المسألة أَنَّهُ يُجْزَى التَّكْفِيرُ بما يكونُ طَعَامًا لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَاطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] فَذَكَرَ الْإِطْعَامَ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ يَكُونُ، فَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ:

وَكُلُّ مَا آتَى وَلَمْ يُحَدِّدْ بِالْشَّرْعِ كَالْحَرْزِ فِي الْعُرْفِ اخْدُدْ^(١)

فالذي ما جاء فيه حَدٌّ فِي الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، فَيُطْعَمُونَ بِمَا يُطْعَمُ النَّاسُ فِي وَقْتِهِمْ، وَعِنْدَنَا الْيَوْمَ الْأَرْزُ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ مُدٍّ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ أَقْلٌ مِنْ مُدِّينِ لِكُلِّ وَاحِدٍ» الْمُدُّ رُبْعُ الصَّاعِ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ أَقْلٌ مِنْ صَاعِنَا بِالْخُمْسِ، وَخُمْسُ الْخُمْسِ، يَعْنِي أَنَّكَ تُضِيفُ إِلَى صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ رُبْعًا وَخُمْسَ الرُّبْعِ حَتَّى يَكُونَ عَلَى مِقْدَارِ الصَّاعِ الْمَوْجُودِ فِي الْقَصِيمِ، وَقَدْ حَرَّرْنَاهُ وَوَجَدْنَا صَاعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْفَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جَرَامًا، يَعْنِي كِيلَوَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جَرَامًا، فَإِذَا أُطْعِمَ الْإِنْسَانُ رُبْعَ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْبُرِّ كَفَى، أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُدِّينِ، يَعْنِي نِصْفَ الصَّاعِ، وَغَيْرُ الْبُرِّ كَالْتَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالْأَقِطِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ نِصْفُ صَاعٍ، وَأَمَّا الْبُرُّ فَمُدٌّ.

(١) منظومة أصول الفقه وقواعده لشيخنا الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ٢٤).

مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ^[١]،

= والدليل على هذا التفريق مع أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ»^(١)، أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قَدِمَ المدينة وكَثُرَ فيها البرُّ، قال: «أَرَى الْمُدَّ مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ مِنَ التَّمْرِ»^(٢) فأَخَذَ النَّاسُ به في عَهْدِهِ، وصاروا يُخْرِجُونَ فِي الْفِطْرَةِ نِصْفَ صَاعٍ.

فَقَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّا نَجْعَلُ الْوَاجِبَ مِنَ الْبُرِّ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِهِ، مع أَنَّهُمْ فِي (بَابِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) خَالَفُوا مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالُوا: يَجِبُ صَاعٌ حَتَّى مِنَ الْبُرِّ، وَهَذَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّنَاقُضِ؛ وَلِهَذَا فَالْصَّوَابُ أَنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُقَدِّرَ، إِمَّا أَنْ نُقَدِّرَ بِنِصْفِ الصَّاعِ، وَإِمَّا أَنْ نُقَدِّرَ بِمَا يَكْفِي الْفَقِيرَ مِنْ كُلِّ الْأَصْنَافِ، يَعْنِي: مِنَ الْبُرِّ وَمِنْ غَيْرِ الْبُرِّ، أَمَّا أَنْ نُفَرِّقَ بِدُونِ دَلِيلٍ مِنَ الشَّرْعِ فَإِنَّ هَذَا لَا يَنْبَغِي.

[١] وَمَنِ الَّذِي يُضَرِّفُ إِلَيْهِ؟

قال المؤلف: «مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ» وظاهرُ كلامِ الماتنِ الإِطْلَاقُ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ جَازَ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا، كَالْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَالْغَارِمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَإِنَّهَا تُجْزَى.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُقَيَّدُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ لِحَاجَتِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ وَالَّذِينَ تُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ مَسَاكِينُ وَغَيْرُ مَسَاكِينٍ، فَتُقَيَّدُ قَوْلُهُ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المحصر، باب الإطعام في الفدية نصف صاع، رقم (١٨١٦)، ومسلم: كتاب الحج،

باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، رقم (٨٥/١٢٠١)، من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صاع من زبيب، رقم (١٥٠٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة

الفطر على المسلمين، رقم (١٨/٩٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن غَدَى الْمَسَاكِينَ أَوْ عَشَاهُمْ لَمْ يُجْزِئُهُ^(١).

= «مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ» لِحَاجَتِهِمْ، كَمَا قَيَّدَهُ فِي الرَّوْضِ^(١) «وَهُمُ الْمَسَاكِينُ وَالْفُقَرَاءُ وَالْغَارِمُونَ لِأَنفُسِهِمْ وَابْنُ السَّيْلِ».

[١] قوله: «وإن غَدَى الْمَسَاكِينَ أَوْ عَشَاهُمْ لَمْ يُجْزِئُهُ» الغداء هو الطَّعَامُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، مَأْخُودٌ مِنَ الْغَدْوَةِ، وَالْعِشَاءُ هُوَ الطَّعَامُ فِي آخِرِ النَّهَارِ، مَأْخُودٌ مِنَ الْعِشِيِّ، فَلَوْ غَدَى سِتِّينَ مَسْكِينًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَشَاهُمْ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَمْلِكُهُمْ، وَالْغَدَاءُ وَالْعِشَاءُ لَيْسَ فِيهِ تَمْلِكٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي الْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مِلءَ بَطْنِهِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا.

وَلَكِنْ نَقُولُ: أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّمْلِكِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَاصٌّ، وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ غَدَاءَهُمْ أَوْ عِشَاءَهُمْ لَيْسَ إِطْعَامًا؟! وَلَوْ قَالَ لَرُدَّ.

فَالصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ إِذَا غَدَّاهُمْ أَوْ عَشَّاهُمْ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ قَالَ: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرًا، وَلَمْ يَذْكُرْ جِنْسًا، فَمَا يُسَمَّى إِطْعَامًا فَإِنَّهُ يُجْزِئُ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا غَدَّاهُمْ أَوْ عَشَّاهُمْ أَجْزَأُهُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا كَبَرَ وَعَجَزَ عَنْ صِيَامِ رَمَضَانَ صَارَ فِي آخِرِهِ يَدْعُو ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا، وَيُطْعِمُهُمْ خُبْزًا وَأَدْمًا عَنِ الصَّيَامِ^(٤)، مَعَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ:

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٧/ ٢٥).

(٢) كشف الإفتاع (١٢/ ٥٠٨)، والروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٧/ ٢٥).

(٣) الإنصاف (٢٣/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٢٠٧).

وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ صَوْمٍ وَغَيْرِهِ^[١].

= ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وهذا تفسيرٌ صحابيٌّ لإطعام المسكين بفعله.

واعلم أن الشرع في باب الإطعام ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما قُدِّرَ فيه المدفوع والمدفوع إليه.

الثاني: ما قُدِّرَ فيه المدفوع فقط.

الثالث: ما قُدِّرَ فيه المدفوع إليه فقط.

فالذي قُدِّرَ فيه المدفوع والمدفوع إليه: فِدْيَةُ الْأَذَى، قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ» فَقُدِّرَ الْمَدْفُوعُ بِنِصْفِ صَاعٍ، وَالْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ سِتَّةٌ.

وما قُدِّرَ فيه المدفوع دون المدفوع إليه: مِثْلُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، فَإِنَّهَا صَاعٌ، وَلَمْ يُذَكَّرِ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيَ الصَّاعَ - الْفِطْرَةَ الْوَاحِدَةَ - عَشْرَةً.

وما قُدِّرَ فيه المدفوع إليه دون المدفوع: مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ، وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَكَفَّارَةِ الْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يُجْزَى فِيهِ إِذَا غَدَى الْمَسَاكِينُ، أَوْ عَشَّاهُمْ، أَوْ أَعْطَاهُمْ خُبْزًا أَيْضًا، وَكَذَلِكَ الْإِطْعَامُ بَدَلًا عَنِ الصَّوْمِ، كَالْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، فَإِنَّهُ يُجْزَى الْغَدَاءُ أَوْ الْعِشَاءُ كَمَا سَبَقَ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ صَوْمٍ وَغَيْرِهِ» يَعْنِي: يَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَفَّارَةٌ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَمِثْلًا يُعْتَقُ رَقَبَةً وَيَنْوِيهَا كَفَّارَةً عَنِ الظُّهَارِ، أَوْ يُعْتَقُ رَقَبَةً وَيَنْوِيهَا عَنِ الْيَمِينِ.

= وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سِوَاهَا، كَرَجُلٍ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَتَقَ عَنْ ظَهَارٍ فَقَطْ، فَأَعْتَقَ هَذَا بَنِيَّةً أَنَّهُ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، لَكِنْ مَا عَيَّنَ أَنَّهُ عَنِ الظَّهَارِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ هَذَا لَا يُجْزَى.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّهُ يُجْزَى؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْيِينٌ إِذْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا اشْتَرَطُوا فِي النِّكَاحِ أَنْ يُعَيَّنَ الْمَرْأَةُ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بَنِي وَلَهُ غَيْرُهَا لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ انْصَرَفَ الشَّيْءُ إِلَيْهِ، فَإِذَا نَوَى عَنْ كَفَّارَةٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ أَجْزَأُ عَنْهُ هَذَا الْعِتْقُ.

وَقَوْلُهُ: «وَعِزَّهُ» كَالْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ التَّابِعُ فِي الصَّوْمِ أَوْ لَا؟

لَيْسَ بِشَرَطٍ، بَلْ يَنْوِي كُلُّ يَوْمٍ بِيَوْمِهِ، وَنِيَّةُ التَّابِعِ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ، كَمَا أَنَّهُ فِي رَمَضَانَ يَنْوِي كُلُّ يَوْمٍ بِيَوْمِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ التَّابِعُ، فَمَا دَامَ يَعْرِفُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّابِعُ فَهُوَ مِنْ حِينِ يَشْرَعُ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ نَاوٍ التَّابِعَ، لَكِنْ إِنْ انْقَطَعَ التَّابِعُ بِهَا لَا يَقْطَعُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُجَدِّدَ النِّيَّةَ، فَمَثَلًا: لَوْ سَافَرَ فَإِذَا رَجَعَ لَا بُدَّ أَنْ يُجَدِّدَ النِّيَّةَ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ التَّابِعِ.

وَهَلْ يَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ لِكُلِّ يَوْمٍ؟

نَعَمْ، يَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ لِكُلِّ يَوْمٍ، لَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ إِذَا شَرَعَ فِيهِ وَقَدْ نَوَى أَنْ يَسْتَمِرَّ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ أَنْ يَنْوِيَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ لَيْلَتِهِ، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْغَدِ، فَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ التَّعْيِينِ فِي اللَّيْلِ لَمْ يَصَحَّ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَأِنْ أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا انْقَطَعَ التَّائِبُ^(١)،

[١] قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا انْقَطَعَ التَّائِبُ» يعني:

إِنْ أَصَابَ الْمَرْأَةَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا انْقَطَعَ التَّائِبُ.

مثال ذلك: رجلٌ شَرَعَ فِي صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَابِعَيْنِ، وَلَمَّا مَضَى خَمْسَةَ أَيَّامٍ جَامَعَ الزَّوْجَةَ فِي اللَّيْلِ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ، وَعَلَى هَذَا فَيَسْتَأْنِفُ، وَلَوْ صَامَ شَهْرًا وَثْنَانِيَّةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ جَامَعَهَا يَسْتَأْنِفُ، فَيَصُومُ الشَّهْرَيْنِ مِنْ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٤] هذا ما مشى عليه المؤلفُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ إِذَا أَصَابَهَا لَيْلًا فَهُوَ آثِمٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ التَّائِبُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِنَافَ الشَّهْرَيْنِ لَا يَرْتَفِعُ بِهِ إِثْمُ الْإِصَابَةِ أَوْ مَفْسَدَتِهَا، فَيَقَالُ لِمَنْ أَصَابَهَا فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا: إِنَّكَ أَخْطَأْتَ وَأُثِمْتَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَتُوبَ، وَلَكِنَّ التَّائِبَ لَا يَنْقَطِعُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(١)، وَاخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ^(٢)، وَقَوَاهُ صَاحِبُ (الْمُغْنِي)^(٣).

وَلَوْ أَصَابَهَا نَاسِيًا فِي اللَّيْلِ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ أَوْ لَا؟

عَلَى الْمَذْهَبِ: يَنْقَطِعُ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ، وَلَوْ أَصَابَهَا فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ يَنْقَطِعُ، فَالْمَهْمُ أَنَّهُ إِذَا أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا وَلَوْ فِي زَمَنِ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ فِيهِ، كَاللَّيْلِ وَالسَّفَرِ الْمُبِيحِ لِلْفِطْرِ، أَوْ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ التَّائِبُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَصَابَهَا لَيْلًا لَا يَنْقَطِعُ لَكِنَّهُ يَأْثِمُ، وَإِنْ أَصَابَهَا نَاسِيًا لَا يَنْقَطِعُ وَلَا يَأْثِمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفْطِرْ، وَلَا يَأْثِمُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَاسِيًا.

إِذَنْ: إِذَا أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا فِي وَقْتٍ لَا يَجِبُ فِيهِ الصَّوْمُ، إِمَّا لَكَوْنِهَا أَيَّامَ عِيدٍ،

(١) الشرح الكبير للرافعي (٩/ ٣٢٣).

(٢) الأوسط لابن المنذر (٩/ ٤٢٣).

(٣) المغني (١١/ ٩١).

وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا لَيْلًا لَمْ يَنْقَطِعْ^[١].

= أو أيام التشريق، أو كان مسافرًا، أو في الليل، فإنه يكون آثمًا، ولا ينقطع التتابع؛ لأنه ليس صائمًا، وإن أصابها صائمًا فإنه ينقطع التتابع، لا لأنه أصابها قبل أن يتم الصوم، ولكن لأنه أفطر أثناء الشهرين، والله عز وجل اشترط أن يكون الشهران متتابعين.

وبناءً على ذلك: لو أصابها ناسيًا في أيام الصوم، فإن الصحيح فيما نرى أن الصوم لا يبطل ولو بالجماع ناسيًا، وإذا لم يبطل الصوم صار التتابع مستمرًا، أما لو أصابها وهو صائم بدون عذر فإنه ينقطع التتابع؛ لأنه أفطر.

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا لَيْلًا لَمْ يَنْقَطِعْ» كزوجة أخرى أو مملوكة، فإذا أصاب غيرها فإنه لا ينقطع التتابع إذا كان ليلًا، فإن كان نهارًا فإنه ينقطع؛ لأنه أفطر، وإذا أفطر انقطع التتابع.

والصحيح: أنه إذا أصاب غيرها جاهلًا أو ناسيًا في النهار فإنه لا ينقطع، بناءً على أنه لا يفطر بذلك، مع أنه في (الروض)^(١) يقول: «وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا -أي: غير المظاهر منها- لَيْلًا أو ناسيًا أو مع عذر يبيح الفطر لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ» فجعلوه هنا لا يقطع التتابع، والمراد أننا لا نفطره، وقد سبق لنا أن المذهب في (باب الصوم في رمضان) أن الفطر بالجماع يثبت ولو كان ناسيًا.

مسألة: سبق لنا أن العلماء اختلفوا في الإطعام، هل يجوز الوطء فيه أو لا يجوز؟ وبيننا الخلاف فيه، لكن إذا قيل: إنه لا يجوز الوطء قبل الإطعام، ثم لما أطمع ثلاثين مسكينًا جامع زوجته، فهل يستأنف الإطعام كما يستأنف الصوم أو لا؟

(١) الروض المربع مع حاشية ابن قاسم (٧/ ٢٧-٢٨).

= المذهبُ: لا يَنْقَطِعُ التَّابِعُ فيما إذا جَامَعَ أثناءَ الإطعامِ، بناءً على أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فيه التَّابِعُ؛ ولهذا لو أَطْعَمَهُم جَمِيعًا يُجْزَى، وهذا ممَّا يُؤَيِّدُ القَوْلَ الثَّانِي.



انْتَهَى - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - الْمُجَلَّدُ الثَّامِنُ
وَيْلِيهِ - بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى - الْمُجَلَّدُ التَّاسِعُ
وَأَوَّلُهُ: «كِتَابُ اللَّعَانِ»



فهرس الأحاديث والآثار

الحدیث	الصفحة
أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ	٤٥٢
أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ	٥٠٩
أَتُرْدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟	٤٦٠، ٢٦٣
أَتَرْضَى أَنْ يَزْنِيَ أَحَدُ بَأْخَتِكَ، أَوْ بَنَتِكَ، أَوْ أُمِّكَ؟	٣٨٩
أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟!	٦٩٧، ١٨٣، ١٤٥
اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ	٤٢٩، ٣٩٠، ١٤٩
الْإِنَّمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ	٣٣٥
أَحَقُّ مَا يُكْرَمُ الْمَرْءُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ وَأُخْتُهُ	٢٨٦
ادْعُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ	٣٣٩
إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا	٢١
إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ	٤٥٠، ٤٤٢
إِذَا دَعَا الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَأَبَتْ لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ	٣٩٤
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ	٣٤٥
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ	٣٤٤
إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ	٣٤٩
إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ	١٤٧
إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا	٥٧٩

- إِذَا قَضَىٰ حَاجَتَهُ فَلَا يُغْجِلْهَا حَتَّىٰ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا ٤٢٥
- أَرَى النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ ٥٤٢
- اسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ فِي هَذَا وَشَاوِرِيهِمْ ٥٦
- اشْرَبْ أَبَاهُ ٣٨١
- اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ ٤٠٥
- أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ٧٧٠
- أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَّةً ٢٦٠
- اعْفُوا اللَّحَى وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ ٤١٠
- أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ ٣٥٧، ٣٥٤، ٩٧
- اقْبِلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً ٤٧٨
- اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ٢١٣
- اقْضِ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّكَ عَلِمْتَ مِنْ حَالِهِمَا مَا لَمْ أَعْلَمْ ٤١٦
- أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ ٥٦٦
- إِلَّا الدِّينَ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ جَبْرِيلُ أَنَا ٥٥٣
- أَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ ٤١٢
- إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ٤٣٣، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٢٢، ٢٠٠، ١٦٩
- إِنَّ الْبَرَكَهَ تَنْزُلُ فِي أَعْلَاهَا ٣٧٨
- إِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ فَيَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ ٧١٧
- إِنَّ الْعَيْنَ تَزْنِي، وَالْأُذُنُ تَزْنِي ٤٧١

- ٥٢٧ إِنَّ الْعَصَبَ جَمْرَةٌ تُوقَدُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ
 ٥٨٧ إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا
 ٤٨٥ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْحَمْرِ
 ٣٥٢ إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ
 ٤٠٧ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أُعْجَازِهِنَّ
 ٣٦٩ إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا
 ١٤٣ إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ
 ١٧٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الشَّغَارِ
 ٦٩ أَنْ تَسْكُتَ
 ٣٨٤ إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ
 ٤٢٧ إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةَ الرَّجُلِ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ
 ٢١٣ إِنْ يُطِيعُوا آبَاءَ بَكَرٍ وَعُمَرَ يَرْضَوْا
 ٦٥ أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ
 ٢٨٦ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ
 ٥٨٧ إِنَّكَ تَكْثُرُنَ اللَّغْنَ وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ
 ٥٦٥ إِنَّمَا أَفْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ
 إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
 ٧٣٦، ٦٦٧، ٦٦٤، ٦٢٤، ٥٨١، ٥٧٧، ٥٦٦، ٥٢٤، ٥١٩، ٥١٧، ١٩٠، ١٨٢، ١٨١
 ٤٩٨ إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ
 ٢٠ إِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُودَمَ بَيْنَكُمَا

- إِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَبْرَأُ ٣٧٤
- أَنَّهُ كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ ١١٥
- إِنَّهُ لَا يَجْتَلَىٰ خَلَاهَا، وَلَا يُعْصِدُ شَوْكُهَا ٦٠٧
- إِنَّهُ لَا يَكُونُ مَهْرًا لِأَحَدٍ بَعْدَكَ ٢٦٥
- إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَىٰ أَهْلِكَ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ ٤٤٧
- إِنَّهَا حَرَامٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ١٨٨
- إِنَّهَا لَا تَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا ٢٦٦
- إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَوَّافَاتُ ٢٥٨
- إِنَّهُمْ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ ٥٧٢، ٥٠٦، ٤٠٢
- إِنِّي أَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ ١٤٨
- إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ ١٤٨
- أَوْفٍ بِنَذْرِكَ ٣٦١
- أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ ٣٢٨
- أَيَلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟! ٥٣٩، ٥٣٨
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٦
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ٧١
- الْإِيْبَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٨٤
- أَيْنَ اللَّهُ؟ ٧٥٧
- بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ لُقَيْمَاتٌ يَقْمَنَ صَلْبُهُ ٣٨٠
- الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ٣٠٤، ٢١٢

- تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ ١٧
- تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً ٣٦٦
- تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ ٤٦٠
- الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ٢٦٤، ٢٦٠
- تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِرِإْلِهَا وَحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَدِينِهَا ٢٠٦، ١٣
- ثَلَاثُ جَدُّهُنَّ جَدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جَدٌّ ٥٦٣
- ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ٣٩٤
- الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ٨٢، ٧٢
- خُذِ الْحَدِيقَةَ وَلَا تَزْدَدْ ٤٨٧
- خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ ٦٥٧
- خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ ٣٩٥
- خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً ١١
- دَعَاكُمْ أَخَوُكُمْ وَتَكَلَّفَ لَكُمْ ٣٤٥
- رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ٥١٨
- زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ٢٦٦، ٢٦١، ٤٦، ٤٠
- سَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَابِهَا ٣٣٣
- الشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ ١٨٠
- طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ ٢٨٢
- عَلَامٌ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ بِمَا يَفْعَلُ؟! ١٤٩
- فَاقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَفَارِقْهَا ٤٧٨

- فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونِ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَهَ ٣٧٣
- فَعَلَّمَهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ٢٦٦
- فَمَا بَقِيَ فَلَأُولَىٰ رَجُلٍ ذَكَرِ ٨٥
- فَهَلَّا بِكَرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا ١٦
- فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ ٢٩٥
- قَدْ فَعَلْتُ ٦٥٦
- قُمْ أَبَا تُرَابٍ ٣٨٢
- قُمْ يَا عُمَرُ فَرُوحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٣
- قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ ٦٥
- كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ٤٢٧
- كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ٤٩٤، ٣١٠، ٢٧٨، ٢٧٤، ١٩٦، ١٦٨
- كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ٤٢٣
- كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَىٰ أَهْلِ الْمَيْتِ وَصُنْعَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ ٣٢٦
- لَا أَكُلُ مُتَكَبِّرًا ٣٨٥
- لَا أُوتَىٰ بِمُحَلَّلٍ وَلَا مُحَلَّلٍ لَهُ إِلَّا رَجَعْتُهَا ١٨٢
- لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ بِالسَّلَامِ ٣٣٣
- لَا تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ ٢٦٧
- لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ ١١٦
- لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا ٢٧٢، ١٧١، ٣٢
- لَا تَقْرُبْهَا حَتَّىٰ تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ ٧٤٢

- لَا تَتَنَعَوْا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ٤٣٠
- لَا تُنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ٦٧، ٥٩، ٥٨، ٥٢
- لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَى الْأُمَمَاءَ ١١٨
- لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ٧٢٧، ٤٠٣، ٤٠٠
- لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ ٧١٣، ٥٨٨، ٥٢٥
- لَا طَّلَاقَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ٦٢٥
- لَا طَّلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ ٥٢٩
- لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ ٩٩، ٩٨، ٧١
- لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ ٣٧١
- لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ٢٩
- لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ٤٥٣
- لَا يُجْلَدُ أَحَدُكُمْ أَمْرَأَتُهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُضَاجِعُهَا ٣٩٢
- لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا ١٣٤
- لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ٤٤١، ٤٣٢
- لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بِطَّلَاقٍ أُخْرَى ٢٧٢
- لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ ٤٥١، ٣٣١
- لَا يَحْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ ٢٢
- لَا يَحْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ ٢٢
- لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ ٥٨٧، ٥٠٩، ٣٩٢
- لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ ٥٢٨

- لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ٦٦٥
- لَا يُنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ ١٤٦
- لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ ٤١٣، ٣٧٨
- لَا، أَفْذَرُوا لَهُ قَدْرَهُ ٧١٨
- لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا ٢٣٦
- لَوْ اتَّقَى اللَّهُ لَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا ٥٣٩
- لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَيْهَا الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ٥٣٥
- لَوْ أَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَخْتَصِمْنَا ٦
- لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ ٤٢٢
- لَوْ دُعِيْتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ ٣٣٤
- لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعِينَ ٦٠٨
- لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْتِ وَلَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ ٦٠٨
- لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ ٥٢٩
- لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ ٥٥٨
- لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ ٣٥٩
- مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا ٥٦٧
- مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ ١٩٣
- مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ ٧٤١
- مَا عَلَيْكَ إِلَّا تَسْتَأْذِنِي أَبَوَيْكَ فِي هَذَا ٥١٢
- مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوٌ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ ٣٥٧

- المرأة امرأتك ٥٢٢
- مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرَ ٥٤٥
- مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا ٥٥٨
- الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا ٦٨٦، ٢٧٨، ١٦٨
- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ٣٩٤
- مَلَكَتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ٤٠
- مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَزْحَرَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ٣٧٨
- مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ ١٦٦
- مَنْ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ ٤٤٦
- مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ٤٧٣
- مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ٣٥٠، ٣٣٦
- مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ ٣٥٣
- مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ ٤٦٩، ٥١٤، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٩٢، ٦٢٢
- مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ٢١٤
- مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا ٤٣٧، ٤٣٥
- مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ ٦٠
- مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٩٨
- مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ٣٥
- مَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ ٣٢٠
- نُهَيْنَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا ٤٣٢

- ١٧٩ هَذَا الشُّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
- ٤٣٦ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ
- ٧٥٧ هَلْ تَحْدُ رَقَبَةً؟
- ٣٥٧ هَلَّا بَعَثْتُمْ مَعَهَا مَنْ يُغْنِي
- ١١ هَلَّا بِكَرًّا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا
- ٣٣٤ وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ
- ٣٣٨ وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ
- ٦٦٤ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً
- ٦٥١ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حِقُونَ
- ٣٣٢ وَحَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ
- ٣٧٠ وَكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ
- ١١٦ وَلَا الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ
- ٣٧٣ وَلَا تَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ
- ١٣٠ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
- ١٩٦ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ
- ٣٤٠ الْوَلِيْمَةُ فِي يَوْمِ الثَّالِثِ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ
- ٧ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ
- ٣٣٨ وَمَنْ لَمْ يُحِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ
- ١٢٣ وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَذَرَنِي النَّاسُ بِهِ
- ٥٢٨ يَا زُبَيْرُ: اسْقِ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ الْجَذَرَ

- ٣٦٧ يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ
- ٢٧٨، ٢٢٢، ٨، ٦ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ
- ٦٩٢ يُجْمَعُ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنٍ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً
- ١٢٩ يَحْرُمُ بِالرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ
- ٧٣٣، ١٣٦، ١٢٧، ١٢٠ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
- ٣٠٤ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ
- ٦٦٢ يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ



فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٦.....	في النكاح من المصالح الكثيرة التي من أجلها صار سنة؛ ولأنه من ضرورة بقاء الأمة.
٧.....	لولا النكاح ما حصل التوالد، ولولا التوالد ما بقيت الأمة، ولما يترتب عليه من المصالح العظيمة.
٧.....	الشيء قد يكون مطلوباً وإن لم ينص على طلبه؛ لما يترتب عليه من المصالح والمنافع العظيمة.
٧.....	النكاح إذا كان لدى الإنسان شهوة، وعنده مال يستطيع به القيام بواجب النكاح فإنه أفضل من نوافل العبادة.
٧.....	ما دُمّت ذا شهوة وعندك ما تقوم به بواجبات النكاح فإن الأفضل أن تزوج؛ لأن فيه من المصالح العظيمة ما يربو على نوافل العبادة.
٧.....	إذا خاف الإنسان الزنا؛ لوجود أسبابه وانتفاء موانعه، صار النكاح في حقه واجباً.
٩.....	إذا صار الإنسان في دار الكفار يُقاتل في سبيل الله، فإنه لا يجوز أن يتزوج؛ لأنه يُخشى على عائلته في هذه الدار.
١١.....	من المعلوم أن رسول الله ﷺ لم يعدد الزوجات من أجل قضاء الوطر، وإنما من أجل المصلحة العامة؛ حتى يكون له في كل قبيلة صلة.
١٤.....	نحن لا نكلف بالمستقبل، لكن نكلف بما بين أيدينا، بالحاضر.
١٧.....	إياك وقول الماديين الذين يقولون: إن كثرة الأمة يوجب الفقر والبطالة والعطالة، بل الكثرة عز.

- كثرة الأمة عز، لا سيما إذا كانت أرضهم قابلة للحرثة والزراعة والصناعة..... ١٧
- إن ظاهر السنة أن النظر إلى المخطوبة سنة؛ لأن النبي ﷺ أمر به..... ٢٠
- الطلاق على عوض وجميع الفسوخ تعتبر بينونة، لكن ليست مثل البينونة بالثلاث..... ٢٦
- الرجعية تجرم على غير زوجها أن يخطبها نصريحا أو تعريضا؛ لأنها زوجة..... ٢٦
- القاعدة: كل من لا يجوز العقد عليها فإنه محرم خطبها نصريحا..... ٢٧
- لا يجوز لنا أن نخطب على خطبة غير المسلمين، وأيضا لو خطبنا على خطبة غير المسلم كان فيه مضرة على الإسلام..... ٣٠
- الذي يقوم مقام الولي في النكاح هو الوكيل، وهو الذي أذن له بالتصرف في حال الحياة، مثل أن يقول: وكلتك أن تزوج بتي..... ٣٧
- جميع العقود تنعقد بما دل عليها عرفا، سواء كانت باللفظ الوارد أو بغير اللفظ الوارد..... ٤١
- اعلم أن من حكمة الشرع أن جميع العبادات والمعاملات لا بد فيها من شروط؛ لأجل أن تتحد الأمور وتنضبط وتتضح..... ٤٩
- النكاح لا بد فيه من الإشهاد، والإشهاد لا يكون على مبهمة، بل لا يكون إشهدا إلا على شيء معين..... ٥٠
- البالغ من بلغ خمس عشرة سنة، أو أثبت الشعر الحسن حول القبل، أو أنزل باحتمال أو غيره..... ٥٣
- المعتوه: هو الذي نُسِمَ به باللغة العامية الخبل، وليس مجنوناً..... ٥٣
- إجبار المرأة على النكاح مخالف للنص المأثور، وللعقل المنظور..... ٥٨
- أمر ينبغي للإنسان أن يسلكه في أقواله وتصرفاته، متى دار الأمر بين السلامة والخطر فالأولى السلامة..... ٦٠

- التصرفات إذا دار الأمر بين أن تفعل أو لا تفعل، ولم يترجح عندك أن الإقدام خير، فإن الأولى الانتظار والتأني حتى يتبين..... ٦١
- إذا مات الأب يكون الولي بعده العم، أو الأخ إن كان كبيراً، فإذا أوصى الأب إلى أحد يزوجه صار الذي يزوجه الوصي دون الأخ..... ٦٤
- السيد مالك لأمتيه، لرقبتها ومنفعتيها ملكاً تاماً..... ٦٥
- الذكورية مشروطة في كل ولاية إلا ولاية تتعلق بالنساء، فلا حرج أن تكون الولية امرأة، فلا يمكن أن تكون المرأة مديرة على مدرسة رجال..... ٧٤
- يزوج النصراني ابنته النصرانية، وكذلك يزوج اليهودي ابنته اليهودية..... ٧٧
- الفاسيق لا يصح أن يكون ولياً على ابنته، ولا على أخته، ولا على بنت أخيه، وما أشبه ذلك..... ٧٩
- الأم لا تزوج بنتها، والأخت الكبرى لا تزوج الأخت الصغرى، ولو أن غيرها وكلها..... ٨٣
- الولاية تنقطع بالموت، وأن الولي ليس له أن يوصي بعد موته، وحتى لو أوصى فالوصية باطلة..... ٨٤
- إذا أوصى الأب أن يزوج بناته فلان، ولهن إخوة، فالذي يزوجهن بعد موته - على القول الصحيح - الإخوة، أما الوصي فلا حق له..... ٨٤
- جهات الولاية في عقد النكاح خمس؛ أبوة، ثم بؤنة، ثم أخوة، ثم عمومة، ثم ولاء..... ٨٦
- يجب على طلبة العلم أن يحذروا من عضل الأولياء، وأن يسيئوا للناس أن العاضل لا كرامة له..... ٩٠
- كل حكم علق على وصف فإنه يقوى الحكم بقوة هذا الوصف فيه..... ٩٤

- الصَّوَابُ: أَنَّهُ إِذَا زَوَّجَ عَافِيَةً بِفَاجِرٍ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَاحِحٍ إِلَّا إِذَا تَابَ ١٠٦
- مَنْ عُرِفَ بِاللُّوَاطِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - لَا يُزَوَّجُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ تَابَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّانَا - وَهُوَ فَاحِشَةٌ - يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فَاللُّوَاطُ وَهُوَ الْفَاحِشَةُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ١٠٦
- إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ الَّذِي هُوَ مِنَ الْقِبَائِلِ الشَّرِيفَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِمَنْ لَيْسَ بِقَبِيلٍ فَالنِّكَاحُ صَاحِحٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَائِهَا أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ ١٠٧
- الْمُحَرَّمَاتُ يَعْنِي الْمَمْنُوعَاتُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَمِنْهُ حَرِيمُ الْبَيْتِ ١١٠
- الْمُحَرَّمَاتُ إِلَى الْأَبَدِ: الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْبَنْتُ وَإِنْ نَزَلَتْ، وَالْأَخْتُ وَمَا تَفَرَّعَ عَنْهَا، وَمَا تَفَرَّعَ عَنِ الْأَخِ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَه ١١٢
- أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَفَوَاتِحَ الْكَلِمِ، وَفَوَاصِلَ الْكَلِمِ ١١٥
- لَا أَثَرَ فِي تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ بِغَيْرِ عَقْدٍ صَاحِحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُقُودَ إِذَا أُطْلِقَتْ فِي الشَّرْعِ حُمِلَتْ عَلَى الصَّاحِحِ ١٢٣
- لَا دَخَلَ لِلرَّضَاعِ فِي الْمُصَاهَرَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَدَيْنَا عُمُومًا مِنَ الْقُرْآنِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَخْرِمَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ بَيِّنٍ ١٢٩
- يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ زَوْجَتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَ الزَّوْجَةَ بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ، فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ١٢٩
- الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ بَائِنَةً بَيْنُونَةً كُبْرَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ ١٣٩
- الْقَوْلُ الرَّاجِحُ بَلَا شَكٍّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَ الزَّانِي حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُ تَابَ ١٤٣
- الزَّانِيَةُ تَحْرُمُ عَلَى الزَّانِي وَغَيْرِهِ حَتَّى تَتُوبَ، وَيُضَافُ إِلَى هَذَا أَنْ تَنْقُضَ عِدَّتَهَا ١٤٣
- الْمُحْصَنَاتُ تُطَلَّقُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا: أَوَّلًا: الْمُتَزَوِّجَاتُ، يَعْنِي ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ. ثَانِيًا: الْعَفِيفَاتُ عَنِ الزَّانَا. ثَالِثًا: الْحَرَائِرُ. ١٥٠

- لا يَحِلُّ للحر أن يتزوَّج الأمة، إلَّا بما ذكرَ اللهُ عَزَّجَلَّ مِنَ الشُّرُوطِ، حتى وإن اشترطَ
 ١٥٦ أن أولاده أحرارٌ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ
- الإجماعُ أحدُ الأدلَّةِ الأربعةِ، التي هي: الكتابُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والقياسُ
 ١٥٦ الصَّحِيحُ.
- يَجُوزُ للأب أن يتزوَّج أمةَ ابنه إذا تَمَّ في حَقِّهِ شُرُوطُ جوازِ نِكَاحِ الإمامِ ١٥٨
- الصَّوَابُ أَنَّ الأُمَّةَ المملوكَةَ وَطُورُهَا حَلَالٌ، سواءٌ كانت كِتَابِيَّةً أم غيرِ كِتَابِيَّةٍ ١٦٤
- لو كان عندَ الإنسانِ أمةٌ غيرُ كِتَابِيَّةٍ وهو مالِكٌ لها فَإِنَّ له أن يَطَّأها بِمِلْكِ اليمينِ ١٦٤
- شُرُوطُ النِّكَاحِ مِنْ وَضْعِ الشَّارِعِ، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الذي وَضَعَهَا وَجَعَلَهَا
 شُرُوطًا. ١٦٧
- الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ هي مِنْ وَضْعِ العَاقِدِ، وهو الذي شرطَهَا. ١٦٧
- شُرُوطُ النِّكَاحِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّةُ النِّكَاحِ، أمَّا الشُّرُوطُ فِيهِ فَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا
 صِحَّتُهُ، إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا لُزُومُهُ. ١٦٧
- شُرُوطُ النِّكَاحِ لَا يُمكنُ إسقاطُهَا، والشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ يُمكنُ إسقاطُهَا مَنَّ هي
 له. ١٦٧
- شُرُوطُ النِّكَاحِ لَا تَنقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ، والشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ تَنقَسِمُ إِلَى
 صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ. ١٦٧
- الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ يُعْتَبَرُ أن تكونَ مُقَارِنَةً للعقدِ، أو سابقةً عليه، لا لاحقةً به،
 فَمَحِلُّهَا إمَّا فِي صُلْبِ العقدِ أو قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ. ١٦٧
- اعْلَمْ أَنَّ الأصلَ فِي جَمِيعِ الشُّرُوطِ فِي العُقُودِ الصَّحَّةُ حتى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى المنعِ ١٦٨
- الأصلُ فِي الشُّرُوطِ الحِلُّ والصَّحَّةُ، سواءٌ فِي النِّكَاحِ، أو فِي البَيْعِ، أو فِي الإِجَارَةِ،
 أو فِي الرِّهْنِ، أو فِي الوَقْفِ. ١٦٩

- الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: صَحِيحَةٌ، وَفَاسِدَةٌ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ، وَفَاسِدَةٌ مُفْسِدَةٌ. ١٧٠
- الْفَرْقُ بَيْنَ التَّسْرِي وَالتَّزْوِجِ، أَنَّ التَّسْرِيَّ الْوَطْءُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَالتَّزْوِجُ عَقْدُ النِّكَاحِ. ١٧١
- كُلُّ نِكَاحٍ مُوقَّتٍ بِعَمَلٍ أَوْ زَمَنِ فَإِنَّهُ نِكَاحٌ مُتَعَةٍ، لَا يَجُوزُ. ١٨٨
- الشَّيْءُ الْمُبَاحُ إِذَا تَضَمَّنَ وَقُوعًا فِي حَرَامٍ، أَوْ تَرَكًَا لَوَاجِبٍ صَارَ حَرَامًا. ١٩٣
- إِذَا شَرَطَ الزَّوْجُ أَنْ لَا تَفْقَةَ قَبْلَ الْعَقْدِ، ثُمَّ عَقَدَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. ١٩٧
- إِذَا أَسْقَطَتِ الْمَرْأَةُ نَفَقَتَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ، فَالْإِسْقَاطُ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَهَا أَنْ تُطَالِبَ بِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ. ١٩٧
- إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ فَإِنَّا نَنْظُرُ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ الْآنَ حَحْلٌ لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا أَقْرَزْنَاهُمَا عَلَى النِّكَاحِ. ٢٤٥
- لَوْ أَنَّ مَجُوسِيًّا تَزَوَّجَ عَمَّتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَأَسْلَمَا جَمِيعًا، فَإِنَّهُمَا لَا يُقَرَّانِ؛ لِأَنَّهَا الْآنَ لَا تَحِلُّ لَهُ. ٢٤٦
- نِكَاحُ الْكَفَّارِ حُكْمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ، كَالظَّهَارِ، وَاللَّعَانِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْإِحْصَانِ، وَلِحُوقِ النَّسَبِ. ٢٤٦
- إِنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُ الرَّجُلِ فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةً فَإِنَّ النِّكَاحَ يَنْطَلُ، وَهَذَا الْكَلَامُ قَبْلَ الدُّخُولِ. ٢٥٠
- «الصَّدَاقُ» هُوَ الْعَوَظُ الْوَاجِبُ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ. ٢٥٨
- الصَّدَاقُ لَهُ أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهَا: الْمَهْرُ، وَالْأَجْرُ، وَالنَّحْلَةُ. ٢٥٨
- كُلُّ مَنْ عِنْدَهُ عَرَجٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِهَادِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْفَقِيرُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ. ٢٦٧

- نحنُ لا نُحبُّ أبدًا إغراضَ النَّاسِ عن اللغةِ العربيَّةِ، بل نُنكِرُ هذا إنكارًا عظيمًا. ... ٢٧٠
- كلُّ عَقْدٍ بشُروطِهِ وصِفَاتِهِ يجبُ الوفاءُ به، إلَّا ما دلَّ الدَّلِيلُ على تحريمِهِ ٢٧٧
- أودُّ من طَلَبَةِ العلمِ أن يُحذِّروا من أولئك الطَّامِعِينَ الجَشِعِينَ، الذين يتدَيَّنُونَ ديونًا كثيرةً، ويشترونَ أشياءَ ليس بوسعِهِم ولا طاقتِهِم أن يُوفُّوها ٢٧٩
- لا ينبغي للإنسانِ أن يتدَيَّنَ إلَّا عندَ الصَّرورةِ القُصوى، لا قَرْضًا، ولا ما يُسمَّوَنَّهُ دينًا مُوجَلًا ٢٧٩
- متى بطلَ المُسمَّى وَجَبَ مَهْرُ المِثْلِ ٢٩٠
- المَهْرُ يَنَتَّصِفُ بكلِّ فُرقةٍ من قِبَلِ الزَّوجِ قَبْلَ الدُّخولِ والحُلوةِ، أو المَسِّ لشهوةٍ، أو النظرِ لما لا يَنْظَرُ إليه إلَّا الزَّوجُ ٣٠٢
- الأصلُ في جميعِ الاختِلافاتِ، سواءٌ في البَيْعِ، أو الإجارةِ، أو الصَّداقِ، أو الرِّهنِ، أو غيرها، أن يُقْبَلَ قولُ من الأصلِ معه ٣٠٤
- يجبُ أن يَعْرِفَ طالِبُ العلمِ أنَّ الأصلَ ليس مُقدَّمًا دائِمًا، فقد يكونُ هناكَ ظاهرٌ أقوى من الأصلِ فيُقدَّمُ عليه ٣٠٧
- الفرقُ بين تَفْوِيضِ البُضْعِ وتَفْوِيضِ المَهْرِ: أنَّ تَفْوِيضَ البُضْعِ لا يُذَكَّرُ فيه المَهْرُ إطلاقًا، وتَفْوِيضُ المَهْرِ يُذَكَّرُ ولكنَّ لا يُعَيَّنُ، لا قَدْرُهُ ولا جِنْسُهُ ولا نَوْعُهُ ٣٠٩
- الفاَسِدُ في الحَجِّ هو الذي جَامَعَ فيه قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأولِ، ويَمْضِي فيه، والباطِلُ هو الذي ارْتَدَّ فيه ٣١٧
- الفاَسِدُ في النِّكاحِ ما اختلفَ العُلَمَاءُ في فسادِهِ، والباطِلُ ما أَجمَعوا على فسادِهِ ٣١٧
- الوَلِيمةُ المَكْرُوهُةُ: هي الوَلِيمةُ الثَّانِيَةُ للْعُرْسِ؛ لأنَّ فيها نَوْعًا من الإِسْرافِ. ٣٢٧
- يَجوزُ هَجْرُ أَهْلِ المعاصي إلَّا لوجودِ المصلَحةِ. ٣٣١
- الْمُنْكَرُ: ما أنْكَرَهُ الشَّرْعُ والعُرْفُ، والعبرةُ بإنكارِ الشَّرْعِ، فما أنْكَرَهُ الشَّرْعُ مُنْكَرٌ

- ولو أقره العرف ٣٣٥
- لو دعانا نصراني إلى عيد الميلاد فإن الإجابة حرام؛ لأن عيد الميلاد من شعائر الكفر ٣٤١
- المباح إن كان وسيلة لمحرّم صار حرامًا، وإذا كان وسيلة لواجب صار واجبًا، وإذا كان وسيلة لمكروه صار مكروهًا، وإذا كان وسيلة لمستحب صار مستحبًا. ... ٣٤٢
- من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس. ٣٥٠
- اعلم أن المكروه في اصطلاح الفقهاء غير المكروه في الكتاب والسنة. ٣٥٢
- الكرهية في لسان الشرع يراؤها المحرّم إذا كانت في الأحكام الشرعية. ٣٥٢
- الكرهية عند الفقهاء مرتبة بين المباح والمحرّم، يثاب تاركها امتثالًا، ولا يعاقب فاعلها. ٣٥٢
- يجب علينا أن نعلم نعمة الله عزّ وجلّ علينا بالأكل والشرب في تيسيره وتسهيله، حتى وصل إلينا. ٣٦٥
- الأكل الذي تدعو إليه الطبيعة، جعل الله سبحانه وتعالى للموفّقين فيه عبادات عند البدء به، وعند الانتهاء منه، وفي أثنائه. ٣٦٦
- التسمية واجبة عند الأكل والشرب، وأن الإنسان يأثم بتركها لأمر النبي ﷺ بذلك. ٣٦٧
- العجب أن بعض السفهاء منّا -معشّر المسلمين- يرون أن الأكل بالشمال تقدّم، فلا أدري كيف يروونه كذلك. ٣٧١
- الصواب: أن الأكل بالملقعة لا بأس به، لا سيما مع دعاء الحاجة. ٣٧٢
- اعلم أن معاملتك لزوجتك يجب أن تقدّر كأن رجلاً زوجاً لابنتك، كيف يعاملها؟ فهل ترضى أن يعاملها بالجفاء والقسوة؟ ٣٨٩

- الواجبُ على الإنسانِ إذا كان مُحِبًّا أَنْ يَحْيَا حَيَاةً سَعِيدَةً مُطْمَئِنَّةً هَادئةً أَنْ يُعَاشِرَ
 زوجتهَ بالمَعْرُوفِ ٣٩٠
- الأولادُ إذا رأوا المَشَاكِلَ بين أُمِّهِمْ وَأَبِيهِمْ سَوْفَ يَتَأَلَّمُونَ وَيَتَزَعَّجُونَ، وإذا رَأَوْا
 الأُلُفَّةَ فَيَسِيرُونَ، فعليك يا أخِي بالمُعَاشَرَةِ بالمَعْرُوفِ ٣٩٠
- لو اعتَادَ النَّاسُ أَمْرًا مُحَرَّمًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، ولو كان عَادَةً؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ
 لَا يُقَرُّهُ ٣٩١
- مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّرْعُ وَلَكِنَّ الْعُرْفَ يُلْزِمُ بِهِ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْعَقْدِ ٣٩١
- كُلُّ مَا أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ عِنْدَ فِعْلِهِ أَنْ يَنْوِيَ امْتِثَالَ الْأَمْرِ؛ لِيَكُونَ عِبَادَةً. ٣٩٢
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَضْبِرَ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَلَوْ رَأَى مِنْهَا مَا يَكْرَهُ ٣٩٢
- يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَغْضَبَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ قُصُورٌ،
 حَتَّى الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ مُقْصَرٌّ ٣٩٣
- يَنْبَغِي لِلزَّوْجِ قَبْلَ الْجَمَاعِ أَنْ يَفْعَلَ مَعَ امْرَأَتِهِ مَا يُثِيرُ شَهَوَتَهَا، حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجُلُ
 وَالْمَرْأَةُ فِي الشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ تَلَذُّذًا وَأَنْفَعُ لِلطَّرْفَيْنِ ٤٢٤
- الْخُلْعُ قَدْ يَكُونُ بَطْلَبٌ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ بَطْلَبٌ مِنَ الزَّوْجَةِ، أَوْ بَطْلَبٌ مِنْ وَلِيِّهَا،
 أَوْ بَطْلَبٌ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ٤٥٩
- الطَّلَاقُ الْبَائِنُ عَلَى تَوْعَيْنٍ: بَائِنٌ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى، وَهُوَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ، وَبَائِنٌ بَيْنُونَةٌ
 صُغْرَى وَهُوَ الطَّلَاقُ عَلَى عَوْضٍ ٤٧٦
- اعْلَمْ أَنَّ الْخُلْعَ لَيْسَ لَهُ بَدْعَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَتَّى فِي حَالِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 بِطَّلَاقٍ، وَاللَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِالطَّلَاقِ لِلْعِدَّةِ ٤٧٦
- يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى زَوْجَةٍ فِي عِصْمَتِهِ لَوْ طَلَّقَهَا وَلَوْ بَدُونِ مُوَاجَهَةٍ. ٤٨١
- الحَقِيقَةُ أَنَّ الَّذِي أَخْرَنَا لَيْسَ هُوَ الْإِسْلَامَ وَلَكِنْ تَخَلُّفُنَا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَتَعْطِيلُنَا

- ٥٠٧ لتَوَجِهاَتِ الإسلامِ .
لو أَنَّا أَنزَلْنَا الْقُرْآنَ فِي قُلُوبِنَا مَنزِلَةَ الشَّيْءِ الْمَحْبُوبِ الْمَرْغُوبِ، وَفِي أَعْمَالِنَا مَنزِلَةَ
الْمُنْهَاجِ الَّذِي نَسِيرُ عَلَيْهِ مَا غَلَبَتْنَا قُوَّةُ فِي الْأَرْضِ ٥٠٧
اعْلَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ؛ لِأَنَّهُ حُلٌّ قَيْدِ النِّكَاحِ، فَقَبْلَ النِّكَاحِ
لَا طَلَّاقَ ٥٠٨
حُكْمُ الطَّلَاقِ: تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ، فَيَكُونُ وَاجِبًا، وَحَرَامًا، وَسُنَّةً،
وَمَكْرُوهًا، وَمُبَاحًا. ٥٠٨
الطَّلَاقُ غَيْرُ مُحَبَّبٍ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَأَنَّ الْأَصْلَ الْكَرَاهَةُ ٥٠٩
الطَّلَاقُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَشْتُّ الْأُسْرَةَ، وَضِياعُ الْمَرْأَةِ، وَكَسْرُ قَلْبِهَا، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ
مَعَهَا أَوْلَادٌ، أَوْ كَانَتْ فَقِيرَةً ٥١١
غَيْرُ الزَّوْجِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الطَّلَاقُ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الزَّوْجِ بَوَكَالَةٍ فَلَا بَأْسَ، فَلَوْ طَلَّقَ
امْرَأَةً قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَلَا يَصِحُّ ٥١٥
إِذَا زَالَ الْعَقْلُ بَعْذِرٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ بَعْذِرٍ عَادِيٍّ كَالنَّوْمِ، أَوْ بَعْذِرٍ طَارِيٍّ كَالْمَرَضِ فَإِنَّهُ
لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ. ٥١٨
لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَدُونَ شُهُودٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّهَادَةَ فِي النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ
فَالطَّلَاقُ يَقَعُ. ٥٢٦
الْقَوْلُ بَعْدَ وَقْعِ طَلَاقِ الْغَضَبَانِ نَظْرِيًّا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ، لَكِنْ عَمَلِيًّا وَتَرْبُويًّا
هَلْ نَقُولُ بِالْفَتْوَى بِهِ، أَوْ نَمْنَعُ الْفَتْوَى بِهِ إِلَّا فِي حَالَاتٍ مُعَيَّنَةٍ نَعْرِفُ فِيهَا صِدْقَ
الزَّوْجِ. ٥٣٠
مَنْ الْإِعْلَاقِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمُؤَسَّسِينَ، فَالْمُؤَسَّسُ يُغْلَقُ عَلَيْهِ حَتَّى إِنَّهُ يَطْلُقُ بَدُونَ
قَصْدٍ ٥٣٠

- طَلَّاقُ الْمُوسُوسِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ، كَمَا لَوْ كَانَ يَظُنُّ
 أَنَّهُ طَلَّقَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِالْإِغْلَاقِ وَالْإِكْرَاهِ. ٥٣١
- يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُوكِّلَ شَخْصًا فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، فَيَقُولَ لَهُ: وَكَلْتُكَ أَنْ تَطْلُقَ
 زَوْجَتِي، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يُعَيِّنَهَا إِذَا كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ زَوْجَةٍ. ٥٣٢
- يُشْتَرَطُ فِي الْفَرْعِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَصْلِ، فَمَثَلًا: لَا يَمْلِكُ الْوَكِيلُ أَنْ يَطْلُقَ الزَّوْجَةَ
 وَهِيَ حَائِضٌ، حَتَّى لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ زَوْجَهَا لَمْ يَأْتِهَا لَمُدَّةَ سَنَوَاتٍ. ٥٣٢
- الزَّوْجُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ. ٥٣٢
- يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا بَانَ لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ. ٥٥٣
- مَسْأَلَةُ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ مِنْ أَكْبَرِ مُهِمَّاتِ هَذَا الْبَابِ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُحَقِّقَهَا
 بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ، حَتَّى يَصِلَ فِيهَا إِلَى مَا يَرَاهُ صَوَابًا. ٥٥٤
- الْأَيَسَةُ: هِيَ الَّتِي لَا تَرْجُو الْحَيْضَ، يَعْنِي انْقِطَاعَ عَنْهَا وَلَا تَرْجُو رُجُوعَهُ. ٥٥٦
- إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَا تَلْزُمُهَا الْعِدَّةُ فِي الطَّلَاقِ فَلَا سُنَّةَ وَلَا بَدْعَةَ فِي طَلَاقِهَا. ٥٥٧
- إِذَا طَلَّقَ الْإِنْسَانُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَا نَقُولُ: طَلَّاقُ هَذِهِ سُنَّةٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ بَدْعَةٌ؛
 لِأَنَّهُ قَدْ طَلَّقَ لِلْعِدَّةِ؛ إِذْ إِنَّ عِدَّتَهَا مِنْ حِينَ مَا يَطْلُقُهَا تَبْتَدِئُ بِهَا. ٥٥٧
- إِذَا وُصِفَ الْفَاعِلُ بِالْمُصْدَرِ فَلَهُ ثَلَاثَةُ تَوْجِيهَاتٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَصِفَ بِهِ مُبَالَغَةً،
 أَوْ أَنَّ الْمَصْدَرَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ. ٥٦١
- الصَّوَابُ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ ثِيَابٌ لِلْمَعَانِي،
 وَإِذَا كَانَتْ ثِيَابًا لَهَا فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ وَالزَّمَانِ. ٥٧٠
- كُلُّ لَفْظٍ اخْتَمَلَ الْفِرَاقَ عَلَى وَجْهِ الْبَيْنُونَةِ فَهُوَ كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ. ٥٧٢
- الصَّحِيحُ أَنَّ الْكِنَايَةَ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بَنِيَّةً. ٥٧٦
- الْقَوْلُ الرَّاجِحُ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِي: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَنَوَى بِهِ الْخَبَرَ دُونَ الْإِنْشَاءِ،

- فإننا نقول له: كَذَبْتَ، وليس بشيء؛ لَأَنَّهَا حَلَالٌ. ٥٧٩
- طَلَاقُ الْبَعْضِ كَطَلَاقِ الْكُلِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْبَعْضُ فِي حُكْمِ الْمُتَفَصِّلِ، مِثْلُ الظُّفْرِ
وَالشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالرِّيْقِ وَالْعَرَقِ وَمَا أَشَبَّهَا فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ. ٥٩٨
- الاستثناء: لُغَةٌ مِنَ الثَّنِيَا، وَهِيَ الرُّجُوعُ، يُقَالُ: ثَنَا بِمَعْنَى رَجَعَ، وَمِنْهُ اثْنَانِ؛ لِأَنَّ اثْنَيْنِ
رُجُوعٌ وَاحِدٌ مَعَ آخَرٍ مَعَهُ. ٦٠٣
- الصَّوَابُ أَنَّ النِّيَّةَ قَبْلَ تَمَامِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْوِيَ وَلَوْ بَعْدَ
أَنْ تَمَّ الْكَلَامُ، سِوَاءٍ تَذَكَّرَ هُوَ بِنَفْسِهِ أَوْ ذَكَرَهُ أَحَدٌ. ٦١٠
- اعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمُ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ يَذْكُرُونَ مَسَائِلَ
قَدْ لَا تَقَعُ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ نَادِرَةٌ. ٦١١
- الإنسان إِذَا عَلَّقَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ
مُسْتَحِيلٌ. ٦١٧
- أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ صَحِيحٌ. ٦٢٢
- اعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شَيْءٌ فِي حُكْمِ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَوْجُودٍ فِي عَصَرِهِمْ، لَكِنْ وَرَدَ عَنْهُمْ الْحَلْفُ بِالنَّذْرِ. ٦٢٤
- أَدَوَاتُ الشَّرْطِ تَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ التَّكَرَّارِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ، وَمَا لَا يُفِيدُ
التَّكَرَّارَ. ٦٣١
- تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ١- حَلْفٌ مُحَضَّرٌ. ٢- شَرْطٌ مُحَضَّرٌ.
٣- مَا يَحْتَمِلُهَا، أَيِ: الشَّرْطِيَّةُ وَالْيَمِينُ. ٦٤٥
- الَّذِي يَنْبَغِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَفْعَلَ كُلُّ مِنْهُمَا مَا يَجْلِبُ مَوَدَّةَ الْآخَرِ؛ لِتَبْقَى الْعِشْرَةُ
طَيِّبَةً. ٦٦٣
- الشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ لَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ. ٦٦٥

- الْقُرْعَةُ ثَابِتَةٌ فِي تَمْيِيزِ كُلِّ حَقِّينِ مُتَسَاوِيَيْنِ لَا تَمْيِيزَ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، ثَبَتَ
 فِي الْقُرْآنِ وَفِي السُّنَّةِ. ٦٦٨
- الصَّوَابُ أَنَّ الْقُرْعَةَ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَقِّينِ مُتَسَاوِيَيْنِ لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِهَذَا. ... ٦٧٠
- «الرَّجْعَةُ» هِيَ: رَدُّ الْمُطَلَّاقَةِ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ بغيرِ عَقْدٍ، أَوْ: إِعَادَةُ الْمُطَلَّاقَةِ إِلَى عِصْمَةِ
 الزَّوْجِيَّةِ. ٦٧٦
- الصَّوَابُ: أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْوَطْءِ، إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنَّهُ رَدَّهَا، وَأَنَّهُ
 اسْتَبَاحَهَا عَلَى أَنَّهَا زَوْجَةٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهَذِهِ مُرَاجَعَةٌ. ٦٨٤
- كُلُّ الْأَحْكَامِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى انْقِطَاعِ الْعِدَّةِ تَثْبُتُ بِالطُّهْرِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ. ٦٨٧
- كُلُّ دَعْوَى لَا تُسْمَعُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ، وَلَيْسَ كُلُّ دَعْوَى لَا تُقْبَلُ لَا تُسْمَعُ، فَقَدْ تُسْمَعُ
 الدَّعْوَى وَلَا تُقْبَلُ. ٦٩٤
- الْحَجَّ الْبَاطِلَ مَا حَصَلَ فِيهِ مُبْطِلٌ كَالرَّدَّةِ مَثَلًا، فَلَوْ ارْتَدَّ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ -وَالْعِيَادُ
 بِاللَّهِ- بَطَلَ، وَالْفَاسِدُ هُوَ الَّذِي جَامَعَ فِيهِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ. ٧٠٣
- النِّكَاحُ: الْفَاسِدُ هُوَ الَّذِي اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَالْبَاطِلُ هُوَ الَّذِي أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى
 فُسَادِهِ. ٧٠٣
- «الْإِبْلَاءُ» يَعْنِي الْحِلْفَ، وَالْأَلِيَّةُ الْحِلْفَةُ، مُصَدَّرٌ إِلَى يُؤَلِي إِبْلَاءً، رُبَاعِيٌّ. ٧٠٨
- الطَّهَارَةُ فِي اللُّغَةِ: النَّظَافَةُ وَالنِّزَاهَةُ، وَفِي الشَّرْعِ أَحْصَى، وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ الدُّعَاءُ،
 وَفِي الشَّرْعِ أَحْصَى. ٧٠٨
- كُلُّ التَّعْرِيفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْغَالِبُ أَنَّهَا أَحْصَى مِنَ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ، إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ
 وَهِيَ الْإِيمَانُ. ٧٠٨
- الْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ التَّصْدِيقُ، وَفِي الشَّرْعِ التَّصْدِيقُ الْمُسْتَلَزِمُ لِلْقَبُولِ وَالْإِذْعَانِ، فَيَشْمَلُ
 الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ، فَيَكُونُ الْإِيمَانُ: اعْتِقَادَ الْقَلْبِ، وَقَوْلَ اللِّسَانِ، وَعَمَلَ الْأَرْكَانِ. ... ٧٠٨

- ٧١٠ كُلِّ مَا لَهُ حُكْمُ الْيَمِينِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الْإِيلَاءُ.
- الصَّوَابُ: أَنَّ السَّكَرَانَ لَا حُكْمَ لِأَقْوَالِهِ؛ لَا طَلَاقِهِ، وَلَا إِيلَائِهِ، وَلَا ظَهَارِهِ، وَلَا عِتْقِهِ، وَلَا وَفْقِهِ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِشَيْءٍ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ فَاقِدُ الْعَقْلِ. ٧١٣
- لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطُوهَا إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - وَهَذَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السَّفَهَاءِ - فَهَذَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُ. ٧١٤
- الْمَجْنُونُ لَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُ، كَمَا لَا تَصِحُّ جَمِيعُ أَقْوَالِهِ. ٧١٤
- الْمَسْحُورُ مِنْ جِنْسِ الْمَجْنُونِ، فَلَوْ طَلَّقَ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ، وَلَوْ آلَى لَمْ يَصِحَّ إِيلَاؤُهُ، وَلَوْ ظَاهَرَ لَمْ يَصِحَّ ظَهَارُهُ؛ لِأَنَّ الْمَسْحُورَ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ تَمَامًا. ٧١٥
- مَا يُسَمِّيهِ الْعَوَامُّ بِالْمُهْذَرِيِّ، الَّذِي بَلَغَ مِنَ السَّنِّ عِتْيًا، وَصَارَ يَخْلِطُ فِي كَلَامِهِ، لَا عِبْرَةَ بِكَلَامِهِ. ٧١٥
- الدَّجَالُ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فِتْنَتُهُ عَظِيمَةٌ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَنَائِي عَنْهُ. ٧١٧
- الظَّهَارُ أَنْ يُشَبَّهَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِأُمِّهِ، فَيَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ ظَهَارٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ فَإِنَّهَا تَكُونُ ظَهَارًا. ٧٢٩
- الْقَاعِدَةُ: مَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلٍّ مِنْ تَحْرُمٍ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ فَهُوَ مُظَاهِرٌ. ٧٣٤
- التَّحْرِيمُ بِالْمُصَاهَرَةِ كَالْتَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ وَالنَّسَبِ. ٧٣٤
- إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَبَيْتِكَ مِنْ فُلَانٍ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالصُّهْرِ. ٧٣٥
- الظَّهَارُ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوْرٌ، فَهُوَ عَظِيمٌ وَفَبِيحٌ، فَشُدِّدَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيهِ. ٧٤٦
- إِذَا ظَاهَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَكَرَّرَ الظَّهَارَ فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ إِنْ كَفَّرَ تَعَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ، وَإِنْ لَمْ

- ٧٤٨ يُكْفَرُ فَوَاحِدَةٌ. إذا ظاهَرَ مِنْ زَوْجَاتِهِ إِنْ كَانَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ فَكَفَّارَاتٌ. ٧٤٨ الْكَفَّارَاتُ الَّتِي تُحَرَّرُ فِيهَا الرَّقَبَةُ، لَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ، وَنُحْصِيهَا: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ، وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ، وَكَفَّارَةُ الْوَطْءِ فِي رَمَضَانَ. ٧٥٥ لَيْسَ الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ وَلَا الظَّهَارِ مِنَ الزَّوْجَةِ كَالْقَتْلِ، فَالْقَتْلُ أَعْظَمُ؛ فَلِهَذَا اشْتَرَطَ اللَّهُ فِي كَفَّارَتِهِ أَنْ تَكُونَ الرَّقَبَةُ مُؤْمِنَةً. ٧٥٨



فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

٥	كتاب النكاح
٥	تعريف النكاح: لغةً وشرعاً
٦	حكم النكاح
٧	تفضيله على نوافل العبادة
٧	حكم النكاح باعتبار حال الشخص
٨	متى يجب النكاح؟
٨	قول بعض أهل العلم في وجوبه مطلقاً
٨	اختيار الشيخ رحمه الله
٨	متى يباح النكاح؟
٩	متى يكره النكاح؟
٩	متى يحرم النكاح؟
٩	القصد في النكاح
١٠	حكم التعدد
١٠	الحكمة من تعدد النبي للنساء
١٢	المشهور في المذهب في حكم التعدد
١٢	معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ ﴿وَرُبِّعَ﴾
١٣	اختيار الشيخ رحمه الله

- ١٣..... الصِّفَاتُ الْمُرَغَّبَةُ فِي الْاِخْتِيَارِ
- ١٣..... أَنْ تَكُونَ صَاحِبَةً دِينٍ
- ١٤..... إِذَا اجْتَمَعَ عِنْدَ الْمَرْءِ امْرَأَتَانِ فَأَيُّهُمَا يَخْتَارُ
- ١٥..... اخْتِيَارُ مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا نَسَبٌ
- ١٥..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ١٦..... أَنْ تَكُونَ بِكَرًّا
- ١٦..... اِعْتِبَارُ الثَّيِّبِ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ
- ١٦..... أَنْ تَكُونَ وَلَوْ دَا
- ١٧..... كَثْرَةُ الْأُمَّةِ عِزٌّ لَهَا
- ١٧..... الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: كَثْرَةُ الْأُمَّةِ يُوْجِدُ الْبَطَالََةَ وَالْفَقْرَ
- ١٨..... رَغْبَةُ الْبَعْضِ فِي أَنْ تَكُونَ زَوْجَتُهُ شَابَّةً لَا تَلِدُ
- ١٨..... حُكْمُ تَنْظِيمِ النَّسْلِ
- ١٨..... قَوْلُهُ: «بِلَا أُمَّ»
- ١٩..... حُكْمُ النَّظَرِ لِلْمَخْطُوبَةِ
- ١٩..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٢٠..... كَيْفَ يَنْظُرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ؟
- ٢٠..... لَهُ نَظَرٌ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا
- ٢٠..... تَكَرُّرُ النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ
- ٢١..... حُكْمُ مُكَالَمَةِ الْمَخْطُوبَةِ
- ٢٢..... شُرُوطُ جَوَازِ النَّظَرِ لِلْمَخْطُوبَةِ

- ٢٢..... كيف يَغْلِبُ على ظَنِّه الإجابة؟
- ٢٣..... حُكْمُ التصريح بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ والمُبَانَةِ
- ٢٤..... حُكْمُ التعريضِ
- ٢٤..... متى يُباحُ التصريحُ والتعريضُ؟
- ٢٥..... استدراكُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ: «دُونَ ثَلَاثٍ»
- ٢٦..... استدراكُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ: «كَرَجَعِيَّةٌ»
- ٢٧..... حالاتُ خِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ
- ٢٧..... قاعدة: كُلُّ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تَحْرُمُ خِطْبَتُهَا تَصْرِيحًا
- ٢٧..... معنى التعريضِ
- ٢٨..... إجابةٌ وَلِيٍّ غيرِ الْمُجْبَرَةِ والمُجْبَرَةِ
- ٢٨..... حُكْمُ خِطْبَةِ الْمُسْلِمِ على خِطْبَةِ الْكَافِرِ
- ٢٨..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٢٩..... معنى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾
- ٣١..... حالاتُ الْخَاطِبِ
- ٣١..... إِذَا جُهِلَ حَالُ الْخَاطِبِ فِي إِجَابَتِهِ
- ٣١..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٣٢..... الْجَوَابُ على قِصَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ
- ٣٢..... اسْتِحْبَابُ الْعَقْدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً
- ٣٢..... قَوْلُ ابْنِ الْقَيِّمِ: «إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ»
- ٣٣..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٣٣..... استحبُّ تقديمَ خطبةِ الحاجةِ عندَ القصدِ
- ٣٣..... حُكْمُ زيادةِ قوله: «وَتُتَوَّبُ إِلَيْهِ»
- ٣٤..... حُكْمُ زيادةِ قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾
- ٣٥..... حُكْمُ التَّهْنِئَةِ بلفظ: «بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ»
- ٣٦..... فصل: في ذكرِ أركانِ النِّكاحِ
- ٣٧..... الزَّوجَانِ
- ٣٧..... قوله: «الْحَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ»
- ٣٧..... الإيجابُ والقَبُولُ
- ٣٧..... الوَكِيلُ والوصيُّ
- ٣٧..... هل تُستفادُ ولايةُ النِّكاحِ بالوصيةِ أو لا؟
- ٣٨..... اشتراطُ أن يكونَ الإيجابُ والقَبُولُ باللغةِ العربيَّةِ
- ٣٨..... قوله: «لَنْ يُحْسِنَ الْعَرَبِيَّةَ»
- ٣٩..... حُكْمُ اشتراطِ أن يكونَ بلفظ: زَوَّجْتُكَ أو أَنْكَحْتُكَ
- ٣٩..... القولُ الثَّاني في المسألةِ
- ٣٩..... اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٤٠..... الأدلَّةُ على جوازِ كلِّ لفظٍ يدلُّ عليه العُرفُ
- ٤١..... قاعدة: أن جميعَ العقودِ تَنعَقِدُ بما دلَّ عليه العُرفُ
- ٤١..... أوَّلُ مَنْ خَصَّ لفظ: زَوَّجْتُكَ أو أَنْكَحْتُكَ
- ٤٢..... الفرقُ بين المذهبِ الاصطلاحيِّ والمذهبِ الشَّخصيِّ
- ٤٢..... قَبُولُ النِّكاحِ لِلزَّوْجِ أو وَكِيلِهِ

- ٤٣..... تَوْشُّعُ الْمَذْهَبِ فِي اللَّفْظِ وَالْقَبُولِ
- ٤٣..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي أَنَّ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعُرْفُ
- ٤٣..... مَنْ جَهِلَ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يُلْزَمُ بِتَعَلُّمِهَا
- ٤٣..... حُكْمُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مِمَّنْ يُحْسِنُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَكِنَّهُ لَمْ يَعْقِدْ بِهَا
- ٤٣..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٣..... تَنْبِيْهُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْمِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
- ٤٣..... اعْتِبَارُ مَعْنَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مِمَّنْ لَا يُحْسِنُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ
- ٤٥..... الْإِسْتِثْنَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٤٥..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ أُخْرَسَ فَكَيْفَ يَعْقِدُ النِّكَاحَ؟
- ٤٦..... حُكْمُ تَقْدِيمِ الْقَبُولِ عَلَى الْإِيجَابِ
- ٤٦..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٧..... مَسْأَلَةٌ: مَتَى يَسْقُطُ الْقَبُولُ؟
- ٤٧..... حُكْمُ تَأْخِيرِ الْقَبُولِ عَنِ الْإِيجَابِ مَعَ التَّفْصِيلِ
- ٤٨..... إِذَا تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبُولِ
- ٤٨..... شُرُوطُ الْقَبُولِ
- ٤٨..... لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبُولِ
- ٤٨..... لَوْ نَامَ قَبْلَ الْقَبُولِ
- ٤٩..... فَضْلٌ: فِي شُرُوطِ النِّكَاحِ وَالْحِكْمَةِ فِيهَا
- ٤٩..... قَاعِدَةٌ: أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِوُجُودِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ
- ٤٩..... الْفَرْقُ بَيْنَ شُرُوطِ النِّكَاحِ وَالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

- أحدها: تَعَيُّنُ الزَّوْجَيْنِ ٥٠
- بم يكونُ التَّعَيُّنُ؟ ٥٠
- الجوابُ على قولِ صاحبِ مَدِينٍ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ﴾ ٥١
- فصل: الثَّانِي: رِضَاهُمَا ٥١
- الخبرُ إذا جاء في مَوْضِعِ النَّهْيِ فهو أَوْكَدُ مِنَ النَّهْيِ المَجْرَدِ ٥٢
- ما يُسْتَنْبَى مِنْ هَذَا الشَّرْطِ: ٥٣
- الأوَّلُ: البَالِغُ ٥٣
- الثَّانِي: المَجْنُونُ ٥٣
- الثَّالِثُ: الصَّغِيرُ ٥٤
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حُكْمِ إِجْبَارِ الصَّغِيرِ ٥٤
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا زَوَّجَ الأبُّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ لمَصْلَحَتِهِ.. فهل له الخيارُ إذا بَلَغَ؟ ٥٥
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٥٥
- قَوْلُهُ: «وَالْبِكْرُ وَلَوْ كَانَتْ مُكَلَّفَةً» ٥٦
- الرَّدُّ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ زَوَاجِ النَّبِيِّ بِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٥٦
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٥٧
- حُكْمُ اسْتِئْذَانِ الْبِكْرِ الْمُكَلَّفَةِ ٥٨
- استِئْذَانُ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ ٥٩
- اختيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ٥٩
- استِئْذَانُ مَنْ دُونَ تِسْعِ سَنَوَاتٍ ٥٩
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٠

- ٦٠..... لو زَوَّجَ الْوَلِيُّ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ غَيْرَ الْمُكَلَّفَةِ لِرَجُلٍ كُفٍّ
- ٦٠..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٦١..... مَسْأَلَةٌ: إِذَا عَيَّنْتَ مَنْ لَيْسَ بِكُفٍّ
- ٦١..... إِذَا عَيَّنَ كُفْتًا
- ٦٢..... اشْتِرَاطُ رِضَى الثَّيْبِ
- ٦٢..... تَعْرِيفُ الثَّيْبِ
- ٦٢..... الْمَزْنِيُّ بِهَا كُرْهًا حُكْمُهَا حُكْمُ الثَّيْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ
- ٦٢..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٦٣..... الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ
- ٦٣..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ
- ٦٤..... وَلَايَةُ النِّكَاحِ تُسْتَفَادُ بِالْوَصِيَّةِ عَلَى الْمَذْهَبِ
- ٦٤..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْأَبُّ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالتَّزْوِيجِ
- ٦٥..... السَّيِّدُ مَالِكٌ لِأَمَتِهِ لِرَقَبَتِهَا وَمَنْفَعَتِهَا مِلْكًا تَامًا
- ٦٥..... حُكْمُ طَلَاقِ السَّيِّدِ عَلَى الْمَالِكِ
- ٦٦..... تَزْوِيجُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ
- ٦٦..... مَنْ لَا يَزَوِّجُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَبَاءِ
- ٦٧..... تَزْوِيجُ الْكَبِيرَةِ الْمَجْنُونَةِ
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حُكْمِ اعْتِبَارِ إِذْنِ الصَّغِيرَةِ فِي الزَّوْاجِ لِلْأَوْلِيَاءِ مِنْ دُونِ
- ٦٧..... الْأَبِّ
- ٦٨..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتِثْنَاءِ وَالْإِسْتِمَارِ

- ٦٨..... تَعْرِيفُ الْإِذْنِ
- ٦٨..... إِذَا بَكَتِ الْبِكْرُ أَوْ صَحِجَتْ عِنْدَ الْإِسْتِئْذَانِ
- ٦٨..... لَوْ نَطَقَتِ الْبِكْرُ وَسَكَتَتِ الثِّبُّ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ إِذْنًا؟
- ٦٩..... مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ
- ٧٠..... فَصْلٌ: الثَّلَاثُ: الْوَلِيُّ
- ٧٠..... الدَّلِيلُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ
- ٧١..... قَاعِدَةٌ فِي النَّفْيِ
- ٧٢..... الْحِكْمَةُ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ
- ٧٢..... مَا يُسْتَشْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ
- ٧٢..... مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ: اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ
- ٧٢..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٧٣..... لَا بُدَّ مِنَ الْوَلِيِّ الْمُبَاشِرِ أَثْنَاءَ الْعَقْدِ
- ٧٣..... شُرُوطُ الْوَلِيِّ
- ٧٣..... الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: التَّكْلِيفُ
- ٧٤..... الشَّرْطُ الثَّانِي: الذُّكُورِيَّةُ
- ٧٤..... اشْتِرَاطُ الذُّكُورِيَّةِ فِي كُلِّ وِلَايَةٍ إِلَّا وِلَايَةَ تَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ
- ٧٥..... الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: الْحُرِّيَّةُ
- ٧٥..... اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٧٦..... الشَّرْطُ الرَّابِعُ: الرُّشْدُ
- ٧٦..... الرُّشْدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ

- الشَّرْطُ الْخَامِسُ: اتَّفَاقُ الدِّينِ ٧٦
- مَا يُسْتَنْى فِي هَذَا الشَّرْطِ ٧٧
- حُكْمُ تَزْوِيجِ الْمُسْلِمِ لِمَوْلِيَّتِهِ الْكَافِرَةِ ٧٧
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٧٨
- الشَّرْطُ السَّادِسُ: الْعَدَالَةُ ٧٩
- تَحْقِيقُ الْفُقَهَاءِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ ٨٠
- رَأْيُ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْعَدَالَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا ٨١
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٨١
- مَا يُسْتَنْى مِنْ هَذَا الشَّرْطِ ٨١
- ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُزَوَّجُ نَفْسَهَا وَلَوْ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ ٨٢
- تَرْتِيبُ الْأَوْلِيَاءِ ٨٢
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٨٢
- إِذَا وَكَّلَ الْأَبُ الْأُمَّ فِي تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ ٨٣
- تَقْدِيمُ الْأَبِ عَلَى غَيْرِهِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ ٨٣
- اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ بِالْوَصِيَّةِ ٨٤
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٨٤
- وَلَايَةُ الْجَدِّ ٨٥
- الْجَدُّ أَوْلَى مِنَ الْإِبْنِ فِي هَذَا الْبَابِ ٨٥
- ضَعْفُ الْقَوْلِ بِتَوْرِيثِ الْإِخْوَةِ مَعَ الْجَدِّ ٨٥
- وَلَايَةُ الْأَبْنَاءِ وَأَبْنَائِهِمْ ٨٦

- ٨٦..... ولاية النكاح على ترتيب العصبية في الميراث تمامًا إلا في مسألة الأب والابن
- ٨٦..... جهات الولاية في عقد النكاح
- ٨٦..... ولاية المولى المنعم وعصبته
- ٨٧..... ولاية السلطان في عقد النكاح
- ٨٧..... نائب السلطان في عصرنا
- ٨٨..... مسوغات تزويج الأبعد
- ٨٨..... إذا عضل الأقرب وامتنع عن تزويج مؤلّيته
- ٨٩..... قصّة فتاة منعها أبوها من الزواج
- ٩٠..... الواجب على طلبة العلم التحذير من عضل الأولياء
- ٩١..... إذا لم يكن الأقرب أهلًا
- ٩١..... إذا غاب غيبة منقطعة
- ٩٢..... مراعاة الولي الأقرب
- ٩٣..... المذهب إذا غاب الولي الأقرب مسافة قصر زوج الولي الأبعد
- ٩٣..... اختيار الشيخ رحمه الله
- ٩٤..... معنى قوله: «الأبعد»
- ٩٤..... إن زوج الولي الأبعد أو الأجنبي في غير عذر لم يصح
- ٩٥..... مسألة: هل يصح أن يكون الولي زوجًا؟
- ٩٥..... هل يصح أن يتولّى طرفي العقد بالوكالة أو بالولاية؟
- ٩٦..... فصل: الرابع: الشهادة
- ٩٦..... الدليل على أنه من شروط صحة النكاح

- ٩٧..... قولُ بعضِ العلماءِ أنَّ الإِشهادَ ليسَ بشرطٍ
- ٩٧..... اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ
- ٩٨..... اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٩٩..... أحوالُ الإِشهادِ والإِعلانِ في عقدِ النِّكاحِ
- ٩٩..... ما يُشترطُ في الشَّاهِدَيْنِ؟
- ٩٩..... أن يكونا عَدَلَيْنِ
- ١٠٠..... الاكْتِفَاءُ بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ
- ١٠٠..... أن يكونا ذَكَرَيْنِ
- ١٠٠..... أن يكونا مُكَلَّفَيْنِ
- ١٠٠..... أن يكونا سَمِيعَيْنِ
- ١٠٠..... اختيارُ الشيخِ فيما لو كانا بَصِيرَيْنِ، يَقْرَأَنِ وَلَا يَسْمَعَانِ
- ١٠١..... أن يكونا ناطِقَيْنِ
- ١٠١..... اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ١٠١..... اشتراطُ خُلُوقِها منَ الموانعِ
- ١٠١..... هل تصحُّ شَهادَةُ الأخِ على نِكَاحِ أُخْتِهِ
- ١٠٢..... اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ١٠٣..... تَعْرِيفُ الكَفَاءَةِ وأَنَّها شرطٌ لِلزُّومِ النِّكاحِ
- ١٠٤..... اشتراطُ النَّسَبِ
- ١٠٤..... اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ١٠٤..... الحُرِّيَّةُ

- جَوَازُ تَزْوِيجِ الْخُرَّةِ عَبْدًا مَمْلُوكًا ١٠٤
- قَوْلُ صَاحِبِ (الرَّوَضِ): «صِنَاعَةُ غَيْرِ زَرْيَةٍ» ١٠٤
- اِشْتِرَاطُ الْيَسَارِ (الْغِنَى) ١٠٥
- لَوْ زَوَّجَ الْأَبُ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ ١٠٥
- مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ الْآيَةُ ١٠٥
- قَوْلُ الْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «إِنَّ الزَّانِيَةَ لَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا حَتَّى تَتُوبَ، وَالزَّانِي يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ» ١٠٥
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٠٦
- حُكْمُ تَزْوِيجِ مَنْ عُرِفَ بِاللُّوَاطِ ١٠٦
- حُكْمُ تَزْوِيجِ الْأَعْجَمِيِّ ١٠٦
- فَسْخُ النِّكَاحِ إِذَا لَمْ يَرْضَ مِنَ الْمَرَأَةِ تَزْوِيجَ الْفَاجِرِ وَالْأَعْجَمِيِّ ١٠٦
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٠٧
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الزَّوْجُ فَاسِقًا لَكِنْ بَغَيْرِ لَوَاطٍ أَوْ زَنَّا ١٠٧
- بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ ١١٠
- أَقْسَامُ الْمُحَرَّمَاتِ ١١٠
- الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُحَرَّمَاتُ عَلَى التَّأْيِيدِ ١١٠
- أَنْوَاعُ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى التَّأْيِيدِ ١١٠
- النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْمُحَرَّمَاتُ بِالْإِحْتِرَامِ ١١٠
- النَّوْعُ الثَّانِي: الْمُحَرَّمَاتُ بِالنَّسَبِ ١١١
- حُكْمُ بِنْتِ الزَّانِي ١١١

- ١١٢ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١١٤ النُّوعُ الثَّالِثُ: اللَّعَانُ النُّوعُ الثَّالِثُ: اللَّعَانُ
- ١١٥ النُّوعُ الرَّابِعُ: الرَّضَاعُ النُّوعُ الرَّابِعُ: الرَّضَاعُ
- ١١٥ شُرُوطُ الرَّضَاعِ شُرُوطُ الرَّضَاعِ
- ١١٥ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ
- ١١٦ إِذَا كَانَ الرَّضَاعُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةٍ إِذَا كَانَ الرَّضَاعُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةٍ
- ١١٦ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١١٦ قَاعِدَةٌ: إِنَّ الْمَنْطُوقَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ قَاعِدَةٌ: إِنَّ الْمَنْطُوقَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ
- ١١٦ مَعْنَى الرَّضَاعَةِ مَعْنَى الرَّضَاعَةِ
- ١١٧ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١١٧ تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي زَادِ الْمَعَادِ
- ١١٧ الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرَّضَاعُ فِي زَمَنِ يَتَغَذَّى فِيهِ الطِّفْلُ بِاللَّبَنِ الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرَّضَاعُ فِي زَمَنِ يَتَغَذَّى فِيهِ الطِّفْلُ بِاللَّبَنِ
- ١١٧ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ١١٩ رَضَاعُ الْكَبِيرِ رَضَاعُ الْكَبِيرِ
- ١١٩ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١٢٠ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ عَنْ حَمَلٍ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ عَنْ حَمَلٍ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ
- ١٢٠ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١٢٠ حُكْمُ أُمِّ الْأُخْتِ وَأُخْتِ الْإِبْنِ مِنَ الرَّضَاعِ حُكْمُ أُمِّ الْأُخْتِ وَأُخْتِ الْإِبْنِ مِنَ الرَّضَاعِ
- ١٢١ النُّوعُ الْخَامِسُ: الْمُصَاهَرَةُ النُّوعُ الْخَامِسُ: الْمُصَاهَرَةُ
- ١٢١ فَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّزْقَ إِنَّمَا كَانَ فَرْحَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ فَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّزْقَ إِنَّمَا كَانَ فَرْحَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

- اشترائط أن يكون العقد صحيحاً ١٢٢
- مسألة: إذا زنا رجلُ بامرأة فهل يحرمُ عليه أصلُها وفرعُها؟ ١٢٢
- المذهبُ في أن الزنا كالنكاح من حيث تحريمُ الأصولِ والفروع ١٢٣
- اختيارُ الشيخِ رحمه الله ١٢٣
- اختيارُ الشيخِ في مسألة: اشتراطُ أن يكون العقدُ صحيحاً في التحريمِ والمصاهرة ١٢٣
- اختيارُ الشيخِ في الاخترازِ من قوله: ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ ١٢٤
- حكمُ بناتِ زوجةِ الأبِ وبناتِ زوجةِ الابن ١٢٤
- حكمُ أمِّ الزَّوجة ١٢٥
- حكمُ الرِّبِّيَّة ١٢٥
- شروطُ تحريمِ الرِّبِّيَّة ١٢٥
- أقوالُ العلماءِ في قوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ ١٢٥
- اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية ١٢٩
- حكمُ الجُمعِ بين الأختينِ من الرِّضاع ١٢٩
- اختيارُ الشيخِ رحمه الله ١٢٩
- تنبيهُ الشيخِ على مسائلٍ الأخذِ بالاحتياطِ في المسائلِ المشكوكِ فيها ١٢٩
- قصةُ سودة بنتِ زمعة حينما تخاصمَ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وعبدُ بنُ زمعة ١٣٠
- هل قولُ النبي ﷺ: «الولدُ للفراشِ» عامٌّ؟ ١٣٠
- اختيارُ الشيخِ رحمه الله ١٣٠
- متى يُباحُ نكاحُ الرِّبِّيَّة؟ ١٣١
- هل يحرمُ الزوجُ على بناتِ زوجتِهِ من بعده؟ ١٣١

- فصل: الصَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ١٣٢
- تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ: «تَحْرُمُ إِلَى أَمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ» ١٣٢
- حُكْمُ الزَّوْاجِ مِنْ أُخْتِ مُعْتَدَّتِهِ وَأُخْتِ زَوْجَتِهِ ١٣٢
- أَنْوَاعُ الْمُعْتَدَّاتِ ١٣٣
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ فِي حُكْمِ الزَّوْاجِ مِنْ أُخْتِ زَوْجَتِهِ الْبَائِنِ بَيْنُونَهُ كُبْرَى ١٣٤
- الْجَمْعُ بَيْنَ مُعْتَدَّةٍ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا ١٣٤
- أَصْنَافٌ مَنِ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ ١٣٥
- تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى ضَابِطِ (يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ،...) ١٣٥
- حُكْمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا مِنْ رِضَاعٍ ١٣٥
- اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ١٣٦
- إِنْ طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ وَفَرَّغَتِ الْعِدَّةَ أُبْيَحَتْ ١٣٦
- تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «وَمَنْ وَطِئَ أُخْتَ زَوْجَتِهِ بِشُبْهَةٍ» ١٣٧
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٣٧
- حُكْمُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ ١٣٧
- إِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ ١٣٨
- إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ فِي عِدَّةٍ الْآخَرَى وَهِيَ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيَّةٌ ١٣٨
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا وَقَعَ الْعَقْدَانِ وَجْهَلْنَا السَّابِقَ ١٣٨
- حُكْمُ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ ١٣٩
- حُكْمُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ١٤٠
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٤٠

- ١٤١ حُكْمُ الْمُسْتَبْرَأَةِ.....
- ١٤١ حُكْمُ نِكَاحِ الزَّانِيَةِ.....
- ١٤٢ مَعْرِفَةُ تَوْبَةِ الزَّانِيَةِ.....
- ١٤٢ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ فِي أَنَّ تَوْبَةَ الزَّانِيَةِ كَغَيْرِهَا.....
- ١٤٢ حُكْمُ نِكَاحِ الزَّانِي.....
- ١٤٣ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ أَنَّ يُسْتَدَلَّ بِبَعْضِ النُّصُوصِ دُونَ بَعْضٍ.....
- ١٤٤ مَتَى تَحِلُّ الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا لَزَوْجِهَا.....
- ١٤٤ شُرُوطُ عَوْدَةِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا لَزَوْجِهَا.....
- ١٤٥ هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِنْتِشَارُ وَالْإِنْزَالُ؟.....
- ١٤٦ الْمُحْرِمَةُ بِعُمُرَةٍ أَوْ حَجٍّ.....
- ١٤٦ حُكْمُ الْعَقْدِ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ.....
- ١٤٨ مَسْأَلَةٌ: لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَحْرَمَتْ وَحَاضَتْ قَبْلَ الطَّوَافِ.....
- ١٤٩ حُكْمُ تَزْوِيجِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ.....
- ١٥٠ حُكْمُ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ الْكَافِرَةَ.....
- ١٥٠ حُكْمُ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ.....
- ١٥٠ مَعْنَى الْمُحْصَنَاتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.....
- ١٥١ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْكِتَابِيَّةُ مُلْتَزِمَةً بِالْدِّينِ الْخَالِصِ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.....
- ١٥٢ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.....
- ١٥٣ حُكْمُ نِكَاحِ الْمَجُوسِيَّةِ.....
- ١٥٤ لَا يَنْكِحُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أُمَّةً مُسْلِمَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ.....

- ١٥٥ قول الإمام أحمد: إذا تزوج الحر أمة رق نصفه.
- ١٥٥ الحكم فيما لو اشترط على المالك أن يكون أولاده أحراراً.
- ١٥٥ مخالفة الشيخ رحمه الله لاختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
- ١٥٥ لا ينكح عبد سيده.
- ١٥٧ لا ينكح سيد أمة.
- ١٥٨ حكم نكاح أمة الأب.
- ١٥٨ حكم نكاح أمة الابن.
- ١٥٨ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ١٥٩ حكم نكاح العبد لأمة سيده.
- ١٥٩ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ١٥٩ ملك أحد الزوجين الآخر يفسخ النكاح.
- ١٦١ قول المؤلف: «أو ولده الحر أو مكاتبه».
- ١٦٢ من جرم وطؤها بعقد حرم بملك يمين.
- ١٦٣ الشراء يراد للعنق والنكاح لا يراد للطلاق.
- ١٦٣ حكم الأمة الكتابية.
- ١٦٣ حكم وطء الأمة غير الكتابية.
- ١٦٤ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ١٦٤ من جمع بين محللة ومحرمة في عقد.
- ١٦٤ تعريف الصفة.
- ١٦٥ اختيار الشيخ رحمه الله.

- ١٦٥ حُكْمُ نِكَاحِ الْخُنْثَى الْمُسْكِلِ
- ١٦٦ مَسْأَلَةٌ: هل يجوزُ أَنْ يُجْرَى لَهُ عَمَلِيَّةٌ؛ لِيُحوَّلَ إِلَى أَحَدِ الصَّنَفَيْنِ؟
- ١٦٧ بَابُ الشُّرُوطِ وَالْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ
- ١٦٧ الْفَرْقُ بَيْنَ شُرُوطِ النِّكَاحِ وَالشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
- ١٦٨ مَكَانُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
- ١٦٨ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِ الشُّرُوطِ الصَّحَّةُ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ
- ١٦٩ حُكْمُ الْوَفَاءِ بِالشُّرُوطِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ
- ١٧٠ أَقْسَامُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
- ١٧٠ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الشُّرُوطُ الصَّحِيحَةُ
- ١٧٠ إِذَا شَرَطْتَ طَلَاقَ ضَرَّتِهَا
- ١٧٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١٧١ إِذَا اشْتَرَطْتَ أَنْ لَا يَتَسَرَّى الزَّوْجُ أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ
- ١٧١ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ١٧٢ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ
- ١٧٢ قَاعِدَةٌ
- ١٧٢ مَسْأَلَةٌ: لو قالوا: نَشَرَطُ عَلَيْكَ أَنَّكَ لو تَزَوَّجْتَ فَهِيَ طَالِقٌ
- ١٧٣ إِذَا اشْتَرَطَ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ بَيْتِهَا أَوْ بَلَدِهَا
- ١٧٣ حُكْمُ إِسْقَاطِ الشَّرْطِ بِعَوَضٍ
- ١٧٤ إِذَا شَرَطْتَ نَقْدًا مُعَيَّنًا أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا
- ١٧٤ قَوْلُهُ: «أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا»

- الحُكْمُ إِذَا قَالَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ ١٧٤
- قَوْلُهُ: «فَلَهَا» هل هي للإباحة أو للاستحقاق أو لهما جميعاً؟ ١٧٥
- هل الفسخ على التراخي أو على الفورية؟ ١٧٦
- لا حاجة في اشتراط الحاكم في الفسخ ١٧٦
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ لَا يُسَافِرَ بِزَوْجَتِهِ إِلَى الْخَارِجِ ١٧٦
- القِسْمُ الثَّانِي فِي الشُّرُوطِ: الشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ الْمُفْسِدَةُ ١٧٧
- النَّوعُ الْأَوَّلُ: نِكَاحُ الشَّعَارِ ١٧٧
- قَوْلُهُ: «وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا» ١٧٨
- الحُكْمُ إِذَا سَمِيَ مَهْرًا ١٨٠
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ١٨٠
- النَّوعُ الثَّانِي: نِكَاحُ التَّحْلِيلِ ١٨٠
- هل نِكَاحُ التَّحْلِيلِ يُسَمَّى زِنًا؟ ١٨٢
- قَوْلُهُ: «أَوْ نَوَاهُ بِلَا شَرْطٍ» ١٨٢
- إِذَا نَوَتْ الزَّوْاجَ بِالثَّانِي مِنْ أَجْلِ أَنْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ ١٨٢
- قَاعِدَةٌ: مَنْ لَا فُرْقَةَ بَيْنَهُ لَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ ١٨٣
- المذهب في المسألة ١٨٣
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ١٨٣
- قِصَّةُ امْرَأَةٍ رِفَاعَةَ الْقُرْطِيِّ ١٨٣
- مَتَى تَحِلُّ الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟ ١٨٤
- النَّوعُ الثَّانِي: النِّكَاحُ الْمُعَلَّقُ ١٨٤

- صُورُهُ ١٨٤
- الأولى: إذا قال: زَوَّجْتُكَ إذا جاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ ١٨٤
- المشهورُ في المذهبِ في هذه المسألة ١٨٥
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ ١٨٥
- الثَّانِيَةُ: إذا قال: زَوَّجْتُكَ إذا رَضِيتُ أُمَّهَا ١٨٥
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ ١٨٦
- الاستثناءُ في هذه المسألة ١٨٦
- المسألة الأولى: إذا عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ اللهِ ١٨٦
- المسألة الثانية: إذا كان وَلِيًّا لَهَا، وقال: زَوَّجْتُكَ هذه إن كانت ابنتي ١٨٧
- المسألة الثالثة: لو عَلَّقَهُ على انْتِفَاءِ المَانِعِ ١٨٧
- النَّوعُ الرَّابِعُ: نِكَاحُ الْمُتْعَةِ ١٨٨
- قاعدة: كُلُّ نِكَاحٍ مُوقَّتٍ بِعَمَلٍ أَوْ زَمَنٍ فَإِنَّهُ نِكَاحٌ مُتْعَةٍ لَا يَجُوزُ ١٨٨
- حُكْمُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ ١٨٩
- قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّهَا حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ١٨٩
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ ١٨٩
- إذا تَوَيَّ زَوَاجَ الْمُتْعَةِ بِدُونِ شَرْطٍ ١٩٠
- رَأْيُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ في هذه المسألة ١٩١
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ ١٩١
- قَوْلُهُ: «أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ» ١٩٣
- مَسْأَلَةٌ: إذا اشترطَ أَنَّ الطَّلَاقَ بِيَدِ الْمَرْأَةِ ١٩٣

١٩٤	فَصْلٌ
١٩٤	القسمُ الثالثُ: الشُّروطُ الفاسِدةُ غيرُ المُفسِدةِ
١٩٤	صورةٌ من هذا الشرط
١٩٤	إذا اشترطَ أن لا مهرَ لها
١٩٤	اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ
١٩٥	اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
١٩٥	إذا اشترطَ الزوجُ أن لا يُنفقَ على زوجته
١٩٦	الحُكمُ فيها إذا أسقطتِ المرأةُ نفقتها بعد العقد
١٩٦	الحُكمُ فيها إذا أسقطتِ المرأةُ نفقتها على وجهِ المصلحة
١٩٨	إذا اشترطت أن يقسمَ لضررتها أكثرَ منها
١٩٨	اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
١٩٨	إذا اشترطت أن يقسمَ لها أكثرَ من ضررتها
١٩٨	إذا اشترطتِ الزوجةُ في النكاحِ الخيارَ
١٩٨	اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
١٩٨	إذا اشترطَ الزوجُ الخيارَ
١٩٩	اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ
٢٠٠	اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ
٢٠٠	إذا اشترطَ الزوجُ إن جاء المهرُ في وقتِ كذا وإلا فلا نكاحَ
٢٠١	قولُ صاحبِ الرُّوضِ: «أو أن تستدعيه للوطءِ عند الحاجة»
٢٠١	اختيارُ الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ

- ٢٠٢ أنواعُ الشُّروطِ المُنافيةِ للعقدِ
- ٢٠٣ إذا اشترطَ أن تكونَ مُسلمةً فبانتَ كتابيَّةً
- ٢٠٣ اعتِبارُ العُرفِ
- ٢٠٣ إذا اشترطَ بِكرًا فبانتَ ثيبًا
- ٢٠٥ إذا اشترطَ أن تكونَ نَسِيَّةً
- ٢٠٥ أقسامُ العيوبِ في النِّكاحِ
- العيوبُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ إذا وُجدَ في المرأةِ فللزَّوجِ الفسخُ، وقِسْمٌ إذا وُجدَ في المرأةِ
فإنَّهُ لا يملكُ الفسخَ إلَّا بشرطِ نفيِ العيبِ ٢٠٥
- ٢٠٦ اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٢٠٦ قولُهُ: أو شرطها بِكرًا
- ٢٠٧ إذا اشترطتِ الزَّوجةُ صِفَةً مَقْصُودَةً في الزَّوجِ
- ٢٠٧ اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٢٠٨ إذا عَتَقَتْ تحتَ حُرٍّ فلا خيارَ لها
- ٢٠٨ قِصَّةُ بَريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا
- ٢٠٩ اختيارُ شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ
- ٢٠٩ اختيارُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٢١٠ فصلٌ في العيوبِ في النِّكاحِ
- ٢١٠ أقسامُ العيوبِ
- ٢١٠ ضابطُ العيبِ
- ٢١٠ العيوبُ التي يَثْبُتُ بها الفسخُ على المذهبِ

- عُيُوبُ الرَّجُلِ ٢١٠
- مَجْنُونًا ٢١١
- عَيْنًا ٢١١
- الحُكْمُ فِيهَا إِذَا بَتَّتْ عَنْتَهُ ٢١١
- المرادُ بالسَّنةِ: الهَلَالِيَّةُ لَا الْفَضْلِيَّةُ ٢١٢
- هل تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْحَيْضِ؟ ٢١٣
- حُكْمُ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هل هُوَ حُكْمٌ تَشْرِيعِيٌّ أَمْ حُكْمٌ قَضَائِيٌّ؟ ٢١٣
- حُكْمُ الْأَخْذِ بِالطَّلَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ٢١٤
- مَسْأَلَةٌ: هل ضَعْفُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعِ عَنْتُهُ؟ ٢١٥
- مَسْأَلَةٌ: هل يُمكنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ عَيْنِيًّا مُتَبَعِّضًا؟ ٢١٦
- هل يُمكنُ أَنْ يَكُونَ عَيْنِيًّا بِالنِّسْبَةِ لَزَوْجَةٍ أُخْرَى؟ ٢١٦
- الْمَسْحُورُ عَنْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ هل يَحِقُّ لَهَا الْفَسْخُ؟ ٢١٦
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٢١٦
- الحُكْمُ فِي إِذَا اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا ٢١٦
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٢١٦
- قَوْلُهُ: وَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا ٢١٦
- إِذَا رَضِيَتْ بِهِ عَيْنِيًّا سَقَطَ خِيَارُهَا ٢١٨
- فَضْلٌ: فِي بَقِيَّةِ الْعُيُوبِ الَّتِي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ وَيُنْبِتُ بِهَا الْفَسْخُ ٢١٩
- الْعُيُوبُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِفَرْجِ الْمَرْأَةِ ٢١٩
- الرَّتْقُ ٢١٩

- ٢١٩ الْقَرْنُ
- ٢١٩ الْعَقْلُ
- ٢١٩ الْفَتْقُ
- ٢٢٠ اسْتَطْلَاقُ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ
- ٢٢٠ الْقُرُوحُ السَّيَّالَةُ مِنَ الْفَرْجِ
- ٢٢١ قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «وَأَسْتِحَاضَةٌ»
- ٢٢١ الْعُيُوبُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ
- ٢٢١ الْبَاسُورُ وَالنَّاصُورُ
- ٢٢١ الْعُيُوبُ الْمُخْتَصَّةُ بِالرَّجُلِ
- ٢٢١ خِصَاءٌ وَسَلٌّ
- ٢٢٢ الْوِجَاءُ
- ٢٢٢ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُشْتَرَكَةِ
- ٢٢٢ خُنْثَى
- ٢٢٢ الْجُنُونُ
- ٢٢٣ الْبَرَصُ
- ٢٢٣ أَسْبَابُ الْبَرَصِ
- ٢٢٣ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي أَسْبَابِهِ
- ٢٢٤ أَنْوَاعُ الْبَرَصِ
- ٢٢٤ الْجُذَامُ
- ٢٢٥ فَوَائِدُ الْفَسَخِ

- ٢٢٥ علاج هذه العيوب
- ٢٢٦ ما ذهب إليه الفقهاء في العيوب الأخرى
- ٢٢٧ اختيار الشيخ رحمه الله أن العيب كل ما يفوت به مقصود النكاح
- ٢٢٨ اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم
- ٢٢٩ قاعدة: الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين
- ٢٢٩ العيب بعد العقد
- ٢٢٩ قوله: «ولو حدث بعد العقد»
- ٢٣٠ إذا كان بالآخر عيب مثله هل يثبت له الخيار؟
- ٢٣٠ قوله: «مثله»
- ٢٣١ إذا رضي أحد الزوجين بالعيب فلا خيار له
- ٢٣٢ ظاهر كلام المؤلف أن الجهل بالحكم يسقط الخيار
- ٢٣٣ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٢٣٣ إذا ظن العيب يسيراً فبان كبيراً
- ٢٣٣ لا يتم فسخ العقد إلا بحاكم
- ٢٣٤ اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٢٣٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٢٣٤ حكم المهر قبل الدخول
- ٢٣٥ حكم المهر إذا كان العيب في الزوج
- ٢٣٥ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٢٣٥ حكم المهر بعد الدخول

- قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: «وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَارِّ إِنْ وُجِدَ» ٢٣٦
- حُكْمُ الضَّهَانِ فِيهَا إِذَا حَصَلَ التَّغْرِيرُ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا ٢٣٧
- إِذَا خَفِيَ الْعَيْبُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا ٢٣٧
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَالَ الزَّوْجُ: أَنَا لَا أَفْسَحُ فَأَنَا أُرِيدُ الْمَرْأَةَ وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ تُتِمُّوا النِّقْصَ ٢٣٨
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٢٣٩
- تَزْوِيجُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ وَالْأَمَةِ بِمَعِيبٍ ٢٣٩
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٢٣٩
- إِذَا رَضِيَتِ الْكَبِيرَةُ التَّزْوِجَ مِنَ الْمَجْبُوبِ أَوْ الْعَيْنِ ٢٤٠
- حُكْمُ تَزْوِيجِ مَنْ عُرِفَ بِالشُّكْرِ ٢٤٠
- حُكْمُ تَزْوِيجِ الْمَجْدُومِ وَالْأَبْرَصِ ٢٤١
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْرَصِ ٢٤١
- عُيُوبُ الزَّوْجِ الْأُخْرَى ٢٤١
- الْوَلِيُّ يَمْنَعُ مِنَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ ٢٤١
- إِذَا عَلِمَتِ الزَّوْجَةُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْعَقْدِ ٢٤٢
- بَابُ نِكَاحِ الْكَفَّارِ ٢٤٣
- حُكْمُ نِكَاحِ الْكَفَّارِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ٢٤٣
- اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ إِفْرَارِهِمْ عَلَى الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ ٢٤٣
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٢٤٣
- إِفْرَارُهُمْ عَلَى فَاسِدِهِ بِشَرَطَيْنِ ٢٤٤
- التَّفْضِيلُ فِيهَا إِذَا أَتَوْنَا قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ ٢٤٤

٢٤٥ الخُلاصةُ في حُكمِ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ
٢٤٧ إِنَّ وَطِئَ حَرْبِي حَرْبِيَّةٌ
٢٤٧ التَّفْصِيلُ في حُكمِ الْمَهْرِ
٢٤٨ فَضْلُ: في حُكمِ النِّكَاحِ إِنْ أَسْلَمَا مَعًا أَوْ سَبَقَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَ
٢٤٨ رَأْيُ الْمُؤَوَّقِ: اغْتِبَارُ الْمَجْلِسِ عِنْدَ الْإِسْلَامِ
٢٤٩ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٢٥٠ إِذَا أَسْلَمَ الْكِتَابِيُّ وَبَقِيََتْ زَوْجَتُهُ عَلَى دِينِهَا فَالنِّكَاحُ عَلَى حَالِهِ
٢٥٠ إِذَا تَقَدَّمتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِالْإِسْلَامِ
٢٥٠ إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ قَبْلَ الدُّخُولِ
٢٥١ التَّفْصِيلُ في حُكمِ الْمَهْرِ
٢٥١ الْقَوْلُ الثَّانِي في الْمَذْهَبِ
٢٥٢ إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ الدُّخُولِ
٢٥٣ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقَيِّمِ
٢٥٣ حُكْمُ النِّكَاحِ إِنْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ
٢٥٥ إِذَا ارْتَدَّ أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ
٢٥٦ رَأْيُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
٢٥٧ حُكْمُ نِكَاحِ تَارِكِي الصَّلَاةِ
٢٥٨ بَابُ الصَّدَاقِ
٢٥٨ تَعْرِيفُهُ
٢٥٨ أَسْمَاؤُهُ

- ٢٥٩ استخْبَابُ تَخْفِيفِهِ.
- ٢٦١ استخْبَابُ تَسْمِيَّتِهِ.
- ٢٦٢ خَطَأً مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ وَالْجُهَّالِ فِي تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ.
- ٢٦٢ صَدَاقُ بَنَاتِ وَرَوَّجَاتِ الرَّسُولِ.
- ٢٦٢ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾.
- ٢٦٣ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً صَحَّ مَهْرًا.
- ٢٦٤ الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ.
- ٢٦٤ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٢٦٥ لَوْ قَالَ: أَصْدَقُكَ خِدْمَتِي إِيَّاكَ لَمُدَّةَ سَنَةٍ.
- ٢٦٥ حُكْمُ إِصْدَاقِهَا تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ.
- ٢٦٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- ٢٦٦ الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ: «إِنَّهَا لَا تَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ».
- ٢٦٧ قَاعِدَةٌ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَصَّ أَحَدٌ بِحُكْمٍ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ أَبَدًا لَعَيْنِهِ.
- ٢٦٨ مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُصْحَفُ مَهْرًا؟
- ٢٦٨ إِذَا أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ فَقِهِ وَأَدَبٍ وَشِعْرِ.
- ٢٦٨ قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ: «وَشِعْرٍ مُبَاحٍ».
- ٢٦٩ حُكْمُ الشَّعْرِ.
- ٢٦٩ رَأْيُ الشَّيْخِ فِي الشَّعْرِ غَيْرِ الْمَوْزُونِ.
- ٢٧٠ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: «إِنَّ اللُّغَةَ مِنْ أَعْظَمِ مِيزَاتِ الْأُمَمِ».
- ٢٧١ مَسْأَلَةٌ: إِنْكَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى الَّذِينَ يَرْتَكِرُونَ فِي مَوَاعِظِهِمْ عَلَى الْقِصَائِدِ.

- ٢٧١ إذا أصدقها طلاقَ ضرَّتها
- ٢٧٣ قاعدة: متى بطلَ المُسمَّى وجبَ مهرُ المثلِ
- ٢٧٥ فصل: فيما يشترطُه الأبُ وغيرُه في الصِّداقِ
- ٢٧٥ الحُكمُ فيما إذا اشترطتْ على الزَّوجِ ألفًا إن كان أبوها حيًّا وألفين إن كان ميتًا
- ٢٧٥ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٢٧٦ إذا قال الزَّوجُ: إن كانت لي زوجةٌ بألفين أو لم تكن بألفٍ
- ٢٧٧ صحَّةُ تأجيلِ المهرِ
- ٢٧٨ اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ
- ٢٧٩ تحذيرُ الشَّيخِ من الدَّينِ
- ٢٧٩ إذا لم يُعيَّن الأجلُ
- ٢٨١ إذا أصدقها بالمغصوبِ أو المعيبِ
- ٢٨١ اختيارُ الشَّيخِ في إذا كان المغصوبُ له
- ٢٨٣ الخلاصةُ
- ٢٨٤ التَّخييرُ في المعيبِ بين الأرضِ والقيمةِ
- ٢٨٥ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٢٨٥ اشتراطُ الأبِ لنفسِهِ بعضَ الصِّداقِ أو كلَّهُ
- ٢٨٦ حكمُ اشتراطِ الصِّداقِ لغيرِ الأبِ
- ٢٨٦ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٢٨٧ حُكمُ المهرِ فيما إذا طلقَ قبلَ الدُّخولِ وقبلَ القَبْضِ
- ٢٨٧ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٢٨٨ إذا شُرِّطَ الْمَهْرُ لغيرِ الأبِ
- ٢٨٨ حُكْمُ تزْوِيجِ البنتِ بدونِ مَهْرٍ المِثْلِ
- ٢٨٩ قولُ المؤلِّفِ: «وَلَوْ تَبَيَّنَا»
- ٢٨٩ اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٢٩٠ التَّفْصِيلُ فيما إذا زَوَّجَهَا وَلِيُّ غيرِ الأبِ بدونِ مَهْرٍ المِثْلِ
- ٢٩١ إنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرٍ المِثْلِ أو أَكْثَرَ صَحَّ
- ٢٩١ اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فيما إذا كانَ المَهْرُ أَكْثَرَ مِنَ المِثْلِ
- ٢٩٢ قولُ المؤلِّفِ: «لَمْ يَضْمَنْهُ الأبُ»
- ٢٩٣ فصلٌ: في تَمَلُّكِ المرأةِ الصَّدَاقِ
- ٢٩٣ نَمَاءُ الصَّدَاقِ المُعَيَّنِ
- ٢٩٤ قولُهُ: قَبْلَ القَبْضِ
- ٢٩٤ أَقْسَامُ المَفْهُومِ
- ٢٩٥ الرَّدُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ لَا يَرَوْنَ تَحْرِيمَ ضَرْبِ الوالِدَيْنِ
- ٢٩٥ السَّائِمَةُ
- ٢٩٥ نَمَاءُ الصَّدَاقِ غيرِ المُعَيَّنِ
- ٢٩٦ التَّفْصِيلُ فيما إذا تَلَفَ الصَّدَاقُ المُعَيَّنُ
- ٢٩٦ جَوَازُ تَصَرُّفِهَا بِالْمَهْرِ المُعَيَّنِ
- ٢٩٧ زَكَاةُ الْمَهْرِ المُعَيَّنِ
- ٢٩٧ ما يُنْصَفُ الصَّدَاقُ
- ٢٩٨ إذا خلا بالمرأة مِنْ دونِ جَمَاعٍ

- المرادُ بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عِقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ٢٩٩
- اختلافُ العلماءِ في إلحاقِ الخلوةِ بالجماع ٢٩٩
- اختيارُ الشيخِ رحمه الله ٣٠٠
- قولُ المؤلِّفِ: «حُكْمًا» ٣٠١
- إذا عفا الإنسانُ عن حقِّه الواجبِ فهل يسقطُ عن المغفِّو عنه رَضِيَ أم لم يَرْضَ؟ ٣٠١
- اختيارُ الشيخِ رحمه الله ٣٠٢
- الخلاصة ٣٠٢
- حُكْمُ النِّمَاءِ الْمُتَفَصِّلِ وَالتَّصَلِّ ٣٠٢
- قاعدةٌ في حُكْمِ النِّمَاءِ الْمُتَصِّلِ وَالتَّفَصِّلِ ٣٠٣
- اختلافُ الزَّوجَانِ فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ ٣٠٣
- قاعدةٌ: الأصلُ في جميعِ الاختلافاتِ أن يُقْبَلَ قولُ مَنْ الأصلُ معه ٣٠٤
- الاختلافُ في عَيْنِ الصَّدَاقِ ٣٠٥
- اعتبارُ قولِ الزَّوجِ ما لم يدَّعِ شيئًا دونَ مَهْرِ المِثْلِ ٣٠٥
- الاختلافُ فيما يُسْتَقَرُّ به المَهْرُ ٣٠٦
- ما ذكره ابنُ رَجَبٍ في القَوَاعِدِ ٣٠٦
- الاختلافُ في قبضِ المَهْرِ ٣٠٦
- تَنْبِيهُ الشَّيْخِ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الأصلَ ليس مُقَدِّمًا دائِمًا ٣٠٦
- فَصْلٌ: في أَحْكَامِ الْمُفَوَّضَةِ ٣٠٧
- أَنْوَاعُ التَّفْوِضِ ٣٠٧
- أَوَّلًا: تَفْوِضُ البُضْعِ ٣٠٧

- حُكْمُ إِجْبَارِ الْأَبِ ابْتِنَاءً عَلَى الزَّوْاجِ ٣٠٨
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٠٨
- ثَانِيًا: تَفْوِضُ الْمَهْرِ ٣٠٨
- السَّبَبُ فِي حَمْلِ الْإِنْسَانِ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْمَهْرَ مَقْبُوضًا ٣٠٩
- الْفَرْقُ بَيْنَ تَفْوِضِ الْبُضْعِ وَتَفْوِضِ الْمَهْرِ ٣٠٩
- عند الإنبام في المهر يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ٣١٠
- قاعدة: إِذَا بَطَلَ الْمُسَمَّى فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ٣١٠
- الحُكْمُ فِيهَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ٣١٣
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣١٣
- فَرَضُ الْحَاكِمِ مَهْرَ الْمِثْلِ ٣١٣
- إِذَا اتَّفَقَا بِدُونِ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَاكِمِ ٣١٤
- إِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الْجِمَاعِ وَالْحُلُوءِ ٣١٤
- مُتَعَةُ الْمُفَوَّضَةِ وَقَدْرُهَا ٣١٤
- استقرارُ الْمَهْرِ ٣١٤
- إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ٣١٤
- المذهبُ أَنَّ الْمُتَعَةَ لَا تَحِبُّ إِلَّا لِمَنْ طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَمْ يُفَرِّضْ لَهَا مَهْرٌ ٣١٥
- اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ٣١٥
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣١٦
- الخلاصة ٣١٦
- الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاسِدِ وَالْبَاطِلِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ٣١٧

- ٣١٧ إذا افترقا في الفاسد قبل الدخول والخلوة
- ٣١٨ وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد بعد الدخول أو الخلوة
- ٣١٨ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٣١٩ حكم من وطئت بشبهة أو زنا
- ٣١٩ إذا سمى المهر في شبهة العقد
- ٣١٩ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٣١٩ الموطوءة بشبهة اعتقاد
- ٣٢٠ وجوب مهر المثل لمن زني بها كرها
- ٣٢٠ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٣٢٠ أرض البكارة
- ٣٢١ حكم عملية زرع البكارة
- ٣٢١ التفصيل في منع المرأة نفسها من أجل الصداق
- ٣٢٢ الحالات ثلاث:
- ٣٢٢ الأولى: أن يكون الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها
- ٣٢٣ الثانية: إذا حل الصداق قبل التسليم فليس لها منع نفسها
- ٣٢٣ الثالثة: إذا سلمت نفسها تبرعا في الحال
- ٣٢٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٣٢٤ إذا أعسر بالمهر الحال فلها الفسخ ولو بعد الدخول
- ٣٢٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٣٢٥ لا يفسخ النكاح إلا الحاكم

- ٣٢٥ اخْتِيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٣٢٦ بَابُ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ
- ٣٢٦ تَعْرِيفُهَا
- ٣٢٦ أَنْوَاعُ الْوَلَائِمِ
- ٣٢٧ حُكْمُهَا
- ٣٢٨ الْحِكْمَةُ مِنْهَا
- ٣٢٨ عَلَى مَنْ تُشْرَعُ
- ٣٢٨ مَقْدَارُهَا
- ٣٢٩ حُكْمُ إِجَابَةِ الدَّاعِي
- ٣٢٩ شُرُوطُ وَجوبِ حُضُورِ الْوَلِيْمَةِ
- ٣٢٩ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ أَوَّلَ مَرَّةٍ
- ٣٢٩ الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا
- ٣٢٩ حُكْمُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ الْكَافِرِ فِي الْمُنَاسَبَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ
- ٣٣٠ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَحْرَمَ هَجْرُهُ
- ٣٣٠ أَقْسَامُ الْهَجْرِ
- ٣٣٢ اخْتِيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حُكْمِ الْهَجْرِ
- ٣٣٢ حُكْمُ هَجْرِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ
- ٣٣٣ رَدُّ السَّلَامِ عَلَى الْكَافِرِ
- ٣٣٣ الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يُعَيَّنَ الْمَدْعُو
- ٣٣٤ حُكْمُ إِجَابَةِ الْوَلَائِمِ الْأُخْرَى

- ٣٣٥ الشرط الخامس: أن لا يكون ثم منكر.
- ٣٣٥ الشرط السادس: أن لا يكون عليه ضرر.
- ٣٣٥ الفرق بين (ثم) و(ثم).
- ٣٣٦ حد المنكر.
- ٣٣٦ إذا كان قادرًا على تغيير المنكر.
- ٣٣٦ الشرط السابع: أن لا يكون ماله حرامًا.
- ٣٣٦ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٣٣٧ اشتراط بعض أهل العلم أن لا يكون في الإجابة دناءة.
- ٣٣٧ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٣٣٧ اشتراط بعض أهل العلم أن لا يلحقه ضرر.
- ٣٣٨ شرط لا بد منه.
- ٣٣٩ مسألة: البطاقات التي ترسل الآن تُعين أو لا؟
- ٣٣٩ حكم سائر الدعوات.
- ٣٣٩ حكم إجابة دعوة العموم «الجفلى».
- ٣٤٠ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٣٤٠ حكم إجابة الدعوة في اليوم الثالث.
- ٣٤٠ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٣٤١ حكم إجابة دعوة الذمى.
- ٣٤١ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٣٤٢ قاعدة: أن المباح إذا كان وسيلة إلى الحرام صار حرامًا.

- دَعْوَةُ الصَّائِمِ إِلَى الْوَلِيمَةِ ٣٤٢
- مَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ ٣٤٢
- قَاعِدَةٌ: أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي وَاجِبٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ ٣٤٢
- اعْتِبَارُ السِّيَاقِ وَقَرَأَتِ الْأَحْوَالِ فِي أَلْفَاظِ الشَّارِعِ ٣٤٤
- مَنْ صَوْمُهُ مُسْتَحَبٌّ ٣٤٥
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٤٥
- إِبَاحَةُ الْأَكْلِ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى صَرِيحِ إِذْنٍ وَقَرِينَةٍ ٣٤٦
- الاسْتِثْنَاءُ فِي دُخُولِ بَيْتِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ ٣٤٧
- حُكْمُ الْإِجَابَةِ مَعَ وُجُودِ مُنْكَرٍ ٣٤٧
- التَّفْصِيلُ إِذَا حَضَرَ ثُمَّ عَلِمَ بِالْمُنْكَرِ ٣٥١
- حُكْمُ النَّثَارِ ٣٥٢
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٥٢
- حُكْمُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ ٣٥٤
- حُكْمُ الدَّفِّ ٣٥٦
- حُكْمُ ضَرْبِ الرِّجَالِ بِالْأُفِّ ٣٥٧
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٥٨
- حُكْمُ اسْتِعْمَالِ آلَاتِ الطَّرَبِ كَالْمَزَامِيرِ وَالطَّنَابِيرِ وَالرَّبَابِ ٣٥٨
- قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ ٣٦٠
- قَوْلُ صَاحِبِ (الرَّوْضِ) «وَكَذَا خِتَانٌ، وَقُدُومٌ غَائِبٌ، وَوِلَادَةٌ، وَإِمْلَاكٌ» ٣٦١
- حُكْمُ ضَرْبِ الدَّفِّ فِي الْأَعْيَادِ ٣٦٢

- تَعْلِيقُ الشَّيْخِ عَلَى كَلَامِ صَاحِبِ الرُّوضِ ٣٦٢
- حُكْمُ التَّغْيِيرِ ٣٦٤
- حُكْمُ الْأَنَاشِيدِ الدِّينِيَّةِ ٣٦٤
- تَبَيُّهُ فِي آدَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مِنَ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٣٦٥
- حُكْمُ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْأَكْلِ ٣٦٧
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٣٦٧
- حُكْمُ زِيَادَةِ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» عِنْدَ التَّسْمِيَةِ ٣٦٨
- زِيَادَةُ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» عِنْدَ الذَّبْحِ ٣٦٨
- تَسْمِيَةُ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ مَنْ كَانَ أَخْرَسَ ٣٦٨
- هَلْ تَكْفِي تَسْمِيَةُ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمِيعِ ٣٦٨
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٣٦٩
- حُكْمُ الْحَمْدِ إِذَا فَرَّغَ ٣٦٩
- هَلْ يُحْمَدُ اللَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ جَمِيعِ الْأَكْلِ أَوْ مِنْ كُلِّ أَكْلَةٍ وَمِنْ كُلِّ شَرْبَةٍ؟ ٣٦٩
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٣٦٩
- قَوْلُهُ: «وَأَكْلُهُ مِمَّا يَلِيهِ» ٣٦٩
- قَوْلُهُ: «بِإِمْنِهِ» ٣٧٠
- اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٣٧٠
- قَوْلُهُ: «ثَلَاثُ أَصَابِعَ» ٣٧٢
- حُكْمُ الْأَكْلِ بِالْمِلْعَقَةِ ٣٧٢
- قَوْلُهُ: «وَتَحْلِيلُ مَا تَعَلَّقَ بِأَسْنَانِهِ» ٣٧٣

- قوله: «وَمَسَحُ الصَّحْفَةِ» ٣٧٣
- قوله: «وَأَكُلُ مَا تَنَاطَرَ» ٣٧٣
- قوله: «وَعَضُّ طَرَفِهِ عَنِ جَلِيسِهِ» ٣٧٣
- قوله: «وَشُرْبُهُ ثَلَاثًا مَصًّا» ٣٧٤
- طريقة شرب اللبن والمرق ٣٧٤
- قوله: «وَيَتَنَفَّسُ خَارِجَ الْإِنَاءِ» ٣٧٥
- قوله: «وَكِرَهُ شُرْبُهُ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ» ٣٧٥
- قوله: «فِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ بِلَا عَادَةٍ» ٣٧٥
- قوله: «وَإِذَا شَرِبَ نَاولَهُ الْأَيْمَنَ» ٣٧٦
- إِذَا دَخَلَ السَّاقِي بَمَنْ يَبْدَأُ؟ ٣٧٦
- قوله: «وَيُسِّنُّ غَسْلُ يَدِهِ قَبْلَ الطَّعَامِ» ٣٧٧
- قوله: «مُتَقَدِّمًا بِهِ رَبُّهُ» ٣٧٧
- قوله: «وَيَبْعَدُهُ مُتَأَخِّرًا بِهِ رَبُّهُ» ٣٧٧
- قوله: «وَكِرَهُ رَدُّ شَيْءٍ مِنْ فَمِهِ إِلَى الْإِنَاءِ» ٣٧٧
- قوله: «وَأَكَلُهُ حَارًّا» ٣٧٨
- قوله: «أَوْ مِنْ وَسْطِ الصَّحْفَةِ» ٣٧٨
- قوله: «أَوْ أَعْلَاهَا» ٣٧٨
- قوله: «وَفِعَلُهُ مَا يَسْتَقْذِرُهُ مِنْ غَيْرِهِ» ٣٧٨
- قوله: «وَمَدَحُ طَعَامِهِ وَتَقْوِيمُهُ» ٣٧٩
- قوله: «وَعَيْبُ الطَّعَامِ» ٣٧٩

- قوله: «وَقَرَانُ فِي التَّمْرِ مُطْلَقًا» ٣٧٩
- قوله: «وَأَنْ يَفْجَأَ قَوْمًا عِنْدَ وَضْعِ طَعَامِهِمْ تَعَمُّدًا» ٣٨٠
- قوله: «وَأَكْلُهُ كَثِيرًا بَحِيثٌ يُؤْذِيهِ» ٣٨٠
- اختيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَصُوبَةُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٨٠
- قوله: «أَوْ قَلِيلًا بَحِيثٌ يَضُرُّهُ» ٣٨٠
- لَا بَأْسَ أَنْ يَمَلَأَ الْإِنْسَانُ بَطْنَهُ أَحْيَانًا ٣٨١
- حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قَدَحِ اللَّبَنِ ٣٨١
- قوله: «وَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ تَرْكُ الطَّيِّبَاتِ» ٣٨٢
- قوله: «وَمَنْ السَّرَفِ أَنْ يَأْكُلَ مَا اشْتَهَى» ٣٨٣
- قوله: «وَمَنْ أَذْهَبَ طَيِّبَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَا...» ٣٨٣
- قوله: «وَكُرِّهَ نَفْضِ يَدِهِ فِي الْقَصْعَةِ» ٣٨٣
- قوله: «وَأَنْ يُقَدَّمَ إِلَيْهَا رَأْسُهُ عِنْدَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ» ٣٨٣
- قوله: «وَأَنْ يَغْمَسَ اللَّقْمَةَ» ٣٨٣
- قوله: «أَوْ الْحَلَّ فِي الدَّسَمِ» ٣٨٣
- قوله: «وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَوَّلَ وَجْهُهُ عِنْدَ السُّعَالِ» ٣٨٤
- قوله: «لِتَلَّا يَخْرُجَ مِنْهُ مَا يَقَعُ فِي الطَّعَامِ» ٣٨٤
- قوله: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْمَسَ بَقِيَّةَ اللَّقْمَةِ» ٣٨٤
- قوله: «وَيُسْتَحَبُّ لِلْأَكْلِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى» ٣٨٥
- معنى قوله ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكَبِّرًا» ٣٨٥
- جوابُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ ٣٨٥

- قوله: «وَيَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ مَعَ جَمَاعَةٍ» ٣٨٥
- قوله: «وَأَنْ يَخْرُجَ مَعَ ضَيْفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ» ٣٨٦
- قوله: «وَيَنْبَغِي لِلضَّيْفِ» ٣٨٦
- قوله: «وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ» ٣٨٧
- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ ٣٨٨
- أَصْلُهَا ٣٨٨
- المرادُ بالعشرة ٣٨٨
- أَهْمِيَّةُ الْعِشْرَةِ ٣٨٨
- قاعدة ٣٨٩
- حُكْمُهَا ٣٨٩
- المرادُ من قوله تعالى: ﴿يَا لَمَعْرُوفُ﴾ ٣٨٩
- الشَّرْطُ الْعُرْفِيُّ كَالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ ٣٩١
- تَنْبِيهُ فِيمَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ فِي مُعَاشَرَةِ الزَّوْجَةِ ٣٩١
- تَنْبِيهُ الْأَزْوَاجِ عَلَى مُرَاعَاةِ الْأَحْوَالِ حَتَّى تَدُومَ الْعِشْرَةُ ٣٩٢
- يَحْرُمُ مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَلْزَمُهُ لِلْآخِرِ ٣٩٤
- مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ مُقْصَرًّا فِي النَّفَقَةِ فَهَلْ تَأْخُذُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بغيرِ عِلْمِهِ؟ ٣٩٥
- شُرُوطُ تَسْلِيمِ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا ٣٩٥
- الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ حُرَّةً ٣٩٥
- الأحوالُ الأربعة ٣٩٦
- الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يُوطَأَ مِثْلُهَا ٣٩٦

- ٣٩٦ تَحْدِيدُ السَّنِّ
- ٣٩٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٣٩٦ حُكْمُ تَسْلِيمِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ
- ٣٩٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٣٩٧ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَطْلُبَ الزَّوْجُ تَسْلِيمَهَا
- ٣٩٧ الشَّرْطُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: «وَلَمْ تَشْتَرِطْ دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا»
- ٣٩٧ إِذَا مَضَى عَلَى الْعَقْدِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَدْخُلِ الزَّوْجُ فَإِنَّ لَهَا الْفَسْخَ
- ٣٩٨ إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ إِمَهَالًا
- ٣٩٩ تَسْلِيمُ الْأُمَةِ لَيْلًا فَقَطْ
- ٤٠٠ الْمُبَاشَرَةُ
- ٤٠٠ هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يُبَاشِرَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ الرَّسْمِيِّ
- ٤٠٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٠٠ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ إِذَا كَانَتْ تَضُرُّ بِالزَّوْجَةِ
- ٤٠١ إِذَا كَانَ الْاِسْتِمَاعُ يَشْغُلُ الزَّوْجَةَ عَنْ أَدَاءِ فَرَضٍ
- ٤٠٢ هَلْ يَشْمَلُ الضَّرُّ بِهَا الضَّرَّ بِهَا
- ٤٠٣ السَّفَرُ بِالزَّوْجَةِ
- ٤٠٣ الْأَصْلُ فِي الْحُرَّةِ أَنْ يُسَافَرَ بِهَا وَالْأُمَةُ أَنْ لَا يُسَافَرَ بِهَا
- ٤٠٤ حُكْمُ وَطْءِ الْحَائِضِ
- الجوابُ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى
- يَظْهَرْنَ﴾ بِأَنَّ الْاِعْتِزَالَ حَتَّى فِي الْفِرَاشِ ٤٠٥

- ٤٠٦ الأحكام المترتبة على مَنْ جامعَ في الحيضِ
- ٤٠٦ الحديث الواردُ لمسألة الكفارة لمن وطئَ زوجته حال الحيضِ
- ٤٠٧ إذا وافقتِ المرأةُ زوجها على الوطءِ فهي مثلهُ
- ٤٠٧ حكمُ الوطءِ في الدُّبْرِ
- ٤٠٨ هل تجبُ الكفارةُ على مَنْ وطئَ في الدُّبْرِ؟
- ٤٠٨ قولُ أصحابِ أصولِ الفقه: لا قياسَ في الكفاراتِ
- ٤٠٨ إيجابُ الزوجِ زوجته على الاغتسالِ من الحيضِ
- ٤٠٩ هل يَرْتَفِعُ حَدُّ الزَّوْجَةِ إذا أُجْبِرَتْ على الاغتسالِ من الحيضِ
- ٤٠٩ إيجابُ الزَّوْجَةِ على غَسْلِ النِّجَاسَةِ
- ٤٠٩ اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٤١٠ إجبارُها على الأخذِ ممَّا تعافاهُ النَّفْسُ مِنَ الشَّعْرِ
- ٤١١ أحكامُ إزالةِ الشُّعُورِ
- ٤١١ اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ في حُكْمِ أَخْذِ الشَّعْرِ الْمَسْكُوتِ عنه
- ٤١١ مَسْأَلَةُ: التَّبَرُّعُ بِالْكَلِيَّةِ
- ٤١٢ اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ
- ٤١٢ إيجابُ الزَّوْجَةِ على تَقْلِيمِ أَظْفَرِها
- ٤١٢ حُكْمُ إطالةِ الأظفارِ
- ٤١٣ هل للزَّوْجَةِ أَنْ تُجْبِرَ زَوْجَها على قَصِّ الأظفارِ وتَقْلِيمِها؟
- ٤١٤ إيجابُ الزَّوْجَةِ على الوَشْرِ أو قَصِّ الشَّعْرِ إلى شَحْمَةِ الأذُنِ
- ٤١٤ حُكْمُ إجبارِ الذَّمِيَّةِ على غَسْلِ الجَنَابَةِ

- ٤١٤ اختيار الشيخ رحمه الله وهو المشهور في المذهب
- ٤١٤ تنبيه الشيخ رحمه الله على قول المؤلف: «الدِّمِّيَّة»
- ٤١٥ فصل: في أحكام المبيت والجماع ولزومها المنزل
- ٤١٥ لزوم المبيت عند الحرّة ليلة من أربع
- ٤١٦ إقرار عمر لقضاء كعب بن سوار
- ٤١٦ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٤١٧ مقدار الوطء
- ٤١٧ إذا عجز عن الوطء
- ٤١٨ المذهب في المسألة
- ٤١٨ اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وتصويب الشيخ رحمه الله له
- ٤١٨ الإيلاء لا يسقط واجباً ولا يوجب ما ليس بواجب
- ٤١٩ اختيار الشيخ رحمه الله أن الواجب في الوطء يكون بالمعروف
- ٤٢٠ شروط مطالبة الزوجة لزوجها بالحضور
- ٤٢٠ الأول: أن يزيد السفر عن نصف سنة
- ٤٢٠ الثاني: أن تطلب قدومه
- ٤٢٠ الثالث: أن يقدر على الحضور
- ٤٢٠ الرابع: أن لا يكون لطلب رزق محتاجة
- ٤٢٠ هل الحج يستغرق نصف سنة؟
- ٤٢١ الحكم فيما إذا أبى الزوج الوطء أو الحضور
- ٤٢١ اختيار الشيخ رحمه الله

- ٤٢١ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْجَمَاعِ
- ٤٢٢ هَلْ تَقُولُ الْمَرَأَةُ التَّسْمِيَةَ؟
- ٤٢٢ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٢٢ مَعْنَى قَوْلِ الرَّسُولِ: «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا»
- ٤٢٤ مَا يَنْبَغِي لِلزَّوْجِ فِعْلُهُ قَبْلَ الْجَمَاعِ
- ٤٢٤ السُّنَّةُ أَنْ يَلْتَحِفَا بِلِحَافٍ وَاحِدٍ عِنْدَ الْجَمَاعِ
- ٤٢٥ حُكْمُ الْكَلَامِ عِنْدَ الْجَمَاعِ
- ٤٢٥ صَغْفٌ حَدِيثٌ: «لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ أَثْنَاءَ الْجَمَاعِ»
- ٤٢٥ حُكْمُ التَّرَعِّقِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمَرَأَةِ
- ٤٢٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٢٦ حُكْمُ الْجَمَاعِ بِمَرَأَى النَّاسِ
- ٤٢٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٢٧ حُكْمُ التَّحَدُّثِ بِالْجَمَاعِ
- ٤٢٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٢٧ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ: «كَانَ الرَّسُولُ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ»
- ٤٢٨ حُكْمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الزَّوْجَتَيْنِ بغيرِ رِضَاهُمَا
- ٤٢٨ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٣٠ التَّفْصِيلُ فِي حُكْمِ خُرُوجِ الْمَرَأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا
- ٤٣١ اسْتِحْبَابُ إِذْنِ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ فِي الْخُرُوجِ لِتَمْرِضَ مَحَارِمَهَا
- ٤٣١ عِيَادَةُ مَحَارِمِهَا

٤٣١ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٤٣٢ حُكْمُ شُهُودِ الْجَنَازَةِ
٤٣٢ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٤٣٢ حُكْمُ إِجَارَتِهَا لِنَفْسِهَا
٤٣٣ إِذَا اسْتَوْجِرَتْ عَلَى عَمَلٍ
٤٣٣ عَمَلُهَا فِي التَّدْرِيسِ
٤٣٤ إِرْضَاعُهَا وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ
٤٣٤ فَصْلٌ فِي الْقَسَمِ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ
٤٣٥ الْقَسَمُ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ
٤٣٥ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٤٣٥ الْعَدْلُ فِي الْوَطْءِ
٤٣٦ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٤٣٦ مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَغْدَلَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْهَبَةِ وَالْعَطِيَّةِ؟
٤٣٦ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٤٣٧ الْأَصْلُ فِي الْقَسَمِ اللَّيْلِ
٤٣٧ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَحَاضَتْ إِحْدَاهُمَا أَوْ نُفِسَتْ
٤٣٨ اعْتِبَارُ الْعَرَبِ فِي الْقَسَمِ لِلنَّفْسَاءِ
٤٣٩ الْقَسَمُ لِلْمَرِيضَةِ وَالْمَعِيْبَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْمَأْمُونَةِ وَغَيْرِ الْمَأْمُونَةِ
٤٣٩ اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حُكْمِ الْقَسَمِ لِلْمَجْنُونَةِ الْمَأْمُونَةِ
٤٤٠ مُسْقِطَاتُ الْقَسَمِ وَالنَّفَقَةِ

- الأولى: إذا سافرت بلا إذنِه ٤٤١
- الثانية: إذا سافرت بإذنِه في حاجة ٤٤١
- الثالثة: أو أبت السفرَ معه ٤٤٢
- الرابعة: أو المبيتَ عنده في فراشه ٤٤٢
- إذا منعت الزوجة حقَّ الزوج سَقَطَتْ نَفَقَتُها ٤٤٢
- هبة قَسَمَها لضرَّتِها ٤٤٣
- رُجوعُها في هبة قَسَمَها ٤٤٤
- يُسْتثنى من ذلك ما إذا كان صالحًا، وهذا الذي اختاره ابنُ القَيِّم ٤٤٥
- حُكْمُ القَسَمِ للإماءِ وأُمَّهاتِ الأولادِ ٤٤٥
- إقامتُه عند البكرِ سَبْعًا وعند الثيبِ ثلاثًا ٤٤٦
- إن أحبَّتِ الثيبُ أن يُسَبَّحَ لها ٤٤٧
- فصلٌ في النُّشُوزِ ٤٤٨
- تَعْرِيفُهُ ٤٤٨
- أماراتُه ٤٤٩
- مُعالِجَةُ النُّشُوزِ ٤٤٩
- الهَجْرُ في المَضْجَعِ ٤٥٠
- أَوْجُهُ الهَجْرِ في المَضْجَعِ ٤٥٠
- الهَجْرُ في الكلامِ ٤٥١
- الضَّرْبُ غيرُ المُبَرِّحِ ٤٥٢
- عَدَدُ الضَّرَبَاتِ ٤٥٣

- ٤٥٣ المراد بالحدِّ في قوله: «إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»
- ٤٥٤ إذا لم يُفدِ الوَعظُ والهَجْرُ والضَّرْبُ
- ٤٥٤ إقامة حَكَمَيْنِ
- ٤٥٤ اختيار حَكَمَيْنِ منهما
- ٤٥٥ اختيار الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٥٥ إذا كان النُّشُورُ مِنَ الرَّجْلِ
- ٤٥٦ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ عَنْ طَرِيقِ الصُّلْحِ فَهُوَ خَيْرٌ
- ٤٥٦ قوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾
- ٤٥٧ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْنَ سَبِيلًا﴾
- ٤٥٨ بَابُ الْخُلْعِ
- ٤٥٨ تَعْرِيفُهُ
- ٤٥٨ إذا وَقَعَ الْخُلْعُ بلفظِ الطَّلَاقِ
- ٤٥٨ اختيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٤٥٨ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٥٩ تَنْبِيهٌُ لِلْحُكَّامِ
- ٤٥٩ هل لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْخُلْعَ؟
- ٤٦٠ معنى قوله ﷺ: «تَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ»
- ٤٦١ هل يُلْزَمُ الزَّوْجُ بِالْخُلْعِ؟
- ٤٦٢ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٦٢ ذِكْرُ مَنْ يَصَحُّ فِيهِمُ الْخُلْعُ

- ٤٦٢ الفَرْقُ بين التَّبَرُّعِ والتَّصَرُّفِ
- ٤٦٣ هل الخُلْعُ تَبَرُّعٌ أو تَصَرُّفٌ؟
- ٤٦٤ أقسامُ تَبَرُّعِ الأجنبيِّ بعَوَضٍ الخُلْعِ
- ٤٦٤ الأولُ: أن يكونَ لمصلحةِ الزَّوْجِ
- ٤٦٤ الثاني: أن يكونَ لمصلحةِ الزَّوْجَةِ
- ٤٦٤ الثالثُ: أن يكونَ لمصلحةِهما جميعاً
- ٤٦٤ الرَّابِعُ: أن يكونَ للإضرارِ بالزَّوْجِ
- ٤٦٥ الخامسُ: أن يكونَ للإضرارِ بالزَّوْجَةِ
- ٤٦٥ السَّادِسُ: أن يكونَ للإضرارِ بهما جميعاً
- ٤٦٥ السَّابِعُ: أن يكونَ لحُظِّ نفسه
- ٤٦٦ الثَّامِنُ: أن يكونَ لمصلحةِ غيره
- ٤٦٦ التَّاسِعُ: إذا كان لا سَبَبَ له
- ٤٦٦ هل يَجُوزُ الخُلْعُ مع استقامةِ الحالِ؟
- ٤٦٧ عَوَضُ الخُلْعِ
- ٤٦٧ اختيارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ جَوَازَ أن يكونَ العَوَضُ غيرَ مالٍ
- ٤٦٧ أسبابُ الخُلْعِ
- ٤٦٧ إذا كَرِهَتِ المرأةُ خُلُقَ زَوْجِها أو خُلُقَهُ
- ٤٦٧ نَقْصُ الدِّينِ
- ٤٦٨ إذا خَافَتْ إثمًا بَرَكِ حَقُّهُ
- ٤٦٩ حُكْمُ الخُلْعِ في حالِ الاستقامةِ

- ٤٦٩ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٤٧٠ إذا كان الخلع بلفظ الطلاق أو بنية الطلاق.
- ٤٧٠ تنبيه على قاعدة في الاستدلال على الحديث الضعيف عند ابن مفلح.
- ٤٧١ حكم الخلع فيما إذا عَصَلَ الزوج الزوجة للافتداء.
- ٤٧١ إن عَصَلَ الزوج الزوجة لزنائها أو نشوزها أو تركها فَرْضًا.
- ٤٧٢ محالعة الزوجة الصغيرة والمجنونة والسفيرة والأمة.
- ٤٧٣ اللأمان في قول الرسول: «لَهُ مَالٌ قَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ».
- ٤٧٣ نوع الفرقة فيما سبق.
- ٤٧٤ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٤٧٤ فصل في ألفاظ الخلع.
- ٤٧٤ إن وَقَعَ بلفظ الطلاق أو بِنِيَّتِهِ.
- ٤٧٥ إذا وَقَعَ بكناية الطلاق مع قَصْدِهِ الطلاق.
- ٤٧٥ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٤٧٦ أنواع البينة.
- ٤٧٦ جواز المخالعة حال الحيض.
- ٤٧٧ إذا وَقَعَ بلفظ الخلع أو الفسخ أو الفداء ولم يَنْوِهِ.
- ٤٧٧ اختيار الشيخ رحمه الله.
- ٤٧٧ أقوال العلماء فيما إذا وَقَعَ الخلع بلفظ الطلاق.
- ٤٧٨ الإشكال في قول الرسول: «اقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً».
- ٤٧٩ المعتدة من خلع لا يَقَعُ عليها الطلاق.

- ٤٧٩ عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ
- ٤٨٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨٠ عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا
- ٤٨٠ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨١ قَوْلُهُ: «وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ» إِشَارَةٌ خِلَافٍ
- ٤٨٢ إِنْ شَرَطَ الرَّجْعَةَ فِي الْخُلْعِ
- ٤٨٢ سُؤَالٌ: لِمَاذَا صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الشَّرْطُ
- ٤٨٢ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨٣ مَسْأَلَةٌ: إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ فِي الْخُلْعِ مُدَّةَ الْعِدَّةِ أَوِ الْإِسْتِبْرَاءِ
- ٤٨٣ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨٤ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا
- ٤٨٤ مُحَالَاتُهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ
- ٤٨٤ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَعْلِيلُهُ لَذَلِكَ بِأُخْرَى
- ٤٨٤ جَوَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ
- ٤٨٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨٥ حُكْمُ مُحَالَاتِهَا بِمُحَرَّمٍ
- ٤٨٥ الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَصَحَّ الْعَوَضُ
- ٤٨٦ كُلُّ مَا صَحَّ مَهْرًا صَحَّ الْخُلْعُ بِهِ
- ٤٨٧ الْخُلْعُ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا
- ٤٨٨ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٤٨٨ ضَعْفُ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ
- ٤٨٨ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٤٨٩ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٨٩ لَوْ خَالَعَتِ الْحَامِلُ بِنَفَقَةِ عِدَّتِهَا
- ٤٨٩ هَلِ النَّفَقَةُ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لِلْحَمَلِ ؟
- ٤٩٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٩٠ إِذَا خَالَعَتْ عَلَى مَجْهُولٍ
- ٤٩٠ إِذَا عُدِمَ الْمَجْهُولُ فَلَهُ أَقْلُ مُسَمَّاهُ
- ٤٩١ قَوْلُهُ: «أَقْلُ مُسَمَّاهُ»
- ٤٩٢ قَوْلُ بَعْضِ الْأَصْحَابِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: لَا تَصَحُّ؛ لَكَثْرَةِ الْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ فِيهَا
- ٤٩٣ فَصْلٌ: فِي تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا وَخُلْعِهَا بِعَوَضٍ أَوْ تَنْجِيزِهِ بِهِ
- ٤٩٣ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بِعَوَضٍ
- ٤٩٤ إِنْ رَجَعَ قَبْلَ قَبُولِهَا فَلَهُ ذَلِكَ
- ٤٩٤ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٤٩٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٩٥ هَلْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ فِيهَا لَا نَصَّ فِيهِ
- ٤٩٦ الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا تَأَخَّرَ الْعَوَضُ
- ٤٩٦ إِذَا قَالَتْ: طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا
- ٤٩٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٤٩٧ لَوْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ

- ٤٩٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٤٩٧ حَلْعُ زَوْجَةِ الصَّغِيرِ وَطَلَّاقُهَا.....
- ٤٩٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٤٩٨ حَلْعُ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنْ زَوْجِهَا.....
- ٤٩٨ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٠٠ لَا يُسْقِطُ الْخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحَقُوقِ.....
- ٥٠١ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ.....
- ٥٠٢ قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَبَانَهَا».....
- ٥٠٢ إِذَا وَجِدَتْ الصِّفَةُ فِي حَالَةِ الْبَيِّنَةِ.....
- ٥٠٣ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ.....
- ٥٠٤ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٠٤ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.....
- ٥٠٤ إِذَا عَلَّقَ الْإِنْسَانُ عِتْقَ عَبْدِهِ عَلَى شَيْءٍ.....
- ٥٠٦ كِتَابُ الطَّلَاقِ.....
- ٥٠٦ تَعْرِيفُ الطَّلَاقِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.....
- ٥٠٦ الرَّدُّ عَلَى مَنْ سَاوَى الْمَرْأَةَ بِالرَّجُلِ.....
- ٥٠٨ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ.....
- ٥٠٨ حُكْمُ الْعِتْقِ قَبْلَ الْمِلْكِ.....
- ٥٠٨ جَرَيَانُ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ فِي الطَّلَاقِ.....
- ٥٠٩ الْأَصْلُ فِي الطَّلَاقِ.....

- ٥٠٩ متى يُباح؟
- ٥١٠ قاعدة: المكروه يزول عند الحاجة
- ٥١٠ متى يُكره؟
- ٥١١ متى يُستحب؟
- ٥١١ هل تُشاور المرأة في الطلاق؟
- ٥١٢ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٥١٢ إذا كان السبب منه
- ٥١٢ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٥١٢ إذا كرهت المرأة زوجها؛ لدينه
- ٥١٣ متى يجب؟
- ٥١٣ متى يحرم؟
- ٥١٣ أنواع الطلاق: البدعة
- ٥١٤ حكم طلاق البدعة
- ٥١٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٥١٥ طلاق النفساء
- ٥١٥ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٥١٥ شروط صحة الطلاق
- ٥١٥ أولاً: أن يكون من الزوج أو من يقوم مقامه
- ٥١٥ اعتراض وجوابه
- ٥١٦ ثانياً: أن يكون مكلفاً

- قوله: «وَمُمَيِّزٌ يَعْقِلُهُ» ٥١٦
- أقسام زوال العقل ٥١٧
- طلاق السكران ٥١٨
- اختيار الشيخ رحمه الله ٥١٩
- من أكره على الطلاق ظلماً ٥٢١
- إذا أكره الحاكم الزوج على الطلاق ٥٢١
- قاعدة: إذا انقلب المحرم إلى حق صار غير محرم ٥٢٢
- مثال للإكراه ٥٢٤
- شروط المكروه ٥٢٤
- قاعدة في ٥٢٥
- حالات المكروه ٥٢٥
- اختيار الشيخ رحمه الله فيما إذا قصد الطلاق من أجل الإكراه ٥٢٥
- أقسام النكاح ٥٢٥
- حالات النكاح المختلف فيه ٥٢٦
- اختيار الشيخ رحمه الله في حكم طلاق من لم ير صحة النكاح ٥٢٦
- طلاق الغضبان ٥٢٧
- كلام ابن القيم في درجات الغضب ٥٢٨
- اختيار الشيخ رحمه الله في حكم طلاق الغضبان ٥٢٩
- طلاق الموسوس ٥٣٠
- التوجيه النحوي لقول المؤلف: «وَوَكِيلُهُ كَهُوَ» ٥٣١

- ٥٣٢ حُكْمُ التَّوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ
- ٥٣٢ يُشْتَرَطُ فِي الْوَكِيلِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ
- ٥٣٣ قَاعِدَةٌ: «تَصَرَّفُ الْوَكِيلِ مَبْنِيٌّ عَلَى إِذْنِ الْمُوَكَّلِ»
- ٥٣٤ إِذَا فَسَخَ الْوَكَالَةَ قَبْلَ أَنْ يُطَلَّقَ الْوَكِيلُ وَالْوَكِيلُ لَمْ يَعْلَمْ وَطَلَّقَ
- ٥٣٤ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٣٤ إِذَا وَكَّلَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا
- ٥٣٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٣٦ فَصْلٌ: فِي الطَّلَاقِ الْبِدْعِيِّ وَالطَّلَاقِ الشَّرْعِيِّ
- ٥٣٦ طَلَاقُ السَّنَةِ مَا جَمَعَ أَرْبَعَةَ قُيُودٍ
- ٥٣٧ جَوَازُ طَلَاقٍ مَنْ لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ
- ٥٣٨ طَلَاقُ الْحَامِلِ
- ٥٣٨ إِضَافَةُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ لِقَيْدٍ خَاصٍّ
- ٥٣٩ حُكْمُ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا
- ٥٣٩ حَدِيثٌ: «أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ»
- ٥٤٠ حُكْمُ طَلَاقِ الثَّانِي
- ٥٤٠ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
- ٥٤٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٤١ حُكْمُ طَلَاقِ الثَّلَاثِ
- ٥٤١ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ عُثَيْمِينَ
- ٥٤٢ سِيَاسَةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إِمْنَاءِ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا

- لا فرق بين أن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق ٥٤٣
- استدراك الشيخ على قول المؤلف: «وإن طلق من دخل بها» ٥٤٣
- الطلاق البدعي ٥٤٣
- اللام في قوله تعالى: ﴿لَعَذَاتِهِ﴾ ٥٤٤
- حكم الطلاق في الحيض أو الطهر الذي جامع فيه ٥٤٤
- الاستفسار من السائل عند جهل الناس للأحكام الشرعية ٥٤٥
- الحكمة في تحريم الطلاق في الحيض ٥٤٦
- سبب اختيار الفقهاء لفظ البدعة في الطلاق ٥٤٧
- أدلة القائلين بوقوع الطلاق حال الحيض ٥٤٧
- أدلة القائلين بعدم وقوعه ٥٤٨
- للمراجعة معنيين ٥٥٠
- تنبيه طلاب العلم على المسائل التي فيها خلاف بين العلماء ٥٥٠
- إذا أفتى المجتهد بفتوى ثم أفتى بخلافه فلها ثلاث حالات ٥٥١
- الرجوع عن الفتوى ٥٥٢
- مسألة الطلاق في الحيض من أكبر مهمات هذا الباب ٥٥٤
- على طلاب العلم تحقيق مسألة الطلاق في الحيض ٥٥٤
- حكم إزجاءها بعد الطلاق (مكرر) ٥٥٥
- أربع من النساء لا يوصف طلاقهن بسنة ولا بدعة ٥٥٦
- من أجري لها عملية نزع الرحم ٥٥٦
- استدراك الشيخ على قول المؤلف: «وغير مذخور بها» ٥٥٧

- ٥٥٨ حُكْمُ طَلَاقِ النَّفْسَاءِ
- ٥٥٩ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ فِي الْعَدَدِ بَدْعَةٌ
- ٥٥٩ قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «إِذَا قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُنَّةِ..»
- ٥٦٠ صَرِيحُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ وَأَنَّهُ يَقَعُ
- ٥٦١ اسْتِثْنَاءُ الْمُؤَلَّفِ مِمَّا تَصَرَّفَ مِنْهُ
- ٥٦٢ إِذَا طَلَّقَ وَلَمْ يَنْوِهِ
- ٥٦٢ التَّفْصِيلُ فِي الْمَسْأَلَةِ
- ٥٦٢ الْقَوْلُ الثَّانِي فِيهَا إِذَا لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ
- ٥٦٣ حُكْمُ طَلَاقِ الْجَادِّ وَالْهَازِلِ
- ٥٦٤ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي حُكْمِ طَلَاقِ الْهَازِلِ
- ٥٦٤ إِذَا نَوَى بِكَلِمَةِ «طَالِقٌ» مَعْنَى آخَرَ
- ٥٦٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٦٦ إِذَا سُئِلَ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟
- ٥٦٦ تَخْرِيجُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
- ٥٦٨ كِتَابَةُ الطَّلَاقِ
- ٥٦٨ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٦٨ إِذَا وَعَدَ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
- ٥٦٩ إِذَا طَلَبَ مِنْ شَخْصٍ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ
- ٥٦٩ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٦٩ فَصْلٌ: فِي كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ

- ٥٦٩ أنواع الكِنَايَاتِ وَأَحْكَامُهَا
- ٥٧٠ أمثلةٌ لألفاظِ الكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ فِي الطَّلَاقِ
- ٥٧٠ اعتبارُ العُرْفِ فِي الْأَلْفَازِ
- ٥٧٢ ضابطٌ: كُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ الْفِرَاقَ عَلَى وَجْهِ الْبَيِّنَةِ فَهُوَ كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ
- ٥٧٢ أمثلةٌ لألفاظِ الكِنَايَاتِ الْخَفِيَّةِ
- ٥٧٤ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ الْمُقَارِنَةِ لِلْفَظِّ
- ٥٧٥ مَا يُسْتَنَى فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ
- ٥٧٦ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٧٦ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِالْكِنَايَةِ الظَّاهِرَةِ ثَلَاثًا
- ٥٧٦ الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِنَايَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ
- ٥٧٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٧٩ فَصْلٌ: فِيْمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً
- ٥٧٩ حَالَاتٌ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ
- ٥٧٩ الْحَالُ الْأَوَّلَى: إِذَا نَوَى الْإِنْشَاءَ
- ٥٨٠ الْحَالُ الثَّانِيَةُ: إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ
- ٥٨٠ الْحَالُ الثَّلَاثَةُ: إِذَا أَرَادَ بِهِ الظَّهَارَ
- ٥٨٠ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ
- ٥٨٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٨١ إِذَا أَتَى بِصَرِيحِ الظَّهَارِ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ
- ٥٨١ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٥٨١ الحُكْمُ فِيمَا إِذَا أُجْرِيَ الظُّهَارَ مَجْرَى الْيَمِينِ
- ٥٨٢ إِذَا قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ
- ٥٨٢ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٨٢ إِذَا قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ
- ٥٨٣ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٨٣ إِذَا شَبَّهَ زَوْجَتَهُ بِالْمَيْتَةِ وَالْحَنْزِيرِ
- ٥٨٣ إِذَا قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ
- ٥٨٤ إِذَا وَكَّلَهَا فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا أَوْ قَالَ: أَمْرُكِ بِيَدِكَ
- ٥٨٤ الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ
- ٥٨٤ التَّرَاضِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
- ٥٨٥ انْفِسَاخُ التَّوَكُّلِ بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ
- ٥٨٦ إِذَا قَالَ: اخْتَارِي نَفْسَكَ
- ٥٨٧ مَتَى يَبْطُلُ اخْتِيَارُهَا؟
- ٥٨٧ قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضِ: «وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَقَعْ»
- ٥٨٨ إِذَا حَرَّكَ لِسَانَهُ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ
- ٥٨٨ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٥٨٨ طَلَاقُ الْمُؤَسَّوسِ
- ٥٨٩ بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدْدُ الطَّلَاقِ
- ٥٨٩ يَمْلِكُ الْخُرُّ ثَلَاثًا وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ
- ٥٩٠ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَدِ بِحَسَبِ الْأَزْوَاجِ

- ٥٩١ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٩١ ذَكَرَ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَمَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ الْعَدَدِ.....
- ٥٩٢ الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا قَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ.....
- ٥٩٢ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٩٣ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٩٣ الْحُكْمُ فِي الْأَلْفَاظِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ.....
- ٥٩٤ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٩٥ إِذَا طَلَّقَ جُزْءًا مِنْ أَمْرَاتِهِ.....
- ٥٩٦ تَجْزِئَةُ الطَّلَاقِ.....
- ٥٩٧ إِذَا طَلَّقَ الرُّوْحَ.....
- ٥٩٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٥٩٧ طَلَاقُ الْبَعْضِ كَطَلَاقِ الْكُلِّ إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْبَعْضُ فِي حُكْمِ الْمَنْفَصِلِ.....
- ٥٩٨ مَا يَقَعُ بِهِ الْعَدَدُ بِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ.....
- ٥٩٨ التَّكَرُّارُ لَهُ وَجْهَانِ.....
- ٥٩٩ مَتَى يَصِحُّ التَّوَكُّيدُ.....
- ٥٩٩ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.....
- ٦٠١ إِذَا كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِحَرْفٍ عَطْفٍ أَوْ بغيرِ حَرْفٍ عَطْفٍ.....
- ٦٠١ إِذَا كَرَّرَ الطَّلَاقَ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَوْ لَمْ يُحْلُ بِهَا.....
- ٦٠١ الْمَذْهَبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.....
- ٦٠٢ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ.....

٦٠٣	فصل: في الاستثناء في الطلاق
٦٠٣	تعريف الاستثناء
٦٠٣	شروط الاستثناء
٦٠٣	الشرط الأول
٦٠٣	الشرط الثاني
٦٠٤	حكم استثناء أكثر من النصف
٦٠٤	اعتراض وجوابه
٦٠٥	اختيار الشيخ رحمه الله
٦٠٦	المسألة الأولى: إذا استثنى من عدد المطلقات
٦٠٦	المسألة الثانية: أن يستثنى من عدد المطلقات
٦٠٦	تقديم الاستثناء وتأخيرهُ
٦٠٧	الشرط الثالث: اتصال الاستثناء
٦٠٧	اختيار الشيخ رحمه الله
٦٠٨	إذا انفصل الاستثناء
٦٠٩	الشرط الرابع: النية
٦٠٩	حالات النية وقتاً
٦٠٩	إذا نوى الاستثناء بعد تمام الكلام
٦٠٩	اختيار الشيخ رحمه الله
٦١٠	اختيار الشيخ من المعتبر من الشروط
٦١١	باب الطلاق في الماضي والمستقبل

- ٦١١ فائدة: في ذكر العلماء لمسائل قد لا تقع
- ٦١٢ إذا قال: أنت طالق أمس أو قبل أن أنكحك
- ٦١٢ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٦١٢ إذا أراد بطلاق ماضٍ وأمكن وقوعه
- ٦١٣ ما يترتب على هذه الصيغة بعد أن مات أو جُنَّ أو قُتل
- ٦١٤ تعليقه على الزمن المستقبل وما يترتب عليه، وحكم الخلع في أثناءه
- ٦١٤ إذا قال: أنت طالق قبل موتي
- ٦١٥ فصل: في تعليق الطلاق على استحليل
- ٦١٥ صور في تعليق الطلاق على استحليل
- ٦١٦ حكم تعليق الطلاق على استحليل أو على نفي المستحيل
- ٦١٧ الحكم في قوله: لأقتلن الميت أو لأضعدن السماء
- ٦١٩ معنى قول الفقهاء: «دَيْن»
- ٦٢٠ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٦٢٠ إذا قال: أنت طالق إلى شهر
- ٦٢٢ باب تعليق الطلاق بالشروط
- ٦٢٢ حكم تعليق الطلاق بالشروط
- ٦٢٢ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٦٢٣ أقسام الشروط
- ٦٢٣ إذا احتمل الشرط المحض واليمين المحض
- ٦٢٣ اختيار الشيخ رحمه الله

- ٦٢٣ مثله
- ٦٢٤ لم يكن الحلف بالطلاق على عهد الصحابة
- ٦٢٥ مسألة: إذا علّق طلاق امرأته على شرط، فهل له أن يتقضه قبل وقوع الشرط؟
- ٦٢٥ اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٦٢٥ إذا علّق الطلاق على شرط بناء على سبب تبين عدمه
- ٦٢٥ من يصح منه التعليق
- ٦٢٦ لو قال: إن تزوّجت فلانة فهي طالق، فتزوّجها
- ٦٢٦ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٦٢٧ حالات تعليق الزوج الطلاق على الشرط
- ٦٢٨ إذا قال: سبق لسانی بالشرط ولم أرده أن يقع
- ٦٢٨ إذا قال: أنت طالق، وقال: أردت إن قمت
- ٦٢٩ الحكم فيما إذا طلق زوجته لسبب من الأسباب
- ٦٣٠ أدوات الشرط المستعملة غالباً
- ٦٣٠ النحويون يجعلون لكل باب أمّا
- ٦٣٢ لعل هذه الأدوات للفورية أو للتراخي
- ٦٣٣ الخلاصة في حكم استعمال أدوات الشرط
- ٦٣٣ أمثلة
- ٦٣٥ الحكم فيما إذا تكرر الشرط
- ٦٣٥ إذا قال: وإن لم أطلقك فأنت طالق
- ٦٣٥ أمثلة لإلحاق شرط بشرط

- ٦٣٥ اعتراض الشرط على الشرط
- ٦٣٨ قاعدة: إذا اجتمع شرط في شرط فإن المتأخر منها متقدم زماناً
- ٦٣٩ إذا علّق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين
- ٦٤٠ فصل: تعليق الطلاق بالحيض
- ٦٤١ فصل: في تعليق الطلاق بالحمل
- ٦٤٢ إذا علّق الطلاق على عدم الحمل
- ٦٤٣ فصل: في تعليق الطلاق بالولادة
- ٦٤٤ فصل: في تعليقه بالطلاق
- ٦٤٥ فصل: في تعليقه بالحلف
- ٦٤٥ أقسام تعليق الطلاق بالشروط
- ٦٤٦ المذهب في حكم تعليق الطلاق بالحلف
- ٦٤٦ اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتقوية الشيخ له
- ٦٤٧ فصل: في تعليق الطلاق بالكلام
- ٦٤٨ فصل: في تعليق الطلاق بالإذن منه
- ٦٤٨ اختيار الشيخ رحمه الله في اعتبار النية في عدد مرات إذنيه لها
- ٦٤٩ فصل: في تعليقه الطلاق بالمشيئة منها
- ٦٥٠ اختيار الشيخ في تعليق الطلاق بمشيئة المرأة
- ٦٥٠ تعليقه على مشيئة الله
- ٦٥٠ الأقوال في هذه المسألة
- ٦٥١ اختيار الشيخ رحمه الله

- إذا علّق الطّلاق على مَشِيئَةٍ لم تُعَلَمَ أو دُخِلَها الدَّارَ أو رِضى غيرها ٦٥٢
- تعلّيق الطّلاق على رؤيتها الهلال ٦٥٣
- فصل: في مسائل متفرقة ٦٥٣
- إذا حلّف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه ٦٥٤
- إذا فعل المخلوف عليه ناسياً أو جاهلاً ٦٥٥
- قاعدة: فعل ما يأتّم به على وجه النسيان لا شيء فيه ٦٥٥
- اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٦٥٦
- إذا حلّف على شيء يظنه أنّه كذا وليس كذلك ٦٥٧
- اختيار الشيخ رحمه الله ٦٥٧
- إذا حلّف على شيء مُستقبل يظنّ وقوعه فلم يقع ٦٥٧
- قاعدة: الأصل في العبادات أنّها مبنية على أغلبية الظن ٦٥٧
- إذا حلّف ليفعله لم يبرأ إلّا بفعله كلّ ٦٥٨
- باب التأويل في الحلف ٦٥٩
- معنى التأويل ٦٥٩
- حكم التأويل ٦٥٩
- المؤوّل لا يخلو من ثلاث حالات ٦٥٩
- أمثلة للتأويل ٦٦٠
- قاعدة: كلّ مباح يجوز أن تجرى فيه الأحكام الخمسة ٦٦١
- تأويل الإمام أحمد ٦٦١
- الكذب في الحرب والإصلاح وحديث الرجل لزوجته ٦٦٢

- ٦٦٤ الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ التَّأْوِيلِ
- ٦٦٥ بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ
- ٦٦٥ الْأَصْلُ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَالشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ لَا عِبْرَةٌ بِهِ
- ٦٦٥ قَاعِدَةٌ: الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ
- ٦٦٦ مَنْ كَانَ شَكُّهُ مَعْتَدِلًا وَحَقِيقِيًّا
- ٦٦٧ إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّلَاقَاتِ
- ٦٦٨ إِضَافَتُهُ إِلَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ
- ٦٦٨ إِذَا لَمْ يَنْوِ سَيِّئًا عِنْدَ الطَّلَاقِ أَوْ قَعَ الْقُرْعَةُ بَيْنَهُمَا
- ٦٦٩ الْأَدِلَّةُ عَلَى ثُبُوتِ الْقُرْعَةِ
- ٦٦٩ الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْقُرْعَةَ
- ٦٧٠ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٦٧٠ أَمْثَلُهُ فِيهَا إِذَا طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ
- ٦٧٠ رَأْيُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ
- ٦٧١ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ
- ٦٧١ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ غَيْرُ الَّتِي قُرِعَتْ
- ٦٧٤ مَعْنَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا»
- ٦٧٦ بَابُ الرَّجْعَةِ
- ٦٧٦ تَعْرِيفُهَا
- ٦٧٦ شُرُوطُهَا
- ٦٧٦ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْفِرَاقُ بِطَلَاقٍ

٦٧٧	الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ بِلا عَوْضٍ
٦٧٧	الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مَدْخُولًا بِهَا
٦٧٨	الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ
٦٧٨	الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ الرَّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ
٦٧٨	فائدة: الاستدامة أقوى مِنَ الْإِبْتِدَاءِ
٦٧٩	ألفاظُ الرَّجْعَةِ
٦٧٩	إذا قال: نَكَحْتُ زَوْجَتِي
٦٧٩	اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٦٨٠	حُكْمُ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى الرَّجْعَةِ
٦٨٠	اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٦٨٠	بَيَانُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٦٨١	بَيَانُ مَا لِلرَّجْعَةِ وَمَا عَلَيْهَا
٦٨١	مَا تَفَارَقُ الرَّجْعِيَّةُ الزَّوْجَةَ مِنْ أَحْكَامٍ
٦٨٢	حُكْمُ لَزُومِ الرَّجْعِيَّةِ لِلْمَسْكَنِ
٦٨٣	قاعدة: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَعْيَارُ الْعُمُومِ
٦٨٣	حُصُولُ الرَّجْعَةِ بِالْوَطْءِ
٦٨٣	اعتبارُ النِّيَّةِ بِالْوَطْءِ
٦٨٣	اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
٦٨٤	حُكْمُ تَعْلِيقِ الرَّجْعَةِ بِالشُّرُوطِ
٦٨٤	اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- قاعدة: إذا كان في المسألة إجماعٌ فلا قولٌ لأحدٍ مع وجود الإجماع ٦٨٤
- مسألة: حدُّ الرَّجْعَةِ يستمرُّ إلى أن تغتسل المرأة في الحيض ٦٨٥
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٨٦
- حدُّ الغُسلِ ٦٨٧
- إذا فرغت من عدتها قبل رجعتها ٦٩٠
- من طلق دون ما يملك ثم راجع أو تزوج ٦٩٠
- صورُ المسألة ٦٩١
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٩١
- فصل: في حكم ما إذا ادَّعت انقضاء عدتها منه في زمنٍ يمكن انقضاءها فيه ٦٩٢
- أقلُّ مُدَّةٍ لانقضاء العِدَّةِ ٦٩٢
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٩٢
- الحملُ الممكن الذي تنقضي به العِدَّةُ ٦٩٢
- إذا ادَّعت انقضاء العِدَّةِ وأنكر الزوج ٦٩٣
- عِدَّةُ الحُرَّةِ والأمة ٦٩٤
- إذا ادَّعت انقضاء عدتها وقال: كنت راجعتك ٦٩٤
- إذا قال: راجعتك فقالت: قد انقضت عدتي ٦٩٥
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٩٥
- فصل: في أحكام ما إذا استوفى ما يملك من الطلاق وما يُحلُّها له ٦٩٦
- متى تحلُّ للزوج الأول ٦٩٧
- اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٦٩٧

- معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ٦٩٨
- قوله: «فِي قُبُلٍ» ٦٩٩
- إذا كان الزَّوْجُ الثَّانِي مُرَاهِقًا ٦٩٩
- إذا كان الجِماعُ غيرَ كامِلٍ ٦٩٩
- قوله: «وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ» ٧٠٠
- القولُ الوسطُ في المسألة ٧٠٠
- تعلیقُ الشَّيخِ على ما يسمَّى بشهرِ العسلِ ٧٠١
- ذكرُ صورٍ مِنَ الْأَتْكِحَةِ لِلْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا ٧٠٢
- وَطْءُ الشُّبْهَةِ ٧٠٢
- الْوَطْءُ فيما إذا كانتِ مِلْكٌ يَمِينٍ ٧٠٢
- الْوَطْءُ بِنِكَاحٍ فاسِدٍ ٧٠٣
- الفرقُ بين الباطلِ والفاسِدِ ٧٠٣
- إذا وَطِئَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي حَالَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ٧٠٤
- الْوَطْءُ في حَالِ الإِحْرَامِ ٧٠٤
- الْوَطْءُ حَالَ صِيَامِ الْفَرْضِ ٧٠٤
- القولُ الثَّامِنُ في الْأَحْوالِ السَّابِقَةِ ٧٠٥
- اِخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ ٧٠٥
- الْخُلَاصَةُ ٧٠٥
- دَعْوَى الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا نِكَاحَ مَنْ أَحْلَاهَا ٧٠٦
- كِتَابُ الْإِيْلَاءِ ٧٠٨

- ٧٠٨ تعريفُ الإيلاءِ لغةً وشرعاً
- ٧٠٨ قوله: «حَلَفُ زَوْجٍ»
- ٧٠٩ احترازاتُ التعريفِ
- ٧٠٩ حكمُ الإيلاءِ بالتَّحريمِ أو بالنَّذرِ أو بالطلاقِ
- ٧١٠ القولُ الثاني في المسألة
- ٧١٠ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧١٠ المباشرةُ بغيرِ الوطءِ
- ٧١٠ الحلفُ على تركِ وطءِ أُمْتِهِ
- ٧١١ الحكمُ فيما إذا آلى أن لا يطاءَ لأقلَّ من أربعةِ أشهرٍ
- ٧١١ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧١٢ الكافرُ والإيلاءُ من العبدِ المملوكِ والصَّغيرِ
- ٧١٢ قولُ بعضِ أهلِ العلمِ أنَّ الإيلاءَ لا يصحُّ من المميِّزِ
- ٧١٢ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧١٢ الإيلاءُ من الغَضبانِ
- ٧١٢ أنواعُ الغضبِ
- ٧١٣ الإيلاءُ من السَّكرانِ
- ٧١٣ اختيارُ الشَّيخِ في حكمِ إيلاءِ السَّكرانِ
- ٧١٤ قوله: «وَمَرِيضٍ مَرَجُو بُرْؤُهُ»
- ٧١٤ استدراكُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ على عبارةِ المؤلِّفِ
- ٧١٤ الحكمُ فيما إذا عقدَ عليها ولم يدخل بها

- ٧١٤ إيلاءُ المجنونِ والمُغْمَى عليه
- ٧١٥ مسألة: هل المسحورُ مثلُ المجنونِ
- ٧١٥ حكمُ إيلاءِ العاجزِ عنِ الوطءِ
- ٧١٦ إذا حَلَفَ على ألا يَطْأُ مُدَّةَ تَزِيدُ على أربعةِ أَشْهُرٍ
- ٧١٦ إذا حَلَفَ أن لا يَطْأُ حتى ينزِلَ عيسى ابنُ مريمَ أو يخرجَ الدَّجَالُ
- ٧١٧ معنى قولهِ تعالى: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾
- ٧١٩ إذا قال: لا وطئتُكِ حتى تشتري الحمرَ أو تُسقطي دينك أو تهبي مالَك
- ٧١٩ إذا علَّقَ وطئها بما يمتنعُ حسًا أو شرعًا
- ٧٢١ مُدَّةُ الإيلاءِ
- ٧٢١ يجبُ على الزَّوجِ أن يَجمَعَ زوجته بالمعروفِ
- ٧٢١ القِنُّ والحُرُّ في مُدَّةِ الإيلاءِ واحدٌ
- ٧٢٢ ما تحصلُ به الفَيْسَةُ
- ٧٢٢ أمرُ الحاكمِ بالطلاقِ إذا لم يَفِئ
- ٧٢٣ يجبُ على الحاكمِ أن يأخذَ بما هو أصلحُ بين الطَّلَاقِ أو الفسخِ
- ٧٢٤ الحكمُ في إذا وطئَ المولى في الدُّبُرِ أو فيما دون الفرجِ
- ٧٢٤ إذا ادَّعى أنَّه وطئها
- ٧٢٥ إذا كانت بِكَرًا وادَّعى وطئها
- ٧٢٥ الاكتفاءُ بشهادةِ امرأةٍ واحدةٍ فيما لا يَطْلُعُ عليه إلا النساءُ غالبًا
- ٧٢٦ إشكالُ نحويٍّ
- ٧٢٦ حكمُ تركِ وطئها

- ٧٢٧ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٧٢٩ كِتَابُ الظَّهَارِ
- ٧٢٩ اشْتِقَاقُهُ وَتَعْرِيفُهُ
- ٧٢٩ إِذَا نَوَى بِالظَّهَارِ الطَّلَاقَ
- ٧٣٠ كِرَاهَةُ أَنْ ينادِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِاسْمِ مُحَارِمِهِ
- ٧٣٠ مَسْأَلَةٌ: لَوْ شَبَّهَهَا بِغَيْرِ أُمِّهِ
- ٧٣٠ حَكْمُ الظَّهَارِ
- ٧٣٠ وَجْهُ وَصْفِ الظَّهَارِ بِالْمُنْكَرِ وَالزُّورِ
- ٧٣١ شَرْحُ التَّعْرِيفِ
- ٧٣١ حَكْمُ الظَّهَارِ قَبْلَ الْعَقْدِ
- ٧٣١ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٣٢ لَوْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ بِبَعْضِهَا
- ٧٣٢ لَوْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَى الْأَبَدِ
- ٧٣٣ لَوْ شَبَّهَهَا بِرَجُلٍ مِنَ الرِّجَالِ
- ٧٣٣ إِذَا شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ
- ٧٣٤ إِذَا شَبَّهَهَا بِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالمُصَاهَرَةِ
- ٧٣٥ الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ
- ٧٣٥ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٣٦ إِذَا قَالَ: أَنْتِ كَالْمَيْتَةِ أَوْ الدَّمِ، وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ
- ٧٣٧ إِذَا قَالَتْهُ لَزَوْجِهَا

- ٧٣٧ ما يجب فيه من كفارة
- ٧٣٨ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٧٣٩ فصل: في حكم تعجيل الظهار أو تعليقه
- ٧٣٩ أمثلة للمعجل والمعلق والمؤقت
- ٧٤٠ حكم الوطء قبل إخراج الكفارة
- ٧٤٠ حكم الوطء فيما إذا كان الواجب في الكفارة الإطعام
- ٧٤٠ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٧٤٢ الحكم فيما سوى الجماع
- ٧٤٢ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٧٤٢ متى تثبت الكفارة؟
- ٧٤٤ الإخراج شرط لحل الوطء وليس شرطاً لثبوتها في الذمة
- ٧٤٤ اختلاف أهل العلم في معنى قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾
- ٧٤٤ اختيار الشيخ رحمه الله
- ٧٤٥ لزوم إخراج الكفارة قبل الوطء
- ٧٤٦ إذا تكرر الظهار فهل تكرر الكفارة؟
- ٧٤٧ إذا ظاهر من زوجاته
- ٧٤٧ قاعدة: إذا كان الموجب واحداً فلا عبرة بتعدد السبب
- ٧٤٨ فصل: في بيان أحكام كفارة الظهار
- ٧٤٨ الكفارة على الترتيب لا على التخيير
- ٧٤٩ متى يُعتبر الوجود والعكس أو الاستطاعة؟

- ٧٥٠ صورُ الإطعامِ
- ٧٥١ أن يملك الرِّقبةَ
- ٧٥١ شروطُ لزومِ شراءِ الرِّقبةِ
- ٧٥١ اختيارُ الشيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٥٢ معنى قولِ المؤلفِ: «دَائِمًا»
- ٧٥٤ أن تكونَ فاضلاً عن كفايتهِ
- ٧٥٥ شروطُ كفارةِ الرِّقبةِ
- ٧٥٦ قاعدةٌ: لا يُطلقُ الجزءُ على الكلِّ إلا إذا كان هذا الجزءُ شرطاً في وجودِهِ
- ٧٥٦ الشرطُ الأوَّلُ: أن تكونَ مؤمنةً
- ٧٥٧ اختيارُ الشيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٥٨ الشرطُ الثاني: أن تكونَ سالمةً من العيوبِ
- ٧٥٩ التَّمثِيلُ لهذا الشرطِ
- ٧٦٠ اختيارُ الشيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٦١ حكمُ أمِّ الولدِ والمدبِّرِ
- ٧٦٢ حكمُ ولدِ الزَّنا والأحمقِ
- ٧٦٢ حكمُ عتقِ العبدِ المزَّهونِ والجاني
- ٧٦٣ حكمُ الأمةِ الحاملِ
- ٧٦٣ قاعدةٌ: في المعاوضاتِ
- ٧٦٤ فصلٌ: في بيانِ حكمِ الصَّومِ في الكفَّارةِ
- ٧٦٤ وجوبُ التَّتابعِ في الصَّومِ

- ٧٦٤ ما يُستثنى من التَّابِعِ
- ٧٦٦ مسألة
- ٧٦٧ الحكمُ فيما إذا أفطرَ ناسيًا
- ٧٦٧ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٦٧ إذا أفطرَ مُكرَهًا
- ٧٦٧ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٦٨ حكمُ بيانِ الإطعامِ
- ٧٦٨ ما يُجزئُ من الأُطعمَةِ
- ٧٦٨ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٦٩ مقدارُ الإطعامِ
- ٧٦٩ مقدارُ صاعِ النَّبِيِّ ﷺ بالكيلو
- ٧٦٩ التَّفريقُ بين البُرِّ وغيره
- ٧٧٠ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧٠ مَنْ جازَ دفعَ الزَّكَاةِ إليه جازَ إعطاؤُهُ
- ٧٧٠ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧١ اشتراطُ التَّمليكِ
- ٧٧١ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧٢ الإطعامُ في الشَّرْعِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ
- ٧٧٢ وجوبُ النِّيَّةِ في التَّكفيرِ
- ٧٧٣ اختيارُ الشَّيخِ رَحْمَةُ اللَّهِ

- ٧٧٣ مسألة: اشترط نية التَّابِعِ في الصَّوْمِ
- ٧٧٣ نية كلِّ يومٍ بيومِهِ
- ٧٧٣ اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧٤ إصابةُ المَظَاهِرِ منها في أثناءِ الصَّوْمِ أو الإطعامِ
- ٧٧٤ اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧٤ إذا أصابَ المَظَاهِرُ منها ناسيًا
- ٧٧٥ اختيارُ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ
- ٧٧٥ إذا أصابَ غيرَها هل ينقطعُ التَّابِعُ؟
- ٧٧٥ مسألة
- ٧٧٧ فِهْرُسُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ
- ٧٨٨ فِهْرُسُ الْفَوَائِدِ
- ٨٠٣ فِهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

